[illegible]

[illegible]

هذا کتاب سؤال و جواب من
تألیفات مولانا الاعظم آقا سید احمد نور الله
مرقده و عطر الله مضجعه

بسم الله الرحمن الرحیم و به نستعین

الحمد لله رب العالمین و الصلوة و السلام علی خیر خلقه محمد و آله الطاهرین اما بعد چنین گوید اسید و اذل عباد الله احمد بن محمد مهدی الموسوی که چون بعنایت موفق فرموده مرا بجمع این اوراق و تالیف این کتاب مستطاب که مشتمل است بر حل تمام مضامین مسائل فقهیه و مشکلات احکام شرعیه فرعیه و مقصود از تالیف این بلغت فارسی آنکه فایده آن تمام باشد دفارسیان نیز از منافع آن بهره مند شوند و نظم این بروش کتب فقهیه عربیه است ابتدا و مقصود دران بکتاب متاجر و اختتام بدیات و الله الموفق للاتمام کتاب المتاجر و هو مشتمل علی سؤالات و اجوبه
بیان فرمایند محرمات تجارت را که کسبهای حرام کدام است با اشارت بادله آنها و نقل اقوال در آنها
حرام است تکسب بچند امر اول خرید و فروش اعیان نجسه مثل شراب و عذره و خون و سرگین و بول حیوان حرام گوشت و سگ سوای بعضی از اقسام آن که ذکر خواهد شد و ما یتبعه دوم خرید و فروش آلات محرمه مثل عود و طبل و تنبور و بت و صلیب و نرد و شطرنج و غیر اینها سیم سود محرمه چهارم غناء پنجم اعانت ظالم کردن به نوشتن از برای آنها باشد ششم نوحه کردن از برای میت بباطل یا بنکر و صف کند میت را بچیزی که در آن نیست هفتم هجو کردن یعنی ذکر نمودن معایب بندگان خدا در شعر خواه فاسق و خواه عادل هشتم غیبت و آن گفتن عیبی است از برای کسی بعنوان که هرگاه بشنود از خوشش نیاید بشرطیکه در آن کس باشد و اگر در او نباشد بهتان خواهد بود و در حکم کذب است اما شارع مقرر نموده و حکم کذب است شنیدن غیبت نهم حفظ کتب ضلال است از تالیف و نوشتن و درس دادن آن مگر بجهة رد بر اهل ضلال دهم یاد گرفتن سحر و آن هر عملیست که بسبب آن چیزی بعمل یا بلکه آن برسد اگرچه جنس مرد باشد آنکه وجه آن دو شعبه است یا داخل باشد مثل عزوه و شوهر و جن و ملائکه و شیاطین بجهت کشف غایبات و داخل کردن آنها یا بدن ناقلها و کند امری را و تعلیمات آنها فیلقد است و دوازدهم شعبده است و آن از افعال عجیبه است که مترتب میشود بر سرعت دست سیزدهم قمار و آن نعلیه که از برای قمار مقرر شده حتی بازی کردن با کشتی و گردو و نخم و هر چه کسی برد و قمار است او عمل

بر حرام بودن چهاردهم غش خفی است مثل آب در شیر داخل کردن و ابریشم را در جای مرطوب گذاردن تا سنگین شود و اما غشی که نمایان باشد مثل خاک داخل گندم کردن یا جو که نمایان است و خریدار مطلع و حرام نیست بلکه مکروه است پانزدهم پوشیدن و زینت کردن مردان بلباسها و زینتهای زنان و هم چنین عکس آن و نقره و طلا مخصوص زنان است پوشیدن مرد حرام است و پوشیدن مرد خنثی را چیز زنانه را اگرچه در غیر بها باشد حرام است و کمربند و عمامه و سایر لباسهای مرد پوشیدن آنها بزن حرام است شانزدهم اجرت گرفتن بر غسل دادن مرده کفن کردن آنها و بردن آنها بغسالخانه و قبر و اجرت برکندن قبر و دفن کردن و نماز کردن بر آنها حرام است و اما اجرت بر مستحبات آنها مثل وضو دادن و تنشیف و غسل دادن زیاده بر غسل واجب و حفر قبر زیاده بر قدر واجب حرام نیست هفدهم گرفتن اجرت بر کارهای بیفایده مثل رقص بچگان تا ریك و بار برداشتن سنگهای بیفایده و بازی خوردن غذاهای خبیث و امثال آنها از گرو سیگ بهای مسعان فیه مبانه حتی هیجدهم اجرت بر زنا لواط نوزدهم رشوه گرفتن بر قضا و مرافعه است و ارتزاق حاکم از بیت المال جایز است بیستم اجرت گرفتن بر تعلیم واجبات دین مثل فاتحه و سوره و احکام عبادات و نفقه دو عیال بیست جمله از محرمات تکسب که بر سبیل اجمال ذکر کردیم هرگاه بخواهد مستفتی اطلاع بر ادله و اقوال را ذکر میکنیم اقوال و ادله را در محرمات تکسب اما الاول منها فهو الاعیان النجسه فمنها الخمر و هو شرعا کل مسکر جامدا او مایعا متخذا من الکرم او الزبیب و هو النقیع او العسل و هو البتع او الشعیر و هو المزر او التمر و هو النبیذ او من غیرها فان ما فعل فعل الخمر فهو خمر و ما کان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر و کل ما کان مسکرا فهو خمر کما نطقت به الاخبار عن النبی و الائمة الاطهار فلو لم یکن الاطلاق علی غیر المتخذ من العنب من باب اطلاق الکلی علی الفرد فلا اقل من الاتحاد فی الاحکام الشرعیة التی من اجلها النجاسة و الحرمة و منها النبیذ و الدم اجماعا محققا و محکیا مستفیضا و فی جملة من المعتبرة السحت ثمن النبیذ و منها الارواث و الابوال مما لا یؤکل لحمه و فی مرتب من نحو العقول المنجبر ضعفه بالقبول بعد ذکر المنهیات من المحرمات او شیء من وجوه النجس الشامل عموما مضافا الی خصوص المنجبر ثمن العذرة من السحت و مضافا الی الاجماع المحکی من بعض اصحابنا و هو فی مقام الحجة کالمحکی و منها الخنزیر اجماعا و نصا فتوی و نصوص بعد ذکر جملة ما یحرم التکسب بها و المیتة و لحم الخنزیر و منها الکلب عدا کلب الصید منه و الدلیل فی المستثنی منه الاجماع المحکی و نحو العقول المشتمل علی ذکر شیء من وجوه النجس الشامل للمقام عموما و خصوصا موثق ابان و فیه ثمن الکلب الذی لا یصید سحت و الخبر ثمن الکلب سحت و السحت فی النار و الخبر الآخر عن ثمن الکلب الذی لا یصید فقال سحت و اما الصیود فلا بأس و مفهوم اطلاق الکلب فی الاخبار و عموم النهی او شیء من وجوه النجس و عموم النبوی اذا حرم الله شیئا حرم ثمنه و الاجماع المحکی فی الخلاف و اختصاص الاستثناء فی الاخبار بالصیود تعمیم الحرمة بالنسبة الی جمیع اقسام الکلب حتی الماشیة و الزرع و الحائط و اختصاص الاستثناء بخصوص المعلم کما علیه الاکثر و منهم نعم و غیره و المعتبر و الفاضل و جماعة من متاخری الاصحاب و خالف فیه الاسکافی و الحلی و جمع من المتاخرین للاصل و بعض الصحاح و الاول مدفوع بما مر و الثانی بالضعف بالارسال و غیره و لا جابر له سیما العکس

الأكثر على خلافه ومخالفته لنقل الإجماع نعم في الصحيح لا خير في الحلاب إلا كلب صيد أو ماشية وربما يستدل بها على جواز
بيعها لكن في الدلالة نوع خفاء وأما الأخبار فوافية وأما الدليل على المستثنى فالإجماعات المحكية في الغنية والمنتهى والمسالك
التي كل منها في مقام الحجية كالخبر العدل مضافا إلى صريح بعض الأخبار المنجبرة المانعة عن غير الصيود المصرحة بأن الصيود ولا
ومنها المائعات المتنجسة بالذات أو بالعرض وإن حصل لها نفع وإن علم بنجاستها مع قبولها التطهير لعموم ما دل على عدم جواز
بيع النجس وخصوص نقل الإجماع في الغنية والمنتهى والمسالك عدا الدهن لفائدة الاستصباح للإجماع المحكي عن بعض
الأصحاب وللروايات ومنها الصحاح وغيرها ففي الصحيح إذا وقعت الفارة في السمن فماتت فإن كان جامدا فألقها وما
يليها وكل ما بقي وإن كان ذائبا فلا تأكله واستصبح به والزيت مثل ذلك وفي الآخر جرذ مات في سمن أو زيت أو عسل
فقال أما السمن والعسل فيؤخذ الجرذ وأما الزيت فيستصبح به ثم إن جماعة من الأصحاب لا سيما المتأخرون منهم قيدوا
الحكم بما تحت السماء دون الأدلة فمنعوا فيما ثم لعموم ما دل على المنع عن بيع النجس ولخصوص الإجماع المحكي عن الحلي وفي
والمسالك أنه المشهور ولأن أجزاء الدهن نجسة تصعد مع الدخان قبل إحالة النار بسبب السخونة إلى أن تلقى الظلال فتتأثر بها
والأول مخصص بما دل على جواز الاستصباح والثاني مدفوع بعدم إفادة الظن بعد مصير جملة من أجلاء الأصحاب من
القدماء والمتأخرين على خلافه بل ادعى بعض إجماعنا أنه مصير الأكثر وبعد خلو الأخبار المجوزة مع كثرتها عن البيان مع
أنها في مقام البيان ومع ذلك لا يجدي نقل الإجماع ظنا والثالث بالمنع عن صعود أجزاء الدهن أولا والمنع عن ملاقاتها
الأظلة لا سيما العالية منها ثانيا والمنع عن حرمة تنجيس المالك ثالثا وبعيد للتنجيب الرجوع إلى العمومات والإطلاقات وليس
أخصا منها فإن الأصل ههنا فروع الأول لا يجوز بيع الدهن النجس لغير فائدة الاستصباح كالبيع لأن يعمل
أو ليدهن الأجرب أو لغيرها لعموم ما دل على المنع على التقلب بشيء من وجوه النجس وخلو الأخبار المتقدمة مع كثرتها
وكونها في مقام البيان عن غير الاستصباح من الفوائد فلا وجه للمصير إلى تبعيض من شذ فألحق الفائدتين بالاستصباح
للأصل والمروي من نوادر الراوندي والأول مدفوع بعمومات المنع والثاني بالضعف في السند وانتفاء الجابر مع مصير
الأصحاب على خلافه ومع ذلك الخبر معارض بعد ذلك الرجوع إلى العمومات الثاني ظاهر الأصحاب كالروايات اختصاص
جواز الاستصباح بالمتنجس من التحريم والأثبات فلا يجوز استصباح الميتة منها مضافا إلى إطلاق المعتبرة المانعة عن الانتفاع
بالميتة ففي الصحيح الميتة ينتفع بشيء منها قال لا وفي الخبران ما قطع منها ميت لا ينتفع به وفي آخر لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا
لا عصب فلا يلتفت إلى ما حكي عن الروضة من جواز الاستصباح بها وما يعزى بعض المتأخرين للاستناد إلى الأصل وبعض
الروايات الضعيفة القاصرة الأسانيد إذ الأصل مدفوع بالعمومات والروايات قاصرة لا جابر لها من الشهرة وعمل الأصحاب
بل هما على خلافها الثالث مقتضى إطلاق الأخبار وصريح بعضها أن الأخبار عدم جواز بيع الميتة وإجزائها [illegible]
وأليتها من مستحليها وغيرهم الثاني الآلات المحرمة كالعود والطبل والزمر وهياكل العبادة المبتدعة كالصنم و
الصليب وآلات القمار كالنرد والشطرنج وغيرها للإجماعات المحكية المستفيضة ولعموم الأدلة الوضعية وخصوص المعتبرة
فيها أن كل ما هو منهي عن العبادة وقوام لهم في أمورهم من وجه الصلاح الذي لا يقيمهم غيره مما يأكلون ويشربون

ويلبسون

ويلبسون وينكحون ويملكون ويستعملون فهذا كله حلال بيعه وشراؤه وهبته وعاريته وكل أمر يكون فيه الفساد
مما قد نهي عنه من جهة أكله وشربه ولبسه ونكاحه وإمساكه لوجه الفساد مثل الدم والميتة ولحم الخنزير والربوا وجميع
الفواحش ولحوم السباع والخمر وما أشبه ذلك فحرام ضار للجسم وزاد في الثاني أو شيء من وجوه النجس وجه الاستثناء
أن استعمال هذه الآلات دخل في إطلاق شيء من وجوه الفساد الثالث ما هو محرم في نفسه كهياكل المجسمة هذه
عبارة أكثر أصحابنا في هذا الباب والمراد بالصور ذوات الأرواح كما هو الظاهر من لفظ الصور عرفا ولذا تركوا التقييد
في أكثر العبارات والأكثر فيكفي حكم أكثر أصحابنا بجواز غير ذوات الأرواح [illegible] المجسمة منها والمراد من المجسمة يحتمل أمرين
أحدهما المتمثل بمعنى كون الأصل مجسما دون الفرع والمثال وعليه فيكون الصور المنقوشة على الأوراق والوسائد و
والجدران ممنوعة كما عن القاضي والحلي والشهيد الثاني وهو مقتضى بعض الأخبار وثانيهما المثال بمعنى كون الفرع مجسما
وعليه فلا بأس بالمنقوشات على المذكورات كما عليه أكثر المتأخرين وكيف كان فالأخبار الواردة في هذا الباب مختلفة
فمنها خبر المناهي المروي في الفقيه عن الصادق ع فنهى رسول الله ص عن التصاوير وقال من صور صورة كلفه الله يوم
القيامة أن ينفخ فيها وليس بنافخ ونهى أن ينقش شيء من الحيوان على الخاتم ومنها خبر محمد بن مروان عن الصادق ع ثلثة
يعذبون يوم القيامة من صور صورة الحيوان يعذب حتى ينفخ فيها ومنها المرسل عن ابن عباس عن النبي ص من صور
صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بفاعل ومنها صحيح محمد بن مسلم سألت أبا عبد الله عن تماثيل الشجر و
القمر فقال لا بأس ما لم يكن شيء من الحيوان ومنها المروي في تحف العقول ورسالة المحكم والمتشابه للسيد
صنوف التصاوير ما لم يكن فيه مثال الروحاني فحلال تعلمه وتعليمه ومنها المروي في الفقيه من جدد قبرا أو مثل مثالا
خرج عن الإسلام ومنها رواية أبي بصير يا محمد إن ربك يقرئك السلام وينهى عن تزويق البيوت فقال أبو بصير وما
تزويق البيوت فقال تماثيل التصاوير ومنها الموثق يجلس الرجل على بساط فيه تماثيل فقال الأعاجم تعظمه وإنا
لنحقره ومنها ما رواه أبان بن عثمان المجمع على تصحيح ما يصح عنه عن أبي العباس عن أبي عبد الله ع في قول الله عز وجل
يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل فقال والله ما هي تماثيل الرجال والنساء ولكنها الشجر وشبهه ومنها في المحاسن
مثله ومنها صحيح زرارة عن أبي جعفر ع قال لا بأس بتماثيل الشجر ومنها رواية أبي بصير قال قلت لأبي عبد الله ع إنا
نبسط عندنا الوسائد فيها التماثيل ونفرشها فقال لا بأس بما يبسط منها ويفترش ويوطأ إنما يكره منها ما نصب
في الحائط وعلى السرير ومنها الموثق عن الوسادة والبساط يكون فيه التماثيل في البيوت إذا غيرت رؤوسها [illegible]
ذلك ومنها الخبر كانت لعلي بن الحسين ع وسائد وأنماط فيها التماثيل ويجلس عليها وما يستنبط من هذه أمور
الأول حرمة عمل المثال المجسم من ذوي الأرواح كالإنسان وسائر الحيوانات والملائكة وعليه الإجماع محققا ومحكيا في كلام
جمع من الأعلام كالأردبيلي والكركي فيتنوع كما لا يجوز صنعة الصورة المجسمة من ذوي الأرواح لا يجوز تعليمه وتعلمه ويجب
شرائه وحفظه والنظر إليها وسائر أنواع التصرفات على أكثرها ومعها إذ غاية الحرمة محرمة ولا ينفك حرمة الصنع عن
فائدته عقلا وعرفا مضافا إلى إطلاق خبر المناهي فنهى رسول الله ص عن التصاوير وإطلاق صحيح محمد بن مسلم ومفهوم [illegible]

بالنسبة إلى التعليم والتعلم والأولوية المستفادة من نحو ثقته في البساط وتعظيم الأعاجم **الثاني** جواز عمل المثال المجسم من
غير ذوي الأرواح كالأشجار والأثمار والأوراق والورود وعليه أكثر الأصحاب سيما المتأخرين منهم وهو المدلول عليه
بصحيح محمد بن مسلم والبارق بن عثمان ونفي المعقول وخبر محمد بن مروان علا خط مفهوم الوصف المعتبر عندنا مضافاً إلى
انصراف الصورة في مطلقات الأخبار إلى غير ذوي الأرواح كاستفتائه ولو سلم الانصراف فهي مخصصة بالمعتبرة المذكورة المنجبرة
ضعفها لو كان بالشهرة المتأخرة فلا شبهة في الجواز على نحو الكراهة ويكفي لها فتوى بعض الأجلة على الحرمة كالقاضي والحلبي
وشيخنا الشهيد الثاني فرع خروجاً عن موضع الخلاف **الثالث** عدم جواز نقش الصور من ذوي الأرواح وهو المدلول عليه من
إطلاقات النهي وخبر إنما هي ونقش شيء من الحيوان على الخاتم والأفاعل بالفرق ورواية أبي بصير والنبوي إنما هو في
واختاره لذلك القاضي والحلبي والشهيد الثاني وبعض من تأخر عن العصر وخالف فيه جماعة استناداً إلى الأصل والروايات المتقدمة
في الوسادة والبساط والأنماط والأصل مندفع بما مر والروايات ضعيفة الأسانيد غير مكافئة لما تقدم عليها من
المعتبرة مضافاً إلى ... أخبار الوسادة بالموثقة ... على الأعاجم ... وما في خبر ... خطاباً لأمير المؤمنين
حتى ... لا تدع صورة إلا محوتها ولا قبراً إلا سويته ولا كلباً إلا قتلته ومضافاً إلى الضعف لا دلالة في أخبار الجواز
لعدم ظهور التماثيل في تماثيل الحيوانات لاحتمال الشجر والأوراق والورود والخطوط **فروع الأول** لا يختص حكم الحرمة بنقش
الفعل أي نقش ذوي الأرواح بل يعم الحرمة بالنسبة إلى جميع التصرفات من البيع والشراء والحفظ وسائر التصرفات على الوجوه
الأربعة المقولة خطاباً لأمير المؤمنين لا تدع صورة إلا محوتها فالالتزام المعتبر بالخبر على عدم جواز حفظها وقد تقدم
فيها كما هو واضح والمقولة في نحو ... وأما العقد والأعاجم فقطعاً **الثاني** لا يختص الحكم بالصور المجسمة التامة جملة ومثالاً
لو كان مصوراً أو النقش ناقصاً كما هو الغالب في النقوش والصور فهو حرام لو صدق عليها الاسم عرفاً لشمول الأدلة لها
كلا يخفى ولا تزاحم الأدلة الصحيح المتقدم لا بأس أن يكون التماثيل في البيوت إذا غيرت رؤوسها أو هو ظاهر في أسفلها
أو محمول على جمعاً بينه وبين ما سبق عليه **الثالث** جاز نقش ذوي الأرواح المدلول عليه بقوله في هو ما ينبغي المعتبر ولكنه
التوحي عنه وقول الجعفري لا بأس بتماثيل الشجر إلى غير ذلك من الأخبار وأصل السند لا خلاف فيها **السابع** الغناء وضرب
كل أهل اللغة في تحديده ولم يثبت فيه حقيقة شرعية فالأنسب الرجوع إلى العرف والقدر المتيقن من صدق اسمه عرفاً هو
الصوت المشتمل على الترجيع والأطراب ولم يكن قرآناً ولا مراثي الحسينية ولا مناجاة ولا ذكراً ولا مدحاً من مدائح النبي والأئمة
ولا كلاماً مشتملاً على الشوق والحث إلى الآخرة والى أوليائه والى الجنة ونعيمها فإن صدق الغناء على جميع ذلك مشكوك
عرفاً وإن كان فيه الترجيع والأطراب ما لم يخرج الصوت من صدق المناجاة والقرآن والمرثية ونظائرها فلو خرج
عن حد القرآن والمرثية والمناجاة ونظائرها بحيث يتنفون عنه اسم القرآن والمناجاة وكان للترجيع والأطراب فهو
غناء لغة وعرفاً الى أن ... فهم يقولون ... بالفارسية خوانندگي ميكند قرآن نمي خواند مناجات نميكند وبالعربية
أنه يتغنى ولا يقرأ القرآن ولا يناجي ربه وبالجملة كلما شك في العرف أنه غناء أولا كما في المذكورات ولا يحكم فيه
بالحرمة نظراً إلى الأصالة الدالة على أن الغناء المعلوم حرام لا المشكوك والمعلوم منه ما يجتمع فيه هذه الأمور إثباتاً ونفياً وكيف كان

فالغناء

فالغناء حرام إجماعاً محققاً ومنقولاً مستفيضاً وهو الدليل عليه مضافاً إلى الكتاب والسنة المستفيضة البالغة في حد
الكثرة ما بلغ قال الله تعالى واجتنبوا قول الزور المفسر في رواية أبي بصير بالغناء وقوله والذين هم عن اللغو معرضون المفسر
في تفسير القمي عن الصادق عليه السلام ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم
عذاب مهين المفسر بالغناء وفي رواية حسين بن هرون الغناء مجلس لا ينظر الله إلى أهله وهو مما قال الله عز وجل ومن
الناس من يشتري لهو الحديث وفي الصافي في عشر خمسة عشر الغناء مما وعد الله عليه النار وتلا هذه الآية إلى غير ذلك مما فسر
بالغناء من الأخبار المعتبرة وقوله والذين لا يشهدون الزور المفسر بالغناء في صحيحة محمد والكافي وفي صحيحة زيد الشحام
بيت الغناء لا يؤمن فيه الفجيعة ولا يجاب فيه الدعوة ولا يدخله الملك إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة إلا ما استثني في خبر
في هذه المختصر وفي رسالة العقيد سئل رجل علي بن الحسين عن شراء جارية لها صوت فقال ما عليك لو اشتريتها فذكرتك
لمن يبغي بقراءة القرآن والزهد والفضائل التي ليس بغناء وأما الغناء فمحظور وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه قال سألته
عن الغناء هل يصلح في الفطر والأضحى والفرح والصلاة يوم غدير يكون قال لا بأس ما لم يعص به وتفسير الإمام عن النبي في
حديث طويل فيه ... وتخرج ... ومن تغنى بغناء حرام يبعث يوم القيامة على المنافي ... بعض منافع من
الغناء وفي صحيحة أبي بصير أجر المغنية التي تزف العرائس ليس به بأس ليست بالتي يدخل عليها الرجال وفي رواية أبي بصير عن
كسب المغنيات فقال التي يدخل عليهن الرجال حرام والتي يدعى إلى الأعراس ليس به بأس وفي النبوي المروي في المجمع
القرآن نزل بالحزن فإذا قرأتموه فابكوا فإن لم تبكوا فتباكوا وتغنوا به ومن لم يتغن بالقرآن فليس منا وفي الخبر ما بعث
نبياً إلا حسن الصوت لفظاً عن الأعلى بن ... والصوت الحسن والخط وفي الخبر لكل شيء حلية وحلية القرآن الصوت الحسن
سؤال هرگاه غاسل اجرت بگيرد و ميت را غسل بدهد آيا آن غسل صحيح است يا نه و آن اجرت حلال است يا نه **جواب**
غسل دادن و كفن كردن و دفن نمودن ميت از واجبات كفائيه است و اجرت گرفتن بر فعل واجب حرام است و هرگاه كسي
اجرت بگيرد بر غسل دادن مثل آن است كه از عبادت است و عبادت فعل الغير و خلوص در عبادت شرط است و بدون خلوص
عبادت فاسد است و ما امروا إلا ليعبدوا الله مخلصين و دائم غسل دادن مزد بودن و خلوص بدون آن نبوده هرگاه
اجرت اگر از براي فعل واجب است غسل و كفن است و اما مستحبات غسل و كفن مثل تثليث غسل و وضوء دادن
قبل از غسل و غسل دادن و نرم كردن انگشتان ميت و شستن دستهاي ميت قبل از هر غسلي تا نصف ذراع و امثال
اينها و كفن ميت بان قطعه ها ميكرد و كفن مستحب است اجرت گرفتن بر اعمال مستحبه در غسل و كفن جايز است على الأظهر
و مخالف در مسئله نادر است بلكه جمعي از فقهاء تصريح نموده اند كه هرگاه غسل خود را اجاره بدهد بوجه معين كه
مستحب است مثل اينكه عبادت ... اجاره صحيح است و مستحق اجرت است و غسل الفعل اولاد ان اعمال مستحبه ثواب هم ... مثل صوم و صلوة استيجاري ... **سؤال** هرگاه اثر بيع اكراه كسي ... بعد از ... واقع شود بر بيع و اجازه نمايد آيا اين بيع صحيح خواهد بود يا نه **ج** اگر چه فقهاء تصريح نموده اند كه اختيار شرط است ... بيع و اكراه مفسد عقد است ولي بعد از زوال مفسد بيع صحيح است زيرا كه عقد از مكره واقع شده با جميع شرايط صحت

مکره قصد که مانع اکراه بوده است و بعد از رفع اکراه مانع مرتفع شد و بعد از رفع مانع لا بد باید مقتضی که عقد است اثر بکند
و مراد از صحت همین است و دلیل نداریم بر اینکه البته باید قصد مقارن عقد باشد هم چنانکه در فضولی مقارن نیست و اصل
عدم اشتراط است و عموم اوفوا بالعقود ثابت میکند صحت او را و ظاهر مسئله محل وفاق باشد والله العالم س منشأ فتنه
مردم او است که خانه یا ملکی و یا کسی که مال زوجه یا خواهر شان میباشد بدون اینکه اظهار نمایند که مال ایشان است بیع شرط
میکنند با ایشان و میشوند صاحب آن و بعد از انها اجازه میمانند آیا این بیع صحیح است یا فاسد ج این بیع فاسد است و اجازه
و نقض فایده ندارد علی الاشهر بلکه علامه مرحوم و فاضل مقداد دعوای اجماع نموده اند بر فساد و دلیل ما بر فساد بعد از اجماع
حکایتی که در فقه خبر بن مسلم است اخبار است که دلالت میکند بر عدم جواز بیع مال الاعیان و شراء المغصوب نحو الصحیح فی
باب شاء و نهی عنه لیس فیها اقتضی للفساد او یمتنع قال یجتنبها اشد المنع فانها باعث الاثم الکذب و الصحیح فی رجل باع قطاع ارضین فی غرض
حدود القریة الاقصی و انما له فی هذه القریة قطاع ارضین فهل یصلح للمشتری ذلک و انما له بعض هذه القریة و قد اقر له بکلها
فوقع و لا یجوز بیع ما لا یملک و قد وجب الشراء من البائع علی ما لا یملک و این اخبار بتمامه فهم نحو این دلیل است بر مدعا
مضمون استعلام نفع نموده اند اینکه با مالک اجازه نموده یا نه و هر گاه با اجازه صحیح میبود معصوم تفصیل میداد ما بین
صورت اجازه مالک و عدم اجازه والله العالم سؤال آیا بیع فضولی در سایر عقود فضولیه صحیح است و با اجازه مالک لازم
یا نه و در صورت صحت آیا اجازه کاشف است و نماء مال مشتری است یا ناقل است و نماء مال بایع است ج اما فضولی در بیع
و نکاح و صلح و اجاره و سایر عقود لازمه با اجازه مالک صحیح و لازم است بنا بر مختار و اما اجازه با اعتقاد حقیر کاشف
نه ناقل و نماء مال مشتری است و فاقا للاکثر چه معنی اجازه رضای بمضمون عقد است و عقد انشاء نقل عوضین از
آنحین عقد و مانع تابع همین است و هر گاه رضا با نقل از آنحین عقد حاصل شود مانع هم منتقل شده خواهد بود
س فضولی در عقد کی سایر عقود جایز است یا نه ج بلی فضولی در بیع جایز است بلکه در همه عقود لانه علی
الاظهر الاشهر و فاقا للاکثر و منهم الشهیدین و اکثر المتأخرین بل قیل کان یکون اجماعا لنا علی الصحة وجوه الاول قوله تعالی
یا ایها الذین آمنوا اوفوا بالعقود لا شبهة فی ان عقد الفضولی عقد و مقتضی العموم المستفاد من الجمع المحلی ان کل عقد یجب
الوفاء به فالعقد الفضولی یجب الوفاء به و وجوب الوفاء لا یخلوا اما علی العاقد الفضولی او علی المالک و علی الثانی اما
ان یجب بعد الاجازة او قبلها لا سبیل الی الاول بالقطع لعدم تعقله و لا الی الثالث بالاجماع فتعین الثانی فلا یخلوا ان
المتبادر من الآیة و فاء العاقد المالک لانا نقول ان عقد الوکیل و الوصی و القیم و الحاکم و الولی و عدول المؤمنین مما لا شبهة
فی دخوله فی الآیة مع ان العاقد لیس مالکا مضافا الی ان المالک بعد الاجازة یصدق علیه عرفا انه عاقد و ما هذا الا کی
و الاستقلال و الاجماع علی عدم الرجوع و علی انتقال الثمن و اخراج المبیع عن ملکه فیصیر بذلک متعلقا للامر اوفوا بالعقود فان قلت قد
انعقد الاجماع علی خروج جملة من العقود و هی العقود الجائزة فحینئذ اما تخصیص العقود بالاول او اوفوا علی الاستحباب
و لو لم یکن احتمال الثانی راجحا نظرا الی غلبة استعمال الامر فی الندب فلا اقل من التساوی فیصیر الآیة مجملة قلنا
مقام تعارض المجاز و التخصیص و لا یخفی ان التخصیص اولی من المجاز نظرا الی ظهور التخصیص و ان فی الکلام المرتد بعید

المجاز و لا اختصاص فی حجیة الظواهر کما قرر فی محله قال السید فی شرحه علی النافع عندنا ان سبیل ما لا اشتراط فیه کما شک فیه
فی عقد البیع کالعربیة و الماضویة و تقدیم الایجاب علی القبول و غیر ذلک قال و فاقا للجماعة خلافا للآخرین فاکتفوا بمجرد الایجاب
اما مطلقا او مع اعتبار بعض ما مر لا لاجل الاتفاق الا انه عقد فیشمله عموم ما دل علی لزوم الوفاء کقوله سبحانه اوفوا بالعقود
و فیه نظر اذ بعد تسلیم کون مثل ذلک عقدا یحصل الشک فی دخوله فی الآیة حالا و ان کانت العموم لغة بناء علی عدم امکان حملها
من حیث خروج اکثر العقود منها علی هذا التقدیر اجماعا فلابد من حملها علی ما یکون الاجماع فی قرینة علی حملها علیه من حیث خروج
اکثر العقود کون المراد بالعقود المأمور بالوفاء بها هو العقود المتداولة فی زمان الخطاب لا مطلقا و دخول المفروض فیه غیر معلوم
اذ لم یصل الینا ما یدل علیه اصلا فالواجب فی الرجوع الی ما قد قلناه من الاصل انتهی کلامه و یرد علیه ان تخصیص الاکثر مسلم
المراد بالعقود العهود لکن لیس لذلک لان العقد هو الایجاب و القبول و لا شک ان الا انه منها اکثر من الجائز فان تخصیص الاکثر
و ما بعروة البارقی العامی حیث امره النبی شراء شاة فابتاع شاتین ثم باع احدهما و ورد مع الاخری فاجازه
و بارک له فی صفقة یمینه و اورد علیه ان الروایة عامیة و الجواب عنه ان العامی فی هذا المقام منجبر بالشهرة و عمل علماء الاعلام و معاضد
بالاجماع و الحکم الثالث الاولویة بالنسبة الی النکاح اذ الفضولی
جا فیه من غیر شبهة و علیه الاخبار و الاجماع الحکمی و لو کان کذلک فی قبول الخبر کما هو مشهور بل ادعی بعضهم علیه الاجماع فالامر
الفضولی فی الفروج التی هی من اهم الامور جایز ففی البیع بطریق اولی و یشکل هذا الوجه استدل جماعة من اصحابنا فی مقام
عل بینه منها عدم اشتراط تقدیم الایجاب علی القبول فی الصیغة بناء علی ثبوته فی النکاح المستلزم لثبوته فی البیع بالاولویة
الرابع الموثق فقضی علی فی ولیدة باعها ابن سیدها و ابوه غایب فاشتراها رجل فولدت منه غلاما ثم قدم سیدها الاول
سیدها الاخیر فقال هذه ولیدتی باعها ابنی بغیر اذنی فقال الحق ولیدتک و ابنها فناشده المشتری فقال خذ ابنه یعنی
الذی باعک الولیدة حتی ینفذ لک ما باعک فلما اخذه قال له ابوه ارسل ابنی قال لا والله لا ارسل ابنک حتی ترسل ابنی
فلما رای ذلک سید الولیدة اجاز بیع ابنه و اورده علیه بمخالفة الاجماع من جهات لا فائدة فی الاجازة بعد الرد اجماعا و الموثق
ظاهر فی الرد لاشتماله علی مخاصمة سیدها الاخیر و یمکن الجواب بان المخاصمة لتصرف المشتری قبل اجازته و لا ظهور فی رد البیع
کان مرتبطا فی الرد و الامضاء و هو غیر مناف للمخاصمة فی التصرف و الاستیلاء قبل الاجازة مع انه ممنوعیة فی الاصل الشرعی
استدل القائلون بالفساد کالشیخ و الطوسی و الحلی و ابن زهرة و فخر المحققین فی نکاح الابضاع بوجوه بعد الاصل الاول
الاجماعات المحکیة عن الشیخ و ابن زهرة الثانی الاخبار العامیة و هی ما نهی النبی عن بیع ما لیس عنده و ما فیه عن بیع ما لا یملک
الثالث الادلة المانعة عن التصرف فی مال الغیر و الجواب اما عن الاصل فبما مر من الادلة و اما عن الاجماع فبعدم افادة
الظن بعد مصیر جل الاصحاب علی الخلاف و اظهرها کون الاجماع بالقول ادعاها الشیخ و ابن زهرة و اما عن الاخبار فبعدم
النهی علی الفساد اولا و احتمال کون المراد ما لا یقبل الملک کالحر الثانی و کون المراد بیع مال الغیر لا بقصد الفضولی
و هو ما لا اشتباه فی فساده ثالثا و اما عن الثالث فبعدم تسلیم کون بیع الفضولی مع کون المبیع فی تصرف المالک تصرفا
فی مال الغیر ثم یمکن الاستدلال علی فساد الفضولی بالصحیح المتقدم فی الجواب الذی بنی علی هذا السؤال احدها

كتاب التاجر

امرأة باعث رضاً والأخرى رجل بايع قطاع او ضابط ولكنها ظاهران في بيع مال الغير لا بحق الفضولي بل يجوز الاصالة في
ما اشتبه في فساده كما مرّ في البيع الخيار فلا اشكال في المسئلة بحمد الله سبحانه وحسبنا فروع الأخرى الفضولي هل يصح في ساير
العقود من الصلح والهبة والاجارة والنكاح وغيرها من العقود اللازمة وهل يصح في العقود الجايزة من الوكالة
والوصاية والشركة وغيرها مقتضى عموم اوفوا الصحة في جميع العقود اللازمة وعاضده الاولوية بالنسبة الى النكاح الذي
لا اشكال في صحته مع ان من اهم الامور بلزوم الاحتياط فيه واما العقود الجايزة فيشكل الامر فيها نظرا الى عدم شمول الآية لها
حيث ان العقد الجايز لا معنى لوجوب الوفاء به بل العاقد مختار في الوفاء به وعدمه وليس معنى جواز العقد الا ذلك نعم يمكن
ان يقال ان وجوب الوفاء بالعقد الجايز ايضاً متعقل لان معنى الجواز في العقود الجايزة تسلط الوكيل او الشريك مثلاً على
فسخ الوكالة او الشركة من حين لا ان الاثار المترتبة عليها سابقا حيث ان الوكيل لو عمل بمقتضى الوكالة قبل الفسخ صح
لزوم الوفاء به وان المنافع الحاصلة من مال الشركة مثلا لمن هي في عقد الشركة ثم تسلط الشريك على فسخ الشركة و
اثارها من حين الفسخ وهو غير مناف لوجوب الوفاء باثار عقد الشركة كما في البيع الخياري الذي كان للبايع خيار الغبن
او خيار الثلثة او خيار الحيوان او خيار الشرط فان ذا الخيار مسلط على ابطال اثر البيع مع ان عموم اوفوا شامل له قطعاً فلو يكن
في البيع الخياري منافيا لوجوب الوفاء به ويكون الاثار المترتبة عليه قبل الفسخ باقية بحالها ويكون الفسخ فيه مزيلا للاثر
من حين الفسخ لا من حين العقد فيكون في الوكالة والشركة ايضاً كذلك واوضح من ذلك ان مقتضى الوكالة تسلط الموكل الوكيل
على العمل بحيث لو عمل كان عمله صحيحا لازما ليس للموكل ابطال عمله ولو لم يعمل لا يكون تسلطه بطريق اللزوم حتى يكون الموكل
مسلطا على عزله فمعنى وجوب الوفاء بعقد الوكالة لزوم العمل بمقتضاه المرجح لا تسلط الوكيل على اللزوم بحيث لا ينعزل الا بعد
من مقتضى الوكالة ان ذلك فمعنى وجوب الوفاء بعقد الوكالة العمل بكل ما هو مقتضاه شرعاً وليس من مقتضيات تسلط الوكيل
بطريق اللزوم وعدم تسلط الموكل عزله قبل العمل وكذا الكلام في الشركة وغيرها من العقود الجايزة وبالجملة فمعنى اوفوا
وجوب الوفاء بمقتضى العقود كل عقد بحسب حاله ومقتضاه ان لازما فبمقتضى لزومه وان جايزا فبمقتضى جوازه واذا كان
الامر كذلك يجري الفضولي بمقتضى عموم اوفوا في العقود الجايزة ايضاً نعم لا يخفى الامر في بعض العقود الجايزة كالشركة حيث
يتعقل فيها وجوب الوفاء من الطرفين في العقد بما هو المعروف منها في العقد ولا يخفى الامر في بعض كالوكالة والوصية حيث
وجوب الوفاء في طرف الموكل والموصي متعقل بخلاف الوكيل والوصي فانه لا يجب الوفاء عليهما شيء ويمكن الجواب
في الفضولي والرهن حيث ان الآية شاملة له مع ان وجوب الوفاء في طرف الراهن متعقل بخلاف المرتهن فثبت ان الوكالة قبيله
الآية من جهة الموكل كالرهن من جهة الراهن فالفضولي يجري فيه من طرف الموكل قطعاً نظرا الى شمول الآية له واما من طرف
الوكيل فيشكل الامر فيه الا من باب التغليب حيث ان شمول الآية بعقد الوكالة ولو من جهة الموكل يجعلها مشروعاً فيترتب عليها
الاثار الشرعية فيجوز الاسناد في شرعية الفضولي فيها الى الآية ولو من جهة شمولها لها من جهة الموصي ثم يجيء في عقد
شيء ويمكن ان الموصي لا يتصور وجوب الوفاء عليه شيء لتعلق العمل بما بعد وفاته فلا يكون متعلقا للآية ويمكن الذب عنه بان
وجوب الوفاء يتعلق بالاخطار الوفاة حيث يجب عليه ورثة الموصي الوفاء بمضمون الوصية فهي بهذا الاعتبار متعلقة للآية

ان قلت

ان قلت ان العاقد هو الوصي ووجوب الوفاء وعدمه بالنسبة اليه حيث ان المتبادر من اوفوا بالعقود وجوب لزوم
العمل بمقتضاه وترتيب الاثر الشرعي وادعى منه ان اوفوا في هذا المقام ليس منشأ الحكم الشرعي خاصة حتى يقال ان الموجب
ليس متعلقا للوجوب بل يثبت منه الحكم الوضعي وهو ترتيب الاثر المقرر في كل عقد بما هو المنتج فيه الاثر ان عقد الوكيل
او الوصي والولي والحاكم داخل في عموم اوفوا بالعقود مع انه لا يتعقل فيها وجوب الوفاء على الوكيل ونحو الولي يتعلق
بمن ناب عنهم فكذلك الوصية حرفا بحرف وبتقرير ما ذكرنا بطلان ما قال بعضهم من المتعارض في الآية بين الجايز
التخصيص حيث انه لا حاجة الى التخصيص في الآية بعد ما حققنا من ان المراد بالعقود كل العقود الجايزة واللازمة كل
عقد بما هو المقرر والمجعول فيه حتى عقد البيع والصلح الخياريين مع انهما لا انعدام اصلا وجايز ان عرضا وحتى الوكالة
والوصية والشركة مع انها جايزة اصلا سؤال هر كاه درختي وقف راكه ثمر ندهد معاوضه نمايند بدرختي مثمر يكويا
ان را قطع و سند ونو بكويا انرا قطع نمايند يا صحيح خواهد بود و بر فرض صحت ابا ان درختهم بايد صيغه وقف جاري
شود يا نه جواب هر كاه درختي باشد كه مقصود از ان سايه ها باشد يا سبزي وخرمي باشد بجهت سقف يا شيئي مقصود بيوه
باشد معاوضه كردن ان يا درخت ميوه دار جايز نيست بدون اشكال وهر كاه درختي باشد كه مقصود از ان ميوه
باشد ووقف كرده باشد بجهت ميوه اش وحالا درخت مسلوب المنفعه شده وميوه نميدهد وقف بعمارت
از انكه ميوه بدهد در اين صورت متولي وقف خصوصا هر كاه تولية اش بحسب جهت باشد ميتواند معاوضه نمايد
بدرخت با دهنده ديكر در صورتي وجود مصلحت وبعد از معاوضه همان عوض وقف خواهد بود وديكر حاجت بجريان
صيغه وقف نيست ودليل بر ان ما على المحسنين من سبيل ونظر اين احلاً ريزات ونقض مسجدي است بجهت توسعه محقق
كركي تصريح بان نموده است وعلامه در تغريب مناره وقف درجنب دروازه مسجد بجهت حفظ دخول كلاب قايل شده
واستناد نموده است بانكه اين تصرف مصلحت وقف است ومع ذلك احوط تركست واعلم بالعلل سؤال وخيمة واسباب
كه در وقف زيارت ميكذاردند كه وقف باشد يا ميتوان انها را صرف خرابي در دوستاني نمود يا نه جواب ما دام
حال اين وقف بر ديوه كه باين زيارت مي رويد وقف است با صد فداست بر هر جهت معين كه وقف نياوردت باشد
چون فبض دادنها بعمل بايد لازم است وتغير وتبديل ان بجهت مطروح وانچه وقف عادت جايز نيست يعني ممكن
ممكنست تزيين زيارت نمي توان صرف ديكر نمود اندوستاني وتعمير وغير ها مگر صرف نمود وزيارت خراب شود كه
نتوان تزيين كرد يعني ديكر تزيين نمود يا حاكم از قانون اهل شرع باشد جايز است كه انها را فروخته صرف تعمير زيارت
نمود ما على المحسنين من سبيل سؤال زيارت ثمه نمود انها وقف باشد يا نه وانكه اموات در انها دفن ميكنند
وعمل مي شود يا جرعه يا وقف ميكند در عوض وهمچنين از فقر واجرت وانچه اموري وقف نما است چه حكم دارد
جواب مقابر مسلمين وقفي ومملوكي هر دو ميشود در صورتي كه مقبره اش شهادت داده بوقفيت وعمل ميشود داده بوقفيت
بعفي انقديم تا حال هر كس از مسلمين ميت بوده در ان مقبره دفن ميشود انرا وانكه خادم ان زيارت يا مقبره چيزي بكيرد
از بابت هديه وبر قصت غالبا وعمرا بحال وقفيت نيست واكر زيارت ميت مدفون باشد داعي ملكيت ما ابا بيوجه ا

مگر آنکه باید که منع میتوان از حیث آنکه تا میت استحاله نشد خاک نشود میت دیگر نمیتوان دفن نمود خرید و فروش قبر
و نفی معقول نیست و ملک کسی نمیشود مگر بعد از خاک شدن میت هر کس از مسلمین میتواند در آنجا مرده دفن کند خواه قبر
فرا ورث باشد یا غیر آن و قبل از خاک شدن میت هر کس بر جمیع با اهل خیر نبش قبر حرام است و بر هر کس لازم است که منع
نماید نبش را از باب نهی از منکر بلی ممکن است قبرستان وقف خاص باشد یعنی تخصیص به معین را وقف کرده باشند
مخصوص در تصرف همان طائفه باشد و دیگری در آن مرده دفن نکرده باشد مگر همان طائفه و اعقاب و نقض حال
نمایند و در این صورت مخصوص همان طائفه خواهد بود و دیگری در آن میت نمیتواند دفن نماید دوم چنین قبرستانی
باشد ملکی تخصیص که هر که را بخواهد در آن جا دفن نماید بی اذن او دفن جایز نخواهد بود س هر گاه مبایعه واقع شود
که ثمن یا مبیع آن مجهول باشد یا بیع صحیح است یا فاسد و بنابر فساد هر گاه مبیع در تصرف مشتری تلف شود یا نقصانی
در آن پیدا شود آیا باید مشتری غرامت بکشد یا نه و بنابر غرامت آیا باید قیمت روز تصرف را بدهد یا قیمت روز تلف
یا اعلی القیم را ج شرط است در صحت بیع معلوم بودن مبیع و ثمن پس هر گاه مکیل یا موزون یا معدود باشد بکیل
او اینها باید معلوم شود و الا بمشاهده یا وصف و با انتفاء معلومیت بیع باطل است و مبیع مضمون است بر مشتری
باید ادا نماید مثل آن اگر مثلی است و یا قیمت آن اگر قیمی است بر اینکه مثلی آن است که متساوی الاجزاء باشد مثل جو و
گندم و درهم و امثال اینها و قیمی آن است که متساوی الاجزاء نباشد مثل خانه و لباس و جواهرات و خلاف است که آیا
باید مشتری از عهده قیمت روز قبض برآید یا قیمت روز تلف و یا اعلی القیم از روز تلف تا روز مطالبه وارد
کرده است فاضل محقق مرجع روز تلف و شیخ ره در مبسوط و نسبت داده است این قول را محقق در شرایع با کثر و اختیار
کرده است دوم را فاضل در مختلف و تحریر از علامه و شهید در دروس باکثر داده و سیم را ابن حمزه و حلی و شهید
اول اختیار نموده اند و چهارم مختار بعضی از متأخرین است و قول اخیر اقوا است بجهت چند وجه اول نبوی مشهور علی
الید ما اخذت حتی تؤدی که ظاهر آن مضاف الیه فهم الاصحاب ضمان و قیمت یوم الاخذ است دوم صحیحه ابی
ولاد حیث سئل الراوی انا اکریت بغلا من الکوفة الی جیرة بسلغ فی طلب غریم فلما خرجت اخبرت الغریم ذهب الی النیل فلما
ذهب الیه اخبرت جاء الی بغداد فتوجهت الیه وظفرت به فرجعت فاما دار مضاه المالک بالتواضع والبذل فلم یرض فحکم بعض
العامة بانه لا حق له فاجاب الامام ع بان علیه مثل کری البغل ذاهبا و جائیا قال قلت جعلت فداک فقد علفته بدراهم فلی
علفته قال لا لانک غاصب فقلت ارأیت لو عطب البغل و نفق الیس کان یلزمنی قال نعم قیمة البغل یوم خالفته قلت
فان اصاب البغل کسر او دبر او عقر فقال علیک قیمة ما بین الصحة والعیب یوم ترده علیه قلت فمن یعرف ذلک قال انت
و هو اما ان یحلف علی القیمة فیلزمک فان رد الیمین علیک فاحلف علی القیمة لزمک ذلک او یأتی صاحب البغل بشهود
یشهدون ان قیمة البغل حین اکری کذا و کذا فیلزمک الحدیث محل استدلال دو موضع است در این صحیحه یکی قیمة البغل
یوم خالفته که یوم ظرف غیر مجوز است و یوم متعلق بقیمت است نه بیلزم هم چنانکه بعضی احتمال داده اند و گفته اند که یکی
متعلق بقیمت باشد منافی است با ذیل حدیث قیمة ما بین الصحة والعیب یوم ترده علیه که هر گاه قیمة یوم المخالفة و اعتبر

قیمة

معتبر نمیبوده پس دیگر چگونه قیمت یوم خود را معتبر دانسته پس متعلق بیلزم باشد تا منافات با آن نداشته باشد نه اینکه ذیل
حدیث یشهدون ان قیمة البغل حین اکری کذا دلیل است بر ظهور یوم خالفته در اعتبار قیمت یوم التصرف و منافاة با یوم ترده
علیه هم ندارد زیرا که آن متعلق بمعیب است و موضع دوم استدلال همین فقره یشهدون ان قیمة البغل حین اکری کذا است
حجة قول دوم اینست که اشتغال ذمه منصرف بقیمت است و برائت حاصل نمیشود الا به دفع اعلی قیم تا اینکه معین نسبت در
حالات که از جمله حالات اعلی القیم است و جواب از وجه اول آنکه اشتغال بزاید بر ادنی القیم معلوم نیست و مالا یعلم
به لا یجب البرائة عنه و از وجه دوم آنکه ضمان هم حال الاخذ و تصرف است و در سایر حالات همان ضمان برقرار است حجة
دیگر و رأی آن نیست حجة قول سیم اینکه انتقال بقیمت در وقت تلف عین است پس معتبر قیمت همان وقت است و جواب
آن اینکه تلف به نفسه آن سبب نیست زیرا که اشتغال ذمه بقیمت بلکه تصرف و تلف هر دو است از آنجا که معتبر قیمت حال
حصول این جزء از سبب باشد چه ضرور دارد که معتبر قیمت حال حصول آن جزء دیگر یعنی تصرف باشد حجة قول چهارم نظر بجمع هر دو
دفع و جواب همان جواب است و باید دانست که هر گاه عین تلف نشده باشد و مشتری رد نماید به بایع لکن کسر قیمتی در سوق
هم رسانیده باشد بر مشتری غرامت نیست دوم چنین هر گاه زیادتی عینیه در مبیع بهم رسیده باشد مثل چاقی
و سمن و نتیجه و امثال اینها مشتری ضامن اینها هم خواهد بود خواه عین رد شود در حال یا آنکه فقدان زیادتی باشد با
عین تلف شده باشد پس ضمان قیمت یوم الاخذ دون ما فاد اختصاص دارد بما اراده سوقی نه عینی و اما فوایا
عینی بلکه زیادتی که از مبیع حاصل شده باشد مطلقا خواه عین باشد و خواه غیر عین مشتری ضامنست تلف و نقص
از حین تصرف تا حین تلف بلکه اعلی القیم را دارد اینکه نه زیادتی ضامنست و دلیل بر ضمان چه در تلف عین مبیع
چه در نقصان وجه در زیادتی عینیه وجه در منافع وجه چند است اول عموم نبوی مشهور علی الید ما اخذت حتی
تؤدی دوم اینکه مال محترم است و مقتضای احترام مال مسلم آن است که متلف ضامن باشد مثل یا قیمت اداء و یا
ولا اخراج ... سیم قاعده کلیه است کل عقد یضمن بصحیحه یضمن بفاسده و در بیع فاسد هم چنین است یا باید
تعیینات و قیمت ضامن آن بر اینکه و این قاعده در میانه اصحاب اذا جماعتا و مسلمها است وجه آن در صورت علم مشتری
بفساد واضح است چه تصرف و غصب و غاصب ضامنست و اما در صورت جهل پس میگوئیم تصرف مشتری در آن نه
بلا عوض تصرف عنها از آن قبل است زیرا که اذن اول مشروط است بصحت بیع بود نه اذن مطلق و اذن دایر مدار
بود هر گاه بیع معدوم شد اذن هم که تابع و اثر آن بود معدوم میشود پس تصرف در آن اکل مال الغیر است بباطل
در غرامت بازاخی نخواهد بود و نمیتوان آن را داخل در معاطات گرفت تا اکتفا شود در غرامت بعوض مبذول زیرا
که آن داخل معامله فاسده است و عقد فاسد است و نه معاطاة چه اذن در معاطاة مطلق و مراعی نیست بخلاف
مقام که اذن در آن معلق و مراعی است خلاصه قاعده مذکوره از قواعد مسلمه متفق علیها است مستنبط از ادله صحیحه
چهارم حکم عقل باینکه هر گاه کسی مال کسی را بدون اذن او و بدون بذل عوض تلف کند باید اداء مثل یا قیمت آن کند
بجهت الناس مسلطون علی اموالهم و اموالهم عموم دارد نسبت با موال موجوده و تالفه و مقتضای تسلط استحقاق اخذ

کتاب المتاجر

سؤال — زید ملکی را بعمرو میفروشد بأموال موجوده و کالعدو حفتقتاد بمبلغ ده تومان اشرفی و مشخص نمیکند که چه
اشرفی واشرفیها بی تخلف قیم میرسد هیچیده نخودی هست ده پنج کم هست و نیم نخود کم هم هست ایا این بیع نظر بجهالت
اشرفی که مشخص نشده صحیح است یا فاسد جواب — شرط است در صحت بیع اینکه ثمن معلوم باشد بلکه در صلح و اجاره و هبه نیز
شرط است که عوض معلوم باشد اجماعاً محققاً و محکیاً و ادله نهی از غرر و جهالت و اینکه بنای معامله بر رفع خصومت و قطع
اختلاف است مثبت این حکم است و اخبار مستفیضه در این مقام هست و شبهه ندارد و تشخیص یا بتصریح منفا عند
در نفس عقد و یا بتعیین عرف است بنحوی که رافع غرر و جهالت و قاطع اختلاف و خصومت باشد و ان یکی از چند وجه
اقدا اینکه در بلد متعارف نقد منحصر باشد بیک فرد و افراد متعدده نباشد مثل بلادی که در آن منحصر باشد در زر
بلادی که اشرفیان منحصر باشد در هیجده نخودی دوم انکه افراد متعدده داشته باشد که اختلاف در وزن و قیمت و رواج
مختلف باشند ولیکن بعضی از افراد آن شایع باشد یا بشیوع وجودی و یا بشیوع استعمالی مثل کاشان نسبت باشرفی ...
اشرفی ده پنج کم که وجودی دارد الان نسبت بسایر اشرفیها و هم شیوع و کثرت استعمالی دارد خصوصا در استعمالات
معاملاتی در این صورت نیز عرف معین است و اشرفی منصرف است بده پنج کم و اگر در نفس عقد بتصریح معین نشود
صحیح است سیم انکه افراد متعدده داشته باشد ولیکن ان افراد متفق باشند در قدر و قیمت و رواج مثل قرانهای ...
مثلا که الوان متعدده دارد از پنج اصفهانی که افراد ان متعدد است از پادشاهی و اصالی و خالص و مغشوش ...
غیر ذلک ولی در قیمت و رواج همه یکی است در این صورت نیز بیع صحیح است و هر فردی را مشتری بدهد کافیست ...
که بعضی از افراد مرغوب باشد از بعضی دیگر یا از بعض دیگر مادامیکه دفتاخ کنند اهل عرف و موجب اختلاف و نزاع
ایشان نباشد و هرگاه اختلاف در مرغوبیت داشته باشد بحیثی که اهل عرف مکرر کنند در معامله نزاع و اختلاف شود بیع
باطل خواهد بود هم چنانکه هرگاه اختلاف داشته باشد افراد در مقدار و یا در قیمت و یا در رواج و فرد شایعی نداشته
باشد نیز بیع باطل است و باید سائل ملاحظه نماید که ما نحن فیه داخل کدام یک از این اقسام است تا حکم آن را بداند و علیهم
والله العالم سؤال — هرگاه اختلاف نمایند بایع با مشتری با مصالح با مصالح له در ثمن یا مال المصالحه بایع مثلا گوید ده
است مشتری گوید هشت تومان ایا قول کدام یک مقدم است جواب — هرگاه مبیع بعینه موجود باشد و تلف نشده
باشد قول بایع مقدم است با یمین و هرگاه مبیع تلف شده باشد قول مشتری مقدم است با یمین و علامه در مختلف
ادعای اجماع نموده و ابن زهره در غنیه نسبت باصحاب داده و شهید در دروس خلاف را در مسئله نسبت باسکافی داده
و کلام ایشان نیز مشعر بدعوی اجماع است و کفایت میکند اجماع محکی از برای اثبات مطلوب چه آن در قوه خبر عدل است
مضافا الی المرسل کالموثق فی الرجل یبیع الشیء فیقول المشتری هو بکذا و کذا باقل مما قال البایع قال القول قول
البایع اذا کان الشیء قائما بعینه و در صورت تلف مبیع حکمش از مفهوم حدیث مستفاد میشود و علاوه بر این در صورت تلف
مبیع حکم از اصل عدم زیاده نیز مستفاد میشود چه قول مشتری در این صورت موافق اصل عدم زیاده است و البینة
علی المدعی والیمین علی المدعی علیه و چون اصل بیع متفق علیه است بعنوان کلی که مشتری مدعی بیع است بعشره تومان

و بایع منکر است پس قول بایع مقدم است در هر صورت هم چنانکه بعنوان کلی که قول مشتری مقدم است در صورت
بقای مبیع بملاحظه اینکه قول مشتری موافق اصل عدم زیاده است پس مصداق منکر است و قول منکر با یمین مقدم است
نیز اگر اجماع منقول و مرسله مزبوره با اعتضادات بشهرت عظیمه و وجدان در اصول معتبره و تأییدات با طلاق صحیح
ان اختلفا فی القول قول رب السلعة تخصیص آنها علی البینة علی المدعی است و لهذا تضعیف میفرمایند قول علامه را در تذکره
که بسبب اطلاق آنها حکم نموده قائل شده بتقدیم قول مشتری و در حکم تلف کلی است تلف بعض مبیع نیز که صادق است
بر آن کلمه یکون المبیع قائما بعینه پس قول مشتری مقدم است و هرگاه مشتری منتقل نموده باشد مبیع را کلا ام بعضا
بغیری حکم نخواهیم کرد باینکه مثل تلف است و صادق است بر آن که کان الشیء قائما بعینه پس قول بایع ...
با یمین و هرگاه ممزوج شده مبیع با شیئی دیگر که نتوان از هم جدا نمود این هم نیز مثل تلف است و قول ...
بعد با یمین سؤال — زید بیداکوی بوصف شرایی بعمرو فروخته بمبلغی و عمرو بیداکو را ندیده بعد ...
شرابی نیست یا اختیار فسخ از برای مشتری خواهد بود یا نه جواب — بلی از باب خیار رؤیت ...
مشتری هست در صورتیکه ناقص باشد مبیع از آن وصف والدلیل علیه بعد الاجماع خبر نفی الضرر ...
المبیع لو خرج مخالفا لما وصف فلو کان بحیث ینقص قیمته عما وصف فهو مقام العیب وخیار الضرر یثبت
وان لم ینقص القیمة فلعین صورة الخبر فلم یثبت خبر نفی الضرر خیار الرؤیة وانما یثبت خیار العیب لو فی ذلک
خیاری العیب والرؤیة عموم وخصوص من وجه فقد یمکن اجتماعهما کما فی مبیع خرج بالوصف مخالفا
من حیث القیمة عما وصف و یکون افتراق العیب عن الرؤیة کما فی مبیع قد رآه المشتری ولا یشتری بالوصف
کما فی مبیع خرج مخالفا لما وصف ولکن لا یکون للمشتری مع ذلک المخالفة معیونا و خبر نفی الضرر یا عتمادی علی الاوفق
مع ان المقصود اثبات خیار الرؤیة من حیث هو رؤیة لا من حیث العیب فالدلیل الاجماع علی ثم المحقق واخص منه ثم یعین
الذی منه بان الغالب فیما یخرج وصفه مخالفا لما وضع علیه البیع العیب بحیث یمکن ادعاء عدم الانفکاک عرفا فیصیر موجبا لورود
نفی الضرر وهو صحیح ان خلاف ما وصف کان یکون معیبا لاختلاف القیمة لا لانها الاولی فلا شبهة فی کونه موردا لنفی
الضرر وکذا الثانی لان الاوصاف قد یکون مختلفة بحسب الاشخاص فی المرغوبیة وعدمه فلو انتفی الوصف الذی یکون
للمشتری وحصر طلبه لا اقدام علی اشتراه فقد وقع علیه الضرر قطعا مخصصة ولا یجبر ذلک الضرر الا بالخیار کما لا یخفی
ان لزوم البیع الکذائی حکم ضرری والحکم الضرری لا یقبل الشارع بمقتضی خبر لا ضرر فاللزوم لیس حکما شرعیا فیصیر
حکم الشارع فی ذلک الخیار کما هو واضح ویدل علی ذلک ایضا صحیحة جمیل بن دراج قال سألت ابا عبد الله عن رجل
ضیعة وقد کان یدخلها ویخرج منها فلما ان عقد المال صار الی الضیعة فقلبها ثم رجع فاستقال صاحبه فلم یقله
ابو عبد الله لو انه قلب منها ونظر الی تسعة وتسعین قطعة ثم بقی منها قطعة ولم یرها لکان له فی ذلک خیار الرؤیة
خفاء فی دلالتها علی المدعی الا انها واردة فی خیار المشتری ویتم الامر بعدم القول بالفصل وربما کان ...
بعض ... زید الشحام قال سألت ابا عبد الله عن رجل اشتری سهام القصابین من قبل ان یخرج السهم قال ...

شیئا حتی یعلم ابن یخرج الثمن فان اشتری شیئا فهو بالخیار اذا خرج وفیه دلالة علی المدعی لوقوع العقد فیه فلا ینقض ثم ان
خیار الرؤیة هل هو مختص بالبیع او یعم الصلح والهبة المعوضة فیه وجهان ولم اقف علی عنوان هذه المسألة بالخصوص فیما
حضر عندی من الکتب والاوفق بحسب الدلیل ثبوت الخیار لمکان الضرر لو لم یکن الخیار بالتقریب المتقدم مضافا الی اتحاد طریق
المسلمین وتنقیح المناط المحقق من صحیحة جمیل بن دراج المتقدمة فلو لم یکن الخیار [illegible] العقد بیعا کما ادعاه الشیخ فطریقه فی
المقام متحد مع البیع کما هو واضح **سؤال** هرگاه زید ملکی را از عمرو خریده باشد بمبلغی و غبنی از آن ملک زیاده بر ثلث
[illegible] معلوم شده باشد عمرو گوید که تو میدانستی [illegible] زید میگوید که نمیدانستم و خیار غبن دارد
[illegible] شرعا مسموع است **جواب** بدانکه با عالم اسقاط [illegible] بتفاوت و با ظن [illegible] معتبر عند
[illegible] است و ظن غیر معتبر داخل شک است و با ظن [illegible] بعدم تفاوت دارد و با علم بعدم تفاوت
[illegible] خیار هرگاه علم یا ظن داشته باشد بعدم تفاوت بعد از آن معلوم شود برای تفاوت [illegible]
[illegible] علم یا ظن معتبر بتفاوت [illegible] در معامله [illegible]
[illegible] خیار [illegible] و اطلاق اجماع منقول [illegible] باطل [illegible]
[illegible] است بجاهل بتفاوت [illegible] هرگاه [illegible] است پس [illegible]
[illegible] تفاوت و الاخبار [illegible] هرگاه [illegible] بالاقرار فهو المطلوب [illegible]
[illegible] و محل اختلاف شد مغبون [illegible] جاهل [illegible] مدعی علم است [illegible]
[illegible] با یمین و مقبول قول [illegible] کذلک والظاهر [illegible] است [illegible] اگر علم [illegible]
[illegible] و غالبا [illegible] است [illegible] پس [illegible] علم [illegible] باشد
[illegible] شارع [illegible] مقبول قول [illegible] و قول [illegible]
[illegible] و بنا بر این مغبون [illegible] است بعلم [illegible] است [illegible] آنکه علم
[illegible] است و [illegible] است و اصل [illegible] علم است و اصول [illegible] است [illegible] اجماع شود بر آنکه [illegible]
[illegible] علم حکم [illegible] عموم البینة علی المدعی والیمین علی من انکر و قول مغبون موافق
[illegible] دلیل [illegible] لزوم عقد [illegible] مدعی مغبون است [illegible]
[illegible] و با علم اثبات [illegible] و جواب [illegible] استصحاب لزوم [illegible] شک [illegible] لزوم عقد [illegible]
[illegible] مغبون و اگر [illegible] شود جهل مغبون [illegible] شک [illegible] لزوم عقد [illegible]
[illegible] لزوم [illegible] اصل [illegible] است و جواب آنکه منکر [illegible] است [illegible]
[illegible] مدعی مغبون [illegible] است و منکر [illegible] مغبون باشد [illegible] علم [illegible] است [illegible]
[illegible] استصحاب لزوم عقد [illegible] اصل [illegible] والله العالم **سؤال** هرگاه [illegible]
[illegible] خود را اسقاط [illegible] اسقاط [illegible] مغبون است بلکه [illegible] داده که مغبون

[illegible] اگر [illegible] احتمال [illegible] که مغبون است [illegible] خود را اسقاط [illegible] معلوم شد که مبلغ کلی
تفاوت دارد و مغبون است با چنین اسقاطی صحیح و لازم است یا [illegible] است [illegible] **جواب** این اسقاط [illegible]
[illegible] بنا بر اظهر [illegible] العقد [illegible] فلاجل ذلک یسقط بالاسقاط [illegible] العلم [illegible] الان یکون اسقاط
لاعتقاده عدم الغبن فانه لا یسقط [illegible] بالاسقاط [illegible] و عدم [illegible] بعدم سقوط خیار [illegible]
[illegible] استصحاب خیار [illegible] اسقاط [illegible] احتمال [illegible] با احتمال [illegible]
[illegible] احتمال [illegible] اسقاط معلوم نیست [illegible] آنکه اسقاط [illegible] است [illegible] مغبون
[illegible] خود [illegible] شده [illegible] مقتضای [illegible]
[illegible] عقد [illegible] عقد [illegible] فقهاء [illegible]
[illegible] معامله [illegible] لا تاکلوا اموالکم بینکم بالباطل
الا ان تکون تجارة عن تراض [illegible] اکل مال غیر باطل است [illegible]
[illegible] مال [illegible] است [illegible]
[illegible] زید علم [illegible] عمرو [illegible] مصالحه [illegible]
[illegible] مصالحه [illegible] اسقاط [illegible] اسقاط [illegible] اسقاط [illegible]
[illegible] خود را اسقاط [illegible] فاسد است [illegible] مغبون [illegible]
[illegible] معامله [illegible] که اسقاط [illegible] **سؤال** هرگاه ولی طفل [illegible]
ملک [illegible] اجاره [illegible] مصالحه [illegible]
جواب [illegible] خواه پدر باشد یا جد پدری یا وصی یا حاکم شرع عادل یا قیم عادل یا عدول مؤمنین یا [illegible]
[illegible] ایتام [illegible] صغار و ایتام [illegible] باشد بلکه کلام [illegible] نیست
[illegible] اجماعا [illegible] فقهاء [illegible] صغیر هرگاه کبیر شود [illegible]
[illegible] که بیع مال [illegible] منفعت و مصلحت [illegible] مصلحت [illegible]
[illegible] قول [illegible] مصلحت [illegible] صغیر است اثبات عدم مصلحت [illegible]
قول صغیر کبیر شده [illegible] اثبات مصلحت [illegible] که هرگاه بیع مال صغیر [illegible]
واقع شده باشد باطل [illegible] که [illegible] بیع مال الطفل بثمن المثل باشد [illegible] باطل است
[illegible] چنین [illegible] نیست [illegible] حاکم [illegible] مؤمنین [illegible] ایتام [illegible] مصلحت باشد
[illegible] باشد [illegible] باشد [illegible] باشد مثل آنکه ملک
[illegible] باطل [illegible] ولا تقربوا مال الیتیم الا بالتی هی احسن [illegible]
احسان [illegible] نیست [illegible] منفعت و مصلحت [illegible] است [illegible] عن الیتامی قل اصلاح لهم

کتاب المتاجر

خبر و چنین تصرفی اصلاح نیست و اجماع کرده‌اند علماء اسلام بر ولایت ایشان در معاملاتی که تصرف ایشان اولی و احسن باشد نسبت

بر باصل علم و ولایت ایشان ثابت است باجماع و اطلاقات و اجماعات حکایتها از صاحب کفایه و علامه و شهید بغیر ایشان و خلاف

در اینکه ولایت ایشان در صورتی مصلحت است یا عدم مفسده کافی است ظاهر عبارات فقهاء اول است بلکه معنی ولایت بر

مال صغیر همین است چه شارع مقدس ترا و اولیا را داده از جهت ترحم و احسان بر صغار و هرگاه تصرفات و تغییر ایشان در تصرف

پس چه احسانی بصغیر بوده و چه فایده بر ولایت مترتب شده و عقل حکم میکند باینکه چون صغار نتوانند اصلاح مال خود کنند

ملا و نفقه و ترک اصلاح موجب نقص اموال و حصول ضرر است و شارع حکیم علی الاطلاق امر چنین ناتوان ضعیف مفتقر

بتوانایی تمام نگذارد اصلاح مال او نماید و محال است که امر او وا گذارد و در حیز تعطیل و ضایع بگذارد و از حکم ادرش و اداب اکل

و شرب و سایر امور غیر محصور نکند پس بحکم عقل باید ولی از برای صغار معین فرماید و مجعول او همین که اصلاح مال

صغار است پس ولی باید قیام باصلاح مال او نماید که بسبب شده از برای این تکلیف و اصلاح مال منوط بنظر عقلا است

و امور نوعًا اصلاح مال باشند ولی باید همان طریق تصرف نماید در بعضی از اموال اصلاح حفظ و ضبط است و در بعضی

معاوضه و تبدیل و نقل و انتقال است تا تحصیل منفعتی یا رفع مضرتی از صغیر شود و معنی ولی که در اخبار وارد شده که

پدر و جد ولی است معنی محتمل است مرتبی صغیر و امر او و هرگاه از اینها مندرج است که وظیفه ولی اصلاح مال مولی علیه

جهت تربیت و تصرف و امارت بدون اشتغال باصلاح امور مولی علیه تربیت و امارت و تصرف نیست و اذا بنا است که

فقهاء مثل ابن حمزه در وسیله و صاحب ایضاح و علامه در بعضی از کتب خود فتوی داده شده اند باینکه ولایت از برای پدر

فاسق باشد نیست بلکه ولایت ایشان مشروط است بعدالت قال صاحب الایضاح الاصح انه لا ولایة للاب والجد ما دام

لانهما ولایة علی من لم یدفع عن نفسه ولم یعرب عن حاله ویستحیل من حکمة الصانع ان یجعل الفاسق امینًا یقبل اقراراته واخباره

علی غیره مع نص القرآن علی خلافه زیرا که مقصود از ولایت اصلاح مال صغیر است و فاسق ایمن نیست از افساد در مال

اصلاح خلاصه اینکه وظیفه ولی در هر تصرفی که میخواهد در مال مولی علیه نماید باید ملاحظه کند که بجمیع بعضی

تصرف [illegible] باشد از آن تصرف و وظیفه او است نماید [illegible] مثلا هبه کردن مال طفل و اقرار کردن غلام با کنیز او

با [illegible] مالا و بکمتر از ثمن المثل و اسقاط کردن جنایت او و ابراء او و اسقاط و صلح حق القصاص او و هبه کردن مال او

بالذات موافق مصلحت و مفسده او نیست بلکه مفسده و اتلاف مال او است و لکن جایز باشد که مصلحتی بکر موجب جواز

شود که با ملاحظه آن مصلحت مفسده او [illegible] تصرفات جمعًا از برای ولی جایز میشود و فقها بمطلب [illegible]

و بجهة اطلاع بر حقیقت حال ذکر میکنیم کلام بعضی از اعلام را قال العلامه ره فی التذکره فی باب تصرفات الولی ولا یجوز لولی

الطفل ان یبیع باقل من ثمن المثل وقد تفرض المصلحة فی البیع باقل من ثمن المثل فی بعض جزئیات الصور فیلزم وقال فی مسئلة

الولی عن حق القصاص وان صح عفوه فالاقرب اعتبار المصلحة ایضًا فان کانت المصلحة فی العفو مجانًا اعتقد کما ان له ان [illegible]

ماله مع المصلحة وقال ره فی مسئلة جواز عتق عبد الطفل ولو فرض ان المصلحة فی العتق مجانًا فالاقرب جوازه کما ان له عبد

ینتفع به بالاستخدام [illegible] راغب فی شرائه واحب بعتقه التخلص من مؤنته ونفقته وکذا لو کان له جاریة [illegible]

مجمعین

کتاب المتاجر

مجمعین شاء ولو انفردت البنت ساوت مائتین ولا یمکن افرادها بالبیع فانقضت الام لکثرة ثمن البنت جاز وقال ره فی التذکره

وللولی ان یهب مال الطفل بشرط الثواب مع المصلحة اما مع زیادة الثواب علی العین او مع تحصیل امر من المتهب ینتفع الطفل نفعا

یزید علی تحصیل العین له وقال الشافعی علیه لا یجوز الهبة لا مطلقا ولا بشرط الثواب اذ لا یقصد بالهبة العوض وهو ممنوع فی

التقدیر انه قصد الثواب وکذا للولی بذل مال الطفل فی مصالحه کاستنقاذه من الظالم بالرشوة وتخلیص [illegible] وقال

فی الوقف من الکتاب ویجوز للناظر فی الوقف اجارته بحسب ما شرطه الواقف فان اطلق جاز مدة [illegible] ولا اجرة [illegible]

ویرجع فی ذلک کله الی العادة واعتبار المصلحة [illegible] بناء علیه اسقاط [illegible] سؤال شده اگر موافق مصلحت صغیر [illegible]

بوده بعضی منفعتی و بکر یا رفع مضرتی مقصود ولی بوده از این اسقاط که جایز بوده اسقاط بوده اسقاط صحیح است و جایز خواهد

ما که مصلحت بودن ملحوظ نباشد جایز نخواهد بود **سؤال** بیان فرمایند شرط سائغ که صحیح و لازم است که در ضمن عقد

واقع میشود کدام است و وجه شرطی فاسد **جواب** شرط سائغ آن است که در آن چند چیز مراعات شود اول آنکه مؤثر شود

بجهالت احد عوضین مثل آنکه بیع طرفین شود شرط شود که مبیع را هر وقت بخواهد تسلیم مشتری نماید یا ثمن را هر وقت مشتری

بخواهد تسلیم نماید چه شروط شرطی هستند از عوض و معوض و تخلف میشود و معامله غرری و بعلم ان بسبب جهالت

و عدم ان پس معامله غرری خواهد بود و قد نهی النبی عن بیع الغرر و علاوه بر آن اجماع محصل و محکی منعقد است بر آنکه

باید مبیع و ثمن معلوم باشد و معرفت استناد باخبار و کلمات میکنند بمنع از بیع کیل مجهول و کاهی میشود که شرط تفسیر

مجهول باشد ولی موجب جهل عوضین نشود بعقد باشد مثل شرط دادن رهن و دادن ضامن و اینکه جهالت مضر بحال شرط نیست

دوم آنکه مخالف کتاب و سنت نباشد یعنی اگر شرطی باشد که شارع مع قطع نظر از عقد مشروط حلال کرده باشد مثل

میراث نبردن و احلال کنی بشرط یا شارع او را حرام کند مثل شرط اینکه حلال کنی مثل شرب خمر یا امثال حضرت موصوفین و مراد

از تحلیل حرام و تحریم حلال در اخبار همین است فی الخبر المسلمون عند شروطهم الا شرطا حرم حلالا او احل حراما و فی الصحیح

المسلمون عند شروطهم الا کل شرط خالف کتاب الله فلا یجوز مقتضای این دو خبر بکیفیت و ظاهر آن است که مراد از حرام

حلال حرام و حلال باصل شرع باشد مع قطع النظر عن العقد المشروط فیه اگر شرط کنی فعل چیزی و اگر بعقد مشروط فیه

حلال بر مشتری شده باشد مثل منع از بیع و منع از عتق و اسقاط خیار عیبی و امثال آن تحریم حلال نخواهد بود و اگر شرطی

فعل چیزی کند بعد از آن فعل ممنوع شده چنین شرطی محلل حرام نخواهد بود مثل شرط استنقاع بایع از مبیع یا مشتری از ثمن

یا معلوم و از اینجا ظاهر میشود فساد جدال بعضی از فقها که گفته اند شرط مانع مقتضای عقد شرط مخالف کتاب و سنت است

مثل شرط عقد و خیار و افاده نکردن و نفروختن و معطل کردن و رجوع کردن ثمن هرگاه غاصب غصب کند و از جمله ایشان

رجحان است در قواعد در تعلیل بر فساد اینکه شرط که غیر میشود از آنها بخلاف مقتضای عقد نیست مگر اجماع و فی

مقام جمله منها الا ما خالف کتاب الله و فی الاخری الا ما حرم حلالا او احل حراما و مگر اجماع محصل و محکی و اجماع

در حلال و حرام باصل شرع نه بتوسط عقد هر جا که اصحاب چنین فهمیده اند و استنباط میشود این مطلب علاوه بر فهم

اصحاب از تعداد صحاح و منها مثل الصادقیة من الشرط فی الامة لا تباع ولا توهب فقالت یجوز ذلک غیر المیراث فانها

کتاب المتاجر

نوبت لان کل شرط خالف کتاب الله باطل و اجماع محقق منقول است بر بودن مثل اینکه شرط شود در بیع که مبیع مال نشود و ثمن
مال بایع نشود که اجماع محقق بر فساد اینگونه شرط مخالف مقتضای عقد است و اگر بود در بیع مکرر هم بود اتفاق کلام اصحاب
باشد فاسد خواهد بود و اما اجماع محکی ابن زهره در غنیه که میفرماید من الشروط بلا خلاف ان یشترط ما یخالف مقتضی العقد
مثل ان لا یقبض المبیع و لا ینتفع به و باکی نیست که در این مثال تامل شود بعضا نظر با دعای اجماع و الله العالم سیم اینکه شرط
مقدور من علیه الشرط باشد مثل خیاطت پس هرگاه مقدور نباشد مثل حمل دابه و حمل نخل سنبل و کرم [illegible]
مبیع خواه نسبت فعل او را بخود شرط بدهد یا بخدا شرط باطل است و دلیل بر بطلان عقل است و اجماع محققا و منقولا سؤال
هرگاه شرط فاسد در ضمن عقد شود آیا بسبب فساد شرط عقد مشروط فیه فاسد میشود یا نه جواب در مسئله چند قول است
صحت عقد مطلقا اختیار کرده استاد و الاسکافی و شیخ و قاضی و مجلسی و ابن زهره و ابن سعید و صاحب ریاض و صاحب جواهر
الکلام و بعضی از معاصرین قول دوم فساد عقد مطلقا و این مختار علامه است و فخر المحققین و شهیدین و محقق کرکی
مقدس اردبیلی و محقق سبزواری و جماعتی قول سیم صحت عقد هرگاه شرط مخالف مقتضی العقد باشد یا مخالف [illegible]
قول چهارم صحت عقد است در صورتیکه آن شرط فاسد غرضی بر آن مترتب نشود مثل شرط خوردن طعام معلوم یا پوشیدن
لباس معلوم حجت قول اول چند وجه است اول عمومات بیع و صلح و اجاره مشروط بها دوم اوفوا بالعقود سیم
اجماع منقول ابن زهره که در غنیه فرموده است چهارم [illegible] باین نظر که صحت عقد مشروط است صحت عقد و
هرگاه صحت عقد هم موقوف باشد بر صحت شرط دور است پنجم صحیح حلبی عن ابی عبد الله [illegible] کانت عند [illegible]
مملوکة فاشترطها عایشة [illegible] فاعتقتها فخیرها رسول الله [illegible] فقال ان شاءت [illegible] عند زوجها و ان شاءت فارقته و کان موالیها
الذین باعوها اشترطوا علی عایشة ان لهم ولائها فقال رسول الله الولاء لمن اعتق ششم صحیح عیص بن قسم مثل صحیحه
هفتم صحیح حلبی نیز در باب نکاح که دلالت بر عدم فساد عقد نکاح بفساد شرط [illegible] قول دوم نیز چند وجه است اول
اصل فساد و دفع میکند آنرا عمومات دوم انتفاء تراضی نسبت بعقد مع فقد الشرط و فساده مع انه تعالی یقول لا تأکلوا اموالکم
بینکم بالباطل الا ان تکون تجارة عن تراض [illegible] داخل در مستثنی منه است و دفع میکند آنرا اینکه تراضی حاصل
شده در اصل با عوض عقد شرط نیست هم چنانکه در تبعض صفقه سیم انتفاء قصد است نسبت بعقد مع فقد الشرط
باینکه قصد شرط است در عقد اجماعا و العقود تابعة للقصود و دفع میشود باینکه قصد هیئت مجموعی کفایت میکند
بجهات قصد ابعاض حاصل میشود و قصد اجمالی کفایت میکند و جمیع مدالیل و مقتضیات عقد [illegible]
هم چنانکه در تبعض صفقه و طرفین عقد [illegible] التفات ندارند [illegible] العقد [illegible] مقتضیات [illegible]
چهارم اینکه شرط مجهول مستلزم غرر [illegible] است در عوضین [illegible] شرط فاسد [illegible] عوض و معوض و جهل
و مثل موجب فساد بیع است و جواب [illegible] اینکه این معامله [illegible] و مجهول [illegible] فساد بیع مجهول
المبیع او الثمن [illegible] پنجم [illegible] مسند [illegible] قول اول
و دلیل [illegible] اگرچه بعضی از آن علیل است ولی بعضی دیگر صحیح و متین است [illegible] مسند [illegible] ضعیف [illegible]

کتاب المتاجر

و هرگاه بنابر صحت عقد شد پس هرگاه من له الشرط عالم باشد بفساد شرط خیار فسخ [illegible] و هرگاه جاهل باشد
مخیر خواهد بود [illegible] فسخ مشروط فیه و امضای آن [illegible] امضا [illegible]
اگرچه [illegible] خالی نیست از [illegible] ولی کلام بعضی دیگر صریح است در ذکر خیار [illegible]
ظاهرا شبهه نیست در صورت جهل من له الشرط بفساد شرطه سؤال هرگاه [illegible] خانه و غلامی بخرد [illegible]
شود که غلام مال زید بود مال غیر است و اجازه نمیکند آیا حکم آن چیست [illegible] خانه [illegible] بر خیار [illegible]
میشود که نصف خانه مال غیر است و اجازه نمیکند آیا این معامله چه حکم دارد ج اما در صورت اول مورد خیار تبعض صفقه
[illegible] مشتری خیار فسخ است پس هرگاه فسخ نمود [illegible] و هرگاه راضی شد و امضا نمود باید غلام [illegible]
[illegible] تومان [illegible] و غلام را هم [illegible] تومان [illegible]
[illegible] تومان [illegible] و پنجاه تومان است [illegible] غلام [illegible] خانه [illegible]
خواهد بود که مشتری باید [illegible] و باید [illegible]
[illegible] و غلام [illegible] تومان [illegible]
که ثمن است و اگر خواهیم [illegible] تومان [illegible] خانه [illegible] تومان [illegible]
میشود [illegible] نسبت [illegible] که [illegible]
از صور و جمیع جانه ثمن و مثمن میشود [illegible] لا یجمع بین العوض و المعوض لواحد مثلا اینکه غلام [illegible]
تومان [illegible] مشتری بلا عوض [illegible] دلیل بر خیار فسخ [illegible] اجماع محصلا
و محکیا لا ضرر و لا ضرار است [illegible] مقصود مشتری [illegible]
[illegible] مشتری و لا یجبره الا الخیار [illegible]
الاربعة و انما اشتری هذه القریة قطاع ارضین [illegible] المشتری ذلک و انما له بعض هذه القریة و قد اقر له بکلها [illegible]
بیع ما لا یملک و قد وجب الشراء من البائع علی ما یملک [illegible] و وجب الشراء [illegible] خیار [illegible]
[illegible] البایع است [illegible] و این منافات ندارد باخیار مشتری [illegible] خیار [illegible]
است خیار فسخ [illegible] بلکه باجماع محققا و منقولا [illegible]
سؤال [illegible] مصالحه [illegible] بمبلغ [illegible] شرط [illegible] هر ساله [illegible] مصالحه [illegible]
[illegible] تومان [illegible] تومان [illegible]
[illegible] خرج [illegible]
[illegible] تومان [illegible]
[illegible] مصالحه حاصل میشود یا نه جواب [illegible] شرط [illegible]
[illegible] و هرگاه باشد [illegible] مشکل است [illegible]

نفقه و حصول شرط خیار فسخ مصالحه از برای [illegible] مصالح ثابت میشود هم چنانکه مصرح بها صحاب است در مسئله بیع عبد بشرط
عتق و فوت عبد قبل از عتق و تصریح بعض با نکه و کذا کل شرط [illegible] حصول [illegible] ثبوت خیار [illegible]
[illegible] چه حکم بلزوم [illegible] مصالحه [illegible] حصول شرط حکم [illegible] مصالح [illegible] خیار [illegible]
[illegible] بنابرین اگر جابرا [illegible] خیار [illegible] و [illegible] انکه [illegible] باشد [illegible]
باشد [illegible] معامله [illegible] و هرگاه از باب معاوضه باشد با شرط [illegible] مصالح [illegible] واجب باشد [illegible]
[illegible] شرط [illegible] دلیل [illegible] اجماع [illegible] ثابت [illegible]
[illegible] اما الخیار و اما [illegible]
[illegible] من الشرط [illegible] الشرط [illegible] خیار [illegible] فسخ و [illegible] من علیه الشرط [illegible]
خلاصه [illegible] اثبات خیار [illegible] اجماعات [illegible]
[illegible] مطلق است [illegible]
بیع [illegible] الخیار [illegible] ثبوت خیار [illegible]
و [illegible] المشتری [illegible] اجماع [illegible] خیار [illegible] من علیه الشرط [illegible]
و [illegible] الشرط [illegible] شرط [illegible] خیار فسخ [illegible]
له الشرط خواهد بود [illegible] ثبوت خیار [illegible] و الله اعلم **سؤال** هرگاه در معامله
خیار فسخ از برای اجنبی قرار شود [illegible] خیار [illegible]
[illegible] فسخ [illegible] فسخ بعض [illegible] **جواب** اما [illegible]
سؤال اول [illegible] خیار فسخ اجنبی [illegible] خیار [illegible]
[illegible] فسخ [illegible] موجب فسخ عقد است [illegible]
و هرگاه اختلاف کنند [illegible] فسخ [illegible] فسخ بعض عقد [illegible]
[illegible] فسخ بعض عقد [illegible] فسخ مجموع عقد [illegible]
ذو الخیار [illegible] فسخ بعض [illegible]
فسخ [illegible] اختلاف [illegible] فسخ [illegible]
[illegible] فسخ [illegible] فسخ [illegible] فسخ [illegible]
[illegible] فسخ [illegible] **سؤال**
هرگاه خیار از برای [illegible] بیع [illegible]
جواب [illegible] خیار [illegible] الفسخ [illegible]
[illegible] **سؤال** هرگاه [illegible] فسخ [illegible]

خیار چنین باشد [illegible] خواهد بود از برای وارث با نه **جواب** [illegible] من باب الولایه [illegible] فسخ شود [illegible]
[illegible] **س** [illegible] مبیع [illegible] مال [illegible] **ج** [illegible] منافع مبیع مال مشتری است [illegible] خیار [illegible]
چه بایع فسخ بیع [illegible] منافع [illegible] اصل است [illegible] الاصحاب
س هرگاه کسی ملکی را [illegible] مبلغی [illegible] بایع [illegible] مشتری [illegible] ثمن را با بایع داده
[illegible] خیار فسخ از برای بایع خواهد بود [illegible] **ج** [illegible] مسئله [illegible] تفصیل بیان فرمایند
بلی خیار فسخ [illegible] از برای بایع [illegible] اجماع [illegible] اخبار [illegible]
[illegible] و مسئله [illegible] خیار [illegible] بایع [illegible] فسخ بیع
[illegible] الاطلاق [illegible] قبض [illegible] مبیع [illegible] ثمن [illegible] خیار [illegible] قبض است [illegible]
بایع [illegible] مشتری [illegible] قبض است [illegible] خیار [illegible] هرگاه مشتری ثمن [illegible] بایع [illegible]
[illegible] خیار [illegible] خواهد بود [illegible] ظاهر [illegible] خیار بایع [illegible] هرگاه بایع مطالبه ثمن
[illegible] خیار [illegible] ظاهر [illegible] الشهید فی المسالک
[illegible] هرگاه [illegible] بایع [illegible] مطالبه ثمن [illegible]
اگر [illegible] فسخ [illegible] هرگاه تلف شود مبیع قبل الثلثه [illegible] بعد الثلثه [illegible] مال بایع [illegible] مشتری [illegible]
[illegible] مبیع تلف قبل قبضه [illegible] مال بایعه [illegible] رجل اشتری من رجل متاعا [illegible] المتاع عنده
[illegible] المتاع [illegible] مال صاحب المتاع [illegible] المتاع
[illegible] المتاع [illegible] الاجماع المحکی عن الشیخ [illegible] الخلاف [illegible]
[illegible] تلف قبل [illegible] مال مشتری [illegible] بایع [illegible]
[illegible] مبیع مال مشتری [illegible] مشتری باشد من [illegible]
[illegible] اجماع [illegible]
[illegible] خاص [illegible]
[illegible] اجماع [illegible]
[illegible] خلاف [illegible] اجماع [illegible] ساقط است **سؤال** هرگاه زید
ملکی را [illegible] مبلغی [illegible] مشتری [illegible] ثمن [illegible] از برای بایع
ثمن [illegible] خیار فسخ از برای بایع خواهد بود یا نه **جواب** [illegible] خیار فسخ از برای بایع [illegible] باشد [illegible]
فی [illegible] و الشیخ [illegible] الاخبار [illegible] الحکم بلزوم البیع [illegible] حکم [illegible] علی البایع [illegible] و الله العالم
سؤال هرگاه [illegible] ملکی را [illegible] شرط نماید که هرگاه تا یکسال [illegible] ثمن [illegible] مشتری [illegible]
[illegible] فسخ [illegible] باشد [illegible] شرط خیار صحیح است یا نه و هرگاه فاسد باشد [illegible] شرط [illegible] فاسد است یا

خیار فسخ از برای بایع حاصل میشود ح حل این مطلب موقوفست بر بیان سه مطلب اول آنکه این نحو شرط آیا داخل عنوان شرط
خیار مجهول المدة است یا معلوم المدة است یا مطلق است دوم آنکه آیا شرط خیار مطلق بلا مدة آیا فاسد است هم چنانکه متاخرین
میگویند یا منصرف است شرعا به سه روز هم چنانکه قدما میگویند سیم آنکه در صورت فساد آیا عقد بیع مشروط به هم فاسد
میشود یا خیار از برای بایع حاصل میشود اما مطلب اول ظاهر این است که این سه روز ظرف رد باشد نه ظرف خیار هم چنانکه مقتضای
لفظ و متن همین است چه رد در ظرف است در جمله شرط در جمله جزا آنکه ظرف نیست و متعلق است هرگاه بخواهد ظرفیت را
داخل کند باین عبارت تعبیر میشاید که هرگاه در سه روز اخر رد مثل ثمن را بمشتری نماید در همان سه روز مسلط بر فسخ میباشد
باشد و اگر کسی ادعا کند که اگر چه بحسب لفظ ظرف رد جزا نیست ولیکن ظرف ظاهر است در اینکه ظرف شرط و جزا هر دو باشد
میگوییم که این ظهور در خبر ممنوع است و از این عبارت بحسب اذا این نمیرسد که بعد از رد که در این سه روز واقع شود خیار از برای
بایع باشد ابتدای زمان خیار ظاهر میشود از این عبارت [illegible] ظاهر نیست بر بحسب [illegible] که تا کی این خیار داشته
باشد معلوم نیست و مجهول است پس معنی عبارت این است که هرگاه در این سه روز رد مثل ثمن شود از عقب رد خیار فسخ داشته
و اما اینکه تسلط تا چند وقت باشد ظهوری ندارد یا اینکه بعید نیست [illegible] ظهور [illegible] هم چنانکه [illegible] این شرط ثابت
نماید پس معنی عبارت این است که در صورت [illegible] اطلاق خیار فسخ داشته باشد مثل [illegible] یا اینکه خیار فسخ
نداشته باشد که منتهی الیه ظرف رد باشد قبل از انقضاء سه روز باشد تا آنکه فسخ بیع در آن باشد مقام آنکه سه روز
ظرف رد باشد و خیار موقت باشد باین معنی که هرگاه متفاوت انقضای سه روز هم رد ثمن شود در آن بعد از انقضای خیار فسخ
داشته باشد و لیکن این دو احتمال [illegible] مرجوح اند بالنسبه باین دو احتمال اول [illegible] احتمال اول هم عبارت شرط مجمل
میشود و داخل عنوان شرط خیار در مدت مطلق [illegible] خلاصه اینکه این عبارت داخل است یا در عنوان شرط خیار در
مدت غیر منضبطه و یا در عنوان شرط خیار مطلق یعنی بدون توقیت [illegible] خلاف است اکثر قدما بر صحت آن اند [illegible]
به سه روز مثل [illegible] و شیخ در خلاف و سید در انتصار و ابن زهره [illegible] ادعای اجماع نموده اند بلکه شیخ در خلاف
گفته که اخبار فرقه [illegible] در این باب هست و اکثر متاخرین به بطلان هستند مثل محقق و علامه و شهیدین و غیر ایشان بلکه
گفته اند که فساد احدهما [illegible] شیخ و سید است [illegible] و دلیل اجماع و وجه است [illegible] چنین بیع و شرطی موجب
اختلاف متبایعین است [illegible] خیار [illegible] شارع [illegible] است [illegible]
اینکه [illegible] غرر و جهالت که منهی و منفی است [illegible] موجب غرر و جهالت ثمن و مثمن است [illegible] شرط نیست [illegible]
از ثمن و مثمن سیم اینکه شرط خیار [illegible] خلاف مقتضای عقد است و خلاف [illegible] است [illegible] هم چنانکه [illegible]
خود منصوص [illegible] و این [illegible] خارج شده [illegible] شرط خیار [illegible] معلوم باشد و این که شرط خیار مطلق
[illegible] ثابت [illegible] اصل [illegible] است و دلیل [illegible] اجماعات [illegible] مقدم [illegible]
که شیخ [illegible] در خلاف گفته [illegible] سیم [illegible] الشرطیة [illegible] المشتری [illegible] شرط [illegible] دلالت دارد بر اینکه
در حیوان [illegible] است [illegible] اجماع [illegible] است در [illegible] افاده ظن و اینکه [illegible] مقتضی آن

بخبر

نیست چه شیخ رحمه با وصف ادعای اجماع بر صحت شرط در خلاف در مبحث دیگر قائل شده به فساد و هم چنین سید [illegible]
این [illegible] یا مصیر بر خلاف [illegible] ظن نمیکند و اجماع ابن زهره نیز [illegible] است با مصیر اکثر متاخرین بر خلاف [illegible]
خلاصه این اجماعات منقوله موهون است و مفید ظن نیست و اما از دلیل دوم پس میگوییم مرسل [illegible] است که معتبر
باشد در این مقام مفید ظن نیست زیرا که موجود نیست در اصول معتبره و منجبر نیست بشهرت و عمل اصحاب بلکه شهرت [illegible]
متاخرین بر خلاف آن است و خود شیخ رحمه که راوی آن است و عمل نموده در جایی دیگر قائل بخلاف آن شده [illegible] از برای
آن کفایت میکند و مضمون آن در دست نیست تا بگوییم که دلالت بر مدعا دارد یا نه و اما از دلیل سیم اینکه ظهوری ندارد [illegible]
اینکه خیار شرط در غیر حیوان سه روز باشد بلکه این صحیح ظاهر است در خیار ثلثه در حیوان و [illegible] ما ندارد و خلاف
اینها دلیل ضعیفه موهونه [illegible] از برای تخصیص ادله معتبره و ادله بر بطلان غرر و جهالت در معامله و فساد معامله که موجب [illegible]
و اختلاف متبایعین [illegible] در [illegible] ذکر [illegible] فساد شرط مخالف سنت و کتاب و مخالف مقتضی العقد کما هو الاصح و اما
سیم اینکه به فساد شرط عقد مشروط به فاسد نیست [illegible] بعضی از [illegible] این مطلب مفصلا و مشروحا ذکر
[illegible] بایع با این شرط در صورتی [illegible] اول آنکه عالم باشد بفساد شرط دوم اینکه جاهل باشد در صورت اول خیار [illegible]
[illegible] چه خود اقدام نموده [illegible] و اما در صورت دوم خیار فسخ از برای بایع ثابت است تا جبران ضرر شود [illegible]
خیار و حکم ضرر است بر بایع و حکم ضرری در شرع مطهر نیست بعد از آنکه این سه مطلب معلوم شد جواب واضح میشود [illegible]
داخل عنوان شرط خیار مجهول المدة است یا شرط خیار مطلق [illegible] شرط فاسد است و بفساد شرط [illegible]
از برای بایع در صورت جهل خیار فسخ ثابت است عقد بیع واقع میشود سؤال [illegible] از [illegible]
[illegible] میکند [illegible] تسلط دارد [illegible] جواب [illegible]
عیب [illegible] شارع [illegible] معیب [illegible] تفاوت [illegible] صحیح [illegible] و لفظ عیب [illegible]
[illegible] فقهای [illegible] نقل [illegible] الشراء عیب و علم المشتری فالخیار الیه ان شاء رده و ان شاء اخذ [illegible]
بالعیب او ارش العیب [illegible] احدهما [illegible] عیبا [illegible] ان کان [illegible] صاحبه [illegible]
الثمن و ان کان الثوب قد قطع او خیط او صبغ رجع بنقصان العیب در اینکه عیب [illegible] موجب خیار است [illegible]
[illegible] نیست [illegible] اتفاق اصحاب [illegible] مستفیضا [illegible]
و عمل اصحاب است و شیخ رحمه در خلاف [illegible] در این باب [illegible] اخبار [illegible] ادعای اجماع [illegible]
مرسل است و [illegible] اخبار [illegible] حکم [illegible] بیع [illegible] خیار [illegible] حکم [illegible] خلاصه [illegible] خیار [illegible]
[illegible] و تشکیک نیست [illegible] مقام [illegible] خیار است [illegible] فقها [illegible]
کل ما کان فی اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عیب و این مضمون روایت ابن ابی لیلی است [illegible] عن الحسین بن محمد عن السیاری [illegible]
[illegible] ابن ابی العلاء انه قدم الیه رجل خصما له فقال ان هذا باعنی هذه الجاریة فلم اجد علی رکبها حین کشفتها شعرا [illegible]
[illegible] لم یکن لها قط فقال له ابن ابی العلاء ان الناس یحتالون الی هذا بالحیل حتی یذهبوا به فما الذی کرهت فقال ایها القاضی

ان کان هذا عیبا فاقض لی به فقال اصبر حتی اخرج الیک فانی اجد اذی فی بطنی ثم دخل و خرج من باب آخر حتی اتی محمد بن مسلم الثقفی
فقال له ای شیء تروون عن ابی جعفر فی المرأة لا یکون علی رکبها شعر ایکون ذلک عیبا فقال له محمد بن مسلم اما هذا نصا فلا اعرفه
لکن حدثنی ابو جعفر عن ابیه عن آبائه عن النبی صلعم انه قال کل ما کان فی اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عیب فقال ابن ابی لیلی حسبک
ثم رجع الی القوم فقضی لهم بالعیب و این خبر کما تری نصست در این بیان عیب زیرا که هر گاه احد عیوب است اجماعا و بول در بستر نیز عیب
عیب است علی الاشهر الاقوی و عادت بدزدی و زنا عیب است قطعا و عادت بشرب خمر و بنگ نیز عیب است کما فی التحریر و الدروس
و الجامع و بعض دیگر که عادات است که موجب تجرّی شود و نقص نیز بقدر عیب است و هم چنین نیستکه مخیل بحوایج زیاده باشد
و با محل صعود عسکر باشد عیب است و امتعه که بید باقی شده باشد یا در انبان و کهنه خلیط و رشته باشد معیوب است و دوغی که
متعفن شده باشد معیوب است و مجموعه و ظروف که شکسته و معیوب باشد و مشتری نقصی داشته باشد معیوب است با وجود اینکه
این بیان که کل ما کان من اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عیب شامل بهیچ یک از این عیوب نیست در صورتیکه مراد از خلقت
بحسب اجزای بدن مثل شش انگشتی یکدو نیز و کر و امثال اینها و هرگاه مطلق زیاده یا نقیصه باشد هر چه در بدن وجود در صفات
شامل جمله از این معایب خواهد بود و لیکن شامل جمله دیگر از اینها نخواهد بود از قبیل عیب امتعه و اوانی که مخیل بحوایج زیاده
باشد و با محل صعود یا اجتماع عسکر باشد و ظروف و اوانی معیبه و امثال اینها نخواهد بود چه صدق خلقت آنجا
نمیشود لکن زیاده و نقیصه عیب باشد پس دراینجا ... و تعبیر مزبور بیان بعضی از مصادیق عیب است نه منزلة کلی باشد اورا
عیب پس هر گاه خلقت اصلیه را در معنی آن ... اصحاب اعم از خلقت الهیه و صنعت صانعین بگیریم شامل اینها نیز خواهد بود
لیکن این تعمیم خلاف ظاهر عبارت است و اینچه بعضی گفته اند که مطلق زیاده و نقیصه من حیث الخلقة عیب نیست و موجب خیار
رد نمیشود مثل دندان زاید و صبع زاید یا جوز و قوه حافظه و ادراک و قوت و تدبیر و تمهید خلق و علم و معرفت و دیانت
و امانت زاید بر متعارف غالب افراد عبید و اماء قطعا اینها عیب نیست بلکه حسن است و هم چنین قوه زیاده در اسب و شتر
و کم خوراکی و شعور و فهم و تحمل تعب و مشقت طی مسافت کثیره زاید بر متعارف و هم چنین سال بعد با وصف ... در بعضی
و امثال اینها عیب نیست و موجب خیار نیست و هم چنین جمله از نقیصه خلقیه عیب نیست مثل استخفاف و بعضی اوصاف
در حیوانات و عبید که تفصیل اینها طول است پس لابد باید ضابطه نمود زیاده و نقیصه را وجهی اخراج این خیار در ...
جبران ضرر شده بنا بر این باید زیاده و نقیصه خلقیه باشد که موجب نقصان مالیه مبیع و نام عرفی او شود و چه هر نوع از
موجودات غالبا بر فطرتی و کیفیتی میباشد که مقصود و منظور خریدار و اهل عرف آن فطرت و آن کیفیت است و هیچ گاه
نا مادام کیفیت شده زیاده بر چیزی یا نقیصه موجب نام عرفی و نقصان مالیات میشود و این ضرر است بر مشتری لهذا خیار فسخ
از برای او ثابت میشود و از اینجا است که بعضی از فقهاء مانند علامه در بعضی از کتبش تقیید فرموده باینکه زیاده یا نقیصه
که موجب نقصان مالیه مبیع باشد عیب است و دیگران محققین متأخرین تحقیق تعریف نموده اند که هر چه را اهل عرف بگویند عیب
عیب خواهد بود و البته باید زیاده و نقیصه باشد که حس و اظهر و اقوی آن است که بگوئیم هر چیزی را که اهل عرف و نفعی که هر ...
بگویند عیب خواهد بود و البته باید زیاده و نقیصه باشد که موجب نام عرفی و نقصان مالیه باشد نه زیاده و نقیصه که موجب

نام عرفی و نقصان مالیه نباشد و اهل عرف آنرا عیب نگویند و موجب خیار نیست پس مناط در عیبیه عرف است و لفظ عیب در اخبار
و کلام اصحاب مجمل است بعرف و حقیقت شرعیه در آن معلوم نیست و از اخبار چیزی که معین مراد شارع مقدس باشد از آن
بر نحو انضباط معلوم نیست و روایت ابن ابی لیلی و کلام اصحاب در این باب منضبط نیست هم چنانکه دانستی علاوه بر ضعف سند
در روایت و مقام اقتضا مینماید که ذکر جمله از عیوب را بنمائیم پس میگوئیم جذام و برص و جنون و کوری اگر چه به یک چشم
کم بینائی و لنگی و کری و سنگینی گوش و کنگی و سستی زبان و قرن و فتق و رتق و انواع ناخوشیها حتی غش کردن و
تب عیب باربع و انگشت زاید و سبل در چشم و لوچ بودن و خنثی بودن و خصی و مجبوب بول کردن در فراش کسی که از آن
گذشته و عادت بزنا و سرقت و شرب خمر و عادت بکرفتن و فحاشی و هرزه گوئی و ترس که موجب تحیر شود و مخیل بحوایج زیاده
بر اقامه و اجتماع عساکر در اراضی و شکستگی و سوراخی در اوانی و ظروف و بید باقی شدن در اقمشه مجموع اینها عیب است
و در عرف مجموع اینها را عیب مینامند مسئله هرگاه مشتری در خیار عیب رد مبیع را نکند و راضی بارش باشد چگونه ارش
باید حساب شود جواب طریق معرفت ارش آن است که قیمت کنند دو نفر اهل خبره که هم عامل باشند و هم بصیر بقیمت منقسم
هم باشند قیمتشان در وقتی که عقد بیع را واقع نموده اند مبیع را صحیحا و قیمت کنند آن را معیبا و ملاحظه شود که نسبت نقیصه
با قیمت صحیح چه نسبت است از ثلث و ربع و خمس و سدس و همان نسبت از ثمن کم میشود و ارش همان است که از بایع پس داده
میشود مثلا ثمن بیست تومان است و قیمت مبیع صحیحا پانزده تومان و معیبا ده تومان نسبت ثلث ثمن که شش تومان و ثلث
تومان است از ثمن کم میشود و این طریق اخذ ارش بجهت آن است که جمع بین العوض و المعوض نشود در بعضی از فروض هرگاه تفاوت
بین القیمتین از ثمن کم شود هم چنانکه توهم نموده اند بعضی و بعضی از اخبار هم مشعر بآن است زیرا که هرگاه چنین شود جمع خواهد
شد میان عوض و معوض در بعضی از فروض مثل آنکه ثمن بیست تومان باشد و قیمت شود مبیع صحیحا چهل تومان و معیبا
بیست تومان پس مشتری بیست تومان را من باب ارش استرداد خواهد نمود و مبیع را هم خواهد داشت و این سبب باطل است
فرموده اند حضرت رسول صلعم لا یجمع بین العوض و المعوض لواحد علاوه بر اینکه مقصود جبران ضرر است که عوض شده از مشتری
بسبب عیب و آن دخلی ندارد بقیمتین و بتفاوت که خود بایع در فروش اقدام بآن نموده باشد پس قیمت نمودن مبیع صحیحا حال البیع
منافاتی با صحت و خصوص ثمن ندارد و طریق معرفت ارش در صورتیکه اهل خبره اختلاف نکنند واضح است و در صورتیکه
اختلاف کنند اهل خبره و هر یک قیمتی کنند باید در صورتیکه مقوم دو نفر باشند نصف مجموع قیمتین را گرفت و هرگاه
سه نفر باشند ثلث مجموع هر سه را باید گرفت و هرگاه چهار نفر باشند ربع مجموع هر چهار قیمت را گرفت مثلا هرگاه احد مقومین قیمت کنند
مبیع را صحیحا بدوازده تومان و معیبا بده تومان و دیگری قیمت کند صحیحا بهشت تومان و معیبا به پنج تومان و دو قیمت
صحیح بیست تومان است نصف هر دو را میگیریم پس قیمت صحیحا ده تومان میشود و دو قیمت معیب پانزده تومان است
نصفش هفت تومان و نیم است و تفاوت بین القیمتین بحسب نسبت ربع میشود پس ربع ثمن را ارش قرار میدهیم و قیاس
نما بر این معمول میداریم در سه مقوم و چهار مثلا احد مقومین مثل اول مقوم دیگر قیمت کرده و مقوم دیگر قیمت نموده صحیحا
نه تومان و معیبا بهشت تومان و مقوم سیم بهشت تومان صحیحا و شش تومان معیبا مجموع قیم صحیحه سی تومان است و مجموع

معیبه بیست و چهار تومان است ثلث قیمت صحیحه ده تومان و ثلث قیمت معیبه هشت تومان تفاوت میانه دو تومان و این به حسب
نسبت خمس است خمس ثمن ارش خواهد بود و بشیوه نظر دیگر از برای انتقاد ارش نمود که اسهل از این تقریر بوده باشد و آن اینست که
نسبت مجموع قیمتین صحیحین را با مجموع قیمتین معیبتین ملاحظه نمایم مثلا در صورت اول که مفروض شد قیمتین صحیحین
بیست تومان است و قیمتین معیبتین پانزده تومان و تفاوت بین القیمتین ربع است و در بیع ثمن ارش خواهد بود و در صورت
دوم مجموع قیمتین صحیحتین بیست و پنج تومان است و مجموع قیمتین معیبتین بیست تومان است تفاوت خمس است خمس ثمن ارش خواهد بود و ما
تقریب الاول بکلیت و بهتر اوجه است انتقد به اول **سؤال** هرگاه مشتری بگوید بایع که این عیب قبل از بیع در نزد تو داشت و بایع بگوید
در نزد مشتری حاصل شده قول کدام مقدم خواهد بود **جواب** قول بایع مقدم است با قسم زیرا که مشتری مدعی است لانه لو ترک
ترک و قوله مخالف للاصل لعدم التقدم و بایع منکر است و قطع حل مسئله محل خلاف باشد و این در صورتی است که مشتری بیّنه نداشته
باشد بر حصول عیب در نزد بایع یا شاهد حال که علم عادی حاصل شود از آن بجهت حاکم بر صدق ادعای مشتری مثل قطع انگشتی که
چاق شده باشد جای آن و معلوم شود که عیب مؤخر دو روز باشد در این صورت بمقتضای بیّنه و شاهد حال معمول خواهد شد
سؤال هرگاه مشتری عالم شود بعیب بعد از عقد و رد نکند مبیع را آیا خیار عیب باقی خواهد بود یا نه **جواب** خیار عیب فوری
نیست تمام نمیشود اگرچه طول بکشد مگر آنکه مشتری تصریح نماید باسقاط آن یا تصرفی نماید که مسقط خیار باشد و بعضی دعوی
اجماع بر تراخی نموده اند در خیار عیب و شهید در مسالک میفرماید انه المعروف فی المذهب و دلیل بر حکم بعد از اجماع محکی
اطلاقات ادله خیار عیب و استصحاب است **س** هرگاه عیب حادث شود در مبیع بعد از عقد و قبل از قبض مشتری را خیار فسخ
و تسلط گرفتن ارش از برای مشتری خواهد بود یا نه بینوا توجروا **ج** تسلط گرفتن ارش را دارد و اما تسلط بر رد اشکال
و ظاهر تسلط گرفتن ارش محل اشکال و خلاف نیست والله العالم **س** هرگاه زید کنیز یا غلامی از عمرو بخرد که از آن
ما بعد بکند و آن کنیز یا غلام دیوانه شود آیا مشتری تسلط دارد رد را دارد یا نه بینوا توجروا **ج** سه عیب در کنیز و غلام است
که بعد از خریدن تا یک سال هم آن عیوب ظاهر شود مشتری تسلط رد دارد و یکی جنون است که سؤال شده و یکی جذام
و یکی برص و شیخ مفید رحمه در مقنعه فرموده که ما بین سه ناخوشی تا یک سال قبل از ظهور ناخوشی در بدن حاصل شود بعد
از یک سال ناخوشی پیدا میکند فلهذا هرگاه تا یک سال بعد از بیع هم حاصل شود موجب خیار فسخ میشود و جنون ظاهر
علیه باشد و اما جذام پس مسالک در او اشکال نموده هم چنانکه اردبیلی و در برص توقف فرموده علما حکی عنه و باکثر فقها
تصریح نموده اند بر اینکه این سه عیب تا یک سال موجب خیار اند و دلیل علما بر حکم بعد از اجماع محکی از غنیه و سرائر اخبار مستفیضه
من الصحیح و غیره ففی الصحیح عن الرضا قال ابو همام سمعته یقول یرد المملوک من احداث السنة من الجنون و الجذام و البرص فقلت
فکیف یرد من احداث السنة قال هذا اول السنة فاذا اشتریت مملوکا به شیء من هذه الخصال ما بینک و بین ذی الحجة رددته الی صاحبه
… و احداث السنة ترد بعد السنة قلت و ما احداث السنة قال الجنون و الجذام و البرص و القرن فمن
اشتری فحدث فیه هذه الاحداث فالحکم ان یرد علی صاحبه الی تمام السنة من یوم اشتراه … مضمون
الحدیث کروایة ابن فضال و الحلبی و ابن سنان و الوشاء و جماعه از این اخبار مشتمل است بر قرن و صاحب …

ملحق نموده اند با آن سه ثابت در حکم مزبور ولی اکثر اصحاب بر خلاف اند لهذا حکم بالحاق مشکل است و بعضی توقف اردبیلی در برص حسنه
عبدالله بن سنان است من اول العهدة ثلثة ایام و بعد از صحاح متقدمه و اخبار مستفیضه مذکوره معتضده بشهرت و اجماع
محکیه و احتمال التصحیف در لفظ مرض در این حسنه به برص بجهت … نیست از برای توقف و بعد از اشکال شهید در
جذام آن است که جذام موجب عتق است بر مالک قهرا و خیار کاشف است از بودن جذام قبل از بیع و بودن جذام قبل از بیع سبب
از برای حصول عتق بر بایع قهرا و خیار کاشف است از بودن بیع در ملک عالم نشده و فاسد خواهد بود دیگر خیار فسخ را
ندارد و جواب از آن اینکه مقتضای ادله آن است که جذام موجب عتق است شامل جذام است که ظاهر باشد نه جذام کامن که بعد
از یک سال ظاهر شود **سؤال** شخصی گاو دارد شخصی خریده بایع گفته که این گاو هر روز شیر میدهد مشتری گاو را
بخانه خود برده و دو شبانه روز شیر داده است … روز دیگر پیش مشتری نداده …
چنین روز دیگر بعض مردم میگویند که بایع حیله کرده … شیر … جمع شده آیا چنین چیزی میشود
و موجب خیار فسخ مشتری خواهد بود یا نه بینوا توجروا **جواب** تصریه حرام است و در بیع گوسفند و گاو و شتر موجب خیار
فسخ است از برای مشتری در گوسفند اجماعا و در گاو و شتر بنا بر اشهر و اظهر بلکه شیخ در خلاف ادعای اجماع در این هر دو
بلکه ظاهر کلام ابن ادریس … و علامه در تذکره دعوای اجماع است بر شتر و گاو و تصریه عبارت است از جمع کردن
شیر در پستان گاو و گوسفند و مثل اینها در چند روز تا اینکه گمان کنند که این حیوان پر شیر است و تصریه موجب خیار
است بین رد بیع و امضای آن … و تصریه ثابت میشود باقرار بایع و شهادت بینه عادله و با اختبار
… بعد از بیع تا سه روز … که شیر بسبب اسباب خارجیه … بوده و دلیل اما بر اینکه تصریه
گاو و شتر … چند چیز است اول اخبار … دوم اجماعات محکیه مزبوره سیم … قال
لا تصروا الابل و الغنم فانه خداع و من اشتری مصراة فانه بخیر باحد النظرین ان شاء ردها و رد معها صاعا من تمر و استدلال
نبوی … مشهور و عمل اصحاب … است اول عموم علت مستفاد از آن فانه خداع که مخصوص بابل و غنم نداند بلکه
در گاو و سایر حیوانات شیرده نیز هست دوم عدم قول بفصل … قول بفصل
در گاو هم قائل میشویم سیم اکثر علما حکم بخیار در گوسفند و شتر مخصوص بودن شیر است و این علت در گاو هم هست و اما اینکه
خیار است بین الرد و القبول و ارش نیست بسبب اینکه ادله مزبوره دلالت بر ارش ندارد و جبران ضرر مشتری بخیار میشود دیگر
چه حاجت بارش است با اینکه تسلط بر ارش خلاف اصل است و دعوی اجماع شده بر عدم تسلط بر ارش **سؤال** هرگاه زید
روغن چراغ از عمرو بخرد و بعد از آن … معلوم شد که درد دارد آیا خیار عیب دارد و تسلط دارد یا گرفتن
ارش را دارد یا نه **جواب** هرگاه درد زیاد از عادت داشته و مشتری عالم بآن نبوده روغن معیوب است و عرفا آن را معیوب
مینامند مشتری مختار است به فسخ و یا اخذ ارش قال العلامه فی التحریر الدردی فی الزیت و البزر عیب موجب للرد او الارش
مع عدم علم المشتری به و دلیل حکم همان ادله است که در خیار عیب گذشت و باید دانست که … روغن
دیگر و موضوع دیگر … درد آن باشد … خلیط … موضوع علیحده نامند و خلیط عیب باشد …

رد نمی‌کند بتوان از هم جدا نمود و داده صورت آن را معیوب نخواهد کرد بلکه صفقه متبعض خواهد بود و مشتری اقدام به تبعض صفقه نمی
خواهد بود میان رد و قبول بدون ارش و ارش در اینجا نخواهد بود زیرا که ارش در مقام عیب است و در اینجا عیب نیست و دلیل بر
این خیار اجماع و نفی ضرر و ضرار است قال عمر بن حنظلة سألت عبد العزیز لا سعید ابا عبد الله الرجل اشتری ثوبا ثم یجد فیه دودا کان الحکم
ان الدود یکون فی الثوب فلیس علیه ان یرده وان لم یکن یعلم فله ان یرده و این روایت دلالت دارد بر موضع اول و ساکت است
از حکم ارش و لهذا ارش بدلیل دیگر ثابت شده و در مقام خود گذشت سؤال هرگاه زید جاریه از عمرو خریده که بسن حیض است
و حیض نمی‌شود آیا این عیب است و مشتری تسلط بر رد یا ارش دارد یا نه جواب هرگاه جاریه بسن بلوغ رسیده و بآن سن باشد
و شش ماه بگذرد و حیض نشود معیوب است چه نقص و صفت خلقی دارد و عرفا آن را معیوب می‌گویند تسلط دارد مشتری بر فسخ
رد و کرفتن ارش علی المشهور بین الاصحاب بل لا احد منهم صرح بالخلاف و دلیل بر حکم سدید عیب است برای شرعا و عرفا بین الاطلاق
خیار عیب ثابت مطلقا است و خصوص صحیح داود بن فرقد سئل الصادق علیه السلام عن رجل اشتری جاریة مدرکة فلم تحض عنده
حتی مضت لها ستة اشهر ولیس بها حمل فقال ان کان مثلها تحیض ولم یکن ذلک من کبر فهذا عیب ترد به و تقیید حکم بخیار بگذشتن
شش ماه بجهة آن است که شاید عدم حیض بجهت حمل باشد هم چنانکه صحیح مرحوم میرزا این داود بن حکم در صورتی است که احتمال مرد
که این عیب در نزد مشتری بهم رسیده باشد بلکه معلوم باشد که این را نزد بایع داشته و الله العالم سؤال زید جاریه بعمرو فروخته
و شرط نموده باکره بودن آن را و علم آن را با نوع طبیعتها بعد معلوم شده که باکره نیست و اطلاع بر وطی نمودن ندارد آیا خیار فسخ
از برای مشتری خواهد بود یا نه جواب اینکه نه شرط کرده به بیع بایع می‌کند و بعد خلاف آن معلوم می‌شود هرگاه خلاف شرط
موجب عیب مبیع نباشد مثل اینکه شرط کتابت بودن آن را می‌کند و بعد معلوم می‌شود که امی است در این صورت مشتری
مخیر است میان رد و ارش بجهت اطلاقات خیار عیب و هرگاه خلاف آن شرط موجب عیب مبیع نباشد مثل شرط علم بطبخ
و باکره بودن بنا بر اظهر و شرط اسلام و مجتهد بودن و امثال اینها پس مخیر است مشتری در صورت مخالفت میان رد و قبول
و دیگر ارش نیست و این در صورتی است که آن شرط متعلق بغرض معتدبه باشد که فوت آن ضرر بر مشتری باشد و در صورتی که
متعلق بغرض معتدبه نباشد چه دلیل بر خیار دادن نفی ضرر و ضرار است و آن اختصاص دارد بجائی که مورد آن شرط متعلق
بغرض معتدبه نباشد نه غیر آن والله العالم سؤال آیا ثیبه بودن جاریه عیب است در جاریه و موجب خیار رد و ارش می‌باشد
یا نه بتواند نمود یا نه جواب ثیبه بودن جاریه عیب نیست بنا بر اظهر بلکه در جمله از کتب ادعای علم ظهور خلاف شده
عیب بودن آن مثل علامه در مختلف و دلیل بر حکم چند وجه است اول اصالة اللزوم عقد و برائت ذمه بایع از ارش دوم آنکه
ثیبوبت غالب است در اماء چون بکر طبیعت ثانیه است از برای اینها پس از اهل صفات غالب افراد نخواهد بود و در عرف آن را
معیوب نخواهند گفت و اگر آن را هم عیب بگویند نظر بغلبه ثیوبت مثل آن است که مشتری عالم باشد بآن عیب و گفته شده باشد
اذا لم یعین فی البیع سیم خبر سماعه سئلته عن رجل باع جاریة علی انها بکر فلم یجدها کذلک قال لا ترد علیه ولا یجب علیه شیء
انه قد یکون تذهب فی حال مرض او امر یصیبها سعف خبر مجبور است بشهرت و عمل اصحاب سؤال حمل عیب است در جاریه
یا نه جواب بلی حمل عیب است در جاریه و جمعی از فقهاء آن را تصریح نموده‌اند و دلیل بر تمامیت عیب بودن آن را این است که

نهاد نیست بر خلاف شاه سیلیه که مرض بر تلف است و مانع از بعضی از انتفاعات است و اهل عرف هم آن را عیب می‌دانند
خلاصه حمل عیب است و بعد از ظهور آن مشتری مخیر است میان فسخ رد و ارش خواه مشتری جاریه را وطی نموده باشد یا نه که
چه وطی تصرف است و تصرف مانع است در خیار عیب اتفاقا ولیکن وطی در این مقام مانع از رد نیست و بعضی دعوی
اجماع بر آن نموده‌اند و مخالفی در این مسئله معلوم نیست و دلیل ما بعد از اجماع محکیه و علم ظهور خلاف جمله از اخبار و صحیح
منها صحیح عبد الله بن سنان قال سئلت ابا عبد الله علیه السلام عن رجل اشتری جاریة لم یعلم بحبلها قال یردها علی الذی ابتاعها منه
و یرد علیه نصف عشر قیمتها لنکاحه ایاها و قال علی علیه السلام لا ترد التی لیست بحبلی اذا وطئها صاحبها و منها روایة عبد الملک بن عمرو
و منها روایة سعید بن یسار و غیرها فی بیان من الصحیح الا ولی خلاصه مسئله محل اشکال نیست و دعوای اجماع بر آن از جمعی از فحول
علما شده مثل شیخ و ابن زهره و مقدس اردبیلی و مخالف در مسئله ضعیف است والله العالم سؤال زید غلامی از عمرو خریده
و با ما هو فیه از او خریده و آن را با نیه و با تصرفی دیگر در آن نموده یا اینکه غلام با ما هو فیه معیوب بوده آیا مشتری شرعا تسلط
دارد فسخ بیع را یا نه و هرگاه تسلط ندارد آیا تسلط کرفتن ارش را دارد یا نه جواب تصرف مشتری در مبیع معیوب بر چند
وجه است اول آنکه محض استنفاع باشد مثل خدمت خواستن از عبید و دواب و رکوب دابه و نشستن بر فرش و نحو اینها
و امثال اینها و امثال اینها دوم تصرف متلف مثل خوردن و آشامیدن مبیع و کشتن گاو و گوسفند سیم تصرف ناقل مثل
بیع مبیع و هبه با اصلاح آن چهارم تصرف مغیر مثل صباغی دیار بریدن جامه یا ترکیب آن و امثال اینها و تصرف مغیر
انواع دارد بعضی تغییرات است که در حقیقت مبیع می‌شود و بعضی در صفات و تغییرهم کم و زیاد دارد پنجم تصرف مانع از انتفاع
مثل استیلاد و در این مقام چند خبر داریم که حکم استنباط حکم از آنها کرد مرسل جمیل عن احدهما فی رجل یشتری الثوب او
المتاع فیجد به عیبا قال ان کان قائما بعینه رده علی صاحبه واخذ الثمن وان کان الثوب قد قطع او خیط او صبغ یرجع بنقصان العیب و فی
روایة عقبة بن خالد عن ابی عبد الله علیه السلام انه سئل عن رجل ابتاع ثوبا فلما قطع وجد فیه خروقا ولم یعلم بذلک حتی قطعه کیف القضاء
فی ذلک قال لا یقبل الثوب هو اسم لک فتأمل اذا کان صحیح زرارة ایما رجل اشتری شیئا فیه عیب و عوار لم یتبرأ الیه ولم یتبین
له فاحدث فیه بعد ما قبضه شیئا ثم علم بذلک العیب و بذلک العوار انه یمضی علیه البیع و یرد علیه بقدر ما ینقص من ذلک الداء و
العیب من ثمن ذلک لو لم یکن به لفظ فاحدث نیز در این خبر ظاهر در این معنی است که احداث مشتری در مبیع موجب امضای بیع و عدم جواز
رد و ثبوت ارش است و شکی نیست که احداث شیء بر تصرف انتفاعی صدق نمی‌کند پس تصرف استنفاعی مسقط خیار نیست قطعا
و مقتضای اطلاق خبر عیب خیار این نیست و اما سایر تصرفات که ذکر شد صادق است بر آنها که احداث شیء در این مبیع شود و غیر تصرف
ناقل و اظهر است و اما در تصرف ناقل اگر چه احداث حسی نیست ولیکن در حقیقت احداث است و صدق می‌کند بر آن احداث شیء
چه انتقال امر شرعی قطعا و صدق فعل بر آن احداث شیء را و مقتضای علم بذلک العیب آن است که علم بعیب قبل از تصرف احداث
باشد نه بعد و هرگاه احداث قبل از علم بعیب مسقط خیار باشد پس از علم بعیب بطریق اولی مسقط خیار خواهد بود ما عبارت خبر
حدیث در اینجا نیست بلکه مفهوم آن در خبر عبد الملک ذکر شده و خلاصه اینکه صحیح زراره مزبوره که عبارتها صفقه و روایت سند
دلالت دارد بر اینکه جمیع تصرفات مزبوره سوای تصرف بر نحو بودن منفعت مسقط خیار است در صورت حصول عیب بعضی رد و ارش

علم بعیب باولویت و تلویح و دلالت دارد بر ثبوت در صورتیکه علم بعیب بعد از تصرف باشد و اما ثبوت ارش در صورت تقدم علم
بر تصرف پس باجماعات محکیه بلکه اجماع محصل محقق مشهور و اما روایت اولی دلالت میکند بر اینکه تصرف در مبیع بنحویکه [illegible] باشد
حالیکه حین البیع بوده موجب خیار رد نیست بلکه ارش است و قطع و خیط و صبغ من باب التمثیل ذکر شده و مفهوم [illegible]
تا تمام است و شامل همه اقسام تصرفات متقدمه است مگر تصرف بنفسه [illegible] است نسبت بصورت جهل بالعیب و علم بآن
تعلیقه ثانیه دلالت دارد باینکه قطع ثوب در صورت جهل بالعیب موجب سقوط خیار رد است و بعدم قول بالفصل باید حکم در سایر
تصرفات که احداث شیء در مبیع شود و باولویت تمام مشهور در صورت علم بعیب و اما ارش پس از اینجهت ثمر ندارد بلکه اثبات آن
باجماعات محکیه و محصله هرگاه مطلع شد بر اخبار وارده در این مقام پس ممکن است جمیع تصرفات مشتری در مبیع که احداث
و دانی که عبارت است از جمیع تصرفات مزبوره سوای تصرف استنقاذی مسقط خیار است و موجب ارش است [illegible] و خلاف
بلکه در مخالف بعضی از شروح ارشاد مقتصر دعوای اجماع بر آن شده و محقق فقهی در مسئله نیست مگر احتمال کلام ابن حمزه
در خصوص وجوب ارش در صورت تصرف با علم بعیب که نسبت داده اند بان مرحوم قول باینکه با علم بعیب تصرف موجب تسلط بر ارش نیست
و کلام ابن حمزه صریحی در این حکم ندارد و قال قطعا نزاه فی الوسیلة و ان علم بالعیب ثم تصرف فیه لم یکن له الرد و الارش الا ان تصرف فیه
بوجب نقصانه و این تفصیل هم [illegible] است بر ثبوت ارش فالمستند مع معقد الاجماع و مکر شیخ در مبسوط بنا بر ما حکی عنه که قائل شده باینکه
تصرف مشتری قبل العلم مسقط خیار نیست و این قول مثل مستند او استصحاب خیار ضعیف است و استصحاب مندفع است
منقوله [illegible] و اجماعات محکیه فلا خفاء فی المسئلة بحمد الله تعالی و الله العالم **س** هرگاه بایع عین البیع تبری از جمیع عیوب مبیع کند
اگر عیبی داشته باشد و قبلی عین ندارد یا بگوید بفروختم بکل عیب و مشتری باینحو بخرد و بعد معلوم شود که مبیع معیوب است
ایا خیار فسخ از برای مشتری خواهد بود یا نه و یا تسلط بر گرفتن ارش خواهد داشت یا نه **ج** هرگاه بایع بگوید بکل
بالجمله عیب ظاهر و باطن معلوم و غیر معلوم یا انکه فروختم بکل [illegible] و مقصود جمیع عیوب ظاهره و باطنه باشد یا بگوید
بمن [illegible] ندارد مسقط خواهد بود خیار عیب ساقط خواهد بود تسلط بر ارش بلکه مشتری تسلط بر فسخ و گرفتن ارش
نخواهد داشت و در مسئله دعوای اجماعات مستفیضه مثل خلاف و غنیه و تذکره و غیر ایشان شده و هی الحجة دلیلا للحکم
و هی فی قوة الصحاح فی مقام الحجیة مضافا الی عدم انصراف ادلة الخیار و الارش الی مثل المقام [illegible] البیع و مضافا الی
وجوب الوفاء بالشرط اذ المؤمنون عند شروطهم و التبری من العیوب شرط وقع بین المتبایعین فی [illegible] فیلزمهما الوفاء به و مضافا
الی ان قبول المشتری اسقاط للخیار و [illegible] و لا شک ان اسقاط ذی الخیار مسقط للخیار [illegible] اسقاط حقه و مضافا الی جملة
من الروایات منها مفهوم صحیح زرارة المتقدمة انفا فی جواب السؤال المتقدم ایما رجل اشتری شیئا به عیب او عوار و لم یتبرأ الیه
و منها خبر جعفر بن عیسی قال کتبت الی ابی الحسن جعلت فداک المتاع یباع فیمن یزید فینادی علیه المنادی فاذا نادی علیه بری
من کل عیب فیه فاذا اشتراه المشتری و رضیه و لم یبق الا نقد الثمن فربما زهد فاذا زهد فیه ادعی عیوبا و انه لم یعلم بها فیقول
له المنادی قد برئت منها فیقول المشتری لم اسمع البراءة منها ایصدق فلا یجب علیه الثمن ام لا یصدق فیجب علیه الثمن **س**
بیان فرمائید اقسام خیار انکه در بیع شایع متداول است مثل خیار عیب و خیار غبن و خیار شرکت و خیار تأخیر و غیره هستند

وتسلط

و تسلط ذو الخیار بر فسخ فوری است یا هر وقت بخواهد اگر تراخی هم باشد میتواند فسخ بیع نماید **س** اما خیار عیب فوری
نیست بلکه هر وقت بخواهد میتواند فسخ نماید مگر اینکه تصرف نماید که مسقط خیار بوده باشد و فوری نبودن خیار عیب
در جمله از سؤالات سابقه گفته شد و اما خیار غبن محل کلام است صاحب دروس و مسالک و محقق ثانی قائلند بفوریت آن و محقق
اردبیلی قائل بتراخی شده و حق فوریت است لعموم اوفوا بالعقود و جبران ضرر الغبن بالخیار فورا و لا استلزام التراخی الضرر علی الاخر
لحصول الاختلاف التراخی باختلاف الازمان خصوصا اذا نزل فیها البیع بعد مضی الفور و فسخ المشتری فیتضرر بذلک البایع و لان الخیار
حکم مخالف للاصل فاقتصر فیه علی المتیقن و هو الفور و قائلین بتراخی استناد نموده اند باستصحاب خیار و آن مدفوع است
موضوعه و الله العالم و اما خیار رؤیت پس محل خلاف است مشهور آنستکه فوری است و بعضی قائل بتراخی شده اند و حق
بحث انکه در تراخی مضر است بر بایع بواسطه شک در [illegible] و وجوب اوفوا بالعقود و از آن خیار بادعای فوریت ثابت شده
نقد متیقن فوریت و با استصحاب خیار نمیتوان متمسک شد زیرا که شک در اقتضای مقتضی و شمول دلیل و استصحاب خیار
کما حققناه فی معارج الاصول و هرگاه ذو الخیار جاهل بخیار باشد وجه در خیار غبن فسخ بیع را نخواهد بحث عنه مثل
یا جهل بحکم خیار یا اعتقاد باینکه فسخ نموده است ایا خیار باقی خواهد بود یا نه و در آن دو احتمال است و اظهر بقای خیار است
لادلة الخیار من الاخبار و نفی الضرر و الضرار و عموم الحکمة الداعیة علی الخیار و اما خیار تبعض صفقه و خیار شرکت پس ظاهر آن
که فوری است لادلة لزوم العقد و لمکان الضرر علی البایع و لبطلان استصحاب الخیار لمکان الشک فی اقتضاء المقتضی الذی
هو الشک الاقرائی و اما خیار حیوان سه روز است از حین البیع فوری و تراخی در آن نیست و اما خیار اشتراط و خیار تأخیر پس
این دو خیار هم [illegible] است اصحاب فوریت خیارات متعدده و مستند [illegible] آن سند هایی بوده و مقصد
و ان اظهر و اقوی است و در این دو خیار و شهید در قواعد و علامه در تذکره بتراخی در خیار تأخیر تصریح نموده اند بتراخی بلکه
قائل بفوریت در آن نبوده اند و خیار اشتراط بان اولیت وارد است و قول بتراخی در این هر دو اقوی است و اگر چه در تراخی
ضرر به بحث تفاوت [illegible] بایع وارد شود حق بایع افتاده بر آن نموده بحث عدم وفای شرط و عدم ادای ثمن پس خیار
بخلاف سایر خیارات که در آنها فوریت قائل شده ایم بسبب اطلاق ادله مقتضی خیار است مع ما من عموم وجوب الوفاء بالعقود
سؤال چه میفرمایند در این مسئله شرعیه که خیار غبن و خیار حیوان و خیار تأخیر و خیار اشتراط و خیار رؤیت بتصرف بایع
یا مشتری ساقط میشود یا نه **جواب** اما در خیار غبن یا تصرف کننده بایع مغبون است در ثمن و یا مشتری مغبون است در
مبیع و یا تصرف غابن است و تصرف یا جزئی منفعت بردن است مثل رکوب یا استخدام یا سکنای و امثال اینها و یا تصرفی
است بانتقال یا تغییر یا اتلاف یا مانع از رد مثل استیلاد ثم ان کان التصرف مسقط خیار نیست اگر چه با علم بغبن باشد مگر آنکه
از تصرفات منفعتی که غبن حاصل شود بکشف ایما رضای مغبون ببیع مثل انکه [illegible] و مغبون شده باشد و غیر
ببلاد بعیده سوار شود و ببرون [illegible] یا [illegible] و ملامسه و تقبیل [illegible] این تصرفات منفعتی مسقط خیار
خواهد بود و در غیر آن مسقط نیست و اما قسم دوم پس صورت از برای آن فرض شده تصرف مشتری مغبون در مبیع یا تصرف بایع
در ثمن تصرف غابن در آن چیز که بعوض مال خود گرفته مبیعا کان او ثمنا اما در صورت اول یا با علم بغبن تصرف نموده یا با جهل

در صورتیکه با علم بغبن معامله و تصرف نموده باشد خیار او ساقط است بجهت وجه اول آنکه خیار غبن فوری است و بتصرف نمود منقصه
میشود کما یشهد علیه اهل العرف و صرح بالانقضاء به بعد ما تصرف نعم آنکه مندرج است در معنی خیار آنکه اصحاب بیع و نسخ
ان و اشارع مصلحت و نحو منسوب نفع الخیار قرار داده بتخییر بدیب بانمعنی که هر یک را بخواهد اختیار نماید و لا و بعد ان اختیار
یکطرف معین است همان طرف که اختیار شده دیگر اختیار او را نیست مثل آنکه هرگاه طرف فسخ را اختیار نمود و بعد
اول رضا داده شد که کاشف است از اختیار امضا طرف فسخ همان فسخ است و دیگر نمیتواند اختیار امضا نماید و هرگاه طرف
اختیار نمود و بعد با قول یا فعل رضا داده شد که کاشف است از اختیار امضا و بعد دیگر نمیتواند اختیار طرف فسخ را نماید
اختیار و بعد ازین معلوم نیست بعد از اطلاع بر این مطلب میکوئیم تصرف مشتری در مبیع فعلی است از او صادر شده که دلالت
بر رضا او به بیع و بعد از رضا و امضا دیگر خیار معنی ندارد سیم صحیحه ابن رئاب در خیار حیوان فی قضاوة الشرط فی الحیوان
ایام للمشتری اشترط فیها اولم یشترط فان احدث المشتری فیما اشتری حدثا قبل الثلثة ایام فذلک رضا منه فلا شرط له قیل و ما الحدث
قال ان لامس او قبل او نظر منها الی ما یحرم علیه قبل الشراء و غیر ذلک و مثلها صحیحه اخری من ابن رئاب و عموم دلالة تعلیل فی ...
در فرو کلیه کبری است یعنی در هر جا اینست که احداث حدث نفع الخیار فیما اشتری رضاء منه بالشراء و کل رضاء من نفع الخیار بالبیع موجب
لسقوط الخیار و کلیه کبری اقتضا مینماید که حکم اختصاص بخیار حیوان ندارد هر جا احداث شده باشد بانکه قول
تفصیل در مسئله نیست و خصوص سبب خیار هم منشا تخصیص در این حکم ندارد و ما دام صورتیکه با جهل بغبن تصرف نموده باشد
تصرف او بچند صورت متصور است اول آنکه ممکن نباشد رد آن بیا بیع مثل عتق و استیلاد و انتقال لازم یا از اسباب مذکوره ان که
باشد از اصدای او بهاب و بیع و امثال الاخیار او اتلاف و چه یکه عین آن از میان رفته باشد در چنین صورتی خیار ساقط است
لازم کلام جمعی کثیر از الاصحاب نیز آنکه فسخ رجوع است بعین و عوض عین بمثل یا قیمت و اذا در خیار بعد از تصرف بجوع بعین
عوض معلوم نیست و الزام بمثل یا قیمت ثابت نیست و هرگاه فسخ از اله اثر عقد باشد از اله اثر عقد در مقام عدم تمکن رد منفصل
نیست بلکه خیار غبن نقص عرض و ضرر است که ملزم مینماید بایع را بدادن تفاوت و مضاد و مثل بمشتری وجه الاقتصار لعموم ادله نفی
و لعدم شمول ادله خیار الغبن المقام و عدم شمول الخیار و الفسخ نعم بدل التفاوت مما لا بدّ منه جمعاً بین الحقین و جلا یا لادله ...
اقوی آنست نیست بصورتیکه بایع بر تصرف متلف یا منتقل یا مانع از رد در ثمن نموده باشد با آنکه حد در صورت تصرف بایع مستقلا
او فسخ و انقض است دوم آنکه رد ممکن باشد مثل تصرف مغیر و اجاره دادن مبیع در این صورت خیار باقی است و مشتری مسلط است
بر فسخ و بعد از فسخ رد مینماید عین را بر بایع و استرداد مینماید ثمن را پس اگر مبیع را بغیر اجاره داده انتظار میکشد بایع تا
انقضاء
تصرف تا زمان اجاره و یا باید مشتری از عهده زمان اجاره برآید لازم نقص در تصرف و اگر اجاره نداده پس اگر نقصی در مبیع
حاصل شده باشد مشتری از عهده نقص آن برآید بدادن تفاوت در صورتیکه آن نقص بفعل مشتری باشد یا بکسی دیگر باشد
هرگاه آن نقص بفعل خالق باشد از ضمان مشتری نیست و اگر زیادتی در مبیع حاصل شده شریک خواهد بود مشتری با بایع
زیادتی خواه از زیاده بفعل مشتری باشد یا بفعل الهی این در صورتیست که زیادتی عینیه باشد و الا از زیادتی مال بایع است
و مشتری مسلط است [illegible] و احکام این صورت هرگاه بایع تصرف در ثمن نموده باشد و انفسخ است و هرگاه تصرف نموده باشد

کتاب المتاجر

با تلاف یا انتقال حکم بر ثبوت خیار او برای مشتری مشکل است و اما در چنین صورت فان است که بایع از عهده تفاوت غبن برآید
مگر در صورتیکه بایع هم تصرف مغیر نموده باشد در این صورت مشتری فسخ مینماید و استرداد ثمن را مینماید اگر نقصی در ثمن
حادث شده هر یک از عهده نقص آنچه را متصرف بوده برآید و هرگاه زیادتی در آن حادث شده آن دیگری شریک خواهد بود
در آن زیادتی خواه بفعل خلق باشد یا بفعل خالق اما صورت دوم یعنی تصرف بایع مغبون در ثمن حکم آن با حکم تصرف مشتری
در مبیع یکیست در جمیع مراتب مسطوره و اما صورت سیم یعنی تصرف غابن هرگاه تصرف او از قبیل عتق یا استیلاد و یا انتقال
عین باشد که نتوان استرداد ثمن نمود در این صورت چند وجه محتمل است اول بقای خیار و تسلط مغبون بعد از فسخ بر گرفتن
مثل یا قیمت ثمن دوم بقای خیار و تسلط مغبون با فسخ بر فسخ انتقالی که غابن نموده و اگر تصرف متلف باشد بر گرفتن مثل یا قیمت
ثالث سیم سقوط خیار و عدم تسلط مغبون بر گرفتن تفاوت عین و اقوی احتمال اول است زیرا که اطلاق لفظی در ادله
خیار غبن و لفظ عامی ندارد که شامل صورت تصرف غابن باشد و تصرفات متلفه و منتقله و مانعه از رد و عمده ادله خیار غبن
ضرر است و اجماع و لا تأکلوا اموالکم بینکم بالباطل الا ان تکون تجارة عن تراض و نهی النبی صلی الله علیه و آله عن تلقی الرکبان و امثال ذلک نفی
ضرر مثبت تفاوت است در این مقام و اما اجماع اختصاص بغیر این مقام دارد و اما لا تأکلوا و نهی النبی صلی الله علیه و آله اثبات خیار نمیکند
بلکه با اثبات وجوب بذل تفاوت در میکند با احد الامرین و اما بذل التفاوت و الخیار و خیار در این مقام منفصل نیست چه فسخ
اسم جامع معنوی است و معنی آن از میان رفته است با انتقال یا تلف یا ممنوعیت در شرع و تسلط بر گرفتن مثل یا قیمت خلاف اصل
و از ادله خیار غبن زیاده از بذل تفاوت بر نمیآید در رجوع مبیع بایع و ثمن بمشتری دلیل مفقود است و دفع ضرر به بذل تفاوت میشود
دیگر چه حاجت بار تکاب خلاف اصل برجوع مبیع ببایع و با آنچه مذکور شد دفع میکند احتمال دویم را با آنکه استصحاب لزوم
انتقال غابن اقتضا مینماید عدم تسلط مغبون را بر فسخ انتقال و خیار فسخ انتقال غابن محتاج بدلیل و اثبات است اما احتمال
سیم سقوط خیار در آن مسلم است و لیکن عدم تسلط مغبون بر اخذ تفاوت مسلم نیست بملاحظه ادله نفی ضرر و الضرار و هرگاه
تصرف غابن با اجاره دادن منفعت بوده باشد بغیر بدون ثمن باشد مثل کسیکه کاه دارد و عاقبت با اجاره کاه داده است و عاقبت با
کاه را ظروف نباشد باینکه کاه را کرایس نماید باینکه تصرفات مسقط خیار نیست بلکه مغبون مینماید بیع را و بعد از
هرگاه ثمن در اجاره غیر باشد صبر مینماید تا انقضای زمان اجاره و یا باید بایع از عهده منافع آنها برآید و هرگاه نقصانی در ثمن
حاصل شده باید از عهده تفاوت نقصان برآید و هرگاه زیادتی در آن شده شریک خواهد بود بایع با مشتری در ثمن هرگاه
آن زیادتی عینی باشد و هرگاه عینی نباشد آن زیادتی مال مشتری است و بایع تسلط اخذ اجرت عمل خود را خواهد داشت
و اما خیار حیوان پس تصرف نفع الخیار به مسقط است اول آنکه جهت اختبار باشد مثل سوار شدن مرکوب و حلب و دوشیدن و بعید
دوم آنکه نه بجهت اختبار باشد مثل وطی جاریه و لمس و تقبیل و ملاعبه با او و رفع حلق و سواری بقصد سفر و وقف امثال اینها
اما قسم اول مسقط خیار نیست لاطلاق ادله خیار حیوان و عدم انصراف آن که تصرف مسقط باشد و اما قسم دوم مسقط
خیار است بوجوه الاول صحیحه ابن رئاب المتقدمه فان احدث المشتری فیما اشتری حدثا قبل الثلثة ایام فذلک رضا منه فلا شرط له
ثمها عدة صحیحه اخری منه الثانی ان تصرف الغیر الاختباری کاشف عن الرضا بالبیع و الرضا به موجب للزوم کما هو مقتضی الثالث

كتاب المتاجر

مكاتبة الصفار الى ابي محمد عليه السلام في رجل اشترى من رجل دابة فاحدث فيها حدثا من اخذ الحافر او نعلها او ركب ظهرها فراسخ اله
ان يردها في ثلثة ايام التي له فيها الخيار بعد الحدث الذي يحدث فيها او الركوب الذي يركبها فراسخ فوقع اذا احدث فيها حدثا فقد وجب
الشراء ان شاء الله وفي لفظ الفراسخ اشعار بان التصرف الاختباري ليس مسقط للخيار فليس باحكام الحدث و بايد دانست كه شرط
نيست در سقوط خيار حيوان خصوص علم برضاي مشتري و امضاي او بعقد بلكه هرگاه ندانيم كه اين تصرف مشتري از روي رضا
و امضاي عقد بوده باشد نيز حكم خواهيم كرد بسقوط خيار زيرا كه شارع احداث حدث مشتري را نازل منزله رضا كرده يعني حكم كرده
بانكه احداث حدث مشتري در حكم رضاي او است شرعا نه اينكه كاشف باشد از رضاي او تا در مجهول الحال حكم بعدم سقوط نمائيم والرابع
الاجماعات المحكية من الغنية وجامع المقاصد للكركي والخلاف وغيرها المعاضدة بالشهرة المحققة البالغة حد الاجماع المؤيدة بما
كثير من اصحابنا من عدم ظهور الخلاف [illegible] فوق الصحاح من الاخبار في مقام الحجية الخامس ما حكي عن الشيخ وكما مضى ما ورد الاخبار
بذلك من طريق الاصحاب وكفانا حجة [illegible] هذين الدليلين واما خيار تاخير در محل خود كذشت كه [illegible]
ساقط نميشود در صورتيكه بكيرد ثمن را و متصرف نمايد بدان ظاهر اين است كه اخذ و تصرف كاشف است از رضا و امضاي او
كلية كبرى كه مستفاد است از صحيح ابن رئاب [illegible] كه خيار او ساقط باشد بذلك رضا منه بلكه [illegible]
[illegible] چنانكه كذشت واما خيار اشتراط پس تصرف من له الشرط در صورتيكه كاشف باشد از رضاي او به بيع و امضاي او خيار
ساقط خواهد بود مثل تصرف متلف و تصرف مانع از رد و تصرف ناقل در صورتيكه عالم بخيار باشد بجهة كلية كبرى مستفاد از
صحيح ابن رئاب و بجهة فحوى [illegible] واما در صورتيكه جاهل بخيار باشد حكم خيار مشكل است بلكه ظاهر اين است كه خيار ساقط نباشد
زيرا كه فسخ متصل نيست نظر بعدم بقاي عين [illegible] تا اين مقام مشكل است پس [illegible]
علاوه بر آنكه احداث حدث در كلام اصحاب اعم است از صورت علم بخيار و جهل بان واما ساير تصرفات با علم من له الشرط بخيار ظاهر
احداث حدث باشد و مسقط خيار باشد مكر تصرفيكه مقصود از ان مجرد اختبار باشد واما در صورت جهل ظاهرا مسقط خيار نيست
زيرا كه متصل است بدان خيار و فسخ مينمايد پس هرگاه تصرف مغير بوده باشد اكر نقص و كسر بمبيع وارد شده من له الشرط
بر ميايد و هرگاه زيادتي عينيه بدان حاصل شده ان زيادتي مال من له الشرط است و شريك است با من عليه الشرط در ان زيادتي
و هرگاه زيادتي حكميه باشد [illegible] مال من عليه الشرط است و شريك است با من عليه الشرط اما خيار رؤيت پس
تصرف در ان با علم بخيار مسقط خيار است بجهت [illegible] و بجهت انكه احداث حدث است و اطلاق كلام اصحاب مقتضي سقوط
و بجهت كليه كبرى مستفاده از صحيح ابن رئاب [illegible] خيار و حكم بسقوط خيار لازم است [illegible] علم حاصل شود بكشف
از رضا و امضاي متصرف [illegible] زيرا كه تصرف و احداث حدث را شارع [illegible] در حكم رضا معتبر داشته واما با جهل بخيار [illegible]
اين تصرف ناقل يا متلف يا مانع از رد باشد نيز مسقط خيار است بجهة وجوهيكه كذشت و بايد بايع در صورت جهل مشتري
بخيار از جهة نقص و تفاوت مبيع برايد دون صورت علم [illegible] در صورت علم چون مشتري اقدام [illegible]
نمايد بايع از جهة نقص و تفاوت [illegible] واما ساير تصرفات در صورت جهل بخيار مسقط خيار نيست لادلة الخيار

سؤال چه ميفرمايند در اين مسئله شرعيه كه [illegible] معاطات بفروشد بدون اجراي صيغه [illegible]

بمبلغ

كتاب المتاجر

بمبلغ سي تومان و قبض و اقباض بعمل ايد بعد مشتري پشيمان شود ايا ميتواند اسب را رد نمايد و سي تومان را استرداد نمايد يا نه
و ايا خياراتيكه در بيع معتبر شده در معاطات هم خواهد بود يا نه و ايا انچه در بيع مسقط خيارات است بتفصيلي كه معلوم شد در
معاطات هم مسقط است يا نه **جواب** سابقا بناي حقير براين بود كه معاطات بيع نيست و احكام بيع بران مترتب نيست [illegible]
[illegible] اظهر و اقوى اين است كه بيع است و جميع احكام بيع بران مترتب است و خياراتيكه در بيع هست در معاطات نيز
هست و نظر باينكه در بيع مسقط خيار است در معاطات نيز مسقط است قال الله تعالى احل الله البيع [illegible]
بر بيع مترتب فرموده از نقل و انتقال عوضين و ملكيت و جواز تصرف و خيارات و ضمان و مسقطات خيار وغيرها كه همه مستفاد است
از احل الله البيع [illegible] و لفظ بيع حقيقت شرعيه [illegible] نيست [illegible] بر معني لغوي [illegible]
باشد [illegible] كما يشهد عليه تبادر و عدم صحة السلب والاطلاق [illegible]
[illegible] عرف زمان شارع [illegible] در عرف امروز [illegible] بايد لفظ بيع
[illegible] حمل شود بر بيع عرفي و لغوي [illegible] باشد مكر از اجماع و اخبار [illegible] بدست امد كه [illegible]
صيغه و قبض و معلوميت عوض و معوض و ماضويت در صيغه و تقديم ايجاب بر قبول و امثال اينها هرگاه ثابت شود شرط
شود خواهد بود و هرگاه شك كنيم در اشتراط انها باصل عدم اشتراط متمسك خواهيم كرد [illegible] باوجود صدق اسم بيع [illegible]
[illegible] احكام و فوايد شرعيه بيع صدق اسم است [illegible] شكي نيست در صدق بيع بر مبادله كه صيغه در ان [illegible]
واقع [illegible] و ثمن و مثمن مشروط [illegible] باشد [illegible] شكي نيست در صدق اسم بيع بر معاطات كه دادن معوض و كرفتن عوض
باشد و محقق كركي ادعاي اجماع نموده بر اينكه معاطات بيع است [illegible] المعاطاة بيع بالاتفاق [illegible] الاصحاب
[illegible] و بعضي از معاصرين نيز قائل [illegible] المحدث الكاشاني و دليل بر صدق بيع بر معاطات چند
[illegible] اطلاق اهل عرف لفظ بيع را بر معاطات [illegible]
[illegible] معاطات [illegible] و اجراي اصل [illegible] كه مخالف اصل است جواب ميكوئيم كه اين در صورتي نيست كه [illegible]
[illegible] انتقال [illegible] بيع حقيقت [illegible] انتقال [illegible] است اما
لفظ موضوع [illegible] حقيقت است [illegible] عدم صحة سلب [illegible]
[illegible] صيغه [illegible] اهل عرف ميكويند [illegible]
[illegible] معاطات [illegible] است [illegible] بيع [illegible] معاطات
و هرگاه صادق [illegible] است [illegible] اجراي صيغه [illegible] و جميع اثار بيع از ملكيت و جواز
تصرف و عدم جواز رجوع [illegible] مترتب [illegible] صيغه [illegible]
[illegible] اجماع [illegible] اند [illegible] معاطات بيع نيست [illegible] و حصول ملكيت چند
وجه است اول انكه مقتضاي احل الله البيع و لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض بمعاطات كه ان بيع است

کتاب المتاجر

تجارت ملکیت وحلیت عوضین از برای طرفین حاصل میشود واصل بقای ملکیت وحلیت است واصالت است که به فسخ یا بفنا
زایل نشود دوم اجماع علما بل ناس در جمیع اعصار وامصار که بر ملکیت بوده ومیباشد ودر هرگاه احدی در معاطات رجوع نماید بعد
ملامت وسرزنش است وبنا بر جواز رجوع نیست واین کاشف است از عدم جواز رجوع سیم مفهوم غایة است در اخبار
معتبره مصرحه بان البیعان بالخیار حتی یفترقا یعنی بعد از تفرق خیاری از برای بایع ومشتری نیست چهارم الصحیح اذا افترقا فلا خیار
بعد الرضا منهما و صحیح الآخر اذا افترقا فقد وجب البیع پنجم جمله از اخبار خیار عیب منها الصحیح عن رجل باع الجاریة فیقع علیها
ثم یجد بها عیبا بعد ذلک قال لا یردها علی صاحبها ومنها الخبر الرجل یشتری ذا ثوب فیجد فیه عیبا قال ان کان یعلم ان الذی یکون
فی ترکیب فلیعلم ان یرده ششم جمله از اخبار خیار شرط کالموثق عن رجل باع جاریة علی انها بکر فلم یجدها علی ذلک قال لا یرد علیه
غیر ذلک من الاخبار حجة قول مشهور چند وجه است اول اجماعات محکیه شهید وابن زهره دوم اصل عدم لزوم وصل جنابت
بر ملکیت مال الناس سیم حدیث صحیح الرجل یجیئنی فیقول اشتر هذا الثوب واربحک کذا وکذا فقال الیس ان شاء اخذ وان شاء ترک
قلت بلی قال لا باس انما یحلل الکلام ویحرم الکلام چهارم الخبر المعتبر اشتری رجل من رجل عشرة آلاف طن قصب من انبار بعضها علی بعض
من اجمة واحدة والانبار فیه ثلاثون الف طن فقال البایع قد بعتک من هذا القصب عشرة آلاف طن فقال المشتری قد قبلت واشتریت
الآخر الحدیث وجواب اما اجماعی محکیه پس آنکه در این مقام اعاده ظن نمیکنند خصوصا با ملاحظه نقل خلاف آنها با جماع محقق که
ومعتبر جمعی از محققین متأخرین بر خلاف واما اصاله عدم لزوم پس آنکه بعد از صدق بیع بر آن عموم اوفوا بالعقود وارد الاخبار
میکند واما اخبار پس آنکه مراد از کلام اگر صیغه خصوصه باشد صحیح بر آنست چه ظاهر وجود اموال بغیر صیغه محقق میشود مثل
اینکه بمجرد اذن بدون صیغه تصرف حلال میشود وبیع حرام میشود واگر مطلق لفظ باشد در معاطات هم که مال وبیع میباشد
نقض وکفتکو در آن معتبر میباشد واما جواب از خبر اینکه ما منع نکردیم مشروعیت بیع را بصیغه بلکه ما بیع را انتقال میدانیم
خواه صیغه باشد یا بمعاطات ودر خبر چیزی نیست که دلالت کند بر حصر بیع در صیغه وما میدانیم که قید منتفی از معاطات که در عرف
آن را بیع میدانند معاطات نیست که مشتمل باشد بر صیغه ولفظ از طرفین یا از احدهما بر تراضی اگرچه بغیر صیغه بناشد چه هر گاه لفظ
در کار نباشد وبمجرد دادن وگرفتن عوضین باشد آن را بیع نگویند وقد اگر احدهما بگوید این پول را بگیر وفلان متاع را بده
بایع بگیرد وبدهد آن را بیع میگویند خلاصه معاطات بدون صیغه ولفظ نمیشود باید لفظ در کار باشد **سؤال** استدعا
دارم که مسائل متعلقه بربا را مفصلا بیان فرمایید که در معاملات بر بصیرت باشم **جواب** ربا عبارت است از فروختن جنسی
که بکیل ووزن فروخته شود بمثل آن جنس با زیادتی در عوض یا معوض وقرض دادن با شرط نفع هم ربا است ودر این مقام
در کار بعضی است خواهد آمد ربا حرام است وگناه ربا نزد خدا زیاده است از هفتاد مرتبه زنا کردن بمحارم خود مثلا
با خواهر خود در خانه کعبه وهرگاه مال از ربا حاصل کند هیچ عملی با خدا از وی قبول نمیکند ومادامیکه آن مال از او است با حج
خدا وملائکه مدام او را لعنت میکنند واخبار در مذمت ربا بسیار است وربا موقوف است بیان دو مطلب اول در بیان جنسی که
معاوضه در آن با تفاضل ربا است ضابطه در جنس ربوی اینست که شامل باشد هر دو عوض را لفظ خاص مثل گندم بگندم وبرنج ببرنج
هرگاه فروخته میشود وبا یکدیگر عوض ومعوض آن یک جنس معامله آن بتفاضل جایز است وربا نخواهد بود بنا بر اظهر وجوه

مرقعا

مشروط است باتحاد اسم عوضین با تفاضل واتحاد ثابت نیست پس حرمت نیز ثابت نخواهد بود لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه واتحاد
یعنی مستفاد میشود که حلیت بیع هم مشروط است باختلاف جنسین در صورت تفاضل واختلاف معلوم نیست پس حلال نخواهد
واصل فساد وعدم ترتب اثر است واین مخفی بوجه کل شیء فیه حلال وحرام فهو لک حلال حتی تعرف الحرام منه بعینه والسیره وکثرت علی
اشتراط الحریة ولا اصحاب نظرها اشتراط الحریة من جمیع علی اتحاد الاسم ولعل اخذ کیع دیو عام واشتراط الحلیة بالاختلاف وفی الکلام
در اینجا چند فرعست اول جایز است بیع جنسی بمثل آن باتحاد مقدار در صورتیکه هر دو نقد باشند نسیه ودر صورتیکه نقد
احدهما زیاد باشد جایز نیست مثل ده من گندم بیازده من گندم در صورت اتحاد مقدار واحدهما نسیه باشد نیز جایز نیست بنا بر اظهر
زیاد فی حکم است وخلاف معتنی به در مسئله نیست فرع دوم گندم وجو یک جنس هستند در ربوبیت بنا بر مشهور بلکه ادعای
خلاف دعوی اجماع بر آن شده ونسبت خلاف بابن ابی جنید داده شده دلیل ما اخبار بسیار از اهل بیت اطهار است ومنها
ایضا الصحیح الحنطة والشعیر راسا براس لا یزاد واحد منهما علی الآخر واینکه گفته شد ودر باب زکوة یک جنس نیستند
باتحاد در این مقام ندارد فرع سیم میوه ها وخرما وفرعهای خرما یک جنس است وانگور وخرما بعمل میآید از سرکه وشیره باخرما یک
جنس است وتفاضل در ما بین جایز نیست ومیوه های درخت انگور یک جنس است باختلاف انواع در شکل وطعم ودر شجره یک
مثلا انگور سیاه ومحلولی وغوره وانگور یک جنس اند وانچه از آنها بعمل میآید از سرکه وشیره وکشمش ونحو آنها با غوره انگور
یک جنسند ومعاوضه آنها با یکدیگر با زیادتی رباست ودیم چنین هرچیز که بعمل بیاید از جنسی تفاضل در معاوضه با اصل
ربا خواهد بود ومعاوضه آنها که بعمل میآید با هم با وجود تفاضل ربا خواهد بود مثل گندم با آرد ونان با آرد ومثل شیره با ماست
وکشک ودوغ وپنیر وسرشیر وروغن وکره ماست یک جنسند وکشمش وشیره وسرکه یک جنسند زیادتی در معاوضه آنها ربا است
واما پنبه وتخم آن وکرباس وپنبه پخته یک جنسند هر کدام که از کیل ووزن خارج باشد مثل کرباس وپخته ربا در آنها نخواهد بود
در جایی که مکیل وموزون باشد مثل تخم پنبه وپنبه ودر صورت تفاضل در آنها ربا خواهد بود واما روغن چراغ با اصل یعنی
با تخم یک جنسند وهکذا این قاعده کلیه است که نقیضه تصریح باین شده قال المحقق وکلما یعمل من جنس یحرم التفاضل فیه
اصلاح فیما ذکره والاصل مع کل فرع له واحد وکذا فروع کل اصل واحد وان اختلفت کاللبن الحلیب مع الزبد والسمن والمخیض واللبا
والمصل والاقط والجبن والترخین والکشک والکامخ والسمسم مع الشیرج والکنجبار والطحینة مع حبه والحنطة مع الدقیق
والخبز علی اختلاف اصنافه والهریسة والفالوذج والعنب مع الزبیب والتمر مع الدبس والخل والدبس والعصیر
مع المبیع مع مختلفه والعسل مع خله والزبیب مع الزبیبیة وحیث ان فی ذلک عن علمائنا اجمع فلا یجوز التفاضل بین اللبن والجبن
والمخیض واللبا والاقط وغیرها مما تقدم بل یجب التماثل نقدا ولا یجوز نسیئة والتفاضلا ولا متفاضلا ولا فیه فیما بین الاصل
مع فرعها وبعض فرعها مع بعض خلاصه اینها فتوی علما است وتصریح با صحاب وبخار الفقیه باده سوای اینکه وبعضی
دلیل بر کلیت قاعده مذکوره چند وجه است اول اجماع منقول علامه در تذکره که دعوی خبر منقول است در مقام
دوم صحیح زراره المنفصل لنفی الباس عن الحنطة بالدقیق اذا کان مثلا بمثل وبیع الاخیر فی کتاب تبدل القول بالفضل
العدیق بالحنطة والسویق بالدقیق مثلا بمثل لا باس به وصحیح ابن مسلم عن الحنطة والدقیق فقال اذا کانا سواء فلا باس وقال

كتاب المتاجر

ابو الربيع الصادق (ع) ما ترى في التمر والبسر الأحمر مثلا بمثل قال لا بأس قلت فالبختج والعصير مثلا بمثل قال لا بأس والبختج العصير
المطبوخ وخبر صحيح محمد بن مسلم سئل ابا جعفر عن الرجل يدفع الى الطحان الطعام فيقاطعه على ان يعطي صاحبه لكل عشرة ارطال
اثنى عشر رطلا دقيقا فقال لا قلت فالرجل يدفع السمسم الى العصار ويضمن له لكل صاع ارطالا مسماة فقال لا ومرسل علي بن ابراهيم
وما كال او عدّ مما اصله واحد وكان يكال او يوزن فخرج منه شيء لا يكال ولا يوزن فلا بأس به يدا بيد ويكره نسيئة وذلك ان
القطن والكتان اصله يوزن وغزله يوزن وثيابه لا توزن فليس للقطن فضل على الغزل واصله واحد فلا يصلح الا مثلا بمثل فاذا صنع منه
الثياب صلح يدا بيد والثياب لا بأس الثوبان بثوب وروايات اكرچه مرسل است وضعيف ولكن منجبر است بشهرت عظيمه بالغه
شتمعه مع ما مستفاد از جمله روايات مذكوره در اينكه حنطه وشعير از جنس واحد است كصحيحه هشام بن سالم ومنها قال الاصل
اصل الشعير من الحنطة ولعله اشارة الى ما رواه الصدوق باسناده عن علي ع سئل مما خلق الله الشعير فقال ان الله امر آدم
ازرع مما اخترت لنفسك وجاء جبرئيل بقبضة من الحنطة فقبض آدم ثم على قبضة وقبضت حوا على اخرى فقال آدم لحوا لا تزرعي
انت فلم تقبل من آدم فكلما زرع آدم جاء حنطة وكلما زرعت حوا جاء شعير چهارم گوشتهاى حيوانات مختلفه از حيث جنس
باختلاف اسمهاى انها پس گوشت گاو وشتر دو جنسند وگوشت غنم وگوشت گاو دو جنسند وهم چنين غنم وشتر وشكار
مختلفه مجنسند وربا در انها نيست وعلامه در تذكره ادعاى اجماع بر ان نموده وظاهر اختلافى در مسئله نباشد بلكه گوشت
گاو وگاوميش يك جنسند وگوشت انواع شترها يك جنسند انچه اساسى كه معلوم است و بزها وگوشت طيور نظر باينكه يوزن
فروخته ميشود بلكه بعدد فروخته ميشود ربا در ان نيست وماهى يك جنسند بنا بر اظهر اشهر پس هرگاه بوزن فروخته شود
ربا در ان نخواهد بود بالتفاضل اگر چه در ان است كه شرط است در تحقق ربا انكه مبيع مكيل يا موزون و هرگاه بعدد فروخته شود
ربا در ان نخواهد بود بنا بر اظهر اشهر بلكه معتبرين از كتب دعواى اجماع بر ان شده مثل خلاف وتذكره ومنبه على ماحكى عنهم و
خلافى در مسئله نيست مگر ظاهر مفيد در مقنعه واجب علي وسلار كه قائل شده اند باينكه ربا در معدود هم
ولهذا خلاف ضعيف است ومستند جمهور اصل است واخبار در ان باب بسيار است منها صحيح لا بأس بمعاوضة المتاع ما لم يكن كيلا
او وزنا ومنها الخبران ما عدا ولم يكن يكال ولم يوزن فلا بأس اثنان بواحد يدا بيد ويكره نسيئة ومنها موثق سئل ابا
عن البيضة بالبيضتين قال لا بأس والثوب بالثوبين قال لا بأس والفرس بالفرسين قال لا بأس ما لم يكن كيلا او وزنا ومنها صحيح
عبيد لا يكون الربا الا فيما يكال او يوزن الى غير ذلك من الاخبار وبر هذا قال الصحيح محمد سئل ابا عبد الله ع عن الثوبين بالثوب
المرتفع والبعير بالبعيرين والدابة بالدابتين فقال كره ذلك علي ع فنحن نكرهه الا ان يختلف الصنفان قال وسئل عن الابل
والبقر والغنم او احدهن في هذا الباب فقال نعم فانا نكرهه وصحيح ابن سنان المروي في الفقيه مفطوعا قال سئل الصادق ع
عن رجل يقول عاوضني بفرسي وفرسك فاذا نقلت قال ولا يصلح ولكن يقول اعطني فرسك بكذا وكذا وهبك لى
فرسي فلا منع دلالت انها بر حرمت وفساد چه لفظ لا يصلح وكراهة افاده نميكند حرمت وفساد را بلكه ظاهر در كراهت است
وثانيا مخالفت انها شهرت عظيمه بالغه حد اجماع واجماعات محكيه را پس ساقط ميشود انها از درجه حجيت وثالثا بمعارضه انها
با صحاح مستفيضه والترجيح مع الصحاح بملاحظه الأكثرية والموافقة للشهرة العظيمة ورابعا باينكه بعيد نيست انها محمول بر تقيه

بحسب

كتاب المتاجر

بحسب رجوع الى الأصل وهو معنا خلاصه مسئله محل اشكال نيست پس فروختن ده جامه بيك جامه وده ثوب جيب بيك ثوب
وده تخم مرغ بيك تخم مرغ وده هزار گردو بيك هزار جايز است چه نقد وچه نسيه اگرچه در بعضى اخبار احتمال منع از نسيه است وجمعى
از فقها آن را مكروه دانسته اند بملاحظه لفظ با بأس وان ظاهر نيست در حرمت نداره وساير اخبار مجوزه وجماعت ادعاى قدر مذكوره
ادعاى اجماع بر جواز نموده ومستند وانچه است در اينجا چند فرع است فرع اول هرگاه اختلاف باشد در مكيل وموزون بودن
عرف محقق المطالب وهرگاه اختلاف باشد در بعضى از بلاد موزون باشد ودر بعضى بكوزه مثل خربزه و بادنجان و در
بعضى وكله وشش وحكم وناريخ ولهو وامثال انها محل اختلاف است واظهر واشهر ان است كه مختلف شود حكم ربوى با اختلاف
ان بلاد پس معاوضه با تفاضل در بلدى كه موزون باشد ربا خواهد بود ودر بلدى كه موزون نباشد بلكه جزاف باشد
ربا نخواهد بود مجملا انكه مناط در ربوى موصف است پس دائر است حكم مدار وصف هر بلد بكدام وصف باشد وصفى كند
موزون بودن حكم ربا خواهد بود وهر جا نكند در تحت اصالة الحليت وجواز باقى است وبعبارة اخرى مقتضاى جواز وحليت ان
وضيق ان حكم بعدم جواز نسبت به بلدى است كه صدق كند بان موزون بودن نسبت باهل ان بلد حرمت خواهد داشت ونسبت به بلدى
كه صدق نكند بحكم اصل حرمت فساد ربا نخواهد بود وهرگاه نسبت به بلد صدق هم حكم حليت وصحت كه لازم خواهد بود
اجماله واخبار مستفيضه مثل لا يكون الربا الا فيما يكال او يوزن ومحكى است ادعاى اجماع بر حليت در اينكه در صورت اختلاف
بحسب زمان ومكان در زمانى ومكانى كه يكال ويوزن باشد ربا خواهد بود ودر زمان ومكانى كه نباشد ربا نخواهد بود ودر
مسئله چند قول ديگر هم هست يكى قول شيخ وسلار وفخر المحققين كه گفته اند تغليب جانب حرمت بملاحظه اينكه صادق است بر ان
كه مكيل است يا موزون اگرچه نسبت ببعضى بلاد باشد وبملاحظه حديث ما اجتمع الحلال والحرام الا اغلب الحرام الحلال ووجه اول فحكى
است باينكه صدق هم ميكند باينكه ايندو مكيل يا موزون چرا كه وصف را اعتبار بها اعتبار است نسبت باهل بلدى كه موزون است
ونسبت باهل بلد ديگر غير موزون است وبملاحظه صدق لم يكن موزونا وملاحظه حديث بمعارضه الشايع ما لم يكن كيلا او وزنا است
كه بيع ان جايز باشد تعارض فتساقط پس حكم بعدم جواز بيع جايز است واما وجه دوم ابن هشام معنى ان حديث نيست كه
ميكند بر ان اجتماع واجتماع ان است كه حلال وحرامى باهم مخلوط وممزوج شود انوقت حرام غالب شود ودر ديگر قول مفيد
وبعضى از متأخرين است كه هرگاه نزد غالب اهل عرف مكيل وموزون باشد يا در نزد غالب غير مكيل وموزون باشد حكم بر غالب
خواهد بود وهرگاه غلبه از هيچ طرف نباشد وشك در غلبه باشد حكم بعدم غلبه است حكم بر ان حرمت وعدم بيع است وعدم نيست كه
مستفاد مى شود از مضمر علي بن ابراهيم بطول باشد ولا ينظر فيما يكال او يوزن الا الى العامه ولا يؤخذ فيه بالخاصه فان قوما يكيلون
اللحم ويكيلون الجوز فلا يعتبر بهم لان اصل اللحم ان يوزن واصل الجوز ان يعد وفيه انه ضعيف سندا اولا ومخالف للشهرة في المقام
ثانيا وواردة في مقام الكيل والوزن لا الربا ثالثا فرع دوم اشهر ان است كه ربا جاريست در اجناسى كه بعضى خشك باشد وبعضى تر
تر باشد كه مساوات در ان جايز نيست هرگاه ان چه بعد از خشك شدن ناقص شود نقصى مثل رطب كه خرماى تازه است بخرما وخوشه
گندم تر بگندم خشك وگوشت خشك بتر جايز نيست وفاقا للمحكي عن التهذيبين والشيخ والوسيلة والتذكرة والمختصر ونهاية الاحكام
والارشاد والمختلف والقواعد واللمعة والمهذب والتنقيح ومحكى بعض الكتاب على الفتوى وتحقيق حجة ما بين عمده دو دليل است

و شیخ در بعضی از کتب خود تأمل شده اند بجواز و اظهر و اقوی قول اول است خصوصاً در صورتیکه رطوبت در احدهما اقوی باشد
که اهل عرف بگویند که این ترکیزان خشک است مثل ده من کنجد تر که آب را نخاید به آن رسیده و تر شده و محسوس است
بده من کنجد با ده من بفاکوی از امسال بده من بفاکوی خشک پارسال و دلیل ما بر مختار چند وجه است اول اجماع محکی
در منع ربا و منع مبایعه با تفاضل که گذشت دوم فیها و ما کیل او وزن مما اصله واحد فلیس لبعضه فضل علی بعض کیلاً بکیل
او وزناً بوزن و فیها اذا کانا سواء فلا بأس و مفروض آنست که احدهما افضل دارد بر آن دیگری و مساوی نیستند حقیقةً
سوم نبوی مروی شیعه و سنی و منعقد از عهر است بشهرت و عمل اصحاب انه صلعم سئل عن بیع الرطب بالتمر فقال اینقص
اذا جف فقیل له نعم فقال لا اذن و عموم علة در سایر صور در حکم نماست و هکذا که فرقی نکرده اند میانه رطب و غیره
سایر موارد ستیم صحیح حلبی عن الصادق ع لا یصلح التمر الیابس بالرطب من اجل ان التمر یابس والرطب رطب فاذا یبس نقص و شبیه در دلالت صحیحه
محمد لفظ لا یصلح که صریح نیست در حرمت مدفوع است بانکه تعلیل ان بر ربا دلیل است بانکه لا یصلح از برای حرمت است
زیرا که نمیشود که علت مع وجودها حرام باشد و معلول مباح پنجم خبر داود بن سرحان لا یصلح التمر بالرطب ان الرطب رطب
والتمر یابس فاذا یبس الرطب نقص و بعدم قول بفصل در تمر و رطب مطلب ثابت میشود و جواب از شبهه لا یصلح همان
جواب اندر حدیث سابقه است ششم خبر محمد بن قیس عن ابی جعفر ع ان امیر المؤمنین ع کره ان یباع التمر بالرطب عاجلاً بمثل کیله
الی اجل من اجل ان الرطب ییبس فینقص من کیله و جواب از شبهه کره مثل جواب از شبهه لا یصلح است و جواب دیگر از شبهه کره آن
انکه لا یصلح و کره در اخبار ربا بملاحظه نظائر آن در این باب که در آنها حرمت اراده شده در این اخبار محمول بر حرمت است
و جواب دیگر نسبت بروایة اخیره انکه مرویست از [illegible] که علیا ع لا یکره الحلال و دلیل قول غیر مختار اصل و اطلاقات بیع است
و ادله داله بر انکه در صورت مساوات و عدم زیاده و تفاضل بیع صحیح است و جواب از آنها بعد از ملاحظه ادله مرقومه
واضحست و الله العالم فرع ستیم میانه چند طائفه است که ربا نیست آنجا بدو دلالت اجماعاً محققاً و محکیاً مستفیضاً
و نسبت داده اند خلاف را بسید مرتضی در جواب مسائل موصلیات لکن در انتصار رجوع نموده و دلیل بعد از اجماع محکی
نصوص است و محمد بن مسلم است عن ابی جعفر ع لیس بین الرجل و ولده و لا بینه و بین عبده و لا بینه و بین اهله ربا و قریب منها
فی الوالد و الولد و السید و العبد روایة عمرو بن جمیع و ولد اگرچه اطلاق میشود بر بلا واسطه و با واسطه که [illegible]
باشد ولی مجاز است در با واسطه لصحة السلب [illegible] و ولد شامل [illegible] کما صرح به فی
التذکرة و جامع المقاصد لصدقه علیها عرفاً و عدم صحة سلبه عنها قطعاً [illegible] و اظهر [illegible]
است [illegible] لصحة السلب عرفاً و بعضی احتمال داده اند الحاق [illegible] و اظهر عدم الحاق است بعمومات الربا
کتاباً و سنة و عدم اطلاق الاب علی الام الا مجازاً و الاصل فی الاستعمال الحقیقة و از اسکافی حکایت شده که فضل در
ربا از برای پدر جایز است که فرزند زیاده در طرف پدر باشد نه در طرف ولد و این قول ضعیفست [illegible]
از [illegible] ظاهر [illegible] دوم مولی و مملوک است [illegible] میشود با مدبر [illegible] با مکاتب اجماعاً
محققاً فی غیر المکاتب و منقولاً مستفیضاً فی الجمیع لذلک و للنصوص المتقدمة [illegible] باطلاقها یشمل الجمیع و ذلک الحکم [illegible]

لو قلنا

لو قلنا بان العبد یملک شیئاً او لا یملک و مستفاد میشود از کلام بعضی شمول عبد مشترک را هم و لیکن شمول او مشکل است و
اطلاقات [illegible] و احوط اجتناب است ستیم زوج و زوجه است اجماعاً بکلا القسمین للنصوص المتقدمة من الکافی
علی جواز اخذ الفضل من الجانبین مضافاً الی مرسل الصدوق عن الصادق ع لیس بین المسلم و بین الذمی ربا و لا بین المرأة
و زوجها ربا و اظهر آنست که مراد و اهل انصراف ندارد بمنقطعه و نه بمطلقه رجعیه پس ربا میانه ایشان واقع
خواهد بود و از بعضی حکایت شده [illegible] تردید نموده و تذکره و [illegible] از ایضاح النافع و مجمع البرهان تصریح بتخصیص
لا طلاقات الربا و عدم انصراف ما یدل علی الاستثناء چهارم مسلم و کافر حربی است در صورتیکه اخذ کننده فاضل مسلم باشد
نه کافر اجماعاً محصلاً و محکیاً مستفیضاً و لمرسل الصدوق المروی فی الکافی قال قال رسول الله ص لیس بیننا و بین اهل
حرب ربا نأخذ منهم الف درهم بدرهم و لا نعطیهم و الضعف منجبر بالشهرة و عمل الاصحاب و الظاهر من اهل الحرب
الفعلیة حال المعاملة فلا یشمل المعاهد فهو داخل فی الاطلاق ثم بعضی استثنا نموده اند از حرمت ربا معامله میانه مسلم
اهل ذمه را مثل یهود در صورتیکه زیادتی فضل از جانب مسلم باشد ولی اظهر در نظر حقیر آنست که ربا میانه ایشان
حرام است چه از جانب مسلم باشد یا از جانب ذمی اما در صورت دوم بالاجماع و اما الصورة الاولی فعلی الاشهر بین
اصحابنا لاطلاق الربا و عدم وجود المخرج عدا مرسل الصدوق لیس بین المسلم و الذمی ربا لا جابر له بل الشهرة علی خلافه
معارض بما فی ذیل الصحیح المتقدم من المشرکون بینهم و بین المسلمین ربا و [illegible] و بعد التعارض یرجع الی
اطلاقات الربا سؤال آیا ربا در صلح و مطلق معاوضه هست یا نه جواب ربا در همه معاوضات از صلح و هبه معوضه
هست وفاقاً للطوسی و القاضی و الشهیدین و فخر الدین و المحقق و الشیخ و بعض من قارب العصر لعموم الصحیح المشتمل علی
ترک الاستفصال ایجوز قفیز من حنطة بقفیزین من شعیر قال لا یجوز الا مثلا بمثل و الصحیح عن الرجل یدفع الی الطحان
الطعام فیقاطعه علی ان یعطی صاحبه لکل عشرة اثنا عشر دقیقاً قال لا قلت فالرجل یدفع السمسم الی العصار و یضمن له
لکل صاع ارطالاً مسماة قال لا [illegible] مضافاً الی اطلاق جملة من الاخبار الحنطة و الشعیر راساً براس لا یزداد واحد منهما علی
الاخر و مضافاً الی الخبر المعتبر کان علی ع یکره ان یستبدل وسقین من تمر المدینة بوسق من تمر خیبر و لفظ الکراهة للحرمة علی
ان علیاً ع لا یکره الحلال و بملاحظة ان لا یصلح و یکره فی اخبار الربا للحرمة کما مضت الیه الاشارة خلافاً للحلی و
العلامة فی جمیع من کتبه فخصوه بالبیع اقتصاراً فیما خالف الاصل علی المجمع علیه و حملا للاطلاق علی الفرد المتبادر و
لیس هو الا البیع و ضعف مستندهم ظاهر مع ان المحقق و العلامة رجعا عن مختارهما فی کتاب الصلح سؤال [illegible]
از مبایعه با مصالحه [illegible] ساخت که ربا نشود جواب [illegible] ممکن است [illegible]
مبایعه با مصالحه [illegible] علاوه [illegible] گندم [illegible]
[illegible] گندم را [illegible] معلوم نباشد [illegible]
[illegible] علاوه [illegible] باشد [illegible] بلا خلاف بین اصحابنا بل علیه الاجماع
فی الخلاف و الغنیة و المسالک و التذکرة و غیرها من کتب الاصحاب و هو الحجة اذ کل منها فی قوة خبر العدل فی مقام الحجیة مضافاً

الی الأصل والعمومات وعدم شمول ادلة الربا لغیر الطعام بحکم التبادر وبعضها الی جملة من المعتبرة منها الصحیح فی احدهما قلت له
اشتری الف درهم ودینارا بالفی درهم فقال لا بأس بذلک ان ابی کان اجرأ علی اهل المدینة منی وکان یقول هذا فیقولون
انما هذا الفرار لو جاء رجل بدینار لم یعط الف درهم وکان یقول لهم نعم الشیء الفرار من الحرام الی الحلال وفی الثانی لا بأس بالف درهم ودرهم بالف درهم ودینارین
اذا دخل فیهما دیناران او اقل او اکثر فلا بأس به وشرط نیست کان چیزیکه زیاد میشود در طرف نقیصه اینکه صاحب وقع
باشد بلکه همین قدر که مال باشد کافی است اگرچه صد درهم غلب باشد شهید و غیره تصریح نموده اند وجهش
اینکه عقد تابع قصد است و نحوه مقصود اصلی نیست در معامله مرعی است باینکه جمیع فوائد عقد تابع قصد
باشد بلکه تخلص به ام از جمله فوائد عقد است و قصد آن صحیح است و قیاس بعبارت عجله شرعیه جائز و مشروع است و جمله این
در کتاب بطلان مذکور است و صحیحه سابقه دال است بر جائز والله اعلم **سؤال** هرگاه کسی بفروشد انار باغ خود را مثلا
به خروار انار همین باغ یا انار باغ دیگر یا بفروشد گندم زمین معلوم خود را به خروار گندم همین زمین یا زمین
دیگر آیا این بیع صحیح است یا فاسد **جواب** بیع مزابنه و محاقله هر دو حرام است و فاسد و مزابنه بنا بر اصح و اقوی
عبارتست از فروختن ثمره موجوده بر درخت بمقدار معینی از ثمره آن درخت و محاقله بنا بر اقوی عبارتست از فروختن
حاصل زرع زمین معلومی بعوض مقدار معلومی از جنس منفصل از آن زرع و حرمت و فساد این دو معامله محل اشکال
نیست و شیخ و علامه و شهیدین از صیمری و مهذب دعوای اجماع نموده اند بر حرمت مزابنه و در مبسوط و مسالک
دعوای اجماع شده بر حرمت محاقله و دلیل بر مدعی بعد از اجماعات محکیه که هریک در قوه خبر صحیح است امور چند است
اول ما رواه جابر ان النبی نهی عن المحاقلة والمزابنة فالمحاقلة ان یبیع الرجل الزرع بمائة فرق من حنطة والمزابنة ان یبیع
الثمر بمائة فرق من تمر وهذا التفسیر ان کان من النبی فهو والا فالراوی اعرف بالتفسیر من غیره و نظیر حدیث رسول از
و محاقله بطرق متعدده روایت شده بعضی صحیح و بعضی موثق از جمله ما رواه ابو القاسم بن سلام عن معانی الاخبار
عن النبی انه نهی عن بیع المحاقلة والمزابنة والمحاقلة بیع الزرع وهو فی سنبله بالبر والمزابنة بیع التمر فی رؤس النخل بالتمر
و مثل این تفسیر هم شده در بعضی از اخبار و در کلام بعضی از محدثین اخبار و اظهر اول است و نزاع بینهم است دوم
خبر السکونی عن الصادق فی باب العریه و خص رسول الله فی العرایا ان تشتری بخرصها تمرا قال والعرایا جمع عریه
وهی النخلة یکون للرجل فی دار رجل آخر فیجوز ان یبیعها بخرصها تمرا ولا یجوز ذلک فی غیره سیم دلیل که ممنوع است
وغالبا مزابنه و محاقله محفوظ نیست از ربا چه مشتمل است بر تفاضل و شبهه اینکه معامله در مکیل و موزون است
و بیع ثمره درخت بمشاهده نه بکیل و وزن ممنوع است باینکه ثمره موزون است و چون ممکن نیست بمشاهده دانسته
جهالت وزن کار را خرص میکویند مقدار وزن آن را مشخص مینمایند پس دیگر دادن منصوص است و بعضی از اخبار
که تصریح مینماید بجواز در خصوص عریه است بملاحظه حکمتی که شارع مقدس خود ظاهر مینماید با اینکه شرط است در آن
مفاضله حین العقد قال المحقق الکرکی فی جامع المقاصد فی بیع الاثمار فالراجح فیه لزوم الربا الآن کونه غیر مکیل ولا موزون
الآن لانه بعد ثبوت الربا فانه من جنس ما یکال وما یوزن ایضا ادله علم جواز چیزیکه معارض آن ادله باشد

جهات اسنادا و صحیح حلبی قال ابو عبدالله فی رجل قال للآخر بعنی ثمرة نخلک هذه التی فیها بقفیزین من تمر او اقل او اکثر
یسمی ما شاء فباعه قال لا بأس به و قال التمر والبسر من نخلة واحدة لا بأس به فاما ان یخلط التمر العتیق والبسر فلا یصلح
والزبیب والعنب مثل ذلک و دوم موثق که فی سمعت ابا عبدالله یقول ان رجلا کان له علی رجل خمسة عشر وسقا من تمر وکان له
نخل فقال له خذ ما فی نخلی بتمرک فابی ان یقبل فاتی النبی فقال یا رسول الله ان لفلان علی خمسة عشر وسقا من تمر فکلمه یاخذ
ما فی نخلی بتمره فبعث النبی فقال یا فلان خذ ما فی نخله بتمرک فقال یا رسول الله لا یفی وابی ان یفعل فقال رسول الله
لصاحب النخل جذه فجذه فکاله خمسة عشر وسقا خبر فی بعض اصحابنا عن ابن رباط ولا اعلم الا انی قد سمعته منه قال
ان ابا عبدالله قال ان رسول الله قال هذا عن النبی قال هذا ما قلت اشهد بالله انه لمن الکاذبین فالصدوق
حکایت شده از ابن الصلاح و قطب الدین و بعضی دیگر فتوای بر جواز بمضمون روایات و بعضی روایات دیگر که بعضی از آنها
ظاهر است در عریه که مستثنی است و بعضی دیگر مخالف اجماع است با اینکه جمیع اینها مخالف با شهرت و اجماعات محکیه است
صلاحیت ندارند از برای معارضه با ادله منع و در اینجا فروع چند است **فرع اول** عدم جواز تخصیص ندارد با اینکه ثمن ثمره
همان درخت یا حاصل همان زراعت باشد بلکه مطلق هم جنس مبیع مضر است بحال بیع مثلا هرگاه بفروشد خرمای درخت
یا انار باغ را به خروار غیر این درخت یا انار غیر این باغ صحیح نیست بجهت ربویت و حصول تفاضل و لهذا این دو صورت که
ظن معتد به حصول تفاضل بوده باشد مثل اینکه انار باغ را خروس کرده باشد بدوانده خروار و آن را بفروشد مثلا
به ده خروار این باطلست و لیکن هرگاه بفروشد همان ده وانده خروار حکم بطلان مشکلست و ممکن است استدلال بر علم جواز
در این فرع به بیانیکه در بعضی شده که بالتمر و بالبر که اطلاق داده اند نسبت بثمن و ثمر همان درخت و غیره بکر **فرع دوم**
تخصیص ندارد عدم جواز بما بعد ثمره درخت خرما یا زراعت سنبل بلکه عموم دارد بیع هر ثمره مجمله با موافق
که به جنس باشد بطلان و هرچیزی که مکیل یا موزون باشد بطلان آن نداند بجهت ربویت که ممنوع است با حصول ظن
تفاضل اما مثل فروش ثمره درخت کرد و چون مکیل و موزون نیست جائز است اگرچه با تفاضل باشد و ممکن است استدلال
در این فرع علاوه بر ربویت بلفظ مزابنه و محاقله که در بعضی منقول است بنابر اینکه مزابنه مطلق معاوضه ثمره بر درخت
بعوض ثمره منفصل باشد و محاقله معاوضه مطلق زرع بحبوبات منفصل مجانسه بوده باشد **فرع سیم** شرط است در
عدم جواز مزابنه و محاقله بدو صلاح ثمره و تحبب و انعقاد زرع باینکه فروخته شده هر اصل صلاح اسم شده باشد تا ربویت در آن
متحقق باشد اگرچه قریب برسیدن باشد و هرگاه بدو صلاح نشده باشد و اسم صدق نکند حکم بعدم جواز مشکل است **فرع**
چهارم بطلان و عدم جواز محاقله و مزابنه اختصاص ندارد بر بیع بلکه در مطلق معاوضه هست اگرچه بمصالحه یا معامله
باشد هم چنانکه در دو باکتیم **فرع پنجم** مزابنه ممنوعه در عریه نیست بلکه عریه جائز و مشروع است و عریه عبارتست از درخت
خرمای واحدی که کسی در خانه دیگری داشته باشد و مشکل باشد دخول و خروج بآن خانه بجهت چیدن ثمره آن نخل پس
بفروشد ثمره آن را بصاحب خانه بعوض مقدار معینی از ثمره آن شرطها جائز است اولا اینکه ثمره همان درخت نباشد بلکه
درخت دیگر باشد و بعضی احتمال داده جواز آن را هرگاه از ثمره همان درخت باشد والاصح المنع دوم اینکه معلوم المقدار

باشد ششم آنکه موصی با مشاهد کتابت جهارم آنکه حلول کرده باشد پنجم آنکه قضا مثل قدر صاع بعد نباشد ششم آنکه بیع عقد
باشد ورنه باطل نباشد **سؤال** زید ملکی را بیع شرط عمرو بفروخته و شرط کرده که چون نیمه نصف مثل ثمن را در سر یک سال بیرون
مشتری رد نماید مسلط بر فسخ مبایعه نصف مبیع باشد و چون نیمه در سر دو سال نصفه بکر از ثمن را بیرون مشتری بدهد
مسلط بر فسخ مبایعه نصف بکر باشد آیا شرط فسخ نصف مبیع صحیح است یا نه و هم چنین اقاله نصف عقد بیع و باقی که از
نصف دیگران صحیح است یا نه **جواب** اقاله فسخ عقد است و اختصاص به بیع ندارد بلکه در همه عقود جاری است و نسبت
ببعض عقد و تمام از هر دو جایز است در بیع بلا شبهه و در غیر بیع هر گاه فسخ بعض عقد به تراضی باشد نفی خبر سماعة
مهران انّ اربعة ینظر الله عزّ وجلّ الیهم یوم القیمة احدهم من اقال نادماً و نادما بعموم اطلاق شامل است نادم از
صلح و اجاره و سایر عقود شرعیه را و چون صدق میکند نادم بر نادم از تمام عقد و از نصف عقد و از ثلث عقد و سایر
ابعاض آن لهذا حکم تمام است نسبت بتمام عقد و با ابعاض آن و مشروعیت در مطلق عقود شرعیه و دلالت میکند بر
مشروعیت اقاله و فسخ بعض عقد علاوه بر خبر مزبور و سایر اطلاقات اخبار اقاله عدم ظهور خلاف محققاً و محکیاً مستفیضاً
بلکه خلاف نسبت داده شده باین متوج ضعف او و اضح است و مخالفش غیر واضح و اینکه اقاله مستحب مؤکد است و بجا آن
باعث بجا آوردن حاجت طالب اقاله است و الا فسخ عقد با ابعاض آن بالذات حاجتی ندارد هر گاه باین جهت شد اقاله
میکند نسبت بکل یا بعض و دعوای عدم معقولیت فسخ بعض عقد بی وجه است چه فسخ ازاله اثر عقد است و امتناع ندارد
عقلا و شرعا که طرفین عقد ازاله نمایند به تراضی اثر عقد بیع را مثلا نسبت ببعضی از مبیع و اما فسخ بعض نسبت بغیر بیع از سایر
عقود هر گاه بغیر تراضی باشد اظهر عدم جواز است و سیاتی وجهه فی کتاب الاجاره **کتاب القرض** و هو یشتمل علی سؤالات
واجوبه **سؤال** هر گاه زید چیزی از عمرو قرض کند و در عقد قرض شرط کند [illegible] که بعد از یک سال مثلا ادا دین شود
دایم و در ضمن عقد لازم قرار نشود آیا میشود که این شرط لازم خواهد بود یا نه **جواب** اظهر و اشهر این است که شرط تأجیل
در عقد قرض لازم نمیشود و بعضی از اجله ادعای عدم ظهور خلاف در آن نموده اند و اصل عدم وجوب وفا است و نیز
مسلم است از لزوم شرط شرعیت آنکه واقع در ضمن عقود لازمه مقتضیه اللزوم است و بعبارة اخری غیر از عقد قرض و
عند شروطهم ولم تقولون ما لا تفعلون بر عموم خود باقی نیست و الا تخصیص اکثر لازم میاید و اختصاص دارد بعهود
مشروط واقعه در ضمن عقد مقتضیه اللزوم مثل بیع و صلح و اجاره و مؤید عدم لزوم است بعضی از اخبار مثل قول
وان ادرکوا به فی طلبه یعنی به علی الصراط کالبرق الخاطف اللامع بغیر حساب ولا عذاب و هم چنین مؤید عدم لزوم است
ما علی المحسنین من سبیل **سؤال** هر گاه زید وجهی از عمرو قرض نماید و آن وجه را عمرو مقروض به دست زید مقترض بعد
نموده زید مقترض در آن تصرف نکرده و همان وجه است نزد او و خرج کرده است و زید نکبی داده است آیا میتواند عمرو وجه
مزبور را از زید باز ستاند یا نه **جواب** این مسئله متفرع است بر اینکه آیا مجرد وقوع عقد قرض و تحقق قبض مقترض
ملکیت از برای مقترض حاصل میشود یا ملکیت موقوف است بر تصرف نمودن مقترض یا اتلاف یا انتقال عین یا تغییر و قبل از
انتقال اظهر فسخ مرجح در خلاف دوم است و مشهور اول است و متفرع است بر این مسئله ثمرات متعدده از آنجمله محل سؤال

وفيه

واذا انجلا تمام آنکه حاصل شود اذا نیمه قرض شده مثل ولد متشر و امثال آنها که بنابر مختار شیخ قبل التصرف مال مقترض هم
دینار مختار و مشهور مال مقترض است و اذا انجلا است وجوب قبول انجه قرض شده بعینه بر مقرض در صورت رد مقترض و
در صورت عدم تصرف و اذا انجلا است تعلق زکوة قبل از تصرف بنابر مختار شیخ و بر مقترض بنابر مشهور و حق اظهر مشهور
مجتهد لیل اول اجماعات محکیات سرائر و تذکره که در فقه خبر بن عبد الله است در مقام حجیت دوم لزوم دور بنابر قول شیخ
چه جواز تصرف موقوف است بر ملکیت مقترض و هر گاه ملکیت مقترض موقوف باشد بر تصرف دور که مذهب الیه الشیخ دور
خواهد بود و ایراد شده بر این دلیل اینکه جواز تصرف موقوف نیست بر ملکیت بلکه باذن مقترض نیز جایز است تصرف و
اذن مقترض حاصل شده بتحقق عقد قرض و جواب از آن اولا اینکه اذن مقترض مقید است بملکیت مقترض و لزوم
عوض او و اذن او باین عنوان است نه مطلق و هر گاه ملکیت از برای مقترض حاصل نشده باشد اذن نیز حاصل نخواهد
بود هم چنانکه در سایر معاوضات که بنابر تصرف جایز نیست بمجرد اذن حاصل بتوهم صحت و ثانیا بعدم کفایت اذن در
از تصرفات و توقف انها در ملکیت مثل وطی امه که متوقف است بر ملکیت و یا بر تحلیل و در این مقام تحلیل مفقود است
قطعا پس متعین است ملکیت و مثل بیع که جایز نیست از برای غیر مالک مگر بوکالت یا فضولی و در این مقام هر دو
هر گاه بیع نماید مفقود است سیم صحیحه زراره قال قلت رجل دفع الی رجل مالا قرضا علی من زکوته علی المقرض او المقترض قال
لا بل زکوتها ان کانت موضوعة عنده حولا علی المقترض قال قلت فلیس علی المقرض زکوتها قال لا یزکی المال من
وجهین فی عام واحد ولیس علی الدافع شیء لانه لیس فی یده شیء انما المال فی ید الآخذ فمن کان المال فی یده زکاه
قال قلت افیزکی مال غیره من ماله قال انه ماله ما دام فی یده ولیس ذلک المال لاحد غیره ثم قال یا زرارة ارأیت
وضیعة ذلک المال وربحه لمن هو وعلی من هو قلت للمقترض قال فله الفضل وعلیه النقصان وله ان ینکح ویلبس منه
ویاکل ولا ینبغی له ان لا یزکیه بل یزکیه فانه علیه **کتاب الرهن** و هو یشتمل علی سؤالات واجوبه **س** آیا قبض
اقباض معتبر است در رهن و شرط صحت آن است یا نه **ج** اظهر این است که قبض شرط است در صحت رهن هم چنانکه
شرط است در هبه بعضی خود سبب است هم چنانکه تراضی در تجارت و عدالت در شهادت معتبر است و هر گاه رهن را دادن
ساخت هم چنانکه از قبل مرتهن جایز است و اگر بخواهد از رهن برگردد هم چنانکه از قبل راهن نیز جایز است تا وقتیکه قبض
عمل نیاید و همان دامیکه قبض عمل نیاید هر گاه بخواهد رهن را بر هم زند و دلیل بر آن قوله تعالی وان کنتم علی سفر ولم تجدوا
کاتبا فرهان مقبوضة و مفهوم وصف بنابر مختار حجت است هم چنانکه در کتاب معارج الاصول مفصلا ایراد نموده ام و
روایت محمد بن قیس است عن ابی جعفر علیه السلام لا رهن الا مقبوضا و تفی حقیقت نمیشود و از نفی صحت ظاهر آنکه نفی صحت است و نفی
اشتراط ثابت میشود و ضعف روایت منجبر است بشهرت و عمل اصحاب و بنابر اینکه ما قبض را شرط دانستیم مسلط نیست مرتهن
بر اقباض شرعا والله العالم **سؤال** هر گاه مرهون در دست مرتهن تلف شود بدون تفریط مرتهن آیا ضامن است و بر ذمه مرتهن
بر او عوضی هست یا نه **جواب** اشهر و اظهر آنست که غرامتی بر مرتهن نیست و از طلب او چیزی کم نمیشود و دلیل بر این چند وجه است
اول اصل عدم وجوب غرامت و ضمان که مرجح آن اصل برائت است دوم صحیحه جمیل بن دراج قال قال ابو عبد الله علیه السلام فی رجل

كتاب الرهن

ایا رهن صحیح خواهد بود یا نه **جواب** این مسئله دو صورت دارد اول آنکه شخص راهن قصد فضولی کند و بعد مالک اجازه کند
این قسم صحیح است چه بنابر ظاهر در عقود فضولیه مطلقاً صحیح و لازم است هرگاه اجازه لاحق آن شود و تفصیل مسئله با دلیل
در کتاب بیع گذشت دوم قصد فضولی نکند و چنین وانمود کند که اجاره است مال خودش میباشد این را هنه فاسد است
اگرچه مالک بعد هم اجازه نماید و دلیل آن مفصلاً در کتاب متاجر گذشت **سؤال** ایا جایز است ولی یا حاکم شرع با اهم شرعیه
که مال صغیر را رهن نماید **جواب** بلی در صورتیکه ولی مصلحت داند جایز است هم چنانکه استدانه برای او جایز است
سؤال ایا جایز است راهن تصرف نماید در مرهون با اجاره دادن یا زرع کردن یا متنفع بودن یا تصرفی بکند که موجب
زیادتی قیمت مرهون باشد یا نه **جواب** اما تصرفی که موجب تلف مرهون یا نقص آن باشد جایز نیست اجماعاً اما تصرفیکه موجب
نقص آن نباشد بلکه موجب زیادتی قیمت آن باشد نیز جایز نیست بنابر اشهر اقوی لاطلاق المروی في الخلاف وغیره عنهم
الراهن والمرتهن ممنوعان من التصرف في الرهن وللاجماع المحكي عن الطوسي في استخدام العبد وركوب الدابة وزرع
الارض وسكنى الدار وللاجماع المحكي عن الحلي مقدس **جواب** جایز است الا اینکه مرتهن که تصرف نماید در مرهون یا نه **جواب**
جایز نیست المضي وللموثق عن رجل رهن رهنا ثم انطلق فلا يقدر عليه ايباع الرهن قال لا حتى يجيء **س** هرگاه
مرتهن تصرفی در مرهون نماید و مرهون تلف شود ایا ضامن است یا نه **ج** بلی ضامن است زیرا که مفرط است و تصرفی
خلاف شریعت مطهره است **سؤال** هرگاه مرتهن وکیل و وصی نباشد در فروش مرهون ایا میتواند بقدر طلب خود
از مرهون استیفا نماید یا نه **ج** بلی جایز است خصوصاً در صورتیکه خائف باشد از انکار ورثه یا وارث او و جمعی
عدم ظهور خلاف در این مسئله نموده اند و دلیلی بر عدم دعوی نموده و بعض اجماع مضافاً الی ما ورد عنهم من نفي الضرر
الضرار في الشريعة ومضافاً الى الصحيح بل المكاتبة ورثة فجاء رجل وادعى عليه مالا وان عنده رهنا فكتب ان كان له على
الميت مال ولا بينة له عليه فليأخذ ماله مما في يده وليرد الباقي على ورثته **سؤال** هرگاه مرهون بتفریط مرتهن منصرف
تلف شود یا غرامتیا را خواهد بود یا ضامن خواهد بود قیمت روز قبض را یا قیمت روز تلف را و هرگاه اختلاف شود
در قیمت ایا قول راهن مقدم است یا قول مرتهن **جواب** اما ضمانت مرتهن محل خلاف نیست در صورت تفریط واما قیمت
یوم التلف معتبر است چرا که تعیین است که خواه عین بذمه صاحبش و اما در صورت اختلاف در قیمت محل خلاف است
مشهور آن است که قول راهن مقدم است زیرا که مرتهن خائن است و سخن خائن مسموع نیست و بعضی اجماع حکایت نموده که
موافق خبر عدل است و اجماع منقول اگرچه ضعیف است لکن با ملاحظه شهرت عظیمه خصوصاً مبانه قدماء اصحاب مثل
مفید و طوسی و قاضی و فقیه و ابن حمزه و حلی و ابن زهره افاده میکند ظن قوی را و شهیدان و جمعی از متأخرین بر آنند که قول
مرتهن مقدم است بجهت اصالة برائت و حق اول است والله العالم **سؤال** هرگاه اختلاف نمایند راهن و مرتهن در مقدار طلب یا دین
بگوید مثلا ده تومان است و مرتهن بگوید که طلب صد تومان است ایا قول راهن مقدم است یا قول مرتهن **جواب** قول
راهن مقدم است علی الاظهر الاشهر بل عليه الاكثر كالصدوق والطوسي والقاضي والتقي وابن حمزه والحلي وابن ادريس
وجمع واردين وابن زهره ادعا بر اجماع نموده اند و بعض حجت مضافاً الى الاصل والصحيح في رجل يرهن عند صاحبه رهنا

كتاب الرهن

عند رجل رهنا فضاع الرهن قال هو من مال الراهن ويرجع المرتهن عليه بماله **ستم** حسنة الحلبي في الرجل يرهن عند الرجل
رهنا فيصيبه شيئاً ويضيع قال يرجع بماله عليه **عم جواب** ما رواه عبيد و ابان مرسلاً عن الصادق (ع) في رجل رهن عنده
رجل داراً فاحترقت او انهدمت قال يكون ماله في تربة الارض وقال في رجل رهن عنده مملوك فجذم او رهن عنده متاع فلم
ينشر المتاع ولم يتعاهده ولم يحركه فاكل حتى ينقص ماله بقيد بذلك قال لا و معارض است با این اخبار بعضی از روایات مثل
صحیحه ابی حمزه قال سئلت ابا جعفر عن قول علي في الرهن يترادان الفضل قال كان علي يقول ذلك كيف يترادان الفضل
قال ان كان الرهن افضل مما رهن به ثم عطب رد المرتهن الفضل على صاحبه وان كان لا يسوى رد الراهن ما ينقص من حق
المرتهن قال وكذلك قول علي في الحيوان وغير ذلك و موثقه ابن بكير قال سئلت ابا عبد الله عن الرهن فقال ان كان اكثر
من مال المرتهن فهلك ان يؤدي الفضل الى صاحب الرهن وان كان اقل من ماله وهلك الرهن ادى الى صاحبه فضل ماله
وان كان سواء فليس عليه شيء و اینها روایات محمول است بر صورت تفریط مرتهن و تقصیر او در تلف و شاهد بر این جمع
ابان است عن اسحق بن عمار عن ابی عبد الله انه قال في الرهن اذا ضاع من عند المرتهن من غير ان يستهلكه رجع في حقه على الراهن
فاخذه فان استهلكه ترادا الفضل بينهما و صحیحه اسحق بن عمار است قال سئلت ابا ابراهيم عن الرجل يرهن الرهن بمائة
درهم وهو يساوي ثلثمائة درهم فهلك اعلى الرجل ان يرد على صاحبه مائتي درهم قال نعم لانه اخذ رهنا فيه فضل وضيعه
قلت فهلك نصف الرهن فقال على حساب ذلك و روایة سلیمان بن خالد است عن ابي عبد الله قال اذا ارهنت عبدا او دابة
فماتا فلا شيء عليك وان هلكت الدابة او ابق الغلام فانت ضامن وكانه يريد هلاك الدابة تفريطه والا فيصير منافياً
لقوله فان ماتا فلا شيء عليك **سؤال** نبید متاع خانه یا متاع خود را رهن و مرهون نموده ایا صحیح است این رهن یا
جواب رهن متاع صحیح نیست بنابر اشهر اقوی بجهت چند وجه اول اجماع حکایت شهید در جمع در مسالک که در مقام جمعیت
دوم خبر عدل است سوم عدم امکان اقباض آن که شرط است در صحت رهن هم چنانکه دانستی زیرا که اقباض منافع که بنا بر
تعقل نمیشود مگر اقباض و هر چه حلول شود استیفا و طلب میشود و جزء به جزء منعدم میشوند و تعلق آجرت المثل بر ذمه
متلف داخل بنابر منافع نکرده اند عوض منافع است تعلق رهن بان اول کلام است و قبض و اقباض در عین قبض و اقباض
در منافع نیست اگرچه عرفاً آن را قبض منافع هم میگویند و لیکن من باب المسامحه است در حقیقت قبض منفعت نشده است
و حقیقته بلکه قبض و حکما را میگویند یعنی در تصرف باشد منافع هم خواهد بود و قبض و اقباض تبعی و حکمی کافی نخواهد
و مصحح رهن نیست و همچنین جهت حکم میشود به عدم صحت رهن دین زیرا که امر کلی است و قبض و اقباض در آن ممکن نیست
اما بجهت آنست که هرگاه خانه یا عبد تلف شود یا از انتفاع بیفتد کاشف بهم میرساند که قبض منافع آن ممکن نشده و در آن مقام
چیزیکه معقول باشد دیگر ممکن نیست بجهت عموم و اطلاق وجوب وفا به عقود و مخصوص رهن و امثال
معقبل اند بقبض و اقباض و قد عرفت انتفائهما في المقام و با اجماع حکایت مرقوم فلا شبهة في المسئلة بحمد الله سبحانه
سؤال رهن دین جایز است یا نه **جواب** رهن دین جایز نیست زیرا که قبض و اقباض در آن متعقل نیست هم چنانکه
دانستی در مسئله سابقه والله العالم **سؤال** شخصی خانه خود را مرهون عمرو میکند بعد زید اجاره و امضاء میکند

بادین

كتاب الرهن

ولا بينة بينهما فيدا ادعى الذي عنده الرهن انه بالف درهم وقال صاحب الرهن انه بمائة قال البينة على الذي عنده الرهن
فان لم يكن له بينة فعلى الراهن اليمين **سؤال** هرگاه مالى در دست زيد باشد و زيد مطالبه از عمرو دارد و عمرو گويد كه اين مال
است در دست زيد و زيد گويد كه رهن است آيا قول زيد مقدم است يا قول عمرو **جواب** اقوى تقديم قول عمرو است وفاقا
للاكثر بل هو في عبارة بعض اصحابنا الى الاجماع للاصل ولانه منكر والبينة على المدعي واليمين على من انكر وللصحيحين في احدهما
المروي في التهذيب في رجل رهن عند صاحبه رهنا فقال الذي عنده الرهن ارهنته عندي بكذا وكذا وقال الآخر انما هو
عندك وديعة فقال البينة على الذي عنده الرهن انه بكذا وكذا فان لم يكن له بينة فعلى الذي له الرهن اليمين وفي الثاني المروي
في الكافي في رجل قال لرجل لي عليك الف درهم فقال الرجل لا ولكنها وديعة فقال القول قول صاحب المال مع يمينه و[illegible]
الصحيحين بعض الروايات ضعيف مخالف للمشهور والاجماع المحكي فلا يعبأ به **سؤال** هرگاه زيد [illegible] باكبر [illegible] رهن
بعمرو [illegible] **جواب**
اظهر [illegible] مخصوص [illegible] قول شيخ رحمه [illegible] مبسوط و خلاف
و علامه [illegible] تذكره و ارشاد و مختلف و فخر المحققين [illegible] ايضاح [illegible] تنقيح و محقق ثاني [illegible]
المقاصد و شهيد و محقق سبزواري [illegible] اردبيلي و جماعتي از متاخرين [illegible] شيخ رحمه [illegible] اجماع [illegible]
رهن الجارية [illegible] العبد الرهن كان الحمل خارجا باجماع الفرقه و مخالف [illegible]
[illegible] باكثر اصحاب
الفقهاء منهم دليل [illegible] دخول [illegible] اصل [illegible] اجماع منقول شيخ [illegible] خلاف
فلا معنى [illegible] عبارته و استنباط [illegible] اجماع از كلام علامه رحمه [illegible] في الاول ضعف يجبر بالثاني [illegible]
[illegible] ابراهيم [illegible] قال رهن [illegible] صاحب [illegible] احتمال دخول [illegible]
رهن نه احتمال [illegible] و سؤال [illegible] و بعضي از فقهاء [illegible]
[illegible] الغنم [illegible] الغرم [illegible] دليل [illegible] اجماعات محكيه مذكوره و ضعفها
بعد مصير كثير من الفحول على خلافها و ان اجماعات الغنية لا [illegible] و ادعاء السيد و ابن ادريس [illegible] ملاحظة ادعاء الشيخ و
العلامه على الخلاف [illegible] مقام [illegible] مرهون [illegible] موضوع [illegible] جواب [illegible]
[illegible] شرعا [illegible] اصل [illegible]
و جواب [illegible] خارج [illegible] والله العالم **سؤال** هرگاه زيد [illegible] عمرو [illegible] مرهون [illegible]
ان مرهون [illegible] مرهون تلف شود [illegible] بتفريط [illegible] غرامت [illegible]
[illegible] **جواب** اظهر [illegible] غرامت [illegible] لازم است [illegible] النبوي المشهور على اليد ما اخذت
حتى تؤدي فان قلت هو كلام [illegible] الضمان او الحفظ [illegible] ظاهر [illegible]
الضمان [illegible] ملاحظة فهم الاصحاب ومنها لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب نفسه ولا طيب للمالك الا [illegible]

الفصل

كتاب الحجر

العقل فانه يحكم بان اتلاف كل واحد من غير اذن مجاز في الاتلاف يوجب الضمان وبعض تلك الادلة اخص من المدعى **كتاب الحجر**
وهو لغة المنع [illegible] ومنه اطلاق المحجور على الحرم في قوله تعالى حجرا محجورا وشرعا المنع الخاص وعبروا عنه بالممنوع
من التصرف في ماله والكلام في موجباته وهي ستة الصغر والجنون والرق والمرض والفلس والسفه ومعنى ممنوعية
هؤلاء من التصرف ليس الحكم التكليفي اذ هو فرع الكمال المنتفي في جملة منهم بل الوضعي بمعنى بطلان تصرفاتهم وعدم ترتب
الاثر الشرعي عليها والاصل عند تحقق الشك في شيء من تلك الاسباب ففي الاول عدم حصول ما يوجب البلوغ من السن
والحلم وغيرها واستصحاب بقائه على الحجر وبقائه على الصغر لولا كونه غير قار الذات وفي الثاني ملاحظة الحالة السابقة
فان كانت كمالا فالاصل عدم الجنون استصحابا للكمال وان عدمها فالاصل بقائه على الحجر وفي الثالث بقائه على الرقية
لو كانت حالته السابقة رقية وعدمها لو كانت مجهولة وفي الرابع ملاحظة السابقة كالثاني وكذا السادس وفي الخامس
العدم الاول فهو محجور عليه ما لم يحصل فيه الوصفان البلوغ والرشد لقوله سبحانه وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح
فان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم واذا في الآية شرطية كما هو الاصل فيها وجوابها مجموع الشرط والجزاء وهو
انستم الخ وحتى في المقام حرف ابتداء وغايتها مضمون الجملة التي بعدها وهو دفع المال عقيب ايناس الرشد الواقع عقيب
بلوغ النكاح وانما كان كذلك لان دفع المال في الآية مشروط بايناس الرشد فيكون متأخرا عنه وهذا الدفع المشروط به
مشروط بالبلوغ والمعنى ادفعوا اليهم اموالهم ان رشدوا ان بلغوا ولا يصح ان بلغوا ان رشدوا لانه يقتضي ان يكون
الرشد شرطا في البلوغ والامر بالعكس ومن ثم لو قال الله علي نذر ان شربت فان اكلت فالحكم شرب [illegible]
[illegible] ولو انعكس انعكس ثم ان تحقق الوصفين يحصل فيهما من الاول البلوغ وهو ان يبلغ الصبي ما يحصل
وهو المنى الدافق الذي منه يخلق الانسان والحيوان وحصول البلوغ بذلك مما لا اختلاف فيه ونقل الاجماع عليه مستفيض
والآيات والروايات به ناطقة وقد مضت بعضها والمراد بالنكاح فيها معنى اجلي وعبر به مجازا وهو الشهوة ومحل الجامعة
ويحصل الولد والجميع بعد بلوغ الحلم ومنها قوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا ومنها قوله تعالى ولا تقربوا مال
اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده اعني قوته وفي جملة من الاخبار ان المراد من اشده الاحتلام كرواية هشام بن سالم عن الصادق
وموثقة ابن سنان مسئلة [illegible] عن قول الله تعالى حتى اذا بلغ اشده قال الاحتلام ومنها الرواية النبوي المرتضى في كتب الفريقين
المعمول به عندهما بل مما اجمع عليه اصحابنا رفع القلم عن ثلثة عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ وفي
[illegible] النبوية [illegible] وفي رواية اخرى يا علي لا يتم بعد احتلام وغيرها من روايات كثيرة دالة على تحقق البلوغ بخروج النطفة
والحلم ولكن المقصود من هذه البيانات الواردة في الآيات والروايات فلفظ البلوغ ليس فيه حقيقة شرعية ولا من الماهيات المخترعة
للشارع حتى يجب الرجوع اليه والى بيانه في معناه بل يجب فيه الرجوع الى العرف واللغة كسائر الالفاظ وهما متوافقان في صدق
البلوغ على من بلغ الحلم والنطفة فحصول البلوغ بذلك مما لا خفاء فيه واما غيره من الامور التي جعلوها بلوغا فجعله منها
علامات وكواشف كما ستعرف فمنها انبات الشعر الخشن على العانة التي حول الذكر والقبل والعبرة بالبلوغ الحاصل به حقيقة
محصلا او محكيا مستفيضا قال الشيخ في الخلاف الانبات دليل على بلوغ المسلمين والمشركين بالاجماع الفرقة وقال العلامة

في المذكر بان هذا الشعر دليل على البلوغ في حق المسلمين والكفار عند علمائنا والروايات به مع ذلك مصرحة بعد التأييد بقضاء الحكم
العادة فمنها خبر حمزة بن حمران عن ابي جعفر عليه السلام ان الغلام لا يجوز امره في الشراء والبيع ولا يخرج من اليتم حتى يبلغ خمس عشرة سنة
او يشعر في وجهه او ينبت في عانته ومنها المحكي في تفسير علي بن ابراهيم في قوله تعالى وابتلوا اليتامى قال ومن كان بيده مال
بعض اليتامى فلا يجوز له ان يعطيه حتى يبلغ النكاح ويحتلم الى ان قال وان كانوا لا يعلم
انه قد بلغ والظاهر ان فاعل قال الضمير الراجع الى الصادق في المذكور في الآية
ع ولذا رواه مسندا اليه في الصافي ومنها المروي من طريق العامة ان سعدا

ومنها ما في خبر يزيد الكناسي ان الغلام اذا زوجه ابوه ولم يدرك كان بالخيار اذا ادرك وبلغ خمس عشرة سنة او يشعر في وجهه او ينبت في عانته

معاذ لما حكم على بني قريظة كان يكشف عن عورات المراهقين فمن انبت منهم قتل ومن لم ينبت جعل في الذراري وخبر منقطع
المروي عن عطية القرظي ومنها ما رواه ابو البختري من اصحابنا عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله عرضهم يومئذ
على العانات فمن وجده انبت قتله ومن لم يجده انبت الحقه بالذراري وههنا فروع يجب التنبيه عليها الاول ان الانبات
ليس ببلوغ بل كاشف عنه لرواية علي بن ابراهيم التي مضت انفا مضافا الى تأخر النبت عن حصول النطفة عادة فهو بالكشف
اوفق والثاني فان النبت علامة لبلوغ الكفار والمسلمين على الاقوى خلافا لبعض العامة وربما نسب الخلاف الى شيخ الطائفة
و لم نعرف خلافه في خلافه وهو ضعيف لا التفات اليه بعد ما مضى من الاجماعين المحكيين في الخلاف والتذكرة وبعد اطلاق خبر
حمزة بن حمران لو لم يكن الغلام منصرفا الى المسلم وظهور خبر يزيد الكناسي في المسلم وكذا ما يتلوه والثالث مقتضى لفظ العلامة
كعبارة بعض من الاعلام اختصاص العلامة بالرجال دون غيرهم مضافا الى الاصل لكن اطلاق بعض النبات في رواية
علي بن ابراهيم واطلاق الاجماعين المحكيين المتقدمين وقضاء العادة بان النبت في النساء بعد بلوغهن حاكمة بانه علامة
لبلوغهن ايضا فهو الاقوى والرابع الاخبار خالية عن لفظ الخشن ولكن الفتاوى على الاطلاق مصرحة بان المعتبر هو دون غيره
والبر منصرف اطلاق الاخبار وهو منقوم الاصحاب منها مضافا الى ان غير الخشن لا يزال يوجد في عانات الاطفال فكيف يكون علامة
لبلوغهن بخلاف الخشن فهو لا يحصل الا بعد البلوغ والخامس لا يلحق بالعانة احضار الشارب وبنات الابط بالعانة في الدلالة على البلوغ
دون غيرهما من شعر الابط والراس والصدر لمجرى حمزة بن حمران ويزيد الكناسي المتقدمين انفا والشعر في خبر حمزة ظاهر في
شعر الوجه ويكشف عنه خبر الكناسي وتخلف النبت عليه بالواو فيه ويؤيده جريان العادة بتأخر نبت الوجه عن البلوغ واما
سائر الشعور فلا دليل على كونه علامة والسادس نبت العانة تدريجي فهل المعتبر اول النبت ولو قليلا او اواخره الظاهر
كفاية نبت صدق النبت عرفا وهو بعد نبت شعور متفرقة محسوسة فلا عبرة بنبت شعرة او شعرتين او ثلث فلو شك في الصدق
بسبب القلة فالاصل عدمه حتى يعلم والسابع لا عبرة بالشعر النابت في الوجه والعانة بسبب المداواة للاستعجال لعدم انصراف
اطلاق النبت عليه بل الظاهر منه النبت الطبيعي لا ما يستعجل بالمداواة كما لا يخفى والثامن لا يشترط في كشف النبت عن البلوغ
حصول العلم بوجود النطفة والماء الدافق بل يكفي مجرد احتمال الوجود اذ هو الظاهر من جعل الشارع علامة له نعم لو حصل
الوجود وتقطع بانتفائه فوجود العلامة لا ينفع كما لا يخفى وهذا هو معنى كونه علامة للبلوغ لا البلوغ نفسه ومنها خروج
المني مطلقا في الرجال والنساء في حال اليقظة والمنام من الموضع المعتاد بالاجماع محصلا في الرجال ومحكيا في النساء قال

العلامة

العلامة في المذكر الاحتلام خروج المني وهو الماء الدافق الذي يخلق منه الولد بلوغ في الرجل والمرأة عند علمائنا اجمع
ولا نعلم فيه خلافا في الذكر وهو في النساء كذلك وهو الحجة مضافا الى الكتاب والسنة المستفيضة التي مضت جملة منها في
البلوغ مضافا في خصوص النساء الى عموم اليتامى في قوله تعالى وابتلوا اليتامى والى قوله صلى الله عليه لا يتم بعد احتلام والى ما رواه
الشيخ والفاضل الكامل لسند سئل عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال اذا رأت ذلك فلتغتسل والى ان المرأة احد الاشراف
المرئة مع الرجل في الاحكام ما لم يثبت خلافه فرع خروج المني علامة البلوغ فيمن يحتمل بلوغه عادة بحصول النطفة التي هي منشأ
الانسان فيه وهو في النساء بحسب السن التسع وفي الرجال من العاشر الى الخامس عشر اذ العادة لا تجري بحصول النطفة في اقل
من ذلك ولعدم صدق البلوغ عليه عرفا على الاقل من ذلك سنا وان خرج المني منه وما دل على حصول البلوغ بخروج المني فهو
منصرف الى الاول منه جزما وتحديد الاقل في الذكر بالعاشر مستفاد من الاخبار الدالة على لزوم التفريق في المضاجع بين الاطفال
في السنة العاشرة وما بعدها كخبر الطلاق عن ابي عبد الله ع يفرق بين الغلمان والنساء في المضاجع اذا بلغوا عشر سنين وخبر
ابن جعفر عن ابيه عن ابائه قال قال رسول الله ص الصبي والصبية يفرق بينهم في المضاجع لعشر سنين ومنها السن وهو بلوغ
خمس عشرة في الرجال واكمال التسع في النساء على الاشهر الاقوى بل عليه الاجماع في عبائر كثير من الاصحاب وفي مفتاح الكرامة
كاد ان يبلغ اجماعات المسئلة اثنا عشر اجماعا من صريح وظاهر ومشعر به وربما نسب الخلاف الى ابن ابي الجنيد وصاحب الكفاية
الشيخ والاردبيلي وبعض المتأخرين فظاهر بعضهم اكمال الاربع عشرة كالاردبيلي وبعضهم كالشيخ ثلث عشرة لنا على الحكم الاول
الحجة واما الاصلاح كون ما عدى الخامس عشر بلوغا والاجماعات المحكية التي كل واحد منها في قوة الخبر العدل وما دل على حجر اليتيم
قبل الاحتلام وعلى ضعفاء ينتظر الى ان يحتلم او ينبت خرج منه ما بعد الخامس عشر فيبقى الباقي والروايات المعتبرة المستفيضة العامة
والخاصة فمن الاول النبوي ان المولود في الغنية اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه واخذت منه الحدود
والاخرى ان عبد الله بن عمر عرض عليه عام بدر وهو ابن ثلث عشرة سنة وعرض عليه عام احد وهو ابن اربع عشرة سنة فرده ولم يره بالغا
وعرض عليه عام الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فاجازه في المقاتلة ومن الثاني المعتبر ثمان المتقدمان في مسئلة الانبات في
احدهما الجارية اذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتم ودفع اليها مالها وجاز امرها في البيع والشراء
الى ان قال والغلام لا يجوز امره في الشراء والبيع ولا يخرج عن اليتم حتى يبلغ خمس عشرة سنة او يحتلم او يشعر او ينبت قبل ذلك و
في الثاني الجارية اذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين فقلت الغلام يجري في ذلك مجرى الجارية فقال الغلام اذا زوجه
ابوه ولم يدرك كان له الخيار اذا ادرك وبلغ خمس عشرة سنة او يشعر في وجهه او ينبت في عانته قبل ذلك وصحيح ابن وهب سألت
ابا عبد الله ع في كم يؤخذ الصبي بالصيام قال ما بينه وبين خمس عشرة سنة واربع عشرة سنة فان صام قبل ذلك فدعه ولقد صام ابني فلان
اوله معنى ومن الواو ومنها بل من النهاية ورواية بها بل لا بد من كون المراد فلان الاسلام الجمع هنا كما هو ظاهر والرواية مشعرة
بان ما قبل اربع عشرة سنة مع التضيق وخمس عشرة بلوغ والصحيح الاخر سألت ابا عبد الله ع في كم يؤخذ بالصلوة فقال فيما بين سبع
سنين وست سنين قلت وفي كم يؤخذ بالصيام قال فيما بين خمس عشرة واربع عشرة وان صام قبل ذلك فدعه بالمقرب المذكور و
ما رواه في الخصال باسناده عن العباس بن عامر عمن ذكره عن ابي عبد الله ع قال يؤدب الصبي على الصوم ما بين خمس عشرة سنة و

المرسل المقنع وروي ان الغلام يؤخذ بالصيام ما بين اربع عشرة الى ست عشرة الا ان يقوى قبل ذلك حجة الثاني جملة من الأخبار كصحيح
ابن وهب المذكور والصحيح الذي يتلوه ورواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بلغ اشده ثلث عشرة سنة ودخل
في الأربع عشرة وجب عليه ما وجب على المحتلمين احتلم او لم يحتلم وكتبت عليه السيئات وكتبت له الحسنات وجاز له كل شيء الا ان يكون
ضعيفا او سفيها ولولا [illegible] احتمال الأربع عشرة في صحيح ابن وهب لكان هو وما يتلوه شاهدا على الجمع بحمل الأربع عشرة على اكمال الدخول في الخمس عشرة
على الدخول فيه كما قصده الأردبيلي في مجمع الفائدة الا ان لفظ او ربما في ذلك مضافا الى المروي عن الخصال فيما بين الخمس عشرة سنة
الى ست عشرة سنة الظاهر في اكمال خمس عشرة والدخول في السادسة ويمكن الجمع بحمل الأقل من اتمام خمس عشرة على مراتب الاستحباب
والتأديب والتمرين وعلى التضييق عليهم في الرابع عشر الى ان يتم الخامس عشر بالدخول في السادس عشر كما هو المستفاد من المرسل المقنع
ولو اغمضنا من طريق الجمع فهذه الأخبار بعد مخالفتها المشهور بعضهم المحقق والأجماعات المحكية المستفيضة لا تصلح لتخصيص ما ينسقط
عن درجة الحجية ولأن سلم تعارضها وتكافئها مع هؤلاء في افادة الظن وتساقطها فالرجوع الى عمومات عدم خروج اليتيم
الى حد الحلم واما كون النبت بلوغا فثابت لما عرفنا ولو اغمضنا عن العمومات فالرجوع الى الأصل والأستصحاب معين لمطلوبنا
والله يعلم واما كون التسع بلوغا في النساء فهو مختار اكثر الأصحاب خلافا للشيخ في صوم المبسوط وابن حمزة في خمس الوسيلة فذهبا
الى كون بلوغهن بالعشر وهو ضعيف ومستند الشيخ رواية غياث بن ابراهيم عن الصادق ان امير المؤمنين عليه السلام قال لا توطأ جارية
لاقل من عشر سنين قال فان فعل فعيبت ضمن وهو ضعيف جدا معارض بالمستفيضة الدالة على الجواز [illegible] الجارية تسع سنين بل
عن النبي [illegible] انه [illegible] ولا ينبغي للفقيه التأمل في المسئلة بعد ملاحظة اخبار المتقدمة المصرحة بان بلوغ
التسع كما لا يخفى فروع الأول [illegible] اكمال السنة الخامس عشر على من اتم الرابع عشر فدخل في الخامس عشر ولعدم الانصراف
الى الناقص ولمرسل المقنع الثاني المراد بالسنين في المقام وغيره من موارد الأطلاق السنين الشرعية اعني الهلالية لانه المعهود
من الشرع والمعروف في عرف العرب قال الله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين
والحساب وقوله تعالى يسئلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس وقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم
خلق السموات والأرض وعليه فلو كان مبدء تولده في اخر الشهر حصل بلوغه برؤية الهلال الشهر الثالث عشر من السنة الخامس عشر
ولو كان في اثناء الشهر فيحسب من السن ما بقي من ايام ذلك الشهر بالنسبة [illegible] من الشهر كما في الصوم الأول على الأظهر
الأقوى وفاقا لأكثر الأصحاب لأنه المتبادر من اثنى عشر شهرا للشهور الثاني [illegible] لا يكمل كسر الشهر الثاني
من كسر الثاني كما يظهر من بعض لضعف قائله وعدم انصراف اطلاق الشهر اليه ثم لا يذهب عليك ان بناء اهل العرف في حساب
السنين على الثاني دون الأول وكثيرا ما يطلقون الشهر على المكسور مع كونه مجازا وفي اشتهار هذا الأطلاق فيشكل الأمر
ولعل الاحتياط [illegible] الثالث [illegible] السن بلوغ لا علامة له كما هو الظاهر من الروايات والكلمات واما الحيض والحمل [illegible] على
كلا [illegible] في كونها بلوغا بانفسها وفي المبسوط ان البلوغ يحصل بخمسة الأحتلام والحيض والسن ثم قال والحمل دلالة على
البلوغ وكذا الأنبات على خلاف فيه فالدليل على المعظم خبر عبد الرحمن الحجاج عن الصادق ثلث يتزوجن على كل حال في
منها التي لم تحض ومثلها لا تحيض قلت ومتى تكون [illegible] قال اذا اتى لها اقل من تسع سنين والرواية الأخرى عنه ايضا [illegible]

على كل حال وذكر من جملتها التي لم تحض ومثلها لا تحيض قال قلت ومتى يكون كذلك قال ما لم تبلغ تسع سنين فانها لا
تحيض ومثلها لا تحيض ورواية عبد الله بن عمر قلت لأحدهما الجارية تشتريها الرجل [illegible] قال لا بأس
بان تشتريها وموثق عبد الله بن سنان اذا بلغ الغلام ثلث عشرة سنة كتبت له الحسنة وكتبت عليه السيئة وعوقب واذا بلغت
الجارية تسع سنين فكذلك وذلك انها تحيض لتسع سنين وخبر يونس بن يعقوب انه سأل ابا عبد الله عن الرجل يصلي
في ثوب واحد قال نعم قلت فالمرأة قال لا يصلح للحرة اذا حاضت الا الخمار الا ان لا تجده والحسن كالصحيح عن ابي عبد الله انه
قال في رجل ابتاع جارية ولم تطمث قال ان كانت صغيرة لا يتخوف عليها الحبل فليس عليها عدة وليطأها
ان شاء وان كانت قد بلغت ولم تطمث فان عليها العدة ومرسل جميل عن احدهما في الرجل يطلق الصبية التي لم تبلغ ولا
تحمل مثلها وقد كان دخل بها والمرأة التي قد يئست من المحيض وارتفع حيضها ولا يلد مثلها قال ليس عليها عدة وان دخل بها
وموثق محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال التي لا تحبل مثلها لا عدة عليها وخبر منصور بن حازم سألت ابا عبد الله عن الجارية لا
يخاف عليها الحبل قال ليس عليها عدة وخبر ابن ابي يعفور عن الصادق ايضا في الجارية التي لم تطمث ولم تبلغ الحمل اذا اشتراها
الرجل قال ليس عليها عدة تقع عليها وههنا اشكال وهو ان الدم الذي تراه قبل التسع ليس بحيض [illegible] فالتسع
بلوغها فلا حاجة في اثبات البلوغ الى هذه العلامة ودفع الأشكال بان الحيض في مجهول السن يكون علامة لا في المعلوم
فيكون رؤية الدم علامة لسبق البلوغ نعم يعتبر في الدم صفات الحيض ولا يكفي في الحكم بكونه حيضا القاعدة المشهورة
بينهم كلما امكن ان يكون حيضا فهو حيض اذ هي مشروطة بسبق بلوغ التسع كما صرحوا به والمفروض في المقام الاشتباه فلو اشتبه
الخارج انه حيض ام لا لم يحكم بالبلوغ الا مع اليقين عملا بالأستصحاب والوجه في دلالة الحمل على البلوغ قضاء العادة بتقدم
الحيض عليه وباعتبار كونه مسبوقا بالأنزال الذي قد عرفت سببيته للبلوغ لأن يكون الولد انما هو من اختلاط المائين
كما قال الله تعالى في سورة الدهر انا خلقنا الانسان من نطفة امشاج نبتليه اي اختلاط النطفتين عن الباقر قال ماء الرجل
والمرأة اختلطا جميعا وقوله في سورة الطارق فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب فالصلب
صلب الرجل والترائب عظام صدرها وقد وردت نصوص كثيرة عن النبي والأئمة على ان خلق الولد من الماءين و
ان ماء الرجل ابيض وماء المرأة اصفر رقيق وان العظم والعصب والعروق من نطفة الرجل والشعر والجلد واللحم من نطفة المرأة
المقام الثاني الرشد وهو لغة الهداية وضد الرشد وفي عرفنا عبارة عن ملكة يصلح بها المال ويحفظه ولا يصرفه في غير
فيما لا يليق بحاله هذا هو المصداق العرفي للرشد وقال بعض اصحابنا انه اصلاح المال والمروي عن الصادقين في مجمع البحرين
في تفسير آية الرشد انه حفظ المال وقال بعضهم انه اصلاح المال وعدم صرفه فيما لا يليق بحال العقلاء الى غير ذلك من
الحدود المستفيضة [illegible] بعضها وعكس اخرى والصحيح الرجوع الى العرف كسائر الألفاظ التي لم يثبت فيها المعنى المراد ولا الحقيقة
الشرعية ولا تنافيها اللغة فكلما يصدق عليه الرشد عرفا فهو رشد وما شك في صدقه عليه فالأصل عدمه ولذا يحكم بعدم
اشتراط العدالة فيه اذ لا مدخل لها في الصدق عرفا ولا عبرة بما ورد في بعض الأخبار من ان شارب الخمر سفيه لعدم تسليم
المنزلة واما الثاني الجنون وهو مانع من التصرف اجماعا واما الثالث فهو الرق وهو ايضا مانع من التصرف الا باذن المولى

وسيأتي الكلام فيه في موضعه وأما الرابع أعني المرض فهو أيضاً مانع والمريض ممنوع من أمور الأول الوصية بما زاد عن الثلث إجماعاً
محققاً ومحكياً مستفيضاً ما لم يجز الورثة فإن أجازوا فالأصح الجواز وعدم جواز الرجوع لهم مطلقاً بعد وفاة الموصي وقبله بلا خلاف
في الأول على المشهور خصوصاً بين المتأخرين وفي الثاني وعن الطوسي الإجماع عليه وهو الحجة مضافاً إلى النصوص المستفيضة منها
صحيح ابن مسلم في رجل أوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية هل لهم أن يردوا ما أقروا
به قال ليس لهم ذلك والوصية جائزة ونحوها صحيح ابن حازم وإطلاق الصحيحين يقتضي عدم الفرق بين كون الموصي صحيحاً أو مريضاً
والخلاف في المقام محكي عن المفيد والديلمي والحلي فجوزوا الرجوع للورثة وعللوا بعدم حق للورثة حال الحياة حتى يكون إسقاطهم
معتداً به فهو كإسقاط المرأة صداقها قبل التزويج والشفيع قبل البيع وبأنه لو جاز لجاز إجازتهم حال [illegible] والتالي باطل وكذا المقدم
والجواب أن ذلك قياس واجتهاد في مقابل النص فرع لو أجاز بعض الورثة دون آخر فلكل حكمه الثاني التبرعات المنجزة الزائدة
عن الثلث كالهبة والعتق والصلح بما دون عوض المثل ممنوعة على الأقوى وفاقاً للصدوق والشيخ والعلامة والشهيدين والمحقق
الثاني وأكثر المتأخرين خلافاً للمقنعة المفيد وعلم الهدى وابني زهرة وإدريس والبراج فذهبوا إلى الجواز والإمضاء من ثلث المال
وادعى الثاني والثالث الإجماع عليه دليلنا وجوه الأول أن المتتبع في الأخبار المانعة عن الوصية بما زاد عن الثلث والإسقاط
في الأخبار الواردة في المنع عن الإضرار بالورثة يوجب القطع بأن الإضرار بالوارث ومنعهم عن حقهم بإنفاق جميع الأموال أو غيرهم
أو صرفها وبذلها في المصارف الحسنة وحرمانهم منها ليس من الشارع وممنوع عنه ولعل ذلك أقوى الأدلة على المنع ومن
السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قال علي عليه السلام ما أبالي أضررت بولدي أو سرقتهم ذلك المال وعن الشهيد عن سعد [illegible]
شديداً فعادني رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لي أوصيت قلت نعم أوصيت بمالي كله للفقراء وفي سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله أوص
بالعشر فقلت يا رسول الله إن مالي كثير وذريتي أغنياء فلم يزل رسول الله يناقصني وأنا أناقصه حتى قال أوص بالثلث والثلث كثير
وروى حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال من أوصى بالثلث فقد أضر بالورثة والوصية بالخمس والربع أفضل من الوصية بالثلث
والمروي عن علي عليه السلام من أوصى فلم يحف ولم يضار كان كمن تصدق في حياته إلى غير ذلك مما ورد في هذا الباب عن الأئمة عليهم السلام فلو جاز
التصرف في المقام لما يحصل لمنع الشارع من الوصية بما زاد عن الثلث فائدة إذ هو كر على ما فر الثاني رواية أبي بصير قال سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون لامرأته عليه الدين فتبرئه منه في مرضها قال بل تهبه له فتجوز هبتها ويحسب ذلك من ثلثها إن كانت
تركت شيئاً والثالث رواية سعد بن سعد عن الرضا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلاً من الأنصار توفي وله صبية صغار وله
ستة من الرقيق فأعتقهم عند موته وليس له مال غيرهم فأتي النبي صلى الله عليه وآله فأخبر فقال ما صنعتم بصاحبكم قالوا دفناه قال لو علمت ما
دفنته مع أهل الإسلام ترك ولده يتكففون الناس والرابع رواية حسن بن جهم قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول في رجل أعتق مملوكاً له
وقد حضره الموت وأشهد له بذلك وقيمته ستمائة درهم وعليه دين ثلاثمائة درهم ولم يترك شيئاً غيره قال يعتق منه سدسه لأنه إنما
له منه ثلاثمائة وله السدس من الجميع والخامس صحيح علي بن يقطين سألت أبا الحسن عليه السلام ما للرجل من ماله عند موته قال الثلث والثلث
كثير والسادس خبر علي بن عقبة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل حضره الموت فأعتق مملوكاً له ليس له غيره فأبى الورثة أن يجيزوا ذلك كيف
القضاء فيه قال ما يعتق منه إلا ثلثه وسائر ذلك الورثة أحق بذلك ولهم ما بقي والسابع خبر جماعة وخبر جراح المدائني سألنا أبا عبد الله عليه السلام

من غيره

عن عطية الوالد لولده يبينه قال إذا أعطاه في صحته جاز ومقتضى مفهوم الروايتين عدم جواز تصرف المريض في ماله بالتبرع بأزيد من الثلث
وما دونه بالإجماع وبقي الباقي والثامن خبر سماعة سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عطية الوالد لولده فقال أما إذا كان صحيحاً فهو ماله
يصنع به ما شاء فأما في مرضه فلا يصلح والتاسع صحيح الحلبي سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون لامرأته عليه الصداق أو بعضه
فتبرئه منه في مرضها فقال لا والعاشر خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي أن رجلاً أعتق عبداً له عند موته لم يكن له مال غيره قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول له يستسعى في ثلثي قيمته للورثة والحادي عشر المرسل في جامع المقاصد وغيره المريض يجوز عليه الأفعال في
ثلثه والثاني عشر الخبر العامي المروي في المسالك عن صحاح الجمهور بل قال إنه أجود ما في الباب متناً وسنداً وهو أن رجلاً من الأنصار
أعتق ستة أعبد له في مرضه ولا مال له غيرهم فاستدعاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وجزأهم ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة
والثالث عشر خبر إسماعيل بن همام وصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام وحسنة عنه أيضاً والجميع متقاربة من حيث المضمون والمدلول
ومضمون الأول في رجل أوصى عند موته بمال لذوي قرابته وأعتق مملوكاً وكان جميع ما أوصى به يزيد على الثلث كيف يصنع
به في وصيته قال يبدأ بالعتق فينفذه وظاهره لو لم يكن العتق محسوباً من الثلث لما قال يبدأ بالعتق فينفذه بل يقول يبدأ بالأول
استدل القائلون بأنه من صلب المال بوجوه منها الأصل ومنها الناس مسلطون على أموالهم ومنها حسن أبي شعيب المحاملي
عن أبي عبد الله عليه السلام الإنسان أحق بماله ما دامت الروح في بدنه ومنها موثق سماعة على ما في التهذيب عنه أيضاً الميت أحق بماله ما دام فيه الروح
يبين به كله فهو جائز ومنها الثالث عنه أيضاً صاحب المال أحق بماله ما دام فيه الروح يضعه حيث شاء قالوا فإن أوصى به فليس له إلا
الثلث ومنها موثق الخامس عنه أيضاً في الرجل يجعل ماله لرجل في مرضه فقال إذا أبانه جاز ومنها خبر جماعة قال الإنسان أحق
الولد يبعدان يجعل ماله لغيره قال هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت ومنها خبر أبي بصير إن لصاحب المال أن
يعمل به ما دام حياً إن شاء وهبه وإن شاء تصدق به وإن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت فإن أوصى به فليس له إلا الثلث إلا
أن الفضل في أن لا يضيع من يعوله ولا يضر بورثته ومنها مرسل مرازم عنه أيضاً في الرجل يعطي الشيء من ماله في مرضه قال
إن أبان به فهو جائز وإن أوصى به فهو من الثلث وفي هذه الأخبار ما هو موثقة الخاص ومرسل مرازم مطلق وعام بالنسبة
إلى الصحيح والمريض معتبراً ويخصص بما مضى من الأخبار الدالة على كون المريض ممنوعاً فيما زاد على الثلث وأما الخبران فهما ضعيفان
فأما إخراج عن معارضة أخبارنا المذكورة مع أنها معارضة بالشهرة المتأخرة وبالاعتبار من عدم حرمان الوارث وحصول الضرر عن
التلف والضياع والترغيب في الأخبار على ملاحظة حال الوارث حتى التأسف على العتق في مقابر المسلمين كما في بعضها والمنع
عن الوصية بما زاد عن الثلث فروع الأول لو برئ صاحب المرض من مرضه الذي وقعت فيه المعاملة المحاباتية فهي محسوبة من
الأصل بلا خلاف والخلاف إنما هو فيمن مات في ذلك المرض كما لا يخفى الثاني المراد من المرض الذي اختلف كلام القوم فيه كما
هو المرض المخوف الذي لا يؤمن معه الموت غالباً كالسل والدق ونفث الدم وأمثالها وأما الأمراض الغير المخوفة كحمى يوم
والصداع والرمد والسلاق وغيرها مما يكون الغالب فيها السلامة فلا إشكال في أن المعاملات المحاباتية الواقعة فيها
من صلب المال للأصل والعمومات وعدم انصراف إطلاق الأخبار كذلك فظهر أن الأخبار إلى تلك الأمراض بل لعدم صدق
المريض على غير المخوف عرفاً وأما الخامس أعني المفلس فهو الممنوع من التصرف في ماله بسبب المال المحجور عليه شرعاً

او بعد الأقوال ان يكون اموال المفلس قاصرة عن ديونه اجماعا محققا ومحكيا مستفيضا الثاني ان يكون الديون ثابتة عند الحاكم و
الا فلا يجوز الحجر لاستيفاء السلطنة الثالث ان يكون تلك الديون حالة فلا الحجر مع التأجيل فلا يحجر عليه وان لم يف
ماله بها لو حلت للأصل ولو كان بعضها حالا حجر عليه مع قصور ماله عنه والا فلا الرابع ان يلتمس الغرماء او بعضهم الحجر عليه اذ
لم فلا يحجر عليه مع الافلاس احدهم للأصل الا ان يكون صاحب الدين يتيما او سفيها او مجنونا ولا يختص الحجر الا بالحاكم الشرعي
ما حجره الحاكم يكون ممنوعا من التصرف في ماله الموجود في حال الحجر اجماعا فلو تصرف كان بعوض كالبيع والاجارة او بغير عوض كالعتق
والهبة وههنا مسائل الأولى يسوغ للمحجور عليه النكاح والطلاق والوصية لانه تصرف لا يتعلق بمال الغرماء والصداق ثابت في
ذمته ولا يتعلق باعيان امواله الاشتغال بحقل بعد الحجر الثانية لو اقر المحجور عليه بدين سابق على الحجر ينفذ في حقه وفي
وهل ينفذ على الغرماء فيه قولان اجودهما انه لا ينفذ وفاقا لجماعة منهم المحقق الثاني للأصل الابقاء حق الغرماء فيما بين ماله على
وعدم استحقاق غير الغرماء حين الحجر بالعين المتعلق بها واقرار العقلاء على انفسهم جائز وهنا فلا على غير انفسهم من الغرماء ولان الحجر
اقوى من الرهن فكما ان الراهن لو اقر بسبق رهن العين لآخر او بيعه اياها لا يسمع في حق المرتهن فكذلك … ولاحتمال المواطأة
بينهما بقصد اضرار الغرماء كما وقع كثيرا في العرف الثالث لو اقر بعين من اعيان امواله لشخص ففيه قولان كالاقرار بالدين و
هناك ظاهر هذا العين ما مضى والله العالم الرابعة من وجد من الغرماء عين ماله فله اخذها … باجبار المفلس …
مليئة مع الغرماء سواء كان عنده وفاء لغيره من الغرماء … مال اخر للمفلس … واكتساب لغيرهما اجماعا او لم يكن
على الأظهر الأشهر بل المشهور بل لا احد قائل على الشيخ في جملة من كتبه فخص الاختصاص بصورة الأول الوفاء ولا ريب في
ضعف … في كتب اصحابنا اذا فلس الرجل ووجد سلعته فهو احق بها والصحيح عمر بن يزيد عن ابي الحسن عليه السلام سألته عن
الرجل يركبه الديون فيوجد متاع رجل آخر عنده بعينه قال لا يحاصه الغرماء الخامسة غرماء الميت سواء في الشركة الأولى بتركته
ما عاد الديون فيجوز لصاحب العين اخذها ولا احد فيه خلافا الا ما يحكى عن ابن الجنيد من الاختصاص وان لم يف كالمفلس
الحي … عن ابي عبد الله في رجل باع متاعا من رجل فقبض المشتري المتاع ولم يقبض الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم
بعينه ردوه صاحب المتاع قال وليس للغرماء ان يحاصوه والصحيح … ولا سألت ابا عبد الله عن رجل باع من رجل متاعا الى
السنة فمات المشتري قبل ان يحل ماله واصاب البائع متاعه الذي باعه بعينه اله ان ياخذه اذا احقه له فقال ان كان عليه دين وترك نحوا من
… فان صاحب المتاع كواحد ممن عليه شيء ياخذ حصته ولا سبيل له على المتاع السادسة يجب على الحاكم بيع ماله وقسمته بين الغرماء
… ولما كان … البيع والمسارعة اليه ضررا على الغرماء ومخافة لتلف المال والترتيب في … ومصلحة
للمفلس … المفلس ممنوع والغريم لا يملك فوجب على الحاكم … بيع
الغرماء والمفلس وان … يبيع ما يخشى تلفه السابعة لا يباع دار المفلس التي يسكنها اجماعا محكيا من جملة من الأجلاء
كالشيخ وابن زهرة والعلامة لقول الصادق في حسن الحلبي لا يباع الدار ولا الجارية في الدين لانه لا بد للرجل من ظل
يسكنه وخادم والصحيح ذريح المحاربي لا يخرج الرجل من مسقط رأسه بالدين ولو وايه ابراهيم بن هاشم قال ان محمد بن ابي عمير
كان رجلا بزازا فذهب ماله وافتقر وكان له على رجل عشرة آلاف درهم فباع دارا له كان يسكنها بعشرة آلاف درهم وحمل

المال

المال الى بابه فخرج اليه محمد بن ابي عمير فقال ما هذا قال هذا مالك الذي لك علي قال ورثته قال لا قال فهل هو من بيعه وهبتها قال لا قال
فما هو فقال بعت داري التي اسكنها لاقضي ديني فقال محمد بن ابي عمير حدثني ذريح المحاربي عن ابي عبد الله قال لا يخرج الرجل عن
مسقط رأسه ان … للحاجة لي فيها والله اني لمحتاج في وقتي هذا الى درهم واحد وما يدخل ملكي منها درهم وكان ذلك
ابن ابي عمير بحال ورعه وعلو همته والا فليس مراد الصادق … من عدم بيع ما للمديون رضاه واختياره لوفاء دينه اذ لا ريب في جوازه
الثامنة يباع من الدار ما يفضل عن حاجته ويصرف به دينه كما صرح به المحقق والفاضل وثاني الشهيدين وجماعة بل ادعى بعض
اصحابنا عدم ظهور الخلاف فيه لأصالة وجوب قضاء الدين مما ملكه خرج قدر الحاجة من الدار بالادلة المتقدمة وبقي الفاضل تحت
الأصل والتعليل في حسن الحلبي المتقدم لانه لا بد للرجل من ظل يسكنه وخادم يخدمه وعن الصدوق رحمه الله انه قال كان شيخنا
محمد بن الحسن رضي الله عنه يقول ان كانت الدار واسعة يكتفي صاحبها ببعضها فعليه ان يسكن منها ما يحتاج اليه ويقضي ببقيتها دينه و
ان كفته دار بدون ثمنها باعها واشترى بثمنها دارا يسكنها ويقضي بالثمن دينه ولموثق مسعدة بن صدقة سمعت جعفر بن محمد ع
سئل عن رجل عليه دين وله نصيب في دار له فقال ان كان في داره ما يقضي به دينه ويفضل منها ما يكفيه وعياله فليبع الدار
والا فلا التاسعة يباع من الجارية الخادمة ما يفضل عن حاجته كالدار وحدة كثير القيمة او متعددة لأصالة وجوب قضاء الدين
ولحسن الحلبي المتقدم لانه لا بد من رجل من ظل يسكنه وخادم يخدمه فما يفضل عما لا بد منه كما لو كانت قيمتها تعادل قيمة
الجاريتين يقضي بنصف قيمتها دينه وكذا لو كان له جاريتان يقضي دينه عن واحدة منها العاشرة الزيادة في الدار والجارية
بحسب ما يضطر اليه منها الاحسب الشرف والمجد لأصالة وجوب قضاء الدين ولظاهر التعليل في حسن الحلبي الحادية عشر لا يباع
دابة ركوبه ولا فرشه ولا ملبوسه ولا لباس نومه ولا ضرعه ولا الكتب العلمية كل ذلك لهذه الحاجة الا ما يفضل عنه
صرح بالأول ابن زهرة والشهيد في المسالك والروضة والعلامة والمحقق الثاني وصرح بجملة منها الأردبيلي كالكتب العلمية
لا اعلم ما الدليل على ذلك كله وجملة منها قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولا شك ان المفلس مع ما يحتاج اليه مما
ذكر وغيرها مما يعيش به من ماكل ونحو عياله وسائر ضروريا فانه يصدق عليه انه ذو عسرة فيلزم فيه النظرة الى ميسرة
ومنها الاجماع المحكي عن ابن زهرة في الدابة التي يجاهد عليها ومنها التعليل في حسن الحلبي ومنها انه تعالى يريد بعباده
اليسر ولا يريد بهم العسر كما في الكتاب الكريم يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولا خفاء في حصول العسر والحرج والمشقة التي
لا تتحمل مثلها في بيع المذكورات لاسيما لو كان المفلس من اهل الشرف فما ذكرنا من الأدلة يخصص ما دل على وجوب قضاء الدين
الثانية عشر قال في المسالك الأقرب في المستثنيات ان كونها من مال بعض الغرماء وعدمه عندنا وقريب منه في التذكرة
وهو حسن ويكفي لاثبات الحكم الاجماع المحكي بعد تعارض العمومين من الجانبين فيرجح الاجماع المحكي عموم الاستثناء الثالثة
يعطى المفلس وعياله نفقتهم وكسوتهم من ماله بحسب عادة امثاله الى يوم القسمة بلا خلاف في شيء من ذلك وادعى الشيخ في
المبسوط الاجماع وهو الحجة مضافا الى النبوي ابدأ بنفسك ثم بمن تعول والى ما دل على وجوب الانفاق الرابعة عشر لو مات
المفلس او احد ممن يجب نفقته وكفن الميت وما في مؤونة تجهيزه من السدر والكافور وماء الغسل من ماله وقدم على حقوق الغرماء
بلا خلاف وللصحيح زرارة وخبر اسمعيل بن ابي زياد وللاجماع المحكي في جامع المقاصد ولأنه كسوة له فلعياله الخامسة عشر

كتاب الحجر

المقصوص والقادي عدم الفرق في هذه المستثنيات بين كون الدين لطاعة او معصية او مباح وبين كونه عوض مبيع او
سرقة وغيرها وبين كونه عين وغيره كالزكوة والكفارة والخمس والنذر ونحوها وفي الحجر يجب على الحاكم عدا حتى ذهب مع
بيع المستثنيات وصرفها في اداء ما عليه لعموم ادلة الاستثناء لرجحان نفي الحرج ضرورة كونه هو القوي او حمله على نفسه مع انه
معارض بما دل على وجوب الحج على كل حال وذهب الصدوق الى الجواز المطالبة عن المعسر الذي صرف ماله في المعصية استنادا الى رواية
الوشاء والى خبر محمد بن سليمان عن رجل من اهل الجزيرة يكنى بابي محمد وهو كسنده ضعيف لا يصادم الرواية ولا جابر لضعف الرواية
فينبغي اطلاق الادلة وان كان فيه عسر في نظره المعصوم والروايات الماضية سليمة عن المعارض السادسة عشر اذا قسم الحاكم مال المفلس
على غرمائه ثم ظهر غريم لم يكن يعلم به نقضها وشاركهم بعد مضي القسمة التي هي اخراج الحصص الشائعة الى التعيين ومع فرض
ظهور الغريم المشارك لهم بسبب بقي منه على الحجر لم يخرج حصته من الاشاعة الى التعيين السابعة عشر اذا كان عليه دين حال ودين
مؤجل قضيت اموال الحال الى الغرماء خاصة دون المؤجل ولا يدخر شيء منها للمؤجل بلا خلاف بين الاصحاب لعدم استحقاقها ابتداء
نعم لو حل قبل القسمة شاركهم وفاقا للتذكرة والمسالك والروضة اذ المقتضي موجود وهو كونه دينا ساقطا على الحجر والمانع
مفقود وهو التاجيل فعمل المقتضي عمله فهو كما لو اسلم الوارث قبل القسمة الثامنة عشر ان كان للمدين مال ظاهر غير المستثنيات
وامر الحاكم بالتسليم الى الغرماء فان امتنع فالحاكم بالخيار بين حبسه حتى يوفي بنفسه لقوله لي الواجد يحل عقوبته وكذا يجوز
للغريم بان يقول له يا ظالم وبين بيع امواله وقسمتها بين غرمائه لان الحاكم ولي الممتنع ولو لم يكن له مال ظاهر وادعى
الاعسار فان وجد له بينة على الاعسار قضي بها والا فان كان ماله معهودا وكان اصل الدعوى مالا كالقرض ونحوه فكذا
الغريم حبس حتى يثبت اعساره لفعل امير المؤمنين عليه السلام ويتبع كان يتوعى الحجر ما له ولاصالة البقاء المال واشتراط الاطلاع بالاعسار
لم يثبت فلو قام البينة على الاعسار فان شهدت البينة على تلف امواله قبل ولا يمين على المعسر وان شهدت البينة بالاعسار مطلقا
من دون ذكر تلف المال لم تقبل حتى يكون مطلعة على باطن امره لان الاعسار نفي فيحتمل رجوعها الى علم المال الذي يمكن ان
يكون مستندها في الاصل ويحق لها للغرماء احلافه دفعا للاحتمال الخفي وهو احتمال عدم اطلاع البينة على حقيقة الحال وشهادتها
بالاعتماد على الاصل واما السادس اعني السفه وهو ضد الرشد وكلاهما مما لم يثبت لهما حقيقة شرعية ولهذا لم يثبت على معناهما
اللغوي اعني الضلالة والغواية على شيء وصفها اهل اللغة كما نطق به قوله تعالى قد تبين الرشد من الغي اذ لهما مفهوم دون
في كلمة الاصحاب وقوله سبحانه فان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وفي اخبار الحجج عليهم السلام فيجب الرجوع فيهما الى
العرف فالسفيه من يعد في العرف سفيها وكذا الرشيد ثم يجب فانوى الاصحاب بذكر معنى اجمالا للالفاظ المحولة الى العرف
كما قال المحقق في الشرائع هو اصلاح المال وعن مجمع البيان انه العقل واصلاح المال وعن الصادق عليه السلام انه حفظ المال وقال
العلامة انه كيفية نفسانية تمنع من افساد المال وصرفه في غير الوجوه اللائقة بافعال العقلاء وفي المسالك ان الرشد ملكة
نفسانية تقتضي اصلاح المال وتمنع من افساده وصرفه في غير الوجوه اللائقة بافعال العقلاء وقال المحقق واما السفيه
فهو الذي يصرف امواله في غير الاغراض الصحيحة له غير ذلك من الحدود واختلاف كلمات الاصحاب في هذا الباب يدل على
المرجع فيهما الى العرف وكيف كان فالسفيه ممنوع عن تصرفاته المالية كبيعه وشرائه وصلحه وهبته واقراضه وغيرها

كتاب الضمان

او نفع شيئا منها فهو باطل الا باذن الولي بلا خلاف بل ادعى بعض اعيان الاجماع عليه وهو الحجة بعد الاعتضاد بقوله ولا تؤتوا
السفهاء اموالكم وبالاخبار الواردة في هذا الباب والظاهر دخول التزويج في التصرفات المالية من جهة مقابلة البضع بالمال
فلا يجوز الا بعد اذن الولي لان الصداق مال واستثنى من ذلك ما لو كان بالسفيه ضرورة الى النكاح وتعذر الحاكم او
الولي فانه يجوز ان يتزوج واحدة لا ازيد بمهر المثل قال العلامة في التذكرة لو نكح السفيه بغير اذن الولي مع حاجته اليه
طلبه من الولي فلم يزوجه قال الشيخ ره الاقوى الصحة لان الحق تعين له فاذا تعذر عليه ان يستوفيه بغيره جاز ان يستوفيه بنفسه كمن
له حق عند غيره فمنعه وتعذر عليه ان يصل اليه كان له ان يستوفي منه بنفسه بغير رضى المديون انتهى ويصح طلاق السفيه وظهاره
وخلعه واقراره بالنسب وبما يوجب القصاص ونحو ذلك مما ليس تصرفا ماليا للاصل السالم عن المعارض اذ المقتضي للحجر حفظ
مال السفيه عن التلف وليس في هذه التصرفات مال وربما يورد الاشكال في الاقرار بالنسب نظرا الى وجوب النفقة عليه ويمكن
دفعه بان قوله مسموع في النسب خاصة دون النفقة كما انه لو اقر بالسرقة فاقراره مسموع للقطع بها لا اشتغال الذمة بالمال
ولو وكله اجنبي في بيع او شراء او قرض او هبة جاز لان السفيه لم يسلب حكم عبارته بل ولا اهلية مطلق التصرف فينبغي تصرفه
في مال غيره صحيحا فيما دل على الصحة ويصح النكاح والبيع وسائر العقود باذن الولي على الاظهر الاقوى لعمومات النكاح والبيع و
عدم انصراف ما دل على السفيه المحجورية اذن الولي مع ملاحظة المصلحة ولان المانع من التصرف تلف المال وهو منتف عند
اذن الولي خلافا للشيخ والقاضي على ما حكي عنهما فجوزا النكاح باذن الولي دون غيره بمجرد اعتبار الاصلح ان يكون كالـ

كتاب الضمان و هو مشتمل بر سؤالات و اجوبه **س** هرگاه زيد طلبي از عمرو داشته باشد و خالد بي اذن و رضاي عمرو
ضامن اين مطلب بشود عمرو و غيرها و ديگر كه ديگري ضمانت نموده و اخوي صبيه ... و ليكن زيد دائن بانين ضمانت
راضي بشد آيا اين ضمانت صحيح است يا نه **ج** رضاي زيد دائن در ضمان معتبر است اجماعا و رضاي ولي و اذن عمرو مضمون عنه
معتبر نيست بلي در خلاف معتبر بلكه ادعاي اجماع شده بر اين مسئله و همان اجماعات محكيه دليل است بر حكم و دليل ديگر
اطلاقات مشروعيت ضمان و اصالة عدم اشتراط ... رضاي مضمون عنه و دليل ديگر اينكه ضمان مثل قضاي دين است
چنانكه در قضاي دين معتبر نيست رضاي مديون همچنين در ضمان معتبر نيست دليل ديگر ضمانت جناب و لاينحل طلوع كرد او مثل
جنه اكر رضاي مضمون عنه معتبر ميبود ضمان او قبل مبتحا ... بلي هرگاه ضامن باذن مضمون عنه ضامن شود تسلط
دارد كه از مضمون عنه خواهش داشته ... در صورت عدم اذن تسلط و استحقاق مطالبه دين را نخواهد داشت ضامن از
مضمون عنه ... نبود **سؤال** زيد ضامن طلب عمرو شده و قبل از ... و عمرو مطلع و احسان زيد بتوقف بعد
از تحقق ضمان مطلع شده ... ضمانت او صحيح است يا نه **جواب** شرط است در لزوم ضمان ملائت و صاحب حق بودن ضامن
يا علم مضمون له با عسار ضامن و رضا ... و ضمان و ابن زهره در غنيه ادعاي اجماع نموده بر اين و در سائر كتب نسبت داده
باصحاب و محقق ثاني در جامع المقاصد فرموده هذا الحكم موضع وفاق و بعضي ديگر از اصحاب ادعاي اجماع علما و عدم ظهور خلاف
نموده اند و دليل ما بعد از اجماعات محكيه قاعده نفي ضرر و ضرار است و اينكه بنا بر عقد ضمان بر ادائه دين است و اعسار مانع
ضا فيحاسب بار و خلاصه اينكه هرگاه اعسار ضامن معلوم شود مسلط است مضمون له بر فسخ ضمان و رجوع بمضمون عنه

كتاب الضمان

کتاب الضمان

وفرقی نیست در این حکم میان آنکه ... صاحب حق باشد یا معسر ... با این اجماع منقول ... فتوی است با تراخی استیفاء حق
و اطلاقات و آن اجماع منقول ... منعقد ... و الله العالم **سؤال** هرگاه زید طلبی داشته از عمرو که وعده آن شش ماه دیگر است
ضامن می‌شود که حالا بدهد یا بعد از چهار ماه و بکر بدهد آیا این ضمانت صحیح است یا نه **ج** ضمان بر ... وجوه ... است یا
که حالا است و یا مؤجل و یا از دین حالّ است یا مؤجل و مؤجل از مؤجل یا مثل ... اجل ... یا اجل ضمان اکثر است از اجل
دین و یا اقل ... است و ... از این شش قسم یا ضامن متبرع است یا مأذون و با اعتبار تبرع و اذن اختلاف در حکم حاصل می‌شود
پس کشف ... باید کرد از این شش قسم که بعضی از اقسام آن محل خلاف است قسم اول ضمان مؤجل از دین حال و این جایز است بلا
خلاف و جمعی از اعیان علماء ادعای اجماع نموده‌اند بر آن مثل مسالک و تنقیح و ایضاح النافع و محقق ثانی ... اجماعات محکیه
عمومات ... است الزعیم غارم و المؤمنون ... قسم دوم و سیم و چهارم ضمان مؤجل است از مؤجل با تساوی
اجلین و مؤجل از مؤجل با اقل بودن اجل ضمان و مؤجل از مؤجل با اکثر بودن اجل ضمان و صحت هر سه ... اقسام ثلثه محل اشکال
بلکه بعضی از اعیان نفی خلاف نموده‌اند بلکه جمعی دعوی اجماع نموده‌اند مثل محقق ... و فخر الاسلام در ...
... و تنقیح و ایضاح النافع اینکه ضمان مؤجل ... از اجل ... صحیح است اجماعا و محقق ... بعد
اجماعات محکیه ... عمومات ضمان است و ... عدم جواز نیست ... مگر ...
اجل ضمان کمتر باشد ... ضمان مال مجیب ... داده‌اند محقق کرکی و فخر الاسلام و ... ضعیف است و دلیلی ...
مال مجیب ... مؤجل ... بلکه ... نیست و ... واجب نیست که مؤجل است ... بلکه ...
اختصاص ... در حال ضمان ... و اما قسم پنجم و ششم یعنی ضمان حال از دین حال و ضمان
از دین مؤجل محل خلاف است و محقق کرکی و فخر الاسلام ... بعدم جواز ضمان حال از مؤجل و ... نموده‌اند
قول ... علامه ... بر ما حکی عنه و ابن زهره ادعای اجماع نموده بر اینکه شرط صحت ضمان ... اجل معلوم ... و در ...
لا یصح ضمان ... الآجال ... و فی ... الوسیلة ... الضمان ... و سایر فقهای اصحاب ...
القائلین بعدم الجواز ... الاجماع الذی ادعاه ابن زهرة ... فخر المحققین ... والثانی ان ... عقد الضمان علی
الارفاق ... فی ... والثالث ان القسم السادس ضمان مال ... الحلول
زیادة فی الحق ... الاثمان ... الزیادة ... علی المضمون ... فیکون ضمان مال مجیب
فلا یصح ... الکرکی فی جامع المقاصد ... ذکره الشیخ فخر الدین ... المصنف
فی المختلف ... والرابع ان عقد الضمان شرع لنقل الدین علی ما هو علیه من ذمة الی اخری ... القسم السادس ...
والخامس ... ذمة الضامن ... ولا یجوز مطالبة المدیون ... الاصل
یجوز المطالبة ... الفرع ... علی الاصل ... ابن زهره ...
ابن زهره ... اکثر اصحاب ... باشد ...
باشد بلکه ضمان ... لازم و واجب است وفاء ... شرط ... پس ...

کتاب الضمان

شده در آن واجبست وفا بمقتضای آن و ادعای اینکه شرط خلاف مقتضای عقد است در خبر صحیح است و مجهول معلوم ...
جواب ... مضمون مال است و اجل از توابع و لواحق است ... ساقط نموده ... اجل ... عقد لازم پس
واجبست وفای بآن و سقوط اسقاط اجل و اما ثالث بجهت آنکه ضامن ... حلول ... ضمان مال مجیب باشد بلکه ضامن ...
شده و شرط حلول نموده در ضمن عقد ضمان که از عقود لازمه است و اما خامس بجهت آنکه قاعده عدم رجحان فرع بر اصل ...
که مستند ... باشد ... که مناط حکم شرعی باشد ... نیست ... فائلین بعدم جواز ...
اطلاقات ضمان است الزعیم غارم و آنکه ... نیست و آنچه ادعا ... نموده ... است ...
... می‌شود ... اجماع ... ابن زهره ... و لفظ لا یصح ... در کلام محقق کرکی ...
ادعای ... است ... بتقیید اطلاقات جواز است و اگر ... اطلاقات جواز ... باشد ... نیست ...
... اطلاق ... می‌کند ... اطلاق ... و با اجماع محکی ...
اطلاق ... مطلقات ... و ... باید ... باصل ... و ان فساد ...
پس ... است ... و الله العالم **سؤال** زید طلبی از ... عمرو ضامن ... می‌شود
آیا این ضمانت صحیح است یا نه **جواب** بلی این ضمانت صحیح است ... ضامن ... **س** هرگاه ...
ضامن عمرو ... و عمرو ... آیا این ضمان صحیح است یا نه **ج** معرفت ... شرط صحت ضمان نیست ... الاطلاقات
الضمان و علم ... **س** آیا قبول مضمون له در ضمان شرط است یا نه و آیا باید ایجاب و قبول در ضمان ... باشد
یا ... آیا باید قبول ... بایجاب ... یا ... نیست و آیا باید ایجاب ... در ضمان ...
... قبول باشد یا نه **ج** ضمان از جمله عقود لازمه است و عقد ایجاب و قبول لازم دارد ... اصل فساد ...
... ایجاب بر قبول ... بلکه هر چیزی که ... شرطیت ... صیغه ...
... معلوم نیست ... ضمان ... با اطلاقات ضمان صحیح و لازم است ... ایجاب و قبول در ...
ضمان ... لازم نیست ... قبول مضمون له ... لازم است ... هرگاه مضمون له قبول
... ضمان ... نکرده ... هرگاه ... فاصل ... نکرده ... و لا ...
می‌شود ... ضمان ... اطلاقات ... ایجاب بر قبول ... باشد بلکه هرگاه
مضمون له ... ضامن ... ضامن ... نیست ... ضمان و شمول اطلاقات و اصالة
عدم اشتراط و انتفاء ... علی الاشتراط **سؤال** زید ... عمرو ... و ضامن ...
... آیا این ضمانت صحیح است یا نه و ... بیع ... فاسد ... ضمان ... خواهد شد
یا نه **جواب** با بیع ... صحیح ... است ... ضامن ... بیع ...
... فساد ... ضمان ... است ...
... و فساد بیع ... است ... بیع ... است و ... بیع ...

ثابت شود که مبیع مستحق الغیر است و ان غیر امضای بیع ننماید و لکن امضای اخذ ثمن را نماید سیم انکه در بیع شرطی شده باشد
که موجب فساد بیع باشد یا جهالتی در مبیع یا ثمن باشد که موجب فساد بیع باشد چهارم انکه فسخ نمایند ... بیع را
بتراضی پنجم انکه احدهما فسخ بیع را نماید بخیاری از خیارات مشروعه ششم انکه تلف شود مبیع قبل از قبض مشتری ...
تلف ان که به بایع میرود و بیع فاسد است کما صرح به بعض الاصحاب هفتم انکه فسخ نماید مشتری بیع را بسبب عیبی که بعد از
بیع در مبیع بهم رسد مثل انکه قبل از قبض مشتری معیوب شود یا در ثلثه معیوب شود هشتم انکه فسخ نماید مشتری بعیبی که
قبل از عقد بوده ... و اما حکم انها شکی نیست که ضمان فرع تعلق حق است بذمه مضمون عنه
والا ضمان مال لم یجب خواهد بود که قطعا باطلست پس هرگاه از این صورتیکه بیع در ان از اصل فاسد بوده و حین المبایعه بیع
واقع نشده و ذمه بایع حین البیع مشغول بثمن بوده ضمان صحیح است و هر صورتیکه بیع در حین وقوع صحیحا واقع شده
و فسخ بران طاری شده پس حین البیع ثمن حق بایع بوده نه مشتری و ضمان صحیح نیست زیراکه ضمان مال لم یجب است و تفصیل
این اقسام اما در قسم اول و دوم و سیم ضمان صحیح است بغیر خلاف بلکه در تذکره و مسالک ادعای اطباق و اجماع شده و دلیل
بر صحت ضمان بعد از اجماع محکی که در تذکره ... است اطلاقات ضمان و انکه حین البیع ذمه بایع مشغول است بثمن و ضمان
ما یجب است نه ضمان مال لم یجب و این در قسم اول و سیم واضحست و اما در قسم دوم اگرچه بیع صحیح است و لهذا اخذ ثمن بعض
شده و ذمه بایع مشغول است بثمن و ضامن ... ثمن را نموده پس باید از عهده بر اید و اما در قسم چهارم و پنجم ضمان بجا نیست
زیراکه حین البیع بایع مالک ثمن بوده و ضمان ثمن ضمان مال لم یجب است و فسخ بعد ذمه بایع را مشغول نمود و قبل از فسخ اشتغال
ذمه نداشت و هرگاه کسی گوید که در فسخ بخیار خیار در حین بیع ثابت بوده و همان سببیست از برای اشتغال الذمه و سبب ...
بود جواب گوئیم که ان سبب مستقل نیست بلکه جزو سببست و اشتغال ذمه بمجرد فسخ حاصل میشود و واضح است که فسخ رافع عقد
من حین الفسخ نه کاشف باشد از انفساخ عقد من اصله من غیر خلاف پس در این دو قسم رجوع میکند مشتری بر خود بایع و ثمن را
استرداد مینماید و حقی بضامن ندارد و اما در قسم ششم نیز ضمان بجا نیست و باید مشتری رجوع کند بخود بایع و ...
ندارد چه تلف مبیع را جناب الهی سبب قرار داده از برای انفساخ عقد من حین التلف او من حین العقد و ثمن حین العقد بحکم ...
بملکیت بایع ظاهرا و اما قال بعض مشایخنا لانه حکم لا حق للضمان فان المبیع حالئذ کان ملکا للمشتری ظاهرا و فی نفس الامر ...
ثمنا و ... الثمن لانه لم یکن ... البایع معه و انما التلف الطاری کان سببا فی حکم الله بعود الملک الی صاحبه من اصله ...
انکه چه تلف ... عقد من حین التلف بدانیم کما هو الاظهر وجه واضح یا بدانیم عن الاصل ضمان بجا نیست زیراکه تلف ...
عقد است نه انکه کاشف باشد از انکه عقد من اصله واقع نشده و اما در قسم هفتم نیز ضمان بیجا است مثل قسم ششم ...
که فسخ مزیل عقد است و رافع ملکیت و ثمن قبل الفسخ مال بایع بوده قطعا پس ضمان مال لم یجب و ظاهرا اختلافی در ان نیست
که ضمان در این قسم بجا نیست و باید مشتری رجوع کند بخود بایع و شهید ادعای اجماع بران نموده و اما در قسم هشتم دو صورت
است یکی انکه مشتری بعیب فسخ نماید بیع را و دیگر انکه اخذ ارش نماید اما در صورت فسخ مشهور انست که مشتری رجوع ...
مینماید و حقی بضامن ندارد زیراکه عقد بفسخ زائل میشود و ثمن قبل از فسخ در عهده بایع نبود بلکه مال خود بایع بوده ...

ضمان

ضمان وجهی ندارد و نسبت داده اند قول برجوع بر ضامن را بعلامه و فخر المحققین بسبب انکه سبب فسخ یعنی عیب حال العقد بوده
و این ضعیف است زیراکه سبب اشتغال ذمه بایع بثمن فسخ است نه عیب و اما در صورت ارش خلافی است از کلام اکثر ضمان
ضامن مستفاد میشود و از بعضی دیگر عدم ضمان بلکه باید رجوع کرد بخود بایع و اظهر در نظر حقیر اینست که در صورت ...
ارش را از ثمن از عهده بر اید بجهة انکه عیب حال العقد سببیست از برای عهده بایع نسبت بارش هرچند فی ذمته او مشغول است ...
به فسخ کند مشتری وجه فسخ نکند بلکه در صورتیکه فسخ کند بعضی ثمن را جزئی باید از عهده بر اید پس ضمان نسبت بارش معقول
و مجوز است و ضمان مال لم یجب نیست بلکه ضمان است از ما فی الذمه البایع من الارش و جهت در صورت فسخ قول ... معهود نیست
که ضامن ارش را باید از عهده بر اید و ... بخود بایع بلکه هرکه قائل شده بضمان در صورت فسخ قائل شده بانکه ضامن
عهده جمیع ثمن بر اید و هرکه قائلست بعدم ضمان قائلست بانکه اصلا چیزی بر ضامن لازم نیست پس این تفصیل اگرچه بحسب دلیل
متین است ولیکن چون معهود نیست رعایت احتیاط در ان احسن است **تذنیب** بدانکه در امور الاول هرگاه بعض مبیع مستحقا
للغیر ... باید رجوع ... مشتری بر ضامن ... مقابل معیوب است از ثمن و ... است از بابت تبعیض صفقه و هرگاه
فسخ نمود بعضی ثمن را باید از خود بایع مطالبه نماید نه از ضامن زیراکه در صورت تبعیض ضامن هم صحیح نیست بجهة انکه ضمان مال لم یجب
و نسبت خلاف این را بشیخ داده اند و ان مثل مستندش ضعیف است **الثانی** هرگاه زید ضامن بایع شود عهده را ... در باب ...
مشتری احداث کند در مبیع ... و غرس اشجار و غیر و غیرها صحیح نیست بنا بر اصح این ضمان زیراکه ضمان مال لم یجب است چه هنوز
مشتری غرس ... نموده و بنائی نکرده و هرگاه بنا و غرس هم نموده باشد هنوز ... قلع ان و ارش ... نموده تا بر بایع
واجب شده باشد خصوصا در صورتیکه این ضمان قبل از غرس و بنا باشد بلا اشکال ضمان مال لم یجب است و صحیح نیست ...
بانکه معنی هم نیست نه در ظاهر و نه در واقع که چه قدر بنا و غرس در خواهد نمود و اما در صورتیکه غرس و ... بنا
نموده باشد ضامن شود ... باشد حکم بصحت و لزوم ضمان زیراکه غرس در مال غیر و بنای در ان بی رضای ...
در حکم اتلاف است و عوض ان بعهده بایع تعلق میگیرد و ضمان ما یجب است نه مال لم یجب و شهید رحمه حکم فرموده در دروس
و لمعه بانکه این ضمان مطلقا صحیح است زیراکه سبب تعلق بر بایع استحقاق غیر است و ان در حال بیع موجود بوده است و جواب
ان سبب مستقل نیست بلکه سبب ان ضرر و اتلافست که بر مشتری وارد میشود و ان بعد از غرس و بنا است **مس** هرگاه
زید ده تومان از عمرو طلب داشت و عمرو خواهش میکند از خالد که تو ضامن شو و خالد ضامن میشود با اذن عمرو و بعد از ضمانت
زید پنج تومان از این طلب را بخالد ضامن بری مینماید یا هبه میکند و پنج تومان دیگر را از او میگیرد یا خالد تسلط دارد ...
کرده تومان را از عمرو بگیرد یا همان پنج تومان را که داده است **جواب** تسلط گرفتن ده تومان را ندارد بلکه همان قدری
که ضامن داده تسلط اخذ همان را دارد و حق انکه اگر دائن مجموع دین را بضامن ابراء کند ضامن را بر مضمون عنه حقی نخواهد بود
اجماعا و خلافی از علمای شیعه در این باب نیست و دلیل بعد از اجماع محقق و محکی جمله از اخبارست منها المروی فی الکافی
و التهذیب بسنده الی عمر بن یزید ... رجل ضمن ضمانا ثم صالح علیه قال لیس له الا الذی صالح علیه و قریب منها روایة ...
و المسئله خالیه عن الاشکال **سوال** هرگاه مضمون عنه بدهد دینی را خواه با مر ضامن بدهد یا بدون امر او یا ضامن مضمون عنه

هرگز بری الذمه خواهند بود یا نه **جواب** بلی هرگز بری الذمه ابدا مادامی که بدون امر ضامن باشد و امحضت و
در صورتیکه بامر او باشد نیز و امحضت زیرا که اداء دین ضامن شد پس بری الذمه است و اما مضمون عنه نیز بری الذمه است
بجهت آنکه ضامن حق او را ادا نموده تا انتقال اخذ او را از مضمون عنه داشته باشد **کتاب الحواله** و تشتمل علی سؤالات
سؤال زید ده تومان از عمرو طلب داشت و حواله میکند بخالد که خالد بدهد و لکن عمرو از خالد طلب ندارد آیا این حواله
صحیح است چون حواله بر بری الذمه شده است یا نه **ج** مشهور میانه علما شیعه صحت این حواله است بلکه ابن ادریس
ادعای اجماع بر صحت نموده و نسبت داده اند خلاف را بشیخ و قاضی و ابن حمزه و دلیل ما بر صحت چند وجه است اول اجماع محکی
ابن ادریس و دوم عموم اوفوا بالعقود و الحواله منه سیم اطلاقات حواله چهارم خبر ابو ایوب سئل ابا عبدالله عن الرجل یحیل الرجل بالمال
ایرجع علیه قال لا یرجع علیه ابدا الا ان یکون قد افلس قبل ذلک فی الروایة المرویه و فی خبر منصور بن حازم سئلت ابا عبدالله
عن الرجل یحیل علیه بالدراهم ایرجع علیه قال لا یرجع علیه ابدا الا ان یکون قد افلس قبل ذلک و فی خبر عقبه عن ابی الحسن
سئلته عن الرجل یحیل الرجل بالمال علی الصیرفی ثم یتغیر حال الصیرفی ایرجع علی صاحبه اذا احتال و رضی قال لا و الحاصل
بر مشروعیت ان **سؤال** هرگاه زید طلب عمرو را حواله نماید بخالد و خالد قبول نماید و خالد در باطن معسر و بی چیز باشد
عمرو جاهل باعسار او باشد و بعد الحواله مطلع شود آیا اختیار فسخ حواله از برای عمرو حاصل میشود یا نه **ج** بلی خیار فسخ
برای عمرو حاصل است بلا خلاف بلکه صیمری از فقها دعوای اجماع نموده اند و در تذکره نسبت داده به علمای شیعه و در شرح
لسوی اصحاب و حکایت شده از شیخ در خلاف دعوای اجماع و مستند حکم اشکال نیست بعد از اجماع محکیه و قاعده نفی ضرر
و خصوص اخبار مثل خبر ابو ایوب و خبر منصور **سؤال** زید ده تومان از عمرو طلب دارد و عمرو ده تومان از خالد و زید
خالد ده تومان داد و حواله بخالد نمود که زید از خالد بگیرد زید حضور داشت و قبول حواله نمود لکن خالد حضور نداشت و بعد
مطلع شد و امضا نمود آیا این حواله صحیح است یا فاسد **جواب** این عنوان در کتب فقها نیست و از برای صحت حواله شروطی
ذکر نموده اند مثل ملائت محال علیه یعنی الحواله یا علم محتال باعسار او و ثبوت مال در ذمه محیل و معین بودن
در نزد محیل و محتال و محال علیه و رضای ثلثه و علامه در تذکره ادعای اجماع نموده بر اشتراط رضای ثلثه اما رضای
محیل و محتال محل کلام نیست چه حواله از جمله عقود لازمه است و معتبر است در عقد ایجاب و قبول که صادر میشود از
که موجب است و از محتال که قابل است قال العلامه فی التذکره الحواله عقد لازم فلا بد فیها من الایجاب و قبول کغیرها من
العقود و الایجاب کل لفظ یدل علی النقل و التحویل مثل احلتک و قبلتک و اتبعتک و القبول ما یدل علی الرضا نحو رضیت
و قبلت و قال الاردبیلی فی شرح الارشاد و بالجمله لا نزاع فی رضا المحیل و المحتال لانهما طرفا العقد بالاجماع و هر گاه
عقد شد و ایجاب و قبول و آن لازم شد و ایجاب و قبول بدون رضا متصور نیست و علاوه بر آن اردبیلی در حجیت دعوای
اجماع بر آن میفرمایند و اما رضای محال علیه و آن کسیست که دین از محول بر آن میفرمایند که بعد از آن شرط است در صورتیکه
علیه مدیون باشد علی الاقوی و الاشهر بلکه علامه در تذکره ادعای اجماع بر آن نموده بلکه در موضع دیگر نسبت خلاف
ببعضی از عامه داده اند و اجماع منقول که اثبات میکند بجهت اثبات حکم علاوه بر اینکه مردم مختلفند در سهولت قضا

و اقتضا و سهولت استشغال ذمه محال علیه از برای محیل و اصل بر آنست و است او محتال و اطلاقات حواله کرچه اقتضا
میکند بلکه صحت آن را بدون رضای محال علیه و لکن اجماع منقول علامه و شیخ مقید اطلاقات است خصوصا با انضمام شهرت
محققه و هر گاه با دله مذکوره محقق شد معتبر بودن رضای محال علیه دیگر نیست میانه رضای و مقد ما علی العقد و
مقارنا و متاخرا پس حضور او در مجلس حواله لازم نیست و صدق میکند حواله بدون حضور او و چه طرفین عقد محیل و محتال هستند
و با ایجاب صادر از محیل و محتال صادر و قبول صادر از محتال محقق میشود حواله و صدق میکند و رضای لاحق محال علیه هم
بان ملحق میشود و رضای ثلثه محقق میشود بلی حضور محیل و محتال در یک مجلس معتبر است تا ایجاب و قبول محقق شود و فصل هم
نرسد میانه ایجاب و قبول عقد حواله که از عقود لازمه است و اتصال قبول با ایجاب در آن معتبر است و مقدس اردبیلی در مجمع
الفائده تصریح باین مطلب نموده قال و یکفی رضی المحال علیه مقدما و متاخرا و بالجمله لا نزاع فی رضا المحیل و المحتال لانهما
طرفا العقد بالاجماع و الله العالم **سؤال** شرایط حواله را بوسیل اجمال بیان فرمایید **جواب** معتبر است در حواله چند چیز
محیل بعد داد فی محتال یعنی کسی که حق محال علیه تعلق باو گیرد دین اندرمه دا منی بدمه او تعلق میگیرد و رضای این هرسه
و حضور محیل و محتال در مجلس حواله و ایجاب از طرف محیل بلفظ حواله کرده یا احلتک و قبول از طرف محتال بلفظ قبلت
قبول کردم و انتفای فصل میانه ایجاب و قبول و رضای لاحق محال علیه کفایت میکند و مشغول الذمه بودن محیل و اشتغال
ذمه محال علیه ضرور نیست بلکه حواله بر بری جایز است و باید آن دین مقدارش معلوم باشد و محیل و محتال و محال علیه
کامل باشند ببلوغ و عقل و اختیار و باید محال علیه معسر نباشد یا اگر معسر باشد محتال عالم باشد باعسار او و هر گاه
عالم باعسار نبود و بعد عالم شد اختیار دارد محتال به فسخ حواله **سؤال** حواله اختصاص دارد بمثلی مثل گندم و جو یا و اعم
با قیمیات مثل چوب و جاموس و امثال اینها هم حواله جایز است **جواب** حواله در مثلی جایز و مشروع است و هم در قیمی حواله
بر مشغول الذمه باشد یا بر بری الذمه و مخالفی در مسئله نیست بغیر از ابن حمزه و احد قولی شیخ و هم که اختیار نموده اند
بطلان حواله را در قیمی بجهت جهالت و آن ضعیف است و ادعای جهالت بی وجه است با اینکه سلم در آن جایز است و اطلاق
و عمومات دلیل است بر صحت خصوصا با اعتضاد بشهرت عظیمه بالعرف حد اجماع **سؤال** آیا شرط است در حواله اینکه طلب محتال
از محیل و طلب محیل از محال علیه از یک جنس و یک وصف باشد یا نه **جواب** لازم نیست که از یک جنس و یک وصف باشد
بلکه طلب محتال نقد باشد و از محیل جنس حواله جایز است با ایجاب جنس بجنس اصل هر دو ضمیمه حسب عادت و فقها
در التذکره و التحریر و اللمعه و التنقیح و ایضاح النافع و جامع المقاصد و الروضه و مجمع البرهان و المفاتیح بلکه هر که قایل
شده بصحت حواله بر بری مشروط دانسته قبول محال علیه را و قایل شده بعدم اشتراط تساوی بلکه قایل باشتراط قبول
محال علیه لابد قایل است بعدم لزوم تساوی چه حواله با استیفای حق است و یا معاوضه و هر گاه استیفا باشد استیفا
جایز است هم از جنس و هم از غیر جنس بتراضی و هر گاه معاوضه باشد پس جایز است معاوضه جنس بغیر جنس و هر گاه حواله
بر بری جایز و موجب اشتغال ذمه دانستیم تساوی مالین لازم نخواهد بود زیرا که خطاب محض ضمنی است بخواهد کرد
ذمه محال علیه مشغول باین جنس نبوده حوالا اینکه اشتغال ذمه او لازم نیست و قبول کفایت میکند از برای تحویل مال

کتاب الصلح

او را لازم است استیفای از آن جنس که بر ذمه او است بجهت اطلاقات حواله و اوفوا بالعقود والمؤمنون عند شروطهم و نسبت خلاف
در مسئله داده اند با بن زهره و ابن حمزه و قاضی که قائل شده اند بلزوم تساوی بین المالین بسبب اصل فساد و این قول مثل
ضعیف است و اطلاقات حواله دافع اصل است والله العالم **سؤال** هرگاه زید خانه را بعمرو فروخته بمبلغ پنجاه تومان مثلا و
پنجاه تومان را حواله غایب بخالد طلبکار خود کرده و بعد از قبض تبیع معلوم شد که بیع از جهات فاسد شده و خانه را بکر داده این حواله بر قرار است
و صحیح و یا فاسد و مشتری ثمن را در صورتیکه داده باشد بخالد تسلط دارد که از خالد استرداد نماید یا از زید بایع و در صورتیکه
نداده باشد خالد شرعا تسلط خواهد داشت که پنجاه تومان از عمرو مشتری بگیرد یا نه صورت مسئله را بتفصیل بیان فرمائید
جواب این سؤال دو صورت دارد یکی آنکه از اول فاسد باشد مثل اینکه مبیع مال غیر باشد یا شرایط عقد مرعی نشده باشد
در این صورت حواله باطل است اگر ثمن را مشتری بخالد داده باشد از خالد پس بگیرد و اگر ثمن را نداده خالد مجال علیه تسلط اخذ
را از مشتری ندارد و مسئله محل اشکال نیست دوم آنکه بیع از اول صحیح بوده و لکن بسبب خیار غبن یا خیار عیب یا خیار اخر
یا اقاله بیع منفسخ شده باشد در این صورت حواله صحیح و بر قرار است و باید مشتری رجوع کند و ثمن را از بایع نه محال علیه
خواه محال علیه ثمن را گرفته باشد از مشتری یا نگرفته باشد و در صورتیکه نگرفته باشد باید ثمن را مشتری بمحال علیه بدهد
و از بایع بگیرد دلیل بر این اطلاقات حواله است و عمومات اوفوا بالعقود و شروط و وجه آن اینکه هرگاه بخرد بایع ثمن را با مبیع جامعه
پس هرگاه فسخ شود مشتری مال خود را خواهد گرفت و این جامعه را و مسلط نخواهد شد بفسخ خود جامعه را والله العالم

کتاب الصلح

و یشتمل علی سؤالات و اجوبه **سؤال** صلح بالاتفاق معتبر نباشد و عقد مشروع لقطع التجاذب بعقید عقد بر این سکه مشروع شده
بجهت قطع منازعه و این تعریف لازم دارد و اعتبار سبق نزاع را در صلح پس هرگاه صلح مسبوق بنازع باشد نزاع و اصلح نخواهد بود
صلح ابتدائی که کسی ملکی را صلح نماید بکسی بمبلغی چنین صلحی صحیح است اجماعا و حال آنکه تعریف صلح بر آن صادق نیست پس
قطع تجاذب در صلح معتبر نیست چرا که قطع تجاذب را در صلح معتبر کرده اند **جواب** در علل شرعیه اطراد شرط نیست یعنی علل
شرعیه اسباب حقیقیه نیستند تا دایر مدار مسبب خود باشند وجودا و عدما بلکه معرفات هستند یعنی آنکه بر معلول و کاشفند از معلول
نه آنکه با نتفاء آنها معلول منتفی شود هم چنانکه جایز است علت معلول را علت متعدده داشته باشد و هر کدام علت مستقله باشد
باشد معلول منتفی نخواهد شد و علل شرعیه غالبا استاد از جمله قصر در سفر بعلت خوف و مشقت است ولی سبب نیستند بلکه
معرف و کاشفند و هرگاه سفری باشد که خوف و مشقت هم نباشد قصر خواهد بود و هم چنین عیب اگر نقصان است از خلقه اصلیه
شایع موجب خیار کرده بجهت نقص و لیکن تابع بیها هست که موجب نقص نیست مثل بودن موی عارضی و مع ذلک موجب خیار است
زیرا که در علل شرعیه اطراد شرط نیست و اسباب نیستند بلکه معرفات و کاشف هستند و از این قبیل است صلح زیرا که علت تشریع
صلح دفع تجاذب است و لیکن دفع تجاذب سبب نیست تا اگر دفع تجاذب و سبق نزاع نباشد و مثل صلح ابتدائی صلح نباشد پس
معتبر نیست در رفع نزاع و صلح ابتدائی جوز و مشروع است و دلیل بر مشروعیت صلح از اجماع و ایه و او فوا بالعقود اخبار
بسیار است منها قول النبی الصلح جایز بین المسلمین الا صلحا احل حراما و حرم حلالا و منها قول الصادق الصلح جایز بین الناس
و منها خبر حفص البختری الصلح جایز بین المسلمین و منها ابن ابی عمیر عن الصادق فی الرجل یکون علیه الشی فیصالح فقال اذا طیبه

حنفی

کتاب الصلح

نفس من صاحبه فلا بأس **سؤال** زید مدیون عمرو بوده بصد تومان مثلا و عمرو وفات نموده و اولاد عمرو اطلاع کامل بر کم و کیف
این طلب نداشتند اجمالا اسنادا نشدند طلب و احتمال شاید مبلغ را عبداده اند زید هم اعتراف بمبلغ نکرده قرار بر مصالحه داده اند
مصالحه کرده اند بمبلغ ده تومان و بعد اولاد عمرو مطلع شده بر مقدار طلب آیا این صلح صحیح است یا فاسد **جواب** هرگاه ورثه
عمرو احتمال معتد به نداشته اند که طلب صد تومان است صلح فاسد است و حق ورثه باقیست و هرگاه احتمال میداده اند صلح صحیح است
و تفصیل احتمال آنکه صلح من له الحق با علیه الحق که منکر حق است واقع میشود بعد بکر از چهار صورت خالی نیست اول آنکه من له الحق و من علیه
الحق هر دو جاهلند بمقدار و صلح واقع میشود دوم آنکه هر دو عالمند بمقدار حق سیم آنکه من له الحق عالم است و من علیه الحق جاهل
چهارم آنکه من له الحق جاهل است و من علیه الحق عالم است و تفاوت فاحش میانه مال المصالحه و مقدار حق است یا آنکه من له الحق
احتمال نمیداده تفاوت فاحش را پنجم همین صورت است با آنکه من له الحق احتمال میداده با احتمال معتد به تفاوت فاحش را مقتضای
اصل ثانوی مستفاد از عموم اوفوا بالعقود و اطلاقات و الصلح خیر و النبوی الصلح جایز بین المسلمین الا صلحا احل حراما
او حرم حلالا آنست که صلح در جمیع صور خمسه صحیح باشد و لکن خارج میشود از تحت این اصل ثانوی در قسم چهارم و حکم میکنیم بفساد
بچند دلیل اول حکم عقل باینکه معامله ای که یکطرف جاهل واقع شود و منضرر در باشد شارع آن را قاطع قرار نمیدهد دوم آنکه
لا ضرر در این مقام مخصص اوفوا بالعقود و عمومات صلح است سیم آنکه این صلح از قبیل معاملات غرری است و معامله غرری
معامله صحیح نیست اجماعا چهارم آنکه شرط است در صحت معامله رضایت متعاملین بحیث که مجهول بوده بر او سنخ
آن نمیداده بود بعوده چه رضا که شی از شی فرع احتمال آن شی و وجود آن شی است و که شی و انتقال شی معلوم الانتفا
کشف و انتقال نمیکنند بجهت لا یحل مال امرء مسلم الا بطیب نفسه و صلح این حق از و وی طیبه نفس نبوده زیرا که طیب نفس
بانتقال داد حق است که احتمال میداده نه آنچه را احتمال نمیداده تا از وی طیب او آن حق باشد و بعد از آن اعطاء آن مال بغیر است باطل
و قرآن مجید حکم صریح دارد و صحیح نیست بآن قدر از حق شک نیست که مشغول ذمه است نداده آن حق است که احتمال میداده نه آنکه
قاطع است احتمال آن کاکو تجبری میکنند که حق او فلان قدر است صلح نمیکند قسم صحیح که فاعله متفق علیها است و شک
ملتمس در صلح الرجل یکون علیه الشی فیصالح فقال اذا کان بطیبه نفس من صاحبه فلا بأس ثم صحیحه عمر بن یزید الثقه
عن ابی عبد الله قال اذا کان للرجل علی الرجل دین فمطله حتی مات ثم صالح ورثته علی شی فالذی اخذ الورثه لهم و ما بقی فهو للمیت
یستوفیه منه فی الآخره و ان هو لم یصالحهم علی شی حتی مات و لم یقض عنه فهو للمیت یأخذه به این صحیحه ظاهر است در صورتی که
من علیه الحق و جاهل من له الحق که ورثه باشند و اگر ظهور نداشته باطلاق است اللغام است و صورتی علم وارث و رضای او
با جماع خارج است از اطلاق و صورتی جهل یا نیست و هم روایه علی بن حمزه قلت لابی الحسن یهودی او نصرانی کان له عندی اربعه
الاف درهم فهلک الیجوز لی ان اصالح ورثته و لا اعلمهم کم کان فقال لا یجوز حتی تخبرهم و هرگاه ثابت شد فساد صلح پس حق من له
الحق باقیست در ذمه من علیه الحق و باید اداکند باطنا و عاصی است با خبرات ولی بحسب ظاهر من له الحق مقبول ندارد تا کند
تمام الدعوی علیه الحق تا دعا آنکه منکشف و معلوم شود فساد و آنچه صلح بعضی معلوم و مختص شود که من له الحق جاهل بوده بزیادتی حق
و احتمال نمیداده آن زاید را و بعد از معلوم شدن خواهد کرد من له الحق را مطالبه ما بقی حق در صورتیکه حق دین باشد اما اگر حق

كتاب الصلح

صحیحه عمر بن یزید الثقة فالذی اخذ الورثه لهم وان قد ... من باب المصالحه کرفته بنا بدینه کند نه از باب صحه صلح بلکه بعوض حقش

محسوب خواهد بود ... قال صحیحة ... الحلبی ... عدم صحه الصلح ...

برآنه ذمة المشغول به الاعطا اعطی وان صاحب الحق ... عوضا عن بعض ماله ... اخر الحدیث ...

فلم یرد منه من شیء فی نفس الامر الا ما اعطی ولا یحل ذلک الصلح ...

[illegible]

كتاب الصلح

[illegible]

کتاب الصلح

در جواز آن هم چنانکه شک نیست در جواز استفاضه آنکه تسراج غیر و این نیز معقد اجماع و مصرح بعض اصحاب است سیم تکیه کردن ...
غیر با دیوار مشترک یا تکیه دادن بار در برابر دیوار غیر یا دیوار مشترک و این نوع تصرف محل خلاف است شهید در مسالک و علامه در
تذکره تصریح نموده اند بعدم جواز زیرا که نوع تصرف است بسبب ایجاد اعتماد بر آن و تصرف در ملک مشترک و ملک غیر ممنوع است
عقلا و شرعا و اطلاقات اجماعات محکیه شامل او است و لکن شهید اول و جماعتی تصریح نموده اند بجواز آن و این نیز مثل استظلال
بجدار غیر و استضاءه تسراج غیر کرده اند و اظهر در نظر حقیر جواز است خصوصا در دیوارهای خانه در صورتی که مالک
صریحا منع ننماید چه سیره علما و عوام و اهل عرف جمیعا بر این نحو تصرف است بدون آنکه در مقام استیذان از مالک بر آیند
بلکه هرگاه شرعا ممنوع باشد مستلزم عسر و حرج شدید است و ما جعل الله فی الدین من حرج بلکه تصرف در فضای مباح و ملک
کسی اظهر است بدون استناد و اتصال جسد یا بار به دیوار نمیشود پس استناد مقدمه است و لا بد منه است از برای تصرف در
ملک و جواز ذی المقدمه مستلزم جواز مقدمه است بلی هرگاه مالک صریحا منع کند از استناد احوط ترک است چهارم
ساختن عمارت است در ملک خود و چسبانیدن و الصاق بدیوار غیر است بدون حمل و ثقل و کندن جوف آن دیوار و این نیز
جایز است و جواز آن مصرح به جماعتی از اصحاب است و دلیل بر آن اینکه الصاق تصرف در مال غیر نیست بلکه تصرف در ملک
خود در سطح و فضا و هوای ملک خود و تصرف نموده و هرگاه ... الصاق مقدمه است از برای تصرف در سطح و
فضا و هوای ملک خود و ذی المقدمه جایز است فکذا المقدمه س هرگاه دیوار مشترک خراب شود آیا میتوانند احد شریکین
الزام نماید دیگری را بر شرکت در ساختن دیوار یا نه و آیا میتواند احدهما بدون رضای دیگری بسازد یا نه ج نمیتواند الزام نماید
ساختن و نمیتواند بدون اذن آن شریک دوباره هم بسازد مگر به همان خشت و خاک خراب شده که همان خشت و خاک
بی اذن شریک جایز است و اما در صورتی که بخواهد غیر آن خشت و خاک بسازد هرگاه به فنا ساختن منفرد شود جایز است شرعا
نباشد بدون اذن شریک بسازد و همچنین و احوط آن است که باذن حاکم شرع بسازد و میتواند شرعا محل دیوار را قسمت نماید و
سهم خود دیوار بکشد و دلیل اما بر عدم تسلط بر الزام ساختن تا عدم تسلط هر کس بر مال خود علاوه بر اصل و اما بر عدم جواز
ساختن بدون اذن در صورتی که عدم ضرر انعقاد اجماع و اطلاقات محکی اصحاب بر عدم جواز تصرف در ملک مشترک الا باذن
الشریک و اینکه این تصرف است در مال غیر و تصرف مذکور عقلا و شرعا مجاز نیست و اما بر جواز ساختن بالات همان دیوار
اینکه شریک مستحق بود این آلات را بنا شده و این محل را ساخته شده پس مستحق اعاده ساختن خود را ساختن و اعاده کردن
و لیکن دادن حرج بر آن شریک دیگر لازم نیست و اما بر جواز ساختن به خاک و خشت دیگر در صورتی ضرر وارد که نفی ضرر و ضرار واست
چه ... حکم ضرر است و حرج الهی نیست یا اینکه ساخته بودن این محل دیوار و شریک مستحق است پس ساختن
از دست خود را میبخشد و الله العالم سوال هرگاه اطاقی یا دکانی یا فنایی یا طاحونه مشترک میانه زید و عمرو باشد و
خراب شده باشد و انتفاع از آنها موقوف باشد بر تعمیر و اصلاح و زید راضی بتعمیر باشد و عمرو بشرکت ننماید یا تسلط
که عمرو را الزام نماید بشرکت در خرج و تعمیر یا نه و هرگاه شرکت نکند آیا خود زید میتواند تعمیر نماید یا نه جواب نمیتواند عمرو را
الزام نماید بر شرکت و ظاهر آن مسئله اجماعی باشد و فقها ... نسبت خلاف را بعضی از اهل سنت داده اند قال الشهید فی المسالک

کتاب الصلح

الحکم هنا کما سلف فی الجدار و لا فرق بین کون المشترک داعلانی علیه بعمارته و غیره عند الاصحاب و انما خالف فیه العامة فحکم بان
الشریک علی المساعده علی العماره فی هذه الاشیاء کلها دون الحائط و فی جامع المقاصد فرع لو اراد احد الشریکین الاضرار بصاحب فی
الجدار و القناة و الدولاب و نحوها فامتنع من العمارة و غیرها من الوجوه التی یمنع الانتفاع بدون جمیعها فلیس بعید ان یجبر
امر الحاکم الشریک بین عدة امور من بیع و اجارة و موافقة علی العمارة و غیر ذلک من الامور الممکنة فی ذلک عملا بانه لا ضرر و لا
ضرار و لان فی ترک جمیع هذه الامور اضاعة للمال و قد نهی عنها و لم اظفر بتصریح فینبغی ان یلحظ و دلیل بر حکم بعد از اجماع محکی
و حدیث الناس مسلطون علی اموالهم و انفسهم و اصل برائت و اصالة عدم تسلط شریک بر الزام شریک دیگر اجبار و الاضرار و لا اضرار و در
جانبی که مقصود شریک منعدم مرافق انهدام شریک باشد معمول به اصحاب نیست بلکه جبران ضرر بمرافقه در خروج بر نهایت مشود
بلکه با جاره و استیجاره و خرید و فروش و قسمت و امثال اینها نیز میشود بلکه احیانا بمرافقه خاصه دلیل و فاتکل نداده با اینکه مبنا
باشد که مرافقه در بعضی موارد بر ضرر باشد و با وجود عدم تسلط بر الزام بر امضای آن نفی است و غیر متحقق گرچه که بلفظ فلیس بعید
تعبیر نماید و در آخر تعبیر نماید فینبغی ان یلحظ و لم اظفر بتصریح تعبیر نماید خلاصه مسئله محل اشکال نیست و این مسئله غیر مسئله جدار است
که در مسئله جدار قاتل باجبار عدم مرافقه هست و در اینجا نیست و اما در باب تعمیر کردن خود شریک بالانفراد بدون رضای آن شریک از
کلام بعضی جواز تعمیر مستفاد میشود نظر باینکه احسان است و ما علی المحسنین من سبیل و معارض با اطلاق اجماع محکی بر عدم جواز
تصرف در مال غیر بدون اذن او و با الناس مسلطون علی اموالهم و انفسهم و این هر دو معاضد با الشهرت بما علی المحسنین من سبیل بلی
هرگاه این ملک مشترک از قبیل اطاق باشد یا دکان یا طاحونه که در مال الشرکة معمور قابل انتفاع بوده و خراب شده و ساختن
آن موجب ضرر بر شریک باشد و مقصود آن شریک دیگر در عدم مرافقه در خرج اضرار باشد خواه تواند شرعا او شریک منفرد که
بسازد آن را و همچنین اول آنکه معمور نبودن سابق نوع حقی است از برای شریک که مطالبه نماید از خود و اعاده نماید آن دا در صورت
اول که آن معمور سابقا مستحق بوده با اینکه بر بودن تعمیر منفرد میشود در تعمیر آن در شریعت نیست و الناس مسلطون و انتقام ... بلی
بعض معارض است بمثل آن چون تعمیر معمور شریک مستحق و مال الله بوده هم چنانکه در جدار گفتیم و اما هرگاه جدار قنات باشد که
شریک بخواهد تنقیه قنات و در آن نماید یا زمینی خرابه باشد که شریک ثانی بخواهد تعمیر نماید یا احیا نماید و دعوای عمارت قدیم در بنا
یا زمینی است یا باغ که در آن کوچه تعمیر و غیر آن نفع باشد بدون اذن شریک جایز نیست و محل اشکال هم نیست و ما علی المحسنین من سبیل
جواز نیست هم چنانکه اگر کسی خانه معمور به داشته باشد و شخصی بخواهد آن را خانه دار از برای او تعمیر نماید و یا جاری اعلام مرا
باشد و شخصی بخواهد بمحض احسان او آنجا را تعلیف نماید یا غلام کسی را بخانه برده بمحض احسان او را مهمان نماید و مال الله
نباشد قطعا محل محض خلاف شرع است و جایز نیست س صلح فضولی هرگاه مال الناس را نماید صحیح است و لازم است یا نه
جواب بلی صلح فضولی صحیح است بلکه فضولی در جمیع عقود لازمه صحیح و لازم است هرگاه اجازه لاحق آن شود و دلیل مسئله در کتاب
بیع مفصلا گذشت س هرگاه درخت جوز و غیر آن در باغ عمرو و خود هم باغ سه شده و بعد از آن درخت از زمین بیرون آمده
بعد معدوم شود آیا زید میتواند آن را قطع نماید یا نه جواب نمو در درخت و شاخ آن بیرون کردن و نهال پهلوی آن بیرون
آمدن از توابع و لوازم درخت است در درخت و اگر قرار درخت شرعی لوازم آن را مستحق است و نمیتواند صاحب باغ منع کند س

شاخها و ریشه های درخت زید داخل ملک عمرو شده آیا عمرو میتواند آنها را قطع نماید یا نه **جواب** هرچه از اغصان و عروق
که آن داخل ملک عمرو شده عمرو تسلط دارد بر عطف و اگر نشود قطع نماید و هرگاه شاخها باشد که ابتدای داخل شدن آنها معلوم
نباشد که کی داخل شده و تعجب باشد میتواند قطع نماید آنها را

کتاب الشرکه

و تشتمل علی سؤالات واجوبه **سؤال** هرگاه زید
با عمرو شریک شوند و زید عمرو را وکیل کند در داد و ستد [illegible] در تجارت [illegible] و عمرو [illegible]
آنچه مداخل از مال الشرکه [illegible] خواهد بود چون خلاف اذن او شده یا نه و هرگاه ضرر و حکام [illegible] باشد
با کیست **جواب** هر تصرفی در مال غیر شرعا موقوف است بر رضا و اذن آن غیر خواه اذن صریح یا فحوی یا شاهد حال و تصرف بدون
یکی از این اقسام ثلثه مجوز نیست و اگر کسی بدون اذن تصرف نماید ضرر و نقصان را ضامن است و [illegible] امانت خارج است اما اذن
صریح و فحوی [illegible] از مدالیل الفاظ است [illegible] و لفظ اگرچه با ضم عقل باشد و اعتبار اذن فحوی
مشروط است با نکه [illegible] و اعتبار عقلا باشد [illegible] و استفاده [illegible] نماید و اما اذن شاهد حال
مدلول لفظی نیست بلکه عقل اذن را استنباط میکند با ملاحظه حال مالک مثل کسیکه داخل حمام میشود و [illegible] اذن کرده
برهنه میشود و غسل میکند [illegible] و این [illegible] غسل با اذن شاهد حال است و صحیح است شرعا بنا بر اینکه هرگاه
[illegible] اذن [illegible] و نه فحوی و نه شاهد حال [illegible] شریک خلاف شرع است [illegible] امانت خارج [illegible] است و
تلف و ضرر را ضامن است و هرگاه جنس مال الشرکه را فروخته باشد فضولی خواهد بود [illegible] امضا نماید صحیح خواهد
و در نفع و ضرر [illegible] شریک خواهد بود والله العالم **س** الشرکة تبطل بموت احد الشرکاء او جنونه او [illegible]
جواب جنون و موت و سفه و اغماء [illegible] احد شرکاء رافع اذن است در شراکت [illegible] مذکورات سایر شرکا
از تصرف [illegible] اذن [illegible] شرعی نیست تصرف ایشان بلکه هرگاه تصرف نمایند [illegible] اذن ضامن
شراکت باقی نیست و مال الشرکه بر اشاعه است تا [illegible] تقسیم نمایند والله العالم **سؤال** هرگاه شریک ادعای تلف
مال الشرکه کند و عدم تفریط [illegible] مسموع است در تلف و عدم تفریط **جواب** بلی شریک امین است
ادعای تلف مسموع است خواه بسبب ظاهر باشد مثل غرق و حرق و یا بسبب خفی باشد مثل سرقت و یا اصلا مستند بسببی نکند
چنین [illegible] بعدم تفریط [illegible] مسموع است چه شریک امین است و قول او با یمین مسموع است اجماعا [illegible] خلاف اصل است
علی المدعی والیمین علی من انکر [illegible] شریک [illegible] امانت خارج شود مثل اینکه خلاف قرار شراکت [illegible]
شریک معمول داشته باشد [illegible] مسموع نیست الا بالبینه **س** زید و عمرو شریک شده اند [illegible]
ده تومان زید و بیست تومان عمرو [illegible] سرمایه [illegible] است و عمرو چندان [illegible] ندارد و در
شراکت قرار داده اند که نفع و نقصان میانه ایشان بالمناصفه باشد آیا این شراکت و شرط صحیح است یا فاسد و هرگاه فاسد
باشد نفع و نقصان میانه ایشان بچه نحو خواهد بود **جواب** نفع و نقصان در شراکت تابع سرمایه است اگرچه عمل احدهما بیشتر
از آن دیگری باشد [illegible] اجماعا [illegible] و علیه [illegible] هرگاه بخلاف این در عقد شراکت شود مثل اینکه
در صورت تساوی سرمایه نفع از برای احدهما [illegible] یا در صورت عدم تساوی [illegible] فاسد [illegible]

خلافست و اظهر آنستکه شرط تساوی نفع با اختلاف مالین و عدم تساوی منفعت با تساوی مالین [illegible] بر چند وجه
اول آنکه شرط شود که عامل در سرمایه احدهما باشد دون آن دیگری و شرط زیادتی نفع از برای آن عامل شود این شرکت و شرط
بلا اشکال و لا اختلاف صحیح است [illegible] اجماع و عدم ظهور خلاف [illegible] که این بقراض و مضاربه
اشبه است و حق آن است که قراض نیست اگرچه شبیه است بقراض چه معتبر در قراض [illegible] المضاربه است بلا اختلاف صحیح است و
وفای بشرط لازم است دوم آنکه شرط زیادتی نفع شود از برای آنکه عملش زیادتر است مثل آنکه زید صد تومان سرمایه دارد و عمرو
دویست تومان و شرط تساوی نفع شود بواسطه آنکه عمرو مقیم وطن [illegible] شده [illegible] که مسافر باشد
در بای [illegible] این شرکت و شرط نیز صحیح است و محل خلاف نیست و اصحاب ذکر [illegible] خلاف و دلیل بر صحت بعد از اجماع
آنکه آن فایده در ازای عمل [illegible] در ازای زیادتی عمل احدهما است [illegible] و مقابل عوض [illegible]
تلف شده [illegible] و آنکه وفای بعقد واجبست [illegible] و اوفوا بالعقود [illegible] که ما دام که عقد شرکت بینهما منعقد
و بر هم نزده اند وفای بعقد واجبست [illegible] و اوفوا بالعقود [illegible] مادام که [illegible]
و تخلف جایز نیست [illegible] در تساوی مالین شرط [illegible] منفعت شود وفای بمقتضای شرکت لازم است [illegible]
و این شرط خلاف کتاب و سنت نیست که ممنوع باشد بلکه شرطی است سایغ در ضمن عقد جایز شده [illegible]
[illegible] بالعقود [illegible] بالعقد الجائزة [illegible] معنی الجواز فی العقود الجائزة تسلط الوکیل والشریک
مثلا علی فسخ الوکالة او الشرکة من حین لا انه لا اثر لها المترتبة علیها سابقا حیث ان الوکیل لو عمل بمقتضی [illegible] قبل الفسخ صح
و لزم الوفاء به و ان المنافع الحاصلة فی زمان الشرکة [illegible] عقد الشرکة [illegible] علی فسخ الشرکة وابطال
آثارها من حین الفسخ [illegible] لوجوب الوفاء باثار عقد الشرکة کما فی البیع الخیاری [illegible] للبایع خیار الغبن او [illegible]
او الحیوان او [illegible] او الشرط فان ذا الخیار مسلط علی ابطال آثار البیع مع ان عموم اوفوا شامل له قطعا فلو لم یکن الخیار فی البیع
الخیاری منافیا لوجوب الوفاء به و یکون آثار المترتبة علیه قبل الفسخ باقیة بحالها و یکون الفسخ فیه من حین لا [illegible] من حین الفسخ لا
من حین العقد فیکون فی الوکالة والشرکة ایضا کذلک [illegible] من ذلک مقتضی الوکالة تسلط الموکل [illegible] الوکیل علی العمل [illegible] لو عمل کان
عمله صحیحا لازما لیس للموکل ابطال عمله ولو لم یعمل لا یکون تسلطه بطریق اللزوم حتی لا یکون الموکل مسلطا علی عزله فمعنی وجوب الوفاء
بعقد الوکالة لزوم العمل بمقتضاه [illegible] لا تسلط الوکیل علی وجه [illegible] لا ینعزل لانه لیس من مقتضی الوکالة ذلک فمعنی
الوفاء بعقد الوکالة العمل بکل ما هو مقتضاه شرعا [illegible] من مقتضیاته تسلط الوکیل بطریق اللزوم و عدم تسلط الموکل [illegible]
العمل وکذا الکلام فی الشرکة و یظهر من ذلک بطلان ما قال بعضهم من تعارض فی الآیة بین المجاز والتخصیص حیث انه لا حاجة الی
التخصیص فی الآیة بعد ما حققنا من ان المراد بالعقود کل العقد الجایز واللازم [illegible] هو مقتضی والمجعول فیه حتی عقد البیع
والصلح الخیاریین مع انهما لازمان اصلا و جایزان [illegible] الوکالة والوصیة والشرکة مع انها جایزة اصلا [illegible]
و لا شک [illegible] در صحت شرط و شرکت و بعضی [illegible] که این صورت [illegible] اشبه است [illegible] ندارد [illegible] عمل
در این صورت از شریک [illegible] در قراض از عامل است [illegible] آنکه هر دو عامل باشند [illegible] باشد [illegible]

کتاب شرکت

ایشان مختلف باشد وشرط تساوی نفع شود یا سرمایه ایشان مختلف باشد وشرط تساوی نفع شود یا بعکس صحت آن خلاف است شیخ
مرحوم وابن ادریس وابن زهره وقاضی قائل شده اند ببطلان شرکت وشرط بلکه حکایت شده از ابن زهره اجماع بر فساد وابن ادریس نسبت
باکثر داده ومحقق نیز میل باین قول نموده میفرماید تبطل الشرکة اعنی الشرط والتصرف ویأخذ کل منهما ربح ماله ویجعل منهما اجرة
مثل عمله وقیل تصح الشرکة والشرط الی ان قال والاول اظهر وسید مرتضی وعلامه مرحوم ووالد والداد قائل شده اند بصحت شرکت
وشرط بلکه سید مرحوم ادعای اجماع نموده بر صحت ودلیل قول شیخ واتباع چند وجه است اولا اجماع محکی ابن زهره که در مقام خبر
عمل است دوم اینکه ان فائده مال غیر است بباطل زیرا که در عقد لازم حق قرار نشده تا مالک آن باشد وبعقد هبه یا عقد دیگر
از عقود منتقله انتقال مخصوص نشده وعقود منتقله محصوره است چهارم مثل آن است که شرط مال غیر نماید بی عوض قال مثل آن
واکیهم بدهد بدیگری که باو باز کند وحاصل آن مال هر دو باشد اما اجماع محکی معارض با مثل آن است
مرضی ادعا نموده بخلاف آن واما دلیل دوم خود ممنوع است زیرا باعتبار تراضی وباقتضای شرکت وعقد شرکت واقع شده
شده واوفوا بالعقود هم چنانکه واقسی مقتضای حلیت آن است وتحلیل در صحیح بکو لازم نداند همان عقد شرکت کافی است
برای حصول حلیت بس اقوی واظهر قول بصحت است بجهت عموم اوفوا بالعقود والمؤمنون عند شروطهم ولا تأکلوا اموالکم بینکم بالباطل
الا ان تکون تجارة عن تراض منکم وبعضی خیال کرده اند که این شرط خلاف مقتضای عقد است وخلاف شرع است وهر شرط خلاف شرع
است یا خلاف شرع باشد باطل است نه بسبب عقد وغفلت از آن در کتاب بیع گذشت ومانحن فیه از قبیل دوم است هم چنانکه در دو صورت
اول اجماعا شرط صحیح است با اینکه خلاف مقتضای عقد است واگر گفته شود که وجود این عقد با شرط مستلزم عدم عقد است ولیکن
یلزم من وجوده عدمه فهو باطل میگوییم این در وقتی است که شرط شود که از برای احد شریکین اصلا نفع نباشد مگر سرمایه او ولیکن
از قبیل مانحن فیه که هر دو نفع میبرند لکن بتفاوت والله العالم **سؤال** بیان فرمایند که شرکت بچه نحو متحقق میشود وشرایط آن
چیست **جواب** عقد شرکت غیر از نفس شرکت است اما نفس شرکت عبارت است از اجتماع حق در مال واحد زیاده بر یکی واحد یا سبب
شیاع وشرکت واجتماع حق در عین ومنفعت وحق هر سه متحقق میشود مثل اینکه دو نفر گندم ممزوج شود ومنفعت مثل سکنی دادن
که دو نفر باجاره یا تحجیر مالک شوند اما سبب اجتماع حقوق یکجا از چند چیز میشود یکی ارث یعنی مال به دو نفر یا زیاده برسد دوم مزج شود
مثل اینکه مال اشخاص از یکدیگر مصالح شریکی را از هم جدا کرد وعقد مثل دو نفر جنسی را بهم بیع از مالک
بخرند یا شخصی نصف آن به دیگری صلح کند مثل نماید یا دو نفر باستیجار منافع خانه را مالک شوند وحیازه در
احیاء مثل اینکه دو نفر ملکی را احیا کنند یا حیازت واجب نمایند مالک شوند اما عقد شرکت ایجاب وقبول است یعنی شارکت وقبلت که واقع میشود
میان دو نفر یا زیاده در مال مشترک که یکی از اسباب سابقه مشترک شده باشد که تا آن عقد جواز تصرف بر شرکا آمده است
مال به نحوی که مقرر شود وطریق شرکت بقاعده که در اسواق واقع میشود این است که باید باین نحو باشد که اولا سرمایه شریکین هم ممزوج ومخلوط شود
آنکه هر دو نقد است وانواع جنس است واخلاط شود که نتوان از هم جدا کرد واگر طلا ونقره هر دو هست باید هر یک نصف نقد خود را
بآن دیگری انتقال نماید تا امتزاج حاصل شود واگر جنس است هر یک نصف جنس خود را بآن دیگری صلح نماید تا مشترک شود وممزوج
گردد وبدون امتزاج شرکت صحیح نیست بعد از تحقق امتزاج بنحو مذکور عقد شرکت لازم واقع میان آنها جاری شود تصرف ایشان

کتاب مضاربه

در مال الشرکه هر نحو که قرار بدهند واگر قرار معینی در شرکت بجهت نفع ونقصان ندهند نفع وخسران بینهما از روی سرمایه
است واینکه شراکت نمایند مبنا میشد وانفاعه منها است بحصان واجانیز راو روشده فی الصحیح عن الرجل یشارک فی السلعه
قال ان ربح فله وان وضع فعلیه واما شرکت ابدان واعمال وشرکت وجوه وشرکت مفاوضه باطلست وشرکت ابدان آن است که دو
نفر باهم قرار بدهند که هر یک هر چه پیدا کند وکسب نماید نصفش را باو دیگری بدهد خواه کسب وعمل هر دو از یک جنس باشد
یا از دو جنس وخواه در سرمایه مملوک عمل نمایند یا در تحصیل مباحات بکوشند این شرکت باطلست وهر یک هر چه پیدا کرده اختصاص
بخودش دارد وهر گاه نمای عمل هر یک باهم ممزوج شده ومعلوم نیست که هر یک چه حاصل نموده بمصالحه تعیین نمایند وشرکت وجوه
آن است که دو شخص که مال وسرمایه نداشته باشند ولی وجیه ومعتبر باشند وشریک شوند که در ذمه خود بنسیه مال بخرند وبفروشند
وهر چه منفعت کردند مناصفه یا متفاوت قسمت نمایند یا اینکه یک نفر وجیه معتبر ویک صاحب جنس شریک شوند بی سرمایه که آن
مال نسیه بخرد وبنزد آن صاحب جنس بسپارد وآنچه خرید نموده در دست آن صاحب جنس باشد وفروش آن وجیه نماید ومنفعتی که
حاصل شد قسمت نمایند این شرکت نیز باطلست واینکه در شرکت های بعضی تجار قرار میشود که آنچه شریکین یا احدهما بعنوان خرید نسیه
پیدا نموده اند باهم شراکت بینهما بالمناصفه قسمت شود این قرار باید در ضمن عقد خارج لازم شود وصحیح است هر گاه این قرار در ضمن
خارج لازم شود وداخل شرکت وجوه نیست وممنوع نیست وشرکت مفاوضه آنستکه دو نفر یا زیاده باهم شریک شوند باینکه
هر چه کسب کنند بینهما بالمناصفه باشد وضرر وغرامت نیز از هر یک در عهده هر دو باشد وارش جنایت وضمان غصب ومتلف
وغرامت وکفالت هر یک در عهده هر دو باشد ومیراث ولقطه ورکاز وکسب تجارتی همه بینهما مشترک باشد ومستثنی نباشد
مباشرت ایشان هیچ نفعی وضرری مگر قوت شبانه روز وجامه ملبوس وعادت هم خانه وما عدای جمیعا مشترک باشد این
نوع شرکت نیز باطلست وبطلان این سه نوع شرکت اجماعی است محققا ومحکیا وجمله از اصحاب دعوای اجماع بر بطلان آنها نموده
مثل ابن زهره وسید مرتضی وعلامه وفاضل مقداد وشهید در مسالک ودروضه وغیر ایشان وهمین اجماعات محکیه دلیل است
بر بطلان زیرا که هر یک در غیر خبر بعد است در مقام حجیت علاوه بر اینکه اصل فساد وعدم ترتب اثر است ودر شرکت عنانیه
قائم است بر صحت ودر سه نوع شرکت دلیلی بر صحت نداریم فیعمل فیها بالاصل والله العالم **کتاب مضاربه** ویشتمل علی سؤال
واجوبه **س** صورت مضاربه را واداب وشرایط وصیغه آن را بنحوی که در شریعت مطهره رسیده بیان فرمایند **ج**
مضاربه از عقود جایزه است وعبارت از اینکه رب المال نقدی بدهد بعامل تا در آن معامله وتجارت نماید وحصه در ربح
منفعت عامل وحصه مخصوص رب المال باشد هر نحو که قرار بدهند از نصف تا ثلث وهر گاه جمیع منافع از برای عامل مقرر شود
مضاربه نخواهد بود بلکه قرض خواهد بود وهر گاه جمیع منافع از برای رب المال مقرر شود نیز مضاربه نخواهد بود بلکه بضاعه
خواهد بود وعلامه وشهید در مسالک تصریح باین مطلب فرموده اند ومحقق وبعضی دیگر نیز باین مطلب تنصیص نموده اند که
یشترط فی صحة المضاربة کون الربح مشترکا بینهما فلو اختص الربح باحدهما کان بضاعة او قرضا ومعاینه وبعضی ادعای عدم
ظهور خلاف نموده اند وفی الموثق عن مال المضاربة قال الربح بینهما والوضیعة علی المال الخلاصه باید منفعت مقرر شود
مضاربه که ما بین رب المال وعامل هر دو باشد وشرط حصه عامل در عقد مضاربه لازم است که قید شود ومعین شود از حصه

معا يعني مال رب المال است زيرا كه نفع تابع مال است و مال صاحب مال است شرعا و احتياج شرط كردن از براي او نيست و عامل را
نيست سهم عامل را بايد در مضاربه معين شود و ما بقي مال رب المال است و از اينجاست كه هر گاه مضاربه فاسد شود از جهات فاسد
شود كل منافع مال رب المال خواهد بود و از براي عامل اجرت المثل خواهد بود زيرا كه منافع تابع مال است و عمل عامل محترم
است و هدر نمي‌رود بلكه اجرت المثل از براي او هست در صورت فساد مضاربه و در صورت صحت اجرت عمل ندارد بلكه از براي او
همان حصه است از منافع كه مقرر شده و خسارت در مضاربه بر رب المال است چنانكه منفعت تابع مال است ضرر هم تابع مال
است و عامل ندارد و معتبر است در مضاربه چند امر اول صيغه و آن مركب است از ايجاب و قبول و ايجاب به هر لفظي است كه
افاده كند فائده مضاربه را و عربيت در آن شرط نيست بلكه فارسي هم كافي نيست لصدق المضاربة عليه و انها من العقود الجائزة
و بعضي از فقها ميفرمايند كه لفظ هم در ايجاب ضرور نيست بلكه مجرد فعلي كه افاده قصد مضاربه كند كافي نيست و بعضي اكتفا
بفعل در ايجاب مشكل است بلكه لفظ صريح ضرور دارد لعدم صدق المضاربة على مجرد الفعل من غير لفظ او الشك فيه
مع ان الاصل في المعاملات الفساد و اما قبول اگرچه در تذكره در جامع المقاصد و بعضه اكتفا بفعل دون لفظ
نموده اند ليكن جمعي ديگر تصريح باشتراط صدور لفظ نموده اند كه مال آن بر قول باشد و قبول فعلي را هم قبول نكرده اند و اظهر
احوط اشتراط لفظ است لعدم صدق المضاربة على المعاطاة من غير لفظ او الشك فيها مع ان الاصل الفساد و لكن عربيت و لفظ خاص
در قبول و ايجاب هيچيك معتبر نيست و معتبر است در صيغه مضاربه تنجيز و هر گاه معلق سازي آن را بر چيزي صحيح نيست
اگرچه تعليق منافي با قصد است كه در عقد معتبر است و صرح باعتبار التنجيز غير واحد من الاصحاب و جمعي توالي اعتبر
كه قبول عقيب ايجاب باشد بلا فاصله و ليكن اظهر در نظر حقير عدم اعتبار توالي است لصدق المضاربة على غير المتوالي و
المضاربه امر دوم شرط است در صحت مضاربه اينكه مال المضاربه عين باشد و مضاربه به دين و طلب جايز نيست و بايد
عين فروش باشد يعني پول باشد كه از جنس طلا يا نقره باشد و بغير اين در مضاربه با عيان و اجناس ديگر جايز نيست
اجماعا محققا و محكيا مستفيضا مع ان الاصل في المعاملات الفساد و مضاربه بغير طلا و نقره كه هنوز مسكوك نشده
نيز جايز نيست و هم چنين مضاربه با فلوس و مغشوش و اجناس ديگر جايز نيست بلا اختلاف امر سيم بايد شرط نمود ربح از براي
هر دو باشد يعني در مضاربه بتمام ربح از براي احدهما خاصه مقرر نشود كه اگر از براي رب المال به تنهائي جميع ربح مقرر شود بضاعة
خواهد بود نه مضاربه و هر گاه از براي عامل مقرر شود قرض خواهد بود امر چهارم بايد منفعت بر سبيل اشاعه در مضاربه
مقرر شود مثل نصف يا ثلث يا ربع و امثال آن و هر گاه شيء معيني يا مبلغ معيني از براي احدهما مقرر شود و ما بقي بينهما باشد
نيز مضاربه صحيح نيست و ظاهر آن محل اختلاف نباشد و اطلاقات مضاربه زياده از صحت صورت اشاعه را ثابت نميكند مع ان
الاصل الفساد امر پنجم بايد مال المضاربه معلوم باشد قدرا و هر گاه مجهول باشد مضاربه صحيح نيست بحث است و
در مضاربه تعدد و شرط نيست در عامل مضاربه كه يك نفر باشد بلكه هر گاه دو نفر يا زياده باشند مضاربه صحيح است خواه
ربح را از براي ايشان رب المال بالتساوي قرار دهد يا بتفاضل خواه مساوي در استعداد و عمل باشند يا مختلف حتي اينكه
هر گاه مختلف باشند در استعداد و عمل و ربح را رب المال از براي ايشان بالتساوي قرار دهد صحيح است و هر گاه عامل شالكردي

يا نوكري هم داشته باشد كه ايشان هم عامل را دخيل در عمل باشد و سهمي از منفعت براي او بر سبيل اشاعه قرار بدهند صحيح است و
هر گاه سهم از براي اجنبي كه دخيل در عمل نيست قرار بدهند مضاربه صحيح نخواهد بود سؤال سهم منافعي كه از براي عامل
مقرر ميشود در مضاربه مثلا عشر يا ثلث يا امثال آن ديگر منفعتي كه ظاهر شد مال عامل ميشود يا وقتي كه نقد شد يا وقتي كه
شد جواب اظهر قولها قول است چه عقد سبب است از براي ملكيت منافع پس از حين حصول و ظهور مال او خواهد شد و مخالفت
نموده‌اند از اصحاب تا كه خلاف اين قول را قائل شده باشد و از كلام علامه دعواي اجماع مستفاد ميشود و بدل عليه مضافا الى
ما مر خصوص الصحيح و رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى اباه و هو لا يعلم قال يقوم فان زاد درهما واحدا انعتق و
استسعى في مال الرجل يعني ملكيت عامل ميشود و اين ملكيت متزلزل است و استقرار آن بعد از قسمت است پس هر گاه منافعي
سفر يا در معامله اول حاصل شود و در سفر دوم يا در معامله دوم ضرري حاصل شود بعد از قسمت آن ضرر محسوب و از منفعت
خواهد بود تا آنكه ضرر با مال باشد و منفع منضم شود سؤال آيا عامل در مضاربه امين است يا نه و قول او مسموع است در
تلف يا نه و قول او در رد مسموع هست يا نه جواب عامل امين است اجماعا و ضمان و غرامتي بر او نيست مگر در صورت تفريط
حفظ يا تعدي از طريقه كه موافق قاعده يا موافق اذن مالك بوده مثل خريدن جنسي كه منهي عنه يا منهي مالك باشد و هم
چنين خلافي نيست در اينكه قول امين مقبول است در تلف خواه مستند كند تلف را به جهت واضح كه بتوان بينه بر آن اقامه نمود
يا جهت مخفي كه نتوان بينه بر آن اقامه نمود و اما مسموع بودن قول او در رد محل خلاف است در آن چند قول است اول و اظهر
عدم قبول او در رد و مطالبه بينه از او در رد و با عدم بينه يمين بر رب المال لان البينة على المدعي و اليمين على من انكر و تفصيل و
شركت است و حجة آنكه قبول قول او در تلف منافات ندارد با عدم قبول در رد زيرا كه قياس باطل است و دليلي بر خصوص قبول قول او
كند قبول قول امين را در تلف و در رد ندارد و اجماع اختصاص دارد بصورت تلف و در رد نيست اگرچه قبول ميشود قول
در رد و لي عامل را نميتوان قياس بر ودعي نمود چه اخذ مال در وديعه محض مصلحت مالك است نه مصلحت ودعي لهذا قولش
در رد مسموع است و اخذ مال در مضاربه محض مصلحت رب المال است و عامل هر دو و لهذا قولش مقبول نيست و قياس باطل است
مع الفارق سؤال عامل زنجيب شوهر ندارد ذكر عبد است اين مولا بين از مال المضاربه خريده آيا نكاح باطل ميشود و زن
بر شوهر حرام ميشود يا نه جواب بلي هر گاه باذن زن خريده باشد صريحا يا شاهد حال زن بر شوهر حرام ميشود زيرا كه
نكاح با ملكيت جمع نميشود والله العالم سؤال هر گاه رب المال با عامل فسخ مضاربه نمايد آيا واجب است بر عامل كه ربح
را نقد نمايد و تسليم رب المال نمايد يا نه و آيا در صورتي كه منافعي از سرمايه حاصل نشده باشد عامل مستحق اجرت المثل
داشته باشد يا نه جواب اين سؤال محتاج صورت مفروض است اولا آنكه رب المال فسخ شراكت نمايد و هنوز بعضي از مال ابتياع نشده
و قبض المال نقد باشد در اين صورت رب المال اخذ مينمايد مال را و در اين مسئله عامل ... اجرت محل خلاف است و اظهر عدم
او است با اجرت عمل زيرا كه خود عامل اقدام نموده بر مضاربه كه منفعتي از آن است كه هر گاه ربحي پيدا شود مستحق باشد و مالك
مسلط است بر فسخ و اصل برائت ذمه مالك است از اجرت و عمل مسلم محترم است و عمل محترم متضمن عوض است در وقتي
صورتي كه بقصد عوض باشد و در اينجا عمل بقصد كرده عوض از رب المال واقع نشده بلكه بقصد مضاربه واقع شده كه

کتاب المضاربه

از مال ربح پیدا شده بر دو قسم هست صورت اول است با اینکه ربح پیدا شده باشد در اینصورت قسمت خواهند نمود ربح را و اجرت عملی نیست سیم مالک فسخ نماید و مال جنس باشد یا طلب باشد آیا جایز است از برای عامل فروختن جنس و وصول او طلب بی اذن رب المال یا نه و آیا واجبست بر عامل فروش و وصول هرگاه رب المال امر کند و آیا مانه اظهر آنست که فروش و وصول بی اذن مالک جایز نیست خواه ربح حاصل شده باشد یا نه زیرا که تصرف است در مال غیر بی اذن مالک و حصول ربح تصرف است در مال مشترک و مقتضای عقد مضاربه اذن در تصرف بعد الانفساخ نیست بلی در صورتیکه ترک تصرف مستلزم ضرر بر عامل باشد باذن حاکم شرع تصرف جایز خواهد بود بر وجه احسن و اما وجوب وصول و فروش در صورت امر مالک محل خلاف است و در آن چند قول است اول آنکه باید بفروشد و نقد نماید مال را مطلقا خواه ربح حاصل شده باشد یا نه بجهت آنکه علی الید ما اخذت حتی تؤدی و عامل نقد کرده پس باید نقد رد کند و بجهت آنکه تغییر بفعل عامل حاصل شده باید بفعل او برگردد بحال اول قول دوم آنکه در صورتیکه ربح نشده باشد بر عامل واجب نیست و هرگاه حاصل شده باشد بر او واجبست اجابت مالک در نقد کردن اختیار کرده است آنرا شهید در مسالک و محقق ثانی در جامع المقاصد بجهت آنکه استقرار ملکیت عامل ربح را با انضاض و نقد کردن متوقف میشود و هرگاه عامل خود قبلا از نقد کردن آن را معاوضه مالک نخواهد بود عامل ما فضل از منفعت را پس بر او واجبست که نقد کند تا مشخص شود سهم او از منفعت و بجهت آنکه قرار سهم منفعت در مضاربه از برای عامل بجهت عمل او است و حصه سهم که عشر یا خمس باشد قبل از انضاض مشغول نیست بلکه بعد از انضاض و نقد کردن است پس بدون اتمام عمل حصه از برای او مباح نیست و بر او است که فاکند یا تمام عمل که موجب و مقتضای عقد مضاربه است و اما در صورتیکه منفعت حاصل نشده باشد بر او چیزی لازم نیست قول سیم آنست که انضاض و نقد کردن واجب نیست بجهت اصل برائت و او سط اقوال قول وسط است و بعد از آنکه مال را نقد نمود اجرت عمل در اینصورت از برای او نخواهد بود زیرا که سهم منفعت همان بجز انضاض و نقد کردن است چهارم عامل فسخ مضاربه نماید و مال جنس یا طلب باشد آیا جایز است از برای او نقد کردن یا نه بی اذن مالک و هرگاه مالک اذن بیع بعد نماید او را منع کردن یا واجب خواهد بود بر او نقد کردن یا نه و گفتگو در اینصورت مثل صورت سابق است و مختار در آن همان است که در صورت سابقه اختیار شده پنجم آنکه رب المال بمیرد و از این جهت مضاربه باطل و منفسخ شود آیا جایز است از برای عامل فروختن جنس مال المضاربه بی اذن وارث هم چنانکه در فسخ است یا نه و محقق یا جایز نیست و محتاج باذن وارث است هم چنانکه در فسخ است و سوی ان جامع منهم المسالک قول دوم است خواه منفعت حاصل شده باشد یا نه زیرا که تصرف در مال مشترک و یا مال غیر بی رضای غیر جایز نیست مگر آنکه ترک تصرف مستلزم ضرر باشد بر مالک در اینصورت فروش و تصرف باذن حاکم شرع جایز است خصوصا در حصول ربح **سؤال** زید بعمرو قرار مضاربه داده هزار تومان با او داده که هرچه پیدا کند بالمناصفه قسمت نمایند عمرو نخواهد دانسته برده و چنان صلاح دانسته که پانصد تومان را بخالد مضاربه داده که منافع آن بالمناصفه باشد خالد منافعی پیدا کرده و عمرو هم منافعی پیدا کرده آیا خالد هم شریک خواهد بود در آن منافعی که کرده با مال رب المال است تمامه و خالد مستحق اجرة المثل است از عمرو حکم آن را مفصلا فرمایند **جواب** جهت مضاربه با خالد بدون اذن رب المال کردن بوده است و از این جهت باطل است و ربح که خالد حاصل نموده مستحق نیست چیزی از آن را بلکه مستحق اجرة المثل است از عمرو که عامل اول است و منافع حاصل از هزار تومان باید بالمناصفه میانه زید

و عمرو منقسم شود و بعضی از اهل سنت قائل شده اند که جمیع منافع مال زید به رب المال است و عمرو عامل نکرده که مستحق اجره باشد و خالد که عمل کرده بی اذن مالک بوده و عمل او بعنوان تبرع بوده و بعضی میگویند که قائل شده اند با اینکه نصف ربح مضاربه فاسده مال مالک است و نصف دیگر مال خالد عامل دوم است و دلیل ما اما بر فساد مضاربه خبر محمد بن عیسی است سئل ابو جعفر عن رجل اخذ مالا مضاربة ایحل له ان یعطیه غیره باقل مما اخذه قال لا و الکتاب فیه انه اذا اجاز بقدر علیه الاثم حکم و لا بطل الفرض و اما بر فقره دوم آنکه عمل مسلم محترم است و با اذن عمرو عمل نموده پس قیمت عمل او بر عهده عمرو است و بجهت آنکه عمرو خالد را مغرور نموده و متضرر ساخته و مغرور رجوع میکند بمضر یکسیکه او را متضرر ساخته فان المغرور یرجع الی من غره و اما فاعل تا سیم شده در مقام خود مدعی معراج الاصول قاعده را مستدل اتخیه دام و اما بر فقره سیم اصالة صحت مضاربه اولی و آنکه مقتضای آن آنست که هرچه ربح از مال المضاربه حاصل شود میانه ایشان بالمناصفه است و اصل عدم اشتراط آنست عباشرت عامل خاصه و عامل هم از جانب خود داده و استرباح از مال المضاربه نموده **سؤال** هرگاه رب المال ادعا نماید بر عامل که فلان مبلغ تنخواه بتو داده ام بعنوان مضاربه و عامل منکر شود و رب المال اثبات نماید که مال را تسلیم او نموده بعنوان مضاربه و بعد از ثبوت عامل ادعا نماید که مال تلف شده است آیا حکم آن واقعه شرعا چیست **جواب** عامل بمجرد مطلق انکار نمودنش اخذ مال شد از امانت خارج میشود و قول او در دعوای تلف مسموع نیست بلکه بعد از اثبات اخذ مال حکم میشود بر قول او دیگر در تلف مسموع نیست بلکه بعد از اثبات مال المضاربه و انجم بامانت بودن او بوده مگر آنکه ثابت کند عامل واقعی تلف را بغیر تفریط و ظاهر امر مسئله محل خلاف و اشکال نباشد والله العالم **سؤال** هرگاه قدری از مال المضاربه بعد از آنکه دادن عامل و قبل از بکار بردن از آن تلف شود و آن باقی مانده منفعت حاصل شود آیا از نفع آن باید جای آن تلف شده را کرد و بعد حاصل باشد قسمت کنند یا آنکه تلف شده از کیسه مالک رفته است و منفعت را بتمامه قسمت خواهند نمود **جواب** مسئله محل خلاف است و در آن دو قول است و اظهر و اقوی و اشهر آنست که از نفع آن حکم تلف شده باید کذارد و قول اول اقرب است زیرا که بمجرد تحقق عقد مضاربه ضرر و منفعت و تلف بر دو طرف عاید است و همین است مقتضای عقد مضاربه و ربح در مضاربه وقایه رأس المال است و این حکم در تلف اعم است از آنکه تلف بآفت سماوی باشد یا بر نرخ و ذهاب اتقاد نرخ باشد هرچه باشد نفع را حکم آن باید کذارد والله العالم

کتاب المزارعه و مشتمل علی سؤالات و اجوبه **سؤال** ارکان و شرایط و فواید عقد مزارعه چیست

جواب مزارعه شرعا آنست که مالک زمین زمین را بزارع قرار دهد که آن زارع زرع نماید و حاصل آن بینهما
منقسم شود بطوریکه قرار دهند از تنصیف و تثلیث و غیره و مزارعه چند شرط است اول آنکه قرار
حاصل زرع باید میانه مالک و زارع بطریق اشاعه باشد نه تعیین مثلا اگر قرار شود که حاصل فلان
کرده یعنی زمین یا چند دانه یا خروار فلان جو یا گندم مال مالک باشد یا مال زارع باشد و بقیه آن مال آن
دیگری باشد یا بقیه تنصیف شود مزارعه باطل است و مسئله محل اشکال نیست و در غیره دعوای
اجماع مرا شده بلی هرگاه شرط شود که از برای مالک یا زارع چیزی غیر حاصل و زرع صحیح است مثا
با قوی و اشهر مثل اینکه در ضمن عقد مزارعه شرط شود که زارع علاوه بر حصه زرع ده تومان بگیرد
یا ده تومان بدهد یا اخراج سلطان را بدهد صحیح است نظر بعموم اوفوا و المؤمنون عند شروطهم دوم
تعیین مدت است که تا چند سال زرع نماید و بدون تعیین مدت مزارعه باطل است اجماعا محققا
و محکیا مستفیضا و مزارعه مثل مضاربه نیست که مدت نخواهد و فی الخبر ابی الربیع الشامی عن ابی عبد الله
سئل عن ارض یرید رجل ان یتقبلها فای وجوه القبالة احل قال یتقبل الارض من اربابها بشیء معلوم الی
سنین مسماة الخ الحدیث و هرگاه تعیین مدت نشود بلکه تعیین زرع شود مثل اینکه ملت زراعت گندم
یا جو فعلا یا باید تنها کو محل کلام است و در آن دو وجه است بلکه صحت بسبب اینکه مدت زرع معلوم است
عادة و یکی فساد بجهت اینکه اصل فساد است و اطلاقات انصراف ندارد بصورت عدم تعیین مدت
و تعیین زرع با اینکه اشتراط مدت ثابت است بحکم اجماع و خبر ابی الربیع و ظاهر کلمات اصحاب وجه
دوم است یعنی فساد و اقوی و اظهر نیز فساد است زیرا که مزارعه عقد لازم است و در تعیین مدت
مثل اجاره است پس همچنانکه در اجاره تعیین مزروع کفایت نمیکند و باید مدت تعیین شود همچنین در مزارعه نیز
چنین است سیم آنکه آن زمینی که مزارعه بر آن واقع شده ممکن باشد انتفاع از آن باینکه آبی داشته باشد
که بتوان از آن آب زراعت نمود و الا مزارعه باطل است و هرگاه در حین مزارعه آب داشته باشد و در
اثنا آب قطع شود خیار فسخ مزارعه از برای زارع خواهد بود این در صورتی است که آن آبی که در حین
مزارعه از برای زرع مقرر بوده منقطع شود ولی ممکن باشد از آب دیگر زرع کرد و اگر نتوان از آب دیگر
زرع نمود اصل مزارعه فاسد است زیرا که امکان انتفاع بنحو استدامه در جمیع مدت معتبر است چه مزارعه
مشروعه غرض همین است چهارم صیغه است که باید مشتمل باشد بر ایجاب ماضی و قبول قولی زیرا
که از عقود لازمه است و صدق عقد مزارعه بر عقدیکه ایجاب آن بصیغه امر باشد و یا قبول آن فعلی باشد
مشکل فیه است و اگر هم صدق بکند اطلاقات مزارعه انصراف ندارد و اصل فساد مقتضی فساد عدم
ترتب اثر است سؤال زمین مال یکی و بذر و عمل و عوامل مال دیگری باشد یا آنکه زمین و بذر مال یکی
و عمل و عوامل مال دیگری مقرر شود یا آنکه تخم از یکی و زمین و عمل از دیگری این سه قسم مزارعه صحیح است

خصوصا قسم سیم که متعارف نیست اما صحیح میدانند یا نه جواب بلی هر سه صورت صحیح است بلا
خلاف و دعوی اجماع بر صحت هر سه صورت شده و اطلاقات و عمومات اقتضای صحت مینماید سؤال
هرگاه در مزارعه قرار دهند که مالیات دیوانی را تا آخر قسمت شود که باکی باشد آیا در عهده مالک است یا در عهده عامل
جواب مادامیکه شرط نشده که عامل از عهده برآید غرامت آن بر عامل نیست زیرا که اصل برائت ذمه عامل است
و مستفاد الحکم من خبر سعید الکندی سؤال زارع شرعا میتواند زمینیکه بمزارعه گرفته است بی اذن
مالک به دیگری بمزارعه بدهد کلا او بعضا یا نمیتواند جواب اظهر و اشهر آنست که میتواند بغیر
بمزارعه بدهد زیرا که مزارعه از عقود لازمه است و بسبب آن مستقل است شرعا منافع ارض بقدر الحصه
زارع و هرگاه مالک شد زارع منافع را مقتضای الناس مسلطون علی اموالهم آنست که میتواند بغیر مزارعه بدهد
و منتقل کند و هم چنین حکایت میکنند جواز آن را اطلاقات مزارعه و اجماع محکی از زهره و موثق سماعه قال
سألته عن المزارعة قلت الرجل یبذر فی الارض مأة جریب او اقل او اکثر طعاما او غیره فیاتیه رجل فیقول له
خذ منی نصف ثمن هذا البذر الذی زرعته فی الارض و نصف نفقتک علی و اشرکنی فیه قال لا بأس و بعضی قائل شده اند باینکه
اگر بذر از زارع باشد زارع میتواند بمزارعه بدهد و الا فلا و بعضی دیگر برآنند که هرگاه صاحب بذر باشد میتواند
بدیگری بمزارعه بدهد و الا فلا و بعضی دیگر برآنند که میتواند بمزارعه بدهد ولیکن تصرف نمیتواند
بدهد زیرا که امانت است و بی رضای مالک نمیتوان بدیگری داد و مادامیکه زارع اول خود متصرف و حافظ
زمین باشد و زارع دوم زرع نماید و استیفای منافع نماید همچنانکه در اجاره دادن ملک یا دابه مستاجر میتواند
اجاره بدهد ولی باید خود حافظ ملک باشد و مستاجر دوم سوار شود و استیفای منفعت نماید و این
اقوال ضعیف است و قائل معتبری ندارد و تصرف غیر جائز از مقتضیات استحقاق و مالکیت است هم چنانکه
در اجاره میگوئیم علی الاظهر بلکه جماعتی از اخیار در اجاره وکالت داده اند باینکه هرگاه تسلیم مستاجر ثانی بدون
ضامن نیست بلی هرگاه آن شخص که میخواهد ملک یا دابه را تسلیم او نماید شخص معروفی باشد که ظن معتنا به
حاصل باشد باینکه تلف و ضرر حاصل نخواهد شد اشکال دادن جایز نخواهد بود چه در اجاره و چه در
مزارعه زیرا که مقتضی ضرر است بر مالک و آن ممنوع شرعا است و ممکن است استنباط این حکم مطلب از اخبار
که دلالت میکند بر عدم ضمان مستاجر ما بر که تعدی در اجاره نکند و الله العالم سؤال هرگاه زید مالک ولایتی از غیر
مزارعه بگیرد در مدت معینه با هر زرعی که بخواهد میتواند بکند اگر چه غیر متعارف آن محل باشد یا نه و یا میتواند
زرعی که موجب نقص بزمین باشد بنماید یا نه جواب اظهر در نظر حقیر آنست که هرگاه انواع زرع متساوی
و متساوی باشد هر زرعی که بخواهد میتواند نماید و هرگاه مختلف باشد انواع زرع بعضی متعارف باشد و بعضی
غیر متعارف و بعضی موجب ضرر بزمین باشد و بعضی نباشد و بعضی متبادر باشد و بعضی غیر متعارف
متبادر از انصراف اطلاق آنست که بزرع متعارف غالب و متبادر که موجب ضرر بزمین نباشد و ظاهر کلام

ابن زهره در غنیه دعوای اجماع است بر اینکه هر زرعی که بخواهد میتواند نمود خواه غالب وخواه غیر
غالب وخواه متبادر وخواه غیر متبادر وظاهر کلام اکثر نیز همین قول است ولی اقوی واظهر قول
اول است واجماع محکی ابن زهره مناط حکم نیست احدهم افاده اللفظ بسیاق المقام بلی هرگاه در عقد
مزارعه لفظی باشد که افاده عموم کند جایز خواهد بود هر زرعی از برای زارع والا اقتصار خواهد شد
بر آنچه گفتیم والله العالم سؤال هرگاه مزارعه باطل شود وزارع زراعت نموده باشد آیا اجرت
المثل مزارع خواهد بود یا نه جواب هرگاه تخم مزارعه مال زارع بوده اجرت المثل آب و زمین را باید
بمالک بدهد وحاصل مال زارع خواهد بود وهرگاه تخم مال مالک بوده حاصل هم مال مالک خواهد بود واجرت
عمل زارع واجرت عوامل او در عهده مالک خواهد بود که بزارع بدهد والله العالم سؤال هرگاه در مزارعه
شرط نشود که تخم با زارع باشد یا با مالک آیا با که خواهد بود جواب هرگاه در عرف آن مزرعه محل تخم
با زارع مقرر باشد غالباً منشأ انصراف اطلاق خواهد بود ومعین و واقع عمل خواهد بود باید زارع
بدهد تخم را خصوصاً در جمله از اخبار هست النفقه منک والارض لصاحبها وهرگاه غلبه ومتعارف
در عرف نباشد که موجب تعیین باشد مزارعه باطل است بجهت غرر وصرح به العلامه فی التذکره
سؤال هرگاه تخمی که از مزارعه در زمین بماند و در سال بعد مزارعه سبز شود وحاصل بدهد آیا
آن حاصل مال صاحب زمین است یا مال زارع جواب هرگاه تخم مال زارع باشد حاصل نیز مال او است
و بر او است که اجرت المثل صاحب زمین را بدهد وهرگاه مال مالک باشد حاصل نیز مال مالک است
وهرگاه مال هر دو باشد مال هر دو است وزارع بقدر الحصه اجرت المثل بدهد بلی هرگاه تخم مال زارع باشد
و زارع اعراض کرده باشد از آن در این صورت حکم باینکه حاصل مال زارع باشد مشکل است بلکه اب
حاصل از توابع زمین است و در ید صاحب زمین است واز کلام علامه استفاده میشود که مال اعراض
است واحوط واظهر آنست که مصالحه تنصیف نمایند و هم چنین است حکم در زمینی که در اجاره مستأجر
باشد ونیز بعد که اعراض از آن نموده باشد در آن زمین باشد و در سال بعد سبز شود وحاصل بدهد
حاصل مال مالک و مستأجر است بالمناصفه بنا بر قول علامه اظهر است زیرا که دلیل مالکیت زارع
و مستأجر که استصحاب باشد معارض است با دلیل مالکیت صاحب زمین و مرجحی از برای احدهما
نیست چون بحکم عقل و نحن میدانیم که مالک آن از این دو خارج نیست وحق از این دو بیرون نیست پس
تقسیم میکنند بالمناصفه تا ترجیح بلا مرجح لازم نیاید سؤال هرگاه معین نماید که تنباکو زرع کند
و زارع چیزی دیگر زرع نماید آیا مالک تسلط فسخ مزارعه را دارد یا نه جواب در مسئله دو قول است اول
آنکه مزارعه باطل است و مالک تسلط اجرت المثل دارد و دوم آنکه خیار فسخ از برای مالک
ثابت است هرگاه فسخ نمود اجرت المثل از زارع بگیرد وهرگاه فسخ ننمود سهم مزارعه خود را بگیرد

بالارثی

بالارثی ضرری که بمالک رسیده از زرع وشی واظهر واقوی قول اول است

کتاب المساقات

ومشتمل علی سؤالات واجوبه سؤال بیان فرمایید طریقه واداب مساقات را و شرایط آنرا جواب
مساقات قرار دادی است که لازم که صاحب باغ واشجار بالابیار میدهد که آبیاری وخدمات باغ را متحمل
شود در مدت معینه از قبیل آنکه هر ساله مکرر میشود ومداخلیت در تربیت ثمره دارد مثل آبیاری واستقا
کردن و حیله کردن و بریدن بعضی از اغصان و بعضی از برگهای انار چیدن که مداخلیت در نمای
آفتاب دارد وگیاه مضر بدرخت و میوه را ازاله کردن وسایر امور یکه مداخلیت در اصلاح ثمره دارد بعوض
حصه از میوه آن اشجار حصه مشاعه مثل عشر وخمس وهرگاه حاصل درخت معینی را شرط کند مساقات
صحیح نیست وجایز است مساقات قبل از ظهور ثمره وبعد از آن وقبل از کمال آن و رسیدن آن هرگاه کمال
آن موقوف بخدمت واصلاح عامل باشد واخراجات ساختن دیوار باغ وساختن جوی آب و
کشیدن آب در عهده مالک است و وجهی بعامل ندارد وهرگاه اشجار میوه نداشته باشد ومقصود
از آن برگ آن باشد مثل حنا وتوت بیکی وامثال آن صحت مساقات در آن محل کلام است واظهر
جواز است واز طرفین و مساقات از عقود لازمه است ووقوع آن موقوف است بر ایجاب واز
ساقی است وقبول و آن قبلنا است وقبول فعلی وایجاب فعلی کفایت نمیکند و تواصل میان ایجاب
وقبول معتبر است وچون از عقود لازمه است باطل نمیشود بموت احدهما وبفسخ احدهما بدون قبول
آن دیگری سؤال هرگاه مساقات بجهتی از جهات فاسد شود یا شرطی از شروط در آن بعمل نیاید
آیا حکم آن چیست جواب میوه مال صاحب درخت است وعامل تسلط اجرت المثل دارد از صاحب درخت
سؤال جایز است شرط شود از برای مالک بر عامل در مساقات قروشی با اشرفی که عامل بمالک بدهد علاوه
بر حصه مالک جواب بلی جایز است بکراهت در صورتیکه ثمره تلف نشود واجب وفای بشرط است وهرگاه
تلف شود ثمره بر میگردد به حساب آن والله العالم

کتاب الودیعه

ودیعه نایب کردن در حفظ مال است وآن از عقود جایزه است ومعتبر است در آن
ایجاب وقبول وایجاب وقبول فعلی در آن کافی است وانتظار عربیت وماضویت و تواصل در آن ضرور نیست اجماعا
وواجب است بر امانت گیرنده که محافظت کند امانت را خواه قبول نموده باشد امانت را قولاً یا فعلاً بجهه
علی الید ما اخذت حتی تؤدی وهرگاه فسخ عقد ودیعه شد واجب است که رد کند امانت را بصاحبش فوراً و در حدیث
است که رد کنید امانت را به صاحب آن اگر چه مجوسی باشد و در حدیث دیگر است که اگر چه
قاتل اولاد انبیا باشد و در حدیث دیگر هست که اگر قاتل امیر المؤمنین علی ع امانتی نزد من سپارد
هر آینه باو پس میدهم وطریق حفظ امانت در شرع مشخص نشده بلکه باید حفظ کند بنحوی که عادة عقلا
امانت را حفظ مینمایند و آن بحسب زمان ومکان مختلف میشود پس جامه ونقد را در صندوق گذارد و قفل

کرده و صندوق را در اطاقی مقفل گذارد و اطاقی که در محلی باشد که ایمن باشد از دزد و اسب و قاطر را در طویله
محفوظ بسته شده در محلی سکنای خود پس خلاصه باید بفهمد که عقلا و اهل عرف حفظ آن قسم مال را چه نحو میکنند
در اموال ایشان بنماید و هرگاه در حفظ کوتاهی نماید و کوتاهی کند ضامن است و غرامت بر او واجب است
هرگاه تلف شود و هرگاه مالک مشخص نماید طریق حفظ را مثلا در فلان موضع از خانه بگذار امین باید بهمان
نحو محافظت نماید و مخالفت نکند و هرگاه مخالفت کند و در جای بهتری یا جای پستتری بگذارد و تلف شود
ضامن است مگر علم یا ظن معتمد به از برای امین حاصل شود باینکه هرگاه در این مکان باشد تلف خواهد
شد و ودیعه از عقود جایزه است و باطل میشود بفسخ احد متعاقدین و بموت هریک از ایشان
بلا خلاف زیرا که بطلان بسبب امور مذکوره از شئونات عقود جایزه است و در صورتیکه بسبب یکی از
امور مذکوره ودیعه باطل شد باید تعجیل کند در رد آن بصاحب مال و هرگاه تعجیل نکند و اهمال کند
هرگاه تلف شود و بدا و باساعده در رد و علم تعجیل از امانت خارج میشود و هرگاه بعد از آن ادعای رد کند
قول او در رد مسموع نیست و گرفتن ودیعه از طفل و مجنون جایز نیست و هرگاه بگیرد ضامن است
و هرگاه رد کند بطفل یا مجنون ذمه او بری نمیشود بلکه باید رد کند بولی ایشان یا حاکم شرع و هرگاه بداند که اگر
از دست طفل یا مجنون نگیرد تلف خواهد شد جایز است گرفتن از ایشان بقصد حفظ هرگاه در نزد او تلف
شود غرامتی بر او لازم نخواهد بود زیرا که محسن است و ما علی المحسنین من سبیل ولی باید بالامکان رد کند
مال را بولی یا اذن در حفظ از او بگیرد و هرگاه امانت حیوانی یا درختی باشد واجب است بر امین که
علف و نفقه حیوان و آبیاری درخت را بنحو متعارف متحمل شود زیرا که از مقدمات حفظ و واجب است
و ما لا یتم الحفظ الا به و هرگاه کوتاهی کند تفریط است و ضامن است و ید او از امانت خارج میشود بلکه هرجا
ید امین مبدل بعدوان یا تفریط شد از امانت خارج میشود و حکم ودیعه و امانت در مکرر بید او منتفی است
اگر چه رد و باز خرج دابه امین متعارف متحمل شود امین بوجه بر او موقوف بوجه نبود بجهت اذن حاصله
از مالک و بغیر اذنست که در صورتیکه مالک اذن در خرج نداده باشد امین باذن حاکم شرع متحمل خرج شود اگر دست رس
باذن مالک نباشد و آنچه خرج نمود از مالک خواهد گرفت و ضامن نیست امین تلف امانت را مگر هرگاه بواسطه
تعدی یا تفریط امین تلف شده باشد و مراد از تعدی خیانت است مثل اینکه جامه را بپوشد از او یا بپوشد یا
چاره را سوار شود یا اکثر زیاده از آنقدر که مأذون در پوشیدن جامه است از آن بپوشد یا زیاده تر از قاعده باز
آن کند یا انکار امانت را یا مطالبه مالک یا از آنها کند یا مال دیگر اگرچه مال خود مالک باشد یعنی بطوری که نتوان از هم جدا
کرد یا مهر کیسه مال را بردارد و ذمه بر ماده و امثال ذلک اینها که در عرف از خیانات میباشد و مراد از تفریط ترک
حفظ است و ترک سایر امور که بر امین واجب است که در امانت معمول دارد مثل تاخیر در گذاردن امانت
در جای محفوظ یا گذاردن آن در جای غیر محفوظ یا ترک گشودن جامه و نشر و چیزهایی که بدان از فاسد شدن حفظ میکند

باترک

باترک آب دادن جاریه و علف دادن دابه یا امانت گذاردن آن در جایی دیگر بی اذن مالک یا اهمال بردن بسفر
و امثال اینها که از تفریط در حفظ میباشند و حکی الاجماع مستفیضة یعنی عدم ضمان امین تلف امانت را در صورت
عدم تعدی یا تفریط محل آنست از اخبار منها الصحیح صاحب البضاعة و الودیعة مؤتمنان و فی آخر رجل
استأجر اجیرا فاقعده علی متاعه فسرق قال هو مؤتمن و فی ثالث عن الرجل یستبضع المال فیهلک او یسرق
اعلی صاحبه ضمان فقال لیس علیه غرم بعد ان یکون الرجل امینا و فی رابع عن ودیعة الذهب و الفضة فقال کل
ما کان من ودیعة لم تکن مضمونة فلا یلزم و منها الموثق رجل استودع رجلا الف درهم فضاعت فقال الرجل
کانت عندی ودیعة و قال الآخر انما کانت قرضا علیک فقال المال لازم له الا ان یقیم البینة انها کانت ودیعة
و اما بر مستثنی اجماع است و جمله از اخبار منها الصحیح رجل دفع الی رجل ودیعة فوضعها فی منزل جاره
فضاعت هل یجب علیه اذا خالف الامر و اخرجها عن ملکه فوقع هو ضامن لها ان شاء الله تعالی سؤال هرگاه زید
پولی یا جنسی نزد عمرو امانت بسپارد و عمرو از پول یا جنس او بدون اشتباه خرید و فروش نماید و منافعی از آن
مداخل نماید و نفع ببیند آیا تمام آن منافع و مداخل مال زید است که صاحب امانت است یا مال عمرو امین
است که بیع کرده جواب این سؤال چند صورت دارد اول آنکه باذن مالک معامله در امانت
نماید بجهت عمرو مأذون در داد و ستد شده بشرط ضمان دوم آنکه بدون اذن زید باشد و در حین
خرید ذمه خود یا جنس امانت را عوض آن مبیع قرار دهد سیم آنکه مبیع را در ذمه مالک بخرد و جنس را
عوض مافی الذمه ادا نماید چهارم آنکه مبیع را در ذمه خود بخرد و مال امانت را در اداء ثمن بدهد اما
قسم اول نسبت بداده باد یا اشکالی و علامه قول باین دارد که این معامله منقلب است بقرض و مداینه و مداخل
و منافع مال زید مالک نیست و این ودیعه است بقرض و مداینه و نماء تابع است و ملک مبیع و محتاج است
بدلیل و اما قسم دوم و سیم بیع و نماء بلا کلام مال مالک است و ظاهر المحقق رحمه مسلم نیست و در غنیه دعوی
اجماع نماید و مستند بعد ذلک بعضی از اخبار است از آنجمله روایت ابن محبوب و هو ممن اجتمعت العصابة
علی تصحیح ما یصح عنه و فیه انی کنت استودعت رجلا مالا فجحدنیه و حلف لی علیه ثم انه جائنی بعد ذلک
سنتین بالمال الذی کنت استودعته ایاه فقال هذا مالک فخذه و هذه اربعة آلاف درهم ربحتها فی مالک فهی لک مع
مالک و اجعلنی فی حل فاخذت منه المال و ابیت ان آخذ الربح منه و اوقفت المال الذی کنت استودعته و اتیت حتی استطلع
رأیک فما تری قال فقال خذ نصف الربح و اعطه النصف و حله ان هذا رجل تائب والله یحب التوابین
و لمروماً لها و ضعف دلالت این حدیث از باب الاحتیاطات و تعلیل ذیل حدیث مباین مطلب گواه است الی
از کلام بعضی مستفاد میشود که تملک مالک منافع مشروط است باینکه اجازه نماید معامله امین را و لکن
اصل معامله فاسد است و مستحق ربح نیست و این ضعیف مردود است باینکه انتقال مبیع بزید مالک منوط است
صحت معامله است تا مشروط باشد باجازه بلکه من باب تقاص شرعیه است زیرا که بایع اخذ کرده است مال را

و تصرف کرده است در آن و مرفقرا است و غالب آنست که استرداد آن میسر نیست و صبر بالک تا دادن رجاء
استرداد ضرر است و ادای بعض حقوق ممنی نیست از این محذورات لا تقاص فرعیا و همین تقاص فرعی است مفاد
روایة ابن محبوب و ان تقاص محتاج بقصد و اذن حاکم نیست بلکه مال شرعاً محکوم بملکیت زید مستودع میشود
فهو الحکم شارع عقلا و نقلا کما هو مقتضی روایة ابن محبوب مجبوراً و حصر المناص و ممکن است تایید حکم مذکور
باطلاق نصوص وارده در تجارت بمال یتیم بغیر وجه شرعی که تصریح شده بانکه ربح مال یتیم است و ضمان
بر تجارت کننده است و نقل ان نمیشود که ان اختصاص فرعی باشد در انتقام بل مطلب باقی میماند و از آنست
که در صورت امکان استرداد عین حکم به تقاص فرعی نمیشود بلکه باید عین استرداد شود و بناء بر طلب آن
مبیع و ثمن مال مالک است و روایت ابن محبوب ظاهر در عدم امکان استرداد عین است و اما قسم چهارم
اگرچه بحسب قواعد شرعیه بیع صحیح است و ثمن مال امین است زیرا که امین در ذمه خود خریده اگرچه مال الغیر را در
عوض داده باشد خصوصا هرگاه فروشنده کسی باشد که باکی نداشته باشد که عوض مبیع از حلال باشد
یا از حرام و لکن مقتضای ترک استفصال در روایت ابن محبوب آنست که تمام مال مالک باشد و تایید میکند
آنرا نصوص وارده در تجارت بمال یتیم بغیر وجه شرعی که تصریح شده بانکه ربح مال یتیم است و ضمان بر تجارت
کننده است سؤال ظالمی قاهر جابر زید را حبس نموده و اموال او را بتاراج میبرد و زید اموالی از خود نزد
عمرو بامانت سپرده ظالم مطالبه مال را از عمرو امین میکند و عمرو هرگاه ندهد ضرر مالی یا بدنی یا آبرویی از ظالم
باو میرساند آیا هرگاه بجهة حفظ جان و مال و آبروی خود ضامن خواهد بود امین یا نه و هرگاه ظالم
بامین بگوید قسم بخور که زید مالی نزد تو امانت نگذارده آیا جایز است که امین بدروغ قسم بخورد یا نه جواب
هرگاه جابر بقهر و غلبه امانت را از امین بگیرد و امین نتواند نگاه دارد بر امین حرجی و غرامتی نیست و هرگاه
بتواند نگاه دارد ولی ضرر قلیلی بر امین وارد میشود از حیثیت آبرو و یا از حیثیت مال باید در این صورت
باید امانت را نگاه دارد و تحمل ضرر قلیل شود و قلت و کثرت ضرر آبرو و یا مالی یا بدنی نسبت باشخاص
مختلف میشود بسا شخصی است که خوردن یک سیلی یا یک فحش از برای او ضرر کثیری است مثل صاحبان
عزت و بسا شخصی است که اینها از برای او ضرر قلیلی است و بسا شخصی است که تکلیف آن ضرر از برای او ضرر قلیلی
است و بسا شخص دیگر است که نسبت باو ضرر کثیر است و مرجع عرف است و ملاحظه احوال امین و هرگاه
نتواند نگاه دارد ولی ضرر کثیری باو وارد میشود در این صورت نگاه داری بر امین واجب نیست
و هرگاه از او گرفتند غرامتی بر او نیست و مسئله محل خلاف نیست و لا ضرر نیز حاکم است بعدم غرامت
و اما خوردن قسم دروغ از برای امین جایز و مشروع است و این حیله از حیلهای مشروعه است
و نظایر آن که در شرع تجویز شده در کتاب طلاق مذکور است و طریق حیله آن باین نحو است که قسم بخورد
که زید امانتی نزد من نگذارده و قصد کند که در فلان مکان یا فلان زمان که غیر مکان و زمان امانت بوده

نادر باطن

نادر باطن قسم او راست باشد و ظاهرا کاذب یوهم ان ضرر [illegible] اگر این کذب مستثنی است و ارتکاب
اقل قبیحین است و ان عقلا و نقلا بلکه در این مقام اتفاقا مجوز است سؤال هرگاه امین بگوید که امانت
تلف شده و مالک منکر باشد قسم با کی است و هرگاه امین مدعی رد ودیعه باشد و مالک منکر باشد
قسم با کی است و هرگاه هر دو متفق باشند در تلف بتفریط امین و لکن اختلاف کنند در قیمت آن آیا
قول کدام یک مسموع است جواب اما مسئله اول قسم با امین است که مدعی تلف است و این بخلاف
قانون است که البینة علی المدعی والیمین علی من انکر خواه ادعای تلف کند بامر واضح یا بامر خفی و ادعای اجماع
بر آن شده و هو الحجة المخصصة لعموم الروایة و اما مسئله دوم نیز اظهر تقدیم قول امین است بعضی
هرگاه امین امانت را بجهة مصلحت مالک گرفته مثل ودیعه و وکالة و امثال اینها قول امین در رد مسموع
است و بیشی از فقها بر او وارد نیست و هرگاه بجهة مصلحت خود گرفته باشد مثل مضاربه و عاریه
و رهن و اجاره و امثال اینها قول او در رد مسموع نیست بلکه باید اثبات کند رد را و اما قسم دوم موافق قواعد
شرعیه و عمومات البینة علی المدعی والیمین علی من انکر است و اما قسم اول بجهة آنست که امین در آن قسم محسن
است و ما علی المحسنین من سبیل و علامه در مختلف در کتاب وکالت حکایت کرده از حلی اجماع را بر آن
و کلام صیمری نیز ظاهر در اجماع است و بعضی از فقها تصریح نموده اند قائلی ندارد تقدیم قول مالک و فتاوی
اصحاب الاتفاق است بر تقدیم قول امین و دو دلیل بعد از ظاهر اجماع محققا و محکیا دلیل مقنع است
و ضعف ابن محبوب بشهرة عظیمه بالفرحه اجماع است عن الصادق عن المستودع اذا کان غیر ثقة هل یقبل
قوله قال نعم و لا یمین علیه و فی روایة اخری لم یخنک الامین و لکن ائتمنت الخائن و فی خبر مسعدة بن صدقه
لیس لک ان تأتمن من خانک و اما مسئله سیم قسم با مالک است در تعیین قیمت و اینکه گفتیم که قول
امین مسموع است در رد هرگاه بجهة مصلحت مالک اخذ نموده باشد در صورتی است که ادعای رد بر مالک
کند و هرگاه ادعای رد بر وارث مالک کند یا رد بر وکیل و ماذون او کند و مالک منکر وکالت
و اذن باشد قول امین در رد مسموع نخواهد بود و هرگاه مالک
قبول کند اذن را و انکار کند رد را قول امین
مسموع خواهد بود

کتاب العاریه و آن عقدی است که فایده آن تبرع بمنفعت است جمعی از فقها چنین تعریف کرده اند
و منقوض است تعریفشان بعمری و سکنی و حبس و وصیت بمنفعت و لهذا جمعی از فقها در اکثر
این حدود اعتبار [illegible] ما ست فی الجمله نه حد تام لهذا طردا و عکسا و انتقاض و عدم انتقاض آن ملحوظ
نمیشود و عقد عاریه لفظی است که مشتمل باشد بر اذن در انتفاع مثل اینکه بگوید که عاریه دادم و از آن
منتفع شو و مطالعه کن و عاریه از عقود جایزه است و گفته میشود در آن هر چند [illegible]

اول در علو به هنگ و باید او مکلف باشد و جایز التصرف پس صحیح نیست عاریه دادن طفل و مجنون و از
بلی ولی جایز است با ملاحظه صرفه و مصلحت مقصود و در عاریه کردن و ان نیز باید مکلف باشد
پس صحیح نیست از صغیر و مجنون و مستعیر لازم نیست که یکنفر باشد بلکه هرگاه متعدد باشند جایز است
خواه محصور باشد مثل ده نفر مثلا یا غیر محصور مثل اینکه هرکه داخل خانه من شود منتفع شود از این کتاب
و لازم نیست مقارنه میانه ایجاب و قبول نادر غیر محصور صحیح نباشد و در حقیقت عاریه فسخی است از آبا
و هرگاه کسی چیزی را از غاصبی عاریه کند با جهل و استیفای منفعت از آن نماید معنی پس باید که ضمان بر غاصب
است بنا بر جهانی محقق چنین را اختیار نموده و اظهر و اشهر آنست که میرسد مالک را که عوض منافع مستوفاة
از مستعیر بگیرد و میرسد او را که از غاصب بگیرد از هر یک که خواهد و هرگاه از مستعیر گرفت مستعیر هم
تسلط دارد که از غاصب بگیرد آنچه را که گرفته شده و دلیل الامر جزء اول عموم من اتلف و
عموم علی الید و قول المعصوم کل مغصوب مردود الشامل للعین والمنفعة و قوله تعالی من اعتدی علیکم فاعتدوا
علیه بمثل ما اعتدی علیکم و جزاء سیئة سیئة مثلها الدال علی الحکم الوضعی اعنی الغرامة و فی الدلیل
علی ... خبر اسحق عن ابی عبد الله ع و ابی ابراهیم اذا استعیرت عاریة بغیر اذن صاحبها فهلکت فالمستعیر
ضامن و ... معنی بتصریح و ترجیح ... وکالت به مدعی مادر و استناد محقق و غیره باینکه غاصب اقوی است
اتلاف به جهت است زیرا که مباشر مستعیر است و ان اقوی است و اما بر جزء دوم مدعی قاعده الغرور
المحقق است که تا سببی از ... کتاب ... الاصول نموده ... حکم منافع عین مستعار است و اما حکم عین مستعار
در صورتیکه مستعیر تلف کند و از غاصب عاریه کرده باشد مثل حکم منافع است در صورت جهل مستعیر
و بر جزء اول مدعی در ان وکالت میکند اما مذکوره حضور ضمان جهل و خبر اسحق و اما بر جزء دوم
در صورتیکه عاریه مضمونه نباشد و تلف بتعدی و تفریط نباشد قاعده الغرور به رجوع الی من غره ... حکم
صورت جهل مستعیر بود و اما صورت علم مستعیر بغصب مستعیر ضامن است و رجوع نمیکند بر غاصب
بلکه هرگاه مالک رجوع کند در غرامت عین یا منفعت بر غاصب رجوع میکند غاصب بر مستعیر مسئله
در ان شیء عاریه کرده شده است و ان هر چیزی است که صحیح باشد انتفاع بان شرعا با بقاء عین
ان مثل جامه و چهارپا و درهم و دینار از برای تزیین و از قید اول بیرون میرود مثل ظرفهای طلا و نقره
بجهة الحل و شرب و ناذ ... بجهة لهو و طرب و حوادی بجهة استماع که اینگونه انتفاعها صحیح نیست شرعا و
عاریه اینها مشروع نیست و از قید دوم بیرون میرود ماکولات و مشروبات که بانتفاع اینها عین اینها
باقی نمیماند بلی هرگاه کسی تصریح کند در اینها بتصرف و اکل و شرب داخل عنوان هبه خواهد بود زیرا که
منتقل لفظ عاریه لغة و شرعا متصرف در منفعت است نه عین و باید اکتفا کند مستعیر در تصرف
و استنفاع بهمان قدری که ماذون فیه است و تصرف زیاد نزد و مساوی و پست تر از حیثیت ضرر بعین

مستعار جایز نیست مثل اینکه عاریه کند فاطر را که تا قم برود تا طهران برود یا تا نطنز برود که راه ان مساوی
قم است با تا قمصر برود که راه ان کمتر از قم است و هیچیک جایز نیست مگر با علم برضای مالک یا بدلالت معتبره
کلام معیر و الا جایز نیست زیرا که تصرفست در مال غیر بغیر اذن مالک و ان ممنوع است شرعا و عقلا و لیسا
باشد که اغراض مختلف میشود مالک بخیالی اذن قم میدهد و هرگز راضی بقمصر و نطنز نیست بملاحظه که خود
بهتر میداند و زمینی را اذن غرس درخت میدهد و راضی بزرع نیست بجهتی که خود مطلع است پس هرگاه
مستعیر تعدی کند از تصرف ماذون فیه اجرت المثل مر او را واجب میشود و اجرت انقدر ماذون فیه
کم نمیشود از اجرت المثل بجهة اصل سلیم از معارض و جایز است عاریه کردن هر حیوانی که قابل انتفاع باشد
مثل مرکوب و سگ بجهت صید و بجهت محافظت و غلام بجهت خدمت و کنیز اگر چه نسبت باجنبی و بیگانه باشد
و گوسفند بجهة شیر آن و گوسفند اگر چه شیر ان عین است و عین ان باقی نمیماند و مخالف قاعده است در عاریه
ولی اجماع قائم است بر صحت عاریه آن و یدل علیها مضافا الی الاجماع النبوی العاریة مؤداة والمنحة مردودة
والدین مقضی والغریم غارم و اگر اجماع و نبوی نبود حکم میشد بعدم صحت بجهت قاعده مذکوره و از اینجا است که
اجاره گوسفند صحیح نیست و عاریه ان صحیح است و در عاریه تعدی میشود در حکم از گوسفند بگاو و شتر و عاریه
اینها جایز نیست و مقتضی میشود از عاریه گوسفند بجهت شیر آن به پشم و مو و کرک که عاریه گوسفند بجهت پشم و
کرک جایز نیست زیرا که حکم خلاف اصل مقتصر است بر محل یقین و اباحه شیر گاو و شتر و پشم و مو و کرک
گوسفند مسئله دیگر است و ان جایز است و دخلی بعاریه ندارد و منحه شامل گوسفند و بز شیر ده هر دو
هست و جایز نیست و طی کردن جاریه بسبب عاریه بلکه بتحلیل و اباحه ضرور دارد و هرگاه عاریه از
عقود جایزه شد جایز است از برای مالک رجوع از عاریه و استرداد عین و هرگاه مالک عاریه داده باشد
زمین را از برای دفن میت یا غرس اشجار مطلقا یا با مدت معینه پس تمام میشود و امر کند مستعیر را بانسکه
اشجار را بکن و عمارت را خراب کن واجب است بر مستعیر که اطاعت کند و لکن مالک باید ارش نقص
اورش مستعیر را بدهد بنا بر اقوی بجهة ادله نفی ضرر و اینکه عرف مستعیر عرف ظالم نیست و جایز نیست از برای
مستعیر که عاریه بدهد عین مستعار را و جایز نیست که اجاره بدهد اما اللا باذن مالک مسئله
جهل در احکام عاریه است عاریه امانت است در دست مستعیر ضامن نیست مستعیر انرا
مگر هرگاه تفریط کند در حفظ یا تعدی کند بشرحیکه در کتاب ودیعه گذشت که در صورت تفریط و تعدی
ضامن است و هم چنین ضامن است مستعیر هرگاه شرط کند ضمانت خود را در عاریه که در این صورت نیز
ضامن است اجماعا محققا و محکیا و اخبار معتبره نیز در این باب وارد است ففی صحیح ابن سنان لا تضمن
العاریة الا ان یکون قد اشترط فیها ضمان الا الذهب والفضة فانها مضمونة و ان لم یشترط فیها ضمانا و هم چنین
ضامن است طلا و نقره را اگر چه شرط ضمان هم نکرده باشد خواه طلا و نقره مسکوک باشد مثل اشرفی

ودوبيرياطلاكلات باشد اجماعا در اول وبنابر اشهر اقوى در ثانى وفاقا للشهيدين والمحققين والفاضل
وابن ادريس وجمع على ما حكى عن بعضهم وخلافا للمفيد كالسبزوارى ومحل الاسلام والسيد صاحب الرياض
دليل ما بر مدعى چند اخبار است منها صحيح زراره قلت لابى عبد الله عليه السلام العاريه مضمونة فقال
جميع ما استعرته فتوى فلا يلزمك تواه الا الذهب والفضة فانهما يلزمان الا ان تشترط انه متى توى لم يلزمك
تواه وكذلك جميع ما استعرت فاشترط عليك لزمك والذهب والفضة لازم لك وان لم يشترط عليك
ومنها صحيح اسحق بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام العارية ليس على مستعيرها ضمان الا ما كان من ذهب
او فضة فانهما مضمونان اشترطا او لم يشترط ومنها صحيح ابن سنان عنه ايضا لا تضمن العارية الا ان
يكون قد اشترط فيها ضمان الا الدنانير فانها مضمونة وان لم يشترط فيها ضمانا ومثله خبر ابن مسكان
ومنها خبر عبد الملك بن عمرو عنه ايضا ليس على صاحب العارية ضمان الا ان يشترط صاحبها الا الدراهم
فانها مضمونة اشترط صاحبها او لم يشترط وظاهر اين اخبار اگرچه تعارض وتناقض است نسبت
بطلاكلات ونقره آلات زيرا كه از يك طرف اخبار داله بر عدم ضمان در عاريه اقتضا ميكند كه مستعير در
تلف آنها ضامن نباشد وصحيح زراره واسحق اگرچه بالعموم دلالت ميكند بر ضمان در آنها ولى مختص اند
باخبار درهم ودينار يعنى صحيح ابن سنان وخبر ابن مسكان وعبد الملك پس در حقيقت عمومات عدم ضمان
عاريه مخصص بمطلق ذهب وفضه نخواهد بود زيرا كه اين مطلق بر اطلاق باقى نيست ومقيد است بدرهم
ودينار پس مخصص بغير درهم ودينار از براى آن عمومات نيست پس ضمانى در عاريه طلاكلات ونقره آلات
نخواهد بود واز طرف ديگر اخبار درهم ودينار مخصص عمومات عدم ضمان است در عاريه ومنافات با اخبار
ذهب وفضه ندارد واخبار ذهب وفضه از براى غير مخصص ديگر است نسبت باخبار عدم ضمان
در عاريه پس طلاكلات كه فرعى از ذهب است مثلا داخل در مستثنى است كه ضمان در آن است نه در
مستثنى منه ولكن واقف بمحاورات اهل عرف ميداند كه تناقضى وتعارضى ميان اين اخبار نيست بلكه اينها
هريك مخصص اند از براى اخبار داله بر عدم ضمان در عاريه ومناظره با هم ندارند مثال اين مطلب در عرف
چنين است كه هرگاه چند خطاب از مولى بعبد برسد يكى آنكه لا تكرم الرجال وديگرى اكرم العلماء
وديگرى اكرم زيدا وما بدانيم كه زيد داخل در علما است هيچ كس نميگويد اكرم زيدا مخصص اكرم العلماء است بلكه
ميگويند هر دو مخصص لا تكرم الرجال است واين واضح است خلاصه طلاكلات ونقره آلات داخل در
مستثنى است در صحيح زراره واسحق ومستعير ضامن است واين دو صحيح مخصص نميشوند باخبار درهم ودينار
زيرا كه متحد اند در حكم بلكه هر دو مخصص اند از براى اخبار عدم ضمان در عاريه وهرگاه عاريه بگيرد مركوبى را
تا مسافتى معين پس بلا اذن ببرد مركوب را ضامن است آن مركوب را عينا ومنفعتا واگر برگرداند مركوب را تا آن
مسافت بداو از ضمانت خارج نميشود بلكه ضامن است وضمان باقى است وهرگاه نقصان هم برسد در عين مستعار

بسبب استعمال

بسبب استعمال ماذون فيه بعد از آن تلف شود وشرط شده باشد ضمانت عين بر مستعير ضامن است مستعير
قيمت روز تلف را ونقص عين با او نيست زيرا كه نقصان عين مضمون نبوده بر مستعير وانما الاذن تصرفات
ماذونه در عاريه است وضمان عين مخصوص تلف است ودخلى بنقص عين ندارد بلى هرگاه شرط شود
در عاريه ضمان نقص هم ضامن خواهد بود نقص را ومنافات ندارد شرط ضمان نقص با مقتضيه عاريه
كه مباحه است زيرا كه مقتضاى اباحه منافع است واين دخلى بضمان عين وضمان نقص ندارد وهرگاه
اختلاف شود ميانه مستعير ومتصرف در عين مستعاره ومالك پس مستعير بگويد من اين عين را عاريه
كرده ام از تو ومالك بگويد اجاره كرده از من بفلان مدت وفلان مبلغ قول مالك مقدم است با يمين وحكم
ميشود از براى او باجرت المثل على الاشهر الاظهر وفاقا للمحقق وجماعة من المتاخرين بجهت عموم من اتلف
وعلى اليد ما اخذت وانكه منافع مال محترم است واز براى او قيمت است پس لازم است بر تلف كننده
واستيفا كننده كه از عهده عوض آن برآيد وادعاى اباحه يعنى عاريه بر خلاف اصل است زيرا كه عاريه امر
حادث است ومسبوق بعدم است با آنكه مستصحب است آثار(؟) شرعيه مالكيت منافع پس مستعير
مدعى است ومالك منكر وقسم بر مالك است وبعد از قسم بايد مستعير از عهده عوض منافع كه استيفا
كرده برآيد واين در صورتى است كه اجرت المثل مساوى اجرت مسمى كه مدعى به است باشد يا كمتر
وهرگاه زيادتر از اجرت مسمى باشد حكم ميشود باجرت المثل مسمى زيرا كه مالك باقرار خود مستحق زياده
نيست واز اينجا است كه هرگاه اختلاف كنند در فرض مذكور وديگر قول مالك كه مدعى قرض است مقدم
است وهمين مقتضى تحقيق تخيير(؟) واز اينجا است كه مقدم است قول مالك مدعى غصب بر متصرف مدعى عاريه
وما ذكر در دليل مرجح يكى است وقول شيخ وابن زهره وشهيد اول وارد بجلى(؟) وسبزوارى على ما حكى عن
بعضهم ضعيف الوجه است چه استناد ايشان باصل برائت ذمه مستعير است وآن بعد از آن استيفاى
منافع واداله مذكوره منقلب ميشود وحكم بتقديم قول مالك در صورتى است كه متصرف استيفاى
منافع نموده باشد واگر نه قول مستعير مقدم است در نفى اجاره وقسم ميخورد بر نفى اجاره وعين را رد ميكند
بمالك وهرگاه انكار نمايد مستعير عاريه را خارج ميشود در دست او از امانت وضمان بر او لازم ميشود و
تفصيل اين مسئله در كتاب وديعه گذشت وهرگاه ادعا كند رد عين مستعاره را بمالك ومالك
منكر باشد مقدم است قول مالك با يمين زيرا كه امانت را بجهت مصلحت خود اخذ نموده وبجهت عموم
البينة على المدعى واليمين على من انكر واين بخلاف وديعه است كه قول امين در آنجا در رد مسموع است
زيرا كه يد او بجهت مصلحت خود مالك است واحسان محض است وما على المحسنين من سبيل وهرگاه تلف
شود عين مستعاره بسبب تعدى يا تفريط مستعير ضامن است قيمت آن را بقيمت يوم التلف از اكد(؟) هامت(؟)
روز دفع است كه حق از عين تعلق ميگيرد بدل وهرگاه اختلاف كنند مالك ومستعير در قيمت مبيع

مستغان مقدم است قول مستعير که منکر زیاده است بایمین و قبلی کثیر که قول مالک مقدم است وان ضعیف
است و هرگاه عوض باشد پس مدعی عاریه قرارداد هاد صحیح نمی اید مثل انکه بگوید عاریه دادم اسب خود را که
فلان چیز را عوض بدهد کی نیز هرگاه مستعیر و مالک باید اجرت المثل بدهد زیرا که مناعی
عاریه احسان و تبرع است و آن منافی باقرار دادن عوض و شرط است

ومقرو من انست که شرع نموده و مستعیرش ومای با دلیل

مو رخ مجموعه ... با با اجرت المثل ...

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله رب العالمین والصلوة والسلام علی خیر خلقه محمد وآله الطیبین اما
بعد فقد امرني من فضلاء العصر من يجب علي اجابته ان اتامل في مسئلة اختلاف الامين والمالك في رد الامانة
فمع ضيق المجال سارعت الى الاجابة والمأمول منه زيد فضله وقدس سره ان ينظر اليه ما اختلج ببالي في هذا الباب
بعين الرضا فيتجاوز عن كل عيب وخلل والله حسبي ونعم الوكيل فاقول واهد الموفق ان الامين افراد كالمستودع
والوكيل بلا جعل والمأذون في التصرف بلا اجر والاب والجد والوصي والحاكم وامينه والمستعير والمضارب والوكيل
مع الجعل والمرتهن والمستأجر والمأذون مع الاجر الى غير ذلك وان جملة منهم كانوا امناء محسنين محضا وهم الذين
بيدهم على المال لا لمصلحة انفسهم ومنفعتها بل لمصلحة المالك كالمستودع فانه لا ينتفع من استيداعه اصلا بل
فائدته حفظ مال الغير وهو عين الاحسان وكالوكيل الذي لا يقبل جعلا في عمله والمأذون في بيع او شراء مجانا
من غير اجر والوصي والاب والجد والحاكم وامينه وجملة منهم لا يكونوا محسنين محضا كالاحسان وهم الذين بيدهم
على المال لمصلحة انفسهم لا المالك كالمستعير والمضارب والوكيل مع الجعل والمرتهن والمستأجر والمأذون
في البيع والشراء مع الاجر ثم ان ثلثة من الاولين امناء من قبل المالك كالمستودع والوكيل بلا جعل والمأذون
بلا اجر وثلثة منهم امناء من قبل الله تعالى كالاب والجد والحاكم وامينه واما الوصي فهو في الحكم ملحق بهذه
الثلثة لان الوصي بعد ما مات لا يملك شيئا حتى يكون تصرفه فيه باذن مالكه وسياتي في ذلك مزيد توضيح ثم ان
مقتضى الادلة كما سياتي ان المحسنين من الامناء من قبل المالك كالمستودع والوكيل بلا جعل والمأذون بلا
اجر يقبل قولهم في الرد مع اليمين وغير المحسن من الامناء من قبل المالك كالمستعير والمضارب والوكيل مع الجعل
والمرتهن والمستأجر والمأذون في البيع والشراء مع الاجر لا يقبل قوله في الرد بل يقبل قول المالك مع يمينه
والمحسنين من الامناء من قبل الله تعالى كالاب والجد والحاكم وامينه يقبل قولهم في خارج الصغير من ماكوله
وملبوسه وساير ما يحتاج اليه ولا يقبل قولهم في الرد والسر في الحكم الاول ان المستودع والوكيل بلا جعل
والمأذون بلا اجر قد اختار المالك ايام للامانة وقد قبضوا المال لمحض مصلحة المالك لا لانفسهم فليسوا
في موضع التهمة حتى يحتاجوا الى الاشهاد عند الرد فاللايق بحالهم قبول قولهم في الرد لانهم لا يكونوا في
القبض طالبين لنفع انفسهم حتى يكونوا متهمين هنا حتى الى الاشهاد عند الرد ولان اتخاذ المالك

ايام للامانة في حكم التزامه بصحة انفسهم وان قولهم في جميع ما يتعلق بماله ولا لم يتحاشى من الناس بالتوديع والتوكيل
وذلك حجة لهم على المالك مع تلك الحجة لا يحتاجون الى الاشهاد بخلاف الثلثة الثانية فانهم متهمون حال القبض
للنفع اخذون لمصلحة انفسهم فاللايق بحالهم الاشهاد عند الرد حتى يدفع عنهم التهمة ولا يتخيل انتقاض
هذا الكلام بقبول قولهم في التلف اذ السر في قبول قولهم بل قول ساير الامناء في التلف ان التلف مما لا
يمكن الاشهاد عليه غالبا فلو كلفوا بالاشهاد عليه ايضا ولم يقبل قولهم فيه يلزم الحرج الشديد في حقهم
والضرر عليهم وما جعل الله في الدين من حرج ولا ضرر ولا ضرار واما الثلثة الثالثة فالسر في عدم قبول قولهم في الرد
ان المالك لا يتخذهم امناء حتى يكون اتخاذه للامانة في حكم التزامه بقبول قوله فاللايق بحالهم لزوم الاشهاد عند الرد
وعدم قبول قولهم فيه مع اليمين والسر في قبول قولهم في المخارج ان الاشهاد عليها مشقة وحرج عادة اذ يحتاج
من شاغل الاب والجد والحاكم والقيم في كل يوم وليلة بالاشهاد عند اكل الصغير كل ماكول ولبسه كل ملبوس
مضافا الى ان الصغير محتاج الى المخارج ولا احد انسب في المخرج لوليه منه وليس ظاهر الحال انه يشهد بتحويل الى
مخارجه وهو يغفل عن الاشهاد هذا هو السر في تلك الاحكام واما الدليل عليها فاختلاف انواع الامناء كما عرفت
يستدعي البحث في ذلك مباحث البحث الاول في المحسنين من الامناء من قبل المالك كالمستودع
والوكيل بلا جعل والمأذون بلا اجر فالدليل على قبول قولهم وجوه وقبل اقامة الدليل يناسب الجواب ذكر كلام
جملة من الاصحاب قال الصدوق رحمه الله مضى مشايخنا رحمهم الله على ان قول المستودع مقبول وانه مؤتمن
ولا يمين عليه وقال المحقق في الشرايع اذا انكر الوديعة او اعترف وادعى التلف او ادعى الرد ولا بينة
فالقول قوله وللمالك احلافه على الاشبه وقال الشهيد في الشرح الاشبه يمكن ان يرجع الى قبول القول
في الاخير وهو الرد خاصة لانه موضع الاشكال من حيث ان الاصل عدم الرد وعدم البينة على المدعي ومن حيث
انه محسن وقابض لمحض مصلحة المالك وامين والاصل براءة ذمته والمشهور قبول قوله فيه بيمينه الى ان قال
المحقق في كتاب الوكالة من الشرايع اذا اختلفا في دفع المال الى الموكل فان كان بجعل كلف البينة لانه مدعي
وان كان بغير جعل قيل القول قوله كالوديعة وهو قول مشهور وقيل القول قول المالك وهو الاشبه وقال
الشهيد في الشرح وجه عدم قبول قوله مطلقا واضح لاصالة عدم الرد وعموم البينة على المدعي واليمين
على من انكر والتفصيل يقطع الاشتراك والقائل بالتفصيل نظر الى انه مع عدم الجعل امين وقد قبض
المال لمحض مصلحة المالك فكان محسنا محضا فكل ما دل على قبول قول الودعي يدل عليه لقولهم انه لو دعي الى
الاعراض عن قبول النيابة في ذلك وهو ضرر منفي وفيه ان الامانة لا تستلزم القبول كمن قبض لمصلحة نفسه
مع كونه امينا والضرر مندفع بالاشهاد والتقصير في تركه منه والاحسان لا ينافي عدم قبول قوله في الرد
وكونه من جملة السبيل المنفي عنه مندفع بان اليمين عليه سبيل ايضا وليس مندفع ويمكن الجواب بان السبيل
المنفي نكرة منفية فتعم الا ما اخرجه الدليل واليمين ثابت بالاجماع فكان خارجا فيبقى الباقي والحق

ان يقبل قول الودعي اذا كان خارجاً بالاجماع فهو الفارق والا فلا فرق وفي الاجماع بعد وقد تقدم الكلام على ذلك

انتهى وقال الشهيد الاول في كتاب الوديعة من اللمعة ويقبل قوله بيمينه في الرد وقال ثاني الشهيدين

في الشرح وان كان مدعياً مخالفاً للاصل على المشهور لانه محسن وقابض لمحض مصلحة المالك والاصل براءة ذمته وقال

العلامة في كتاب الوديعة من الارشاد ولو انكر الوديعة او ادعى التلف او الرد على اشكال او عدم

التفريط او قدر القيمة فالقول قوله مع اليمين وقال رحمه الله في كتاب الوكالة من الارشاد والقول قول الوكيل في الرد

وان امكن بجعل على رأي وقال المحقق الشيخ علي في تعليقه على الارشاد بل ان كانت بغير جعل فالقول

قول الوكيل والا فقول الموكل انتهى هذه جملة من كلمات اصحابنا واما الدليل على الحكم فوجوه الاول اصالة

براءة ذمة المستودع والموكل والمأذون والثاني الاجماعات المحكية حكاه المحقق الحيلاني في جواب

مسائله عن ابناء ادريس ومسلح وخيد في المهذب وكل من هذه الاجماعات المحكية في قوة خبر العدل كما هو المختار

والثالث قوله تعالى في سورة التوبة ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون

حرج اذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم وجه الاستدلال ان السبيل نكرة منفية تفيد

كلفظ المحسنين مفيد للعموم فالمعنى نفي كل سبيل عن كل محسن ولا يتخيل كون الالف واللام في المحسنين للعهد

اذ الظاهر من قوله ما على المحسنين من سبيل الكبروية الكلية مضافاً الى ان الكلام لو كان الالف واللام للعهد يكون

تاكيداً لنفي الحرج لا تأسيساً والتأسيس اولى من التأكيد فيكون ما على المحسنين من سبيل في قوة الكبرى الكلية

ووجه الاستدلال في مسائل الشكل الاول المستودع والوكيل والمأذون بلا جعل محسنون وكل محسن لا سبيل

عليه فهؤلاء لا سبيل عليهم ويتم الامر بضم قياس استثنائي اليه بان قولهم لو لم يكن معتبراً لما لزم السبيل عليهم و

لكن السبيل ليس عليهم بحكم المقدمة السابقة فقولهم مقبول والرابع قوله تعالى في سورة الرحمن هل جزاء

الاحسان الا الاحسان وعن العياشي عن الصادق ان هذه الاية جرت في الكافر والمؤمن والبر والفاجر

من صنع اليه معروف فعليه ان يكافئ به وليس المكافات ان تصنع كما صنع فان ضعفت كما صنع كان له الفضل

بالابتداء فظاهر الاية سيما بعد ضميمة الرواية وجوب الاحسان على من احسن اليه والامين فيما نحن فيه محسن وليس

التكذيب جزاء المحسن هو عين الاساءة اليه فيجب القبول الذي هو احسان في مقابل احسانه والخامس ما

استدل به بعض المشايخ وهو ان الامين ربما يكون صادقاً في ادعاء الرد فلو لم يقبل قوله ويقبل قول المالك يلزم

ان يكون الامين محبوساً ابداً الا مقرراً اذ المالك يطالب العين وليس عنده شيء والتزامه بالمثل او القيمة مخالف

للاصل فيبقى محبوساً ابداً الى غير ذلك مع عدم التمكن والاستطاعة على اعادته وهل يكون ذلك الا حرجاً شديداً او

تكليفاً بلا اطاق فحينئذ لا يمكن الالزام الحبس فلا امر بالحبس فيتحقق الاستقلال الحرجي الى ان يحصل اليأس

من وجود العين فانما يحصل بتبدل العين بالمثل او القيمة فيطالب بها فلا تابيد بالحبس كما صرح به الفقهاء في

كتاب الغصب عند ادعاء الغاصب تلف العين فبعد حلف المالك يطالب الغاصب بالعين ويحبس الى

ان يحصل

ان يحصل اليأس من وجود العين فيحكم عليه بالمثل او القيمة وثانياً ان بطلان تخليد الحبس يقتضي سبباً للتبديل العين

بالمثل او القيمة لا لرد قول المالك مع ان قوله موافق لحكم البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه فيجعل اعمال القاعدة

وتحليف المالك فيحكم بالمثل او القيمة حتى لا يلزم تخليد الحبس واستدل القائلون بعدم قبول قولهم في الرد بطائفة

من الاخبار وردها المشايخ في كتاب القضاء البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه وردوا بانها معارضة

مع ادلتنا فيرجح منها كالاجماعات المنقولة بالعموم والخصوص المطلقين والمتقدم الخاص والسامع لا يتبين

فبالعموم من وجه والترجيح مع الايتين اذ المظنون لا يكافئ المقطوع مع ان مفاد الايتين موافق للشهرة المحكية بل المحققة

وللاجماعات المنقولة ولاصالة البراءة والاعتبار بالتقرير المتقدم في صدر المسألة وهنا فروع الاول

لو ادعى المحسن الامين عن قبل المالك رد المال الى وكيله او المأذون عنه قبل مع ثبوت الوكالة او الاذن وقد

انكر لا خلاف القول قول الامين مع اليمين لانه محسن وما على المحسنين من سبيل وهل جزاء الاحسان الا الاحسان

قال الشهيد في المسالك والمشهور قبول قوله بيمينه هذا اذا ادعى ردها على من ائتمنه اما لو ادعى

ردها على غير من ائتمنه كالوارث فعليه البينة لان الاصل عدم الرد وهو لم يأتمنه فلا يكلف تصديقه وكذا لو ادعى

ردها على الوكيل كما لو ادعى ردها على الموكل لان يده كيده ونظيره هذه عبارات كثير من اصحابنا الا ان كلامهم

في خصوص رد الوديعة ويتم الامر في الوكيل والمأذون من غير جعل باتحاد طريق المسئلتين الثاني لو ادعى

رده الى الوارث وقد انكروا فالقول قولهم مع يمينهم لان يده بعد موت المالك قد خرجت عن الامانة المالكية وصارت

امانة شرعية ونفي السبيل من قبل الورثة ووجوب الاحسان عليهم بالنسبة الى الامين يحتاج الى دليل آخر والبينة

على المدعي واليمين على المدعى عليه الثالث في غير المحسنين من الامناء عن قبل المالك كالمستعير والمستأجر

والمضارب والوكيل مع الجعل والمرتهن والمأذون مع الاجرة والصانع كالقصار والنساج والصائغ وغير

ذلك ممن كان يده على المال لمصلحة نفسه وجلب نفعه ولا يقبل قول هؤلاء في الرد وفاقاً لاكثر الاصحاب قال

المحقق في كتاب العارية من الشرائع اذا ادعى التلف فالقول قوله مع يمينه ولو ادعى الرد فالقول قول المالك

مع يمينه وقال الشهيد في الشرح اما الاول فلانه وان كان مدعياً لما يخالف الاصل الا انه يمكن صدقه فلو لم

يقبل قوله لزم تخليد الحبس وقد تقدم نظيره واما الثاني فلان الاصل عدم الرد فيكون القول قول منكره وهو

المالك ولان المستعير قبض لمصلحة نفسه وبذلك فارق الودعي لانه انما قبض لمصلحة المالك فهو محسن محض وما

على المحسنين من سبيل وقال العلامة في كتاب العارية من الارشاد ويقبل قوله في التلف والقيمة وعدم

التفريط لا الرد وقال الشهيد الاول في كتاب العارية من اللمعة ولو ادعى الرد حلف المالك وقال

الشهيد الثاني في الشرح لاصالة عدمه وقد قبض لمصلحة نفسه فلا يقبل قوله فيه بخلاف الودعي وقال المحقق

السبزواري في كتاب العارية من الكفاية ولو ادعى الرد فالظاهر ان القول قول المالك مع يمينه ونظير هذه

الكلمات بلا مرجح امر من الاصحاب في العارية وقال المحقق في كتاب الاجارة من الشرائع وكذا لو اختلفا في رده

عين المستأجر فان القول قول المالك وقال الشهيد في الشرح لانه منكر والاصل عدم الرد والمستاجر قبض لمصلحة
نفسه فلا يقبل قوله في الرد مع مخالفته للاصل وقال الشهيد الاول في اللمعة ولو اختلفا في قدر الشيء المستا
جر حلف الثاني ومن رد العين حلف المالك وقال الشهيد الثاني في الشرح لاصالة عدمه والمستاجر
قبض لمصلحة نفسه فلا يقبل قوله مع مخالفته الاصل وقال العلامة في الارشاد والقول قول منكر الاجا
رة وزيادة المدة والمستأجر في الرد ومنكر زيادة الاجرة وقال المحقق السبزواري في الكفاية ولو تنازعا
في رد العين المستأجرة فالقول قول المنكر وقال المحقق في كتاب المضاربة من الشرائع وقوله مقبول
في التلف وهل يقبل في الرد فيه تردد اظهره انه لا يقبل وقال الشهيد في الشرح وجه عدم القبول ظاهر
لاصالة عدمه وكان المالك منكر فيكون القول قوله كما ان العامل في ذلك مدعي فعليه البينة وثبوت التخصيص
في مثل دعوى التلف كما مر خارج لا يقتضي ثبوته مطلقا والقول الاخر للشيخ رحمه ان القول قول العامل لانه
امين كالمستودع ولما في عدم تقديم قوله من الضرر والجواز كونه صادقا فتكليفه بالرد ثانيا تكليف بالابطال وانه
يمنع كلية قبول قول كل امين وبالفرق بينه وبين المستودع فانه قبض لنفع نفسه والمستودع قبض لنفع المالك
وهو محسن محض فلا ينافي اثبات السبيل عليه لعدم قبول قوله لما فيه من الضرر والضرار اللاحق للعامل
من عدم قبول قوله مستند الى حكم الشرع فلا يقال والتكليف بالابطال ممنوع بما سبق وقال العلامة في الارشاد
والعامل امين ويقدم قوله في التلف وعدم التفريط والخسارة وقدر رأس المال والربح ولا يضمن الا مع التفريط و
قول المالك في عدم الرد والحصة وقال المحقق السبزواري في الكفاية العامل امين الى ان قال ويقبل
قوله في التلف وعدم التفريط والخسارة وقدر رأس المال وهل يقبل قوله في الرد فيه قولان والاشهر انه لا يقبل
وهو قريب وفيه خلاف الشيخ والمشهور ان القول قول المالك مع يمينه وقال المحقق في كتاب الوكالة
من الشرائع اذا اختلفا في دفع المال الى الموكل فان كان بجعل كلف البينة لانه مدعي وان كان بغير جعل قيل القول
قوله كالوديعة وهو قول مشهور وقيل القول قول المالك وهو الاشبه وقال العلامة في الارشاد ويقبل
قول الموكل في الرد وان لم يكن بجعل على رأي وقال المحقق الشيخ علي انه كانت بغير جعل فالقول قول الوكيل
والا فقول الموكل وقال السبزواري في الكفاية اذا اختلفا في رد المال الى الموكل فالمشهور انه ان كان
بجعل كلف البينة وان كان بغير جعل فالقول قوله وقيل القول قول المالك مطلقا وهو اقرب وقال
الشهيد الاول في اللمعة ولو اختلفا في الرد حلف الموكل وقيل الوكيل الا ان يكون بجعل وقال المحقق
في كتاب الرهن من الشرائع ولو اختلفا في رد الرهن فالقول قول الراهن وقال الشهيد في الشرح لاصالة
عدم الرد فيلزم المرتهن بالمثل او القيمة لا بالعين لامكان ان لا يكون في يده فيلزم تكليفه بالابطاق او تخليده الحبس
والفرق بين المرتهن والمستودع حيث قبل قوله في الرد ان المستودع قبض لمصلحة المالك فهو محسن وما على
المحسنين من سبيل بخلاف المرتهن فانه قبض لمصلحة نفسه ومثله المستعير والمقارض والوكيل بجعل والله الموفق

وقا

وقال العلامة في الارشاد والقول قول الراهن في قدر الدين الى ان قال وفي عدم الرد وقال السبزواري في
الكفاية ولو اختلفا في رد الرهن فالقول قول الراهن لاصالة عدم الرد انتهى هذا كلام جمع من الاصحاب في هذا
الباب والدليل على المدعي النبوي المشهور المعمول به بين الاصحاب على اليد ما اخذت حتى تؤدي
فانه دل على وجوب رد المال والمستفيضة من الاخبار البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه فانها تدل على
عدم قبول قول المالك الا مع المذكور في الرد وما دل على نفي السبيل عن الامناء
ووجوب الاحسان بهم مخصوص بالمحسنين منهم والمقبوض في امناء الغا
استيفاء الاحسان فيهم لان يدهم على المال لمصلحة انفسهم وجلب
نفعهم والله العالم

كتاب الاجاره ويشتمل على سؤالات واجوبه **سؤال** بيان فرمايند كه اجاره كه از عقود لازمه است چه چيز
از آن فاسد ميكند وچه چيز لزوم از آن باطل ميكند **جواب** نواقض محض ولزوم عقد اجاره چند امر است
امر اول تقايل يعني اقاله وفسخ بتراضي ومشروعيت آن در عقد اجاره بلا خلاف است امر دوم
تلف عين مستاجره قبل از قبض مستاجر مثل آنكه مركوب در اجاره كند وقبل از قبض تلف شود باطل ميشود اجاره
مطلقا اعم از آنكه آن تلف بآفت خدائي باشد يا خلق انرا تلف نموده باشد اجماعا محققا وهكذا مستفيضا
بآنكه منافع در اجاره در حكم مبيع است ومال الاجاره در حكم ثمن وتلف مبيع قبل از قبض مال بايع است
نصا وفتوي اجماعا وبآنكه اجاره معاوضه است وهرگاه تلف شود معوض قبل القبض صادق نميشود
بر آن معاوضه واز آني آنچه معلوم ميشود كه در صورت قوت تلف بآفت خلقي جايز نيست رجوع مستاجر
بمتلف وحال آنكه مقتضاي قاعده بقاي عقد ورجوع مستاجر است بمتلف امر سيم تلف عين مستاجره
است عقيب قبض مستاجر بلا فصل اجماعا ايضا محققا وهكذا امر چهارم تلف در اثناي مدت
اجاره است در اين صورت باطل ميشود اجاره نسبت بزمان باقي مانده والمنسبت بزمان گذشته صحيح است
وهر قدر از منافع زمان گذشته مستاجر استيفا نموده بايد معادل آن زمان را از مال الاجاره بدهد در صورتي
كه زمان اجاره نسبت بمنافع متساوي الاجزاء باشد وهرگاه منافع زمستان مثلا زياده بر تابستان باشد از منافع
تابستان ومستاجر استيفاي زمستان را كرده باشد بايد اجرت المثل مجموع زمان قيمت شود واجرت
زماني قبل از تلف كه استيفا شده تقرقيمت شود ونسبت قيمت آن قبل از تلف با قيمت مجموع ملاحظه شود
كه نصف است يا ثلث است وهمان نسبت از مال الاجاره كه نصف يا ثلث باشد بايد مستاجر بدهد
امر پنجم تسليم نكردن موجر عين مستاجره را مستاجر با منع كردن از او بعد از تسليم كردن از استيفاي منفعت
تمام مدت يا بعضي مدت در اين صور خيلي زحمت اجاره از براي مستاجر حاصل ميشود بنابر اظهر در شيخ الطائفه
وصاحب تذكره قائل شده اند ببطلان وانفساخ قهري واين قول ضعيف است واصل عدم انفساخ است بس

هرگاه مستأجر فسخ اجاره نماید ذمه او از مال الاجاره بری است و هرگاه فسخ نکند و اجرت المثل فتبیش زیاد
تر از اجرت مسمی شود میتواند مستأجر مطالبه آن زیاده نماید و دلیل بر خیار لا ضرر و لا ضرار است و
اینکه قضیه عقد معاوضه جنبین اقتضا مینماید هم چنانکه در بیع اشاره شد تصرف کردن ظالم قاهر غیر
در عین مستأجره قبل از آنکه متصرف مستأجر آید و منع کردن او مستأجر را از تصرف در عین مستأجره
در اینصورت خیار فسخ از برای مستأجر حاصل میشود صرح به غیر واحد من الاصحاب پس هرگاه فسخ کند بری
الذمه میشود از مال الاجاره و هرگاه فسخ نکند رجوع میکند بظالم باجرت المثل و رجوع میکند موجر بر مستأجر
باجرت مسمی و هرگاه ظالم در اثنای مدت رد کند عین مستأجره را خیار فسخ مستأجر زایل نخواهد شد و بر فرض
خواهد بود یعنی هرگاه فسخ کند باید فسخ مجموع مدت را نماید و جایز نیست از برای او فسخ زمان گذشته که در تصرف
ظالم بوده و باقی کند اورا زمان آینده و استیفا نمودن خود شر ان زمان را و هرگاه ظالم قاهر بعد از آنکه موجر عین
مستأجره را بتصرف داد از مستأجر بگیرد بعد دادن خواه در ابتدای مدت باشد یا در اثنا خیار فسخ اجاره از
برای مستأجر نخواهد بود بلکه باید مستأجر رجوع کند بظالم باجرت المثل و رجوع کند موجر بر مستأجر باجرت
مسمی و این غیر مسئله تلف است بعد القبض و شهید در مسالک و کرکی در جامع المقاصد میفرمایند که
هرگاه آن ظالم خود موجر باشد خیار فسخ از برای مستأجر نخواهد بود بلکه باید رجوع کند به موجر باجرت المثل
ولی این سخن بسیار بعید است والظهر ثبوت خیار است در صورتیکه ظالم غاصب موجر باشد هم چنانکه گذشت
امر هفتم انهدام مسکن است مثل اینکه دکان یا خانه یا طاحونه خراب شود بنحویکه نتواند مستأجر از آن
منتفع شود در این صورت اجاره باطل است از حین انهدام زیرا که مبنای اجاره بر تملیک منفعت مجموع این
مدت است بعوض معلوم و انهدام کاشف است از عدم تمکین موجر منافع بعد الانهدام را پس اجاره فاسد است
نسبت ببقیه زمان و در وجوب ساختن موجر تصحیح اجاره محل نیست زیرا که این منافعی است که جدیدا موجر بسبب حدوث مالک
شده امر هشتم اینکه بعضی مسکن منهدم شود که نتواند مستأجر استیفای بعض منافع را نماید در این صورت خیار
فسخ از برای مستأجر حاصل میشود بجهت آنکه تبعض عیب است و بجهت ادله نفی ضرر و ضرار و بعضی یافته اند که در صورتیکه
تعجیل کند موجر در ساختن آن بنحوی که چیزی از منافع فوت نشود خیار فسخ از برای مستأجر نخواهد بود ولی شهید
و محقق کرکی اختیار خیار را نموده اند بجهت استصحاب خیار و هو الحق و ظاهر این است که نتوان تفرقه داد میان آنکه موجر
چنان تعجیل کند در ساختن که اصلا منفعت از مستأجر فوت نشود امر نهم حصول نقص در منافع عین مستأجره
موجب خیار فسخ اجاره است از برای مستأجر مثل اینکه آب آسیا کم شود و یا آب قنات کم شود و یا اینکه چاه یا
تلف شود و یا اجزاء خراب شود بنحوی که بتواند مستأجر از آن منتفع شود لکن نه انتفاع کامل خیار فسخ اجاره از برای مستأجر
حاصل میشود بجهت اخبار لا ضرر و بجهت قضیه اجاره و قد صرح بذلک جماعة من الاصحاب قال الشهید فی المسالک و لو لم یتلف
شیء لکن نقصت المنفعة بطرو عیب بان نقص ماء الارض والرحا او ذهبت الآبار او مرض الاجیر و نحو ذلک یثبت للمستأجر

الفسخ

الفسخ امر دهم خوف منع مستأجر از استیفای منافع عین مستأجره مثل اینکه اجاره کند مرکوبی را
بجهت رفتن بحج یا زیارت ائمه علیهم السلام یا رفتن سیلابی و دزد در عرض راه بهم رسیده باشد و خائف باشد
مستأجر از اینکه دزد اموال او را ببرد در این صورت از برای مستأجر خیار فسخ اجاره خواهد بود و لکن در
صورتی است که ظن بضرر حاصل شود نحوی که عقلا بان اتکال کنند نه مجرد احتمال غیر معتد به که عقلا بان
تکیه نکنند صرح به بعض الاصحاب کالعلامه فی القواعد و بعض شراحها و دلیل بر این خیار اخبار
نفی ضرر و ضرار است و اینکه این سفر معصیت است و در حکم تعذر استیفای منافع است بتلف عین
و غیره و اینکه بنای عقد اجاره بر معاوضه است و متعذر است اخذ معوض و صدق نمیکند بر آن معاوضه
پس اخذ معوض و این دلیل اقتضا میکند انفساخ را نه خیار هم چنانکه بعضی از فقها متعرض اند که هرگاه کسی
اجاره کند کسی را بجهت کندن دندان که درد کند و زنی را بجهت روفتن مسجد در مدت معینه و ان زن حیض
شود و آن دندان خوب شود اجاره منفسخ میشود و بعضی از فقهاء در مقام خوف منع مستأجر از استیفای منفعت
حکم کرده اند بثبوت خیار از برای موجر و مستأجر هر دو و بعید نیست ثبوت خیار از برای هر دو امر یازدهم
علامه رحمه در قواعد میفرماید که هرگاه کسی اجاره کند شتری را بجهت رفتن بحج پس ناخوش شود مستأجر باطل میشود اجاره
و دور نیست که این مسئله و نظایر آن که استیجار بجهت کندن دندان باشد داخل عنوان تعذر استیفای منفعت باشد
از برای مستأجر خاصه و حکم میکنیم در اینها بانفساخ بملاحظه قضیه معاوضه زیرا که با تعذر استیفای منافع و اخذ معوض معاوضه
تحقق نخواهد بود و صحت فرع صدق معاوضه است و تحقق و انقسام مقتضی آنست که گفته شود که تعذر استیفای
منافع بسبب حصول مانع بر دو قسم است حصول مانع حسی مثل ناخوش شدن مستأجر و وقوع شدن
عین مستأجره در محلی که نتواند اجیر رسیت نماید و امثال اینها و حصول مانع شرعی مثل چاق شدن دندان موقوف
و حایض شدن زن مستأجره بجهت کناسه مسجد یا اجاره کردن اجیر بجهت کندن قناة در زمین مغصوب یا
بجهت بنای خانه در ملک غیر بی اذن مالک و منکوحه غیر را بدون اذن زوج در امور یکه مانع حقوق زوج است و هکذا
اجاره در جمیع اینها فاسد است ولی انفساخ زیرا که منع شرعی مثل منع حسی است و قضیه اجاره اقتضا
میکند فساد و انفساخ را و صرح بذلک غیر واحد من الاصحاب کالعلامه فی جامع من کتبه قال و المنع الشرعی کالحسی
فلاحظ کلام الاصحاب و تامل حتی یظهر لک حقیقة الحال و انه المعین امر دوازدهم هرگاه در اجاره شرط
شود عمل اجیر در مدت معینه که از آن مدت نگذرد عمل اجیر و اجیر عمل را در آن مدت انجام نکند مثل دوختن
جامه بجهت عید یا بجهت محرم کسی ندوزد تا عید و محرم بگذرد و مطالبه کند نمود و ختم باشد اجاره باطل است
و هرگاه قبل از مطالبه اجیر بدوزد مستحق اجرت نیست زیرا که بی اذن بغاصب و عمل او ممنوع است و عوض واجب و احترام
از برای عمل او نیست زیرا که دوختن او عمل او منافی است با آنچه در اجاره قرار شده و ممکن نیست از برای اجیر اتیان
بعملیکه بر او قرار شده زیرا که عمل در آن مدت خواسته شده مفقود و اجیر هم نیست قبل اجاره منفسخ است و عمل او بیجا است

وهمچنین نوع است اجاره که مزرعه را معینه تنقیه از برای اول تخم کار و بی تعویق کند اجیر از اول تخم در زمستان تنقیه
کند امر سیزدهم لزوم عقد اجاره مشروط است بسلامت مال الاجاره معینه از عیب پس هرگاه
مال الاجاره معیوب باشد از برای موجر خیار فسخ اجاره هست بخواهد فسخ کند و اجیر از منافع استیفا کرده
اجرة المثل میگیرد و بخواهد امضا کند و مطالبه ارش معیوب را نماید مسئله دلیل براین خیار لاضرر ولاضرار
است و این قضیه اجاره اقتضا مینماید سلامت مال الاجاره را از عیب و صرح به الخیار غیر واحد من
الاصحاب منهم العلامه والمحقق الثانی فی جامع المقاصد امر چهاردهم هرگاه اجاره نماید بمال الاجاره
در ذمه مستاجر مثل بیست خروار گندم یا بیست من برنج خوب مثلا و مستاجر گندم فاسد یا پوسیده بدهد و موجر
قبول نکند و تنزل کند مال الاجاره عیبی دارد او مطالبه نماید و منعقد شود از برای موجر که فسخ نماید خیار
فسخ از برای او نخواهد بود و این خیار خیار عیب است یعنی مختار است موجر میان فسخ اجاره و دعوای
بدل یا گرفتن ارش صرح به المحقق الثانی فی جامع المقاصد لاقتضاء العقد سلامة العوضین مع ان الضرر
منفی فی الشریعه ولاجابر له سوی الخیار او الارش امر پانزدهم لزوم عقد اجاره مشروط است بعدم
حصول افلاس از برای مستاجر پس هرگاه مفلس شود مستاجر و غرما در بیان بر او جمع شوند خیار فسخ اجاره از
برای موجر حاصل میشود زیرا که موجر احق است بعین خود که منافع است از غیر و این خیار فلس است هم چنانکه
در بیع هم این خیار ثابت است صرح به غیر واحد من الاصحاب و منهم الکرکی فی جامع المقاصد امر شانزدهم
لزوم اجاره مشروط است بعدم تبعض صفقه پس هرگاه اجاره کند ملکی را و قدری از آن مال غیر باشد
و آن غیر امضا نکند و یا آنکه اجاره کند مستاجر دو قریه ملکی را و یکی از آن مستحق للغیر بیرون آید و آن غیر
اجاره نکند خیار فسخ از برای مستاجر حاصل میشود بجهت تبعض صفقه زیرا که شرکت و تبعض صفقه
ضرر است و ضرر در شریعت ممنوع است و همچنین است فساد و انفساخ عقد اجاره از اصل امر هفدهم
لزوم اجاره مشروط است بعدم غبن متعهد مستاجر و موجر پس هرگاه احدهما مغبون شده باشند در اجاره
یعنی تفاوت معتدبه حاصل باشد میان قیمت منافع و مال الاجاره و مغبون جاهل باشد بآن تفاوت
خیار فسخ اجاره از برای مغبون حاصل است لادلة نفی الضرر والضرار امر هیجدهم هرگاه اجاره
عین موصوفه را مثل قاطر بادی یا سواری را در ذمه موجر نه بعین خارجی و قاطر معیوبی را بعوض تسلیم مستاجر
نماید و مستاجر قبول نکند لازم است که عوض کند و قاطر بی عیب بدهد و هرگاه ندهد و متعذر باشد که فسخ از او خیار
فسخ اجاره از برای مستاجر حاصل میشود صرح بجمله من الاصحاب منهم المحقق الثانی فی جامع المقاصد
امر نوزدهم هرگاه مستاجر ندیده باشد عین مستاجره را و موجر وصف نموده باشد از برای او
و مستاجر بوصف اجاره کرده باشد بعد که مشاهده آن نماید میبیند که مخالف با آن وصف است مثل اینکه
قاطر برنجه وصف نماید و مخالف باشد یا خانه را یا مزرعه یا زمین را وصفی نماید که مخالف باشد از برای مستاجر

خیار وصف خواهد بود بجهة ادله نفی ضرر قال المحقق الثانی فی محکی جامع المقاصد بعد منع ثبوت خیار
المجلس فی الاجاره اما خیار الغبن والشرط والعیب والرؤیه فیثبت لانتفاء من توابع المعاوضات امر
بیستم جمعی از قدمای اصحاب قائل اند بانکه اجاره باطل میشود بموت هریک از موجر و مستاجر
و بعضی قائل اند به بطلان اجاره بسبب موت موجر و مستاجر هر دو و بموت احدهما باطل نمیشود و بعضی بر آنند
که بموت مستاجر باطل میشود اجاره و حق این است که اجاره بموت باطل نمیشود مطلقا علی الاشهر بجهت عموم اوفوا
بالعقود و بجهت استصحاب صحت و لزوم عقد و بجهت اینکه اجاره از عقود لازمه است و شأن عقد لازم نیست
که بموت باطل شود و بجهت خبر ابراهیم بن محمد الهمدانی قال کتبت الی ابی الحسن و سألته عن امرأة آجرت
ضیعتها عشر سنین علی ان تعطی الاجرة فی کل سنة عند انقضائها لا یقدم لها اجره ما لم یمض الوقت فماتت قبل
ثلث سنین او بعدها یجب علی ورثتها انفاذ الاجاره الی الوقت ام تکون الاجاره منتقضه بموت المرأة فکتب ع
ان کان لها وقت مسمی لم یبلغ فماتت فلورثتها تلک الاجاره و ان لم تبلغ ذلک الوقت و بلغت ثلثه او نصفه
او شیئا منه فیعطی ورثتها بقدر ما بلغت من ذلک الوقت ان شاء الله مسئله قائلین ببطلان اجاره بسبب
موت و امثال آن شیخان اند و قاضی و دیلمی و ابن حمزه و ابن زهره و شیخ الطائفه در غنیه و خلاف ادعای
اجماع نموده اند بر بطلان بموت هریک و شیخ در مبسوط تفصیل داده میان موت موجر و مستاجر و قائل
شده ببطلان بموت ثانی دون اول و ادعای اجماع بر آن نموده و جواب از وجه اول آنکه اجماع منقول
و آن مرفوع است اما اولا پس بآنکه اجماعات حکایه شیخ و ابن زهره مفید ظن نیست فی نفسها و اما ثانیا
بآنکه اجماع محکی معارض است با مصیر متاخرین کافة و اکثر قدما بر خلاف مفید ظن نیست و ثالثا بآنکه
اجماع بر بطلان بموت هریک معارض است باجماع محکی شیخ در مبسوط که بر تفصیل است و وجه دوم آنکه بموت
متعذر میشود استیفای منافع و استیفای مال الاجاره اما اول بجهت آنکه ملک بسبب موت مالک زایل
میشود و استیفای منافع از ملک غیر متعذر است و اما وجه دوم بجهت آنکه بموت مستاجر ترکه مال وارث میشود
و استیفای مال الاجاره از مال غیر متعذر است و جواب از آن اینکه ملک مسلوب المنفعه مال وارث
است و استیفای منافع متعذر نمیشود بعد از انقضای اجاره ملک را دوباره متصرف خواهند شد هم چنانکه
در اینکه متزوجه که ملک بمیرد و بوارث برسد و هم چنانکه در بیع عین مستاجره و عتق آن که اجاره باطل
نمیشود و استیفای منافع متعذر نیست و هم چنین است حال در مال الاجاره سؤال بیان فرمائید شرایط
اجاره را که کدام است جواب شروط اجاره پنج چیز است اول کمال موجر و مستاجر ببلوغ و عقل
و جواز تصرف ایشان در اموال خود پس صحیح نیست اجماعا محققا و محکیا مستفیضا پس جایز نیست اجاره صغیر
و مجنون و جایز نیست اجاره محجور علیه الا باذن ولی و دوم معلوم بودن مال الاجاره بنحوی که جهالت و غرر
در آن نباشد سیم آنکه منفعت عین مستاجره مملوک موجر باشد یا کسی که موجر از جانب او اجاره

میدهد و هرگاه اجاره دهد موجر ملک غیر را موقوف است بر اجازه آن غیر هرگاه اجازه کرد صحیح خواهد بود
بنابر اقوی و الا فلا و تفصیل تحت فضولی مذکور در کتاب بیع گذشت و جایز است از برای مستاجر که اجاره
بدهد عین مستاجره را بکمتر از مال الاجاره که اجاره کرده و به زیادتر به کراهت مگر آنکه شرط کرده باشد که خود
بنفسه استیفای منافع را نماید چهارم آنکه منافع عین مستاجره معلوم باشد یا بنفسها معلوم باشد
مثل خیاطی جامه معینی و یا بسبب تعیین مدت معین شود مثل سکنای خانه و منافع ملک تا یکسال و هرگاه
تعیین ابتدای یکسال را ننمود فنعم المطلوب و الا منصرف خواهد شد بحالی و هرگاه ابتدای سال را ماه حلالی مشخص
کرد مثل دهم محرم یا سال هم حلالی خواهد بود و هرگاه ماه عربی مشخص کرد سال هم عربی خواهد بود و هرگاه
هیچ یک را مشخص نکرد و یکسال مطلق گفت منصرف است بحلالی نه عربی اگرچه سال در عرف مقام اجاره
منصرف بعربی است ولی در مقام اجاره عرف معین است و منصرف است بحلالی و مستاجر مالک
میشود منفعت عین مستاجره را بنفس عقد هم چنانکه مالک میشود موجر مال الاجاره را بنفس عقد
نقدا و نقدی که این دو عوض اند این است که تسلیم مال الاجاره موقوف است بر اتمام عمل اگر تمام کرد باید مستاجر
مال الاجاره را تسلیم نماید مثل خیاطت ثوب و هرگاه عمل عملی باشد که ابعاض آن مقصود باشد منفعة
هر قدر از آن را که بعمل آورده عوض فوائد مطالبه اجرت آن بعض را نماید مثل اینکه اجاره میدهد خود را که
صد ذرع خاک را مثلا بیاباند هر ذرعی بده شاهی مثلا هر ذرعی را که یافت میتواند مطالبه اجرت آن بعض را
نماید و یا اجاره داده خود را تا یکسال هر روزی ده شاهی مثلا هر روز که خدمت کرد میتواند
مطالبه اجرت آن روز را نماید و هرگاه منافع عمل نباشد بلکه اعیان و املاک باشد بعد از آنکه موجر عین
و ملک را تسلیم مستاجر نمود موجر میتواند مطالبه مال الاجاره را نماید یعنی تسلیم نمودن مال الاجاره موقوف
است بر اتمام عمل و یا تسلیم عین مستاجره و لکن تسلیم عین مستاجره موقوف نیست بر تسلیم مال الاجاره
و اشتغال بعمل موقوف نیست بر تسلیم مال الاجاره اینها در صورتی است که وقت گرفتن مال الاجاره
مشخص نشده باشد و هرگاه مشخص شده باشد و موقت باشد باید در همان وقت تسلیم و تسلم بعمل
آید و هرگاه عین مستاجره در آن مدت معینه در تصرف مستاجر بوده و استیفای منافع از آن نموده یا نکرده
است بان که از عهده مال الاجاره بر آید زیرا که تسلیم عین موجب مستحق اخذ اجرت است خواه مستاجر
استیفای منافع از آن نماید یا نه و مسئله محل خلاف نیست و هرگاه جهت انتفاع در اجاره معین شود
باید مستاجر اقتصار نماید در انتفاع بهمان جهت و تخلف نکند مثل آنکه چهار پایی سواری را اجاره
بدهد بجهت سواری مستاجر بار بار آن کند جایز نیست و هرگاه تخلف کند ضامن است پنجم آنکه
باید منفعت در عقد اجاره مباح باشد در شرع پس هرگاه اجاره بدهد چهار پا را از برای بار کردن
خمر جایز نیست و یا دکان را از برای کذا در ملک غیر جایز نیست یا دکان را بجهة فروختن چیزهای حرام

جایز نیست

جایز نیست یا شخصی را بجهة عمل حرام جایز نیست اجماعا سؤال هرگاه زید دکان صباغی را با اثاث و اسباب آلات آن
اجاره بدهد بعمرو در مدت معینه بعوض معینی و قاعده صباغ آنست که هر صباغی با اندازه خود بنیچه داده که بان
اندازه کار میکند زیادتر و کمتر کار نمیکند این مستاجر دو عباسی بنیچه دارد عمرو مستاجر ایله و سه دانگ
این دکان را بخالد اجاره داده که اینهم دو عباسی بنیچه دارد عمرو مستاجر ایله و سه دانگ این دکان را نیز
اجاره داده که اینهم دو عباسی بنیچه دارد و سه دانگ دیگر را بجهة خود و بولد گذارده که اینهم صاحب بنیچه
شاهی بنیچه است که با هم شراکت کار میکنند الان سه نفر در این دکان کار میکنند و ضرر بسیار بدکان زید
میرسد از آن سه نفر عوض دو بنیچه سه نفر زیادتر شکسته میشود و سطل و کفچه و تغار و خمرها در سه نفر
زیادتر شکسته میشود و آب زیادتر ریخته میشود و چاهها زودتر پر میشود و خرابی زیادتر بدکان
میرسد ایا در صورت مسطوره با آنکه در اجاره شرط نشده که خود مستاجر منفردا استیفای منافع
نماید ولی مقصود این بوده ایا صحیح است اجاره دادن نصف آن بغیر و شراکت او و رفع ضرری در دکان
یا نه بینوا توجروا جواب مخفی نخواهد بود که استیفای منافع از دکان نظر به انواع و اقسام دارد بحسب
اختلاف حال استیفا کننده که بعضی از آن اقسام موجب ضرر بر عین مستاجره است دون بعضی دیگر
مثلا یکقسم آنست که خود مستاجر بحسب حال خود شش که دو عباسی بنیچه است استیفای منافع مینماید
و دوم آنکه نایب میگیرد یا اجاره میدهد بکسی که مثل خود مستاجر است در بنیچه سوم آنکه نایب میگیرد
یا بکسی میدهد که ضرر او بر عین مستاجره زیادتر از خود مستاجر است چهارم آنکه نایب میگیرد یا اجاره
میدهد بکسی که ضرر او بعین مستاجره کمتر از خود مستاجر است در صورت تکلم بر سبیل اطلاق اجاره
بدهد این اطلاق منصرف است بهر سه صورت و منصرف نیست بصورت سیم قطعا و میتواند مستاجر اجاره بدهد
و نایب بگیرد و ظاهر که سؤال شده بجهة این نوع منفعت تملیک او نشده قطعا و جمع از فقها تصریح بان مسئله
منهم العلامه فی التذکره قال المنافع التی وقع تعلق عقد الاجاره بها لابد لها من مستوف و هو المستاجر او مستوفی
منه و هو الدابه المعینه فی العقد و الدار المعینه و الثوب المعین و الاجیر المعین و مستوفی به الی قوله و اما المستوفی
فله تبدیل نفسه بغیره اذا ساواه فی الثقل و الضرر او قصر عنه کما یجوز له ان یوجر المستاجر من غیره فاذا استاجر
دابة للرکوب فله ان یرکبها غیره مع المساوات فی الطول و القصر و السمن و الهزال و من هو اخف منه و کذا لو
اذا استاجر الثوب للبس جاز له ان یلبسه من هو فی مثل حاله و یسکن الدار مثله و دون القصار و الحداد لزیادة
الضرر و قال العلامه فی القواعد و لو شرط المالک المباشرة لم یکن له ان یوجر فان فعل و سلم العین
ضمن و یجوز مع عدم الشرط ان یوجر لمثله او اقل ضررا و قال المحقق الکرکی فی جامع المقاصد بعد
نقل العبارة ای ان یوجر لرکوب مثله مثلا او سکنی مثله او یوجر لمثل العمل الذی استاجره لاجله و کذا لاقل
ضررا سؤال هرگاه بدل شخصی در سر حمام گم شود یا رخت او گم شود ایا غرامت آن بر حمامی لازم است یا نه

جواب هرگاه مالک آن در رخت و یا آن پول را نسپرده بحمامی بلکه رخت خود را در سر حمام بیرون کرده و سخنی نگفت
و یا گفت رخت مرا محافظت کن و حمامی سخنی نگفت و قبول حفظ نکرده و رخت یا پول گم شد در این صورت
حمامی ضامن نیست بدون اشکال و خلاف و هرگاه مالک سپرده پول یا رخت را بحمامی و حمامی قبول کرده
در این صورت هرگاه بدون تفریط و تعدی حمامی تلف شده باشد غرامت بر حمامی نیست و هرگاه بتعدی
و یا تفریط او تلف شود غرامت و ضمان بر حمامی است ففی الرسائل عن امیر المؤمنین علیه السلام انه اتی بصاحب
حمام وضعت عنده الثیاب فضاعت فلم یضمنه و قال انما هو امین و فی خبر السکونی عن جعفر عن ابیه
ان علیا کان یقول لا ضمان علی صاحب الحمام فیما ذهب من الثیاب فانه انما اخذ الجعل علی الحمام و لم یأخذ علی
الثیاب و فی خبر ابی البختری عن جعفر ایضا عن ابیه ان علیا کان لا یضمن صاحب الحمام قال انما
یأخذ اجرا علی الدخول الی الحمام سؤال هرگاه کار کسی را در سفینه کرده فاسد کند یا حجامت کننده
یا ختنه کننده یا طبیب یا صباغ یا کحال یا بیطار و امثال اینها از اهل صنعت در آن صنعتی که میکنند فاسد
کنند مال کسی را یا خیانت کنند ضامن اند اگرچه حاذق باشند و احتیاط کنند یا نه بیّنوا توجروا جواب بلی
ضامن اند و باید غرامت بکشند مطلقا خواه عمل در منزل اجیر باشد یا در منزل مستاجر خواه در حضور
صاحب مال باشد یا غیاب او بلا خلاف بلکه سید در انتصار دعوی اجماع نموده زیرا که بدست خود
جنایت کرده اند باید غرامت بکشند خواه متعدی باشد یا بغیر تعدی و در جامع المقاصد و مفاتیح و
مسالک نیز دعوی اجماع شده بر ضمانت صانع هرچه بدست او تلف شده حاذق باشد یا غیر حاذق مفرط باشد
یا غیر مفرط و [illegible] بعضی قواعد دعوی اجماع بر ضمان صانع نموده مانند سبیل اطلاق و هی الحجة فی المقام
مضافا الی صحیح الحلبی عن ابی عبد الله فی الرجل یعطی الثوب لیصبغه فقال کل عامل اعطیته اجرا علی ان یصلح
فافسد فهو ضامن و عن امیر المؤمنین من تطبب او تبیطر فلیأخذ البراءة من ولیه و الا فهو ضامن الی غیر
ذلک من الاخبار و هرگاه تلف در دست صانع از باب عمل نباشد مثل اینکه دکان صانع خراب شود و مال
فاسد شود یا دزد ببرد و تفریط و تعدی در حفظ نکرده باشد غرامت و ضمانی بر او نیست زیرا که امین
است و بر امین غرامتی نیست و ملاح هم در حکم صانع است در آنچه بدست او واقع شود از چیزها و [illegible]
کارها که در کشتی محمول میدارد و مکاری هم در حکم صانع است در کارهائیکه بدست خود واقع میسازد مثل [illegible]
بار و کشیدن و دوانیدن چاروا صرح بهما غیر واحد من الاصحاب بل فی جامع المقاصد نسبه الی النص و الاجماع
سؤال زید ابن عمرو اجاره داده و زمان اجاره منقضی شده عمرو میگوید آن را تو برده کرده ام و زید میگوید نکرده
آیا سخن کدام یک مسموع است جواب مستاجر اگرچه امین است و لیکن قول او در رد مسموع نیست قول مالک
مقدم است با یمین زید مستاجر مثل ید مستودع و وکیل بلا جعل و مأذون بلا اجر نیست که قول ایشان در رد مسموع
است زیرا که اینها محض احسان اند و ید ایشان بجهت مصلحت مالک است نه مصلحت خود و ید مستاجر بجهت مصلحت

خود است

خود است و قول او در رد مسموع نیست مثل ید مستعیر و مرتهن که اینها نیز قول ایشان در رد مسموع نیست و قد
استوفینا الکلام فی ذلک التمام فی رسالة منفردة سؤال هرگاه زید زمینی را بعمرو اجاره دهد و اختلاف
کنند در مقدار معین مستاجر بود مستاجر میگوید مجموع زمین است که چهار جریب است و موجر میگوید سه
سه جریب است آیا کلام کدام یک مسموع است در صورت فقد بینه جواب چون متیقن متفق علیه میان
موجر و مستاجر هست قول موجر که منکر زیاده است مقدم است زیرا که موافق اصل است و مستاجر [illegible]
قسم [illegible] از زیاده بر موجر داده و این مقام مقام تخالف نیست زیرا که تخالف در جائی است که متفق علیه
میان ایشان نباشد مثل اینکه موجر بگوید دکان اجاره داده ام و مستاجر بگوید خانه را اجاره داده یا زینب بگوید که مرا
منکوحه زید معقود دائم و زید بگوید بلکه او منقطعه است در این موارد باید تخالف کرد زیرا که هر یک منکر
مدعا به آن دیگری است و هر دو هم مقصود باشد و قدر متفق علیه میان ایشان نباشد تا مقتضای آن حکم شود و در
زائد قسم بر منکر زیاده شود پس باید هر یک [illegible] مصداق منکر است قسم بخورد و بعد از تخالف عقد اجاره در [illegible]
جایا باطل خواهد شد خلاصه ما نحن فیه مقام تخالف نیست و قول موجر که منکر زیاده است مقدم است با یمین
علی المشهور بین الاصحاب لاسیما المتاخرین منهم و قول بتخالف باطل و بیوجه است سؤال هرگاه اختلاف کنند موجر
و مستاجر در مال الاجاره و شاهدی نباشد آیا قول کدام یک مقدم است جواب هرگاه مال الاجاره که طرفین مدعی اند
از یک جنس باشد و قدر متیقن داشته باشد مثل اینکه موجر بگوید ده تومان بود و مستاجر بگوید پنج تومان در این
صورت مستاجر که منکر زیاده است باید قسم بخورد و هرگاه دو جنس باشد مثل اینکه موجر بگوید مال الاجاره
ده خروار جو بود و مستاجر بگوید پنج تومان پول بود در این صورت مقام تخالف است هر یک قسم بخورند بر نفی
مدعی به آن دیگری و اجاره منفسخ و باطل شود و اگر استیفای منافع را مستاجر نموده اجرة المثل میدهد فی
کل موضع یبطل الاجاره و الا فلا و صورت اول مقام تخالف نیست هر چند حکم نسبت داده اند الی العلامه [illegible]
و مقام [illegible] نیست هرچند حکم نسبت داده اند بعضی زیرا که تخالف و [illegible] وجهی ندارد و الله العالم سؤال
هرگاه اختلاف کنند موجر و مستاجر در قیمت مرکوبی که تلف شده یا در قدر نقصی که بر آن وارد شده یا در غیر
مرکوب از چیزهائیکه عقد اجاره بر آن واقع شده و نزد مستاجر تلف شده و غرامت بر او وارد است اختلاف
کنند در قیمت آن یا در قدر نقص آن موجر زیاده بگوید و مستاجر کمتر و به بینه ثابت نشود آیا قول کدام
مقدم است با یمین یا قول مستاجر جواب اشهر و اظهر تقدیم قول مستاجر است که غرامت بر او است
و منکر زیاده است زیرا که اصل عدم زیاده است و قاعده بینه و یمین هم این را اقتضا مینماید و اکثر متاخرین
به همین قول قائل اند و حکایت شده از شیخ در نهایه و مفید [illegible] قول بتقدیم قول مالک [illegible] از باب استناد
بدلیل صحیح قلت فمن یعرف ذلک قال انت و هو اما ان یحلف هو علی القیمة فیلزمک و ان رد الیمین علیک
فحلفت علی القیمة فیلزمک ذلک او یاتی صاحب البغل بشهود ان قیمة البغل حین اکری کذا و کذا فیلزمک

وجوب مستأجرین کلا طرح این حدیث نموده اند و عمل باصل فرموده اند لهذا قاصر است از آن که دفع ظن و متعین است
عمل باصل و بعمومات البینة علی المدعی و الیمین علی من انکر و مدعی زیاده مزد است و معرفت طرح صحیح با منزلی قدما
اصحاب مضمون آن مشکل است نهایت اشکال و الله اعلم **سؤال** هرگاه زید رقبه خود را اجاره بدهد که یکسال
صوم و صلوة از برای میتی بجا بیاورد آیا میتواند دیگری را مباشر آن نماید یا نه **جواب** باید خود زید
بجا آورد و بر او بسبب عقد اجاره واجب شده و عمل دیگری مجزی نیست مگر در عقد اجاره اذن شده
در نایب کردن **سؤال** هرگاه زید رقبه خود را اجاره بدهد باینکه یکسال صوم و صلوة از برای میتی
بجا بیاورد با علم اتیان یا عدم اتمام آن مدت منقضی شود آیا میتواند بعد از مدت اتیان عمل مسطوره نا تمام را
نماید بدون استیذان از موجر یا نه **جواب** هرگاه معقود مستأجر اتیان باین نماز و روزه در این زمان
معین باشد یا بسبب آنکه اعراض از منافات بالسبب آنکه تأخیر در عمل نشود معین میکند اتیان عمل را در همان زمان
در این صورت بلا اشکال در خارج آن وقت کردن صحیح و مبرء ذمه نیست باید باذن مستأجر در خارج وقت
اتیان نماید و در صورتیکه معلوم باشد که معقود مستأجر اتیان عمل در آن وقت خصوص نیست مسئله محل
اشکال است و احتیاط آنست که باذن مستأجر در خارج وقت عمل آورد و نیز آنکه عمل را تمام نماید **سؤال** هرگاه زید
رقبه خود را اجاره بدهد بعمرو که از برای میتی چند سال صوم و صلوة بجا بیاورد و مدت را ذکر نکند و قبل از
اتمام عمل باز رقبه خود را به بکر اجاره بدهد و همچنین قبل از اتمام عمل رقبه خود را بچند نفر دیگر اجاره بدهد
که عمل مسطوره را بجا بیاورد و از روی جهالت عمل اموات اخیر را قبل از اموات اول بجا آورده باشد
و تبعیت رقبه خود را هم که بکدام اول اجاره داده فراموش کرده آیا حکم شرعی آن چه است **جواب** موقع عمل
اول واجب میشود بر اجیر که اقدام نماید بعمل متوالیا تا تمام شود و جایز نیست از برای او اشتغال بعمل دیگر که منافی عمل اول
و موجب تعطیل و تعویق آن باشد بنا بر علیه اجاره دوم باطل است و در صورتیکه اشتغال بعمل از برای مستأجر اول
نکند و از برای مستأجر ثانی یا ثالث قیام نماید خیار فسخ از برای مستأجر اول ثابت میشود و بعد از فسخ اجاره اول خلاف
است که آیا اجاره ثانی صحیح میشود یا نه بعضی بصحت قائل اند ما ظاهر بطلان است و حکم [illegible] باینکه [illegible] مستأجر
لاحق نموده مشکل است و احوط و اولی اعاده است و اما در باب تعیین که کدام یک اول بوده هرگاه ممکن است رجوع
نمودن مستأجرین تعیین آن معین نماید و هرگاه ممکن نیست هر چه میکند مترافع و قرار ثانی هم مستأجرین باشد **سؤال**
هرگاه زید رقبه خود را اجاره بدهد که یکسال صوم و صلوة از برای میتی بجا بیاورد و قبل از صیغه اجاره یا بعد از آن
چند نماز از خود زید فوت شده آیا میتواند اول قضای فوائت خود را بجا بیاورد یا نه **جواب** ابتداء قضای
نماز فائته خود را نماید بعد از آن نماز استیجاری را و هرگاه بواسطه تقدیم نماز فائته خود تأخیری در نماز استیجاری شد
خیار فسخ از برای مستأجر حاصل میشود میخواهد فسخ میکند و میگیرد اجاره میکند و میخواهد صبر میکند تا اجیر
از قضای فائته خود فارغ میشود هم چنانکه در حج استیجاری که بر ذمه اجیر حج واجب باشد حکم چنین است

اول باید

اول باید حج خود را بکند و در سال بعد حج استیجاری را و حدیث در این باب وارد است که در کتاب حج
مذکور است در قضای حج شده و در انجام ولیکن آنست که اشتغال بعبادت استیجاری منافی فائته مصلی
است و جهت قضای فائته متعلق امر است پس منافی آن مطلوب نیست و منهی است یا عقلا و یا شرعا و عبادت
غیر مطلوبه صحیح نیست و ولیکن بر خیار فسخ تعویق و تعطیل منفعت معقوده مستأجر است که متعذر شده
استیفاء آن از برای مستأجر و جاری آن ضرر خیار است هم چنانکه فقها در مواضع بسیار بعین نحو حکم میکنند از
انجمله در مسئله جواز اجاره نمودن زن شوهردار بی اذن شوهرش از برای شیر دادن یا خدمت که زن یا با
اذن شوهرش که هرگاه قیام بخدمت زوجیت بحقوق واجبه زوج و آن نفع معقود مستأجر کشیده است آن
میان رفتن خیار فسخ از برای مستأجر خواهد بود **سؤال** هرگاه زید مادیان عمرو را کرایه نماید که جنس خود را از
بلد خود به بلد دیگر حمل نماید بعد از حمل کردن جنس خود مادیان را بدون استیذان از عمرو مادیان او را در وقت
مراجعت بخالد [illegible] خود کرایه دهد که او نیز جنس خود را به بلد خود حمل نماید یا عمرو کرایه مادیان خود را
از زید باید بگیرد یا از خالد **جواب** هرگاه زید [illegible] در دادن مادیان بدیگری بسبب دادن مادیان
بخالد ید او از امانت خارج میشود و غرامت بر او لازم میشود هم نسبت بعین و هم نسبت بمنفعت از وجهت
حال الله استیفای منافع مادیان لذا غرامت منفعت برادو نفر لازم است خواه جاهل باشد باینکه مادیان مال
بی اذن صاحبش بامعاونه یا عالم باشد و غرامت عمرو صاحب مادیان [illegible] خواهد مطالبه منافع
نماید پس اگر از خالد مطالبه کرد و گرفت فهو المطلوب و اگر از زید گرفت اظهر آنست که زید هم رجوع میکند
بخالد و کرایه را از خالد اخذ مینماید و اما دلیل بر تسلط مالک بر خالد و اخذ اجرت چیز استیفاء منافع
مملوکه غیر را بدون اذن مالکش نموده و لا یحل مال امرء مسلم الا بطیب نفسه مضافا الی قضاء العقل اقرب
هو من الادلة فیما یستقل بادراکه و اما دلیل بر تسلط مالک بر زید بعموم علی الید ما اخذت حتی تؤدی و اما
دلیل بر رجوع زید بر خالد در صورت اخذ اجرت از زید آنست که منافع مذکوره مال محترم است و متلف
آن عقلا و نقلا و اجماعا عوض لازم است و مستحق آن عوض یا عمرو مالک است و یا زید اول مستقل نیست
زیرا که هر دو عوض از برای ملک [illegible] معنی ندارد پس متعین است از برای دوم و تحمل زید غرامت را بجهة اتلاف
خالد سبب این ضرر علیحده است که او وارد شده باید خالد از عهده بر آید و این در صورتی است که زید بخالد مادیان
را با اجرت مقرره داده باشد که در اینصورت بعد از رجوع عمرو مالک بزید یا جهل خالد بعدم اذن مالک
تسلط زید بر رجوع بخالد مشکل است کما استشکل بعض الاجلة **سؤال** هرگاه عین مستأجر یکطاق
آب باشد مثل دیگر و آب قنات که شود آیا مستأجر خیار فسخ جمیع عقد اجاره را خواهد داشت یا نسبت بهمان
ابعاض **جواب** اختیار فسخ جمیع عقد اجاره را خواهد داشت و ادعی المحقق الجیلانی [illegible]
فی جواب مسائله عدم ظهور الخلاف فی ثبوت الخیار بالنسبة الی الجمیع و لم اقف علی عنوان هذه المسئلة بالخصوص

في كتب القوم مما حضرني عندي في كتبهم سوى المحقق المذكور فيشكل دعوى عدم ظهور الخلاف في المسألة مع انها
ليست معنونة بالخصوص فكما لا يظهر الخلاف في المسألة لا يظهر الوفاق ايضاً نعم كلماتهم في باب النقص والخيار
على سبيل الاطلاق اعم من ان يكون العين المستأجرة اشياء ووقع النقص على شيء منها او شيئاً واحداً
ووقع النقص عليه وتحقيق الحال في هذا المقال يقتضي الكلام اولاً في انه هل يجوز شرعاً فسخ بعض العقد
ام لا مقتضى كلماتهم في باب الاقالة التي اتفقوا على كونها فسخاً انه يجوز فسخ بعض العقد قال المحقق في الشرايع
يصح اقالة العقد وفي بعضه سلماً كان او غيره وقال الشهيد في المسالك واطلاق الاذن في الاقالة
لاستحبابها يشمل الكل والبعض وقال المحقق السبزواري في الكفاية في باب الاقالة وهي فسخ في حق
المتعاقدين وغيرهما ولا يكون بزيادة على الثمن ولا نقصان ويبطل بذلك ويصح الاقالة في العقد وفي بعضه
وقال العلامة في الارشاد والاقالة فسخ لا بيع فلا يثبت بها شفعة وشرطها المساوات في الثمن وتصح في
الجميع والبعض انتهى ويؤيد جواز فسخ بعض العقد صحيحة جميل بن دراج في خيار الرؤية قال سألت ابا عبد الله
عن رجل اشترى ضيعة وقد كان يدخلها ويخرج منها فلما ان نقد المال صار الى الضيعة فقلبها ثم رجع فاستقال
صاحبه فلم يقله فقال ابو عبد الله لو انه قلب منها او نظر الى تسع وتسعين قطعة ثم بقي منها قطعة ولم يرها
لكان له في ذلك خيار الرؤية حيث ان الظاهر من انفساخ الخيار الرؤية ثبوته في تلك القطعة ومقتضى
كلماتهم في باب الخيارات عدم جواز فسخ بعض العقد قال الشهيد في خيار الرؤية من هذا الكتاب ولو
رأى البعض ووصف الباقي تخير في الجميع مع عدم المطابقة ثم وليس له الاقتصار على فسخ ما لم يره لانه بيع واحد
شرح حيث ان الظاهر من التعليل ان العقد لا يصير متبعضاً الفسخ بعضه وبقى بعضه بل كل حكم يقع عليه
من الجواز واللزوم يقع على ابعاضه ايضاً لا ان يكون لبعضه حكم ولبعضه حكم آخر واوضح منه ان البيعين يمكن ان يفسخ
احدهما ويبقى الآخر والبيع الواحد لا يمكن فيه ذلك لان الواحد من حيث هو لا يقبل الحكمين المتضادين الفسخ وعدمه
وقال المحقق في الشرايع ولو اشترى ضيعة رأى بعضها ووصف له سايرها الى قوله ثبت له الخيار فيها اجمع
وقال الشهيد في المسالك في شرح هذه العبارة اي الخيار والذي وصف له وليس له الفسخ فيما لم يرها
خاصة وهو الذي لم يره لانه بيع واحد وقال في موضع آخر من المسالك في بيع شيئين كان احدهما معيوباً فالمشتري
بالخيار ومنع تفرقه في احدهما وان كان الصحيح يسقط رد المعيب لانهما بمنزلة بيع واحد وفي موضع آخر من
المسالك ولو اشترى اثنان شيئاً كان لهما رده او امساكه مع الارش وليس لاحدهما رد نصيبه دون
صاحبه هذا هو المشهور بين الاصحاب ووجهه ما تقدم من التعيب بالتبعض مع انه عقد واحد الى آخر ما قال
وقال الشهيد في موضع آخر من المسالك في مسئلة انتقال الخيار بالموت الى الوارث هذا كله مع اتحاد
الوارث فلو تعدد فكذلك الا ان ثبوت الخيار لكل واحد في مجلسه اذا كان غائباً بعيداً ولو اختلفا في
الفسخ والاجازة قدم الفاسخ وفي انفساخ الجميع او في حصته خاصة ثم تخيير الآخر لتبعض الصفقة وجهان

اجوبتها

اجوبتها الاول انتهى وصرح جمع آخر من الاصحاب بفسخ الجميع الا انه جعل الشهيد الثاني ثمة رجع اخيراً في المسألة كالمحقق
في الكفاية والسيد في رياض المسائل والعلامة في بعض كتبه ولم اقف على مصرح بفسخ البعض فيما حضرني من الكتب
والحاصل انه لم نعثر على موضع من ابواب الفقه قد حكم فقيه معتبر وصحح معتبر فسخ بعض العقد سوى ما اطلعت عليه في باب
الاقالة على الظاهر من بعض العبارات كما عرفت وعدم جواز فسخ البعض فكيف كان فمقتضى اصالة لزوم العقد وعموم اوفوا
واستصحاب صحة العقد وترتب آثاره ان لا ينفسخ ولا يبطل شيء لا كله ولا بعضه لا بفسخ البايع ولا بالمشتري
ولا بهما معاً ولا بغيرهما وقد خرج مواضع مخصوصة من تحت الاصل بالادلة المعتبرة الدالة على الخيار وفي تلك المواضع
كلها انفسخ تمام العقد ولم يثبت فسخ بعض العقد في الشرع الا الفسخ بالتراضي وهو الاقالة وكلماتهم في تلك متفقة
ولا دلالة على خلافه في جواز فسخ بعض البيع بالتراضي وقد مضت عباراتهم في هذا الباب انفاً ويدل عليه مضافاً الى
عدم ظهور الخلاف الادلة الدالة على استحباب الاقالة حيث يشمل اقالة الكل والبعض واما فسخ البعض لا بالتراضي فمع
ولا اقالة فلم يثبت في الشرع لا في البيع ولا في ساير العقود وقد عرفت مقتضى الاصل فيه حيث لا يحتاج الى الاعادة نعم
يبقى هنا شبهات الاولى ان هذا الاصل وان يقتضي عدم جواز الفسخ بعض العقد الا انه لو شرط فسخ البعض
في متن العقد فمقتضى عموم المؤمنون عند شروطهم جوازه وشرعيته حيث انه قد دل على لزوم كل شرط الا ما اخرجه
الدليل فعموم المؤمنون دليل على مشروعيته فسخ بعض العقد ولا اصل **سؤال** هرگاه زيد قناتى را اجاره نمايد
وآب قنات در اثناء كم شود آيا خيار فسخ بهم ميرسد مستأجر را حاصل ميشود يا نه و بنابر خيار هرگاه تفاوت وضرر
مستأجر موجب تحمل شود و بد شود و يا آنكه الاجاره ابرا كند آيا خيار فسخ مستأجر زايل ميشود يا نه
جواب الظاهر آنست كه خيار فسخ زايل نميشود و نظر اين مسئله در خيار غبن در كتاب بيع گفته‌ايم شك
در عدم بطلان نيست و استصحاب در آن جاريست و خيار مستصحب است والله العالم **سؤال** آيا
اجاره فضولى جايز است و صحيح است هرگاه مالك اجاره تنفيذ يا رد نمايد و هرگاه شخص مال خود و مال غير را يكجا اجاره بدهد
و مالك اجاره نمايد آيا اجاره نسبت بمال غير باطل است يا مجموع اجاره باطل است در سهم خود و سهم غير
جواب فضولى در جميع عقود مجاز است و هرگاه اجازه مالك لاحق آن شود لازم ميشود و عقد اجاره
هم نيك بعضى از باطل ... و فساد آن باقى ... بنابر اين اجاره نسبت بسهم خود شىء صحيح است
على الاظهر الاقوى والله العالم **سؤال** هرگاه زيد اجاره دهد ملكى را بعمرو و اذن ... كه سال
... ماه ... است آيا اين اجاره صحيح است يا فاسد **جواب** محل خلاف است كه آيا اتصال مدت
اجاره بزمان وقوع عقد شرط است در صحت اجاره يا نه شيخ رحمه وابو الصلاح قائل شده اند باشتراط و باطل
ميدانند هرگاه منفصل از عقد باشد و اكثر اصحاب قائل اند بعدم اشتراط و صحيح ميدانند هرگاه منفصل از
عقد باشد و مشهور همين قول است بلكه در تذكره دعواى اجماع نموده بر عدم اشتراط اتصال وحق قول مشهور
است و دليل بعد از اجماع محكى تذكره كه در حكم خبر عدل است عموم ادله اجاره وعموم اوفوا بالعقود است

واسند کل شیخ باشتراط بانکه عین مستأجر مقدور بر تسلیم نیست با آنکه شرط است در صحت اجاره که مقدور
التسلیم باشد بی‌وجه است زیرا که عرفا عین مستأجره را مقدور بر تسلیم میگویند و غیر مقدور نمیدانند والله العالم

سؤال — هرگاه زید اجاره بدهد تا یکسال و صیغه یکسال را مشخص نکند که از چه وقت آیا این اجاره صحیح است و معلوم است یا نه جواب — اظهر و اشهر بین الاصحاب صحت این اجاره است و منصرف است ابتدای آن بزمان حال یعنی ابتدا از حین اجاره خواهد بود تا یکسال و نسبت داده اند بشیخ قول بفساد را و این قول فاسد است زیرا که معین مبدأ این مدت است و اهل عرف چنین میفهمند که ابتدای یکسال از حال وقوع عقد است و اصل اراده مسلم است و حمل صحیح را زیرا که اگر قصد حین عقد را ننماید و محمل قصد نماید اجاره فاسد خواهد بود و ضع امر اخیک علی احسنه فی علا حمل فعل مسلم و قول او بر صحت اقتضا مینماید که اراده معین کرده باشد و بجهة اختبار حال بر صحت قطع هرگاه مدت مطلق ذکر شود و معین نشود و مسئله محل اشکال نیست والله العالم

سؤال — هرگاه زید زینب را مرضعه اجاره کند بجهة شیر دادن طفل خود بدون اذن و اجازه زوج زینب آیا این اجاره صحیح است یا نه و هرگاه باذن زوج باشد صحیح است یا نه و هرگاه زینب قبل از نکاح عمرو خود را اجاره بدهد بزید بجهة شیر دادن و یا بجهة دیبان ریشتن (?) و دوختن فلان مقدار دیبان که در خانه مستأجر نشسته (?) آیا بعد از تزویج عمرو این اجاره چه حکم خواهد داشت و خواهد توانست زوج منع زینب را نماید از اقدام بعمل مذکور یا نه جواب — اجاره مرضعه که [illegible] نماید باذن زوج در صورت مشاهده مرضعه صبی را و تعیین مدت و مکان جایز است و محل اشکال نیست و جماعتی از اصحاب دعوای عدم خلاف نموده اند مثل سرایر و خلاف و بعضی دعوای اجماع نموده اند مثل علامه در تذکره ولی بعضی گفته اند جایز است اجاره نفس بجهة ارضاع و حضانت هر دو و بعضی بجهة حضانت گفته اند و وجه ضم کردن حضانت بجهة اینست که اجاره باید در منفعت باشد و شیر عین است و اجاره بر عین جایز نیست ولی این خیال بی‌وجه است زیرا که اجاره بر فعل مرضعه واقع است که گذاردن پستان باشد بدهان طفل و نگاه داشتن پستان در دهان او و رسانیدن شیر بشکم او و نگاه داشتن طفل در دامن بجهة جنبیدن شیر و آلوده شدن جامه طفل ببول رضیع و امثال اینها و اباحه میشود شیر تبعا و با فعل مرضعه منفک نمیشود از اتلاف شیر و محقق کرکی در جامع المقاصد میفرماید ولو قیل ان المستأجر علیه هو الفعل الذی لا ینفک عن اتلاف اللبن و هو ایصاله الی معدة الصبی و تلویث الثوب فی الصنع فتکون العین تابعة و لا تخرج الاجاره عن مقتضاها و علامه در تذکره میفرماید الاقرب ان الذی یتناوله عقد الاجاره بالاصالة فعل المرأة و اللبن مستحق بالتبعیة کالبئر یستأجر لیستقی منها الماء و الدار یستأجر و فیها بئر فانه یجوز الاستقاء منها خلاصه ضم نمودن حضانت بی‌وجه است و اجاره بر شیر دادن بدون ضم حضانت جایز است قال الله تعالی فان ارضعن لکم فآتوهن اجورهن مقتضای اطلاق آیه و جمله از اخبار وارده در فعل نبی و ائمه علیهم السلام که اجاره میفرمودند مرضعه بجهة اطفال جواز اجاره است

بدون حضانت (?)

بی‌وجه و مآل اطلاق بجهة عدم بودن شیر یا جهالت آن احتیاج است در مقابل نفی اما اجاره مرضعه بی اذن زوج محل کلام است شیخ و ابن ادریس فتوی داده اند بعدم جواز و مشهور جواز است در صورتیکه منافی با حق زوج در استمتاع نیکو شرعا از برای زوج هست این اجاره مانع آن نباشد و هو مختار الکرکی والفاضل و ثانی الشهیدین و دلیل بر جواز اصل است و اطلاقات و مفروض آنست که مانع از حق زوج نیست و حق زوج مستوعب همه اوقات زوجه نیست عادة زیرا که در عرض همه شبانه روز بر سبیل دوام و استمرار استمتاع نمیبرد از زوجه چنانکه زوجه عمل و کسب مینماید در عرض شبانه روز و مالک کسب و عمل خود میباشد بلی هرگاه فرض شود که زوج در حین ارضاع مشغول استمتاع شود و ارضاع منافی شود خیار فسخ اجاره از برای مستأجر خواهد بود و اما خیار مطلق بصحت اجاره نیست و اما اجاره دادن زینب خود را قبل از نکاح بجهة ارضاع یا بجهة کار دیگر صحیح است و منتقل نمیشود زوج بعد از ازدواج مانع شود بجهة اطلاقات اجاره و بجهة عموم اوفوا بالعقود و انتفاء چیزی که صالح باشد از برای بطلان اجاره مع ان الناس مسلطون علی اموالهم و انفسهم قال بعض مشایخنا هی فادت الحصر و لو فرض تقدم الاجاره علی النکاح فلا اعتراض للزوج قطعا کما صرح به غیر واحد لسبق الحق و لکن له الاستمتاع فیما فضل عن وقت الرضاع و لیس لولی الطفل منعه من الوطی مع عدم تضرر الولد به اما اذا تضرر فله ذلک لسبق حقه و هرگاه اجاره کردن زن بجهة ارضاع جایز شد پس باید مرضعه مشاهده نماید طفل را بلا خلاف زیرا که اطفال مختلف اند در کوچکی و بزرگی و در رادعی (?) و شرارت و در پر خوری و کم خوری و سایر امور که اجرت بحسب اینها مختلف است عرفا مقدار و ... باشد که عبا اهل ... معلوم شود و ضرور با اختبار باشد پس لازم خواهد بود اختبار تا غرر که مضر بعقد است رفع شود بلی هرگاه وصف شود در مراحل مذکوره بنحویکه رفع شود جهالت اجاره صحیح خواهد بود کما ... بلی هرگاه فالف وصف باشد ... فسخ از برای مرضعه خواهد بود و احتیاط در عدم اکتفاء بوصف است و در مراعات مشاهده و اختبار و باید مکان ارضاع مشخص شود کما صرح به الفاضل فی قواعده و تذکرته و ثانی المحققین و الشهیدین و محکی المبسوط و الوسیلة لاختلاف الامکنة بحسب السهولة و عدمها و الوثاقة فی الحفظ و عدمها و باید تعیین مدت شود تا رفع شود غرر و جهالت و تعیین عدد مرضعه ضرور نیست بلکه عرف و عادة معین است و هرگاه بمیرد طفل و یا مرضعه باطل میشود اجاره بلا خلاف و اشکال بجهة متعذر شدن مستأجر علیه والله العالم

سؤال — اجاره اشجار صحیح است یا نه و اجاره باغ مشجر جایز است یا نه جواب — ظاهر کلمات اصحاب اتفاق است بر اینکه مطلق امورات اجاره چیزی است که صحیح الانتفاع بها مع بقاء عینها صحیح باشد نفع بردن از آن با بقاء عین آن و مورد عاریه نیز همین است اجماعا و از اینست که میفرمایند بکلمه واحده کل ما یصح اعارته الا المنحة فانه یصح اعارتها دون الاجارة و کل ما یصح اجارته یصح اعارته الا الظرفه (?) فانه یصح اجارتها دون اعارته مثل این اتفاق صحیح نیست اجاره ... و ماکولات بجهة خوردن زیرا که اعیان اینها باقی نمیماند و پس مورد اجاره نفع ...

بود و از کلام جماعتی بر میآید که مورد اجاره منفعت است که مندرجاً حاصل شود و تمام شود نه اینکه مجتمع شود
و معین شود و تلف شود مثل اثمار و میوه اشجار و در حقیقت اجماع اصحاب بر این مطلب و صادق است بر منافع
اشجار منافع عرفاً و لغةً و صحیح نیست سلب منافع از آن چون داخل مصداق و حدّ اجاره که هی العقد علی تملك
المنفعة المعلومة بعوض معلوم شواهد بوده و اصل عدم اشتراط است و اطلاقات اجاره مقتضی صحت فاقد مشکوك
الشرطیة است و مانعی و محذوری هم ندارم مگر اجماع اگر محقق شود و اجماع بر این اشتراط واقع نیست بلکه بسیار عجب
قائل اند به صحت اجاره کرم بجهة ثمره آن و اجاره بقر بجهت شیر آن و اجاره غنم بجهت شیر ... طفل و اجاره
قناة بجهة آب آن و اجاره حمام بجهت استعمال آب آن و اجاره طیب بجهت بوئیدن آن اگرچه نقص در آن بهم برسد
و اجماع ... لفظیه هم واقع نشده که قابل اطلاق و عموم و خروج چیزی از آن محتاج بدلیل باشد و وجود خلاف
در بعضی از افراد منفعت ... اطلاق اجماع نداشته باشد و نزاع و خلاف صغروی باشد و محتمل بلکه ظاهر کبروی نداشته باشد
خلاصه اینکه اجاره بدون اشجار و قناة و شیر ... و حمام و امثال اینها جایز است بالاطلاقات الاجاره
و عموم اوفوا بالعقود و صدق المنفعة علیها عرفاً و لغةً و انتفاء مانع من النص عدا کلام الاصحاب فی تعریف الاجاره بانها
العقد علی تملك المنفعة و المراد من تلك الموارد انما هو العین لا المنفعة فهو خارج عن حدها و لا یخفی ما فیه لعدم صدق
المنفعة علیها سیما فی زمان العقد خصوصاً وقت الایقاع و الانتقال و صدق العین بعد حصولها ... و کلمات الفقهاء
المقصورة ... فی اجارة الاشجار و الله العالم **سؤال** آیا جایز است اجیر کردن زید عمرو را بجهت قضای نماز و
روزه که از زید فوت شده و آیا جایز است استیجار از برای ادای حج واجب یا مندوب حیاً او میتاً یا نه **جواب**
جایز است استیجار از برای قضای صوم و صلوة و حج و عبادات صحیح آن بعد فوت منوب عنه از
برای زنده عنوان نماز و روزه استیجار نیست اگرچه منوب عنه قدرت هم نداشته باشد و اما حج جایز است نایب گرفتن
اگرچه منوب عنه زنده باشد و لکن در صورت علم تمکن منوب عنه از ادای آن اگر حج واجب باشد و اگر حج مندوب
باشد مطلقا استنابه جایز است خواه منوب عنه متمکن باشد از ادای حج یا نه **سؤال** کسیکه مستطیع
باشد در حج مرتبه اول و اجیر شده باشد جایز است که اجیر غیر شود بجهت ادای حج از غیر یا نه **جواب** واجب
الحج اگر منافاتی حالی داشته باشد که حج برود جایز نیست اجیر شدن او از برای حج غیر بلکه حج او هم صحیح نیست
از برای غیر و اگر از قدرتی مستطیع شده و تمام شده است و الحال قادر بر ادای حج نیست جایز است
که اجیر غیر شود بجهت حج و الله العالم **سؤال** شخصی اجیر شده که از برای شخصی نماز و روزه بجای آورد
آیا ترتیب باید مراعات کند یعنی ظهر را قبل عصر و ظهر را قبل مغرب و مغرب را قبل عشا یا ترتیب ضرور
نیست و هر گاه دو نفر از برای یک میت نماز کنند آیا باید ترتیب باشد یا نه **جواب** حل این سؤال موقوف است بر بیان
چند مطلب اول اینکه واجب است بر کسیکه فوت شده باشد از او صلوات واجبه یومیه با علم بترتیب آنکه بجا آورد
به یاد بودن از صلوات پنجگانه ترتیب که فوت شده مثلا ظهر را قبل از عصر و عصر را قبل از مغرب و مغرب را قبل از عشا

و عشا را قبل از صبح و مسئله محل خلاف و اشکال و خلاف معتنی به نیست و مرحوم ... کتب قدما و متأخرین
مثل خلاف و مبسوط و منتهی و تنقیح و شرح ارشاد و غیر اینها دعوای اجماع مراد شده و قول باستحباب ترتیب از بعضی
حادث شده بعضی دلیل بر وجوب ترتیب اجماعات محکیه است که مر بیان شد و خبر ... است و صحیحه زراره
اذا نسیت صلوة او صلیتها بغیر وضوء و کان علیك قضاء صلوات فابدء باولاهن فاذن لها و اقم ثم
صلها ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لکل صلوة و فی آخرها و ان کان المغرب و العشاء قد فاتتا جمیعاً فابدء
بهما قبل ان تصلی الغداة ابدء بالمغرب ثم العشاء الی ان قال فان خشیت ان تفوتك الغداة ان بدأت بالمغرب
فصل الغداة ثم صل المغرب و العشاء ابدء باولیهما و صحیحه ابن سنان ان نام رجل او نسی ان یصلی المغرب و
العشاء الآخرة الی ان قال و ان استیقظ بعد الفجر فلیصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس و عموم
النبوی من فاتته فریضة فلیقضها کما فاتته بناء علی کون الحکم مستفاداً من التنزیل و منشأ مراداً من التشبیه و لا
نعلم المنزلة غیر مسلم کما قررنا فی ... الاصول این وجه ترتیب در صورت علم است باینکه فائت بچه نحو
ترتیب فوت شده و در صورت جهل ترتیب در قضا واجب نیست و در اینکه واجب است بر ولی و وصی
اینکه قضا کند ... میت از نماز ... فوت شده اما دلیل بر وجوب بر ولی
مرسله ابن ابی عمیر فی الرجل یموت و علیه صلوة او صیام قال یقضیه اولی الناس به و صحیحه البختری فی الرجل یموت
و علیه صلوة او صیام قال یقضیه اولی الناس به و روایة ابن سنان الصلوة التی حصل وقتها قبل ان یموت
المیت یقضی عنه اولی الناس به و روایة الساباطی عن الرجل یکون علیه صلوة او یکون علیه صوم هل یجوز له
ان یقضیه رجل غیر عارف قال لا یقضیه الا رجل مسلم عارف و الخبر فی مقام الانشاء فی هذه الاخبار الوجوب علی ما هو المقرر
فی الاصول و روایة الساباطی دلت علی وجوب القضاء علی الولی مما اخرج غیر الولی بالاجماع و الظاهر من القضاء فی
هذه الروایات القضاء علی النحو المشروع و هو القضاء بالترتیب کما هو واضح و اما دلیل بر وجوب قضاء بر وصی
... بالاستیجار آن ادله داله بر وجوب عمل بوصیت فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه علی الذین یبدلونه و
متبادر و ظاهر از وصیت باستیجار با قضای صلوة فائته نیز قضای شرعی است و آن با ترتیب است بنا علی هذا
وصی و ولی باید نمازهای میت را که قضا میکنند یا استیجار مینماید باید ترتیب قضا کنند یا استیجار نماید و ترتیب
در قضای ولی آنست که نمازهای فوت شده را بترتیبی که فوت شده بجا آورد ظهر را قبل از عصر و عصر را قبل از
مغرب و مغرب را قبل از عشا و عشا را قبل از صبح و ترتیب در قضای اجیر هر گاه اجیر یکنفر باشد بنحوی است
که مذکور شد و هر گاه اجیر متعدد باشد باید بنحوی اینها را اجاره کرد که اجیرین مثلا یکسال نماز بجا آورند
و از صبح تا ظهر قضا کند و آن دیگری بعد از ظهر تا شام یا کمتر یا زیادتر قضا کند و اگر دیگری یکسال مثلا
از شام تا نصف شب یا تا صبح قضا کند و هر گاه دو نفر با هم ... را اجیر کنند و ... یکوقت مشغول عمل شوند
عمل ایشان صحیح نیست زیرا که موجب انهدام ترتیب است چه واقع میشود قضای عصر قبل از ظهر و مغرب

قبل از عصر و عشا قبل از مغرب و همچنین اگر نیت عمل مخالف ترتیب است و مخالف با مأمور به است و در چنین صورت
امر دایر است میان چند احتمال اول صحت عمل هر دو اجیر و این باطل است قطعاً زیرا که هر دو هم ترتیب است و مخالف
مأمور به است دوم فساد هر دو و این نیز معقول نیست زیرا که عمل احدهما موافق ترتیب است سبب فساد
احدهما بعینه و این نیز باطل است زیرا که ترجیح بلا مرجح است و اینکه استیجار احدهما یا شروع احدهما بعمل اولا موجب
ترجیح نمیشود زیرا که اجاره نیز هر دو صحیح اند و ممکن است که اجیر پیش بر خلاف ترتیب عمل را واقع سازد و نیز اجاره
ممنوع عنه نیست فقط وقوع اجاره اولا که لا موجب ترجیح آن شود و مقتضای یکسال نماز عمل واحد نیست تا شروع احدهما
اولا اقتضای نماز ظهر مثلا موجب تقدم ادای سایر صلوات شود چهارم فساد احدهما لا بعینه و صحت احدهما
لا بعینه و این نیز باطل است زیرا که ماهیت لا بعینه وجودی در خارج از برای آن نیست تا متصف شود بصحت
خارجیه و از اینجا است که محقق کرکی و بعضی قائل شده اند باینکه نصف عمل هر یک صحیح است و نصف فاسد تا ترجیح
بلا مرجح لازم نیاید و الغاء و ابطال عمل هر دو نشود و تصحیح تمام عمل هر دو که منافی ترتیب است نیز نشود و بقاعده
این قول خالی از قوتی نیست ولی بطلان هر دو و عدم اجزاء هر دو اقرب باحتیاط و سبیل
نجات است بالجمله معقول است که عمل هر یک بلا انفراد صحیح باشد ولی
اجتماع هر دو باعث فساد هر دو شود هر یک
مبطل آن دیگری شود والله العالم

کتاب الوکالة و مشتمل علی سؤالات و اجوبه **سؤال** زید عمرو را وکیل در معامله عمده
باینکه هر گاه ... و بعد قضا را نادم شد تو وکیل هستی و چیزی را تا یکسال معامله کن آیا این وکالت صحیح است
یا فاسد و بنا بر فساد آیا اذنی که در ضمن وکالت است بعد از بطلان وکالت باقی میماند یا نه و هر گاه وکیل از باب همان
اذن معامله کرده باشد آیا معامله صحیح است یا فاسد **جواب** تنجیز معتبر است در عقود بالاجماع ظاهرا و حکایة مستفیضه
چه فائده و آثار شرعیه مترتبه بر عقود مسبباتی هستند که سبب آنها وقوع عقدا است و مادامیکه عقد واقع نشود
مسبب مترتب نمیشود و مفروض آنست که عقد معلق شده بر شیء دیگر و واقع نشده و در این مقام معلق است بر ...
تقاضا بر عقد مستقلا واقع نشده تا آثار شرعیه و مسببات بر آن مترتب شود و لا معنی للفساد الا ذلک و فرقی
نیست در فساد تعلیق باینکه معلق باشد عقد بر امر غیر محقق مثل هلال شوال یا زمان غیر محقق مثل اینکه در ماه
رمضان تو وکیل هستی یا بر امر محقق مثل اینکه هر گاه حسن از سفر آورده باشد تو وکیل هستی
ان و حال آنکه از سفر آورده باشد یا آنکه آفتاب طالع شده باشد تو وکیل هستی و حال آنکه آفتاب طالع شده باشد
اما بطلان قسم اول از تعلیق بجهة انتفاء تنجیز و عدم تحقق سبب و بجهت منافات با قصد انشاء معتبره
عقد اجماعا زیرا که معلق علیه در وقوع بهم نرسانیده تا عقد متعلق قصد شود و معارضه و منافیه ...
در مقام الزامات و شروطیه ... میشود که هنوز ... الشرط شرط را واقع ساختن و بقصد انشاء

و تنجیز

و تنجیز واقع نشده موجه است زیرا که در اینجا قصد انشاء و تنجیز متحقق شده بالتزام الزام و قصد عقد اما در صورت
وقوع شرط نکرده ملکیه با التزام کرده و الزام حین العقد متحقق است ... بلکه با اینکه احتمال عدم ...
وقوع شرط را و مع ذلک باز التزام قانع است و قاصد عقد است و اما بطلان قسم دوم از تعلیق بجهت عدم
شمول اطلاقات وکالت مثل ... ظاهر از اطلاقات از توکیل است که خالی از مطلق تعلیق باشد
بقسمیه ... لا اقل تناول اطلاقات این نوع از تعلیق را مورد شک است و اصل فساد و عدم ترتیب اثر
انتقاضا ... بر فساد ... اجلاء الاصحاب و همین دلیل دیگر است بر بطلان قسم اول
تعلیق و اما تعلیق در عمل موکل فیه بعین شرط تأخیر تصرف مثل اینکه الان وکیل هستی که در بیع و عده
هر گاه دین اداء نشد معامله نمائی این تعلیق مضر بحال وکالت نیست بلا خلاف بلکه علامه در تذکره و شهید در
مسالک ادعای اجماع بر صحت نموده و دلیل بر صحت بعد از عدم ظهور خلاف اجماعین محکیین اطلاقات
وکالت است و عموم المؤمنون عند شروطهم که مثبت حکم وضعی است و اینکه تأخیر در تصرف منافی با تنجیز نیست
زیرا که فعل و تصرف غیر وکالت است و وکالت انشاء شده بی تعلیق غایت امر اینست که فعل را باید بعد از امر
معلوم بجا بیاورد و فعل معلق بحصول و تحقق نیابة شرعیه که وکالت است نباشد و اما سؤال از اینکه
بعد از بطلان وکالت بسبب تعلیق و غیر آن مثل اینکه حق الوکاله مجهول باشد آیا تصرف وکیل جایز است بعد از
تحقق امر معلق علیه یا نه در مسأله چند قول است **قول اول** جواز تصرف است من باب الاذن عن المالک
پس هر گاه معامله کند وکیل در محل سؤال معامله او صحیح خواهد بود و اختیار کرده است این قول را علامه مرحوم
در بعضی از کتب خود و محقق کرکی و از معاصرین مرحوم شیخ در جواهر و مرحوم میرزای قمی در جواب مسائل
خود **قول دوم** عدم جواز تصرف است اختیار کرده است آن را فخر المحققین و از معاصرین مرحوم آسید علی
طباطبائی در ریاض المسائل ... و از متأخرین شهید مرحوم است در مسالک قال فی المسالک واعلم
انه متی فسد العقد لتعلیقه علی الشرط فهل یصح التصرف بعد حصول الشرط قرب فی التذکرة ذلک محتجا بان الاذن
حاصل لم یزل بفساد العقد و صار کما لو شرط فی الوکالة عوضا مجهولا فقال بع کذا علی ان لک العشر من ثمنه تفسد
الوکالة و لکن ان باع صح و لان مقتضی العقد حاصل و هو الاذن اذ الغرض حصول المعلق علیه و انتفاء المانع اذ لیس
الا رفع الوکالة و هو اخص من مطلق الاذن و رفع الخاص لا یستلزم رفع العام فعلی هذا فائدة الفساد سقوط الجعل
المسمی فی عقد الوکالة ان کان و الرجوع الی اجرة المثل کما فی المضاربة الفاسدة حیث حکم فیها بعدم استحقاق الحصة
المشروطة و وجوب للعامل اجرة المثل و فیه ان الوکالة لیست امرا زائدا علی الاذن و الجعل المشروط لیس جزء منها
و انما هو شرط زائد علیها ... بخلاف المضاربة فان اشتراط الحصة شرط فی صحتها ... و لانه لو
تم ذلک لزم الحکم بصحة التصرف مع فسادها بوجه آخر کعزل الوکیل نفسه مع علم الموکل بعد سکوته فان الاذن
حاصل منه ولا یرتفع بفسخه و لان المقترح فاسد قطعا و لا معنی للفاسد الا ما لا یترتب علیه اثره و لان الاذن

المطلق انما وجد في ضمن الوجه المخصوص اذ لا وجود للكلي الا في ضمن جزئياته ولم يوجد منها الا هذا الجزئي فاذا ارتفع
ارتفع الكلي والتوقف في هذا الحكم مجال واظهر والوفق في القول الاول است بجهة انكه صحت تصرف در مال غير خواه بنقل
وانتقال باشد يا با تلاف يا بغير ذلك دائر است مدار رضاي مالك خواه رضاي او معلوم شود از لفظ او
يا بالصراحة ويا بالفحوى و ظهور از كلام او و ظهوريكه اهل لسان و استناد عقلا باشد در افاده و استفاده و يا
بشاهد حال او و ملاحظه قرائن و امارات كه علم عادي حاصل شود برضاي او مثل انكه داخل ميشوند بحمامها
و غسل ميكنند و اجرتي كه متعارف است ميدهند با انكه اذن صريح يا بفحوى از مالك نگرفته اند و سيره جميع مردم
بر اين است و هم چنين است غذائيكه صاحب خانه حاضر ميكند از براي مهمان و بدون اذن صريح يا بفحوى مهمان
ميخورد و يا نماز ميكند در خانه بمجرد شاهد حال بالجمله تصرف در مال غير مدار است مدار رضاي مالك و رضاي
مالك بانحاء ثلثه مزبوره مجوز تصرف غير است و مصحح انست و جمله از اخبار دلالت ميكند بر اين مطلب
منها الاخبار الداله على حلية مال المرء لو كان بطيب نفسه وعلى حلية التصرف في مال الغير باذن اهله
كلا يحل مال امرء مسلم الا بطيب نفسه ولا يجوز التصرف في مال الغير الا باذن اهله ومنها صحيح بن مسلم عن
ابي جعفر انه سئل عن رجل من اهل النيل عن ارض اشتراها بفم النيل واهل الارض يقولون هي ارضهم واهل
الاستان يقولون هي من ارضنا فقال لا تشتريها الا برضاء اهلها الشامل للرضا بانواعها المذكوره ومنها
في توقيع الحميري المروي عن الاحتجاج عن صاحب الزمان فيها حصه معيوبه فهل يجوز شراها من السلطان
ام لا فاجاب لا يجوز ابتياعها الا من مالكها او بامره او رضا منه والمراد من الامر هو التوكيل والاذن
الصريح والفحوى والرضا ما يعم شاهد الحال والمذكورات وبعبارة اخرى ما يشتمل على اللفظ والرضا هو الحالة
الباطنية التي يكشف عنها اللفظ تارة والقرائن وشاهد الحال اخرى ومنها المروي عن صاحب الزمان
فلا يحل لاحد ان يتصرف في مال الغير بغير اذنه ومنها موثقة صفوان استشار عبد الرحمن موسى
بن جعفر في تزويج ابنته لابن اخيه فقال افعل ويكون ذلك برضاها فان لها في نفسها نصيبا قال و
استشار خالد بن داود موسى بن جعفر في تزويج ابنته علي بن جعفر فقال افعل ويكون ذلك برضاها فان
لها في نفسها حظا ومنها خبر سعدان لا بأس بتزويج البكر اذا رضيت من غير اذن ابيها
از اين نحو اخبار بسيار وارد است در باب بيع و نكاح و غصب و از ملاحظه مجموع انها معلوم ميشود
كه صحت تصرفات غير اصالتي كه از جانب غير باشد چه در تصرفات عقدي مثل نكاح و چه در مال او مثل بيع منوط
است برضاي ان غير و با امر و يا اذن او و طيب نفس او بعضي از اخبار و رضا طيب بمعني واحد و ان
عبارت است از ميل باطني ان غير بان تصرف و چون رضا امريست باطني و پوشيده و اطلاع بر ان بيكي
از دو طريق ميشود اول تلفظ او است بتصريح يا بفحواي معتبره كه تعبير ميشود از ان كاهي بامر و كاهي
باذن و اذن عبارت از اعلام برضاي باطني است دوم قرائن حاليه و امارات است كه از ملاحظه انها قطع

حاصل شود

حاصل شود برضا و تعبير ميشود از ان باذن شاهد حال و چون مناط در صحت و فساد تصرفات نيابتي رضاي
منوب عنه است كما نطقت به الاخبار واطبقت عليه كلمات اصحابنا الاخيار و رضا بهر دو نحو معلوم و متحقق
ميشود يعني اذن صريح و فحوى كه لفظين اند و اذن شاهد حال كه غير لفظي است هر دو و كفايت ميكند در صحت
تصرفات نيابتي بعد لفظي كه واقع شود و بعد قرينه كه معلوم شود رضاي منوب عنه كافي است زيرا كه مناط
تحقق رضاي منوب عنه است و شكي نيست كه در اين مقام رضاي موكل بفعل موكل فيه در صورت
حصول شرط متوقع موجود است في جميع الاخبار مذكوره مفروض نيست از جواز تصرف وكيل ملاكه اذن لفظي
صريح در اين تصرف موجود است چه اين الفاظ صادره از موكل دو لحاظ دارد يكي لحاظ كشف از ما في
الضمير موكل يعني از رضاي او و فساد باين لحاظ بر ان مترتب نميشود زيرا كه مناط دلالت اين الفاظ است
بر رضا و شكي در وجود اين دلالت نيست عرفا و صحت عمل نيابتي موقوف بر رضا است كه اين لفظ كاشف
از او است دوم لحاظ عقدي كه اين عقد وكالت است و مركب است از ايجاب و قبول و تعليق
در او متوقع و باين لحاظ بسبب تعليق مترتب است بر ان فساد و هر گاه باين لحاظ فاسد شد لحاظ اول
فاسد نيست بلكه فساد در ان راه ندارد و از اين جا است كه فقها حكم ميفرمايند بصحت تصرف وكيلي كه خود را
از وكالت عزل كند بعد پشيمان شود و انيان بفعل نمايد و تصرف نمايد و هم چنين حكم ميفرمايند بجواز تصرف
مشتري در بيع معاطات بنابر فساد بيع معاطات كما في النهايه و هم چنين در وكالتي كه حق الوكاله مجهول باشد
كما في بعتك هذا على ان لك العشر من ثمنه و هم چنين در مضاربه فاسده كه اذن از براي عامل باقي است و حق العمل
ميگيرد نه حصه مقرره و ادله فاضلين بعد علم جواز تصرف بيوجه است و مسئله متفرع نيست بر مسئله زوال
جنس بسبب زوال فصل زيرا كه مسلم است كه اذني كه در ضمن وكالت بود بعد تعليق باقي نيست و لكن رضاي موكل
بتصرف باقي است و فاسد شده و هم چنين وكالت فاسده كشف از رضا نموده و معلق عليه موجود شده و قاطع
هستيم برضاي مالك اذن و عرفا نميتوان سلب اذن و رضا از مقام نموده بلكه صدق ميكند عرفا اذن و رضا
و در صحت معامله نيابتي همان اذن و رضا كافي است كما اطبقت عليه كلمة الاصحاب و نطقت به اخبار ائمتنا
الاطياب والله العالم عائده بيان فرمايند امور يكه موجب بطلان وكالت ميشود جواب چند چيز
موجب بطلان وكالت ميشود اول مردن وكيل يا موكل اجماعا و وكالت بوارث نميرسد يعني هر گاه
وكيل بعد از مردن موكل تصرفي نمايد باطل است خواه عالم باشد بموت موكل يا جاهل و در انعقاد سلطنت
وكالت اذن باقي نميماند زيرا كه مال از ملكيت او خارج شده و مال وارث شده اذن موكل چه فائده دارد مگر
هر گاه اهل ارث برده بوارث نكرده باشد بدا و از امانت خارج نشده و غرامت در صورت تلف مراد و نحو اهل
بود دوم جنون موكل يا وكيل اجماعا خواه مطبق باشد يا ادواري و خواه وكيل عالم شود بجنون
موكل يا جاهل سيم اغماء كه بيهوشي است اغماي وكيل و موكل هر دو مبطل عقد وكالت است و اغماي

٨،٣

را تمامی موکل مطلقا مبطل است خواه باعلم وکیل باشد یا با جهل او و خواه طول بکشد زمان اغماء یا طول نکشد اجماعا
و در صورت بطلان وکالت بسبب جنون یا اغماء آیا اذن باقی میماند یا نه بعضی از مشایخ معاصرین احتمال
داده اند بقای اذن در تصرف را بعد از زوال جنون و اغماء از قبیل بطلان وکالت بسبب تعلیق که اذن
در آنجا نیز باقی است و الحق آنست که اذن باقی نمیماند زیرا که اهلیت اذن از برای مجنون و مغمی علیه باقی
نیست و اذن ایشان بیفایده است بخلاف بطلان وکالت بسبب تعلیق زیرا که اهلیت اذن از برای
موکل باقی است چهارم تلف موکل فیه مثل اینکه وکیل کند در فروختن عبد یا طلاق زوجه پس عبد یا
زوجه بمیرد یا وکیل کند در خریدن چیزی از وجه معهود معینی آن وجه تلف شود وکالت باطل میشود عتق
این در تلف است و هر گاه تغیر در موکل فیه حاصل شود وکالت باطل نمیشود مثل اینکه خانه یا دکان
خراب شود و دست و پا یا چشم آن یا عضوی از اعضای آن معیوب شود وکالت باطل نمیشود لبقاء
المقتضی وانتفاء المانع اذ الوجه فی البطلان احالة التصرف الموکل فیه وهو هنا منتف پنجم فعل موکل
است امر موکل فیه را پس هر گاه وکیل کند در فروختن عبد و خود موکل بفروشد آنرا وکالت باطل است
لاحالة التصرف الذی استناب فیه ششم تصرف موکل است در موکل فیه بنحوی که منافی باشد با وکالت
مثل اینکه وکیل کند شخصی را در فروختن عبد بعد خود موکل آنرا آزاد نماید وکالت باطل میشود لاستحالة الموکل فیه
هفتم عزل موکل وکیل را از وکالت باعلام و اخبار نمودن او بعزل و هر گاه عزل کند او را و او را اعلام
نکند بعزل و وکیل قبل از رسیدن خبر عزل عملی را انجام نموده باشد عمل صحیح است و عزل بیفایده است بنا
بر اشهر اظهر وفاقا للخلاف والاسکافی والمحقق والعلامه فی جملة من کتبه وکثیر من المتأخرین ومتأخریهم کما نسبه
صاحب الریاض الیهم المشهور بینهم وخلافا للعلامه فی القواعد فحکم بانعزال الوکالة بالعزل مطلقا اعلم ام لم
یعلم اشهد ام لم یشهد وللنهایة والحلبی والقاضی والحلبی وابن حمزة وغیرهم فالتفصیل بین الاشهاد
وعدمه فانعزل لو اشهد والا فلا اعلم او لم یعلم وادعی الاخیر منهم اجماع الامامیه لنا جملة من الاخبار المعتبره
منها صحیحة هشام بن سالم عن الصادق ع فی رجل وکل آخر وکالة فی امضاء امر من الامور واشهد له بذلک
شاهدین فقام الوکیل فخرج لامضاء الامر فقال اشهدوا انی قد عزلت فلانا عن الوکالة فقال ان کان الوکیل قد امضی
الامر الذی وکل علیه قبل ان یعزل عن الوکالة فالامر ماض کره الموکل ام رضی قلت فان الوکیل امضی الامر قبل ان
یعلم العزل او یبلغه انه قد عزل عن الوکالة فالامر ماض علی ما امضاه قال نعم قلت له فان بلغه العزل قبل ان یمضی
الامر ثم ذهب حتی امضاه لم یکن ذلک بشیء قال نعم ان الوکیل اذا وکل ثم قام عن المجلس فامره ماض ابدا والوکالة
ثابتة حتی یبلغه العزل عن الوکالة بثقة او یشافهه بالعزل عن الوکالة ومنها روایة العلاء عنه ع
وفیها انه لا عبرة بالاشهاد علی العزل من دون ان یعلم به الوکیل قبل الفعل ومنها القریب من الصحیح فی رجل
وکل رجلا فی طلاق امرأته اذا حاضت وطهرت وخرج الرجل فبدا له فاشهد انه قد ابطل ما کان امره به وانه قد بدا له

فی ذلک

فی ذلک قال فلیعلم اهله ولیعلم الوکیل ومنها الصحیح من وکل رجلا علی امضاء امر من الامور فالوکالة ثابتة ابدا
حتی یعلمه بالخروج منها کما اعلمه بالدخول فیها هذا مضافا الی ان فی انعزاله قبل العلم ضررا عظیما کما لو وطی المشتری
الامة او اکل الطعام الذی اشتراه حجة المخالفین وجوه منها ان الوکالة عقد جائز ومقتضی الجواز الانعزال
لو انعزل الموکل ولو لم ینعزل الا بعد بلوغ الخبر یلزم ان یکون لازما وهو باطل وفیه ان الجواز لا ینافی ذلک اذ
اللزوم مقتضاه ان لا ینعزل بعزل الموکل ولو بعد بلوغ الخبر ولئن سلمنا فالاخبار المذکوره تقتضی عدم الانعزال عند
عدم البلاغ ومنها کلام الحلی فی الغنیه وهو فی قوة الخبر العدل وفیه اولا ان اجماعات الغنیة لا یفید ظنا
سیما مع کونه فی المقام مخالفا للشهرة المتأخرة وثانیا انه معارض بالاخبار المتقدمة والترجیح معها من
حیث الکثرة ومعاضدة الشهرة ومنها ان العزل رفع عقد ولا یتوقف الی رضاء صاحبه کالطلاق
والعتق فانهما لا یحتاجان الی علم المطلقة والمعتق وفیه ان بینهما فرق بعید اذ هما من الایقاعات وهی من
العقود خلاصه مقال اینکه اما ممکن اعلام شود و وکیل بعزل عزل محقق نمیشود و اما شرط است
در انعزال اینکه علم حاصل شود از برای وکیل بعزل یا علم یا بعدل واحد هم کافی است هم چنانکه مقتضای
ظاهر اینست که علم و عدلین ضرور نباشد بلکه یک نفر ثقه اگر خبر دهد کافی است هم چنانکه مقتضای صحیحه اولی
همین است و منها حتی یبلغه العزل عن الوکالة بثقة و اما تصرف موکل در موکل فیه تصرفی که منافی وکالت
و دافع وکالت باشد مثل عتق عبدی که وکیل کرده باشد در فروختن آن یا بیع خود موکل خانه را که وکیل کرده
باشد کسی را در فروختن آن آیا محض تصرف موکل وکیل منعزل است از وکالت یا عزل موقوف است بر اعلام وکیل
تصرف موکل بدون اعلام عمل وکیل صحیح خواهد بود یا نه ظاهر اینست که عزل در اینجا اعلام
و اخبار ضرور ندارد بلکه همان تصرف موکل مبطل و مزیل وکالت است خواه اعلام شود یا نه و قد صرح به بعض
مشایخنا المعاصرین فی جواهره و اما العالم هشتم عزل وکیل است هر گاه وکیل عزل کند خود را از وکالت باطل
میشود وکالت زیرا که مقتضای عقد جایز همین است ولی اذن باقی است اما دانستی که موکل نادم و پشیمان
از وکالت نشد هر گاه وکیل تصرفی نماید تصرف او صحیح و ممضی است مسأله هر گاه زید عمرو را وکیل
نماید در فروختن ملک خود آیا بهمه قیمتی یا باید بفروشد بقیمت واقعی آن یا نه و هر گاه بکمتر بفروشد صحیح است یا نه
و هر گاه بعد از بیع در زمان خیار مشتری زیاده بر ثمن رسانید آیا باید فسخ کند و یا لکن زیاده بر ثمن بفروشد یا نه
جواب فروش وکیل باید بثمن المثل باشد و اگر بکمتر باشد قدری که در عرف مسامحه میشود در معاملات
ضرر ندارد و اگر از این حد کمتر بفروشد موقوف است باجازه موکل اگر اجازه کند صحیح خواهد بود و الا فلا
و هر گاه مشتری زیاده بر ثمن داشته باشد و عالم باشد وکیل فروش او بثمن المثل جایز نیست زیرا که تصرفات وکیل
باید منوط باشد بمصلحت موکل و رضای موکل و رضای موکل در این صورت نیست نهایت که وکیل علم یا ظن قوی
معتبر عقلا داشته باشد باینکه مرضی موکل است صحیح است و تصرفات اینکه مسلک داشته باشد که مرضی موکل است بانه حکم

بصحت و معنی و جز مشکل است مالک صحیح نیست و همین است حکم در صورتیکه وکیل کند او را در فروش مال
بمبلغ معین و مشتری زیاده بر ما اشتری باشد لازم است که بان قیمت زیاده بر فروشد لعدم انصراف الاذن الی ذلک
بل هو منصرف الی فقد العلم بوجود من اشتری بازید و هرگاه مشتری زیاده بر ما اشتری باشد ولی وکیل مطلع بر آن
نباشد پس اگر فحص از مشتری زیاده بر نکرده و بدست او بنا بر بیع او بثمن المثل یا بان مبلغ معین است صحیح است و
اگر فحص نکرده باشد صحیح نخواهد بود لعدم الانصراف الاذن و الوکالة الی التصرف من دون فحص و هرگاه در
زمان خیار مشتری زیاده بر پیدا شود در صورتیکه فسخ عقد و فروش بمشتری زیاده بر او لازم باشد لانه لم یتم
التصرف بسبب الخیار و ترک الفسخ یوجب ضررا علی الموکل و هو مخالف للاذن و عند العقلاء عرفا سؤال زید
وکیل میکند عمرو را که خانه از برای من بخرد بمبلغ صد تومان و وقف کند بر شیعیان حضرت ابی عبد الله یا زوجه
را طلاق بگوید و حق الرجوع را با او صلح کند بعوض حق الفقرا او یا زوجه را سه طلاق کند یعنی بعد از طلاق رجوع
کند و بعد از آن طلاق بگوید تا سه مرتبه یا غلامی بخرد و آزاد کند ایا این توکیلها نظر باینکه موکل در حین توکیل
مالک اینگونه تصرفات نیست صحیح است یا نه جواب اینگونه توکیلها صحیح است زیرا که وکیل کرده او را در ایجاد
سبب و بعد از آن در ایجاد مسبب و موکل قادر بر ایجاد سبب هست حین العقد و همان کافی است از برای صحت توکیل
و محقق کرکی رحمه الله تصریح بصحت آن نموده اند در مسئله طلاق زوجه مستبره فانه وکیل یکون وکیلا فی الرجعتین قال و کان
علیه ان ذکر ان التوکیل فی تصرف لا یملکه الموکل وقت التوکیل فان الرجعة انما یملکها بعد الطلاق فخصه اولا بصحتهم اجاب
بانه لیس ببعید ان یقال ان التوکیل فی مثل هذا جائز لانه وقع تابعا لغیره و نحوه ما لو وکله فی شراء شاة و بیع
احدیها ما لو و نحو فیها بالکلیة استقلالا لا کما لو وکله فی طلاق زوجة سینکحها ثم رجعه و الفرق بین وقوع الشئ اصلا
و تبعا کثیر لان التابع وقع مکملا بعد الحکم بصحة الوکالة و استکمال ارکانها و قد وقع لا ابا الحد ذلک فی التذکرة
و بسیاری از متاخرین و معاصرین احتیاطا بصحت را نموده اند و اطلاقات وکالت مقتضی صحت است و فساد
را محتاج بدلیل چند وجه که مجموع فروشته اول آنکه موکل در حین وکالت مالک نیست موکل فیه را و قادر
نیست بر ایجاد موکل فیه و استنابه در امر غیر مقدور غیر معقول است و جواب از آن اینکه قادر بر سبب و صفة
از هست و متوکل در آن مسبب و مقدوریت المقدمه مقدور است و ممکن الحصول است و مدار و مناط امر موکل
فیه امکان ایجاد و انشاء از برای وکیل و متوکل در ایجاد مقدمه و بعد المقدمه ممکن الایجاد است از برای وکیل خلاف
انکار و اذکه وکیل کند در عتق بنده که موکل بعد از آن خرید و یا طلاق زوجه که بعد از آن تزویج خواهد نمود زیرا
که خرید و تزویج را وکیل بدون وکالت قادر بر ایجاد آن نیست دوم سفاهت و غرر یعنی این نوع توکیلات
عرفا غرر و سفه میباشد و معامله غرریه ممنوع است شرعا و جواب از آن اینکه وکالت در عتق عبد
که بعد از این خواهد خرید از سفه نمیباشد ولی توکیل در خرید عبد و آزاد کردن از سفه نمیباشد سیم بتعلیق
که در صحت کتاب معلوم شد که مبطل وکالت است و وکالت ثانیه در اینمقام معلق است بر انجام موکل
اول با انکه

اول با انکه وکالت باید منجز باشد و جواب از آن اینکه این تعلیق نیست قطعا بلکه وکیل فعلی است مرتب که باید
احدهما واقع شود اولا و ان دیگری واقع شود ثانیا از اینکه وجود دو قسم را در قوت کرده باشد به وجوه اول
علامه بر اینکه عمده دلیل بر بطلان تعلیق اجماع است و ان در اینمقام نیست مع ان جمعا من الاصحاب
صرحوا بالجواز فی المقام و دعوی عدم انصراف اطلاقات الوکالة الی المقام فی غیر مقامه و الله العالم سؤال هرگاه
زید عمرو را وکیل نماید در هر قلیل و کثیر از تصرفات مالیه و غیر مالیه که از برای او است ایا این توکیل صحیح است یا نه
و هرگاه چنین وکیل عام اقرار نماید از برای کسی بمالی و یا بچیزی که موجب حدی یا تعزیری شود بر موکل ایا اعمال
او صحیح است یا نه جواب توکیل عام در جمیع تصرفات محل اختلاف است اکثر فقهاء قائل اند بصحت مثل شیخ
در جمله از کتب خود و شیخ مفید و ابن ادریس و قاضی و علامه و شهیدین و محقق ثانی و محقق کرکی
و محقق سبزواری در کفایه و سید صاحب ریاض و صاحب جواهر و اکثر اصحاب نسبت داده اند و شهید ثانی
مخالفی نیست جز شیخ در مبسوط و خلاف در محقق و ظاهر محقق در شرایع در حق توقف است بچهة اطلاقات
وکالت و بجهة آنکه صحیح است توکیل در هر جزئی از جزئیات تصرفات خود مثل بیع و عتق و تزویج و
طلاق و اجاره و اخذ حقوق و هبات و مصالحات و صدقات و وقف و استعاره و رهن و انواع عقود
و معاملات با ملاحظه مصلحت موکل و ما نحن از برای صحت هم بلی اذ انها نیست الا مجموع دعا بنی عمرو و اینها
نیز جایز است بلی استنابه و وکالت در بعضی از امور جایز نیست ذکر انها خواهد شد انها خارج اند از عموم
و سایر تصرفات بر نحو عموم توکیل جایز است و باکی نیست نظر بکلمات اصحاب در اینمقام بچهة تتبع در ام
قال العلامة فی التذکرة و لو ذکر الاضافة الی نفسه فقال وکلتک فی کل امر هو الی او فی کل امر یعنی
او فی کل ما یتعلق بی او فی جمیع حقوقی او بکل قلیل و کثیر من اموری او فوضت الیک جمیع الاشیاء التی یتعلق بی او انت وکیلی
مطلقا فتصرف فی مالی کیف شئت او فصل الامور المتعلقة به التی یجری فیها النیابة فقال وکلتک ببیع املاکی و تطلیق
زوجاتی و اعتاق عبیدی او لم یفصل علی ما تقدم الحال قال فالوجه عندی الصحة فی الجمیع و قال المحقق السبزواری
فی الشرایع و لو وکل علی کل قلیل و کثیر قیل لا یصح لما یتطرق من الضرر و قیل یجوز و یندفع الخیال باعتبار المصلحة و هو بعید
عن موضع الفرض و قال الشهید فی المسالک القولان للشیخ و الجواز مذهب الاکثر لانتفاء الغرر و اندفاع الضرر
المصلحة فی فعل الوکیل حتم و المصنف رحمه الله رد هذا القید بانه بعید عن موضع الفرض فان الفرض کونه وکیلا فی کل شئ
فیدخل فیه عتق عبیده و تطلیق نسائه و هبة املاکه و نحو ذلک مما یوجب الضرر و التقیید خروج عن التعلیم و جوابه
ان القید معتبر و ان لم یصرح به العموم حتی لو خصص بفرد واحد تقیید بالمصلحة فکیف مثل هذا العام المنتشر قال
السبزواری فی الکفایه و هل یصح التوکیل علی کل قلیل و کثیر قیل لا یصح لما یتطرق من الضرر و قیل یصح و یندفع
النظر باعتبار المصلحة و لعل هذا اقرب و قال المحقق فی النافع و لو عم الوکالة صح و لیس اقالة تعلیم صحت
کاین وکالت موجب ضرر است بر موکل زیرا که موجب میشود تصرفات وکیل بسوی تلف اموال او از نکاح زوجات

عاید بمعیر حابلیر و طلاق ایشان و عامدن مهور ایشان و خریدن چیزها یکه موکل محتاج باشد نیست و منتفع بچیز اونداست
و هبات و صدقات و سایر تصرفات که موجب ضرر است بر موکل و ضرر منفی است در شریعت و معامله غرریه ممنوع است
و جواب آنست که تصرفات وکیل خواه بر نحو عموم و خواه بر نحو خصوص منوط است بمصلحت و هرگاه مقرون بمصلحت
موکل واقع شده باشد صحیح است والا فلا چه ترک مصلحت موکل خروج است از قانون امانت و تصرفی است غیر
مأذون فیه از مالک و غیره خیانت و خروج است از قانون عرف و عقلا و چنین تصرفی مجوز نیست تا موجب ضرر و غرر
شود و باید دانست که بعضی از تصرفات است که از وکیل در حق موکل صحیح و ممضی نیست مثل اقرار باشتغال ذمه
موکل یا اقرار بوجه حدی بر او و توکیل در اقتراض و استدانه داخل این عنوان نیست بلکه اقرار یا اقتراض موکل و یا
متلف که چیز موکل را مالک بر باید و خانه موکل یا اجاره داده او و یا اقرار بهبه که چیز او که حالیه و تصرفی بر موکل
وارد آید یا اقرار بچیزی بکه موجب حد شود و یا تعزیر شود وکالت در اینها متعقل نیست و قد صرح بذلک الاکثر
کالشیخین والنقی وابن حمزه و ذهب و الفاضل المقداد فی التنقیح وکثیر من متاخری المتاخرین قال الفاضل المقداد
لما ان لا مدخل للنیابة لاختصاص حکمه بالمتکلم اذا اتی به عن نفسه کما قال اقرار العقلاء علی انفسهم جایز و علی غیرهم لا
اولانه خلاف المصلحة المشترطة فی تعمیم الوکالة الخلاصه آنکه اقرار وکیل مفوض نیست بچند وجه اول و دوم
مرو صحیح است که فاضل مقداد استناد بان نموده سبب آنکه اقرار وکیل اخبار است از حقی بر موکل و خبر غیر حق
غیر حجت لازم نیست بلکه غیر مکرر نمود شهادت و از این معلوم میشود که متعلق وکالت باید انشا باشد نه اخبار لهذا
بیع و صلح و هبه و اجاره وکیل صحیح است ولی اقرار وکیل در حق موکل بانها صحیح نیست و اینها در صورتی است که وکیل
از بابت وکالت مطلقه و عموم نیابت اخبار و اقرار نماید که گفتیم صحیح نیست و اما در صورتیکه خود موکل او را وکیل کند
در اقرار و تصریح کند باذن در اخبار عموما یا خصوصا صحت آن علی خلاف است شیخ مرحوم قائل شده بر خلاف صحت اقرار
وکیل در چنین صورت و استناد نموده در صحت باصل و عدم مانع و عموم المؤمنون عند شروطهم و علامه مرحوم تردید
نموده و اکثر متاخرین قایل اند بفساد و حق قول بفساد است بجهت آنکه اخبار غیر در حق غیر لازم نیست مگر بوجه شهادت
و هرگاه از غیر بگوید در مقام ترافع باطل است که هرچه فلانکس شهادت بدهد من راضی هستم بحجیت اظهار رضا حکم
تحلیف کرده لازم نمیشود بر او و همین است حال اخبار و اقرار وکیل باذن موکل در اقرار در این مقام و علامه مرحوم
در بعضی از کتب خود اشاره باین دلیل نموده و همین وجه اشکال از مرحوم است در حکم بصحت و بجهت آنکه وکالت
استنابه است در تصرف و تصرف ظاهر است در انشا نه در اخبار بلکه اخبار و اقرار از تصرف نیکو میباید عرفا
پس اقرار از متعلقات و موارد وکالت خارج است و بجهت آنکه عرفا اقرار وکالت و استنابه نمیگویند و شمول
اطلاقات وکالت ثابت باین ممنوع است با شک که و علی التقدیرین اصل فساد است و اصل عدم انتقال است بموکل
است از اینکه اقرار نموده و همین ظاهر میشود فساد استناد شیخ در صحت باصل و انتفای مانع و اما استناد شیخ
بعموم المؤمنون عند شروطهم آن نیز ممنوع است چه مراد شروط واقعه در ضمن عقد لازم است نه مطلق عهود

و هرگاه

و هرگاه اذن تخصیص داده نشود لابد باید با طرح حدیث نوعی یا حمل نوعی از اخبار استصحاب و تحقیق آن در مقاصد شده
خلاصه مقال آنکه اقرار و اقرار خاص وکیل مطلقا ممنوع و مقبول نیست مگر آنکه موکل تخصیص و تصریح کند نیز بکل و اذن در
اقرار یا بر نحو عموم او را وکیل کند و از جمله تصرفاتیکه از وکیل ممضی نیست علی اختلاف القولین احیای وکیل است
و حیازه مال است مباحات را چه از نفعها آن تصریح منها بنا باینکه توکیل در احیای اموات و حیازه مباحات
جایز نیست مثل صید کردن و هیمه جمع کردن و کان و کنگر و سایر مباحات را حیازت کردن و اظهر عدم جواز است
زیرا که از اطلاقات وکالت نمیرسد زیاده بر استتباع در اموال و حقوق و سایر چیزها یکه موکل استیلای شرعی
و اختصاص بان داشته باشد و مباحات هم خلق همه از مسلمین هستند و اختصاصی بموکل ندارد و استیلای
بر آن ندارد مالکیت و استیلای موکل موقوف است بر تصرف وکیل زیرا که مباحات تا تصرف در آنها نشود
ملک نمیشود و صحت تصرف بنیابت وکیل موقوف است بر مالکیت و استیلای موکل سؤال هرگاه زید عمرو را
وکیل نماید در فروش ملک خود یا در طلاق زوجه خود و یا در عقد دختر بکر از اقسام آنها جایز است از برای
عمرو که دیگری را وکیل کند در این فروش یا در این طلاق یا در صورتیکه اذن در توکیل غیر نداده باشد
و هرگاه اذن در توکیل غیر داده باشد جایز است غیر را وکیل کند یا نه بینوا توجروا جواب چند مسئله
در اینجا بیان میشود اول آنکه وکیل جایز نیست بی اذن موکل او دیگری را وکیل کند در عمل موکل فیه اجماعا
محققا و محکیا مستفیضا بجهت اجماع محصل و محکی در کلام جماعتی و بجهت آنکه تصرفات در اموال و نفوس غیر موقوف
است باذن و رضای آن بالنصوص الواردة فی ذلک و مردم مختلف اند در امانت و دیانت و ضبط اموال و سعی
و اهتمام در امور ایشان باشد که ذمه را فی متصرف عمرو در مال او است دون بکر و خالد پس وکیل باید اقتصار کند
در وکالت بر تصرف خود در موکل فیه یا تصرف کسیکه عالم باشد یا ظان ظن معتدبه برضای مالک بتصرف او
اذ لا یجوز التصرف فی مال امرء الا باذنه لما نطقت به الاخبار الواردة فی هذا المعنی و بجهت آنکه وکالت مثل
وصایت نیست که جایز است از برای وصی که غیر را وکیل کند در امور وصایت در صورت عدم منع موصی
وکالت غیر را زیرا که وصایت ولایت شرعیه است نه نیابت و وکالت نیابت است از غیر پس اختیار ها
از برای وکیل نیست که غیر را نایب بگیرد دوم آنکه هرگاه وکیل مأذون باشد از قبل موکل در توکیل
غیر خواه بتصریح موکل باشد که آنرا اذن صریح مینامند یا باذن ظاهر باشد که از کلام موکل ظهور بهم رساند
مفهوم باشد که آنرا اذن فحوی میگویند یا بقرائن و شاهد حال موکل اذن معلوم شود که آنرا اذن شاهد حال
میگویند جایز است که وکیل مأذون در توکیل غیر غیر را وکیل نماید اجماعا محققا و محکیا مستفیضا مضافا
الی الاخبار الدالة علی عدم جواز التصرف فی مال الغیر الا باذن اهله و التوکیل فی المقام و کذا تصرف الوکیل تصرف
وقع باذن اهله و اذن الفحوی و شاهد الحال اذن کما حققنا فی صدر المبحث و اذن شاهد حال بر این منفعل
میشود که وکیل کند تخصیص قید را در ایقاع عقد خاص باطلاق که خود آن زید عالم نباشد باو اب عقد یا موکل

علی باشد که خود وکیل باشد اگر چه مستند از جهة اذن علی برآید و موقوف باشد باستعانة بوکیلی دیگر و هکذا هر جا که اذن
فهم باشد بر اذن در رضای موکل بتوکیل غیر او که شاهد حال است و معتبر است والله العالم سؤال آیا جایز است
که زید وکیل کند زن خود را در طلاق دادن زوجه اثنی یا نه و آیا جایز است شوهر وکیل نماید زوجه خود را در طلاق نفس
جواب جواب از سؤال اول اینکه جایز است اجماعا محققا و حکیا مستفیضا و اما از سؤال دوم اینکه مسئله
محل خلاف است شیخ قائل شده بعدم جواز و جمعی از متأخرین قائل اند بجواز و اشهر جواز است بجهة عمومات طلاق
و اینکه مغایرت کلیه اعتباریه کافی است سؤال آیا جایز است که زنی زنی را وکیل نماید در تزویج و جاری
ساختن عقد نکاح یا مردی امرا وکیل نماید در قبول تزویج یا کسی زنی را وکیل نماید در اجرای صیغ بیع یا اجاره
یا هبه و امثال اینها یا نه جواب بلی جایز است بدون قابلیت و اهلیت نیابت مادة در اجرای عقود ایجابا
و قبولا بجهت اطلاقات و عمومات و ادعای عدم انصراف بیوجه است و مذهب شافعی که قائل شده بعدم انعقاد
جواز فی کل او باطل است و ما نحن انه نرای منابات که زن او ممنیت و صرح بذلک بعض اصحابنا منهم المحقق و بعض
المتأخرین سؤال آیا جایز است که مولی وکیل کند عبد خود را در اعتاق او یا نه جواب بلی جایز است
هم چنانکه جایز است که او را وکیل کند در خرید و فروش و سایر عقود و ایقاعات للاطلاقات و العمومات
و عدم وجود المانع سوی التغایر بین الموجب و القابل و المعتق و المعتق و لیس فی الادلة ما یقتضی انه لا بد
من التغایر الاعتباریه سؤال آیا جایز است که اهل ذمه وکیل شوند از جانب مسلم در تحصیل حق آن
مسلم از ذمی دیگر یا نه و آیا جایز است که ذمی وکیل شود از جانب مسلم در تحصیل حق آن مسلم از مسلم
دیگر یا نه و آیا جایز است که وکیل شود ذمی از جانب ذمی در تحصیل حق آن ذمی از ذمی دیگر و آیا جایز است
که وکیل شود ذمی از جانب ذمی دیگر در تحصیل حق آن ذمی از مسلم یا نه و آیا جایز است که وکیل شود
مسلم از جانب مسلم در تحصیل حق آن مسلم از ذمی یا نه و آیا جایز است که وکیل شود مسلم از جانب
ذمی در تحصیل حق آن ذمی از مسلم یا نه جواب وکالت نسبت باسلام وکیل و موکل و موکل علیه
و کفر ایشان بر هشت صورت است زیرا که موکل یا مسلم است یا کافر و بنا بر هر یک از اینها وکیل یا
مسلم است یا کافر و بنا بر هر یک از این چهار صورت موکل علیه یا مسلم است یا کافر این هشت صورت
پنج صورت آن بلا اشکال صحیح است وکالت مسلم از برای مسلم بر مسلم و بر کافر و وکالت مسلم از برای کافر بر کافر
و وکالت کافر از برای کافر بر کافر و از برای مسلم بر کافر این صور بلا اشکال صحیح است و دو صورت دیگر از این
هشت صورت باطل است قطعا علی المعروف از مذهب اصحاب و آن وکالت کافر است بر مسلم خواه بجهت
کافر باشد یا بجهت مسلم و جمعی از علما مثل صاحب تذکره و فاضل مقداد و شیخ و غیر ایشان ادعای اجماع بر بطلان
نوع دعوا و اجماع است حکیه در قوی اخبار صحیح است و تکفی حجة فی المقام مضافا الی الکتاب الحکیم لن یجعل
الله للکافرین علی المسلمین سبیلا معززا ان سلطنة الکافر علی المسلم بالمطالبة و المرافعة و التحلیف و الحبس

وامثال

وامثال ذلک سبیل علی المسلم و هو مرفوع بحکم الایة و اذا کان المراد من السبیل السلطنة و الحجة کما فسره الاصحاب و فقهائنا
من الطلاب او الوکان معنی الحجة کما فی التفسیر فلا دلالة لها علی البطلان فی المقام و کیف کان یکفی ما تقدم من حکایات الاجماع و الشهرة
العظیمة التی کادت تکون اجماعا و اما از یک صورت باقی مانده یعنی توکیل کافر مسلم را بر مسلم محل خلاف است اکثر علما
قائل ببطلان اند مثل مفید و شیخ در خلاف و حلبی و ابی الصلاح و حلی و ابن زهره با ادعای اخیر در غنیه اجماع را بر
بطلان و اکثر متأخرین قائل شده اند بصحت با کراهت مثل علامه و شهیدان و ابن ادریس نیز قائل بصحت است از قدما و نسبت
داده اند قول بصحت را بشیخ نیز در بعضی از کتب خود و علامه مرحوم ادعای اجماع بر صحت نموده و حق قول بصحت است
با کراهت بجهت وجه اول اصل دوم اطلاقات و عمومات وکالت سیم اجماع حکی علامه که در قوه خبر عدل
است و این حیله که در صورت تمامیت دلالت آن در این مورد که وکیل مسلم است و سلطنت او بر موکل علیه سبیل
کافر نیست دلالت ندارد و اجماع منقول ابن زهره با اینکه کاشف ظنی از رای امام عینک در اینجا مقام تضعیف شود بصیر
اکثر متأخرین بر خلاف و نظیر کلام قدما و در کراهت مثل تصریح بعضی از ایشان بکراهت حکی عن الشیخ فی المبسوط
بکره ان یتوکل مسلم لکافر علی مسلم و لیس بمفسد للوکالة فعلی هذا اجماع حکی ابن زهره از اول مشکل است و اکثر اخبار
از وجوه ضعف آن معارض است با اجماع حکی علامه و اکثر اعتماد کنیم از اینکه ترجیح با اجماع علامه است در افاده ظن
اطلاقات و عمومات سلم از معارض می ماند و مع قطع النظر عن الاطلاقات و العمومات رجوع میکنیم باصل و اصل
جواز است و لکن الاحتیاط حسن علی کل حال والله العالم سؤال هرگاه زید عمرو را وکیل نماید که خانه مرا
بفروش در صد تومان نقد و بعد یک سال گشتی آنرا و خانه را در صد تومان نقد بخرید آیا جایز است در صد تومان نقد
بفروشد یا نه و هرگاه نرخ آن بیع را نقد کند و به نسیه بفروشد آیا فروش صحیح است یا نه جواب باید وکیل
انفصال کند در امر وکالت بر آنچه مقتضای حقا است و اذن موکل صریحا یا ظاهرا اگر چه ظهور آن بشاهد حالیه یا مقالیه
یا شاهد عرف و عادت بر اذن داده و از اینجا است که هرگاه وکیل کند در فروش جنسی در سوق معاوضه بفروشد
وکیل در سوق دیگر بهمان مبلغ صحیح است بیع زیرا که عرف و عادت و قرائن حالیه کاشف است از اذن و رضای
موکل و هم چنین است حال در محل سؤال و هم چنین هرگاه وکیل کند در فروش چیزی بده اشرفی و بفروشد
وکیل بسه اشرفی صحیح است و حصول ظن ... مطلق اذن خواهد بود ... خلاصه تصرف وکیل مدار است
مدار اذن و رضای موکل یا بنحو علم برضا و اذن و یا ظن بان بنحو قوی معتد به و هرگاه تصرفی نمود شک
شود که آیا راضی موکل هست یا نه ترک آن تصرف بر وکیل لازم است مثل اینکه هرگاه وکیل کند او را در فروش
مبلغی نقد بعشر بفروشد مشتری بنسیه اداء ان صلح نسیه مثل اینکه وکیل کند در فروش بنسیه بفروشد
از ثمن غیر ذلک اگر چه مضاعف ثمن باشد زیرا که اغراض مختلف اند بحسب اغراض خلاصه مقال اینکه باید
وکیل انفصال کند در تصرفات بر آنچه یا ظن قوی متکا علیه داشته باشد برضا و اذن مالک و در تصرف
و اما در صورت شک تصرف صحیح نیست و صورت سؤال از موارد شک است که تصرف مذکور در آن باذن

فبها است نظر ابن وحکم عرف وعادة والله العالم سؤال هرگاه زید وکیل کند عمرو بکر را در فروش ملکی آیا هر دو
بالاتفاق باید بفروشند آن ملک را یا اینکه اگر احدهما هم بفروشد کافی است وصحیح است وهرگاه هر یک جدا باید
بالاتفاق بفروشند هرگاه احد وکیلین بمیرد آیا این هم مثل وصایا است که باید حاکم شرع دیگری را ضم باو
وکیل نماید تا فروش را واقع سازد یا نه جواب توکیل دو نفر چند قسم میتواند واقع شود اول
آنکه شرط کند موکل اجتماع واتفاق وکیلین را در این صورت مشروع نیست عمل یکی منفرداً و وکیلین نمی مشروع نیست
انفراد بتصرف اجماعا وبموت احد وکیلین باطل میشود وکالت بالمره وجایز نیست که حاکم شرع تعیین وکیل دیگر نماید
بجای آن میت هم چنانکه در وصیین که احدهما بمیرد جایز است دوم آنکه زید را اولاً وکیل نماید در عمل بعد از آن
عمرو را در عمل این توکیل ظاهر است در استقلال هر یک در تصرف و توکیل ثانی عزل وکیل اول نیست علی
ما صرح به مشایخنا عمرة فاذهب البعض وموت احد وکیلین در این صورت موجب بطلان وکالت آن
دیگری نیست سیم آنکه وکیل کند هر دو را به سبیل اطلاق مثل آنکه بگوید وکلتکما یا انتما وکیلای یا
بفارسی بگوید شما دو را وکیل کردم یا شما دو نفر وکیل من هستید در این صورت باید عمل هر دو معتبر شود اتفاق
باشد وانفراد کفایت نکند خواه علم داشته باشیم که مراد این توکیل اجتماع است یا ظن داشته باشیم یا شک
ودر صورتیکه شک داشته باشیم که آیا مراد موکل اجتماع واتفاق است یا انفراد نیز حکم میکنیم باتفاق بجهت
اقتصار بر قدر متیقن زیرا که ترتب اثر بر عمل هر دو متیقن است ودر هر یک مشکوک است وحکم این
صورت آنست که بموت احد وکیلین وکالت بالمره باطل میشود وعمل آن وکیل دیگر مجری ومفوض نیست وجایز
نیست که از برای حاکم که ضم نماید بآن وکیل وکیل دیگر هم چنانکه در وصایت وصیین جایز است زیرا که مرکب
بانتفاء احد جزئین منتفی میشود بحکم عقل وحاکم ولایتی بر موکل ندارد تا از جانب او دیگری را وکیل ومأذون
نماید وظاهر اینست مسئله محل خلاف واشکال نیست سؤال زید ادعای وکالت نماید از جانب عمرو در اینکه
خانه عمرو را از خالد بگیرد وخالد منکر وکالت است آیا وکالت بچه ثابت میشود آیا بدو عادل ثابت میشود مخاصمه
یا بشهادت یکمرد و دو زن هم ثابت میشود و بیک شاهد ویک قسم هم ثابت میشود جواب مشهور اینست
که وکالت بشهادت زنان و یکمرد و دو زن و بیک مرد ویک قسم ثابت نمیشود مگر باینکه دو شاهد عادل باشد
یا آن قدر شاهد که تا علم بجهت حاکم شرع حاصل شود ودر جمله از کتب نقل خلاف شده نسبت بجمیع مذکورات
الا انجمله شهید در مسالک وکرکی در جامع المقاصد وجمعی ادعای اجماع نموده‌اند از انجمله المرحوم در تذکره
حکی از مجمع البرهان ونسبت خلاف را بعقید در مختلف وصدوق وابن حمزه داده اند که انها قائل اند بقبول شهادت
نساء در وکالت جمله از امور مثل طلاق وخلع و وکالت وحق قول اول است بجهت اجماعات محکیه معتضد بشهرت
عظیمه وعدم ظهور خلاف وبجهت اصالة عدم تسلط واستیلای وکیل واصالة عدم ثبوت حق بلی هرگاه وکیل
ادعای جعل کند در وکالت بر موکل بشاهد ویمین ثابت میشود آن جعل نه وکالت زیرا که جعل وحق الوکاله

کتاب الوقف

از حقوق مالیه است ومسئله محل اشکال نیست والله العالم سؤال هرگاه مالی که از موکل در دست وکیل است از وکیل
مطالبه کند موکل و وکیل مسامحه در رد کند و تلف شود آیا غرامت بر او هست یا نه جواب وکیل امین است خواه
با حق الوکاله باشد یا بی حق الوکاله وضامن نیست مگر بتعدی یا تفریط و خارج میشود از امانت هرگاه مطالبه
نماید موکل مال خود را از او و بدون عذر تعویق کند در رد در این صورت ضامن است اما اگر اخواه بتفریط نزد او
تلف شود یا بی تفریط ودر صورت عذر ضامن نیست بسبب تأخیر تا زائل شود عذر و بلا خلاف ولا اشکال فی
شیء من ذلک سؤال هرگاه اختلاف شود میان وکیل و موکل در مال موکل که در تصرف وکیل بوده پس وکیل
گوید که آن مال تلف شده بغیر تفریط و موکل گوید که تو تفریط در تلف نمودی یا اختلاف شود در رد و وکیل گوید که رد
کردم آن مال را بتو و موکل گوید که رد نکردی آیا قول کدام یک مقدم است جواب هرگاه اختلاف در تلف باشد
قول وکیل مقدم است اجماعاً وما على المحسنين من سبيل وما على الأمين الا اليمين وهرگاه اختلاف در تفریط باشد
نیز قول وکیل که منکر تفریط است مقدم است بدون اشکال وهرگاه اختلاف در رد باشد اگر در وکالت
جعل وحق الوکاله از برای وکیل مقرر شده قول موکل مقدم است و باید وکیل ثابت کند رد را والا قسم بر موکل است
بعدم رد وهرگاه جعلی از برای وکیل مقرر نشده قول وکیل مقدم است در رد با یمین زیرا که محسن محض است
وما على المحسنين من سبيل هم چنانکه در ودیعه مسموع است
دون العاریه وقد ذکرنا فی ذلک
رساله والله العالم

كتاب الوقف والصدقات ويشتمل على سؤالات واجوبه سؤال چه میفرمایند در قبض واقباض
آیا شرط است در صحت یا لزوم وقف یا شرط نیست جواب قبض واقباض شرط است در وقف وظاهر
فالفقهاء مسئله غیر ابن حمزه وتمام بر خلاف مذهب بنا شده و از اینجا است که جمعی ادعای اجماع کرده اند بر اشتراط مثل ابن
زهره در غنیه وشهید در مسالک وفاضل مقداد در تنقیح وغیر ایشان لیکن صحت وقف یا لزوم آن بلا اشکال وخلاف
مشروط است بقبض واقباض بلی خلاف در اینست که قبض واقباض آیا شرط صحت است یا لزوم وثمره خلاف
ظاهر میشود در نماء ومنافع عین موقوفه از حین وقف تا حین قبض پس نماء مال واقف است بنا بر اول و مال موقوف
علیه است بنا بر ثانی وهم چنین ظاهر میشود ثمره در موت واقف قبل از قبض پس بنا بر اینکه قبض شرط صحت
باشد باطل است وقف ومال مال وارث است زیرا که موقوف خارج نشده از ملکیت واقف بدون قبض یا
بقبض وارث تمام نشود بخلاف اینکه شرط لزوم باشد زیرا که خارج شده از ملکیت واقف وبقبول از جنبه
وارث تمام میشود وحق قول اول است وظاهر کلام شهید در مسالک وکرکی در جامع المقاصد ادعای اجماع
بر این قول ودلیل ما بر اینکه شرط صحت است بعد از اجماع حکایتی حدیث صحیح است في الرجل يتصدق
على ولده وقد ادركوا فقال اذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث وان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز

کان والله هو الذی یلی امره قال لا یرجع فی الصدقة اذا ابتغی بها وجه الله ومراد از صدقة وقف است کما فهمه
الاصحاب ویشعر به سوق الحدیث ووجه الدلالة انه لو لم یکن شرطاً للصحة لما صرح بالبطلان بالموت واما سایر
دوال مثل ما اشتراطاً مثل صحیح الذی رواه المشایخ الثلثة عن الحلبی فی وقف الضیعة ثم یبدو له ان یحدث فی
ذلک شیئاً فقال ان کان وقفها لولده ولغیرهم ثم جعل لها قیماً لم یکن له ان یرجع فیها فان کانوا صغاراً وقد شرط
ولایتها لهم حتی یبلغوا فیحوزها لهم لم یکن له ان یرجع فیها وان کانوا کباراً ولم یسلمها الیهم ولم یخاصموا حتی یحوزوها
عنها فله ان یرجع فیها لانهم لا یحوزونها وقد بلغوا ومثل المروی فی اکمال الدین للصدوق بسنده الصحیح عن
محمد بن الاسدی فیما ورد علیه من مولانا صاحب الزمان قال واما ما سئلت عن الوقف علی ناحیتنا وما یجعل لنا
ثم یحتاج الیه صاحبه فکلما لم یسلم فصاحبه بالخیار وکلما سلم فلا خیار لصاحبه احتاج الیه او لم یحتج افتقر الیه
او استغنی الی ان قال واما ما سألت عنه امر الرجل الذی یجعل لناحیتنا ضیعة ویسلمها من قیم یقوم بها ویعمرها
ویؤدی من دخلها خراجها ومؤنتها ویجعل ما بقی من الدخل لناحیتنا فان ذلک جایز لمن جعله صاحب الضیعة
قیماً علیها انما لا یجوز ذلک لغیره انتهی ودلالة الثانی بر اشتراط قبض اتم است از صحت ولزوم ومنافی با قول ما نحن فیه
خلاصه ... که دلالت کند بر صحت وقف وحصول انتقال شرعی قبل از قبض ندیدم از اجماع وحدیث واصل
ومنافات واطلاقات وعمومات وقف مخصص اند ... اجماعات منقوله ... شده با اصالة عدم اشتراط
بانکه اشتراط قبض فی الجملة اجماعی است ... از مفصلات معتبره اجماع ... حکایت
شهید وکرکی وصیمری متقدم وکلام ... عمومات وقف ... قبض ومقتضای این تقسیم آنست
که اثر مترتب نباشد اصلا بر وقف خالی از قبض واما اوفوا بالعقود با اینکه عقد وقف مخصص است بنحوی که ذکر شد
اثبات ترتب اثر بر وقف خالی از قبض نمیکند والله العالم سؤال بیان فرمایید که هرگاه واقف اقرار نماید بوقف
موقوفه ملکی برای اولاد خود وبعد از این اقرار ادعا نماید که قبض واقباض در این وقف بعمل نیامده وموقوف علیهم مدعی
تحقق اقباض باشد آیا قول کدام یک مقدم است واثبات اقباض بر موقوف علیهم خواهد بود یا عدم اقباض بر ... حکم
خواهد شد یا نه جواب حل این سؤال موقوف است بر بیان چند مطلب اول آنکه صحت وقف عبارت است
از ترتب اثر آن که تحبیس اصل است وتسبیل ثمره هرگاه وقف مقرون باشد با این اثر صحیح خواهد بود وکلا فاسد واین
اثر وقتی مترتب میشود که اتیان شود بوقف بر نحوی که از شارع اقدس رسیده از اجزاء وارکان وشرایط
وشبهه نیست که اقباض شرط است در آن واز شرایط صحت است ثم هیهنا کلام ... در ماهیات مخترعه
شارع که در آن اجزاء وارکان وشرایط معتبر داشته ... است یکی صحت اجزاء وشرایط مثل صحت
ایجاب وقف وصحت قبول وقصد تقرب واخراج از نفس وتنجیز وقبض واقباض چه هر یک از اجزاء وارکان
وشرایط ماهیت در حد خود صحتی دارند وآن عبارت است از اتیان آن بر وجهی که مقرر شده از قبل شارع اقدس
وامر دیگر صحت هیئت مجموعی اجزاء وشرایط ماهیت وقف است وآن حصول تحبیس اصل وتسبیل ثمره است مثلا

صحت ایجاب

کتاب الوقف

صحت ایجاب وقف عبارت است از صدور آن بنحوی که هرگاه قبول ... وسایر ارکان وشرایط بان منضم شود اثر ماهیت که
تحبیس وتسبیل است حاصل شود مثل صدور آن از مالک عاقل مختار غیر هازل غافل با قصد انشاء خلاصه صحت اجزاء
وشرایط غیر صحت ماهیت است مثلا در ایجاب وقبول در عقد فضولی صحیح است ومراد از صحت از ترتب اثر بیع است
بلکه حصول انتقال است بلکه مراد از صحت آن است که صادر شده بر نحوی که اجازه که جزء اخیر علت است لاحق
آن شود اثر انتقال بر آن مترتب خواهد شد مثل صحت ایجاب که مقصود از آن آنست که هرگاه قبول بان ملحق شود اثر
عقد مجموع مترتب خواهد شد بخلاف ایجابی که از مکره یا عنین یا صغیر یا هازل وغافل صادر شود که صحت جزء
من حیث هو جزء نیز در آن متحقق نیست مطلب دوم آنکه اقباض در وقف خارج است از ماهیت وقف زیرا
که صادق است وقف بر وقف خالی از اقباض وصحیح است که واقف بگوید وقف کردم وقبض ندادم لکن از قبض
شرط خارج است ولی اشتراط داخل است در ماهیت بنحوی که تأثیر ایجاب وقبول وقف موقوف است بر اقباض
تقیید داخل است وقید خارج از قبیل اعارج که ماهیت مرکب است وطبیب تعریف میکند که شرط تأثیر آن آنست
که استعمال شود با عرق کما سیجیء نه آنکه عرق جزء ماهیت اعارج باشد بلکه شرط تأثیر آنست تقیید داخل ماهیت است
وقید خارج مطلب سیم اقرار بوقف اقرار است بوقف صحیح مشروع مستجمع جمیع شرایط صحت حتی قبض واقباض
زیرا که قبض واقباض اگرچه خارج است از ماهیت وقف لکن تقیید داخل است وفضلا ... محمد ...
در صحت ضع امر اخیک علی احسنه حتی یاتیک ما یقلبک منه من الحمل علی الصحه وابن ... حمل فعل وقول مسلم بر
صحت در مقام خود مقرر شده در کتاب معراج الاصول در باب تعادل وترجیح ابرام ... وبجهة اینکه متبادر
از اقرار بوقف اقرار بوقف جامع جمیع شرایط صحت است بعنوان وقفی است که مترتب باشد بر آن تحبیس
اصل وتسبیل منفعت ... وباب الفاظ تبادر وشیوع معتبر است زیرا که ظواهر الفاظ حجت است وبنا
بر حجیت ظواهر الفاظ در باب اقاریر هرگاه واقف ادعا کند بعد از اقرار بوقف که اقباض بعمل نیامده سخن او مسموع
نیست زیرا که مخالف است با اقرار اول وبجهة اینکه اکثر وقفها اینکه واقع میشود در خارج وقفی است که مستجمع
جمیع شرایط باشد حتی قبض واقباض ووقفی که در آن قبض واقباض مرعی نباشد وفاسد باشد نادر است
نسبت بوقفی که با اقباض باشد واقرار بوقف مطلق منصرف است بفرد غالب وآن وقف با اقباض است وبجهة
آنکه استعمال وقف در وقف با اقباض اکثر است از استعمال آن در وقف بی اقباض بلکه با اقباض شایع
استعمالی است بعکس شیوع سابق که شیوع وجودی است واقرار بوقف مطلق است منصرف است بفرد کامل
وفرد عرف وعادت بر این است که مطلقات را منصرف مینمایند بفرد کامل وبطریق عرف شیوع معتبر است در باب
الفاظ وبجهة آنکه مقام اقرار مقام التزام مقر است از برای مقر له عرفاً ووقف فاسد که اقباض در آن
معمول نشده متعلق اقرار نمیشود ... [illegible] ... باشد چه ظاهر
حال او با علم باشتراط وفساد در مقام اقرار که مقام التزام عرفی است وقف با قبض واقباض است

۹،۱

مطلب چهارم معنی موقوفه در حال اقرار واقف بوقف چند حالت دارد اول آنکه موقوف علیه صغیر باشد و خود
واقف ولی صغیر باشد بپدر باشد یا جد پدری در اینصورت اقرار واقف که ولی صغیر است بوقف اقرار است
بقبض و همان قبض ولی کافی است و ظاهرا مسئله محل خلاف و اشکال نباشد و مصرح به فقهای ابرار و اخبار
اهل بیت اطهار است ففی الصحیح السابق و ان تصدق علی من لم یدرک من ولده فهو جایز لان والده هو الذی یلی امره
وفی صحیح اخری وان کانوا صغارا وقد شرط ولایتها لهم حتی یبلغوا فیحوزها لهم لم یکن له ان یرجع فیها وفی خبر
علی بن جعفر المروی عن قرب الاسناد عن کتابه اذا کان اب تصدق علی من لم یدرک من ولده فانها جایزة لانه یقبض
لولده اذا کان صغیرا دوم آنکه موقوف علیه مجنون باشد و واقف پدر یا جد مجنون باشد در اینصورت قبض
واقف کافی است و اقرار بوقف اقرار بقبض است و تعلیل در صحیحه مذکوره لان والده هو الذی یلی امره دلیل آن
بر مطلب و مسئله محل خلاف و اشکال نیست و جمعی ادعای عدم ظهور خلاف نموده اند سیم آنکه موقوف علیه
صغیر یا مجنون باشد و واقف وصی ایشان باشد از جانب پدر یا جد در اینصورت محل خلاف است که آیا قبض وصی
کافی است یا نه اظهر و اقوی کفایت قبض وصی است و محقق در شرایع ترجیح نموده اگر چه در نافع قائل بکفایت شده
و دلیل همان تعلیل صحیحه سابقه و تعلیل قرب الاسناد است و بنابر ما احتمال کفایت قبض واقف در این سه صورت
لازم نیست که واقف بعد از وقف قصد نماید قبض را از جانب مولی علیه بلکه همان قبض مسئله کافی است و
شهید در مسالک وجوه مکرر تصریح باین مطلب نموده اند قال الظاهر عدم الفرق بین قصده بعد ذلک القبض عن
المولی علیه بالوقف و عدمه لتحقق القبض الذی [illegible] علی انه لابد من تحققه و بعضی قائل شده اند باینکه باید
واقف قصد بکند از جانب مولی علیه و این قول سوجه است و [illegible] وجه است اول آنکه ظاهر روایات
و الاعتبار قبض در ما نحن فیه مثل کلمات اصحاب زیاده از تحقق و وجود قبض نیست خواه ابتدائی باشد یا
استدامی و اصل عدم اعتبار و اشتراط قصد در وقف است مع انه فی جملة من الاخبار لا یرجع فی الصدقة اذا ابتغی
بها وجه الله دوم آنکه مقتضای تعلیلین مذکورین آنست که قبض در وقفی که موقوف علیه اهلیت
قبض نداشته باشد صغیر یا بحکم صغیر باشد قبض ضرور نیست و معنی تعلیل بنابر این چنین خواهد بود که هرگاه
مباشر و متولی قبض از جانب صغیر ولی او است که منتظر است پس چگونه قبض شرط باشد زیرا که مقصود
نیست که خود متصرف خود شود [illegible] پس قبض لازم نیست و از اینجا است که [illegible] مجرد اقرار بوقف در
ما نحن فیه کافی است با قطع نظر از ضم مقدمات سابقه زیرا که اصل قبض در این وقف معتبر نیست سیم
آنکه مقتضای [illegible] ولی قبض مولی علیه است شرعا اگر چه صدق قبض بر آن نشود عرفا بدون [illegible] قصد
و این در [illegible] است که مفاد تعلیل این باشد که قبض استدامی ولی یعنی وجود قبض [illegible] مولی علیه است
شرعا اگر چه مصداق قبض نباشد عرفا پس وارد نشود آنکه وجوب موقوف در صورت واقف بالذهول
او و عدم قصد قبض از موقوف علیهم عرفا قبض نیست بالاینکه قبض در وقف معتبر است حالت چهارم

انکه معنی

آنکه معنی موقوفه وقف باشد بمصلحتی از مصالح عامه مثل پل و رباط و مسجد و مقبره و در یکی از ائمه [illegible]
و امثال آن موقوفه بر بقاع ائمه طاهرین [illegible] اولاد امجاد او و امثال اینها با آنکه واقف معترف باشد بوقفیت
و عین موقوفه متصرف ناظر و قیم وقف باشد و واقف منکر قبض و اقباض شود در این صورت نیز قبض
ناظر کافی است و اقرار بوقف یا قبض ناظر کفایت میکند بنابر اظهر و مرحوم شهید در مسالک میل بان کرده
در این باب معتبر نیست و مرحوم محقق و جماعتی از متأخر متأخرین مثل میرزای مرحوم قائل شده اند بکفایت قبض ناظر
که تعبیر [illegible] او بمتولی و قیم و دلیل بر این مطلب علاوه بر اینکه اقرار بوقف اقرار بقبض است ظواهر
جمله از اخبار است که دلالت میکند بر التزام بوقف با وجود [illegible] قبض ناظر مثل ما ورد عن صاحب الزمان
قال و اما ما سالت من الوقف علی ناحیتنا و ما یجعل لنا ثم یحتاج الیه صاحبه فکلما لم یسلم فصاحبه بالخیار
وکلما سلم فلا خیار لصاحبه احتاج الیه او لم یحتج افتقر الیه او استغنی الی ان قال و اما ما سالت عن امر الرجل
الذی یجعل لناحیتنا ضیعة و یسلمها من قیم یقوم بها و یعمرها و یؤدی من دخلها خراجها و مؤنتها و یجعل
ما بقی من الدخل لناحیتنا فان ذلک جایز لمن جعله صاحب الضیعة قیما علیها و مثل ما فی الصحیحة السابقة عن
الرجل یقف الضیعة ثم یبدو له ان یحدث فی ذلک شیئا فقال ان کان وقفها لولده و لغیرهم ثم جعل لها قیما لم یکن
له ان یرجع فیها و بعضی از فقها استدلال فرموده اند بر کفایت قبض ناظر باینکه وقف بر مصالح عامه وقف
بر جهات حسنه است نه وقف بر مسلمین و ناظر و قیم ولی و صاحب اختیار است بر آن جهت حسنه قرار داده [illegible] وقف
پس او براعی ناظر است قبض و قبض او کافی است و مسلمین موقوف علیهم نیستند تا قبض ایشان لازم باشد و این
استدلال خالی از تحقیق نیست زیرا که وقف بر مصالح عامه و جهات حسنه وقف است بر مسلمین و جهت قابلیت موقوف علیه
بودن ندارد و از اینجا است که باتفاق [illegible] معتبر است و [illegible] قبول [illegible] و حاکم شرع چون ولی مسلمین
است باید قبول وقف کند از جانب مسلمین و ناظر [illegible] از جانب مسلمین قبض کند [illegible] اختیار کرده
و دلالت ندارد بر کفایت قبض قیم [illegible] قبض حاکم شرع که ولی مسلمین است ضرور [illegible] حالت پنجم
آنکه معنی موقوفه در وقف عام در تصرف حاکم شرع یا قیم معلوم الفقیه از جانب حاکم شرع باشد در اینصورت
اقرار بوقف اقرار بقبض است و تصرف حاکم شرع مثل قبض موقوف علیه است چه حاکم نایب مسلمین است بادله
که در مقام اثبات ولایت حاکم ذکر شده و هرگاه واقف منکر قبض و اقباض شود ابدا اقرار بوقف از او مسموع
نیست و این صورت [illegible] است که حاکم معترف باشد باینکه از جانب مسلمین قبض نموده و اوضح است بملاحظه نیابت حاکم
و اینکه قبض نایب قبض منوب عنه است و قد صرح بالنیابة فی المقام غیر واحد من فقهائنا الاعلام و اما صورتیکه
[illegible] باشد با اجازه حاکم [illegible] اقسام [illegible] معلوم [illegible] شد حالت ششم آنکه عین موقوفه از غیر
وقف عام [illegible] وقف خاص [illegible] در تصرف خود واقف باشد و عمل [illegible] باشد [illegible] از اعصار
وقف [illegible] و تصرف [illegible] در این صورت نیز اقرار واقف بوقفیت کافی است و اقرار [illegible]

۹۰۲

اقرار بقبض و سایر شرایط نیز هست علاوه بر اینکه شاهد حال که عمل بر وقفیت باشد گواهی میدهد بر رعایت قبض
و هرگاه واقف بعد از آن ادعا کند که قبض و اقباض بعمل نیامده قولش مسموع نیست حالت [illegible] اینکه عین موقوفه
در تصرف واقف باشد و اقرار داشته باشد که وقف است ولکن عمل بر وقفیت نکرده باشد بلکه منافع را از برای خود میبرده
خود و منکر قبض باشد در این صورت اگرچه مقتضای قول باینکه الفاظ موضوع اند از برای اعم از صحیح و فاسد
این است که اقرار بوقف اقرار بقبض نباشد هم چنانکه مرحوم میرزای قمی در سؤال و جواب و مرحوم حاجی ملا احمد
[illegible] الله ولکن بعد از تحقق معلوم میشود که اقرار و اعتراف بوقف اقرار بقبض نیز هست زیرا که الفاظ در مقام اقرار
منصرف است بصحیح تام الاجزاء و الشرایط هم چنانکه اگر اقرار ببیع نماید و بعد ادعا نماید که آن بیع معهود بیع منافی خیار
بود یا اقرار کند ببیع و انکار او مسموع نیست زیرا که اقرار ببیع اقرار است ببیع صحیح و هم چنین هرگاه اقرار کند
باشتغال ذمه اش از برای عمرو بده من خربوزه یا کیلم منصرف است بصحیح و حکمت تبعی که در عقد وقف قبض
است کلا احتمال مقصود و منظور عقلا و اهل شرع نیست تا منشأ انصراف لفظ وقف شود باو بلکه از جهت تکمیل
ملکیت بنده ای هست تا قبض بعمل آید اگر بعمل آمد صحیح خواهد بود و الا فاسد است نظیر ایجاب که اگر قبول بان منضم
شود صحیح خواهد بود و الا فلا خلاصه آنکه اینکه واقف معترف است باینکه این عین متعرض من وقف است
بخلاف مصادف و من وقف کرده ام منصرف است بوقف صحیح تام الاجزاء و الشرایط و [illegible] و شایع حضور صادر در
مقام اقرار و استشهاد وقف صحیح شرعی است که قبض جزء او است و وقف بی قبض مخترع شارع نیست بلکه مفید
و منقلب بقبض مخترع او است نقیید داخل و قید خارج است و مقام اقرار و استشهاد خصوصا با نوشتن وقف
نامه مقامی است که واقف اثبات حق لازم میکند از برای موقوف علیه و اگر وقف بی قبض باشد چه حق لازم ثابت
بود با اینکه اغلب احتیاطی مقرر بوقف در مقام استشهاد و کتب وقف با قبض است بلکه نمیدانم کسیکه
وقف بی قبض بعمل آورده باشد و وقف نامه نوشته و شاهد بگیرد و اقرار کند و اگر هم شود نادر است و اقرار
بوقف منصرف بان نیست حالت هشتم اینکه عین موقوفه در تصرف موقوف علیه بوده در حین وقف
و بعد از آن یا بنحو اجاره یا بنحو غصب ایا اقرار بوقف عرفی است و هرگاه بعد از آن واقف مدعی عدم قبض شود
قولش مسموع است یا نه اظهر اینست که همان اقرار بوقف اقرار است بقبض بجهة همان وجوهی که در حالت هفتم ذکر
شد علاوه بر اینکه تصرف موقوف علیه اگرچه بعاریه یا اجاره یا غصب باشد منشأ ظهور اقرار است در رعایت
قبض والله العالم سؤال هرگاه شخصی ملکی را وقف کند و تولیت آنرا از برای خود قرار میدهد و دو ثلث
منفعت عین موقوفه را حق التولیه مادام الحیوة بجهة خود قرار میدهد و بعد الممات یک عشر منفعت را بجهة
حق [illegible] ایا در صورت مزبوره ملاحظه واقف صرفه خود را و قرار دادن از جهت حق و [illegible] از جهة
انتفاع ایا این نوع وقف صحیح است یا نه جواب قرار دادن واقف منفعت عین موقوفه را از برای خود حق
فساد وقف است خواه کل منفعت را قرار دهد یا بعض از آن [illegible] که از ابتدا بجهت خصوص خود قرار دهد

عقد وقف

عقد وقف باطل است و هرگاه گرچه بجهت خصوصیت تولیت خود قدری از منافع را مقرر نماید چه منافع مملوک خود واقف
است و تنزیل و تملیک مال خود بخود امر عبث است غیر معقول بلی هرگاه قدری از منافع را مثل عشر مثلا تنزیل
نماید بر جهت [illegible] و بانتظار [illegible] را مادام الحیوة متولی قرار دهد و بعد از خودش دیگران را وقف
صحیح است و اخذ حق التولیه مشروع است زیرا که از برای خصوص خود حق و شیء جزئی قرار نداده و محل سؤال از آن
عنوان نیست بلکه از برای خصوص تولیت خود دو ثلث منافع را مقرر داشته و این موجب فساد وقف
سؤال هرگاه شخصی مسجدی را وقف کند و آن مسجد خراب شود ایا زمین و خاک و سنگ و چوب
آن مسجد خارج میشود از مسجدیت یا نه و بر میگردد بمالک یا واقف یا نه و جایز است فروش خاک و سنگ
و آلات آن و صرف در بنای مسجد یا نه جواب اگرچه فقها تصریح نموده اند که هرگاه سیل قبر میتی را خراب
کرد و میت را برد و کفن او ماند آن کفن مال وارث آن میت است بجهة تعذر مصرف ولی دخلی باین مقام ندارد
و در این مقام [illegible] آن است که ارض مسجد بعد خراب و خاک و سنگ آن باقی است بر وقفیت و خارج نمیشود از آن
و علاوه بر آن نافی استصحاب وقفیت و تأبید در آن اقتضاء مینماید که بر وقفیت باقی است و هرگاه ممکن است
نباید صرف شود آن خاک و آلات بعینها در مصرف آن مسجد و هرگاه نشود فروخته شود و وجه آن
مصروف شود در آن مسجد و عن الکاظم ع فیما وقفه لا یحل لمومن بالله تعالی و الیوم الآخر ان یبیعها و لا ابتاعها
و لا یحلها و لا یغیر شیئا منها سؤال زید ملکی را وقف اولاد ذکور و اولاد [illegible] و [illegible]
و [illegible] فاج [illegible] جایز است از برای موقوف علیهم [illegible] عین موقوفه را و صرف
المحتاج [illegible] نماید یا نه جواب باعتقاد حقیر بیع آن جایز است و آن فتوای جماعتی قائل اند مثل شیخ
مفید و سید مرتضی و سلار و ابن حمزه و محقق کرکی و شهید در غایة المرام و شیخ در نهایه و ابن زهره و ابن سعید
و بعضی از متاخرین متاخرین و سید مرتضی و ابن زهره ادعای اجماع مینمایند بر جواز [illegible] بر جواز چند
وجه است اول اجماع منقول که [illegible] دوم روایت حسن ابن
محبوب عن جعفر بن حیان عن ابی عبدالله ع و فیها قلت فرقة قرابة المیت ان یبیعوا الارض اذا احتاجوا و لم یکفهم
ما یخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا کلهم و کان البیع خیرا لهم باعوا [illegible] لا باس [illegible]
محبوب [illegible] اجتمعت العصابة علی تصحیح ما یصح عنه سوم خبر المروی عن صاحب الزمان ع انه کتب الیه
بعض من [illegible] خبرا ما ثورا اذا کان الوقف علی قوم باعیانهم و اعقابهم فاجتمع اهل الوقف علی بیعه و کان ذلک
اصلح لهم ان یبیعوه فهل یجوز ان یشتری من بعضهم ان لم یجتمعوا کلهم علی البیع ام لا یجوز الا ان یجتمعوا کلهم علی ذلک
و عن الوقف الذی لا یجوز بیعه فوقع ع اذا کان الوقف علی امام المسلمین فلا یجوز بیعه و اذا کان علی قوم من المسلمین
فلیبع کل قوم ما یقدرون علی بیعه مجتمعین و متفرقین ان شاء الله چهارم ما رواه الشیخ و الصدوق باسنادهما
عن محمد بن علی بن محبوب عن محمد بن [illegible] عن علی بن مهزیار قال کتبت الیه [illegible] ابراهیم بن محمد [illegible] سنة

ثلث وللمثنى وما بقي لسبيل من جعل امت وخلف لهم غلالا او قفه عليهم عشر سنين ثم هو حر بعد العشر سنين فهل يجوز لحكل

الورثة بيع هذه الغلام وهم مضطرون اذا كان على ما وصفته لك جعلني الله فداك فكتب لا يبيعوه الى ميقات شرطه الا ان يكونوا

مضطرين الى ذلك فهو جايز لهم نعم شاهد حال واقف ملاك ساكت بر جنايي او بيع در صورت وقف

موقوف عليه واضطرار او با انكه مقصود واقف رفاهيت موقوف عليه بوده وبايراد تخصيص داده حيثيد اجتناب

ما نعم از بيع وقف وخارج منها بيد مارا اذا اصالة عدم جواز بيع وقف سؤال بعرض ميرساند كه باغي دادم

در قريه جعفي كه وقف است بركنيز واولاد ذكور نسلا بعد نسل ودر سال گذشته سيل شديد امد وباغ را كنده واز

حيز انتفاع انداخت وبعضي از ان ازسنك ماند تو ده وانجا كه ان خشك شد وقوه نداريم كه درست كنيم وديوانخانه هم

مطالبه خراج باغ ميكند ازخرج فرار نموده ايم وبالتماس والحاح راضي كرده ايم كه نصف باغ را با وفروشيم مدة تومان نافع

ان نصف ديكر هم نامو از ده سال ديكر باد ما هم باشد مقر انكه ان مدة تو مان را صرف تعمير باغ نموده نماييد وانزا اباعه

نماييد ودر ده سال نصف باغ كه برو قفيت باقي مينماند اباد شده نماييد چه ميفرمايند ايا اين بيع وان فعل جايز است

يا نه جواب بدانكه اصل اولي در وقف عدم جواز بيع عين موقوفه است چه وقف خاص باشد كه عبارت

از وقف بر شخص معين وچه عام كه عبارت است از وقف بر جهت عامه ودليل بر اين وجوهي چند است مثل

قضيه نفس وقف چه هو وقف زيرا كه وقف عبارت از حبس اصل است وتسبيل منفعت وانتقال عين موقوفه منافي است

با تحبيس اصل ودوم جمله از اخبار صحيحه ناصه بر انكه الوقف على حسب ما يوقفها اهلها ان شاء الله والواقف وقف

على ان يكون محبوسا على موقوف عليهم دائما سيم اتفاق ملكيت از براي موقوف عليهم در خصوص وقف عام بنابر انكه

با انكه شرط است وجميع انكه ملكيت با بيع بوده باشد كما هو المعروف في محله واين وجه اختصاص داده بوقف عام

جهت سيم جمله از اخبار معتبره كه نفي بر عدم جواز است منها صحيحه عبد الرحمن بن حجاج في صدقة موسى بن جعفر

عليهما السلام بارضه كائنا لحمل المؤمن بالله واليوم الاخر ان يبيعها ولا يبتاعها ولا يهبها الخ ومنها معتبره علي بن راشد

قال سالت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداك اشتريت ارضا الى جنب ضيعتي بالفي درهم فلما وفرت خبرت ان الارض وقف

فقال لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل الغلة في ملكك ومنها صحيحه ايوب بن عطية الحذاء رواها ثقة الاسلام وشيخ الطائفة

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قسم نبي الله الفيء فاصاب عليا ارضا واحتفر فيها عينا فخرج ماء ينبع في السماء كهيئة عنق البعير فسماه

ينبع فبشر فقال بشر الوارث هي صدقة بتاء بتلا في حجيج بيت الله الحرام وعابر سبيل الله لا تباع ولا توهب ولا تورث

فمن باعها او وهبها فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا الى غير ذلك من الروايات

وهر كاه ما خذ بادله مذكوره كه اصل در وقف عدم جواز بيع است هم چنانكه كلام جماعت از اصحاب هم بود وهمان

اصل را از اجماع شيخ الطائفه در اول كتاب وقف از تهذيب نقل بدان كه بسبب ادله معتبره خارج ميشويم

از تحت اين اصل در چند موضع مورد اول صورتي است كه خراب شود عين موقوفه واز حيز انتفاع

بيفتد واميد اباد شدن ان نباشد خواه وقف عام باشد يا خاص وفاقا لاكثر الاصحاب وربما نسب الى المشهور

بيعهم

بلغهم بل ادعى السيد طاب ثراه في الانتصار عليه الاجماع والمقام فقد ناسب بذكر كلام جماعة من الاعلام ممن قال بالجواز قال

المفيد طاب ثراه في باب الوقف بعد عبارات الواقف ان يتصرف فيه ببيع ولا هبة ولا يغيره واستثنى من شرطه

الا ان يخرب الوقف ولا يوجد من يراعيه بعمل من سلطان وغيره او يحصل بحيث لا يجدي نفعا فلهم حينئذ بيعه

والانتفاع بثمنه وكذا ان حصلت بهم ضرورة الى ثمنه كان لهم حله ولا يجوز ذلك مع عدم ما ذكرناه من الاسباب

والضرورات وقال الشيخ في الخلاف اذا خرب الوقف ولا يرجى عوده في اصحابنا من قال يجوز بيعه

اذا لم يحصل اجر ثم استدل طاب ثراه بعموم على الجواز قال المرتضى طاب ثراه مما انفردت به الامامية القول

بان الوقف متى حصل له الخراب بحيث لا يجدي نفعا جاز لمن هو وقف عليه بيعه والانتفاع بثمنه وان ارباب

الوقف متى دعتهم ضرورة شديدة الى ثمنه جاز لهم بيعه وقال سلار عليه رحمه الله في المقنعة فان تغير الحال

في الوقف حتى لا ينتفع به على اي وجه كان او لحق الموقوف عليهم حاجة شديدة جاز بيعه وصرف ثمنه فيما هو انفع

لو قريب من ذلك كلام ابن حمزة وقال العلامة في المختلف بعد نقل الاقوال والوجه انه يجوز بيعه مع

خرابه وعدم التمكن من عمارته او مع خوف فتنة بين اربابه يحصل باعتبارها فساد لا يمكن استدراكه مع بقائه

لنا ان الغرض من الوقف استيفاء منافعه وقد تعذرت فيجوز اخراجه عن حده تحصيلا للغرض منه

والجمود على العين مع تعطيلها تضييع للغرض الخ وقال طاب ثراه في التحرير ولو قيل بجواز البيع اذا ذهبت

منافعه بالكلية كدار انهدمت وعادت مواتا ولم يتمكن من عمارتها ويشترى بثمنه وقفا كان وجها وقال

الشهيد رحمه الله في المسالك وزاد بعضهم ما لو خرب وتعطل ولم يبق فيه نفع على ذلك الوجه اصلا والحق ان

لفوات مقصود الوقف من تحبيس الاصل وتسبيل المنفعة كما لو خلفت حصير المسجد او جذعه بحيث

لا يصلحان للانتفاع منه فيجوز بيعها الوقف فيه نحو وقد افتى بما افتى به هؤلاء الاجلة المحقق الكركي في جامع المقاصد

والمحقق الشيخ الميسي في تعليقاته على الروضة وبعض من تاخر عنه والخلاف في المسألة منقول سالفا وقضية الصدوق وابي الصلاح

وابن الجنيد وابن ادريس ولنا على الجواز وجوه الاول الاجماع الذي ادعاه المرتضى في الانتصار وهو في

مقام الحجية فوق الخبر العامل الثاني ان تسبيل المنفعة جزء من ماهية الوقف وانعدام التسبيل فرع وجود منفعة

ان المنفعة لسقوطه عن حيز الانتفاع كاشف عن عدم تحقق التسبيل بالنسبة الى زمان السقوط وعدم تحققه لا ينفك عن

عدم تحقق الوقف بالنسبة الى ذلك الزمان كما في وقف ينقطع لانتفاء المركب بسبب انتفاء اجزائه واذا خرج العين

عن الوقف بعود الى ورثة الواقف وقد ساغ لهم البيع الثالث ان البيع في المقام احسان وما على المحسنين من

سبيل الرابع ان عدم جواز البيع تضييع المال وهو المنهي عنه شرعا الا اني ما اراه وجوه مطارح النزع ويخالف الاجماع

لان الجواز يبقى بعد الرفع عن المقتضي الخامس ان شاهد حال الواقف يدل على انه وقف العين ما دام الانتفاع

منه ممكنا والعين باقيا واما مع الخراب وانتفاء الانتفاع فهو خارج عن الوقف مثل ما يستثنى من الوقف كالثمرة مثلا

انه على حسب ما يوقفها اهلها السادس ما رواه الطبرسي في الاحتجاج من عبد الله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان

انکتب البر روی عن الصادق ع خبراً قوی اذا کان الوقف علی قوم باعیانهم واعقابهم فاجتمع اهل الوقف علی بیعه وکان ذلك
اصلح لهم ان یبیعوه فهل یجوز ان یشتری من بعضهم ان لم یجتمعوا کلهم علی البیع ام لا یجوز الا ان یجتمعوا کلهم علی ذلك وعن الوقف
الذی لا یجوز بیعه فاجابه اذا کان الوقف علی امام المسلمین فلا یجوز بیعه واذا کان علی قوم من المسلمین فلیبع کل قوم ما
یقدرون علی بیعه مجتمعین ومتفرقین ان شاء الله وجه الاستدلال انها دلت علی جواز بیع الوقف الخاص اذا کان ذلك
اصلح ولا شك انه عند خراب الوقف وسقوطه عن درجة الانتفاع یکون البیع اصلح للموقوف علیهم السابع صحیحه
حسن بن محبوب عن جعفر بن حیان کما عن محمد بن عیسی حال جعفر بعد ما کان حسن بن محبوب ممن اجمعت العصابة علی تصحیح
ما یصح عنه قال سألت اباعبدالله عن رجل وقف غلة له علی قرابته من ابیه وقرابته من امه الحدیث الی ان قال قلت فللورثة من قرابة المیت
ان یبیعوا الارض اذا احتاجوا ولم یکفهم ما یخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا کلهم وکان البیع خیراً لهم باعوا واحتمال القدح
فی الاستدلال بان السؤال فی الخبر الصحیح مقید بقید احتیاجهم والجواب بلفظ نعم تصدیق لما فی السؤال مرفوع بان الجواب
جاء مستأنفاً ولا یکون تقییداً لما فی السؤال ولو کان نعم تصدیقاً للجواز لما فرضه فی السؤال لما یحتاج الی قوله اذا رضوا
کلهم وکان البیع خیراً لهم باعوا ولکن جعل ذلك متمماً وشرطاً للجواز لما فرضه فی السؤال لا انه جملة مستقلة مستأنفة
فلا مدخل للاحتیاج فی صحة بیع یکون خیراً للموقوف علیهم کما هو مقتضی الصحیحة السابقة ایضاً ولا شك ان بیع الوقف
عند خرابه وسقوطه عن النفع یکون خیراً للموقوف علیه فیصیر مورد الصحیحة ولا یخفی ما استدل من خالفنا باستصحاب
عدم جواز بیع الوقف حال عدم الخراب مرة وبالاخبار المانعة من بیعه مطلقاً وقد عرفت جوابهما فی تأسیس الاصل واخری
بالاجماع المحکی عن الحلی فی السرائر والجواب اما عن الاستصحاب فبقیام الدلیل علی خلافه کما عرفت واما الاخبار المانعة فهی
عامة او مطلقة فیخصص بما دل علی الجواز واما عن الاجماع المحکی فبانه ضعیف بعد مخالفة الاجلاء المتقدمة ممن تقدم علی الحلی
ومن تأخر عنه لا یفید ظناً اصلاً ولئن اغمضنا عن ذلك فهو مطلق یقید بما دل علی الجواز ولئن اغمضنا عن ذلك ایضاً فهو
معارض بمثله اجماع المرتضی ویبقی سایر الادلة من الاخبار وغیرها سالمة عن المعارض موجه ثانی صورت فقیر موقوف علیه
کما مر فی السابق والبیع ... مفصلاً گذشت والله العالم سؤال متداول است بین الناس که بعد از فوت میت
تا مدتی ... مقتضی چنین است که میت دیگر را در قبر او دفن نمایند یا بعد از عام جایز است یا نه جواب شکی نیست
غیر مسلم ملزم است اجماعاً معتقداً جمیع از علماء اما ما اجماع بر آن فتوی داده‌اند مثل علامه در منتهی و شهید در ذکری
وکثیری از متأخرین و دلیل بر حکم بعد از اجماع منقول همان اجماعات محکیه است که هر یك در قوه خبر عدل است و
اخبار جلیله است که دلالت میکند بر وجوب احترام میت مسلم و از این باب است لزوم دفن میت در جنابتی که دارد و شوهر
بر میت حلال شرعی در قطع سر او و ... در قطع دست او و حلال شرعی در پاره کردن شکم او و امثال اینها
و ... منافی است با احترام او و اخبار یکه دلالت میکند بر قطع دست کسیکه بشکافد قبر کسی را و بر دار کند
او را ... خبر الجعفی ... خلاصه ... مثبت و چند موضع است
کاستثنا شده اول ... ممنوع است که میت ... شود و خاك شود همین قدر که استخوان او ... جا

کتاب الوقف

خاك شود نبش او جایز است و دفن کردن میت دیگر در آن مشروع است خواه قبر در قبرستان وقفی باشد یا در زمین
ملکی و خاك شدن میت در زمینها مختلف است زمینهایی که رطوبت دارند زود در خاك میشود میت در آن زمینها
که رطوبت ندارد مدتی دیرتر خاك میشود و اهل خبره ملاحظه زمین مینمایند و هرگاه نبش کردند قبر او را که یکی از استخوانهای
او باقی مانده باشد میت دیگر که دفن میکنند آن استخوانها را هم در آنجا دفن کنند دوم در جائیکه میت در
ملکی مغصوب یا کفنی غصبی نموده باشد سیم در جائیکه چیزی قیمتی در قبر مانده باشد چهارم در جائیکه دیدن
صورت میت لازم شده باشد بجهة علم بموت او و شوهر رفتن زن او و تقسیم مال او و هرگاه از راه دیگر معلوم نشود
و از دفن او زیاد نگذشته باشد که نتوان شناخت پنجم در جائیکه بی غسل و بی کفن او را دفن نموده باشند
ششم در جائیکه او را در زمینی مغصوب دفن نموده باشند هفتم در جائیکه میت را رو بقبله دفن
نکرده باشند و دلیل بر استثنای این موارد آنست که میت هنوز مورد است و لهذا در صورتیکه باقی مانده باشد
در صورتیکه خاك شود نبش قبر در این صورتها استثنا شده بعضی از آنها بجهت احترام میت و ملاحظه
حال میت است مثل دفن در مکان مغصوب یا در کفن مغصوب یا دفن بلا غسل و بلا کفن و عدم ملاحظات قبله
و بعضی دیگر بجهت ملاحظه حال امر لازم است که این احترام در شرع لازم است و خبر جعفی و نظایر آن اختصاص
دارد بغیر صورتهای مستثنیه یا آنکه مورد آنها صورت نبش است با سرقت کفن و دخلی باین موارد ندارد
میان اعلما نقل از نبش اجماع محقق و منقول الا اجماع محقق در موارد مذکوره معلوم نیست انعقاد آن و اما اطلاقات
اجماعیه محکیه انصراف باین موارد ندارد والله العالم سؤال زید ملك خود را وقف مینماید بر فقراء
یا فقهاء بعد از چندی واقف فقیر میشود یا تحصیل علم مینماید و فقیه میشود یا آنکه وقف میکند بر فقراء
و بر فقهاء خود واقف هم فقیر است یا فقیر است در حین وقف آیا در این صورتهای مذکوره واقف هم شرکت
خواهد داشت در منافع عین موقوفه یا نه جواب مسئله محل خلاف است جمعی از فقهاء قائل اند
بآنکه واقف شریك است با فقراء یا فقهاء در منافع عین موقوفه مثل آنکه از کلام بعضی مستفاد میشود اختصاص
واقف بمنافع و حق عدم اختصاص و عدم شرکت است و فاقاً لابن ادریس و السید و المحقق و العلامه فی جملة من کتبه
و ابن البراج علی ما حکی عنه و بعضی قائل به تفصیل شده‌اند که وقف یا مقصود در آن تملیك منفعت است یا اباحه
مطلقه است مثل سایر مباحات مثل مسجدها و آب انبارها و پلها و قناتها و قنطرها یا ... که
موقوفات را واقف شریك است من باب الاباحه با همه مسلمین و استحقاق انتفاع دارد و ظاهر اهل خلاف
و اشکال نباشد و فقهاء تصریح بآن مینمایند و سیره قطعیه بر آن هست و یا مقصود در آن تملیك است
مثل وقف خانها و مزرعها و دکانها و امثال اینها اینکه موقوفات را واقف شریك نیست زیرا که اخراج
از نفس معتبر است در وقف و وقف بر نفس باطل است و تملیك خود مال خود را نمود تحصیل حاصل
است و غیر معقول است هم چنانکه صحیح نیست شرط کردن واقف قضای دیون خود را یا اخذ از ... خود را

هذا امضائي الى مكانه على بن سليمان الى ابي الحسن ع جعلت فداك ليس لي ولد ولي ضياع ورثتها عن ابي وبعضها

استفدتها ولا آمن الحدثان فان لم يكن لي ولد وحدث لي حدث فما ترى جعلت فداك لي ان اقف بعضها

على فقراء اخواني والمستضعفين او ابيعها واتصدق بثمنها عليهم في حيوتي فاني اتخوف ان لا ينفذ الوقف بعد

موتي فان وقفتها في حيوتي فلي ان آكل منها ايام حيوتي ام لا فكتب ع فهمت كتابك في ضياعك فليس

لك ان تأكل منها من الصدقة فان انت اكلت منها لم تنفذ ان كان لك ورثة فبع وتصدق ببعض ثمنها

في حياتك وان تصدقت امسكت لنفسك ما يقوتك مثل ما صنع امير المؤمنين ع وخبر طلحة بن زيد

عن ابي عبد الله ع عن ابيه ان رجلا تصدق بدار له وهو ساكن فيها فقال الحسن ع اخرج منها **سؤال**

هرگاه واقف شرط كند در وقف كه هرگاه خود محتاج شود وقف برگردد بسوى خود آيا صحيح است يا نه

جواب وقف باطل است و حبس خواهد بود بر ميگردد عين موقوفه بخود واقف بعد از احتياج و هرگاه

بميرد واقف عين موقوفه بارث بخواهد رسيد بوارث و وقف باطل است كما نطقت به الاخبار الوارده عن

الائمة الاطهار **سؤال** هرگاه زيد ملكى را وقف كند بر اولاد موجوده خود و اولادى كه بعد از اين از براى

واقف حاصل شود كه ضم كند بعد و عين اولاد خود را بموجودين آيا اين وقف صحيح است يا نه **جواب** بلى

صحيح است و مسئله محل اشكال و خلاف نيست **سؤال** زيد ملكى را وقف اولاد موجوده خود نموده آيا جايز است

كه اولاد ديگر بعد بهم رسد شريك كند در وقف يا نه **جواب** مسئله محل خلاف است و اظهر عدم جواز

است و خبر ابن يقطين صريح است در عدم جواز و قواعد اسباب شرعيه كه مقتضى ترتب مسببات است بر آنها

نيز چنين اقتضا مينمايد و شريك كردن بعد از جريان صيغه وقف در حقيقت تغيير و ابطال است با مقتضاى صيغت

وقف و هم چنين تشريك بعد از وقف رجوع است از وقف و از محال ثابته و خصوص بسيار صريح است بعدم

جواز رجوع واما آن اخبارى كه دلالت ميكند بجواز تشريك مؤول اند و مخالف اند با قواعد شرعيه و معول به نيستند

سؤال هرگاه زيد مسجدى بسازد و وقف كند يا مقبره وقف كند آيا اقتضى دارد كه مجرد نماز كردن مكلفى در آن

مسجد يا دفن شدن ميت در آن كفايت ميكند و منشاء لزوم آن ميشود يا نه **جواب** بلى كفايت ميكند

و منشاء لزوم آن ميشود والله العالم **سؤال** زيد ملكى را وقف نمايد بر دختر و پسر خود و تصريح نكند كه

متساوى باشند للذكر ضعف الانثى يا آنكه در واقع مشخص كرده باشد كه متساوى يا متفاضل ولى بحسب ظاهر مشخص

نباشد آيا حكم ميشود بتساوى يا تفاضل **جواب** در هر يك از دو صورت حكم ميشود بتساوى و نصف

مال به پسر و نصف بدختر و هم چنين است حكم در اقارير و وصايا يعنى هرگاه اقرار كند زيد از براى پسر و دختر خود

يا وصيت كند بملكى و تصريح بتساوى يا تفاضل نكند حكم بتساوى ميشود نه للذكر ضعف الانثى و بعضى از

فقها را بابن مطلب تصريح بخلاف فرمايند از آنجمله محقق در كتاب وقف شرايع و مخالف نادر و ضعيف است و مسئله

محل اشكال نيست و مقتضاى وضع لفظ همين تساوى است و تفاضل خلاف وضع لفظ است علاوه بر آنكه

كتاب الصدقات

تفاضل محتاج بدليل است و مرجح بلا مرجح است بى تساوى مراد است و اين در صورتى است كه قرينه قائم بر تفاضل نباشد

والا حكم بتفاضل خواهد شد **سؤال** هرگاه بطن اول در وقف اولاد عين موقوفه را اجاره بدهند در مدت معينه

و در اثنا مدت بطن اول منقرض شود و عين موقوفه ببطن دوم برسد آيا اجاره بقيه مدت صحيح خواهد بود يا فاسد

جواب اجاره بقيه مدت باطل است بنابر مشهور ميان اصحاب بلكه بعضى ادعا فرموده اند عدم ظهور خلاف

و بطلان محل اشكال نيست وفاقا للشيخ والفاضلين وابن ادريس والشهيدين و كثيرى ممن تأخر عنهما و از كلام

بعضى مثل محقق مرحوم حبيب شيخ مستفاد ميشود نفى بطلان احق قيد باشد مياد فيه فسخ و امضا هرگاه امضا نمودند

صحيح خواهد بود و الا فاسد و لى حق آنست كه در بقيه مدت فاسد است چه مقتضاى تقييد وقف ملكيت و استحقاق

بطن اول است منافع را الى حين وفات تو بى در منافع مالك نبوده اند منافع را در بقيه مدت را تا بعد احيان تا مالك

مستأجر شود و بطن ثانى در حين عقد مالك نبوده اند تا فضولى ابقا صدق كنند و اجازه بعد ابقا مثمر ثمر نباشد

با آنكه شرط است در فضولى آنكه فضولى حين العقد قصد فضولى بكند و حال آنكه بطن اول قصد

فضولى نداشته اند و در صورتى هم كه قصد فضولى كرده باشند

صحت آنكه فضولى مستفاد از ادله فضولى

نيست واصل در آن فساد است والله العالم

كتاب الصدقات و يشتمل على سؤالات و اجوبه **سؤال** بيان فرمائيد فوائد صدقه و حقيقت صدقه

و فرق ميانه صدقه و هبه و هديه را **جواب** صدقه مستحب مؤكد است خصوصا پنهانى و خوصا

صدقه در واقع ناخوشيها است رفع كننده بلاها است و زود داود دفعه رزقها است و ادا كننده قرضها است

و در موجب حصول بركت و وسعت است و مثل آنكه صدقه بدست فقير برسد بدست خدا ميرسد و بعيد آنست كه كسى صدقه را

اول دور بلد نا از شر و بلدهاى وارده در آن روز محفوظ باشد و اول شب بدهد تا از شر آن شب محفوظ

باشد و دفع ميكند صدقه حرق و غرق و هدم و جنون را و شمردند تا هفتاد نوع از بلاها و شروط را كه صدقه

دفع ميكند و صدقه دادن مال است بفقير مجانا بقصد قربت و ايجاب و قبول ضرور ندارد اگر چه فعلى باشد

و هبه دادن با ايجاب و قبول بلا عوض يا مع العوض است و قصد قربت در آن ضرور نيست و هديه دادن

مال است مجانا و ايجاب و قبول و قصد قربت ضرور ندارد و بعضى گفته اند كه در هديه واسطه در رسول معتبر

است كه هديه بواسطه بدهد و آن واسطه هديه را ببرد برساند و اظهر آنست كه واسطه ضرور نيست

و هديه و هبه بغير هاشمى جايز است و صدقه واجبه با ايشان جايز نيست خواه بالاصاله واجب باشد مثل

زكوة و كفاره يا بالعرض مثل نذر و عهد تصدق كردن مگر آنكه صدقه دهنده نيز هاشمى باشد صدقه او نيز بمثلش

جايز است و اما صدقه مستحبه دادن آن بسادات جايز است و ايجاب و قبول در صدقه لازم است احتياطا

بلى لازم نيست كه بقول باشد بلكه بفعل هم كافى است اگر چه مجرد دادن باشد بقصد تصدق و گرفتن باشد

بلى نقصد و صدقه از عقود لازمه است و جايز نيست كه صدقه دهنده رجوع كند و پشيمان شود در صورتيكه ايجاب
و قبول فعلى بعمل امده باشد با اقباض و قصد قربت بنا بر اظهر و اقوى بجهة اخبار وارده در اينكه ما كان لله فلا
رجوع فيه و بجهة اينكه مقصود از صدقه اجر و ثواب است و بدادن با قصد تقرب ثواب حاصل ميشود
و مال بعوض ثواب و اجر حاصل مالك فقير شد ديگر رجوع راهى ندارد و ظاهر اين مسئله محل اشكال و خلاف
نباشد كه دادن صدقه بفقير بقصد قربت منشأ لزوم ميشود و نميتواند معطى رجوع كند على حتى كه هست در اين
است كه ايا اين عقد صدقه است و ايجاب و قبول فعلى است و جزء عيا است از براى تحقق عقد صدقه يا صدقه معاطاة
است مثل بيع معاطات و الامر سهل لزوم ان بمجرد دادن و گرفتن با قصد قربت محل خلاف و اشكال نيست
و معتبر است در صدقه قبض فقير يا برضاى معطى نقبض نفس هم قبض كه عمل فقير است و هم اقباض كه عمل معطى است
پس هرگاه فقير بى رضاى معطى قبض كند مالك نميشود و هم چنين معتبر است در صدقه قصد قربت و بدون
قصد قربت صدقه متحقق نميشود و رجوع در ان جايز است فى صحيح محمد بن مسلم عن ابى جعفر ع و لا يرجع فى
الصدقة اذا ابتغى وجه الله عز و جل و خبر الحكم انما الصدقة لله فما جعل لله فلا رجعة له الى غير ذلك من
الاخبار والله العالم **سؤال** ايا جايز است دادن صدقه باهل كتاب مثل يهود و نصارى و مجوسى
در صورتيكه در ذمه اسلام باشند يا نه **جواب** بلى جايز است بنا بر اصح و اشهر و اقوى لقوله ع لكل كبد
حراء اجر و لقوله تعالى لا ينهيكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين و لم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم و للادلة
المطلقة الدالة على رجحان الصدقة و للادلة الدالة على رجحان الصدقة و للادلة الدالة على رجحان الاحسان و الانفاق
فان الله يحب المقسطين و المحسنين و ان الله يامر بالاحسان و لا شك ان الصدقة عليهم احسان و اقساط و خلاصه
صدقه بر اهل ذمه جايز است مطلقا خواه خويش باشند يا بيگانه هم چنانكه وقف بر انها جايز است و حكايت
شده قول بمنع از سلار و ابن براج و فخر المحققين و شهيد در حواشى منسوب باو و اين قول وجهى ندارد مگر ادله
دالة بر نهى از مودت با كفار و نهى از اعانت بر اثم و اين نهى در خصوص كافر حربى است و مخصص است باينكه لا
ينهيكم الله و بحديث مشهور من اذى ذميا فقد اذانى و مستفاد ميشود از كلام بعضى كه قصد قربت در صدقه
بر اهل ذمه ممكن نيست بانكه قصد قربت در صدقه شرط است چه قربت فرع وجود امر است از شارع
در وقف يا صدقه بر اهل ذمه و چنين امرى از شارع صادر نشده پس قربت در ان متصور نيست و اين سخن
بيوجه است چه اگر مخصوص نرسيده عليهم بالعموم رسيده لكل كبد حراء اجر و لا ينهيكم الله و ان الله يحب
المقسطين و يحب المحسنين و يامر بالاحسان الى غير ذلك والله العالم **سؤال** صدقه پنهانى بهتر است يا اشكارا
و ايا در صورتيكه شخص خودش صاحب عيال باشد و محتاج باشد جايز است تصدق كند يا نه **جواب**
اما از سؤال اول صدقه پنهانى ثوابش زيادتر است هرگاه صدقه مستحبه باشد بلكه بعضى گفته اند كه پنهانى
هفتاد مقابل ثوابش زيادتر است از اشكارا و هرگاه صدقه واجبه باشد مثل زكوة و كفارات و نذر و امثال

الفاضل

انها عمل كلام است و شهيد در دروس ميفرمايد كه اشكارا در ان افضل است بجهة روايت على بن ابراهيم عن الصادق ع
و للامر بها اليها الا الامام المنافى للكتمان و اظهر هم شهيد است كه فرقى و تفاوتى در صدقه واجبه خوب نيست
و اشكارا در ان بهتر است هم چنانكه اشكارا بهتر است در صدقه مستحبه هرگاه بغرض اشكارا متهم شود بترك
مواسات يا مقصود شخص اين باشد كه مردم اقتدا به وى كنند و ديگران مايل شوند در دادن صدقه و راغب شوند بدادن
صدقه در اين صورت اشكارى بهتر است چه در صدقه واجبى و چه در مستحبى و اما از سؤال دوم
افضل الصدقة عن ظهر غنى در صورتيكه صدقه دهنده فقير و محتاج باشد و عيال او گرسنه و محتاج باشند و بواسطه
دادن صدقه خود و عيالش بالعسر و پريشانى بيفتند و محتاج بسؤال شوند اين صدقه مكروه است و ثوابى
ندارد قال الله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو اى الوسط و قوله تعالى و لا تبسطها كل البسط
فتقعد ملوما محسورا و قوله تعالى اذا انفقوا لم يسرفوا و قوله ع افضل الصدقة عن ظهر غنى الى غير ذلك و خلاصه
صدقه در اين صورت مرجوح است بلى هرگاه صبرى و طاقتى در خود مشاهده نمايد كه ميتواند برنج ادب
صبر كند ان مقام اوليا است و مقام ايثار است كه حق تعالى در كلام مجيد خود ذكر فرموده و يؤثرون
على انفسهم و لو كان بهم خصاصة و اولياى خدا هميشه چنين رفتار ميفرمودند و از اين جهت شهيد در دروس

فرموده مستحب نيست بلكه مكروه است اينكه تصدق كند بجميع
اموال خود مگر در صورتيكه عيال نداشته باشد
و مطمئن باشد كه طاقت صبر بر فقر دارد
و پريشانى از براى او دست ندهد والله العالم

كتاب السكنى والعمرى والرقبى

اين سه عقد هر سه از عقود لازمه اند و فايده انها تسلط است بر
استيفاى منافع با بقاى ملك بر ملكيت مالك و در فرق ميان انها كلمات اصحاب مختلف است و باعتقاد
حقير عمرى و رقبى از جهتى اعم اند از سكنى و سكنى اخص است از انها زيرا كه عمرى و رقبى در اعيان مسكونه
مثل خانه و مانند ان واقع ميشود و در غير اعيان مسكونه مثل زمين و قنوات نيز واقع ميشود و صدق سكنى بدون انها
سكنى اختصاص دارد باعيان مسكونه و در رقبات و اشجار و دواب و امثال انها سكنى اطلاق نميشود مگر به
عمرى و رقبى اطلاق ميشود و از جهتى ديگر سكنى اعم است از انها زيرا كه عمرى و رقبى در مسكون فرد
خاصى است از سكنى كه بلفظ اسكنتك و اعمرتك واقع ميشود و از قبيل بيع صرف و سلم است كه هر دو
فرد عبيد هستند از افراد بيع و شهيد و بعضى ديگر باين تصريح فرموده اند و علامه مرحوم ميفرمايد كه سكنى در صورتى
محل اطلاق ميشود هرگاه تعيين مدت ننمايد و تقييد باو مدت ننمايد همين قدر بگويد سكنى دادم خانه خود
بتو در صورت تقييد نمايد بعمر خود يا عمر مستعمر گويند اگر تقييد نمايد بمدت معينه ده سال يا پنج
سال مثلا سكنى بر سه مورد اطلاق ميشود و اسكنت و قبلت صحيح است و هرگاه بعمر خود يا عمر

مستغرق شود و اعمرتک و قبلت گفته شود عمری است و هرگاه تقیید شود بمدت معینه و ارقبتک و قبلت
گفته شود رقبی است و بعضی از فضلای قریب العصر صیغه را بدینها ذکر نموده بالعمر قبل عمری و سکنی و بلا ملک
و حال قبل سکنی خاصه و بالمدة المعینه قبل سکنی و رقبی فالسکنی اعم منهما و معتبر است در این عقود
ثلثه چند چیز اول صیغه و معاطات در اینها منشاء لزوم اینها نمیشود یعنی هرگاه لفظی و قولی
صادر نشود و مالک دادن و گرفتن فعلی صادر شود که مفاد این عقود باشد لازم نمیشود بلکه هر وقت صحت
خواهد داشت هر وقت بخواهد میتواند رجوع کند بخلاف صدقه که عقد فعلی هم در آن منشاء لزوم است
هم چنانکه دانستی و چون از عقود لازمه اند باید اقتصار شود در اینها بر الفاظ مخصوصه و محفوظ شود در اینها
ماضویه و صیغه سکنی اسکنتک و هرگاه بلفظ تقیید بمدت نکوید هرگاه بخواهد میتواند رجوع کند
و عین را استرداد نماید و صیغه عمری اعمرتک است و چون مقید بعمر مالک یا عمر معمر است عمری میگویند
و صیغه رقبی ارقبتک است و آن یا از ارتقاب است بمعنی انتظار از جهت انتظار هر یک انقضای مدت
مضروبه را و یا از رقبه است دادن رقبه ملک است بجهت استیفای منفعت آن دوم قبض است باذن مالک
یعنی یا اقباض و در اینکه قبض و اقباض شرط است در این عقود ثلثه حرفی نیست بلکه جماعتی دعوای اجماع بر
اعتبار آن در این عقود نموده اند فقه الرضا عن ظاهر جماعة و صریح اخر الاجماع علیه بلی خلاف در این است
که آیا شرط لزوم است و بدون قبض صحیح اند و جایز التصرف یا شرط صحت است و بدون قبض اصلا اثری بر اینها
مترتب و تصرف در منافع مباح نمیشود نظیر خلافی که در وقف هست از مبسوط و مهذب و فقه الراوندی
و سرائر و غیر اینها حکایت شده بلکه صریح جماعتی از متاخر متاخرین است که شرط لزوم است قالوا تفتقر فی
تحققها الی الایجاب و القبول و لزومها الی القبض و شیخ در خلاف علی ما حکی عنه دعوای اجماع نموده بر اینکه شرط
لزوم است قال اذا اتی بواحدة منها ای العقود الثلثة و اقبضه فقد لزمت العمری ثم ادعی علیه اجماع الفرقة
و اخبارهم و از کلام جمعی دیگر مستفاد میشود که شرط صحت است و نسبت داده اند این قول را باکثر و اظهر
در نظر این احقر آنست که قبض جزء ماهیت این سه عقد نیست که بدون قبض عمری و رقبی و سکنی نباشد
و لکن شرط تاثیر است تقیید داخل است در ماهیت اینها و قید خارج نظیر آنچه گفتیم در وقف پس بدون قبض
این عقود اثر ندارد و صحیح نیست هم چنانکه در وقف گفتیم قبض صحیح نیست خلاصه آن فائده را که تسلط بر استیفای
منفعت باشد که جناب الهی مترتب بر این عقود فرموده بدون قبض نمیشود و شرط تاثیر است نه اینکه
خود قبض جزء حقیقت این عقود باشد و مقتضای اصل فساد همین است و ظاهر کلمات اصحاب
غیر این نیست و اطلاقات بعد از انعقاد اجماع بر اشتراط فی الجمله ثمری ندارد و کلام شیخ صراحت در ادعای
اجماع بر اینکه شرط لزوم است نه شرط صحت ندارد و لئن اغمضنا عنه اجماعات شیخ ضعیف است خصوصا
با مصیر اکثر بر خلاف پس چگونه میتوان رفع ید از اصل نمود با اینکه احتمال سکنی مشتمل است بر لفظ

اسکن رجلا

اسکن رجلا و فسکن الرجل مسکن و انها ظاهر در فعلیت است و از ظهور یکی شبه انصراف بغیر صورت نفی بلا دخول خصوصا
بملاحظة ثم ترد الی صاحب الدار ثم ترجع الدار و تخرج صاحب الدار و امثال اینها که موجب ظهور در نفی آنکه سبب
قصد قربت است شرط است اند از ابن حمزه و اقوی اینست که شرط نیست نه شرط صحت و نه شرط لزوم و مشهور
میان اصحاب همین است و در لسان بر اشتراط نیست و عموم اوفوا و المؤمنون عند شروطهم و اطلاقات اقتضای
صحت را بدون قصد قربت و ظاهر کلام بعضی از اصحاب دعوای اجماع و عدم ظهور خلاف است بر عدم اشتراط
از جمله کلام شهید در مسالک و کلام شیخ است در خلاف اذا اتی بواحد منها که در شرط دوم ذکر شد و مستفاد
از اخبار وارده در این عقود نیز عدم اشتراط قصد قربت است و بلکی میتوان بذکر اخبار فمنها خبر ابی الصباح
الکنانی عن ابی عبدالله سئل عن السکنی و العمری فقال ان کان جعل السکنی فی حیوته فهو کما شرط و ان کان
جعلها له و لعقبه بعد موته حتی یفنی عقبه فلیس لهم ان یبیعوا و لا یورثوا ثم ترجع الدار الی صاحبها الاول و منها
مضمر حمران سألته عن السکنی و العمری فقال ان الناس فیه عند شروطهم ان کان شرط حیاته سکن حیاته و ان
کان لعقبه فهو لعقبه کما شرط حتی یفنوا ثم ترد الی صاحب الدار و منها صحیح الحلبی عن ابی عبدالله فی الرجل
یسکن الرجل داره و لعقبه من بعده قال یجوز و لیس لهم ان یبیعوا و لا یورثوا قلت فرجل اسکن رجلا فی حیوته
قال یجوز ذلک قلت فرجل اسکن رجلا داره و لم یوقت قال جائز و یخرجه اذا شاء و منها صحیح حسین بن
نعیم عن الکاظم سألته عن رجل جعل سکنی داره و لم یوقت قال جائز لرجل ایام حیاته او له و لعقبه من بعده
هو للرجل و لعقبه کما شرط قال نعم قلت فان احتاج یبیعها قال نعم قلت تنقض بیعه الدار السکنی قال لا ینقض البیع
السکنی کذلک سمعت ابی یقول قال ابو جعفر لا ینقض البیع الاجارة و لا السکنی و لکن یبیعه علی ان الذی
یشتریه لا یملک ما اشتری حتی ینقضی السکنی علی ما شرط و منها خبر احمد بن عمر الحلبی عن ابیه عن ابی عبدالله
سألته عن رجل اسکن داره رجلا حیوته قال یجوز له و لیس له ان یخرجه قال قلت فله و لعقبه قال یجوز و سألته
عن رجل اسکن داره رجلا و لم یوقت شیئا قال یخرجه صاحب الدار اذا شاء و منها خبر ابی البختری الوهبی
عن قرب الاسناد عن جعفر عن علی ان السکنی بمنزلة العاریه ان احب صاحبها ان یاخذها اخذها و ان احب
ان یدعها فعل ای ذلک شاء و این حدیث و ذیل صحیح حلبی و ذیل خبر احمد بن عمر وهب بر و رد سکنای مطلق
که مقید بقید عمر معمر یا معمر و بقید مدت نباشد که حکم آن اینست که هر وقت بخواهد مالک میتواند برگرداند
بخلاف صورت تقیید بعمر که عمری است و تقیید بمدت که رقبی است در این دو صورت نمیتواند مالک
پشیمان شود و هرگاه معمر بعمری بدهد بعمر و بعقب او یعنی اولاد او یا بنی فوکه اعمرتک هذه الدار لک
و لعقبک صحیح است و دلالت میکند بر صحت آن روایت کنانی مذکوره و بعضی دیگر از اخبار مذکوره و بعد از
فوت معمر بفتح عمری باقی است مادام بقای اولاد او و بعد از انقراض اولاد او بر میگردد بمعمر بکسر و هرگاه
عمری مستقیم بعمر معمر بکسر باشد بفوت معمر بفتح عمری باطل نمیشود بلکه بعد از او بوراث معمر بفتح دو از منافع

منتقل بوارث او است با مصر قوت شود او نوقت میرکرد بوارث معمر و هرگاه در بتیجه معمر باشد و معمر بمیرد نمیرسد
ورثه معمر را منع کردن ورثه معمر از انتفاع و باطل نمیشود عقد عمری و رقبی و سکنی بلازم بیع و صلح عینی و خلافی
ظاهرا در مسئله نیست و جمعی دعوی اجماع نموده و جمله از اخبار مثل صحیح حسین بن نعیم مصرح است علاوه بر اصل وجوب
وفای به عقود و اما سکنای مطلقه باطل میشود به بیع و صلح زیرا که آن جایز است و عقد لازم که وارد در جایز شد جایز
از جانبین میشود و عمری و رقبی مطلقه منتقل نیست زیرا که مقید اند بمدت از عمر و زمانی و مؤید این مطلب عبارت شیخ
است در مبسوط من لو باع المالک العین کان سقط السکنی لا للعمری والرقبی و در صحت بیع عینی مذکوره که منافع آن
بعمری یا رقبی یا سکنی مال غیر شده خلاف است و مشهور و اقوی صحت بیع است بجهة عمومات و اطلاقات و خصوص
صحیح حسین بن نعیم عن الکاظم که در فرع اخبار داده مذاکرات مقتضاد و کذشت و جهالت وقت انتفاع به بیع مضر نیست
بیع مثبت و تصرفات دیگر غیر از استنفاع شرعا مجوز است زیرا که آن جهل داخلی بجهل مبیع که مضر بحال بیع است
نداده و قیاس منع اصحاب از بیع مسکن معتده بوجه است خلاصه آنکه قول ببطلان بیع در انقضاء بجهة قیاس
و استحسانات اجتهادیه است در مقابل نص و سکنی و عمری و رقبی اقتضا مینماید جواز استیفا خود و عیال
و اولاد و عبید و اماء و خادم و مرضعه و مهمانان و غیر ایشان از کسانیکه عادت اقتضا مینماید که با او باشند منافع
ایشه عمری و سکنی و رقبی بران واقع شده و ظاهرا محل خلاف و اشکال نباشد و ملاک بر عرف است و آیا جایز است که سکنی
گیرنده و عمری و رقبی گیرنده اجاره یا عاریه بدهند خانه یا مزرعه یا دکان اگر سکنی یا عمری یا رقبی بران واقع شده یا جایز
نیست بلکه باید خود مباشر استیفای منفعت نماید در این دو قول است قول اول قول ابن ادریس است و بعضی از
متاخرین بان رفته و میل بعضی هم بان جواز است قال فی السرائر الذی تقتضیه اصول المذهب ان له جمیع ذلک
وان له اجارته والانتقال واسکان غیره ولده وامرئته سواء اذن له فی ذلک ام لا لان منفعة هذه الدار استحقها وصارت
کسائر امواله و حقا من حقوقه فله استیفائها کیف شاء بنفسه و بغیره و ما اورد شیخنا فی نهایة فلا سلف فی ذلک خبر
واحد قلیلا ما یورده اصحابنا فی کتبهم فشیخنا المفید لم یورده فی مقنعته ولا السید المرتضی ولا المحصلون من اصحابنا
قول دوم عدم جواز اجاره و عاریه است بلکه باید خود مسکن سکنی نماید و این قول مشهور است بین الاصحاب
و دلیل این قول چند وجه است اول شهرت محققه عظیمه قریبه حد اجماع دوم خبر واحد علیست که ابن ادریس حکایت
مینماید از شیخ طوسی در نهایه و ما اگرچه برخورد بان خبر نکرده ولی حاکی بعینه ابن ادریس و محکی عنه هر دو ثقة
عادلند و البته خبر معتبر بوده که شیخ عمل بمضمون آن نموده و ردّ ابن ادریس و ذکر نکردن سید مرتضی و اتباع او خبر را
وهن خبر نمیشود بلکه ایشان از وجهی عمل به خبر واحد نمینمایند و این موجب علم بحجیت نمیشود سیم
جمله از اخبار منقوله مثل خبر ابی الصباح الکنانی که مشتمل است بر لفظ لیس لهم ان یبیعوا ولا یورثوا ثم ترجع الدار الی
صاحبها الاول که مقصود از لیس لهم ان یبیعوا بقرینه مقام نقل منفعت است یعنی لیس لهم نقل المنفعة چه هرگاه مراد نقل
عین باشد که ظاهر لفظ است ترجیع و اتجوز خواهد بود و احکام نخواهد بود چه بدیهی است که در سکنی اصل عین ملک

مالک بالفواست

مالک بالفواست و احتمال جواز بیع در حق مسکن نمیرود تا محصوص نفی جواز فرماید بلکه مراد عدم جواز نقل منفعت است
و ثم ترجع الدار الی صاحبها ایمایی بانحصر دارد و دلیل قول اول چند وجه است اول عمومات الناس
مسلطون علی اموالهم و شکی نیست که منافع مال مسکن و معمر است پس اجاره و اعاره در آن جایز نیست دوم
آنکه منافع از ملکیت مالک خارج میشود بسبب عقود ثلثه و اختصاص به مسکن و معمر میرساند اجماعا
محققا و محکیا مستفیضا و هرگاه مقرون باشد بعمر معمر یا بعمر دیگری و بمیرد معمر منتقل میرسد آن منافع بوارث
معمر و این دلیل است بر ملکیت او و الا بارث بوارث او نمیرسید نفی خبر محمد بن قیس فرقه فی العمری انها جایزة
لمن اعمرها فمن اعمر شیئا ما دام حیا فانه لورثته اذا توفی و امثال این محل نظر و تامل است و حق در مسئله آنست که
عمومات اجاره و اعاره و اوفوا بالعقود اقتضا مینماید صحت اجاره و اعاره را در سکنی و عمری و رقبی و چیزی که
منع صحت انفعال نماید نداریم مگر چند چیز اول انتفای ملکیت موجر و معیر و ان منافع است بظاهر اجماع
بر اینکه بعقود ثلثه منافع از ملکیت مالک خارج میشود و استیفای آن منافع از برای موجر و معیر است و از جمله
عقود ثلثه در کتب فقهاء معلوم میشود که منافع مال قبول کننده سکنی و عمری و رقبی است و هم چنین از تفریع
فقها اتفاقا بر اینکه بموت منافع بارث میرسد و به بیع باطل نمیشود عقود ثلثه دوم اخبار وارده
در این عقود که اقتضا می نماید زیاده از استیفاء خود نمودن خود را دون الغیر یا اجاره و اعاره و این معنی در عمری و
رقبی بیجا است بجهة آنکه در غیر مسکن از مزرعه و چیزهای دیگر قابل منفعت است میباشد که عادة استیفاء غیر
آن منافع از برای او بنفسه ممکن نیست پس در عمری و رقبی استیفاء منفعت بنفسه متعقل نیست و اما در
سکنی این سخن بعید نیست بلکه لفظ سکنی همین معنی را میرساند که خود مسکن سکنی نماید و دو روایت دیگر اعاظم
ظهور اخبار در سکنی در این معنی و دو وقوع شهرت عظیمه در این حکم در باب سکنی دون العمری و الرقبی از این
بابت است و از این جهت بنا بر حقیر در سکنی خاصه دون العمری و الرقبی بترک اجاره و اعاره است احتیاطا
و تفریع بر جواز اجاره و اعاره در اخبار مثل علیهم بلکه متروک است خبری است حکایت از شیخ میشود و عدم حجیت
چنین خبری نبعد المحقق مسکینی بعد علم وجود آن نیما فاهمه ظن میکند با اینکه بعضی دیگر نیز از فقها
نقل و محدثین مثل صاحب حدائق تصدیق عدم وجود چنین خبری نموده چهارم خبر ابی
الصباح که مشتمل است بر لفظ لیس لهم ان یبیعوا و ان نیز دخلی بنقل منفعت ندارد بلکه صریح است در نقل
عین و جهت شبیه است سکنی و حبس بوقف و بیع وقف در بعضی موارد جایز است و اخبار بر آن منافع است
بجهة رفع توهم جواز بیع مسکن تصریح مینماید باینکه لیس لهم ان یبیعوا پنجم شهرت عظیمه و از جهت
باینکه شهرت در باب سکنی است خاصه دون عمری و رقبی و در سکنی ما فتوی بر جواز نداده هم اگرچه فتوی
بعدم جواز نیز نداده هم بالجمله اجاره و اعاره در عمری و رقبی جایز است و اما در سکنی حکم بجواز مشکل است
و احتیاط در ترک است و جایز است در عمری که مدت از اقتیر عمر معمر و یا بعمر و یا اجنبی قرار دهند

واطلاقات عمری | واوفوا بالعقود اقتضا | سنها بید صحت انرا | مدعا حبس

و ما نمودیم از برای صحت آن ثبت و حجت از فقهاء

تا تدریج سنها قبله صحت آن والله اعلم

کتاب الحبس و آن عقدیست که فایده آن تسلط است بر استیفای منفعت و آن بر چند قسم است اول آنکه حبس کند بر مواضع قربت و عبادت بدون تعیین مدت مثل حبس عبید بجهت خدمت بیت الله الحرام و مرقد رسول و ائمه انام علیهم افضل الصلوة و السلام و امامزادگان ذوی الاحترام و مساجد و مشاهد و مکانهای با شرافت و اکرام و مثل حبس غلامان بجهت تعمیر و تزیین اینها دوم همان قسم اول با تعیین مدت سی سال یا مدت عمر حابس سیم آنکه حبس کند چیزی را بر اولاد یا اقارب یا شخصی از اشخاص و تعیین مدت نماید از قبیل سکنای مطلقه چهارم همان صورت با تقیید بمدت اگرچه آن مدت عمر حابس یا عمر محبوس علیه بوده باشد پنجم وقف منقطع الآخر و آن وقفی است که تابید در آن نباشد که فقهاء در کتاب وقف تصریح نموده اند که حبس است ششم حبس بر ادای دیون و قروض حابس اگرچه آن قرض حتمی یا زکوة یا رد مظالم حابس بوده باشد مثل اینکه حبس کند ملکی را تا سی سال مثلا که منافع آنرا هر ساله صرف خمس و زکوة و رد مظالم او نمایند هفتم آنکه حبس کند ملکی را بجهت استیجار حج واجب و صوم و صلوة واجبه و اتیان نذر و عهد حابس که غیر دین باشد از واجبات فعلیه هشتم حبس بر فقرا و علما و مؤمنین و امثال آن که مستحب باشد شرعا و مقرون بجهت قربت باشد نهم اینکه عقد حبس واقع شود نه بایجاب و قبول بلکه حبس فعلی بعمل آورده باشد مثل اینکه غلام خود را وادار بخدمت مسجد یا حرم یا بقاع متبرکه نماید بجهت استیفای منافع و بر نحوی که دال بر حبس باشد و جهت مختلف است احکام این صور از حیثیت عدم جواز تغییر عین محبوسه و جواز آن و از جهت عدم جواز بیع و شرع و برگشتن ملکیت حابس و وارث او و از حیثیت صحت و بطلان حبس لهذا ذکر میکنیم چند مطلب تا احکام صور مذکوره معلوم شود **مطلب اول** در ذکر اخبار وارده در این باب منها صحیح ابن اذینه قال کنت شاهد ابن ابی لیلی فقضی لرجل جعل لبعض قرابته غلة داره و لم یوقت وقتا فمات الرجل فحضر ورثته عند ابن ابی لیلی وحضر قرابته التی جعل لها غلة الدار فقال ابن ابی لیلی اری ان ادعها علی ما ترکها صاحبها فقال له محمد بن مسلم الثقفی اما ان علی بن ابیطالب ع قد قضی فی هذا المسجد بخلاف ما قضیت فقال و ما علمک فقال سمعت ابا جعفر محمد بن علی ع یقول قضی علی بن ابیطالب ع برد الحبس وانفاذ المواریث فقال له ابن ابی لیلی هذا عندک فی کتابک قال نعم قال فارسل الیه و ائتنی به فقال له محمد بن مسلم علی ان لا تنظر فی الکتاب الا فی ذلک الحدیث فقال لک ذلک فاحضر الکتاب فرأی الحدیث عن ابی جعفر ع فرد قضیته و منها خبر عبد الرحمن الجعفی قال اختلفت الی ابن ابی لیلی فی مواریث لنا لنقسمها و کان فیها حبس فکان یدافعنی فلما طال شکوته الی ابی عبدالله ع فقال او ما علم ان رسول الله ص امر برد الحبس وانفاذ المواریث قال فاتیته

ففعل مثل

کتاب الحبس

ففعل مثل ما کان یفعل فقلت شکوتک الی جعفر بن محمد ع فقال کیت و کیت فقال احلفتنی ابن ابی لیلی انه قد قال ذلک فحلفت له فقضی لی بذلک و منها المکاتبة عن علی بن معبد قال کتب ابراهیم سنة ثلث و ستین و مائتین یسأله عن رجل مات و خلف امرأة و بنین و بنات و خلف لهم غلاما اوقفه علیهم عشر سنین ثم هو حر بعد العشر سنین فهل یجوز لهؤلاء الورثة بیع هذا الغلام و هم مضطرون اذا کان علی ما وصفته لک جعلنی الله فداک فکتب لا تبیعوه الی میقات شرطه الا ان یکونوا مضطرین الی ذلک فهو جائز لهم بناء علی ارادة الحبس من الوقف فی هذا الخبر و منها خبر محمد بن مسلم سألت ابا جعفر ع عن رجل جعل لذات محرم جاریته حیوتها قال هی لها علی النحو الذی قال و منها خبر یعقوب بن شعیب عن ابی عبدالله ع سألته عن الرجل له الخادم تخدمه فیقول هی لفلان تخدمه ما عاش فاذا مات فهی حرة فتأبق الامة قبل ان یموت بخمس سنین او ست ثم یجدها ورثته الهم ان یستخدموها قدر ما ابقت قال اذا مات الرجل فقد عتقت **مطلب دوم** در جمیع شرایطی که معتبر است در وقف و واقف و موقوف علیه معتبر است در حبس و حابس و محبوس علیه و از این جهت است که فقها در کتاب حبس متعرض تفصیل و ذکر شرایط نشده اند و از باب اتکال بر اتحاد شروط که شمرده اند و در بسیاری از کتب تصریح باتحاد شروط شده مثل مقنعه و نهایه و مهذب و وسیله و سرائر و غیر اینها و تصریح فقها باینکه وقف منقطع الآخر حبس است دلیل است بر اتحاد شروط و از جمله شروط صحت وقف که شرط است در حبس نیز اخراج از نفس است چه هرگاه قرار دهد حابس که منفعت عین محبوسه عاید خودش شود بالانفراد او بالاشتراک مع غیره صحیح نخواهد بود اعم از اینکه قرار دهد که از منافع آن خود بادای دیون و قروض حتمی خود صرف شود یا در اتیان بواجبات بدنی مصروف گردد خمس و زکوة و رد مظالم و بعضی از کفارات و نذر و عهد از دیون او از واجبات مالیه او است و استیجار حج و صلوة و صوم و بعضی دیگر از نذور و عهود از واجبات بدنیه است خلاصه حبس بجهت ادای واجبات مالیه و بدنیه حبس بر نفس است و وقف و حبس بر نفس باطل است و ظاهر این مسئله محل خلاف و اشکال نیست و بعضی از علماء ادعای نفی علم خلاف و بر بعضی ادعای اجماع نموده اند مثل تذکره و سرائر و دلیل بعد از اجماع عین همان قضیه وقف و حبس است چه مقتضای اینها نقل منفعت است اتفاقا و نقل منفعت بخود واقف و حابس غیر متعقل است و اگر بگوئی نقل میشود بفقرا و سادات و اجیر حج و صوم و صلوة میگوئیم این نقل بعوض ما فی الذمه واقف و حابس است و مقصود معاوضه است و قرار عوض خود وقف و حبس منافی است با مقتضای اینها و مشروعیت وقف و حبس که منافی با مقتضی آن باشد در شرع معلوم نیست بلکه باطل است و آنچه از اخبار و اجماع و کلمات فقهای اخیار در باب مشروعیت وقف و حبس رسیده وقف و حبسی است که متضمن معاوضه نباشد و اینکه وقف و حبسی که متضمن معاوضه باشد دلیلی بر مشروعیت آن نیست و اصل در آن فساد است و مؤید این مطلب است فحوای بعضی از نصوص منها مکاتبة علی بن سلیمان الی ابی الحسن ع جعلت فداک لیس لی ولد و لی ضیاع ورثتها

عن ابيه و بعضها استغفر نفها ولا امن من الحدثان فان لم يكن لي ولد وحدث بي حدث فما رأى جعلت فذلك لها اناقف
بعضها على فقراء اخواني والمستضعفين او ابيعها واتصدق بثمنها عليهم في حيوتي فان اتوف ان لا ينفذ الوقف
بعد موتي فان وقفتها في حيوتي فلي ان اكل منها ايام حيوتي ام لا فكتب فهمت كتابك في امر ضياعك فليس لك
ان تأكل منها من الصدقة فان اكلت منها لم ينفذ ان كان لك ورثة فبع وتصدق ببعض ثمنها في حيوتك وان
تصدقت امسكت لنفسك ما يقوتك مثل ما صنع امير المؤمنين و مثلها خبر طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عن ابيه
ان رجلا تصدق بدار له وهو ساكن فيها فقال الحسين اخرج منها و معلوم ميشود از انچه در اين مطلب گفتيم مطلب
قسم ششم و هفتم از حبس و معلوم ميشود كه جميع شرايط معتبره در وقف شرط است در حبس نيز معتبر است
در حبس قبض و اقباض هم چنانكه معتبر است در وقف چنانكه در كتاب وقف گذشت و هرگاه قبض در حبس بعمل
نيايد حبس باطل است و اقرار بحبس اقرار است بقبض هم چنانكه بتفصيل و تحقيق در كتاب وقف گذشت
و معتبر است در ان تنجيز هم چنانكه معتبر است در وقف و صحيح نيست حبس بر كافر حربي و صحيح است بر ذمي مثل
وقف و شرط نيست در حبس قصد قربت هم چنانكه شرط نيست در وقف و شرط است در حابس بلوغ و عقل
و محجور نبودن از تصرف و در محبوس عليه اينكه موجود باشد پس حبس بر اولاد معدوم بنحو صحيح نيست
مگر انكه بر موجود حبس كند و بر اولاد معدوم تبعا للموجود و اينكه جايز التملك باشد و معين باشد و حبس او
حرام نباشد پس حبس بر عبد و بر حمل و بر مبهم غير معلوم باطل است و هم چنين باطل است حبس بر اعانت زنا
كشتن و دزدي و شرب خمر زيرا كه اعانت بر اثم است و لا تعاونوا على الاثم و العدوان مطلب سيم بدانكه منتفعا
استصحاب و كلمات اصحاب و تصريح فقهاي اطياب در مقام تعريف و تحديد حبس انست كه عين محبوسه
ملكيت مالك نباشد و منافع عين در مدت مقرره تسبيل نمايد و بعد از انقضاي زمان حبس بر ميگردد بحابس يا وارث
او ولي مخالف مسكنه اين قاعده در حبس بر مواضع قربت و عبادت بلا وقت تعيين مدت كه مثال انرا در قسم اول
گفتيم در اين صورت عين محبوسه از ملكيت مالك خارج ميشود و تغيير و تبديل و تصرف در ان جايز نيست
اجماعا محصلا و محكيا مستفيضا ففي السرائر اذا كان الحبس على مواضع قربت قرب العبادة مثل الكعبة و المشاهد
و المساجد فلا يعاد الى الاملاك و لا تنفذ فيه المواريث لانه يحبسه على هذه المواضع خرج عن ملكه عند اصحابنا
بلا خلاف و دليل مراد بعد از اجماعات محققا و محكيا اخبار بسياري است كه دلالت ميكند بر اينكه كل ما
جعل لله فلا رجوع فيه كه در كتاب صدقات حال انها مذكور شد و سيرة مستمره واقع است بر ان بلكه سيرة
مستمره واقع است در حبس خالي از ايجاب و قبول هم چنانكه معمول است در فرشهاي مساجد و پردهها
و قنديلهاي قبور و بقاع ائمه انام و ذريه ايشان عليهم الف صلوة و سلام و وارد است كه حجر و جمل و امثال
اينها مر كعبه كنند و موجب لزوم ميشود و ضرور بايجاب و قبول نباشد و مؤيد اين معني است فضوحيكه وارد است
در تو هب كعبه كه دلالت ميكند بر جواز اخذ و قطع ان در اخر عمر بي بحجه بنهايت از دست خادم و در حبس منكم

حبس فعلي

حبس فعلي كفايت و موجب لزوم و خروج از ملكيت مالك ميشود و تغيير ان جايز نباشد و سير بران باشد پس چگونه
در عقد حبس كه از عقود لازمه است نحو اهد بود و ظاهر انست كه مقصود حابس در اينگونه حبسها بر مواضع
قربت و عبادت اخراج از ملكيت خود و ورثه و كلا از عقد بيرون رود كه از كه مالك حقيقي املاك است نموده باشد بر
تحبيس و منافع انرا تسبيل نموده باشد و اين حبس در حقيقت وقف است بلكه جهلت حبسيه والوقف على
حسب ما يوقفها اهلها و ادله دالة بر عدم جواز تغيير وقف و خروج مالك از ملكيت واقف دلالت بر هم حكم
مادام و اطلاق وقف بر حبس و حبس بر وقف در جمله از اخبار و در كلمات علما اراد مطلق السنه اهل عرف
بر همين قسم حبس است كه در حقيقت وقف است و از اين جهت است كه اخبار وارده در مشروعيت حبس
از بيان و ذكر اين قسم حبس خالي است و ذكر اخبار در مطلب اول نموديم فليرجع اليه حتى يتضح الحقيقة
الحال خلاصه حبس بلا مدت بر مواضع قربت و عبادت وقف است و بر عين كه حبس از عين ان منفعت
ان بخلاف سكناي مطلق بلا مدت كه رجوع در ان از براي مالك جايز است و بر رجوع ان بر ميگردد هم چنانكه در
كتاب سكني دانستي و بخلاف حبس بر مواضع قربت و عبادت كه مقيد بمدت باشد كه وقف نيست و تابيد
در ان نيست و عين محبوسه بر ملكيت حابس باقي است و بعد انقضاي مدت حبس عين محبوسه بحابس يا وارث
او بر ميگردد و بالجمله از انچه تحقيق و معلوم ميشود حكم قسم اول و دوم و سيم و اما العالم مطلب چهارم
بدانكه استصحاب و اوفوا بالعقود و المؤمنون عند شروطهم و خبر محمد بن مسلم و مكاتبه سابقه بيان كه در مطلب اول گذشت
اقتضا مينمايد كه حبس مطلق غير مقيد بمدت بفوت حابس منتقل بوارث او نشود و لهذا بالاجماع منتقل ميشود بوارث
و منافع ميشود استصحاب و اخوات ان بسبب صحيح ابن اذينه و خبر عبد الرحمن الجعفي و بسبب اجماع محقق و محكي
از جماعتي از فقهاء اصحاب بر اينكه بفوت حابس حبس بر هم ميخورد و عين محبوسه و منافع ان منتقل ميشود بوارث
حابس هم چنانكه اجماع منعقد است بر اينكه هرگاه حبس مقيد بمدت باشد و ان مدت منقضي شود منتقل ميشود
بوارث حابس بي خلاف و اشكالي نيست در اين باب كه با انقضاي زمان حبس مقيد بزمان و بفوت حابس
در حبس مطلق غير مقيد بزمان عين محبوسه و منافع ان منتقل ميشود بفوت حابس بوارث حابس زيرا كه مسئله
معقد اجماع و اتفاق و مدلول خبر بن مذكورين است و هم چنين اشكالي و خلافي نيست در اينكه حبس مقيد
بزمان لازم است تا ان زمان سر آيد اگرچه از زمان عمر حابس يا محبوس عليه باشد اشكال و خلاف در اين است
كه ايا حبس مطلق غير مقيد بزمان در ايام حيات حابس لازم است و نميتواند حابس بر گردد يا جايز است و ميتواند
بر گردد مثل سكناي مطلق كه ميتواند برگردد از ظاهر كلام علامه در قواعد و بعضي ديگر از متاخرين انست
كه لازم نيست قال ان لم يعين كان له الرجوع متى شاء و لكن حق انست كه لازم است بجهت استصحاب بقاي حبس
بر محبوس عليه و قاعده ان صلح مرسل است با اينكه حبس بالاتفاق از عقود لازمه است و قياس بسكناي مطلق
باطل است و هرگاه مدار بر حديث صحيح حكم بلزوم ميشود و بانچه تحقيق معلوم ميشود حكم قسم سيم و چهارم

مطلب پنجم ظاهر کلمات فقها اتفاق است بر اینکه تأبید در حبس مثبت ملکیت نیست در آن معتبر است ملکه
فرق میان وقف و حبس همین تأبید و عدم تأبید است و از این جهت است که وقف منقطع الآخر را حبس میدانند
مثل وقف بر زید و سکوت از بعد از او و از این جهت است که حبس مطلق محمول است بر مدت عمر حابس و بعد
از آن بوارث حابس میرسد و اگر اجماع نبود در حبس مطلق بر مواضع قرب عبادات بر تأبید حکم
میکردیم بتأبید بنابر این حکم بتأبید در حبس مطلق اختصاص دارد بحبس بر مواضع قربت و عبادات بجهة
اجماع و سیره و اما حبس مطلق بر فقرا و علما با اینکه حابس قصد قربت داشته باشد محمول بر مؤبد نیست ملکه
محکوم بلزوم است تا زمان فوت حابس و بعد از آن بوارث حابس میرسد با نمیتوان که ظاهرا از این حبس مطلق
تقیید بزمان حیات حابس است و اما لزوم آن تا زمان فوت حابس بجهة استصحاب و اینکه حبس از عقود
لازمه است و اما اینکه بفوت حابس تمام میشود حبس و بوارث منتقل بوارث او میشود بجهة اینکه در حبس
مدت معتبر است و عمر حابس ظاهر است از این مدت پس محمول است بر آن و بجهة خبر عبد الرحمن جعفی که در
مطلب اول گذشت وفیه و ما علم ان رسول الله امر برد الحبس و انفاذ المواریث و این خبر ظاهر در عموم است
و معارضی در مقابل نیست جز ما کان لله فلا رجوع فیه و جواب از آن اینکه حابس بر فرض تأبید تسبیل نکرده
تا بر نکرده ملکیه ظاهر است در تسبیل ما دام العمر حابس و ما دام العمر در رجوع جایز نیست و کلام است ما کان لله
فلا رجوع فیه و از این بیان معلوم شد حکم قسم هشتم و باقی ماند بیان احکام اقسام ششم مذکوره مگر قسم پنجم
یعنی وقف منقطع الآخر مثل وقف بر شخص و سکوت از بعد از آن شخص و آن حبس مقید بزمان است بلا اشکال

و زمان آن عمر موقوف علیه است کما هو الظاهر منه پس لازم است حبس

ما دام عمر موقوف علیه و بر میگردد حبس بورثه واقف

بعد از فوت موقوف علیه والله العالم

کتاب الهبه و آن عقدی است که اقتضا میکند تملیک را بغیر عوض و بغیر قصد قربت و مشتمل است
بر سؤالات و اجوبه **سؤال** قبض و اقباض شرط است در هبه یا نه و هرگاه شرط باشد شرط صحت است
یا لزوم **جواب** قبض و اقباض شرط صحت هبه است و قائل بشرط لزوم نادر است و جمعی از فقها ادعای اجماع
نموده اند بر اینکه شرط صحت است و هو الحجه بعد الاخبار المستفیضه الوارده فی هذا الباب منها خبر ابی بصیر
عن الصادق ع الهبه لا تکون ابدا هبة حتی یقبضها و الصدقة جائزة علیه و اقرب مجازات بنفی ماهیه نفی صحت است
و منها موثق داود الهبه و النحله ما لم تقبض حتی یموت صاحبها قال هو میراث و هرگاه شرط صحت نبود معنی
حکم ببطلان در صورت فوت واهب و بمیراث بودن او نبود و منها مرسل ابان عن الصادق ع
النحل و الهبه ما لم تقبض حتی یموت صاحبها قال هی بمنزلة المیراث و این روایت نظیر روایت سابقه است و
معارضی در مقابل این ادله نیست مگر روایت هبه داود و فاء با لعتیه که مقید و مخصص ادله باید نمود مگر صحیح

ابی بصیر عن الصادق ع الهبه جائزة قبضت او لم تقبض قسمت او لم تقسم و النحل لا یجوز حتی تقبض و انما اراد الناس
ذلک فاخطأوا و این صحیح و ارجح از ادله مثبت ملکیت است و ظاهر است در هبه که واهب آن قبض عین موهوبه را نکرده باشد
و قسمت نشده باشد و بر فرض انضمامی از خفایی دلالت معارض است با اخبار سابقه و ترجیح با اخبار سابقه است
بجهة موافقت با شهرت عظیم و اجماعات محکیه و با نحو که گفتیم معلوم میشود حال خبر عبد الرحمن بن سیابه عن ابی
عبد الله ع اذا تصدق الرجل بصدقة او هبة قبضها صاحبها او لم یقبضها علمت او لم تعلم فهی جائزة و بر اکراه مراد
از صاحبها واهب است و بنابر اینکه قبض شرط صحت است هرگاه بمیرد واهب قبل از قبض متهب باطل میشود عقد
هبه و عین موهوبه میراث خواهد بود و باید قسمت شود بین الورثه **سؤال** هرگاه زید طلبی از عمرو داشته باشد
آیا جایز است که آن طلب را هبه نماید بعمرو یا بخالد اولاد خود یا نه **جواب** اما هبه کردن به مدیون جایز است اجماعا
و اما بغیر مدیون محل خلاف و اشکال است و اظهر آنست که جایز است بجهة عمومات و اطلاقات و مانعی از برای صحت
نیست مگر عدم تمکن قبض نسبت بدین که کلی است و وجودی در خارج ندارد تا قبض شود با اینکه قبض شرط صحت
هبه است هم چنانکه دانستی و جواب از آن اولا آنکه کلی موجود است بوجود افراد خود و وجود شیء بعینه
بوجود افراد او است و قبض وجه خارجی قبض ان ما فی الذمه است و عرف مصداق این معنی است یا ملاحظه
که هرگاه طلب از کسی داشته باشی و بگیری صاحب حق است عرفا که طلب خود را گرفتم و اخذ و قبض نمودم و هرگاه
از طلب ثمن مبیعه باشد صادق است عرفا که قبض ثمن نموده و خلاصه اصلا استبعادی نیست در قبض
و اقباض دین و ثانیا در صورتیکه موجود خارجی بدل از ما فی الذمه باشد و خود او نباشد از اول اعتبار
قبض زیاده از قبض عرفی نمیرسد و عرفا قبض صادق است اگرچه حقیقت قبض ما فی الذمه نشده باشد ملکه
قبض بدل آن شده باشد از این قبیل نوع قبض از ادله معلوم نیست والله العالم **سؤال** بیان فرمایید
که هرگاه متهب عین موهوبه را بعد از عقد هبه و بی اذن واهب تصرف نماید آیا این تصرف است و هبه صحیح خواهد
بود یا نه **جواب** قبض متهب بی اذن واهب قبض نیست ملکیه باید قبض با اقباض باشد یعنی واهب تصرف
و متهب تصرف نکرده و کرده که متهب بی اذن واهب قبض نیست والله العالم **سؤال** سفر نماید هرگاه
ملکی از زید در تصرف عمرو باشد باجاره یا عاریه یا ودیعه و زید آن ملک را هبه نماید بعمرو آیا ضرور است قبض جدید
باذن و ایا عمرو مالک میشود قبض جدید بعد از هبه یا نه و هرگاه ولی یا وصی یا قیم ملکی را بصغیر بکند و لا بنت داد برادر
هبه نماید آیا قبض ضرور است یا همان تصرفی که ولی دارد کافی است و ایا لازم است که ولی تجدید قصد نماید در
قبض از جانب صغیر یا نه **جواب** در هر یک از این مسائل کلی است لازم نیست که بعد از هبه قبض جدید واقع شود
بلکه همان قبض سابق بر عقد کفایت میکند علی المشهور بین المتأخرین بلکه ادعا نموده اند اجماعا منهم لعموم العلم
المنصوص فی جملة من الاخبار المتقدمه فی کتاب الوقف کخبر علی بن جعفر المروی فی قرب الاسناد اذا کان اب تصدق
علی ولد صغیر فانه جائزة لانه یقبض لولده اذا کان صغیرا و هو ظاهر فی ان القبض حاصل و القبض الحاصل کاف ولا فرق

فی القبض الحاصل بین الولی والوصی والقیم والمتهب وفی صحیح المعلی المتقدم فی کتاب الوقف کان والله هو الذی
یلی امره وفی موثق داود فان کانت الصبی فی حجره واشهد علیه فهو جائز وفی روایة اخری مصنف فی الوقف وان
کانوا صغارا وقد شرط ولایتها لهم حتی بلغوا فیحوزها لهم خلاصه آنکه قبض مجدد ضرور نیست وقصد قبض
نیز لازم نیست کما صرح به بعض اصحابنا منهم الشهید بجهة عموم علت وحکم معصوم بجواز وصحت در اخبار معلّله
وتحقیق مدارك این مسئله در کتاب وقف گذشت واستناد بعضی از مراعی وجوب تجدید قبض وعدم اکتفا
بقبض سابق باخبار دالّه بر اعتبار قبض در صحت هبه وانکه ظاهر از قبض در ان اخبار قبض بعد الهبه است مدفوع است
بانکه ان اخبار مخصص اند بغیر این مقام بجهة اخبار معلّله که مصرح اند بعدم لزوم قبض مجدد واکتفا بقبض سابق
والله العالم **سؤال** هرگاه زید مالی را هبه نماید بعمرو ایا قبض واقباض عرف آن بچه چیز حاصل میشود **جواب**
هرگاه عین موهوبه غیر منقول باشد در ان قبض رفع ید واهب است ورفع کردن موانع تصرف است میان عین موهوبه
ومتهب بر هرگاه حایلی ومانعی میان او ومتهب نباشد صدق میکند بر ان قبض واقباض عرفا وهرگاه
عین موهوبه منقول باشد قبض در ان تخلیه ید واهب است وبدست آوردن متهب ووضع ید بر آن وبدست
وضع ید بر منقول صدق میکند بر ان قبض عرفا ولغة واجازه دادن متهب عین موهوبه را اگر چه بخود واهب
باشد قبض است کما صرح به الاصحاب وصدقه اهل العرف **سؤال** مشهور است در زبان فقهاء وعوام
که هبه عقد لازم است وبعضی میگویند که در بعضی موارد جایز است وواهب میتواند رجوع کند ایا آن
مواضعی که لازم است ونمیتواند رجوع کند کدام است وان مواضعی که جایز است ومیتواند رجوع کند کدام
جواب هبه مع القبض باعتبار واهب ومتهب وبلفظ متهب یعنی موهوبه منقسم میشود باقسام
عدیده ومختلف میشود احکام ان اقسام من حیث الجواز واللزوم اول هبه پدر با اولاد صغار دوم هبه او با اولاد کبار
سیم هبه جد پدری یا مادری بنبیره خود چهارم هبه مادر با اولاد خود پنجم هبه اولاد بپدر یا مادر خود
ششم هبه نبیره بجد پدری یا مادری خود هفتم هبه مخصوص بذی رحم یعنی باقارب نسبی خود نسبی مثل
برادر وخواهر واولاد ایشان واعمام واخوال وبنی اعمام وبنی اخوال وامثال ایشان هشتم هبه زوج بزوجه وعکس
آن نهم هبه معوضه باجنبی وبیگانه دهم هبه غیر معوضه به بیگانه بالانکه متهب هیچ نحو تصرفی در عین
موهوبه ننموده باشد مگر انکه قبض نموده باشد یازدهم هبه غیر معوضه به بیگانه بالانکه متهب تصرف نموده باشد
بمجرد استنفاع مثل رکوب دابه وسکنای دار واستخدام عبد دوازدهم هبه غیر معوضه به بیگانه بالانکه متهب
عین موهوبه را تلف نموده باشد سیزدهم همان صورت بالانکه عین موهوبه را تغییر داده باشد مثل گندمی که انرا
ارد کرده باشد یا کرباسی که انرا رنگ کرده باشد یا قطنی که انرا ریسمان کرده باشد چهاردهم همان صورت بالانکه
عین موهوبه را منتقل بغیر خود کرده باشد پانزدهم همان صورت بالانکه تصرفی در عین موهوبه نموده باشد که نقل
نقصان نشده باشد مثل دابه که سوار شده ودر خرجی که مستعمل شده باشد شانزدهم هبه باجنبی ...

که مقصود

که مقصود واهب قصد قربت باشد هفدهم هبه ... وحکم این اقسام این است اما قسم اول
جایز نیست انرا رجوع وهبه لازم است اجماعا محققا ومحکیا مستفیضا وفی بعض الاخبار تصریح به واما قسم دوم
نیز حکمش مثل قسم اول است وهبه در ان لازم است وخلاف ... مسئله منسوب ... سلار ... بجواز رجوع ...
در مطلق هبه ابوین با اولاد وادعای اجماع امامیه ... بجواز وعلی اجماع امامیه خصوصا ... بخلاف
او است با اجماعات محکیه مستفیضه که هر یك در قوت خبر عدل است اذا ... علامه ... قال واذا وهب الاب
ولده الصغیر او الکبیر واقبضه لم یکن للاب الرجوع فی الهبة اجماعا وعلاوه بر اجماعات محکیه دلالت میکند بر لزوم جمله
از اخبار عموما وخصوصا منها الصحیح انما مثل الذی یرجع فی هبته کالذی یرجع فی قیئه ومنها روایة عبد
الحمید عن الصادق ع قال انت بالخیار فی الهبة ما دامت فی یدك فاذا خرجت الی صاحبها فلیس لك ان ترجع فیها
ومنها روایة ابی بصیر عن الصادق ع قال الهبة لا تکون ابدا هبة حتی یقبضها وهی ظاهرة فی الجواز قبل القبض
واللزوم بعده ومنها روایة علی بن جعفر عن اخیه موسی ع قال سألته عن الصدقة اذا لم تقبض هل یجوز
لصاحبها قال اذا کان اب تصدق بها علی ولد صغیر فانها جائزة لانه یقبض لولده اذا کان صغیرا واذا کان
ولدا کبیرا فلا یجوز له حتی یقبض و دلالة الروایة علی المطلوب بناء علی کون المراد من الصدقة الهبة والظاهر ذلك
لفهم الاصحاب ولما فی اخر الروایة من قوله ع مخطئ ... واما قسم سیم وششم ظاهر اهل اشکال نباشد که هبه اجداد
وجدات بنبیره وهبه نبیره با جداد وجدات خواه پدری وخواه مادری لازم است ورجوع در ان جایز نیست
بعد القبض قال العلامة فی التذکرة علی ما حکی عنه لا فرق بین الولد وولد الولد وان نزل الذکور والاناث عندنا لانا
لاصالة اللزوم والاطلاق ما دل من النصوص علی عدم جواز الرجوع فی الهبة بعد القبض الی اخر ما قال ودلیل ما برای
جمله آن است اول اصالة اللزوم واستصحاب بقای عین موهوبه بر ملکیت متهب دوم اجماع محکی مذکور که در
قوت خبر عدل است سیم اخبار متقدمه وفیها وانت بالخیار فی الهبة ما دامت فی یدك چهارم اطلاق
اب بر جد وولد بر نبیره عرفا واز این باب است خطاب خلق در زمان ائمه طاهرین علیهم السلام نسبت با ایشان
یا ابن رسول الله وقوله تعالی یوصیکم الله فی اولادکم للذکر مثل حظ الانثیین فان اولاد الاولاد ما علوا فتحقیقا وکذا
قوله تعالی ولابویه لکل واحد منهما السدس مما ترك ان کان له ولد وقوله تعالی حرمت علیکم امهاتکم وبناتکم وبنات
بجهت این اطلاق ادله دالّه بر لزوم هبه والد بولد وولد بوالد شامل مقام خواهد بود واما قسم چهارم
حکم ان مثل قسم دوم است هبه در حق او لازم است بجهة اجماعات محکیه مستفیضه که هر یك مثل خبر عدل الله
واخبار مذکوره خصوص این قسم خالی است ولی کلمات فقها ومعاقد اجماع مطلق ابوین است واخبار دالّه
بر لزوم هبه بعد القبض نیز دلالت دارد بر مدعی دوم چنین اصالة اللزوم واستصحاب اوّل دلالت دارد بر لزوم
بعضی از اخبار دالّه بر لزوم هبه باقی در ... که در قسم هفتم ذکر خواهد شد چه اقارب شامل اولاد وابناء واجداد
وجدات جمیعا هست لهذا دلالت بر لزوم در قسم سیم وششم نیز خواهد داشت وبعضی اخبار دلالت میکند

بر جواز عدم لزوم هبه والد بولد كالصحيح عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل المال الذي له
عليه فقال له ليس عليك فيه شيء في الدنيا والآخرة فلت مطيب ذلك له وقد كان وهبه لولد له قال نعم يكون
وهبه له ثم نزعه فجعله لهذا والموثق عن رجل وهب لابنه شيئا ايصلح ان يرجع فيه قال نعم الا ان يكون صغيرا او لب
دلالت اين هر دو حديث ضعيف است چه موثق ظاهر است در هبه بي قبض بملاحظه الا ان يكون صغيرا وصحيح در
باب ما في الذمه است كه محل كلام است بانكه مقبل است مكلم ظاهر است در عدم قبض ولئن اغمضنا عن التضعيف
فلا اقل من الاحتمال المبطل للاستدلال مضافا الى عدم تكافؤ الروايتين لما مر من الادلة مع مخالفتهما للشهرة العظيمه
والاجماعات المحكيه واما قسم پنجم يعني لازم است بنابر مشهور ميان اصحاب بلكه جمعي ادعاي اجماع بر آن نموده اند و دلالت
مي كند بر آن خبر ابن سماعه قال سألته عن رجل اعطى امه عطيه فماتت وقد كانت قبضت الذي اعطاها وبانت بر قال هي والورثه
فيها سواء و ورود مثل آن از اصحاب ابي عبدالله عليه السلام و اين دو روايت دلالت دارند بر لزوم هبه اولاد باو مادر و بعضي
قول بتفصيل تام شده مطالب در هبه بيگانه نيز واما قسم هشتم يعني در بعض محل خلاف است ظاهر كلام بعضي
جواز رجوع و عدم لزوم است مثل محكي از سيد مرتضى و بعضي ديگر و مشهور عدم جواز رجوع و لزوم است بلكه
بعضي مثل ابن زهره و محكي از ابن ادريس دعوى اجماع بر لزوم نموده اند و حق قول مشهور است للاجماعات المحكيه و
الاخبار المعتبره المستفيضه منها صحيح ابن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الهبه والنحله يرجع فيها صاحبها ان شاء
حيزت او لم تحز الا لذي رحم فانه لا يرجع فيها ومنها صحيح عبدالرحمن بن ابي عبدالله و عبدالله بن سليمان
قالا سألنا ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يهب الهبه ايرجع فيها ان شاء ام لا فقال تجوز الهبه لذوي القرابه والذي يثاب
عن هبته ويرجع في غير ذلك ان شاء واستدل غير المشهور ببعض الروايات كروايه داود بن حصين عن
ابي عبدالله عليه السلام قال سألته هل لاحد ان يرجع في صدقه او هبه قال اما ما تصدق به لله فلا واما الهبه والنحله فانه يرجع
فيها حازها او لم يحزها وان كانت لذي قرابه وكغيرها من الروايات المتقدمه مضمونا ولكنها مرويه على هبه الولد الكبير من غير
قبض كما نقل بعض اصحابنا بناء على هبه مطلق ذي القرابه من غير قبض كما فعله الشيخ ... سره ولو تعذر لكان الترجيح مع اخبارنا
من حيث الاعتضاد بالشهره العظيمه والاجماعات المحكيه و موافقه العمومات المتقدمه انت بالخيار في الهبه ما دامت
في يدك فاذا خرجت الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها و موافقة الاستصحاب و اوفوا بالعقود والمؤمنون
عند شروطهم واما قسم هشتم محل خلاف است جمعي از فقها قائل اند بجواز رجوع با كراهت مثل شيخ در مبسوط
و خلاف و ابن زهره و حلبي و محقق و بعضي از متأخر متأخرين ومنهم السيد في الرياض بادعاء شيخ و ابن
زهره اجماع بر آن ولكن حق عدم جواز رجوع و لزوم است و موافق اند با ما در قول بلزوم علامه و فخر المحققين
و فاضل مقداد و محقق ثاني و شهيدين و صاحب كفايه و صاحب جواهر و جماعتي و لعله المشهور و دليل
ما بر لزوم چند وجه است اول اصل و عمومات وجوب وفاي بعقد و شرط دوم اخبار متقدمه
داله بر عدم جواز رجوع در هبه بعد از قبض سيم خصوص صحيح عبيد بن زراره عن الصادق عليه السلام لا ينبغي

لمن اعطى

لمن اعطى لله تعالى ان يرجع فيه وما لم يعطه لله وفي الله فانه يرجع فيه نحله كانت او هبه حيزت او لم تحز ولا يرجع الرجل
فيما يهب لامرأته ولا المرأه فيما تهب لزوجها حيز او لم يحز اليس الله تعالى يقول ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا وقال
فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا و هذا يدخل فيه الصداق والهبه چهارم صحيح ابن بزيع
سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يأخذ من ام ولده شيئا وهبه لها من غير طيب نفسها من خدم او متاع ايجوز
ذلك له قال نعم اذا كانت ام ولده و دلالت ميكند بمفهوم بر عدم الجواز اذا كانت زوجه فتامل و قائلين بجواز
رجوع با كراهت چند وجه است اول جمله از اخبار كه دلالت ميكند بر جواز رجوع و معارضه اينها با ادله
ما بعموم و خصوص مطلق است و خاص مقدم است دوم صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام انه سئل عن رجل كانت له
جاريه فآذته امرأته فيها فقال هي عليك صدقه فقال ان كان قال ذلك لله فليمضها وان لم يقل فله ان يرجع ان شاء
فيها ولي صحيح دخلي بمدعا ندارد چه مفاد آن بطلان صدقه است بدون قصد قربت و در صورت تسليم هبه
بايد محمول است كه مراد ايشان باشد كه اكر الجاء در اين كار بعني در بخشيدن هبه موجبه اذن و عدم الجاء و اكراه صحيح نخواهد
بود رجوع جايز خواهد بود و بعد از اغماض معارض است با صحيح عبيد بن زراره و ترجيح با صحيح عبيد است بنظر موافق
كتاب و شهرت بلكه ممكن است كه كتاب دليل مستقل بر مراد بوده باشد و با اغماض از ترجيح رجوع ميكنيم باصالة اللزوم
و استصحاب الملك و اوفوا بالعقود و دعوى ان الهبه من العقود الجائزه و ان اعتراها اللزوم في بعض افرادها فيرد باوجب
من الذلك بانها من العقود اللازمه وان اعتراها الجواز في بعض افرادها بل هذا اولى لان العقد اللازم قد تعتريه الجواز
البيع الذي فيه خيار المجلس والعيب والغبن وغيرها وقد ذكروا في غير مقام الاجماع على انفساخ العقد الجائز بـ
الموت والاغماء والموت ومن المعلوم في الهبه خلافه وهذا كله دليل على ان الهبه من العقد اللازم وان اعتراها
الجواز في بعض افرادها سيم اجماعي كه محكي از شيخ و ابن زهره است والجواب اين دو وجه سند و افاده منا كه
ظن معتمد عليه را مكرر در صورت اعتقاد شهره و در اينجا شهرت بر خلاف است بانكه حكايت شيخ از شيخ
كه از ابن جنيد قول رجوع كرده و بلزوم قائل شده واما قسم نهم لازم است و رجوع در آن جايز نيست خواه عوض
معتد به باشد مثل اينكه خانه را هبه نمايد بعبد قرآن مثلا يا قليل باشد مثل اينكه هبه نمايد بعبد قلمي كند
خلاف سيد المرتضى واهب عوض المثل باشد يا زياده بر آن يا كمتر و قبض و اقباض در آن متحقق شده باشد لازم است و رجوع
در آن جايز نيست اجماعا محققا و محكيا مستفيضا و خلافي در آن نيست حتى سيد مرتضى كه در اقسام متقدمه
خلاف نموده در اين قسم خلاف ندارد و هذا مضافا الى جمله من الصحاح منها صحيح عبدالله بن سنان عن ابي
عبدالله عليه السلام اذا عوض صاحب الهبه فليس له ان يرجع ومنها صحيح عبدالرحمن و عبدالله بن سليمان المتقدم
في القسم السابع المشتمل على قوله والذي يثاب من هبته خلاصه مسئله محل شبهه و اشكال نيست
واما قسم دهم لازم نيست و رجوع در آن از براي واهب جايز است و مسئله محل خلاف و اشكال نيست
و اجماعات محكيه و نصوص مستفيضه در آن هست واما قسم يازدهم نيز لازم نيست و رجوع در آن

جایز است و دلالت میکند بر جواز رجوع بعد از اجماعات هکذا بر صحیح جمیل و الحلبی عن ابی عبدالله اذا کانت الهبة
قائمة بعینها فله ان یرجع فیها و الا فلیس له و جمله من الروایات المتقدمه الداله علی جواز الرجوع فی الهبه مطلقا و اما قسم
دوم از قسم سیم پس هم خلافی است و اظهر در آنها لزوم و عدم جواز رجوع است و موافقت کرده بر درایت
قول شیخ طوسی و قاضی و ابو الصلاح و ابن حمزه و ادریس و سعید و علامه و فخر المحققین و شهیدین و فاضل مقداد
و کثیری از متأخرین بلکه شیخ ادعای اجماع فرموده و هم چنین ادعای اجماع نموده صاحب سرایر و کشف
الرموز و غیر الحجه اذ کل واحد من تلک المحکیات فی قوة خبر العدل فی مقام الحجیه مضافا الی اصالة اللزوم و خصوص اطلاق
ما دل علیه بعد التنقیح خرج ما خرج و بقی الباقی و مضافا الی صحیح الحلبی المشترط جواز الرجوع ببقاء الهبه بعینها قائمه و کانّ
ان الهبه بعد ما تلفت او غیرت لم یصدق علیها انها باقیه بعینها و قائمه و بنا بر این مسئله محقق رجوع است
و بعضی که قائل بجواز شده اند بنا بر این هرگاه واهب فسخ کند و عین موهوبه تلف شده باشد مثل یا قیمت آن
متهب اخذ خواهد نمود و استناد نموده اند بعمومات داله بر جواز رجوع در مطلق هبه و این قول ضعیف است
و دلیل او مقاومت نمیکند با صحیح حلبی معتضد بشهرة و اجماع محکی و باطلاقات داله بر عدم جواز رجوع در هبه
بعد از قبض و بعمومات اوفوا بالعقود و استصحاب و همچنین اولی معلوم میشود حکم قسم پانزدهم چه تصرف که
موجب تغیر عین باشد صادق است بر آن که هبه بعینها باقی و قائم نیست پس مصداق صحیح حلبی است و رجوع
در آن از برای متهب جایز نیست بلی اشکال در قسم چهاردهم است که آیا صدق میکند بر آن که باقی است بعینها
و قائم است یا نه و اظهر آن است که صدق میکند بر آن اینکه باقی است بعینها و قائم است پس رجوع در آن جایز نیست
و مثل متهب را در حال مالکیت بغیر منتقل نموده و اولا لزوم بیع و استصحاب مالکیت مشتری اقتضا مینماید عدم
تسلط واهب را بر استرداد عین موهوبه و رجوع بمثل یا قیمت و ضمان متهب هبه محتاج بدلیل است و الاصل
ما یهب و اصالة البرائت و مثل تصرف ناقل است حکم تصرف مانع از رجوع مثل استیلاد در رجوع واهب بر آن جاری
و هبه لازم است و همچنان اولی تصرف ناقل و تصرف مانع از رجوع است و اما حکم قسم شانزدهم بنا بر لزوم و عدم جواز
رجوع است و مسئله محل خلاف و اشکال نیست و دعوای اجماع بر آن شده و دلیل بعد از اجماع محکی بعضی نصوص مستفیضه
است عموما و خصوصا و من الاول ما کان لله فلا رجوع فیه و فی الثانی صحیح زراره و فیها و ما لا یحط لله
و فی الله فانه لا یرجع فیه فهو کانت او هبة و فی صحیحه انما کان الناس علی عهد رسول الله ینحلون و یهبون و لا ینبغی
لمن اعطی شیئا لله ان یرجع فیه و اما حکم قسم هفدهم بنا بر لزوم است و عدم جواز رجوع و مسئله محل اشکال
و کلام نیست و این هبه در حکم ابراء است و یدل علی لزومه بعد ظاهر الاجماع روایة معویة بن عمار قال
سالت ابا عبد الله عن الرجل یکون له علی الرجل الدراهم فیهبها له
اله ان یرجع فیها قال لا و معتضدها روایات اخر
و لا اشکال فی المسئلة بحمد الله سبحانه

کتاب الوصیه

کتاب الوصیه و هی تشتمل علی سؤالات و اجوبه سؤال هرگاه زید عمرو را وصی خود نماید که چند سال
صوم و صلوة از برای او بجا آورد اما بعد از فوت زید خالد هم عمرو را وصی خود نماید که چند سال صوم و صلوة از برای
او بجا آورد اما بعد از فوت خالد عمرو میتواند صوم و صلوة خالد را قبل از صوم و صلوة زید بجا آورد یا نه جواب
جواب این سؤال موقوف است بر بیان چند مطلب مطلب اول آنکه وصیت از عقود است و تحقق آن
موقوف است بر ایجاب و قبول باجماع علما مگر در امور عامه مثل وصیت از برای فقرا یا مسلمانان یا مساجد
یا پلها یا مدارس یا امثال آنها که از برای خصوص شخصی نیست در قبول آنها بالاجماع قبول معتبر نیست و ادعای لزوم قبول در اینها
محل خلاف است ابن زهره دعوای اجماع بر اشتراط قبول نموده و مرجح بعضی از فقها و مسالک بر بعضی اگر چه مرجح
بلا مرجح است و ولی حاکم شرع که ولایت عامه دارد قبول میکند یا از فقرا تصرف میکنند و همان تصرف قبول است و جمعی
از علما تصریح نموده اند که قبول معتبر نیست و بنا بر نظر بطلان ترجیح بلا مرجح بلکه بعضی گفته اند که قائل نیست بلزوم قبول در جائی که
حال النظر اشتراط قبول است چه در وصیت بمال و چه در وصیت به سلطنت چه از برای شخص خاص و چه از برای جهت
عامه و دلیل بر آن اولا اصالة عدم انتقال مال است از موصی و عدم حصول سلطنت الا بعد از حصول العلم
بالانتقال و ان در صورت تحقق ایجاب و قبول هر دو ثابت از ایجاب تنها دوم تصریح فقها است هرگاه در اول
کتاب وصیت بانه من العقود و عقد چیزی است که ایجاب و قبول هر دو داشته باشد و اگر ایجاب تنها باشد آن را
ایقاع است نه عقد سیم اجماع منقول ابن زهره است و آیا شرط است در قبول وصیت آنکه لفظ باشد یا نه ظاهر
اصحاب و اخبار اهل بیت علیهم السلام آن است که شرط نیست و دلالت کند بر رضا قبول خواهد بود اگر چه گرفتن و تصرف کردن باشد
بنا بر این در وصیت بر جهات عامه گرفتن فقیری از فقرا و تصرف کردن قبول خواهد بود چنانکه در وقف عام
قبول اولی الولایه تصرف موقوف علیها است و چون در وصیت بر جهات عامه مرضی شاد گشت که فقرا نیست که باید به
تسویه برسد … تصرف کند موهوبه و اگر کاشف باشد همان قبول و وصیت خواهد بود و کافی خواهد بود
و در وصیت که مراد ما آنها که میگویند قبول لفظی … باشد و شرط نیست که قبول مقارن ایجاب باشد
و شهید در مسالک ادعای اجماع بر آن نموده پس هر وقت قبول واقع شود چه در حیات موصی و چه بعد از
فوت او کافی است زیرا که وصیت بر آن صادق است و عمومات و اطلاقات وصیت از آن صحیح میکند و اصل
عدم اشتراط است پس بلی مطلب دوم آنکه وصیت از عقود جایزه است از طرفین اما از طرف موصی که آنها
پس از برای او است رجوع از وصیت خواه بقول مثل آنکه بگوید فسخت و رجعت یا پشیمان شدم از این
وصیت و خواه بفعل منافی مثل فروختن یا بخشیدن آن چیز که وصیت به آن نموده بود یا وصیت از برای غیر ثابت
اول و امثال ذلک و اما از طرف موصی الیه پس از برای آن چند صورت است صورت اولی وصیت با
است از برای شخص معین … وصیت … پیش از فوت موصی است که قبل از فوت موصی
بگوید نمیخواهم این مال را که از برای من وصیت نموده ای پس رد آن … بعد از فوت

ومعتبر در رد بعد از حصول موت و استقرار ایجاب عقد وصیت است مگر آنکه وصی بعد از رد و قبل از فوت
موصی بمیرد معتبر قبول وارث موصی الیه خواهد بود مثل صورت علم رد و فوت موصی الیه که معتبر قبول وارث
است و یا بعد از فوت موصی است و این بر چهار قسم است قسم اول آنکه رد کند وصیت را قبل از قبول
وصیت در این صورت وصیت باطل میشود و اثنا عشریه میکرده بر این مدعا اجماعا قسم دوم آنکه رد کند
بعد از قبول و تصرف کردن در مال در این صورت ملکیت متحقق میشود و دیگر رد فایده ندارد و اعراض مزیل ملکیت
نیست قسم سیم آنکه رد کند وصیت را بعد از قبول و پیش از تصرف کردن در مال شیخ مفید فرماید جایز است رد
زیرا که استقرار ملک بتصرف است و بمحض قبول ملکیت مستقر نمیشود پس جایز است ولی اظهر آنست که رد جایز نیست
و علامه مرحوم همین قول را در مختلف اختیار فرموده زیرا که ملکیت با ایجاب و قبول حاصل میشود و تصرف شرط نیست
و قیاس کردن وصیت بوقف که در آن رد قبل از تصرف و بعد القبول جایز است باطل است قسم چهارم
آنکه رد کند بعد از تصرف و قبل از قبول در این صورت جایز است رد زیرا که قبول رکن است در حصول ملک
و آن حاصل نشده و تصرف در وصیت بر جهات عامه قبول است در این مقام صورت دوم وصیت
بولایت است مثل وصیت بکردن قضای صوم و صلوة و حج و صرف مال در مصارف خیرات و حفظ اموال
ایتام و امثال اینها و رد وصی این وصیت را بر چند قسم است قسم اول آنکه در حیات موصی رد
نماید وصیت او را و موصی را اعلام کند برد و در محل اقامه دیگری باشد که قابل وصایت باشد و موصی بلا
وصی نباشد در این صورت رد وصی جایز و مشروع است و دلیل بر این اصل است و اجماع و خصوص بعضی
از اخبار منها صحیحه محمد بن مسلم عن الصادق ع قال اذا اوصی رجل الی رجل و هو غایب فلیس له ان یرد وصیته
فان اوصی الیه و هو فی البلد فهو بالخیار ان شاء قبل و ان شاء لم یقبل و منها الصحیح عن فضیل عن الصادق ع
فی رجل یوصی الیه قال اذا بعث الیه من بلد فلیس له ردها و ان کان فی مصر یوجد فیه غیره فذلک الیه و منها روایة
منصور بن حازم عن الصادق ع قال اذا اوصی الرجل الی اخیه و هو غایب فلیس له ان یرد علیه وصیته لانه لو کان شاهدا
فابی ان یقبلها طلب غیره قسم دوم آنکه در حیات موصی رد نماید و موصی را اعلام نکند در این صورت رد
جایز نیست و بر وصی لازم است بعد از فوت موصی که اقدام نماید بعمل بوصایای او اجماعا و دلیل اجماع است و اخبار مذکوره
قسم سیم همین صورت است با زیادتی آنکه خبر رد را بعد و خبر بموصی نرسیده موصی فوت شود در
این صورت نیز رد فایده ندارد و قیام بوصیت بر او لازم است و دلیل همان اخبار است خصوص از حدیث
معلل و اجماع و اصل عدم وجوب اقدام و لزوم ضرر بر وصی و معارضه نمیکند با اجماع و اخبار قسم چهارم آنکه
اعلام کند برد و طلب در محل اقامه موصی دیگری نباشد که او را وصی کند در این صورت نیز واجب است بر او که قیام
نماید بوصیت و رد او فایده ندارد زیرا که در صورت حصر واجب عینی است و مع هذا بعد حتما و اطلاق روایات متقدمه
و تعلیل در روایت منصور بن حازم شامل این مطلب هست قسم پنجم آنکه موصی بعید باشد و وصی او را اذا

عمل خلاف

کتاب الوصیة

عمل خلاف است حکایت از صریح صدوق و ظاهر علامه در مختلف علم جواز رد و لزوم وصیت و الزام بر وجوب قیام
وجه در حیات و بعضی از متأخرین نیز قائل باین قول شده اند و جمعی قائل بجواز رد و اظهر قول اول است
بجهة معتبره سهل عن علی بن ریاب قال کتبت الی ابی الحسن ع رجل دعاه والده الی قبول وصیته له ان یمتنع من قبول
وصیته والده فوقع ع لیس له ان یمتنع و بجهة اطلاقات وصیت من بدله بعد ما سمعه فانما اثمه علی الذین یبدلونه و بجهة
آیه کریمه اطیعوا الله و اطیعوا الرسول و بالوالدین احسانا و قبول وصیت احسان است و بجهة حکم قطعی عقل باینکه
شکر منعم واجب است و پدر منعم است و قبول وصیت او شکر نعمت او است و رد او کفران است و بجهة
آنکه مناسب است که رد وصیت او موجب رنجیدن او و عقوق او است و آن حرام و موجب خسران است و بعد هم
قول بتفصیل میان صورت رنجیدن پدر و غیر آن مطلب تمام است و اطلاقات جواز رد در حیات موصی انصراف
بوالد و ولد ندارد و اولی الاعمال قسم ششم آنکه رد نماید وصی وصیت موصی را بعد از وفات او اگر چه در حیات هم قبول
نکرده باشد در این صورت نیز رد جایز نیست و باید قیام بوصیت نماید و اکثر فقها قائل باین قول اند و نقل شده اجماع
در غنیه و مختلف و بعضی قول بجواز داده اند هر گاه قبول نکرده باشد و حنابله مر حنفیه جایز است که متولی قبول نکند
تولیت را اما استدلال قائلین باو دلیل ما بر وجوب همان اخبار منقوله در قسم اول است سیما تعلیل در روایه منصور بن
حازم و بعضی از فقها دعوی اجماع و بعضی عدم خلاف نموده اند مثل شیخ مرحوم و نقل اجماع خصوص در این مقام
کم میسر است و دلیل معتبر دیگر است و دلیل علامه بر جواز رد اصل است و لزوم حرج و ضرر و حمل اخبار بر سابقه
بر سبق تحقق قبول و بر تاکید با استحباب قبول و جواب آنکه اصل بعلیم مقاومت با دلیل و اما لزوم
حرج باینکه غالبا موجب حرج نیست و هر گاه در غالب حرج متحقق شود مستثنی است و قیام بان واجب نخواهد
و اما از ضرر که منتفی است در شرع بعضی باینکه جایز است اخذ اجرت هر گاه قرار حق الوصایه نشده باشد و اما حمل با خبار بعض
مذکوره خلاف ظاهر آنها است و اصل اراده ظاهر است فرع اول در صورتیکه وصی عاجز باشد از قیام
بوصیت ساقط است از او وظیفه را ملتزم است بجهة حکم عقل ببطلان تکلیف بما لا یطاق و باینکه حرج در شریعت منفی
است ما جعل علیکم فی الدین من حرج و لا یکلف الله نفسا الا وسعها و در این صورت حاکم شرع نایب میکند و میگیرد
تا قیام نماید بوصیت السادس هر گاه در وصیت قرار داده شده باشد اجرت در حق الوصایه فهذا المطلب
و هر گاه قرار نشده باشد مطلب ممکن باشد اجرت اقل الامرین حق العمل نیز محل شبهه و اشکال نیست که باید قیام نماید با هم
وصیت و هر گاه ضرر در اخذ اجرت وصی نداشته باشد قیام مجانا بامر وصیت نیز محل شبهه نیست که باید قیام نماید
خواه با حق العمل یا بی حق العمل و هر گاه قیام موجب شود بامر وصیت موجب ضرر او باشد و جبران نکند ضرر او را به جعل
موصی و نه با ستیفای اجرت که در صورت وجوب قیام بر او و عدم جواز رد او محل اشکال است ظاهر کلام شهید
مرحوم آنست که قیام بوصیت بر او واجب نباشد و بعضی از مرحوم منتفی است زیرا که ضرر در شریعت منفی است
و وجوب قیام حکم ضرری است و از شارع مقدس منفی است و اصل عدم وجوب اقدام و قیام است بر او و اجماعا

منفذ بر فوق ندارد و در هر حالت نسبت با نفیذ و الله العالم هرگاه دانستی امور مذکوره را پس این وصی که صوم و صلوة
از او خواسته شده در صورتیکه قبول وصیت او را نموده باشد یعنی وصیت اول منضم نشده و عقد [illegible] از برای
او نباشد که مجوز رد است در این صورت واجب است بر او که قیام نماید بصوم و صلوة از برای موصی اول
بنحویکه متعارف است که غالب صوم و صلوة فوت شده را بجا می آورد تا تمام شود و جایز نیست از برای او که قبول
نماید وصیت موصی دوم را زیرا که عاجز است از اقدام بوصیتین چه وصیت بصوم و صلوة ظاهر در فوریت
و موالات در عمل بنحو متعارف تا تمام شود و چگونه ممکن است از برای او اقدام بان در عمل فوراً متوالیاً پس
متعذر است اقدام بوصیت دوم و رد نماید وصیت دوم را و هرگاه رد ننمود حاکم شرع عادل نه فاسق یا سبب
دیگر معین مینماید که آن نایب عادل باشد و صبر و امانت و دیانت و قرائت و علم عادلی و شبیه باشد
بان وصی تا قیام نماید بنیابت دو روزه موصی دوم مگر در صورتیکه موصی اول دوم عالم بوده در وقت وصیت با اینکه
وصی مشغول الذمه بکردن نماز و روزه از برای میت دیگر هم هست یا بداند موصی اول که وصی [illegible] در عمل بجا آورده
و این یکسال نماز و روزه را در عرض یکسال مثلاً تدریج خواهد کرد و موصی دوم هم بداند که وصی [illegible] است و عمل او
در عرض یکسال مثلاً تدریج خواهد کرد که در این دو صورت جایز است قبول وصیت دوم نیز ولی در صورت
اول باید عمل موصی او را تمام کند آن وقت شروع بعمل موصی دوم نماید و در صورت دوم باید بعمل هر دو [illegible] کذا و
مشغول هر دو عمل شود که در عرض این یکسال هر دو عمل را تمام کند مثلاً قانون متعارف وصی در [illegible] این بود
که یک روز مثلاً روزه میگرفت و یک روز نمیگرفت حالا روزه تعطیل را هم روزه بگیرد یک روز بجهت موصی اول
و یک روز بجهت موصی دوم و هرگاه هر دو موصی در وصیت تصریح نموده موسع کرده باشند از برای وصی
وقت عمل را بنحویکه بتواند جمع نماید وصی میانه عملین بلا اشکال قبول هر دو وصیت مشروع است و [illegible]
سؤال هرگاه مریض تصرفی در مال خود نماید بنحو هبات مثل بیع باقل از ثمن المثل یا خریدن بازید از ثمن
یا عطیه و یا وقف و صلح و عتق و صدقه آیا این تصرفات از ثلث معتبر است یا از اصل مال **جواب** اقوی و اظهر
در نظر حقیر آنست که از اصل معتبر است نه از ثلث و مشهور میانه قدماء همین قول است و صدوق و کلینی که مخالفت
با ایشان در مسئله نهایت اشکال دارد همین قول را اختیار فرموده اند زیرا که در فقیه و کافی میفرمایند باب ان
صاحب المال احق بماله مادام حیا چونکه میفرمایند اخبار مصرحه باین مضمون را بلکه [illegible] ذکر معارض [illegible]
نیز در مقنعه و شیخ الطائفه در بعضی از کتب خود علی ما حکی عنه اختیار اصل را نموده [illegible]
در اعتبار از اصل و مخالفت [illegible] مشکل است با اینکه [illegible] دیگر از قدمای اصحاب مثل سید مرتضی و ابن
ادریس و ابن زهره و قاضی نیز اختیار اصل را نموده اند بلکه سید یعنی سید مرتضی و ابن زهره ادعای اجماع میفرمایند
و ابن ادریس در سرایر میفرماید انه الاظهر فی المذهب و اکثر مشایخ معاصرین و من قارب العصر نیز همین قول را
اختیار فرموده اند و مخالف این قول اهل سنت اند که قائل شده اند باینکه از ثلث معتبر است و [illegible] از ثلث منجز

و هو اوفق

۸۲

و هو اوفق کرده اند عامه را بعضی از متاخرین مثل فاضل [illegible] و اخبار معتبره از صحاح و غیره از طرفین و [illegible] روایات دالة بر ترجیح اخبار
اصل است بجهت مخالفت عامه و موافقت مشهور خصوصاً قدماء که راجح است بر مشهور متاخرین [illegible] و بجهت موافقت با کتاب
الله الناس مسلطون علی اموالهم و انفسهم و بجهت ظهور بعضی از اخبار ثلث در وصیت و حمل بعضی دیگر بر آن للجمع بینها
و بین اخبار الاصل [illegible] الطرح فی جملة اخبار الاعتبار من الثلث للرجل عند موته ثلث ماله و ان اوصی
فالی الورثة امضاء و روایة اخری بان اعتق رجل عند موته خادما ثم اوصی بوصیة اخری فقیل [illegible] العتق و اعتقت الخادم من ثلثه
الا ان یفضل من الثلث ما یبلغ الوصیة الاخری [illegible] بالوصیة [illegible] فی اخبار الاصل فلا تحتمل فیها هذا
الاحتمال و بجهت امتناع [illegible] اخبار اصل [illegible] و بجهت حمل اخبار ثلث بر تقیه و بجهت حمل اخبار ثلث بر [illegible]
استحباب [illegible] چنانکه بعضی از اخبار ظاهر است در افضلیت و صاحب کفایه [illegible] اخبار ثلث را حمل نموده [illegible]
بعد ملاحظه مرجحات [illegible] که منجزات مریض از اصل معتبر است [illegible] مریض مسلط است بر جمیع مال خود
هر تصرفی خواهد میتواند نمود و مراد از منجزات آن تصرفی است که معلق بر وفات نباشد یعنی وصیت نباشد [illegible]
[illegible] باشد یا اگر [illegible] باشد [illegible] و بعضی گفته اند که مراد [illegible] است که [illegible]
باشد [illegible] و اطلاق [illegible] اخبار [illegible] بعضی علماء فرق [illegible]
[illegible] است [illegible] ضعیف است [illegible] که مریض در [illegible] فوت شود اگر
از آن مرض [illegible] بلا اشکال منجزات مریض از اصل معتبر است و الله العالم **سؤال** هرگاه [illegible]
نماید [illegible] که ثلث المال [illegible] سال [illegible] عاشورا [illegible] جناب سید الشهداء [illegible]
[illegible] در [illegible] مستحق [illegible] و فلان [illegible] در [illegible]
[illegible] خلاصه مصارف [illegible] است یا [illegible] این مال معامله [illegible] حاصل آن
[illegible] که حاصل [illegible] منافع مال [illegible] است یا باید صرف مصارف [illegible]
شود **جواب** این مسئله صورت [illegible] مسئله [illegible] عالم باشد باینکه مقصود موصی صرف ثلث است
[illegible] و راضی [illegible] معامله و تجارت [illegible] ثلث ملحوظ است [illegible]
[illegible] است باینکه مقصود موصی صرف [illegible]
[illegible] در مصارف [illegible] با تصریح و با جواز [illegible] وصی [illegible]
[illegible] بلا اشکال
[illegible] و معامله و تجارت در آن جایز نیست زیرا که [illegible] وصیت است و [illegible] و وصیت حرام است فمن بدله بعد
ما سمعه فانما اثمه علی الذین یبدلونه و اما در صورت [illegible] بلا اشکال [illegible] معامله جایز است در صورتیکه [illegible]
از تلف [illegible] باشد [illegible] وصیت [illegible] صورت [illegible] وصیت
[illegible] احسان است [illegible] من سبیل [illegible] است [illegible]

۱۱/۱

متعلق امر شارع است وهما وتواصی البر والتقوی و امّا صورت سوّم محلّ کلام و اشکال است و عنوان خاص
این باب ندیدم در کلمات اصحاب که در وصیت باستیجار حج مبالغی که کفایت نکند از برای استیجار شهید مرحوم در
مسالک میفرماید که لازم است بر وصی که معامله کند تا ممکن شود استیجار قال لو امکن المعاملة بذلک المال لیتکمل منه
ولو بعد مدة وجبت وکذا مع رجاء وجود متبرع به بتمیمه وجب الاول مع الیأس و در این صورت نظر باینکه خواستن
موصی صرف ثلث است بعینه و تخصیص معامله بمیّت ومنع او از معامله و استثنا نیز محقق نیست پس هرگاه معامله
صدق تبدیل وصیت باشد نخواهد شد و اکثر لکنه لا اقل صدق تبدیل وصیت با آن مورد شک است پس
متعلق نهی ومورد حاجت فمن بدّله نخواهد بود و مقتضای آیه کریمه و ما علی المحسنین من سبیل وتعاونوا علی البر والتقوی
و مقتضای اینکه استثنا موجب صرف آن تمام است در مصارف خیر و آن احسان و بر است جایز خواهد بود
معامله و استثنا لکن در صورتیکه ایمن از تلف و از تعویق بوده باشد و در صورتیکه ایمن نباشد جایز نخواهد بود
و المأمنا حاصل کلام آن که حکم اصلی است باید صرف شود در مصارف خیرات الاقرب الی المصرف الموصی
فالاقرب ومحلّ اشکال آن تمام لیت وصی نخواهد بود و طریق معامله کردن وصی آنست که ثلث را بفروشد یا صلح نماید
بوصی ویا جنس در ثلث و عوض آن مدار و سند نماید تا ربح از ان حاصل کند و این قسم را در عرف تجارت نامند
وقسم دیگر آنست که ثلث نقد باشد و چیزی از عین ثلث را صلح نماید بعوض نافع آن نقد و شرط نماید که آن نقد را
باو قرض بدهد و مطالبه ننماید تا آن وعده معلوم و این قسم را در عرف معامله مینامند **سؤال** وبايد هرگاه
وصی صغیر بايد در باب اموال و حضانت و پرستاری صغیر بخود اولیا و وصیت صحیح است و حضانت آن
صغیر بعد از فوت موصی با وصی با او خواهد بود یا نه **جواب** توصیه پدر در باب اموال صغیر در صورت
فقدان نمودن جد پدری جایز است و با وجود جد وصیت بمعنی میّت چه ولایت جد مقدم است بر وصی پدر
و با وجود جد وصیت بمعنی میّت چه ولایت جد مقدم است بر وصی پدر و با وجود جد وصی پدر را اختیاری
نیست و اما در باب حضانت توصیه در آن جایز نیست زیرا که حضانت بمعنی صیانت و حفظ طفل و پرستاری
از حقی است که خدا تعالی از برای پدر و مادر و جد و جده پدری و برادر و خواهر و اعمام و عمات و اخوال و خالات و سایر
اقارب و خویشان طفل الاقرب فالاقرب مقرر فرموده و سیما اینکه دلیل این باب مدخلیتی بمیّت نیست بعد از فوت
پدر حضانت با حضانت الهی از برای سایر اقارب قرار فرموده چنانکه ولایت اموال طفل بعد از فوت پدر
با جد است و مدخلیتی بوصی پدر ندارد در مسئله اهل خلاف و اشکال میّت و بعد از پدر هر که خود یتیم او و طفل
[illegible] حضانت مخصوص مادر است پس مادر مقدم است بر جد و جد مقدم است بر سایر اقارب
و سایر اقارب الاقرب فالاقرب حضانت دارند و اولوا الارحام بعضهم اولی ببعض فی کتاب الله و با بعد میت
هر یک مرتبه قرب باید [illegible] و صورت این باب اصلا مدخلیتی بمیت بلکه بحق و سایر است که ایا این حضانت
است بر اقارب و تارکان آن عاصی است و هرگاه ترک نماید میتوان او را اجبار نمود بر حضانت یا واجب نیست

وتارکان

كتاب الوصية

و تارکان آن عاصی نیست بلکه بعنوان استحقاق است و هرگاه از حق خود بگذرد میتوان او را اجبار نمود بر حضانت قال
الشهید فی الروضة واعلم ان لا شبهة فی کون الحضانة حقاً لمن ذکر ولکن هل یجب علیه مع ذلک ام له اسقاط حقه الاصل
یقتضی ذلک وهو الذی صرح به المصنف فی قواعده فقال لو امتنعت الام من الحضانة صار الاب اولی به قال فلو امتنعا
معاً فالظاهر اجبار الاب ونقل عن بعض الاصحاب وجوبها وهو حسن حیث یستلزم ترکها تضییع الولد الا ان
حضانته تجب کفایة کغیره من المضطرین وفی اختصاص الوجوب بذی الحق نظر ولیس فی الاخبار ما یدل علی غیر
ثبوت اصل الاستحقاق والحکم در نظر حقیر وجوب حضانت است بر اب و ام و جد ابی و با فقدان این ها بر سایر اقارب
الاقرب فالاقرب و کلام حقیر آنست که وجوب حضانت نظر باینکه مسئله مفروغ عنها است لهذا ادعای اجماع
مفروض از قبله اند و در جهت استحقاق آن که تمکن نموده اند و حضانت در حقیقت عاده ملکی اینکه پدر و مادر
وجد و برادر و خواهر و سایر اقارب با اطفال محبت ودوستی مفرطی است که ان طفل را عشقت از خود جدا
میکنند و [illegible] اقلّ متحمل مفارقت آن شود و چون اقارب در حقیقت مراتب دارند از شدت و ضعف لهذا
شارع اقدس احق و اولی در حضانت مقرر داشته بترتیبیکه مسطور است و اولی و احق است [illegible] شرعا
بحضانت و [illegible] دیگری او را منع نماید و بحکم عقل حضانت بر ایشان واجب است چه ترک آن موجب
تضییع و تلف اطفال است و انتظام سلسله بنی آدم که مقصود از خلق عالم است بی او بتواند پایدار و واجب باشد
بر ایشان که اولی اند بر آنکه صیانت و حفظ اطفال از تلف و پرستاری و تربیت ایشان و کلام اینکه وجوب
از فقها بعد وضوح که اراده اند و گفتگو از جهت تعیین احق و اولی نموده اند و چه از این قبیل است که اگر مدعی طفلی
صغیر داشته باشد و از او دور افتاده و بر سر راه گذارده یا برادر عیال برادر صغیر داشته باشد و در حین تضییع
تلف باشد و برادر متحمل حال او نشود و هر یک قبیح و دلیل بر قبح ما [illegible] و ظاهر است بر علما و عوام بر لزوم حضانت اطفال
بر اقارب در وجوه و هرگاه چیزی عقلا و اهل عرف از اسلام میدانند که باید هر طفلی را اقارب او پرستاری و محافظت نمایند
و غفلت از ان مستحق لوم و تعییر میدانند و الله العالم **سؤال** چه میفرمایند که هرگاه زید فوت شود و ورثه و قرض
داشته باشد ایا سهمی اند و دیگر بدهند ادای قروض از ترکه مقدم بر ترکه نماید یا نه وهرگاه مقدم است نماید بجهت اخذ ت
میان مقتضیات آنان عصبیت و عدوان خواهد بود یا نه و منافع حاصله از اعیان ترکه مال دیان خواهد بود یا مال
وارث **جواب** حل این سؤال موقوف است بر ذکر آیات و اخبار که از اهل بیت اطهار در این مضمون
وارد شده قال الله تعالى فان کان له اخوة فلامه السدس من بعد وصية يوصى بها او دين اباؤکم وابناؤکم لا
تدرون ايهم اقرب لکم نفعاً الى قوله فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين
ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها او دين الى قوله
فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصى بها او دين و عن الصادق ع فی خبر السکونی قال اول شیء یبدأ به
من المال الکفن ثم الدین ثم الوصیة ثم المیراث و روی علی بن ابراهیم [illegible] عنه ع و روی محمد بن [illegible]

عن ابي جعفر قال قال امير المؤمنين ع ان الدين قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ثم الميراث بعد الوصية فان اول
القضاء كتاب الله و روى ابان بن عثمان عن رجل قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يموت وعليه دين
قال يقضي الرجل ما عليه من دينه ويقسم ما بقي بين الورثة و روى عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن ع في رجل
كان عليه الا خمسمائة فاخذ بعض ولده بما كان عليه فغرموا غرامة ثم انطلقوا الى الدار فباعوها ومنهم ورثة غيرهم رجالا
ونساء ثم انطلقوا البيع ولم تستأمرهم فيه فهل عليهم شيء قال اذا كان انما اصاب الدار من عمله ذلك وانما
غرموا في ذلك المال فهو عليهم جميعا و روى فضل بن حسن الطبرسي في مجمع البيان عن امير المؤمنين ع في قوله
تعالى من بعد وصية توصون بها او دين قال انكم لتقرؤون في هذه الوصية قبل الدين وان رسول الله ص قضى بالدين
قبل الوصية و روى ابن ابي بصير باسناده انه سئل عن رجل يموت ويترك عيالا وعليه دين اينفق عليهم قال
قال ان استيقن ان الذي عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم وان لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال و روى عبد
الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن ع مثله الا انه قال ان كان يستيقن ان الذي ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق عليهم وان لم يكن
يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال و روى ابن ابي حمزة عن ابي الحسن ع قال قلت ان رجلا من مواليك مات
وترك ولدا صغارا وترك شيئا وعليه دين وليس يعلم به الغرماء فان قضاه لبقي ولده وليس لهم شيء فقال انفقه على ولده
قال الشيخ ان هذا الخبر معمول به لان است ايات واخبار وارده در اين باب واما ادا نفقها بر خصنا قواعد ومسالك
امت كه جميع اموال ميت بعد از موت منتقل ميشود بوارث خواه دين او مستوعب تركه باشد يا نه وجمعي ديگر از فقها
بر انند كه هر گاه دين مستوعب تركه باشد تركه منتقل بوارث نميشود بلكه بر ملك ميت موروث باقي است وجمعي
دين بيان است مثل رهن وهر گاه دين مستوعب تركه نباشد فاضل از دين از تركه منتقل بوارث ميشود و لكن
مجموع تركه محبوس بدين بيان است مثل رهن ومادام كه اداء نشود جايز نيست تصرف از براي وارث واين قول
نسبت مشهور داده اند قول سيم انكه تركه بر ملك ميت باقي است خواه دين مستوعب تركه باشد يا نه
واقوي واظهر اقوال همين قول است وبعضي از محققين هم قائل بر عصر بنيز همين قول را اختيار نموده اند و ثمره
نزاع ظاهر ميشود در نماء تركه حاصل شود از تركه مثل درختي كه ثمر دهد يا دابه كه ولد آورد يا ازو حاصل شود بنابر قول
سيم كه قبل خواست مال ميت است و جايز است از براي ديان كه استيفاء طلب از ان نمايند و بنابر قول اول
مال وارث است و نميتوانند ديان اخذ طلب از ان نمايند و بنابر قول دويم تفصيل است ميانه مستوعب و غير
مستوعب و هم چنين ظاهر ميشود ثمره در انكه ورثه قبل از اداء دين منتفعي باشد تصرفي نموده باشند مثل انكه
بعضي صداق زوجه خود نموده باشند كه تصرف فاسد خواهد بود و زوجه مستحق مهر المثل خواهد بود و اين
قسمت باطل خواهد بود بنابر قول سيم بخلاف قول اول و دليل ما بر قول مختار همان آيات است
كه ذكر شد و مصرح اند بانكه ارث بعد از وصيت و بعد از دين است و هم چنين اخبار نيز همين مضمون را
مي رسانند وانكه بعضي استبعاد كرده اند كه چگونه ميت مالك تركه است استبعاد بي وجه است چه منتقل

دوانقرات اشتغال ذمه ميت و متعلق است معامله كه در ملك ميت هم چنانكه كلا ثلث و جايز است ضمان دين كه بر
ذمه ميت باشد هم چنانكه در بعضي از اخبار هست كه حضرت امير المؤمنين ع ضامن شدند دين ميت را و ما زال المنتفع
من حق نفعه او ارث مختص و مقيد است بايات ارث كه فرموده من بعد وصية يوصي بها او دين و هم چنين باخبار منقوله سابقا
امتناع نداره كه ملك ميت و ميت باشد و ثمر است ذكر چند مطلب اول انكه روايت ابن ابي حمزه مخالف اجماع
واصول مذهب است و محمول بر نفقه است كما صرح به الشيخ ره دوم انكه در صورتيكه دين مستوعب تركه نباشد جايز است
از براي ورثه كه نفقه خود را قبل از اداء دين از فاضل دين بر داشته بعد وفا از دين ديان صرف نمايند و دليل
بران روايت ابن ابي نصر و عبد الرحمن بن الحجاج و اجماع دو روايت اختصاص بنفقه ورثه دارد دون ساير تصرفات
سيم انكه جايز است تجهيز و تكفين ميت از تركه قبل از اداء دين اجماعا و يدل عليه جملة من الاخبار چهارم
انكه جايز است بيع ورثه بعضي از اموال و تركه را در صورت علم باستيعاب و صرف و جبران در اداي قرض و
قرضها را بنابر تصريح جمعي از علما و دليل بران ايه اولو الارحام بعضهم اولى ببعض و ديگر عدم نفع وارث
اطلاق تصرف منبت ديات كه در بعضي جايز است از براي ورثه قبل از اداء دين انتفاع بردن و سكناي خانه و
داش الكلاه هر گاه از وارث در دين بعمل رسانده باشند در امور صوريت بحجه انتهاي حال و در صورت
صغير بادعام ميشو و اگر دين مستوعب تركه نباشد و اما تصرفاتي كه مناف باستقلال باشد
قطعا جايز نيست بي اذن ديان ششم هر گاه منافع تركه از قبيل نماي منفصل باشد مثل شير و ولد و ثمره و امثال
انها جايز نيست استيفاء حادث بعدين بما مرحن الايات و الاخبار هفتم بنابر انكه اختيار كرديم كه تركه بر
ملك ميت باقي است جايز است بهتر و انسب جايز است ثمانا و منبر بي اذن ديان جايز است هشتم هر گاه زكوة تعلق
بعضي از تركه گرفته باشد بايد مقدم بر اداء دين نمايند زيرا كه زكوة تعلق ميگيرد بعين نهم جايز نيست
از براي ورثه تقسيم تركه بي رضاي ديان بجهة ما مر و هر گاه بعضي از ورثه بي رضاي ديگران صداق كنند يا اجاره
دهند جايز نيست و باطل است و بايد رجوع بمهر المثل شود دهم هر گاه غير از سكناي خانه اجرت المثل لازم است
و هر گاه وارث تمتع نموده است سقط نكند مالك حكم عين را مادام كه بر ملك ميت باقي است و اما العلم معرفت
انكه لازم ميشود وصيت بنابر انكه با مضاي ورثه در حال حيات موصي و انه حجاب ملاح لازم نيست
با مضاي جميع ورثه در حيات موصي على الحق المشهور بين اصحابنا خلافا للمفيد و ابن ادريس و مستندنا عموم
قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فليس للوارث حق الا بعد الوصية والدين و عمومات انفاذ الوصية
واطلاقها ولان المال لا يخلو اما للموصي او الورثة و هما قد اخرجاه عن نفسهما بالوصية القولية في الحلافات
الشرعية والوصية الممنوعة في الزائد عن الثلث انما هي فيما لم ينفذ الورثة و اما فيه فلا و لجملة من الروايات منها
حسنة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع في رجل اوصى بوصية و ورثته شهود فاجازوا ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية
هل لهم ان يردوا ما اقروا به قال ليس لهم ذلك الوصية جائزة عليهم اذا اقروا بها في حياته ومنها صحيحة منصور بن

حازم عنده ومستنده المفيد وابن ادريس ان المال للوصي ملكا للورثة في حيات الموصي فلا يفيد اجازتهم اذ الاجازة
فرع الحق وانه لا حق فلا فائدة في الاجازة لانه ان الموصي مسلط على نقل جميع امواله بالبيع والصلح والهبة وهي
دليل على عدم استحقاق الورثة وفيه اولا ان الحق لا يخرج عن الموصي والورثة وكلاهما قد اخرجاه عن نفسهما اما الثاني
التي هي مالك نطقا وثانيا ان الخبرين دليلان على ثبوت الحق وانتقال العين الى الموصى له وهل للوارث
الرجوع عن اذنه واجازته ما دام الموصي حيا كما هو للموصي الظاهر العلم انه الثابت من الادلة جواز الرجوع للموصي
واما الوارث فلا معارض قوله نعم قد يقال بعد وصية يوصي بها او دين وسائر اطلاقات امضاء الوصية والتاء على عدم
ابطالها برجوع الوارث مضافا الى مقتضى الاستصحاب صحة الوصية وعدم بطلانها برجوع الوارث والله العالم
سؤال هرگاه زيد عمرو را وصي نمايد در تزويج دختر صغير خود از براي خالد ايا شرعا ولايت خواهد
در تزويج دختر يا نه **جواب** اشهر واقوى آنست كه ولايت از براى وصى نيست بجهت اصالة عدم
ولايت وبجهة صحيح محمد بن مسلم في الصبي يتزوج الصبية يتوارثان قال لا اذا زوجهما ابواهما فنعم اب
صحيحه حالت مكلف بودن مع تقاوت در تزويج غير آب وبجهة اخبار داله بر عدم ولايت از براى غير پدر والله العالم
سؤال هرگاه زيد وصيت كرده باشد وپا كرده باشد زيد ايم كه حج بازكوة وخمس ورد مظالم وكفارات بكرده
اواست اداى واجب است كه از اصل مال ادا شود يا نه **جواب** بلى سدر وكافور وكفن ودفن وحج وزكوة وخمس
ورد مظالم وكفارات بايد از اصل مال ادا شود خواه وصيت
نمك كرده باشد يا نه ذيرا كه اينها در حكم
قرض است ودخلى بوصيت ثلث ندارد

كتاب النكاح ويشتمل على سؤالات واجوبة **سؤال** هل يصح الفضولي في النكاح ام لا **جواب**
مقتضاى ادل عليه الاخبار وكلمات فقهائنا ان الاخبار صحة عقد الفضولي في النكاح وانه مرعية للاجازة ويدل
عليه من الاخبار الكثيرة صحيح محمد بن مسلم عن الباقر وصحيح ابي عبيدة الحذاء عن الباقر قال سالته عن غلام و
جارية زوجهما وليان لهما وهما غير مدركين فقال النكاح جائز فاذا ادركا كان لهما الخيار فان ماتا قبل ان يدركا
فلا ميراث بينهما ولا مهر الا ان يكونا قد ادركا ورضيا قلت فان ادرك احدهما قبل الآخر قال يجوز ذلك عليه
ان هو رضي قلت فان كان الرجل الذي ادرك قبل الجارية ورضي بالنكاح ثم مات قبل ان تدرك الجارية
اترثه قال نعم يعزل ميراثها منه حتى تدرك وتحلف بالله ما دعاها الى اخذ الميراث الا رضاها بالتزويج ثم يدفع
اليها الميراث ونصف المهر قلت فان ماتت الجارية ولم تكن ادركت ايرثها الزوج المدرك قال لا لان
لها الخيار اذا ادركت قلت فان كان ابوها هو الذي زوجها قبل ان تدرك قال يجوز عليها تزويج الاب
ويجوز على الغلام والمهر على الاب للجارية ويدل عليه ايضا عموم اوفوا بالعقود واختاره اكثر الفقهاء كالشهيدين
والعلامة وعن المفيد والمرتضى والشيخ في بعض كتبه وابن ابي عقيل وسلار وابن البراج وابي الصلاح وابن ادريس

وذهب الشيخ في الخلاف والمبسوط وفخر المحققين في الايضاح وهو شرح على قواعد ابيه الى البطلان ونقل في الايضاح القول
بالتفصيل عن ابن حمزة انه يقع موقوفا في تسع مواضع وهو عقد البكر الرشيدة مع حضور الولي على نفسها وعقد الاب على
ابنه الصغير وعقد الام عليه وعقد الجد مع عدم الاب وعقد الاخ والام والعم على صبية وتزويج الرجل عبد غيره بغير اذنه وتزويج
العبد بغير اذن سيده فان اجاز الولي والمعقود له او عليه او سيده صح والا انفسخ واستدل فخر المحققين على مدعاه بان العقد
سبب الاباحة فلا يصح صدوره من غير معقود عليه او ولي ولان رضى المعقود عنه او وليه شرط والشرط يتاخر عن المشروط
ولان تصديق هذه نكحت بغير اذنه وليها فنكاحها باطل وذلك في مقام رد دليل المجوز الحنفي والمدعي بما رواه ابن عباس من
النبي وبما رواه محمد بن مسلم عن الباقر الخ والجواب عنها اما عن الاول فالمنع من صحة السند ان الفرج اصعب من المال
ويبطل عقد الفضولي في المال لان التصرف في مال الغير قبيح عقلا فان الفرج اولى ايضا انتهى وهذه الوجوه مخدوشة اما
الاول فلانه مصادرة على المطلوب واما الثاني فنعلم تسليم ما ادعي من عدم جواز تاخر الشرط عن المشروط كما يقع
نظائره كثيرا في ابواب الفقه كالجبر بالنسب الحاصل والرهن على الشهود بالنسبة اليه والوقف كذلك مضافا الى عدم
تسليم كون رضا حال العقد شرطا لعقد او دليل على هذه الاشتراط واما الثالث فلانه بعد الاجازة لا يصدق هذه
نكحت بغير اذن وليها بل يصدق هذه نكحت بغير اذن وليها حال العقد ولي دليل دل على بطلان ذلك مع ان
مقتضى ما سبق من الادلة الصحيحة واجاب به عن الروايتين لم يرتفع حيث ان الاول الخبر ضعيف الروايتين وبعد
تسليم منع الفضولي في المال لا فرق بين على فلا خفاء في المسئلة بحمد الله سبحانه بل ربما استدل الشيخ على البطلان بما ادعى
عن عائشة ان النبي قال ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل ورواية ابي موسى الاشعري ان النبي
قال ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن مواليها فنكاحها باطل ورواية فضل بن عثمان قال قلت لابي عبد الله الرجل
يتزوج الامة بغير اذن اهلها قال هو زنا ان الله يقول فانكحوهن باذن اهلهن وبان العقود الشرعية تحتاج الى الادلة وهي
منتفية في المقام ويرد بان الروايتين الاولين عاميتان ليستا مفيدتين الظن حتى تكونا حجة **سؤال** صيغه غير
عربي در نكاح كافي است مثل فارسي وتركي يا نه **جواب** با امكان عربي جايز نيست بنا بر مشهور بين الاصحاب
مشهور عظيم كه در حد نكورنا اجماعا قابل ادعا بر الشيخ والعلامة الاجماع عليه وخلاف بعضى مسئلة ابن حمزة است كه قائل باستحباب
عربيت است وظاهرا استناد ابن حمزة اطلاقات نكاح است وصدق ان بر صيغه فارسيه هم چنانكه صدق مى كند
بيع بر بيع فارسى ولهذا بيع بغير عربي جائز است واطلاقات انصراف بفارسي وتركي ندارد چونكه متكلم وسامع عرف
او عرب اند واصل فساد است واجماعين محكيين هم قوى تر است از اطلاقات بلكه هم صريحست علم امكان
وتكلم بيا نكه نميتوان عربي اكتفا بفارسي وتركي ميتوان كرد هم چنانكه اشاره كرده است عربيت واجماع است
محكيين وشهرت عظيمه در اين مقام نيست وظاهرا عدم تجوز واشكال نباشد والله العالم **سؤال** ايا جايز است
در عقد نكاح وساير عقود كه يكنفر هم از جانب طرف ايجاب وهم از طرف قبول صيغه را بايجاب وبا اجاره وبا صلح
وغير اينها اداء نمايد ساز ده بانه **جواب** جايز است كه يكنفر مباشر هردو طرف عقد شود خواه وكيل

انجانب در نفر باشد یا ولی در طفل بولایت عام یا خاص بوجه باشد یا ولی صغیر و وکیل کبیر و یا فضول
باشد از جانب دیگر و یا از طرف کبیر وکیل باشد و از طرف دیگر فضول و یا از طرفی ولی باشد و از طرف
فضول در جمیع این صور توقف ملکیت از هر طرف عقد جایز است و مغایرت اعتباری کافی است و جواز در بعضی
از این صور مثل صور ثلثه اولین محل تشکیک و خلاف نیست و در سایر صور نیز اشهر و اظهر جواز است بجهة صدق
عقد بر صادر از یکنفر که متولی هر دو طرف باشد و اطلاقات و عمومات و اوفوا بالعقود صحیح انست معنا فالی ظهور
علم الخلاف محققا و محکیا فی بعض الصور بل ادعی فی الخلاف الاجماع علی عدم اشتراط التغایر حقیقة بین المتعاقدین
واستدل المانع فی بعضها بروایة عمار قال سالت ابا الحسن ع عن امرأة تکون فی اهل بیت فتکره ان یعلم بها اهل بیتها
ایحل لها ان توکل رجلا یرید ان یتزوجها تقول له قد وکلتک فاشهد علی تزویجی قال لا قلت فان کانت
غیر بنزوجها منه قال نعم الحدیث و فیه اولا ضعف السند او لا جابر له بعد فالقتها المشهور العظیم والاجماع المحکی
و موافقتها للعامة ثانیا و ضعف الدلالة ثالثا اذ من المحتمل کون النهی ملاحظة ان یحرز الاشهاد عند کاف
اجراء العقد والنهی بسبب ان الاخفاء فی امثال تلک الامور موجب للفساد العظیم والتهمة البقیة المنهی عنها فی الشرع
فا فقوا من مواضع التهم سؤال بیان فرمایید طریقة ایجاب و قبول در عقد نکاح جواب هرگاه بولایت
یا وکالت عقد واقع شود هم چنانکه غالبا در ولایات عجم متداول است چند امر در آن معتبر است امر اول
اینکه ذکر شود موکل در ایجاب یا بن نحو که زوجت موکلتی فلانة من موکلک فلان اما لزوم ذکر موکل فلانه واضح است
چه نکاح متعلق بخود زوجه و متعلق از ذکر در نکاح است پس باید در عقد ذکر شود باینکه دگر
و معین معلوم که باید من موکلک فلان هم ذکر شود و زوجت موکلتی منک و زوجت موکلتی کفایت نمیکند بخلاف
بیع و مصالحه و کالتیه بلکه سایر عقود جمیعا که بعتک و صالحتک کفایت میکند باینکه یا در صلح و بیع نگوید ملکه عوکل
او بیع و صلح نموده و جه فرق میان نکاح و غیر آن از حیثیت ذکر موکل در عقد از چند وجه است اول اینکه زوجین
در نکاح بمنزله مثمن و مثمن در بیع و لهذا بایع و مشتری و مصالحه و مصالح له ذکر نمیشوند فلهذا باید نام زوجین
معلوم و مذکور شود در نکاح هم چنانکه مبیع و ثمن در بیع و دوم اینکه بیع و صلح متعلق است باموال و نقل اموال
میکند عینا و منفعة و نکاح متعلق است به بضع و خطاب نقل مال را بوکیل میتوان کرد چه مقصود فروشنده نقل
مال است بعوض معلوم و منتقل الیه هر که باشد و لهذا خطاب انتقال آن بوکیل هم جایز است و اما نکاح که نقل بضع میشود معشوق
زوجه مخصوص موکل است پس خطاب در آن باید بخصوص موکل باشد نه وکیل و ثالث اینجا است که هرگاه موکل در نکاح
انکار کند وکالت را و ثابت نشود نکاح باطل است و اما در بیع و صلح و سایر عقود معاوضات هرگاه موکل انکار کند
و ثابت نشود باید وکیل از عهده ثمن و مال المصالحه و یا مال الاجاره برآید و مبیع و مصالح عنه و منافع مال او است
در صورتیکه ذکر موکل در عقد نشود اگرچه مقصود وکیل در باطن موکل باشد امر دوم آن باید ایجاب و قبول
عربی باشد با امکان هم چنانکه گذشت و دعوی اجماع بر آن شده امر سوم باید ایجاب و قبول غلط گفته نشود

یعنی اعراب آن موافق قانون نحو باشد پس هرگاه فاعل را منصوب و مفعول را مرفوع بخواند مجزی نیست و نکاح باطل است
زیرا که محل الخلاف و منشأ آن در صیغه ادبیت که از صاحب شرعیت رسیده باشد و محرف و مخلوط از صاحب شریعت نرسیده
پس مجزی نخواهد بود زیرا که اصل فساد و عدم ترتب اثر است و هم چنین است حال در هر حرف و ازانست که حروف
بعضی کلمات صیغه از جای خود بجای دیگر برده باشد هم چنانکه مجزی نیست ملحون و محرف در صیغه طلاق بخلاف
بیع و صلح و اجاره که ملحون و محرف در صیغه آنها دو رهنیست که مجزی باشد امر چهارم آنکه باید ایجاب و
قبول بلفظ ماضی باشد مثل انکحت و زوجت و قبلت و صیغه مستقبل کفایت نمیکند مثل اتزوجک زیرا که
فساد است و خلاف اصل اقتصار میشود بمحل یقینی و آن ماضی است نه مستقبل و در مقدم و لیکن بر جواز هست
ولی صراحت ندارد و در صورت صراحت مخلی بنکاح ندارد امر پنجم بعضی از فقهاء برآنند که باید ایجاب
مقدم بر قبول گفته شود و لیکن اظهر آنست که هرگاه قبول مقدم گفته شود مثل اینکه زوج بگوید تزوجت یا انکحت و بعد از
آن زوجه بگوید انکحتک یا زوجتک کافی و مجزی است امر ششم باید میان ایجاب و قبول فاصله زیاد بهم
نرسد بلکه قبول بعد از ایجاب بلا فاصله و بلا مهلت گفته شود و اقتصار فیما خالف الاصل علی المتیقن و لازم نیست
الحاد میان ایجاب و قبول پس هرگاه در ایجاب گفته شود که زوجت موکلتی من موکلک و در قبول گفته شود
که قبلت النکاح جایز است امر هفتم باید معین شود زوج و زوجه در صیغه یا باسم یا بوصف یا باشاره
که رافع جهالت باشد چه زوج و زوجه در حکم ثمن و مثمن میباشد در بیع هم چنانکه تعیین در آنجا معتبر است
در اینجا نیز معتبر است و بهتر آنست که بموکلتی و موکلک قناعت نشود بلکه اسم هم ذکر شود زوجت موکلتی فاطمه
من موکلک علی یا محمد امر هشتم تزویج در ایات و اخبار و کلمات فقهاء علی الاخبار بنفسه و متعدی ببدو مفعول
استعمال شده فی القران فلما قضی زید منها وطرا زوجناکها و فی کتاب المصباح زوجت فلانا فلانة و فی حدیث تزویج ام سلمه من رسول الله
زوجها ایاه عمر بن ابی سلمه و در بعضی از کتب لغت مثل مجمع البحرین و غیره نیز تصریح شده باینکه متعدی بنفس است تزویج
بسوی دو مفعول مثل انکح گفته میشود زوجت فلانا امرأة بمعنی انکحته امرأة و هم چنین تزویج متعدی بواسطه من نیز
ببدو مفعول شده و استعمالات فقهاء و اکثر اخبار از این قبیل است یعنی با من استعمال شده و هم چنین متعدی بیا نیز
شده فی الکتاب و زوجناهم بحور عین و اخفش تصریح نموده باستعمال تزویج بابا و تعدیه بلام و به بعضی متعدی
باشد نه در استعمالات محصومین صلوات الله علیهم اجمعین و نه در کلمات لغویین و اما نکاح متعدی بنفسی و مستعمل است
بسوی دو مفعول و دو مفعول نکاح و تزویج در صورتیکه از وکیل یا از ولی صادر شود بلکه زوج است و دیگری
زوجه و در استعمالات اهل بیت گاهی زوج مقدم استعمال است و گاهی زوجه انا انکحنا فلانا فلانة و زوجها ایاه
عمر بن ابی سلمه و گاهی ذکر مفعولین هر دو اسم ظاهر است و گاهی ضمیر مثل هذا هرگاه کسی بخواهد که غایت احتیاط را در عقد
نکاح مرعی دارد باید در عقد همانکه وکیلین از جانب زوج و زوجه محمول میدارند هم چنانکه الحال در ولایات عجم
متداول است که عقد را دو وکیل از جانب موکلین واقع میسازند باینطریق باشد که وکیل زوجه بگوید انکحت موکلتی

فاطمه موکلتك علیا علی الصداق المذکور و وکیل زوج بگوید قبلت النکاح لموکلی علی الصداق المذکور یا
وکیل زوجه بگوید انکحت موکلك علیا موکلتی فاطمه علی الصداق المذکور و وکیل زوج بطریق سابق القبول
کند پس وکیل زوجه بگوید زوجت موکلك فاطمه موکلتی علیا علی الصداق المذکور و وکیل زوج قبول کند بنحو سابق
پس وکیل زوجه بگوید زوجت موکلك علی الصداق المزبور و وکیل زوج بنحو سابق که مذکور شد قبول
کند پس وکیل زوجه بگوید زوجت موکلتی فاطمه من موکلك علی علی الصداق المذکور و وکیل زوج بگوید
قبلت التزویج لموکلی علی الصداق المذکور پس وکیل زوجه بگوید زوجت موکلتی من موکلك علی الصداق المزبور
و وکیل زوج بگوید قبلت التزویج لموکلی علی الصداق المزبور پس وکیل زوجه بگوید زوجت موکلتی موکلك علی الصداق
المذکور و وکیل زوج صیغه قبول را بهمان طریق بگوید پس وکیل زوجه بگوید زوجت موکلك موکلتی علی الصداق
المزبور و وکیل زوج بهمان طریق قبول بگوید پس وکیل زوجه بگوید زوجتها ایاه علی الصداق المذکور و وکیل زوج
قبلت التزویج له علی الصداق المذکور پس وکیل زوجه بگوید زوجتها ایاه علی الصداق المزبور و وکیل زوج بگوید
قبلت التزویج له علی الصداق المزبور و هرگاه دختر باکره باشد و پدر یا جد او حاضر باشد احتیاط آنست که وکیل
دختر از جانب پدر یا جد نیز مأذون شود در اجرای صیغه نکاح پس بگوید زوجت فاطمه بنت موکلی من موکلك
علی علی الصداق المزبور و مضمون بگوید زوجت موکلك من فاطمه بنت کلثوم بنت موکلی علی الصداق المزبور و همچنین
در جمیع صیغ مذکوره در ایجاب زوجت باشد در قبول قبلت النکاح ضرر ندارد و این طرق مختلفه که در ایجاب
ذکر کردیم از راه احتیاط است در امر فروج و الا کفایت میکند در ایجاب یک صیغه باین قسم که وکیل زوجه بگوید
زوجت موکلتی من موکلك علی الصداق المزبور و وکیل زوج بگوید قبلت التزویج لموکلی علی الصداق المزبور بلکه قبلت
بتنهایی و مفعولین باید بخواهد باسم ظاهر یا مضمر یا تقدیم هر یک از مفعولین و تأخیر آن کفایت میکند و تجوز آنست که
اکتفا کند بیک صیغه ایجاب آن در تزویج صیغه مفعولین باشد بتنهایی یا مفعلی من باشد و اما انکحت نیز کفایت
میکند و باید تعدیه آن بمفعولین باشد و مفعلی من و یا نمیشود پس اگر وکیل زوجه بگوید انکحت موکلتی موکلك
علی الصداق المذکور و وکیل زوج بگوید قبلت النکاح علی الصداق المذکور کفایت میکند دیگر ضرور بلفظ تزویج نیست
و ذکر اسم زوجه و اسم زوج در صیغ مذکوره من باب الاحتیاط است و هرگاه ذکر اسم نکند و بلفظ زوجت موکلتی
من موکلك بگوید نیز کافی است و هرگاه زوجه بتواند ایجاب را خود بگوید و مضمون آنرا بفهمد پس باین طریق باید
ایجاب بگوید که زوجتک نفسی بال علی الصداق و زوج بگوید قبلت التزویج لنفسی علی الصداق سؤال هرگاه
زینب وکیل کند عمرو را مخصوص شوهر دادن او آیا جایز است که او از برای خود شوهری تزویج نماید یا نه و آیا جایز است که او را
بکمتر از مهر المثل تزویج نماید یا نه و آیا جایز است که بغیر کفو و بغیر هم شأن او تزویج نماید یا نه و آیا جایز است که بمهر دیگری تزویج
یا نه و آیا جایز است که به مذکور یا شل و یا مجروح و یا معیوب تزویج نماید یا نه و آیا ولی ... مهتاب اند ...
بعضا از قرار مذکور و آیا جایز است ولی که از برای پسر صغیر خود دختر معیوبی ... باشد یا بدخلقی تزویج نماید یا نه

و صداق

و بعد از آنکه طفل بالغ شد او را خیار فسخ خواهد داشت یا نه جواب اما از سؤال اول هرگاه موکل بر تزویج
باشد مثل آنکه بگوید تو وکیل منی در شوهر دادن من بهر کس که باشد یا بهر کیفیتی خواهی ظاهر آنست که بهر کفوی که مصلحت داند
او را تزویج بخود نمی باشد مستفاد نمی شود بلکه بنا بر اظهر از شمول وکیل داخل است در مدلول لفظ نظر بعموم و چیزی که
موجب تخصیص عام باشد در مقابل نیست و ما نحن فیه در شرع ثابت نیست و صاحب مثل مطلق نیست که انصراف بعضی
افراد نادر شده باشد و در روایتی که قال سألت ابا الحسن ع عن امرأة تکون فی اهل بیت فتکره ان یعلم بها اهل بیتها
ایحل لها ان توکل رجلا یرید ان یتزوجها تقول له قد وکلتک فاشهد علی تزویجی قال لا قلت جعلت فداک
و ان کانت ثیبا قال و ان کانت ثیبا قال نعم الحدیث که دلالت بر مدعی ندارد و جهه ظاهر است در کراهت تزویج سرا و خفیه و
وقوع در تهمت یا آنکه نفی از تولی طرفین عقد در خلوت ... ندارد و دلالت بر عدم آن است بلکه ظاهر است در تولی طرفی
عقد و هرگاه توکیل بلفظ اطلاق باشد مانند آنکه بگوید تو وکیل منی در شوهر دادن من در این مقام مطلق انصراف بعضی
وکیل بدون وجه ... هو مطلق مگر آنکه از قرائن حالیه و یا مقالیه علم یا ظن حاصل شود که مقصود ...
از الفاظ است که در این صورت از باب حجیت ظواهر الفاظ ... شود وکیل هم جایز خواهد بود و یا فقد قرائن
اطلاق من حیث هو ظاهر در غیر وکیل است و اما جواب از سایر سؤالات آنکه وکیل باید تعدی نکند
از صرفه و مصلحت موکل خود و خلاف صرفه موکل عمل ننماید و تصرفاتی که میکند باید نزد عقلا پسندیده باشد
و خلاف از تعدی و تفریط است و مرجع آن عرف است ... و وکیل امین است و ان دایر مدار اذن است
و قید مستفاد از اذن او تصریحا است که منوط بصرفه موکل باشد و منافی ... نزد عقلا نباشد و غیر آن
مرجعش غیر صحیح ... بلکه فضولی است موقوف است بر اجازه موکل و ولی مقتضای ... وکالت و ولایت
است و اطلاق ... وکالت و ولایت ... برای آنکه نه تصرف میکند و چون مقصود در نکاح زوج
و زوجه است ... نکاح این دو است بنا بر این هرگاه وکیل یا ولی تزویج نماید بکفو ... ولی بکمتر از مهر المثل
عقد صحیح و لازم است و لکن هرگاه کفو ... دیگر که مهر المثل ... کند بهم میرسید و وکیل مسامحه کرده خیار فسخ
صداق در نکاح از برای زوجه خواهد بود ... خواهد بود مطالبه مهر المثل نماید پس هرگاه راضی شود ...
بمهر مسمی و ولی با رضای مسمی واقع شود دیگر مهر المثل را نخواهد بود و هرگاه در حین ... راضی مهر المثل واقع
شود مهر المثل بر زوج لازم خواهد بود و هرگاه ... الوطی ... واقع شود و وطی نشود و زوجه استحقاق
مهر المثل خواهد داشت و هرگاه قبل از وطی اختلاف شود میانه زوج و زوجه و زوجه بگوید مهر المثل
و زوج بگوید مهر مسمی قول زوجه مقدم است و ولی خیار فسخ نکاح از برای زوج خواهد بود هرگاه راضی
بمسمی با ... مهر المثل واقع شود ... از برای زوج ... مهر المثل ... لازم باشد بعقد و مهر المثل
و هرگاه کشف شود از برای زوجه مهر المثل ... که ... مهر مسمی راضی شده و مصلحت موکل یا مولی
علیه در این بوده در این صورت عقد و صداق هر دو لازم است و خیار از برای زوجه نخواهد بود

وهرگاه عقد در معیوب یا در جنسی یا در بدخلق یا در غیر کفو یا در کسیکه نفقه در اداند باشد که عقلا راضی بتزویج او نشوند
مگر آنکه از راه الجا و لابد شده در این صور عقد وکالتی و ولایتی نخواهد بود و صحت نخواهد داشت مگر بانضمام اجازه خواهد
بود اگر موکل یا مولی علیه بعد الکبر لو کان صغیرا او بعد الاطلاع لو کان کبیرا اجازه کرد صحیح خواهد بود و الا فلا
سؤال هرگاه زینب حره زوج حر مجهول الحال را از موالی او بخرد آیا نکاح باقی خواهد بود یا باطل میشود
جواب نکاح باطل است و مسئله زینب بعد از عدم بحالت خود بر میگردد هرکدام سؤال هرگاه عبد زوجه
خود را باذن مولای خود از آن مالک بخرد بجهة خود آیا نکاح باقی خواهد بود یا باطل میشود جواب بلی
بنابر آنکه مالک شود نکاح باطل است سؤال هرگاه زید ادعا کند که فاطمه زوجه من است و ولی کلثوم خواهر
فاطمه ادعا نماید که من زن او هستم یا آنکه زینب مادر فاطمه یا دختر او ادعا نماید که من زوجه او هستم آیا چه حکم میشود
در میان ایشان جواب این مسئله هیجده صورت میشود زیرا که زید زوج و کلثوم مدعیه یا هر دو بینه
ندارند یا زید بینه دارد دون کلثوم یا کلثوم بینه دارد دون زید یا هر دو بینه دارند و اینها سه صورت اول
هر صورتی بر دو قسم است زیرا که کلثوم مدعیه یا مدخوله بهای زید است یا نه و اما صورتیکه هر دو بینه داشته باشند
یا بینتین مطلقتین اند یا مورختین یا بینه کلثوم مطلقه است و زید مورخه یا عکس و مورختین یا این است که
تاریخ هر دو متفق اند یا تاریخ زید مقدم است یا تاریخ کلثوم و هر یک از این شش صورت بر دو صورت است
یا کلثوم مدخوله است یا غیر مدخوله این هیجده صورت و مدرک صور مسئله روایة زهری است که از حضرت
علی بن الحسین فی رجل ادعی علی امرأة انه تزوجها بولی و شهود و انکرت المرأة ذلک فاقامت اخت هذه المرأة
علی هذا الرجل البینة انه تزوجها بولی و شهود و لم یوقتا وقتا فکتب ان البینة بینة الرجل و لا تقبل بینة المرأة
لان الزوج قد استحق بضع هذه المرأة و ترید اختها فساد النکاح فلا تصدق و لا تقبل بینتها الا بوقت قبل وقتها
او بدخول بها و این روایت اثبات میکند حکم این دوازده صورت را که هر دو صاحب بینه باشند و ترجیح میدهد
در این دوازده صورت با بینه آن کسی است که تاریخ او مقدم باشد و هرگاه تقدم معلوم نباشد ترجیح با بینه مدعیه است
هرگاه مدخول بها باشد و اما آن شش صورت اول قول صاحب بینه مقدم است چه در صورت دخول
و چه غیر صورت دخول و در صورت انتفای بینه قول زید که منکر است مقدم است با یمین چه در صورت
دخول و چه غیر دخول بجهة عمومات البینة علی المدعی و الیمین علی المدعی علیه و اصل مقدم است بر ظاهر و در
صورت تقدم تاریخ یکی از بینتین قسمی و اولی بینه [illegible] و در غیر این صورت کسیکه قول او مقدم داشته شد
باید قسم یاد نماید خواه کلثوم باشد و خواه زید و الله العالم سؤال هرگاه زید نفی داده اطلاق
میکند بلا اراده عقد بحقیقه [illegible] اراده دو باره نفقه دوام و با انقطاع از برای خود عقد نماید یا نه و هرگاه
عقد باطل باشد آیا این عقد رجوع خواهد بود یا نه جواب هرگاه آن طلاق طلاق بائن باشد و زوج نتواند
رجوع کند در عده مثل خلع و مبارات جایز است در عده تجدید نکاح خواه بدوام یا بانقطاع و علامه در تذکره

بالغ صحیح

بالغ صحیح موجود و مدلس کی بیان عمومات نکاح است و ما نحن هم از برای جواز مثبت و ظاهراً علما کلام مثبت و هرگاه طلاق
طلاق رجعی باشد جایز نیست تجدید عقد در عده خواه بدوام و خواه بانقطاع بجهة دو چیز اول اصل فساد چون
که نکاح مشروع عقد شیء اول بکلام است و اصل عدم ترتب اثر است بر آن دوم ظاهر اجماع مستفاد از کلام اصحاب
چه هر که متعرض شده مثل علامه و فخر المحققین تصریح بعدم جواز نموده سیم حکم عقلا است باینکه تحصیل حاصل
باطل است و حلیت بضع از برای زوج حاصل است و مطلقه رجعیه در حکم زوجه است و علاقه زوجیت باقی
است تا انقضای عده و از اینجا است که هرگاه بمیرد در عده جایز است تغسیل از برای زوج و میراث از برای
ایشان باقی است و وطی آن ابتدا جایز است و بسیاری از اخبار دلالت دارد بر اینکه مطلقه رجعیه زن زوج است
تا وقتیکه از عده خارج شود و از اینجا است وجوب نفقه و سکنی و بقای حرمت نشوز و بعضی از اخبار دلالت
دارد بر جواز زینت کردن مطلقه و اظهار زینت خود معللاً فی بعضها بانه لعل الله یحدث بعد ذلک امرا یعنی
رغبت نماید زوج پس رجوع کند و مقتضی [illegible] است این حدیث جواز نظر کردن است از برای زوج و خفا نیست در مسئله
منتفیه و هرگاه جایز نشد پس چنین عقدی در عده موجب اشتغال ذمه زوج بمهر در صورت نادانی یا انقطاع در
نمیشود و آیا رجوع خواهد بود یا نه ظاهر آنست که رجوع خواهد بود اما در صورت علم بطلان نکاح واضح است
و اما در صورت جهل و اعتقاد صحت بنابر اظهر و الله العالم سؤال هرگاه کسی لواط کرده به پسری آیا جایز است
خواهر او یا مادر او یا دختر او را نکاح نماید یا نه جواب هرگاه لواط را با دخول تمام ایقاع نموده مادر او یا خواهر او یا دختر او
بان شخص تزویج ابدا حرام است اجماعا محققا و محکیا مستفیضا و مسئله محل شبهه و تشکیک نیست و اخبار مستفیضه
[illegible] هست و هرگاه لواط بعد از تزویج آنها باشد حرام نمیشود آنها بنابر اظهر بجهة اصل و استصحاب و نفی حرمت
ابن ابی عمیر عن ابی عبد الله فی الرجل یأتی اخا امرأته فقال اذا اوقبه فقد حرمت علیه المرأة و عموم لا یحرم الحرام الحلال
[illegible] و ادله [illegible] باصل و استصحاب [illegible] و مخالف [illegible] است و بالجمله مثبت تزویج
ولد [illegible] دختر موطوئه و خواهر او و مادر او از این غیر خلاف سؤال هرگاه کسی زنا کند بزنی آیا تزویج [illegible]
و آیا مادر حرام میشود یا نه و مادر و دختر آن زن بر زانی حرام میشود یا نه و فرقی هست میان اینکه زنا سابق بر
تزویج آنها باشد یا بعد از تزویج آنها جواب هرگاه اول [illegible] زنا واقع شود [illegible] حرمت [illegible] جمیع
مثل آنها حرام خواهند شد و اما هرگاه بعد از حصول ازدواج زنا واقع شود پس حرمت نخواهد شد مثلا اول
دختری را تزویج کرد بعد با مادر او زنا کرد دختر حرام نخواهد شد و هرگاه اول با مادر زنا کرد دختر او حرام است
دیگر نمیتواند تزویج دختر نماید و هم چنین سایر [illegible] مسئله و قول بنشر حرمت مشهور است میان علما و مختار
اختیار کرده است از آن شیخ مرحوم و ابو الصلاح و ابنا زهره و حمزه و براج و سعید و علامه و فخر المحققین و شهید
و ابن فهد و صیمری در غایة المرام و محقق کرکی و فاضل هندی و طباطبائی در مصابیح و کثیری هم قائل [illegible] الحصر
و مخالف در مسئله اصلا [illegible] و مفید و سید [illegible] در بعضی از کتب و سلار و ابن ادریس و محقق در نافع

وعلامه در ارشاد و کذا انبیها فتلی شاء الله تعمیم نشر حرمت و اخبار از طرفین متعارض اند و لیکن اکثریت علماء و اصحیت سند و اوضحیت
دلالت و موافقت بحرمت با اخبار نشر حرمت است و در حقیقت است ان تحریم ام المزنی بها و ابنتها هو الظاهر من مذهب اصحابنا
و تعاضد با اجماع منقول ترجیح اخبار نشر حرمت است اگر سید هم در انتصار دعوای اجماع بر عدم نشر حرمت نموده
ولی در انتصار قائل بنشر حرمت شده پس چنین اجماعی با معیار اکثر بر خلاف و مصیر خود مدعی بر خلاف بیفایده است
و اکتفا میکنیم از اخبار بذکر صحیح محمد بن مسلم عن احدهما انه سئل عن رجل یفجر بامرأة ایتزوج ابنتها قال لا و لکن ان کانت عنده امرأة
ثم فجر بامها او بنتها او اختها لم تحرم علیه امرأته ان الحرام لا یفسد الحلال تا دلیل بر عدم حرمت مدعا باشد و هاله کر جمیع اقسام
منبت دانند العالم **سؤال** مرحوم حاجی علینقی غلامی داشت ذریه بعد از عتق بوده حالا مدعی است غلامی که بشده هرگاه
ورثه حاجی غلام را فروخته باشند زوجه ایا او فروخته خواهد بود و خواهد توانست بجای دیگر شوهر کند یا نه **جواب**
حل این مطلب موقوف است بر بیان چند مسئله مسئله اول بیع عبد آبق و ان لم یقدر علیه جایز نیست و اما ضمیمه
جایز است و در جایز آن کتب مثل خلاف و انتصار و غنیه و تنقیح دعوای اجماع بر جواز شده و دلیل بعد از اجماعات
محکیه حدیث صحیح است سألت ابا الحسن موسی ع فقلت اصلحک الله اشتری من القوم الجاریة الآبقة و اعطیهم الثمن
و اطلبها انا فقال لا یصلح شراؤها الا ان تشتری منهم معها ثوبا او متاعا فتقول لهم اشتری منکم جاریتکم فلانة و
هذا المتاع بکذا و کذا درهما فان ذلک جائز و موثق سماعة عن ابی عبد الله ع فی الرجل یشتری العبد و هو آبق عن
اهله قال لا یصلح الا ان یشتری معه شیئا آخر و یقول اشتری منک هذا الشیء و عبدک بکذا و کذا فان لم یقدر علی
العبد کان الذی نقده فیما اشتری منه و لفظ صلاح و جواز در روایتین ظاهر است در صحت و لزوم و افاده
ملکیت از برای مشتری چنانکه شراء و خریدن از اسباب ملکیت است نصا و فتوی و ادعای تزلزل عقد تا زمان
حصول قدرت بر تسلیم آبق باطل است بملاحظه ترک بیان در محل بیان در روایتین و مقتضای آن جواز است
مطلقا خواه قدرت بر تسلیم حاصل شود یا نه و بملاحظه اینکه اصل در عقد لزوم است و تزلزل خلاف مقتضای
عقد است و بملاحظه اینکه قدرت بر تسلیم غایة معلوم نیست و بقاء عقد متزلزلا الی غایة معلومة ضرر و بطلان
عقد است و بملاحظه اینکه عبد بر ملکیت مالک باقی است و اباق زائل ملکیت نیست و جایز است از برای او عتق
و لا عتق الا فی ملک و هرگاه مالک است منتقل میشود ملکیت بجواز بیع و انتقال و سایر تصرفات است خواه منضم
و خواه منفصلا صورت انفراد بدلیل خارج شده و اگر دلیل نبود از صورت انضمام حکم بصحت میکردیم بالکلیه
بعضی حکم بصحت نموده متزلزلا الی حصول القدرة علی التسلیم بنا بر این هرگاه قدرت بر تسلیم از برای مشتری حاصل
نشود و آبق تلف شود عین آنچه چیزی از ثمن را از بایع استرداد نماید و جایز است از برای مشتری عتق و بیع و اجاره
و سایر تصرفات که از لوازم ملکیت است و از متفرعات هم مسئله دوم جایز نیست از برای حره که مواقعه نماید با غلام خود
نه از راه ملکیت و نه از راه تزویج و نکاح چه دوام و چه انقطاع و هرگاه حره مالک شد شوهر خود را نکاح منفسخ میشود و مکاتبه
ایشان واضح شده قال العلامه فی القواعد و لا للحرة ان تنکح عبدها لا بالعقد و لا بالملک و لو ملکت زوجها انفسخ النکاح

وقال الفاضل

وقال الفاضل الهندی فی الشرح فلو اعتقته جاز لها ان تنکحه بعقد جدید و قال المحقق الکرکی و کذا لیس للحرة ان تنکح
عبدها لا بالعقد و لا بالملک قطعا و لو ملکت زوجها انفسخ النکاح لما ذکرنا و فی بعضها تطالبه بالسفر الی المشرق فی
عبد و هو یطالبها بالسفر معه الی المغرب لانها زوجته و اذا طلبها الی فراشه بحق النکاح بعثته فی حوائجها بحق الملک
و انما تعتق الحرج بطل الاستمتاع و ثبت الاتفاق و روی ابن بابویه فی الفقیه عن ابن عباس و عبید عن ابی عبد الله ع
فی امرأة کان لها زوج مملوک فورثته فاعتقته هل یکونان علی نکاحهما قال لا و لکن تجددان نکاحا آخر **سؤال** هرگاه
چند اجنبی در میان دو نفر جاریه را و جاریه وطی نمایند جاریه حامله شود اما ولد کدام ملحق خواهد شد **جواب**
ظاهر از سؤال آنست که وطی کنندگان عالم بتحریم بوده اند و وطی کرده اند و مدعی که از جاریه حامل شود ملحق بهیچ
یک از ایشان نیست مگر ولد مال مولای جاریه است یعنی از او منتفی نیست مبدا است و واجب است بر هر یک از وطی
کنندگان مهر المثل جاریه در صورتی که باکراه باد وطی نموده باشند مهر المثل را هر یک مهر المثل را بلا اشکال باید بدهند
و اگر برضا و میل جاریه وطی واقع شده باشد اظهر آنست که مهر المثل را باید بدهند و ولد در هر صورت مال صاحب
جاریه است **سؤال** هرگاه طفل زید با میان او در بر عسر باشد و عمرو بدون اذن زید نفقه ایشان متحمل شود ایا
مستحق عوض است از زید بکبیر دیانه **جواب** حل این سؤال موقوف است ببیان چند امر امر اول آنکه نفقه چهار باب
مختص و واجب است بر شخص بالخلاف مثل جمعی از فقها التزام نفقه خود شخص کرده اند و نفقه او مقدم داشته اند بر نفقه زوجه
شخص در صورتیکه شخص محتاج بهر یا باشد و نفقه اولاد او و لاد واجب است مثل نفقه هر چند که پدر و مادر باشند و نفقه
اولاد اولاد و پدر پدر و مادر مادر هر چند بالا روند و اولاد هر چند پائین روند و لیکن بعد از نفقه اولاد و پدر و مادر واجب است
و بعضی از انها نفقه سایر اقارب واجب نیست بلکه مستحب است و دعوی اجماع بر این کرده شد علاوه بر اصل و حصر مستفاد
از نصوص نفقات و بملاحظه جواز اعطاء زکوة بسایر اقارب که منافی است با وجوب انفاق بر ایشان امر دوم در وجوب
نفقه اولاد و عمودین شروط است نفقه ایشان آنکه مالک نفقه و کفاف خود نباشند نه بمال و نه بکسب بنا بر اقوی یعنی مال
نداشته باشند و کسب لایق بحال ایشان نداشته باشد و اگر هم داشته باشد بر او شاق باشد پس اگر کسب لایق داشته باشد و بر او
شاق نباشد فقیر نخواهد بود خصوصا هرگاه مشغول بکسب باشد و ترک کسب نموده باشد و بعضی گفته اند که ذات
فقیر که سؤال کند شوهر گفته فقیری نخواهد بود بلکه غنیه است دلیل بر حمی صحیح نیست بلکه هرگاه شوهر نکند چنین زنی فقیره
و نفقه او واجب است لصدق الفقر علیها عرفا امر سیم شرط است در وجوب نفقه بر منفق اینکه مالک باشد
فاضل از نفقه خود را پس هرگاه فاضل از نفقه خود مال باشد و نفقه کفایت نفقه زوجه و اولاد و عمودین باشد اتفاقا
مسکینه همه او اگر نفقه کفایت همه نداد پس نفقه زوجه مقدم است بر نفقه اقارب در صورتی که اقارب غیر
و لیکن باشد از برای ایشان معاش اگر چه بسؤال و استیهاب یا اشتغال بکسب باشد اگر چه مشقت باشد و هرگاه
ممکن نباشد از برای ایشان معاش بهیچ وجه نه بسؤال و نه بکسب با مشقت مثل اینکه طفل صغیر باشد در این صورت
نفقه چنین اقارب مقدم است بر نفقه زوجه امر چهارم کسیکه مال قادر به انفاق نباشد و قادر بر کسب

باشد کسب مرافق شأن او بدون مشقت واجب است بر او کسب و انفاق از برای خود و زوجه و اقارب
فقیر مذکوره که قادر بر کسب نباشند و یا قادر باشند و بر ایشان کسب مشقت باشد و بر اگر چنین کسی قادر است
عرفا در صدق مشقت قوت و قربیه بفعل الکفایت میکند و احتمال منع زکوة از چنین کسی که قوت کسب داشته باشد
اقوی بشاهد عبارات بر این مدعی فحوی النبوی لا تحل الصدقة لغنی و لا لذی مرّة سوی مکتسب امر بقیه معلوم
شد که طفل شخص هرگاه صاحب چیز باشد نفقه اش در خیل پدر نیست ندارد و هم چنین هرگاه صبی چیز باشد و پدر ثمنی
هم فقیر باشد یا لعکس نیز نفقه اش در خیل پدر نیست ندارد و هرگاه پدر صاحب چیز باشد و خود طفل هم فقیر
باشد نفقه او بر پدر است هرگاه پدر حاضر باشد و مسامحه در انفاق نماید حاکم او را اجبار مینماید بر انفاق
و جایز است که حاکم بفروشد مال او را و صرف کند در انفاق هرگاه پدر حاضر نباشد و دست رس باو نیست
حاکم شرع و هرگاه دست رس بحاکم نیست مثل بعضی از دهات عدول مؤمنین از مال پدر انفاق نمایند
سؤال هرگاه زوجه فقیر نا خوش شود آیا اخراجات نا خوشی زوجه بر زوج لازم است که متحمل شود یا نه
و هم چنین اجرت طبیب و پول فصد و حمام جواب اکثر فقها متعرض مسئله نشده اند و حکم بوجوب نکرده اند
و نه بعدم وجوب ولی خادمه ایام نا خوشی زوجه را میگویند که بر زوج لازم است کسی که دیدیم متعرض مسئله است
بکلام شهید ثانی در مسالک و شبه الفقهاء الزوج بالمکتری والزوجة بالمکری دارا فما کان من تنظیف کالکنس
الریش واللکنس وتنقیة الابار والخلاء فعلی المکری لانه ایراد بالتنظیف وما کان من حفظ البنیة کبناء الحائط وتغییر
جذع انکسر فعلی المکری لانه الاصل وکذلک الزوج ما یحتاج الیه للنظافة وترجیل الشعر فعلیه وما کان من الاشیاء التی
تراد لحفظ الاصل والبنیة کالفصد والحجامة فعلیها وانما یختلفان فی شیء واحد وهو ان ما یحفظ البنیة علی الدوام وهو
الاطعام فعلیه دونها ففی هذا یفترقان وفیما سواه یتفقان وظاهر این کلام آنست که خرج نا خوشی و فصد و حجامت و
طبیب در عهده خود زوجه باشد نه بنسبت عادت او نفقه آن نظیر بعادت در انفاق ایشان و دیگر علامه مرحوم
در قواعد قال ولا ینفق علیه الدواء للمرض ولا اجرة الحجامة ولا الحمام الا مع البرد و فاضل هندی در شرح اجرت
فصد و طبیب را هم ضم میکند و مقتضای اینکه فقها اجرت خادمه ایام مرض زوجه را بر زوج میدانند چه فرق
است میان آن و دوا و اجرت فصاد و حجام و طبیب پس باید همه اینها بر زوج لازم باشد و دلالت میکند بر
اینکه بر زوج است قوله تعالی و عاشروهن بالمعروف چه معاشرت با زوجه بر خود آنست که فصد و حجامت
و طبیب و دوا از شخص متحمل شود و الا معاشرت معروف نخواهد بود و هم چنین قوله تعالی ذلک ادنی الا
تعولوا و عیال الرجل ثقله و کل علیه و هم چنین اطلاقات انفاق مقتضی آنست که جمیع اینها در عهده زوج باشد
و علی ما یعلم کسی از فقها که تصریح کرده باشد باینکه در عهده زوج است بلکه هرکه متعرض شده تصریح بعدم
وجوب نموده پس حکم بوجوب مشکل است خصوصا بعد از ملاحظه اصالة عدم وجوب و روایة عمرو بن
جبیر عن ابی عبد الله قال جاءت امرأة الی النبی فسئلته عن حقها علیه قال یکسوها من العری و یطعمها

من الجوع واذا اذنبت غفر لها قالت فلیس لها علیه شیء غیر هذا قال لا و بعد از ملاحظه نقصان وجوه مذکوره منا
بر این اقوی و ظاهر آنست که این اخراجات وجوبی بر زوج ندارد و الله العالم سؤال هرگاه زید دو زن داشته
باشد و چند طفل کوچک و قادر بر تحمل نفقه و کسوه مجموع ایشان نیست و بعضی از اطفال دو زن غیر دادرس صاحب چیز
و موسر اند آیا نفقه آن دو زن بر غیر واجب خواهد بود و یا نه و نفقه آن صغار مقدم است بر نفقه زوجه یا نه جواب
حل این سؤال موقوف است بر بیان چند مسئله اول اینکه نفقه زوجه واجب است بر زوج و دلیل بر آن
از آیات و اخبار بسیار است منها قوله تعالی و علی المولود له رزقهن و کسوتهن بالمعروف و لینفق ذو سعة من سعته
و من قدر علیه رزقه فلینفق مما آتاه الله و عاشروهن بالمعروف و منها قوله تعالی الرجال قوامون علی النساء بما فضل
الله بعضهم علی بعض و بما انفقوا من اموالهم فامساک بمعروف او تسریح باحسان و من السنة ما فی الکافی فی تفسیر من قدر
علیه رزقه قال ان انفق علیها ما یقیم ظهرها مع کسوة و الا فرق بینهما و من الکتاب فی خبر ابی بصیر من کانت عنده امرأة فلم یکسها
ما یواری عورتها و لم یطعمها ما یقیم صلبها کان حقا علی الامام ان یفرق بینهما و این دو حدیث نیز صریح اند در وجوب
نفقه با اینکه در اینها اشاره و تلویح است بر اینکه نفقه از باب تمکین و بیرون رفتن زوجه است خود مذهب معروف
نشوز بدون زوج و دلالت میکند بر اینکه هرگاه زوج انفاق نکند زن سلطان بر اینکه تمکین نکند و منها ما رواه
عن ابی عبد الله من حق المرأة علی زوجها ان یشبع بطنها و یکسو جثتها و اذا جهلت غفر لها و منها
ان یکسوها ما یواری عورتها و یطعمها ما یقیم صلبها اقامت معه و الا طلقها و منها ما روی ان هندا امرأة ابی سفیان
جاءت الی رسول الله فقالت ان ابا سفیان شحیح لا یعطینی ما یکفینی و ولدی الا ما اخذ منه سرا و هو لا یعلم فهل علی
من ذلک شیء فقال خذی ما یکفیک و ولدک بالمعروف و این مسئله محل خلاف نیست و در این مقام فروعی چند است
فرع اول نفقه زوجه واجب است بعد از نفقه خود منفق پس اگر زوج زاید از خود نداشته باشد بر او چیزی نیست
و نفقه خود منفق مقدم است بر نفقه زوجه و مسئله اجماعی است حاجت بدلیل دیگر نیست و حفظ نفس اهم است
نزد شارع و روایت است که رجلا جاء الی النبی فقال معی دینار فقال انفقه علی نفسک فقال معی آخر فقال انفقه علی ولدک
فقال معی آخر فقال انفقه علی اهلک و فی آخر الخبر کما فی المبسوط ان رجلا اتاه فقال یا رسول الله معی دینار فقال انفقه
علی نفسک قال معی آخر قال انفقه علی اهلک قال معی آخر قال انفقه علی خادمک قال معی آخر قال انت ابصر فرع دوم نفقه
غلام و کنیز و چهارپا بر شخص هرگاه محتاج باینها باشد داخل در نفقه خود او است و مقدم است بر نفقه زوجه
بنا بر اظهر و هم چنانکه فراش نوم و یقظه و لباس داخل است در نفقه زیرا که محتاج الیه شخص است و مقدم است
بر سایر نفقات هم چنین نفقه عبید و مرکوب در صورت احتیاج مقدم است بر نفقه زوجه فرع سیم نفقه زوجه
مقدم است بر نفقه اقارب مطلقا مگر اینکه احتیاج اقارب زیادتر باشد مثل اینکه زوجه اطفال صغیر چیزی بعضی منفق
دیگر داشته باشد و زوجه پیر یعنی کسی هم دیگر داشته باشد که صاحب چیز باشد و احتیاج آن صغار بانفاق
بیشتر باشد از احتیاج زوجه بجهت صغر و عدم قدرت و نبودن منفق دیگر که در این صورت حکم بتقدیم

انفاق زوجه بر چنین صغار مشکل است بلکه نفقه چنین اولاد مقدم است بر نفقه زوجه و دلیل مسئله اما بر نفقه
اولاد ظاهرا اجماع است که از کلام فقها در باب ترتیب ذکر نفقات بر میآید و ان در حدیث عامی که شیخ در مبسوط روایت
میکند که در فرع اول گذشت و بر فرع دوم اینکه ادله داله بر وجوب نفقه اولاد مثل روایت حریز قال قلت لابی عبد الله
من الذی اجبر علیه وتلزمنی نفقته فقال الوالدان والولد والزوجة و صحیح الحلبی قال محمد بن مسلم قلت لابی عبد الله من یلزم
الرجل من قرابته ممن ینفق علیه قال الوالدان والولد والزوجة که موجب وجوب جلد و فاضل مؤنه خود است نفقتا
اولاد و اداء امالدیه بر وجوب نفقه زوجه موجب وجوب داخل فاضل است بر زوجه و اطلاق عبارات فقها آنکه
دلالت میکند بر تقدیم زوجه و لیکن اطلاق منصرف میشود بصورتیکه منفاد ماءیه احتیاج و منفق میکند که
ایشان تا باید نباشد و از برای زوجه منفق میکرد باشد با اینکه حمل از فقها که متعرض حضور مسئله اند در نفقه اقارب
مساویه معتبر است شدت احتیاج میدانند بلکه بعضی در نفقه اقارب که مختلف المرتبه باشند و مرتبه اسفل احتیاج
زیاده تر باشد او را مقدم میدانند بر آنکه مرتبه اش اعلی باشد و یا حکم بتوزیع میکنند و یا قرعه میکنند در تقدیم
اعلی و تاخیر او از انجمله فاضل هندی در کشف اللثام و تقدیم با نفقه اولاد است در انجام نظر بانکه دلالت در
صحیح حلبی قبل از زوجه و هم چنین در حدیث بنوع صحیح که در فرع اول ذکر کردیم و هم چنین در روایت تحف
العقول که در فرع چهارم ذکر خواهد شد و اگر صحیح حلبی مسمود و روایت تحف العقول ظهوری تام در مدعی نداده
لکن بنوعی مشعر ظهوری تام ما ده و مؤید است کالتائیدی دوایات بر تقدیم نفقه چنین اولاد عقل و اعتبار
تمیشود از برای تقدیم نفقه زوجه اینکه از دین است و با عسر و فقر زوجه هر چه لازم است ذیرا که دین بودن
سببیست از برای تقدیم نفقه صغار اولاد مع ان مقدم است بر دین هم چنانکه در کتاب حجر ذکر شده است فرع
چهارم قدر معین در شرع بجهة نفقه معین نشده بلکه ما یحتاج زوجه از زوج باید موافق شان زوجه متعلق شود
و معتبر شان زوجه است عرفا بالحظ غالب امثال و اقران او از شرف و غیره و حال زوج از شرف و دنائت
و عسر و یسر اگرچه مقتضای آیه کریمه و لینفق ذو سعة من سعته و من قدر علیه رزقه فلینفق مما اتاه الله است که
معتبر حال زوج است ولی مقتضای کلمات فقهاء ملاحظه عادت و امثال زوجه است و مراد از آیه است که هر چه
از نفقه زوجه که فاضل است حالا ادا میکند و ما بقی در ذمه او مستقر است تا زمان یسر و از این جهت میفرماید بعد
از ان که سیجعل الله بعد عسر یسرا و ممکن است حمل آیه بر نفقه غیر زوجه که ساقط است در ان زمان فامر شده و مطلع
الی زوجه که تغییر میشود از آن بنفقه امور چند است اول طعام و طعام هر بلد عبارت از قوت غالب آن مثل
مثل گندم در عراق و خراسان و برنج در طبرستان و خرما در حجاز و جو در بعضی از قرا و دوم گوشت و نان خورش
است و معتبر در آن نیز قدر او و در شان و امثال زوجه است عرفا سیم ملبوس است و معتبر در آن نیز شان
زوجه است از حریر و کرباس و جلوار و ملبوس فصول سال هر که لازم است چهارم فرش است و در جهت خواب
موافق شان و امثال و اقران زوجه غالبا پنجم آلات خوردن و آشامیدن است که تغییر میشود از آنها بجز نیز آلات

وظروف نیز بحسب شان زوجه هشتم آلات تنظیف و ادا از آن است که شانه و روغن و سرمه و بوی خوش و پول
حمام و غیر اینها هفتم مسکن است در خانه که لایق بحال زوجه باشد هشتم خادم و خرج خادم اگر زوجه از اهل
شرف باشد و خادم بجهت ناخوشی زوجه نیز داخل نفقه او است اگرچه از اهل شرف نباشد و معتبر در جمیع اینها
حال امثال و اقران زوجه است عرفا و معاشرت بمعروف اقتضا میکند جمیع اینها را و نفقه شامل است همه اینها را و خلاف
است در اینکه نفقه زوجه ملک او است یا ملک زوج است و استمتاع بانها از زوجه است و اظهر این است که نفقه سه نوع
است اول خوراک بجمیع اقسام و شبیه در ان نیست که ملک زوجه است تا امتاع دوم مسکن و خادم و شبیه
و شبهه نیست در اینکه ملک زوجه نمیشود بلکه منفعت و فرق از ان با زوجه است و اصل ملک زوج است سیم رخوت
ملبوسیه و فروش و رخوت خواب و حنا و صابون و شانه و امثال اینها است و در اینها خلاف است و اظهر در نوع
سیم ملک زوجه است و اختیار نموده اند این قول را محقق و علامه و شیخ در مبسوط و جماعتی و دلیل بر ملکیت چند
وجه است اول عبارات فقها که در تعبیر نفقه زوجه و اقارب هر میکویند معاوضه و دین است یعنی بعضی
میکویند عوض بضع است و اکثر میکویند عوض تمکین است و بنای معاوضه بر تملیک و قابل است و تعبیر کرده شده
از حق مالی الذمه یعنی ان معین مال ذو الحق میشود و جیه دوم ظاهر جمله از ایات و اخبار منها قوله تعالی
المولود له رزقهن و کسوتهن ظاهر از عطف انها در حکم او است با معطوف علیه و حکم معطوف علیه که رزق باشد ملکیت
است پس معطوف نیز همین حکم خواهد داشت و منها النبوی لهن علیکم رزقهن و کسوتهن بالمعروف ظاهر از
لام ملکیت است و منها فی تحف العقول عن الصادق و اما الوجوه الخمس اللتی یجب علیه النفقة لمن یلزمه نفقته
فعلی ولده و والدیه وامرأته ومملوکه و منها روایة عمرو بن جبیر عن ابی عبد الله قال جاءت امرأة الی النبی فسئله
عن حق الزوج علی المرأة فخبرها ثم قالت فما حقها علیه قال یکسوها من العری ویطعمها من الجوع واذا اذنبت غفر لها
قلت فلیس لها علیه شیء غیر هذا قال لا وجه سیم سیره است بنای ناس طرا به ملکیت کسوه است و هر که او بنا
بر ملکیت شد متفرع میشود بر ان چند فرع فرع اول اینکه هر گاه از رخوت سالیانه که زوج بزوجه میدهد
چیزی زیاد آمد مال زوجه خواهد بود و حق اهد رسید بزوجه را مطالبه کسوه مستقله دوم اینکه جایز است از برای
زوجه فروختن از رخوت و پوشیدن رخت دیگر از مال خود سیم انکه هرگاه در ملحق زوج میرات کسوه و نفقه
دانما میشوند زوجه بود ان کسوه را مزوکر را از زوج بگیرد و بنابر اختلاف نخواهد توانست چهارم انکه زوج
نمیتواند کسوه نمیتواند و باره پس بگیرد و بدیگری بدهد و اما بنابر امتاع خواهد توانست مسئله دوم را
است نفقه عمودین و اولاد و ابناء و ایشان چند مرتبه اند مرتبه اولی ابوین و اولاد بلا اجماع محققا و حکما
مستفیضا و دلیل بران بعد از اجماع بقیه روایات و صحاح مستفیضات و گذشت بعضی از انها در مسئله اول
در فرع سیم مرتبه دوم آباء ابوین و امهات ایشان و اولاد اولاد فنازلا نسبت باینها اهل خلاف است
و اظهر وجوب است و شمول آباء و امهات و اولاد از برای اجداد و جدات در انجمله مورد ظاهر اجماع است

ومشعر است بآنکه خبری که در باب زکوة وارد شده که داده میشود از زکوة به برادر و خواهر و عم و عمه و خال و خاله و عطا
نمیشود بجد و جده بعد از انعقاد اجماع برآنکه داده نمیشود تو احب النفقه و علاوه برآن بعضی ادعای اجماع نموده‌اند و جماعتی
دعوی کفایت میکنند در مقام استدلال زیرا که آن در قوت خبر عدل است و اما نفقه غیر اینها واجب نیست چه انبوه
وجد اعمام و جد اخوال و جده غیر ایشان ملکه مستحب است و دعوی اجماع برآن شده علاوه بر اصل و حصر مستفاد
از مضمون سابقه و اعطاء زکوة بایشان که منافی است با وجوب انفاق و در این مقام چند فرع است فرع اول
وجوب نفقه اولاد و همچنین پدر و مادر مشروط است بفقر ایشان که مالک مؤنه و کذلک بخود نباشند نه بمال و نه بکسب بنابراین
برا و فرعی بجهت او فقدان شدند و کسب لایق بحال او هم نداشته باشند و اگر هم داشته باشد برا و شاق باشد بلی اگر کسب
لایق داشته باشد و برا و شاق نباشد فقیر [illegible] مشغول بکسب باشد و ترک کسب نموده باشد بعضی
گفته‌اند که نفقه فقیره کسی است که شوهر کند فقیره [illegible] ملکه عنبر است و این سخن صحیح نیست مگر که هرگاه شوهر نکند چنین
نفقه فقیره است و نفقه او واجب است لصدق الفقر علیها عرفا فرع دوم شرط است در وجوب نفقه بر منفق آنکه
مالک باشد فاضل از نفقه خود را پس هرگاه فاضل از نفقه خود را مالک باشد و بقدر کفایت نفقه زوجه و اولاد
و غیر ایشان باشد انفاق میکند همه را و اگر بقدر کفایت همه نباشد در پی نفقه زوجه مقدم است بر نفقه اقارب در
صورتیکه اقارب فقیر باشند و لیکن ممکن باشد از برای ایشان معاش اگرچه بسؤال و استیهاب یا باشتغال بکسب
اگرچه مشقت باشد و هرگاه ممکن نباشد از برای ایشان معاش بهیچ وجه نه بسؤال نه بکسب با مشقت مثل آنکه طفل
صغیر باشند در این صورت نفقه چنین اقارب مقدم است بر نفقه زوجه هم چنانکه … فرع سیم کسی که
بمال قادر بر انفاق نباشد و قادر بر کسب باشد کسب موافق شأن او بدون مشقت واجب است بر او کسب و
انفاق از برای خود و زوجه و اقارب فقیر که قادر بر کسب نباشند و یا قادر باشند و بر ایشان کسب مشقت باشد
زیرا که چنین کسی قادر است عرفاً و در صدق مشقت قوه قریبه بفعل کفایت میکند و اخبار منع زکوة از چنین
کسی که قوت کسب داشته باشد … شاهد است بر این مدعی … لا تحل الصدقة لغنی و لا لقوی مکتسب
هرگاه این مسائل معلوم شد منقح میشود که نفقه اولاد صغار مقدم است بر زوجه و هرگاه از مال یا کسب زوج
چیزی زاید آید صرف میشود در نفقه زوجه والله العالم سؤال بیان فرمایند که حاکم شرع دختر غیر ثابت
البلوغ والرشد را شوهر داده بشخصی … جد پدری این دختر حیات داشته باشد و عقد بدون اذن و اجازه جد واقع شود
باشد آیا این عقد صحیح است یا فاسد در صورتیکه بلوغ و رشد او بثبوت نرسیده … جواب حل
این سؤال موقوف است ببیان چند امر امر اول آنکه ثابت نیست ولایتی شرعاً از برای حاکم شرع بر صغیر و صغیره
در امر نکاح او با وجود پدر یا جد و جماعتی از فقها دعوای اجماع بر این نموده‌اند و دلیل بر او مضافاً الی الاجماع
المحکی مفهوم صحیحه محمد احدهما فی الصبی یتزوج الصبیة یتوارثان قال اذا کان ابواهما اللذان زوجاهما فنعم
… فی الصبی یتزوج الصبیة قال ان کان ابواهما اللذان زوجاهما فنعم جایز و هم چنین ثابت نیست از برای حاکم ولایت

برایشان

برایشان در امر نکاح در صورت نبودن پدر و جد بنابر مشهور بجهت مفهوم همین دو صحیح امر دوم آنکه پدر و جد
هریک ولی هستند در امر نکاح صغیر و صغیره و حکم در این اجماعی است محصلا و محکیا مستفیضا و اما در حدیث که مخالف
است ولی مخالفت او مضر نیست و میتوان ادعای اجماع نمود و از … و علامه در تذکره ادعای
اجماع نموده‌اند و در این نیز خلاف شده و روایات در این باب … است از آن جمله صحیحه هشام اذا زوج الاب
والجد کان التزویج للاول فان کان جمیعا فی حال واحد فالجد اولی و موثقه عبید الجاریة یرید ابوها ان یزوجها من رجل
و یرید جدها ان یزوجها من رجل آخر فقال الجد اولی بذلک الی ان قال و یجوز علیها التزویج الاب والجد و روایة
السکونی اذا زوج الرجل ابنة ابنه فهو جایز علی ابنه و لابنه ایضا ان یزوجها و موثقة البقباق ان الجد اذا زوج
ابنة ابنه و کان ابوها حیا و کان الجد مرضیا جاز قلنا فان هوی ابو الجاریة هوی و هوی الجد هوی و هما سواء
فی العدل والرضا قال احب الی ان ترضی بقول الجد و آنکه در جمله از اخبار اثبات ولایت از برای هر یک از پدر
صورت اختلاف با یکدیگر معمول است بر افضلیت اتفاق با یکدیگر و ترک تنازع … ولایت پدر
در صورت اختلاف و … الی ذلک ذیل موثقه البقباق امر سیم آنکه مشروط نیست ولایت جد
در امر نکاح صغیر و صغیره ببقا و حیات پدر بلکه در صورت بودن پدر نیز ولایت از برای جد هست
و … مفید و سید و ابن ادریس و قاضی و … بجهت استصحاب ولایت او و بجهت آنکه
جد اولی است بولایت در صورت حیات پدر و تمام نمیشود و لایت اولی … و بجهت …
… عقد النکاح هو ولی امرها و لاخفاء فی ان الجد ولی امرها و خالف فی ذلک الفاضل الهندی
و جماعة استناداً الی مفهوم موثقة البقباق و فیه ان تعلیق الجواز فی الموثقة علی التزویج و حیات الاب و رضاء الجد
و لکن المقصود منه کما هو الظاهر … الی نظایرها من الاخبار الوارده فی اولویة الجد من حیث الولایة علی الاب
تعلیق الجواز علی الاخیر اعنی رضاء الجد فانتفاء الجواز یدور مدار رضائه و ذکر حیات الاب من تخصیص
لا للاعتبار عنده … الامر بین الاب والجد مرضاة الجد والعجب من بعض مشایخنا … کیف غفل
عن ذلک و تمسک بمفهوم الموثقة والله العالم سؤال هرگاه کسی لواطه کند بپسری آیا جایز است که خواهر او را
یا مادر او را یا دختر او را بنکاح دایم یا انقطاع جواب هرگاه لواطه … تزویج مادر او یا خواهر او یا دختر او بعد
تزویج بعد حرام است اجماعا محققا و محکیا مستفیضا و … و … ثابت و اخبار مستفیضه
نیز هست و هرگاه لواطه بعد از تزویج ایشان باشد حرام نمیشوند … بجهت اصل و استصحاب و فحوی مسئله
… عن ابی عبدالله فی الرجل یأتی اخا امرأته فقال اذا اوقبه فقد حرمت علیه المرأة …
… و استصحاب … است …
… سؤال … آیا کنیز پدر بر او
حرام است یا نه و آیا کنیز پسر بر پدر حرام است یا نه جواب کنیز پسر بر پدر و پدر بر پسر حرام نیست هرگاه احدهما

بدیگری نقل نمایند و طی جایز است ولی در صورتیکه بعد از آنکه مالک اند بان وطی نکرده باشند و هرگاه پدر جاریه
خود را وطی نموده باشد دیگر بر پسر حرام است و هم چنین هرگاه پسر جاریه خود را وطی نموده باشد بر پدر حرام میشود
اجماعا متفقا و هکذا مستفیضا سؤال دخترهائیکه تزویج انها حرام است بیان فرمائید جواب دخترهائیکه
حرام است تزویج انها چند قسم اند اول محرمات نسبی یعنی زنانیکه حرام است تزویج انها بسبب قرابت و نسبت
وانها هفت اند قال الله تعالی حرمت علیکم امهاتکم و بناتکم و اخواتکم و عماتکم و خالاتکم و بنات الاخ و بنات الاخت اول
مادر و جده مادری و پدری و پدری هر قدر بالا رود در حکم مثل مادر است دوم دختر صلبی است و دختر دختر
و دختر پسر که نبیره‌های دختری و پسری هر قدر پائین بیایند حرام است و جمیع دختر سوم خواهر خواه خواهر پدری
و مادری و یا پدری تنها و یا مادری تنها هم حرام اند و اما اولاد انها نیز حرام اند ولی ماخلی منفی دیگر اند چهارم
عمه و مراد از عمه خواهر پدر است خواه از یک پدر و یک مادر باشند یا از پدر تنها یکی باشند یا از مادر تنها و عمه پدر و عمه
جد نیز در حکم عمه است پنجم خاله و مراد از خاله خواهر مادر است خواه با مادر از یک پدر و یک مادر باشند یا از یک
پدر باشند و دو مادر یا از یک مادر باشند و دو پدر و خاله پدر و خاله مادر نیز در حکم خاله است و حرام اند
ششم دختر برادر برادری که از یک پدر و یک مادر باشند یا از یک پدر و دو مادر یا از یک مادر و دو پدر
و دختر دختر برادر و دختر پسر برادر هر قدر پائین بیایند در حکم مثل دختر برادر است و حرام است بدون
اشکال هفتم همین ترتیب و ترکیب دختر خواهر حرام است قسم دوم محرمات رضاع و در ان چند
مطلب است مطلب اول در شرایط رضاع که نشر حرمت میکند بدانکه هر شیر دادن طفل موجب نشر حرمت
نمیشود بلکه معتبر است در ان چند چیز اول آنکه حاصل شود در ان یکی از سه امر یا اثر یا زمان یا عدد اما اثر
آنست که ان مقدار طفل شیر بخورد که گوشت و استخوان در بدن او روئیده شود و میزان در ان تصدیق دو
نفر اهل خبره عادل است و اما زمان شبانروز است که هر وقت در این شب و روز که طفل خواهش شیر
کند شیر بخورد بنحویکه سیر شود و غذای دیگر یا شیر دیگر فاصله نشود اگرچه تعداد نرسد و فرقی نیست میان
فصول از زمستان و تابستان و کلام نیست که ابتدای شیر خوردن در ابتدای شب یا ابتدای روز باشد بلکه اگر
در وسط روز ابتدا شود و ختم شود بوسط روز دیگر نشر حرمت خواهد کرد و عدد پانزده رضعه است
بنابر اظهر و اقوی و بعضی ده رضعه گفته اند و باید میان ان پانزده رضعه فاصله نشود شیر زنی دیگر اگرچه
کم باشد و هم چنین فاصله نشود ماکول و مشروب دیگر بنابر احوط دوم آنکه این شیر بوطی صحیح مشروع حاصل
شده باشد خواه نکاح دائم و خواه منقطع و خواه ملک یمین و وطی بشبهه از هر دو طرف یا از یک طرف و الحق
و معلوم حکم وطی صحیح دارد و ما شیر حرمت است و اما وطی بزنا شیر ان نشر حرمت نمیکند سیم آنکه از پستان
بخورد نه آنکه از ظرفی بخورد یا در حلقش کنند چهارم آنکه شیر از یک شوهر باشد پس نشر حرمت نمیکند
که دو شیر زن شیر دهد که طلاق گرفته و زن دیگری شده موافق شرع حامله گشته و از شیر نفت تا زن دیگر حمل

حملی

حملی که شده در دفعه مثلا طفلی را شیر داد که در وضع حملش شد از شوهر ثانی نیز پنج دفعه دیگر هم شیر داد این رضاع نشر
حرمت نمیکند و اگر در اثنای حمل شیر شوهر سابق شیر داد و بعد از وضع حمل شیر حاصل شود دیگر شوهر اول است پنجم آنکه باید
شیر خوردن طفل در مدت فطام باشد شیر بعد از فطام نشر حرمت نکند یعنی باید طفل از دو سال کمتر باشد اگر از دو سال
زیاده نیز باشد نشر حرمت نخواهد کرد الا منتهیه شیرده هرچه از وضع حملش گذشته باشد ضرر ندارد و نشر حرمت میکند
ششم آنکه طفل زنده باشد و شیر را قی نکند هفتم آنکه شیر زن دیگر فاصل نشود میان رضاع چه در رضاع زمانی
و چه در عددی مطلب دوم در ذکر اشخاصی که بسبب رضاع معتبره تزویج انها جایز نیست و محرم اند و انها چند طایفه
اند طایفه اولی مادر رضاعی و ان زنی است که شیر داده باشد طفل غیر را حرام است بر ان طفل تزویج ان زن و محرم او است
و دلیل بر حرمت اجماع است و قول حق تعالی و امهاتکم اللاتی ارضعنکم و صحیحه ابن سنان یحرم من الرضاع ما یحرم من القرابه و اطلاقها
در مقام از برای عموم است خصوصا بملاحظه فهم اصحاب و صحیحه کنانی و حلبی و روایات داود و ابی بصیر و غیر ایشان و در
نسبت مفهوم آن متواتر باشد یحرم من الرضاع ما یحرم من النسب و ما ذکر عموم است خصوصا بملاحظه فهم اصحاب فی اشتغالها
الحل بسبب الحمل بعموم انه در جمله از اخبار مثل روایت عثمان بن عیسی عن ابی الحسن و فیها بعد السؤال عن حلیة تزویج الجاریه
التی ارضعتها امرأة اخی قال لا انه یحرم من الرضاع ما یحرم من النسب و مثل مرسل ابن سنان و فیها المروی عن رسول الله ص
قال یحرم من الرضاع ما یحرم من النسب الی غیر ذلک من موارد استدلالهم و صحیحه عبید بن زراره ما یحرم من النسب فهو یحرم من
الرضاع و شبهه تقیید در عموم ما دارد در صحیحه زیرا که عموم از ان متبادر است بسبب اعتقاد ان و نقص ان معنی شرطیه
خلاصه مفاد این صحیح و صحاح متقدمه بر ان که متفاد است اند باان من حیث العنوان انست که هر که حرام است از نسب
حرام است از رضاع یعنی زنانیکه در نسب حرام است تزویج انها حرام است تزویج انها در رضاع و ان زنانی که در نسب
حرام اند هفت نفر اند امهات و جدات و بنات و بنات اولاد و اخوات و دختر های برادر و دختر های خواهر و عمه
و خاله و همین هفت نفر در رضاع نیز تزویج انها حرام است و تفصیل ذلک آنکه مادر رضاعی داخل است در صلاف ام رضاع
طایفه ثانیه مادر مادر رضاعی که جده باشد و هر چه بالا رود حرام است بر مرتضع یعنی بر ان طفلی که شیر خورده و دلیل
بر حرمت چند وجه است اول اجماع دوم آیه کریمه و امهاتکم اللاتی ارضعنکم زیرا که صادق است مادر بر
مادر مادر سیم عموم صحاح متقدمه ما یحرم من النسب یحرم من الرضاع و مادر شوهر ان زن که صاحب لبن است و هم
جد است و مادر پدر شوهر و مادر مادر شوهر نیز حرام است هم چنانکه مادر پدر مادر و مادر مادر مادر و هم در حکم
حرام است اسمی الله جده های مرتضع بر صاحب لبن حرام نیست بنابر اقوی و اظهر و تصریح بالتزویج فی المبسوط
و التزویج علیه و هم چنانکه مرتضع بر جده مرتضع حرام نیست نیز بنابر اظهر طایفه ثالثه دختر است دختر رضاعی بر پدر شیر
که صاحب شیر باشد حرام است و دلیل بر حرمت اجماع است و صحاح متقدمه و صحیحه ابن سنان ما ادعی منعت
امرأتک من لبنک و لبن ولدک ولد امرأة اخرى فهو حرام طایفه رابعه دختر های اولاد است دختر های
رضاعی اولاد بر جد شان حرام است دختر رضاعی صاحب لبن بر پدر صاحب لبن و پدر پدر او

و بچه مادر او حرام است و هم چنین بچه بچه رضیع و بچه بچه مادر رضیع نیز حرام است و دلیل بر حرمت اجماع است و آیه
شریفه و بناتکم و عموم صحاح متفقه طائفه خاصه اخوات است یعنی خواهرهای رضاعی و مراد از ذکر پیش و چند
مسئله مسئله اولی جایز نیست وقوع نکاح در ما بین اولاد نسبی زنی که شیر داده بطفل غیر و آن طفل خواه از اولاد
آن شوهر صاحب شیر باشد که آن طفل از شیر آن شوهر خورده باشد یا از شوهر دیگر و بعبارت اخری خواه آن اولاد
با مرتضع از یک شیر باشد یا نه و دلیل بر آن بعد از اجماع ظاهر صحیحه جمیل است اذا ارضع الرجل من لبن امرأة حرم
علیه کل شیء من ولدها وان کان الولد لغیر الرجل الذی کان ارضعته بلبنه واذا ارضع من لبن الرجل حرم علیه کل شیء
من ولده وان کان من غیر المرأة التی ارضعته وصحیحه عمر اذا ارضع الغلام من نساء شتی فکان ذلک عدة او نبت لحمه ودمه
علیه حرم علیه بناتهن کلهن مسئله دوم جایز نیست وقوع نکاح فیما بین مرتضع و اولاد رضاعی صاحب لبن
خواه مرتضعان اولاد و مرتضع از مرتضع یک زن باشد یا متعدد پس اگر بمنزله زن داشته باشد بعضی دائم و بعضی
منقطع یا ملک یمین و هر یک طفلی را شیر داده باشد همه آن اطفال محرم خواهند بود و نکاح میان ایشان جایز نخواهد بود و
دلیل بر آن اجماعات محکیه مستفیضه است از تذکره و شرح قواعد و مسالک و صحیح حلبی عن رجل یرضع من امرأة و هو
غلام ایحل له ان یتزوج اختها لابیها من الرضاعة فقال ان کانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحل واحد فلا یحل
وان کانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلین فلا بأس بذلک و موثقه الساباطی عن غلام رضع من امرأة ایحل له
ان یتزوج اختها لابیها من الرضاع قال فقال لا فقد رضعتا جمیعا من لبن فحل واحد من امرأة واحدة قال قلت فیتزوج
اختها لامها من الرضاعة قال فقال لا بأس بذلک الی غیر ذلک من الروایات مسئله سیم جایز نیست وقوع نکاح
فیما بین مرتضع و اولاد نسبی صاحب لبن خواه مرتضعان اولاد و مرتضعه از مرتضع یک زن باشد یا متعدد پس اگر شخصی
ده زن داشته باشد و از هر یک ولدی داشته باشد بعضی از آن دائم و بعضی منقطع و بعضی ملک یمین و یکی از آن ده زن
طفل غیری را شیر داده همه آن اولاد صلبی با آن طفل محرم خواهند بود و نکاح میان ایشان جایز نخواهد بود اجماعا محققا و محکیا
و یدل علیه بعد الاجماع دلیل صحیحه جمیل السابقه المذکوره فی المسئلة الاولی مسئله چهارم جایز است تزویج فیما بین مرتضع
و اولاد رضاعی مرتضعه که از لبن فحل دیگر شیر خورده باشند پس اگر مرتضعه از شیر شوهر سابقش طفلی را شیر داده باشد
و از شیر شوهر لاحقش طفل دیگر را شیر داده باشد این دو مرتضع محرم نخواهند بود و تزویج میان ایشان جایز خواهد بود و
کما اینکه مبرهن است صحیح حلبی و موثقه ساباطی که در مسئله دوم گذشت و مسئله محل اشکال نیست و این مسئله از قاعده
کلیه الحرم من النسب یحرم من الرضاع خارج است بسبب نصوص خاصه مسئله پنجم جایز است نکاح میان برادرها و
خواهرهای نسبی مرتضع با برادرها و خواهرهای رضاعی او یعنی با اولادهای رضاعی و نسبی صاحب لبن و با اولادهای
نسبی مرتضعه یعنی خواهر مرتضع میتواند نکاح کند پسر صاحب لبن را خواه نسبی باشد یا رضاعی و همچنین است نکاح کند
نسبت بمرتضعه را و این قرابت میان ایشان قرابت اخوت نیست تا باعث حرمت باشد وفاقا للحلی والقاضی والمحقق والفاضل
و فخر الاسلام والشهید بجهت اصالة الحلیة سالم از معارض و بجهت موثقه اسحق بن عمار فی رجل تزوج اخت اخیه

من الرضاعة

من الرضاعة فقال ما احب ان اتزوج اخت اخی من الرضاعة ولا احب ظاهر در کراهت است و در این مسئله شیخ الطائفة
در بعضی از کتب خود و ابن حمزه مخالفت نموده و ادعی در کتاب ایشان قائل به حرمت و دلیل ایشان چند وجه است اول
تعلیل واقع در صحیح علی بن مهزیار ان امرأة ارضعت لی صبیا فهل یحل لی ان اتزوج ابنة زوجها فقال لی ما اجود ما سألت
من ههنا یؤتی ان یقول الناس حرمت علیه امرأته من قبل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غیره فقلت له ان الجاریة لیست ابنة المرأة التی ارضعت
لی هی ابنة غیرها فقال لو کن عشرا متفرقة ما حل لک منهن شیء وکن فی موضع بناتک و در صحیح ایوب امرأة ارضعت بعض
ولدی هل یجوز لی ان اتزوج بعض ولدها فکتب لا یجوز ذلک لان ولدها صارت بمنزلة ولدک دوم آنکه خواهر برادر نسبی
حرام است پس خواهر رضاعی هم حرام است بجهت عموم صحاح متفقه جواب اما از دلیل اول آنکه مقتضای صحیحتین ثبوت
منزله ولدیت است نه اخوت و ثبوت حرمت من جهة الولدیة است و از دخلی بمقام و ما نحن فیه ندارد مقام ما منزله ثبوت اخوت است
و اما از دلیل دوم آنکه حرمت خواهر برادر مطلقا مسلم نیست بلکه در جائی مسلم است که صدق کند که خواهر است
و از عدم انفکاک ممنوع است و عموم منزله مسلم نیست و هر گاه مسلم باشد عموم لفظ بلحاظ مرتضع و احکام و الحاق است حیثیة
با مرتضع مطلقا و اگر عموم مسلم باشد مخصص است بخبر ابن مهزیار بجهت موثقه طائفه سادسه و سابعه و خواهرهای برادر
و خواهرهای خواهر رضاعی مرتضع بر مرتضع حرام اند یعنی جایز نیست نکاح فیما بین مرتضع و بنات اولاد صلبی صاحب لبن
و بنات اولاد رضاعی صاحب لبن و فیما بین مرتضع و بنات اولاد مرضعه نسبی و بنات اولاد رضاعی مرضعه و هر گاه با
مرتضع از لبن صاحب لبن شیر خورده باشند و بنات رضاعیه برادر و خواهر نسبی هم در حکم بنات نسبیه برادر و خواهر رضاعی است
و دلیل بر این حکم چند وجه است اول عموم صحاح متفقه ما یحرم من النسب یحرم من الرضاع و مشکل است که نکاح
جایز خصوصات مرقومه در شریعت جایز نیست بجهت رضاع هم باید جایز نباشد دوم صحیح حلبی عن الصادق ع قال قال
امیر المؤمنین ع فی ابنة الاخ من الرضاع لا آمر به احدا ولا افعله انا فقال عرضت علی رسول الله ص ابنة حمزة فابی رسول الله
فقال هی ابنة اخی من الرضاع و معناها و الجانبات آخر سیم روایت عثمان بن عیسی عن ابی الحسن ع قال قلت له ان اخی
تزوج امرأة فاولدها فانطلقت امرأة اخی فارضعت جاریة من عرض الناس فیحل لی ان اتزوج تلک الجاریة التی ارضعتها
امرأة اخی فقال لا انه یحرم من الرضاع ما یحرم من النسب چهارم روایت مسعده قال قال ابو عبد الله ع یحرم من الاماء
عشر لا تجمع بین الام والابنة الی ان قال ولا امتک وهی عمتک من الرضاعة ولا امتک وهی خالتک من الرضاعة ولا امتک
وهی ابنة اختک من الرضاعة پنجم صحیح حلبی عن الصادق ع قال سألته عن امرأة رجل ارضعت جاریة اتصلح لولده
من غیرها قال لا قلت فنزلت منزلة الاخت من الرضاعة قال نعم من قبل الاب و این روایت بضمیمه قول حق تعالی و بنات
الاخ و بنات الاخت دلالت بر مطلب ما دارد ششم صحیح ابن سنان لا یصلح للمرأة ان ینکحها عمها ولا خالها من
الرضاعة و اگر بعضی از ادله اخص از مدعی است ولی قول بفصل معدوم است و اما دختر خواهر رضاعی که از مرتضعه
باشد و شیر نیست از آن طفل ایشان هم محرم نخواهند بود و تزویج میان ایشان جایز خواهد بود مع حیثیة که حکم عدم آن خواهر
نیز محرم نیست و اما دختر دختر نسبی مرتضعه محرم است مثل دختر نسبی مرتضعه طائفه ثامنه عمه مرتضع حرام

به مرتضع و عمه مرتضع عبارت است از خواهر صاحب لبن و از دخترهای رضاعی مادر نسبی پدر و مادر رضاعی پدر و دلیل
بر حرمت عموم صحاح متقدمه و خصوص بعضی از معتبره و منها صحیح ابن سنان ما ارضعت امرأتك من لبنك ولبن ولدك ولد
امرأة اخرى فهو حرام والعمة والخالة ومنها رواية مسعدة المتقدمة ومنها رواية مسمع لا يحل نكاحهن الى ان اصلك وهي
عمتك من الرضاعة وامك وهي خالتك من الرضاعة خاله مرتضع ناسخ خاله مرتضع حرام است بر مرتضع و خاله مرتضع عبارت
است از خواهر مرضعه چه نسبی و چه رضاعی و خواهر رضاعی مادر نسبی و دلیل بر حرمت عموم صحاح متقدمه و خصوص
معتبره متقدمه مشتمل بر لفظ خالتك من الرضاعة مبحث سیم در بعضی از موارد رضاع با مصاهره در حرمت مناکحات
در صور مختلفات که قرابت رضاعیه باشد و مصاهرت حقیقیه و هرگاه قرابت و مصاهرت هر دو رضاعیه باشد یا مصاهرت
رضاعیه باشد ثمر حرمت ظاهر نگردد مثال اول که مصاهرت حقیقیه و قرابت رضاعیه باشد مادر رضاعی زوجه حقیقی
حرام است بر زوج و زوجه حقیقی پسر رضاعی حرام است مثال دوم و سیم مادر حقیقی زن رضاعی مثل مادر مرضعه ولد که
حرام بنت و ام رضاعیه زوجه رضاعیه که حرام نیست و دلیل بر اثر حرمت در اول بعد از ادعای بعضی از اصحاب خلاف
اجماع را مثل کفایه و شرح مفاتیح قول تعالی و امهات نسائکم و حلائل ابنائکم و عموم مستفاد از صحاح متقدمه ما یحرم من النسب
یحرم من الرضاع و النصوص الدالة على حرمة ام الزوجة و اجماع مرکب مرجحات و اما دلیل بر عدم اثر حرمت در دوم و سیم
اصالة الحل و عدم انصراف ادله مذکوره در بر سیم که مصاهره رضاعیه باشد خصوص اجماعات محکیه که شامل این دو نیست
و اما احتیاط اولی و احوط است مبحث چهارم محرمیت پدر و دختر مادر رضاعی حرام اند بر پدر مرتضع یعنی بنات صاحب لبن
و بنات مرضعه حرام اند بر پدر مرتضع بجهت صحیحه علی بن مهزیار ان امرأة ارضعت لی صبیا فهل یحل لی ان اتزوج ابنة زوجها
فقال لی ما اجود ما سألت من هیهنا یؤتی ان یقول الناس حرمت علیه امرأته من قبل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غیره فقلت
له ان الجاریة لیست ابنة المرأة التی ارضعت لی هی ابنة غیرها فقال لو کن عشرا متفرقات ما حل لك منهن شیء و کن فی موضع بناتك
و صحیحه عبدالله بن جعفر امرأة ارضعت ولد الرجل هل یحل لذلك الرجل ان یتزوج ابنة هذه المرضعة ام لا فوقع ع لا تحل له و صحیح
ایوب المتقدمة و مخالفت مسالک و شیخ و قاضی است بجهت اصل اباحه مبحث پنجم مادر رضاعی زوجه بر زوج
حرام است چه رضاع قبل از عقد واقع شده باشد یا بعد و فائده حرمت است بجهت جمله از اخبار منها صحیحة الحلبی
لو ان رجلا تزوج جاریة رضیعا فارضعتها امرأته فسد نکاحه و منها صحیحة الاخری فی رجل تزوج جاریة صغیرة
فارضعتها امرأته او ام ولده قال تحرم علیه و منها روایة ابن مهزیار قیل له ان رجلا تزوج جاریة صغیرة فارضعتها
امرأته ثم ارضعتها امرأة له اخری فقال ابن شبرمة حرمت علیه الجاریة و امرأتاه فقال ابو جعفر ع اخطأ ابن شبرمة حرمت
علیه الجاریة و امرأته التی ارضعتها اولا فاما الاخیرة لم تحرم علیه کانها ارضعت ابنته مبحث ششم در زنی که شوهرها
و زنهائی که بسبب رضاع بعد از عقد بر یکدیگر حرام میشوند و هر رضاع سابق بر عقد که موجب عدم صحت عقد نکاح
است هرگاه بعد از عقد واقع شود مبطل عقد است و ادعای اجماع بر این شده در کلام غیر واحد از اصحاب
چند صورت است صورت اول از موارد که نکاح بسبب رضاع لاحق باطل میشود در جائی است که مادر زن

شیر بدهد

شیر بدهد به شوهر خود یعنی زن شوهرش حرام میشود زیرا که لا ینکح ابو المرتضع فی اولاد المرضعة نسبا و لا ینکح ابو المرتضع فی اولاد
صاحب اللبن و ابن زن هم ولد صاحب لبن است و هم ولد مرضعه و هم اخت ولد مرد خود هرگاه زوجه بچه زن شیر بطفل
از زن دیگر بدهد از زن به شوهرش حرام میشود زیرا که آن طفل ولد صاحب لبن میشود و مادر شیر بزرگ صاحب لبن است و لا
تنکح ابو المرتضع فی اولاد صاحب اللبن مورد سیم آنکه مادر زن شیر بطفل زن بدهد ولی از این شوهر و یکی غیر از جد
طفل در این صورت زن به شوهرش حرام میشود زیرا که لا ینکح ابو المرتضع فی اولاد المرضعه نسبا مورد چهارم آنکه
شخصی زن رضیعه داشته باشد هرگاه مادر یا خواهر یا دختر پدر یا دختر فرزند او و یا زن برادر او بطفل شیر بدهد
بان شخص که شوهر آن طفل است حرام خواهد شد مورد پنجم آنکه زن بزرگ شخصی آن طفل را که زن کوچک
او است شیر بدهد هر دو به شوهر حرام خواهند شد با دخول بزن بزرگ زیرا که جمع میان مادر و دختر در تزویج جایز نیست
و بسبب دخول با زن بزرگ آن کوچک و دختر او بوده و تزویج آن جایز نیست بخلاف آنکه دخول نکرده باشد که در این صورت
تزویج دختر آن بعد از انا الرنکاح مادر جایز است خلاصه آنکه صغیره در صورت علم دخول حرام میشود ابدا
مورد ششم آنکه زن برادر یا خواهر خود را شیر بدهد آن برادر یا خواهر فرزند شوهرش خواهد شد و زن که
خواهر او است نیز در حکم فرزند آن شوهر است و نکاح فرزند حرام است این قول شیخ مرحوم است در بعضی از
کتب خود و ابن ادریس نیز اختیار نموده ولی مشهور آنست میانه این دو که زنی که برادر خود را شیر بدهد به شوهرش
حرام نمیشود و اظهر در نظر حقیر همین قول مشهور است و دلیل شیخ و حلی عموم تعلیل و ثبوت منزله زیرا که بعضی گفته
اولاد شوهر است هم چنانکه اولاد شوهر منزله اولاد پدر مرتضع است پس هم چنانکه جایز نیست از برای پدر مرتضع
تزویج اولاد فحل که صاحب لبن است جایز نیست از برای صاحب لبن تزویج اولاد پدر مرتضع و جواب مبادیهم آنکه
ملازمه را مسلم نداریم و عموم منزله را قائل نیستیم بلکه مرتضع نمیتواند تزویج اولاد صاحب لبن نماید ولی صاحب لبن
میتواند تزویج اولاد پدر مرتضع نماید و ملازمه میانه اینها نیست و مقتضای اصل و استصحاب صحت نکاح آنست که
بشوهر خود حرام نشود مورد هفتم بعضی بر آنند که هرگاه زن برادرزاده خود را شیر بدهد به شوهرش حرام
میشود بجهت آنکه عمه ولد یعنی خواهر صاحب لبن است و خواهر حرام است و باعتقاد حقیر حرام نمیشود زیرا که ولد بودن
برادرزاده از برای صاحب لبن من حیث المنزله اقتضا نمیکند که عمه او خواهر صاحب لبن شود و احتیاط در ترک
این رضاع است مورد هشتم بعضی گفته اند که هرگاه زن خواهرزاده خود را شیر بدهد به شوهرش حرام
میشود بسبب آنکه طفل فرزند شوهر میشود و نکاه داشتن خاله او جمع بین الاختین است و باعتقاد حقیر حکم بحرمت
مشکل است و اما احتیاط اولی و احوط است مورد نهم بعضی گفته اند که هرگاه زنی عمه خود را شیر بدهد عمه
فرزند شوهرش خواهد شد و زن برادرزاده فرزند خواهد بود و برادرزاده فرزند حرام است و هم چنین هرگاه
عموی خود را شیر بدهد ولی باعتقاد حقیر به شوهرش حرام نمیشود چه اولاد پدر مرتضع بمنزله اولاد صاحب لبن است
و اولاد صاحب لبن و مرضعه بمنزله اولاد پدر مرتضع است ولی عموم منزله و تعلیل از این و ثبوت مسلم نیست و اصالة

حلال است صاحب صحت نکاح از انقضا صبایا بدکه حرام نشود وهم چنین مرد اجنبی و خاله و ام احتیاط و افضل است موهمه
دهم مستحب است تحقیق از انقضا ما ابنکه هر گاه زنی عمه زاده یا دائی زاده خود را شیر بدهد به شوهر شوی حرام است و بعد انقضا
حقیر حرام نمیشود کالاحتیاط احسن علی کل حال صحیح هشتم مستحب است که هر گاه بجهت طفلی مرضعه اختیار
کنی عاقله و مسلمه و عفیفه و نیکو رو باشد زیرا که رضاع موثر است فرمودند جناب سید الشهدا او صبا علیه السلام
که نظر کنید چه کسی شیر میدهد فرزندان شما را بدرستیکه زینت میدهد انها را و فرمودند حضرت باقر ع برشما باد
که اختیار کنید نیکو رو بجهت شیر دادن اطفال خود بدرستیکه شیر موثر است و جایز است که طفل مسلم شیر
بخورد و اختیار نمودن مسلمه یهودیه را بجهت شیر دادن طفل خود جایز است وهم چنین نصرانیه و مجوسیه
در صورت ضرورت و در غیر ضرورت کراهت دارد و کراهت در مجوسیه زیاده تر است از یهودیه و نصرانیه
است وهم چنین کراهت دارد دادن شیر ولد الزنا را بطفل طاهر المولد والله العالم فصل در بیان محرمات
محرمات مصاهره است و مراد از مصاهرت آن علاقه است که حاصل میشود میان زوجین و اقربای ایشان
بسبب نکاح و ملحق است بنکاح وطی حلال و وطی بشبهه و وطی حرام و نظر و لمس و از تفصیل احکام مصاهرت
در ضمن چند مسئله میشود مسئله اول هر گاه نکاح واقع شود میان زن و مردی حرام میشود بر مرد [illegible]
شود و [illegible] ابن انها و ابن بنت انها جمیع نهایی بدر انها و نهایی جلیله و مادر انها چه بلند و چه دخول بان زن نکرده
کرده باشد باهم عقد بدون دخول باشد حرام میشود بر پدر و جد انها جمیع و نهایی پسر انها و نهایی پسر پسر
و نهایی پسر دختر انها هر چه پایین روند [illegible] و لا تنکحوا ما نکح اباءکم و حلائل ابنائکم و حرام است بر واطی خواه وطی
حلال باشد یا حرام مادر موطوئه و حرام است بر ناکح بدون وطی مادر منکوحه هر چه بالا روند خواه موطوئه خواه بلا
باشد یا بلا دخول و حرام است بر وطی کننده دختر موطوئه و دختر دختر او و دختر پسر او هر چه پایین روند و اما دختر
منکوحه را که مدخوله نبوده باشد و وطی نکرده باشد حرام نیست بر [illegible]
دختر پسر [illegible] قال الله و امهات نسائکم و ربائبکم اللاتی فی حجورکم من نسائکم اللاتی دخلتم بهن فان لم تکونوا دخلتم بهن
فلا جناح علیکم مسئله دوم حرام است جمع میانه دو خواهر خواه بنکاح باشد و هر گاه مفارقت حاصل شود بفسخ یا بطلاق
باین و از طلاقی است که عده نداشته باشد یا یائسه یا صغیره یا غیر مدخوله یا مختلعه باشد و یا طلاق غیر باین باشد
و عده او منقضی شود جایز است نکاح آن خواهر دیگر مسئله سیم جایز است جمع میانه دختر برادر و عمه و میانه
دختر خواهر و خاله با اذن عمه و خاله و اما بدون اذن ایشان جایز نیست پس اگر عمه یا خاله را داشته باشد و بخواهد دختر
برادر یا دختر خواهر را بگیرد جایز نیست مگر برضای عمه یا خاله و هر گاه بی رضای ایشان عقد کرد خیار فسخ عقد ایشان از برای
عمه یا خاله ثابت خواهد بود [illegible] و هر گاه دختر برادر یا دختر خواهر را داشته باشد عمه یا خاله را بعد از انها
بیاورد هر گاه با اطلاع عمه یا خاله باشد جایز است و هر گاه بدون اطلاع ایشان باشد مخیرند میانه امضای عقد
ایشان یا فسخ [illegible] که عقد دختر برادر و دختر خواهر را از اصل باطل [illegible] و اظهر انست که فسخ ضرور [illegible]

باید عمه و خاله فسخ عقد را نمایند و مقدم [illegible] در حکم مثل نکاح است مسئله چهارم هر گاه کسی وطی کند بشبهه یا
زنا قبل از [illegible] حکم آن مثل مصاهرت است پس حرام است موطوئه بر پدر واطی و پسران او و حرام است بر واطی مادران موطوئه
و دختران او مسئله پنجم هر گاه مردی نظر کند از روی شهوت بزنی یا بوسد آن مرد از روی شهوت بدن آن زن
یا مس نماید خواه دست او یا لب او یا پای او یا عضوی دیگر حرام است بر پسران ناظر و لامس نکاح آن زن و اما منظوره
و ملموسه بر پدر [illegible] قائل اند برانکه حرام است بر پدر ولی اظهر کراهت است و احوط آنست که ناظر و لامس دختر
ملموسه و منظوره را نیز نکاح نکند مسئله ششم هر گاه مادر و دختر او را عقد کند هر دو عقد باطل است و هر گاه
جمع کند بین الاختین نیز هر دو باطل است و هر گاه یکی از اختین مملوکه را وطی کند آن اخت دیگر حرام است بر واطی
تا آنکه جاریه موطوئه از ملکیت او خارج شود و هر گاه ثانیه را وطی کرد فعل حرام کرده است و وطی موجب حرام شدن
موطوئه اولی نمیشود و هر گاه مادر و دختر هر دو ملک او باشد و یکی از آن دو را وطی کند حرام میشود آن دیگری برای ابدا
مسئله هفتم جایز نیست از برای مالک انکه شوهر بدهد کنیز خود را با زاده مگر باذن آن کنیز پس هر گاه عقد کند
موقوف است صحت عقد بر اجازه آن جاریه پس هر گاه اجازه کرد صحیح است و الا فلا مسئله هشتم هر گاه کسی
تزویج نماید زنی را در عده خواه عده طلاق باشد یا نکاح یا شبهه و خواه عده بائنه باشد مثل مطلقه ثالثه و مختلعه
و مبارات یا عده غیر بائنه باشد و عالم باشد ناکح بعده و بحکم حرمت حرام میشود منکوحه ابدا خواه نکاح دائم باشد
یا منقطع و خواه ناکح وطی نموده باشد یا نه و اما در صورتیکه ناکح جاهل بعده یا بحرمت یا بهر دو باشد بدون وطی
و عقد حرام مؤبد نمیشود و با حصول وطی حرام مؤبد میشود خواه وطی در قبل باشد یا در دبر مسئله نهم
هر گاه کسی زنا کند بزنی که آن زن شوهر داشته باشد یا در عده رجعیه باشد حرام میشود آن زن بر زنا کننده ابدا
شوهر او باشد خواه بدوام یا انقطاع و یا در عده رجعیه باشد حرام میشود آن زن بر زنا کننده ابدا و موطوئه
[illegible] در حکم شوهردار است بنا بر اظهر و احوط هر گاه کسی با زن زنا کند حرام مؤبد میشود مسئله دهم هر گاه
کسی لواط کند با پسری یا مردی که حرام میشود بر لواط کننده مادر او و مادر مادر او هر چه بالا روند و خواهر او
و دختر او و دختر دختر او و دختر پسر او و اما دختر های خواهر موطوئه حرام نیست و این حکم حرمت در صورتی
است که لواط قبل از تزویج این زن باشد و هر گاه بعد از تزویج ایشان لواط کند باعث حرمت ایشان نمیشود
مسئله یازدهم جایز نیست از برای آزاد که زیاده از چهار زن آزاد بعقد نکاح دائم و جایز نیست
از برای او گرفتن زیاده از دو کنیز [illegible] و جایز نیست از برای بنده گرفتن
و جمع کردن زیاده از چهار کنیز [illegible] و این حکم در نکاح دائم است و اما متعه
هر چه بگیرد خواه حره و خواه عبد جایز است و حصر و عدد ندارد و هم چنین است ملک یمین و هر گاه صاحب
چهار زن [illegible] طلاق بگوید بطلاق رجعی زن دیگر را نکاح کند مگر بعد از انقضا
عده آن مطلقه و هر گاه بائن باشد جایز است و هم چنین است هر گاه زوجه خود را طلاق بگوید بطلاق رجعی

جایز نیست تزویج خواهر او مگر بعد از انقضاء عده مطلقه

کتاب الطلاق و مشتمل علی سؤالات و اجوبه **سؤال** آیا جایز است پدر یا جد یا حاکم شرع طلاق بگوید از جانب طفل صغیر زوجه او را یا از جانب مجنون زوجه او را یا نه **جواب** ولی و حاکم از جانب صغیر نمیتواند طلاق بگوید زوجه او را اگرچه مصلحت صغیر باشد لان الطلاق بید من اخذ بالساق و لان له امداً ینتظر و اما مجنون هرگاه جنون او متصل بصغر باشد پدر و جد میتوانند طلاق زوجه او را بگویند هرگاه افاقه در جنون او فوت شود و اگر جنون او متصل بصغر نباشد یا متصل باشد و ولی پدر و جد نداشته باشد حاکم شرع در هر دو صورت طلاق زوجه مجنون او میگوید هرگاه مطبق باشد یعنی افاقه در جنون او فوت شود **سؤال** هرگاه حاکم عرف و یا جابر دیگر بتخویف و جبر نماید شخصی را که یا طلاق زوجه است را بگو یا مبلغی فلان مهر او را باو بده و شخص قادر باشد بر ادای مهر او و معرفت زوجه اش را جبراً طلاق بگوید آیا این طلاق مجبور صحیح است و یا باطل است یا صحیح **جواب** این جبر نیست و طلاق صحیح است اکثر اصحاب نصّ بر این تصریح نموده اند **سؤال** اکراهی که موجب بطلان طلاق و سایر عقود و ایقاعات است کدام است **جواب** اکراه آنست که متضمن ضرری باشد که آن شخص مکره بترسد که اگر نکند بقتل یا زخم زدن یا حبس کردن یا گرفتن مال اگرچه کم باشد یا بفحش گفتن یا زدن یا حبس کردن و این سه اول همه کس را میترساند و اما سه تای بعد مختلف است بحسب مردان بعضی را مکروه هست که آنها را نمی ترسانند بخلاف بعضی دیگر و الله العالم **سؤال** بیان فرمایید که آن طلاقی که مرد سه دفعه زوجه بر زوج حرام میشود کدام است **جواب** آن طلاق عدی است و طلاق عدی طلاقی است که شخص زوجه اش را طلاق بگوید و در عده رجوع کند و وطی کند در عده و در الحاق بعد از رجوع زوجه بمدل در رجوع زوج در عده و وطی نمودن او و تزویج نمودن زوج بعقد جدید زوجه را در عده رجعیه الحاق این در بطلاق عدی خلاف است و اظهر آنست که هر دو ملحق اند بعدی نیز اگر معتبر است در طلاق عدی چند چیز یکی رجوع در عده و دیگری وطی بعد از رجوع و طلاق خلع اگرچه باین است اکثر و اولی بعد از رجوع زوجه بمدل رجعی است و ظاهر آنست که زوج هم رجوع کرده و هم وطی پس عدی است و اما عقد جدید در عده رجعیه عقد باطل و لیکن در حکم رجوع است این عقد رجوع است نه نکاح و وطی هم بعد از آن است پس طلاق عدی خواهد بود خلاصه طلاق عدی آنست که طلاق بگوید و در عده رجوع کند و وطی کند بعد از آن زوجه حیض شود و پاک شود دوباره او را طلاق بگوید تا سه دفعه در دفعه سیم حرام میشود بر زوج تا اینکه شوهر دیگر بگیرد و موافقت اتفاق اند و اما مطلقه نه بار زوج اول بعد از عده او را تزویج نماید و طلاق بدهد بر این قیاس تا نه مرتبه در دفعه نهم حرام مؤبد میشود و در حقیقت این نه طلاق شش تای آن عدی است و سه تای آن عدی نیست زیرا که شرط است در عدی رجوع و وطی در عده بعد از وقوع طلاق و طلاق سیم باین صفت موصوف نیستند و طلاق نهم طلاق مذکور را مجازاً عدی مینامند و مخفی طلاق عدی از اقسام طلاق رجعی و سنی هیچکدام حرمت نهم حرام مؤبد نمیشوند اجماعاً و لیکن طلاق عدی و طلاق سنی و رجعی جمیع اقسام طلاق حتی طلاق غیر مدخول بها در دفعه سیم حرام میشود زوجه بر زوج تا اینکه شوهر

دیگر بگیرد

دیگر بگیرد و با او وطی شود و زوج او را طلاق بدهد بعد از انقضاء عده میتواند تزویج نماید بشوهر اول و مسئله محل خلاف و اشکال است مگر اینکه ابن بکیر در طلاق سنی یعنی اخص خلاف کرده و قائل شده که طلاق سنی یعنی اخص موجب حرمت زوجه در طلاق سیم نمیشود و سنی یعنی اخص آنست که طلاق بگوید زوجه خود را و صبر کند تا عده او منقضی شود دوباره او را تزویج نماید پس اگر قاصد دفعه چنین طلاق بگوید باو حرام نمیشود و روایت زراره مصرح است باینمطلب فان فعل هذا بها مأة مرة هدم ما قبله و حلت بلا زوج و قول ابن بکیر مثل مستند او ضعیف است و حق آنست که جمیع اقسام طلاق در سیم موجب حرمت میشود تا وقتیکه محلل انجام ندهد و اما حرمت دفعه نهم اما اختصاص دارد بطلاق عدی که دانستی و در غیر عدی نیست مسئله محل خلاف نیست و افضل انواع طلاق کما نطقت به الاخبار و کلمات فقهائنا الاطیاب طلاق سنی یعنی اخص است **سؤال** هرگاه زوجه غایب باشد از مکان زوج و زوج بخواهد که او را طلاق بگوید آیا جایز است طلاق او بدون اطلاع از حال او که در طهر است یا حیض یا نفاس یا باید مطلع شود از حال او **جواب** هرگاه زوجه غایب باشد و متکفل و متعذر باشد اطلاع زوج از حال او که در طهر است یا حیض یا نفاس جایز است که بدون اطلاع طلاق او را بگوید بنابر اشهر فتوی و محققین از متأخرین اختیار همین قول را نموده اند مثل میرزای قمی و صاحب جواهر الکلام ابن ابی عقیل ادعای فتوی بر آن نموده اند بجواز طلاق غایب و یدل علی الجواز النصوص المستفیضه الداله علی جواز طلاق غایب فی ای حال و منها طلاق الغایب و صحیح محمد بن مسلم عن احدهما قال سألته عن الرجل یطلق امرأته و هو غایب قال یجوز طلاقه علی کل حال و تعتد امرأته من یوم طلقها و خبر ابی بصیر عن ابی عبدالله فی الرجل یطلق امرأته و هو غایب فیعلم انه یوم طلقها کانت طامث قال یجوز و امثال ذلک محمول علی الاستحباب و هرگاه زوج باوصف غیبت زوجه مطلع باشد از حال زوجه که در حیض است یا نفاس یا طهر مواقعه طلاق او جایز نیست و در حکم غایب است در جواز طلاق بدون اطلاع در صورت تعذر یا تعسر مثل کسی که حاضر و محبوس باشد و هرگاه شخصی کسی را وکیل نماید در طلاق زوجه اش و زوجه حاضر نباشد نزد وکیل و احتیاج دارد وکیل اطلاع از حال زوجه از طهر و حیض مگر آنکه وکیل مطلع باشد که در حیض است در این صورت طلاق او جایز نیست اگرچه بوجه **سؤال** طلاق فضولی جایز است هرگاه زوج اجازه کند یا نه **جواب** طلاق فضولی جایز نیست اگرچه اجازه شود و قد صرح به بعض اصحابنا زیرا که ادله فضولی ما طلاق فی البدو و لا اصل فیه الفساد **سؤال** هرگاه زوجه بعد از طلاق اداء عده نماید یا فسخ بعد از آن آیا جایز است تزویج او بدون عده یا نه **جواب** بلی جایز است از دو زوج او و علاء از ثم نیست و قد صرح بذلک السید لانهن مصدقات **سؤال** هرگاه زوجه خبر بدهد و مستراب باشد یا زوج نزد مطلق اینکه معترف باشد بعد از اینکه زوج گوید که یکماه از وقوع گذشته است و زوجه گوید که سه ماه گذشته است مطلق بنابر قول زوجه کرده و طلاق را از آخر ساخته آیا این طلاق صحیح است یا نه **جواب** طلاق باطل است زیرا که زنان مصدقات اند و طی در طهر و حیض و حمل و عده و وقوع مصدقات نیستند و در صورتیکه در وقوع نیز مصدقات باشند این طلاق بلا اذن وکیل و بلا اذن موکل واقع شده چه زوج او را وکیل نموده که دو ماه دیگر او را طلاق بگوید و وکیل الحال او را طلاق گفته این حال وکیل در حقیقت فضولی نیست **سؤال** هرگاه زوج زوجه را مطلقه نماید و بعد از انقضاء

علاوه مادامی که بین زوجین در عده رجوع نموده ام الا حتی ادعا شما مسموع است یا نه **جواب** بلی وقت اثبات
رجوع سخن او مسموع نیست و با عدم اثبات تسلط قسم نفی العلم بر زوجه خواهد داشت **سؤال** هرگاه
زوج بگوید که من یکسال قبل از این طلاق زوجه را گفتم و زوجه منکر باشد آیا زوجه تسلط گرفتن نفقه و کسوه
آن یکسال را دارد یا نه و علاقه زوجیت بینهما باقی است یا نه **جواب** زوجه بحسب ظاهر در صورت
عدم اثبات زوج طلاق را میتواند مطالبه نفقه و کسوه نماید و در واقع با علم بتحقق طلاق داده یا علم بعدم
تحقق و یا جاهل است بحقیقت الامر در صورت اولی میتواند شوهر اختیار کند و نمیتواند زوج و مکرر علی
کم مزاحم او شود و تسلط مطالبه نفقه ما مضیه را ندارد و اما در صورت دوم تسلط مطالبه نفقه ما مضیه را دارد
و نمیتواند شوهر اختیار نماید و در باطن میتواند نفقه خود را از مال زوج تقاص نماید و اما در صورت سیم بیرون
زوج مسلم است و قول مسلم محمول بر صحت است باید تصدیق زوج را نماید و ترک مطالبه نفقه نماید و هرگاه
نخواهد بغیر عن شوهر نماید والله العالم **سؤال** هرگاه زوج مریض زوجه را مطلقه نماید و در عده فوت
شود آیا زوجه از مال او ارث خواهد برد یا نه **جواب** بلی در طلاق مریض هر یک از زوج و زوجه که در
اثنای عده بمیرد از همدیگر ارث میبرند از او بلکه هرگاه زوج تا یکسال بمیرد زوجه از او ارث میبرد و این حکم
جناب الهی قرار فرموده تا شوهرها ضرر نکنند زنها را و محروم نکنند از ارث و این حکم اعم از این است که بین الزوجین
الفت باشد یا کراهت و مسئله خلاف و اشکال نیست **سؤال** رجوع بعد از طلاق شرایطی دارد
یا نه **جواب** رجوع بر دو قسم است قولی و فعلی اما قولی رجوع کردم تو را بسوی حرم خود یا برگردانیدم
تو را بسوی نکاح خود و رجوع برگردانیدن زوج است زوجه را بسوی نکاح خود و مقصد هی است مدلول
قوله تعالی انه علی رجعه لقادر و اگر عربی بگوید باید طرفین باید کمتر رجعتک الی نکاحی یا راجعتک یا ارجعتک
الی نکاحی و اما فعلی هر فعلی است که دلالت کند بر این معنی مثل جماع کردن با او و بوسیدن او و دست مالیدن بدن
او و باید این افعال بقصد رجوع باشد زیرا که اینها بغیر قصد رجوع بلکه سهوا نیز واقع میشود و رجوع در طلاق
رجعیه است نه باین پس در طلاق غیر مدخوله رجوع نیست و طلاقیکه زوج میدهد و زوجه مدخوله است و بعد از
طلاق رجوع میکند بدون وطی و بعد از آن ثانیا طلاق میدهد این طلاق ثانی طلاق مدخوله خواهد بود
و عده و رجوع خواهد داشت زیرا که رجوع نکاح جدید نیست بلکه برمیگرداند زوجه را بنکاح اول و حال اول
پس اگر قبل از طلاق مدخوله بوده حال نیز حکم مدخوله را خواهد داشت و رجوع ما فی الباب طلاق است نه تجدید
نکاح تا طلاق ثانی طلاق غیر مدخوله باشد و عده و رجوع نداشته باشد و از اینجا است که گفتن سه طلاق با
یک مجلس رجوع بدون وطی جایز است و اگر در حکم غیر مدخوله باشد چگونه در عده رجوع خواهد بود و سه
طلاق خواهد گفت و امر رجوع با اراده زوج و زوجه بتحقق دخول بعد از نکاح واقع بینهما و با انکار ایشان
مدخوله را واضح است چه در صورت اقرار طرفین بدخول زوج تسلط رجوع در ایام عده خواهد داشت و زوجه

مستحق تمام

مستحق تمام مهر خواهد بود و در صورت انکار هر دو دخول را زوج تسلط رجوع نخواهد داشت و زوجه مستحق نصف مهر
خواهد بود و اما در صورت اقرار احدهما بدخول و انکار دیگری پس هرگاه زوجه انکار دخول نماید و زوج اقرار بدخول قول
زوجه مقدم است با قسم زیرا که قول او موافق اصل عدم تحقق دخول است پس زوج تسلط رجوع نخواهد داشت و زوجه تسلط
مطالبه بیش از نصف مهر را نخواهد داشت مگر آنکه مهر را قبل از طلاق گرفته باشد در این صورت نباید نصف مهر را رد کند
زیرا که زوج باقرار خود تسلط استرداد نصف مهر را ندارد و هرگاه زوجه بعد از انکار دخول مجددا اقرار بدخول نماید باید
گرفتن تمام مهر را یا نه و آنکه زوج مجددا اقرار بدخول کند زوجه استحقاق تمام مهر را خواهد داشت یا نه و اظهر آن است که اگر زوج
مجددا اقرار و تصدیق نماید زوجه مستحق تمام مهر خواهد بود و اگر اقرار نکند مجددا تسلط تمام مهر را نخواهد داشت چه در
اثنای عده باشد و چه بعد از انقضای عده و هرگاه زوجه ادعای دخول کند و زوج منکر دخول باشد قول زوج مقدم
یا یمین است چون قول او موافق با اصل است **سؤال** بیان فرمایند مقدار عده و اقسام عده و احکام آن را **جواب**
عده شرعا عبارت است از ایام معلومه که زن باید در آن ایام مفارقت کند از زوج یا از صاحب وطی عقد و وطی
اقسام و احکام آن موقوف است بر ذکر چند مقصد **مقصد اولی** غیر مدخوله عده ندارد در صورتیکه مفارقت او از زوج
متفرق شده باشد بطلاق یا بهبه مدت مگر آنکه مفارقت او بموت زوج باشد که در این صورت عده وفات لازم است
اگرچه غیر مدخوله باشد مطلقا خواه کبیره و خواه صغیره و خواه یائسه و خواه غیر یائسه و مراد از غیر مدخوله غیر
… عده دخول است که دخول با او نشده باشد و دخول عبارت است از فرو رفتن حشفه و یا مقدار
آن که قبله حشفه در فرج یا دبر او اگرچه انزال هم نشود و اگرچه آن مرد مقطوع الانثیین باشد و زنیکه با شوهر
خود خلوت کند بدون وطی اگرچه لمس و تقبیل هم باشد عده ندارد و اگر اختلاف در تحقق وطی شود قول زوج
مقدم است در عدم وطی زیرا که موافق اصل است **مقصد دوم** زنهائیکه بعد از طلاق عده دارند مختلف اند و منقسم میشوند
بانقسام اولی ذات الاقراء و آن زنی است که حیض او بطریق استقامت باشد و علاوه حیض او
خواه عادت حیض او … هر ماه باشد یا هر دو ماه یا مختلف باشد استقامت در عادت حیض او باشد که
ماه بماه … حیض شود و معتاده الحیض هم مثل او است و آن زنی است که عادت دیدن حیض او المتاز
مسلم باشد بمعنی انضباط که تخلف از وقت نکند اگرچه در عادت تخلف کند مثلا در اخر ماه یا اخر ماه حیض
حیض ببیند سه روز یا پنج روز یا هفت روز یا گاهی سه روز و گاهی پنج روز و گاهی هفت روز و هرگاه
عادت معینه حیض او … باشد بمعنی انضباط او … ذات الاقراء نیست و حکم ذات
الشهور است **دوم** ذات الشهور **سیم** ذات الحمل **چهارم** متوفی عنها زوجها که شوهرش مرده باشد
پنجم حوامل و کنیزان … مقصد بیان ذات الاقراء است عده ذات
الاقراء سه قرء است یعنی سه طهر نه سه حیض و طهر بعد از طلاق اگرچه یک لحظه باشد محسوب است
و بعد از آن دو طهر دیگر که بعد از آن عده حاصل میشود و مجرد دیدن اول قطره خون حیض بیرون از عده خارج

میشود و بعد از آن نیز حیض شده حکم عده مثبت نیکلید مقدمه خروج از عده است بنا بر اظهر اشهر و دلالت میکند
بر آنکه مراد از قرء طهر است نه حیض قول ابی جعفر ع القرء ما بین الحیضتین فی عدة من الروایات المعتبرات فی الحسان
والصحاح و در بعضی منها الاقراء الاطهار و عن علی ع بالطریق المعتبر قال انما القرء الطهر و قال ع اذا دخلت
فی الحیضة الثالثة انقضت عدتها و حلت للازواج الخبر فالمراد من الروایات و فتاوی که اقراء ذکر کرده اند هرگاه حره باشد عدة
او سه طهر است نه امر خواه دو حیض باشد یا ده عبد و اقل زمانیکه حره مطلقه ذات الاقراء از عده خارج میشود
بمجرد دیدن خون سوم و لحظات بلحظه طهر بعد از طلاق و سه روز حیض بعد از آن و ده روز طهر بعد از آن و سه
روز حیض بعد از آن و ده روز طهر بعد و لحظه حیض بعد از آن و لحظه آخر جزو عده نیست بلکه مقدمه خروج از عده است
و هرگاه زوجه بعد از طلاق بلا فاصله حیض شود میباید چهار حیض لازم است تا سه طهر متحقق شود و هرگاه
اختلاف شود میان زوج و زوجه و زوجه بگوید بعد از طلاق یک لحظه از طهر باقی مانده بود تا از عده زودتر بیرون رفته باشد
شود و زوج بگوید بلا فاصله حیض شده و هیچ از طهر باقی نمانده بود تا عده او طول بکشد قول زوجه مقدم است
هن مصدقات و عن الباقر ع قال العدة والحیض للنساء اذا ادعت صدقت مقصد سیم در عده ذات الشهور
است و مراد از ذات الشهور آنکه سن حیض باشد و لکن حیض نبیند یا بسبب این باشد که خلقة حیض نمی بیند
یا بسبب عارضی باشد از مرض یا شیر دادن و عده او از طلاق یا فسخ هرگاه حره باشد
کنیز سه ماه هلالی است و هرگاه در وسط ماه طلاق واقع شود هر قدر از ماه گذشته باشد باید از ماه چهارم بگیرد
تا سه ماه تمام باشد و اما صغیره و یائسه محل خلاف است ابن سماعه و سید مرتضی و ابن زهره قائل شده اند بانکه عده
ایشان نیز سه ماه است و استناد نموده اند بجمله از اخبار مثل خبر ابی بصیر و خبر هرون بن حمزه و صحیح حلبی و لکن
اقوی و اشهر آنست که عده از برای ایشان نیست و بمجرد وقوع طلاق میتوانند شوهر اختیار نمایند و دعوای اجماع
شده مستفیضا و کلام ابن زهره صریح در خلاف نیست بلکه از باب الاحتیاط میکند و دلیل ما بعد از اجماع
محکی نصوص مستفیضه معتبره است مثل آنچه مروی است از الصادق ع فی الصبیة التی لا تحیض مثلها والتی قد یئست
من المحیض لیس علیها عدة وان دخل بها و قریب به آن است موثقه عبد الرحمن بن الحجاج و صحیح حماد بن عثمان و روایة محمد بن
مسلم و حد یأس پنجاه سال است در غیر سیده و قرشیه و شصت سال است در سیده و قرشیه و مطلقه هرگاه در اثنای
سه ماه حیض نشده منقضی است عده او بانقضاء سه ماه و هرگاه در اثنای سه ماه حیض شده منقضی است عده او
بانقضاء سه ماه و هرگاه در اثنای سه ماه حیض شود دیگر عده باید بسر برد بعد از آن منقطع شود باید صبر کند تا نه ماه
بجهت احتمال حمل پس اگر در عرض این نه ماه سه طهر یا سه حیض باقی مانده تمام شد بعد از احتمال سه طهر از عده خارج است
و یا احتمال در عقبش شده و وضع حملش شد نیز از عده خارج است و هرگاه هیچ یک از این دو واقع نشود باید از سر نه ماه
تا سه ماه عده نگاه دارد و بعد از سه ماه عده او منقضی است و دلیل بر این خبر سوره است و سئل ابو عبد الله ع عن رجل طلق
امرأته تطلیقة علی طهر من غیر جماع بشهود طلاق السنة وهی ممن تحیض فمضی ثلاثة اشهر فلم تحض الا حیضة واحدة ثم ارتفعت

حیضتها

حیضتها حتی مضت ثلاثة اشهر اخری و لم تدر ما رفع حیضتها قال ان کانت شابة مستقیمة الطمث فلم تطمث فی ثلاثة اشهر
الا حیضة ثم ارتفع طمثها فما تدری ما رفعها فانها تتربص تسعة اشهر من یوم طلقها ثم تعتد بعد ذلک بثلاثة اشهر
ثم تتزوج ان شاءت و ضعف حدیث منجبر است بشهرت و عمل اصحاب و لکن دلالت ان اخص است از مدعی چه
حدیث ظاهر است در مستقیمة الحیض که در سه ماه یک مرتبه حیض شود و مدعی مطلق مطلقه است خواه مستقیمة
الحیض باشد یا نه و خواه یکمرتبه در سه ماه حیض دیده باشد یا دو مرتبه پس اقرب و اولی آنست که بگوئیم حکم
مرقوم [illegible] اختصاص دارد [illegible] بالاجماع [illegible] شهرت عظیم [illegible] غیر
[illegible] است بلکه قائل [illegible] تفصیل [illegible] و هرگاه [illegible] عادت او در حیض از سه ماه زیاده باشد
مثل هر چهار ماه یکمرتبه حیض شود یا هر شش ماه یا هر نه ماه یا هر یکسال یکبار حیض
شود خلاصه عادت او از سه ماه کمتر نباشد بلکه زیاده باشد عده او یکمرتبه سه ماه است نه باقراء [illegible]
علیه الجماعات الحکیم من الخلاف والسرائر و کاشف اللثام و خبر زرارة سألت ابا عبد الله ع عن التی لا تحیض
الا فی ثلاث سنین او فی اربع سنین قال تعتد ثلاثة اشهر ثم تتزوج ان شاءت و خبر ابی بصیر عنه ع ایضا انه قال
فی المرأة التی یطلقها زوجها و هی تحیض فی کل ثلاثة اشهر حیضة فقال اذا انقضت ثلاثة اشهر انقضت عدتها
یحسب لها لکل شهر حیضة الخبر والنص فی الاخبار مقصد چهارم در عده حامل است عده حامل منقضی میشود
بوضع حمل اگر چه بعد از طلاق بلا فاصله باشد اجماعا فتوی و نصا و مقتضی الحصر فی الآیه و اولات الاحمال اجلهن
ان یضعن حملهن و اخبار مستفیضه [illegible] است [illegible] بعضی اخبار [illegible] نسبت داده اند
و ابن حمزه بانکه اقرب الاجلین [illegible] حامله [illegible] یعنی اگر وضع حمل زیاده بکشد از سه ماه عده
وضع حمل است و اگر سه ماه زیاده بکشد از وضع حمل عده سه ماه است اگر چه خبر ابی الصباح و صحیح ابی بصیر و حلبی
با این مضمون وارد شده و بر [illegible] اخبار خلاف ظاهر اجماع [illegible] است و معتبره [illegible] نیست و مراد از وضع حمل اعم است
از وضع حمل کامل که طفل متولد باشد یا علقه و یا مضغه یا مصوره باشد خلاصه بوضع حمل خواه تمام باشد یا ناقص عده
منقضی است فعن الکاظم ع عن الحبلی اذا طلقها زوجها فوضعت سقطا تم او لم یتم او وضعته مضغة فقال
کل شیء یستبین انه حمل تم او لم یتم فقد انقضت عدتها و ان کان مضغة و هرگاه زوجه مطلقه ادعا کند وضع حمل را
باید تصدیق او را نمود هرگاه عادة ممکن باشد و بعضی از فقها [illegible] نطفه مستقر [illegible] میشود [illegible]
روز و مضغه [illegible] روز [illegible] و هرگاه شک کنیم [illegible]
باید حکم [illegible] بانکه [illegible]
و علامت [illegible] مقصد پنجم
متوفی عنها زوجها است یعنی زنی که شوهرش مرده و عده او هرگاه زوجه حره و غیر حامله باشد چهار ماه و ده روز
است خواه مدخوله باشد یا غیر مدخوله و خواه صغیره باشد یا یائسه یا غیر ایشان و هرگاه حامله باشد عده او

ابعد الاجلین است یعنی چهار ماه و ده روز و وضع حمل هر یک طولانی تر باشد عده همان است و هرگاه مطلقه
زوجش در اثنای عده طلاق بمیرد هرگاه طلاق رجعی باشد باید ضعیفه دوباره عده بگیرد از حین فوت تا چهار ماه
و ده روز و هرگاه طلاق باین باشد مثل مطلقه ثالثه و مختلعه و مبارات مادامی که رجوع ببذل نکرده باشد هرگاه
در اثنای عده زوج وفات نماید استیناف عده بر زوجه لازم نیست و همان عده طلاق کافی است زیرا که مطلقه
طلاق باین در حکم زوجه نیست بخلاف مطلقه بطلاق رجعی که او در حکم زوجه است و هرگاه زن شوهردار از غیر
بزنا حامله شود بعد از آن زوج او را طلاق بگوید عده او سه ماه خواهد بود نه وضع حمل و بعد از سه ماه میتواند شوهر
اختیار نماید و عبور بوضع حمل نیست و هم چنین است هرگاه شوهر نداشته باشد و بزنا حامله شود بعد از علم بقربه
میتواند شوهر اختیار نماید و هرگاه شوهر نداشته باشد و با او زنا شده و حملی معلوم نباشد علامه در بعضی
از کتب خود قائل شده باینکه باید عده طلاق نگاه دارد بعد از آن شوهر کند و بعضی اخبار نیز دلالت بر این دارد
و احتیاط هم در این است ولی قول بر وجوب این عده مشکل است و هرگاه شخصی اجنبی را بشبهه وطی کند و ضعیفه
شوهردار باشد و حامله شود از وطی ملحق است بواطی که شبهه بوده پس هرگاه شوهرش او را طلاق بگوید عده مطلقه
مزبوره وضع حمل است و بعد از وضع حمل باید عده طلاق را هم بجا بیاورد که سه قرء یا سه ماه عده او است و وطی شبهه
و عده دوم بجهت طلاق و هم چنین است حکم هرگاه بعد از طلاق در ایام عده شخص اجنبی مطلقه را وطی کند و حامله شود عده
او وضع حمل است و بعد از وضع سه قرء یا سه ماه در اتمام عده طلاق بعد از عده وطی واقع خواهد شد اگرچه وطی
بعد از طلاق واقع شده زیرا که عده طلاق را قبل از عده وطی نمیتوان بجا آورد مقصد ششم در عده کنیزان
و استبراء است عده کنیزی که نکاح شده باشد یعنی موطوئه او بسبب نکاح که حره را دو ده باشد و زوج او را طلاق گفته باشد
دو طهر است در صورتی که مدخوله باشد و بالغه و یائسه نباشد و مسئله محل اشکال نیست و هرگاه صغیره غیر مدخوله یا صغیره
یا یائسه باشد عده ندارد و این دو طهر ممکن است که در عرض سیزده روز و دو لحظه واقع شود و ابتدای عده کنیزی که در
طهر باشد در صورتی است که امه مستقیمة الحیض باشد و هرگاه حیض نشود و حال آنکه در سن حیض باشد عده او
یک ماه و نیم نصف عده حره است اعم از اینکه زن حره باشد یا زن عبد و هرگاه آزاد شود امه پس زوج او را طلاق
بگوید عده او عده حره خواهد بود که سه ماه باشد و هرگاه در اثنای عده طلاق رجعی او را آزاد کنند پس هرگاه
طلاق رجعی باشد باید عده حره نگاه دارد که سه طهر است در مستقیمة الحیض و سه ماه در غیر مستقیمة الحیض
و هرگاه طلاق باین باشد عده او همان عده امه است و عده ... عده حره است چه در طلاق و چه در وفات
و ظاهر آن مسئله محقق اجماع است و اجماعات حکیه مستفیضه در اینجا نقل شده و عده امه در وفات دو ماه و
پنج روز است هرگاه حامله نباشد و هرگاه حامله باشد ابعد الاجلین است از دو ماه و پنج روز و وضع حمل این
در صورتی است که آن کنیز ام ولد نباشد و هرگاه ام ولد باشد یعنی مولی از او اولاد داشته باشد عده او در وفات
مولی چهار ماه و ده روز است که عده حره باشد و هرگاه ام ولد را بغیر تزویج نماید و آن غیر او را طلاق بگوید

و در اثنای عده

در اثنای عده بمیرد باید عده حره را در وفات نگاه دارد که چهار ماه و ده روز است و هرگاه غیر ام ولد را تزویج غیر نماید و آن
غیر او را طلاق بگوید و در عده طلاق زوج بمیرد پس هرگاه طلاق رجعی باشد عده او عده وفات است که دو ماه و پنج روز باشد
و هرگاه طلاق باین باشد عده او همان عده طلاق است و هرگاه زوجه او بمیرد ... او را آزاد نماید باید عده حره نگاه دارد
که چهار ماه و ده روز است و هرگاه کسی بخرد کنیز حامله را حرام است بر مشتری وطی کردن از قبل تا چهار ماه و ده روز از مبدأ
حمل او و بعد از انقضای چهار ماه و ده روز وطی آن جایز است ولی مکروه است و احوط آن است که ترک وطی کند تا وضع
حمل در صورتی که حمل مشروع شده باشد و اگر از زنا و حرام شده باشد عده و استبراء ندارد و هرگاه وطی کند حره کنیز غیر
را که ... باشد ولد مال صاحب کنیز است و اگر بشبهه وطی کرده باشد ولد تابع اشرف ابوین است و از اماء است و هرگاه
مولی تزویج نماید امه خود را بعبد یا حر و اولاد او از ام خواهد بود و هرگاه کنیز بخرد در حالتی که در حباله نکاح او باشد
باطل میشود نکاح و میتواند وطی کند او را بدون استبراء و هرگاه وطی کند مولی امه خود را و بعد از آن آزاد کند او را باید
عده نگاه دارد سه طهر هرگاه مستقیمة الحیض باشد و سه ماه هرگاه مسترابه باشد و واجب است بر مولی که کنیز
خود را وطی کرده باشد هرگاه بخواهد بغیر فروشد از آنکه استبراء نماید او را یعنی ترک وطی او کند تا حیض شود یا
تا چهل و پنج روز هرگاه لا حیض باشد تا احتیاط ... شود پس هرگاه فروخته شد جاریه موطوئه باید که بعد
از خریدن اگر بداند که استبراء شده وطی او مشروع خواهد بود و اگر بداند که استبراء نشده باید که استبراء
شده باشد واجب است بر او استبراء یعنی مذکور و هرگاه بداند خریدار که جاریه را غیر از مولی ... وطی
موطوئه بعینه باشد ... موطوئه استبراء بر خریدار لازم است سبیل حیضه یا چهل و پنج روز و این
استبراء اختصاص بخریدن جاریه ندارد بلکه هرگاه منتقل شود بملک به ارث یا صلح یا اسیر نمودن و اسیر کردن
از ولایات کفار در جهاد باشد و سایر وجوه تملک استبراء لازم است بر آن منتقل الیه سبیل حیضه یا چهل و پنج روز
در صورتی که استبراء مالک اول مطلع نباشد و هرگاه وطی کند منتقل الیه بدون استبراء و ولدی از او حاصل شود ولد مال
منتقل الیه است زیرا که الولد للفراش و فراش منتقل الیه است مقصد هفتم در عده متعه است متعه هرگاه مدخوله
نباشد عده ندارد و هرگاه مدخوله باشد و مستقیمة الحیض باشد عده او دو حیض است و هرگاه حیض نشود عده او
چهل و پنج روز است و اما در وفات متمتع عده متعه چهار ماه و ده روز است هرگاه حامله نباشد بنا بر مشهور اگرچه متعه
... باشد و هرگاه حامله باشد عده او ابعد الاجلین است از وضع حمل و چهار ماه و ده روز مقصد هشتم
عده نکاح منفسخ بسبب عیب ... از جانب زوج و چه از جانب زوجه اما در غیر مدخوله عده ندارد
و اما در مدخوله هرگاه مستقیمة الحیض باشد عده او سه طهر است و هرگاه حیض نشود و حال آنکه در سن حیض باشد
عده او سه ماه است مقصد نهم عده زوجه حاضره و غائبه ... سبب زوال نکاح است از طلاق و فسخ اگرچه
زوجه علم بتحقق سبب نباشد و عده زوجه که حاضره نباشد اما عده وفات را باید از حین رسیدن خبر موت با او
بگیرد اگرچه خبر غیر ثابت باشد ولی بعد از ثبوت شوهر اختیار نماید و اما عده طلاق از حین وقوع طلاق عده

نکاح ما ... از حین رسیدن خبر پس که بعد از گذشتن سه ماه خبر طلاق باو رسید عده نگاه دارد ... اختیار نماید عده جدید ... لازم
مفید **سؤال** بیان فرمایید طریق خلع و مبارات و طلاب و احکام و فرق میان اینها را **جواب** حل این سؤال موقوف
است بر ذکر دو مقصد مقصد اول در خلع و آن عبارت است از فک نکاح از زنی که کراهت داشته باشد از زوجیت
شوهر خود که انتهی که موجب ترک حدی از حدود الله بوده باشد بعوض فدیه که زوجه قرار دهد و فارق میان آن و مبارات
کراهت زوج است که در مبارات کراهت زوج نیز شرط است بخلاف خلع و صیغه خلع خلعتها علی فدیه ما درهم مثلا
او خالعتها علی کذا و معتبر است در آن قبول زوجه و شرط است در صحت خلع چند امر اول آنکه زوجه در طهر
غیر مواقعه بوده باشد هم چنانکه در طلاق نیز شرط است در صورتی که مدخوله باشد و صغیره و یائسه نباشد دوم
آنکه در حضور دو عدل این واقع شود چه خلع نیز از اقسام طلاق است **سیم** کراهت زوجه خاصه چه
هر گاه کراهت از جانب هر دو باشد مبارات خواهد بود و هر گاه از جانب زوج تنها باشد اخذ فدیه جایز نخواهد
بود و حال آنکه معتبر است در خلع و فدیه و حد کراهت زوجه آنست که خائف باشیم ... که هر گاه علاقه زوجیت باقی
باشد ترک خواهد نمود حدی از حدود الهی را مثل آنکه گفته شود از زوجه که واجب اطاعت نخواهم کرد شوهر
خود را ... یا ترک خواهم کرد غسل جنابت را یا بدون اذن تو بیرون خواهم رفت یا غیر تو را داخل فراش
خواهم نمود و امثال اینها که محصیت بوده ... و کراهت ... کفایت نمیکند ... در حین خلع کراهت
متحقق بوده باشد و اینها در صورتی است که زوجه در مجلس خلع حاضر باشد و حال او معلوم شود **چهارم**
کمال خالع و مختلعه بسبب بلوغ و عقل و اختیار و قصد پس واقع نمیشود خلع با اکراه و سکر و غضب رافع قصد
پنجم بذل از جانب زوجه بمالی که قابل ملکیت باشد و مجهول نباشد مثل صد درهم یا صد دینار یا فلان ملک یا فلان
عین یا تاجی مهر من یا نصف مهر من و جایز است که زیاده تر از مهر خود را فدیه قرار دهد و هر گاه فدیه مجهول باشد یا قابل
ملکیت نباشد خلع باطل است و هر گاه فدیه عین مشخص باشد و آن عین مستحق للغیر باشد بعضی برآنند که خلع باطل است
مثل بیع و اتباع او و اکثر حق آنست که خلع صحیح است کما هو المشهور بین الاصحاب پس هر گاه آن فدیه مثلی باشد باید قیمت
آن عین مثل آن بر او و هر گاه قیمی باشد باید از عهده قیمت آن بر آید و هر گاه خلع واقع شود حاصل میشود بینونت و جدایی
بنسبت از برای زوج رجوع مگر بعد از رجوع زوجه به بذل که بعد از رجوع زوجه رجوع جایز خواهد بود در صورتی که
بتواند زوج رجوع کند مثل آنکه عده باقی باشد و طلاق سیم نباشد و غیر مدخوله و یائسه نباشد که در این صور
رجوع به بذل جایز نیست و رجوع زوج بطریق اولی و لازم نیست گفتن صیغه طلاق بعد از خلع بخلاف مبارات
که گفتن صیغه طلاق در آن لازم است **مقصد دوم** در مبارات است و آن مفارقتی است و چونکه ... از جانب
کراهت در مبارات از زوج و زوجه هر دو هست بان جهت آن را مبارات نامند و ظاهر آنست که مبارات قسم
خاصی است از اقسام خلع چه مخالفه با خلع در کثیری از احکام مثل آنکه باید زوجه در طهر غیر مواقعه باشد و در حضور
عدلین باشد و عدم جواز رجوع در عده از برای زوج مگر بعد از رجوع زوجه به بذل و از این جهت است که در مبارات

فکر شرایط ... و بر سبیل اختصار ... با احکام خلع در احکام و در کشف الاثام تصریح نمود باینکه
مبارات قسمی است از اقسام خلع و جماعتی دیگر ذکر نموده اند که فارق میان خلع و مبارات بامر سه چیز اول
لازم است در مبارات ذکر صیغه طلاق بعد از مبارات بان نحو که اول فدیه را مشخص نماید پس زوج بگوید بارئتک
علی ماه درهم مثلا فانت طالق بخلاف خلع که ضرور نیست صیغه طلاق بعد از خلع دوم کراهت زوج که معتبر
است در مبارات هم چنانکه معتبر است کراهت زوجه و در خلع کراهت زوجه خاصه معتبر است **سیم** آنکه
فدیه در خلع چه بقدر مهر باشد و چه کمتر و چه زیاده تر جایز است بهر نحو که تراضی بعمل آید جایز است و اما فدیه در مبارات
زیاده تر از مهر جایز نیست اجماعا و بعضی برآنند که بقدر مهر هم جایز نیست بلکه باید از مهر کمتر باشد چه فدیه بعوض کراهت
در مبارات کراهت زوج نیز هست پس باید بعوض کراهت زوج فدیه زوجه کمتر باشد از خلع و احوط آنست
که فدیه در مبارات کمتر باشد از مهر **سؤال** مسائل متعلقه بظهار و ایلاء را بر نحو اختصار بیان
فرمایید **جواب** این بیان موقوف است بر ذکر دو مقصد مقصد اول در ظهار است و ظهار آنست که تشبیه
کند منکوحه خود را یا کنیز خود را به پشت یکی از محارم خود مثل مادر یا خواهر یا دختر خود هر گاه چه محارم رضاعی باشد
و صیغه آن انت علی کظهر امی او اختی ... مثل پشت مادر من یا خواهر من یا دختر من است
و آنست که ظهر ... کفایت میکند و تشبیه بغیر پشت موجب حرمت نیست مثل آنکه بگوید تو بر من مثل
شکم مادر من هستی یا جزوی دیگر از اجزای بدن او و هر گاه معلق کند ظهار را بشرطی مثل آنکه تو مثل پشت مادر من هستی
هر گاه فلان ... واقع میشود ظهار و هر گاه موجود شود معلق علیه وطی حرام خواهد بود بدون کفاره و شرط است در ظهار
حضور عدلین و خلو زوجه از حیض و نفاس و آنکه در طهر غیر مواقعه باشد و آنکه مظاهر کامل بالغ باشد و باید زوجه
با جماع مدخوله باشد و در غیر مدخوله ظهار واقع نمیشود کما صرحت به الاخبار الصحیحه و هر گاه ظهار با شرایط مذکوره واقع
شد حرام میشود وطی زوجه و مجامعت تا آنکه کفاره نداده باشد و هر گاه کفاره نداده وطی نماید فعل حرام کرده و دو
کفاره بر او لازم خواهد بود و مقدار کفاره در کتاب کفارات ذکر خواهد شد و واجب است تقدیم کفاره بر وطی و هر گاه
نماید مظاهر رجوع بسوی او ... بحاکم شرع و حاکم او را تا سه ماه مهلت میدهد و حتم میکند که یا کفاره بدهد تا مضیق بر زوجه
نشود یا طلاق بدهد و هر گاه قبول هیچیک از این دو امر نکند ... تا اختیار یکی از این دو نماید و هر گاه طلاق
بگوید در عده رجوع کند نیز کفاره بر او واجب خواهد بود از برای وطی و در ظهار حرمت وطی اجماعی است
و غیر از آن مسائل ... از تقبیل و لمس ... اشکال است و اظهر ... جواز است و احوط ترک است و هر گاه طلاق
بگوید طلاق رجعی و بعد از انقضای عده دوباره او را تزویج کند و وطی کند کفاره بر او نخواهد بود و وطی بعد از تزویج
جایز خواهد بود و هم چنین است هر گاه طلاق باین بگوید مثل آنکه مطلقه ثالثه باشد و در عده او را تزویج کند یا بائن
باشد و بعد از طلاق او را تزویج نماید وطی او جایز خواهد بود بدون کفاره **مقصد دوم** در ایلاء است و آن
قسم خوردن است بخدا بر ترک وطی زوجه دائمه ابدا یا مطلقا یا زیاده بر چهار ماه بقصد ضرر زدن بر زوجه

واما هرگاه بقصد خوف حمل باشد یا بقصد خوف نا خوش شدن زوجه یا فساد شیر او باشد ایلاء نمی‌شود و
شرط نیست حضور زوجه در حین ایلاء و شرط است در ایلاء که زوجه مدخوله باشد و شروط طلاق در ایلاء نیست
و هرگاه ایلاء نمود صبر نمود تا [illegible] شروع نمود هرگاه [illegible] رجوع بحاکم شرع نمود حاکم شرع مهلت میدهد زوج را تا چهار ماه
که فکر خود را بکند پس هرگاه قبل از چهار ماه وطی نمود کفاره ایلاء بر او واجب میشود و از ایلاء بیرون میاید
و وطی ثانی در ماه بعد موجب کفاره دیگر نمیشود و در این مدت که حاکم شرع مهلت داده نمیرسد زوجه را که مطالبه
وطی یا طلاق نماید و بعد از انقضاء چهار ماه مخیر است زوجه میان فئه یعنی وطی یا طلاق رجعی و بعد از طلاق [illegible]
[illegible] رجوع کند و هرگاه امتناع نمود از این دو امر یعنی فئه و طلاق اجبار میکند او را حاکم و تنگ میگیرد بر او
آب و نان را تا اختیار کند احد امرین را و هرگاه بعد از چهار ماه و مدت مضروبه باختیار وطی را نمود و وطی کرد آیا کفاره
ایلاء بر او خواهد بود یا کفاره اختصاص دارد بوطی در مدت مضروبه در آن دو قول است و اظهر و اقوی و اشهر وجوب
کفاره است [illegible] خلاف ادعای اجماع بر آن نموده و فی خبر منصور عن الصادق علیه السلام
فی رجل آلی من امرأته فمرت به اربعة اشهر قال یوقف فان عزم الطلاق بانت
منه وعلیها عدة المطلقة والا کفر یمینه
وامسکها والله العالم

کتاب الکفارات

کفاره عبارتست از ستر معصیت بطاعت مخصوصه از صوم و عتق و اطعام چه سبب کفاره
عصیان است و کفاره از کفر است بمعنی پوشانیدن و باین سبب که کافر ستر حق میکند او را کافر مینامند و این کفارات
از صیام و عتق و اطعام که باعث پوشیده شدن معصیت است لهذا آنرا کفاره مینامند و کفاره اسباب علیحده دارد و لهذا منقسم
است باقسام متعدده اول کفاره ظهار ظهار از اسباب کفاره است و کفاره آن مرتبه است اول عتق رقبه است
پس اگر عاجز باشد ظهار کننده از عتق دو ماه متوالی روزه بگیرد و اگر از روزه نیز عاجز باشد طعام بدهد شصت فقیر را
و دلالت میکند بر این حکم اجماعات محکیه و حدیث موثق جاء رجل الی رسول الله فقال یا رسول الله انی ظاهرت من
امرأتی فقال اذهب فاعتق رقبة فقال لیس عندی قال اذهب فصم شهرین متتابعین فقال لا اقدر علی ذلک
فقال اذهب فاطعم ستین مسکینا دوم کفاره قتل خطا است و او نیز مثل کفاره ظهار است فهو صحیح ابن سنان
عن الصادق ع اذا قتل خطاء ادی دیته الی اولیائه ثم اعتق رقبة فان لم یجد صام شهرین متتابعین فان لم یستطع اطعم ستین
مسکینا مدا مدا و نسبت خلاف [illegible] سلار و ابن حمزه [illegible] اختیار [illegible] تخییر را و این قول
ضعیف است و مستندی ندارد سیم کفاره کسیکه قضاء روزه ماه مبارک رمضان را افطار کند بعد از ظهر
و کفاره او اطعام ده مسکین است پس اگر عاجز باشد سه روز پی در پی روزه بگیرد چهارم کفاره
کسیکه افطار کند روزه واجب ماه رمضان را [illegible] مفطراتی که موجب کفاره است که در مقام خود بیان شده و آن یکی از
سه چیز است بنحو تخییر عتق رقبه و اطعام شصت فقیر و روزه دو ماه متوالی پنجم کفاره کسیکه افطار کند روزه

کفاره بر او

کفاره بر او واجب شده باشد ششم کفاره کسیکه افطار کند روزه را که بعهد بر او واجب شده باشد و فرق بین نذر و عهد
نیست [illegible] مطلقه و معینه [illegible] هفتم کفاره خلف عهد و این هم کفاره [illegible] کفاره شکستن نذر و عهد هم مثل کفاره افطار
روزه ماه رمضان است مخیر است میان سه خصلت مزبوره و بعضی قائل اند باینکه کفاره نذر مثل کفاره یمین است
و جمله از اخبار دلالت بر آن دارد و الله اعلم هشتم کفاره یمین است و آن عتق رقبه است یا اطعام ده مسکین یا
[illegible] ده مسکین پس اگر عاجز باشد سه روز متوالی روزه بگیرد و این کفاره هم خلافی و اشکالی نیست نهم کفاره
کشتن مؤمن است از روی عمد و ظلم [illegible] دو ماه متوالی و طعام دادن شصت فقیر
[illegible] دهم کفاره بریدن زن است موهای سر خود را در مصیبتها و آن عتق رقبه است یا دو ماه
متوالی روزه است یا اطعام دادن شصت فقیر است و مخیر است میان اینها و بعضی قائل اند باینکه کفاره آن مثل کفاره ظهار
است و اظهر قول اول است و حکم بریدن بعض موی سر مثل بریدن کل است بنابر احوط [illegible]
[illegible] یازدهم کفاره کندن زن است موهای سر خود را در مصیبتها [illegible] و کفاره خراشیدن زن
است صورت خود را در مصیبتها [illegible] و احتیاط آنست که [illegible]
و کفاره پاره کردن مرد است جامه خود را [illegible] پسر یا زوجه [illegible] و کفاره هر یک از اینها کفاره یمین است
از عتق رقبه است یا اطعام ده مسکین است [illegible] سه روز متوالی روزه بگیرد
و [illegible] از مواضع بدن کفاره ندارد [illegible] اگرچه خون جاری شود و هم چنین کفاره نیست در
چاک کردن زن جامه خود را در ماتم مصیبت ولد خود و زوج خود و هم چنین کفاره نیست در [illegible] و کندن مرد
موی سر و ریش خود را در مصیبتها و هم چنین در چاک کردن جامه خود را در مصیبت [illegible] در ماتم
سایر اقرباء غیر از پدر [illegible] و قیاس و استحسان باطل است در شرع [illegible]
[illegible] و الاخبار الوارده
فی [illegible] فی خبر خالد بن سدیر سألت ابا عبدالله علیه السلام عن رجل شق ثوبه علی ابیه او علی امه او علی اخیه او علی قریب له فقال لا باس
بشق الجیوب قد شق موسی بن عمران علی اخیه هارون ولا یشق الوالد علی ولده ولا زوج علی امرأته وتشق المرأة علی زوجها واذا
شق الزوج علی امرأته او الوالد علی ولده فکفارته حنث یمین ولا صلاة لهما حتی یکفرا او یتوبا من ذلک واذا خدشت
المرأة وجهها او جزت شعرها او نتفته ففی جز الشعر عتق رقبة او صیام شهرین متتابعین او اطعام ستین مسکینا
وفی الخدش اذا دمیت وفی النتف کفارة حنث یمین ولا شیء فی اللطم علی الخدود سوی الاستغفار والتوبة ولقد
شققن الجیوب ولطمن الخدود الفاطمیات علی الحسین ع وعلی مثله تشق الجیوب وتلطم الخدود [illegible]
[illegible] کفاره [illegible] وطی زوجه در حال حیض [illegible] و اظهر استحباب است [illegible]
[illegible] قائل شده اند بوجوب [illegible] طعام و اقوی [illegible] استحباب است [illegible]
جمعی قائل شده اند بوجوب [illegible] کفاره [illegible] باشد ولکن

وجوب و الی نیاورده مگر بعضی اخبار که دلالت بر آن دارد و قول باستحباب اقوی است و صاع بحساب مشهور یکمن تبریز و چهار سیر
مثقال و ربع مثقال است مطلب ششم جمعی از فقهاء واجب دانسته اند بر کسیکه فوت شود از او نماز عشا و خواب کند تا نصف
شب مکلف بر روزه آن روز بعضی گفته اند از شب باید روزه باشد و سید مرتضی در انتصار و سید ابن زهره در غنیه ادعای
اجماع مینمایند بر وجوب صوم آن روز و بجا آوردن آن و جمعی قائل باستحباب شده اند و اظهر و احوط قول اول است مطلب هفتم
بعد از اجماع محکیین سند مرسل عبد الله بن مغیره است وهو ممن اجمعت العصابة علی تصحیح ما یصح عنه عن الصادق علیه السلام فی رجل
نام عن العشاء ولم یقم حتی انتصف اللیل قال یصلیها و یصبح صائما و ضعف سند منجبر است باینکه مرسل من اجمعت و آن
اصحاب اجماع است و موافق با فتوی بعض اصحاب و معتضد باجماع محکیین است و مقتضای قواعد شرعیه آنست که هرگاه
هر آن روز مصادف شود با روزه مثل حیض و سفر و مرض باید افطار کند و قضای آن بگیرد و هر گاه عمدا افطار کند
بدون عذر کفاره بر او واجب خواهد شد مطلب هشتم هر که نذر کند روزه را و عاجز شود از آن روزه
کند شصت مسکین را و کلام در این است که واجب است یا مستحب و قول باستحباب اظهر است زیرا که عجز موجب سقوط تکلیف
و هر گاه اطعام را نتواند تصدق کند بهر چه ممکن است او را و اگر عاجز باشد استغفار نماید این تفصیل اقسام کفارات و اما
تفصیل احکام خصال کفارات و آن موقوف است بر ذکر چند مطلب مطلب اول در عتق رقبه و در رقبه سه صفت
معتبر است وصف اول اسلام و صغیره در اسلام است از عیوب که موجب عتق است مثل کوری و جذام و زمین گیری
کبیر عیب که باین اسباب هر بنده آزاد میشود و مملوک و بنفسه حاصل حالا است و عیوب دیگر مثل کری و کنگی
و ملحق که یکدست یا یکپا یا او بریده شده باشد مرحوم و عیب آخر خلاف داده و قائل شده
اجماع منعه بالابکه از آن مرحوم حکایت شده الخلاف از ابن ... یا قطع شده باشد مجزی است و بعضی
شده اند باینکه ولد الزنا مجزی نیست و حق آنست که مجزی است هرگاه اظهار اسلام نماید وصف سیم آنکه تام الملک باشد
پس مدبر کفایت میکند و ام ولد کجا است که مالک او را آزاد کرده باشد بعد از وفات خود و هم چنین کفایت میکند
مکاتب مطلق که چیزی از مال الکتابه را ادا نداده باشد و کفایت میکند مملوک غایب هر گاه دانسته نشده باشد مرده است
و فاقا للاکثر بلکه حلی دعوی اجماع بر آن نموده و دلیل بر ملحق بعد از اجماع محکی چند وجه است اول
استصحاب حیات عبد و دوم صحیح ابی هاشم الجعفری سألت ابا الحسن ع عن رجل قد ابق منه مملوکه یجوز ان
یعتقه فی کفارة الظهار قال لا بأس به ما لم یعرف منه موتا والمراد من المعرفة العلم و بعضی در آن خلاف قائل شده باینکه
صحت عبادات مشروط است بعلم بصحت و سند این قول استصحاب اشتغال ذمه است بعتق و حصول برائت
موقوف است بر علم بصحت و اینکه در کافی صحیح ابی هاشم باین نحو است که لا بأس به ما علم انه حی مرزوق و جواب
اما از استصحاب باینکه است که استصحاب حیوة مزیل استصحاب اشتغال است چه شک در اشتغال مسبب است
از شک در حیات و بعد از آنکه حیات معلوم شد با استصحاب که علم شرعی است دیگر شکی در حصول برائت
نمی ماند و اما از صحیح باینکه استصحاب علم شرعی است مضر بحال نخواهد بود و مجزی است عتق طفل متولد شده

و عتق بنت

و مجزی است عتق دو نصف عبد که مشترک باشد مطلب دوم در روزه که گرفتن دو ماه پی در پی در کفاره ظهار
و قتل خطا بعد از عجز از عتق رقبه است و روزه گرفتن دو ماه در حق آزاد است اما در حق عبد روزه یکماه است و عتق
و اطعام بر او نیست نفی خبر محمد بن حمران عن الصادق ع سئلته عن المملوک أعلیه ظهار فقال نصف ما علی الحر
صوم شهر ولیس علیه کفارة من صدقة و عتق و مضمون روایات آخر هر گاه افطار کند در ماه اول بدون
عذر از سر میگیرد زیرا که تتابع منتفی شده و هر گاه بجهت عذری باشد مثل حیض و نفاس و مرض و اغماء و جنون
و سفر تتابع منتفی نشده و از سر گرفتن ضرور نیست و هر گاه روزه ماه اول را متوالیا تمام کند و روز اول ماه دوم را
نیز روزه بگیرد تتابع متحقق میشود پس هر گاه بعد از آن در اثنا افطار کند مبطل ما قبل نمیشود و از سر گرفتن ضرور نیست
بلکه تکلیف او آنست که دو ماه را تمام کند مطلب سیم اطعام شصت مسکین است و این تنها در کفاره ظهار
و قتل خطا بعد از عجز از آن دو امر است و باید هر مسکینی را یک مد از طعام داد که بحساب وزن شاه نود و باشد
و بعضی بر آنند که با امکان و قدرت دو مد باید داد و با عدم امکان یک مد و قول اول اقوی و اظهر است اگر چه
ثانی احوط است و باید عدد شصت مسکین باشد پس هر گاه کمتر باشد اگر چه بقدر شصت مسکین با ایشان
بدهد یا بیک مسکین را دو روز اطعام کند کفایت نمیکند مگر در صورت تعذر که نتوان تمام عدد را تحصیل نمود و اطفال
هم داخل اند در عدد و محسوب میشوند در عدد مگر در کفاره یمین که دو تا از ایشان یکی محسوب میشوند خواه
منفرد باشند یا مجتمع با کبار بنا بر اظهر و باید آن مسکین مسلم باشد خواه عادل و خواه فاسق مطلب چهارم
در کفاره یمین مخیر است مکلف میانه عتق و اطعام و کسوه اما عتق و اطعام معلوم شد و اما کسوه جامه دادن است
هر فقیری یک جامه و بعضی قائل اند که با امکان دو جامه باید داد و با عدم امکان یک جامه و اقوی قول اول است و اقل
و جامه محمول است بر استحباب و جوراب و کفش و کمربند و کلاه کفایت نمیکند بلکه باید پیراهن یا جبه یا قبا یا مانند آن باشد
مطلب پنجم کفاره ایلاء مثل کفاره یمین است که سابق مذکور شد مطلب ششم معتبر در کفاره مرتبه
مثل کفاره ظهار و قتل خطا حال اداء است نه حال وجوب پس هر گاه قادر بر عتق و الحال که متمکن از کفاره
بالفعل نباشد بر عتق صوم شهرین بر او لازم است و هر گاه داخل صوم شود و در اثنا قادر بر عتق رقبه شود عتق
بر او واجب نخواهد بود بلکه همان صوم شهرین بر او واجب است و هم چنین است حال هر گاه عاجز شود از صیام
و داخل اطعام شود و بعد از آن قادر بر صیام شود مطلب هفتم جایز نیست صرف کردن
کفاره در مصرف واجب النفقه مثل پدر و مادر و اولاد و زوجه و مملوک و صرف در مصرف صغار غیر واجب
النفقه جایز است و جایز نیست دادن قیمت کفاره مثل اینکه پول طعام یا پول رخت را بدهد بلکه باید طعام و اکسا نماید
و مستلزم کفایت میکند دادن قیمت و طلب ... مطلب هشتم بعضی قائل اند باینکه قتل در
اشهر حرم موجب وجوب روزه دو ماه است از اشهر حرم اگر چه عید و ایام تشریق داخل شود ولی اظهر
آنست که روزه حرام مستثنی است و داخل نباید شمرد مطلب نهم هر که بر او روزه دو ماه پی در پی

واجب باشد بر عاجز شود و [illegible] و هرگاه قادر [illegible] نباشد تصدق كند از هر روزي
مدي از طعام و اگر قادر بر آن هم نباشد استغفار
نمايد و [illegible]

كتاب الأطعمة والأشربة

وفيه مسائل المسئلة الأولى اصل در جميع اشيا حليت و اباحه است و خارج شده از اين هر چيزي كه
ضرر معتد به داشته باشد كه خوردن آن حرام است خواه مايع باشد يا جامد و خواه خوردن آن موجب هلاكت باشد يا موجب فساد مزاج
يا عقل يا مرض بعضي عضوي از اعضاي او باشد يا موجب طول مرض او يا طول مرض عضوي از اعضاي او باشد مثل اينكه در حين
[illegible] خوردن غذاي مضر موجب افتادن و طول مرض او است خلاصه هر چه موجب ضرر باشد بيدن خوردن و آشاميدن
آن حرام است و مناط در ضرر قهر است يا تصديق اهل خبره يا علم اينكه حاصل شود و ظاهر اينست كه ظن نوعي هم كافي
باشد از براي حكم بحرمت بنا بر اين هرگاه ادويه و اغذيه حاده از براي محرور المزاج مضر باشد يا بارده از براي مبرود المزاج
باشد حرام خواهد بود براي ايشان و اشيائيكه كم آن مضر نباشد و زياد آن مضر باشد مثل تربالك و سقمونيا و شحم
الحنظل و امثال اينها [illegible] زياد آنها مضر باشد كم آنها حرام نيست و زياد آنها حرام است و مقدار در اين حكم ضرر است
مضر بيدن و [illegible] آن كه مضر باشد حرام است و دليل بر آن اجماع محقق و منقول و عقل قاطع است و جملة از
اخبار [illegible] ما يقوم به ابدانهم و ما يصلحهم فاحله لهم تفضلا منه عليهم و لمصلحتهم و علم ما يضرهم فنهاهم
عنه و حرم عليهم ثم اباحه للمضطر فاحله في الوقت الذي لا يقوم بدنه الا به الى اخر المسئلة الثانية و نيز خارج شده
از اين اصل حليت اعيان نجسه و متنجسه مطلقا اجماعا و جملة از اخبار كه دلالت مي‌كند بر حليت [illegible] حيوانات
[illegible] شده باشد [illegible] اينها دلالتي بر حليت نجس ندارند
و [illegible] و نيز خارج شده از اين اصل خبائث مثل رجيع انسان و ساير حيوانات و مثل غذاهائيكه بسبب ماندن
متعفن شده باشد يا امثال اينها كه [illegible] باشد كه طبيعت غالب مردم از قبيل خوردن آن تنفر كنند خلاصه هر چه
خبيث شمرده شود حرام است فيسئلونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات فان مفهوم الوصف تدل على ان غير الطيب
و قوله تعالى و يحرم عليهم الخبائث المسئلة الثالثة خارج شده از اصالة حرمت در اين موضوعات ثلثه
يعني اعيان نجسه و متنجسه و خبيثه بلكه از ساير محرمات مقام اضطرار بجهت سد رمق و حفظ نفس يعني هرگاه
شخصي چيزي نيابد از براي خوردن بجز حرام و اگر نخورد هلاك مي‌شود جايز است در اين هنگام خوردن از آن
حرام بلكه اگر نخورد [illegible] و اگر نخورد بجهت معالجه مرض او شديد مي‌شود يا طول
مي‌كشد جميع اينها داخل در عنوان اضطرار است و موجب حليت حرام است و لازم نيست حصول علم بوجود
امور مذكوره بلكه ظن كافي است و اما مجرد احتمال كفايت نمي‌كند بنا بر اين خوردن محرمات بجهت معالجه در مقام
اضطرار جايز است قال الله سبحانه فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم و في الانعام قال على
المضطر باكل الميتة و كل محرم اذا اضطر اليه و في تفسير الامام ع قال قال الله سبحانه فمن اضطر الى شيء من هذه المحرمات

فمن اضطر غير

[illegible]

فان الله غفور رحيم و في الانعام قال على المضطر باكل الميتة و كل محرم اذا اضطر اليه و في تفسير الامام ع قال قال الله سبحانه
فمن اضطر الى شيء من هذه المحرمات فان الله غفور رحيم ستار لعيوبكم ايها المؤمنون رحيم بكم حين اباح لكم في الضرورة ما
حرمه في الرخاء و در اين مقام چند فرع است فرع اول هرگاه [illegible] شد بانكه خوردن [illegible] و آشاميدن شراب
مطلقا حلال است اگر چه در مقام اضطرار باشد ولي مشهور اينست كه استعمال اين دو چيز در مقام اضطرار باشد ولي
مشهور اينست كه استعمال اين دو چيز در مقام اضطرار جايز است و قول مشهور خالي از قوت نيست للعمومات و تدل على
بعضها خصوص بعض الروايات منها موثقة الساباطي في الخمر عن الرجل اصابه عطش حتى خاف على نفسه فاصاب خمرا
قال يشرب منه قوته و منها المروي في الانعام اذا اضطر المضطر الى اكل الميتة اكل حتى يشبع و اذا اضطر الى شرب الخمر
شرب حتى يروي و ليس له ان يعود الى ذلك حتى يضطر اليه و منها مرسلة العلل و شرب الخمر جائز في الضرورة
و نتيجه آنكه حفظ نفس از ساير واجبات مهم‌تر است فرع دوم تناول محرمات در مقام اضطرار بر وجه وجوب است
و ترك آن معصيت است فرع سيم هرگاه اضطرار [illegible] تلف نفس باشد [illegible] اكل محرم موقوف باشد بر ارتكاب محرمي
[illegible] فرع چهارم [illegible] تناول خمر و ساير محرمات و مسكرات بجهت
معالجه و مداوا [illegible] استعمال خمر باشد در
[illegible] جنانكه
علامه و شهيد ثاني اختيار فرموده‌اند و اگر چه احتياط در ترك آنست مطلقا و بنا بر جواز تناول جواز مشروط است بحصول
علم يا ظن از براي [illegible] بانكه [illegible] حاصل شده باشد يا بقول
اهل خبره [illegible] حصول علم يا ظن [illegible] بانكه علاج منحصر است [illegible]
حاصل شود خوردن مسكر حرام است [illegible]
[illegible] المسئلة
المسئلة الرابعة جايز است از براي كسيكه داخل شود در خانه اولاد خود يا در خانه پدر خود يا در خانه مادر خود يا در
خانه برادر خود يا در خانه خواهر خود يا در خانه عموي خود يا در خانه عمه خود يا در خانه دائي خود يا در خانه خاله خود يا در
خانه مملوك خود يا در خانه صديق خود خواه با اذن آنها داخل شود يا بغير اذن آنها [illegible] از غذاهائيكه در آن خانه‌ها
هست بخورند و احتياج باذن كرفتن از صاحبان آن خانه‌ها نيست قال الله تعالى في سورة النور ليس على الاعمى
حرج و لا على الاعرج حرج و لا على المريض حرج و لا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت ابائكم او بيوت امهاتكم
او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم او بيوت اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت اخوالكم او بيوت خالاتكم او ما
ملكتم مفاتحه او صديقكم و شرط نيست در جواز خوردن از غذاي خانه‌هاي مذكوره حضور صاحبان آن خانه‌ها
و ليكن شرط است كه علم بعدم رضاي صاحب خانه حاصل نباشد [illegible] كه صاحب خانه راضي است
بانكه خوردن از آن جايز است و اگر ظن ضعيف داشته باشيم كه راضي نيست [illegible] خوردن از آن جايز است و هرگاه ۰

طی نوعی داشته باشد که راضی نیست محل اختلاف است ظاهر کلام مقدس اردبیلی آنست که خوردن در این صورت جایز نیست و اکل
فعل الله بعید است و احتیاط راجح است و مقتضای اطلاق دلیل آنست که از هر غذایی که در آن خانها باشد جایز است خوردن
خواه غذای متعارف باشد یا غذای نفیسه که در خانه ذخیره نمایند و بعضی از خانه بجای دیگر مثل مزرعه و بوستان مشکل است
و مراد از اخوه و اخوات و اعمام و اخوال اعم از پدری و مادری و پدری و مادری است و لیکن شامل اخوه و اخوات رضاعی
نیست المسئلة الخامسه اصل در حیوانات پرنده حلیت است مگر هرچه بدلیل ثابت شود حرمت آن و آنچه بدلیل
ثابت شده طیور چند است اول هر حیوان پرنده است که صاحب چنگال بوده باشد که بان چنگال با مرغان
جدال و حمله نماید و انها سباع طیورند مثل باز و چرخ و عقاب و شاهین و باشه و کرکس و هما و بغاث و آن
مرغی است سفید بطئ الطیران دوم هر حیوان پرنده است که مسخ شده باشد و از جمله طیور مسخ شده طاوس است
در حدیث معتبر است که طاوس مردی بود خوش صورت که با زن غیر محرم نزدیکی کرد حق تعالی هردو را مسخ کرد زن بصورت
صورت طاوس ماده و مرد بصورت طاوس نر شد و گوشت آن حرام است و از جمله طیور مسخ شده خفاش
است بعضی شبهه کرده که خفاش نیز مسخ باشد و از جمله ایشان زنبور است که از قرمش بوده و مسخ شده و بر سبیل احتیاط اولی
و احوط اجتناب است سیم هر حیوان پرنده است که غالب اوقات وقت پریدن بال خود را بهم نزند بلکه در حین پرواز
بال ها را غالبا حرکت ندهد اگرچه گاهی حرکت بدهد و اگر یکسان باشد حرکت دادن بال و ندادن بالش زیادتر است یا حرکت
ندادن حکم میشود بحرمت آن حلیت چهارم هر پرنده که قانصه و حوصله و صیصیه نداشته باشد گوشت آن حرام است
و هر پرنده که یکی از اینها را داشته باشد گوشت او حلال است مگر آنکه منصوص نص داشته باشد بر حلیت یا حرمت
پس اجرای این قاعده در پرنده است که وارد نباشد نصی بر حلیت یا حرمت آن و مراد بقانصه سنگدان
است و حوصله مثل معده حیوانات است در هم طیور پرنده که دانه در آن داخل میشود و صیصیه انگشت زائد
است در باطن پای آن شبیه با انگشت شست در انسان در مهذب الاحکام میگوید القانصه سنگدان مرغ و حوصله
چینه دان مرغ و صیصیه خار پای خروس هر پرنده که این سه را نداشته حرام است و هرگاه یکی از اینها را دارد حلال است و
مستفاد میشود از کلام بعضی از متاخرین مثل اردبیلی و غیر او اینکه بر نحو عدم عموم رجحی که تعارض شود میانه علامات
مفصل قال الاردبیلی بان فی الاشکال غیر معلومه فلا طیر ذی قلب او مستوخر او صاف یکون له احدی علامات الحلیة و
طیر ذا حوصلة او قانصة او صیصیة یکون له احدی علامات المحرم و هو المستفاد من کلام المحقق خلاصه مستفاد
از کلمات اهل بیت اطهار و جمعی از فقهای اخیار آنست که مرغی که صاحب چنگال باشد یا مستوخر باشد یا بال
بهم نزدن آن غالب باشد بر بال بهم زدن آن دیگر حوصله و قانصه و صیصیه نفعی ندارد و اشتباه بخصیصه کلاغ و انواع
حرام است و بعضی ادعای اجماع بر حرمت نموده اند و جمعی قائل بحلیت آن مطلقا شده اند و اخبار معتبره در حلیت
و حرمت وارد است و بعضی از انواع آن که سبعیت دارند و صید میکنند بلا شبهه حرام اند مثل آن نوعی که خاکستری
رنگ است و کنجشک صید میکند و نوعی که بسیار بزرگ و سیاه اند و در خرابها منزل میکنند و مردار میخورند

وچنگال دارند

[illegible]

و چنگال دارند و هم چنین کلاغی که بهای سینه او ابلق سیاه و سفید است و ما اطلاع ندارم که در بوستانها منزل است و دانه میخورد و نقل کرده
است و از زاغ سیاه که جمعی قائل بحلیت آن شده اند از انسان علمای بعدها و وارد شده حلیت آن بجهت جمع بین الاخبار و بجهت
آنکه سبعیت در اینها نیست و احوط در اینها نیز اجتناب است ششم حلال است گوشت هدهد و آن شانه سر است و لکن
مکروه است و هم چنین قبره و قنبره نیز گفته اند و از اینها جمعی چکاوک نامند گوشت آن نیز حلال است با کراهت و هم چنین صرد
مثل طیبه مرغی است سرخ و منقار درشتی دارد و گنجشک صید میکند و منقار او در درختان میزند و هم چنین شقراق
و آن مرغ سبز است و هم چنین فاخته که از آن قمری گویند و هم چنین حباری که از آن هوبره نامند مجموع اینها حلال است با کراهت
هفتم حلال است گوشت کبوتر و قمری و قمری کبوتر چاهی است که روی آن ازرق است و کبوتر سرخ و کبوتر سفید
و کبک و دراج و صفرد و طیهوج و کروان که از آن ماهیخوار گویند و کلنگ و صعوه بعضی میگویند و جمیع پرندگان که
که در وقت پریدن بال و پر بهم زنند جمیع اینها حلال است بدون
کراهت هشتم تخم هر مرغی که حلال گوشت است آن تخم نیز حلال است و تخم هر مرغی که حرام گوشت است آن تخم
نیز حرام است و ظاهر آنست عدم خلاف و اشکال نباشد المسئلة السادسة فی بیان غیر الطیر من الحیوانات و حشی
فی الجمله آنچه بالامر الاول حرام است گوشت سباع از حیوانات خواه قوی باشد یا ضعیف و مراد بسبع حیوانی
است که بالطبع درنده باشد و چنگال و دندان انها تیز است و صید میکنند و بعضی تعبیر کرده اند از سباع بان حیوانیکه
گوشت میخورند مثل شیر و پلنگ و گربه و یوزپلنگ و سگ و خرس و شغال و روباه و خوک و امثال اینها جمیع اینها
حرام گوشت اند امر دوم حرام است گوشت حیوانیکه مسخ شده باشد و از جمله مسخ شده کان است فیل و کرات و میمون
و خنزیر و موش و عقرب و خرس و وزغ و زنبور و آن حیوانی است شبیه و ماهی و خرگوش
و عطارد که خفاش است امر سیم از جمله محرمات حشرات الارض است و آن حیوانیست که در سوراخهای زمین
پنهان میشوند و انواع بسیار دارند مثل موش و مار و عقرب و یربوع و آن نوعی است از موش و خنفساء و وزغ و خارپشت
و سوسمار و عظایه و آن حیوانی است از وزغ بزرگتر و کرم جمیع انواعه و عنکبوت و رطیله و شبش و کنه و سایر
حیوانات که در بدن و در شکم حیوانات متکون میشوند و اکثر میوه ها که در میوه ها متکون میشود مثل کرم سیب
و کرم انار و انجیر و غیرها بعضی را بیان کرده جمیع خبائث است و حرام است و لیکن حرمت آن نزد حقیر معلوم نیست ولی
احوط اجتناب است امر چهارم گاو و گوسفند و شتر اهلی حلال اند بدون کراهت و اسب و قاطر و الاغ نیز
حلال اند با کراهت و اما بهایم وحشیه مثل گاو و گوسفند و بز و الاغ کوهی و انواع آهوها و گورخر و آن حیوانی است شبیه
شتر و مرغ بلکه دارد مثل آنکه درخت را میخورد همه حلال اند المسئله السابعه گوشت حیوان
نجاست خوار حرام است خواه شتر باشد یا گاو یا گوسفند یا مرغ و حلال میشود هرگاه استبرا شود و چون اصل حلیت است
با بعد الانفصال انتقال بحکم حرمت بر متیقن و متیقن همانجا است که سایر نجاسات خوار متفق
شود و لکن آنکه علاوه خوراک او باشد سایر نجاسات هم آنکه غذای دیگر غیر علاوه نخورد و اکثر غذا

دیگری بخورد هرچند عذره مستهلک باشد بنحوی که عرفاً بگویند عذره خورده است سیم آنکه از آن عذره که خورده
گوشت آن بروید و تحقیق یک شبانه روز خالی بخورد امّا مخصوص زمانی و ملتفی در اخبار مشخص نشده و مناط صدق
جلال است عرفاً و ظاهراً آن قدر که گوشت بروید و اهل خبره تصدیق کنند که گوشت بر وی رسیده صدق جلالی مختلف
میشود و هرگاه بغیر نجاست غذای دیگری هم بخورد که مستهلک نباشد عرفاً بگویند هم مانع میشود هرچند عذره اکثر
غالب عذره باشد حکم بنجاست گوشت آن حیوان مشکل است بلکه حلیت با کراهت در این مقام اظهر است لعدم
صدق الجلال و لمرسلة ابن اسباط و التمیمی و طریق حلال شدن جلال یا آن غذا است که شتر را تا چهل روز با علف
و از علف پاک بخورانند بعد از چهل روز حلال است و گاو بیست روز و گوسفند ده روز و مرغ ابی پنج روز
و جوجه کبک هفت روز و مرغ خانگی سه روز و اینها منصوص اند شرعاً و اما غیر اینها از وحوش و طیور که نص
خاص وارد نشده باید آن قدر اینها را حبس نموده و غذای پاک داده که عرفاً بگویند اینها دیگر جلال و نجاست خوار
نیستند و آیا واجب است بستن و یا حبس کردن جلال در مدت استبرا یا مجرد غذا دادن بغذای پاک و منع
از خوردن عذره کفایت میکند ظاهر این است که حبس و بستن لازم نباشد و منع از خوردن نجاست و دادن
غذاهای طاهر کفایت میکند المسئلة الثامنة هر حیوان حلال گوشتی که آدمی با آن وطی شود گوشت آن حرام
و شیر آن حرام و هرچه از نسل آن بهم رسد نیز همین حکم دارد گوشت و شیر آن حرام است و ظاهراً این حکم اختصاص
بوطی قبل دارد و در دبر احتیاط و اولی اجتناب است و هرگاه حیوان حلال گوشت شراب بخورد جایز نیست خوردن
امعا و شکم و دل آن و گوشت آن حلال است ولی باید شست و خورد و اما هرگاه بول بخورد گوشت آن حرام نیست
بلکه باید شست و خورد المسئلة التاسعة هر حیوانی که خون جهنده داشته باشد مثل ... و
هر حیوانی حرام است مگر آنچه از اجزای آن که حیات در آن حلول نکرده باشد و پاک باشد مثل مو و پشم و کرک و شاخ و استخوان
و دندان و ناخن و در شیر خلاف است و اظهر نجاست است المسئلة العاشرة حرام است از ذبیحه ده چیز که
بیضتان و سپرز و سرگین و خون و مثانه که مجمع بول است و مراره که زهره است و مجمع صفرا است و نخاع که ...
و آنرا صلب مینامند در فقار ظهر است و مشیمه که بچه دان است و غدد که ... است حرمت اینها اجماعی است و ...
دیگر مدلول علیه اخبار اهل بیت اطهار است و پنج چیز از ذبیحه مکروه است فرج و ... است که از سر
از پشت تا عجب ذنب و ذات الاشاجع و آن اصول اصابع است که متصل است بعصب ظهر کف و خرزه دماغ
و آن دانه است بقدر نخود که در مغز سر است و در این مقام بیان چند امر لازم است اول انکه حرمت ... جمیع
در گوسفند و گاو و شتر جمیع انواعها ... خلاف و اشکال البته اشکال در غیر اینها است مثل آهو و سایر وحوش
و طیور خصوصاً طیور کوچک مثل عصفور و کبک و ... که تمیز مشیمه و مراره و طحال و غدد و نخاع و مثانه اینها
صعوبت و اشکال دارد چرا که اکثر اخبار اختصاص دارد بگوسفند و گاو و شتر و دلیل اجماع است و در غیر اینها
اجماع معلوم نیست بلکه اکثر فقها متعرض نشده الی بعض متعرض اند مثل شهید ثانی قال فی المسالک ... و تشکل الحکم

بتحریم جمیع

بتحریم جمیع ما ذکر مع عدم تمیزه لاستلزام تحریم جمیعه او اکثره للاشتباه و الاحوط اختصاص الحکم بالنعم من الحیوان و الوحش
دون مثل العصفور و الجرادة ... ممکن است ... بان در حرمت محرمات ذبیحه در وحوش و طیور مطلقا اخبار وارد است
که لفظ ذبیحه وارد مثل المروی عن المحاسن البرقی حرم من الذبیحة سبعة اشیاء و در روایت ابن مرار است لا یؤکل مما یکون
فی الابل و البقر و الغنم و غیر ذلک مما لحمه حلال الفرج بما فیه ظاهره و باطنه و القضیب و البیضتان و المشیمة و هو موضع
الولد و الطحال و الغدد الی آخر الحدیث و ایضا لفظ ذبیحه اختصاص بطیور ندارد و اما روایة ابن مرار که گفته لفظ
ما لحمه حلال العموم دارد و شامل طیور هم هست و ... عموم ... لفظ ما ... چنانکه در مدارج الاصول ...
و ممکن است ادعای ظهور لفظ ما ... در غیر طیور بملاحظه لفظ قضیب و بیضتان که اختصاص بغیر
طیور دارد و مع ذلک احوط و اولی اجتناب است از سپرز و زهره مطلق طیور و از جمیع اینها در ... اینها
بدون صعوبت مشخص توان کرد دوم در ... هر حیوان حرام گوشت حرام است و اما حلال گوشت مثل ... و شتر
و گاو و گوسفند محل خلاف است و اظهر حلیت است و سید ادعای اجماع بر حلیت نموده و در حدیث وارد
که ... است از ... و مع ذلک احوط اجتناب است در غیر مقام حاجت استعمال آن
سوم ... هر حیوانی حرام گوشت شیر آن نیز حرام است و حلال گوشت شیر آن نیز حلال است و تخم حیوان
حرام گوشت حرام است چهارم چرکی که از دمل بیرون می آید و چرکی که در ... پوست بدن حاصل
میشود و بلغمی که از سینه کنده میشود و آبی که از بینی بیرون می آید حرام است خوردن آن خواه از حیوان ماکول اللحم بوده
باشد یا از غیر ماکول اللحم و اما آب دهن و عرق محل خلاف است و اظهر عدم حرمت است و احوط اجتناب است
پنجم خونی که در گوشت حیوان مذبوح باقی میماند پاک است و حلال است و اما خونی که در ... جمع
میشود و بعد از ذبح که بیرون می آید و هم چنین خونی که در جوف دل و جگر میماند محل خلاف است و اظهر نجاست
و حرمت و احوط اجتناب است المسئلة السابعة خوردن گل حرام است خواه ... باشد یا خشک
شده باشد و در خاکی که ممزوج با آب شده باشد خلاف است بعضی مانند که آن نیز حرام است مطلقا اگرچه گل ... باشد
یا خاک ... باشد و بعضی مانند که حرام نیست و احوط اجتناب است و مذمت خوردن آن در اخبار وارد شده
و وارد شده که خوردن آن از مکاید شیطان است و مورث ناخوشیهای بدن است و سبب درد و موجب نفاق
و ... و ... و ... است و مثل میته و خون و گوشت خنزیر است و هر که بخورد ملعون است و هر که
بخورد و بمیرد ... سبب هلاک خود شده و نماز بر او نباید کرد و هر که بخورد ... در
موقف حساب و عتاب حضرت رب الارباب خواهد بود خلاصه از اخبار بر میآید ... با منضم
اجماع ... قول بحرمت مطلق خاک ظاهر میشود و در این مقام چند فرع است فرع اول تربت منوره حضرت
امام حسین ... بخورد هرگاه مریض بقصد شفا یا ... هرگاه اعتقاد بآنکه موجب شفا است داشته باشد
جایز است و اخبار در این باب از اهل بیت اطهار بسیار وارد شده و خوردن آن بقصد استشفاء اشکال

تربت حقیقی که هست در دو مطلب است اول آنکه در بسیاری از اخبار ادعیه و نمازها و آدابها در برداشتن
برداشتن تربت رسیده و در بسیاری که بدون مراعات آن آداب و شرایط اثر نمی‌کند و بگمان حقیر این آداب و شرایط
از برای زیادتی فضیلت و کمال استشفاء است و چنین نیست که هرگاه این آداب و ادعیه مرعی نشود خوردن تربت
بقصد شفا حرام باشد و یا موجب شفا نشود و یا تربت نباشد بلکه تربت است و موجب شفا است و خوردن
آن از برای خود بقصد شفا جایز است بلی کمال آن در معمول داشتن آداب مقرره است و در اینجا اکتفا میکنیم بذکر
یک حدیث در آداب تربت عن جابر الجعفی قال شکوت الی الباقر علیه السلام علتین متغایرتین کانت بی وجع الظهر و وجع الجوف
فقال لی علیک بتربة الحسین بن علی قال فقلت کثیرا ما استعملها ولا تنجح فی قال فتبینت فی وجه سیدی و مولای الغضب
فقلت یا مولای اعوذ بالله من سخطک و قام فدخل الدار و هو مغضب فاتی بوزن حبة فی کفه فناولنی ایاها ثم قال لی استعمل
هذه یا جابر فاستعملتها فعوفیت لوقتی فقلت یا مولای ما هذه التی استعملتها فعوفیت لوقتی فقال هذه التی
ذکرت انها لم تنجح فیک شیئا فقلت والله ما کذبت فیها ولکن لعل عندک علما فاتعلم منک فیکون احب الی مما
طلعت علیه الشمس قال فاذا اردت ان تاخذ من التربة فتعمد الیها آخر اللیل و اغتسل بماء القراح والبس اطهر ثیابک
و تطیب بسعد وادخل فقف عند الرأس فصل اربع رکعات تقرأ فی الاولی الحمد مرة و احدی عشر مرة
قل یا ایها الکافرون و فی الثانیة الحمد مرة و احدی عشر مرة انا انزلناه و تقنت و تقول فی قنوتک لا اله الا الله حقا حقا
لا اله الا الله عبودیة و رقا لا اله الا الله وحده وحده انجز وعده و نصر عبده و هزم الاحزاب وحده سبحان
الله مالک السموات و ما فیهن و ما بینهن سبحان الله رب العرش العظیم و الحمد لله رب العالمین ثم ترکع و تسجد
ثم تصلی رکعتین اخراوین تقرأ فی الاولی الحمد و احدی عشر مرة قل هو الله احد و فی الثانیة الحمد مرة و احدی عشر مرة اذا
جاء نصر الله و تقنت کما قنت فی الاولیین ثم تسجد سجدة الشکر و تقول الف مرة شکرا ثم تقوم و تتعلق بالتربة و
تقول یا مولای یا ابن رسول الله انی آخذ من تربتک باذنک اللهم فاجعلها شفاء من کل داء و عزا من کل ذل و امنا
من کل خوف و غنی من کل فقر لی و لجمیع المؤمنین و المؤمنات و تاخذ بثلاث اصابع ثلاث مرات و تدعها فی
خرقة نظیفة او قارورة زجاج و تختمها بخاتم عقیق علیه ما شاء الله لا قوة الا بالله استغفر الله فاذا علم الله منک
صدق النیة لم یصعد معک فی الثلاث قبضات الا سبعة مثاقیل و ترفعها لکل علة فانها تکون مثل ما رأیت
مطلب دوم آنکه اطراف قبر مطهر تا چه قدر تربت است نظر باینکه خوردن خاک حرام است مگر تربت قبر
و تربت قبر تربت خود قبر است و اطراف آن اینقدر که جزو آن محسوب باشد عرفا و تا حایر ظاهرا جزو تربت مرقد
مطهر محسوب است و در بعضی تا هفتاد ذراع هم از آن محسوب باشد و خوردن خاک در غیر از حایر بقصد شفا جایز
نیست بقصد شفا در اینجا مطلب جمعی از مسائل فقهیه ذکر کرده اند و حکم خلاف اصل اقتصار بر محل یقین
و روایت دال بر ... همین را میرساند و در بعضی از اخبار هم وارد است که دور قبر مطهر تا هفتاد ذراع
تربت است و در بعضی دیگر تا هفتاد باع و هر ذراع هشت گره شاهی است و باع باندازه کشوده است و در بعضی

از اخبار تا یک میل و در بعضی از اخبار تا چهار میل و در بعضی از اخبار تا ده میل و حدیثی از طاوس روایت شده که تا یک
فرسخ در هر طرف فرسخ و در بعضی روایات تا چهار فرسخ و در بعضی تا هشت فرسخ و این اخبار ضعیف است و معمول به نیست
و میتوان باین اخبار حکم نمود بآنکه خوردن خاک قبر تا این حدود بجهت شفا جایز است بلی ظاهر که در این اخبار
مقرر باید بجهت خوردن نیست بلکه بجهت سایر مصارف است از مهر و تسبیح ساختن و تبرک جستن و احترام
نگاه داشتن و سایر خواص است که از برای تربت هست مثلا سجده بر تربت آن حضرت ثواب بسیار دارد و ذکر کردن
بتسبیح تربت آن حضرت ثواب بسیار دارد و شامل است که در این اخبار وارد است خواهد بود خلاصه آنکه بجهت
شفا خوردن میشود تربت قبر مطهر است و در قبر تا حدی که جزو قبر محسوب باشد که تا حد حایر است و در بعضی تا
هفتاد ذراع هم جایز باشد و خوردن خاک در غیر حایر جایز نیست ولی تربت در سایر احترام دارد خصوصا هرگاه تضرع
و قبر مطهر بسته شود هر چه نزدیکتر است با شرافت و فضیلت و این اختلاف اخبار در حد تربت بسبب اختلاف مراتب
فضل تربت است هر چه بقبر مطهر نزدیکتر است فضیلت و شرافت از دیگر بیشتر است والله العالم فرع دوم خوردن
گل ارمنی بجهت معالجه مرض خصوصا مانند اسهال که نص خاص بلکه نصوص متعدده وارد جایز است المسئلة
الثامنة شراب انگوری هرگاه بجوشد خواه از انگور یا از غیر انگور خوردنش حرام است تا دو ثلث آن برود و یک ثلث
آن باقی بماند آن وقت حلال است و این حکم در آب کشمش نیست بلی آب کشمش هرگاه بجوشد یا سرخ شود احوط اجتناب و آب
خرما نیز همین حکم آب کشمش را دارد المسئلة التاسعة حرام است خرید و فروش مسکرات و سایر محرمات و نجاسات
مگر علاوه که آن جایز است بلی مکروه است و اما خورانیدن مسکرات باطفال از نیز حرام است
و اما غیر مسکرات از نجس و متنجس محل خلاف است و احتیاط
در اجتناب است بلی دلیل و احوط ... منع

کتاب صید و ذباحه و در آن دو فصل است فصل اول در صید و صید دو معنی دارد اول بدست آوردن
حیوان فرار کننده مثل آهو و کلاغ و اسب وحشی و کوهی و طیور و امثال اینها از حیوانات فرار کننده و این صید افاده ملکیت
میکند و دخلی بتذکیه ندارد دوم ازهاق روح آن حیوان است بجرح و زخم کردن بدن آن بآلات جارحه معینه
از تیر و نیزه و شمشیر نه بطریق ذبح و نحر یعنی گلوی آن را بطریق زخم زدن و مراد از صید در این مقام همین معنی است
و در آن چند بحث است بحث اول در بیان آلاتی است که با آن آلات صید شرعا جایز است و آن یا حیوان است
یا جماد پس کلام در دو مقصد است مقصد اول در آلات جمادیه است که روح ندارد از جمله آن آلات شمشیر
و نیزه و تیر است و صید کردن با اینها اجماعا جایز است یعنی هرگاه نیزه یا تیر یا شمشیر بر حیوان وحشی بزنی
مجروح شود و پیش از آنکه به آن جرح تلف شد حلال است قال الله تعالی احل لکم صید البحر و حرم علیکم صید البر
ما دمتم حرما و قال الله تعالی و اذا حللتم فاصطادوا فکلوا مما امسکن علیکم و فی خبر محمد بن قیس من جرح صید السلاح
و ذکر اسم الله علیه ثم بقی لیلة او لیلتین لم یاکل منه سبع و قد علم ان سلاحه هو الذی قتله فلیاکل منه ان شاء و فی صحیح

وفی صحیح الحلبی سألت ابا عبد الله عن الصید یضربه الرجل بالسیف او یطعنه بالرمح او یرمیه بالسهم فیقتله وقد سمی
حین فعل فقال کل لا بأس به وفی صحیح ابن مسلم کل من الصید ما قتل السیف والرمح والسهم وفی خبر علی بن جعفر عن اخیه
موسی سألته عن رجل لحق حمارا او ظبیا فضربه بالسیف فقطعه نصفین هل یحل اکله قال نعم اذا سمی واز جمله آن آلات
تفنگ است که بگلوله وساچمه صید مینمایند سبزواری رحمه الله در کفایه میفرماید فی حل الصید فی مثل الآلة المسماة
بالتفنگ المتعارفة فی قرب هذه الاعصار تردد ولو قیل بالحل لم یکن بعیدا لعموم ادلة الحل ودخوله تحت قول
ابی جعفر من قتل صیدا بسلاح وبعضی از مشایخ تصریح مینمایند که صید بتفنگ جایز است مطلقا خواه گلوله
آن آهن باشد یا سرب باشد که داخل آن آهن باشد یا سرب باشد وبعضی دیگر میفرمایند که هرگاه آهن داخل آن گلوله
باشد حلال است والا فلا واز کلام بعضی مستفاد میشود که صید به تفنگ مطلقا حلال نیست واقوی در نظر حقیر
آنست که بتفنگ صید کردن جایز است خواه آن صید از حیوانات وحشی باشد یا پرنده وخواه گلوله سرب باشد
یا آهن لیکن باید که صید کننده هر وقت انداختن تفنگ بسم الله بگوید وهلاکت صید بسبب همین گلوله تفنگ باشد
ونه بسبب امری دیگر مثل اینکه شکار بعد از خوردن تیر از کوه بیفتد وهلاک شود که سبب
هلاکت او تمام تفنگ باشد وهم افتادن حلال نخواهد بود دلیل ما بر جواز چند وجه است اول عمومات
واطلاقات صید که جمله از آنها گذشت واذا حللتم فاصطادوا واین اطلاقات شامل جمیع انواع صید بجمیع انواع آلات
آنهاست واز جمله آلات تفنگ است دوم خبر محمد بن قیس من جرح صیدا بسلاح والنکرة الواقعة موقع الشرط للعموم کما فی
قولک اذا جائک رجل فاکرمه سیم روایت زراره فیما قتل المعراض لا بأس به اذا کان انما یصنع لذلک چهارم
جمله از اخبار وفیها اذا رمیت وسمیت فانتفع بجلده دلیل عدم جواز چند وجه است اول اصل
عدم تذکیه که مستفاد است از قول حق تعالی حرمت علیکم المیتة والدم ولحم الخنزیر وما اهل لغیر الله به والمنخنقة والموقوذة
والمتردیة والنطیحة وما اکل السبع الا ما ذکیتم والاصل عدم التذکیة دوم صحیحه الحلبی عما قتل الحجر والبندق ایؤکل
قال لا وگلوله تفنگ مثل بندق است بلکه مندرج در آنها است وگلوله از سرب است وهر دو ممنوع اند
مرفوع بودن سیم اخباریکه دلالت میکند بر حرمت آنچه کشته شود بچیزیکه ثقیل باشد وشکی نیست در اینکه
گلوله ثقیل است وجواب اما از دلیل اول باینکه اصل مدفوع است بقول حق تعالی ومالکم الا تأکلوا مما ذکر
اسم الله علیه وثانیا بخبر محمد بن قیس من جرح صیدا بسلاح واما از دلیل دوم باینکه بندق غیر گلوله است وگلوله
تفنگ از سلاح است بخلاف بندق وبندق بثقل میکشد وگلوله بحدت جرح میکند خلاصه لفظ بندق
شامل گلوله نیست قطعا واما از دلیل سیم باینکه اخباریکه دلالت داشته باشد باینکه هرچه کشته شود بچیزی
که ثقیل است ندیدیم مگر بنوعی عامی در بعضی معراض ان قتل بثقله فلا یؤکل ودر آخر است که دلالت بر مدعا
ندارد چه گلوله بثقل نمیکشد بلکه بجرح ونفوذ میکشد بلکه جرح آن اشد است از جرح آلات محدده واز جمله آن آلات
خنجر وکارد وعصائی است که سر آن از آهن باشد ونیز باشد بلکه سایر آلاتی که از آهن است ونیز است صید بآنها جایز

ومشروع

ومشروع وظاهرا مسئله اجماعی است واما صید بسبب وجوب وعمود جایز نیست مفصله دوم در آلت
حیوانیه که صید بآن حلال است وآن سگ معلم است که اگر آنچه صید مینماید بمیرد از انواع آن صید جایز است خواه
سلوقی باشد یا غیر سلوقی وخواه سیاه باشد یا غیر سیاه یعنی هرگاه او را رها کنی وبگیرد صید را واو را مجروح کند
وهلاک نماید وصاحب آن سگ بعد از رسیدن بسر آن صید هلاک شده باشد حلال است وجرح
آن سگ قائم مقام ذبح است وباید آن سگ معلم باشد یعنی سه چیز باید تعلیم او شده باشد یکی آنکه بعد از رها
کردن صید برود وکار نکند اگر چه سیر باشد ودوم آنکه در اثنای رفتن هرگاه او را منصرف نمائی باز ایستد
وظاهر آنست که این شرط اختصاص دارد بصورتیکه نزدیک صید نشده باشد واو را از الحاق نکرده باشد
هم چنانکه بعضی از محققین اختیار نموده اند وکلاب معلم باینجا دور نخواهد شد سیم آنکه صید را نگاه دارد و
نخورد تا صاحب آن بآن برسد ونباید که عادی شده باشد باینکه او را معلم گویند وکلب در قرآن
یعنی معلم است وجوارح سایر حیوانات غیر از تذکیه نیست هر چیزی که باشد خواه از وحوش خواه
از طیور تذکیه مشروعه مختص کلب معلم است بسایر حیوانات اگرچه معلم باشد تذکیه متحقق نمیشود بحث
دوم در بیان حیواناتی است که صید آنها شرعا جایز است وخوردن گوشت وانتفاع بپوست آنها
مشروع است این مطلب مشتمل بر چند مسئله بیان میشود مسئله اولی هر حیوانیکه قابل ذبح وتذکیه نیست
قابل صید هم نیست یعنی هر حیوان وحشی که آنرا میگیرند صید کردن آن جایز است پس اگر حیوان ماکول اللحم باشد مثل آهو
گوشت آن حلال است وپوست آن هم پاک است وهرگاه ماکول اللحم نباشد مثل شیر وپلنگ وسایر سباع گوشت
آن حلال نیست ولیکن پوست آن پاک است مسئله ثانیه حیوانیکه چه طیور وچه حیوانات وحشی مثل آهو که
نتوانند بدود وبپرد وبگریزد ویا غیر آن وجوجه که نتواند بپرد وبدود وفرار کند بسبب از اسباب مثل اینکه پای
آن یا پر آن شکسته باشد یا در جائی باشد که در آن دیوار باشد ونتواند فرار کند صید آنها که از آنها مشروع
نیست بلکه باید گرفته شود وبشرط ذبح حلال شود ونمیتوان شرعا از آنها صید کرد نه بآلت جمادیه ونه بحیوانیه
مسئله ثالثه هر حیوانیکه بالاتفاق انس داشته باشد خواه بالاصالت انس داشته باشد مثل شتر وگاو وگوسفند و
کبوتر یا بالعرض مثل آهو وطیور بلکه انس گرفته باشد صید آنها مشروع نیست بلکه باید ذبح شوند مسئله رابعه
هرگاه گاو یا گوسفند یا شتر وحشی شود ومتوحش شده فرار نماید جایز خواهد بود صید کردن آن بشمشیر وتیر ونیزه و
آلات جمادیه معتاده وهم چنین هرگاه شتری یا گاوی یا گوسفندی بچاهی یا گودالی افتد که نتوان از آنجا بیرون آورد ویا
بیرون آوردن آن طول میکشد ومیمیرد جایز خواهد بود در این صورت که بسم الله گوید وحربه را در همان جا بیا
گودال بموضعی از مواضع بدن آن فرو کند این جراحت حکم ذبح است وحلال است مقصد سیم در صید کننده است
ومعتبر است در صید کننده چند امر اول آنکه مسلمان باشد خواه بآلت جمادیه صید کند یا بآلت حیوانیه
پس صید یهود ونصاری ومجوس حلال نیست دوم عقل پس حلال نیست صید مجنون سیم آنکه ممیز باشد

پس حلال نیست صید طفل غیر ممیز و باید ناصبی و غالی نباشد و اما صبی ممیز پس ظاهر آنست که صید او حلال باشد مبحث
چهارم در شرایط صید و آن چند امر است اول آنکه خود صید کند بآلت صید را بکار برد مثل آنکه سگ را
بکشد و شیر را ببیند از دور شمشیر را بزند و تفنگ را رها کند پس هرگاه تفنگ خود بخود بیرون شود یا سگ خود بخود رها
شود صید را بگیرد و بکشد حلال نخواهد بود و هرگاه تیر را رها کند بقصد آنکه دیگری را بزند یا تیر را رها کند
بجهت تماشا کردن یا تفنگ را بی قصد صیدی بزند و صید هلاک شود حلال نخواهد بود و هرگاه سگ بقصد شکار کند و صاحب
آن او را منع کند پس اگر ممتنع نشود و صید را بگیرد حلال نیست و اگر ممتنع شود و بعد از آن صاحبش او را امر کند و صید
و صید نماید پس صید آن حلال خواهد بود دوم تسمیه در وقت استعمال آلت صید خواه جماد باشد یا حیوان و هرگاه ترک کند
حلال نخواهد بود و تسمیه ذکر خدا است و مجزی است که یکی از چند فقره بگوید یا بگوید بسم الله الرحمن الرحیم و یا سبحان الله
و یا الحمد لله و یا لا اله الا الله و یا الله اکبر و در گفتن لفظ الله تنها خلاف است و باید دانست که ترک تسمیه عمداً موجب
حرمت صید است پس اگر بداند که گفتن تسمیه شرط است و واجب است و فراموش کند گفتن را قبل از جرح کردن آلت
حلال نخواهد بود و هرگاه در وقت رها کردن تا ذبح فراموش کند تسمیه را و در اثنا قبل از کشتن صید متذکر شود
و بگوید صید حلال نخواهد بود بنابر اظهر و هرگاه ترک کند تسمیه را از بابت جهل مسئله یعنی نداند که گفتن بسم الله
واجب است آیا مجزی خواهد بود یا نه و حلال خواهد بود یا مجزی نیست و حرام خواهد بود اقوی در نظر حقیر آنست
که جاهل مجزی نیست و حرام است سیم آنکه مستقل باشد سبب هلاک در انتها نه بوجهی که هرگاه مسلمی و کافری آلت
صید را هر دو بکار برند و صید بسبب هر دو هلاک شود حلال نخواهد بود یا آنکه ارسال شود سگ معلم و غیر معلم
و قتل صید مستند بهر دو باشد حلال نخواهد بود یا آنکه دو آلت استعمال شود یکی با بسم الله استعمال شود و دیگری
بدون بسم الله حلال نخواهد بود و همچنین است هرگاه در تیر انداختن شود یکی بقصد صید و دیگری بقصد تماشا یا تماشا
و هر دو در صید وارد شود و هلاک شود حلال نخواهد بود چهارم آنکه ادراک نکرده باشد صید کشته
صید را حیاً با تمکن از ذبح از بهر آنکه هرگاه برسد بصید و صید زنده باشد اگرچه حیات آن غیر مستقره باشد و رمقی
و ممکن باشد از برای او ذبح کردن صید بقدر وقت باشد و آلت ذبح هم داشته باشد باید ذبح کند و هرگاه ذبح نکند
حرام است خواه حیات مستقره داشته باشد یا غیر مستقره اگرچه کمی از حیات او باقی باشد بلی هرگاه ممکن نباشد از
برای او ذبح مثل آنکه آلت ذبح نداشته باشد یا زمان وسعت نداشته باشد که او را ذبح کند و صید بمیرد حلال خواهد بود
و بعضی از فقها واجب دانسته اند که صید کننده تعجیل نماید بعد از ارسال آلت صید که زود بصید برسد و بعضی وجوب
شرعی دانسته و بعضی وجوب شرطی و علی ای حال دلیلی ندارد و اظهر استحباب است مبحث پنجم در لواحق صید و در آن
ذکر میشود چند مسئله مسئله اولی هرگاه آلت صید مثل کلب یا رمح یا سیف مغصوب باشد صید حرام
نخواهد بود بلکه حلال است چونکه نهی در این مقامات موجب فساد نیست مسئله ثانیه ظاهر آنست که آن موضعی که سگ
بدندان گرفته از صید نجس است باید شست مسئله ثالثه هرگاه چند آلت از چند نفر بکار برده شود مثل آنکه

ذابح بود و نفر

ذابح و نفر سیم کشته پس صید از آن او است و اگر هر سه آلت کشته باشند حلال خواهد بود و هرگاه صید کنند برسد و حیات صید باقی
باشد باید ذبح کند مسئله رابعه محقق میشود صید یعنی که موجب ملکیت است بدست آوردن حیوانی که ممتنع باشد و فرار
کند هر حیوانی که قابل انتفاع بوده باشد و مراد از ممتنع شد انتفاع حلال است اگرچه بخصوص اجزاء منافع
آن باشد و مگر شمشیر از انتفاع خوردن به دست آوردن حیوان ممتنع بانحاء مختلفه محقق میشود بگرفتن با دست
و با شکار او و یا بال آن و یا شبکه و حال آلات و آلات حیوانیه مثل تازی و باز و شاهین و هرگاه صیاد صید را از دست
خود رها کند پس هرگاه مقصود اعراض نباشد از ملکیت او خارج نمیشود و هرگاه دیگری او را صید کند و هرگاه
اعراض او کرده باشد محل کلام است و وجه این است که قول به زوال ملکیت اظهر باشد فصل دوم در ذباحه
و در آن چند مبحث است مبحث اول در ذابح کننده خواه مذبوح باشد یا نحر و معتبر است در او اسلام پس کافر فرع
ذبیحه انواعش حرام است خواه از اهل کتاب باشد مثل یهودی و نصاری یا نباشد و خواه مرتد باشد یا نباشد و
باید ذابح ناصبی و دشمن اهل بیت نباشد و الا ذبیحه او حلال نیست و باید ذابح طفل غیر ممیز نباشد و اگر طفل باشد
ممیز باشد مجزی که عارف باداب ذبح و گفتن بسم الله باشد و باید مجنون نباشد مجزی که تمیز از برای او باقی
نمانده باشد و شرط نیست ذکوریت ذابح و فحل بودن او و بلوغ و کمال و عقل و مرتبه و طهارت از حیض و جنابت
و طهارت مولد و چشم هیچیک از اینها در ذابح شرط نیست بلکه حلال است ذبیحه زن و ذبیحه خصی و ذبیحه طفل و مجنون
که صاحب تمیز باشد و ذبیحه ابله و جنب و حائض و ولد الزنا و اعمی مبحث دوم در آلت ذبح و باید آلت ذبح
منحصر است در آهن در حالت اختیار و ذبح بغیر آهن از فلزات مثل مس و طلا و نقره و سرب و غیر فلزات مثل
سنگ و نی و چوب و غیر اینها جایز نیست در حالت اختیار و اما در حالت اضطرار که در دست رس باهن
نباشد و تاخیر موجب تلف و مردن مذبوح شود یا از ذبح ممنوع بذبح شود جایز است و یدل علی الاختصاص
بالحدید فی صورة الاختیار بعد الاجماعات المحکیه جمله من الاخبار منها صحیحه محمد عن الذبیحه باللیطه و المروه فقال
لا ذکاة الا بحدید و اقرب المجازات بنفی الحقیقه انما هو نفی الصحه لا نفی الکمال و مقتضی الحصر یکون التذکیه بغیر الحدید
فاسده و منها صحیح الحلبی عن الذبیحه بالعود و الحجر و القصبه قال فقال علی بن ابی طالب ع لا یصلح الذبح الا
بالحدیده و منها روایه الحضرمی لا تؤکل ما لم یذبح بحدیده و منها موثقه سماعه عن الذکاة لا یذکی الا بحدیده
نهی عن ذلک امیر المؤمنین ع و یدل علی عدم الاختصاص فی صورة الاضطرار صحیحه شحام عن رجل
لم یکن بحضرته سکین ابذبح بقصبة قال اذبح بقصبه و بالحجر و بالعظم و بالعود اذا لم تصب الحدیده اذا قطع الحلقوم
وخرج الدم فلا باس به و خبر محمد بن مسلم قال ابو جعفر ع فی الذبیحه بغیر حدیده اذا اضطررت الیها فان لم تجد حدیده
فاذبحها بحجر الی غیر ذلک من الاخبار و باید دانست که اضطرار اختصاص ندارد بصورتی که ذبیحه مشرف بتلف
و هلاکت باشد بلکه هرگاه ذابح محتاج باشد بذبح و در مکانی باشد که دست رس باهن نباشد این نیز
مصداق اضطرار است و ذبح بغیر آهن جایز است و لفظ اضطرار در اخبار نیست بلکه اخبار صحیحه

میگوید که دست رسی باهن نباشد مگر خبر محمد بن مسلم و اضطرار هر آن صدق میکند بعمل که فرا گرفتن عنایج باشد مذبح و
کوشت در کار داشته باشد و ظاهر آنست که اشتراط آهن اختصاص داده بذبح نه صید پس هرگاه آلت صید آهن
نباشد مثل کلوخ و تفنگ که از سرب است و آهن نداده صید بآن جایز است و حلال است و دلیل محکمی ندیده
که دلالت کند بر اشتراط آهن بودن در آلت صید مگر صحیح محمد لا ذکاة الا بحدیده که لفظ ذکاة اعم از ذبح و صید
باشد و این صحیح بالاحتمال نظارت که در باب ذبح وارد شده منصرف است بذبح علاوه بر آن در بعض از اخبار وارد
شده چیزی که دلالت میکند بر عدم اشتراط آهن در صید مثل مرسله [illegible] فیها حدید وهی عبید
ان کلها تیرمی بالعود فیصیب وسط الطیر معترضا فیقتله ویذکر اسم الله وان لم یخرج دم وهی [illegible]
فلیاکله اذا ذکر اسم الله علیه مبحث سیم در بیان تذکیه ذبیحه واجب است در تذکیه و نحریه و مدار آن دو مقام
است مقام اول در بیان تذکیه ذبیحه واجب است در تذکیه ذبیحه فری اوداج اربعه یعنی چهار چیز از گردن ذبیحه
بریده شود مری که آن مجرای طعام است و حلقوم و آن مجرای نفس است و حلقوم در روی مری است و دو رک که محیط
اند بر حلقوم مشهور آنست که این چهار باید بریده شود و بعضی بر آن ادعای اجماع نموده اند و بعضی قطع مری
واجب ندانسته اند و بعضی اکتفا بقطع حلقوم نموده اند و ظاهر آنکه قطع حلقوم منفک نشود از قطع آن دو رک
خلاصه قول بچهار اظهر است و باید بتمامه این چهار چیز بریده شود هرگاه قدری از آنها بریده نشود و قدری
باقی بماند حلال نخواهد بود اگر چه بعضی اکتفا کرده اند بقطع بعض کلام است که قدری از حلقوم بعد از ذبح
در سر مذبوح باشد اگر چه دو بند آن باشد و لا قطع حلقوم نخواهد کرد مقام دوم در بیان [illegible]
نحریه و نحر کودی است که فاصله است میان آخر گردن و اول سینه که از آن نحر مینامند و طریق نحر آنست که شتر
[illegible] ایستاده و [illegible] نماید و ان [illegible] نحر کننده [illegible] که آن آهن باشد فرو کند [illegible]
نحر [illegible] قطع شود [illegible] است [illegible] و در سایر حیوانات هر جانوریست باید ذبح شود و در شتر باید
نحر شود و شرط است در آلت نحر آنچه شرط است در آلت ذبح مبحث چهارم در شرایط ذبح و نحر و آن امور چند
است که منقسم در ضمن چند مسئله بیان میشود مسئله اولی واجب است در ذبح و نحر استقبال قبله بوجوب شرطی یعنی
هرگاه استقبال قبله نشود عالما عامدا ذبیحه حرام است و در صورت جهل بوجوب یا نسیان شرطیه استقبال [illegible]
نخواهد بود یعنی هرگاه جهلا یا نسیانا ترک استقبال قبله شود ذبیحه حرام نخواهد بود و در این حکم فرقی نیست میان
ذبح و نحر و جمعی از فقها قائل اند باینکه باید ذبح کننده و نحر کننده نیز رو بقبله باشد و احتیاط در آنست مسئله
ثانیه شرط است در ذبح تسمیه و تسمیه کفایت میکند بسم الله الرحمن الرحیم است یا کافیست یکی از اذکار [illegible]
که در صید گذشت و اشتراط تسمیه در صورت تذکر است نه هرگاه فراموش کند که تسمیه شرط است و از این
جهت ترک تسمیه نماید ذبیحه حرام نخواهد بود و بعضی صورت جهل مسئله را در حکم ملحق بنسیان نموده اند یعنی
هرگاه جاهل باشد ذابح باینکه تسمیه شرط است و از باب جهل ترک تسمیه نماید ذبیحه حلال نخواهد بود اظهر

کالمذبوحیست

کالمذبوحیست واجتناب از آن ذبیحه باید نمود مسئله ثالثه شرط است در ذبح یکی از دو امر یکی از آن دو امر حرکت دادن
ذبیحه بعد از ذبح که دست خود را یا دم خود را یا پای خود را چشم خود را یا پای خود را و امر دیگر بیرون آمدن خون جاری سائل
نه قطره قطره و یکی از این دو امر کفایت میکند از برای حلیت ذبح و این اظهر اقوال است در مسئله و هرگاه هر دو امر مفقود
شود یعنی حرکت و هم سیلان خون ذبیحه حرام است و هرگاه احدهما باشد و هر دو نباشد احوط اجتناب از ذبیحه است [illegible]
که خون [illegible] کفایت میکند از برای حلیت و حرکات اربعه مذکوره باید بعد از ذبح باشد نه قبل از ذبح اگر چه از
بعض اخبار قبل از ذبح هم [illegible] و باید دانست که شرط بودن احد امرین در صورتی است که حیات و موت ذبیحه مشتبه
باشد پس هرگاه حیات معلوم و یا مظنون بظن قوی باشد یا موت معلوم و یا مظنون بظن قوی باشد دیگر رجوع باحد
الامرین نمیشود بلکه بمقتضای موت و حیوة معمول میشود مسئله رابعه اظهر آنست که حیات مستقره معتبر نیست
در ذبح بلکه مجرد حیات کفایت میکند در ذبح و از اخبار اهل بیت اطهار مستفاد میشود اکتفا بمجرد حیات
در ذبح که بعض الاخبار الوارده فیما اخذته الحبالة وانها اذا قطعت منه شیئا لا یوکل وما ادرکت من سایر جسده حیا
فلیذکی ثم یوکل وکالاخبار الوارده فی [illegible] الصحیح الشامل الخبر المستقر [illegible]
[illegible] علیه فمات قبل ان تذکیه فکل وکالخبر الوارد فی البعیر الممتنع المضروب بالسیف والرمح بعد التسمیه وفیه الا ان
تدرکه ولم یمت بعد فذکه وکالاخبار الوارده فیما قطع بالسیف ونحوه قطعتین المجوزة لاکل الاکثر او ما یلی الرأس
او المتحرک من القطعتین بعد الذبح الحقیقی [illegible] الظاهر فی عدم الاستقرار مضافا الی النصوص الداله علی الاکتفا
بحرکة الاذن او الطرف او الرجل او الذنب او سیلان الدم [illegible] اخبار وارده در این مضامین [illegible] معلوم میشود
که حیات مستقره لازم نیست در ذبیحه بلکه مجرد حیات کافی است بلکه صاحب جواهر قول باشتراط حیات مستقره را
نسبت [illegible] قال الظاهر ان هذا ای الاعتبار للاستقرار ماخوذ من [illegible] ولیس فی اخبارنا منه عین ولا اثر
مسئله خامسه مستحب است در ذبح چند امر اینکه دو دست و یک پای گوسفند را ببندد و یک پا را رها کند و در [illegible]
[illegible] و هرگاه دستها و پاهای آن بسته شود و در شتر یک دست آن بسته شود
و در حیوانات پرنده رها شود بعد از ذبح و نیز مستحب است که آب نزد ذبیحه حاضر نماید و کارد را تیز کند [illegible]
ذبیحه را از مکانی بمکانی نکشد تا روح از بدن آن مفارقت کند [illegible] و مکروه است ذبح [illegible]
تا زوال و کراهت دارد و کشتن حیوانی و نظر کردن حیوان دیگر مسئله سادسه بعد از بریدن اوداج اربعه
[illegible] حلال است ذبیحه بنابر اظهر و شرط نیست بیرون رفتن روح [illegible]
رفتن روح مذبوح [illegible] یا عضو دیگر از اعضای آن جدا شود حرام نخواهد بود بنابر اظهر ولکن احتیاط آنست
که صبر کند تا روح آن بیرون رود [illegible] هرگاه سبب دیگر بعد از بریدن سر احداث
نماید که آن سبب نیز مستقل باشد در [illegible] روح مثل [illegible] یا پوست کندن ذبیحه حرام خواهد شد و هرگاه
قبل از بیرون رفتن روح آن سبب [illegible] امرین [illegible] مثل آنها سبب مستقل نیست

اند ایا ازهاق روح و موجب حرام شدن ذبیحه نمیشود مگر اصلی حیاة او که پیش از بیرون رفتن روح جایز نیست و حرام است
الماعث حرام شدن گوشت ذبیحه نمیشود مبحث پنجم در بیان حیواناتی است که قابل تذکیه هستند و بیان آن در ضمن چند
مسئله است مسئله اولی هر حیوانیکه مأکول اللحم یعنی حلال گوشت است قابل تذکیه هست یعنی هرگاه او را ذبح کنند
گوشت او حلال است و پوست او پاک است و هر حیوانیکه حرام گوشت باشد و قابل تذکیه باشد مثل سباع مقصود از تذکیه
در آن است که هرگاه او را ذبح کنی یعنی بکشی در شرع مقرر است پوست او پاک است و گوشت او پاک است اگر چه خوردن
او جایز نیست و اصل در حیوان قبول تذکیه است و در حرام گوشت عدم قبول تذکیه است مگر هر چه بدلیل از تحت
اصل خارج شود مسئله ثانیه مشهور و معروف میان فقهای ما رضوان الله علیهم آنست که سباع چه از وحوش
و چه از طیور مثل شیر و پلنگ و یوز و گرگ و روباه و گربه و شغال و چرخ و باز و عقاب و واشه و امثال آنها از سباع
و سبع حیوانی است که بچنگال یا دندان یا منقار صید حیوان دیگر را میکند همه قابل تذکیه هستند هرگاه آنها را تذکیه
کرد در شرع مقرر است ذبح نمایی پوست و گوشت آنها پاک است اگر چه نتوان خورد فقیه موثقه سماعة المتضمنة سؤال النبي
احدهما عن جلود السباع ینتفع بها فقال اذا رمیت و سمیت فانتفع بجلده واما المیتة فلا و الثانیه عن لحوم السباع
و جلودها فقال اما لحوم السباع والسباع من الطیر فانا نکرهه واما الجلود فارکبوا علیها ولا تلبسوا شیئا منها
تصلون فیه مسئله ثالثه جمعی از فقها برآنند که مسوخات مثل خرس و میمون و فیل و طاوس و خفاش
و امثال آنها که در مطاعم و مشارب گذشت قابل تذکیه نیستند علاوه بر اینکه گوشت آنها حرام است یعنی هرگاه ذبح
شوند پوست و گوشت آنها پاک نخواهد بود و نسل حشرات اند یا اصل و لیکن اقوی در نظر حقیر قبول نداردن
اظهر آنست که قابل هستند کما ذهب الیه السید والشهید و جماعة و لیکن احتیاط واضح است مسئله رابعه حیوانات
که بالعرض حرام گوشت شده باشند مثل گوسفند و گاو و شتر موطوءه یا نجاست خوار حق آنست که قابل تذکیه
هستند هرگاه ذبح شوند گوشت و پوست آنها پاک است اگر چه گوشت آنها حرام است و دلیلش بر این است نصی
و قوع تذکیه است بر آنها اگر چه اصل در آنها عدم تذکیه است چه این استصحاب و الفرع اصل است مسئله خامسه حشرات
الارض مثل موش و مار و سوسمار و موش و سایر حیواناتیکه ساکن باطن زمین هستند قابل تذکیه نیستند و علیه اکثر اصحابنا
للاصل والله العالم مبحث ششم در تذکیه جنین یعنی بچه حیواناتیکه در شکم مادر باشند و جنین بر چند نوع است
اول آنکه خلقت او تمام نشده باشد و مو و کرک بر بدن نیاورده باشد و این حرام است بدون اشکال و قابل
تذکیه نیست دوم آنکه خلقت او تمام شده باشد و مو و کرک بیرون آورده باشد و لیکن روح در بدن او دمیده نشده باشد از شکم
مادر زنده یا از شکم مادر مرده و این نیز حرام است و نجس سیم آنکه خلقت او تمام شده باشد و مو و کرک بیرون کرده باشد و لیکن
روح در آن ولوج نکرده باشد حکم در آن حلیت است و ذکات او ذکات مادر است چهارم آنکه خلقت او تمام شده باشد
و مو و کرک بیرون کرده باشد و روح در او ولوج نموده باشد و بعد از ذبح مادرش از شکم مرده بیرون آید بلا خلاف
و الحق والمشهور حلیت است و ذکات او ذکات مادر او است و احسن مراعات احتیاط است پنجم همان صورت چهارم

کتاب الغصب

بالبکه بیرون آید جنین حیاة مستقر داشته باشد حلال نخواهد بود مگر آنکه ذبح شود بایدش ذبح کرد و هرگاه ذبح نکرد تا بمیرد حرام
خواهد بود و هرگاه زمان وسعت ذبح او را نداشته باشد و بمیرد نیز حرام است مبحث هفتم در تذکیه ماهی و آن بدین
او زنده ماهی است در بیرون آب چه با دست گرفته شود ماهی در بیرون آب بدست آید در حالتیکه حیات داشته باشد همان
تذکیه او است خواه زنده از آب بگیرد یا بمیرد و نخواهد گرفت در بیرون آب صورت حلال است و بدست آمدن تمام است از
آنکه بعد از آن بدست بیاید یا با آلت مثل قصب شبکه یا ماهیگیری خطیره و داخل شده ماهی در آن و لیکن الحوط آنست
که هرگاه در میان شبکه یا خطیره در صورتیکه آب داخل شده باشد بمیرد در آب مرده است و حلال نخواهد بود باید او را از آب
بیرون آورد در بیرون آب بمیرد از وقت حلال خواهد بود خلاصه هرگاه ماهی در آب بمیرد حلال نیست
اگر چه او را از آب بیرون آورد زنده و در وقت در آب داخل شود و در آب بمیرد و شرط نیست در تذکیه ماهی اینکه شرط
است در تذکیه سایر حیوانات از تسمیه و محاذات قبله و اسلام مبحث هشتم در تذکیه
ملخ بدست آوردن زنده است در بیرون آب خواه بدست باشد یا با آلات
و شرط نیست در آن استقبال قبله و تسمیه و اسلام

کتاب الغصب و فیه فصول الفصل الاول فی تعریفه و هو اخذ الشیء ظلما کما فی القاموس و غیره و کذا
با ثبات الید علی مال الغیر عدوانا کما فی الشرایع و النافع و الارشاد و القواعد و الدروس و اللمعه و التنقیح بل کما فی کتب
اکثر الاصحاب ثم جماعة منهم فخر و المحقق الثانی عدلوا عن لفظ الاستقلال و تلاه بتبدیل المال بالحق و عن الوسیله الاحتواء
علی مال الغیر بغیر حق و فی الحق خلاف و حقیقت شرعیه در غصب معلوم نیست و آنچه باقی است بر معنی لغوی است و غصب
اخذ شیء است ظلما و ضمان مثلا و عقوبت باصل اثم و باقی احکام متفرع است بر غصب و اصل چیزی که آنرا بر معنی
لغوی در شرع معلوم نیست و حقیقت مشترکه نیز در معنی غصب معلوم نیست چه علاوه بر مختلف اند در آن بیانات
و اکثر آنها منتقض است طردا و عکسا خلاصه تنقیح و علم ثبوت حقیقت شرعیه و علم ثبوت شروط و قیود زاید
بر معنی لغوی آنست که احکام غصب مترتب باشد بر معنی لغوی فصل دوم در بعضی از احکام متعلقه بغصب و در آن
چند مسئله است مسئله اولی هرگاه مانع شود غیر را از نگاهداشتن حیوان خود و آن حیوان فرار کند
و تلف شود یا مانع شود او را از نشستن در مکان یا خانه خود و بابت جهت اجناس موجوده در آنها تلف شود یا خرابی
در آنها حاصل شود خلاف است در ضمان و عدم ضمان در اینکه غصب نیست ظاهر اشکالی نباشد و از اینجا است
که اکثر حکم میکنند بعدم ضمان و مراد شان از عدم ضمان است من باب الغصب و اما من باب تسبیب ظاهر آنست که ضمان
وارد باشد در صورتیکه منع سبب تلف باشد یا عرفا یا اینکه با اولی در آن نباشد و حال در زمان بوده باشد و اما
هرگاه منع سبب عادی نباشد ضمان نیست و دلیل بر ضمان در صورتیکه منع سبب عادی باشد قاعده نفی ضرر
و ضرار چه مقصود از نفی ضرر حکم تکلیفی تنها نیست بلکه حکم تکلیفی و وضعی هر دو هست و مجاز ضرر غیر است
و هم چنین دلالت میکند بر آن حکم عقل قاطع و عقل از جاها مثل این امر است و بکلی حقیر عقل در جمیع تسبیبات قویه

حکم مسئله ضمان مسبب در اتلاف و این مطالب در جیخبر و عقل مثبت و حق بیان شد بالجمله ضمان در صورتیکه منع سبب
عاصی باشد ظاهر است و قد صرح بالضمان بعض الاعلام کالمسالک والکفایه و بعضی از اصحاب ملحق نموده اند باین
مسئله صورتی را که شخصی مانع شود مالک را از فروش متاعی و باین سبب تنزل کند قیمت آن پس حکم نموده بضمان
مانع از جهة ادلۀ نفی ضرر و ضرار ولی اظهر عدم الحاق است و عدم ضمان است مسئله ثانیه غصب در منقولات
اختلاسست و در غیر منقولات مثل املاک و دکاکین استیلاء بر آنست اگرچه عباد کند با مالک متصرف باشند
و مالک آنان بیرون نرفته باشد خلاصه آنکه اخراج مالک معتبر نیست در غصب همین قدر که مالک قادر بر تصرف
استقلالی نباشد غصب متحقق است و ضمان حاصل و علامه مرحوم معتبر دانسته خروج مالک و دخول غاصب را
و این قول معتبر نیست و لیکن این در صورتی است که ید غاصب قوی و ید مالک ضعیف باشد که در این صورت ضمان
تمام عین بر غاصب است و اما در صورتیکه هر دو ید داشته باشند و مساوی باشند ضمان نصف عین بر غاصب
خواهد بود نه تمام مسئله ثالثه هرگاه کسی دابه یا جاریه را غصب نمود و آن حامله باشد ضامن است حمل را لیکن
غاصب حمل است هم چنانکه غاصب اصل است نظر بتبعیت والحاق مبیعی که بیع آن فاسد باشد بحمل خلاف است
که آیا ضامن است مشتری حمل را هم چنانکه ضامن است اصل را مشهور و اظهر عدم ضمان است نظر باصالۀ برائت
و آنکه ید مشتری باذن بایع واقع شده و ید امانت است و امین است والحاق منفصل بیرون هرگاه غصب مادر و بچه
نمود از اتلاف طفل عادة موجب و مستلزم تلف طفل باشد ضامن خواهد بود زیرا که تسبیب عاصی مستلزم ضمان
است و الا فلا مسئله رابعه الایدی المتعاقبه علی المغصوب ایدی ضمان سواء علموا جمیعا بالغصب او جهلوا
او بالتفریق لاشتراکهم جمیعا فی التصرف فی مال الغیر من غیر اذن منه فیدخل فی عموم کل مغصوب مردود و علی الید ما اخذت حتی تؤدی
و من اعتدی علیکم فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم و جزاء سیئة سیئة مثلها و عاقبوا بمثل ما عوقبتم و المراد بضمان
الجمیع فالمراد علی الضمان فی العالم والجاهل بالعموم والاطلاق ولکن الجاهل بالغصب ینتفی عنه الاثم والمالک مخیر
فی تضمین من شاء منهم العین والمنفعة او تضمین الجمیع بالتقسیط وان لم یکن علی سبیل التساوی وله التقسیط وان علی اکثر
من واحد و ترک الباقی ولو کان الثانی عالما بالغصب و تلف المغصوب فی یده و رجع الیه المالک ثم یرجع الثانی الی الاول
لعله و تلف المغصوب فی یده وان رجع المالک الی الاول لیس له رجوع الی الثانی وما سبب المقام الی التفصیل بان الایدی
تقع علی وجوه الاول ان یکون الجمیع عالمین بالحال والحکم فیه تسلط المالک علی کل واحد منهم تلف فی یده او ما قبله
ولکن لو رجع علی من لم یتلف فی یده یرجع هو الی من یتلف اذ الضمان علیه ولو رجع علیه لم یرجع الی من لم یتلف
فی یده الثانی ان یکونوا جمیعا جاهلین بالحال ولا اثم علیهم بتقریرهم وان لم یکن الا ان الضمان علی من تلف عنده
ولو رجع علی من لم یتلف عنده یرجع هو علیه الثالث التفریق والعالم منهم آثم و ضامن ولو رجع المالک الیه
لم یرجع هو الی الجاهل الا ان یتعذر مع الضمان دون العکس فلو رجع الی الجاهل یرجع هو الیه مسئله خامسه هرگاه کسی
حری را حبس کند در مدتی و آن حر منافعی داشته باشد یعنی صاحب حرفه و شغل باشد و بواسطه حبس آن منافع

حرفوت

کتاب الغصب

حرفوت شود اما آن حابس ضامن خواهد بود منافع آن حر را مگر آنکه تفویت نموده باشد بکار اکثر فقها ظاهرا
در عدم ضمان و مستفاد میشود از کلام محقق اردبیلی در ریاض و خال او و جمعی دیگر ضمان و اظهر در نظر حقیر نیز ضمان
است نظر بقاعده غصب زیرا که حر و منافع آن مغصوب نیست و داخل نمیشود در تحت ید اگرچه صغیر باشد
بخلاف عبد که خود شیء و منافعش هر دو مغصوب است و هرگاه حابس او را حبس کند و منافع او را تفویت نماید
ضامن است بلکه بقاعده نفی ضرر و ضرار است و بسبب جمله از ادله متقدمه در مسئله سابقه مثل فمن اعتدی و جزاء سیئة
و عاقبوا و امثال ذلک مسئله سادسه هرگاه شخصی بعدوان کسی دیگر را آنکاه دارد و حبس کند در بلد او تلف شود
بر چند وجه است اول آنکه آن شخص مغصوب کبیر و عاقل باشد و آن نیز بر دو قسم است یا تلف مستند است بغصب
و فعل غاصب شکی نیست در آنکه غاصب ضامن است و یا مستند نیست بفعل او و او سبب شد ضامن نمیباشد مخلصه ظاهر
بود و از قبیل اول است آنکه او را در محلی که سبع باشد یا حیه یا عقرب باشد یا او را باد سموم نماید و غالبا بودن در آن
محل موجب تلف و هلاک باشد و از قبیل دوم است آنکه بموت طبیعی مرده باشد یا از محل حبس غالبا مستلزم تلف
نباشد دوم آنکه آن شخص مغصوب صغیر یا مجنون باشد و تلف آن بر دو قسم است یا بفعل یا بتسبیب غاصب است
و شبهه نیست در تعلق ضمان بغاصب و یا بدون تسبیب غاصب است مثل آنکه حیه و عقرب و وقوع حائط بر او
بلا خلاف است حکایت شده از بعضی از فقها مثل شهید در دروس و علامه در بعضی از کتب خود اختیار ضمان
و اکثر فقها قائلند بعدم ضمان و حکایت شده عدم ضمان در این مسئله از نافع و کشف الرموز و تحریر و غایة المرام و تنقیح و مهذب
البارع و روضه و اصل در مسئله عدم ضمان است و چیزیکه او را خارج کند از تحت اصل نیست بجز چند وجه اول خبر
من استعار حرا صغیرا فضیع ضمن بنا بر آنکه تعدی از عاریه نموده است از غصب و غیر اولا ان الخبر ضعیف و لا دلاله بالملازمه
ثانیا ان انسحاب الحکم الی الغصب قیاس و ثالثا انه موافق لرای ابی حنیفه کما نقله بعض الاجله و رابعا ان الخبر
ظاهر فی حصول العیب بسبب کیفیة الاستفاع من اوامر المستعیر و نواهیه و حصول التلف من حیث امره و نهیه ولیس
المقام من قبیل ذلک وجه دوم آنکه طفل و مجنون بسبب ضعفی که دارا است قادر نیست بر دفع ضرر از خود و دفع ضرر
از او موقوف است بآنکه در محل و حیطه ولی باشد و هرگاه غاصب او را بحیطه خود ببرد از جمع اولیاء و ولی بیرون
او در سبب شد از برای تلف و عدم دفع ضرر و عامه طفل و مجنون هرگاه بی سرپرست باشد تلف و عیب عارض
او میشود پس غصب تسبیب است و موجب ضمان است مثل غصب نمودن حیوانات و حیوانیکه از غصب شده صغیر حیث
هر سبب عاصی نیست از برای تلف بلکه ترک محافظت او موجب تلف است بنابراین هرگاه غاصب ترک محافظت او نماید
و تلف شد ضامن خواهد بود و الا فلا خلاصه آنکه اصح در صورت تسبیب تلازم هرگاه غاصب سبب
شده باشد و ... که ان تعدل عادة غالبا مستلزم تلف باشد ضامن خواهد بود و هر غصبی موجب
تلف نیست عادة و غالبا بلکه ممکن است که منشأ شود که غصب آن شخص باعث حیات او در بالیات و محلوکات و احراز و ...
نشنیند تا تعقل غصب در آنجا شود بلی هرگاه حیاتی که حیات او از ید دیگری انتزاع نماید غصب خواهد بود و ضمان

بلی متفرع خواهد شد. خلاصه دلیل حکم بر ضمان ندارد و اصل نیز نفی علم ضمان است و قول بعدم ضمان اظهر است و منافع
صغیر و مجنون مثل خود ... بلکه غاصب ضامن است آن منافع را که فوت شده زیرا که آن منافع مملوک آن حر است و غاصب
آنرا تفویت کرده. فصل سیم در ذکر اسباب ضمان و آن چند امر است اول غصب است و تعریف آن گذشت دوم
اتلاف است و اتلاف تلف کردن است بعمد خواه از افعال نفس بشود یا بر وجهی که عرفا بگویند تلف کرد و آن چند وجه است اول آنکه
خود مباشر تلف ... فاعل تلف باشد و اتلاف از او صادر شود مثل اینکه قتل شخصی را بکند یا دابه او را تلف کند یا او را
ملک شد یا عضوی از اعضای او را مجروح نماید دوم آنکه سبب شود مانند ... اتلاف یعنی ایجاد نماید امری را که ملزوم سبب
اتلاف بوده باشد مثل حفر بئر در معبر مسلمین یا فتح باب یا ... سارق بر مال الغیر یا نصب سنگی در طرف
یا نگاه داشتن شخصی را ... و امثال ذلک از ملزومات اسباب تلف که در حقیقت ایجاد آنها ایجاد اسباب تلف است
و ایجاد اسباب تلف اتلاف است و اتلاف موجب ضمان است و دلیل بر این چند وجه است اول عقل قاطع حاکم است
بر اینکه ظلم قبیح و حرام است و جبران ظلم لازم است دوم لا ضرر ... بر ... غرامت
بر متلف لازم نباشد علم لزوم غرامت حکم ضرری است ... سیم آیه مبارکه فمن اعتدی علیکم
فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم و جزاء سیئة سیئة مثلها و عاقبوا بمثل ما عوقبتم به چهارم اخبار وارده در تسبیب
... اخبار ... صحیح الحلبی عن الصادق
سألته عن الشیء یوضع علی الطریق فتمر الدابة فتنفر بصاحبها فتعقره فقال کل شیء یضر بطریق المسلمین فصاحبه ضامن لما
یصیبه و منها خبر السکونی ... عن ابی عبد الله قال قال رسول الله صلی الله علیه و آله من
اخرج میزابا او کنیفا او وتد وتدا او اوثق دابة او حفر شیئا فی طریق المسلمین فاصاب فعطب فهو له ضامن و منها
خبر ابی الصباح ... فی طریق المسلمین فهو له ضامن ... اخبار وارده در تسبیب ... مثل صحیح
... عن رجل حفر بئرا فی غیر ملکه فمر علیها رجل فوقع فیها فقال علیه الضمان لان کل من حفر بئرا فی غیر ملکه کان
علیه الضمان و مثل موثق سماعه سألت ابا عبد الله عن الرجل یحفر البئر فی داره او فی ملکه فقال ما کان حفر فی داره او ملکه
فلیس علیه ضمان و ما حفر فی الطریق او فی غیر ملکه فهو ضامن لما یسقط فیها ... اخبار ... مسکین ...
ضمان ... کتاب نکاح ... ضمان ... کتاب ضمان
ایراد ... اخبار ... ضمان ...
خود ... کتاب قضا ... کتب ... مذکور شده ... باشد ...
... خلاصه ... مذکوره ... غرامت بر متلف
و بر مسبب ... در حقیقت ... اتلاف است چه ایجاد ملزوم سبب ... ایجاد ... ضمان
عقلا و عرفا ... لازم است بیان چند فرع فرع اول ... باید ... ایجاد ... اتلاف ...
که عرفا بگویند ... اتلاف ... خواه مترتب اتلاف ... غالب باشد یا نادر و هرگاه ... اتلاف نباشد

مثل اینکه شخصی در خانه خود آتشی بقاعده متعارفه افروخته باشد ... که هوا ... است اتفاقا باد ... غیر
افتاده و ... را سوزانید ضمان بر او نخواهد بود ... زیرا که ... اتلاف ... خلاصه
هرگاه ... سبب ... باشد ... عادة ... از شأن ... اتلاف باشد خواه مترتب اتلاف ... غالب باشد یا نادر موجب
ضمان است و صحیح است عرفا ... نسبت ... بسبب ... و ... مباشر ... است و هرگاه از شأن آن اتلاف نباشد عادة
اگرچه نادرا تلف بر آن مترتب شده باشد ... عرفا نسبت ... بسبب ... ضمان بر مسبب نخواهد بود ... شرط ... تسبیب
... سبب ... تلف ... جاهل باشد ... ضمان ... عالم باشد ... یا ... باشد که
... سبب ... باشد ... در تسبیب ضمان ... فرع ... شرط ...
در تسبیب اینکه سبب ... اتلاف ... باشد و هرگاه قاصد اتلاف ... باشد ... شخصی ... باشد
و اتفاقا تلف ... ضمان ... خطائی ...
عاقله است ... فرع دوم هرگاه ... واحد مباشر و غیر واحد سبب مثل اینکه
شخصی ... ظلم ... غرامت بر مباشر است نه سبب
اجماعا ... ضعف ... مباشر بر سبب ...
مباشر ... ضعیف ... سبب ... غرامت ... مسبب خواهد بود نه بر مباشر
مثل اینکه ... مباشر ... سبب ...
و ضمان و غرامت بر سبب است نه مباشر ... مباشر ...
... مثل اینکه طعام ...
است ... سبب ... از مباشر و غرامت بر سبب است نه مباشر ... مباشر ...
از سبب ... مباشر ضعیف ... سبب ... غرامت بر ... خواهد بود ...
... فرع سیم هرگاه دو ... السبب ...
... سبب مثل اینکه شخصی حفر بئر نماید در طریق و دیگری سنگی ... از چاه ...
... باید ... شخصی ... باشد ...
ضمان ... خواهد بود ... اول آن سبب ... باشد ... جنایت ...
... است ... اول است ...
موجب هلاکت ... هلاکت ... هرگاه ...
... موجب تلف ... سبب هلاکت ... غرامت ... خارج ...
... سبب ... مسئله ... ضمان ...
سبب ... موجود ... ضمان ... مترتب ... موجود شده

الکاه نیز مقام واقع شده ضامن مراوست وکانه اراده ما فی التذکرة قال ولو تعدد السبب فالضمان علی المتقدم منهما ان ترتبا کما لو حفر
شخص بئرا فی محل عدوانا ووضع آخر حجرا فیه فعثر انسان بالحجر فوقع فی البئر فالضمان علی واضع الحجر لان السبب الذی یجب
الاتلاف فکان اولی بالضمان لان السبب یجب بحصول سببه فیه فوضع الحجر یوجب الترجیح اما لو اتفق الترتیب فالضمان
علیهما کما لو حفر ووضع الحجر فان الضمان علیهما ولا یخفی ما فی هذا الکلام من الاجمال والابهام فرع چهارم هرگاه دو سبب در تلف
جمع شود که صاحب احد سببین جاهل باشد بسببیت وان دیگری غیر جاهل غرامت بر جاهل نخواهد بود بلکه بر عالم خواهد
بود مثل اینکه شخصی زیادی از راهی میبرد بخانه خود یا بمنزل دیگری و دیگری چاهی در طریق کنده وان شخص عالم باینجا نیست
ودر اثنای راه زیادی بچاه میافتد در اینصورت غرامت بر آن شخص است که چاه را کنده بواسطه اینکه او در تسبیب اقوی است
وان شخص که ادرا آورده بواسطه جهل ضعیف است در تسبیب پس او غرامتی نیست فرع پنجم هرگاه صاحب احد
سببین مغرور باشد وان دیگری غار مثل اینکه شخصی چاهی در طریق یا در خانه یا در خانه خود کنده یا سگی درنده
دارد که هرکه را گرفت هلاک میکند ودیگری اسکوبی یا عمرو را بیاورد بخانه مزبور بجاهل بودن یا بچاه است
خانه اعلام نمیکند اینها را پس زید عمرو را بر سر باد خود بخانه او برود و بچاه یا افتد یا سگ او را پاره میکند در اینصورت
غرامت بر صاحب خانه است که او را اکول ذره ومغرور نموده وباید دانست که حکم در اینمقام قیل از حکم الدیمی سخا قیاست
در غصب که جهل وعلم در آن تفاوت ندارد در غرامت وضمان ومالک رجوع میکند بهر یک که میخواهد وبعد از رجوع مالک
بجاهل غرور رجوع مینماید بجاهل غرور بعالم غار ما در العالم فرع ششم مکره ضامن نیست در اتلاف خواه با کراه
تسبیب اتلاف نموده باشد یا بمباشرت اتلاف شده باشد وضمان بر ان کسی است که اکراه نموده زیرا که مباشرت ضعیف میشود
باکراه ودر حقیقت تسبیب مکره اقوی است بضمان وظاهر اینمسئله محل خلاف نباشد وادعای اجماع در آن کرده شده ومراد بمکره
آنکسی است که از روی کراهت وعدم رضا اتیان بفعل نماید وفعلش از بابت ترس باشد بضرر بنفس یا بمال یا آبروی
خود یا کسی که مثل خود باشد مثل پدر ومادر واولاد وزوجه ونحو آن وباید اکراه کننده قادر باشد بر ایصال ضرر آنها ومکره ظن
بتحقق ضرر داشته باشد وقدرت بر دفع آن نداشته باشد وفعل مکره مقصود بشود در اینمقام بچند صورت وارد برای
هر یک حکمی است اول آنکه اورا بترساند بقتل خودش یا کسیکه مثل خودش باشد واورا امر کند بقتل نفس محترمه
از خوف ضرر عظیم بقتل از شرع حرام نمیشود وهرگاه اورا بکشد قصاص برو وحد نیست بر مکره است زیرا که اوست ومرتقی الخبر لا تقیة
فی الدماء وولایة لانه اشد واقره و فید اخرعن دلیل عمومات القصاص والدیه دوم آنکه اورا بترساند بضرر مال یا آبرو واورا
امر کند بقتل نفس یا بترساند بجرح وبا ضرب واورا امر کند بقتل از خوف ضرر بقتل نیست وهرگاه بکشد یا بخورد اورا
کشته خودش ضامن است نه امرکننده سوم آنکه اورا بترساند بقتل واورا امرکند بجرح ظاهر آنست که جرح جایز
نیست وهرگاه مرتکب جرح شود غرامت بر خود اوست نه بر آمر بکلتا التقیة فی الدماء ولان الاصل برائة ذمة الآمر عن
الدیه چهارم آنکه اورا بترساند بقتل واورا امر کند باتلاف مال زید در اینصورت غرامت بر امر مکره است
نه بر مکره زیرا که فعل از مکره از روی اختیار صادر نشده تا غرامت بر او باشد وظاهر آن در اینمقام عدم اجماع است

۱۱۴

تحمیر آنکه اورا بترساند بجرح وامر کند اورا بقتل در اینصورت نیز هرگاه مرتکب قتل شود غرامت بر قاتل است زیرا که
للاصل ولانه لا تقیة فی الدماء ششم آنکه اورا بترساند بضعف قتل وجرح از امور مذکوره واورا امر کند باتلاف مال در این
صورت نیز هرگاه اتلاف اموال نماید غرامت اموال بر عهده آمر است که اکراه نموده نه بر فاعل فرع هفتم هرگاه کسی آب
باغ خود یا زراعت خانه خود میبرد وآب بالنتیجه بخانه همسایه افتد وضرر برساند یا خشت ساختمان بافتد
یا دیوار عمارت خانه ویا آب خراب کند وعمارت همسایه را خراب نماید یا آنکه اطاق خود را خراب کند ویا سبب عارت
همسایه خراب شود یا غرامت بر او وارد میشود یا نه مطلب محل محتاج بقصد است اول آنکه زاید بر قدر
حاجت ومتعارف آب بباغ خود میکند وانتقاص از دیوار در این صورت ضامن است وغرامت بر او لازم است
ومسئله محل اشکال نیست دوم آنکه بقدر حاجت ومتعارف آب میکند واتلاف از دیوار وعلم دارد بانکه ضرر
همسایه خواهد رسانید در اینصورت غرامت وضمان وارد نیست بجهت چند وجه اول اصل برائت چه اشتغال
ذمه او محتاج بدلیل است ودلیلی بر اشتغال ذمه او نیست دوم عموم الناس مسلطون علی اموالهم سیم ضعف
تسبیب چه تفویت مال مرمالک مربوط بر اذن شارع مقدس است وتصرف ماذون فیه متعقب ضمان نیست این نحوی شبهه
مرجوم است مریمالک ومیگو تحقیق آنست چه اول واخبار که در باب تسبیب وضمان ذو السبب وارد شده اختصاص
دارد بمورد که تسبیب بغیر وجه شرعی باشد ودر مورد اینکه تسبیب بوجه شرعی باشد حکم صریح نباید بعدم ضمانت
واما الپایدی که بعض مشایخ در کلام شهید مرحوم نوشته فاضل رحمه الله فی المسالک بان سببیته فی الاتلاف ضعیفة
بلا ادن من قبل الشارع فی فعله ذلک فی ملکه فلا یتعقبه ضمان ولو کان الفعل من نظر انه لم یکن اجماعا مع فرض اسناد الاتلاف
الی فعله المطهر حفظا لحفظ وقطعه وقدرته علی المنع اصدق الاتلاف علیه حقیقة فیکون من المباشر وکلاذن الشرعی لا ینافی
حکم الوضعی الذی هو الضمان الحاصل باتلاف النائم والغافل والمجنون والصبی اللهم الا ان یمنع اطلاق سببیة الاتلاف
للاتلاف للضمان علی وجه یشمل الفرض لعدم ثبوت من اتلف مال الغیر فهو له ضامن من روایة من طرقنا ولا قاعدة وثبوت الضمان
فی المذکورین للاجماع لا لان الاتصاف بعدم خلو ذلک من النظر ضرورة المفروض صدق علیه من اتلف الذی یجب بها التسبیب القیاس
فی کل مقام وربما کان فی بعض النصوص اشعار بها الخ این ایراد وارد نیست چه فعل اذن در السبب وارد شده شرعا
جایز است ومصداق من اعتدی وسیئه وعقاب وظلم واخبار تسبیب در طرقی شرعی سالم و وجوه از شبهات مرمت
واستدلال اینها هم ثبوت بی بار وصف اینکه علاوه اوله ضمان مر تسبیب جمعی وجوه اسد وملحوق فیه مصداق این وجوه نیست
مر سببیت ضعیف است علاوه در اینکه اطلاق اتلاف بر اکثر تسبیبات حضور حکما خرفیه که شرعا هر است اطلاق
مجازی است نه حقیقت چه اتلاف حقیقت است در اینکه نفس فعل اتلاف از شخص صادر شود مثل آنکه اتلاف منوط
از فعل او شود وقاصد اتلاف باشد وصحیح است سلب اتلاف از او وخلاصه فعل او اتلاف نیست حقیقة
واطلاق اتلاف بان مجازی است وعموم من اتلف هرگاه مسلم باشد شامل اتلاف حقیقی است نه مجازی وهرگاه بعد اجماع
واتفاق باشد تنزیل انتقام تقادم بعد ولا ضرر ولا ضرار در صورتیکه سالم باشد از الحکم بر آن ایراد شده ومثبت

وضعی باشد شامل غیر بعی است که حقیقتاً از او صادر شده باشد نه آنکه نادراً متفرع بر فعل مباح او شده باشد و قیاس بر ترتب
ضمان بر فعل نائم و غافل و مجنون و صبی با ما نحن فیه باطل است چه ما نحن فیه مباح ذاتی است و تصرف در مال خود است و تصرف
مجنون و صغیر و غافل در مال غیر است و حرام ذاتی است نهایت چون عقل شرط تکالیف است و در اینها منتفی است اینها معذورند
حکم منتفی است نه آنکه مباح باشد بر اینها چه اباحه شرعیه نیز از احکام است منوط بر عقل پس قیاس مع الفارق است و لا یخفی وقسم
وجه سیم آنکه بقدر حاجت و متعارف آب بباغ خود میکند و اتفاقی هم از وزیدن و غلو از برای او حاصل است که ضرر
به همسایه میرسد ظاهر است که این صورت نیز در حکم مثل صورت سابق است و ذو السبب ضامن نباشد و غرامت برای او
نخواهد بود به جهة همان ادله که در وجه دوم مذکور شد وجه چهارم همان وجه است با ظن که ضرر به همسایه
نخواهد رسید یا شک دارد یا اینکه ضرر به همسایه نخواهد رسید حکم این صورت نیز مثل صورت سابق است و ضمان و غرامت برای او
منتفی است به جهة همان بیانی که در وجه دوم شد وجه پنجم همان وجه است با ظن باینکه ضرر به همسایه خواهد
رسید و سبب استعلامها و تموج آن یا سستی ارض و ظن اینکه ضرر رسیده است و در اینصورت هرگاه ظن او
که حاصل شده از قول اهل خبره یا خود ذو السبب اهل خبره است و با بصیرت است ضامن است اگر ضرر به همسایه
رسیده و غرامت برای او لازم است به جهة همان ادله که ما لم ضمان ذو السبب و هرگاه ظن او حاصل از وجه معتبر نشده بلکه
ظنی است که عقلا بان تکیه نمیکنند ضمان برای او نخواهد بود وجه ششم همان وجه است با علم باینکه ضرر به همسایه خواهد رسید
این صورت نیز ضامن است و غرامت برای او لازم است فرع هفتم هرگاه کسی افساد با باز کردن باب یا حبس اهلی
دیگر از حیوانات را باز کند یا قید عبد آبق یا عبد مجنون را بگشاید و آن حیوان یا عبد فرار کند ضمان و غرامت برای او لازم
زیرا که ذو السبب است و قاعده ضمان که در تسبیب ثابت شد ذو السبب باید از عهده برآید فرع هشتم هرگاه زید
الحاق با خانه او کرده عمرو را که عمرو در آنجا است و عمرو را قتل کرده است ان قتل را بعد از عمرو مال عمرو از الحاق ماشیه باشد و در ذمه اموال
بیرون ابا باید زید که سبب شده غرامت بکشد یا نه محل خلاف است و اظهر آنست که باید غرامت بکشد زیرا که قتل را بدون
اذن مالک کشیده و عصیان نموده و سبب شده از برای تلف مال غیر و لو ان تسبیب کالت میکند بر ضمان و بعضی ادعای
علم ظهور خلاف کرده الذی بعلم ضمان و لکن علم ظهور خلاف فی اصل است و مخالف در مسئله جماعتی هستند فرع
نهم هرگاه زید وکالت کند در دعوی را با العجز و ان تعذر انما الدا بسرقت بیرد جمعی از فقهاء میفرمایند که غرامت
انما الدزبل سبب نیست بلکه غرامت بر خود دزد است که مباشر است و در غایة المراد فرموده که اصحاب این فتوی را
که قائل بضمان شده باشد و فاصل مرحوم شارح ارشاد قائل بضمان شده و تحقیق آنست که اگر سارق بالخصوص معلوم است و
یا او هست و یا شخص غیر معلوم است و یا معلوم است و لکن دست رس باو نیست و نفوذ اید تعدی و ان ملوک انما العدوان علی
هست یا اموال است که مجهولست مثل آنکه از زحل سرقت نموده باشند و معاونة از انها که عیب مانند از درصورتیکه عادة ممکن
نباشد دلیل ضمان متوجه است و ضمان بر خود سارق است حتمی و در صورتیکه سارق معلوم باشد خواه دست
رس باو باشد یا نباشد چه تسبیب متحقق است و مباشر اقوی است و اینکه تسبیب موجب ضمان منتفی است و اما

کتاب الغصب

درصورتیکه بتوان از آن محل سرقت نموده باشد اگر دزد معروف است و دست رس باو هست ضمان بر دزد است و بر دلیل
چیزی هم بر او منتفی نیست زیرا که مباشر در اینمقام اقوی از سبب است و اگر دزد معروف نیست ظاهر آنست که غرامت و ضمان
بر دلیل باشد زیرا که مباشر در اینمقام مثل عبد مغلوب است که قید از ابا کرده از روی عمد بر او عیبی دفع کرده مباشر کان لم یکن است
و سبب در اینمقام اقوی از مباشر است بلکه میتوان گفت که مثل مباشرت با او است در رسوز انیدن اشیاء و یا مباشرت
اسب مقید است در فرار کردن فرع دهم مباشر در اینمقام اهلیت ضمان و غرامت ندارد و هرگاه دزد معلوم باشد
و لکن دست رس باو نباشد هم مقصود نیست ضمان بر مباشر است زیرا که تسبیل القوة المباشر و الهلیت الغرامه فرع یازدهم
هرگاه زید برظرف روغن باشد عمرو را برداشته و بلکن سبب آفتاب بر او بتابد و فاسد و تلف شود یا موم و مانند آن
بپرد و ضایع شود ظاهر آنست که زید ضامن باشد زیرا که ذو السبب است و او لاتسبب مثبت ضمان او است و آن
مخصوص مباشر است در جنایات که دست از مجازات است امر سیم از اسباب ضمان اخذ ببیع فاسد و اخذ اسباب
عقود مثل اینها فاسد است یعنی هرگاه کسی ملکی را اخذ ببیع فاسد یا صلح فاسد و یا مال الفرد بر لیف مشتری یا مصالح اتلاف
شود مشتری و مصالح ضامن اند باید از عهده بر آید خواه تفریط در تلف نموده باشد یا نه و خواه عالم باشند بایع
و مشتری بفساد یا جاهل یا احدهما جاهل باشد و ان میکوید عالم یا هر دو جاهل باشند و حکم در صورت تفریط
مما اشکال است و در صورت علم تفریط و عدم مشتری بفساد نیز واضح است بلکه معقد اجماع است و در حقیقت حال
حال ید مشتری ید عضب است و ید غاصب ید ضمان است و مقدس اردبیلی که در صورت جهل مشتری مخالف است
در مسئله در صورت علم موافق است با ما و قائل بضمان است و اما در صورت جهل مشتری مخالف است بفساد
اردبیلی قائل بضمان نشده دلیل ما بر ضمان چند وجه است اول اجماع محکی و علم ظهور خلاف که در مسالک و غیره
از ادعا شده که هر یک در این خبر علی الید ما اخذت حتی تؤدیه سیم قاعده کلیه مشهوره
کل عقد یضمن بصحیحه یضمن بفاسده و این قاعده از مسلمات فقها است و کسیکه در آن قائل نشده اردبیلی چهارم است و مرجع
القاعده و مدرک این قاعده چند وجه است اول عموم علی الید که دال است بر ضمان دوم قوله تعالی و لا تأکلوا اموالکم بینکم
بالباطل الا ان تکون تجارة عن تراض منکم و شکی نیست که اتلاف مشتری مبیع را بدون عوض و اکل مال غیر است بباطل چه
آن مال در حقیقت مال بایع است و اینکه اکل بلا عوض مرضی او نیست و رضای او در اکل است با عوض پس اکل مال
غیر بوجه باطل و اتلاف مال غیر باطل موجب ضمان است بلی مقتضای آیه اختصاص است بصورت اتلاف مشتری
نه تلف با فت سماوی چه لا تأکلوا در اینمقام جاری نیست الا آنکه تتمیم بالاجماع المرکب سیم فمن اعتدی علیکم
فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم چهارم و ان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به پنجم قضیه نفی معاوضه است
چه میان بایع و مشتری مراضی واقع شده باینکه ثمن بعوض مبیع باشد و مراد بقبض مبیع همین است یعنی هرگاه
تلف شود مبیع از کیسه خود مشتری رفته باشد و هرگاه تلف شود ثمن از کیسه بایع رفته باشد پس بید مشتری
مبیع قرار کرفته با ضمان چه در صورت صحت چه در صورت فساد پس تلف شده مبیع با تنهد قیمت و قبول عوض

و اتلاف و تلف در ید با عقد و قبول عوض آن موجب اشتغال ذمه است بعوض و اذا فعل است که هرگاه کسی بدیگری
اذن بدهد باتلاف مالی از او بعوض معین و آن دیگری تلف نماید آن عوض معین بر ذمه او قرار میگیرد چه در حقیقت صلح
و تجارة است و الا ان یکون تجارة عن تراض دلالت میکند بر اینکه باید موجب و مقتضی آن تراضی معمول دارند و مقتضی
تراضی تعهد عوض مبیع و ضمان مشتری است خلاصه قاعده ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده مسلم اصحاب است
و محل شهود نیست و کلام ادریس صریح در خلاف نیست بلکه ظاهر در تردید است و تردید آن مرحوم با اینکه بنابر او بر خلاف
مشهور است قادح در اجماع نیست و هذا فروع الاول معنی ضمان مشتری نسبت بماخوذ ببیع فاسد است که هرگاه
مبیع بعینه موجود است و ثمن نیز موجود مبیع را رد کند و ثمن را اخذ نماید و هرگاه مبیع موجود است و ثمن تلف شده و هرگاه
بتصرف غاصب تلف شده یا بآفت آسمانی خلا تلف شده نیز ظاهر آنست که تسلط استرداد دارد نظر بقاعده ما یضمن
بصحیحه یضمن بفاسده و عموم علی الید و ظاهر آنست که مشتری نیز در این مقام تسلط بر مبیع و استرداد عوض ثمن را دارد
و هرگاه مبیع تلف شده یا ثمن در تصرف بایع تلف شده خواه خود تلف کرده باشد یا غیری یا بآفة الله یا بعینه موجود است
هرگاه تلف شده مبیع بید دیگری تسلط بر قیمت خواه خود تلف کرده باشد یا دیگری یا بآفة الله و هرگاه ثمن بعینه
موجود است و تلف شده مشتری تسلط استرداد آن را دارد و بایع نیز تسلط مطالبه مثل یا قیمت تا الف [illegible]
و معنی ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده همین است مبیع را تلف نموده بعوض معلوم و آن عوض قول بایع است و این قاعده [illegible]
بتراضی واقع شده فرع دوم هرگاه مبیع مال الغیر باشد یا مشتری عالم بوده باشد بفساد بیع باشد و تلف مبیع در دست او یا
بتصرف او شده یا بآفة الله یا بتصرف دیگری داده او تلف نموده یا از دیگری نیز بعد از گرفته و بتصرف نموده و حال البایع
[illegible] بایع بعد از گرفته و فروخته مشتری و یا بعد از آن نموده و بیلا بید ماذون قبض بوده و فضولی [illegible]
در صورتیکه بایع بعد از آن نموده راجع است مسئله ایدی متعاقبه در غصب و حکم آن در مسائل معلوم شده و در
صورتیکه بایع یا غاصب نموده و فضولی و خریده باشد مشتری ضامن خواهد بود در صورتیکه مالک اجازه نکند زیرا
ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده و در صورتیکه اجازه کند ثمن را مستحق است هرگاه ثمن را بایع گرفته از مشتری میگیرد و هرگاه
گرفته و اجازه بیع و اخذ ثمن را کرده در مشتری غرامتی نیست و هرگاه اجازه بیع را نموده و بعد اخذ رجوع مینماید بمشتری
و او رجوع مینماید ببایع فرع سوم از کلام جمعی از فقهاء مستفاد میشود که صلح فاسد و اجاره فاسده نسبت
بمنفعت و متعه و نکاح فاسد نسبت بصداق و هبه معوضه و عوض خلع و سایر عقود لازمه معاوضه که اخذ عوضین بعنوان
ملکیت و استحقاق میشود مثل عاریه و امانت و قراض و وکالت که اخذ در اینها بعنوان مالکیت و استحقاق نیست و اینها
از عقود غیر ضمانی هستند که ضمان بر جوع اینها مترتب نیست پس بفاسد اینها نیز مترتب نخواهد بود ما لا یضمن بصحیحه لا یضمن بفاسده
بخلاف بیع و صلح و اجاره و نکاح و هبه معوضه که عوض در آن معتبر باشد که هرگاه احد عوضین در فاسد این عقود بعد از
قبض و اقباض در ید متعاقدین تلف شود اگرچه بدون تفریط باشد ضامن خواهد بود چه جمعی از ایشان ملتفت اخذ
بعقد فاسد میکند بنابر بیع فاسد قال المحقق فی کتاب الغصب من الشرایع و من الاسباب القبض بالعقد الفاسد

والقبض بالسوم فان القابض یضمن و کذا استیفاء المنفعة بالاجارة الفاسدة و قال الشهید فی الشرح هذه الثلاثة من جملة الاسباب
الموجبة للضمان بغیر الغصب و الحکم فی الاول منها موضع وفاق لعموم علی الید ما اخذت حتی تؤدیه و لان کل عقد یضمن بصحیحه
یضمن بفاسده و المراد بالمقبوض هنا عقد البیع و نحوه من العقود اللازمة الموجبة لانتقال الضمان الی القابض لا مطلق العقد فان
منه ما لا یضمن بصحیحه کالقراض و الوکالة و الودیعة فلا یضمن بفاسده و قال فی المراد بعد قول المصنف المقبوض بالعقد
الفاسد کعقد البیع و نحوه من العقود الموجبة لانتقال الضمان الی القابض بلا خلاف اجده فیه بل هو المعروف من مذهب
الاصحاب بل فی المسالک هو موضع وفاق لعموم علی الید و لان کل عقد یضمن بصحیحه یضمن بفاسده خلاصه کلام اینکه
جمیع عقود معاوضه ضمانیه لازمه که بید متعاقدین بر مال بعنوان ملکیت ظاهریه نه شبه العقد واقع شود و عقد آن واقع فاسد
باشد و ان مال در ید متصرف تلف شود ضامن است خواه بتفریط باشد و خواه بی تفریط لان کلما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده و ما
لا یضمن بصحیحه لا یضمن بفاسده و لان الناس مسلطون علی اموالهم القائمة منها و التالفة باخذ المثل او القیمة و لان علی الید ما
اخذت حتی تؤدیه و لان ید عادیه لم یقع بها بل تقع بعوض و قد تعذر العوض فیلزم مثله او قیمته حتی لا یلزم اکل مال الغیر
بالباطل فرع چهارم هرگاه مشتری با مصالح یا با زارع یا مستاجر در عین احداث حادثی نموده باشد مثل صباغ یا غرس
شجر یا تعلیم عبد و امثال که موجب زیادتی قیمت آن عین شده باشد پس ظاهر شود فساد معامله تسلط خواهد داشت بر اخذ
قیمت آن زیاده از طرف معامل خواه عین مال او تغیر یافته باشد یا بحال سابق طرف معامل باشد عالم یا جاهل و اما اولی تحقیقه
قاعده الغرور یرجع الی من غره و علی این تسلط مشتری در صورتیکه جاهل بفساد معامله باشد و در صورتیکه
عالم باشد بفساد تسلط خواهد داشت زیرا که در حکم غاصب است فرع پنجم در ماخوذ بعقد فاسد منافع نیز
تبع عین است و هم منفعت یعنی هرگاه آن عین منافع در زمان اخذ بوده باشد و استیفای منفعت از آن نموده باشد یا تلف
شود ضامن آن منافع مستوفاه نیز خواهد بود و هرگاه آن منافع بآفت سماوی تلف شده باشد یا بتفریط تلف نموده
باشد نیز ضامن است و هرگاه عین باقی باشد و منافع استیفا شده باشد یا بآفت تلف شده باشد عین را رد مینماید
و ازعهده منافع مستوفاه نیز بر میآید امر جهاتم انا اسباب ماخوذ بسوم است اکثر فقهاء بضمان اخذ و در سائل
نسبت میدهند مشهور و جمعی اختیار عدم ضمان نموده اند و نسبت میدهند از بعضی دیگر قال و اما المقبوض بالسوم و هو ان
یقبض المشتری فالمشهور انه مضمون علی القابض ایضا العموم الخبر السابق و قیل لا یضمن لانه مقبوض باذن المالک فیکون
امانة کغیره من الامانات المقبوضة باذنه من الودیعة و غیرها و لاصالة برائة الذمة و عموم الخبر ممنوع و هذا متجه و هو خیره ابن
ادریس و العلامة فی المختلف انتهی و ظاهر قول بضمان است بجهت عموم علی الید و بجهة الناس مسلطون علی اموالهم القائمة
منها و التالفة باخذ المثل او القیمة و ظاهر آنست که ماخوذ بسوم اختصاص بنداد بما خوذ بجهة شراء بلکه مراد اعم است پس
هرگاه زن نقل الی بکیره از مرد بجهة که مرد خرده نماید در تزویج با او یا تزویج طلبی بکند آن زوجه که عوض خلع قرار بدهد و امثال ذلک
و اما اگر تلف شود خواه بتفریط یا بغیر تفریط آخذ ضامن خواهد بود زیرا که ید است و احداث و اسباب العام فصل
جهارم در احکام غصب و در آن ذکر میشود چند مسئله مسئله اولی واجب است رد مغصوب بصاحبش مادامیکه

مستلزم هدم و خرابی بنای غاصب و صاحب ید بوده باشد مسئلهٔ ثانیه هرگاه عین مغصوبه تلف شود باید غاصب از عهده
مثل آن بر آید هرگاه مثلی باشد و هرگاه متعذر باشد مثل از عهده قیمت آن بر آید بهر اصل در غرامت تالف مثلی است نه قیمت
بلی هرگاه ممکن نباشد مثل از عهده قیمت آن بر آید و از قبیل دوم است نقره طلا است مثل دواب و لباس و فروش و املاک و عبید
و اماء و ظروف و سفینه آلات و جواهرات خواب و کتب خطیه و جواهر از یاقوت و الماس و فیروزج و زمرد و چاقو و مقراض
و عینک دوربین و بلور و بادنجان و آلات و سوهان و مکحل و جمیع انواع درخت و جمیع انواع ندوع و جمیع انواع جلدهای حیوانات و جمیع
قلیان چپق سر و چوب تیر و چپ سیاف آن و مرها و نظیرها و صندلیها و نیرها و مطلق آلات خشبیه و آلات حجریه و آلات حدیدیه
مثل بیلچه و تبر و کلنگ و بیل و نیشتر و طلا آلات و نقره آلات مثل گل و گوشواره و النگو و غیرها و عقیق و مرجان و مروارید
آلات متعلقه بدواب از جل و پالان و افسار و زین و جمیع انواعها و از قبیل اول است یعنی مثلی است حبوبات جمیع انواعها
از جو و گندم و عدس و نخود و ماش و برنج و امثال جمیع انواعها از روغن مثل روغن زیت و روغن چراغ و خرما و مویز و انگور و انار
و سایر فواکه و مطعومات و نان و گوشت جمیع انواعها مثلی است و فلفل و ابریشم و کرباس و کرچک و گل و هندوانه و خربوزه
و کدو و سبزه و ماست و پنیر و شیر و کره و سایر لبنیات مثلی است و شیره و سرکه و شکر و قند و حلویات نیز مثلی است
و بوریا و دواج جمیع انواعها مثلی است و اقمشه و ماهوت که بذرع فروخته میشود ظاهراً مثلی است و مثلی بودن قند هم مشکل
است اگر چه اظهر آنست که مثلی است و حیث جمیع انواعه مثلی است بلی هرگاه در مواقف و ماهوت و جیت تالف نوعی باشد
که کمتر یافت شود قیمتی خواهد بود و تفصیل این اجمال آنکه مقتضای عقل و جمله از آیات مثل فمن اعتدی علیکم فاعتدوا علیه
بمثل ما اعتدی علیکم و جزاء سیئة سیئة مثلها و ان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به آنست که تعویض تالف مسلمان باشد بمالی که از کسی
مثل آن از غاصب و هرگاه مثل متعذر شد از لاضرر و لاضرار بالغم جمله از روایات که دلالت بر ضمان قیمت مینماید در قیمی از قبیل
عبید و اماء که مشتمل است بر ضمان قیمت مثل مستفاد میشود که غاصب باید از عهده قیمت تالف بر آید اما عقل او لایه جهت آنکه
عقل میگوید که مال غیر که تلف گردید بلا عوض قبیح و ممنوع است و باید مالک عوض بدهد تا جبران ظلم شود و حکم مینماید که عوض هم عرفی
اقرب باشد حساً و وصفاً تا جبران میشود و از انتقال فعه بیرون ... بعقل مر ابدال تالف حکم عقل مینماید بعوض مثل
امکان و قیمت در صورت عدم امکان و آیات که مشتمل است بر لفظ مثل ... ظاهر است در مثلی فی ضرب و جرح و صدق
عقاب بر تقاص مال مشکل است و اما آیه اولی عموم دارد و شبهه ... و مماثلت در مثلی فی ضرب و جرح آنست که جنایت
قصاص شود و همچنین در جنایات که بر عضوی وارد شده باعتبار محل و باعتبار عرض و طول و عمق از حارصه و دامیه و متلاحمه
و سمحاق و موضحه و مماثلت در تقاص مال آنست که هرچه در ذمه باشد از حیثیت ذات و صفات بتالف همان را باید اخذ
نمود تعویض تالف خلاصه آنکه مدخلیت دارد در صدق مماثلت عرفاً باید ملاحظه شود در مکافات و مجازات جهت
مکافات و مجازات جنایات و جه در اتلاف و مقتضای آیه ثانیه همین است چه اتلاف و جنایت هر دو سیئه اند و مماثلت
در مکافات و مجازات آنست که آنچه مدخلیت در صدق مماثلت داشته باشد عرفاً از لحاظ حسن و فضل و تقارب ذات و صفات
ملاحظه شود در مقام مجازات بین مفعولین و عقل لزوم مراعات مماثلت است در اخذ عوض تالف و ابدال آن و مطلق فایده

در مماثلت عرفیه

کتاب الغصب

در مماثلت عرفیه اند در عبارات و مماثلت عرفیه مخالف است با مماثلت مصطلح فقها چه مماثلت صادق میگردد عرفاً بر قبیل جمعی از
قیمیات فقها مثل کوزه و ظروف و جمله از البسه مثل عبا و کلاه و پیراهن و جمله از فروش و سفینه آلات هرگاه ما
قائل شویم عبارت مثلی و مابین لا ذم بها بلی مخالف ظاهر اجماع محقق و صریح اجماعات محکیه چه ظاهر اعتبار تساوی
اجزاء است در قیمت در مثلی معقد اجماعات محکیه بلکه اجماع محقق بوده باشد و جمله از مثلیات عرفیه متساوی الاجزاء
نیستند مثل مذکورات و از اینجا است که جمعی از فقهاء دست بر داشته اند از معنی عقلی ما بینی و متابعت مصطلح فقها
نموده اند و بگمان حقیر مصطلح فقهاء مخالف ندارد با عرف و این تحدید یکه اکثر فقها نموده اند از برای مثلی بانه هو ما
یتساوی قیمة اجزائه و مراد ایشان از تساوی فی القیمة اجزاء صنف است فیهم افراد صنف آن متساوی باشد در
قیمت مثلاً گندم دیمی که صنف نوع گندم است بحیث من آن که از مصادیق آنست یکتومان است و ده من آن ده تومان
است و یک من آن با نصف من یا دم ... است یعنی متساوی است اجزاء آن در قیمت و ظاهر انطباق تعریف غیر مشهور بر اجماع
تعریف مشهور است چه از جمله تعاریف ما یقدر بالکیل و الوزن است و مخفی معروف بالنتیجه که اغلب افراد
مکیل و موزون متساوی الاجزاء است و نادر اکثر غیر متساوی الاجزاء باشد مثل سبزه و آلات و مصنوعات
شبیه بلکه بیان مصادیق عرفیه مثلی بوده هم چنانکه بعد از تعریف مشهور جمعی از فقهاء تمثیل میکنند بحنطه و شعیر
و غیرها از الحبوب و الادهان و ظاهر تعریف مشهور هم بیان مصادیق عرفیه مثلی است و هم چنین تعریف غایة المراد
بانه ما یتساوی اجزائه فی الحقیقة النوعیه و تعریف بعض دیگر بانه ما یتشابه اجزائه فی الخلقة و معظم المنافع و بعض دیگر
بانه ما یتساوی اجزائه فی المنفعة و القیمة و بعض دیگر بانه ما یتساوی من حیث الذات لا من حیث الصفة و تعریف
دیگر شهید در دروس بانه المتساوی الاجزاء و المنفعة المتقارب الصفات و بعض دیگر بانه المتساوی
الاجزاء فی غالب ما له مدخلیة فی الرغبة و القیمة و این اختلاف تعاریف دلیل است واضح بر اینکه مقصود معرفی
بیان مصادیق عرفیه مثلی است چه در اخبار و آیات چیزی وارد نشده در مقام بیان مثلی که بگوئیم این حد دو مفهوم
است از اینجا وجه تأمل در عبارات معروف منشکک تعاریف تأمل از وجهی علیهذا هرگاه مماثلت شیئی با شیئ دیگر باید باشد
که از وجوه عدیده باشد و وجوه تغایر و تنافی میان آنها کم باشد این مماثلت کامل است مثل گندم دیمی با دیمی یا آبی با آبی
دیگر و اهل عرف اتفاق دارند در این مماثلت و تشکیک نمینمایند بلکه اهل شرع نیز شبهه در این ندارند و هرگاه باشد
که مماثلت از بعض وجوه باشد و از وجوه دیگر تغایر داشته باشد و این موجب اختلاف اهل عرف شود که جمعی آنرا
مماثل گویند و جمعی دیگر مشابه گویند مثل ترمه و ماهوت مثلاً که بعضی در تماثل آن تشکیک مینمایند بجهة آنکه تماثل
در آنها من بعض الوجوه است با اینکه تماثل عرفی در آنها هست باین ملاحظه کلمات فقهاء در تحدید مثلی بسبب اختلاف
اهل عرف مختلف شده بعضی تعریف مماثلت کامله نموده اند و برخی تعریف اولی بنیز مماثلت ... نموده اند و بعضی
تحدید بمماثلت عند اکثر اهل عرف نموده اند و اعتنا ننمودن بمماثلت عند الناس منهم را نموده اند خلاصه آنکه مناط در
مثلی عرف است و تعریف مشهور یعنی ما یتساوی قیمة اجزائه مثل حنطه و شعیر و ادهان مصداق مثلی کامل المثلیة است

و بعضی دیگر از تعاریف مثل ما هو المتساوی الاجزاء التی فی غالب الحال ما خالیة فی الرغبة و القیمة نیز مصداق مثلی است عرفا خلاصه
کلام اینکه در مقامات تالف باید رجوع بعرف نمود هرگاه اهل عرف آنرا مثلی دانند و مثلی از برای آن متضمن نموده اند و الفا
متساوی الاجزاء در قیمت دانسته اند و تشکیک نکردند باید متلف از عهده مثل آن برآید و مالک تسلط دارد بر مطالبه قیمت
مثل و هرگاه آنرا مثلی ندانسته بدون تشکیک یا مشکوک فیه شده که مثلی است یا قیمی باید قیمت مثل از یافت نشود باید متلف
از عهده قیمت آن برآید و اما فقره اخیره هم اشکال مثبت بحیثیت اخبار نفی ضرر و ضرار و بجهة خصوص بعضی از اخبار که وارد
شده در ضمان بعضی از قیمیات بالجمله ظاهر مراد این است که قیمت چه زمانی را باید از عهده برآید و احوط و اقوی التشکیک فیه آنست که باید
از عهده قیمت روز تلف برآید چه آن روزی است که حق مغصوب منه از عین منتقل می شود بقیمت و غاصب باید قیمت
همان روز باید غرامت بکشد و اما مثلی را باید از عهده قیمت روزی که مثل متعذر شده برآید چه آن روز روزی است
که مثل تبدیل بقیمت می شود پس مثل را بقیمت آن روز باید غرامت بکشد مسئله ثالثه هرگاه عین مغصوبه در ید غاصب
معیوب شود و نقصانی در آن بهم رسد مثل آنکه دابه ای ملک شود یا بچشم آن کور شود یا مغصوب دیگر از اعضای آن
معیوب شود یا نقصانی در گوشت آن بهم رسد و لاغر شود یا مستهلک است که با حرکت و فروش است که منشور باد شده
است شاخ آن بریده شود خواه نقصان بفعل غاصب باشد یا غیر غاصب یا بآفت الهی غاصب باید آن عین را با وصف نقص رد
بمالک نماید و از عهده تفاوت ما بین آن نقص برآید مثلا ما بین اصحیحا قیمت مثلا باید صد تومان و معیبا و ناقصا پنج تومان
تفاوت پنج تومان است باید از عهده برآید و معتبر از تفاوت روز حصول نقص و عیب است نه روز رد مثلا اگر اسب را قیمت یک
چشم آن کور شده و در آن روز قیمت صحیح آن ده تومان و معیب آن پنج تومان بوده ولی امروز که دابه را رد می کند قیمت صحیح معیوب
شش تومان است و آن حکم چهار تومان است باید آن تفاوتی که در آن روز بوده از عهده برآید چه روز نقص روزی است
که ذمه مشغول بعوض شده ولی هرگاه قیمت آن معیوب در روز رد کمتر شده باشد از روز نقص مثلا امروز دابه معیوب چهار
تومان از روز حادث باید غاصب از عهده این مکتوبات نیز برآید هرگاه بسبب هزال و نقص حادث این کسر بهم رسانیده باشد
و هرگاه بسبب تفاوت قیمت سوقیه باشد ضمان هم از کسر قیمت او بعد ها و از اینجا است که هرگاه قیمت آن معیوب زیاده شود
باشد تسلط ذالید اندارد خواه آن زیاده بسبب تفاوت قیمت سوقیه باشد یا بسبب فربه شدن و سمن آن متصل شده
المقاومت سوقیه ولی اخراست و اما فربه شدن بجهة آنکه احترامی در فعل غاصب و زحمت کشیدن او نیست و فربهی مال
مالک است مثل آنکه هرگاه عین مغصوبه در حین رد فربه تر از روز غصب شده باشد تسلط بر مغصوب منه نداده و هرگاه
فربه شود در ایام غصب و بعد لاغر شود و در حین رد لاغر باشد باید غاصب از عهده تفاوت برآید مسئله
رابعه ظاهر آنست که مثل یا قیمت بعد از آنکه تسلیم مغصوب منه شد مال او می شود و ملکیت منزلة ما سیوانه از آن
استنفاع نماید و معاوضه جایز است در آن تصرف نماید ولی بعد از آنکه رد مغصوب مفقود و غاصب شد جایز است در آن
تصرف نماید بجهت اینکه رجوع بعین خود نیست از برای آن دیگری امتناع و ظاهر استناد هم اشکال نباشد و جمعی
از اصحاب ادعای علم خود و خلاف نمایند بر تسلط ایشان بر رجوع مسئله خامسه هرگاه مغصوب منه از غاصب

کتاب الغصب

مجوز انه مغصوب منه با جهل او بحقیقت حال باذن نماید که من فلان الجهة او در عین اتلاف او با جهل او ذمه غاصب از ضمان
فارغ نمی شود بعد اگرچه مباشر ذبح خود مغصوب منه بوده و باشد بجهة استصحاب ضمان و على اليد ما اخذت حتى تؤدی
و المغصوب منه بعوض اداء او نه و صدق نمی کند بر این مقام و مباشر بسبب جهل ضعیف است و سبب اقوی است و هرگاه
عین مغصوبه را بغصوب منه اجاره داد یا عاریه داد یا و دیعه گذاشت یا رهن نماید و تسلیم او نماید و با جهل مغصوب منه
بحقیقت حال ضمان باقی است و ذمه او فارغ نمی شود و با علم او هرگاه قادر باشد بتصرف مالکانه در عین مغصوبه و بعد از رد
از غاصب ذمه غاصب فارغ است از ضمان چه اداء و رد حاصل است و اعاره و اجاره و رهن باطل و چون اداء است و تسلیم
و تسلم حاصل است و ما یقع که نهی از برای تصرف او نیست و هرگاه خائف باشد از تصرف بجهة استیلای غاصب
و یا بجهة عدم تمکن او بر اثبات غصب و تمکن غاصب بر اثبات علویه و اجاره و استرداد عین مغصوبه صدق اداء و رد
بر آن مشکل است و استصحاب مقتضی ضمان غاصب است بلی هرگاه معیر ضمانت تصرف متلف در عین مغصوبه نماید و آنرا تلف
نماید ذمه غاصب از ضمان فارغ است و اما تصرف استنفاعی موجب فراغ ذمه غاصب نیست و اما تصرف مغیرات نیز
موجب فراغ ذمه غاصب است مثل که اناء را نماید و هم جایز است تصرف مانع از رد مثل استیلاء در اینجا خلاصه عنوان
تسلیم فاسد است و تسلم مالک حاصل و عین از ید غاصب خارج و در ید مالک داخل و تصرف متلف و مغیر و مانع از رد
تصرف مالکانه است و اداء و رد ههنا آنرا که ملکم صادق است و حصه غاصب شرط نیست در رسیدن مغصوب بمالک
ملک ضمان قدر که مغصوب بمالک آن رسید یا علمش با آنکه مال او است و با تمکنش از تصرفات مالکانه کافی است پس چنانکه هرگاه
غاصب عین مغصوبه را در خانه مغصوب منه نسیا نا گذارد و مغصوب منه متصرف شود یا مغصوب منه عین مغصوبه
از غاصب بدزدد و یا بقهر و غلبه از او بگیرد و یا بحیله و خدعه از وی بستاند ذمه غاصب از ضمان فارغ می شود بلی بمجرد
استنفاع با خوف از سایر تصرفات و ترک آنها یا استیلای غاصب حکم بفراغ ذمه غاصب از ضمان مشکل است مسئله
سادسه هرگاه ذبح حیوانی یا غیر آن بدزدد و یا بزور بگیرد و حیوان ماده خود را یا دیگری بکشد و آن ماده آبستن شود بچه آن
مال صاحب حیوان ماده است بخلاف حیوانات و زرع که حاصل زرع که تخم آن مغصوب باشد مال صاحب تخم است چه نطفه
بعد از انفصال از مالک مثبت از ملکیت صاحب فحل خارج است بخلاف دانه که از ملکیت خارج نمی شود مسئله سابعه
هرگاه غاصب در عین مغصوبه تصرف معتبری نماید از سه حال خارج نیست اول آنکه تصرف موجب نقص عین باشد
حکم آن در سابق معلوم شد باید غاصب از عهده ارش یعنی تفاوت قیمت برآید دوم آنکه تصرف موجب زیادتی
قیمت عین مغصوبه شده و زیادتی عین است مثل از عین است که در آن عرض در حقیقت نموده باشد یا عمارت در آن ساختن
باشد در این صورت باید عین خود را بمالک رد و مغصوب منه آنرا بمالک نماید و هرگاه بر ساختن عین بعد از آن موجب نقص
مغصوب باشد باید غاصب از عهده ارش نقص برآید سوم آنکه تصرف موجب زیادتی قیمت باشد
و عین در آن نباشد که قابل انتزاع باشد مثل آنکه از عین اثر باشد مثل صباغت کرباس یا صباغت نقره و طلا یا تعلیم نوشتن علم
و یا خیاطت ثوب یا ترمیم مال و یا چاق کردن دابه در این صورت مسلط نیست غاصب بر استیفای آن زیادتی بلکه

عین مال ذو الید مانعی محکوم ملکیت مغصوب منه است چه فعل غاصب محترم نیست تا فعل وی قیمتی و تقوم داشته باشد و همچنین اگر زیادتی
در ید غاصب معدوم شود باید غاصب از عهده تفاوت آن برآید و همچنین بعد از انعدام زیاده دوباره بحیثیت اولی برگردد
و آن زیادتی حاصل شود و دیگر از اوصاف برو منیت و همچنین زیادتی معدوم شود و زیادتی از حیثیت دیگر حاصل شود
باید غاصب از عهده تفاوت آن زیادتی معدومه برآید مثل آنکه بنده بتعلیم صنعتی نموده و بان واسطه قیمتش زیاده شده
بعد فراموش نموده و تنزل قیمت بهم رسانید بعد صنعت دیگر تعلیم او نموده و بسبب آن زیادتی قیمت بهم رسانید
این زیادتی ثانیه از مال غاصب خارج است و مال مغصوب منه است باید غاصب از عهده آن زیادتی فائته نیز برآید
مسئله ثانیه همچنین اگر کسی تخم مرغ را زیر کبوتر بنهد یا غصب نماید و از آن جوجه بیاید یا گندم کشت نماید
یا خمر نماید ولی بعد از خمر شدن سرکه شود یا استحاله و انقلاب دیگر برسد مغصوب منه محقق شود یعنی بکم انتقال قابلیت
مالیت خارج نشده باشد و از اجزاء آنست که سرکه شود و حاصل بعد اظهر و اشهر آنست که از ملکیت مالک خارج نشود و
منقلب الیه مال مالک است بجهة استصحاب ملکیت و عدم صدق تلف بر آن و دو سر آنرا صریح علم خلاف و اجماع بر آن
نمیشود بلکه حاصل مال غاصب است بجهة صدق تلف و مطابق قول ضعیف است و در اکثر
کاخمر شود و بعد سرکه شود یعنی در ملکیت مالک اشکال کرده اند بسبب آنکه خمر مملوک نمیشود پس تلف است یا در حکم تلف و لیکن
اجماع و علم ظهور خلاف مکی در مقام هست و مخالف ضعیف است و مستبعد نیست که سرکه شده لاحق کاشف باشد از عدم
تلف و عدم اخراج از اولویت سابقه مالک و همچنین منقلب الیه کنز باشد از منقلب عنه باید غاصب از عهده ارش نقص
مالیه همچنین باشد آن زیادتی مال مالک است مسئله ثالثه همچنین غاصب در زمین مغصوب زرع نماید از تخم خود
زرع و حاصل از مال غاصب است اجماعا و باید غاصب از عهده اجرت المثل ارض برآید و نقصانی که در ملک بهم رسید
ارض از زرع و همچنین ضرب در زمین وارد شود بسبب خالی کردن از زرع و تخم باید غاصب از عهده آن ضرر برآید و قیمت
بحیثیت اول نماید و همچنین غاصب چاهی در زمین حفر نموده باشد باید چاه را پر کند و بحیثیت اول نماید المسئلة العاشرة
لو نقل الغاصب المغصوب الی غیر بلد الغصب فهل یجب علیه رده الیه مطلقا او فیما لو حضر المالک فیه وطلب الرد الیه او فیه
و فیما لو کان فی غیره و طالب الرد الیه و هل له ان یأمره برده الی بعض المسافة و لو حضر المالک فی البلد المنقول الیه و استدعی
الغاصب تسلیمه الیه فامتنع فهل له ذلک و امره بالرد الی منقول منه او الی بعض المسافة و علی التقادیر فهل یجب
ضمان المغصوب فی اثناء الطریق عند الرد و لو تسلم فی المنقول الیه فهل له مطالبته اجرة الرد لا شک ان الظاهر من قوله
و المغصوب مردود الی مالکه حیثما کان فی بلد المغصوب منه او غیره و کذا فی الحق به و من ادعی الظهور فی الرد
الی البلد فهو موسوسة بکلام العرف و الضمان ثم حضر المالک فی محل الرد و لا اداء مقدم بحصول التسلیم و لو کان فی البلد المغصوب
منه یجب علی الغاصب الرد الیه فیه بلا خلاف و لا اشکال و لو کان فی غیره یجب ردها الی الیه فاذا تسلم فهو و ان امر بالعود
الی البلد او الی بعض المسافة فعلیه ذلک لانه عاد بالغصب فیه فلو تسلم فلا اجرة لاصالة البرائة و ان امر بالعود فعلیه ضمان
التلف فی اثناء الطریق لعدم صدق الرد و لا اداء الا بعد حصول التسلیم و لم یحصل و ترک التسلیم فی المقام انما هو باستیفائها

تمام الحق

تمام الحق والمرء بامتناع متفرع وهو لیس کامتناعه عن رفع بدل الغصب اذ التسلیم فیه مع الامتناع عن التسلیم فی حکم التسلیم المسئلة
الحادیة عشر لو اختلف الغاصب والمغصوب منه فی قیمة التالف فالقول قول المالک مع یمینه وهو المعروف بین علمائنا الاولین و من المتأخرین
انه مصیر الاکثر لعل المراد الطبقة الاولی ولا ینافی نسبة المسالک خلافه الی اکثر المتأخرین وهو تقدیم قول الغاصب الغارم
لاصالة البرائة ذمته عن الزائد اذ هو منکر والیمین علی من انکر وقیل الاصل لا یعارض الدلیل فقد ورد فی صحیح ابی ولاد قال
اکتریت بغلا الی قصر بنی هبیرة ذاهبا وجائیا بکذا وکذا وخرجت فی طلب غریم لی فلما صرت قرب قنطرة الکوفة خبرت ان
صاحبی توجه الی النیل فتوجهت نحو النیل فلما اتیت النیل خبرت انه توجه الی بغداد فاتبعته فظفرت به وجعلت الی الکوفة الی ان
قال فاخبرت ابا عبد الله فقال ارى له علیك مثل کراء البغل ذاهبا من الکوفة الی النیل ومثل کراء البغل من النیل الی بغداد ومثل
کراء البغل من بغداد الی الکوفة وتوفیه ایاه قال قلت قد علفته بدراهم فلی علیه علفه قال لا لانك غاصب فقلت ارأیت لو عطب
البغل او نفق الیس کان یلزمنی قال نعم قیمة البغل یوم خالفته قلت فان اصاب البغل کسر او دبر او غمز فقال علیك قیمة ما بین
الصحة والعیب یوم ترده علیه قلت فمن یعرف ذلك قال انت وهو اما ان یحلف هو علی القیمة فتلزمك فان رد الیمین علیك
فحلفت علی القیمة لزمك ذلك او یاتی صاحب البغل بشهود یشهدون ان قیمة البغل حین اکتری کذا وکذا فیلزمك الحدیث
وفیه الحسناء الصحیح منجبر بالاشهار فالشهرة المتأخرة نحو خبر عن افادة الظن الذی هو المدار فی الحجیة فی الترجیح بل هو الرجحان
مقتضی الاصول والعمومات فی غایة الاشکال فالمصیر الی ما علیه المتأخرون اولی ولکن الشهرة المتأخرة فکان المصیر الی ما علیه
الا ولون اقوی وفی قدرة ترجیحهم ما علیه المتأخرون فی اواخر کتاب الاجارة ومع ذلك فرفع الید عن الصحیح مشکل بملاحظة اعتضادها
بالشهرة المتقدمة مضافا الی ان المالك اعرف بقیمة ماله من غیره فتقدیمه بلا اعتبار اولی وعلی الترجیح اخری فالقول بتقدیم قول
المالك اقوی هذا اذا لم تقم البینة علی القیمة ولا لا اعتبار بالبینة لظهور مقتضی الصحیح واسالة العالم المسئلة الثانیة عشر لو
اختلفا فی عیب حدث فی المغصوب انه حدث عنده او لا منها ویتصل العیب کسراق القیمة کالصمم والعمی وغیرهما
فمع عدم البینة کان القول قول المالك مع یمینه عند اکثر المحققین کالمحقق وغیره وامات الفاضل التردد فی تقدیم قول
او الغاصب بالحفظ الاصالتین لا التجزم فی اخر منها واختار تقدیم قول المالك وقال ثانی المحققین عند شرح کلامه انه یرجع
عند التردد الی الجزم واختار الحلی تقدیم قول الغاصب والشیخ فی مبسوطه التفصیل بین موت العبد و دفنه فالمالک
و حیاته فالغاصب والحق ما اختاره المحققون لاستصحاب الصحة الی حین حصول الغصب واصالة تاخر الحادث من حینه
و ما تمسك به الاخرون من اصالة البرائة ذمة الغاصب مدفوع بان الاشتغال والضمان قد حصلا بمجرد الغصب وارتفعت البرائة
من حینه و کلما حدث فی العین من نقص او عیب او تلف عنده فهو مضمون علیه والاستصحاب واصالة تاخر الحادث یثبتان ان
النقص قد حصل عنده فضمانه علیه ویتفرع علیه ان اصالة البرائة زائلة واستصحاب الصحة مزیل لها لحصول الشك فی البرائة
سبب من الشك فی بقاء الصحة الی حصول الغصب ولا اقل من ذلك الصحة معلومة لا ترتفعت البرائة و تعین الاشتغال
الذمة ولو کان علم بقائها کذلك فضمانها الیه کذلك المسئلة الثالثة عشر لو اختلفا فی کون العیب اصلیا او علة
و هو مقام تعارض الاصل والظاهر فالاصل یقتضی اصلیته والظاهر سلامته فاختار الاول ثلة منهم الحلی والشافعی

كثير من الاخبار والاولى منع حجية الظن في الاحكام فقد السلام لا يوجب اشتغال الذمة والاخيرة انه يحكم الا بالبينة الا ... على الاصل

فقد لا حجية فيه والسؤال على الاشتغال والذي يختلج بالبال ان الامر لو اتضح ببينة والا فالقول قول الغاصب مع يمينه اذ الاصل

عدم المطاعنة وعدم الاشتغال وقيل السلام لا يوجب اليقين بالحدوث والقول بالفرق عن جهة ان اليقين لا ينقض الا باليقين

لا اصل عدم حجية ما عدا البينة [illegible] ولو اختلفا في زمان حدوث النقص انه بعد الغصب

او قبل ملكية المالك [illegible] الاول والغاصب الثاني والاقوى قبول قول المالك مع يمينه لاستصحاب السلامة وكلاصالة تاخر الحادث

المسئلة الرابعة عشر لو اختلفا في تلف المغصوب فالقول قول الغاصب مع يمينه [illegible] الشهيد في غاية

المراد والفاضل في التذكرة [illegible] وهو الحجة الواردة على اصالة بقائه [illegible] مع امكان صدقه [illegible]

عليه بالواقع [illegible]

وفيه انه يمكن الفرق هنا [illegible]

والمعتبر واما العلم ولو اختلفا فيما على العبد من الخاتم واللباس

فالقول قول الغاصب مع يمينه والله العالم

كتاب الشفعة وهي استحقاق احد الشريكين حصة شريكه بسبب انتقالها بالبيع وتشتمل على سؤالات واجوبة سؤال

بيان [illegible] شفعة [illegible] جواب [illegible] اجماعيات [illegible]

اولها [illegible] اجماعيات والاجماعات [illegible]

باب [illegible] منها خبر عقبة بن خالد عن ابي عبد الله قضى رسول الله بالشفعة بين الشركاء

في الارضين والمساكن وقال لا ضرر ولا ضرار وقال اذا ارفت الارف وحدت الحدود فلا شفعة [illegible] مثل

[illegible]

[illegible] صاحب

[illegible]

[illegible] الشفعة [illegible]

[illegible] بالثمن [illegible]

[illegible]

الشريك [illegible] الشفعة [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible]

[illegible]

[illegible] الشفعة [illegible] ولا ضرر ولا ضرار

وهو كما ترى

كتاب الشفعة

[illegible] الحكم [illegible] الاصحاب [illegible]

[illegible] الاصحاب [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible] في كل شيء من حيوان او ارض او متاع اذا كان

الشيء بين الشريكين لا غيرهما فباع احدهما نصيبه فشريكه احق به من غيره وان زاد على اثنين فلا شفعة لاحد منهم

[illegible] الرابع رواية [illegible] بيع نصيبه [illegible]

[illegible] لا شفعة في الحيوان الا

ان يكون الشريك فيه واحدا [illegible] الخامس [illegible]

[illegible]

الشريك [illegible] الشفعة [illegible]

[illegible] لا شفعة الا في ربع او حائط [illegible] الشفعة في كل

مشترك في ارض او ربع او حائط [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] شفعة [illegible]

[illegible] الشفعة في البيوع [illegible]

[illegible]

[illegible] شفعة [illegible]

[illegible] الشفعة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] شفعة [illegible]

[illegible]

از سنان قلت لابی عبدالله المملوک یکون بین شرکاء فباع احدهم نصیبه فقال احدهم انا احق به اله ذلک قال نعم اذا کان واحدا
و خبر صحیح الحلبی عنه انه قال فی المملوک بین شرکاء یبیع احدهم نصیبه فیقول صاحبه انا احق به اله ذلک قال نعم اذا کان واحدا فقیل له
فی الحیوان شفعه قال لا فهاتان الصحیحتان نصّان علی مذهب الفاضل و فی روایه یونس المتقدمه عن الصادق ع عن الشفعه لمن
هی و فی ای شیء هی و لمن تصلح و هل یکون فی الحیوان شفعه و کیف هی فقال الشفعه جائزه فی کل شیء و فی الفقیه و اجبه فی
کل شیء من حیوان او ارض او متاع اذا کان الشیء بین شریکین الی ان قال و ان زاد علی الاثنین فلا شفعه لاحد منهم و قد ورد فی جمله من
الروایات ما یدل علی انتفاء الشفعه فی مطلق الحیوان لا انها مقیده بصورة تعدد الشرکاء و ما یدل علی ثبوتها کروایه یونس
بصورة الوحده و منشأ هذا الجمع روایه الفقیه المشتمله علی التفصیل و قد وافقت فی هذا الجمع الشیخ طاب ثراه کما وافقه غیره
و هذا الحسن من الجمع الفاضل محمد له دلّ علی منع الشفعه بغیر العبد و الله العالم تنبیه املاکی است که مقسوم باشد
و لحیاط آن امکن مقسوم متاع باشد یا مجرای آب او متاع و مشترک باشد مثل بعضی خانها که در اطاقی از آن مقسوم هی
مکتوب است و لحی درب و دالان و صیادان خانه متاع و مشترک است میان همه و مثل باغی که در قطعه از آن مقسوم هی
شخص است و لحی مجرای آب آن مشترک است میان همه که احد شریکین مفروش سهم مفروض مقسوم خود را از آن خانه
مع قدر الحصه از درب و دالان و ممر و مدخل از آن بغیر یعنی از برای شریک شفعه خواهد بود یا انکه سهم خود را از ممر
مدخل و درب و دالان خانه مفروش شد بغیر یعنی از شریک شفعه خواهد داشت و فرقی نیست در ثبوت شفعه میان آنکه
اینکه اطاقهای خانه از اول مشترک بوده باشد و بعد قسمت شده باشد و ممر و مدخل آن متاع باشد یا آنکه از اول اطاقها
آنهم مشترک نبوده هر اطاقی مخصوص یکی بوده باشد و لحی ممر و مدخل آن متاع بوده باشد و بعضی از فقها مثل شهید
شهید در مسالک و علامه در تذکره باین تعمیم تصریح نموده اند و الدلیل فی المقام وجوه منها الصحیح عن دار فیها دور
و طریقهم واحد فی عرصه الدار فباع بعضهم منزله من رجل هل لشرکائه فی الطریق ان یاخذوا بالشفعه فقال ان کان باع الدار و حوّل
بابها الی طریق غیر ذلک فلا شفعه لهم و ان باع الطریق مع الدار فلهم الشفعه و مقتضای این صحیحه آنست که هرگاه شریک بغیر
از ممر فروخته باشد شفعه ثابت باشد و لحی قائل در ... نیافته و منها الخبر الآخر قریب من مضمون ذلک الصحیح و منها
الرضوی و ان کانت الدار فیها دور و طریق ابوابها فی عرصه واحده فباع رجل دارا منها من رجل کان لصاحب الدار
الاخری شفعه اذا لم یتهیأ له ان یحول باب الدار التی اشتریها الی موضع آخر فان حول بابها فلا شفعه لاحد علیه و
منها الحسن عن دار بین قوم اقتسموها فاخذ کل واحد منهم قطعه فبناها و ترکوا بینهم ساحه فیها ممرهم فجاء رجل فا
شتری نصیب بعضهم اله ذلک قال نعم و لکن یسد بابه و یفتح بابا الی الطریق او ینزل من فوق البیت و یسد بابه فان
اراد صاحب الطریق بیعه فانهم احق به و الا فهو طریقه یجیء حتی یجلس علی ذلک الباب و قریب منه الموثق و مقتضای
ترک استفصال در صحیحه اولی عموم حکم است در مقسوم مسبوق بشرکت و غیر مقسوم و مقتضای این صحیحه تعمیم شفعه
شفعه است نسبت بتعدد شریک و بعضی هم قائل شده اند و لحی اظهر اختصاص است بصورت وحدت شریک بعضی
ادله ما لدیرا اختصاص بصورت وحدت هم هست انکه خواهد آمد و اظهر عدم اختصاص حکم است بصورت وسعت طریق

کتاب الشفعه

و ظاهر کلام ... و انقیاد ... ضمیمه بشفعه هست ... عموم ادله و الله العالم مسئله در مقلوبات که فروخته شده و جزوا
دیگر آن دو مقسوم یا غیر باشد و آن دیگر غیر متاع و غیر مقسوم از برای شریک شفعه خواهد بود در آن مشترک مثلا از وقت
خانه مقسوم و دکان مشترک بفروشد او دو ... در ... فروخت ... در انتقال از برای شریک شفعه خواهد بود نسبت بدکان و نسبت
بمقسوم ... و نسبت ... مشفوع را اخذ نماید ... مجموع الثمنین و ... شفیع ازعهده
برعهده آید و مشفوع را اخذ نماید ... مجموع الثمنین ... است و ... دکان ... ثمن ... قیمت آن است
نصف ثمن است باید ازعهده نصف ثمن که بجای دکان است برآید و مبیع مشفوع را اخذ نماید و در انتقام خیار تبعض
صفقه از برای مشتری ... خواهد بود خواه جاهل باشد مشتری بشفعه یا عالم باشد مسئله در بیان فرمایند شرایط
شفعه را جواب شفعه مشروط است بچند شرط اول آنکه شریک منحصر باشد در یک و تعبیر بشود
بوحدت شریک ... بیش از دو نفر باشد در ثبوت شفعه و عدم آن سه قول است قول اول قول ابو علی است
و ابن جنید از قدما بلکه علامه در مختلف از او حکایت نموده که شفعه در شرکاء ... هست مطلقا در حیوان
و غیر حیوان ... حکایت نموده ... قول دوم ثبوت شفعه است در صورت وحدت
شریک در حیوان و ثبوت آن در صورت وحدت و کثرت در غیر حیوان حکایت شده این قول از صدوق ... و اصحاب
کتاب قول سوم قول مشهور است ... بالقصد اجماع بلکه ... ادعای اجماع نموده اند مثل سید ... حلبی
... ابن زهره و ابن ادریس و فاضل مقداد و بعضی دیگر مثل طوسی ... و این قول از متفردات امامیه است
... قول است و دلیل بر آن بعد از اصل و انتفاء شفعه در مورد یقین ... و آن صورت وحدت است اجماعات
... است که ... صحیح ... مستفیضه است که صحیح عبدالله بن سنان لا تکون الشفعه الا
لشریکین ما لم یتقاسما فاذا صاروا ثلاثه فلیس لواحد منهم شفعه ... صورت شفعه در صورت
تعدد شریک ... سابقه ... محمول ... تقیه ... و اجماعات ...
... قول مشهور ... تفصیل ... شرط دوم تمکن شفیع بر ادای ثمن یا عدم رضای
مشتری ... شریک ... شفیع ... حصول ... شفیع حق
الشفعه ... شفیع ... المعروف بین الاصحاب ... الاجماع ... البرهان ... بعد اصاله
عدم الشفعه ... الاقتصار علی ما ثبت مشروعیته ... صورة التمکن و القدره ... الشرع مع قطع النظر من اطلاقات
الشفعه ... الاصل ... و یحتاج للخروج ... روی ... علی بن مهزیار ... سألت ابا جعفر
الثانی ع عن رجل طلب شفعه ارض فذهب علی ان یحضر المال فلم ینض فکیف یصنع صاحب الارض اذا اراد بیعها ا
یبیعها او ینتظر مجیء شریکه صاحب الشفعه قال ان کان معه فی المصر فلینتظر به الی ثلاثه ایام فان اتاه بالمال و الا فلیبع و بطلت
شفعته فی الارض و ان طلب الاجل الی ان یحمل المال من بلد آخر فلینتظر به مقدار ما یسافر الرجل الی تلک البلد و ینصرف
و زیاده ثلاثه ایام فاذا وفاه و الا فلا شفعه له و در این مقام لازم است ذکر چند فرع فرع اول هرگاه

شفیع فقیر باشد و طلب و جبر و اهره و اد باشد و مردم قرض با و بدهند فقیر بگیرد امتحان ثمن نماید داخل در عنوان فاصر و
متمکن خواهد بود نظر بصدق القادر علیه و صحة السلب العاجز عنه عرفا فرع دوم هرگاه شفیع متمکن از اداء
نباشد و لکن بواسطه ضامنی یا به شفیع یا بهبه داخل عنوان متمکن خواهد بود و شفعه خواهد داشت کما صرح به
الاصحاب فرع سیم هرگاه شفیع قادر و متمکن باشد و لکن در حین طلب باشد و ماهر هم داده
طلب هم نماید شفعه از برای او خواهد بود کما یظهر من حسنه علی بن مهزیار الا ان الظاهر منها سقوط الشفعة
بعد ثلثة ایام من حین البیع مع مساهلته فی الاداء و قال الیه بعض اصحابنا فرع چهارم هرگاه شفیع فرار کند از دو حال
بیرون نیست یا قبل از اخذ بشفعه فرار میکند یا بعد از بیع یا بعد و در هر دو صورت شفعه خواهد بود فرع پنجم
هرگاه شفیع ادعا کند که قادر هستم بر ثمن و لکن ثمن در جای دیگر حاضر نیست مهلت میدهند تا سه روز اگر حاضر
کرد شفعه از برای او خواهد بود و الا فلا و هرگاه ادعا کند که ثمن در ولایتی دیگر دارم پس در صورت ظن بصدق او
صبر کرده میشود بقدر رفتن بان ولایت و مراجعت پس اگر حاضر کرد بعد از صبر تا آن مقدار شفعه خواهد داشت
و الا فلا فرع ششم هرگاه شفیع غایب باشد از بلد بیع پس صبر میشود تا زمان بلوغ خبر با و و فرستادن ثمن
هرگاه فرستاد شفعه خواهد داشت و کفایت میکند هرگاه وکیل بگیرد که در اخذ بشفعه و هرگاه شفیع در بلد
نایب باشد شفعه او ساقط نخواهد بود فرع هفتم شفعه از برای سفیه و مجنون و طفل هم ثابت است و ولی شرعی
ایشان اخذ بشفعه مینماید از جانب ایشان با ملاحظه صرفه و مصلحت و هرگاه ولی مصلحت ندانست در اخذ بشفعه و ...
مراعات غبطه و ترک شفعه نمود شفعه ساقط است و بعد از کبر و کمال عقل استحقاق شفعه نخواهد بود و هرگاه ترک
ولی شفعه را از جهت مفسده ملک یا جهت مساهله و یا نسیان در این صورت شفعه باقی است و طفل بعد از کبر و مجنون بعد از
کمال میتوانند اخذ بشفعه نمایند و هرگاه ولی ترک اخذ بشفعه نماید بمانعی که از جهت ترک نموده از جهت مفسده تا
شفعه نباشد یا از باب مساهله تا شفعه باقی باشد اظهر اینست که ترک بجهت مفسده است بجهت حمل فعل ولی به صحت
و استصحاب شفعه ثانی ندارد چه از کلام کرکی و بعضی دیگر متاخرین مستفاد میشود و هرگاه در اخذ بشفعه مفسده باشد
و مع ذلک ولی اخذ بشفعه نماید و ثمن را از مال طفل یا مجنون بدهد ضامن است و غرامت لازم است فرع هشتم از برای
سکران و مغمی علیه شفعه ثابت است و از برای محبوس نیز شفعه ثابت است و باید صبر شود تا زمان افاقه و رفع حبس و الله
العالم شرط سیم اینست که در صورت اسلام مشتری شفیع کافر نباشد پس هرگاه مشتری مسلم باشد و شریک کافر
شفعه از برای کافر نخواهد بود خواه مشتری از مسلم خریده باشد یا از کافر و ظاهرا مسئله محل خلاف نیست بلکه جمعی دعوی
اجماع برآن نموده اند و هو الحجه و قوله تعالی و لن یجعل الله للکافرین علی المؤمنین سبیلا و ان الاسلام یعلو و لا یعلی علیه
و فی الخبر لیس للیهود و النصاری شفعه و از تقیید باشتراط بصورت اسلام مشتری احتراز است از صورت کفر
مشتری پس هرگاه مشتری کافر باشد و شفیع و شریک کافر باشد شفعه خواهد بود اگرچه بایع مسلم باشد اجماعا و اتفاقا
و هکذا مستفیضا شرط چهارم اینکه انتقال بسبب حصه مشترک باشد اگرچه باشاعه نسبت بعیره دهر اعاب

اقل باشد

کتاب الشفعه

اقل باشد پس هرگاه انتقال بسبب حصه مفروضه مختصه باشد شفیعی از برای همسایه نخواهد بود اجماعا مثل آنکه
که قسمت شده باشد نصف مفروض آن مختص بزید باشد و نصف دیگر مفروض آن مختص بعمرو پس هرگاه زید حصه خود را بدیگری
بفروشد عمرو شفعه نخواهد داشت شرط پنجم اینکه انتقال بطریق بیع باشد پس هرگاه انتقال حصه مشاعه بطریق مصالحه
یا هبه یا صداق یا صدقه یا میراث و امثال اینها باشد شفعه نخواهد بود و جمعی ادعای اجماع برآن نموده اند و مخالف در مسئله ظاهرا
نباشد جز ابن جنید که قائل شده بشفعه در هبه معوضه و غیر معوضه دلیل ما بعد از اجماع منقول مفهوم الحصر او الوصف
و لعل الثانی انسب فی حسنة الغنوی الشفعة فی البیوع و هو حجة کما اخترناها فی معراج الاصول و منهم و صف اخر فیه دلیل
بعدم الشفعه جایزه فی کل شیء اما کان الشیء بین الشریکین فباع احدهما نصیبه فشریکه احق به من غیره و صحیح العیص ...
الصادق ساله عن رجل تزوج امرأة علی بیت فی دار و له فی تلک الدار شرکاء قال جایز له و لها و لا شفعة لاحد من الشرکاء علیها
بنا علی الظهور فیهما من حیث کونها صداقا و یحتمل ان یکون من حیث تعدد الشرکاء شرط ششم اینست که شریک مالک
باشد بملکیت مطلقه پس هرگاه بطریق وقف مالک باشد شفعه نخواهد داشت مثل وقفهای خاص و وقفهای عام اگرچه
شریک منحصر باشد و متعدد نباشد و اکثر اصحاب همین را اختیار نموده اند و بعضی ادعای عدم ظهور خلاف نموده اند
مقابل قمر در مسئله سید مرتضی است که در هر صورتی وقف خاص باشد و موقوف علیه متعدد باشد و فقیر باشد
و بیع از برای او جایز باشد پس هرگاه شریک حصه مشترکه خود را بفروشد بغیر شفعه از برای موقوف علیه خواهد بود
با موقوف علیهم دو نفر باشند و فقیر باشند و بیع از برای ایشان جایز باشد و احدهما حصه خود را بغیر بفروشد و ان شریک دیگر
و حید باشد و متی انه ثمن را قرض کند و بدهد شفعه خواهد داشت بجهة ملکیت و اطلاقات ادله شفعه شرط هفتم
اینست که بر فور اخذ بشفعه نماید و هرگاه بدون عذر تاخیر کند شفعه نخواهد بود علی المشهور بین الاصحاب و ادعی
الشیخ علیه الاجماع و الدلیل علیه بعد الاصل و حکایة الاجماع النبویان فی احدهما الشفعه کحل العقال و در دیگری
حق الشفعه کما اینست مثل زمان حل العقال و فی الاخر ان الشفعه لمن واثبها ای اسرع الیها و حسنة علی بن مهزیار حیث حکم
ببطلان الشفعه فیما لم یحضر الثمن فی ثلثة ایام و فی ذلک لا یصح حمل القول بالفوریة فان القائل بالتراخی یقول بعدم اسقاط
الا ان یصرح الشفیع باسقاط حقه کما انه ظهر فی التذکره و بیتم القور مطلقا بعدم القول بالفصل بین الثلاثه و غیرها کما صرح
بعضهم و متوان فی تاخیر ضرر علی المشتری لانه قد یبنی العماره و یغرس و من جماعه انه علی التراخی للاستصحاب و اصالة عدم
الفوریه و للاطلاقات و للاجماع المنقول عن الانتصار و یرد بان الثابت من الحق المقید بزمان الفور و المقید لا یبقی للاستصحاب
و اصالة عدم الفوریه لو کان المراد بها اصالة عدم التقیید و اصالة بقاء المطلق علی الاطلاق فالمقید موجود و قد ذکرنا
ما یدل علی الفور و بان الاجماع المحکی معارض بما حکینا من اجماع الشیخ مع انه مع مصیر الاکثر علی خلافه لا یفید ظنا و در اینجا
فروعی بچند فرع ذکر میشود فرع اول هرگاه در بعد از اطلاع شفیع بر بیع مبادرت نمود شفیع در نزد مشتری
یا بعد از حکم شرع بان و معلاین اخذت البیع بالشفعه و الکتفا میکند بعد از اطلاع او شفعه را یا کفتن او کدام بغیر فروختن
و باید این اخذ بشفعه بعد از اطلاع بر بیع فورا بدون مساهله بوده باشد در صورت شیوع فرع دوم هرگاه °

انتزاع شفيع عقد باشد كه منتقل شود از آخذ بشفعه تا بد شفعه او ساقط نخواهد شد و از جمله اعذار شرعيه آنست كه حبس در ذمه شفيع
بظلم محبوس بوده باشد و تشييع مسافر و تشييع جنازه و مشغول بودن بنماز واجب و انتظار جمعه و تأخير تا ادا نماز و منتظر
آن و انتظار نماز جماعت و عيادت مريض و تأخير كردن تا اكل و شرب و تأخير محتاج بحمام تا از حمام فارغ شود و جاهل
بشفعه و بفوريت شفعه معذور است هر كاه شفيع بجهت جهل بشفعه يا از باب جهل بفوريت آن تأخير نمايد اخذ
بشفعه را شفعه او ساقط نخواهد بود و معذور خواهد بود و در اكثر انواع ابداع شفعه براد فاق و تسهيل است مضافا الى ما
دل على حقيقة الجاهل و الناسي و الغافل من الآيات و الاخبار فرع مسئله هر كاه بايع و مشتري انكار بيع نمايند شفعه
شفيع باقي خواهد بود هر كاه اخذ بشفعه نمايد مشروع خواهد بود بلي در صورتيكه از شفعه خود بكذرد اقالة صحيح است
و بيع منتفي نخواهد شد بشرط هسته مسئله شفيع است حق معين بايد ثمن نزد شفيع معلوم باشد هر كاه مجهول باشد
اخذ بشفعه صحيح نخواهد بود اكر چه بكويد اخذ بشفعه نمودم ثمن هر قدر بوده باشد بجهت بطلان غرر و لي احوط و اشهر
عدم اشتراط است و اخذ بشفعه صحيح است اكر چه ثمن مجهول باشد هنكام التشفيع تذنيب بيان مسائل المسئلة الاولى اصول
و قواعد اقتضا مينمايد كه نماي مبيع محكوم باشد بملكيت مشتري ان نماي كه متخلل است ميان عقد و اخذ بشفعه چه از قبيل
نماي منفصل باشد مثل حاصل شدن ثمره و نمو اشجار و چه متصل باشد مثل ثمره اشجار و حمل حيوان و علي ظاهر اجماع و شهرة
نماء از براي اصل و اجماعات محكيه اقتضا مينمايد كه نماي متصل مال الشفيع باشد و نماي منفصل مال مشتري و اسلم العالم
المسئلة الثانية حق الشفعه بارث منتقل ميشود بورثه على المشهور بين الاصحاب و بعضي از قدما اجماع نموده اند كما يحكى عن الرشق
و السرائر و بر نجي علم ظهور خلاف و بعضي اختيار نموده اند كه بارث و مستند ايشان روايه ضعيفه است و جابرة ادله
بل الشهرة و اجماع منقول است خلاف است و اجماعات محكيه و عموم ما ترك الميت فهو حق فهو لوارثه كفايت ميكند از براي استثنا عما
المسئلة الثالثة حق الشفعه قسمت ميشود مابين ورثه از روي سهام ايشان نه از روي ارث مثلا هر كاه و امثل زوجه و ولد
بوده باشد ثمن مال زوجه است و بقيه مال ولد و حين حاصل بايد مبيع ميان ايشان قسمت شود و هر كاه ورثه متعدد باشند
و بكي از ايشان اخذ بشفعه نمايد عفو برسيت كه سايرين نيز اخذ بشفعه نمايند بلكه شفعه متعفن نخواهد بود و حق از براي هر يك
بالاستقلال ثابت است و هر كاه بعضي از ايشان عفو نمايد و از حق الشفعه خود بكذرد ظاهر آنست حق ديكران ساقط نشود و ان
ميتوانند اخذ بشفعه نمايند است المسئلة الرابعة هر كاه بايع مبيع را در مرض خود فروخته باشد بكمتر از ثمن المثل شفيع اخذ نمايد بشفعه
خود را ابقاي ثمن ناقص بجهة محاباة لا لشفعه و هر كاه بايع مريض باشد در مرض موت و بفروشد مبيع را بكمتر از ثمن المثل اخذ نمايد
شفعه را بقاي ثمن ناقص بجهة اطلاقات ادله شفعه و ديكر اكر منجزات مريض را از اصل معتبر ميدانيم هم چنانكه مرحله خود
تحقيق نموده ايم و اسلم العالم المسئلة الخامسة هر كاه مشتري قبل از بيع رد كند و بكويد بيع كه منجز ايجاب شده من از شفع خود
كذشتم و طالب نيستم اما بعد از تحقق بيع ميتواند تا ابتدا دعاي شفع نمايد باز اكثر فقهاء قائل اند بعدم سقوط حق الشفع
و بعضي رفته اند به سقوط شفع مثل مفيد و ابن حمزه و شهيد اول و بعضي ديكر علي ما حكي عن بعضهم بجهة جهات و جه
الوجه الاول النوع الخامس في الدين و بعض كتب الاصحاب قال رسول الله لا يحل ان يبيع حتى يستأذن شريكه فان باع

كتاب الشفعة

ولم يأذن فهو احق به فان مفهوم الوصف يدل على عدم استحقاق الشفيع عند الاذن وهو معتبر عندنا كما حققناه في محله هنا
وقريب منه المروي في المذاكرة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله الشفعة في كل مشترك في ارض او ربع او حائط لا يصلح ان يبيع حتى
يعرض على شريكه فيأخذ او يدع فان ابى فشريكه احق به على الغاية وهي لا اخذ او الرد بعد العرض عليه فيصلح البيع اي يلزم ويستقر
على المتبايعين من غير استحقاق الشفيع فيه المسألة ما استدل به المولى الاردبيلي من ان ترك الشفيع وعد فتنه الموارد
الدالة على وجوب الوفاء به وهي كثيرة وذكر بعضها طاب ثراه في مجمع الفائدة قال في شروط قبول الشهادة بعد ذكر ما يفني
المؤمن ومنهم من الاخبار في الكافي في كتاب الكفر والايمان بحرم امور ثم بعد وهاه المظاهر انها مخلة بالعدالة وذكر الكل
واحد بابا مشتملا على اخبار كثيرة مثل الابواب الحالة قال ومنها خلف الوعد وذكر فيه بابا حسنة هشام بن سالم
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول عدة المؤمن اخاه نذر لا كفارة له فمن اخلف فبخلف الله بدء ولمقته تعرض وذلك
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون والآيات في ذم خلف
الوعد كثيرة فافهم من القرآن العزيز والاخبار كذلك وحسنة شعيب العقرقوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليف اذا وعد ثم كلامه اعلى الله مقامه فقول الآيات في ذم خلف الوعد الى
قوله والاخبار كذلك من كلام المولى الاردبيلي لا الكليني والمذكور في الكافي هو حسنة هشام و شعيب ولعل المراد
الوعد من الآيات قوله تعالى واذكر في الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا وقوله تعالى و لم
نو اعدتم لاختلفتم في الميعاد وقوله وصدق الله وعده الى غير ذلك ومراده من الاخبار رواية عبد الله بن احمد بن
عامر الطائي عن ابيه عن الرضا عن آبائه عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم
فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو ممن كملت مروته وظهرت عدالته ووجبت اخوته وحرمت غيبته ورواية عبد الله
بن سنان عن الصادق عليه السلام قال ثلث من كن فيه اوجبت له اربعا على الناس من اذا حدثهم لم يكذبهم واذا وعدهم لم يخلفهم
واذا خالطهم لم يظلمهم وجب ان يظهر في الناس عدالته ويظهر فيهم مروته وان تحرم عليهم غيبته وان تجب عليهم
اخوته ورواية زيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل على هذا الامر ان حدث كذب وان وعد اخلف وان
ائتمن خان ما منزلته قال هي ادنى المنازل من الكفر وليس بكافر وصحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاث من كن فيه كان منافقا وان صام وصلى وزعم انه مسلم من اذا ائتمن خان واذا حدث كذب
واذا وعد اخلف ان الله عز وجل قال في كتابه ان الله لا يحب الخائنين وقال وقال ان لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين وفي قوله عز وجل واذكر في الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا والروايات المصرحة
بان الوفاء بالوعد من علامات المؤمن ثم اقول مقتضى هذه الادلة وجوب الوفاء بالوعد على كل احد وبكل
وعد لا شتمالها على الفاظ العموم وهو مختار جماعة من اصحابنا ومختار كل من ذكر تلك الاخبار في باب صفات
الشاهد او عد في تعداد المعاصي فظاهر كلامهم اختيار ذلك وان لم يصرح به الذي من صرح به من الاصحاب
قليل وقد التفتوا بذكرها في باب صفات الشاهد وذكرها في باب المعاصي وبالجملة لا خفاء في ان خلف الوعد

من المحرمات والوفاء به من الواجبات الا ان فيه حكم تكليفي لا الوضعي بمعنى ان الوعد ليس من المنقلات الشرعية حتى ينتقل ما وعد به
من الواعد الى الموعود بحيث يكون مسلطا على اخذه واستيفائه نعم لو وفى به وسلم اليه فليس له الاسترداد لعدم نظر الى [illegible] والى
الاخبار المصرحة بمعنى ما كان منهم من الصادق لا ينبغي لمن اعطى لله تعالى ان يرجع فيه ولو كان ما يوعد به امرا مندوبا راجحا
مطلوبا لله تعالى وقد قصد به التقرب فهو بمكان الوعد عهد الله مع الله تعالى ولا شك حرفي وجوب الوفاء من جهة الوعد
والعهد كما لو كان الرجل فقيرا فوعد رجلا ان يعطيه شيئا لفقره تقربا الى الله فيشمله الادلة الدالة على وجوب الوفاء بالعهد كقوله
تعالى واوفوا بعهدي اوف بعهدكم وقوله واوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا وغيرهما من الآيات والروايات [illegible]
استدلال الاردبيلي وهو يتوقف على وجوب الوفاء بالوعد وهو وان ثبت بالآيات والروايات الا ان مفادها الحكم التكليفي
لو خالف فهو عاصيا اما واخذ بالشفعة فلا يخرج الحق عن حقه والمبيع عن ملكه نعم لما كان الاخذ بالشفعة سببا للترك الواجب فيجب نهيه
عنه والنهي يوجب الفساد فلا يترتب عليه اثره وبذلك يتم استدلال المحقق الاردبيلي الا ان النهي في المقام لا يتعلق بنفس المعاملة
وبما له مدخلية فيها من الاجزاء والشرائط بل يتعلق بامر الخارج المعارض اعني خلف الوعد ولا يدل ذلك على الفساد كما هو
مذهب المحققين من اصحابنا وقد حققناه في محله فاستدلال [illegible] المسئلة الثالثة ان الشفعة انما شرعت
لدفع الضرر الشريك ففي خبر عقبة بن خالد عن ابي عبد الله قضى رسول الله بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكن وقال
لا ضرر ولا ضرار والظاهر ان الضرر الذي [illegible] الشفعة انما هو بحدوث الشركة وسوء الشريك [illegible]
الا ان السابقة الحاصل بينهما وبعد علم الشفيع بحال الشريك الجديد والابراء عن حقه فقد اقدم على ضرر نفسه وانتفت الحكمة
الداعية على ايداع الشفعة وزالت العلة الغائية [illegible] ان عمومات الشفعة عمومات بالنسبة
الى كل مبيع واطلاقات بالنسبة الى كل حالة والاطلاق غير منصرف الى المقام لخفائه وعدم ظهوره [illegible] مع ان الاطلاق
مشروط [illegible] الاخبار في مقام الوصية بالزايد عن الثلث بعد امضاء الورثة في حيات الموصي
مع انه ابراء عن حق غير ثابت استدل القائلون بعدم السقوط بعمومات الشفعة وبانه ابراء عن حق غير ثابت وهو امر
غير معقول وبالاجماع المحكي عن الشيخ في المبسوط حكى صاحب المدارك عنه على ما حكى عنه وفي الجميع نظر والمصير الى القول الاول
اظهر مع [illegible] احتياط [illegible] وهو حسن على كل حال المسئلة السادسة هرگاه اختلاف
شود ميان شفيع و مشتري در قدر ثمن پس شفيع مدعي كمتر باشد و مشتري مدعي زياده [illegible] مقدم است و
اثبات بالكلام است و هرگاه اثبات نشود [illegible] با قسم [illegible] است مشهور تقدم قول مشتري است با يمين و شهيد ثاني و امثال
و صاحب كفايه اختيار كرده اند تقدم قول شفيع را با يمين [illegible]
باشد هم چنانكه [illegible] شفيع و مشتري نسبت مبيع و ثمن از جهت قسم خارج [illegible] اول آنكه شفيع اخذ
مبيع نموده و مشتري اخذ ثمن [illegible] و شفيع منكر [illegible] دوم آنكه مبيع اخذ نموده
و مشتري مطالبه ثمن [illegible] و شفيع مطالبه مبيع [illegible] سيم آنكه شفيع مبيع را [illegible] قسم اول
مدعي مشتري است و منكر شفيع اثبات [illegible] بر مشتري [illegible] هرگاه [illegible] دعوي [illegible]

عالف

كتاب النذر

فالف اصالة العلم بزياده و اصالة البرائت است و ممكن است كه كفته شود اصالة عدم زياده غير معقول است چه اصل نسبت
زايد و ناقص على السواء است زيرا كه شك [illegible] است [illegible] چنانكه اصل عدم تحقق بيع است [illegible]
[illegible] اصالة البرائة [illegible] شفيع قبل از بيع
[illegible] نسبت بمشتري [illegible] بيع [illegible] مشكوك فيه است مستصحب [illegible]
[illegible] خلاصه سخن مشتري [illegible] اصل است [illegible] اثبات [illegible] شفيع [illegible]
[illegible] شفيع است و منكر مشتري [illegible] مطالبه مبيع [illegible] شفعه [illegible] و صاحب تسلط
بر مشتري باستحقاق مبيع و تسلط بر اخذ آن و هرگاه ترك اين حق نمايد [illegible]
ثمن [illegible] خلاصه [illegible] و مطالبه مبيع [illegible]
مطالبه [illegible] و هرگاه [illegible] مدعي است و مشتري منكر [illegible] اثبات [illegible] و قسم
با مشتري هرگاه [illegible] اثبات [illegible] قول مشتري مقدم است با يمين [illegible]
[illegible] ثمن [illegible] شفيع [illegible]
[illegible] است و منكر [illegible] است

كتاب النذر و فيه مسائل المسئلة الاولى شرط است در صحت نذر [illegible]
[illegible] صاحب الرياض والمحقق [illegible]
سنان عن الصادق قال ليس للمرأة مع زوجها امر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا نذر في مالها الا باذن زوجها
الا في حج او زكاة او بر والديها او صلة رحمها [illegible]
[illegible] عن الصادق [illegible] قال رسول الله لا يمين للولد مع والده ولا للمملوك مع مولاه ولا
للمرأة مع زوجها [illegible] في كتاب اليمين وقد شاع اطلاق اليمين على النذر [illegible]
[illegible] الاخبار [illegible] لا يمين في معصية انما اليمين الواجب التي ينبغي لصاحبها ان يفي بها [illegible]
[illegible] فقال [illegible] الواجب على
صاحبه [illegible] حمل [illegible] على [illegible] ان النذر [illegible]
[illegible] في الخبر ان لي جارية [illegible] كنت حلفت [illegible]
[illegible] الرجل [illegible] بالنذر [illegible]
[illegible] النذر [illegible]
[illegible] الحكم المتعلق باليمين [illegible]
[illegible] الاحكام [illegible] كما في اليمين [illegible]
[illegible] الخاصيات والكيفيات [illegible]

الشارع بل في الاحكام الشرعية وجميع الاحكام اقرب المجازات كما هو المعروف في العام المخصص فانه حجة في الباقي انتهى كلامه اقرب
بالنسبة الى العام مع ان المعنى يتعين بالمعين ولا ينافي ذلك اختلاف النذر واليمين في بعض الاحكام كقصد التقرب ورجحان
المتعلق اذ خرج ما خرج بالدليل وبالجملة الشركة المبهمة في المقام المصرح بها في كلام الامام عليه السلام لو لم يكن دليلا مستقلا
على المرام فهو لا مؤيد تام كما ان عدم جواز المندوب من الصيام منها بغير اذن زوجها فلا ريب في المقام بعون الملك العلام
المسئلة الثانية شرط است در صحت نذر عبد اذن مولاه على المعروف بين الاصحاب بل نفى عنه الخلاف في الرياض كما ادعى
الاجماع في المسالك وهو المعتمد المؤيد بعموم ادلة الحجر عليه من الكتاب والسنة وخصوص المروي في الوسائل عن قرب
الاسناد ان عليا كان يقول ليس على المملوك نذر الا ان ياذن له سيده بل عموم الكتاب والسنة والعموم المستفاد من النكرة
المنفية في الرواية بعد انجبار ضعفها بالشهرة العظيمة والاجماعات المحكية حجة مستقلة فترديد الكفاية بعد ما في غيرها نعم اجازة
السيد بعد لا فالاقرب الصحة لعموم الادلة واختصاص مخصصاتها بما عدا صورة لحوق الاجازة ولو تحرر العبد قبل الاجازة فالاقرب
فساد نذره لانه مشمول الادلة المسئلة الثالثة علامه وشهيد اول وجمعى ديگر مثل صاحب رياض قائل شده اند باينكه
نذر پسر بعد اذن پدر جائز نيست و اذن پدر شرط است و ابطال بعد از پسر هم جنانكه اذن پدر مولى و زوج است
وابطال نذر عبد و زوجه نظر باخبار گذشته كه دلالت ميكند بر اينكه يمين ولد بى اذن پدر و اولياء جايز نيست و اينكه نذر فرد يمين است
افراد يمين است و ما باحتياط عموم منزله در شركت مبهمه ولى بكمان حقير مشكل است نظر بصير اكثر بر خلاف آن و جمع بعد
از عموم وجوب و قلب بنذر بمحض دلالت عموم منزله باختلاف در جملة از احكام مثل قصد قربت و رجحان و مباشرت و اطلاق
عموم منزله بر معنى افراد و علم ظهور بعضى افراد و ظهور وجوب وفاء بين الاحكام جرأت عظيم است و الاحتياط لا يترك
على كل حال المسئلة الرابعة نذر بر دو قسم است يا معلق بر شرط است و يا تبرع اما اولى بر دو وجه ممكن است
يا معلق است عليه واجب است و يا زجر است اما بركاهى ميباشد شكر از براى نعمت مثل اينكه نذر ميكند كه اگر خدا من را عطا
فرمود يا ولدى عطا فرمود يا سفر بيا صحيح و سالم آمد ده دينار بفقرا بدهم و گاهى ميباشد شكر از دفع بليه مثل اينكه اگر
مرض صحيح شد يا فلان مكروه از من دفع شد يكماه روزه ميگيرم و اين قسم نذر را نذر مجازات نيز مينامند و معقود ميداريم نذر شكر
است براى نعمت و يا براى معلق عليه امرى باشد كه صلاحيت داشته باشد از براى شكر نعمت بر حصول آن عند عقلا و اهل
نيست اگر امرى باشد كه محل اعتناى عقلا و اهل عرف نباشد نذر منعقد نميشود و اما در زجر نذر است بجهت دور نمودن از معاصى
كه منعقد ميكند ترجيح و اولى تر جاد او را يا از جهت دين و يا از جهت دنيا و اين معنى متحقق ميشود در واجبات و
محرمات و مستحبات و مكروهات مثل اينكه هرگاه فلان حرام را مرتكب شدم ده دينار بفقرا بدهم يا هرگاه فلان واجب
ترك كردم يا فلان مكروه را يا فلان مباح را كه ترك او از جهت دنيا ترجيح داده باشد او ده دينار بفقرا بدهم و از كلام
اصحاب مستفاد ميشود كه نذر معلق كه مقصود از آن شكر يا زجر نباشد صحيح نيست و كره ميتوان نسبت اين باشد كه است
شرط معلق عليه صلاحيت نداشته باشد عرفا از براى شكر يا زجر بهرگاه نذر كند كه اگر بچه من با مادر من بيرون بيايد
فلان مال من تلف شود من يك روز روزه ميگيرم نذر او منعقد نميشود و مطلب براين اصل است و ظاهر و منصوص در مقام

وهرگاه معلق

كتاب النذر

وهرگاه معلق كند نذر را بر شرطى كه آن شرط قبل از وقوع نذر واقع شده باشد و نذر كننده عالم بان نشده باشد آن نذر صحيح نيست
مثل اينكه اگر جارية من كه باردار بود و حامله است پسر شود فلان سالم بفقرا بدهم و حال اينكه قبل از وقوع نذر وضع حمل شده باشد
اينكه هرگاه خدا بمن ولد پسرى كرامت فرمايد يا طفل من صحيح و سالم مانده باشد فلان مبلغ بفقرا بدهم و حال اينكه قبل از نذر
خدا بمن پسر كرامت فرموده و طفل او صحيحا سالما متولد شده و من مطلع نبودم و بعد علم حاصل شد كه نذر مال و اينكه تحصيل
تحصيل اين در حجت غير معقول است مضافا الى النصوص منها صحيح بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال سالته عن رجل
وقع على جارية له فارتفع حيضها وخاف ان تكون قد حملت فجعل لله عتق رقبة وصوما وصدقة ان هي حاضت وقد كانت الجارية
قد طمثت قبل ان يحلف بيوم او يومين وهو لا يعلم قال ليس عليه شيء واما ثانى يعنى نذر تبرعى كه معلق بر شرطى نباشد مثل
اينكه نذر كند كه ده دينار بفقير بدهد صحت آن محل خلاف است سيد مرتضى و ابن زهره قائل شده اند بفساد و مشهور صحت
صحت آنست و اقرب صحت است و ترجيح آن در كتاب خلاف ادعاى اجماع بر صحت نموده و مختار صحت است بوجوه منها
اجماع المحكى المذكور الذي هو في قوة خبر العدل وضعف اجماعاته لو كان يجبر في المقام بالشهرة العظيمة ومنها اطلاقات
الكتاب والسنة ويوفون بالنذر وليوفوا نذورهم والنبوي من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه
وفي الموثق من جعل عليه ان عتق رقبة فاعتق اشكال الحاق قال قال يفعليه ما شرط او كلامه هذا لا اطلاقها بناء
على كون اللفظ لغة للاعم من المتبرع والمعلق كما عن العرب وعند ثعلب فالبناء على تقديم العرف على اللغة
وانه فيه للاعم مع ان ثبوت الشرط لغة اول الكلام ومنها المعتبرة المعتبرة ملزم الوفاء بما يتعلق به معلق من دون
ذكر لفظ النذر كالموثق الذكر والصحيح من جعل لله عليه ان لا يركب محرما سماه فركب فليعتق رقبة او ليصم شهرين او ليطعم ستين
مسكينا والصحيح ان قلت لله على فكفارة يمين وفيه فان حلفه لله تعالى فيه الخبر الذي فانها باطلاقها تعم منها ومن غيرها
المستفاد من ترك الاستفصال كعفو اخر منها ومنه الموثق نذر على الرام وعومي كون الغالب هو المعلق على الشرط وهي
وان عمومه للغالب مرفوعة بانه لا ينفى تخصيص ترك الاستفصال وكذا في المطلقات اذ الغالبة الموجبة لصرف الاطلاق
فهي محل المنع ومنها النصوص المطلقة الملزمة على النذر المقتضية لافادتها في الاحكام مقتضى عموم المنزلة الشركة المبهمة وقد
مضى جملة منها ومنها استصحاب ما في اليمين المطلق الغير المعلق فتامل استدل المرتضى وابن زهره بالاصل وهو مدفوع
بما مر وبالاجماع الذي حكاه ابن زهره وهو ضعيف لا فيه ظنا سيما بعد مخالفة الشهرة العظيمة وبما نقله في بعض الاخبار كما
ان النذر اذا قال الرجل على المشي الى بيت الله تعالى وهو محرم بحجة او على هدي كذا او كذا فليس بشيء حتى يقول لله على المشي
الى بيته او يقول لله على هدي كذا او كذا والموثق عن رجل جعل عليه ايمانا ان يمشي الى الكعبة او صدقة او نذرا او هديا ان هو كلم
اباه وامه او اخاه او ذا رحم او قطع قرابة او ماثما يقيم عليه او امرا لا يصلح له فعله فقال لا يمين في معصية انما اليمين الواجبة التي
ينبغي لصاحبها ان يفي بها ما جعل لله عليه في الشكر ان هو عافاه الله من مرضه او عافاه من امر يخافه او رده عليه ماله او رده من
سفر او رزقه رزقا فقال لله على كذا وكذا شكرا فهذا الواجب على صاحبه ينبغي له ان يفي به وفيه ان الخبر المذكور ضعيف في مقام بيان
ان النذر لا ينعقد لو كان المعلق عليه امرا مرجوحا مقتضيا بل ينعقد لو كان نعمة وشكرا على نعمة وليس في مقام بيان ان النذر الغير المعلق

لیس صحیحا والاقوی الصحیح فیما فی بیان لزوم الاتیان بصیغة النذر علی وجهی باید بذکر لفظ الله و عدم الاکتفا به لفظ علی
المسئلة الخامسه شرط است در صحت نذر در صیغه مشتمل بر لفظ جلاله باشد مثل لله علی کذا پس هرگاه مجرد از لفظ جلاله
باشد مثل اینکه بگوید علی کذا نذر منعقد نمیشود و بر عدم انعقاد دعوای اجماع شده و دلیل بر آن دعوای اجماع و نصوص
مستفیضه است و از جمله آنها صحیح و موثق مقدم است و مسئله محل اشکال نیست و هرگاه از غیر لفظ جلاله الله
از الفاظ خاصه الهی ذکر کند مثل الرحمن علی کذا یا بدل کند لفظ جلاله را بلفظ مرادف آن از الفاظ غیر عربیه مثل
لفظ خدا اقرب صحیح و منعقد است مثل اینکه بگوید از برای خداست بر من که فلان عمل را بکنم و شهید در دروس حنث
اختیار نموده بلی اشکال در این است که هرگاه لفظی از اسماء الله ذکر نمیشود نه عربی و نه فارسی ولی مقصود او
تقرب بخدا باشد مشهور آنست که نذر منعقد نمیشود و ظاهر انعقاد نمیشود و لیکن وفای باین واجب است بنا بر اقوی
و باید در صیغه نذر قصد تقرب باشد بنحوی که نذر بجهة خدا باشد و کفایت میکند از برای قربت همین لفظ
لله در صیغه و اراده شده از معنای آن بلی هرگاه از روی غضب گفته باشد صیغه نذر را ظاهرا منافی با قصد
قربت است و صحیح نمیشود بجهة آنکه مقصود منع نفس خود باشد بنذر اگر فعلی که مقصود ترک فعل باشد بجهت
خدا صحیح نخواهد بود زیرا که منافی با قصد قربت است المسئلة السادسه باید متعلق نذر یعنی آن امری که بصیغه
نذر بر خود واجب کرده طاعت و عبادت الهی باشد یعنی راجح باشد در شرع پس هرگاه رجوع باشد اگر چه
مکروه باشد یا متساوی الطرفین باشد و جهت رجحان در آن نباشد نذر صحیح نخواهد بود چه در نذر معلق و چه در تبرع
هرگاه نذر کند که نان گندم نخورد یا آب ننوشد نذر او باطل است مگر آنکه فعل یا ترک آن امر مباح سبب باشد از برای
حصول امر راجح شرعی مثل اینکه نذر کند ترک خوردن گوشت را در مدت معینه بجهة اینکه باز دارد نفس او را از
ارتکاب امر محرمی یا نذر کند فعلی یا ترکی را که موجب حصول قوه بر طاعت باشد خلاصه مدار بر رجحان شرعی است
خواه بلاواسطه راجح شرعی باشد یا بواسطه یعنی مقدمه باشد از برای حصول امر شرعی که آن امر متعلق طلب شارع باشد
و اینکه از کلام بعضی مستفاد میشود که هرگاه اصلا رجحان شرعی نداشته باشد و متساوی الطرفین باشد نذر صحیح
مثل شهید در دروس بی وجه است چه حقیقت نذر بعد از ثبوت اعتبار قصد قربت در آن اقتضا مینماید که باید
متعلق نذر امر راجح و مطلوب شارع باشد زیرا که در صورتی که هیچ رجحان و مطلوبیت شرعیه نداشته باشد
چگونه ممکن است در آن قصد تقرب چه هرگاه متعلق طلب الهی باشد فعل و ترک آن مطلوب الهی نخواهد بود
فعل یا ترک آن بوجه باشد و قصد تقرب شود در آن قصد تقرب در غیر طاعت متعقل نیست خلاصه
در صورت رجحان حیث متعلق نذر یا متساوی الطرفین نذر صحیح نیست بنا بر مشهور میان اصحاب و علامه ادعا
اجماع بر آن نموده و کفایت میکند از برای اثبات مدعی همین اجماع محکی که در قوه خبر عدل است و دلالت اخبار دال
بر اشتراط قصد تقرب معنا فالحق صحیح ابی الصباح الکنانی سالت اباعبدالله ع عن رجل قال علی نذر قال
لیس النذر بشیء حتی یسمی لله شیئا صیاما او صدقة او هدیا او حجا والحی خبر ابی بصیر قال سالت اباعبدالله

عن الرجل یقول علی نذر قال لیس بشیء حتی یسمی النذر فیقول علی صوم لله او یتصدق او یعتق او یهدی هدیا فان قال
الرجل انا اهدی هذا الطعام فلیس هذا بشیء انما تهدی البدن والحی المروی عن ابن عباس قال بینا النبی ص یخطب اذا هو برجل
قائم فی الشمس فسئل عنه قال هذا ابو اسرائیل نذر ان یقوم فلا یقعد ولا یستظل ولا یتکلم ویصوم قال مروه فلیتکلم ولیستظل
ولیقعد ولیتم صومه و یتم الامر فی سایر المباحات بالاجماع المرکب وعدم قول بالفصل والحی صحیح الحلبی عن الصادق ع
انه قال فی رجل حلف بیمین ان لا یکلم ذا قرابة له قال لیس بشیء فلیکلم الذی حلف علیه و قال کل یمین لا یراد بها وجه الله
فلیس بشیء فی طلاق او غیره بناء علی ادامة النذر من الیمین استدلال القائلون بالصحه فی متساوی الطرفین بعمومات
النذر و اطلاقات و بروایت حسن بن علی عن ابی الحسن ع فی جاریة حلف منها بیمین فقال لله علی ان لا ابیعها فقال
ف لله بنذرک و روایت یحیی بن ابی العلاء عن ابی عبدالله ع عن ابیه ع ان امراة نذرت ان تقاد مزمومة بزمام فی
انفها فوقع بعیر فخرم انفها فاتت علیا تخاصم فابطله فقال انما نذرت لله والجواب اما عن العمومات فلما مر من الادلة
فانها مخصصة لها واما عن الروایتین فبضعف سندها وعدم القائل بالثانیة و هی ضعف اخر و مقصورة الاولی الاتیا و ان
مامر من الادلة لاسیما حکایة اجماع العلامه المسئلة السابعه شرط است در صحت نذر قدرت بر آن امری که نذر کرده
پس هرگاه مقدور نباشد خواه عقلا و خواه عادة نذر منعقد نمیشود مثل اینکه متعلق نذر جمع بین الضدین
باشد یا صعود بهوا یا رفتن بجایی که در مدتی نباشد پیاده بخیال یا نذر کند که هر روز حج بجا آورد و امثال
اینها از اموری که مقدور نباشد عقلا یا عادة و هرگاه آن امر در حین نذر مقدور باشد و بعد غیر مقدور شود
نذر منفسخ میشود و مراد چنین نیست مگر آنکه دوباره مقدور شود ثانیا واجب خواهد شد بلی هرگاه در وقت
عمل قادر باشد و بجا نیاورد و بعد عاجز شود
کفاره بر او واجب خواهد بود

کتاب العهد وفای بعهد بانچه که واجبست هم چنانکه وفای بنذر واجبست اوفوا بعهدی اوف
بعهدکم یا ایها الذین امنوا اوفوا بالعقود روی ابن سنان عن الصادق ع العهود و از کلام بعضی مستفاد میشود
که عهد مثل نذر است پس معتبر نیست در آن قصد قربت و شرط نیست در آن رجحان و منعقد است در متساوی
الطرفین و معتبر نیست در آن تعلیق و بعضی گفته اند و میکر تصریح نموده بر اینکه مثل نذر است پس معتبر است در آن
قصد تقرب و شرط است در آن رجحان و اظهر در نظر این احقر آنست که عهد حکم نذر دارد در احکام عاده نذر مثل
کاینه و مثل نذر اما فیما مر ان با نذر کاینه اینکه در نذر معتبر است لفظ صیغه مخصوصه لله علی کذا و کذا و در عهد
الشافعی در قلب کافی است و صاحب بلفظ ناذره و صدق میکند عهد بر عهد قلبی لغة و عرفا و سلب میتوان
کرد عهد را از عهد قلبی و واجب است وفای باو کما صرح به فی کشف اللثام و بعضی اخر من الاعیان و الاظهر کفایت
میکند در آن انشای قلبی بلکه انشاء بالنیه و لفظی در آن لازم است و الاقوی بما ثبت ان بابی جهت جهت است اولی
انکه متساوی الطرفین جایز است که متعلق یمین باشد فتکلم چنانکه در مقام خود مقرر است و اما در عهد

رجحان شرط است و منادی الطرفین جایز نیست که متعلق عهد بوده باشد بجهة اصالة البرائت و بجهة اینکه مقتضی عهد
با خدا اقتضا مینماید که آن امر معهود امر راجح باشد مطلوب خدا و مرغوب عند الله و شهامت میابد بر این عرف چه
اگر عهد کنی با شخصی در اتیان بفعلی مباح لازم نیست که آن فعل متعلق عهد مطلوب آن شخص است و مایل است آن شخص باتیان
بان فعل و امر یکه فعل و ترک آن نزد آن شخص یکسان باشد و میلی باتیان آن نداشته باشد متعلق نمیشود عهد بان شخص
در ایجاد آن فعل مگر آنکه بکویی با خدا عهد کردم مرام مبنا در ربح است که مطلوب او است و صحیح است سلب اسم عهد
از امر یکه مکروه خلو باشد یا فعل آن رجحانی نداشته باشد و اگر بکویی عهد از با خدا کردم عقلا میکویند این چه عهدی
است امر یکه مطلوب او نیست چه عهدی با او میکنی و از اینجا است که طریقه کان خدا در جمیع شان با خدا عهود
واجب یا مستحب است طریقه خلو ... اینکونه عهد است ... عهد امر مباح ... در یمین چنین نیست چه یمین التزام بر نفس است
بیمین خواه امر مباح یا امر راجح و معاهده و معاقده با کسی نیست و بجهة اینکه آیات و اخبار وارده در باب عهد ظاهر الله
در امر یکه راجح شرعی باشد و بجهة خصوص روایة ابی بصیر عن احدهما من جعل علیه عهد الله و میثاقه فی امر الله طاعة
فحنث فعلیه عتق رقبة او صیام شهرین متتابعین او اطعام ستین مسکینا و این روایت بمفهوم وصف دلالت میکند
بر اینکه در غیر طاعت عهد منعقد و لازم نمیشود و مفهوم وصف حجت است که اثر بنا لقی ... در باب تخصیص عمومات
و اطلاقات عهد در امر راجح کلامی باشد مخصص و مقید خواهد شد بمفهوم روایة ابی بصیر هم چنانکه مقید میشود باب
خبر علی بن جعفر عن اخیه سألته عن رجل عاهد الله فی غیر معصیة ما علیه ان لم یف بعهده قال یعتق رقبة او یتصدق
بصدقة او یصوم شهرین متتابعین چه لفظ فی غیر معصیة اطلاق دارد و شامل طاعت و امر مباح و خبر ابی بصیر
نفی میکند مشروعیت آن در امر مباح پس تقیید میشود بطاعت و امر راجح و با اینکه ممکن است گفته شود که فی غیر معصیة ظاهر در اراده
در طاعت مع قطع نظر از روایة ابی بصیر بملاحظه کثرت تعلق عهد بطاعت و ندرة تعلق آن بمباح نه مخفی که در عهد
معلوم محسوب باشد و با اینکه ... رجحان ... مخفی ... اقتضا مینماید اختصاص فی غیر معصیة را
بطاعت و بالجمله با وجود مراتب مسطوره حکم بعنوان ... باطلاقات و با خبر علی بن جعفر ... و صحت عهد
نسبت بامر مباح هم چنانکه بعضی گمان کرده اند و تأیید میکند مطلوبیت بعضی از اخبار که متعلق بامر اینکه عهد ...
در نذر رجحان معتبر است هم چنانکه ... در عهد نیز معتبر خواهد بود و مخالفت عهد با نذر در اینکه در عهد
عقد قلبی کفایت میکند و ضرور به لفظ نیست بخلاف نذر مضر بمطلب نیست چه این فقره بدلیل خارج شده
مقتضای عموم مستفاد از شرکت مبهمه است که در این فقره ما ثالث ثابت باشد و جستجو در عدم یمین زوجه
بی اذن زوج و ولد بی اذن والد و مملوک بی اذن مالک صحیح نیست بجهة اخبار که در این باب وارد شده و اما
در عهد ظاهر آنست که مثل نذر باشد یعنی عهد ولد بی اذن والد صحیح باشد و عهد مملوک بی اذن مالک و عهد
زوجه بی اذن زوج صحیح نباشد اما اول بجهة اطلاقات و عمومات و وجوب وفا بعهد و اصالة عدم اشتراط
و اما در مملوک بجهة ... و اما در زوجه بجهة ... عموم منزله در شرکت مبهمه و ذکر عهد در کتاب نذر

در کتب اکثر

در کتب اکثر اصحاب دلیل بر این معنی است و مع ذلک نیز این مذکور احتیاط احسن و اولی است فانه حسن علی کل حال و اما
عهد غیر متعلق بغیر عهد در ملحوظ جواز و صحت آنست بجهة عمومات ادله عهد و در این

باب عهد و نذر و یمین

کتاب الیمین یمین در شرع عبارت است از قسم خوردن بخدا یا باسماء مخصوصه خدا از برای تحقیق چیزیکه محتمل است
موافقت و مخالفت در آن در استقبال یمین که حنث آن جایز نیست و کفاره بر آن مترتب میشود و احکام دیگر که ذکر خواهد شد
چنین است و الا یمین اعم است از ماضی و مستقبل بغیر هر کاه قسم بخورد بر امر گذشته بر یمین خواهد بود مگر آنکه کفاره بر آن
مترتب نخواهد بود و یمین بر چند قسم است اول یمین لغو که در آن مؤاخذه نیست که از آن یمین لغو تعبیر مینمایند
قال الله تعالی لا یؤاخذکم الله باللغو فی ایمانکم و آن یمینی است که محض تلفظ باشد و قصد یمین نداشته باشد و تلفظ
از او دوعی شعور نباشد یا محلوف علیه امر مرجوح باشد مثل قسمیکه جناب شاه اولیا خورد مثل اینکه شب ها
نخوابد و قسمیکه بلال خورد که هرگز در روز افطار نکند و قسمیکه عثمان بن مظعون خورد که هرگز زن نگیرد پس حضرت
رسالت بر منبر آمد و فرمود ما بال قوم یحرمون علی انفسهم الطیبات الا انی انام اللیل و انکح و افطر فی النهار فمن
رغب عن سنتی فلیس منی فقام هؤلاء فقالوا یا رسول الله قد حلفنا علی ذلک فانزل الله تعالی لا یؤاخذکم الله باللغو فی
ایمانکم و لکن یؤاخذکم بما عقدتم الایمان و یا حیله مشروعه در اتیان بقسم شده باشد از حیل که فقها در کتاب طلاق
ذکر نموده اند اینها یمینی است که در آنها مؤاخذه نیست قسم دوم یمین غموس است و آن قسم است بکذشته و حال
انکه بداند دروغ است و چون گناه او را فرو میگیرد و یا آتش جهنم او را فرو میگیرد از آن یمین غموس مینامند قسم سیم
یمین مناشده است و هی الحلف علی الغیر لیفعل او یترک و محلوف علیه در این قسم فعل یا ترک غیر است نه خود حالف
قسم چهارم یمین معقود است و آن قسم خوردن است بر فعل یا ترک در زمان آینده و این قسم قسم در آن حنث و کفاره
است و گفتگو میشود در کتاب یمین از چهار امر امر اول امریست که یمین بان منعقد میشود و در آن ذکر
میشود چند مسئله مسئله اولی منعقد نمیشود قسم مگر اینکه قسم خورده شود بخدا یا باسماء خدا اسمائی مختصه
باو یا باسمائی مشترکه او که عند الاطلاق منصرف شود بخداوند و از قبیل اول است اینکه بکوید قسم بان کسیکه جان من
در دست او است و قسم میخورم بان کسیکه نماز و روزه از برای او بجا می آورم و قسم میخورم بان کسیکه دانه را شکافته
و انسان را خلق کرده و یا قسم را و زینه و این نادحی و الذی فلق الحبة و برأ النسمة است و یا قسم میخورم بان کسیکه حرکت
دهنده دلها و چشمها است و مقلب القلوب و الابصار و از قبیل دوم است و الله و الرحمن و رب العالمین
و مالک یوم الدین و خالق الخلق و الاول الذی لیس قبله شیء و الحی الذی لا یموت و الواحد الذی لیس کمثله شیء و یا فارسی
این فقرات را بکوید و از قبیل سیم است رحیم و رب و خالق و رازق و قاهر و هر اسمیکه اطلاق بر خالق
و مخلوق هر دو میشود ولیکن عند الاطلاق منصرف بخداوند است و اما از قبیل منت موجود و حی و بصیر و سمیع زیرا که منصرف
نمیشوند عند الاطلاق بجناب الهی مسئله ثانیه از بعضی از اخبار مثل صحیح محمد بن مسلم و صحیح حلبی و خبر سماعه

و نذر او مستفاد میشود که جایز نیست قسم خوردن بغیر خدا از مخلوقات و بعضی از فقها آنرا اختیار نموده اند عدم جواز را
و بعضی تردد نموده اند و احوط جواز است با کراهت بجهة شبهه قطعیه و بجهت اصالة الجواز و بجهت بعضی از اخبار
که متضمن است قسم خوردن بعضی از معصومین علیهم السلام را بغیر خدا مسئله ثالثه هر یمین خوردن قسم با چیزی
است که داخل کند واو یا باء یا تاء را که اینها حروف قسم است در نزد اهل لسان چون بگوید والذی نفسی بیده یا والله و یا
بالله و یا تالله و اگر اتیان بلفظ الله نماید بهتر است و هرگاه حروف قسم را هم تلفظ کند بهتر خواهد بود که بگوید والله
و بالله و تالله که مانند زید فقیر است یا چنین کاری خواهم کرد یا نخواهم کرد و هرگاه بگوید اقسم او احلف بالله نیز کفایت
میکند مسئله رابعه شرط است در یمین عقد قلب نه زبان قال الله تعالی لا یؤاخذکم الله باللغو فی ایمانکم ولکن یؤاخذکم
بما کسبت قلوبکم و مراد بکسب است که جازم باشد بعلاوه در یمین هرگاه عازم داشته باشد یا ملتفت داشته باشد
بعوده یمین منعقد نخواهد شد و داخل یمین لغو خواهد بود مثل قسمهایی که اهل وسواس میخورند بترک تکرار در تکبیرة
الاحرام یا ترک اعاده در غسل و وضو و امثال اینها از امور یکه اهل وسواس و شک بترک اعاده اینها
قسم یاد مینمایند یا اینکه قطع یا ملتفت دادند بعوده بی کسب قلب و عقد قلب در آن نیست و وفای بچنین یمین لازم
نیست و بر ترک آن کفاره لازم نخواهد بود و از این قبیل است اما اینکه عازم بر خلاف شده باشد و قسم بخورد بر ترک اینها
و حال اینکه ملتفت داشته باشد حین الحلف بعوده مسئله خامسه منعقد نمیشود یمین بغیر خدا پس هرگاه قسم بخورد
بجناب رسول و یا بائمه علیهم السلام و یا بانبیاء سلف و یا بکعبه و یا بقران و یا بحضرت عباس یا بابوین یا باشخاص که
احترام اینها در شرع لازم است یا باماکن مشرفه و تخلف از آن نماید موجب ورود کفاره نمیشود بجهة اصل و بجهة نصوص
مصرحه باینکه قسم خوردن بغیر خدا جایز نیست و بلا اشکال نفی صحت را افاده میکنند هرگاه حرمت را افاده نکنند
سیره و بجهت ظاهر اجماع و مخالفت ابن جنید که قائل شده با نعقاد با موریکه خدا تعالی ایشانرا تعظیم شمرده مثل بحق
رسول الله و بحق قرآن قادح در اجماع نیست چه مقصود او وجوب وفا است نه لزوم کفاره و البته سزاوار نیست ترک
وفا در قسم خوردن بنبی و ائمه و قران و کعبه و اماکن مشرفه بلکه در بعضی قول بوجوب وفا در صورتیکه مستلزم
استخفاف و اهانت باینها بوده باشد چه تعظیم اینها شرعا لازم است و قسم خوردن باینها با تخلف اهانة و
استخفاف باینها است و تعظیم شعائر الله مسئله سادسه اگر کسی بگوید و حق الله یا بگوید بحق خدا محل خلاف است
که آیا منعقد میشود قسم یا نه فاضلان در تحریر در خلاف و بعضی قائل شده اند بعدم انعقاد یمین و حکایت شده از شیخ
مبسوط و جماعتی قول با نعقاد و اظهر عدم انعقاد است للاصل و لانه حلف بغیر الله و الامر بالاحتیاط واضح فانه حسن
علی کل حال مسئله سابعه اگر چه اصل اقتضا مینماید عدم انعقاد قسم را بزبان فارسی و ترکی و لیکن چون عرفا آنرا
قسم مینامند و صحیح نیست سلب اسم قسم از آن پس اطلاقات و عمومات آن شامل خواهد بود و اصل عدم اشتراط است
بعربیت پس کفاره و سایر احکام یمین بر آن مترتب خواهد بود مسئله ثامنه شرط است در یمین نیت علاوه بر
قصد که آن عقد قلب است و فقها در ابواب معاملات اکتفا مینمایند باشتراط قصد در اینجا هم در اشتراط

مبدانند

میدانند و علامه در ارشاد فرموده است که شرط است در حالف ان یکون قاصدا ناویا و محقق در شرایع فرموده و یعتبر فیه القصد
و مراد از اعتبار قصد همان قصدی است که اعتبار آن شده در عقود و ایقاعات بجهة اخراج یمینی که صادر میشود از
سکران و غضبان و غیر آن که مالک نفس خود نیست چه یمین آنها از روی قصد نیست بخلاف کسیکه خالی از موانع
که قصد باشد و لیکن [illegible] که بجهة [illegible] قلب ربط حکم و آن نیت و عقد قلب است و مقابل یمین
لغو است که [illegible] مثل یمین اهل وسواس و شکوک که عادت شده باشد
بقول بلی [illegible] کاذب [illegible] قاصد انشاء [illegible] باشد ولی ربط قصد فعل
یا ترک [illegible] مثل یمین اهل وسواس و مثل لا والله و بلا والله اعراب و مثل یمینیکه بجهة دفع ضرر از خود باشد
و مثل یمین در حیله شرعیه که فقها در کتاب طلاق متعرض آن شده اند که در اینها قصد انشاء [illegible] ولی ربط قصد قلب
که از آن تعبیر بنیت [illegible] از اینها یمین صحیح نیست و کفاره بر آنها لازم نمیشود زیرا که نیت و عقد قلب در اینها
نیست قال الله تعالی لا یؤاخذکم الله باللغو فی ایمانکم ولکن یؤاخذکم بما عقدتم الایمان و قال ایضا ولکن یؤاخذکم بما کسبت
قلوبکم و مراد بکسب قلب و عقد قلب ربط قصد قلب بفعل یا ترک و تعبیر میشود از آن بنیت [illegible] در عقود و ایقاعات
قصد انشاء عقد [illegible] و قبول [illegible] و هرگاه [illegible] صریح در [illegible] و [illegible] قصد معنی
[illegible] و اما در یمین هرگاه [illegible] صریح در یمین است و [illegible] قصد [illegible] یمین [illegible] قبول میشود
[illegible] یمین [illegible] صیغه صریح [illegible] تحقق یمین [illegible] تحقق عقد قلب و حصول نیت
مسئله تاسعه صحیح است یمین از جمیع فرق کفار اگر چه کفر اینها بسبب جحود خالق بوده باشد ولی در مقام دعاوی
علی المشهور بین الاصحاب لا سیما المتاخرین منهم قال النبی البینة علی المدعی و الیمین علی من انکر و قال الصادق فی خبر جراح
لا یحلف بغیر الله و قال الیهودی و النصرانی و المجوسی لا تحلفوهم الا بالله عز و جل و قال الحلبی فی الصحیح سألت ابا عبد الله
عن اهل الملل یستحلفون فقال لا تحلفوهم الا بالله عز و جل و [illegible] ایضا لا یصلح لاحد ان یحلف احدا من الیهود
و النصاری و المجوس بآلهتهم قال لا یصلح لاحد ان یحلف الا بالله عز و جل [illegible]
[illegible] که موجب حنث و کفاره است [illegible]
کفار [illegible] صحیح است [illegible] ظنیات است [illegible]
[illegible] کفار در مقام دعاوی [illegible] صحیح است [illegible] خلاف و اشکال است مسئله عاشره منعقد نمیشود
[illegible] بدون اذن والد [illegible] زوجه [illegible] بدون اذن زوج [illegible] بدون اذن مولی [illegible] واجب یا ترک حرام [illegible]
[illegible] عن ابی عبد الله لا یمین للولد مع والده و لا للمرأة مع زوجها و لا للمملوک مع سیده [illegible]
[illegible] قال رسول الله لا یمین للولد مع والده و لا للمملوک مع مولاه و لا للمرأة مع زوجها و لا نذر فی معصیة و لا یمین فی قطیعة
و قریب [illegible] صحیحه [illegible] مسئله حادیه عشر هرگاه
[illegible] قسم یاد نماید بر فعل یا ترک [illegible] قسم [illegible]

وسایر عقود و ایقاعات چنین نیست هرگاه بگوید من قصد بیع یا طلاق نکرده بودم شنیده نمیشود ازاو و حکم میشود بصحت
بیع و طلاق نیز اگر بیع و طلاق منتظر این باشد حق الناس اند و یمین حق الله و بجهت آنکه در یمین انعقاد قلبی معتبر است و بمجرد
تلفظ بلفظ قسم کفایت نمیکند و بیانی از این مطلب گذشت و از اینجا است که فرق میگذارند میان یمین و آن مستلزم عقد
قلبی است و قسم که اعم است بلی هرگاه از قرائن قطع حاصل شود بتحقق عقد قلبی کفایت میکند و انکار او بعد از آن مسموع
نیست مسئله ثانیه عشر واجب نمیشود کفاره در یمین بر امر گذشته اگر چه عمداً دروغ خورده باشد مثل اینکه
قسم بخورد که چنین کاری کردم یا نکردم یا ذمه من بحق حقی مشغول نیست کفاره بر او لازم نیست اگر چه معصیت کرده
مگر در معصیت فرو رفته و در آتش فرو خواهد رفت مسئله ثالثه عشر منعقد میشود یمین بر امر مستقبل در
صورتیکه بر فعل واجب باشد یا فعل مستحب یا ترک حرام باشد یا ترک مکروه یا ترک مباحی که متساوی الطرفین
باشد یا ترک از راجح باشد بحسب دنیا و هرگاه فعلی از راجح باشد دینا یا دنیا و قسم بخورد بر ترک آن یمین منعقد
نخواهد بود و کفاره بر مخالفت آن لازم نخواهد شد مثل آنکه قسم بخورد با زوجه اش که زن نگیرد یا زوجه قسم بخورد
که شوهر اختیار ننماید و مخالفت در یمین بر امر مستقبل حرام است و موجب کفاره است مسئله رابعه عشر منعقد
نمیشود قسم بر فعل غیر مثل اینکه بگوید والله تو چنین کاری خواهی کرد یا نخواهی کرد قسم منعقد نیست نه در حق مقسم
علیه و نه در حق مقسم و از این مسئله ... و منعقد نمیشود قسم بر امری که محال باشد مثل اینکه قسم بخورد که ...
ضیافت میکنم و حال آنکه ... باشد و هرگاه موقت باشد فعل در وقت و عاجز شود از اتیان بان فعل و همچنین
وقت منقضی شده یمین تمام شود و قدرت از برای او حاصل شود اتیان بامر واجب نخواهد بود مسئله خامسه
عشر هرگاه قسم بخورد که از آب فرات نیاشامد یا از فلان آب نیاشامد یا در جمعه ... آب نیاشامد یا در دهه
اول ذیحجه گوشت نخورد یمین او صحیح و منعقد است و مخالفت آن حرام و موجب کفاره است خلاصه هر مباحی
که قسم بخورد بر ترک آن مخالفت آن حرام و کفاره بر فعل واجب خواهد بود مسئله سادسه عشر قسم خوردن بصدق
بر امر گذشته مکروه است خصوصاً هرگاه بر امر حقیر بوده باشد و بر روایتی که تقریباً بانزده هزار میشود بجهت حلال کردن
قسم خوردن کراهت شدیده دارد و در اخبار تاکید بر منع آن شده بلی هرگاه دفع ظلم باشد جایز است و واجب
میشود خوردن قسم در صورتیکه استنقاذ نفس محترمی از کشته شدن منحصر باشد و در این مقام توریه باید کرد در خوردن

چنین قسم دروغی واجب خواهد بود بملاحظه نفس محترم مثلاً قسم میخورد که تا دفع ظلم شود ظالمی
اذا ... بالاذ نفس او و یا از مال او و یا از عرض او و از قسم اجنبی ... و قصد دیگر
در ... بنحوی که ممکن ... باشد ... نشود

کتاب الاقرار و مشتمل است بر چند مسئله مسئله الاولی هرگاه کسی اقرار نماید که ده من گندم من بر فلان
مدیون هستم ... منصرف میشود ... باشد ... ظاهر آنست که ... اقرار معتبر باشد هر چند ... شایع و غالب است
در بلد اقرار اطلاق ... منصرف میشود ... من الاغلب در استعمال شایع است ... و اگر ...

دنیز المطلق منصرف است بفرد شایع و مراد بشایع شایع در استعمال است هم چنانکه در معراج الاصول ذکر نموده ایم که کثرت
در این مقام قرینه است بر تعیین فرد بلی هرگاه کثرت نباشد و افراد متساوی باشند محمل خواهد بود و اقتصار خواهد شد در فرد یقین
بقدر متیقن بمعنی برا اقل افراد بجهت اصل و اگر من از قبیل مشترک لفظی باشد کما هو الاظهر نیز کثرت استعمال در یکی از افراد
در صورتیکه من از اهل همان بلد باشد قرینه معینه خواهد بود و مراد همان معنی شایع در صورتیکه این لفظ من واقع شود
در عوض یا معوض در عقود بلی اگر در بلد وقوع عقد کثرت استعمال نسبت بمن خصوصی بوده باشد عقد صحیح و من منصرف
خواهد بود بمعنی مجازی و الا محمل خواهد بود و عقد باطل خواهد شد و لفظ قران نیز مشترک است میان یکی وده شرفی و ده
قرش و لیکن نظر بکثرت استعمال در هیچ یک از این دو معنی معلوم نیست پس هرگاه مقدار نبوده باشد محمل خواهد
شد بر حقوق اشرفی که قیمت آن کمتر است و هرگاه در عوض یا معوض عقدی از عقود واقع شود مثل اینکه بگوید فروختم
فلان مال را به یک قران بیع باطل خواهد بود بجهت اجمال مسئله ثانیه هرگاه اقرار کند که از برای فلان در نزد من
اسبی است که در آن زین است یا از برای اوست زین در من خمره که در آن سرکه است یا حنکی
که در آن شربت است یا در مقر است از کلام بعضی از مسائل فقیه مستفاد میشود که مظروف در این امثال مقر به است و داخل اقرار
نیست و لیکن بنظر بر سبیل کلیت تمام است چه ظهور ما در عرفا و اهل عرف تصدیق مینمایند بشمول مظروف خصوصاً
در این امثال و دلیل بر آن اینکه هرگاه بگوید زین و لجام و سرکه و شربت مال خود هم میباشد اهل عرف او را تخطئه میکنند و تناقض
در کلام او نسبت میدهند ولی در بعضی از امثله چنین ظهوری نمیدهد مثل اینکه بگوید فلان اطاق مفروش یا فلان
اطاق که در آن فرش افتاده است مال زید است یا فلان غلام که فلان لباس در بر اوست مال زید است و عبقتضای اصل
اینها مال مقر خواهد بود خلاصه عرف در این موارد مدخلیت تمام دارد هرگاه اهل عرف شمول بفهمند شامل
خواهد بود و هرگاه عدم شمول بفهمند یا تردید کنند شامل نخواهد بود زیرا که ظواهر الفاظ معتبر است و عند عدم الظهور
یرجع الی الاصل و الاقدر المتیقن من الاقرار و اما المثال مسئله ثالثه هرگاه زید اقرار نماید از برای عمرو بشیء مبهم مثل اینکه
بگوید از من طلب دارد و حاکم شرع امر مینماید او را بتفسیر پس هرگاه تفسیر نمود قبول میشود از او اگر چه بمال قلیلی تفسیر نماید و اگر
امتناع نمود از تفسیر حبس میشود پس اگر اصرار در امتناع نمود حکم میشود بنکول او و مقر له قسم یاد مینماید بر اینکه طلب
فلان مقدار است و اخذ مینماید که دعوای مبهم در این مقام مسموع است مسئله رابعه مسموع نیست اقرار عبد
بمالی از برای کسی در ذمه یا بمالی که در تصرف او است و همچنین مسموع نیست اقرار او بجنایتی موجب ارش و نه
قصاص و نه اقرار او بچیزی که موجب حد باشد مگر آنکه مولی تصدیق او نماید و مسموع نیست اقرار صغیر بالغ
باچیزی که مستلزم مال بوده باشد و اما امریکه متعلق باشد بیدن او نه مال مثل طلاق و امریکه موجب حد باشد اقرار
مسموع است مسئله خامسه هرگاه اقرار نماید از برای حمل زنی بمعه صورت ما مدت یا بر سبیل اطلاق میگوید
مدیونم از برای فلان حمل فلانی هستم و یا مستند مینماید بسببی ممکن و یا مستند مینماید بسبب غیر ممکن مثل جنایت یا معامله
که قطع باشد یا تفسیر آن حاصل است ظاهر آنست که صحت در هر سه صورت صحیح است اما دو صورت اول اولا الکلام

منبت و فضل مقداد و فخر المحققين على ما حكى عنهما ادعاى اجماع بر اين نموده اند و در كشف الرموز بعد از اجماعين حكايت عموم الفاظ العقلا
على القسم جايز است و اين منافات ندارد با اينكه استقرار ملكيت بعد از سقوط احتمالات حيا و اما صورت سبب محل خلاف
و اشكال است فاضلان در كتب خود و شهيد ان قائل اند بصحت اقرار و بعضى از فضلا نسبت داده اند بمشهور مثل تعقب اقرار
بمنافى مثل استغراق در استثنا يا تعقيب بلفظى مثل ثمن الخمر كه در اين موارد صحيح است زيرا كه مبدء آن صحيح است و منتهاى
آن كه منافى است مبطل است مسموع نيست و از جمله بعضى صور است كه مبدء نيز صحيح نيست مثل قوله له عندى رطل خمر مسئله
سادسه هرگاه اختلاف شود ميان مقر و مقر له مقر بگويد فلان مبلغ را تسليم من نموده بعنوان عاريه و بدون تفريط
تلف شده مقر له بگويد كه عاريه نبوده ملك قرض بوده و اگر تلف شده ضمان بر من نيست و بايد ادا كنى ظاهر آنست كه قول معير
باشد با يمين و قد صرح بذلك الفاضل في التذكرة والدليل عليه وجوه منها ما رواه اسحق بن عمار عن الصادق في رجل
يجعل لرجل عليه الف درهم فقال الرجل او لكنها وديعة فقال ابو عبد الله ع القول قول صاحب المال مع يمينه و منها الدقاق
الالف من رجل استودع رجلا الف درهم فضاعت فقال الرجل كانت عندى وديعة و قال الآخر انما كانت لى عليك قرضا فقال
المال لازم له الا ان يقيم البينة انها كانت وديعة و منها النبوى المعروف المعمول به على اليد ما اخذت حتى تؤدى و باقراره
بالوديعة ثبت قبضه و وضع يده على المال فعليه الاداء بحكم النبوى و منها ان اقراره مركب من امرين وضع يده على مال الغير
و صيرورته امينا لا شك ان الثانى فعل المقر و قد انكره فعليه اثباته المال اولى فالمقر ماخوذ به مسئله سابعه
هرگاه مقر بگويد كه فلان مال از نزد من امانت است و مقر له بگويد قرض است ظاهر آنست كه قول مقر له مقدم باشد با يمين
بجهت آنكه اقرار او مركب است از دو امر انكه اختيار دست خود بر آن غير و گرديدن اين و امين نبودن فعل مقر است
و او منكر است و قول منكر مقدم است و هرگاه گفته شود كه امانت اعم است از امانت مالكى و امانت شرعى چه محتمل است كه غير
مالك آن را ضبط مقر نموده باشد يا بوده باشد يا التقاط شده باشد و معلوم المالك شده باشد و امانت شرعى استنابه بمالك
منبت در حفظ تا اهل المال باشد و اقرار باعم اقرار باخص نيست شايد مقصود مقر امانت شرعى باشد جواب آنست كه
اقرار ظاهر است در امانت مالكى كه وديعه و استنابه در حفظ بوده باشد چه استعمال امانت در وديعه و استنابه در حفظ
اكثر است از استعمال آن در امانت شرعى بنحوى كه ظهور دارد عرفا لفظ امانت در استنابه در حفظ و ظواهر الفاظ حجت است
و منع مبكر از براى ظهور كثرت و غلبه وجود امانت مالكى است مثل اينكه امانت فلان است و امثال آن و كان هيچ جهة مثل
اينكه امانت فلان است كه من ادعى يا من سره حى و از اينجا معلوم ميشود احكام
اسئله الى براين مذهب نحوى منقلم على ايديه الحرف
حتى تقف و الله العالم

كتاب العتق و فيه مسائل المسئلة الاولى كه هر كه بنده را از دار الحرب بيايد از اهل حرب و كفار حربى بوده باشد
و الاهيو و نصارى و مجوس كه در ذمه اسلام بوده باشد و شرايط ذمه را كه در كتاب جهاد مسطور است بعمل آورده باشد
و بنده گرفتن ايشان جايز نيست مگر آنكه از شرايط ذمه خارج شوند و داخل شود هرگاه در تحت امر سلطان مسلمين بوده باشد

بعض سلاطين جابر بحفظ خواهند بود از قتل و استرقاق و مال و عرض اوها بر محفوظ خواهند بود بعد از آنكه بعض ايشان در تحت ام
سلطان مسلمان در حكم ايشان است مگر آنكه سبب نيز عوض بوده باشد كه در اين صورت قتل واجبست و قد صرح به بعض الاصحاب
و هرگاه در تحت حكم سلطان مسلمين نبوده باشد قتل و استرقاق شان جايز خواهد بود و باقى آنست كه عقد ذمه در حق
كفار جايز نيست و حكم اوها قتل است مگر اهل كتاب و ايشان سه طايفه اند يهود و نصارى كه صاحب تورات و انجيل اند
و بقينا صاحب كتاب اند و اما مجوس از براى ايشان شبهه كتاب است فرموده اند حضرت صادق ع از براى ايشان
پيغمبرى بوده كشتند او را و كتابى بوده سوزانيدند آن را بوده و آن در دوازده هزار قطعه پوست گاو و اسم پيغمبر ايشان جاماسب و با تفقوى
اخبار معتبره مستفيضه وارد شده خلاصه اين شد طايفه اهل ذمه اند كه خون و مال و عيال اوها محفوظ و محترم است بشرايطى
كه ملتزم بايد اوفاد و شود و شروطى كه لازم است قرار شود كه هرگاه تخلف نمايند از ذمه خارج اند اول قبول جزيه
دوم مرتكب امرى نشوند كه منافى امان است مثل اعانت اهل شرك و عزم بحرب مسلمين سيم آنكه فاش و علانيه بعمل نيارند
امورى را كه در اهل اسلام منكر و حرام است مثل شرب خمر و زنا و خوردن گوشت خنزير و نكاح محرمات چهارم آنكه
احكام اسلام را جارى دارند بر خود شان جايز باشد و از ذمه بيرون نروند بسبب مخالفت اين شرط و در عقد
ذمه شروط شده باشد يا نه و صحيح زراره از صادق ع ان رسول الله قبل الجزية من اهل الجزية على ان لا ياكلوا الربا
ولا ياكلوا لحم الخنزير ولا ينكحوا الاخوات ولا بنات الاخ فمن فعل ذلك منهم برئت منه ذمة الله تعالى و رسوله ص منه
پنجم آنكه قبول نمايند احكام اهل اسلام را و ادا نمايند حقوق و ترك نمايند تجسس آنكه اذيت نكنند مسلمين را
مثل آنكه زنا نكنند بزنان اوها و لواط نكنند به پسران اوها و اموال اوها را نزدند اينها شروطى هستند كه بعضى از
اينها اجماعى و بعضى ديگر بنابر اشهر بشرط ذمه اند و با تخلف از بعضى از اينها مثل اول مال و خون اوها محترم نخواهد
بود و قتل و استرقاق اوها و تصرف در اموال اوها جايز خواهد بود و بعضى ديگر از شروط هست كه مخالفت آنها
موجب حد و تعزير است و بعضى شروط هم را نيز از آن قبيل گرفته اند و آن تجملات است كه احداث كنيسه نمايند و ناقوس
نزنند و بنايى بلندتر از بناى مسلم ننمايند و سزاوار است كه شرط شود بر ايشان هر چه در آن نفع مسلمين است در هيئت
ايشان از جمله اينها آنكه با مسلمين نشان و امتياز داشته باشند در لباس و در موى و در سوارى و كنيه اما در لباس
هر جا امتياز كافى است اگر چه بد و رنگ بودن قبا يا كفش بوده باشد و نقش بودن لباس از براى اوها ضرور نداريم
و اما موهاى سر ايشان انچه ها و امثال آن بايد تفاوت و امتياز داشته باشد با موهاى سر مسلم و اما سوارى
ايشان خيل نبايد سوار شوند و اسب و مادیان خيل اند و سبب آنست كه سوار بر خيل عزت است و عزت
از براى ايشان نيست و سوارى ايشان غير خيل بايد بغير زين باشد و بايد هر دو پا را از يك طرف بيندازند و نشستن
از طرف ديگر باشد و شمشير و سلاح نبندند و اما كنيه نبايد كنيه اهل اسلام را كنيه خود نمايند مثل ابى محمد و ابو عبد الله
و ابى القاسم و ام كلثوم و امثال اينها احكام در اين مقام اهل ذمه و شرايط و احكام ذمه را
ذكر نمودم و تفصيل آن در كتاب جهاد است

کتاب النذر والعهد و مشتمل است بر مسائل سؤال هرگاه زید حیوانی را نذر حضرت عباس نماید و گوشت آنرا
صرف خود نماید یا آن حیوان تلف شود حکم شرعی آن چه چیز است جواب حل این سؤال موقوف است بر بیان چند
امر امر اول وقوع نذر موقوف است بر صیغه و صیغه آن این است که بگوید ان عافانی الله مثلا فلله علی صدقة او صوم
و هر صیغه نذر که لله علی باید گفته شود و فاضلان و ابن ادریس قائل باین قول اند بجهت اصل و بجهت صحیح منصور بن
حازم عن الصادق ع اذا قال الرجل علی المشی الی بیت الله و هو محرم بحجة او علی هدی کذا و کذا فلیس بشیء حتی یقول لله
علی المشی الی بیته او یقول لله علی هدی کذا و کذا ان لم افعل کذا و کذا و شیخ و ابن حمزه و ابن براج قائل اند باینکه صیغه در نذر
ضرور نیست بلکه هرگاه مرد بجهت خود قصد کند کافی است و وفای بان واجب است و علامه در قواعد قائل بقول اول است
و در مختلف توقف نموده امر دوم آنست که نذر و عهد دو عنوان است و وفای بهر دو لازم است و نذر صیغه ضرور
دارد و عهد ضرور نه دارد و نذر و عهد بر دو گونه است یا مشروط بحصول امری یا مطلقا و عهد میثاق است یا او مشروط
بحصول امری یا مطلقا و مقتضای هر دو یکی است و تفاوت بلفظ است فی کشف اللثام و فیه فصول ثلثة بلا خلاف
العهد اذ لا فارق الا فی اللفظ و جمعی از فقها مثل علامه در قواعد در کتاب نذر سفر اینه و صیغة النذر ان یقول
ان عافانی الله فلله علی کذا و در کتاب عهد سفر اینه و صورته ان یقول عاهدت الله و بعضی از فقها تصریح نموده
باینکه نذر بدون جریان صیغه بلکه بمجرد قصد در باطن واقع نمی شود و عهد بدون لفظ و صیغه بلکه بمجرد قصد واقع
می شود و دور نیست که لفظ عهد اعم باشد از میثاق و وعده با خود یعنی لفظ و از لفظی جاری بر زبان و نذر وعده با
خاصه که جاری بر زبان شود خلاصه آنکه عهد وعده با پروردگار خواه بلفظ باشد یا بغیر لفظ واجب
است وفای بان مطلقا در صورتیکه مطلق باشد و بعد از تحقق شرط در صورتیکه مشروط بشرط باشد و دلیل
بران عموم اوفوا بعهد الله است و روایت علی بن جعفر سئل عن اخیه موسی ع عن رجل عاهد الله فی غیر معصیة ما علیه ان
لم یف بعهده قال یعتق رقبة او یتصدق بصدقة او یصوم شهرین متتابعین و صادق است عهد بر عهد غیر لفظی و لزوم
کفاره دلیل است بر وجوب وفای بعهد و معنی نذر حضرت عباس این است که وعده میکند با پروردگار خود بمعنی
اطلاق که فلان گوسفند را یا گوسفندی را بجهت حضرت عباس بنحوی که جهة مراد الیه و دوستان او ذبح کند یعنی گوشت
انرا بایشان بدهد یا بطریق تقیید که نذر کردم که هرگاه خدا امراضی را ناخوشی شفا بدهد و یا دعای من کرامت فرماید
فلان گوسفند را یا گوسفندی را بجهة موالیان حضرت عباس ذبح نمایم و گوشت انرا تسلیم ایشان نمایم و اگر متعلق
نذر صرف ذبح باشد در راه حضرت عباس نه گوشت آن نذر صحیح است و رجحانی ندارد و صحت آن مشکل است
مگر انکه مراد از کشتن گوسفند در راه حضرت عباس نه مجرد ذبح تنها باشد بلکه دادن گوشت انهم باشد امر سوم
متعلق نذر یا ذبح حیوان معین است و یا ذبح حیوان در ذمه نه معین خارجی اما قسم اول بلا اشکال بمجرد
نذر حیوان مال شیعیان حضرت عباس میشود و از ملکیت نذر کننده بیرون میرود و امانت خواهد بود در دست
نذر کننده تا بصاحبش برساند و هرگاه تلف شود در نزد او اگر تفریط در حفظ آن نکرده باشد ضامن نیست

و هرگاه نذری

کتاب النذر والعهد

و هرگاه نذری با تفریط کرده باشد ضامن است قیمت انرا از برای شیعیان و شیخ رحمه الله دعوای اجماع نموده و علامه رحمه الله
در قواعد مسئله را بیان نکرده در کتاب نذر بدون ذکر خلاف و فاضل هندی در شرح نیز متعرض انشده و این حکم موافق
قواعد شرعیه است چه مقتضای ادله نذر و کلمات اصحاب انست که نذر متعلق بعین موجب خروج او عین است از ملکیت
ناذر و متعلق بذمه موجب حصول اشتغال ذمه ناذر است و اما قسم دوم پس واجب است در ذمه او و تا ادا بمستحقین
نرساند ذمه او فارغ نمیشود و ملاحظه است ولی اختیار تعیین مستحق بدست نذر کننده است مثل زکوة و سایر صدقات
امر سیم مقتضای نذر آنست که جایز نباشد از برای ناذر خوردن از گوشت آن حیوان که نذر شده بان تعلق یافته چه در امر
دوم معلوم شد که بمحض نذر خارج میشود از ملکیت او و مال شیعه میشود پس خوردن از جایز نیست و از کلمات بعضی
هم معلوم میشود مگر در نذر اضحیه چون مستحب است از برای قربانی کننده که از گوشت آن بخورد پس هرگاه نذر کند قربانی را
نذر سبب سقوط نمیشود از برای خوردن استحباب چنانکه علامه در قواعد و فاضل در شرح تصریح بان نموده فمن کلامهما
ولا یسقط استحباب الاکل بالنذر لدخوله فی مفهوم الاضحیة والتضحیة والشافعی قیده و جماعة من غیر تقیید جازا
بعد خوردن ناذر عقب مقتضای قاعده نذر و لکن در صورتیکه متعلق نذر ذبح باشد اظهر آنست که تا گوشت را تسلیم
مستحقین ننماید یعنی از گوشت مال مستحقین نمیشود پس خوردن از آن گوشت مادامیکه تسلیم مستحق نکرده جایز خواهد بود
و در صورتیکه متعلق نذر عین باشد این سخن را نیز توان گفت که این سخن دیگر میتوان گفت که متعارف شده که گوشت
حیوان نذر را قدری از ان ناذر و عیال او میخورند و چنان متعارف شده که قرینه است از برای صرف لفظ گوسفند
از کلیت و اراده قدر باقی مانده بعد از استثنای انچه خود و عیال او از ان میخورند میخورند غالب نذر کنندها از
میخورند که در حقیقت نذر تعلق بان قدر باقی مانده گرفته نه مجموع و معاملات دراین است که اگر از نذر کننده پرسی که کلام این
حیوان را نذر کرده که خود و عیالات هیچ نخورند میگویند بلکه خوردن خود و ان خارج است بنابراین در اکثر بلاد که چنین شایع
است خوردن ناذر و عیال او بقدریکه متعارف است عرفا نسبت بمعتاد جایز خواهد بود چه نذر متعلق بعین گرفته باشد و چه
بذمه و چنانچه در بلادی باشد که چنین متعارف نباشد یا خود نذر کننده تصریح نماید که تمام گوسفند را نذر کردم و خوردن آن
خودم مسئله نیست در استثنای بعضی خوردن ناذر را از گوشت مشکل است هرگاه این امور معلوم شد میگوئیم تلف آن
حیوان هرگاه بدون تفریط متصرف تلف شده باشد غرامتی بر او لازم نیست و هرگاه بتفریط او باشد باید قیمت انرا بشیعیان
حضرت عباس بدهد این در صورتی است که متعلق نذر حیوان معین باشد و هرگاه در ذمه باشد و خیال کند که این
حیوان را عوض ما فی الذمه بدهد مادامیکه بدهد تلف شد در عهده خود نذر کننده است خواه بتفریط باشد یا بی تفریط
و اما خوردن نذر کننده اگر تمام گوشت ان حیوان را خورده یا بفروشد یا بمصرف خود برساند معلوم است که ضامن است
و باید قیمت انرا بشیعیان حضرت عباس بدهد و اما خوردن بعضی بنحوی که متعارف است اغلب نذر کنندها از ان میخورند در اکثر بلاد
که غلبه و شیوع بهم رسانیده دور نیست که ضرر نداشته باشد و الاحتیاط لا یترک علی کل حال سؤال هرگاه گوشت قربانی
حلال گوشت مکروه گوشت میته مشتبه شود حکم آن چه چیز است جواب این سؤال دو صورت دارد اول آنکه

گوشت ذبح شده با گوشت میته مخلوط و ممزوج شود بنحوی که هر گاه اقسام آن بر دارد قطع میکند باینکه میته داخل او است در این
صورت اجتناب از جمیع لازم است و مسئله محل شبهه و اختلاف نیست در صورتی که محض اشتباه باشد بنحوی که دو قطعه
گوشت باشد یکی مذکی و دیگری میته و نداند که کدام یک مذکی است و کدام میته یا دو حیوان است یکی موطوئه و دیگری غیر موطوئه
و نداند که هر یک را بعینه که کدام است این صورت محل خلاف است و اکثر علما خصوصاً قدما قائل اند بحرمت جمیع و وجوب
اجتناب از جمیع و مقدس اردبیلی علیه الرحمه و جمعی از متأخرین قائل اند بعدم وجوب اجتناب از جمیع و اینها نیز چند
فرقه اند بعضی میگویند همه حلال است در صورتی که یکی یکی خورده شود نه مجموع بدفعه واحده و بعضی میگویند بقدر ما یکی
بیقین حرام را نخورد و مابقی حلال است و بعضی قائل اند باینکه مساوی حرام حرام است مثلا اگر دو قطعه گوشت باشد
که احدهما حلال و دیگری حرام باشد و مشتبه بیکدیگر شده باشد آن یک قطعه را که اول بر میدارد حلال است و دیگری
نه دیگری و آن قطعه باقی مانده حرام است و اگر سه قطعه باشد که یکی از آنها حرام است دو قطعه از آنها بر دارد و
و آن قطعه آخر که باقی مانده حرام است و اگر بدانی که در این سه قطعه دو قطعه حرام است یکی از آن سه تا حلال است بر دارد
و استعمال کند مابقی حرام است و هم چنین در چهار قطعه و زیاده بر این همین حکم را دارد مساوی حرام حرام است و مابقی حلال
است تا اینکه ما میگوییم غیر محصور نشود قطعات مشتبه و هر گاه غیر محصور شود که نتوان شماره کرد جمیعا حلال است و اقوی
در نظر حقیر همین قول است و دلیل ما بر مدعی چند چیز است اول اصالة عدم حرمت است بنا بر اینکه مثلا از مسائل
حرام دوم خبر صحیح ابن سنان عن الصادق ع کل شیء یکون فیه حلال و حرام فهو لک حلال حتی تعرف الحرام منه بعینه فتدعه
سیم صحیحه حریز للکنانی سئل ابا جعفر ع عن السمن والجبن نجده فی ارض المشرکین بالروم ا ناکله فقال اما ما علمت انه
قد خلطه الحرام فلا تاکل و اما ما لا تعلم فکل حتی تعلم انه حرام چهارم روایت حنان بن سدیر قال سئل ابو عبدالله ع و انا حاضر
عنده عن جدی یرضع من خنزیرة حتی شب و شد عظمه ثم ان رجلا استفحله فی غنمه فاخرج له نسل فقال اما ما عرفت من نسله
بعینه فلا تقربنه و اما ما لا تعرفه فهو بمنزلة الجبن فکل و لا تسئل عنه پنجم روایة بشر بن مسلمة عن ابی الحسن ع فی جدی یرضع
من خنزیرة ثم ضرب فی الغنم قال بمنزلة الجبن فما عرفت بانه ضربه فلا تاکله و ما لم تعرفه فکله ششم روایت سماعة عن رجل
اصاب مالا من عمال بنی امیة قال ان کان خلط الحلال بالحرام فاختلطا جمیعا فلا یعرف الحلال من الحرام فلا بأس و حفص
السؤال الا ... عموم المولی هفتم نبوی ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحلال و فی بعض النسخ اذا اجتمع الحلال
والحرام غلب الحلال هشتم اخبار ناهیه از افتاء بغیر علم زیرا که حکم بحرمت ماعدای مساوی حرام حرام است فقط یا اینکه
فتوای بغیر علم و حکم بلا دلیل است و هر گاه گفته شود که فتوای بحلیت نیز فتوای بغیر علم است و بغیر دلیل میگوییم حلیت
احتیاج بدلیل ندارد بجهت اینکه اصل در اشیاء اباحه است دلیل قول مشهور بحرمت چند چیز است اول اینکه
اجتناب از محرم واجب است و آن حاصل نمیشود الا با اجتناب از مشتبهین هر دو و جواب آن اینکه اجتناب از
محرم معین مشخص واجب است و اجتناب از محرم غیر مشخص واجب نیست تا مقدمه آن واجب باشد دوم نبوی است
ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام الحلال و جواب آن اینکه نبوی ضعیف است و معارض است بنبوی سابق

و آن نبوی

مسائل شتی

و آن نبوی مدلول است بر اینکه لفظ الحرام در این نبوی منصوب است بنا بر این دلیل مدعای ما خواهد بود سیم صحیحه
حلبی سمعت ابا عبدالله ع یقول اذا اختلط الذکی والمیتة باعه ممن یستحل المیتة و اکل ثمنه چهارم حسنه عنه ایضا
انه سئل عن رجل کانت له غنم و بقر فکان یدرک الذکی منها فیعزله و یعزل المیتة ثم ان المیتة والذکی اختلطا کیف
یصنع به قال یبیعه ممن یستحل المیتة و لا بأس به وجه دلالت این دو روایت اینکه هر گاه حلال باشد چگونه امر
فرمایند بفروختن بمستحلین میته و جواب از این اینست که ملازمه نیست میان فروختن بمستحل و حرمت مشتبهین هر دو
بلکه میگوییم این دو روایت اشعار بر مطلب ما دارد چه میته مملوک نیست و بیع آن جایز نیست و این بیع یا معاوضه
باعتبار آن مذکی است که مملوک است و اگر هر دو حرام میبود چگونه مملوک میشد و ثمن آن حلال میبود با اینکه حدیث است
ان الله اذا حرم شیئا حرم ثمنه و از اینجا است که محقق میفرماید که بیع بمستحل در صورتی است که مقصود بیع مذکی باشد
و در مسئله قول دیگر هم هست که شهید مرحوم در دروس قائل شده در خصوص اشتباه گوشت مذکی بمیته که گوشت
بر روی آتش بیندازند پس هر گاه آن گوشت جمع شد و منقبض شد پس آن مذکی است و اگر منبسط و پهن شد میته
است و مستند او خبر شعیب است از حضرت صادق ع فی رجل دخل قریة فاصاب فیها لحما لم یدر اذکی هو ام
میت قال فاطرحه علی النار فکلما انقبض فهو ذکی و کلما انبسط فهو میت و این قول با مستندش ضعیف است و روایت
دخلی بشبهه محصوره ندارد و الله العالم سؤال هر گاه طفل الاغ شخصی بیفتد و باد الاغ را خرمن کند زید بداند
لیکن ملحم آن چه چیز است جواب این سؤال چند صورت دارد اول آنکه آن محلی که طفل الاغ از خرمن
مملوک عمرو نبوده و محل خرمن ماذون نبوده بلکه مملوک صاحب خرمن بوده در اینصورت هیچ اشکال طفل ضامن است
تعلق بمال او میگیرد چه نایم و غافل و صغیر و مجنون اگر چه مورد حکم تکلیفی نیستند لکن مورد حکم وضعی هستند که آن تلف
کنند که لکن ضمان و غرامت بر ایشان لازم است دوم آنکه آن محلی که الاغ از خرمن ما آخر میشود و آن محل مملوک صاحب
خرمن بوده و ماذون نبوده در اینصورت ضمانی نیست خصوصا هر گاه بعد مسافت بوده و عادة الاغ تعدی نمی نموده
و هوا هم بادی نداشته سیم آنکه الاغ در محل مجوز و خرمن نیز در محل مجوز بوده و هوا نیز باد نداشته و بادی نداشته
و عادة هم بسبب بعد فاصله وجهات میکرد احتمال معتد به بتعدی الاغ نمیرفته در اینصورت هم غرامت لازم نیست
و شهید در مسالک دعوی اجماع بر این نموده و دلیل اصل است و اجماع محکی و عموم الناس مسلطون علی اموالهم و سببیت
طفل از برای تلف ضعیف است با وجود اذن شرعی در تصرف در مال خود چهارم همان صورت با اینکه عادت
احتمال تعدی میرفته یا بسبب کمی فاصله و یا بسبب وجود باد و یا بسبب استعداد هوا عرفا از برای باد و یا زیاد از وجه
الاغ ... در اینصورت نیز ضمان و غرامت وارد است بر مال طفل یا بر ولی یا حاکم از مال طفل غرامت
بکشد چه اتلاف از اسباب ضمان است عقلا و شرعا و شبهه در مسئله نیست و الله العالم سؤال هر گاه
طفل باعث اسب عمرو را تلف کند حکم آن چه چیز است جواب غرامت آن تعلق میگیرد بمال خود طفل و هر گاه مال
نداشته باشد هر وقت صاحب مال شود غرامت بر او است و دخلی بعاقله ندارد غرامت عاقله مخصوص جراحت [illegible]

كه از اصناف واحد شود بر اصناف في كلام جمعي من الاصحاب تخصيص العاملين نصا فان الجنابة من الادب على الاحوط حسب وجنابا في
كه از اصناف واحد شود بر حيوان باد بر سائر اموال غرامت از بر عاقل منيت وهم چنين حيا باشد كه از حيوان مملوك واحد
شود چه بر اصناف وچه بر حيوان مملوك بر يكر وچه بر سائر اموال غرامت از بر عاقل مالك منيت والله العالم **سؤال**
هرگاه زيد در جنت جو نخود را در باغ خود بعمر و بفروشد وبعد مدتي ان در جنت از زمين بيرون آيد ودر جنت
شود آيا زيد مستوانه از قطع نمايد يا نه **جواب** نخود در جنت ومتاع نانه بيرون كرده ودر نهال ان بيرون
آمدن از توابع ولوازم در جنت است در جنت الحق در جنت مشتري ملازم انرا مستحق است وغير الله صاحب باغ منع نمايد
سؤال هرگاه زكوة وخمس بر ذمه زيد تعلق گرفته باشد وفقير مستحق انرا از او وعي مطالبه نمايد آيا زيد ميتواند انرا
بوعي نداشد ومستحق ديگر بدهد يا نه **جواب** اختيار با مالک است هر كه مخوا هد شرط استحقاق ميتواند بدهد ودفع
منيت مسقط بر طبقات مستحقين در رسانيد ونه متعين انها مالک اگر يخشين وبدهد مستحق انها مدون نصيب مگر جايز است بلي
مستحب است كه مسقط كند بر مستحقين كه دست دسر بانها باشد ودر غير اين حوط ما لكه اولي است كه قرابت قسط نكند
بطوائف ثلاثه وبالي سادات اذ نبي نداده مع تفقد در جنس وجه من زكوة اختيار تعيين مستحق با دهنده است ذكيه
وبالجمله مصنف كه ذكر شود بجايي از اخبار واحده بر انرا مستحب وذكر كلام جمعي از اعلام ففي رواية عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن ابي عبد الله
قال كان رسول الله يقسم صدقة اهل البوادي في اهل البوادي وصدقة اهل الحضر في اهل الحضر ولا يقسمها بينهم بالسوية
انما يقسمها على قدر ما يحضره منهم وقال ليس في ذلك شيء موقت وفي جملة من الاخبار ما يدل على الترغيب في اعطاء ما يغني مثل
خير الصدقة ما ابقيت ومثل موثقة عمار بن موسى عن ابي عبد الله انه سئل كم يعطى الرجل من الزكوة قال قال ابو جعفر
اذا اعطيته فاغنه ومثل رواية اسحق بن عمار عن ابي الحسن الاول قال قلت له اعطي الرجل من الزكوة ثمانين درهما قال نعم وزده
قلت اعطيه مائة درهم قال نعم واغنه ان قدرت على ان تغنيه الخبر وفيه ما يدل على جواز اعطاء ما يغني اعم من ان يوجد او يحضر غيره
او يطالب مستحق اخر اولا وفي جملة من الاخبار ما يدل على جواز نقل الزكوة من بلد الى اخر مع وجود المستحق في بلد او
مثل رواية احمد بن حمزة قال سألت ابا الحسن الثالث عن الرجل يخرج زكوته من بلد الى بلد اخر ويصرفها في اخوانه فهل يجوز ذلك
فقال نعم اخوك انها صحيحة وفي رواية يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله زكوتي تحل علي في شهر ايصلح لي ان احبس منها
شيئا مخافة ان يجيئني من يسئلني يكون عندي عدة فقال اذا حال الحول فاخرجها من مالك ولا تخلطها بشيء واعطها كيف شئت
قال قلت وان كتبتها واثبتها ايستقيم لي قال نعم لا يضرك فيها ذلك وامثال ذلك من الاخبار على المراد وفي تفسير العياشي عن الصادق
في قول الله عز وجل انما الصدقات الخ فقال ان جعلتها فيهم جميعا وان جعلتها لواحد اجزء عنك وفي المروي عن
ابي الحسن في باب الخمس ارايت ان كان صنف اكثر من صنف وصنف اقل من صنف كيف يصنع به فقال ذاك الى
الامام ارايت رسول الله كيف صنع انما كان يعطي على ما يرى كذلك الامام قال العلامة في التذكرة يجوز تخصيص
بعض الاصناف بجميع الزكوة بل يجوز دفعها الى واحد وان كثرت ولا يجب بسطها على الجميع عند علمائنا اجمع وقال
في القواعد ويجوز تخصيص صنف بل واحد بالجميع وقال المحقق في زكوة الشرايع ولو خص بها ولو شخصا واحدا

مسائل زكوة

من بعض الاصناف جاز ايضا وقال في خمس الشرايع هل يجوز ان يخص بالخمس طائفة قيل نعم وقيل لا وهو احوط وقال
الشهيد في شرح لا يخفى ان المراد بالخمس هنا غير حصة الامام ومنشاء الخلاف من كون اللام في الاية للاختصاص او الملك و
قد تقدم الكلام عليه في الزكوة وان القول بالاختصاص اوجه حذرا من الاشتراك فيجوز تخصيص من شاء او الرواية عن
الكاظم وقال الشهيد الاول في اللمعة وتجب قسمتها على الاصناف الثلاثة واعطاها جماعة من كل صنف ويجوز الاقتصار
على الواحد وقال شيخنا في كشف الغطاء في باب الخمس ولا يجب القسمة على الاقسام بل يجوز تخصيص واحد ولا يجب البسط على
الافراد بل يجوز التخصيص بالبعض دون البعض والله العالم **سؤال** زكوة وخمس را باولاد شخص غني ميتوان داد يا نه
جواب فقهاء در كتاب زكوة متعرض مسئله هستند ومضمون ايشان هرگاه كسي واجب النفقه شخص غني باشد مثل پدر كه واجب
النفقه پسر غني باشد پس هرگاه ان پدر متحمل نفقه واجب از پسر شود ولي متحمل غير از نفقه واجبه او نباشد مثل اداء دين
او ونفقه زوجه او وخادم او وتوسعه در خوراك وپوشاك ومسكن او انها همچنان ايدر متحمل نشود جايز است از براي
او پسر كه زكوة بگيرد بجهت رفع اين امور وحصول وسعت مسكن در خود ولي هرگاه پدر متحمل جميع انها باشد وادا بدل
از نفقه بجهت توسعه بگيرد جايز نيست از براي او گرفتن زكوة قال العلامة في التذكرة لو كان القريب الذي يحرم الصدقة
عليه يحتاج الى ما زيد عن نفقته جاز دفع ذلك اليه كنفقة زوجته وخادمه والتوسعة عليه وقضاء دينه لثبوت المقتضي
وهو الاحتياج ولان عبد الرحمن بن الحجاج سئل الكاظم عن الرجل يكون ابواه او عمه او اخوه يكفيه مؤنته ايأخذ من الزكوة فيتوسع
به اذ كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج اليه فقال لا بأس ودليل بر اين حكم الحمد جواز دادن زكوة باو در صورتيكه
متحمل نشود زايد از نفقه واجبه او همان دو دليل است كه علامه ذكر نموده يكي مضمون عبد الرحمن بن حجاج است دوم يكي صدق
فقر واحتياج بر او نسبت بحصول توسعه وادای قرض ونفقه زوجه وخادم ونحو انها كه دلالت ميكند بر جواز دادن زكوة
بفقير ولا التقير جواز دادن باوهم ماده ومادام يعلم جواز دادن زكوة براو در صورتيكه پدر متحمل ان زايد نباشد صدق
فقر است براو وجايز نيست از براي غني اخذ زكوة واما در صورتيكه پدر اصلا متحمل نفقه او نباشد پس در ان
واجبه او ونه غير واجبه ونه پدر صاحب چيزي باشد ونتوان ادرا اجبار نمود بر دادن نفقه در اين صورت هم جايز است دادن
زكوة باو لامحاله ومسئله محل اشكال نيست واما در وجه دعوات شخص غني در صورتيكه زوجه و در طي متحمل ان امر نفقه واجبه
انشان نشود وهم محتاج بتوسعه باشند يا مقروض باشند جواز دادن زكوة بانشان محل خلاف است اظهر واقوي جواز دادن
زكوة است بانشان بجهت صدق فقر بر انشان وفي الجمله تفرع اين احكام دادن زكوة باولاد غني والحمس نيز غالبي در ان
نيابد ولي ظاهر انست كه دادن باو در صورتيكه پدر متحمل نباشد بر نفقه واجبه نشود جايز باشد بجهت توسعه وادای قرض
هم چنانكه در زكوة گفتيم ودليل بر ان صدق فقر واحتياج است بر چنين ولد ولعدم وارد در خمس مقتضي جواز دادن باو است
والله العالم بحقيقة الحال **سؤال** هرگاه شخص بلا وارث با مجهول المالك بدست ادا باشد از اذن حاكم شرع صرف نمايد
ميتواند نمود يا نه ودر فرض امكان ان را ميتوان انرا در مصرف خيرات از قبيل مساجد وغيره صرف نمود يا نه **جواب**
مال الامام ومجهول المالك اقسام عديده دارد وادوار مختلف دارند مثل خمس انها كه اصلا اتيان دفع صرف با اذن نيست

و بالتصرف در آنها شده ولی مالک و اهل آن بر کنده شده اند و اسمی و رسمی از آنها نمانده خواه مزرعه باشد یا قناة منهدمه یا قریه و موات
هستند و کانهم لم یغنوا فیها اذا انحی باد اهلها و بلاد الله الذی ملک ... و در حکم با موات یکی است در قسم دویم زمین مجهول المالک که مالک و اولاد
ولی مالک معروف نداده و این بود قسم استیلا اگر تصرف در آن با طلاق شده و هنا لج با احیاء و تعمیر شده با از جهة انتفاع بنفقاده
که احیاء لازم داشته باشد مثل معدن ها که ظاهر مثل نمک و نفط و قیر و سنگ آسیا و سنگ سرمه و سنگ مرمر و کبریت
چهارم معدن های باطنه که ظاهر و هویدا نمیشود الا بعمل و تصرف در آن مثل معدن طلا و نقره و مس و قیر و فیروزج و یاقوت
و الماس و سایر فلزات پنجم مال امر حیوان بلا مالک که شخص پیدا شد لقطه و آن عبارت است از مال اقتادة بی صاحب
که بیابد از نباشد و شخص از آن پیدا و آن چند صورت دارد اول آنکه یافت شود در حرم دویم آنکه یافت شود
در غیر آنجا و غیر صاحب یا در جوها شکل ابادی نداده سیم آنکه یافته شود مدفون در زمینی که از زمین صاحبی نداشته
باشد چهارم آنکه یافته شود در شکم ماهی پنجم آنکه در دعوی اوا شخص بیابد و بداند که مال خود آن هم نیست
ششم آنکه در خانه خود یا در صندوق خود مالی بیابد و تشناسی صاحب آن را و اقسام دیگر هم مجهول المالک و بلاد الله
که ذکر جمله از آنها با بعضی از احکام لقطه در مقام بیان خواهد شد اما حکم قسم اول یعنی زمین موات مال امام زمان علیه السلام است
اما در زمان حضور تصرف کردن شیعه در موات موقوف باذن آنحضرت است و اما در این زمان که زمان غیبت است جایز است از برای
شیعه احیاء و تصرف و هر که احیا کند متصرف مالک آن میشود جون اذن داده اند و مسئله محل اشکال نیست و دلیل
بر جزء اول خبر صحیح ابو خالد کابلی است و جدنا فی کتاب علی علیه السلام ان الارض لله یورثها من یشاء من عباده و العاقبة للمتقین انا و اهل
بیتی الذین اورثنا الارض و نحن المتقون و الارض کلها لنا و دلیل بر جزء دویم صحیح محمد بن مسلم ایما قوم احیوا شیئا
من الارض او عمروها فهم احق بها و هی لهم و فی الخبر من احیا ارضا میتة فهی له و جایز است بیع آن از برای احیا کنند و غیر که
مال او است و از کلام فقها هم مستفاد است و اما حکم قسم اول قسم دویم آن نیز مال امام است و احیاء آن در زمان
حضور موقوف باذن آنحضرت است و اما در زمان غیبت اذن در موجود است از برای شیعیان در احیاء آن و هر که احیا نمود مال او میشود
ولی اولی بتصرف است و هر گاه صاحبش پیدا شود اگر آن صاحب باحیاء مالک شده بعد از زمین را بعد اعراض کرده بود
و باز شاید بوده مالک شده بحیا کشتن نداشت و اگر بخرید یا بخشیده یا صداق و امثال اینها از اسباب منتقل شده
مال شده باشد مال صاحب اول است و معنی آنکه هر کس احیا کند مال او است هر گاه معلوم نشود که مالک آن
احیا کرده باشد مال کسی است که پیدا شد بجهت آن ملکیت باید ثابت باشد و ضرر بر ندارد هر گاه بعد از فحص
تمام احیا کرده باشد و بعد مالک پیدا شود و مجرد اقتضای مالک فایده ندارد بلکه باید اثبات ملکیت کند و بعضی از فقها
برآنند که هر گاه کسی ملکی را باحیاء مالک شود بعد اعراض کند و ملک خراب و خراب شود ملکیت او زایل میشود و جایز است
از برای دیگران که احیاء کنند و این کلام خالی از قوت نیست و مستفاد میشود از این حکم بعینه زوال ملکیت هر گاه مرض
در بعض زمینها شود معلوم باشد و هم در بعض زمینها مجهول باشد و بعد از احیاء هر سه معلوم شود صحیحه
معاویه است ایما رجل اتی خربة بایرة فاستخرجها و عمر ها فان علیه الصدقة فان کانت ارضا لرجل قبله فغاب عنها و ترکها

و خربها ثم جاء بعد یطلبها فان الارض لله عز و جل و لمن عمرها و این حدیث اگرچه دویم وارد در ارض عمران است که بسبب اسباب
منتقل شده باشد لکن اینکه بر عدم زوال ملکیت در سایر اسباب دعوای اجماع شده بی باجماع حضور است و کلام جمع المدارک متعلق
استصحاب الملکیة و همین استصحاب و اجماعات حکیه دلیل است بر حکم بعدم زوال ملکیت الا اول که اگر بجهت احیاء از اسباب
منتقل الیه شده باشد و اعراض نموده باشد و زمین یا مزرعه یا قنات یا قلعه خراب شده باشد و اما دلیل بر ملکیت امام
نسبت بقسم اول از قسم دویم مجهول المالک همان صحیحه ابو خالد کابلی است که در حکم قسم اول گذشت و اما دلیل بر جواز احیا
و تصرف از برای شیعه صحیحه محمد بن مسلم است که آن نیز گذشت و اما دلیل بر اینکه تصرف بی مجیء اولویت دارد نه ملکیت و از
برای امام است که از ید او بیرون آورد در زمان حضور استصحاب بقای ملکیت حضرت و تداوم کلمات اصحاب و اما در زمین
موات غیر آن متمسک باستصحاب شده چه اجماعی است که از امام است و بیعش جایز است و اما دراین مقام اجماع منقولی نیست و
اصحاب از کلام فقها بر می آید از اولویت تعبیر نموده اند و اما اینکه هرچه در انتقال مبیع اذن بود و شده مالک را باید بعضی منع کرده اند و
بعضی گفته اند همان اولویت منتقل میشود و بعضی اشکال نموده اند و متوقف شده اند و اظهر آنست که بیع آن جایز نیست و صلح
حق الاولویة و کذا اعیانی که در مزرعه یا در زمین یا در قلعه احداث کرده باشد صلح اولویت با آن اعیان یا بیع آن اعیان
جایز است و اما جایز است که حاکم شرع عادل اشکلوند از زمین یا مزرعه یا قناة یا قلعه یا باغات مخروبه است را قبل از آنکه مجیء احیا
کند متولی باب الحکومة از جانب امام نیز شده و غیر از آن اعیان شیعه هم یا عصابه خیرات دیگر بر مسلمانان باشد در صورتیکه
مایوس شود حاکم از بودن مالکی از برای آن زمین یا قناة یا قلعه یا مزرعه بعد از فحص تمام جایز است و دلیل بر جواز آن همان
ادله ولایت حاکم شرع عادل است و اما در صورتیکه احتمال بدهند بر بودن مالک بعد بیع آن جایز نیست و اما حکم
قسم دویم از قسم دویم حکم مال مجهول المالک است باید بتعریف کرده هر گاه مایوس از بودن مالک شد تملک سکند و تصدق
کند بقصد از جانب مالک ای سیاق که بعد آن مال پیدا شد مالک خود مختار است در تکرار و ثواب آن صدقه مال خودش میشود بدهند خود صاحب مجهول
و اما حکم قسم سیم آنست که جمیع مردم در آن مساوی اند هر که پیش دستی کند و صاحب آن شود و کسی باحیاء مالک نمیشود
هیچ و ما دام که مشغول است بانتفاع نمایند بقدر حاجت داد میبایدش اگر وقف باشد هر یک بجلو رفته است حق مقدم است
آنکه سابق بتقدیر کند مگر حق خود خواهد شد که چیزی باید احتیاج نماید و اگر هر دو با هم رسیده اند رشته در عرض قرعه اند و
شهید بحسب وجهی دیگر از فقها آن قائل بتنصیف و تقسیم بمساوات شده اند و این قول اقوی است و قول بقرعه ضعیف است و مثل
قسم سیم مسائلی که قائل شده اند باینکه معادن ظاهره مال امام است بجهت اصل و عدم دلیل بر ملکیت اخباب فالناس
فیها شرع و ادعی ان النبی اراد اقتطاع ملح مادرب اذا انعم فلا اقبل الماء اذا الماء العذب امتنع منه فقلت و اما حکم قسم
چهارم آنست که باحیا مالک میشود از برای احیا کننده و تعبیر از اولویت حاصل میشود که مال امام است و در زمان
مال امام است و اکثر احوال نیز و باحیای از بنده خود حق او تمام نمیشود ولی اما ما باب او اوراحیا میکند بر اعمال احیا یا ارفع بد
از آن و بیع و طلب عمل و خلاف و اشکال نیست و اما حکم قسم پنجم اینکه مثلا هر گاه شتر یا گاو و اسب و قاطر و الاغ و
امثال اینها ما شد بی مالک بوده پیدا شده باشد که اصلا معلف در آنها باشد مثل رفتن آنها جایز نیست که خواه آنها را بکیرند و بیرون هر گاه

کسی انها را نگیرد و بیرد ضامن است هرگاه تلف شود غرامت باید کشید انست خوف الحقها صحیح باشد یا و اما اند نجیۀ لاغری یا مجروح
و شکستگی و هم چنین است حکم در صورتیکه بیابد انها را در زمین علف و آب و علف هرگاه صحیح باشد انها و اما اند نباشند و
هرگاه بیابد انها را در صحرای بی آب و علف در حالتیکه و اما اند باشند نجیۀ لاغری یا بیرعیب یا زخم یا شکستگی یا بیابد
انها را در محلی در موضعیکه در معرض هلاکت باشند جایز است از برای شخصی که بگیرد انها را و مال او میشود شرعا خواه صاحبش
پیدا شود یا نه لقول الصادق ع فی صحیح عبد الله بن سنان من اصاب مالا او بعیرا فی فلاة من الارض قد کلت و قامت و قد سیبها
صاحبها لما لم تتبعه فاخذها غیره فاقام علیها و انفق نفقته حتی احیاها من الکلال و من الموت فهی له و لا سبیل له علیها
و انما هی مثل الشیء المباح و لقطاهر قول امیر المؤمنین ع انه ان ترکها فی غیر کلاء و ماء فهی للذی احیاها و هرگاه ضاله
که مستقر باشد و در صحرا یافت باشد که خوف تلف از سباع و درندگان باشد جایز است اخذ انها بقصد تملک
و مال اخذ کننده است که از اکرم فقها از قوله ص هی لک او لاخیک او للذئب و خلاف است که هرگاه صاحب ان پیدا شود باید
قیمت ان را بمالک داد یا نه اظهر انست که میباید داد و غرامت نیست بجهۀ ظاهر لفظ الام در صحیح ابن سنان و در صورتیکه هی
لک و در بعیر که او و بجهۀ شتر و بجهۀ الاغ و امثال انها که بتوانند خود را حفظ از سباع نمایند هرگاه کسی انها را در غیر
ابادی بیابد در محل خلاف است بعضی برانند که حکم ان حکم لقطه است باید تا یکسال جستجو از صاحبش نمود
اگر پیدا شد تسلیم او نمود و خرج انرا گرفت و اگر پیدا نشد بقصد تملک نماید یا بعلی اظهر در نظر حقیر انست که مال اخذ کننده است که
انها را حسبه بجهۀ انقاد طرفین مستلزم و بعید است ابلال قوله ص هی لک او لاخیک او للذئب و الاحتیاط احسن علی کل حال
و هرگاه بیابد گوسفند را در مکانیکه در ملک عمیره باشد و خوف تلف و هلاکت در ان نباشد بگیرد و نگاه دارد
نامعلوم و هرگاه صاحب ان پیدا شد تسلیم ان نماید و الا فروخته ان را و قیمت ان را تصدق کند فی سبیل الله از جانب صاحب
پس هرگاه پیدا شد صاحبش پول انرا به صاحبش بدهد و ثواب ان تصدق با خودش خواهد بود و این حکم اختصاص دارد
داده و فرقی نیست در حیوانات ضاله میانه صغیر و کبیر و منقد و ازاد و مسلم و کافر در همه انها حکم یکی است و اما حکم
قسم اول از قسم سیم انست که حرام است بر داشتن لقطه حرم خواه بقصد تملک مطلقا خواه قلیل باشد یا کثیر لقوله تعالی
اولم یروا انا جعلنا حرما امنا و عن الکاظم ع لقطة الحرم لا تمس بید و لا رجل و لو ان الناس ترکوها لجاء صاحبها و اخذها
و هرگاه بقصد تملک نباشد بلکه مقصودش محافظت باشد از برای صاحبش محل خلاف است اظهر و احوط حرمت
بر علم جواز است فقط یا اطلاق منع و هرگاه بر داشت ضامن است هرگاه تلف شود خواه تفریط باشد یا بغیر تفریط
و هرگاه بر داشت جستجو نماید از صاحبش تا یکسال اگر پیدا شد تسلیم او نماید و الا بقصد تملک نکند بلکه تصدق کند ان
جانب صاحبش خواه کم باشد یا بسیار و هرگاه صاحبش پیدا شود عوض انرا به صاحبش بدهد لروایۀ علی بن حمزه عن
الکاظم ع قال سالته عن رجل وجد دینارا فی الحرم فاخذه قال بئس ما صنع ما کان ینبغی له ان یأخذه قال قلت قد ابتلی بذلک قال
یعرفه سنة قلت فانه عرفه فلم یجد له باغیا قال یرجع الی بلده فیتصدق به علی اهل بیت من المسلمین فان جاء طالبه فهو له
ضامن و اما حکم قسم دوم انست که اگر مال چوبندا است و احتیاج بجستجو نیست خواه از اسلام برداشته باشد

مسائل اللقطه

اسم حضرت رسول یا پادشاه مسلم بر ان نباشد و چه ان مال قدیم از ایام جاهلیت باشد و یا صورتیکه اثر اسلام در ان
نباشد واجب قول اول است مدلیل ما صحیحه محمد بن مسلم عن الباقر ع قال سالته عن الدار یوجد فیها الورق فقال ان کانت
معمورة فیها اهلها فهو لهم و ان کانت خربة قد جلی عنها اهلها فالذی وجد المال احق به و صحیحه محمد بن مسلم ایضا عن
احدهما قال و سالته عن الورق یوجد فی دار فقال ان کانت الدار معمورة فیها اهلها فهی لاهلها و ان کانت خربة فانت
احق بما وجدت و دلیل مخالف روایۀ محمد بن قیس است عن الباقر ع قال قضی علی ع فی رجل وجد ورقا فی خربة ان یعرفها
فان وجد من یعرفها و الا تمتع بها و جواب از ان اولا انکه ما اخص است و عموم ندارد و ثانیا انکه معارض است
با صحیح از ان سندا و اکثر از ان عددا و ثالثا انکه ان تفصیل و جمع بین ان تلک المتعارضین شاهدی و گواهی ندارد
و شمول بر انها در این جمع نداد ندو اکثر بنای جمع باشد جمعها عیکه برهم مکر است و رابعا انکه مجملات با صحیحتین
مثل اصل الباحه و حصر هرات در اشیائیکه متنازع فیه داخل انها نیست و عدم ظهور مالکی بالفعل و علم یا مجزی برات
خلاصه اقوی قول اول است و لکن الثانی احوط و اما حکم قسم سیم مثل حکم قسم دوم است که ان مال چوبندا است
مگر انکه خمس هم بر او است و دلیل هر دو صحیح است و معارض روایۀ محمد بن قیس است و جواب از ان دانسته شد و
هرگاه بیابد مال مدفون را در زمینی که مالکی داشته باشد یا کسی از زمین را خریده باشد باید انکه جستجو است تعریف کند
ببرکه ان مالک یا بایع او مدعی ملکیت گردد ند باید و بیننه اثبات و تشاوت مال مالک یا بایع خواهد بود و الا مال جوبنده خواهد
بود و هم چنین است حکم هرگاه بهیمه چیزی که در شکم گاو یا الاغی یا حیوانی باشد اگر صاحب ان حیوان یا فروشنده
ان ادعای ملکیت انرا نمود مال او است و الا مال جوبنده است چه این مال در ید ایشان است و قول ذوالید معتبر است
و فی صحیح علی بن جعفر ع قال کتبت الی الرجل اسئله عن رجل اشتری جزورا او بقرة للاضاحی فلما ذبحها وجد فی جوفها
صرة فیها دراهم او دنانیر او جواهر لمن یکون فقال فوقع عرفها البایع فان لم یعرفها فالشیء لک رزقک الله ایاه و از انها حکم
قسم چهارم نیز معلوم شد و اما حکم قسم پنجم انست که جایز نیست برداشتن انهال یا ان در ملکی اگر مثبت است صاحب
تسلیم او نماید و الا حکم ان حکم لقطه است تا یکسال جستجو نمود اگر صاحبش پیدا گردد تسلیم او نماید و الا تصدق
نماید از جانب صاحبش و هرگاه صاحبش پیدا شد مخیر است میانه گرفتن غرامت از ملتقط و بودن اجر صدقه از ملتقط
و رضا بعمل ملتقط و بودن اجر از مالک و دلیل بر این دو حکم است اولا روایۀ حفص بن غیاث عن الصادق
قال سالت رجل من المسلمین اودعه رجل من اللصوص دراهم او متاعا و اللص مسلم هل یرده علیه قال لا یرده فان امکنه ان یرده علی صاحبه
فعل و الا کان فی یده بمنزلة اللقطة یعرفها حولا فان اصاب صاحبها ردها علیه و الا تصدق بها فان جاء صاحبها بعد ذلک خیره
بین الاجر و الغرم فان اختار الاجر فله و ان اختار الغرم غرم له و کان الاجر له و شهرت جابر ضعف انست و دوم انکه این مال
مجهول المالک است و جایز است تصدق کردن بعد از یأس از پیدا شدن مالک و اما حکم قسم ششم هرگاه چیزی را داخل خانه
او بیابد و ندیده در صندوق او صندوق لقطه و حکم لقطه را دارد و الا مال صاحب خانه و صندوق است و دلیل بر این
صحیح جمیل بن صالح است از حضرت صادق ع قال قلت له رجل وجد فی بیته دینارا قال ید خل منزله غیره قلت نعم کثیرا قال

هذه لقطة قلت فرجل وجد في صندوقه دينارا فلا يدري ادخل احد يده في صندوقه غيره او يضع فيه شيئا قلت لا قال فهو له و شواهد
ظاهر بر اینکه در صورت عدم مشارکت غیر با او مال او است و فراموشی عروض و مقام مقتضی تنبیه است و صاحب ذکر فرموده چنانچه
مسئله اولی لقطه هرگاه مقدار درهم و یا کمتر از آن باشد مال او است که حسنه و تعریف ضروریه ندارد و هرگاه زیاد
از درهم باشد اگر در صحرا هلاکت در معرض باشد و یا در خرابه‌ها باشد که اهل آن رحلت کرده باشند حکم آن مذکور شد و هرگاه در آبادی باشد حسنه
الف شرعی است در صورتی که هرگاه تعریف یا تفریط کند ضامن است و مراد واجب است که تا یک سال تعریف کند و جوابی مالک
از آن شود و واجب نیست که بر نحو توالی باشد تعریف بلکه در ابتدا تا یک هفته روز هر روز تعریف کند در محلی که خلق مجتمع باشند
و بعد از یک هفته تا سه هفته هفته‌ای یک مرتبه تکرار تعریف کند و بعد از آن ماهی یک بار تا تمام سال و هر کدام که تعریف کند
مجموع زمان تعریف یک سال باشد کافی است محقق کرکی در جامع المقاصد این نحو میگوید و خوب تفصیل است ولی واجب
نیست که بر این نحو تعریف شود اگر چنین بکند باشد که عرفا بگویند تا یک سال ایشان تعریف کرده کافی است بر نحوی که باشد
و تعریف باید در محل اجتماع خلق باشد مثل مسجد و حمام و دلیل بر وجوب تعریف تا یک سال اخبار لقطه که قریب
بحد تواتر است و حمل از اخبار بر او را که گذشت و دلیل بر اینکه بعد از یک سال امانت است و اما ضمانت در صورت
اداء امانت را باید باهلش برد عوض و محبوبا و مقابله از تعریف است مسئله دوم باید آنکه یکسال حسبه یا خود و یا دیگری
وکیل کند که در جهان محلات که مشهور است اگر اباده ثابت تعریف کند و اگر دور از آبادی است در آبادی حوالی او واجب است و کیل در تعریف
با خود چو نبوده است و تعریف که می کند ذکر جنس را بکند ولی اوصاف آن را نگوید و ان اوصاف ... کار احوط و باید ذکر
کند در این یک سال هر روز و هر ماه که گفته شد همان است که مذکور شد مسئله سیم لازم است بر جوینده لقطه زاید از درهم
تعریف و انشاد تا یک سال هرگاه از چیزهائی باشد که تا یک سال باقی بماند و بعد از یک سال اختیار است میانه سه امر یا قصد تملک
کند و مال خود خواهد بود با ضمان قیمت آن هرگاه صاحبش پیدا شود و یا تصدق کند از او در راه خدا از جانب صاحبش
با ضمان قیمت آن هرگاه صاحبش پیدا شود و راضی بصدقه نباشد و ثواب صدقه مال ملتقط خواهد بود و یا حفظ کند
و نگاه دارد بجهة مالک تا پیدا شود بدون ضمان هرگاه تلف شود و استنفاع از آن نماید و در اداء یا جست و یا تسلیم حاکم
شرع عادل نماید و اولی است چون ولی شرعی اموال غیب هر چیز که مصلحت بداند خواهد کرد و هرگاه تسلیم حاکم نمود هیچ
ضمان و غرامتی بر ملتقط نیست و دلیل بر این تفصیل بعد از اجماع جمله از اخبار است مثل صحیحه محمد بن مسلم عن احدهما
قال سئلته عن اللقطة قال لا ترفعوها فان ابتليت فعرفها سنة فان جاء صاحبها والا فاجعلها في عرض مالك يجري عليها
ما يجري على مالك الحاجة يجيئ لها طالب و صحيحه الثوبعي قد سئل عن اللقطة عرفها حولا فان جاء صاحبها والا تصدقت بها
فان جاء بها و رضي بالاجر والا اضمنها و هرگاه قصد حفظ نگاه دارد بعد از تعریف و انشاد مخیر است و غرامتی برای
و اما محل الحسنيين في سبيل و هرگاه از چیزهائی باشد که باقی نماند مثل طعام قیمت میکند و بر میدارد و انشاد میکند تا یک
سال و حکم حراز مثل سایر اقسام لقطه تخییرات است و چنانکه ما نمی و جایز است که همان طعام را تسلیم حاکم شرع نماید و هر یک
ضمانی بر او نخواهد بود مسئله چهارم هرگاه لقطه کمتر از درهم باشد تعریف واجب نیست و مال ملتقط است و لیکن

مسائل لقطه

مالکیت منوط است که هرگاه صاحب آن پیدا شود باید تسلیم صاحبش نماید و اگر تلف کرده است مثل یا قیمت آن را باید باو بدهد بجهت
استصحاب بقای ملکیت مالک و جمعی از فقها بان تصریح نموده‌اند مثل علامه مرحوم در تذکره و هم چنین است حکم هرگاه بعد از
تعریف و گذشتن یک سال و قصد تملک صاحب آن پیدا شود باید بعد از او کرد اگر عینش باقی باشد و اگر تلف کرده باشد مثل
یا قیمت آن را باید بدهد و اکثر فقهای شیعه بهمین طریق قائل‌اند منهم العلامه فی التذکره و جمعی از اهل سنت قائل شده‌اند باینکه غرامتی
بعد از گذشتن سنه و انشاد و قصد تملک بر ملتقط نیست و لیکن این قول مثل مستند او ضعیف است مسئله پنجم هرگاه دو نفر
بلکه زیاده مشترکا التقاط کنند بر هر دو واجب است که تعریف کنند و بعد از سنه هر یک بالمناصفه مخیرند میان امور مذکوره و هرگاه
اختلاف کنند بعضی تملک کنند و بعضی تصدق و بعضی تنصیف خواهند کرد و هر یک بالخیر خواهند بود و اگر خواهد دانشمند هرگاه
هر دو بنیه التقاط را کرده‌اند و لکن احدهما اسبق در رؤیت بوده و بر داشتن با آنکه یکی قصد التقاط نداشته باشد و دیگری بر داشت و او برداشت
پس مال آنکس است که بر داشته مگر آنکه قصد التقاط ... باشد مسئله ششم هرگاه ملتقط لقطه را بعد از آنکه بحاکم شرع
تسلیم نمود و بعد حاکم تعریف کند و بعد قصد تملک نماید جایز است که استرداد کند از حاکم و جایز نیست از برای حاکم رد کردن
مسئله هفتم هرگاه کسی پیدا شود و ادعا کند که مال من است مطلبش حصول ظن قوی است تصدیق او کرده حاصل شود
از قول یکی از عدول یا حاصل شود از دادن نشانیها یا الوضاع بانبات مطلب نیست بعد از حصول ظن قوی از برای
ملتقط جایز است دادن مال باو مسئله هشتم هرگاه رختی کسی را در حمام برده باشند و عوض آن رختی باقی گذارده باشند
با گفتن او در رختی که جزو برده باشند جایز است از برای او که از رخت او که قیمت است از برای آن ماند که استعمال کند و از حیث
و گفتن او مطالبه تعریف و انشاد تا یک سال لازم است و بعد از یک سال جایز است حفظ یا تملک یا ضمان یا تصدق با ضمان بتفصیلی که
گذشت مسئله نهم هرگاه کسی مالی از غیر حرام حاصل کند مثل اینکه مال غلط باشد و فوت شود و وارثان با صبر و تأنی مال
او را پیدا کنند و مرده که ... صاحبان آن چیزها و اتلاف اینان و یا مأیوس شوند از پیدا شدن صاحبان آن در این صورت
باید تصدق کنند و احتمال داده‌اند معنی مرده مظالم و مرده مظالم بر ایشان حتمی واجب است هم بر خود متصرف که چیزی مالی بید گرفته
و هم بر وارث خواه مورث وصیت کرده باشد یا نکند بر مظالم یا نه خود معنی اموال الحرام موجود باشد یا تلف کرده
باشد بلکه هرگاه تلف نموده باشد باید مثل یا قیمت آن را داد و این مسئله داخل عنوان لقطه نیست چون در بسط سؤال
داد ذکر کرده‌ایم و هرگاه اموال الحرام مخلوط باشد با حلال که تمیز و قدر آن بعینه معلوم نباشد در این صورت باید
خمس آن را داد و بقیه حلال است و هرگاه قدر آن حرام اجمالا معلوم باشد مثل اینکه بداند ربع یا نصف یا
ثلث از مال اقلا حرام است ظاهر آنست که اخذ در این صورت باید آن معین را تصدق کرد از بابت رد مظالم
مسئله دهم هرگاه مالی از زید بعمرو منتقل شود و بعد از زید معلوم شد که در زمین بعضی از آن مال
باشد هم بعمرو و بعمرو انتقال داده و ظن رد نمیشود که گم شده و مأیوس باشد از آنکه او را پیدا کند پس شد آن را او بیل
آن را تصدق کند بر شیعیان اثنا عشریه خواه سید باشد یا غیر سید و احتیاج باذن حاکم شرع هم نیست و لکن بهتر است
علی الاحوط تحصیل کند حسبه و تصدق میکند و ظاهر آن مجهول المالک این قسم مال است ولی ... آنست که با ذمت

حاکم شرع یا عدول مؤمنین بگیرد و تصدق کند چه سید و چه غیر سید زیرا که سادات ممنوع‌اند از زکوة و اما غیر از زکوة از سایر صدقات
و نذورات میتوان بایشان داد و اخبار بسیار دلالت دارد که در محل خود ذکر شده و مصرف این اموال و املاک در مسئله سابقه ذکر کردیم
که مستحق‌ترین باشد فقرای شیعه است خواه سید و خواه غیر سید و میتوان صرف مساجد و پل و رباط و سایر قربات نمود بلی
زکوة را که صدقه واجبه است میتوان صرف در مصرف خیر عام از مساجد و پل و رباط و تعمیر روضات مقدسه و زوار ائمه و وقف
کتب علمیه و کتب ادعیه و تزویج عزاب و قرائت قرآن و تعزیه جناب ابی عبدالله الحسین ع و معاونت علما و صلحا که بجهت دین با اهل
ظلم معاشرت و اشتغال بعلوم دینیه و امثال آن و غیر آن از آنچه مصلحت دین و تعمیر اموات و خدام مساجد بشرط آنکه مستحق زکوة
مصرف در سبیل الله تعالی در اسلام و دین و علامت دینی و شیخ جعفر مرحوم در کشف الغطاء و شیخ محمد حسن رحمه الله در جواهر
و جمعی دیگر تصریح باین مطلب نموده‌اند بجهت صدق فی سبیل الله بر جمیع آنها و شیخ در خلاف و ابن زهره در غنیه ادعای
اجماع نموده‌اند بر اینکه مطلق سبیل الخیر میتواند باشد از مصارف زکوة است و کذا این صدقه که مال مجهول المالک باشد و صدقه
مسئله سابقه اظهر این است که صرف شود در مطلق سبیل الخیر بلکه صرف شود در مصرف فقرای شیعه خواه سید و خواه
غیر سید و در مسئله مرتبه خبر معتبر است من وجد شیئا فی معرض ... حتی جاء الی الکوفة و لم یعرف صاحبه قال ابو الحسن
کیف یعرف و لم یعرف مالکه قال فاذا کان کذلک فبعه و تصدق به قال له علی من جعلت فداک قال علی اهل الولایة و اما معنی
مراجعه فکر و تامل ... بفقرای شیعه است خواه سید و خواه غیر سید و صرف آن هم در مطلق سبیل الخیر از
مساجد و رباط و غیرهما مشکل است و آیه شریفه که میفرماید انما الصدقات للفقراء و المساکین و العاملین علیها و المؤلفة
قلوبهم و فی الرقاب و الغارمین و فی سبیل الله و ابن السبیل فریضة من الله و الله علیم حکیم مراد زکوة است نه مطلق صدقه و الله العالم

سؤال هرگاه ذبیحه بدن او از قبله بگردد و روح از بدن او بیرون رود آیا حلال خواهد بود یا نه جواب اگر بعد
از ذبح حلیت ذبیحه این است که رو بقبله ذبح شده باشد و هرگاه عمدا بغیر قبله ذبح یا نحر شود حرام است بلی هرگاه از بابت جهل
بقبله و یا جهل مسئله و یا از راه فراموشی بغیر قبله ذبح شود حرام نخواهد بود و شرط نیست که دو وقت ذبح کشتن سمت قبله باشد بلکه کافی
است و هرگاه در وقت ذبح سمت قبله باشد و باقی جسد او رو بقبله نباشد محل خلاف است و اظهر و اشهر عدم کفایت و سمت
مذبوح است چه در وقت حیوان سمت شکم و دست و پای او و حلقوم و صورت او است که سمت زمین است و پشت او قفا
ظهر او است که سمت آسمان است و رو بقبله بودن ذبیحه بعین ترکیب است که متداول میان قصابها است که حلقوم و دست
و پا و شکم ذبیحه را سمت قبله میکنند و اینکه بعضی مثل مقدس اردبیلی در شرح ارشاد و غیر او میگویند که اگر رو بقبله ذبیحه
خاص سمت قبله باشد و تمام مقابله نباشد کافی است بلوغ مقصود است اول اینکه ذبیحه را استاده کسی ذبح
کند بنحوی که چهار او بسمت قبله باشد و حلقوم و شکم و پا و دست او سمت زمین باشد دوم اینکه او را
بخوابانند بنحوی که چشم و پیشانی و پوزه آن مقابل باشد و سایر اعضای مذکوره مخصوص باین حال باشد و رو بقبله صدق نکند
بر هیچ یک از این دو و آنچه در ذبح و نحر مجموع است سلب اسم استقبال ذبیحه بقبله از چنین ذبحی و بلکی نیست بذکر اخبار وارده
در این باب و استدلال بآنها بر مطالب مذکوره فمنها صحیحه محمد استقبل بذبیحتک القبلة و منها حسنه محمد بن مسلم

مسائل الذبیحه

قال سألت ابا جعفر عن رجل ذبح ذبیحة فجهل ان یوجهها الی القبلة قال کل منها قلت له فانه لم یوجهها فقال فلا تأکل و لا تأکل من ذبیحة
ما لم یذکر اسم الله علیها و قال علیه السلام اذا اردت ان تذبح فاستقبل بذبیحتک القبلة و منها الحسن عن ذبیحة ذبحت لغیر
القبلة فقال کل و لا بأس بذلک ما لم یتعمد و منها صحیحة الحلبی عن الذبیحة تذبح لغیر القبلة قال لا بأس اذا لم یتعمد و منها
المروی فی دعائم الاسلام انه قال من ذبح لغیر القبلة ان کان اخطأ او نسی او جهل فلا شیء علیه و یؤکل ذبیحته و ان تعمد ذلک
فقد اساء و لا یحب ان یؤکل ذبیحته و الامر فی هذه الاخبار للوجوب الشرعی باجماع الاصحاب مضافا الی ان النهی فی جملة
منها عن اکل ما لم یوجه الی القبلة للحرمة دلیل آخر علی الاشتراط و اما عدم اشتراط الاستقبال عند الجهل و النسیان ففی
المستفاد من صحیحة محمد و ما یلیها و من صحیحة الحلبی و ما تأخر عنها و اما عدم الاکتفاء باستقبال وجه الذبیحة دون مقادیمها
فبالظاهر من قوله استقبل بذبیحتک القبلة و اما عدم وجوب استقبال الذابح فللاصل و عدم وجود شیء فی الاخبار الواردة
فی هذا الباب یدل علی اشتراطه مع عدم المصاحبة الظاهر من لفظ الباء فی استقبل بذبیحتک و عدم ما فی روایة الدعائم
عن ابی جعفر اذا اردت ان تذبح ذبیحة احد الشفرة و استقبل القبلة و لا اولی مع عدم العلم و کون المقصود
بالباء کالتقدیم بالجمع و الثانی صحیح ضعف بکونه لامر یوجب هو الاجتناب و مع ذلک احتیاط آنست که ذابح نیز استقبال
نماید و هنا الفقهاء این احتیاط بسیار مشکل است و الله العالم سؤال هرگاه بعد از ذبح بچه جنین تمام الخلقه مرده از
شکم او بیرون آید آیا حلال خواهد بود یا نه جواب جنین مرده که از شکم حیوان مذبوح بیرون آید حرام است و هرگاه
از شکم حیوان مذبوح بیرون آید بر چهار قسم است اول آنکه تمام الخلقه نباشد و مو و کرک بر بدن نداشته باشد حرام است
و حکم ممنوعیت آن اجماعی است و حکم آنکه از مرده مسئله نیست دلیل آن بعد از اجماع علی و عدم خلاف
صحیح حلبی است اذا ذبحت الذبیحة فوجدت فی بطنها ولدا تاما فکل و ان لم یکن تاما فلا تأکل و مفهوم صحیحه یعقوب بن شعیب الجواد
بلکه ذکر الا ان یؤکل ولد کانها قال اذا کان تاما و نبت علیه الشعر فکل و صحیحه ابن مسکان فی الذبیحة تذبح و فی بطنها ولد قال
ان کان تاما فکل فان ذکوته ذکاة امه و ان لم یکن تاما فلا تأکل و روایه مسعدة بن صدقه فی الجنین اذا اشعر فکل و الا فلا تأکل
و معنی آن مسئله الجنین ... ندارد و تنبیه است لال بان اخبار نموده باینکه اینها نص است در نفی و یا مفهوم التقیة
که تأکل منی از براء حیضه باشد نه تأکل منی از براء ... و این شیئی بیج است چه اولا لفظ کل که امر است در این اخبار
در جواب است بر اینکه تأکل نفی است و ثانیا این احتمال در لاتأکل که در صحیحه ابن مسکان مفقود است و ثالث آنکه در حرمت فی ثم
که خبر باشد در مقام اثبات است و لان مثل آن ثابت است و رابع آنکه اخبار اصحاب معتبرات و اینها نص حرمت است
اخبار صحیحه است که اینها حجت است دوم آنکه تمام الخلقه باشد و مو و کرک در بدن داشته باشد و روح
بآن دمیده باشد حلال است بلا اشکال و خلافی در آن نیست و دلیل بر آن بعد از اجماع عدم خلاف روایات
سابقه است اذا کان تاما و نبت علیه الشعر فکل و صحیحه محمد بن قول الله عز و جل احلت لکم بهیمة الانعام فقال الجنین
فی بطن امه اذا اشعر و اوبر فذکاته ذکاة امه و موثقه سماعة عن الشاة یذبحها و فی بطنها ولد و قد اشعر فقال علیه السلام
ذکوته ذکاة امه سیم آنکه تام الخلقه باشد و مو و کرک داشته باشد و روح بآن حلول کرده باشد و لکن او ...

هو

زنده بیرون بیاید یا کلام مرده بیرون آید آن تیر حلال است بنابر اظهر اشهر و شیخ و قاضی و ابن حمزه و دیلمی و حلبی مخالف اند و مستند
و حلال نقید است بدلیل مالم اخبار مذکوره است که با اطلاق دلالت دارد بر حلیت در صورت بودن جنین تام الخلقه آن
و لحیان بر روح ممکن است و لوح روح جان شده باشد بان ملکه از آن با کیفیه الا مستعف بمنزله تام الخلقه از و لحیان بر روح ممکن است او دعاوی
ظهور اتفاق در مقام کما ادعاه بعض احیانا دو خصوصی موثقه سماعه عن الشاة تذبح و تموت و لدها فی بطنها قال کله فانه
حلال لان ذکاته ذکاة امه فان هو خرج و هو حی فاذبحه و کله فان مات قبل ان تذبحه فلا تاکله و کذلک البقر و الابل دلیل
عام است و ترجیح و قول حقیقت حلال است و لا تاکلوا مما لم یذکر اسم الله علیه و تعارض آنها با آن اطلاقات عموم و خصوص من وجه است
و ترجیح با اطلاقات است زیرا که موافق با شهرت و اصالة حل و عدم انصراف اطلاقات بر فرض تحقق و از آنها که گذشته خصوص
موثقه سماعه مخصص آن اطلاقات است چه مسلم است که بیرون آید زنده و بتوان او را ذبح کرد در این صورت واجب است
ذبح و اگر ذبح نکرد میته و حرام است بلا شبهه و مستند ظاهر اهل خلاف نباشد و مدعی اجماع بیان کرده الله و دلیل
بعد از اجماع محقق ظاهرا و هکذا موثقه سماعه و آن است و لوله الیه حرمت میته و بر وجوب ذبح و الله العالم سؤال
هرگاه طفل حیوان حلال گوشت وطی نماید آیا موجب حرمت آن از که باید گرفت جواب وطی حیوان حلال گوشت
موجب حرام شدن گوشت آن حیوان و نسل آن است خواه موطوء حیوان باشد یا ماده حیوان ماده باشد از حیوان یا نر باشد از آن ابنوه
یا نه و وطی کننده مع الغیر باشد یا نه یا بالغ باشد یا عاقل از او باشد یا نه و عالم باشد یا جاهل و مخالف صریح در این حکم
عام بر فتوی برده ام از اصحاب و کلام شارح ارشاد و شارح مفاتیح ظاهر است در عدم ظهور خلاف مسلک قوی است با اجماع
و دلیل بر تعمیم حکم روایت صحیح است که صدف آن معتبر است بعد اصحاب عن ابی عبدالله ان امیرالمؤمنین سئل عن
البهیمة التی تنکح قال حرام لحمها و کذلک لبنها و تکلح و وطی است و آن اتم است از قبل و دبر و از اینکه واطی کبیر باشد یا صغیر عاقل
باشد یا مجنون عالم باشد یا جاهل حر باشد یا مملوک و بهیمه مطلق ذوات القوائم الاربع است خواه مقصود از او گوشت
و شیر و پشم باشد مثل گوسفند و گاو و شتر و خواه مقصود نباشد بلکه مقصود بار کشی از او باشد مثل اسب و الاغ و قاطر و امثال
آنها و موثقه سماعه عن الرجل یاتی بهیمة شاة او بقرة او ناقة قال فقال علیه ان یجلد حدا غیر الحد ثم ینفی من بلاده الی غیرها و ذکروا
ان لحم تلک البهیمة محرم و لبنها و صحیحه محمد بن عیسی عن الرجل انه سئل عن رجل نظر الی راع نزا علی شاة قال ان عرفها ذبحها
و احرقها و ان لم یعرفها قسمها نصفین ابدا حتی یقع السهم بها فتذبح و تحرق و قد جرت سایرها و روایات ابن سنان و الحسین
بن خالد و اسحق بن عمار و منها الصحیح عن الصادق فی الرجل یاتی البهیمة فقالوا جمیعا ان کانت البهیمة للفاعل ذبحت فاذا
ماتت احرقت بالنار و لم ینتفع بها و ان لم تکن البهیمة له قومت و اخذ ثمنها منه و دفع الی صاحبها و ذبحت و احرقت
بالنار و لم ینتفع بها الحادی قال فقلت و ما ذنب البهیمة قال لا ذنب لها و لکن رسول الله فعل هذا و امر به لکیلا یجتری الناس
بالبهائم و ینقطع النسل و بعموم این علت سؤال استدلال نموده بر عموم حکم نسبت بجمیع افراد بهائم چه مقصود از آنها
گوشت آنها باشد و چه سواری و بار و حسنه سدیر عن الباقر فی الرجل یاتی البهیمة قال یجلد دون الحد و یغرم قیمة البهیمة
لصاحبها لانه افسدها علیه و تذبح و تحرق و تدفن ان کانت مما یؤکل لحمه و ان کانت مما یرکب ظهره اغرم قیمتها

وحلیه دون الحد

مسائل متفرقه

وحلیه دون الحد و اخرجت من المدینة التی فعل بها الی بلاد آخر حیث لا یعرف فیبیعها فیها کیلا یعرفها الحکام و وارد است
در بهیمه موطوءه چند چیز است اول حرمت گوشت آنها و شیر آنها مطلقا از هر بهیمه باشد و این حکم ممکن است که مستفاد
شود از اطلاق روایت صحیح و از عموم علت در کیلا یجتری الناس و اگر مقصود بر حرام آنها باشد از باب عدم انصراف یا آنها
علم ظهور در لم ینتفع بها در حرمت نفی و ادعای اصحاب و نقل اجماع معتبر باشد و اگر نقل اجماع و فتوی اصحاب نبود حکم بحرمت بعید
که مستفاد شد و در گوشت آنها مشکل بود با اینکه ادعای اجماع ظهور عدم مشکل است چه در انصراف و تنقیح احتمال
داده اند عدم حرمت او در کلمات بعض اقرب و اقوی است که ابن زهره ظاهر در وجوب غالف است در حکم میته ابی قتیبه در عرب
فاعل حکم گوشت اسب و الاغ و شتر و نسل آنها شده خلاصه آن ادعای ظهور اجماع با وصف آنها نتوان کرد و اطلاق
روایت صحیح در انصراف با آنها نماده و بالاخره حرام لحمها و کذلک لبنها که موجب ظهور در ماکول اللحم است علاوه
اینکه سند آنهم ضعیف است و لم ینتفع در روایات محال ظهور در حرمت گوشت ندارد و حکم ظاهر است در آنکه احتمال
سواری و بارکشی با آنها کار انتفاع متعارف است و حسنه سدیر که دلالت بر عدم حرمت گوشت آنها و شیر آنها دارد چه لفظ
مما یؤکل لحمه در آن است و ظاهر آن است که ماکول اللحم متعارف است و مقابل ان کانت مما یؤکل لحمه مذکور دارد ان کانت مما یرکب ظهره
و از این معلوم شد که مراد از ماکول اللحم ماکول اللحم متعارف است یعنی گوسفند و گاو و شتر و غیر اینها مراد ماکول اللحم متعارف
معمول است و باید بلاد اخری بفرستند و حرام است و اگر ظاهر حرمت است و در آن که مما یرکب ظهره میفرماید فیبیعها فیها کیلا
یعرفها و جواز بیع ظاهر است در عدم حرمت چه تکسب بحرام جایز نیست و ابتغاء کیلا یعرفها کنایه از آن که کسی از سواری
و مانند آن منع نکند است نه حرمت گوشت و شیر او و ظهر که مراد از حیوان ماکول اللحم ماکول اللحم متعارف شد نه ماکول
اللحم شرعی پس مقید میشود اطلاقات ماکول اللحم در سایر اخبار مثل موثقه سماعه بماکول اللحم متعارف خلاصه حکم
حرمت گوشت حیوانی که مقصود از آنها بارکشی باشد مشکل است نهایت اشکال و اقوی و اظهر عدم حرمت است و
مراد ما در اول جواب بحلال گوشت بلکه مراد ما اعم از آنها که در سبیل اطلاق حلال گوشت میگویند و حلال است که مقصود
از آنها گوشت آنها باشد دوم تعمیم حکم حرمت است در حیوانات که مقصود گوشت باشد نسبت بوطی هر فردی از افراد
انسان خواه صغیر و خواه کبیر حر و مملوک عاقل و غیر عاقل عالم و جاهل و دلیل بر آن اطلاق روایت صحیح است و چه صنف
از صغیر بعض اصحاب است و ممکن است ادعای اطلاق در صحیحه محمد بن عیسی و الله العالم سیم ضمان و الحاق است مطلقا
هرگاه آن حیوان مال غیر باشد خواه متعارف باشد اکل لحم آن یا نه و ضمان واطی نسبت بماکول اللحم که متعارف باشد اکل
آن چه آن حیوان است که بایعان از آن تسلیم بمالک نماید خواه واطی کبیر باشد یا صغیر عاقل باشد یا مجنون و مالک بر آن است
بعد از حکم عقل و روایات ابن سنان و حسین بن خالد و اسحق بن عمار است و منها و ان لم تکن البهیمة له قومت و اخذ ثمنها
منه و دفع الی صاحبها و حسنه سدیر است و منها و یغرم قیمة البهیمة لصاحبها و این روایات اگرچه سؤال در آنها از
رجل است و رجل ظاهر در عاقل بالغ است لکن اول منصوصیه سؤال و اضافات ندارد یا تعمیم جواب و ان لم تکن البهیمة
له ای الفاعل اطلاق و تعمیم دارد و مناسب آن فعل نسبت بآن کبیر و صغیر و عاقل و کامل در ضمان بودن ...

ضمان را هر صغیر هم ثابت میکند و قطع نظر از آن عقل حکم میکند باینکه اتلاف مال غیر موجب ضمان است غایت مطلب اینکه
نظر بر عموم قاعده مذکوره مجنون و صغیر حکم تکلیفی که حرمت باشد از او مرفوع و لیکن حکم وضعی که ضمان باشد متعلق است بمال ایشان و ولی ایشان
باعلام ایشان او امساک و قیمت آن بعهده بر آنها از مال ایشان و هرگاه مالی نداشته باشند در ذمه ایشان باقی است تا صاحب مال شوند
والله اعلم و الحق نسبت بغیر متعارف الاکل مثل اسب و الاغ عزاست قیمت آن نیست چه گوشت آن بنابر اقوی حرام نمیشود
بلی در روث آن ... نیست تا موجب اضرار و اتلاف باشد که ضمان بر فاعل لازم آید بلی هرگاه آن الاغ مشهور شود در میان که
موطوئه است و سواد عیان موجب عار و ننگ بر مالک باشد و کسر قیمت باین واسطه بهم رساند فاعل باید بغرامت کشد
و هرگاه حکم شود بر ضمان فاعل بالاینکه حیوان بر مالکیت مالک باقی باشد و کسر قیمت از برای آن حاصل شده باشد و بیع آن
از برای مالک جایز باشد که جمع بین العوضین خواهد بود و آن بالقطع باطل است **سؤال** هرگاه باقی مسجد اجرت معین
از عمله جات مسجد را با اجرت بوریا باف ادا ننموده باشد آیا نماز در آن مسجد صحیح است یا نه **جواب** اما نماز در مسجد ...
منافی باعث مغصوب شدن مسجد و عدم صحت نماز در آن نمیشود و اما بوریای مسجد هرگاه بوریا را کسی خرید به نیت مسجد
و حبس کرده شد نماز بر روی آن صحیح است اگر چه بوریا باف حقی داشته باشد زیرا که بوریا باف حق دیگر در بوریا ندارد و طلب وارد
و هرگاه جزئی ... بی رضای بوریا باف نماز صحیح نیست والله العالم **سؤال** هرگاه شکار و مرغ یا کبک بی صاحب
داخل خانه زید شود و عمرو بدون اذن زید داخل خانه و شکار شود او را اخذ نماید آیا آن شکار یا کبک مال زید خواهد بود
یا مال عمرو **جواب** آن شکار یا کبک مال عمرو است که از او گرفته اگر چه بی اذن زید داخل خانه او شده باز معصیت
کرده جبر صید اخذ حیوانی است که امتناع کند از گرفتن و مجرد داخل شدن حیوان ممتنع در خانه زید مملوک زید نمیشود
مگر آنکه زید بعد از داخل شدن عملی بکند که ... گرفتار ... آن صید باشد مثل اینکه در خانه را به بندد و راه خروج را سد کند
در اینصورت محل خلاف است بعضی بر آنند که مال زید صاحب خانه است و بعضی دیگر بر آنند که مال او نمیشود مثل محقق در ...
ولی الظهر در این صورت آنست که مال زید است ولی در صورت اول بدون اشکال مال عمرو است که از او گرفته و دخلی بصاحب
خانه ندارد و ملکیت هم از آن نمیآید هرگاه شکاری در زمین زید در گل گرفتار شود مال زید نخواهد بود و دیگری میتواند
از او صید کند و هرگاه زید دامی ... باشد نه بقصد صید و اتفاقا صیدی داخل آن دام شود مال زید نخواهد بود و اگر
دیگری از او صید کند جایز خواهد بود و دلیل بر مطلب اینکه این حیوان مباح بود قبل از اینکه داخل خانه شود یا بگل
زمین زید یا دام او گرفتار شود و بعد از آن شک میشود در تحقق صید و زوال اباحه مستصحب ... اباحه ادله ...
و علاوه بر عموم در قاعده ... مالک میشود از برای او حق اختصاص است و مراد از عموم آنست که دیگری بدون رضای او جایز نیست که
داخل ملک او شود ولیکن دخلی بملکیت صید ندارد و دیگری عصیانا داخل میشود و از او صید مینماید و میرساند الخ
ذلک الخبر السکونی فی رجل ابصر طایرا فتبعه حتی سقط علی شجرة فجاء رجل آخر فاخذه فقال امیر المؤمنین علیه السلام للعین ما رأت
ولليد ما اخذت و همچنین روایت ثابت میشود که صید مال اخذ است نه مال صاحب خانه و خبر الآخر الطیر اذا ملک
جناحه فهو صید و هو حلال لمن اخذه و مرسل ابن بکیر اذا ملک الطایر جناحه فهی لمن اخذه و این دو حدیث بالمفهوم

دلالت

مسائل متفرقه

دلالت میکند بر اینکه در صورتیکه صاحب خانه در را ببندد و طریق را مسدود کرده مال او است و دیگری نمیتواند از او صید
کند علاوه بر اینکه صدق اخذ بر آن میشود و روایت للید ما اخذت هم شامل آن هست فیتم الامر والله العالم **سؤال** هرگاه
زید بعمرو وصیت نماید که صوم و صلوة بجهت او از ولی وصی بجا بیاورد و بعد از وفات زید صوم و صلوة استیجاری بسیار بر ذمه
او استقرار یافته باشد آیا عمرو میتواند از برای زید نایب دیگر بگیرد یا نه **جواب** نظیر این سؤال را جواب گفتیم تفصیل
هرگاه مستغرق ... باید با خلاصه جمیع نماید و خلاصه اش اینکه وصیت ظاهر در مباشرت است و معلوم است که صوم و صلوة
... دیگر هم که بر ذمه او استقرار یافته وسعت ندارد و مجهول است در اینصورت متعذر است از اتیان بوصیت باید حاکم
شرع عادل دیگری را نایب بگیرد که آن نایب عادل باشد و در دیانت و امانت و وثاقت و قرائت مثل آن وصی باشد
تا قیام نماید بنفاذ وصیت موصی والله العالم **سؤال** هرگاه زید وصیت نماید بزیاده از ثلث مال و وارث او در حال
حیاتش امضای این وصیت را نماید آیا وصیت صحیح خواهد بود یا نه **جواب** بلی صحیح و مشروع است و اکثر علما
قائل باین مذهبند و خالف مفید و ابن ادریس اند و دلیل ما عموم قوله تعالی من بعد وصیة یوصی بها او دین فالحق الوارث
حق العقد الوصیه ... و عمومات انفاذ الوصیه ... لان المال لا یخلو اما للموصی او الورثة و کلاهما ...
فیهما اما الوصیة التی هی من ... الشرعیه و الوصیه المتبرع فی الزائد عن الثلث انما هی ... ینفذ الورثة و اما فیها فلا
و للخبر من الروایات منها حسنة محمد بن مسلم عن ابی عبدالله فی رجل اوصی و ورثته شهود فاجازوا ذلک فلما مات
الرجل نقضوا الوصیة هل لهم ان یردوا ما اقروا به قال لیس لهم ذلک الوصیة جائزة علیهم اذا اقروا بها فی حیوته و مثلها
صحیحه منصور بن حازم عنه و مستند المفید و ابن ادریس ان المال لا یصیر ملکا للورثة فی حیوة الموصی فلا ینفذ اجازتهم اذ الاجازة فرع
الملکیة و الحق فلا فائدة فی الاجازة و الا فرق ان الموصی مسلط علی نقل جمیع امواله بالبیع و الصلح و الهبة و هو دلیل علی عدم استحقاق
الورثة و فیه اولا ان الحق لا یخرج عن الموصی و الورثة و کلاهما قد اخرجاه عن نفسهما بالوصیة التی هی ... قطعا و ثانیا
ان الخبر ... علی سقوط الحق و انتقال العین الی الموصی له **سؤال** آیا جایز است از برای ورثه که بر گردند
از اذن خود در حیات موصی یا نه **جواب** ظاهر آنست که جایز نیست برگشتن ورثه از اذن ...
جواز الرجوع للموصی و اما الوارث فلا مع ان قوله تعالی من بعد وصیة یوصی بها او دین و سایر اطلاقات امضاء الوصیة ...
علی عدم ابطالها برجوع الوارث مضافا الی ان استصحاب صحة الوصیة و عدم بطلانها برجوع الوارث والله العالم
سؤال هرگاه زید در حال صحت و حیات نزد حاکم شرع اعتراف نماید بر اینکه من یا نصف قنوات خود ...
خود هم زینب منتقل نمودم طلب ... است از من و ... من ... خواهد ... شود هر یک نوعی
... خالی است ... زید بعد از چند ... فوت شود و زینب آن حق را منتقل باطفال صغار
خود و بعد اطفال مطالبه این حق را مینماید و آن حاکم شرع هم علم دارد باینکه این یا نصف قنوات را زید نداده مرده است
آیا دیگر قسم استظهار هم در اینمقام ضرور هست یا نه **جواب** حل این سؤال موقوف است بر بیان چند مطلب
مطلب اول اصول یقینیه شرعیه مدعی در مقام ترافع قبول است و عدم اشتراط ... بین مدعی بلا اختلاف

بلکه بعضی از اصحاب دعوی اجماع و بعضی عدم ظهور خلاف مراعی نموده اند و مدرک مطلب بعد از اصل و الاجماع المحکی الاخبار
المستفیضه المتضمنة لقوله ع البینة علی المدعی و الیمین علی المدعی علیه اذ التفصیل قاطع للشرکة و صحیح محمد عن الرجل
یقیم البینة علی حقه هل علیه ان یستحلف قال لا الی غیر ذلک من الاخبار کموثقه ابی العباس و موثقه و مرسل ابان و اما
مکاتبة الصفار الصحیحه هل یقبل شهادة الوصی للمیت بدین له علی رجل مع شاهد آخر عدل فوقع اذا شهد معه آخر عدل
فعلی المدعی یمین فلا ینافی ما ذکر لظهورها فی عدم قبول الشهادة الوصی مطلب عدم [illegible] مورد روایت که از تحت این اصل
خارج شده که یمین با مدعی است اول صورتیکه مدعی یک شاهد داشته باشد [illegible] مطالب او بر قسم و این
صورت متعلق بسؤال بعد است دوم در دعوی بر میت است که باید مدعی بعد از اقامه بینه قسم یاد نماید بر بقاء حق او و چون
این حکم خلاف اصل و اقوی است پس در انحصار خواهد شد بر مورد حقیقی و بر مقتضای دلیل و مورد [illegible] مشکل رجوع خواهد
شد باصل و ذکر مسئله با حکم آن از اخبار است منها قوی عبد الرحمن بن ابی عبد الله قال قلت للشیخ یعنی موسی بن
جعفر ع اخبرنی عن الرجل یدعی قبل الرجل الحق فلا تکون له البینة بماله قال فیمین المدعی علیه فان حلف فلا حق له و ان لم یحلف
فعلیه فان کان المطلوب بالحق قد مات فاقیمت علیه البینة فعلی المدعی الیمین بالله الذی لا اله الا هو لقد مات فلان و ان حقه
لعلیه فان حلف و الا فلا حق له لانا لا ندری لعله قد وفاه ببینة لا نعلم موضعها او بغیر بینة قبل الموت فمن ثم صارت علیه الیمین مع
البینة فان ادعی و لا بینة فلا حق له لان المدعی علیه لیس بحی و لو کان حیا لالزم بالیمین او الحق او یرد الیمین علیه فمن ثم لم یثبت
له علیه حق محال است حکم در این حدیث با احتمال وفاء [illegible] منتفی شود احتمال [illegible] با حق [illegible]
معین یا بسبب شهود یا قرائن قسم بر دارند [illegible] و هم چنین حکم بوجوب قسم در این حدیث مخصوص است بمقامیکه مدعی
حق باشد و دین باشد [illegible] عین باشد خواه بعنوان اجاره نزد میت بوده مثل مبیعها [illegible] شرطی که نزد بایع است
و امثال آن مستاجره که نزد مستاجر است یا بعنوان امانت یا عاریه نزد امین و مستعیر بوده قسم استظهاری [illegible] لازم نخواهد بود
چه این حدیث شامل عین نیست و یا شمول آن نسبت بآن مشکوک است و اصل عدم وجوب یمین است [illegible] و هم چنین شامل [illegible] نیست
حدیث صاحب مالی را که صغیر باشد یا مجنون باشد و ولی از جانب او مطالبه مال بنماید و اقامه بینه نماید چه حکم [illegible]
در کبیر عاقل است و علی المدعی الیمین ظاهر در مکلف است و علاوه بر اینکه عنوان [illegible] جهت و مشروعیت یمین
در حق طفل و دیوانه چه اینها مکلف نیستند تا [illegible] باشد از خوف [illegible] قسم دروغ و شارع بحکم عقل اثری [illegible]
[illegible] حق ولی نیز قسم [illegible] میت چه ظاهر از حدیث آنست که قسم بر صاحب حق است [illegible]
و هم شامل نیست حدیث صورتیکه طالب [illegible] غیر بینه ثابت باشد مثل اینکه مدعی نزد حاکم شرع معروف شده باشد بدین
و حاکم بعلم خود [illegible] حکم نماید چه حدیث اختصاص دارد بصورتیکه طالب شاهد [illegible] شهود و منها صحیح الصفار کتب
الی ابی محمد الحسن بن علی ع هل تقبل شهادة الوصی للمیت بدین له علی رجل مع شاهد آخر عدل فوقع اذا شهد معه آخر عدل
فعلی المدعی الیمین و کتب الیه ایجوز للوصی ان یشهد لوارث المیت صغیرا او کبیرا بحق له علی المیت او علی غیره و هو القابض للوارث
الصغیر و لیس للکبیر بقابض فوقع ع نعم و ینبغی للوصی ان یشهد بالحق و لا یکتم شهادته و کتب الیه او تقبل شهادة الوصی علی المیت

بلجزم

بلجزم مع شاهد آخر فوقع ع نعم من بعد یمین و این روایت منافات ندارد با روایت سابقه چه روایت سابقه در فقره اولی
و ثانیه اما فقره ثانیه واضح است و اما فقره اولی [illegible] مقدم است چه مثل تقیید است و غیر [illegible] مثل مطلق و بعد از ضم ندارد
مطلق با مقید [illegible] تقیید خواهد شد و هم چنین معارضه ندارد در فقره ثالثه در رابعه و هکذا و واضح شد عدم شمول روایتین
فقرات اربعه [illegible] رجوع خواهیم کرد باصل اول

و مقتضای آن علم لزوم یمین است بر ولی [illegible]

ظاهر شد جواب از سؤال و الله العالم

کتاب القضا و الشهادات و یشتمل علی سؤالات و اجوبة **سؤال** آیا واجب است که حاکم شرع خصمین را
در مرافعه مساوات اعزاز و اکرام نماید یا تفاوت [illegible] جائز است **جواب** [illegible] حاکم خصمین را در عدالت
و حکم بحق واجب است اجماعا و آیات بر این ناطق است قوله تعالی یا داود انا جعلناک خلیفة فی الارض فاحکم بین الناس
بالحق و لا تتبع الهوی و قال عز شانه و لا یجرمنکم شنآن قوم علی ان لا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوی و قال و اذا حکمتم بین
الناس ان تحکموا بالعدل و اخبار بسیار نیز وارد است و هم چنین [illegible] در آنکه [illegible] میل [illegible] قلبی قاضی با احد
خصمین جائز است چه [illegible] که امر [illegible] تکلیف بما لا یطاق است و مروی است از [illegible] که بعد از
آنکه حضرت نوبت و قسمت عدالت میان زنان [illegible] قرار داد [illegible]
[illegible] که قدرت داشتم [illegible] فیما املک فاما
اعلم بما لا املک [illegible] ممنوع است از [illegible] احد خصمین [illegible] دوست داشته [illegible] ممنوع نیست و اما تسویه
در اعزاز و اکرام مثل اینکه احد خصمین را [illegible] دیگری [illegible] یا زیاده از آن [illegible] نماید یا
[illegible] خلاصه
[illegible] در اعزاز و احترام حضور داشته باشد [illegible] خلاف است
مشهور میان فقهاء [illegible] که قاضی باید مساوی میان ایشان معمول دارد و تفاوت نگذارد و احتیاط کرده است [illegible]
[illegible] و محقق و علامه در غیر مختلف و شهیدین و [illegible] و صاحب مستند [illegible] صاحب الجواهر قول دوم [illegible]
است نه وجوب [illegible] علامه در مختلف و [illegible] صاحب کفایه و محقق قول بوجوب
است [illegible] قال امیر المؤمنین ع لشریح ثم واس بین المسلمین بوجهک و منطقک و مجلسک
حتی لا یطمع قریبک فی حیفک و لا ییأس عدوک من عدلک [illegible] در وجوب است و قول بتفصیل میان [illegible]
[illegible] روایت [illegible] اختصاص [illegible] بوجه و منطق و مجلس [illegible] حتی لا یطمع عام است [illegible]
در جمیع وجوه اعزاز و اکرام [illegible] موجب طمع و یأس [illegible] قول باختصاص [illegible]
مستفاد میشود [illegible] از حضرت صادق ع قال قال امیر المؤمنین ع من ابتلی بالقضاء فلیواس بینهم
فی الاشارة و فی النظر و فی المجلس و نبوی ع من ابتلی بالقضاء بین المسلمین فلیعدل بینهم فی لحظه و اشارته و مقعده

ولا ترفع صوتك على احدهما لا ترفع على الآخر و فقه الرضا واعلم انه يجب عليك ان تساوي بين الخصمين حتى النظر اليهما حتى
لا يكون نظرك الى احدهما اكثر من نظرك الى الثاني و ابن حمزه نيز مذهب او مزعوم ماده و فقه الرضا بگمان حقير حجيت است و در
كتاب معارج الاصول اثبات حجيت آن نموده‌ام و ضعف سند اين اخبار منجبر است بشهرت و عمل اصحاب و كافي است
از براي خروج از اصل و مستند قول باستحباب اصل است و قدح در خبر [illegible] و در اينجا چند فرع است اول وجوب
تسويه بين الخصمين اختصاص [illegible] معاً و مجلس نزاع [illegible] تمام نشده باشد و در اثناء است [illegible]
و اطلاق است بجهة الملاقات و اخبار مذكوره و عموم [illegible] فتاوي ميان دو خصمين [illegible] بتساوي ايشان [illegible]
بر هر گاه احدهما مسلم باشد و ان ديگري كافر جايز است [illegible] مسلم و [illegible] كافر [illegible]
اجماعات [illegible] و المروي ان عليا [illegible] شريح في حكومة له مع يهودي في درع وقال لو كان خصمي مسلما لجلست معه بين
يديك ولكني سمعت رسول الله يقول لا تساووهم في المجالس [illegible] اختصاص [illegible] الاخبار بالمسلمين و التعميم في [illegible]
[illegible] في المقام [illegible] الاصل [illegible] هر گاه [illegible] بانكه [illegible]
[illegible] هر گاه [illegible]
نبايد [illegible] سايط اشت المعاني المنصوصة في الرواية [illegible] مع ان الاحوط التسوية سوال چه ميفرمايند
در خصوص ادعاي ظني [illegible] مسموع [illegible] هر گاه [illegible] هر گاه عاجز شود از اثبات
و مدعي عليه منكر باشد قسم بر مدعي عليه لازم است [illegible] مدعي عليه [illegible] هر گاه مدعي ادعا نمايد كذب
مدعي [illegible] ادعاي ظني [illegible] مدعي را قسم [illegible] بصدق ادعاي ظني [illegible] هر گاه مدعي عليه در جواب مدعي ادعاي
ظن بكذب مدعي نمايد آيا حكم آن چيست جواب شرط نيست در استماع دعوي اينكه قطعي باشد بلكه دعواي
ظني مسموع است خواه در امور خفيه باشد كه غالبا اطلاع [illegible] نشود مثل قذف و قتل و امثال آنها يا غير خفيه
مثل معاملات و فرض بين [illegible] مدعي عليه در جواب اگر اقرار كرد [illegible] مقتضاي اقرار و اگر انكار كرد [illegible] طلب
بينه از مدعي [illegible] حكم [illegible] مقتضاي بينه و اگر عاجز باشد از اثبات [illegible] مدعي عليه قسم [illegible]
[illegible] محقق و شهيد و مقدس اردبيلي و ميرزاي قمي و صاحب مستند [illegible]
محقق [illegible] علامه [illegible] و صاحب [illegible] و شارح [illegible]
محقق [illegible] و عدم استماع دعواي ظني [illegible] عدم اشتراط [illegible]
امور [illegible] اصالة عدم اشتراط و صدق دعوا بر ظني و عدم صحت سلب دعوي از ظني و صحت تقسيم آن
بقطعي و ظني [illegible] الملاقات احكام دعوي و مدعي [illegible] البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه [illegible]
عموم ادله حكم و اذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل و ان احكم بينهم بما انزل الله و قوله فاحكم بين الناس بالحق [illegible]
بكر بن حبيب لا يجوز القضاء الا [illegible] و ان [illegible] القضاء [illegible]
التحليف [illegible] رواية [illegible] القضاء [illegible]

ان الظهر فاستظهر و ان اتهمه فليس عليه شيء [illegible] صحيحه ابي بصير [illegible] فصاد [illegible] اليه [illegible] انه سرق
ابي [illegible] فقال ايانا ان يقيم البينة انه سرق [illegible] وليس عليه شيء ولا [illegible] الصانع ولا القصار ولا الحايك
الا ان يكونوا متهمين [illegible] بالبينة و يستحلف لعله يستخرج منه شيء [illegible] اينكه عدم سماع دعواي ظني مستلزم است [illegible]
[illegible] قائم شود و بانكول نمايد مدعي عليه از قسم و با اعتراف نمايد مدعي عليه [illegible]
ان المناسب للمدعي في اطلاقات التنازع والادعاء القطعي فالظني غير [illegible] فلا حكم له و الجواب منع التبادر و منع
عدم الانصراف و منها ان سماع الدعوي موجب للضرر على المدعي عليه بالالزام بالاقرار او بالانكار او بالحلف او بالتغريم ولا
ضرر ولا ضرار و الجواب [illegible] الحلف [illegible] و الحلف ليس ضرر او التغريم بالبينة [illegible] و منها ان [illegible]
مختصر بادلة التنازع و القضاء و منها [illegible] المدعي [illegible] بين اشخاص [illegible]
ان سماع الدعوي يتعقبها يمين المدعي او القضاء بالنكول و هما غير ممكنين لا [illegible] الحلف [illegible] الجزم و احتمال كون النكول
للتعظيم و الجواب ان يمين المدعي يمتنع بحكم الشرع و القضاء بالنكول [illegible] و احتمال كون النكول للتعظيم
[illegible] هر گاه [illegible] مسموع است [illegible] هر گاه مدعي [illegible] نمايد
حكم خواهد شد [illegible] هر گاه عاجز از اثبات شود قسم [illegible] مدعي عليه [illegible] جواب [illegible] سوال اول
معلوم شود و اما جواب از سوال [illegible] قسم [illegible] بايد [illegible] بلا اشكال [illegible]
و [illegible] مدعي [illegible] و [illegible] عليه [illegible] الحلف [illegible] يستحلف
[illegible] يستحلف [illegible] و لا يقع اليمين [illegible] استحلاف [illegible] و اما
جواب از سوال [illegible] مدعي عليه [illegible] مدعي را قسم [illegible] خود [illegible]
[illegible] مدعي عليه [illegible] مدعي [illegible] ادعاي [illegible] و مصادق است
[illegible] مدعي عليه [illegible] ادعاي
[illegible] قسم [illegible] البينة على المدعي و اليمين على المدعى عليه
است [illegible] مدعي [illegible] مدعي عليه [illegible] تفصيل [illegible]
[illegible] نكول نمايد مدعي [illegible]
[illegible] و اما جواب از سوال [illegible] هر گاه مدعي [illegible] بينه نمايد [illegible]
[illegible] هر گاه [illegible] مدعي عليه [illegible]
[illegible] مدعي [illegible] مدعي عليه [illegible] ادعاي ظن [illegible]
[illegible] هر گاه مدعي عليه در جواب ادعاي مدعي [illegible]
[illegible] هر گاه مدعي ادعا نمايد [illegible]
[illegible] مدعي قسم [illegible] هر گاه [illegible] بينه نمايد [illegible]

خواهد نمود و هرگاه نکول از قسم نماید یا اقرار نماید بعد از آن قرار اولی به ملکیت مدعی باید اگر مدعی به مثلی است مثل از او بدعب
باز دهد و اگر قیمی است قیمت از او باید گرفت والله العالم سؤال هرگاه زید ملکی را متصرف است و میگوید وقف عام است
یا خاص است و من متولی و متصرفم یا موقوف علیه هستم و متصرفم و عمرو ادعای ملکیت از او نماید آیا اثبات بر ذو الید است
یا بر مدعی ملکیت و هرگاه زید ملکی را که متصرف است و میگوید من از مالک اجاره کرده ام و عمرو هم ادعا مینماید که من هم
از مالک اجاره کرده ام و دست رس به مالک نیست تا تصدیق احدهما نماید آیا مثل قول ذو الید مقدم خواهد بود یا نه
و زید امینا و واقف یا رفته اند و دیگری بجای آنها مالک غیر است و مدعی است باین هیئت متصرف است آیا صاحب
مالک میتواند صحیح نماید یا نه جواب اما از سؤال اول قول مدعی وقفیت یا تولیت که متصرف است مقدم است
لو تقدم فی ... سبق لانه یرث فی الرجل او الرجل قبل المرأة فما کان من متاع النساء فهو للمرأة و ما کان من متاع الرجال
والنساء فهو بینهما و من استولی علی شیء منه فهو له و قول بتفصیل میان متاع بیت و غیر آن و ظاهر است خلاف
و حجت آنکه ظاهر از استیلا استحقاق است ... بر صحت منع ... علی ... فعل مسلم ... محمول است
صحت و فعل مدعی ... محمول است بر صدق و صحت ... قول مدعی علیه و فعل مدعی علیه بلا معارض است
و محمول است و تصرفات متصرف بر صحت ملکیت ... لهذا ... حلف ... و ... جهات معلوم میشود
حکم سؤال دوم و سیم ... مقدم ... قول و فعل متصرف در استیجار و در تصرفات منفق ... مدعی و منافع ...
آن در ابواب فقه بسیار است که تصرف منفق ... معتبر ... مثل ... غیر و ... غیر ...
خود ... منفعت تابع عین است ... و استیلا
دلیل بر ملکیت و استحقاق است چه در اعیان و چه در منافع و وارد است بر قاعده تبعیت منافع از برای عین ...
از آن فروع مسئوله علامه مرحوم در تذکره متعرض شده قال لو وجد بنائه او خشبة او جذعا في ملك غيره او سطحه ...
بعلم السبب احتمل تقدیم قول المالك و قال بعض العامة يقدم قول صاحب البناء والمسيل لان الظاهر انه حق له
مجرى الماء الثابتة ولو اختلفا في ذلك ... قول صاحب البناء لان الظاهر معه و قال الشيخ في المبسوط
لو تداعيا ... الخشب على الحائط ... على ای وجه منع ثم ... السقف فانه ليس لصاحب الحائط ان يمنعه من ...
لانه يجوز ان يكون قد وضع ... الرجوع ... بالاخلاف ... صورت بنای خشب ...
حکم در صورت ... است خلاصه مقال آنکه ... مذکوره در سؤال ظاهر است مع ملکیت
و استحقاق ... مستند ... است و قول صاحب ... مقدم است و باید ...
ید مستاجر ... هرگاه مالک منکر اجاره باشد یا اصل اجاره را یا مدعی انقضا آن باشد و مستاجر متصرف
مدعی اجاره باشد یا عدم انقضا قول مستاجر مقدم خواهد بود ... زیرا که ... مدعی ظاهر
در استحقاق ... مستاجرین ... و استقلال ... مستاجر ... است ...
... ناودان ... خشب ... آنکه ...

والمستاجر است لهذا ظاهر در استحقاق است و قول ذو الید مقدم است خلاف آنکه استیفای منافع بجا بعیر والملاك ... اجتماع
ید ... باشد ... قول ... ظاهر در استحقاق باشد و قول ذو الید مقدم باشد ...
... مقدم است ... سؤال که اختلاف مستاجرین باشد قول ذو الید مقدم است ... مالک ... غیره ذو الید
... سؤال هرگاه زید ادعای
... جواب ... حاکم شرع ... مطلع ... باشد ...
... حکم ... جواب مسئله ... حکایت ...
... جواز ... است ... اجماع ... است
اولی ... بینات و ...
... سعد ... رسول الله ... انما اقضی بینکم بالبینات والایمان ... استخراج الحقوق ...
... شاهد ... رجلین ... رجل ... المدعی ... البینة علی المدعی علیه
... الیمین علی المدعی ... علیه ان یحلف ... فان ابی ان یحلف ... حقه
اخبار ... قضا ... بینات و ایمان ... حاکم ... آنکه قضای حاکم ...
... سبب آنکه قضا ... بینه و یمین ... و علم حاکم ...
... علم ... و دلیل ... اولی ... اطلاقات قضا ...
... اجماع ... است سبب آنکه قضای حاکم ...
... منکر ... و اخبار ... روایات ...
... کالسرقة والزنا الزانی والزانیة فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة ... الفاظ ... است
... کشف ... مطلب ... آنکه
قضا ... است ... الائمة العادلین ... آنکه ... حکم ... بین حکم ... و بین ...
مشروع ... بینه ... است ... خلاف ... و ظاهر ... صورت ...
... خلاف است ... آنکه طلب بینه ... صورت علم ...
... طلب بینه مشروع ... قاضی ... علم ...
در ... واظهر ... بجواز است ... قول ... تفصیل ...
حقوق ... و حواز ... قول ... جواز ...
... حاکم ...
قضا ... بینات است ... ثانیه آنکه ... بالشهرة والاجماع المحکی
واما ... است ... قاضی ... مطلع

بر تنکه متحرج تعلا باشد و اذا انحط صرح بنکه مدعی علیه در مجلس قضا اعتراف بمدعی به نماید و کسی منکر بر این اعتراف نف
نشود و اذا انحط مقام بحکم ما اشتهر باشد قاضی بتکذیب شهود و حفظ اثبات و بمقام بکه تعریب کند حاکم را که در مجلس سوء ادب
نماید کرچه غیر از خود حاکم مطلع بر آن نشود و در این موارد با وجود رویت تکلیف قاضی دفع قضا و حکم است و اگر تعقیب خواهد دفع
نباشد باید بامر دیگر قضا نماید و محکوم علیه باشد از آنکه قضا و حال آنکه قول او واجب است و تعطیل و تضییع حقوق است و لا
اصل مستخرج است باجماع و الرایج انهم خلفکم و الشیعی و اما العالم **سؤال** هرگاه مدعی و مدعی علیه اختلاف کنند در اعلم نزد
متنعمین که احدهما اعلم باشد از آن دیگری بکلام باید رجوع نمود **جواب** هرگاه اختلاف نمایند مدعی و مدعی علیه در رجوع مجتهد
متساویین مختار مدعی مقدم است اجماعا و هرگاه احدهما اعلم باشند و اختلاف کنند علی خلاف است محقق و جماعتی قائل اند بعلم
جواز وجوب رجوع باعلم و جمعی قائل اند بوجوب رجوع باعلم و بعضی مثل شهید تردد نموده و نسبت داده اند شهرت قول
بتقدیم اعلم را بالکل نسبت به سید مرتضی و محقق کرکی داده اند ادعای اجماع او و شهرت بی اصل است و اجماع منقول او اخذ بمفاد اوجب
دامعا بر سیره نقض مرباب تقدیم افضل است مدار امت ختم بکلام مر بعضی از کتب ادعای اجماع شاید جواز تقلید غیر افضل با وجود افضل
در مسائل فروع و مسئله قائلین بر جواز تعلیم و حمل بر وجوب رجوع باعلم اطلاقات ... قاضیان در قضا ... جمیع مجتهدها
رسوله و ائمه است ... نسبت باختلاف مراتب ایشان در علم من غیر نکیر علیهم و دعوی اجماع منهم
و اینکه وجوب رجوع باعلم عسر و حرج است بر عوام و احتمال اشتغال الذمه ... و مسئله قائلین بوجوب چند وجه است
اول آنکه قول اعلم اقوی است پس واجب است اتباع او چه ازاله مفسده نسبت بقول مثل او لازم است نسبت بمجتهد
اتباع راجح دوم مقبوله عمر بن حنظله قلت فان کان کل واحد منهما اختار رجلا و کلاهما اختلف فی حدیثنا قال الحکم ما حکم به اعدلهما
و افقههما و اصدقهما فی الحدیث و اورعهما و لا یلتفت الی ما یحکم به الآخر سوم روایة ابن حصین است فی رجلین اتفقا علی عدلین
جعلاهما بینهما فحکم وقع بینهما خلاف فرضیا بالعدلین و اختلف العدلان بینهما عن قول ایهما یمضی الحکم فقال ینظر الی افقههما و
اعلمهما باحادیثنا و اورعهما فلینفذ حکمه و لا یلتفت الی الآخر و ابواب ... قائلین بوجوب اخیر وجه اول باینکه اتباع ما
فتوی و حکم فقیه از باب حصول ظن است یا از باب تعبد است مثل بینه منکر و شهادت عدلین و تقریر و امثال ذلک
در صورتیکه از باب حصول ظن باشد ... باشد در تحیر اعلم موافق باشد یا از اعلم یا موافق باشد با چیزی
حسنات ... در صورت ظن حاصل از غیر اعلم اقوی است از حاصل از اعلم و الامر وجه دوم اولا با
روایت منع ... در اختلاف حاکمین ... و اقوی ... مقبوله ... بوجوب رجوع باعلم است
که میفرماید انظروا الی من کان منکم قد روی حدیثنا ... انظروا الی رجل منکم ... مقبوله ... از مدعی و ثانیا باسم
مفصلی ... در صورت اختلاف متخاصمین و علم باختلاف حاکمین در مسئله فقیه ... فیها محبوب رجوع باعلم افقه
اصدق اورع است ... اعلم و افقه ... اختصاص ... و الامر ... در ... وجه دوم و ... روایت
و دلالت ... وجوب رجوع باعلم ... اطلاقات ... و روایت ابن حصین در صورت علم باختلاف حاکمین
در مسئله فقیه متنازع فیها است باعدل و افقه اصدق اتقی که در این مقام رجوع بمتصف باوصاف اربعه لازم است و اینکه قاه

مسلم از اتباع صحابه قضات قاضی است در صورت جهل باختلاف قاضیین است در مسئله و جهل باعلمیت اقتصار اقوی است و در غیر
این صورت ادعای اتفاق بر اتباع مشکل است و ترجیح در صورتی است که رجوع باعلم مطلقا واجب باشد و الا مورد خبرین مصاحبه
مشترک است در مسئله الفت که در صورت اطلاع متخاصمین باختلاف حاکمین در مسئله فقیه متنازع فیها باید رجوع کرد بحاکمی
که اوصاف اربعه مزبوره در او موجود باشد و اگر اعلم باشد احدهما و آن دیگری اعدل و اصدق و اتقی باشد واجب خواهد بود رجوع
باعلم و این حکم مستنبط است از مقبوله و روایت ابن حصین و معاد هم ... و الامر غیر این مقام رجوع باعلم واجب ... خبره
اطلاقات و سایر ادله و باید دانست که مرتبت و ترجیح قابلیت در این اوصاف اربعه موجب رجوع بآن میشود بلکه باید ... باوصف
معتد بها باشد چه تساوی حقیقی غالبا یافت نمیشود **سؤال** جایز است از برای حاکم که قرض ماکول و ملبوس و مخارج خود
از غیر و نکوه و صله مشکل گذران خود را از بیت المال نماید یا نه **جواب** جایز است از برای حاکم شرع جامع الشرایط
که گذران و خرج خود را از بیت المال نماید هرگاه فقیر و محتاج باشد اما حاکم شرع باغنی و مخواه در حالی باشد که حاکم شرع و حالت
منقطع باشد یا واحد نباشد مشهور میان اصحاب بلکه بعضی از فقها در کتاب قضا و بعضی در کتاب شاهد ادعای اجماع بر آن
نموده اند و بعضی از فقها مثل شهید اطلاق تجویز نموده اند و احوط ترک است بعنوان احتیاج حاکم و تبرع کفایت از برای او در مسائل
ازیقل اما شهرت نسبت ... در مسئله ... جواز ارتزاق مطلقا خبره است اولا اجماع محکی که در غیر خبر عالم است دوم
روایت دعائم الاسلام از حضرت امیر المؤمنین علیه السلام قال من المال رزق الامیر و لا بد من عریف رزق العریف و لا بد من حاسب
و رزق الحاسب و لا بد من قاض و رزق القاضی و در روایت اطلاق مراد در صورت احتیاج قاضی و عدم احتیاج از آن و ضمائم
بحث میلانه ... در کتاب معارج الاصول ثابت کرده ایم حجیت آنرا و ضعف آن بعمل است شهر و عمل اصحاب سیم عقلا
حکم مستقل عقل باینکه قضات از مصالح عامه است و از اسباب و مقدمات قوام دین است چه و ظیفه حاکم احقاق حقوق و اقامه
حدود و امر بمعروف و نهی از منکر و احتیاط در احکام و استعلام از مسائل حلال و حرام است و اشتغال بمصالح مسلمین مانع
از آن است که تکسب و جهت کار بدمخارج او باید از جائی باشد و دیگر اخذ مزد از متخاصمین منافی است با رجحانیکه قاضی باید از جهت
منصوب شده پس باید از بیت المال باشد چه بیت المال بجهت رفع احتیاج مسلمین است و حدیث دعائم هم دلیل این است ... مخصوصا
مثل آنکه و الظاهر انه مما ذکر انه یکون رزق للقاضی علی الناس الذین یقضی لهم و لکن من بیت المال **چهارم** مرسله حماد است
و فیها و یؤخذ الباقی فیکون بعد ذلک ارزاق اعوانه علی دین الله و فی مصلحة ما ینوبه من تقویة الاسلام و تقویة الدین فی وجوه
الجهاد و غیر ذلک مما فیه مصلحة العامة و شبهه نیست که قضات از اهم مصالح عامه است و هم چنین شبهه نیست که قاضی از اعوان
دین است و این روایت بنا بر اطلاق مورد نسبت بقاضی محتاج و غیر محتاج و نسبت بمتعدد و واحد و چیزیکه دلالت بر عدم
جواز ارتزاق کند ندارد مگر حدیث صحیح عن قاضی بین فریقین یاخذ من السلطان علی القضاء الرزق فقال ذلک السحت و ان مورد
اولا باینکه رزق در این حدیث اجر مزد است که احتمال علیه الاصحاب و ثانیا باینکه سحت محمول بر کراهت است و ثالثا
باینکه حدیث مخالف نص معتبر و مخالف اجماعات محکیه است پس تلاقید ... مخالف هذا لا بد که تو بر واجبات و اینکه قضا
از واجبات است و **جواب** اولا آنکه ... که رزق بجهت قاضی بودن نیست بلکه بجهت حق قاضی و باز از قضات بر جمیع کرده

کسی وقف کند بر مؤمن یا فلان کند از برای او چیزی غیر از آنچه باو صید هذا المحبة [illegible] بود نه بازاء [illegible] و لم یخبرن هر کجا کتبی
وقف کند ملکی را بر همسایگان بلد در ماه رمضان پس جایز است از برای همسایگان که در آن زمان اند الا آنکه جایز نیست از برای اثبات
که در چیزی غیبا باشد صوم والله العالم **سؤال** هرگاه مدعی حاضر شود نزد حاکم شرع آیا جایز است مرافعه و حکم در غیاب مدعی
علیه یا موقوف است بحضور مدعی علیه **جواب** مفروض است این سؤال بچند صورت اول آنکه غایب باشد
از بلد غیبتی که دسترس باو نباشد دوم صورت [illegible] باینکه دسترس باو باشد سیم آنکه غایب از بلد نباشد
لکن غایب از مجلس مرافعه باشد و او را احضار کرده باشند و امتناع از حضور نموده باشد چهارم آنکه غایب از مجلس
مرافعه باشد و او را احضار و اعلام مرافعه نکرده باشند این صور مسئله است و اخبار که در این باب از ابواب بحسب
الاسباب وارد شده عموماً و خصوصاً چند چیز است اول اطلاقات قضا مثل صحیحه سعد انما اقضی بینکم بالبینات
والایمان و مرسله یونس استخراج الحقوق باربعة وجوه الی آخر الحدیث و مرسله البزنطی اقض بینهم بالبینات و اضفهم الی اسمی یحلفون
که اطلاق دارد صورت حضور مدعی علیه و غیاب او را دوم روایة محمد بن مسلم انما القاضی [illegible] الاول حتی یرجع
[illegible] جمیل الغایب یقضی عنه اذا قامت علیه البینة و یباع ماله و یقضی عنه دینه و هو غایب و یکون الغایب علی
حجته اذا قدم قال و لا یدفع المال الی الذی اقام البینة الا بکفلاء اذا لم یکن ملیا و مثلها مرسله [illegible] چهارم روایة قرب الاسناد
است لا یقضی علی غایب [illegible] صحیحه زراره کان علی علیه السلام لا یحبس فی السجن الا ثلاثة الغاصب و من اکل مال الیتیم ظلما
و من ائتمن علی امانة فذهب بها و ان وجد له شیئا باعه غایبا کان او شاهدا انتهی اقوی و اظهر است در نظر حقیر بعد از تامل
در این اخبار و کلمات فقهای اخیار آنست که در هر دو صورت اول جایز است قضا و حکم به بینه و علم حاکم در حق
مدعی علیه [illegible] و مسئله محل [illegible] و اشکال نیست و دعوای اجماع بر آن در کتب جمعی از اصحاب شده مثل شهید که در
مسالک میفرماید باتفاق اصحابنا و دلیل اجماعات محکیه و مرسلتین و صحیحه زراره است و روایة قرب الاسناد
و روایت با ضعف سند و مخالفت شهرت بلکه بعد اجماع و مخالفت اجماعات محکیه قوه معارضه با مرسلتین و صحیحه زراره ندارد
با آنکه قرب الاسناد مجهول است بر تقیه کما صرح به بعضهم و بر صورت غیاب از مجلس قضا کما صرح به آخر و اما در صورت
سیم نیز جایز است حکم در غیاب مدعی علیه علی المشهور الذی کاد ان یکون اجماعا بل [illegible] دعوای اجماع [illegible] انما المخالف
شهید در مسالک و بعض [illegible] العصر دلیل [illegible] اطلاقات قضا است و اما مرسلتین و صحیحه زراره
که [illegible] بمدعی ندارد چه لفظ غایب ظاهر است در غایب از بلد اگر چه [illegible] لفظ [illegible] اعم باشد نظر بلغت و شیوع استعمال
[illegible] غایب از مجلس [illegible] شیوع استعمالی در [illegible] قرینه هست بر اراده غیاب از بلد [illegible]
[illegible] قرب الاسناد [illegible] غایب [illegible] ظاهر است در غایب البلد [illegible] روایت محمد [illegible]
[illegible] و مخالفت شهرت و اجماعات محکیه [illegible] اجماع [illegible] اطلاقات [illegible] شهرت و اجماعات
[illegible] اطلاقات [illegible]
[illegible] اجماعات محکیه [illegible] والله العالم [illegible]

کتاب القضا و الشهادات

مدعی علیه محجة بروایة محمد و بحجت آنکه حسابا باشد که از برای مدعی علیه سببی باشد بر استحقاق خود و حکم موجب ضرر بر غایب شود
[illegible] از مشاهده [illegible] قائل [illegible] مخالف الحقیقین قائل [illegible] جواز حکم و شاید
مشهور هم باشد دلیل مشهور اطلاقات قضا است و [illegible] فی زوجة ابی سفیان خذ ما یکفیک والاول مقید
بروایة محمد و الثانی [illegible] قضیه فی واقعه مع احتمال کون ابی سفیان حاضرا [illegible] ما یکفیک والاول مقید بروایة محمد و الثانی
[illegible] قضیه فی واقعه مع احتمال کون ابی سفیان غایبا عن البلد تذنیب فی بیان امور الاول در آن صورتی
که حکم در غیاب مدعی علیه جایز است باید بعد از حکم مدعی به تسلیم مدعی شود و هرگاه مدعی ملی و صاحب چیز است احتیاج
بگرفتن کفیل نیست و هرگاه صاحب چیزی نباشد کفیل باید گرفت که بعد از حضور مدعی علیه هرگاه اظهار جرحت خود را نماید
و اثبات حق خود کند ضرری بر او عاید نشود و کفیل از عهده برآید و دلیل [illegible] ضرر و ضرار است و مرسلتین
مزبورتین و لا یدفع المال الی الذی اقام البینة الا بکفلاء اذا لم یکن ملیا که مفهوم شرط در آن دلالت میکند بر عدم وجوب گرفتن
کفیل در صورت ملائت مدعی و منطوق آن دال است بر وجوب گرفتن کفیل والله العالم الثانی جواز حکم بر غایب
در حقوق ناس است مطلقا چه اموال و چه عقود و چه غیر آنها حتی در سرقت نسبت باخذ مال نه در حقوق الله محضه
که حکم در حقوق الله در غیاب جایز نیست و علی الظاهر مسئله محل خلاف نیست و دعوای اجماع بر آن مکرر شده و دلیل
همان اجماعات محکیه است و ادرؤا الحدود بالشبهات چه احتمال اقامه غایب بینه بر خود را شبهه است و اطلاقات قضا انصراف
[illegible] که شامل حقوق الله هست معارض است [illegible] الاسناد و ضعف [illegible] مقام مجبور است بشهرة
عظیمه بالغه حد اجماع و با اجماعات محکیه و بعد التعارض رجوع میشود باصل [illegible] الثالث در آن
در صورت حکم بر غایب البلد آن غایب بر حجت خود باقی است مثل اینکه اقامه بینه نماید بر ادای دین و یا بر فسق شهود
و یا [illegible] و امثال اینها و لیکن هرگاه [illegible] غایب [illegible] باشد که مدخلیتی در مرافعه
گذشته داشته باشد مثل فسق شهود یا بینه [illegible] حاکم اول اقامه بینه نماید نزد حاکم دیگر [illegible] الظاهر از مرسلتین جایز است علاوه
بر آنکه [illegible] جایز باشد نزد هر حاکم [illegible] باشد حکم [illegible] قضا [illegible]
[illegible] مثل [illegible] بر خود [illegible]
حاکی [illegible] واجب [illegible] حاکم اول باشد والله العالم الرابع در صورت سیم از صور اربعه
مزبوره [illegible] حاکم شرع اعلام نماید [illegible] که حاضر شود در مجلس قضا [illegible] اعلام کند که اگر [illegible] در غیاب
او مرافعه خواهد شد و مقتضای حکم شرعی حکم خواهد شد [illegible] حاکم از بابت ولایت عامه [illegible]
ممتنع است و کیلی [illegible] او معین [illegible] مدعی [illegible] بحاکم شرع
حکم [illegible] مدعی [illegible] جرح شاهد بالمدعی [illegible] مدخلیت
در [illegible] مرافعه [illegible] برضاع
و امثال اینها [illegible] حاکم [illegible] والله العالم

سؤال هرگاه ضمانی از عمرو و زید بر خالد واقع شود و مبلغی هم باشد باینکه این ضمانت از ان یکی و نفر بوده باشد
مضمون علیه واحد شده ولی معلوم نباشد که کدام ضامن است و احدهما ایا این ادعا از مضمون علیه مسموع است
یا نه و هرگاه شهود شهادت داده باشند در محاکم شرع و معین از این جنایات مقاصی باشد و معین ایا بچه حکم
خواهد شد و هم چنین هرگاه خالد ادعای غصب و یا سرقت و یا دین نماید ولی غاصب و سارق و مدیون مخصوص باشد
بین شخصین قطعاً ولی معلوم نباشد که کدام شخص و معینه ایا مسموع است چنین ادعائی یا نه جواب در صورتیکه
بینه نباشد و مقصود مدعی قسم ولکن مدعی علیهما باشد ادعای او مسموع است و قسم دادن هر یک از ایشان مشروع
است و علامه مرحوم در قواعد تصریح فرموده باین مسئله و دیگران هم گفته اند و دلیل بر مسموعیت عمومات و اطلاقات
فصلات البینة علی المدعی و الیمین علی المدعی علیه و اینکه عدم سماع مستلزم تکذیب مدعی است و حال اینکه قبل اسم مجهول
بر معین است و اینکه عدم سماع مستلزم ضرر است بر مدعی پس هرگاه قسم خوردند نفی المطلوب و هرگاه قسم نخوردند
از سه حال خارج بیرون نیست یا هر دو قسم خواهند زد یا هر دو نکول خواهند نمود از قسم و یا احدهما در صورت اولی رد
جایز نیست چه قسم بر مقسم رد ننماید و قسم بر هر یک منفرداً بطی نیست نادر که لا یمین الا علی القطع و اما در صورت دوم
باید هر دو بالمناصفه از ... نکول از جهت مدعی ... بدون رد و قسم بر مدعی بروایة البصری المروی فی الکافی
والتهذیب عن الرجل یدعی قبل الرجل الحق فلا یکون له بینة بما له قال فیمین المدعی علیه فان حلف فلا حق له وان لم یحلف فعلیه
و ... الاخرس کیف یحلف قال ان امیر المؤمنین کتب له الیمین و غسلها و امره بشربها فامتنع فالزمه الدین و بعد
قول مفصل مطلب تمام میشود و اما در صورت سیم نیز بقاعده نکول انکه نکول از قسم نموده باید غرامت بکشد تمام مدعی
و در صورتیکه بینه باشد و اقامه بینه شود پس بعد از اقامه و اثبات از چند صورت خارج نیست اولی انکه جنایات
متعلقه از دو نفر ثابت بیکشخص واحد شده ثابت هم میشود ولی مشخص نیست که کدام یک ... الامر ... بصورت
هرگاه مدعی علیه ادعای تعیین نماید قول مسموع است و لوث است قسامه بعمل می اید و حکم میشود بمقتضای ان و هکذا
مدعی علیه المعلوم تعیین نماید ولی از برای حاکم شرع ظن حاصل میشود بتعیین احدهما اهالی لوث است و مقتضای
... حکم مینماید و ... از ... حکم فلان است و هرگاه مدعی علیه ادعای تعیین نماید و حاکم هم ظن بتعیین نداشته باشد
حاکم حکم مینماید باینکه هر دو بالسویه از عهده حسب بر ایند و ... حکم ... خواهد شد تا اینکه حق مسلم از میان
نرود و هرگاه خون باشد خون مسلم از میان نرود و اینجا مقام قرعه نیست و صلح اجباری ... و ممکن است استناد
این حکم ببعضی از اخبار که وارد شده در باب قسمت عین بالمنصف بین المتداعیین عند تعارض البینتین ... انکه بینه
اثبات شود که یکی از این دو نفر ... و ... شده یکی از این دو ... مثل انکه شاهد ... و ...
بر ... مدعی ... که ... مدعی تعیین از برای احدهما نماید ... قسم باید
مینماید و بمقتضای ادعای او حکم میشود و الا مقام قرعه است بمقتضای حدیث معتبر کل مجهول ففیه القرعه باید عمل
بقرعه نموده حاکم شرع قرعه بزند و بمقتضای قرعه حکم مینماید سیم انکه بینه اقامه شود بر اینکه احدهما غصب کرده اند یا سرقت

کرده ند یا فرض

کرده ند یا فرض کرده ند یا قرض خوردند و امثال ذلک و کسیکه متعرض این فروع است علامه مرحوم است در قواعد قال بعد ان ذکر سماع
الدعوی و البینة فی الصورة السابقة و کذا دعوی الغصب و السرقة و اما القرض و البیع و غیرهما من المعاملات فاشکال ینشأ من
تقصیره بالنسیان و الاقرب السماع ایضا و در این مقام قول بلوث و یمین مقام ندارد و در صورت حکم بقرعه در صورت
اقامه بینه بملاحظه عموم ادله قرعه و الصلح علی التراضی احسن و الله اعلم سؤال چه میفرمایند در قرعه ایا مشروع است
یا نه و ایا محل ان در کجا است و ایا اذن حاکم شرع در ان لازم است یا نه و ایا بچه طریق باید قرعه زد جواب قرعه
مشروع است بالاجماع و الکتاب و السنة قال الله تعالی فساهم فکان من المدحضین و المروی فی الفقیه و التهذیب عن محمد بن
حکیم قال سألت ابا الحسن موسی عن شیء فقال لی کل مجهول ففیه القرعة قلت له ان القرعة تخطی و تصیب فقال کل ما حکم الله به
فلیس بمخطئ و موثقة سماعة عن ابی عبد الله قال ان رجلین اختصما الی علی فی دابة فزعم کل واحد منهما انها نتجت فی داره و اقام
کل واحد منهما بینة ... ثم قال اللهم رب السموات السبع و رب الارضین السبع و رب العرش العظیم عالم الغیب و الشهادة
الرحمن الرحیم ایهما کان صاحب الدابة و هو اولی بها فاسئلک ان تخرج سهمه فخرج سهم احدهما فقضی له بها و صحیحة فضیل بن
یسار قال سألت ابا عبد الله عن مولود لیس له ما للرجال و لا ما للنساء قال یقرع علیه الامام او المقرع یکتب علی سهم عبد الله و یکتب علی
سهم امة الله ثم یقول الامام او المقرع اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغیب و الشهادة انت تحکم بین عبادک فیما کانوا فیه یختلفون
فبین لنا امر هذا المولود کیف یورث ما فرضت له فی الکتاب ثم یطرح السهمان فی سهام مبهمة ثم تجال السهام علی ما خرج ورث
علیه و مرسل حماد المروی فی التهذیب عن احدهما قال القرعة لا تکون الا للامام و موثقة یونس المروی فی الصافی قال فی رجل
کان له عدة من الممالیک فقال ایکم علمنی آیة من کتاب الله فهو حر فعلمه واحد منهم ثم مات المولی و لم یدر ایهم الذی علمه الایة هل یستخرج
بالقرعة قال نعم و لا یجوز ان یستخرجه احد الا الامام فان له کلاما وقت القرعة یدعو به لا یعلمه غیره و بمقتضای اطلاق روایات
سابقه و روایتین اخیرتین انست که ... قرعه جایز است ولی بمقتضای روایتین اخیرتین انست که قرعه مخصوص امام
و از وظائف امام علیه السلام است و مرحوم ملا محسن علیه الرحمة جمع نموده بین الاخبار باینکه هرگاه شیء معین باشد در واقع
مجهول باشد در ظاهر تعیینش از قرعه وظیفه امام علیه السلام است مثل حیوان مولود و هرگاه نه در واقع معین باشد و نه
در ظاهر مثل تقسیم مشترکات از برای هر کس قرعه جایز است و این جمع بلا شاهد است و مقتضای روایتین اخیرتین
انست که قرعه از وظائف امام است هر چند ... و قسم دادن نیز از وظائف امام است ولی مقتضای ... روایات
... و سایر روایات که ... ذکر نموده ... انست که نایب عام ... حاکم شرع عادل ... قیام نماید
بوظائف امام ... قرعه است هر چند ... و ... نیز از وظائف ... است ولی حاکم شرع از باب عموم
نیابت قیام مینماید ... دو روایتی اخیرتین ... نیابت حاکم شرع قرعه جایز نیست از برای غیر حاکم شرع عادل
و اما محل قرعه ... شرعی ... انها ... اشکال ... واجب
است ... وجوب ... قرعه ... مشخص ... باستصحاب یا اصل برائت یا قاعده
حل ... حکم ... موضوعات ... قرعه ...

اگرچه مقتضای روایة اولی کل مجهول لتعیین القرعة آنست که قرعه در آنها جایز باشد ولیکن مراد کل مجهول بعد التفحص است
و بعد از رجوع بأنی قواعد دیگر مجهول بحاله بوده تا رجوع بقرعه شود و محل قرعه دو مورد است اولی هر امری
که معین باشد در واقع و مجهول باشد در نزد ما و بیان نشده باشد حکم آن بدلیلی دیگر دوم هر امری است که
مردد باشد بین شیئین او شخصین یا زیاده و ترکه معین نباشد در واقع و طلب شود در آن تعیین در این هر دو وجه
قرعه جایز است و مدلول علیه اخبار است کل مجهول لتعیین القرعة و اما قرعه بعد از آنکه حاکم شرع از او واقع ساخت
لازم میشود و نمیتواند از مقتضای آن رجوع کند هر یکی از دو محلی که مذکور شد و قرعه در آن مقبول است بحیث
حجت اولی استصحاب جه اجماعا بقرعه متعین میشود مجهول و منفصل میشود استحقاق و بعد از استیفاء
شک حاصل شود بعد از شیئی که سهم هر یک چه باشد [illegible] دوم آنکه مقتضای [illegible]
سماعه و کذا حکم الله به فلیس مخطئی در روایت محمد بن حکیم و فخرج بها سهم المحق و سهم الله در سایر روایات است
که قرعه لازم باشد و بعد شیئی [illegible] حکم عقل بانکه ابداع و اختراع قرعه بحیث حل مشکل و قطع منازعه
شده دلیل در صورتی است که لازم باشد نه جایز و اما طریقه قرعه در فتوی فقها مذکور که چند [illegible] اولی آنکه
بعد از تعدیل سهام اسمهای سهام را بتحدید و ترسیف حکم شرع یا مأذون از جانب او بنویسد در رقعها و هر یک
ساتر پنهان کند و کسیکه نشناسد بیرون آورد هر یکی از آن رقعها را باسم یکی از شرکا تا تمام شود دوم آنکه
اسمهای شرکا [illegible] بنویسد در رقعها بعد از تعدیل سهام و هر یک ساتر پنهان کند و کسیکه نشناسد آن
رقعها را بیرون آورد باسم سهمها تا تمام شود و غیر این دو طریق بطریقهای دیگر هم میتوان قرعه زد مثل قلم و سنگها
خرما و غیر خرما و برگ و امثال آنها باستتار آنها و بیرون آوردن آنها هم چنانکه از کلمات فقهای اخیار و اخبار
اهل بیت اطهار علیهم صلوات الله الملک الغفار [illegible] آید که طریقه قرعه منحصر در صورتی نیست و شهید در کتاب
قضا و مسالک با این مطلب تصریح نموده اند سؤال هرگاه دعوی کرده شود [illegible] استیجار [illegible] و غیره او را
[illegible] و دان ولد منکر باشد
و دعوی از اثبات عاجز باشد آیا تسلط قسم بر آن ولد دارد یا نه جواب بلی هرگاه دعوی عاجز باشد از اثبات
از وجه [illegible] کند و ولد [illegible] عموم البینة علی المدعی والیمین علی المدعی علیه
و صرح به غیر واحد من الاصحاب و این قسم [illegible]
نموده ما سائل العالم سؤال چه میفرمایند در شهادت یهودی و نصرانی و مجوسی و سایر اهل ذمه و فرق کفار
آیا شهادت ایشان شرعا مسموع است یا نه جواب شهادت کفار مطلقا خواه ذمی و خواه غیر ذمی شرعا
مسموع نیست مگر انکه استثنا شده از وجوه منها الاصل و منها روایة السکونی ان امیر المؤمنین کان لا یقبل شهادة فحاش
ولا ذی مخزیة فی الدین و منها روایة [illegible] لا یقبل شهادة ذی شحناء او ذی مخزیة فی الدین و منها المروی
فی مجالس الصدوق اخبرنی عن یقبل شهادته ومن لم یقبل فقال یا علقمة کل من کان علی فطرة الاسلام جازت شهادته

الحدیث

الحدیث و منها الاخبار الدالة علی ان مقبول الشهادة من ولد علی الفطرة و فی صحیح ابن سنان عن قول الله تعالی فطرة الله التی
فطر الناس علیها [illegible] قال النبی الاسلام فطرهم حین اخذ میثاقهم و منها مفهوم الشرط فی روایة السکونی و منها
و کذلک الیهود والنصاری اذا اسلموا جازت شهادتهم ولا خبری قال امیر المؤمنین [illegible] الیهودی والنصرانی اذا اسلما جازت شهادتهما
ثم اسلموا جازت شهادتهم و منها الاجماع المحقق فی شهادة الکفار علی المسلمین و منها موثقة سماعة عن شهادة
اهل الملة قال لا تجوز الا علی ملتهم فان لم یوجد غیرهم جازت شهادتهم علی الوصیة لانه لا یصلح ذهاب حق احد و منها صحیحه
ضریس عن شهادة اهل الملل هل تجوز علی رجل من غیر اهل ملتهم فقال لا الا ان لا یوجد فی تلک الحال غیرهم جازت شهادتهم
فی الوصیة لانه لا یصلح ذهاب حق امرء مسلم ولا یبطل وصیته خلاصه بحکم اصل و اخبار مذکوره معتبره نیست شهادت
غیر مسلم مطلقا هر چند [illegible] است که شهادت کافر معتبر است اولی شهادت کافر بر اهل ملت خود مثل
شهادت یهودی بر یهودی از برای یهودی و شهادت [illegible] از برای مسلم [illegible] مسموع است و اکثر اصحاب
مسموع میدانند مثل شیخ در کتاب [illegible] و اسکافی و علامه در مختلف و [illegible] در تنقیح و سبزواری در کفایه و جمعی
از معاصرین و من قدمهم فی العصر [illegible] موثقه سماعه المتقدمه [illegible]
حق امرء مسلم [illegible] شهادة یهودی بر یهودی از برای یهودی و [illegible]
یهودی حکم [illegible] با آنکه [illegible] و اما اختصاص [illegible] قبول
شهادت کافر بر کافر باهل ذمه و اهل کتاب و با هر کافر [illegible] مستفاد میشود
المحققین [illegible] اجماع [illegible] قبول شهادت حربی مطلقا [illegible]
اختصاص [illegible] قبول شهادت باهل ذمه [illegible] حکایت اجماع [illegible] دوم
شهادت ذمی [illegible] از برای مسلم [illegible] وصیت [illegible] اجماعی است [illegible]
مثل ابن حمزه و فخر المحققین [illegible] اولی [illegible] انکه
[illegible] او آخران من غیرکم ان انتم ضربتم فی الارض فاصابتکم مصیبة الموت [illegible]
[illegible] فی صحیح هشام فی قول الله او آخران من غیرکم قال اذا کان الرجل فی ارض غربة لا یوجد فیها مسلم جازت شهادة
من لیس بمسلم علی الوصیة و فی روایة یحیی بن محمد [illegible] اذا مات الرجل فی ارض غربة فلم یجد مسلمین اشهد رجلین من اهل
الکتاب و فی روایة حمزة بن حمران [illegible] اللذان منکم مسلمان واللذان من غیرکم من اهل الکتاب فقال
اذا مات الرجل المسلم فی ارض غربة و طلب رجلین مسلمین یشهدهما علی وصیته فلم یجد مسلمین فلیشهد علی
وصیته رجلین ذمیین من اهل الکتاب مرضیین عند اصحابهما و ظاهر روایات خصوصا حمزة بن حمران است که هرگاه
[illegible] مسلم باشد مقام استماع شهادة ذمی [illegible] دوم آنکه ذمی [illegible] اهل ذمه [illegible]
مستفاد [illegible] روایة حمزه [illegible]
عادل [illegible] است والله العالم سؤال [illegible]

مال عمرو میباشد و بعد از مدعی ادعا نماید که ذو الید و محق متصرف میباشم در صورت مسطوره آیا ذو الید باعتراف اول ماخوذ
و مدعی بالبینة عمرو محکوم خواهد بود یا آنکه محق متصرف زید و ادعای حقیت تصرف محکوم بملکیت او خواهد بود و ان اعتراف
کاولی ثبوت میفاید خواهد بود **جواب** اعتراف ذو الید در صورت مسطوره است اول آنکه مدعی
نزاع با عمرو در جواب عمرو کوید که من قبل از این مال ... و الحال مال من است و محق متصرفم در صورت آنکه این اقرار
در ... حال ... باشد و اقرار حالی او نزد حاکم شرع ببینه ثابت شود ... آنکه این اقرار ... سابق
باشد و الحال ... کوید محق متصرفم و الی اقرار سابق او ببینه ثابت شود ... در صورت اول
محکوم است بملکیت عمرو ... است که اثبات کند ... و ... شده ... انتقال مدعی است و
اقرار او ادعای انتقال بلا آلت معتبره و مقتضای البینة علی المدعی است که اثبات انتقال بر زید ذو الید باشد
اثبات ... کند و ظاهر احکم ... در صورت علی الاشکال و خلاف ... شد و اما صورت
هم ظاهرا آنکه این صورت باشد نظرا بانکه ... مستند ... البینة علی المدعی است و ... مدعی بر زید ذو الید
انتقال ... و بمجرد این اقرار حکم ... نمیشود ... اثبات ملکیت حالیه ... و استصحاب
... مقدم ... استصحاب ... و ... معلوم شود ... باشد
استیجار و الله العالم **سؤال** ما معنى العدالة التي هي شرط في قبول شهادة الشاهد **جواب** قال العلامة
طاب ثراه في قواعده ان العدالة هي كيفية نفسانية راسخة تبعث على ملازمة المروة والتقوى وفي ارشاده هي ملكة نفسانية تبعث
على ملازمة التقوى بمجانبة الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر وكذا في الشرايع وتبعه المتأخرين في هذا التفسير جماعة
وتنزل عن ذلك جماعة من اصحابنا سيما القدماء فعبروا عنها بمجرد الاجتناب والكف عن المعاصي دون الملكة ثم من ذلك
ايضا تنزل بعض الاجلاء كالشيخ والمفيد وابن الجنيد فعبروا عنها بمجرد الاسلام وعدم ظهور الفسق وادعى الاول في الخلاف
عليه الاجماع ثم استبعد بعض اعيان متاخري تفسير العدالة بالملكة كالمقدس الاردبيلي والمحقق السبزواري قال الاول
على ما حكي عنه والذي يظهر لي ان المدار في ذلك على ما يفهم من صحيحة ابن ابي يعفور المتقدمة فلا بد من اجتناب الكبائر واطمئنان
القلب والسكون اليه وعدم اتهامه واما الملكة المذكورة فما نعرف لها دليلا انتهى وقال الثاني في الذخيرة
اعتبر المتاخرون في معنى العدالة الملكة التي تبعث على ملازمة التقوى والمروة والمراد بالملكة الهيئة الراسخة النفسانية
ولم اجد ذلك في كلام من تقدم على المصنف ولم ار في الاخبار ما يدل عليه فيما اعلم وكانهم اتبعوا في ذلك
العامة حيث يعتبرون ذلك في مفهوم العدالة ويوردونه في كتبهم انتهى وكلام السبزواري هنا في غاية الجودة والمتانة
والتوفيق بالقواعد الشرعية انه ليس في العرف واللغة من اللازم الحقيقة ما يثبت الملكة في اللغة بمعنى الاستواء وكلام
... والعرف مضطرب في هذا الباب ... ادعاء مساعدته لمجرد الاجتناب دون الملكة كما يشهد به طريقة الناس من
... ظاهرهم ... ظاهرهم من غير
... المعاصي في العامل هل يبعث على تركها ... يكون

او بكلفة ومشقة شديدة من غير تحقق الملكة الا بعد ... وما يرى في كلام اهل الشرع من التلازم والاتفاق حتى يعبر عنها الجمهور كما هو عين
في مقام الاختلاف وكذا ما يرى في الاخبار بيانه وتعبيره عنها بالملكة لان ما نعثر عليها في هذا الباب من الاخبار محصورة منها صحيحة
عبد الله بن ابي يعفور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم فقال
فقال ان تعرفوه بالستر والعفاف وكف البطن والفرج واليد واللسان ويعرف باجتناب الكبائر التي اوعد الله عليها النار
من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك والدلالة على ذلك كله ان يكون ساترا لجميع عيوبه
حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه ويجب عليهم تزكيته واظهار عدالته في الناس ويكون منه التعاهد
للصلوات الخمس اذا واظب عليهن وحفظ مواقيتهن بحضور جماعة المسلمين وان لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم الا
من علة فاذا كان كذلك لازما لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس فاذا سئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا ما رأينا منه الا خيرا
مواظبا على الصلوات متعاهدا لاوقاتها في مصلاه فان ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين ومنها ما رواه الكليني
عن ابي الحسن ... قلت جعلت فداك كيف طلاق السنة قال يطلقها اذا طهرت من حيضها قبل ان يغشاها بشاهدين
عادلين كما قال الله في كتابه ثم قال في اخرها من ولد على الفطرة اجيزت شهادته على الطلاق بعد ان يعرف منه خير ومنها
المروي في المجالس عن علقمة عن ابيه قال ... من لم تره بعينك يرتكب ذنبا او لم يشهد عليه بذلك شاهدان فهو من اهل العدالة
والستر وشهادته مقبولة وان كان في نفسه مذنبا ومنها ما رواه سلمة بن كهيل قال سمعت عليا يقول لشريح
واعلم ان المسلمين عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد لم يتب او معروفا بشهادة زور او ظنينا ومنها ما رواه
يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن البينة اذا اقيمت على الحق ايحل للقاضي ان يقضي بقول البينة من غير
مسألة اذا لم يعرفهم قال خمسة اشياء يجب على الناس الاخذ بها بظاهر الحكم الولايات والتناكح والمواريث
والذبائح والشهادات فاذا كان ظاهره ظاهرا مأمونا جازت شهادته ولا يسأل عن باطنه ومنها ما رواه العلاء بن
سيابة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن شهادة من يلعب بالحمام فقال لا بأس اذا كان لا يعرف بفسق ومنها ما رواه
عبد الله بن المغيرة عن الرضا عليه السلام قال كل من ولد على الفطرة وعرف بصلاح في نفسه جازت شهادته ومنها صحيحة ابي
بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عما يرد من الشهود قال الظنين والمتهم والخصم قال قلت الفاسق والخائن قال كل هذا
يدخل في الظنين اقول ومفاد الرواية الاولى مطلبان الاول تحقق العدالة بالستر والعفاف والكف
والاجتناب عن الكبائر والثاني طريق معرفة اتصاف الرجل بالمذكورات والدال عليه قوله والدلالة على ذلك كله والظاهر
من هذا الكلام الى اخر الحديث الاكتفاء في طريق معرفة اتصاف الرجل بالمذكورات فعلا وتركا بالظن والظهور بمعنى انه
لا يجب تحصيل العلم والقطع باتصافه بالستر والعفة والاجتناب عن الكبائر بالتفتيش عن خفايا امور الرجل والاطلاع
والتفتيش عن سريرته ووقائع ايامه بل يكفي ظهور ذلك وحصول الظن به والقرينة على ذلك قوله ساترا لجميع عيوبه في
تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه ولو كان تحصيل العلم بالاجتناب واجبا لما كان يحرم على المسلمين تفتيش
ما وراء ذلك من عثراته مضافا الى انه لو وجب تحصيل العلم يلزم العسر والحرج وانه لا يوجد العامل الا اقل قليل

واشد بتلك ابواب المرافعات والجماعات والطلاق وغيرها مما يعتبر فيه العدالة والحق هنا ان بنا الشارع انه بحكم الظاهر ولا
بحكم العسر وما جعل الله في الدين من حرج ومضافا الى شهادة رواية علقمة بل الكلية على قوله وان كان في نفسه مذنبا
ورواية يونس المشتملة على قوله فاذا كان ظاهره ظاهرا مأمونا جازت شهادته ولا يسئل عن باطنه ورواية علا بن سيابة المشتملة
على قوله لا باس اذا كان لا يعرف بفسق وان احاديثهم مما يكشف بعضها عن بعض وبالجملة لا دلالة بالتقريب المذكور للرواية الا
بل وسائر الروايات على انه لا بد من كون عدالة الرجل ستره وعفافه واجتنابه عن الكبائر بل تدل على الاكتفاء بمجرد الظهور
الظن بل لك فان الملكة وان كان الامر بعد الاخبار عليها فيظهر من ذلك ان القول بالملكة لا وجه له ولا دليل عليه من
العرف واللغة والاخبار وكلمات الاصحاب واما قول الشيخ وابن الجنيد والمفيد فلا مستند له ايضا سوى رواية علقمة
وما تأخر عنها فكما من رواية يونس وغيره قال الشيخ في الاستبصار بعدما روى خبر ابن ابي يعفور ثم بعده خبر يونس
المرسل المخالف له ان خبر يونس لا ينافي الخبر الاول من وجهين احدهما انه لا يجب على الحاكم التفتيش عن بواطن الناس
وانما يجوز لهم ان يقبل شهادتهم اذا كانوا على ظاهر الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما يقدح فيهم ويوجب تفسيقهم فمن تكلف
التفتيش عن احوالهم يحتاج ان يعلم ان جميع الصفات المذكورة في الخبر الاول منتفية عنهم لان جميعها يوجب القدح في
قبول الشهادة والثاني ان يكون المعتبر بالصفات المذكورة في الخبر الاول الاخبار عن كونها قادحة في الشهادة وان
لم يلزم التفتيش عنها والمسئلة والبحث عن حصولها وانتفائها ويكون الفائدة في ذكرها انه ينبغي قبول شهادة من كان
ظاهر الاسلام ولا يعرف منه شيئا من هذه الاشياء فان من عرف فيه احدها قدح ذلك في شهادته انتهى وفيه ان الظاهر
من خبر علقمة ويونس بيان الاكتفاء في اتصاف العادل بالصفات المذكورة بالظن والظهور من دون حاجة الى
القطع والجزم كما عرفت نعم ان كان مراد الشيخ من عدم ظهور الفسق ومن قوله وانما يجوز لهم ان يقبل شهادتهم اذا كانوا على
ظاهر الاسلام ولا بد ان الخ الظن بالاجتناب من الفسق والمعاصي بعد الفحص فمقدرا لحصول الظن كما هو الظاهر فهو حسن
متجه ولا نزاع انه حسن ايضا فقوله بان ارتكاب المعاصي ولو سرا رافع للعدالة الا انه لا يجب تحصيل العلم بعدم الارتكاب ولو
كان فتامم وان كان مع الاسلام من دون حصول الظن وظهور له بعدم الارتكاب ففساده غني عن البيان اذ لا معنى لاثبات
شيء بشيء من دون علم ولا ظن بثبوته له بل بمجرد الشك مضافا الى عدم مساعدة الاخبار المرقومة لاثبات الاكتفاء
في عدالة الرجل بمجرد الشك في اجتنابه عن المعاصي من دون ظن باجتنابه اذ قوله فمن لم تره بعينك يرتكب ذنبا او لم يشهد
بذلك شاهدان في خبر علقمة ظاهر في من ان منه بعد المعاشرة والنظر اليه والاستشهاد عن احواله والا فلم ينظر اليه
لا يرى منه العصيان ابدا وقوله في رواية يونس فاذا كان ظاهره ظاهرا مأمونا جازت شهادته ولا يسأل عن باطنه ظاهر
فمن كان بحسب الظاهر مأمونا جازت شهادته عن المعاصي اذ الظاهر يعني المظنون وهذا مضافا الى ان خبر يونس الذي
استدل به الشيخ ليس في مقام بيان العدالة انها عدم ظهور الفسق او ظهور عدمه بل هو في مقام الاخبار بشهادة من كان ظاهره
مأمونا وان هذا هو العدالة ومضافا الى طريقة العلماء وغيرهم في مقام العمل فانهم لم يعملوا على عدالة شخص بمجرد الاسلام من دون
ظن باجتنابه عن المعاصي لا في مقام المرافعات ولا في الطلاق ولا في الايتمامات ولا في غيرها مما يعتبر فيه العدالة الا بعد ان

يتفحص

يتفحص عن احوال الشهود عند المرافعات غاية التفحص ولا يحكمون بمجرد شهادة مسلم مع الشك في عدالته وكذا
الطلاق والايتمامات ولا في غيرها مما يعتبر فيه العدالة الا بعد ان يتفحصوا ومضافا الى ان الاصل عدم ترتب الاثار الشرعية المترتبة على
العادل على مجرد الاسلام وعدم ظهور الفسق ومن يتفق في ترتب هذه الاثار عليه من ظن بعدم فسقه لانه شك فيه والاخبار المتقدمة الواردة
في هذا الباب لم يخرج من هذا الاصل سوى ما يحتمل من رواية علقمة اذ الباقي اما خال عن بيان العدالة او غير دال على مطلوب الشيخ واما
رواية علقمة فيما ابتلوا عليه من ظهورها في ظهور عدم الفسق فمعارضة برواية ابن ابي يعفور حيث انه قد دلالة والترجيح معها لانها
اشهر بين الاصحاب وادق بعضها اذهم بين قائل بالملكة كالمحقق والعلامة واكثر المتأخرين وقائل بنفس الاجتناب عن الكبائر كما
القدماء وجماعة من المتأخرين ولعمري انه مما يوافقه لفتوى واحد من هؤلاء ولئن سلمنا التعارض والتكافؤ فيجب الرجوع الى الاصل
وهو عدم ترتب الاثار على مجرد الاسلام وعدم ظهور الفسق فيبقى قول الشيخ ايضا كقول المحقق والعلامة بلا دليل والاوسط الاوفق
وسطها لا الاخفى ثم ان هيهنا فوائد الاولى الحق ان الاصرار على الصغيرة كبيرة على الاشهر وادعى المولى الاردبيلي
عليه الاجماع لما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار ولما في رواية
الفضل ان من الكبائر الاصرار على الصغائر ولما في رواية اخرى عنه قال من علامات الشقاء جمود العين وقسوة القلب
وشدة الحرص في طلب الدنيا والاصرار على الذنب وجه الاستدلال بالاولى والثانية ظاهر واما الثالثة فبانها
دلت على كون المصر شقيا وقد اوعد الله سبحانه عليه النار فيكون كبيرة الثانية ان الظاهر ان الاصرار انما يتحقق بفعل
المعصية ثلاث مرات واكثر من ان يكون الفعل من صنف واحد او اصناف مختلفة الا ان الاول اظهر من حيث
الصدق ولا يبعد فالفرق الا ان ذلك ومن مصاديق الاصرار ان يفعل المعصية مرتان ويعزم على فعلها ثالثا واما لو فعل
مرة ويكون عزم على الفعل بعدة مرات ففي صدق الاصرار اشكال وان كان كلام بعض الاجلة ظاهرا في كونه اصرارا
قال الشهيد في المسالك ان الاكثار منها سواء كان من نوع واحد او انواع مختلفة وقيل المداومة على نوع واحد منها ولعل
الاصرار يتحقق بكل منهما وفي حكمه العزم على فعلها ثانيا وان لم يفعل وقال في الروضة والاصرار اما فعلي وهو المواظبة على نوع
واحد منها او الانواع او حكمي وهو العزم على فعلها ثانيا بعد وقوعه وان لم يفعل وقال في شرح الارشاد والاصرار يحصل
بتكرر فعل الصغيرة مرة بعد اخرى في الغالب بل يحصل بالمرة الواحدة مع العزم على العود لانه المتبادر من الاصرار وقال
في المدارك والمراد بالاصرار العزم على فعلها بعد الفراغ منها وفي معناها المداومة على نوع واحد منها بلا توبة انتهى
وربما يظهر من كلام بعض الاصحاب ان فعل المعصية مع عدم التوبة وعدم العزم عليها اصرار لان فعل المعصية معصية وترك
الاستغفار معصية اخرى فيصير اصرارا ويؤيده رواية جابر عن ابي جعفر ع في قول الله عز وجل ولم يصروا على ما فعلوا
وهم يعلمون قال الاصرار ان يذنب فلا يستغفر ولا يحدث نفسه بتوبة فذلك الاصرار وفيه ان فعل المعصية
مرة وترك الاستغفار ليس اصرارا قطعا عرفا ولغة وان الرواية يحتمل ان يكون واردة لبيان معنى الاصرار في الاية او
مجازا ولعلهم في بيان ان المراد من الاصرار في جميع الموارد ذلك مع انه لم يثبت كون الاصرار حقيقة شرعية في فعل
المعصية وترك الاستغفار حتى يحمل عليه في جميع الموارد مع انه لم يثبت كون الاصرار حقيقة شرعية بل ولم يثبت كونه

حقيقة متشرعة فيرجع بذلك الأمر في معنى الأصل او بداد العرف والمتيقن من صدقه عرفا وأخذ ما سل على الملك الثالثة الحق ان
ترك المروة لا يخرج عن العدالة وفاقا لجماعة من أعيان أصحابنا من قارب العصر والمراد منها فعل الرجل ما يخالف شأنه كالأكل في الأسواق
ولبس الفقيه لباس الجندي والدليل عليه رواية ابن أبي يعفور المتقدمة ورواية يونس وعلقمة إذ مقتضاهما كون تارك
الذنوب عادلا وإن لم يكن متيقن المروة ثم لا وذهب جمع إلى خروجه عنها بترك المروة ولعل المستند استنادا إلى بعض الروايات
منها ما روي عن مولانا الكاظم ع لا دين لمن لا مروة له ولا مروة لمن لا عقل له ومنها ما روي عن سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن ع
إذ قال يا بني وصيه لبعض ولده إياك والمزاح فإنه يذهب بنور إيمانك ويستخف بمروتك ولا يخفى ما فيها أن العصمة عن الدلالة
أما الأولى فلأن المراد من لفظ المروة فيها غير معلوم فيحتمل أن يكون المراد ما يقابل الجور بل استعماله فيما يقابل الجور أكثر كما يشهد
به العرف وعبر عنها به في بعض الأخبار أيضا فيحمل على ظاهرها أن يكون المراد منها ذلك ولئن أغمضنا عن الظهور فلا أقل من
الاحتمال المساوي وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال وهذا الجواب بعينه هو الجواب عن الرواية الثانية مضافا إلى أن المزاح
لم ينه عنه مطلقا بل ممدوح في بعض الموارد كما في الخبر فيحتمل ظاهرا حمل كلمة التحذير على الكراهة فيخرج عن الدلالة على حرمة
ترك المروة ولئن أغمضنا عن الظهور فلا أقل من الاحتمال المساوي فيبطل الاستدلال الرابعة الذنوب تنقسم إلى
كبيرة وصغيرة وما حكي عن بعض القدماء كابن براج وابن إدريس والطبرسي والمفيد من أن المعاصي كلها كبائر شاذ مخالف
لما تقتضيه الأخبار المستفيضة أما الكبيرة فالأظهر الأشهر أنها ما أوعد الله عليها النار ويدل عليه الأخبار المستفيضة منها
رواية عبد الله بن أبي يعفور المتقدمة ومنها رواية الحلبي عن أبي عبد الله ع في قول الله عز وجل إن تجتنبوا كبائر الإثم الآية
قال الكبائر التي أوعد الله عليها النار ومنها رواية محمد عن أبي عبد الله ع قال سمعته يقول الكبائر سبع قتل المؤمن
متعمدا وقذف المحصنات والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة وأكل مال اليتيم ظلما وأكل الربا بعد البينة وكل ما أوجب
الله عليه النار ومنها رواية عباد بن كثير قال سألت أبا جعفر ع عن الكبائر قال كل ما أوعد الله عليها النار إلى
غير ذلك من الروايات ثم إن مقتضى بعض الروايات أن الكبائر سبع كرواية عبيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله ع
عن الكبائر فقال سبع في كتاب علي ع الكفر بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وأكل الربا بعد البينة وأكل مال اليتيم
ظلما والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة قال قلت فهذا أكبر المعاصي قال نعم قلت وأكل درهم من مال اليتيم ظلما
أكبر أم ترك الصلاة قال ترك الصلاة قلت فما عددت ترك الصلاة في الكبائر فقال أي شيء أول ما قلت لك قلت الكفر
قال فإن تارك الصلاة كافر يعني من غير علة وكرواية أبي بصير عنه ع قال سمعته يقول الكبائر سبعة منها قتل النفس متعمدا والشرك
بالله العظيم وقذف المحصنة وأكل الربا بعد البينة والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة وعقوق الوالدين وأكل مال
اليتيم ظلما قال والتعرب والشرك واحد ومقتضى بعضها أنها عشر كرواية مسعدة بن صدقة قال سمعت أبا عبد الله ع يقول
الكبائر القنوط من رحمة الله واليأس من روح الله والأمن من مكر الله وقتل النفس التي حرم الله وعقوق الوالدين وأكل مال
اليتيم ظلما وأكل الربا بعد البينة والتعرب بعد الهجرة وقذف المحصنة وأكل مال اليتيم والفرار من الزحف والسحر والزنا واليمين
الغموس الفاجرة والغلول ومنع الزكاة المفروضة وشهادة الزور وكتمان الشهادة وترك الصلاة متعمدا أو شيئا مما فرض

ونقض العهد

ونقض العهد وقطيعة الرحم ومقتضى بعضها أكثر منها إذ يذكر رواية الصدوق عن الفضل بن شاذان عن مولانا الرضا ع
فيما كتب للمأمون أن الكبائر هي قتل النفس التي حرم الله والزنا والسرقة وشرب الخمر وعقوق الوالدين والفرار من الزحف
وأكل مال اليتيم ظلما وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به من غير ضرورة وأكل الربا بعد البينة والسحت والميسر
وهو القمار والبخس في المكيال والميزان وقذف المحصنات واللواط وشهادة الزور واليأس من روح الله والأمن
من مكر الله والقنوط من رحمة الله ومعونة الظالمين والركون إليهم واليمين الغموس وحبس الحقوق من غير عسر والكذب
والكبر والإسراف والتبذير والخيانة والاستخفاف بالحج والمحاربة لأولياء الله والاشتغال بالملاهي والإصرار على الذنوب
وفي بعض النسخ الإصرار على الصغائر من الذنوب فجميع تلك المذكورات كبيرة اتفق والظاهر أن المراد المحصور في هذه
الأخبار ليس حصر الكبائر بالمذكورات كما يظهر من سياقها بل يكون المراد التمثيل وكذلك يشهد بهذا ما ذكر الكبائر في بعض
الأخبار سبعة وفي بعضها عشرة وفي بعض منها أكثر من ثلثين وكذلك أيضا القطان ترك الصلاة متعمدا أو شيئا مما
فرض الله في رواية مسعدة بن صدقة فكل معصية أخبر عنها المعصوم في هذه الأخبار بكونها كبيرة فيكون كبيرة وإن لم نقف على
نص بتوعيد النار عليها لأن المعصوم عارف بتوعيد النار عليها وعدمه وكل معصية خارجة عن المذكورات في تلك الأخبار
فإن وجدنا توعيد النار فيها فهي أيضا كبيرة وإلا فلا يخفى **سؤال** چه میفرمایند در شهادت دشمن بر دشمن بعضی
کسیکه با کسی عداوت داشته در امر دنیوی نه در امر دینی بنحوی که هرگاه نفع او [illegible] دلتنگ شود و هرگاه ضرر او
بشود خوشحال شود آیا شهادت او بر دشمن مزبور شرعا مسموع است یا نه و در شهادت آنم حسود شرعا
مسموع است یا نه و معنی حسود چیست **جواب** شهادت دشمن بر دشمن مسموع نیست در صورتیکه
دشمنی بجهت امر دنیوی باشد نه امر دینی و تعبیر بنحو ما ذکر نمود و بعضی [illegible] شهادت حسود شرعا مسموع نیست
حسود [illegible] که امید وار باشد [illegible] زوال نعمت [illegible] بجاه و مال و علم و فضل و هرگاه [illegible] خوش
[illegible] شهادت [illegible] بر دشمن [illegible] فرق میان امر دینی و [illegible]
آنکه عداوت دینیه مثل عداوت مرد [illegible] بر مرد شارب الخمر [illegible] و عداوت دنیویه مثل آنکه شخص
[illegible] و اگر [illegible] عداوت [illegible] مقتضی [illegible] کلام [illegible]
بحث [illegible] مبحث اول [illegible] عداوت دینیه و عداوت دنیویه مانع [illegible] قبول شهادة قال السبزواري
في الكفاية من موانع التهمة المانعة من القبول العداوة والعداوة الدينية لا تمنع قبول الشهادة عليه فإن المسلم يقبل
شهادته على الكافر إنما تمنع العداوة الدنيوية عند الأصحاب [illegible] الخصم والمتهم المذكورين في الخبر وظاهر المنع [illegible]
عداوت دنیویه [illegible] شهادت على خلاف واشكال [illegible] بعض [illegible] اجماع [illegible]
[illegible] مبحث [illegible]
[illegible] اجماع [illegible]
[illegible]

دال بر مانع بودن عداوت مطلق است و اختصاص بعداوت دنیویه ندارد چه از ادلهٔ اخبار ظاهر است که دلالت دارد بعضی
بر رد شهادت خصم منها صحیح ابن سنان ما یرد من الشهود قال الظنین والمتهم قال قلت فالفاسق والخائن قال ذلک
یدخل فی الظنین و منها صحیح سلیمان بن خالد وهو کالاول الا انه لیس فیه والخصم مکان والمتهم و منها صحیح ابی بصیر وعبید الله
الحلبی وهو ایضا کالاول الا انه زاد فیها والخصم بعد المتهم و منها موثقة سماعة عما یرد من الشهود فقال المریب والخصم
والشریک و دافع مغرم والاجیر والعبد والتابع والمتهم کل هؤلاء ترد شهاداتهم و منها صحیح محمد بن مسلم عن ابی جعفر ع قال
قال رسول الله لم تجز شهادة الصبی ولا خصم ولا متهم ولا ظنین و منها روایة محمد بن مسلم عن ابی جعفر ع قال رد رسول الله
شهادة السائل الذی یسأل فی کفه قال ابو جعفر ع لانه لا یؤمن علی الشهادة و ذلک لانه ان اعطی رضی وان منع سخط و
منها الخبر لا تجوز شهادة المریب والخصم و دافع مغرم او اجیر او شریک او متهم و منها روایة معانی الاخبار
عن النبی قال لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذی غمر علی اخیه ولا ظنین فی ولاء ولا قرابة قال الصدوق الغمر الشحناء والحقد
والظنین المتهم فی دینه و اخبار دیگر هست که تصریح دارد برد شهادت ظنین و ظنین بمعنی متهم است قال فی الصحاح
الظنین الرجل المتهم و عطف متهم بعد از ظنین یا ظنین بعد از متهم از باب عطف تفسیری است و الا هر دو یکجزو وارد [illegible]
از ظنین است معنی متهم و مراد متهم اینجا است که از برای او حالتی باشد که بسبب آن حالت مظنون شود در حق او که کاذب
است در شهادت یا در مطلق شهادت یا در شهادت از برای شخص خاص یا در شهادت بر شخص خصوصی مثال اول
مثل شهادت سائل بکف که دلیل علیه روایت محمد بن مسلم است و مثل کسانیکه معروف اند بشهادت کذب و زور و شرب
کبیره [illegible] دوم مثل شهادت شریک و وصی و قیم و نظایر اینها از شهادات که اثبات نفعی و حقی و تسلطی نماید
یا دفع ضرری نماید و اما سیم مثل شهادت خصم بر ضرر خصم خود در نفع او و مراد بخصم دشمن است و متهم و خصم بر
هر دو صادق اند بر کسیکه عداوت دنیویه داشته باشد و لکن بعد از تحقیق معلوم میشود که این اخبار شامل عداوت دینیه
نیست زیرا که عداوت دینیه مانع از عدالت نیست و ادله دال بر قبول شهادت عدل متفق القبول است و معارض است
با این اخبار بعموم و خصوص من وجه عادل غیر متهم و غیر خصم و متهم و خصم غیر عادل مورد تعارض نیست مورد تعارض
عادل متهم و عادل خصم است و بعد از تعارض باید رجوع کرد بمرجحات و ترجیح با اخبار قبول شهادت عدل است
از چند وجه اول موافقة کتاب قال الله سبحانه فاشهدوا ذوی عدل منکم و قال ایضا فاستشهدوا شهیدین
من رجالکم و قال ایضا فاستشهدوا علیهن اربعة منکم فان شهدوا فامسکوهن فی البیوت دوم اکثریت
عدد چه اخبار قبول شهادت عدل و خیر و صالح و مرضی و مسلم فوق حد حصر و احصاست سیم اعلائیت
چه از جمله اخبار قبول شهادت عدل خبری است که مروی است از حضرت امام حسن عسکری ع و احدیت از مرجحات
منصوص است چهارم اصرحیت دلالت چه دلالت اخبار صراحت ندارد چه لفظ ظنین صدوق
در معانی الاخبار تفسیر بالمتهم فی دینه نموده و هم چنین صاحب وافی و لفظ متهم شامل عداوت دینیه نیست
زیرا که متهم کسی است که ظن از برای حاکم حاصل شود باینکه او کاذب است در شهادت و عدالت و ورع [illegible]

مانع است

مانع است که مانع از حصول ظن شود و در صورت ظهور شمول ظهور در عداوت دینیه ندارد و متهم در عداوت دینی ندارد خلاف
اصرحیت دلالت اخبار قبول در اخبار قبول شهادت عدل است و ممکن است ایراد شود که این باب بلکه نحوه تعارض من وجه باید
ادله قبول شهادت حکم عدل و ادله رد شهادت خصم و متهم بعموم و خصوص مطلق است نه من وجه و باید حمل عام
بر خاص نمود چه البینة علی المدعی والیمین علی من انکر و فاستشهدوا ذوی عدل عام اند شامل متهم و غیر متهم هر دو
هستند و همچنین نسبت بعادل و غیر عادل اند چه مراد از بینه قطعا بینه عادله است و عدالت مطلوب است در تحقق بینه
و ادله رد شهادت خصم و متهم خاص اند و خاص مقدم است بلی انصراف ادله رد شهادت خصم و متهم نسبت بعداوت
دینیه مشکل است بلکه منصرف نیست بلکه از متهم عرفا منکر شود و خصم عرفا مثلا چه خصم ظاهر است در کسیکه اظهار
نزاع و خصومت کند و بمجرد عداوت قلبیه که آن را اظهار ننماید عرفا و اصطلاحا خصم نمیگویند پس ادله رد شهادت
خصم و متهم نسبت بعداوت دینیه خصوص نیست لکن شنیده که جمله از اخبار دلالت میکند بر حرمت عداوت مسلم
و بغض او مثل روایت داود بن کثیر قال سمعت اباعبدالله ع یقول قال ابی قال رسول الله ص ایما مسلمین تهاجرا فمکثا
لا یصطلحان الا کانا خارجین و لم یکن بینهما ولایة فایهما سبق الی کلام اخیه کان السابق الی الجنة یوم الحساب و مراد
از هجرت بی میلی و بغض و هجرت قلبی و مکالمه هر دو است و لفظ لا یصطلحان شاهد است بر این چه عداوت حرام است
و بتحقق عداوت شاهد عاصی میشود و از عدالت خارج است و شهادت او مردود جواب میگوئیم که عداوت دینیه عصیان
نیست بلکه حب فی الله و بغض فی الله شرعا ممدوح و مطلوب است خلاصه عداوت دینیه موجب خروج از عدالت
نیست و ظاهر استدلال علامه خلاف نباشد و مدعی اجماع بر آن شده صاحب [illegible] عدم رد عداوت دنیویه است
و عداوت دنیویه نسبت بمؤمنین حرام است و هجر و مفارقت از اهل ایمان بغیر عصیان است و هرگاه اظهار عداوت
نماید و بلی عداوت باقی بماند و مرتفع از [illegible] با انتفاء [illegible] قطعا از عدالت خارج میشود و شهادت او مسموع نیست
و ظاهر استدلال علامه [illegible] و شهید ثانی [illegible] و دعوی اجماع در کلمات اصحاب [illegible] و هو المحکی مضافا الی الاخبار
المتقدمة الدالة علی رد شهادة الخصم الشامل للمقام اذ هو خصم مع اظهار العداوة و عدم المجاهدة فی الرفع و مضافا الی
الاخبار الدالة علی حرمة المهاجرة والتقاطع والتدابر و قد مضت جملة منها فیخرج به عن العدالة اذ الهجر لو لم یکن کبیرة
فترک المجاهدة فی رفعه والبقاء علیه و ترک التوبة اصرار یوجب الخروج عن العدالة و ما قیل من ان القلب لا یمکن ان
یصیر معه موردا للتکلیف لانه خارج عن القدرة مردود بورود الامر والنهی به فی کثیر من الاخبار کالاوامر المتعلقة
بالاعتقادات والنهی عن الطیرة وظن السوء و حمل فعل المسلم علی الصحة و محبة علی و اولاده و فرعون و هامان
والملعون والاصنام والحب فی الله والبغض فیه الی غیر ذلک بل یطلق الحسنة والسیئة علی الحب والبغض ففی الخبر حب علی
حسنة لا یضر معها سیئة و بغضه علی سیئة لا ینفع معه حسنة و منها سیم رد شهادت حسود [illegible]
که حسد از جمله گناهان است و اظهار آن ناقض عدالت است چه گناه کبیره باشد [illegible] ظاهر است و هرگاه [illegible]
باشد [illegible] موجب نقض عدالت است و مراد از حسد [illegible]

از مسلمی خواهد از برای حرمت مثل از نجوا الهی باشد و غبطه عبارت از حسد است و مراد از غبطه آنست که از برای خود نعمت غیر را طلب
مثل نعمت بنماید [illegible] طالب با شئ زوال نعمت از او و غبطه مشروع است و حسد ممنوع قال الله تعالی و لا تمدن
عینیک الی ما متعنا [illegible] و فی الصحیح عن داود البرقی عن ابی عبدالله قال قال الله تعالی لموسی بن عمران
یا بن عمران لا تحسدن الناس علی ما آتیتهم من فضلی و لا تمدن عینیک الی ذلک و لا تتبعه نفسک فان الحاسد ساخط لنعمی صاد لقسمی
الذی قسمت بین عبادی و من یک کذلک فلست منه و لیس منی [illegible] و فی صحیح محمد بن مسلم قال
قال ابو جعفر ان الرجل لیاتی بادنی بادرة فیکفر و ان الحسد لیأکل الایمان کما تأکل النار الحطب و فی صحیح داود الرقی قال سمعت
ابا عبدالله یقول اتقوا الله و لا یحسد بعضکم بعضا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
اجماعا [illegible] **سؤال** [illegible]
[illegible] **جواب** [illegible]
[illegible]
[illegible] **سؤال** [illegible]
[illegible]

[illegible] **جواب** [illegible]

الشرکاء [illegible]
[illegible]
[illegible] **سؤال** [illegible]

عدم تقاص نمایند یا نه جواب این مطلب مشهور است خصوصا در صورتی که انکار کند و مدیون اصلا ابا نمی‌نماید و اشتباهی از اصل
طلب نداشته و دست رس باو هم هست در صورتی که ابا نمی‌نماید و لیکن دست رس باو نیست مسئله انکه ابا داند و مالی که مماثل
آن طلب باشد دارد که از آن تقاص شود آیا جایز است که از مال دیگر که غیر مماثل طلب است تقاص نماید یا نه جواب مسلم آنکه مال
مماثل آن طلب ندارد و مالی دیگر دارد که غیر آن جنس است یا مال مماثل دارد و لیکن دست رس بآن مال مماثل نیست اما دست رس بآن مال
غیر مماثل هست آیا جایز است تقاص یا نه تنقیح آنکه آیا اذن حاکم شرع در تقاص شرط است یا نه مسئله آنکه آیا اجرای صیغه در مانحن فیه
داخل آنکه آیا در تقاص اعلام او میشود یا ملکیت موقوف است بصیغه صریح یا صریح و هرگاه صیغه ضرور باشد آیا آن صیغه را اجرا
باید از جانب مدیون بگوید یا حاکم شرع یا عدول مؤمنین و مسئله دیگر و فروعات کثیره دارد که در طی مبحث مذکور خواهد شد
و مبا سبانت که اولا ذکر کنیم ادله تقاص و مقتضای آنها اما ادله آن قوله تعالی فمن اعتدی علیکم فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی
علیکم ایه مبارکه که دلالت میکند بر اینکه در صورت مماطله مدیون مرادی بمن تقاص جایز است زیرا که نگاه داشتن حق
دائن تعدی است که از مدیون صادر شده نسبت بدائن و هرگاه دائن نیز مثل آن از مال مدیون بردارد تعدی کرده مثل تعدی او
بمماثلت و مخفی نیست که در صورت عدم مطالبه و علم مسامحه مدیون شاید که آیه مذکوره بر جواز تقاص دلالت نداشته باشد و منها
قوله تعالی فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به تقاص و دائن از مال مدیون صالح عقاب است بمماثلت و منها صحیحه الحضرمی في رجل کان له
علی رجل مال فجحده ایاه و ذهب به ثم صار الیه بعد ذلک للرجل الذی ذهب بماله مال قبله ایاخذه مکان ماله الذی ذهب به
ذلک الرجل قال نعم ولکن بهذا الکلام یقول اللهم انی اخذ هذا المال مکان مالی الذی اخذه منی وانی لم آخذ ما اخذت خیانة ولا ظلما
ظاهر این حدیث اشتراط معلومی مذکوره است در صحت تقاص بلکه در خیلی روایه دیگر که بعد ازین مذکور خواهد شد قریب بمعانیه سابقه است و اراده است
ان استخلفه علی ما اخذ منه فجائز ان تحلف اذا قال هذه الکلمه و مراد از کلمه همان دعای مذکوره است و منها صحیحه داود
ابن زربی قال قلت لابی الحسن علیه السلام انی اخالط السلطان فیکون عندی الجاریه فیاخذونها او الدابة الفارهة فیاخذونها ثم یقع لهم عندی المال فلی ان آخذه
قال خذ مثل ذلک ولا تزد علیه و منها صحیحه البقباق ان شهابا ماراه فی رجل ذهب له الف درهم واستودعه بعد ذلک
الف درهم قال ابو العباس فقلت له خذها مکان الالف التی اخذ منک فابی شهاب قال فدخل علی ابی عبد الله فذکر له ذلک فقال
اما انا فاحب ان یاخذ و یحلف و منها روایه الاولی کانت لی علی رجل دراهم فجحدنی فوقعت له عندی دراهم فاقبض من
تحت یدی مالی علیه وان استحلفنی حلفت ان لیس له علی شیء قال نعم فاقبض من تحت یدک وان استحلفک فاحلف له انه لیس له علیک
شیء و منها روایه اسحق بن ابراهیم ان موسی بن عبد الملک کتب الی ابی جعفر علیه السلام یسئله عن رجل دفع الیه مالا لیصرفه فی بعض
وجوه البر فلم یمکنه صرف ذلک المال فی الوجه الذی امره به وقد کان له علیه مال بقدر هذا المال فسئل هل یجوز لی ان اقبض مالی او ارده
علیه و اقتصه فکتب اقبض مالک مما فی یدیک و منها روایه علی بن سلیمان قال کتب الیه رجل غصب رجلا مالا او جاریة ثم وقع عنده مال
بسبب ودیعة او قرض مثل ما خانه او غصبه ایحل له حبسه علیه ام لا فکتب نعم یحل له ذلک ان کان بقدر حقه وان کان اکثر
فیاخذ منه ما کان علیه و یسلم الباقی الیه ان شاء الله و منها روایه جمیل عن الرجل یکون له علی الرجل الدین فیجحده فیظفر من ماله بقدر الذی
جحده ایاخذه وان لم یعلم الجاحد بذلک قال نعم و منها روایه ابن رضا کان لی علی رجل دراهم فجحدنی ووقعت له عندی الف درهم

فقد منه المال الذی فاحلفته فحلف وقد علمت انه حلف یمینا فاجرة فوقع له بعد ذلک عندی ارباح و دراهم کثیرة فاردت ان اقبض
الالف درهم التی کانت لی عنده فاحلف علیها فکتب الی ابی الحسن و منها خبرة ابی قال اخلفته فحلف وقد وقع له عندی مال فان امرتنی
ان آخذ منه الالف درهم التی حلف علیها فکتب لا تاخذ منه شیئا ان کان ظلمک فلا تظلمه ولولا انک رضیت بیمینه فحلفته لامرتک
ان تاخذها من تحت یدک ولکنک رضیت بیمینه فقد مضت الیمین بما فیها خلاصه آنکه از این اخبار و ادله معلوم میشود
که هرگاه مطالبه یا استکاه عینی او داشته باشد او مطالبه نموده باشد و دست رس باو داشته باشد و مظنون ابن باشد
که هرگاه مطالبه کند مماطله در ادا نماید در اینصورت تقاص مشروع میشود زیرا که اصل عدم جواز تصرف است در مال غیر و لیکن
اما بعضی الفاظ عموم دارد و بعضی لفظ اعتدی و لفظ عقاب و لفظ ضیق و خانتی و امثال آنها که الی بر صحت تقاص
در این مقام داده اند بلکه صحیحه داود و بقباق و روایه اسحق بن ابراهیم مطلق اند و لیکن انصراف باین مقام ندارند و صحیحه
بقباق و روایه اسحق دلالت دارند بر حصر و عدم تقاص از برای غیر و علم اختصاص بصورت ذوی هرگاه مطالبه نکند
و استتار باشد که غیر مدیون باشد و مطالبه نکند و ندهد تقاص جایز است و اطلاق اینها بلکه مقتضای صحیحه داود اینست که تقاص
از غیر مماثل المال نیز جایز است و شرط صحت آن نیز آنست و هم چنین اینست صحیحه خضرمی و اینها دلالت دارند بر اینکه تقاص
منحصر نیست بصورتی که در مال انکار وجود داشته باشد بلکه این اخبار که اصل استرداد از آنها است با تمامی و بالاکره استرداد
کفی العباد از عموم خلقی که موجب حصر باشد تقاص جایز است و مقتضای اطلاق این ادله اینست که در تقاص احتیاج به
عقد و صیغه و انتقال نیست بلکه همان برداشتن و تصرف کردن بقصد ملکیت و تقاص حق مماثل است بلکه مقتضای
صحیحه حضرمی و بعضی دیگر از روایات اینست که دعای مذکور شرط است و لیکن ظاهر کلمات اکثر فقها عدم اشتراط
دعای مذکور است و سایر اخبار نیز از این شرط خالی است و بنا بر عدم اشتراط است و احوط اینست که دعای مذکور
در حین تقاص خوانده شود و اذن حاکم شرع در تقاص شرط نیست نظر باطلاقات ادله کتابا و سنة و هرگاه تقاص موقوف
باشد بحضور مدیون علیه الحق ظاهر اینست که تقاص جایز باشد زیرا که صبر بر تعطیل و تعویق حق ضرر است بر من
له الحق و ضرر بر طرف شدن از صغار و کبار است و او در تقاص خالی از معارض میباشد و از این گذشته این ضرر راجع
علیه الحق هر دو المرام نموده میباشد و هر گاه ادا حق و نحو آن سبب شود و مقتضای اطلاقات ادله جواز تقاص است نسبت
بصورتی که مطالبه و اقرار او در صورت حجه و حق او دارد و بتواند اثبات کند یا نتواند و بتواند بحضور حاکم بگیرد
یا نتواند و در صورت انکار هرگاه مطالبه کند و او مسامحه کند در ادا تقاص جایز است یا ما نیز باشد و اندازه در انصراف
مطالبه نیز شرط نیست و اما هرگاه احتمال بدهد ادا را بعد از مطالبه و ممکن باشد مطالبه و مطالبه نکند تقاص جایز نیست
و اما اینکه مطالبه ممکن نباشد بسبب غیاب مدیون یا مانع دیگر باشد هرگاه مطالبه کند حق او ادا شود ظهور طلب تقویت
در این صورت تقاص بدون مطالبه جایز است و اما اگر تقاص میکند هرگاه مال طلب او بگیرد باید مساوی طلب
او باشد زیاده نه و اگر حاجت بقیمت نمودن باشد و هر گاه مدعی نباشد تقویم ضرور است و باید بعامل طلب
برداشته و هرگاه زیاده بردارد تقاص جایز نیست مگر خیانتکار مقتضای جمع از روایات متعلقه است و مقتضای

الاطلاق ادله و عمومات مستفاده از ترك استفصال جواز تقاص است اگرچه اذن غریم باشد که در نزد حاکم نتواند ثابت کرد یا باشد
و هرگاه بعد از تقاص مدیون عین را یا عین مال را آورده و تسلیم ذو الحق نموده یا قسط اسقاط ذمه او از تقاص شده عاده و نیاز ظاهر
آنست که تسلط استرداد ندارد لظاهر الادله و لاستصحاب الملکیه و هرگاه من علیه الحق قرار و ثبت نموده باشد حق را و یا علم
بحق نداشته باشد العلام و مطالبه ضرور نیست تقاص جایز است لعموم الادله و اطلاقها و هرگاه مدیون کسی باشد که مال او ولایت
او وفا نکند پس هرگاه حاکم شرع ادا حجر نموده تقاص جایز نیست و هرگاه حجر نکرده تقاص جایز است و هرگاه حق او
باشد و بعضی بر آن حق باشد و بعضی بعدم حق تقاص و رد الحق بتقلید ایشان که قائل اند بحق جایز نیست مگر در صورتی که
مرافعه شود نزد آنکه قائل است و او حکم کند از وقت تقاص جایز خواهد بود و جایز است در تقاص که ذو الحق غیر
وکیل کند در تقاص زیرا که از امور است که قابل وکالت هست بلکه بدون توکیل از برای هر کسی که مطلع باشد بان حق
و عاجز من علیه الحق در اداء جایز است که تقاص کند و تسلیم ذو الحق نماید غیر اکثر ذمه ظالم است و در بعضی که واجب باشد
و تقاص از منافع جایز است هم چنانکه از اعیان و هرگاه مستوفی عبادات طلب تقاص نماید مثل آنکه ده تومان طلب دارد از شخص
و اسب از مدیون بدست او بیاید که سبب قیمت زیاد است از باشد میتواند تقاص نماید غایت امر آنست که اذن عین مشاع خواهد
بود میان او و من علیه الحق و هرگاه بعد از تقاص من علیه الحق ادعا نماید بر من له الحق که فلان مال را برده جایز است که من له الحق
انکار نماید و جایز است که هرگاه رجوع بقسم شود قسم بخورد بعدم اشتغال ذمه خود و هرگاه کسی از کسی طلبی داشته
باشد و مدیون منکر شده و قسم یاد نموده باشد مکرر دانستن شرعا نمیتواند که از مال او تقاص نماید زیرا که قسم مسقط حق است
کما هو مقتضی بعض الروایات المتقدمه واهد العالم <u>سؤال</u> آیا جایز است که تخصیص قسم بخوردن در غیر مرافعات
و دعاوی بغیر خدا از مخلوقات مثل اینکه قسم بخورد بانبیا و ائمه هدی و ملائکه و کتب منزله از سماء و بکعبه و حرم
و مشاهد متبرکه و بپدر و مادر و دوستان حتی اینکه بگوید بجان تو قسم و بمرگ بابم و امثال اینها <u>جواب</u> بعضی
از فقها قائل شده اند باینکه حرام است و لکن اظهر کراهت است و اولی در غیر قسم خوردن بغیر خدا ظاهر آنست در قسم در غیر
مرافعات و دعاوی نیست که سد دعوی میکند <u>سؤال</u> چگونه باید قسم داد <u>جواب</u> کفایت میکند اینکه بگوید والله
که فلان چیز بر من ندارد ولی مستحب است تغلیظ در قسم قولا مثل اینکه بگوید والله الذی لا اله الا هو عالم الغیب و الشهاده الرحمن
الرحیم الطالب الغالب الضار النافع المهلك المدرك الذی یعلم من السر ما یعلم من العلانیه و از حیثیت زمان مثل بعد جمعه
و عید و بعد از زوال و بعد از عصر و از حیثیت مکان مثل کعبه و حرم و مشاهد متبرکه و مسجد جامع و سایر مساجد و بیع
در صحابه ایشان و از تغلیظات است حاضر نمودن قرآن و در حضور ساختن و مانند آن <u>سؤال</u> کتک چگونه باید قسم
بخورد <u>جواب</u> منقول است از حضرت امیر المؤمنین ع که او بر دندان خوردن را خدمت آنحضرت و شخصی را و ادعا
طلبی نمود و مادر منکر بود و شاهدی از برای مدعی نبود مطلب آنحضرت قسم بحمد مکنم خدا و ندی را که بیرون نیست مادر از
دنیا تا پایان کرم از برای است جمیع الخبرا است فصل الله بان بپوشد و بر قرآن حاضر نموده پس با آخر سوره قسم جیم
چیز است این آخر سوره من حق را با سیاه میگوید و اشاره کرده که کتاب خدا است و حضرت نوشته صورت قسم

والله الذی لا اله الا هو الحاضر ما مر فی السؤال السابق ان فلان بن فلان المدعی علیه ان قبل فلان بن فلان الاخری حق و لا طلبه
بوجه من الوجوه و لا سبب من الاسباب پس حضرت نوشته از صورت قسم را باب وقت موعد با آخرش که بیا تا نام اسنا
اخرس را منتاع کرده از اشارت حضرت حکم نمود که از عهده طلب بر آید و علما من حدیث اصحاب از فقها
و مثبت عادله اما از اقصاحنبل مقلد و معتمد اودیبلی و شارح مفاتیح و علما معروف معاصر مسکوت است و بعض مسائله
که اخرس انگشت خود را بر دو یا اسم خدا که اداده باشد مفهم بیان کند بر اینکه در قسم خود را از آن بر او ادعا بحق
و اکثر جمیع میان هر و دو طریق شود بهتر است <u>سؤال</u> بیان فرمایند موارد بعیدی که قسم بر مدعی علیه است و موارد
که قسم بر مدعی است <u>جواب</u> بدانکه یقین و یمین هر دو فاصل دعوی هستند و فی صور ... آیا فی حفر ... احکام المسلمین
علی ثلثه شهاده عادله او یمین قاطعه او سنه ماضیه من ائمه الهدی و فی المنقول قض بینهم بالبینات واضفهم الی اسمی
و فی مقتضای جمله از اخبار بعضه خاصه مدعی است و یمین مخصوص مدعی علیه است البینه علی المدعی و الیمین
علی المدعی علیه و تفصیل قاطع شرکت هست پس از اخبار وارده در این مقام اصلی را سبب میشود که بینه هست و سبب
است و یمین بر منکر هرگاه مدعی و مدعی علیه هر کدام طلب میشود بینه از مدعی پس هرگاه اقامه بینه نمود
حکم میشود بمقتضای آن و هرگاه اقامه نمود یا اظهار عجز از اثبات نمود قسم داده میشود مدعی علیه از موافق
اصل و قاعده است و لکن در جمله از مقامات است که از این اصل تخلف میشود و قسم داده میشود مدعی و لکن بسبب
معتبرکه دلالت میکند بر اینکه در این مقام قسم بر مدعی است و ذکر میکنم آن موارد را بر سبیل اختصار اول آن
موارد آنست که دعوی بحق باشد و مدعی علیه قسم را رد کند بر ضعیف مدعی اثبات منها بر قسم و حکم میشود و تعیف
مدعی باد و هرگاه مدعی علیه نکول از قسم نمود در مجلس قضا لازم علیه ادعا ساقط است و دیگر مسموع نخواهد بود اگرچه بعد
شاهد هم اقامه نماید و بعضی مثل شهید و ابن ادریس قائل اند باینکه هرگاه بعد اقامه بینه نماید مدعی مسموع است
و هرگاه مدعی علیه نکول از قسم نماید قسم بر مدعی نماید در این صورت حاکم شرع باید حکم نماید اگر قسم بخورد
و باید مسکوت کند و لا حکم بنکول زیرا که در این حالت نکول باقی مانده حکم شود که باید انتخاب امضای مدعی را
و دیگر تقسیم بر مدعی نیست و اکثر متأخرین بر آنند که حاکم قسم را رد میکند بر مدعی و مدعی قسم را منها باید بر مدعی بر
از او حکم میشود بمقتضای ادعای او و در خلاف و غنیه دعوای اجماع بر این قول شده و این قول اظهر است و اینکه
گفتیم باید دعوی بحق باشد از آن جهت است که قسم در دعاوی ظنی بر نمیگردد و در دعوای تهمت است که باید
مدعی بعد از اقامه بینه قسم یاد نماید به بقای حق و از اقسام استظهاری مبنا است و تفصیل آن در مواضعی است که
معلوم کرده شد و قسم استظهاری در دو جا است در دین بر میت و در بعضی قسمها است که حق به بینه ثابت شود در
سوره بکر یکی از آنها که حکم ثابت شده باشد و اختصاص دادند مصنف بنک که علم با حق بر بقای حق حاصل شد
و هرگاه علم با حق بر بقای حق حاصل باشد قسم ساقط است و هم چنین اختصاص داده بعضی بغیر که دعوی
حق کبیر باشد و عاقل و هرگاه دیوانه باشد یا صغیر و ولی او اثبات حق نماید قسم بر ولی نیست و بر صغیر بعد از بلوغ

هم مثبت و هر گاه مدعی یک شاهد داشته باشد اما باید دو قسم اثبات نماید یکی بجهت جزء بینه و یکی بجهت استظهار یا یک قسم کافی است
و اظهر آنست که دو قسم باید اثبات نماید و هر گاه مدعی زید بر ورثه عمرو ادعا نماید حقی را و ثابت نماید حق را آیا قسم بر اثبات
خواهد بود یا نه و آیا قسم نفی العلم را اثبات خواهد بود در اینکه ما علم نداریم بر اینکه این حق ساقط شده باشد یا باید بطریق قطع باید
قسم بخورند که حق المال باقی است و اما مثاله ظاهر آنست که قسم وارد باشد و باید بطریق قطع قسم یاد نمایند و هر گاه
قاطع نباشند و قسم بر قطع یاد ننمایند حق اثبات ساقط است و هر گاه بعضی ورثه قاطع باشند و قسم یاد نمایند و بعضی
بعضی دیگر اینها که قسم یاد نموده اند سهم خود را اخذ مینمایند و اینها که قسم یاد ننموده حقشان ساقط است و هر گاه ورثه
کلا ام بعضا صغیر باشند و ولی شرعی ادعای حقشان نماید بعد از اثبات دیگر قسم استظهار لازم نیست سبب
حصر حقی است که مدعی یک شاهد عادل داشته باشد قسم شرعا یاد واست و بعد از اثبات قسم حکم میشود بر حصر حقی
و این در صورتی است که مدعی به دین باشد یعنی حق مالی باشد که تعلق گرفته باشد بذمه غیر بجهت سببی از اسباب شرعیه
که تعلق گرفته باشد خواه تعزیه قرض باشد یا ثمن مبیع یا مال الاجاره یا مهر یا دیه جنایت یا مال مغصوب یا مسروق یا نفقه
یا وصیت شده باشد مبلغی از برای مدعی یا کسی ضامن شده باشد از برای شخصی یا مبلغی حواله شده باشد و امثال اینها و هر گاه
ادعای حقوقی سبب انتقال ذمه را مثل بیع یا نکاح و امثال اینها نماید در حقیقت ادعای دین است و یک شاهد و یمین
ثابت میشود و هم چنین یک شاهد و یمین مدعی ثابت میشود هر گاه ادعای عین باشد و ادعای ملکیت از اینها و اما در
صورتیکه مدعی به حقوق غیر مالیه باشد مثل وکالت یا وصایت یا عیوب نساء یا طلاق یا نسب یا حق الله یک شاهد
و یمین ثابت نمیشود بنابر این تفصیل سه فرع باید مستند الشهود اولــــ آنکه شاهد و یمین در دین مثبت است
دوم آنکه در عین مال مثبت است ســـوم آنکه در حقوق غیر مالیه و حقوق الهیه مثل حد زنا و لواط و قذف
و حد شرب و زکوة و امثال اینها مثبت نیست اما مسئله فرع اولی چند وجه است اولـــ اجماع و اینکه حق مثبت
است و محل اختلاف نیست و در غیر حقوق الهیه بحکم اصل معمول است و اصل عدم ثبوت است بر یمین مدعی اذ
البینة علی المدعی و الیمین علی من انکر و اصل عدم ثبوت است بیک شاهد و یمین دوم موثقه ابی بصیر عن الرجل یکون
له عند الرجل الحق وله شاهد واحد قال فقال کان رسول الله صلی الله علیه و آله یقضی بشاهد واحد و یمین صاحب الحق و ذلک فی الدین
و ظاهر این حدیث انحصار حصر و صحت شاهد واحد و یمین است در دین و شیعه بعضی دیگر در اینکه مال الناس یا حدیث
مرسل و صحیحه در بعضی مقامات با حصر و صحت غیر آن نیز در سیوجه است زیرا که حدیث ظاهر در حصر است سیوم
روایت قاسم بن سلیمان قضی رسول الله صلی الله علیه و آله بشهادة رجل مع یمین الطالب فی الدین وحده و لفظ وحده صریح است در
حصر چهـــارم صحیحه محمد لو کان الامر الینا لاجزنا شهادة الرجل الواحد اذا علم منه خیر مع یمین الخصم فی حقوق
الناس فاما ما کان من حقوق الله و رؤیة الهلال فلا و این حدیث نیز دلالت دارد بر فرع اولی و فرع ثالثه و دلالت
بر فرع ثانیه نیز دارد چه حق الناس شامل اعیان محضه نیز هست زیرا که لفظ حق غیر از لفظ دین است و در سیب
شامل عین مثبت و لیکن حق شامل عین هست حقوق مقابل ما اخذه در حدیث یا حقوق الله بقوله فاما ما کان

من حقوق الله بخبر صحیحه الاخری کان رسول الله یجیز فی الدین شهادة رجل واحد و یمین صاحب الدین و لم یکن یجیز
فی الهلال الا شاهدی عدل و این حدیث ظهور دارد در اختصاص شاهد و یمین بصاحب دین ششم روایت داود بن
حصین و هی طویلة و فیها اخرها و لا یجیز فی الطلاق الا شاهدین عدلین قلت فانی ذکر الله قوله فرجل و امرأتان قال فقال
فی الدین اذا لم یکن رجلان فرجل و امرأتان و رجل واحد و یمین المدعی اذا لم یکن امرأتان قضی بذلک رسول الله و امیر
المؤمنین عندکم و تقریر ذلک فی الدین اذا لم یکن رجلان ظاهر است در اینکه رجل و یمین اختصاص بدین دارد هفتم
صحیحة الحلبی ان رسول الله اجاز شهادة النساء مع یمین الطالب فی الدین یحلف بالله ان حقه لحق و اما دلیل فرع
ثانیه نیز چند وجه است اولـــ صحیحه محمد بتقریبی که گذشت دوم صحیحه الحلبی المتضمنة لادعاء امیر المؤمنین علی عبد الله
بن نقل التمیمی عند شریح درع طلحه حیث وجدها بید ه وقال انها اخذت غلولا فطلب شریح البینة فشهد الحسن فقال شریح هذا
شاهد و لا اقضی بشهادة شاهد حتی یکون معه آخر و ساق الکلام الی ان قال فغضب علی و قال خذوها الی الدیع فان هذا قضی
بجور ثلث مرات ثم اخذ فی القواعد تلک الثالث الی ان قال ثم اتیتک بالحسن فشهد فقلت هذا واحد و لا اقضی بشهادة واحد
حتی یکون معه آخر و قد قضی رسول الله بشهادة واحد و یمین الحدیث وسیوم سیوم مثبت که درع عین است نه دین سیوم عدم
اجماع از جمعی از اصحاب مثل علامه در مختلف علی ما حکی عنه قال المال سواء کان دینا کالقرض او عینا یثبت بشاهد و
امرأتین اجماعا و کذا بشاهد و یمین و قال الحلبی یحکم بالشاهد و الیمین فی الاموال عندنا و اجماع منقول در حقی حجت
در مسئله حجیة و اجماع حکی ابن زهره بر اختصاص یمین فی مسمار مضر بالجماعات حکیه ما دار حجیة اجماعات حکایات
نهم ضعیف است که در ذیل معراج الاصول ذکر شده ام روایت عامیه رواها ابن عباس عن النبی قال
استشهرت حسین علی فی القضا بالیمین مع الشاهد فان ثابت فی الاموال و اما دلیل بر فرع ثالثه اخبار عن الرجل
شبوت حق مالی و حق الله بیک شاهد و یمین و از اجماعات صحیحه محمد بعضیه و یکی از اخبار منقوله مصرحه بحصر و اما اخبار
وارده در این باب مثل انتز المعتبر حقوق رسول الله بشهادة شاهد و یمین المدعی مقید انه باخبار المقیده الا در مصرح شاهد
و یمین بدین و بالاموال و در این مسئله چند فرع است فرع اولـــ هر گاه زید بر ورثه عمرو ادعای طلبی بر نماید
یا ادعای عینی را نماید و یک شاهد اقامه نماید ثابت میشود مدعی به او نصف قسم جزء بینه یا آن بینه خواه مدعی علیه هم وارث
باشد یا نه بلی هر گاه وارث باشد و مدعی به دین باشد و ادعای موروث باشد دو قسم باید یاد نماید یکی جزء بینه و یکی جهت
استظهار فرع دوم هر گاه چند نفر وارث ادعای طلبی یا عینی بر عمرو نماید بطریق اشاعه و یکی از مدعیین
اقامه یک شاهد نماید بر مدعی به در سهم خود قسم یاد نماید حکم میشود از برای او در سهم خودش و سهام دیگران
تقسیم خودشان او ثابت نمیشود مگر که قسم خورد سهم خودش ثابت خواهد شد و الله العالم چهـــارم
در صورتی است که مدعی عاجز از اثبات مدعی به باشد و قسم متوجه مدعی علیه شود و مدعی علیه قسم نخورد و رد قسم
ننماید و در این صورت حاکم شرع بمدعی علیه تا سه مرتبه عرض نماید قسم بخور یا رد قسم کن و الا حکم میکنم بنکول الوجه
هر گاه قسم نخورد و رد قسم نیز نکرد حاکم قسم را رد مینماید بر مدعی و مدعی قسم میخورد و حکم میشود از برای او

بر صحت ملدعی به این قول مختار مبسوط و قاضی و ابن جنید و ابن ادریس و علامه و اکثر متاخرین است و در خلاف و غنیه
ادعای اجماع بر این مسئله و عهده و قاضی و شهدان و محقق در شرایع قایل شده اند بانکه مرد قسم ضرور نیست بلکه بعد از نکول
حاکم سه مرتبه هر گاه قسم نخورد و رد قسم نیز ننمود حکم میشود بنکول او و تسلیم مدعی به دیگر ضرور نیست بر قسم مثبت
دلیل قول اول چند وجه است اول اصل عدم اشتغال ذمه مدعی علیه بمدعی به و عدم جواز حکم و الزام به
او و یقین باشتغال ذمه در صورت رد قسم و اثبات مدعی یا ثابت و قطع محصول سبب حاصل میشود و بعد دون
ان محل شک است و باصل مندفع است دوم اجماعی که این حکایت خلاف و غنیه که هر یک در قوت خبر عدل الله در مقابل
حجیت و ضعف این از من حیث هو مجبور است بشهرت عظیمه در انجمام حضرت این المتاخرین سبب بنویات
که مذکور است مختلف انه صلی الله علیه و آله البینة علی طلب الحق حسبها حسنه هشام عن ابی عبدالله علیه السلام قال ترد الیمین
علی المدعی کان القاضی یرد علیه و در دلیل قول دوم چند وجه است اول حمل از اخبار که دلالت میکند بر اینکه
بینه با مدعی است و یمین با منکر البینة علی المدعی و الیمین علی من انکر و تفصیل قاطع شرکت است پس رد قسم با مدعی نیست الا
ما اخرجه الدلیل و دلیلی بر خروج نیست و فیه ان الاصل المتقدم مخصص لهذا العموم دوم صحیحه محمد بن مسلم ان امیر
المؤمنین علیه السلام لما اراد ان یحلف الاخرس کتب و امر المدعی الله الاهو الی قوله ان فلان بن فلان المدعی لیس له قبل فلان بن فلان
اعنی الاخرس حق و لا طلبه بوجه من الوجوه و لا سبب من الاسباب ثم غسله و امر الاخرس ان یشربه فامتنع فالزمه الدین و الزام
بعد از امتناع دلیل است بر عدم رد قسم بر مدعی و در این دلیل چند نقص است اول انکه واقعه واحده است و عموم
ندارد شاید بعضی مثبت مور در مدخلیت داشته در انتفا رد قسم مثل اینکه صاحب حق صغیر یا مجنون بوده و مدعی
بولایت ادعا میفرموده یا اینکه این حکم در نکول اخرس باشد خاصه دوم اینکه معصوم در مقام بیان احکام امتناع نیست
بلکه در مقام بیان کیفیت قسم دادن باخرس است و مراد بالزام دین علم سقوط حق مدعی است سبب اینکه معارض
است با ادله متقدم و بعد التعارض رجوع میکنیم باصل و اصل برائت مدعی علیه است سیم روایت عبدالرحمن بن ابی
ابی عبدالله عن الکاظم علیه السلام قال فیمین المدعی علیه فان حلف فلا حق له و ان لم یحلف فعلیه ای ان لم یحلف المدعی علیه فعلیه
الحق للمدعی فحکم بثبوت الحق له علیه بمجرد عدم الحلف و هو المقتضی بالنکول و فیه انها غیر ظاهره فی لزوم الحق بغیر رد
الیمین و لعل المقصود عدم سقوط الحق ان لم یحلف خلاصه کلام در این مقام انست که ادله قول بعدم رد یمین
چندان قوتی ندارد که معارضه کند با ادله قول برد و در صورت تعارض و تکافؤ رجوع میشود باصل و اصل
با قول برد یمین است علاوه بر این ممکن است جمع بین الادله باختصاص ادله قول بعدم رد و قضای بنکول بصورتی که یمین
جایز نباشد رد یمین مثل دعوای ولی در شفق و صغیر بودن یا مجنون بودن مدعی و ادعا نمودن بولایت و قول
برد در غیر این موارد و احوط مصالحه است و هر گاه از مصالحه نگذشت اولی رد قسم است در صورت امکان
رد و اما انکه تفصیل در دعوای بر صغیر و مجنون و غایب است علامه مرحوم و جماعتی بلکه نسبت داده اند باکثر
که قایل اند باینکه بعد از اثبات باید مدعی اتیان بقسم نماید و اکثر متاخرین قایل اند باینکه قسم لازم نیست و دلیل

قول اول علامه منصوص در صحیحه بر حریر کا اما الغایب یقضی علیه اذا قامت البینة لا تعلم موضعها او تغیر بینه قبل الموت و مجنون
و غایب شاید در زمان حضور و زمان قدرت ادا نماید و بنحوی باشد مبنیه و ما نشناسیم و یا مخبر بینه و ما ندانیم و شاید ولی
صغیر و مجنون و وکیل غایب ادا نموده باشد و ما ندانیم و این علت تمام نیست و عموم ندارد نمیاید که قسم بینه قبل الموت بطلان
است مسلم الامکان حصول انها و ان اختصاص ما ورد بمیت و اما صغیر و مجنون و غایب بر حوالت در حق ایشان اطلاع و التفات
و اقامه بینه و اشهاد هر گاه بینه داده باشند و محقق هر گاه بخبر بینه داده باشند خلاصه هم علت مطلوبی نیست و
هر گاه ملحوم در حق صغیر منافاتی باشد فلا الظهار و غیرها نخواهد بود و ساقط خواهد بود جایز اهل استدلال و رجوع خواهیم کرد باطلاق
و عمومات البینة علی المدعی و الیمین علی المدعی علیه بل الخصوم مسئله مقاره متاخرین است و اما العلامه شد در اینجا است هر گاه
مدعی بتلف امانت شود من غیر تفریط و مال الزم منکر تلف باشد یا اینکه امین مدعی بتلف است قسم بر مدعی است للقرار علی الامین
الا الیمین و ما علی المحسنین من سبیل و لا الزام باثبات التلف سبیل و لانه اعرف بالتلف من المالک لان المال مغیب عنه و منه
و صاحب البیت ادری بالبیت و لانه هل جزاء الاحسان الا الاحسان و تکذیب الامین لیس جزاء لاحسانه و هو جنین است
حکم هر گاه امین مدعی رد امانت شود یعنی قسم چیزی به او نیست و لکن مراد با امین مستودع است و وکیل بلا جعل و ماذون
بلا اجر که ایشان احسن محض اند و قول ایشان با یمین مسموع و مقبول است چه در تلف و چه در رد و قطع نظر از قاعده سلم
و اما مستاجر و مرتهن و مضارب و وکیل مع الجعل و ماذون مع الاجر و مستاجر که ایشان احسن محض نیستند بلکه در ایشان
بر مال بجهة منفعت خود شان توجه دارند و لی امین بوده انها قول ایشان با قسم در تلف اموال مسموع است و لی در رد مسموع نیست
و اما احسن محض مثل مستودع و اخوات قول ایشان با یمین مطلقا مسموع است چه در تلف و چه در رد چه مدعی باشد
که نفع و مال الزم بحکم وجه یکیل او و اما در صورتی که بکویند یا ورثه او بحکم قول ایشان با یمین مسموع نیست حضه
بلکه وجه دعوی و حاکم و امین حاکم است که تغییر شود از او بقیم اینها امین هستند از جانب حق تعالی در اموال
صغار و مجانین قول اینها در ضایع صغیر و مجنون مسموع است اذا ماکول و ملبوس و سایر مخارج و ما یحتاج اینها هر گاه ولی
بکویند بالتمام و اخرج شد که هم بجز قسم بر علی چیزی نیست و اثبات بر ولی نفع الله به هم چنین هر گاه ولی مدعی تلف مال
صغار و مجانین شود من غیر تفریط قول او با یمین مسموع است و اثبات بر او نیست فیا لاحسن است و ما علی المحسنین من سبیل
و هل جزاء الاحسان الا الاحسان و ما علی الامین الا الیمین بلی هر گاه مدعی شود که رد کرده ام باید اثبات کند و با عجز از اثبات
قسم بر صغیر و مجنون است بعد الکبر و الافاقه مسئله هر گاه دست در مضاربه و قیام هست هر گاه بگوید که مال المضاربه
در سرمایه تلف شده یا بگوید خسارت و ضرر رسیده و سوخت شده یا بگوید که سرمایه نفعی نکرده و یا فلان مقدار نفع کرده
و مالک منکر تلف و ضرر و انتقال نفع یا زیادتی نفع بوده باشد در جمیع این مراتب اثبات و بینه بر مالک نیست بلکه قول او با قسم
مقبول است و جز قسم چیزی بر او نیست که خیانت و تفریط او معلوم شود بلی هر گاه هر رد مسموع نیست مگر بینه
و اثبات مسئله کسی است که ماذون باشد یا وکیل باشد از جانب دیگری در اتلاف یا نقل و انتقال مالی یا در
اشتغال ذمه او بشیء یا بایقاع عقدی و امثال اینها یا وکیل یا ماذون که هر گاه امر اتلاف کند در آن مصرف ماذون فیه صرف نموده

و باطن عیب که گفته بودی مقبول و انتقال کرده و یا مقر بود العیبه شرعیه مجزوم بالجهکرمی مخوی که فرموده بوعی مشغول اشتم و
مو کلا منکر باشد قول و کیل بالماذون در اتیان بان فعل مسموع است و احتیاج باثبات منبت قول او باینه مسموع است لانه
امین محسن و ما علی المحسنین من سبیل و لان قول قول من قضیة الامانة فکان المالک التزم ان لا یقبول اخباره و لان علم قبول قول تقدیم
و عزم علیه و لا ضرر و لا اضرار سوال چه میفرمایند در شهادت علمی که شاهد خط و مهر خود را استماع اقرار دیگری است
در حضور بعضی بیند و علم جهم رسانند باقرار دیگری آیا جایز است که شهادت بدهد باقرار او بانه و آیا باید حاکم شرع بجهت رفع
حکم کند با استقلال منحصر بانه و آیا شهادت باید مستند بسمع و بصر و حس باشد یا آنکه شهادت علمی هم کافی است مفصلا
مسئله را بیان فرمایند جواب حل این سوال موقوف بر بیان چند مطلب است مطلب اول علم
اعتقاد ثابت جازم مطابق واقع است باعتقاد عالم و علم شاهد ممکن است که مستند باشد بیکی از چند وجه اول
آنکه مستند باشد بلا واسطه بسمع در مسموع و یا ببصر در مبصر و یا بحس در محسوس از قبیل اول است هرچه کفتنی باشد مثل
اقرار و بیع و نکاح و طلاق و سایر عقود و ایقاعات و از قبیل دوم است غصب و جنایات و سرقت و قتل و رضاع
و ولادت و زنا و لواط و اصطیاد و التقاط و احیا و قبض و اتلاف و ممکن است که عقود و ایقاعات مستند بسمع و بصر هر دو
باشد دوم آنکه مستند باشد بسمع یا ببصر و غیر آن بواسطه ملک و اسطه باز یا دوش مثل آنکه شاهد شنیده است از جمعی که ایشان
دیده اند غصب یا جنایت را یا شنیده اند اقرار را تا بجهت که علم از برای شاهد حاصل شده مرجع آن مستند است بسمع و بصر و غیر
بواسطه خواه این علم که بجهت او حاصل شده مستند باشد منتهی اخبار از جمع مثل عدد تواتر یا با خبار جمعی با ضم قرائن ما حصل
و خاص مثل اخبار واحد منضم بقرائن علمیه و از این قبیل است شهادت بخلافت و امامت حضرت امیر المؤمنین و غصب ابی
در ایام غدیر بخلافت و شهادت بر غصب ابی بکر و عمر فدک را از حضرت فاطمه صلوات الله علیها از برای کامل تشیع
در معرفت غصب و در و فتنه غصب و شاهد نکرده هم محسوس و مبصر بلکه باخبار متواتره و ضم قرائن علمیه علم حاصل نموده و علما
مستند است بحس بواسطه و از این قبیل است شهادت بر نبوت خاتم الانبیا صلوات الله و سلامه علیه و قبول آن از وقایع امنیه
و مطالب القدر که بتواتر و اخبار و تعرفه بقرائن علمیه بالسیله دهد بجهت ما حاصل شده و شهادت میدهیم بانها الشهد ان محمد
رسول الله و اشهد ان علیا ولی الله و از این قبیل است شهادت ما بقادریه و افعال الذنا فی رکه اینها را نمیشناسیم و لی
حجیبی از فتنا کنها را شناخته در ما شهادت میدهد و علم از برای ما حاصل شده این علم ما علمی است که مستند است بحس
بواسطه و نیز از این قبیل است شهادت اهم که شهادت بصیری امری برای معلوم شود و شهادت دهد بر شهادت
علمی است که مستند است بحس بواسطه و آنکه فقها صریح باید باید که شهادت از روی علم مستند بسمع و بصر باشد مراد شان
اعم از بواسطه و بلا واسطه است قال فی کشف اللثام بعد ذکر جملة من المحسوسات و لعله یمکن استناد الشهادة فیها
الی التواتر فانه یفید العلم کالمشاهدة و یجوز ان یکون مراد الاصحاب بالاستناد الی المشاهدة ما یعم الاستناد الیها بلا واسطة
او بوسائط سیم آنکه مستند باشد بقوه وفق یا نقش یا ملمس و این در اشیائی است که طعم یا بو یا نرمی و زبری در آنها معتبر
باشد مثل عطریات و حلویات و حریریات و امثال اینها و آنکه فقها انفصال میان آنها در شهادات شرعیه

بشهادة علمی که مستند بسمع و بصر باشد مقتضی آنست که شهادت بر مسموعات و ملموسات و مذوقات معتبر نباشد و حال آنکه
قطعا معتبر است چون نسابر آنکه علم مستند باشد بعقل مثل شهادت بر وحدانیت خدا و معاد و نحو آنکه مستند باشد
بتجربه نسیم آنکه مستند باشد بحدس و وجدان و ضم بعضی امارات ظنیه بعضی دیگر تا بعد از کمالش علم حاصل شود مطلب
دوم در بیان معنی شهادت و آن لغة بمعنی حضور است فمن شهد منکم الشهر یا اخبار از یقین است فقول الجوهری و غیره و الشهادة
خبر قاطع و مثل ما علی ما صرح به الشهید الثانی و غیره اخبار جازم عن حق لازم للغیر واقع من غیر حاکم و حقیقت شرعیه در
لفظ شهادت ثابت نیست و متبادر نزد معلوم نشد که این معنی مستعمل فیه این لفظ است در نزد فقها و متشرعه و هم
چنین ثابت نشد که در لغت شهادت حقیقت باشد در اخبار از حضور و حس بجهت سمع و بصر خاصه و مجاز باشد
در اخبار از علم که بعقل یا حدس یا تواتر نقل حاصل شده باشد یا آنکه ذکر شد چون ثابت است که شهادت بر وحدانیت الهیه
در اخبار و ظاهر کلام شارح المفاتیح که از مصادیق حقیقیه است نه مجازیه و حال آنکه غیر محسوس است بحاسه سمع و بصر
بلکه معقول است احتمالا ظاهر آنکه شهادت حقیقت باشد لغة در اخبار از یقین شخص خواه آن یقین از سمع و بصر حاصل
شده باشد یا از اخبار متعدده یا از عقل یا از حدس و وجدان و معروف مؤید این معنی است چه اهل عرف اطلاق میکنند کثیرا
لفظ شهادت را بر اخبار از علم عقلی بقولهم اشهد ان لا اله الا الله و بر اخبار از علم که از تواتر و اخبار محفوف بقرائن حاصل شده باشد
بقولهم اشهد ان محمدا رسول الله و اشهد ان علیا امیر المؤمنین و وصی رسول الله و اشهد ان الصراط حق و المیزان حق و الجنة حق
و النار حق و البعث حق و سؤال النکیر و المنکر حق و ان الساعة آتیة لا ریب فیها و ان الله یبعث من فی القبور و اطلاق میکنند
فقها بلکه بر اخبار اهل بیت اطهار شهادت را بر شهادة اعمی باذا نشد و بر شنوائی که کر است و تفسیر آنکه حکم بعرف شناخته
شود در هرکجا که مفهوم شود از آنکه شهادت لغة اخبار از یقین مشهور است مطلقا خواه مخبر به ظاهر باشد بلا واسطه یا بواسطه
و خواه محسوس بالحس باشد در جمیع حواس خمسه که در معنی شهادت معروف و شکی نیست که عرفا صادق است شهادت بر اخبار از یقین
خواه بسمع و بصر باشد بلا واسطه یا بواسطه و خواه بلمس و ذوق و شم و لمس و خواه بعقل و حدس نیست عرفا سلب لفظ شهادت
از جمیع مذکورات قطعا بلکه در لفظ شهادت عرف است هرچه را عرف شهادت نامند و نتوان سلب لفظ شهادت
از آن نمود شرعا معتبر و مثبت مدعی خواهد بود و واضح است که سلب لفظ از مذکورات عرفا نمیتوان نمود و در تعریف شهادت
در روایت علامه ظاهر اعتبار لغة و وجدت نیز ملاک و مناط عرفا است کما انتهی شهادة عرفا الخبر به التعدد و کما اشتهر روایة
لا تغییر فیه ذلک و قد حققناه فی محله مطلب سیم در ذکر کلام بعضی از اعلام در این مقام قال العلامة فی القواعد
الفصل الثالث فی مستند علم الشاهد و مناط العلم القطعی و مستنده اما المشاهدة و ذلک فی الافعال کالغصب و السرقة
و القتل و الرضاع المرئیة و اما السماع و الابصار و ذلک فی الاقوال کالعقود مثل النکاح و البیع و الصلح و الاجارة و قال فی
کشف اللثام فی شرح الافعال و یمکن استناد الشهادة فیها الی التواتر فانه یفید العلم کالمشاهدة و یجوز ان یکون مراد الاصحاب با
الاستناد الی المشاهدة ما یعم الاستناد الیها بلا واسطة او بها و قال السبزواری فی الکفایة و ختم المنتهاء الشهود به
علی ثلثة اقسام احدها ما یکفی فیه الرؤیة کالزنا و الشرب و الغصب و القتل و السرقة و الولادة و الرضاع و الاتلاف و الاحبا

ولا اصطياد والبيع المشروط قالوا ولا يجوز بناء الشهادة فيها على السماع من الغير وفيه اشكال اذ السماع قد يفيد العلم
وقال المقدس الاردبيلي في مجمع الفائدة ثم اعلم انهم قالوا مستند علم الشهادة اما البصر او السمع او هما فالاول في
المرئي الذي يفتقر الى البصر الصحيح وهو الافعال التي تقع مثل الزنا والشرب والغصب والاتلاف والسرقة والقتل والولادة
والرضاع والاصطياد والاحياء وكون الشيء في يد شخص ونحو ذلك قالوا لا يجوز كون مستند الشهادة فيها السماع من الغير
وفيه تامل اذ يجوز ان يعلم هذه الامور بالسماع من الجماعة الكثيرة بقرائن او غيرها بحيث يتيقن ولم يبق له شبهة اصلا كسائر
المتواترات والمحفوفات بالقرائن فلا مانع من الشهادة حينئذ لحصول العلم الثاني في السمع الى ان قال الحصر ممنوع اذ قد يكون مستنده
علم الشاهد غير ذلك مثل اللمس والشم والذوق ايضا بل قد يكون مستنده العلم العقلي مثل الشهادة بان لا اله الا الله انتهى ثم تامل وقد عد في
شرح الشرائع الاستفاضة ايضا من العلم الذي هو مستند الشهادة ودفع باحد التقريرات ايضا الاحسن ما فعله المصنف من اشتراط
العلم مطلقا باي وجه كان سواء من العقل فقط او بحيثية او برهانه او الحس اي حس كان انتهى وقال السيد في الرياض بعد حكاية
الاشكال في ذلك عن الاردبيلي بجواز العلم بهذه الامور بالسماع من الجماعة الكثيرة بقرائن او غيرها بحيث يتيقن ولم يبق عنده
شبهة اصلا كسائر المتواترات والمحفوفات بالقرائن فلا مانع من الشهادة حينئذ لحصول العلم قال ومثله صاحب الكفاية
وهو في محله الا ان ظاهر كلام الاصحاب الاطباق على الحكم المزبور فان تم حجة والا فالرجوع الى العموم اولى الا ان يمنع بتخييل
ان ما دل عليه متضمن للفظ الشهادة وهي لغة الحضور وهو بالنسبة الى العالم الغير المستند علمه الى الحس من مثل البصر غير
مفقود اذ قد يقال له عرفا ولغة انه غير حاضر المشهود به وان ترك العلم المطلق فيلزم من الفتوى والتعريف غير مسلم لكفاية
مطلقه بعد احتمال ان يكون المقصود من اشتراط التنبيه على عدم كفاية المعنوي الذي لم يفد غير الظن بل لا بد من افادته
العلم القطعي وهو يصلح ان يكون ايه الابد مع الحضور من الحسي الا ان مطلقه يكفي هذا وربما كان في التنبيه وجه اشعار باعتبار
النظر وغيرهما ما يستند الى الحس الظاهري مع ان القطع المستند الى الحس الباطني ربما يختلف شدة وضعفا ولذا يختلف كثيرا
فاعل الشاهد المستند علمه اليه فيظهر عليه خلاف ما شهد به فكيف يجترئ بشهادة وهذا الخيال وان اقتضى عدم الاكتفاء بالعلم
المستند الى التسامع والاستفاضة فيما سيأتي الا ان الاجماع كاف في الاكتفاء به وهذا الوجه شاهد على ان الاصل في الشهادة عندهم
القطع المستند الى الحس الظاهري اعتبارا منهم فيها للمعنى اللغوي مهما امكن وهذا الوجه من الخيال وان كان ربما لا يخلو عن
نظر الا ان غاية الاشكال الناشئ منه ومن التعارض والعمومات الرجوع الى حكم الاصل ومقتضاه ولا ريب في انه عدم القبول فلذا
لا محيد عما قالوه لكن مع تامل وقال صاحب الجواهر بعد نقل كلام صاحب الرياض وهو من غرائب الكلام ضرورة اقتضائه
عدم صحة الشهادة لنا الان لامير المؤمنين بنصب النبي له اماما يوم غدير خم لانه وصل الينا بطريق التواتر ولم يكن حاضرا
وقت النصب ولا على ابي بكر وعمر بغصب فدك من الزهراء البتول ولا غير ذلك مما وصل الينا بالتواتر او بالاخبار المحفوفة بالقرائن
بل ولا ثبت شهادتنا ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله شهادة حقيقة لعدم الحضور فيها وبالجملة لا ريب في سقوط
الكلام المزبور خصوصا مع ملاحظة ما ورد من صحة شهادة الاعمى اذا اثبت زيادة على ما عرفت من كون المدار على العلم الى
لعل الاصحاب الجأهم الى ذلك والتزموا في الكلام المزبور استثناء ما ثبت بالسماع وان لم يصل الى حد العلم في الاستفاضة

السمع

السمع او الاولى كما تعرف لا اقل من كون الشهادة بطريق البصر بحيث لا يجوز بغيره وان حصل العلم القطعي بالتواتر ونحوهما
ينتهي الى المشاهدة ايضا بالواسطة وقد عرفت سابقا ان الشيخ ادعى في الخلاف الاجماع على الوجه المزبور في غير ما خالفه
المحصور فيها كما انك قد عرفت في الاصول استفادة العلم الضروري من التواتر الذي هو كعلم المشاهد بل من العلوم البديهية ايضا
علم اختصاص الشهادة عندهم بالرؤية والسماع الذين ذكرهما ضرورة حصولها على المعلوم بغيرها من الحواس كالذوق
في المذوقات والشم في المشمومات واللمس في الملموسات ومن الغريب قوله وهذا الوجه الخاص ضرورة ان من اعتبر العلم
بالاستفاضة يخرجه عن الضابط المزبور حتى يحتاج الى الاجماع او غيره نعم من اكتفى فيها بمطلق الظن او الظن المتاخم للعلم
اخرجها عن الضابط المزبور بالادلة التي ذكرها كما ان الحكم عندهم من خروج الشهادة عن المعنى اللغوي الذي هو معنى
الحضور اذ قد عرفت تعريفهم لها بالاخبار الجازم بل الظاهر عدم اعتبار كون العلم بالحواس الخمس فيها ضرورة صدق
العلم المعتبر فيها مع الحاصل منها ومن غيرها فالمتجه كونه هو الضابط فيها نعم قد يشتبه على بعض المتشرعين
معرفة فيتخيل الظن الغالب علما كما انه قد يقطع بما لا يفيد القطع وهذا الذي اشار اليه انه غالبا يتخلف خصوصا اذا
انضم اليه بعض الاغراض النفسانية بخلاف العلم الحاصل بالامور المفيدة له عرفا عند المستقيمين الخالين عن الاغراض الذين
لهم قابلية النقل والتمييز بين المراتب فانه لا يتخلف غالبا واتفاق تخلفه غير قادح كما انه قد يتخلف العلم بالحس لاشتباه
ونحوه مطلقا جعله صاحب مدرك اعتبار غيره كالات مملكة من حيث واعتبار شهادة على خبر مستند باشتمال
بحسب الواسطة او بالواسطة فمنها الكليني في الكافي عن ابي جعفر يقول اذا سمعتم الحلم فاستعملوه وعلم الحلم
تستنبط لكم بسند ما انه يحسن بلا واسطة وبواسطة ومسلم تثبت شيوع استعماله في علم من علم بلا واسطة فافهم
انه ان اطلاق شهود بمقتضى امر واجبات عمل كون علمه من ترك واستماع ان هكذا اكثر شهود مراد انه علم علم انت
كرجهت مستقيم حاصل مشهود بحيث هكذا شهود جميع غيره لا سبب علم ثم شهود اذ رواية بالشهادات عمل كثير بانه
وهكذا انه بانه كالات ... اهل العلم ما ثبت جواب صاحب كم انقطاع وبلا كلام ظاهر انت من علم ادعى
ثم علم مستقيم بملاحظة معتم وانه اهل علم تقديره سببا ومنها صحيحة معاوية بن وهب قال قلت له ان
ابن ابي ليلى يسألني الشهادة عن هذه الدار مات فلان وتركها ميراثا وانه ليس له وارث غير الذي شهدنا له فقال اشهد
بما هو علمت ومنها رواية عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله الرجل يشهدني على شهادة فاعرف خطي وخاتمي
ولا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا قال فقال لي اذا كان صاحبك ثقة ومعه رجل ثقة فاشهد له وابن حديث ظاهر
ما انكم هكذا بسبب ذا من مثل ثقة يوم بانه علي يوم شاهد ثقة وبكر مطمئن شهود يقين اذ يراعي من حاصل
شهود شهادات بلا شك يثبت كم شهادة او ما بين هكذا مستند خط شاهد بعد نحو بواسطة وبان مضمون
صدق ويرجع بسند خطه روايته نحوه اذ ومنها رواية الحسين عن ابي عبد الله قال القلب يتكل على الكتابة
وابن حديث ظاهر انت من صوت كتب شاهد مثله وانه هو سره فانه ولا خط كتب خطه يتيقن كذا واعتماد تمامه
وما يتأيد بمقتضاها ان ومنها صحيحة علي بن يقطين عن ابي الحسن الاول قال لا بأس بالشهادة على اقرار المرأة

ولست تستقرء انما عرفت بعينها انحضر من يعرفها فاما اذا كانت لا تعرف بعينها ولا تحضر من يعرفها فلا يجوز للشهود ان
يشهدوا عليها وعلى اقرارها دون ان تسفر وينظرون اليها والاكتفاء بمعرّف دون شهادت شهادة حسية بواسطة ان ولي
مدلول ان حديث الحقق انه عدالت ومنها رواية محمد بن قيس قال سألت ابا جعفر عن الاعمى يجوز شهادته قال نعم
اذا اثبت وان حديث صريح در ان مرتب وعقيب شهادة على مستند حسي بواسطة [illegible] وهكذا شهادة على الاعمى معتبر
شهد غير اعمى بطريق اولى معتبر خواهد بجهة غير اعمى در تحصيل علم [illegible] ضبطا وسهوا ومنها ما رواه عنه عم
مسألته عن شهادة الاعمى فقال نعم اذا اثبت ومنها مكاتبة الصفار الى ابي محمد الحسن بن علي في رجل اراد ان يشهد على
امرأة ليس لها محرم هل يجوز له ان يشهد عليها من وراء الستر ويسمع كلامها اذا شهد عدلان انها فلانة بنت فلان
التي تشهدك وهذا كلامها او لا يجوز له الشهادة عليها حتى تبرز ويثبتها بعينها فوقع تتنقب وتظهر للشهود ان شاء الله
اذ ما شهد عدلان معرفان انه كما صرح به الشيخ وغيره ومنها صحيح محمد بن مسلم عن احدهما في الاعمى يشهد على الشيء
فقال ان عقل حين يدرك انه حق جازت شهادته ومنها صحيح هشام قال قلت لابي عبد الله ما حق الله
على خلقه قال ان يقولوا ما يعلمون ويكفوا عما لا يعلمون فاذا فعلوا ذلك فقد ادوا الى الله حقه وهكذا ما يعلمون حيث ثبات
كفتن ان جه حاصل خواهد داشت [illegible] وما بين مضمون روايات متعدده واردة
ومنها حسنة ابراهيم بن هاشم ومنها معتبرة ما عاتب ابو عبد الله عن ابنه في دفع دنانير الى [illegible] الرجل
انه شرب الخمر واتلفها فقال ذلك ولا اجرك فقال اسمعيل يا ابه اني ان انه يشرب الخمر انما سمعت الناس يقولون
فقال يا بني ان الله عز وجل يقول في كتابه يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين يقول يصدق الله عز وجل ويصدق للمؤمنين
فاذا شهد عندك المؤمنون فصدقهم واذا ان [illegible] روايات واخبار بسيار است كه دلالت ميكند بر وجوب قبول
شهادت وشهادت اعم از حسي [illegible] مطلب نجيب در ذكر اخبار [illegible]
با اين اخبار ودلالت ميكند بر عدم قبول شهادت غير حسي فمنها النبوي قال وقد سئل من الشهادة هل ترى
الشمس فقال نعم فقال على مثلها فاشهد او دع وفيه انه كما يحتمل ان يكون المراد المماثلة من حيث الحس [illegible]
نحو كالمحسوس كذلك يحتمل ان يكون المراد من حيث المعلومية وانتفاء الريب والشبهة بحيث يشهد بما هو معلوم غير قابل
للشك كما ان نور الشمس لا يقبل الشك ولا يشهد بالمظنون وربما يحتمل ان يكون مخالفا للواقع مثل الاحتمال الثاني
في الرواية اظهر اذ مقتضى المماثلة الحقيقية من حيث المحسوسية الاقتصار في الشهادة على المبصرات الغير القابلة
للتشكيك وعدم جواز الشهادة في المسموعات كالطلاق والبيع والصلح والاقارير وغيرها وفي المشمومات والذوقيات
والملموسات والمعلومات بالتواتر والاحاد المحفوفة بالقرائن العلمية والمعلومات بالحواس الباطنة بل وفي المبصرات
القابلة للتشكيك كجملة من المرئيات التي تشتبه بعضها ببعض وتخالف فيها المبصرون بحسب ضعف [illegible]
الاستعمار والامدمية بل وفي الافعال ايضا اذ ربما يتخيل الناظر بحسب الظاهر غصبا ويزعم المتعمق الدقيق بحسب
المعنى بنا يبني على الاولى انه ليس غصبا بل شراء او هبة او [illegible] ناظر شيئا غير ما زعمه الآخر بالجملة لو اقتضى على

المائل

المماثل الحقيقية الحسية لسقط كثير من الشهادات المسموعة شرعا من البين ولم يقل به احد فالمراد الاهتمام في امر الشهادة وعدم
الاتكال على الظنون والشكوك والاتكال على العلم القطعي الذي لا يحتمل خلافه بعد الفحص البليغ والتعمق والتدقيق اعم من
ان يكون المشهود به من المبصرات او المسموعات او المذوقات او المشمومات او الملموسات او المدركات بالحواس
الباطنة او المعلومات بالتواتر والاحاد المحفوفة ومنها خبر علي بن غياث لا تشهدن بشهادة حتى تعرفها كما
تعرف كفك وفيه ما ذكرنا في الرواية السابقة حرفا بحرف وحذو بحذو فلا يمكن التمسك به لاشتراط كون المشهود به
محسوسا بحس البصر كما هو واضح ومنها خبر السكوني قال قال رسول الله لا تشهد بشهادة لا تذكرها فانه من شاء
كتب كتابا ونقش خاتما وفيه بعد الضعف سندا انه ظاهر في المنع عن الشهادة بلا اطمينان به والكتب والنقش لحصول
الاطمينان وهو مبين برواية عمر بن يزيد ورواية الحسين المتقدمتين الدالتين على جواز الشهادة بما يطمئن به وان لم يتذكر اذ اخبارنا
يكشف بعضها عن بعض ومنها خبر حسين بن سعيد قال كتب اليه جعفر بن عيسى جعلت فداك جائني جيران لنا
بكتاب زعموا انهم اشهدوني على ما فيه وفي الكتاب اسمي بخطي قد عرفته ولست اذكر الشهادة وقد دعوني اليها فاشهد
لهم على معرفتي ان اسمي في الكتاب ولست اذكر الشهادة او لا تجب الشهادة علي حتى اذكرها كان اسمي في الكتاب او لم يكن
فكتب لا تشهد وفيه ما في الرواية السابقة وبالجملة مقتضى الخبرين السكوني والحسين عدم جواز الشهادة لمن لا يتذكر
الواقعة مطلقا اعم من ان يطمئن بصحتها بسبب القرائن او لا يطمئن ومقتضى الخبرين السابقين عمر بن يزيد والحسين جواز
الشهادة لمن لا يتذكر الواقعة مع حصول الاطمينان فيحمل المطلق على المقيد واخبارنا يكشف بعضها عن بعض ولئن
اغمضنا عن ذلك يكون التعارض بالتكافؤ والتساقط فالمطلقات والعمومات الدالة على صحة الشهادة علمية او
حسية باقية بحالها سالمة عن المعارض مؤيدة بمحكمات الكتاب قال الله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون والله العالم
مطلب ششم در ترجيح مسائل بدانكه متعلق شهادت يكي از چند امر است اول امري باشد مبدئي و دفعي نيست
ان غالبا ممكن باشد مثل غصب وسرقت وقتل وجنايت واتلاف واحيا وامثال اينها كه مبدئي اينها غالبا ممكن است
دوم امري كه مبدئي باشد ولي مبدئي آن غالبا ممكن نيست مثل ملكيت مطلق ونسب ووقف وزوجيت وولاء
وعتق ورق وعدالت وموت وغير اينها از امور يكه مبدئي باشد ولي مبدئي ان غالبا از براي شخص معين ممكن نيست
سيم امريكه مبدئي نيست بلكه [illegible] مثل اقارير وبيع وطلاق وصلح وهبه وامثال اينها چهارم امريكه هم
است وهم [illegible] مثل فسخ واقاله ورجوع در طلاق وامثال اينها پنجم امريكه مبدئي [illegible]
[illegible] مثل [illegible] مثل نسب [illegible]
اتفاق افتاده مثل اينكه فاطمه [illegible] دختر رسول الله [illegible] وحسن وحسين [illegible] معصوم [illegible]
رسول [illegible] حضرت امير المؤمنين [illegible] غدير خم [illegible] ششم امري است كه [illegible]
[illegible] هفتم امريكه عقلي باشد مثل وحدانيت الهي ومعاد جسماني وامثال اين هشتم
امريكه منوط بتجربه باشد مثل تجربيات فلان حار وبارد [illegible] الادويه [illegible]

الكلافی الحق فذلك فی الامور المتوطنة بالتجربة شكی نیست در صحت شهادت علمی حسی در امثال اول و دوم و سیم و چهارم هرگاه
علم مستند باشد بحس بلا واسطه یعنی هرگاه خود شاهد آن محسوس را دیده باشد یا از عقبه آواز باشد که شنیده باشد و اما هرگاه
علم در آن مستند باشد بحس بواسطه مثل آنکه از جمعی که ایشان دیده اند یا آنکه شنیده باشد تا علم بتحقق آن حاصل شود پس
محل خلاف است هم چنانکه ما تحقیق و اظهر در نظر حقیر صحت و مشروعیت آنست مگر هرچه بدلیل خارج شود بجهت
عمومات و اطلاقات شهادت و فتوا که شامل شهادت حسیه و علمیه هر دو هست هم چنانکه تحقیق در مطلب دوم
و بجهت اخبار یکه گذشت که دلالت میکرد بر صحت شهادة علمی مطلقا و اخبار یکه معارض شد با آن اخبار حال آنها
معلوم شد که دلالتی بر عدم صحت ندارند و معارضند بادله داله بر صحت ندارند و کلام جمعی از اعلام مثل اردبیلی و سبزواری
و فاضل هندی و جواهر الکلام گذشت که علم مستند بحس اعم از بواسطه و بلا واسطه است و باید دانست که علم بواسطه
یا مستند است بتواتر و یا مستند است باحاد محفوفه بقرائن و یا مستند است بشیاع و استفاضه که از اقسام تواتر
و فرق میان تواتر و شیاع آنست که در تواتر معتبر است که مساوی باشد جمیع طبقات اولی و وسطی و اخیره در عدد
تواتر و در شیاع استواء معتبر نیست مثلا دلالت حضرت سید الشهداء و حسنین در شیاع و شایع معلوم شد
نه بتواتر زیرا که در جمیع مراتب این خبر اگرچه عدد تواتر هست ولی در مرتبه اخیره نظر بآنکه بعینه تا الان بعدد تواتر بتوده
بلکه بشیاع معلوم شد اطلاق شیاع بر آن انسب است نه تواتر و اما دلالت و امارت امیر المؤمنین در غدیر خم اطلاق تواتر
بر آن انسب است زیرا که در جمیع مراتب حتی در مرتبه اخیره عدد تواتر هست چه حاضرین در غدیر قطعا بعدد تواتر بودند
خلاصه علمی که مستند باشد بحس بواسطه مطلقا حجت است خواه بسبب تواتر حاصل شود یا باحاد محفوفه
بقرائن یا بشیاع و استفاضه و خواه در امور یکه بعضی ایشان غالبا ممکن باشد یا نباشد و آنکه جمعی از فقها در مسئله ادله
میان امور مشهوره بر در بعضی از آنها علم مستند بحس بحصر معتبر میدانند مثل غصب و اخوات آن و در بعضی شایع و شیاع
کافی میدانند مثل نسب و وقف و نظایر آن از آنی بابت است که مراد اغلب ایشان از شیاع شیاع ظنی است نه شیاع قطعی علمی
وجوه در امر نسب و وقف و امثال آنها غالبا حصول علم از برای شاهد ممکن نیست اکتفا مینمایند بشیاع و استفاضه ظنیه
و البته استفاضه ظنیه در امور محسوسه که علم در آنها ممکن باشد از قبیل غصب کفایت نمیکند از این جهت است که فرق
گذاردند میان امور یکه بحس بصر معلوم شود و امور یکه بشیاع و استفاضه مشخص شود و اگر مراد شان از شیاع و استفاضه
استفاضه علمیه میبود و استفاضه علمیه را معتبر میدانستند هم چنانکه ما میدانیم هر آینه فرق میان آنها نمی گذاردند میان این امور
و بکلیه واحد میگفتند که علم در جمیع آنها کافی است خواه مستند باشد بحس بلا واسطه یا بواسطه و خواه مستند باشد
بتواتر یا بشیاع و استفاضه هم چنانکه کلام جمعی از اعلام مثل کشف اللثام و مجمع الفائده و جواهر الکلام و غیرها ایشان
مشعر بآن است و در اینجا چند فرع است فرع اول محل خلاف است که آیا بمجرد شیاع و شایع علمی باشد یا ظنی
یا ظن قوی متاخم بعلم اختیار کرده است اول را محقق در نافع و شرایع و علامه در جمله از کتب خود و فخر المحققین در ایضاح
و فاضل مقداد و جمعی من ذهب الحصر و صرح بعض اصحابنا المتاخرین کما فی شرح الشرایع للصیمری علی ما حکی عنه و اختیار

کرده است

کرده است صیمری در شرح شرایع خلاف و مبسوط مسیم را که فعل عادات اهلوش و شیخ بهائی در جوهره و در مسالک و المعتمد و الخلاف و انوار
اوا است بجهت اصالة عدم حجیت اعتبار العلم و بجهت اصالة البراءة ذمه مدعی علیه از مقتضای شهادت غیر مستند بعلم و بجهت عدم
دلیل معتبر که دلالت کند بر حجیت ظن در مقام شهادت اگرچه ظن متاخم بعلم باشد و بجهت عموم آیات و اخبار ناهیه از عمل بظن
و بجهت اخبار و روایات متقدمه که از آنها اشتراط علم در شهادت معلوم میشود فرع دوم آیا لازم است در شهادت بر ملکیت
آنکه شهادت بدهد شاهد بر سبب ملکیت یا نه این بر چند صورت است صورت اول آنکه مطلقا بدون تعرض بسبب باشد
و در شهادت بدهد بآنکه مال از آن است بدون ذکر سبب که خریده است یا ارث برده است یا احیا نموده و امثال اینها از اسباب
دوم آنکه شهادت بدهد بر ملکیت او بذکر سبب سیم آنکه شهادت بدهد بر ملکیت غیر که غیر منتقل است بدون ذکر
سبب مثلا بگوید این ملک که در تصرف زید است من مال عمرو میدانم یا میدانم که مال عمرو است چهارم آنکه شهادت بدهد
بر ملکیت عمرو با ذکر سبب ظاهر آنست که ذکر سبب در هیچیک از اینها لازم نیست لعموم ادله الشهاده و اطلاقها و لخصوص بعض
المعتبره فی بعض الفروض المذکوره منها روایة حفص بن غیاث عن ابی عبد الله قال قال له رجل ارایت اذا رایت شیئا فی یدی رجل
یجوز لی ان اشهد انه له قال نعم قال الرجل اشهد انه فی یده ولا اشهد انه له فلعله لغیره فقال ابو عبد الله افیحل الشراء منه قال نعم
فقال ابو عبد الله فلعله لغیره فمن این جاز لک ان تشتریه و یصیر ملکا لک ثم تقول بعد الملک هو لی و تحلف علیه ولا یجوز ان
تنسبه الی من صار ملکه من قبله الیک ثم قال ابو عبد الله لو لم یجز هذا لم یقم للمسلمین سوق و منها صحیحه معاویة بن وهب المتقدمه
و منها موثقه یونس المتقدمه بان من استولی علی شیء منه فهو له و علی جواز الشهادة فی الصور الاولیین و قد حکی
فی المسالک الخلاف الاجماع و عن المبسوط نسبة الی روایات الاصحاب و ادعی جماعه ان فقها المتاخرین کافة و بالجمله لا اشکال
فی المسئله و المخالف ضعیف فرع سیم هرگاه شاهد خط و مهر خود را ملاحظه نماید و در امری اقامه مینماید و یا شک
بر چند صورت است صورت اولی آنکه متذکر واقعه شود دوم آنکه علم از برای او حاصل شود بعضی که مکتوب خواه
حصول علم بسبب قطع و جزم علمی باشد یا بسبب امور خارجی دیگر باشد یا بسبب دیگر سیم آنکه علم از برای او حاصل نشود
ظن علمی باشد و شاهد دیگر هم باشد مع ذلک علم از برای او حاصل نشود خواه اعتقاد راجح بجهت او حاصل شود یا
شکی نیست در صحت و مقبولیت شهادت در صورت اولی و اما در صورت ثانیه اظهر آنست که جایز است از برای شاهد که شهادت
بدهد و از برای حاکم که قبول کند وفاقا للکثیر من القدماء و جماعه من المتاخرین لعموم ادله قبول الشهادة و قد مرت جمله منها آنفا
و لصحیحه عمر بن یزید الرجل یشهد فیعطی الشهاده فیعرف خطه و خاتمه و لا یذکر من الباقی قلیلا و لا کثیرا فقال لی اذا کان صاحبک
ثقة و معه رجل ثقة فاشهد له و کالشهرة فی ظهور الروایة فی حصول العلم نظرا الی تعاضده بالامارات المفیدة الموجبة لحصول العلم
و المرضوعه واد الفی الرجل بکتاب فیه خطه و علامته و لم یذکر الشهادة فلا یشهد لان الخط یتشابه الا ان یکون صاحبه ثقة و معه
شاهد آخر ثقة فیشهد و هی ایضا ظاهره فی صورة العلم و اما صورت ثالثه اظهر آنست که جایز نیست از برای او و اقامه شهادت
و جایز نیست از برای حاکم قبول بجهة اصل و بجهت عمومات ناهیه از عمل بغیر علم و صحیحه عمر بن یزید و موضوعه ظاهر است در صورت
علم فرع چهارم جایز است شهادت استفهامیه یعنی هرگاه شاهد شک داشته باشد در صحیح یا صریح در زمان قبل

جائز است که الحال شهادت بدهی بمقتضای آنچه خواه آن مشهود به اقرار باشد باشتغال ذمه یا اقرار باشد باستیجار یا مصالحه یا وقف
یا غصب یا احیاء یا بملکیت و امثال ذلک خواه شاهد شهادت بدهد بر وقوع این امور در زمان سابق بدون ضم استصحاب
یا با استصحاب آن منضم نماید و شهادت حالیه بدهد و اما عاقبت و بعضی از تنبیهات عرفی و حصر آن جواز اعتماد شاهد
علی الظن الحاصل من حیث الاستصحاب مما لا خلاف فیه و لا اشکال مداینه ظاهرا جواز شهادت استصحابیه محل شبهه و اشکال
نباشد مطلب دیگر آنکه چند وجه است اول آنکه هرگاه جایز نباشد شهادت استصحابی لازم میآید که شهادت
بملکیت و شهادت باشتغال ذمه در غصب و در جمیع از امور که باستصحاب شهادت اتفاق افتد مسدود شود بلا شک اول شهادت
جهة حصول علم بملکیت حالیه و باشتغال ذمه حالیه از ملاحظات علوم است زیرا که نقل ملک ممکن باشد که حاصل شود از نفس مالک
بنفس بحیثی که مطلع شود بر آن احدی غیر از خود شخص نبوده یا وقف یا ارتکاب ایضا یا مطلع شود بر آن احدی غیر از خود شخص
و منتقل الیه و شاهد بر آن مطلع شود مثل آنکه در بروز خانه مال او بلا بدو و بعد در خلوت منتقل بغیر شود و آن غیر امور ملک
است دوم روایت حفص بن غیاث المتقدم سیم صحیحه معویة بن وهب ان ابن ابی لیلی یسألنی الشهادة علی ان هذه الدار
مات فلان و ترکها میراثا و انه لیس له وارث غیر الذی شهدنا له فقال اشهد بما هو علمت قلت ان ابن ابی لیلی یحلفنی الغموس
قال احلف انما هو علی علمک چهارم صحیحه معویة قال قلت لابی عبد الله الرجل یکون له العبد و الامة قد عرف ذلک
فیقول ابق غلامی و امتی فیکلفونه القضاة شاهدین بان هذا غلامه او امته لم یبع و لم یهب اشهد علی هذا اذا کلفناه قال
نعم پنجم اطلاقات شهادت و عمومات آن و ملکی مثبت بودن بعضی از ادله اخص از مدعی چه کسی توانا منضم
و فرق بین المذکورات نشاه و ایا شرط است در صحت شهادت استصحابی وجود علم حالی باشتغال یا ملکیت یا
ظن هم کفایت میکند و هرگاه ظن هم نباشد بلکه بقاء مشکوک هم باشد شاهد میتواند شهادت بدهد بانه الآن علم حالی شرط
نیست و کلام استصحابیه وجه و نحو احدهما شرط بلی ظن بقاء شرط است و این ظن با العلم اول استصحاب و اخبار و ادله متقدمه
موجب صحت شهادت است و کفایت میکند چه آن ظن ثابت کالاعتبارات و اما مشکوک البقاء یا موهوم کفایت میکند
از برای شهادت و ساقط است از درجه اعتبار فرع ششم آیا واجب است در شهادت استصحابی که شاهد
ذکر کند که سبب شهادت من استصحاب است یا نه ظاهر آنست که ذکر سبب واجب نباشد بجهت عموم ادله شهادت که شامل
مورد ذکر سبب و غیر آن است در صورت عدالت شاهد البته از برای شهادت خود منشا صحیحی قرار داده و هم چنین مدعی
مقدم در تحصیل تفاصیل مراعات و تفحص و تفتیش از امور مسلمین محمول بر صحت است و تکلیفات هر کس کما مر دلیل
مسلم خود در احوال جمیع و بر جهت نیکو نماید فی الخبر ضع امر اخیک علی احسنه ای فی کلا او مقام حتی یاتیک ما یغلبک من العمل علی الاحسن و فی خبر
یونس حسنة اشیا یجب علی الناس الاخذ بها بظاهر الحکم الولایات و المناکح و الذبایح و الشهادات و الانساب و فی حسنة ابراهیم
هاشم المتقدم فی المطلب الرابع فاذا شهد عندک المؤمنون فصدقهم و از اینجا است که واجب نیست بر حاکم که استعلام نماید از شاهد
که شهادت میدهد بر بیع که آیا عقد است بر محقق بیع عربی یا فارسی یا آنکه بیع فارسی صحت آن بنا بر ... است و هم چنین شهادت
بر نکاح چون واجب نیست بر حاکم از شاهد که مشهود بر نکاح عربی بوده یا فارسی یا آنکه صحت فارسی بنا بر ... است و هم چنین واجب نیست

فذکر انبکه ایا الحاجب ان مقدم بر تنزیل وجه و یا عکس آن و امثال ذلک و مجرد شهادة عدلین بنکاح یا بیع یا امثال اینها
واجب است بر مثبت آن حکم کردن بمقتضای آن و مثل اینها است شهادت بر ملک یا باشتغال ذمه واجب نیست ذکر سبب
که آیا باستصحاب شهادت داده اند یا نه و آیا بسبب بر شهادت داده اند یا نه و آیا علم او مستند بحس بلا واسطه بوده
و یا بحس با واسطه و آیا علم او مستند بشیاع و استفاضه بوده و یا مستند بتواتر یا با خبار محفوفه بقرائن و یا مستند بغیر
و غیره و یا مستند بحصول الخبر و الاخلاصه هم واجب نیست بر شاهد که ذکر سبب مطلقا و واجب نیست بر حاکم شرع
استعلام از سبب بلکه بر حاکم است که قول شاهد را بر صحت حمل نماید و حکم نماید بمقتضای آن و تفحص و تجسس از اخذ شهادت بر حاکم
لازم نیست و کسی که فی الجمله آگاه باخبار اهل بیت اطهار و بالحکام مقرره ایشان باشد شبهه از برای او حاصل نمیشود باسد القی
نماند فرع هفتم و واجب نیست بر حاکم استعلام از سبب شهادت شاهد مطلقا بلکه واجب است بر او که حکم کند
بمقتضای شهادت شاهد در صورت عدالت او بلی در صورتیکه شاهد خود ذکر کند که حکم ذکر سبب نماید مثل آنکه شهادت
من استصحابی است یا مستند است بعلم حسی یا مستند است بشیاع یا استفاضه یا تواتر یا احاد محفوفه بقرائن که آن سبب
در نظر حاکم معتبر نباشد حکم ننماید بمقتضای شهادت آن شاهد و اما العلم فرع هشتم جایز است در تحمل شهادات
مسموعه و مبصره مثل اقاریر و اولاد و غصب و احیاء در مدعیه آنکه مثلا غاصب مثلا معروف باشد عرف بعنوان یا بعلم
بر آنکه شاهد نشناسد و بر غاصب یا بایع یا مشتری شاهد عادل یا عدول یا عدد مفید علم بنفسه یا بانضمام قرائن شهادت بدهد تعداد
که نیاز است کفایت میکند از برای او در تحمل شهادت کلام مثبت که خود شخص او را نشناسد دلیل بر این مطلب اصالة حجیة شرعیة
علی است که با اصالت سابقه ثابت شد بر هرگاه معلوم شد از برای شاهد که آن مقر زید است جایز است شهادت بدهد بر اقرار
زید که شاهد مقدماتی بر علم خود و شهادة علی خبرا است و عدلین در این مقام مثل علم است و معتبر است اگر چه افاده علم نکند یا نه
ظاهر احوط آن است منقول در مطلب چهارم آنست که عدلین کافی و معتبر است در مقام تعریف مثل صحیحه علی بن یقطین و روایات
محمد بن قیس و مکاتبه صفار حضور صنما مکاتبه که متعرض لفظ عدلان است و بلی مثبت با اختلاف روایات بعضی مقامات
زیرا که قول تفصیل در مسئله مثبت و کلالت بر اعتبار عدلین سیره و طریقه علما جمهلا ایشان کاشف بر اکتفاء بعلم و عدلین است
در مقام تعریف و اجماع عملی کافی است از برای اثبات این مطلب و هذا الحکم لاد له فی المقام و احلاها فرع نهم
کفایت میکند عدلین از برای ادای شهادت بر هرگاه عدلین شهادت دهند نزد تخصیص بر اقرار یا غصب مثلا جایز
نیست که آن شخص شهادت بدهد نزد حاکم بر آن اقرار یا غصب و جایز نیست که حاکم حکم کند بمقتضای شهادت او مگر از باب
شهادت فرع که آن عنوان دیگر دارد زیرا که اصل عدم ثبوت آن است بر شهادات از حکم مقتضیات آنها شهادت مستند
بحس و بعلم خارج شد از تحت اصل شهادت مستند بعدلین در تحت اصل باقی است و اما اگر بغیر مقام شهادت
حسیه بلا واسطه نیست بلکه مطلقا مقام شهادت علمیه است و هرگاه شاهد شهادت علی بر بعد و علم او مستند باشد بشیاع و استفاضه
شهادت او مسموع است بجهت آن ادله متقدمه بلکه در این مقام بطریق اولی مسموع خواهد بود و ظاهر اصحاب در این مقام الحاق
است در مسموعیت شهادة علمیه حضور صنما در نسب و ولایت میکند بر این و اسبه یونس منقوله در فرع نهم بلی مخفی

سخن که هست در فروع تحجیر مدار برآنست که آیا استفاضه کفایت میکند از برای شهادت دادن شاهد یا حکم کردن حاکم در باب
بیع یا نه ظاهر آنست که کفایت نمیکند مطلقا خواه ظن اطمینانی باشد خواه علم ظاهر آنست که در امر نسب کفایت میکند و در دو مثبت کفایت
کند در وقف و ملک و در دلیل علی الاصحاب و مرسل یونس و حسنه ابراهیم بن هاشم المتقدمه است و باید دانست که در اینجا
سه امر است اول انکه جایز است از برای شاهد که اتکال نماید بر شیاع و استفاضه علمیه در امور مذکوره و شهادت بدهد
و این امر باید اخذ کرده ثابت شده دوم انکه جایز است از برای حاکم که حکم کند بمقتضای شهادت چنین شاهدی و این امر نیز
بمقتضای مرسل یونس و حسنه ابراهیم و اطلاق ادله قضا و شهادات ثابت است و اما امر سیم مقام شهادت حسیه و علیه
هرچه هست بر شهادت حسیه بلا واسطه در ان مسموع است و شهادت حسیه با واسطه که تعبیر میشود از آن بشهادت علمیه
نیز در ان مسموع است و دلیل بر ان در شهادت علمیه همان ادله سابق القرائت و اما امر هفتم و هشتم اگرچه اصل در ان نفی
اقتضا مینماید علم حجیت شهادت بلا شبهه از مصادیق شهادت است و من یکتمها فانه آثم قلبه و عقل نیز حاکم است بوجوب اداء
اداء که اخفاق حق است و مقبح ظلم و این هر دو عقلا لازم است و تاویل آن عند العقل ملزم بر ظالم در این مقام مامورات بادای
شهادت خود و بترک کتمان آن و هرگاه اداء آن واجب باشد قبول آن نیز واجبست زیرا که فایده میکرد بر ادای آن مترتب
الا بقبول آن و اطلاق ... اهل بعد از هیچ فایده نداشته باشد و با جمله شهادت بر انها صادق است و ادله قبول شهادت
و اطلاقات وجوب قضا ببینات و ایمان اقتضا مینماید حجیت ... شهادت ... و وجوب حکم بمقتضای آن
و باید دانست که نیز هرگاه شاهد علی در موارد علم مسموع باشد ... علاوه بر عدالت باید که ... باشد که بداند که فرق میانه
علم و ظن منانم بعلم و مطلق ... و باید ... نباشد و حصول قطع از خارج از ... اهل عقل نباشد که باماره منضبط
خفیه علم ... خلاصه آنکه باید از شاهد خبیر و بصیر و ضابط باشد در تحصیل علم و حاکم اگر ...
از موجه باشد ... و تشخیص نماید که هرگاه ... علم داده ... شهادت او باشد ... مثل او بینه
و مثل حکم باشد ... حاکم از شاهد اهلیت ... باشد ... اهلیت او ... حاکم باشد
و ... اولا ... انتم ... المتقدمتین فی احدیهما خمسة
اشیاء یجب علی الناس الاخذ بها بظاهر الحکم الولایات و المناکح و الذبایح و الشهادات و الانساب و فی الاخری ... شهد
عندک المومنون فصدقهم و احتمال خطای شاهد در شهادات علمیه معتبر و مختص ... نیست و باید حمل کرد قول او را بر وجه
صحیح ... بکذب یا خطا ... چنانکه احتمال کذب و خطا در شهادات حسیه معتبر و معتنی به نیست
چه ممکن است در شهادات حسیه خطا ... الفاظ و عبارات صادره از مقر در مقام اقرار فتلف اله در ... خصوص
و خفای دلالت و مراد در ما استفاده ... خفیه و جلیه و ... بر ... غیر فتلف ... در عبادت ...
نیز ممکن است خطا در حق شاهد حسی ... چنانکه ممکن است در حق شاهد علمی و این احتمال ... معتبر و معتنی
به نیست ضمع ... سؤال آیا واجب است تحمل شهادت یعنی هرگاه کسی بخصوص شاهد
بگیرد آیا واجبست بر ان شخص که شاهد شود بر ان مطلب یا نه و در صورت وجوب آیا اداء شهادت عند الحاجه

واجبست

واجبست یا نه و هرگاه شاهد بدون خواهش شاهد مطلع شود آیا اداء واجبست یا نه جواب هرگاه کسی خواهش کند
از شخص تحمل شهادت را واجبست تحمل شهادت علی الاشهر بین الاصحاب لقوله تعالی و لا یاب الشهداء اذا ما دعوا و تدل و تفسیره
بالاسم ... الاخبار کصحیحه هشام فی قول الله عز و جل و لا یاب الشهداء قال قبل الشهاده و فی قول الله و من یکتمها قال بعد الشهاده و
صحیحه الحلبی فی قول الله عز و جل و لا یاب الشهداء فقال لا ینبغی لاحد اذا دعی الی شهاده یشهد علیها ان یقول لا اشهد لکم و ذلک
قبل الکتاب و روایه المدائنی اذا دعیت الی الشهاده فاجب و روایه داود بن سرحان لا یابی الشاهد ان یجیب حین یدعی
قبل الکتاب الی غیره الی غیر ذلک من الاخبار و الاعتبار و التصریح علی خلاف فی ذلک مرجع الحکم عن الحلی من القول بعدم الوجوب و هل
الوجوب کفایی او عینی ظاهر اکثر المتاخرین الاول ... الثانی و هو الاوفق بظاهر الادله و ظاهر آنست که تحمل شهادت
واجبست بر هر که اهلیت شهادت داشته باشد ... هرگاه کسی باشد که امید حصول صلاح در حق او باشد و واجب
است تحمل شهادت ... و ظاهر آنست که ... مهر کردن و یا ... که موجب حفظ شود و واجب باشد زیرا که
مقصود از تحمل شهادت اداء آن است و ان موقوف بحفظ و ضبط است و واجب است در تحمل شهادت از برای کسی باید که
انکه ادراک نماید ... و صورت ... که اگر او را ببیند بشناسد و اگر حاصل نشود معاشرت تا سابقه باشد شاهد
حالیه ... صورت و هیئت در نظر باشد و یا در ... کتب شود که در حین اداء شهادت صورت الحال ... نماند
و بشناسد در اداء شهادت ... که علم از برای شاهد حاصل شود ... فلان پسر فلان است و یا بشناسد
ادراک شهادت ... و بالتعلق شهادت ... اجماع ... و هرگاه شاهد بالتماس و استدعای
صاحب حق شاهد شده باشد واجب است بر او ادای شهادت و هرگاه با استدعای صاحب حق نباشد ... کلام
است و مشهور بین المتاخرین ... اقوی و اظهر وجوب است لقوله تعالی و لا تکتموا الشهاده و من یکتمها فانه آثم قلبه
و در صورتیکه حق ... از میان برود هرگاه شاهد شهادت ندهد اداء شهادت بلا کلام واجبست سؤال
هرگاه ... شاهد ... و ... شاهد ... حضور ... ادای شهادت ... باید
یا جایز است دیگری را از ... شاهد بشنوند ... شهادت بدهند یا نه جواب بلی شاهد فرع مشروع است
و مسموع و مثبت مدعی ... هرگاه ... سبب عذری ... شاهد حضور ... ادای شهادت ... خواه بجهة
بعد مسافت باشد یا بسبب ... باشد یا بجهت خوف ... هرگاه حاضر ... مقام شهادت
شود در این صورت ... شاهد ... شاهد اول ... شهادت ... عبارت ... شاهد ... اصل
شاهد فرع ... شهادت ... فلان ... فلان ... طلب ... فلان قرض ... شهادت
... شهادت ... شاهد فرع شهادت شاهد اصل ... حاکم شرع ... شاهد اصل ... شاهد
فرع شهادت ... حاکم شرع ثابت میشود ... حاکم حکم میکند بمقتضای ... از حدود
نباشد ... حق الناس باشد مطلقا خواه از ... قرض و قراض ... و غصب و اتلاف و ... وجوب
باشد یا از قبیل عقود ... ایقاعات و نکاح و فسخ و قصاص و طلاق و نسب و عتق و عیوب نساء و ولادت و وکالت

و در وصایا و غیره از حقوق مالیه سوای حدود و مسئله محل خلاف و اشکال مثبت و بدلیل المطلوب بعد الاجماع محققا
و محکیا جملة من النصوص و یکتفی بذکر بعضها و هو صحیح محمد بن مسلم عن ابی جعفر فی الشهادة علی شهادة الرجل و هو بالحضر فی البلد
قال نعم و لو کان خلف سارية یجوز ذلک اذا کان لا یمکنه ان یقیمها هو لعلة تمنعه من ان یحضره و یقیمها فلا بأس باقامة الشهادة
علی الشهادة و در مسئله الفقیه اذا شهد رجل علی شهادة رجل فان شهادته تقبل و هی نصف الشهادة و ان شهد رجلان
عدلان علی شهادة رجل فقد ثبتت شهادة رجل واحد و غیر آن از نقل جمله ای است فرع اولی هرگاه شاهد اصل فوت
شود و در حیات متردد شاهد فرع شهادت خود را که کرده باشد کافی است شاهد فرع از برای حکم بر شاهد فرع شهادت
نزد حاکم و حاکم حکم میکند اگرچه شاهد اصل فوت شده باشد و لازم نیست که متحمل شدن شاهد فرع شهادت را بجهت
اداء آن بالفعل باشد بلکه هرگاه متحمل شود بجهت اداء آن بعد از آن هر وقت که حاجت اقتضا کند اگرچه بعد از
فوت شاهد اصل هم باشد حاضر نزد حاکم بجهت اطلاقات اخبار شهادت فرع ذکر مقید نیست بقید فوت و با از آنجمله
بالملات فرع دوم هرگاه شاهد اصل کور شود حاضر نزد حاکم از برای شهادت شاهد فرع هرگاه متحمل به موقف
باشد ذکر کرد شاهد اصل در حین تحمل چشم داشته و در وقت حاجت الاداء حاضر نمیشود چشم ثبت فرع سیم هرگاه
شاهد اصل جنون شود شهادت شاهد فرع از برای حاکم کافی است در صورتیکه در حال صحت متحمل شهادت
باشد و در حکم در جمیع این فروع است که شهادت فرع اثبات اصل مدعی به میکند نه اینکه اثبات شهادت شاهد
اصل را نماید تا اینکه شرط صحت شهادت حیات شاهد اصل باشد با تحمل او و فرع بدون تحقق اصل نمی تحمل
مقتضای اطلاقات مثل نفوذ شهادت قبول است که شهاد فرع مثبت اصل مدعی به باشد فرع چهارم هرگاه شاهد
اصل فاسق شود یا کافر شود یا شهادت شاهد فرع کافی خواهد بود از برای حکم یا نه این مطلب چند صورت
است اولی آنکه شاهد فرع شهادت خود را اداء نموده و حاکم حکم نموده بعد از حکم شاهد اصل کافر و یا فاسق شده باشد
در این صورت بدون اشکال صحیح است دوم آنکه قبل از تحمل شاهد فرع شاهد اصل کافر و یا فاسق شده و بعد از آن کافر شده
شاهد فرع شهادت خود را ذکر کرده در این صورت بدون اشکال شهادت شاهد فرع مسموع نیست سیم آنکه بعد
تحمل شاهد فرع و بعد از اداء او نزد حاکم و قبل از حکم شاهد اصل فاسق یا کافر شد در این صورت نیز شهادت شاهد
فرع صحیح و حاکم مقتضی است که حکم نماید بجهت چهارم آنکه بعد از تحمل شاهد فرع و قبل از اداء او نزد حاکم شاهد اصل فاسق
و یا کافر شد در این صورت محل کلام است اظهر در نظر حقیر آنست که فسق و کفر در این صورت نیز مانع نیست از قبول شهادت
شاهد فرع بنا بر اینکه فرقی فیما بین موت و جنون و کفر و فسق نخواهد بود و قال سلطان العلماء فی حاشیة الروضة ان قبل
یبطل و یتفرع لان شهادة الفرع فرع الاصل و هی السبب مفروح و لان قبولها یوجب الحکم بشهادة الفاسق و الکافر و ان
شهادة الفرع شهادة ناشئة عن فاسق حین الشهادة و فیه تامل اذ ما ذکر وجوه و مناسبات فلو وجد دلیل اخر من
عقل او نقل علی ذلک و الا فلیس بتام لان الفرع لیس بنائب بل انه انما یشهد لانه تحمل عن الاصل فانا لا نقول بان السماع شهادة الفرع
علی الاصل کان عند الشهادة منه فان اللازم فی قبول الشهادة عند الاداء و لا نسلم ان الحکم بشهادة الاصل الا بالفرع و علی

التسلیم

التسلیم فته و فیکا شهادت کافی عملا فهو بمنزلة من شهد عند الحاکم ثم صار فاسقا و قلنا انه قبول شهادته فرعی مع انه ان متفرع
بما اذا تبین ان الاصل مال امات او عمی و بالجملة لو کان لهم دلیل علی ذلک من نص او اجماع فهو متبع و الا فالحکم محل التامل انتهی و فرع پنجم
شرط است در استماع شاهد فرع آنکه ذکر کند در نزد حاکم اسم و رسم و وصف شاهد اصل را آنکه بگوید عادل شهادت داده
ذکر کند تا پد شاهد عادل باشد بنا بر اعتقاد شاهد فرع و الا فاسق باشد نزد الحاکم فرع ششم شهادت بر شهادت بر شهادت مسموع
نیست شهادت بر شهادت بلا واسطه مسموع است و بواسطه واحد او متعدده مسموع نیست اجماعا علی الظاهر و المصرح به فی
بعض الاصحاب و لعل المسئلة خالیة عن المناقشة فرع هفتم هرگاه شاهد اصل انکار نماید از شهادت پس هرگاه انکار بعد از حکم
باشد حکم صحیح است و التفات نمیشود بقول شاهد اصل و هرگاه قبل از حکم باشد اعتنا نمیشود و در این هنگام شهادت شاهد فرع
مسائل بیان فواید مواردی که شهادت زن در آن موارد مسموع نیست نه منفردا و نه منضما و بیان فواید مواردی که مسموع
نیست منفردا و لیکن مسموع است منضما و مواردی که مطلقا مسموع است منضما حاصل این مطلب منقسم میشود در ضمن
چند مسئله مسئله اولی مسموع نیست شهادت زنان در رویت هلال نه منفردا و نه منضما اجماعا محققا فی الاول و علی الاشهر بل
منهم فی الثانی خلافا للعمانی و استفاضت النصوص علیه منها صحیح ابن سنان لا یجوز شهادة النساء فی رؤیة الهلال و منها صحیح
الحلبی کان علی یقول لا اجیز فی رؤیة الهلال الا شهادة رجلین عدلین خلاصه مسئله محل اشکال نیست با اینکه شاهد هلال مرد باشد
در صورتیکه معادل آن حکم شود [illegible] مسئله ثانیه شرط است در صحت طلاق ذکور بودن شاهد
و با اینکه طلاق محقق نیست و نطق به الاخبار و اتفقت علیه کلمة الاصحاب مسئله ثالثه جماعتی از اصحاب قائل شده اند بعدم قبول
شهادت زنان نه منفردا و نه منضما در حقوق غیر مالیه انسان مثل خمس و عدد و وکالت و وصایت و جنایت موجب قصاص نفس
و عتق و ولاء و تدبیر و کتابت و بلوغ و جرح و تعدیل و عفو از قصاص و اسلام و کلام شهید مشعر بدعوی اجماع است
[illegible] و لکن اجماع ثابت نیست و اشکال [illegible] و اصل مقتضی قبول
شهادة انها است [illegible] مسئله رابعه اظهر قبول شهادت زنان
است [illegible] و علیه الاکثر [illegible] الاجماع علیه و قبول شهادة النساء فی النکاح و الدین مسئله
خامسه شهادت زنان در اثبات حدود مسموع نیست مسئله سادسه شهادت زنان در دیون مسموع است اجماعا
محققا و محکیا مستفیضا مضافا الی الکتاب العزیز و ان لم یکونا رجلین فرجل و امراتان و مضافا الی النصوص المستفیضة من الصحاح
و غیرها فمن صحیح الحلبی ان رسول الله اجاز شهادة النساء مع یمین الطالب فی الدین یحلف بالله ان حقه لحق و فی الاخر
ان رسول الله اجاز شهادة النساء فی الدین و لیس معهن رجل و فی الموثق اذا شهد لطالب الحق امراتان و یمینه فهو جایز
و اتمام الکلام فی المقام موقوف علی بیان امور الاول اظهر قبول شهادة زنان است بدون ضم بمردان و هو المشهور
بین الاصحاب بل عن الخلاف دعوی الاجماع علیه للاطلاقات و المقیدات التی مرت بعضها و فی جملة منها ان رسول الله
اجاز شهادة النساء فی الدین و لیس معهن رجل الثانی شرط است در حکم بشهادت زنان علاوه بر اینکه باید عدد ایشان
[illegible] باشند و عادل باشند [illegible]

حاکم حکم میتواند بلا خلاف ظاهر بل صریح بعده بعض العبارات و ظاهر بنوعی جماعتی از اخبار الوارده فی القضاء و الشهادات مراد بدین
مسأله انتقام که بشهادة زنان تنها ثابت میشود هر حقی است که مترتب باشد بر سببی اشتغال حاصل شده باشد بجزوه مدعی ادعای نفس
اشتغال ذمه نماید یا ادعای سبب آن نماید مثل اینکه موجر یا بایع ادعای اجاره یا بیع نماید از جهت اخذ مال الاجاره یا ثمن المبیع
بعضی از فقها ملحق نموده اند باین حق جمیع دعاوی مالیه را که مقصود از آن مال باشد و قائل شده اند بقبول در آنها مثل رهن و شفعه و وقف
و مساقات و اقاله و فسخ و امثال اینها و لیکن دلیل او [illegible] در یک جا تامل است در قبول کما هو المدلول علیه فی الاخبار بر اینها اشکال
است مسأله سابعه صحیح است شهادة زنان تنها در امری که اطلاع رجال بر آن مشکل باشد غالبا و مراد از قبیل امور [illegible] طفلی
که متولد شود و عیوب زنان که اطلاع بر آن موقوف بدیدن فرج ایشان باشد مثل قرن و رتق و قرحه فرج و عیوب [illegible]
مراد از [illegible] و جنایات واده بر عنوان مطلقا که قبول آن موقوف بدیدن باشد مثل احمرار و اخضرار و جارحه
و دامیه و سایر انواع شجاج و جراح و مثل تحمل شهادة در صورتی که محتاج معرفت باشد و اقرار [illegible] حاضر نباشد با قیام حکم باشد
بر نفی [illegible] معرفت [illegible] باشد مثل بکارت و ثیبوبت و حمل و حیض و غیر ذلک از امور که متعلق بزنان است
و ظاهر آنکه مسأله محل اشکال و خلاف نیست [illegible] المعتبره کروایة محمد بن فضیل و غیره و فیها یجوز شهادة
النساء فیما لا یستطیع الرجال ان ینظروا الیه و کصحیحه الحلبی عن شهادة القابله فی الولاده قال تجوز شهادة الواحده و قال
یجوز شهادة النساء فی المنفوس و العذره و کصحیحه ابن سنان یجوز شهادة النساء و حدهن بلا رجال فی کل ما لا یجوز للرجال
النظر الیه و یجوز شهادة القابله وحدها فی المنفوس و کموثقه ابن بکیر یجوز شهادة النساء فی العذره و کل عیب لا یراه الرجال
و کروایة داود بن سرحان اجیز شهادة النساء فی الصبی صاح او لم یصح و فی کل شیء لا ینظر الیه الرجال یجوز شهادة النساء
فیه الی غیر ذلک من الروایات الوارده بعضها فی خصوص العذره و النفساء و در این مقام چند فرع است فرع اول
بجهة تشخیص جنایات و تعریف عنوان در مقام شهادت جایز است اکتفا بشهادة نساء اگر چه ممکن باشد با صعوبت دیدن
[illegible] شهادة [illegible] و روایت محمد بن فضیل دلالت دارد [illegible] رجال جمیع [illegible] است و در این مقام [illegible]
کلما لا یستطیع کل واحد من الرجال ان ینظر الیه و تعیین [illegible] صحیحه ابن سنان دلالت دارد و مقتضای اینها اگر چه جواز اکتفا
بشهادة زنان [illegible] است اگر چه [illegible] صعوبت اطلاع [illegible] ممکن باشد [illegible] جواز شهادت زنان در صورت امکان
اطلاع مردان [illegible] ظاهرا [illegible] اجماع باشد لهذا روایات [illegible] و میزان در این باب صدق
صعوبت [illegible] است اگر چه [illegible] باشد [illegible] فرع دوم
قابل جاری نیست اکتفا [illegible] شهادة [illegible] المستفاد من [illegible]
[illegible] صحیحه الحلبی [illegible] شهادة رجلین عدلین فان لم یکونا رجلین فرجل و امرأتان فان لم یکونا امرأتین
فرجل و یمین المدعی فان لم یکن شاهد فالیمین علی المدعی علیه حیث حصر [illegible] الاستشهاد [illegible] النساء المنفرده [illegible]
فیقتضی ذلک الحصر عدم قبول شهادة النساء المنفرده خرجت الاربع فی المقام یقینا و بقی الاقل منه تحت الاصل و ما ورد من
[illegible] النساء [illegible] الاجماع المرکب [illegible] الاربع و ما زاد [illegible]

اما علی ان الشهادة امرأتین عند [illegible] شهادة رجل مضافا الی ما دل علی تفرد شهادة المرأة فی ربع الوصیه فانه یدل علی ان
الشهادة التامه هی الاربع و مضافا الی مقابله شهادة النساء فی المنفوس و العذره مع الوحده فی القابله فی صحیحه الحلبی و هذا القول
مستند [illegible] قبول شهادت [illegible] نساء [illegible] و استهلال و حیض و نفاس و حمل
[illegible] قبول شهادة واحده [illegible] ضعیف است فرع سوم جایز
است اکتفا بشهادة [illegible] ثابت باشد [illegible] جایز باشد
با جایز نباشد [illegible] شهادة رجلین عادلین و عدل واحد و امرأتین و حکایت [illegible]
[illegible] فرع چهارم
[illegible] جهالة زن [illegible]
[illegible] ثابت میشود حیات او [illegible] شهادت
[illegible] میراث [illegible] ثابت میشود [illegible] نصف میراث [illegible] ثابت میشود [illegible] شهادت
[illegible] ثابت میشود [illegible] تمام میراث ثابت میشود [illegible] اجماع
[illegible] حکایت الاجماع [illegible] صحیحه الحلبی و ابن سنان المتقدمتان فی المسأله
السابعه و [illegible] شهادة القابله جایزه علی انه استهل [illegible]
[illegible] ثم مات الغلام [illegible] شهدت المرأة التی
قبلتها انه استهل و صاح حین وقع الی الارض ثم مات قال علی الامام ان یجیز شهادتها فی ربع میراث الغلام و منها صحیح
ابن سنان یجوز شهادة القابله فی المولود اذا استهل و صاح فی المیراث و یورث الربع من المیراث بقدر شهادة امرأة قلت
فان کانت امرأتین قال یجوز شهادتهما فی النصف من المیراث و منها [illegible] بان کانت امرأتین یجوز شهادتهما فی نصف المیراث
و ان کن ثلث نسوة جازت شهادتهن فی ثلثة ارباع المیراث و ان کن اربعا جازت شهادتهن فی المیراث کله الی غیر ذلک من
و بعضی از اخبار [illegible]
العال فرع پنجم [illegible] شهادة [illegible] ربع [illegible]
[illegible] شهادة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
شهادة المرأة فی ربع الوصیه [illegible] شهادة المرأة [illegible] فی الربع من الوصیه [illegible]
[illegible] الاجماع المرکب [illegible] شهادة زنان

منفردات در وصیت بی صلاحیت ندارد از برای معارضه با ادله مذکوره خصوصاً با اعتضاد بمذهب عامه کما صرح به شیخ
الطائفه والتمام کلام موقوف است بذکر چند امر اول صحت شهادت زنان چه در وصیت و چه در امور دیگر مرجال
متنوع اند و بدان مشروطات با اینکه درست مرد در اول و مجامع در ثانی نباشد بجهت عذر یا مشتغل و ذمی خلاف
مشروط بتعذر نیست بلکه مشروط بسفر است و بعضی مطلقاً ممنوع میدانند و اظهر اول است بجهت ظهور اخبار بعدالت
وقد صرح به فی نهایة الشیخ والسرائر والقاضی وابن حمزه علی ما حکی عنهم وکان حقیر لنیاست که اطلاع این حکم از برای مقاطع
است که حصر مرد بر مردان نباشد امر دوم در قبول وصیت زنان در اموال و وصیت اختصاص ندارد بوصیت بالاحق
مخصوص بلکه عموم دارد نسبت بوصیت در مصالح عامه و عبادات الهیه و وقف و عتق و وقف و غیر اینها بجهت اطلاق
اخبار و اصالة العام **سؤال** چه میفرمایند در شهادت بدل هرگاه عامل باشد آیا شهادت او ممنوع است شرعاً
یا نه **جواب** در مسئله در اقوال متکثره است مسموع نیست و علم اول مطلقاً و تفصیل بعدم قبول شهادت او در حق
حر و قبول در حق غیر حر و تفصیل ثانی علم قبول هرگاه شهادة بدل بضرر مولای خود و قبول هرگاه شهادت بدل
بنفع او یا شهادت بدل بنفع یا ضرر غیر مولای خود و این قول را نسبت داده اند باکثر فقها خصوصاً قدماء ابات
مثل شیخین و سلار و حلبی و قاضی و ابن حمزه و ادریس و محقق و علامه و غیر ایشان و حکایت شده از سید و ابن ادریس
اجماع مرابن قول و تفصیل ثالث علم قبول هرگاه بر نفع مولی باشد و قبول هرگاه بضرر او باشد یا بضرر یا بنفع غیر مولای
باشد نقل شده است این قول از صدوق و تفصیل رابع قبول در غیر مولی و عدم قبول در مولی خواه بر نفع او یا بر ضرر او
باشد و اظهر اقوال تفصیل ثانی است بجهت جمع بین الاخبار فی الصحیح لا باس شهادة المملوک اذا کان عدلاً و حسنة صرح فی
شهادة المملوک قال اذا کان عدلاً فهو جائز الشهادة ان اول من رد شهادة المملوک عمر بن الخطاب لعنة الله علیه و فی صحیحه
الحلبی فی شهادة ولد الزنا فقال لا ولا عبد ولا مستعمل الجمع للاجماعات المحکیه التی کل واحد منها فی قوة خبر العدل مضافاً الی الرجعیه
فی کتب العرفان حیث قال واختلف فی شهادة العبد الی ان قال ومن اهل البیت روایات اشهرها واقویها القبول الا علی
سیده خاصه و مضافاً الی صحیحه الحلبی فی رجل مات وترک جاریه و مملوکین فورثهما اخ له فاعتق العبدین و ولدت الجاریة غلاماً
فشهدا بعد العتق ان مولاهما کان اشهدهما انه کان یقع علی الجاریه وان الحمل منه قال یجوز شهادتهما ویردان عبدین کما کانا
ولولا عدم قبول شهادتهما مردودة علی السید لم یکن لعتقهما فائده **سؤال** آیا شهادت کور یا کر در چه صورت تنها عدالت
و شرایط شهادت در او باشد شرعاً مسموع است یا نه **جواب** هرگاه تحمل آن در زمان صحت بوده که کور و کر نبوده
و در حین کوری و کری شهادت بدهد اشکالی در خلاف شهادت او مسموع است و هرگاه در زمان تحمل نیز صحیح نبوده و کور یا کر بوده
شهادت او نیز مسموع است بنا بر اظهر اشهر بجهت اطلاقات و عمومات بلی بعضی تصریح نموده اند باینکه در امور عیب
مسموع است که سمع و بصر ضرور نداشته باشد و این تقیید اولی است و باحتیاط اقرب است و در روایة جمیل نیز اشاره الف خاص
و ضوابط شرعیه است و محقق به نیست **سؤال** آیا آن شرایطی که معتبر است در شاهد از عدالت و بلوغ و عقل
و غیرها باید از شرایط در حین تحمل شهادة باشد یا حین الاداء کفایت میکند **جواب** اظهر انست که حین الاداء

کفایت میکند

کفایت میکند و لازم نیست که حین التحمل شاهد واجد آن شرایط باشد للعمومات و اصالة عدم الاشتراط و لخصوص جمله من الروایات
الوارده فی موارد مخصوصه کالصبی اذا بلغ والکافر اذا اسلم والجیر اذا اذعن والعبد اذا اعتق والفاسق اذا تاب **سؤال**
بیان فرمایند که آیا قرابت میان شاهد و مدعی و مدعی علیه موجب منع قبول شهادت میشود یا نه مثل اینکه برادر شهادت
بدهد بر نفع برادر یا بر ضرر او یا عم شهادت بدهد چون پسر برادر یا پسر شهادت بدهد بنفع پدر یا بر ضرر او و هم چنین
سایر اقارب **جواب** نسبت و قرابت مانع نمیشود از قبول شهادت مگر در پسر استثنائیم اجماعاً محققاً و محکیاً مستفیضاً
و بدل علیه بعد الاجماع الاخبار عموماً و خصوصاً و شرط نیست در قبول شهادت اقارب اینکه با شاهد دیگر او اجنبی باشد
بلکه مسموع است هرگاه هر دو اقارب باشند یا ضم شوند با شهادة مطلق از اقارب بنابر مشهور میان اصحاب شهرة عظیمه
بلکه فی الغنیه نسبت در مسئله سوای تحقیقی در نهایه لروایة فیها فان شهادة الاخ لاخیه یجوز اذا کان مرضیاً و معه شاهد آخر
و این روایت اولاً اخص از مدعی است و ثانیاً تقیید ندارد با اجنبی و استثنا شده از این قاعده جمله از اول شهادت
پسر بضرر پدر نه بر نفع او پس قبول نمیشود شهادت پسر بر ضرر پدر و اختیار فرموده اند از اکثر قدماء و متأخرین مثل
صدوق و شیخین و قاضی و حلبی و ابن حمزه و حلی و فاضلین و فخر الاسلام در ایضاح و شهید در نکت و در خلاف و غنیه
سید و سرایر و غنیه دعوی اجماع بر این مسئله و حجت در غنیه مخصوص نموده بحیات پدر و مسلم باعتقاد اجماعات محکیه که
هر یک در قوه خبر عدل اند در مقام بجهت مسئله برات لا یقبل شهادة الولد علی والده و در مسئله اخری رواه الحالی الاشعثیا
و مما انفردت به الامامیه القول بجواز شهادة ذوی الارحام والقرابات بعضهم لبعض اذا کانوا عدولا من غیر استثناء لاحد الا
ما یذهب الیه بعض اصحابنا معتمداً علی خبر یرویه من انه لا یجوز شهادة الولد علی الوالد وان جازت شهادته و ضعف دلیلین
میرسانند فشهرة عظیمه و اجماعات محکیه و بعضی از اصحاب استثنا کرده اند مانند کرده و نقل آن اتفاق لا کن با تعالیف در مسئله
صاحب کفایه و صاحب مفاتیح و صاحب سرائر و ما در جمع الفائده و بعضی دیگر اند و مستندا عمومات قبول شهادت
است و خصوص آیه مبارکه است کونوا قوامین بالقسط شهداء لله ولو علی انفسکم او الوالدین والاقربین و جواب از عمومات
اینکه مخصص اند بما مر و از آیه مبارکه باینکه منافات ندارد وجوب تحمل شهادت بر والد و عدم جواز قبول از برای حاکم زیرا که فائده
حکم قبول بر ان مترتب هست کما اجرا استفاده شود با ذریعه شود از برای حکم ظاهر انست که پدر بر ضا یعنی و جواب
حکم ندارد زیرا که صدق میشود با اینکه نشود و فرقی نیست در این حکم میان حیات پدر و ممات او در وجهی ظاهر انست که در حجیه
مانع نمیشود از قبول شهادة پس جایز است شهادت زوج در حق زوجه و بالعکس خواه ضم شود با اجنبی یا نشود للعموم
عن الرجل یشهد لامرأته قال اذا کان خیراً جازت شهادته سیمه فی قصه و مصاحبت اگر چه سبب باشد و ضیافت
کردن از شاهد اگر چه مکرر باشد مانع نمیشود از قبول شهادة در صورتیکه شاهد عادل باشد جهت معلوم عدم ثقات شده
باینکه شهادة اجیر در حق مستاجر مسموع نیست و از جمله ایشان صدوقین و قاضی و ابن حمزه و ذهب الله ولی اظهر مسموع
بودن است کما ذهب الیه الفاضلان و اکثر المتأخرین والحلبی من القدماء والاخبار من ائمتنا الاطهار واردة من الطرفین
ولکن الاظهر ما علیه الاکثر بجهت تقویة ما یکلا واحد نصوص میفرمایند باینکه شهادة متبرع مسموع نیست در حق الناس

مانع است از قبول آن و بعضی از اصحاب علم ظهور خلاف نموده اند و استدلال نموده اند بحدیث نبوی قال صلی الله علیه و آله ثم
یجیء قوم یعطون الشهادة قبل ان یسئلوها و نبوی دیگر ثم یفشو الکذب حتی یشهد قبل ان یستشهد و باخبار داله بر منع قبول
شهادت متهم و متبرع است و این احادیث ضعیف اند از برای استناد زیرا که نبوی ضعیف است خصوصا الذی نبوی که در اصول
معتبره منقول نیست و دلیل بر حجیت ضعیف آنکه نبوی عامی است و جابر حجیت ندارد و دلالت بر عدم قبول ندارد چه منافات ندارد با آنکه
منع آن متبرع است از برای شاهد نه منع از قبول از برای حاکم چنانکه صاحب مسالک ذکر نموده قول غیره قائل شده و علاوه بر اینها معارض است
با نبوی دیگر قال خیر الشهداء الذی یاتی بالشهادة قبل ان یسئلها و اما تهمت مسلم نیست که متبرع متهم باشد چه متبرع آن
کسی است که شهادت بدهد قبل از آنکه حاکم یا مدعی از او سؤال نماید و او بر چند نوع است نوع اول آنکه زید مطلع باشد
که عمرو شاهد او است و بر بکر در حضور حاکم ادعا نماید و عمرو بگوید که من شاهد هستم دوم آنکه شاهد اداء شهادت داند
پیش از آنکه حاکم حاضر شود و بگوید من اداء شهادت میکنم و باشد احتیاج بآن و چنین شهادتی نزد من هست هرگاه نزاع
اتفاق افتد سیم آنکه شاهد پیش از شهادت باشد و بإظهار شهادت و لکن علم بآن ندارد مانع است از قبول
شهادت و از برای او مشکل است و بعضی اهل بیت ... از سؤال حاکم ادای شهادت نماید چهارم آنکه شاهد
آنکه امام در مجلس حاکم حاضر و مدعی حاضر باشد و پیش از ادعای مدعی شهادت بدهد شاهد بدون مطالبه شهادت
از او و در بعضی دیگر مسطور است و شبهه نیست که بعضی از این صور داخل مصداق از تقسیم است مثل قسم اخیر و من باب صدق
التهمة بر شاهد او مسموع نیست بجهة اخبار مشتمل بر لفظ تهمت و قدر متیقن از آنها و بعضی دیگر داخل مصداق تهمت
نیست و شهادت او مسموع است مثل سایر صور مذکوره خلاصه منافات بتهمت است هرگاه صادق کند مسموع نیست و الا
خواهد بود و در این مقام چند فرع است فرع اول آنکه اشکال در قبول شهادت متبرع اختصاص دارد بحقوق الناس
و اما حقوق الله شهادت متبرع در آن بلا اشکال مسموع است فرع دوم بعضی تصریح بر ادای شهادت از اقسام حقوق الله
و الله تعالی که قبول نفع است یعنی از اقسام حقوق الله است بلکه جزو شهادت واجب است و نیز بر ادای واجبات در صورت
عدالت شاهد از کمال الزام است و در بعض مجال شهادت مبنی است و از اقسام تهمت نیست فرع سیم و دفع بر رویات عامه و
بقرینات مطلقه از حقوق الله است شهادت متبرع در آنها مسموع است مشهور آنست که ظاهر مولد شده
است در قبول شهادت و هرگاه شاهد یقینا ولد الزنا باشد شهادت او
مسموع نیست و بعضی مثل سید و ابن زهره دعوی اجماع بر آن نموده اند
و بعضی بر آنند که در امور قلیل مسموع است و مرّ کثیره
المسئلة قلیل الحد عند اهل العالم

کتاب المواریث و فیه مقدمه و مقاصد اما مقدمه در بیان امور موجبات ارث و آن نسب است و سبب
اما نسب و آن سه مرتبه است مرتبه اولی پدر و مادر و اولاد و اولاد اولاد است اگرچه بعید و واسطه باشد و با وجود
اولاد و اولاد اولاد وارث نیست و لکن اولاد اولاد مقدم است بر اخوه و اجداد و شریک است با پدر و مادر در صورت

ثبوتن اولاد ایشان و خلاصه اولاد اولاد در صورت فقد اولاد ارث میبرند با ابوین و نیز حجب میکنند چنانکه پدر شان ارث
میبرد و هم چنین اولاد اولاد حاجب میشوند ابوین را و نیز حجب الزوجین از نصیب اعلی با اولاد هم چنانکه پدر شان حاجب میشوند
ارث اولاد اولاد بقدر ارث مورث ایشان است یعنی مختص پسر دختر از و ثلث میبرد و پسر دختر بگالت عبارة از بعضی
ارث مورث خود را میبرند و ظاهر و اشهر آنست که اولاد اولاد للذکر مثل حظ الانثیین میبرند نه مساوی چنانکه اجداد و اولاد
مرتبه ثانیه اجداد و جدات و هر چه بالا رود و برادران و خواهران و اولاد ایشان و با وجود برادر و خواهر
اولاد ایشان وارث نیست و با نبودن برادر و خواهر اولاد ایشان وارث هستند و مقدم اند بر مرتبه ثالثه عمو و عمه و دائی
و خاله است و در صورت نبودن ایشان اولاد ایشان وارث اند و مقدم اند بر عمو و عمه و دائی و خاله پدر و مادر و اولاد ایشان
و همچنین اولاد ایشان و اعمام و اخوال آباء و امهات و اما سبب و آن دو قسم است زوجیت بعقد دوام و ولاء و ولاء سه قسم است
ولاء عتق و ولاء ضمان جریره و ولاء امامت و با وجود هر مرتبه اولی مرتبه ثانیه ارث نمیبرد و نیز حجب بالحجب مراتب ارث و ارث
است ارث خود را میبرد بخلاف قسم مقصد اول در بیان موانع ارث است و آن چند امر است اول کفر و کفر
وارث مانع است از ارث بردن از مورث مسلم یعنی کافر از مورث مسلم منع است از ارث بردن وارث مسلم از او و پس
هرگاه مسلم بمیرد و وارث مسلمان و کافر هر دو داشته باشد وارث کافر ممنوع است از ارث و وارث مسلمان میبرد
اگرچه وارث کافر نزدیکتر باشد و وارث مسلمان در مرتبه ثانیه باشد و کافر در مرتبه اولی مقدم است بلکه مسلم اخیر از مراتب
بر کافر در مرتبه اولی مقدم است بلکه هرگاه وارث مسلم در هیچ مرتبه از مراتب نباشد اگرچه از مراتب ولاء وارث مسلم نباشد
ارث بامام علیه السلام خواهد رسید که در آخر مرتبه ولاء است و بر وارث کافر ارث نخواهد رسید خواه آن کافر حربی باشد
یا ذمی و یا مرتد فطری باشد یا ملی و مرتد فطری آنست که در حین انعقاد نطفه او احد ابوین او یا هر دو مسلم باشند بعد از آن که
از اسلام بکفر و ملی آنست که آن اولا کافر باشد بعد مسلمان شود بعد کافر شود و در این مقام چند مسئله ذکر میشود اول
هرگاه کافر بمیرد و وارث مسلم و کافر هر دو داشته باشد پس وارث کافر مسلمان شود حالیکه در چند صورت متصور است
اول آنکه وارث مسلم واحد منحصر باشد و متعدد باشند و قبل از اسلام کافر ترکه را قسمت نموده باشند و اسلام کافر بعد از
قسمت باشد در این صورت از میراث کافر چیزی بلا اسلام نخواهد رسید و ممنوع است از ارث دوم هر این صورت با آنکه
اسلام آن کافر قبل از قسمت ترکه باشد در این صورت شریک خواهد بود و حاجب بالاسلام با سایر ورثه مسلمین هرگاه مساوی
باشد با ایشان در مرتبه و حاجب مقدم بر شرع باید ارث خواهد برد و هرگاه مقدم باشد در مرتبه از ورثه مسلمین
ارث مخصوص او خواهد بود و مسلمین محروم خواهند بود از ارث سیم هم این صورت است با آنکه وارث مسلم
منحصر باشد و متعدد نباشد در این صورت اسلام وارث کافر فایده ندارد و هرگاه اسلام بیاورد ارث نخواهد برد زیرا که
وارث متعدد نیست تا قبل از قسمت و بعد از قسمت فرق نماید بلکه تعیین شرعی ملک او مجموع ترکه مال با آن وارث مسلم مستقل است
و حاجت بالاسلام چیزی نمیبرد چهارم آنکه مورث مسلم فوت شود و وارث مسلم و کافر هر دو داشته باشد
همان تفصیل و احکام در این نیز مترتب است هرگاه وارث مسلم او یکی نباشد اسلام کافر منشأ شرکت او خواهد شد

زيرا كه قبل القسمه و بعد القسمه هر دو منتقل بميت و اگر وارث مسلم او صغير باشد پس اگر وارث كافر قبل القسمه اسلام
آورد شريك است هر گاه در مرتبه مساوى باشند و اولى است هر گاه در مرتبه مقدم باشد و اگر بعد القسمه باشد شريك
نخواهد بود مسئله ثامنه هر گاه زوجه كافره با مسلم بميرد و وارث مسلم او منحصر باشد بزوج او و وارث كافر هم داشته باشد
زوج در ارث مقدم است و وارث كافر محروم او نصف تركه از وجهت ميبرد و نصف ديگر را برد و هر گاه زوج بميرد و زوجه
او مسلمه باشد و وارث كافر هم داشته باشد ربع تركه از وجهت ميبرد و سه ربع ديگر مال امام عليه السلام است و ورثه كفار
او محروم اند مسئله ثالثه هر گاه يكى از ابوين صغير مسلم باشد آن طفل محكوم باسلام است پس بعد از آنكه بالغ شد
اقرار باسلام نمود پس هر گاه قبول نمود فهو المطلوب و هر گاه انكار كرد در حكم مرتد فطرى است بايد او را كشت و از ارث منع
مسئله رابعه فرق اسلام از يكديگر هميشه ارث ميبرند مادام كه بر اسلام باشند مثل شيعه از سنى و بالعكس و اثنا عشرى
و فطحى و كيسانى و واقفى و ساير فرق شيعه و جبرى و تفويضى و حنبلى و غير ايشان مادام كه انكار ضرورى از ضروريات
دين اسلام را ننموده باشد كه در صورت انكار ضرورى مثل انكار صوم و صلوة و طائفه بابيه از ارث ممنوع خواهند بود يعنى
آنكه انكار ضرورى نموده ارث نخواهد برد از آنكه ننموده و آنكه ننموده ارث خواهد برد از آنكه نموده و اما فرق كفار
پس هميشه از آن ديگرى ارث ميبرند اگر چه ملتهاى ايشان مختلف باشد و اختلاف ملت وارث و مورث در كفر مانع
از ارث نميشود مسئله خامسه مرتد هر گاه مرتد فطرى باشد يعنى انعقاد نطفه او بر اسلام احد ابوين او باشد پس كافر شود
توبه او مقبول نيست بايد او را كشت و اموال او را ميان ورثه او قسمت نمود و زوجه او عده نگاه دارد عده وفات خواه
كشته شود يا نه و بعد از انقضاى عده شوهر كند و اما مرتد ملى و آن كسى است كه اول كافر باشد بعد مسلمان شود
بعد كافر شود طلب توبه از او ميشود پس هر گاه توبه كرد توبه او مقبول است و هر گاه توبه نكرد بايد او را كشت و زوجه او
در صورت حيات او عده طلاق ميدارد و بعد از عده شوهر ميكند و در صورت قتل عده وفات نگاه ميدارد و
در صورت عدم توبه اموال او ميان وارث او منقسم ميشود و اما مرتده و آن زنى است كه كافر شود بعد از اسلام پس بايد
او را نكشت بلكه حبس ميشود و او را ميزنند در اوقات نماز تا توبه كند خواه فطريه باشد يا مليه والله العالم دوم از موانع
ارث قتل است يعنى هر گاه وارث بكشد مورث را ارث از او نميبرد و قتل وارث مورث را بر چند وجه است
اول آنكه بكشد وارث مورث را از روى عمد و ظلم در اينصورت قاتل ارث نميبرد از اموال مقتول مطلقا
چه از ديت و چه از ساير اموال دوم آنكه بكشد مورث را بحق مثل كشتن از روى قصاص يا حد او يا صائل شده باشد
بسبب كفر يا سببى ديگر در اينصورت قاتل وارث است اجماعا سيم آنكه بكشد او را خطاء كه قتل قتل خطا
باشد نه عمد باشد و نه شبه عمد در اينصورت اظهر بلكه اشهر آنست كه از ديت ارث نميبرد ولى از ساير اموال مقتول
ارث ميبرد بلكه سيد و شيخ و ابن زهره و ابن ادريس ادعاى اجماع بر آن نموده اند و بعضى قائل اند بانكه ارث ميبرد از جميع تركه
حتى از ديت ولى اين قول ضعيف است چهارم آنكه بكشد او را بقتل شبه عمد و فرق ميان خطا و شبه عمد در كتاب
ديات مسطور است در اينصورت نيز قاتل ممنوع از ديت است ولى ارث ميبرد از ساير اموال مثل قتل خطا كما صرح به العلامه

في الخلاف

في الخلاف والتحرير والمحكي عن ابن فهد والمقداد في التنقيح والصيمري وغيرهم و در ممنوع بودن قاتل از ارث در قتل شبه عمد …
و غير ايشان از اصحاب نسب و سبب و هر گاه وارث از براى مقتول سواى قاتل نباشد ميراث مال بيت المال است و در اين مقام ذكر
ميشود چند مسئله مسئله اولى ديت مقتول مثل ساير اموال مقتول است اگر چه مقتول باشد خطا پس اداء ميشود از آن دين
و وصيت مقتول و بعد از آن … و وصيتهاى او مسئله ثانيه ديت مقتول خواه عمد باشد يا شبيه عمد يا خطا و خواه اولا
و بالذات تعلق گرفته باشد … تعلق گرفته باشد قسمت ميشود ميان ورثه
مقتول بطريق ارث و سهم ميبرند از آن هر يك از زوجين نصيب خود را و جميع ورثه سهم ميبرند از ديت حتى
برادرها و خواهرهاى پدرى بنا بر اظهر و اشهر و برادرها و خواهرهاى مادرى بلكه مطلق اقارب مادرى
مقتول ارث نميبرند از ديت بنا بر مشهور ميان اصحاب و شيخ در خلاف ادعاى اجماع بر آن نموده و حلى
نفى خلاف ادعا نموده و في الصحيح … الدية يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم اذا لم يكن على المقتول دين الا الاخوة
والاخوات من الام فانهم لا يرثون من ديته شيئا و قريب منه روايات لغير الصحاح وغيرها ولكنها كما ترى
مع فقد … تمام المدعى لاشتمالها على الاخوة في بعض وعليها والاخوة في بعض وعليها والاخوات في اخرى
فيحتاج اتمام الامر الى عدم القول بالفصل او الى الاولوية اذ المنع في ساير اقارب الام بطريق اولى بعد
ممنوعية الاخوة والاخوات مضافا الى … الاصحاب واهل العرف والاعتضاد بالشهرة والمحكي من الاجماع الذي
هو حجة مستقلة اذ هو في مقام الحجية كالخبر العدل سيما بعد الاعتضاد بحكاية عدم ظهور الخلاف والشهرة المحققة
واما شوهر و زوجه ارث ميبرند از ديت اگر چه بعفو زايل باشد و ارث نميبرند از قصاص اجماعا پس قصاص از حقوق ايشان
نيست بلكه با ساير ورثه است سيم از موانع ارث رقيت است يعنى عبد بودن وارث مانع است از ارث بردن او پس
هر گاه ميت وارث حر بعيد داشته باشد اگر چه ضامن جريره باشد و وارث عبد قريب داشته باشد اگر چه اولاد يا ابوين باشد
وارث حر بعيد مقدم است و همچنانكه رقيت از جانب وارث مانع است از ارث از جانب مورث نيز مانع است از ارث بردن
وارث پس هر گاه عبدى بميرد و وارث حر هم داشته باشد ممنوعست وارث حر از ارث بلكه اگر عبد دارد مال مولاى
او است قائل باشيم بانكه عبد مالك ميشود و هر گاه مولاى عبد … آزاد كند … ارث بردن اولى هر گاه بعضى از
قسمت كردن ورثه آزاد شود شريك خواهد بود با ورثه در ميراث در صورتيكه مساوى باشد با ايشان در مرتبه
و هر گاه مقدم باشد از حيثيت مرتبه تمام ارث مال او خواهد بود و هر گاه وارث حر يكنفر باشد تركه جميعا مال
او است اگر چه آن عبد آزاد شود قبل … و قبل القسمه … و هر گاه ميت سواى مملوك
وارث ديگر نداشته باشد حاكم شرع و هر گاه دسترس بحاكم شرع نباشد عدول مؤمنين جبر ميكنند
مولاى آن مملوك را تا بفروشد او را و ثمن از مال آن ميت بدهد و آزاد شود و جميع تركه ميت را مى برد
الارث مالك شود خواه آن وارث مملوك … و هر گاه غير از امام مملوك وارث حر ديگر داشته باشد اگر چه بعيد باشد
مثل ضامن جريره باشد در اين حكم … وارث بعيد وارث خواهد بود و ظاهر آنست كه حاكم شرع …

مؤمنین بعد از خریدن باید آزاد کند و بعضی حر بلکه آزاد میشود مگر آنکه وارث ممن ینعتق علیه باشد مثل ابوین که بعد از احتیاج
باجرای صیغه عتق منتج احتیاجی که بان مال امام میت خریداری شد مال میت است پس مادر مملوک و ملک او میشود و قهراً آزاد میشود
مع ذلک احتیاط در اجرای صیغه عتق است و هرگاه وفا نکند مال میت از برای خریدن تمام مملوک و آزاد کردن ساقط است بنابر مشهور
میان اصحاب و در بسیار از این حکم خلاف شده و بعضی قایل شده اند بآنکه بقدری که ممکن است از عبد خریداری میشود و آزاد میشود و سعی
میکند عبد در آزاد کردن بقیه خود و این قول ضعیف است و فرقی نیست در احکام مزبوره میان اقسام عبد از قن و مدبر و مکاتب
مشروط و ام ولد زیرا که همه داخل در مملوک هستند و بیع و شراء ایشان و ام ولد اگرچه ممنوع است ولی در این مقام مجوز است زیرا که جهت منع حصول
حریت است و حریت در اینجا حاصل میشود و هرگاه عبد مشترک باشد و از نصیب بعضی میتوان او را خرید و از نصیب بعضی ممکن
نتوان و اظهر آنست که باید آنکه میتوان خرید خریداری و آزاد کرد و آنکه نمیتوان خرید نخرید و هرگاه وارث قریب متوفی عبد
باشد و بعید که نتوان از ترکه متوفی تمام او را خرید و وارث بعید او عبد باشد که میتوان او را خرید اظهر آنست که سبب
بعیدتر قریب را خرید بلکه باید تمام آن بعید را خرید و آزاد کرد پنجم از موانع ارث لعان است و لعان موجب حط
نسب ولد است از زوج شرعاً پس توارث میان زوج و ولد نیست بلی هرگاه زوج بعد از لعان اعتراف کند بنسب او آن ولد
آن ولد از والد وارث نخواهد برد آن والد از آن ولد ششم از موانع ارث غیبت است و مراد از غیبت غیبت منقطعه
الخبر است که کسی نداند آن غایب در کجا است و حیات یا ممات او معلوم نیست پس اموال چنین کسی محبوس است از تقسیم تا وقتی که معلوم
شود موت او یا بشهادت یا بحکم و یا بخبر محفوف بقرینه و اگر هیچ یک از اینها نباشد بلکه شک حاصل شود که غالباً افراد انسان تا آن
عمر نکنند و باقی نمانند و این مدت باختلاف زمانها و مکانها مختلف میشود و بحسب این ایام که سنه هزار و دویست
و هفتاد و هشت هجری است و این بلاد که عراق عجم است عمر طبیعی که غالباً افراد انسان عمرشان از آن زیادتر نمیشود باعتقاد
حقیر نود سال است و بعضی از متقدمین اصحاب تحدید کرده اند بصد و بیست سال و بعضی بصد و بیست سال و شهید ثانی بکمتر از آن
میل کرده و کلام او ظاهر است در صد سال قال والظاهر الاکتفاء باده فانه لان بلوغ العمر مائه سنه نادر علی خلاف العاده
لهذا تحصیل علم بانقضای مدت نود سال از عمر آن غایب قسمت میشود اموال او میان ورثه او و اقوا آنکه حیات او معلوم
در حین ثبوت موت یا در حین انقضای مدت نود سال و وارث قبل از آن وقت معتبر نیست و وارث میت اگرچه قبل مرده
قبل از وقت ثبوت مرده باشد و اما هرگاه شخصی از اقارب آن غایب بمیرد که غایب وارث آن میت باشد سهم ارث آن
غایب حفظ میشود و محافظ حاکم شرع است تا موت و حیات آن غایب معلوم شود پس هرگاه معلوم شد که غایب زنده
بوده بعد از مردن مورث غایب سهم ارث خود را میبرد و هرگاه معلوم شود که غایب قبل از مردن مورث مرده است
سهم ارث غایبه بوارث غایب میدهند ششم از موانع ارث حمل است هرگاه از میت حملی باشد مانع است از حمل
از ارث بردن اخوه میت و از ارث بردن اخوه و اخوات حمل از نصیب اعلای خود و ابوین نیز از نصیب اعلای
ممنوع اند ایشان تا زمان تولد آن حمل هرگاه آن حمل احتیاط منفصل شد و از برای آن حرکت و یا حیات باشد ارث میبرد اگرچه
بفاصله کمی بمیرد و هرگاه حرکت نداشته باشد ارث نمیبرد بلکه سهمی که از برای او ضبط شده مال سایر ورثه است و باید

از برای حمل سهم دو پسر را موضوع کرد تا زمان انفصال حمل و این حکم از آن بابت است که اولی که وارث معلوم شود سهم و حصه
ارث هر یک شرعاً معلوم نیست پس نمیتوان حکم کرد بملکیت قدر معلومی از ترکه از برای شخص خاصی از ورثه که نسبت بنصیب او فی
کل الاقدار متیقن است در بعضی فروض زیرا که معلوم کردن وارث میشود بلا بعد از تأمل تا زمان انفصال حمل و معتبر در ارث بردن
حمل انفصال آنست حیاً بعضی بعد از تولد حرکت کند حرکتی که دلالت داشته باشد از حرکت بر حیات آن حمل و شرط نیست در ارث
بردن حمل که در وقت تولد بماه از آن اثنی باشد که مادر متم است ملکه هرگاه با یا مادر نباشد متوارث شود و حیات داشته باشد و حرکت
کند ارث خود را میبرد اگرچه بعد بمیرد مقصد دوم در ذکر حاجبها و کیفیت حجب است و حجب عبارت است از منع
ارث از کسی که سبب ارث بهر دو را باشد و حجب بر دو نوع است حجب حرمان و حجب نقصان اما حجب حرمان عبارت است از آن
آنکه بعضی از ورثه اقرب باشد بمیت از بعضی دیگر پس آن وارث اقرب حاجب است از ابعد مثلاً هرگاه میت پسر داشته باشد یا
دختر و نبیره پسری یا دختری هم داشته باشد آن پسر یا دختر در ارث مقدم است بر نبیره و هم چنین هرگاه از برای میت ولد صلبی
باشد ولی نبیرهای متعدد داشته باشد بعضی بیک فاصله ولد میت باشند و بعضی بدو فاصله آنکه بیک فاصله ولد میت است مقدم
است در ارث بر آنکه بدو فاصله ولد ولد است و صاحب دو فاصله مقدم است بر سه فاصله و هم چنین مانع و حاجب است اولاد
اولاد هر چند پایین بیایند آباء و مادر میت را و اجداد و جدات را در ارث هرگاه نبیره و نبیره داشته باشد خواه بیک فاصله یا بفاصلهای
متعدده و برادر و خواهر و عمو و عمه و دایی و خاله هم داشته باشد نبیره وارث است و آنها وارث نیستند هم چنین بلی برادران و خواهران
با نبیره پدر و مادر و شوهر و زن و هیچ از اینها کسی با نبیره شریک نیست در ارث و هرگاه نباشد از برای میت پدر و مادر و اولاد
و نبیره و هر چه پایین بیاید نبیره برادر و خواهر و جد وارث خواهند بود و با وجود برادر و خواهر و اولاد ایشان وارث نیست
و با وجود جد و جده و ارث نیست عم و اولاد اخوه بر اولاد اعمام و اخوال و اولاد ایشان مقدم اند و اخوه و اجداد مقدم اند
در ارث بر اعمام و عمات و خاله و خالات و اعمام و اخوال و عمات و خالات میت و اولاد ایشان مقدم اند در ارث بر اعمام و اخوال
پدر میت و اعمام و اخوال جد و اولاد ایشان مقدم اند در ارث بر اعمام و اخوال اجداد میت و هر چند پایین در ارث اگرچه بعید باشد در ارث
مقدم اند بر صلبی عم و همچنین عم مقدم است بر پسر عم و پسر عم مقدم است بالملم که این بها را اینجه حرمان است
و اما حجب نقصان و آن عبارت است از حجب بعضی سهم وارث و آن در چند موضع است اول حجب ولد و ولد ولد
و اینان ادنی حاجب است ابوین را از زیادتر از سدس یعنی ابوین یا ولد سدس میبرند که فریضه اعلای ایشان است مگر در چند
صورت یکی بنت واحده و ابوین که ترکه بشش سهم منقسم میشود سه سدس مال بنت و دو سدس مال ابوین و یک سدس
باقی منقسم میشود میان ابوین و بنت واحده اخماساً و دیگری در بنت واحده و احد ابوین که ترکه بشش سهم منقسم
است سه سدس بنت واحده و یک سدس احد ابوین و دو سدس دیگر میان ایشان بالسویه منقسم است دوم حجب
ولد و ولد ولد زوج و زوجه را از نصیب اعلای ایشان که نصف عند زوج و ربع است در زوجه پس نصیب اقل
که ربع است و ثمن بین زوج با ولد و ولد ولد ربع میبرد و باقی مال ولد است هرگاه ذکر باشد یا ذکر و انثی و هرگاه بنت واحده
باشد نصف مال بنت واحده است و ربع مال زوج و یک ربع دیگر رد میشود بر بنت و زوجه با ولد و ولد ولد ثمن میبرد

و باقی مال ولد و ولد ولد است که رد میشود و احد که چهار ثمن را بالفرض میبرد و سه ثمن را بالرد پس هفت ثمن مال بنت است و یک ثمن
مال زوجه و رد بر زوجین نمیشود مگر که بود بر روایت شیخ و بیعی صیت میشود که در صورتیکه میت وارثی بغیر زوج و امام علیه
السلام وارثی دیگر نداشته باشد نصف ترکه مال زوج است بالفرض و نصف دیگر را میبرد بالرد و با امام ع چیزی نمیرسد
و اما هرگاه سایر مراتب ارث با زوج جمع شود اگرچه ضامن جریره باشد فاضل سهم زوج مال او مرتبه است و بر زوج رد نمیشود و
هرگاه وارث متوفی زوجه و امام ع باشد زوجه ربع میبرد و در باقی خلاف است بعضی برانند که باقی رد میشود بر زوجه و مشهور
آنست که بر او رد نمیشود بلکه باقی مال امام ع است و بعضی برانند که در زمان غیبت مثل این ایام رد بر زوجه میشود و در زمان
حضور رد نمیشود و احوط این قول است و اقوی قول مشهور است ـــــ سبب حجب برادر است مادر را از ما زاد عن
السدس و این حجب مشروط است بچهار شرط شرط اول ـــــ آنکه متعدد بوده باشند یا دو برادر یا یک برادر و دو خواهر و یا چهار
خواهر شرط دویم آنکه اخوه کافر و رق نباشد و قاتل برادر مورث هم نباشد شرط سیم آنکه پدر در حیات
باشد و فوت نشده باشد شرط چهارم آنکه برادر و خواهر از طرف پدر و یا پدر و مادر باشند یا از طرف پدر باشند و
برادر مادری حاجب نمیشود مقصد سیم در مقادیر سهام و کیفیت اجتماع این سهام مفروضه منصوصه شش
تا است نصف و ربع و ثمن و ثلثان و ثلث و سدس پس نصف نصیب سه نفر است نصیب زوج است در صورتیکه
ولد و نبیره از برای میت نباشد و نصیب بنت واحده است و نصیب خواهر پدری و مادری و یا پدری تنها است و
ربع سهم زوج است در صورتیکه از برای میت ولد یا ولد ولد هر چند پایین روند باشد و هرگاه زوجه متعدد باشد شریک
اند در ربع و سهم زوجه است در صورتیکه از برای زوجه ولد یا ولد ولد نباشد قال الله تعالی و لکم نصف ما ترک ازواجکم ان
لم یکن لهن ولد فان کان لهن ولد فلکم الربع مما ترکن و لهن الربع مما ترکتم ان لم یکن لکم ولد فان کان لکم ولد فلهن الثمن و ثمن سهم زوجه
است اگرچه متعدد باشند در صورتیکه ولد یا ولد ولد از برای زوج باشد و ثلثان سهم بنتین است فصاعدا و سهم اختین
فصاعدا در صورتیکه پدری و مادری و یا پدری تنها باشند و ثلث سهم مادر است در صورتیکه حاجب از ولد و اخوه
نداشته باشد و سهم متعدد از اولاد مادر است و سدس سهم هر یک از ابوین است با تفصیل که هرگاه ولد از برای
میت باشد فرضیه پدر سدس است ولی هرگاه ولد نباشد پدر فرضیه ندارد و اما مادر در صورت نبودن ولد و نبودن
اخوه فرضیه او ثلث است و در صورت وجود ولد یا اخوه فرضیه او سدس است پس سدس فرضیه ابوین است بتفصیل
و سهم یکنفر از اولاد مادر است یعنی برادر یا خواهر مادری و یا پدری دانست که این فروض سته با یکدیگر جمع میشوند و متفرع
علیه از آن حاصل میشود که بعضی از متفرق ممتنع است و بعضی دیگر غیر ممتنع اما متفرق ممتنعه هشت است و آن اجتماع
نصف است با ثلثین و ربع است با ربع و ربع است با ثمن و ثمن است با ثمن و ثمن است با ثلث و ثلثین است با ثلثین
و ثلث است با ثلث و با سدس و سبب امتناع اجتماع این صور ثمانیه اما اول ـــــ انها بجهة بطلان عول است چه عول
که عبارت است از داخل کردن نقص بر اهل فرض بقدر سهم او مثلا زوج و دو خواهر پدری مثال اجتماع نصف است
با ثلثین ترکه شش قران فرض کنی سه قران مال زوج میشود که صاحب نصف است و چهار قران مال اختین میشود که صاحب

ثلثان

ثلثان هستند یکی باقی میماند و اهل سنت این یکی کسر را بر عصبه وارث میدهند چنانکه اگر دو طلبکار باشد که هفت قران
طلبکار باشند یکی سه قران و دیگری چهار قران و مدیون شش قران مال زیاده نداشته باشد یکنفر آنکه را تقوا از شماره نصف
باید که مهر قسمتی بگذارد و دو عباسی خود را بلا میشود صاحب سه قران بسبب یا نخیزد او کسری میکند و صاحب چهار
قران سه قران و چهار هزار کسری میکند پس بعین قیاس زوج و اختین و علی ابن طرفه عول از مخترعات عمر است و ابن عباس مذهب
شیعه باطل است منقول است که در زمان عمر زنی مرد و شوهر و دو خواهر داشت عمر متحیر ماند چه کند صحابه را جمع کرد
و گفت زوج نصف میخواهد و اختین دو ثلث میخواهند هرگاه اول سهم زوج را بدهیم از برای اختین ثلثان نمیماند و هرگاه
اول سهم اختین را بدهیم از برای زوج نصف نمیماند پس اکثر صحابه با عمر متفق شدند بر عول مگر آنکه ذکر شد و لکن مختار مذهب
شیعه بطلان عول است و اول باید فرضیه زوج را که نصف است داد و باقی که نصف دیگر است باید باختین داد پس زوج
مقدم است بر اختین و قاعده کلیه در این باب آنست که در هر مقامی که ترکه میت از سهام و رثه باقی بیاید باید ملاحظه
کرد هر یک از وارث که صاحب دو فرضیه باشد یکی اعلی و دیگری ادنی در این مقام صاحب اعلی الفرضیتین باشد مقدم
است در ربع ثمن سهم از آن وارثی که صاحب یک فرضیه است مثلا زوج صاحب دو فرضیه است یکی نصف و دیگری
ربع و هم چنین زوجه دو فرضیه دارد یکی ربع و دیگری ثمن و مادر فرضیه او ثلث است و سدس هرگاه مانعی از برای اعلی
الفرضین بهم رسید ادنی فرضیه او است اینها مقدم اند در ارث بر دیگران که با او جمع شوند بعد از بردن اینها فرضیه اعلی
خود را هر چه مانده است مال دیگران است پس کسر بر اینها وارد نمیشود بلکه کسر بر بنت واحده و بر بنتین و بر اختین و بر اخوات
پدری و مادری و پدری وارد میشود خلاصه آنکه قسم اول از آن هشت قسم بجهت بطلان عول ممتنع است و در
حقیقت بنت واحده و بنتین و اختین و اخوات در این مقام صاحب فرض نیستند هر چه باقی ماند سهم اینها است و اما
سهم اینها بجهت آنکه ربع فرضیه زوج است با ولد و فرضیه زوجه است با عدم ولد و این دو جمع نمیشوند زیرا که جمع است بین
النقیضین و اما سهم اینها ثمن و ربع حجت ممتنع است چه فرق میانه زوجین موقوف است جز احدهما ربع و ثمن
فرضیه این دو است پس چگونه جمع میشوند و اما چهارم اینها ثمن و ثمن حجت ممتنع است چه ثمن مخصوص زوجه است
خاصه و صاحب آن متعدد نیست تا جمع شود با ثمن دیگر و اگر زوجه متعدد باشند همه شریک اند در آن یکثمن و اما پنجم
بجهة آنکه ثلث فرضیه مادر است در صورتیکه از برای میت ولدی نباشد و فرضیه متعدد از کلاله امی است و چگونه این
جمع شود با ثمن که فرضیه زوجه است با ولد و اما ششم و ثامن
و جهت امتناع آنست که اختان و بنتان در یک مرتبه نیستند تا اجتماعشان متعقل شود و اما هفتم بجهة آنکه
ثلث مخصوص مادر است و برادر و خواهر مادری و مادر با اینها در مرتبه مساوی نیستند تا اجتماع نمایند و اما هشتم بجهة آنکه
صاحب این دو فرضیه در مرتبه اولی اجتماع است و در مرتبه ثانیه اولاد مادر است مادر مرتبه اولی هرگاه این جمع شوند
با بودن اولاد و اخوه خواهد بود یا با اولاد است دون الاخوه یا با اخوه دون الاولاد در صورت اول بلی فرضیه ندارد
و فرضیه مادر ثلث است و ما بقی مال پدر است بالقرابه یا با الفرض و هرگاه زوج هم از جمله وارث باشد زوج نصف

بره و ثلث مال مادر خواهد برد بالفرض و سدس مال پدر خواهد برد لکن نه بالفرض بلکه بالقرابه پس شبهه نشود که در اینجا
ثلث با سدس جمع شد زیرا که سدس بالفرض جمع نشد با ثلث بلکه بالقرابه جمع شد و اما صورت ثانیه فریضه ابوین
هر یک سدس است و با ثلث جمع نشد و اما صورت ثالثه فریضه مادر سدس است بلاحظ حاجب و ما بقی مال پدر است
بقرابت نه بفرض و اما در مرتبه ثانیه که اولاد ام در هر کاه دو تا و زیاده باشد فریضه ایشان ثلث است و هر کاه یکنفر
باشد فریضه او سدس است و جمع بین ایشان جمع بین الضدین است و هر کاه مرتبه ثانیه با مرتبه اولی جمع شود مرتبه ثانیه
وارث نخواهد بود تا جمع شود بین الثلث والسدس از هشت صورت صور ممتنع الاجتماع است و اما صور ممکنة الاجتماع
مخفی نماند که سیزده صورت است اول اجتماع نصف است با نصف مثل زوج و خواهر پدری یا هر یک نصف ترکه را
میبرد و دوم اجتماع نصف است با ربع مثل زوج و بنت واحده که ربع مال زوج است و نصف مال بنت واحده
فرضا و ربع بقیه نیز مال او است رداً سیم اجتماع نصف است با ثمن مثل زوجه و بنت واحده ثمن مال زوجه است و نصف
مال بنت واحده است فرضا و سه ثمن بقیه نیز مال او است رداً چهارم اجتماع نصف است با ثلث مثل زوج و مادر مع عدم
الحاجب نصف مال زوج است و ثلث مال مادر فرضا و ما بقی نیز مال او است رداً پنجم اجتماع نصف است با سدس مثل زوج
و یکنفر از اولاد مادر که او را کلاله ام مینامند نصف مال زوج است و نصف دیگر مال کلاله است فرضا و رداً ششم اجتماع
ربع است با ثلثین مثل زوج و بنتین ربع مال زوج است و ثلثین مال بنتین فرضا و نیم سدس بقیه نیز مال بنتین است رداً
زوجین ... هفتم اجتماع ربع است با ثلث مثل زوجه و متعدد از اولاد مادر ربع مال زوجه است و ثلث مال اولاد ام
فرضا و ما بقی نیز مال او است رداً هشتم اجتماع ربع است با سدس مثل زوجه و یکنفر از اولاد ام ربع مال زوجه است و سدس
مال ولد ام است فرضا و ما بقی نیز مال او است رداً نهم اجتماع ثمن است با ثلثین مثل زوجه و دو
دختر ثمن مال زوجه است و ثلثین مال دو دختر است فرضا و ما بقی نیز مال او است رداً دهم اجتماع ثمن است با سدس
مثل زوجه و مادر و پسر ثمن مال زوجه است و سدس مال مادر است و بقیه مال پسر یازدهم اجتماع ثلثین است
با ثلث مثل دو خواهر پدری و برادرهای مادری دو ثلث مال اختین است و یک ثلث مال اخوه مادری دوازدهم
اجتماع ثلثین است با سدس مثل بنتین و احد ابوین ثلثان مال بنتین است و سدس مال احد ابوین سیزدهم اجتماع
سدس است با سدس مثل ابوین مع الولد سدسین مال ابوین است و ما بقی مال ولد و از ملحقات این مقصد دو مسئله
مسئله اولی هر کاه ترکه میت فاضل آید از سهام ورثه بچند صورت است اول آنکه در ورثه صاحب فرض
و غیر صاحب فرض که بقرابت ارث میبرد هر دو باشد مثل آنکه وارث منحصر در ابوین باشد در این صورت ثلث مال مادر
که ذو الفرض است و دو ثلث مال پدر است که غیر ذو الفرض است و بقرابت ارث میبرد و در این مقام رد بر پدر است نه بر مادر
و مثل برادرهای پدری و مادری یا پدری با یکنفر از اولاد مادر در این مقام سدس مال کلاله ام است و ما بقی که پنج سدس
است مال برادرهای پدری و مادری یا پدری است دوم آنکه وارث همه ذو الفرض باشند و غیر ذی الفرض با ایشان
در مرتبه مساوی نباشد مثل آنکه وارث بنت واحده باشد یا برادر با اختین باشد و همه در این صورت اهل سنت

برادر که فاضل از نصف در مثال اول و فاضل از ثلثین در مثال دوم مال برادر و عم است که عصبه میت اند و عصبه ذکور
اقارب اند از جانب پدر و علی ضرورت مذهب ما شیعه بطلان تعصیب است و باید فاضل رد شود بر صاحبان فرض
از ورثه بقدر سهام ایشان در صورتیکه از صاحبان فرض در مرتبه واقع باشند و الا فالاقرب فالاقرب
بلی در مثال مذکور بنت رد خواهد شد بر بنت و اختین فقط صحیح ان ابا جعفر ع اقرأنی صحیفة الفرائض التی هی املاء رسول الله ص
وخط علی بیده فوجدت فیها رجل ترک ابنته و ابویه فللابنة النصف ثلاثة اسهم و للابوین لکل واحد منهما السدس یقسم المال
علی خمسة اسهم فما اصاب ثلاثة فللابنة و ما اصاب سهمین فللابوین قال و قرأت فیها رجل ترک ابنته و اباه فللابنة النصف و للاب
سهم یقسم المال علی اربعة اسهم فما اصاب ثلاثة فللابنة و ما اصاب سهما فللاب و فی الخبر و قد سئل المال لمن هو للاقرب او العصبة
فقال المال للاقرب و العصبة فی فیه التراب خلاصه آنکه رد بر صاحبان فرض از ورثه است نه بر عصبه و رد بر زوج و زوجه
و با وجود اقارب نسبی و سببی غیر از امام ع رد بر زوجین نمیشود مثلا هر کاه وارث ابوین و زوج باشد ثلث مال مادر
در صورتیکه اخوه حاجب نباشد و الا سدس و نصف مال زوج است نصیب اعلی خود را میبرند و تتمه مال پدر است رداً و هر کاه وارث
پدر و مادر و پسر و زوج باشد پس زوج ربع میبرد و پدر و مادر هر یک سدس میبرند و تتمه مال پسر است و هر کاه وارث زوج
باشد و دو برادر مادری و برادر پدری و مادری پس زوج نصف میبرد و اخوه ام ثلث میبرد و ما بقی مال اخوه پدری و مادری
است خلاصه در برابر زوج و زوجه رد نمیشود در صورتیکه وارث نسبی یا سببی از برای میت باشد اما در صورتیکه
غیر امام ع کسی نباشد و وارث منحصر باشد بامام ع یا احد زوجین بر زوج رد خواهد شد بنا بر مشهور و بر زوجه رد نخواهد شد
بلکه بر امام رد خواهد شد مسئله ثانیه عول که بر مذهب ما شیعه مثل تعصیب باطل است و عول عبارت از نقص ترکه از
سهام از عال الرجل اذا کثر عیاله یا ملاحظه کثرة السهام او من عال المیزان اذا مال او من عالت الناقة ذنبها اذا رفعته
لارتفاع الفرائض علی اصلها او من عال بمعنی غلب لغلبة اهل السهام مغلوبین بالنقص و نقص سهام از ترکه حاصل میشود
بسبب دخول زوج یا زوجه در ورثه بعضی از مثالهای آن گذشت و بعضی دیگر مثل زوج و ابوین و بنت واحده که سهام
از ترکه نصف و سدسین و نصف است اگر ترکه دوازده باشد سیزده میشود زیرا نصف و سدس و ... در این مثال اکثر بر بنت
وارد میشود و مثل زوج و احد ابوین و بنتین در این مثال نیز نصف و سدس که یکی باشد
باقی ماند و کسر از بنتین وارد میشود و مثل زوجه و ابوین و بنتین که ثمن که یک و نیم باشد باقی ماند و این کسر وارد میشود
بر بنتین یعنی ابوین از دوازده چهار میبرند و زوجه یک و نیم و بنتین شش و نیم و تمام کسر را بر ایشان وارد
سازند از قرار فرمایش شما مثلا ترکه فاضل آید از ترکه و قول اهل سنت باطل است بجهة آنکه محال است از حکیم تناقض
زیرا که تناقض قبیح است و قبیح از حکیم صادر نمیشود مثلا قبیح است که حکیم فرمایش کند که سهام کسی از ترکه ثمانیه
ترکه وارد دو ثلث آن که چهار ثمان است مال اختین است و نصف آن که سه ثمان است مال زوج است هرگز از عاقل چنین کلامی
صادر نمیشود چه جای حکیم علی الاطلاق پس صاحب فرضین مقدم اند و ایشان زوجین و ابوین و کلاله ام اند و صاحب
فرض واحد اند و ایشان بنت واحده و بنات و اخوات من الابوین او الاب و ... زوجین و ابوین و کلاله ام وارث

دلیل آن علیه من اخبارنا کلام امیر المؤمنین ع لا تزاد الزوج عن النصف و لا ینقص من الربع و لا تزاد المرأة علی الربع و لا تنقص عن الثمن
و ان کن اربعا او دون ذلک فهن فیه سواء و لا تزاد الاخوة من الام علی الثلث و لا ینقصون من السدس و هم فیه سواء الذکر و الانثی
و کلام ابی جعفر ع ان الله ادخل الوالدین علی جمیع اهل المواریث فلم ینقصهما من السدس و ادخل الزوج و المرأة فلم ینقصهما
من الربع و الثمن و کلام الصادق ع اربعة لا یدخل علیهم ضرر فی المیراث الوالدان و الزوج و المرأة و الخبر فی ذلک مقصد دوم
در بیان مقادیر میراث اقارب نسبی است و انفاس ... مرتبه اولی پدر و مادر و اولاد است و اولاد اولاد نیز
در این مرتبه اند و لیکن در صورت نبودن اولاد صلبی و با بودن اولاد اولاد اولاد وارث نمیشوند بتفصیلی که در اول کتاب اشاره
کرده شد و وارث بودن ایشان بملاحظه انفراد و اجتماع و انضمام با زوج یا زوجه صد صورت میشود چند صورت اول
آنکه وارث منحصر باشد به پدر در این صورت کل ترکه مال او است دوم آنکه منحصر باشد بمادر ثلث مال او است فرضا
و ما بقی رد ... سیم آنکه منحصر باشد به پدر و مادر در این صورت هرگاه اخوه حاجب نباشد ثلث مال مادر است و ما بقی
مال پدر و هرگاه اخوه حاجب باشد بتفصیلی که در حجب گذشت سدس مال مادر است و ما بقی مال پدر و اخوه خود چیزی نمیبرند
حاجب مادر میشوند چهارم آنکه منحصر شود ... بنت واحده مال میان ایشان ... باعا قسمت شود سه ربع بنت
یک ربع پدر ... دختر نصف است و فرض پدر سدس است و سدس باقی میماند که آنهم رد میشود
پنجم آنکه با پدر دختران باشند ثلثان مال دختران است و سدس مال پدر و یک سدس باقی میماند رد بر ایشان میشود
و ترکه اخماسا قسمت میشود ششم آنکه با پدر دختر و پسر هر دو باشند سدس مال پدر است و ما بقی مال اولاد للذکر مثل
حظ الانثیین و اگر پسر باشد ما بقی مال او است بالسویه هفتم آنکه با پدر زوج باشد نصف مال زوج است
و ما بقی مال پدر هشتم آنکه با پدر زوجه باشد ربع مال زوجه است و ما بقی مال پدر ... نهم آنکه با پدر و بنت
زوج باشد ربع مال زوج است و نصف مال بنت و سدس مال پدر و نصف سدس باقی میماند رد میشود بر پدر و بنت
... دهم آنکه با پدر و بنت واحده زوجه باشد نصف مال بنت و ثمن مال زوجه و سدس مال پدر و ما بقی
... یازدهم آنکه با پدر و بنت
زوج باشد زوج ربع میبرد و پدر سدس و ما بقی ... هرگاه ... مال بنتین است
... دوازدهم آنکه با پدر و پسر و دختر زوج باشد سدس مال پدر است و ربع مال زوج است و ... سدس
بقیه مال پسر و دختر است للذکر مثل حظ الانثیین و هرگاه پسر تنها باشد ... مال او است و اگر پسران متعدد باشند
مال ایشان است بالسویه سیزدهم آنکه با پدر و بنتان زوجه باشد ثمن مال زوجه است ... دو ثلث
و آن هشت است مال بنتان است و سدس و آن ... مال پدر است ... باقی میماند رد میشود ... اخماسا چهاردهم
... آنکه با پدر و اولاد ذکور و اناث زوجه باشد
ثمن مال زوجه است و سدس مال پدر است و ما بقی مال اولاد للذکر مثل حظ الانثیین پانزدهم آنکه با مادر بنت واحده باشد نصف
مال بنت است و سدس مال مادر است و دو سدس باقی میماند ... رد ... قسمت میشود

بنت سر ربع و مادر یک ربع میبرد ... اخوه حاجب نباشد و الا ... سدس رد خواهد شد ... بنت و مادر ... خواهد بود
... عن السدس و هرگاه زوج یا زوجه هم داخل شود بر ایشان زوج یا زوجه نصیب ادنای خود را میبرند و ما بقی میان
بنت و مادر ارباعا قسمت میشود بنت سه ربع و مادر یک ربع هرگاه اخوه حاجب نباشد و الا ... سهام رد خواهد
شد بر بنت واحده شانزدهم آنکه با مادر بنتین یا بنات باشد ثلثین مال بنتین یا بنات و سدس مال مادر و سدس
باقی مانده بر ... اخماسا اگر اخوه حاجب نباشد و اگر باشد رد بر مادر نخواهد شد بلکه بر بنتین خواهد شد
و اگر زوج هم با ایشان باشد کسر بر بنتین وارد است و اگر زوجه با ایشان باشد یک ربع سدس ... رد میشود
بمادر و بنتین هفدهم آنکه با مادر ذکور تنها یا ذکور و اناث اولاد باشد سدس مال مادر است و بقیه مال اولاد ...
علی الاول و تفاضلا علی الثانی و هرگاه زوج یا زوجه هم با ایشان باشد ایشان هم نصیب ادنای خود را میبرند و ما
بقی مال اولاد است هجدهم آنکه ابوین با بنت واحده باشد نصف مال بنت است و ابوین هر یک یک سدس
و یک سدس باقی مانده رد میشود بر ابوین و بنت اخماسا بنت سه خمس و ابوین یک خمس ... هرگاه اخوه حاجب نباشد
و هرگاه اخوه حاجب باشد رد بر مادر نمیشود ... اخوه ... از سدس بلکه رد میشود
به بنت و پدر ارباعا نوزدهم آنکه با ابوین بنتین باشد دو ثلث مال بنتین است و یک ثلث مال ابوین
هرگاه با ابوین ذکور یا ذکور و اناث اولاد باشد ابوین هر یک سدس میبرند و دو ثلث باقی مانده مال اولاد است
... علی الاول و تفاضلا علی الثانی بیستم آنکه زوج داخل شود بر ابوین پس اگر بدون اولاد باشد نصف مال
زوج است و ثلث مال مادر است و بقیه مال پدر هرگاه اخوه حاجب نباشد و الا سدس مال مادر است و دو سدس
باقی مانده مال پدر است و اگر با بنت واحده باشد کسر حاصل میشود و کسر وارد خواهد شد بر بنتین ... دو نیم از
شش مال زوج است و دو مال ابوین و ... مال بنت و اگر با بنتین باشد نیز کسر بر بنتین است ... مال بنتین
خواهد بود و اگر با ذکور و اناث و یا با ذکور اولاد باشد زوج ربع میبرد و ابوین دو سدس و ما بقی مال اولاد است
بیست و یکم آنکه زوجه داخل شود بر ابوین پس اگر بدون اولاد باشد ثمن مال زوجه و ثلث مال مادر در صورت
انتفاء حاجب و سدس با وجود حاجب و ما بقی مال پدر است و هرگاه با بنت واحده باشد نصف مال بنت و دو سدس
مال ابوین و ثمن مال زوجه و یک ربع سدس زیاد میآید آنهم رد میشود بر بنت و ابوین هرگاه اخوه حاجب نباشد و الا رد بر بنت
و پدر خواهد شد و هرگاه با بنتان باشد کسر وارد خواهد شد بر بنتین و هرگاه با ذکور و یا ذکور و اناث اولاد باشد دو سدس
مال ابوین و ثمن مال زوجه و ما بقی مال اولاد است تذنیب فی بیان امور ... اول ... اولاد اولاد
... حق آنست که اولاد اولاد ... مقاسمه ابوین میکنند با ابوین ... و جمهور ... اجماع ...
... نصیب ... ولد ولد ... و الا ...
... اینکه ... پسر باشد یا دختر ... ثلث میبرد ... پسر باشد یا دختر
ثلث میبرد ... چنین حق ... آنست که اولاد پسر ... للذکر مثل حظ الانثیین ... ثلث خود را قسمت مینمایند و اولاد دختر

نيز بايد ثلث حق را للذكر مثل حظ الانثيين ميبرند نه بتخميس ساوات وابن قول مراد اولاد غير اجماعي است ودر اولاد دختر بنابر مشهور
است ونقل شده است از ذنی وبعض فضلا قول باينکه اولاد دختر با پسر بساوات قسمت نمايند ولی ضعيف است وهم چنين شکی
نيست که نبيره خواه پسری وخواه دختری اگرچه بچند سافل باشد حاجب است پدر ومادر وزوج وزوجه را از نصيب
اعلا اينها ابوين باوجود نبيره هريك فريضه ايشان سدس است وزوجين ربع وثمن ولی حجب نبيره ابوين را از نصيب اعلا
ايشان است نه از رد هم چنانکه ولد حاجب بود از نصيب اعلا وحاجب نبود از رد وولد ولد که نبيره باشد نيز چنين است
بخلاف حجب اخوه مادر را بما زاد من السدس که حجب او از نصيب اعلا واز رد هر دو است وهم چنين شکی نيست که ارث
نبيره با نبيره اگرچه بچند سافل باشد غير از ابوين وزوجين اولاد قسمت نمی بسببی پس با وجود نبيره اخوه واجداد ارث
نبرند اجماعا وهم چنين شکی نيست که هر حکمی که از برای ولد ثابت است از احکام مذکوره از برای ولد ولد اگرچه بچند سافل
نيز ثابت است اجماعا ولی مذهب ابن بابويه آن است که احکام [illegible] جاری است [illegible] بعبارة اخری نبيره [illegible] معلوم است
بهمين [illegible] الامر الثاني في الحبوة واحكامها واستقصاء البحث فيها يستدعي رسم مقامات المقام الاولى في بيان
معنى الحبوة وانها على نحو الوجوب او الاستحباب وهي لغة اعطاء الشيء بغير عوض وعن ربيع المطالب وهو ان يعطى شيئا بدون
ثمن كما صرح به غير واحد من اهل اللغة والمراد على ما يظهر من كلمات فقهائنا شكر الله مساعيهم الجميلة عبارة عما يأخذ الولد
الاكبر من حيث هو كذلك من تركة ابيه بامر الشارع وقد اختلفت كلماتهم في ان الولد الاكبر هل يختص بها على نحو الاستحقاق والملكية
فلا يعطى لسائر الورثة ام الاستحباب والاولوية فلم ذلك ظاهر كلام الشهيد الثاني في المسالك وصريح السبزواري في الكفاية
والعلامة في المختلف هو الثاني ونسب في المختلف هذا القول الى صريح المرتضى وابن الجنيد والى ظاهر ابي الصلاح والاكثر على الاول
وهو الظاهر من شيخ الطائفة في التهذيب وابن حمزة في الوسيلة قال في الوسيلة ويأخذ ابن الاكبر الخ وصريح العلامة في القواعد والارشاد
وظاهر الكليني في الكافي والمحقق في الشرائع والشهيدين في الروضة وصريح المحقق الميلاني في جواب المسائل والفاضل النراقي
في المستند والمحكي عن الحلي مدعيا عليه الاجماع وعن المفيد والقاضي وابن سعيد وقد نسب غير واحد هذا القول الى المشهور
والى مصير الاكثر لظاهر اخبار الحبوة مثل صحيحي حريز وربعي بن عبد الله عن ابي عبد الله ع رواهما شيخ الطائفة والكليني
في التهذيب والكافي في الاول قال اذا هلك الرجل فترك بنين فللاكبر السيف والدرع والخاتم والمصحف فان حدث به حدث
فللاكبر منهم يعني اذا مات الاكبر فحبوة ابيه في الاكبر بعده والثانية قال اذا مات الرجل فللاكبر من ولده سيفه ومصحفه وخاتمه
ودرعه ومثل صحيح ربعي بسند آخر عن ابي عبد الله ع قال اذا مات الرجل فسيفه وخاتمه ومصحفه وكتبه ورحله وراحلته وكسوته
لاكبر ولده فان كان الاكبر ابنة فللاكبر من الذكور ومرسل ابن اذينة عن بعض اصحابنا عن احدهما ع ان الرجل اذا ترك
سيفا وسلاحا فهو لابنه وان كان له بنون فهو لاكبرهم وموثقة الفضلاء هم زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل بن يسار
عن احدهما ع ان الرجل اذا ترك سيفا وسلاحا فهو لابنه فان كانا اثنين فهو لاكبرهما وموثقة العقرقوفي قال سألت ابا عبد الله ع
عن الرجل يموت ماله من متاع بيته قال السيف وقال الميت اذا مات فان لابنه السيف والرحل والثياب ثياب جلده وجه الاستدلال
بها ان اللام تارة تستعمل في الملكية مثل قوله تعالى له ما في السموات وما في الارض واخرى في الاستحقاق مثل قوله الحمد لله وثالثة

في الاختصاص

في الاختصاص كقول القائل الجل للفرس ومقتضى القاعدة ان تكون حقيقة في القدر المشترك وهو الاختصاص نظرا الى رجحان
الاشتراك المعنوي على اللفظي الا ان المتبادر منها عند الاطلاق الاولان كما يشهد به العرف والوجدان بل يحمل على الملكية ولا سيما
عند التجرد عن قرينة الاختصاص بناء الفقهاء كافة الا من شذ في كتاب الاقرار وتصريحهم بان من جملة الالفاظ الصريحة في الملكية
والاستحقاق له عندي كذا وله علي كذا واتفقت كلماتهم على ذلك من غير خلاف وفي كتاب الوصية تصريحهم بان من صيغتها قوله لفلان
كذا بعد وفاتي ويحكمون بلا خلاف على الملكية واختصاصه لهذه الصيغة من غير شبهة احتمال الاختصاص بمعنى الاولوية واكثر
امثلتهم في الوصية بالملك في الاعيان والاستحقاق في الدين بلفظ اللام وفي كتاب [illegible] ينادون باعلى صوتهم بان الصيغة من
يحصل ما لي لفلان كذا من غير احتمال منهم على خصوص اللام في الملكية والاستحقاق وقد حكى المحقق الميلاني في جواب مسائل الشهيد
الثاني الاجماع في كتاب الاقرار على افادة له عندي كذا الملكية من غير احتمال الاولوية والعجب منه مع ادعاء ذلك الاجماع كيف يقطع
فيه لا لم اللام في اخبارنا في المقام على الملكية وبالجملة لفظ اللام بحكم التبادر وحكم فقهائنا الاعلام بالتقريب المذكور ظاهر في
الاستحقاق والملكية وفي الاختصاص بمعنى الاولوية مجاز لا يصار اليه الا بالقرينة فحينئذ اللام في هذه الاخبار بظاهرها على الحكم
الولد الاكبر الاشياء المذكورة من الثياب والسيف وغيرهما ولئن تنزلنا عن كون اللام ظاهرا في الملكية والاستحقاق فلا اقل
على الاختصاص لغاية الاستدلال لان الظاهر من الاختصاص هو معنى الاولوية بل الملكية لان مقتضى الاختصاص ان لا يشارك
المختص غيره في المختص به كما هو الظاهر منه والاستحباب ينافي الاختصاص وعدم اشتراك الغير معه حيث [illegible] سائر الورثة منها
عليه سلطنة [illegible] ومشاركة معه فيما يختص به فان الاختصاص لا يحمل المراد من الاختصاص اختصاص الولد الاكبر بالحبا
اخذ الحبوة وهو بعيد مع انه خلاف الاخبار احتج المخالف بالاصل وعموم ايات الارث وعموم آية قال الله سبحانه يوصيكم الله
في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانها تقتضي اشتراك الورثة في جميع ما خلفه الميت فيقتصر فيما خالفه على موضع اليقين وهو
ما اذا وقع باقي الورثة [illegible] على وجه التراضي وعدم صراحة الاخبار في الوجوب وظهورها في الاستحباب وفيه اختلاف
الروايات في مقدار ما يحبى به ومخالفة بعض منها الاجماع كالمشتمل على الرحل والسلاح وما عدا السيف كما يأتي في المقامات
الاتية والجواب اما عن الاصل فبما لا خبر مثله في طرف المخالف اذ كما ان الاصل عدم انتقال المال بتمامه الى الاكبر لا بنية كذلك
الاصل عدم انتقال الشيء منه الى سائر الورثة ويمكن المناقشة فيه بان الانتقال الى الوارث امر متيقن وانما الشك في التخصيص على السهم
المفروض الشرعي للاكبر فيدفع بالاصل مضافا الى امكان كون المراد من الاصل اصل البراءة لان وجوب التسليم المعين الى سائر
الورثة وعدم مزاحمتهم له فيها تكليف شرعي والاصل فيه البراءة فالصواب في الجواب انه مندفع بما مر من الاخبار واما عن عموم آيات
الارث واخبارها فيمنع العموم في اكثرها اولا ومنع دلالتها على ملكية جميع الورثة لجميع التركة حتى الحبوة ثانيا لا عمومها على الاولاد
الغير [illegible] وتخصيصها ثالثا بالاخبار المتقدمة الدالة بظاهرها على الملكية مضافا الى اعتضادها بالاجماع المحكي عن
الحلي وبالشهرة المحكية العظيمة في كلام بعض الاجلة كالمحقق الميلاني والشهيد الثاني وصاحب الكفاية بل هي محققة في الحقيقة واما
عن عدم الصراحة في دلالة الاخبار فبما مر من التقريبات بالالتزام عليه وان اختلاف الروايات من حيث الملكية فهو غير قادح
في دلالتها على المطلوب وان اشتمال بعضها على ما لا يقول به احد انه لا يوجب سقوطه عن الحجية اصلا ولا يوجب ايضا سقوط

بعض أفراد الحبوة وسيأتي مزيد توضيح له في هذا الباب في المقالات الآتية المقالة الثانية الظاهر اختصاص الأكبر من الأبناء
بالحبوة مجاناً من غير احتساب واشتراكه مع باقي الورثة في الباقي بقدر نصيبه وفاقاً للمشهور بل حكي عن الحلي ادعاء الإجماع عليه
وقد اشتهرت نسبة الخلاف إلى السيد وابن الجنيد والعلامة طاب ثراه حكي عنهما التصريح في المختلف بالاحتساب ومال
إليه فيه ونفى البأس عنه وقربه السبزواري في الكفاية وصرح به من قارب العصر صاحب المستند وقد عده الشهيد الثاني
في المسالك مستند المختار أصالة براءة ذمة المحبو عن قيمة الحبوة وأصالة عدم استحقاق باقي الورثة باقي التركة إذ الدليل على سهامهم
المقدرة من الثلث والسدس والربع بالنسبة إلى أشخاص التركة لا يثبت من أدلة الإرث لاشتراكهم بحسب سهامهم في أشخاص
التركة فإثبات الزيادة على السهم المقدر في كل شخص من المتروكات محتاج إلى دليل معتبر والأصل ينفيها ونحوها النصوص
المتقدمة الدالة على اختصاص الأكبر من الأبناء بالحبوة فإن التسلط على أخذ الشيء مجاناً في الاستحقاق والملك فهي في الحقيقة نافية للتسلط
على أخذ القيمة ولا شيء يعارضها ويدل لعدم استحقاق التفاوت والتسلط لسائر الورثة عدم عمومات الإرث مثل قوله تعالى
ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد وقوله تعالى فلكم الربع مما تركن وقوله فلهن الثمن مما تركتم وموثقة أبي بصير عن
الصادق عليه السلام وفيها ولو ترك بنات وبنين لم ينقص الأب من السدس شيئاً قلت فإنه ترك بنات وبنين وأماً قال
للأم السدس والباقي يقسم لهم للذكر مثل حظ الأنثيين والروايات المصرحة بأن الأبوين لا ينقصان من السدس شيئاً
والزوجين لا ينقصان من الربع والثمن كذلك وبأن الأربعة لا يدخل عليهم ضرر في الميراث الوالدان والزوجان المغيرة(؟) ذلك
وشيء منها لا يصلح للمعارضة ولإثبات التسلط على أخذ التفاوت والاحتساب أما الآيات فلأن لفظة ما ترك وما
تركن ونظائرهما إذا كان عاماً شاملاً لجميع التركة حتى الحبوة إلا أن دلالته على ملكية باقي الورثة للحبوة بالعموم ودلالة الأخبار
المتقدمة على ملكية الولد الأكبر خاص فيخصص العام بالخاص وما قاله صاحب المستند في المقام أن الآيات دالة على
اشتراكهم في التركة بالسدس مثلاً ولا اشتراك لهم في الأشياء وغيرها وإنما الحكم بالأشياء بدليل من الخارج ففيه كلام ظاهره
مخالف للمتبادر من الآيات وظاهرها فإن ظاهرها اشتراكهم في كل شخص مما ترك بالأشياء مضافاً إلى أن الملكية أمر نسبي لابد لها
من حيث الوجود والتحقق من متعلق في الخارج وهو ليس إلا أشخاص التركة فنصيب الأب مثلاً السدس من كل شخص من التركة
الموجودة في الخارج وهكذا الأم والأولاد على حسب سهامهم بالأشياء ولا معنى لملكية سدس مجموع التركة من بعض التركة إلا
أن يقال بملكية سدس قيمة التركة وهو مع أنه خلاف الظاهر والمتبادر من قوله فلأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك
خلاف مقتضى الملكية عقلاً كما هو واضح وأما موثقة أبي بصير فهي وإن كانت عامة ما لا يدخل عليه النقص من سهام الأب
شيئاً وعلى لزوم تقسيم الباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين إلا أن سوقها بقرينة فهم الأصحاب وورود نظائرها
مثل صحيحة محمد في امرأة ماتت وتركت زوجها وأبويها وابنتها قال للزوج الربع ثلاثة أسهم من اثني عشر سهماً وللأبوين لكل
واحد منهما السدس سهمان من اثني عشر سهماً وبقي خمسة أسهم فهي للابنة إلى أن قال لأن الأبوين لا ينقصان كل واحد
منهما السدس شيئاً وأن الزوج لا ينقص من الربع شيئاً انتهى وقد صارت قرينة على تخصيصها بما عدى الحبوة واختصاصها
لحكم النقص من باب العول فإن سلمنا عمومها وتعارضها مع أخبار الحبوة فالتعارض بالعموم والخصوص فيخصص عمومها

النقص

النقص بما عدى نقص الحبوة ولئن أغمضنا عن ذلك وفرضنا تعارضهما بنحو التساوي فالترجيح مع أخبار الحبوة نظراً إلى الأصحية و
الأكثرية وموافقتها للشهرة والإجماع المنقول ومنه يظهر الجواب عن الأخبار المصرحة بأن الأبوين لا ينقصان من السدس شيئاً
والجمع الذي حكاه العلامة في المختلف عن السيد المرتضى طاب ثراه وتبعه من قارب العصر صاحب المستند بين أدلة
النقص وأدلة الحبوة باختصاص الأكبر الثاني بمجرد اختصاص المحبو بالحبوة واحتسابه بقيمتها جمع بلا شاهد من رواية أو ظهور عرفي
مع أن الظاهر خلافه فهذا مضافاً إلى أن هذا الجمع مما تفرد به السيد خاصة من القدماء باعترافه وقد حكى اعترافه بذلك العلامة
طاب ثراه في المختلف قال قال طاب ثراه السيد المرتضى وإنما قوينا ما بيناه وإن لم يصرح به أصحابنا لأن الله تعالى يقول يوصيكم الله
في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا الظاهر يقتضي مشاركة الأنثى للذكر في جميع ما يخلفه الميت من سيف ومصحف
وغيرهما وكذلك ظاهر آيات ميراث الأبوين والزوجين يقتضي أن لهم السهام المذكورة من جميع تركة الميت فإذا خصصنا
الذكر الأكبر بشيء من ذلك من غير احتساب بقيمته عليه تركنا هذا الظاهر وأصحابنا لم يجمعوا على أن الذكر الأكبر مفضل بهذه
الأشياء من غير احتساب بالقيمة وإنما عولوا على أخبار رووها تتضمن تخصيص الأكبر بما ذكرناه من غير تصريح باحتساب
عليه بقيمته وإذا خصصناه بذلك اتباعاً لهذه الأخبار واحتسبنا بالقيمة عليه فقد سلمت ظاهر الكتاب مع العمل
بما أجمعت عليه الطائفة من التخصيص له بهذه الأشياء دون الناس ووجه تخصيصه بذلك مع الاحتساب بقيمته عليه أنه
القائم مقام أبيه والساد مسده فهو أحق بهذه الأشياء من النسوان والأصاغر للمرتبة والجاه انتهى ثم قال العلامة وكلام السيد
لا بأس به وفيه أن الروايات المتقدمة المتضمنة لتخصيصه بلا عوض حجة واضحة ولولا الاحتساب بالقيمة لزم الإجحاف على
الورثة المقالة الثالثة فيما يحبى به وهو الثياب والخاتم والسيف والمصحف إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً
وما عدى تلك الأربعة مندرج تحت أصالة عدم الاختصاص بالأكبر وتحت عمومات الإرث وصفها ما ترك الميت من حق
فهو لوارثه فيجب الاقتصار فيما يحبى به على المتيقن وهو بحكم الإجماع منحصر بتلك الأربعة ويدل على خروج الأربعة عن تحت
الأصل والعمومات بعد الإجماع الروايات المتقدمة في المقالة الأولى المشتملة على الصحاح والموثقات وغيرهما ومنها صحيحة
ربعي المشتملة على الأربعة المذكورة وصحيحة حريز المشتملة على الثلاثة منها ولا بأس باشتمال الأولى من الصحيحين على ما لم يقل به
أحد وعدم اشتمال الثانية على بعض منها إذ لا يخرج الرواية عن الحجية بسبب الاشتمال على جزء مخالف للإجماع في غير ذلك
الجزء واشتمال الرواية على بعض المذكورة دون بعض لا يوجب خروجها عن الحجية بالنسبة إلى إثبات ذلك البعض مع أن اشتمال
الأولى على خلاف الإجماع غير مسلم لأن الكتب والرحل مما ذهب إليها بعض أصحابنا من الحبوة وههنا فروع الأول
لا خلاف ولا خفاء في أن المراد بالثياب ثياب المتعلقة بالميت كلها بجميع أنواعها وأصنافها من القطنية والصوفية
والوبرية والحريرية بأقسامها وأنواعها ألبسها الميت أو لم يلبسها بشرط أن يخيطها ويهيئها للبس وأما الأقمشة
والكرباس والجلود التي لا يخيطها ولم يهيئها للبس وإن نوى خياطتها ولبسها فلا اختصاص فيها بالثياب وكذا الكسوة
وكذا ما لبس منها للّبس المشتراة للبيع والتجارة منها إلا للبس نفسه لأن الكسوة وثيابه ظاهرة في غيرها مضافاً إلى أن
دخولها ما أريد من ثياب أحد معروف والأخلاق والخفاء إنما هو في الثلاثة الباقية الواحدة ملفقة المفرد المعرف أو المضاف

فذهب جماعة منهم الشهيد وبعض من تأخر عنه الى ان المراد منه واحد لا الجميع وظاهر الكفاية وبعض من قارب العصر الجميع فالثلثة
اذا اجتمعت بجميع انواعها او مصاديقها المتعددة حبوة وهو الحق لما ان المفرد المعرف في المقام متعلق للحكم الوضعي وهو العموم
شرعا حيث لا عهد والكلام في العموم في هذه الثلثة كالكلام في الثياب فكل سيف او خاتم او مصحف اتخذه الميت لنفسه
فهو حبوة وان لم ينتفع به دون ما اتخذه للتجارة او العطاء فانه ليس بحبوة والمراد بالسيف ما يسمى سيفا عرفا فالسكين وساير
آلات الحرب لا يدخل بل لا تبذل في صدق اسم السيف عليه كالقداره لا يدخل في الاصل والمراد بالخاتم هو الحلقة المشتمل
على الفص غالبا المختصة بالرجال بخنصرهم للزينة ولو انواع من الفضة والحديد والمشتمل على الفيروزج والياقوت والالماس والعقيق
وغيرها ومن المحكوكات وغيرها ومن المنقوش فيه اسم صاحبه فيقتصر على الحلي والقراطيس كما هو المعمول عند السابقين والعرب
غالبا دون العجم من الاحضي والظاهر انه يجمع انواعه حبوة وان لم يكن لابسا حال حياته او رديا وقد يطلق الخاتم على
ما ينقش فيه اسمه من غير حلقة فيسمونه مهرا وهو ليس بخاتم حقيقة ولا بحبوة قطعا ويدخل في الحبوة من الخاتم ما يجعل
في السبابة والابهام والوسطى مع الفص وبدونه حتى ما يسمونه بزه كما في الثاني حلية المصاحف وان كانت تقيلة
حبوة لانه ما اتخذ فيه عرفا كالفص للخاتم وغمد السيف جزؤه لشهادة العرف الثالث الذي صرح استحالة تلك
الاجناس حبوة على الاحوط كالحرير من الثياب والخاتم الذهب للعموم المستفاد من الجمع المعرف ولاستفادات
المكية وعدم جواز الاستعمال الرابع لو كان الحبوة مما لا ينتفع بذلك الاجناس كالالف بالنسبة الى المصاحف
ومقطوع الاصابع او اليدين بالنسبة الى السيف والخاتم فالظاهر انها حبوة لعموم الروايات الخامس لو تغيرت
الاجناس بحيث يخرج عن صدق الاسم الى الاسباب المكان او خرق لا صلاح فمات قبل الاصلاح ولم يصدق عليه الاسم
فالظاهر انها ليس بحبوة لعدم صدق الاسم عليها وعدم شمول الادلة لها السادس لو انفصل بعض اجزاء تلك
الاجناس قبل الموت كالفص من الخاتم والحلية من المصحف والقبضة من السيف فالظاهر تبعية الجزء في الاحباء
بحكم العرف بشرط عدم خروج الباقي عن صدق الاسم السابع لو شك في جنس كالثوب انه معد للبس والخاتم انه
للختم او للتجارة فالظاهر انه ليس بحبوة لخصوص الروايات فيها على النفس ومنافاة الاخرين الاصحاب وظهور الاتفاق
المسئلة الرابعة في المحبو وهو اكبر الاولاد دون البنات اجماعا محققا ومحكيا والنصوص المتقدمة مصرحة
ومطلقا مقيدا مقيدها وههنا فروع الاول لو ولد الاكبر في التوامين او ابهما اخرجا او لو كان متفاوت بسبب
لا يعتد به عرفا المصدق عليه الاكبر عرفا وما في الكافي اصاب رجل غلامين في بطن فهنأه ابو عبد الله فقال ايهما الاكبر فقال
الذي خرج اولا فقال ابو عبد الله الذي خرج اخرا هو اكبر اما تعلم انها حملت بذلك اولا الى اخر الحديث فهو ضعيف
محمول على الكبر من حيث الانعقاد في الرحم وهو لا ينافي صدق الاكبر ومترتب حكم الشرعي الدائر مدار الاسم على غيره مع انه
معارض بما رواه في الفقيه عن الصادق في الاكبر المكون في الاسفل يوم ولد الثاني الرابعة الاكبر يعني بالقديم لانها
لكل امر مشتبه الثالث الظاهر اختصاص الحبوة بالابن بلا واسطة فابن الابن او البنت محروم عنها وان
صدق عليه الابن الرابع لا يشترط الاحباء بانفصال الولد عند موت ابيه وانضافه بالذكورة بل يكفي الاتصاف

بذلك

بذلك وانفصاله بعده كالانفصال كما اختاره ثاني الشهيدين وبعض من قارب العصر فعنده لو مات المورث لو تتمه الحمل كما
يشتغل بسهم للحمل ذكرين فان انفصل ذكرا فالحبوة له لصدق الاكبر بالابناء والولد الاكبر عليه ظاهرا وانفصالا ثم ذلك لو مضى
من الحمل عند الموت او تسعة اشهر ولم يخرج انفصاله وانفصالا بالذكورية لا ذو وقت الاتصاف بالوصفين دون ما تقدم كما في الحديثين
احدهما الصحيح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر يقول اذا وقعت النطفة في الرحم استقرت فيها اربعين يوما وتكون علقة
اربعين يوما وتكون مضغة اربعين يوما ثم يبعث الله ملكين خلاقين فيقال لهما اخلقا كما يريد الله ذكرا او انثى والثاني
موثقة حسن بن الجهم نحوه ولما قيل مضي ذلك عنده فلا يتصف في الواقع بالوصفين كما هو مقتضى الخبرين فيشكل الحكم باستحقاق
الحبوة عنده فلا انتفاء موضوع الحكم واقعا وظاهرا فلا يشمله ادلة الحبوة ولم يقل به قائل معروف فاجناس الحبوة
عنده كسائر التركة يقسم بين الورثة كما قربه اه الخامس لو ان الحمل عند وفاة ابيه انه مضى عنه اربعة اشهر ملك
الحبوة وان مضى منه اقل من ذلك فلا الخامس لو كان حملان ذكران فالحبوة لاسبقهما تولدا لا لاقدمهما علوقا لصدق
الاكبر عليه دون من عرفا فهو مصداق للادلة السادس لا يشترط في المحبو البلوغ فيعطى الصغير لاطلاق الادلة وعموما
وعن ابن حمزة والحلبي الاشتراط ولا دليل عليه الا وجوب قضاء الفائت عوضا عنها وهو فرع البلوغ وفيه منع القابل
اولا ثم وجوب قضاء الفائت ثانيا السابع يشترط كون المحبو مسلما الا لا يشترط خلوه من السفه اجماعا في الاول
وعلى الاشهر الاقوى في الثاني وفاقا للكركي والشهيد الثاني وبعض من قارب العصر وخلافا للمحكي عن المقنعة
والنهاية والسرائر والجامع لان الحبوة ارث وهو مشروط بالاسلام واطلاق الادلة وعمومها السالم عن المعارض والصحيح والسفيه
فالاوجه المختار المقنعة ومن تبعه الثامن لا يشترط عقل المحبو فيعطى ولو كان مجنونا لاطلاق الادلة المعتضد بالفتاوى
فهذه ذكر جملة من المسائل المتعلقة بالحبوة مسئلة اكثر الاصحاب على كون الاحباء مشروطا ببقاء مال الميت عداها فلو
لم يكن له مال عداها ولو كان قليلا فلا احباء بل يقسم بين جميع الورثة وفي شرح المفتي على القواعد اتفقوا على ذلك ونسب
الخلاف الى ظاهر الشهيد الثاني في رسالته وتردد في المسالك كما عن الشهيدين في الدروس فحملا الشرع مع تردده
لم يرجع فلا مخالف صريح بالخلاف فادعاء المذهب فيحتمل وجه تقييد اطلاقات الحبوة انه ورد كالخبر الذي في مقام
الحبيرة مع انه اولى بها مما كانت الاطلاقات منصرفة الى المقام لندرة وخصوص الحبوة فيما لم يبق غيرها شيء للورثة لعموماته الارث
والاطلاقات باقية على حالها فيقسم الحبوة بين الورثة هذا اذا لم يترك الميت مالا عداها ولا وان كان اقل ما يقول فالحبوة بحالها
والمثبت للاطلاقات ولا مقتضي لعموماتها من اجماع محقق ولا محكي ولا علم انصراف ولا فهم اصحاب ولا غير ذلك مما يقيدها
ويخصص مسئلة لو كان على الميت دين مستغرق التركة فلا احباء قطعا اجماعا ولو لم يكن مستغرقا فالحبوة للولد
الاكبر لاطلاق الادلة مسئلة لو كان الحبوة رهنا لا يجب على الوارث فكها او الراهن مسلطا على بيعها واستيفاء
الدين من ثمنها نعم لو ادى المحبو الدين او فكها الراهن عن الرهن او تخلص خارج عنها فالحبوة للولد الاكبر لاطلاق
الادلة مسئلة ذهب ابن حمزة في الوسيلة الى ان الحبوة مشروط بقضاء المحبو ما فات عن الميت من صلوة
او صيام وجعلها عوضا من ذلك فلو لم يفعل العوض لم يستحق العوض والمحققون على خلافه والحق ما ذهب اليه

المحققين لاطلاق الامارة مسئله لو فقد الكبر الانباء منهما والوثوق اخرا فاختلفا في الوجوب والاستحباب والمجانبة ولا حرج
وفي اجتناب الحين فان نفرق الحين منها والوثوق يريد فلا انتزاع منه فهم مدعو له ويجب عليه اجابتهم في الرجوع الى
مجتهدهم ولا اطاعة لحكم بعد التنازع والرجوع اليه وان لم يتصرف فيها وكان في يد ثالث او كان نزع اموال الميت فا
ختلفا واختار كلا منهما واحدا منهما على حسب مصلحته فيجب الرجوع الى الافقه والاصدق والاورع كما في رواية
عمر بن حنظلة وقد مضى شرح ذلك في كتاب القضاء فليرجع اليه مرتبه ثانيه از مراتب ثلثه افاده ميشود اخوات
واجداد ودران چند فصل است فصل اول در ميراث اخوه بدون اجتماع با اجداد ودران چند مسئله است
مسئله اولى احدي مانع نميشود از ميراث برادر وخواهر پدري ومادري يا پدري يا مادري مگر پدر ومادر واولاد واولا
اولاد كه در مرتبه اولى گذشت وغير از جد وجده وزوج وزوجه احدي با برادر وخواهر ارث نميبرد وحق نيز برادر ابويني
با برادر مادري ارث نميبرد همچنانكه برادر مادري مقدم است بلكه در صورت فقد برادر مطلقا اولاد برادر وارث است
ومقدم است بر اعمام واخوال مفصلا كه خواهد آمد مسئله ثانيه برادر وخواهر ابويني حاجب ميشوند برادر پدري
تنها را از ارث ولي حاجب نميشوند برادر وخواهر مادري را وحاجب نميشود برادر وخواهر مادري برادر وخواهر
پدري را اجماعا پس ارث نميبرد برادر وخواهر پدري با وجود برادر وخواهر پدري ومادري وارث ميبرد برادر
وخواهر مادري با برادر وخواهر پدري ومادري وارث ميبرد برادر وخواهر پدري با برادر وخواهر مادري اجماعا
مسئله ثالثه هرگاه وارث در مرتبه ثانيه منحصر باشد ببرادر پدري ومادري مجموع تركه مال او است وهرگاه
برادر ابويني متعدد باشد تركه مال ايشان است بالسويه وهرگاه برادر وخواهر ابويني هردو باشند خواه هر يك از ايشان
يكنفر باشد يا متعدد تركه را للذكر ضعف الانثى قسمت مينمايند برادر واحد يا متعدد دو ثلث ميبرند وخواهر واحد
يا متعدد يكثلث ميبرند وهرگاه وارث در اين مرتبه منحصر باشد بيك خواهر ابويني كل تركه مال او است نصف را بالفرض
ونصف ديگر را بالقرابه وهرگاه دو خواهر ابويني باشند تركه را بالسويه قسمت مينمايند دو ثلث را بالفرض ويكثلث را بالقرابه
مسئله رابعه هرگاه وارث در مرتبه ثانيه منحصر باشد در برادر يا خواهر يا برادر وخواهر مادري خواه يكي باشند
يعني برادر يا خواهر باشند سدس مال او است فرضا وما بقي ردا وهرگاه زياده از يكي باشند مثل اينكه دو خواهر يا دو برادر
يا يك خواهر ويك برادر يا زياده باشند ثلث تركه مال ايشان است فرضا وما بقي ردا وتركه را بالسويه قسمت مينمايند
نه للذكر ضعف الانثى خواهر وبرادر بتساوي قسمت مينمايند اجماعا ففي رواية سميع عن جماعة في تركة اخوة واخوات
لام وحدا فقال الجد بمنزلة الاخ من الاب له الثلثان وللاخوة والاخوات من الام الثلث فهم فيه شركاء سواء وفي رواية
ابو عمر العبدي عن علي عليه السلم ولا يزاد للاخوة من الام على الثلث ولا ينقصون من السدس وهم فيه سواء الذكر والانثى مسئله
خامسه هرگاه وارث در مرتبه ثانيه برادر وخواهر پدري باشند تركه منحصرا مال او است اگر يكي باشد وهرگاه برادر يا خواهر پدري
متعدد باشند نيز منحصر مال ايشان است بالسويه وهرگاه برادر وخواهر هردو باشند تركه مال ايشان است للذكر ضعف الانثى
مسئله سادسه هرگاه وارث منحصر باشد در كلاله ابوين وكلاله ام مراد بكلاله ابويني برادران وخواهران پدري ومادري است

كلالة الابوين

و بكلالة امي برادران وخواهران مادري است پس هرگاه كلاله ام يكي باشد سهم او سدس است وهرگاه متعدد باشند سهم او ثلث
است وما بقي تركه مال كلاله ابويني است در صورتيكه كلاله ابويني صاحب فريضه مشخصه نباشد مثل اينكه برادر باشد يا برادر و
خواهر هردو ودر صورتيكه كلاله ابويني صاحب فريضه مشخصه باشد پس بر دو صورت است يا آنست كه تركه فاضل نمي آيد
از سهام در اينصورت حكم واضح است مثل دو خواهر ابويني كه فريضه ايشان ثلثان است ودو خواهر يا دو برادر يا يك خواهر
ويك برادر امي كه فريضه ايشان ثلث است ونه زيادتي مي آيد ونه كم ويا آنست كه تركه فاضل مي آيد از سهام در اينصورت كلاله ابويني
فريضه مشخصه خود را ميبرند وكلاله امي نيز فريضه مشخصه خود را ميبرد وفاضل از فرضين رد ميشود بر كلاله ابويني
بنا بر اشهر واقوي بلكه ادعاي اجماع بر آن شده ورد بر كلاله امي نميشود مثل هرگاه وارث يك برادر يا يك خواهر مادري باشد
ودو خواهر پدري ومادري يا زيادتر در اينصورت سدس مال كلاله امي است ودو ثلث مال كلاله ابويني فرضا ويك سدس
ديگر رد ايشان شده بنا بر اشهر ونه بر كلاله امي است ونيز هرگاه اخوه يا اخوات مادري
باشد ويك خواهر ابويني در اينصورت ثلث مال اخوه يا اخوات امي است ونصف مال اخت ابويني است وفاضل فريضه
كه يك است از شش نيز مال اخت ابويني است ونيز هرگاه يك خواهر يا يك برادر امي باشد ويك خواهر ابويني
در اينصورت سدس مال كلاله امي است ونصف مال كلاله ابويني وفاضل كه دو سدس باشد نيز مال كلاله ابويني است ففي
رواية العبدي ولا يزاد للاخوة من الام على الثلث وفي صحيحة محمد بن مسلم مشيرا الى كلالة الابوين وللاب فهم الذين يزادون
وينقصون مسئله سابعه هرگاه وارث منحصر باشد در كلاله امي وكلاله ابي بنحويكه كلاله ابي يكنفر باشد فريضه او سدس
است وما بقي تركه مال كلاله ابي است هرگاه كلاله ابي صاحب فرض نباشد مثل اختين يا اخت كه صاحب فرض اند نباشد مثل
مثل اخ يا اخوين يا اخ واخت باشند وهرگاه كلاله امي زياده از يكنفر باشد فريضه ايشان ثلث است وما بقي تركه مال كلاله ابي است
در صورتيكه اخ يا اخوين يا اخ واخت باشند كه غير صاحب فرض اند نه مثل اخت واختين كه صاحب فرض اند وهرگاه كلاله ابي
صاحب فرض باشد پس به صورت متصور است اول آنكه فريضه كلالتين مساوي تركه باشد مثل اينكه كلاله ابي
دو نفر باشد كه فريضه ايشان ثلثان است وكلاله امي اختين باشد كه فريضه ايشان ثلث است دوم آنكه تركه زياده باشد از دو فريضه
در اينصورت آن فاضل رد بر خواهر يا خواهران كلاله ابي نه امي بنا بر اشهر اظهر مثل اخت ابي واخت امي سدس مال اخت
امي است وما بقي مال اخت ابي نصف بالفرض وما بقي بالرد سوم آنكه تركه كمتر باشد از فريضتين واين صورت محال است
كه اخلال شود بر ايشان در احد زوجين وان مقام محال است حكم آن مذكور خواهد شد مسئله ثامنه هرگاه وارث
منحصر باشد بكلاله ابي وكلاله امي واحد زوجين پس زوج يا زوجه از براي كلاله امي است سدس هرگاه يكي باشد وثلث هرگاه متعدد باشد
واز براي زوج است نصف واز براي زوجه است ربع وما بقي رد ميشود بر كلاله ام ذكر كرده به نقص زوجين بنحويكه هرگاه بر كلاله
رد شود تنصيف نمي آيد وتعصيب باطل است مسئله تاسعه هرگاه وارث منحصر باشد بكلاله ابويني
يا كلاله ابي واحد زوجين پس زوج يا زوجه حال خارج نيست يا كلاله صاحب فرض نيست يا صاحب فرض هست اما صورت
اول پس حكم آنست كه كلاله مذكور باشد يا مذكور واناث احد زوجين نصيب اعلاي خود را ميبرد وما بقي تركه مال كلالة

و اما صورت دهم صورتی است که کلاله اناث باشد در این صورت یا مساوی است فرضین یا ترکه مثل اخت و زوج ام
و ازوج است هر یک نصف ترکه را بر میدارند و یا ترکه زیاد می آید از فرضین مثل اخت و زوجه یا اختین و زوجه در این صورت
آن زاید مال کلاله است و زوجه نصیب اعلای خود را میگیرد و زاید مال کلاله است و یا ترکه کم می آید از سهام مثل اختین
و زوج در این صورت کسر وارد میشود بر کلاله و زوج نصیب اعلای خود را میگیرد که نصف است و ما بقی ترکه مال کلاله است
چه زیاده و چه کم مال ایشان است پس مقتضی تنزیل ایشان است که ظاهر مقتضی اخبار و فی جملة منها ان الزوج لا ینقص من النصف
شیئا اذا لم یکن له ولد و لا ینقص الزوجة من الربع شیئا اذا لم یکن لها ولد مسئله عاشره هرگاه وارث منحصر باشد در کلاله ابوینی
و کلاله امی و یکی از زوجین یا در کلاله اب و کلاله ام و یکی از زوجین پس هرگاه کلاله ابوینی یا کلاله ابی صاحب فرض نباشد
مثل اینکه ذکور یا ذکور و اناث باشد سهم کلاله امی سدس است اگر واحد باشد و ثلث است اگر متعدد باشد و سهم
احد زوجین نصیب اعلای او است که نصف است در زوج و ربع است در زوجه و ما بقی سهم کلاله ابوینی
یا ابی است و هرگاه صاحب فرض باشد مثل اینکه اخت یا اختین باشد در این صورت اگر ترکه ناقص باشد از سهام
پس کلاله امی و احد زوجین فرضیه مقدره خود را میگیرند و نقص وارد میشود بر کلاله ابوینی یا کلاله ابی یعنی ما بقی ترکه
مال کلاله ابوینی یا کلاله ابی است یعنی ما بقی ترکه و اگر ترکه زاید از سهام پس آن زاید رد میشود بر کلاله ابوینی یا کلاله ابی و رد نمیشود بر کلاله
امی و بر زوجین فی صحیح محمد قال قلت لابی عبد الله علیه السلام امرأة ترکت زوجها و اخوتها لامها و اخواتها لابیها فقال للزوج النصف
ثلثة اسهم و للاخوة من الام الثلث الذکر و الانثی فیه سواء و ما بقی فهو للاخوة و الاخوات من الاب للذکر مثل حظ الانثیین
لان السهام لا تعول و لا ینقص الزوج من النصف و لا الاخوة من الام من ثلثهم لان الله تعالی یقول فان کانوا اکثر من ذلک فهم
شرکاء فی الثلث و ان کانت واحدة فلها السدس الخ فصل دوم در میراث اجداد و جدات بدون اجتماع با اخوة و در آن
چند مسئله است مسئله اولی حاجب و مانع نمیشود از میراث اجداد و جدات را احدی از اقارب مگر ابوین و اولاد و اولاد
اولاد و وارث نمیبرد با ایشان احدی از اقارب مگر برادر و خواهر و اولاد ایشان و زوجین پس اولاد اخوه و اخوات مقام ایشان
در ایشان و اخوال که اهل مرتبه ثالثه اند مسئله ثانیه هرگاه وارث منحصر باشد بجد یا جده کل ترکه مال او است از باب قرابت
مسئله ثالثه هرگاه جمع شوند جد یا جده ابی با هر دو یا جد یا جده امی با هر دو این نه صورت متصور است اولی
جد و جده ابی با جد و جده امی دوم جد و جده ابی با جد امی سیم جد و جده ابی با جده امی چهارم جد ابی
با جد و جده امی پنجم جد ابی با جد امی ششم جد ابی و جده امی است هفتم جده ابی با جد و جده امی
هشتم جده ابی با جد امی نهم جده ابی با جده امی و اظهر بلکه اشهر در جمیع این نه صورت آنست که دو ثلث
ترکه مال جد و جده ابی است منفرد باشند یا مجتمع و یک ثلث مال جد و جده امی است مجتمع باشند یا منفرد و لیکن حکم در اجتماع
جد ابی و جده ابی و جد امی و جده امی که سه صورت از این نه صورت باشد ظاهرا اتفاقی است و در سایر
سه صورت بنابر مشهور است بلکه در رساله نسبت داده به علما متأخرین و در خلاف دعوای اجماع شده و نسبت داده
بعضی قول باینکه در اجتماع جد ابی و جده امی سدس مال جده امی و نصف مال جد ابی و دو سدس دیگر رد میشود بر ایشان

اربابها

اربابها به نسبت سهام ایشان و نسبت داده اند بصدوق در قولی باینکه در صورت اجتماع جد ابی با جد امی سدس مال جد امی است و با
جد ابی است و نسبت داده اند به ابن جنید و بعضی دیگر قول باینکه در غیر صور ثلثه اجماعیه سدس مال جد و جده امی است و ما بقی مال ابوین است
و این اقوال ضعیف است و حق قول اول است و باید دانست که ثلثین که مال جد و جده ابی است باید قسمت شود میان ایشان للذکر ضعف
الانثی یعنی جد دو مقابل جده ابی میبرد و ثلثی که مال جد و جده امی است باید قسمت شود میان ایشان بالسویه یعنی جد و جده امی
ثلث را قسمت میکنند و حجت بر هر دو اجماع است و فی الکفایة لا اعرف فی الحکمین خلافا مسئله رابعه هرگاه وارث جد و جده
ابی باشد مال را للذکر ضعف الانثی قسمت میکنند و هرگاه جد و جده امی باشند بالسویه قسمت میکنند نصف جد و نصف جده مسئله
خامسه هرگاه داخل شود احد زوجین بر جد و جده ابی یا بر جد و جده امی یا داخل شود بر ابی و امی اخذ میکند احد زوجین نصیب اعلای خود را
و ما بقی مال جد و جده ابی است للذکر ضعف الانثی و یا جد و جده امی است بالسویه و هرگاه داخل شود بر هر دو اخذ میکند احد
زوجین نصیب اعلای خود را از نصف و ربع و سهم جد و جده امی ثلث است خواه جد و جده هر دو باشند یا احدهما و ما بقی مال
جد و جده ابی است و مسئله محل خلاف و اشکال نیست فصل سیم در میراث اجداد و اخوه است هرگاه با هم جمع باشند
و تفصیل صور و احکام آن معلوم میشود در ضمن چند مسئله مسئله اولی هرگاه وارث منحصر باشد در جد یا جده ابی هر دو
یا احدهما با کلاله ابی برادر باشد یا خواهر یا هر دو واحد باشد یا متعدد پس ترکه منقسم میشود میان ایشان بالسویه و نقل است
در سهم میان جد و جده و برادر و خواهر و جد و برادر مثلا هرگاه شش برادر باشد و یک جد ترکه هفت سهم منقسم میشود هر یک
یک سهم از هفت سهم بر میدارند که ظاهر مقتضی موثقه ابی بصیر و صحیحه و غیر هما من الاخبار و لعله منعقد الاجماع و محل الاتفاق
مسئله ثانیه هرگاه وارث منحصر باشد در جد یا جده ابی و کلاله ابی پس دو صورت است اول اینکه کلاله ذکور تنها
یا ذکور و اناث باشد که فرضیه مختصه از برای ایشان نیست و قرابت ارث میبرند دوم اینکه کلاله ابی اناث باشد که فرضیه
مختصه از برای ایشان هست اگر یک خواهر باشد نصف میبرد و اگر متعدد باشد ثلثان میبرند اما صورت اولی ثلث ترکه مال جد
یا جده یا هر دو است بالسویه و دو ثلث ترکه مال کلاله ابی است للذکر ضعف الانثی چه نصیب مادر ثلث است و جد و جده مادر نصیب
نصیب مادر را میبرند لان الجد قریب المیت فرضیه نصیب من یتقرب به و اما صورت دوم پس هرگاه یک خواهر باشد ثلث ترکه
مال جد و جده امی است بالسویه و نصف ترکه مال خواهر است بالفرض و یک سدس باقی مانده نیز مال خواهر است بالرد علی الاشهر الاظهر
پس ترکه میان ایشان اثلاثا منقسم خواهد شد جد و جده یک ثلث و خواهر دو ثلث و هرگاه خواهر متعدد باشد یک ثلث ترکه مال
جد و جده است بالسویه و دو ثلث مال خواهرها ست منقسم است بالسویه مسئله ثالثه هرگاه وارث منحصر باشد در جد و جده
امی و کلاله ابی و کلاله امی پس ثلث ترکه مال جد و جده امی و کلاله امی است بالسویه مثل اخ و جد مثل جده و دو ثلث دیگر ترکه مال
کلاله ابی است للذکر ضعف الانثی مسئله رابعه هرگاه وارث منحصر باشد در جد و جده ابی و کلاله امی پس هرگاه کلاله امی یک نفر
باشد مذکر باشد یا مؤنث سدس ترکه مال او است و پنج سدس دیگر مال جد و جده ابی است للذکر ضعف الانثی و اگر جد و جده
هر یک بتنهائی باشند پنج سدس مال او است و هرگاه کلاله امی متعدد باشند ثلث ترکه مال ایشان است بالسویه و دو
ثلث دیگر مال جد و جده ابی است للذکر ضعف الانثی مسئله خامسه هرگاه وارث منحصر باشد در جد یا جده ابی

بالجمله و کلاله ابی در این صورت جد بمنزله برادر است و جده بمنزله خواهر میراث با ایشان جد و اخوه ارث میبرند که دو ثلث
ترکه باشد بمساوات و جده و اخوات یکثلث [illegible] بمساوات [illegible] در حکم برادران و خواهران اند ترکه للذکر مثل حظ الانثیین قسمت مینمایند
مسئله سادسه هرگاه وارث منحصر باشد در جد و یا جده ابی یا هر دو با کلاله ابی و کلاله امی پس هرگاه کلاله امی واحد باشد سدس
ترکه مال او است و بقیه سدس [illegible] جد و جده و کلاله ابی است للذکر مثل حظ الانثیین و هرگاه کلاله امی متعدد باشد ثلث مال کلاله امی است
بالسویه و دو ثلث مال جد و جده ابی و کلاله ابی است للذکر مثل حظ الانثیین مسئله سابعه هرگاه وارث منحصر باشد در جد و جده ابی و جد و
جده امی و کلاله ابی یکثلث ترکه مال جد و جده امی و کلاله امی است بالسویه و دو ثلث مال جد و جده ابی است للذکر مثل حظ الانثیین مسئله
ثامنه هرگاه وارث منحصر باشد در جد و جده ابی و جد و جده امی و کلاله امی پس جد و جده امی ثلث میبرند هرگاه متعدد باشند یا
هرگاه واحد باشد [illegible] سدس مال او است و ما بقی مال [illegible] است للذکر مثل حظ الانثیین مسئله تاسعه
هرگاه جمع شود جد و جده ابی و جد و جده امی و کلاله ابی پس ثلث ترکه مال [illegible] امی است [illegible] جد و جده ابی و کلاله ابی
بالسویه و دو ثلث مال [illegible] است للذکر مثل حظ الانثیین و [illegible] مسئله اجماعی است [illegible] مسئله عاشره
هرگاه جمع شود با یکی از صور مذکوره زوج یا زوجه پس زوج یا زوجه نصیب اعلی خود را که نصف است یا ربع اخذ مینماید پس هرگاه
متقرب بابوین نیست [illegible] و جد و جده ترکه مال متقرب بام است للذکر مثل حظ الانثیین و هرگاه متقرب بابوین نیست بقیه ترکه مال
متقرب بام است و هرگاه هر دو هستند ثلث مال متقرب بام است [illegible] صاحب فریضه است و ما بقی مال متقرب باب است
که متقرب بام کلاله امی باشد و واحد باشد [illegible] سدس [illegible] و ما بقی مال متقرب باب است والله العالم باحکامه
فصل چهارم در میراث اجداد علیا یعنی پدر جد و مادر او و پدر جده و مادر او [illegible] از جانب اب و چه از جانب ام
و در آن چند مسئله است مسئله اولی اقرب اجداد و جدات مانع [illegible] ابعد [illegible] ارث پس جد [illegible] مقدم
بر ابو جد [illegible] مسئله ثانیه جد و جده علیا [illegible] جد و جده دنیا قسمت میبرند با برادر و خواهر در صورت فقد جد و جده
دنیا [illegible] هرگاه جد و جده دنیا نباشد جد و جده علیا [illegible] با اخوه و اخوات بنا بر اظهر اشهر و بعضی [illegible] خلاف
[illegible] اجماع [illegible] که با وجود اخوه و اخوات جد و جده علیا ارث نمیبرند و [illegible] الاظهر و الاشهر
قول اول است وارث میبرند با اخوه و اخوات مسئله ثالثه بدانکه اول مرتبه جد پدر پدر است و پدر مادر و اول
مرتبه جده مادر پدر است و مادر مادر و [illegible] جد و جده دنیا و [illegible] پدر پدر و مادر پدر و پدر مادر و مادر
مادر [illegible] پدر [illegible] و مادر [illegible] جد و جده علیا [illegible] و با وجود جد [illegible] دنیا جد
علیا ارث نمیبرد و اول مرتبه جد علیا هشت جد و جده حاصل میشود اول پدر پدر پدر دوم مادر پدر پدر
سیم پدر مادر پدر چهارم مادر مادر پدر پنجم پدر پدر مادر ششم مادر پدر مادر هفتم پدر مادر مادر
هشتم مادر مادر مادر چهار تای اول جد و جده پدری است و چهار تای دوم جد و جده مادری است و طریق قسمت
ترکه میان اینها [illegible] آن است که دو ثلث ترکه مال چهار تای اول است [illegible] و یکثلث
مال چهار تای دوم است [illegible] قسمت ثلثان میان چهار تای اول [illegible]

خواست

خواست که دو ثلث از آن [illegible] ثلث مال [illegible] اول است للذکر مثل حظ الانثیین و یک ثلث از آن [illegible] مال [illegible] است للذکر
مثل حظ الانثیین بنا بر اظهر اشهر و [illegible] تقسیم ثلث [illegible] ترکه [illegible] اصحاب
و در مسالک و کفایه نسبت باکثر [illegible] بالسویه قسمت مینمایند [illegible] در مسئله هشت
[illegible] است [illegible] و کلالات [illegible] که [illegible] از اخوه و
اخوات [illegible] للذکر مثل حظ الانثیین [illegible]
مساوات [illegible]
[illegible] الثلث بالسویه والباقی لقرابة الاب للذکر مثل حظ الانثیین [illegible]
الاصحاب فصل پنجم در میراث اولاد کلاله است یعنی اولاد خواهر و اولاد برادر و در آن چند مسئله است مسئله
اولی [illegible]
[illegible]
[illegible] اولاد اخوه [illegible] مقدم است بر اولاد اخوه و اولاد اخوه مقدم است بر اولاد
اولاد اخوه [illegible] مسئله ثانیه اولاد اخوه ابوینی [illegible] اولاد اخوه ابی [illegible] اولاد اخوه ابوینی اولاد اخوه ابی
ارث نمیبرند [illegible] اخوه ابی با وجود اخوه ابوینی ارث نمیبرند و اولاد اخوه قائم [illegible] مقام پدر [illegible]
اولاد اخوات [illegible] ثالثه [illegible] هرگاه وارث
اولاد برادر یا خواهر [illegible] ترکه [illegible] بالسویه [illegible] و اناث
[illegible] بالسویه قسمت مینمایند و هرگاه [illegible] برادر مادری [illegible] و اولاد برادر مادری [illegible]
[illegible] باشد ترکه میان ایشان بالمناصفه قسمت میشود نصف مال [illegible] بالسویه و نصف [illegible] مال [illegible]
وارث اولاد برادر مادری باشد و اولاد خواهر مادری ترکه قسمت میشود [illegible] ایشان بالمناصفه [illegible] و اناث
اولاد [illegible] و هرگاه وارث اولاد برادر ابوینی باشد یا اولاد برادر ابی باشد در صورت [illegible] اولاد برادر ابوینی
ترکه مال ایشان است للذکر مثل حظ الانثیین بالسویه و هرگاه وارث اولاد خواهر ابوینی یا خواهر ابی در صورت
[illegible] ابوینی ترکه مال ایشان است للذکر مثل حظ الانثیین [illegible] ترکه [illegible] و اولاد اختین ابوینی
یا ابی در صورت [illegible] ابوینی [illegible] ترکه را للذکر مثل حظ الانثیین قسمت مینمایند ثلثان [illegible] بالفرض و ثلث [illegible] بالرد و هرگاه
وارث اولاد اخت ابوینی یا ابی [illegible] ابوینی و اولاد اخت یا اخ یا اخوه یا اخوات امی باشد [illegible] نصف مال
اولاد اخت ابوینی است بالفرض و ثلث [illegible] اولاد متقرب بام است در صورت [illegible] متقرب بام و سدس
مال او است در صورت وحدت و ما بقی ترکه رد میشود بر اولاد اخت ابوینی یا ابی بنا بر اظهر و اولاد متقرب بابوین
یا اب للذکر مثل حظ الانثیین قسمت مینمایند و اولاد متقرب بام بالسویه قسمت مینمایند و هرگاه وارث اولاد کلاله
ثلث باشد ساقط است اولاد کلاله اب از ارث وارث مخصوص اولاد کلاله ابوینی و اولاد کلاله امی است [illegible]

کلاله ابی یکی باشد سدس مال کلاله امی او است و هرگاه متعدد باشند ثلث مال کلاله امی او است و باقی ترکه مال اولاد کلاله ابوینی است
للذکر مثل حظ الانثیین مسئله ثانیه اولاد کلاله ارث میبرند با اجداد چه اولاد خواهر و اولاد برادر باشد یا اولاد خواهر ابوینی
باشد یا ابی یا امی و ظاهر مسئله محقق اجماعی و محل اتفاق باشد و از کلام جمعی معلوم میشود که اولاد اولاد اخوه و اخوات نیز
همین حکم را دارند و هرگاه اولاد کلاله با جد مثلا جمع شوند نیز همین حکم را دارند و عموم منزله و اجماع مرکب متفق همین است مرتبه
ثالثه اعمام و اخوال است و در این چند مطلب است مطلب اول در میراث اعمام و عمات و در این چند مسئله است
مسئله اولی ارث میبرد عمو و عمه با وجود برادر و خواهر و اولاد ایشان و اولاد اولاد ایشان و ان نزلوا فی صحیح الکناسی
وابن اخیک من ابیک اولی بک من عمک مسئله ثانیه هرگاه وارث منحصر باشد در عم و عمه ترکه منحصر در او است هر ابوینی باشد
یا ابی یا امی و هرگاه متعدد باشند و هم یا دو هم یا زیاده باشند ترکه منحصر در ایشان است بالسویه و هرگاه عم و عمه هر دو باشند پس اگر ابوینی
یا ابی باشند ترکه را للذکر مثل حظ الانثیین قسمت مینمایند اجماعا و هرگاه امی باشند یعنی عم و عمه امی هر دو باشند محل خلاف است علامه
و شهیدین و صاحب کفایه و جمعی از متاخرین قائل اند باینکه مساوی قسمت مینمایند و مفید و صدوق و محقق و ابن زهره
و مشهور میان قدما انست که للذکر مثل حظ الانثیین قسمت مینمایند مثل عم و عمه ابوینی و ابی [illegible] و ابن زهره ادعای
اجماع بر ان مینماید و این قول حق است بملاحظه قاعده تفاضل رجال بر نساء که مدلول علیه جمله از روایات است و حجیه حکایت اجماع
احتمال که منشا انها [illegible] است ثبوت قدماء و عمل اصحاب و لا احتیاط احسن مسئله ثالثه هرگاه وارث اعمام و عمات
متفرقه بوده باشند یعنی عم و عمه ابوینی یعنی برادر و خواهر پدر از یک پدر و مادر و عم و عمه ابی یعنی برادر و خواهر پدر
از یک پدر و دو مادر و عم و عمه امی یعنی برادر و خواهر پدر از یک مادر و دو پدر پس با وجود عم و عمه ابوینی عم و عمه
ابی ارث نمیبرند [illegible] ابی با امی ارث میبرند و طریق تقسیم ترکه میان ایشان بانحو است که هرگاه عم و عمه امی متحد باشد
یعنی یک عم یا یک عمه تنها منفرد باشد سدس ترکه مال او است و بقیه سدس میبرد مال عم و عمه ابوینی و هرگاه متعدد باشد مال عم
و عمه امی است للذکر مثل حظ الانثیین و هرگاه متعدد باشد یک ثلث ترکه مال عم و عمه امی است و دو ثلث مال عم و عمه
ابوینی یا ابی است و ان یک ثلث را عم و عمه امی بالسویه قسمت مینمایند و ان دو ثلث را ابوینی یا ابی للذکر مثل حظ الانثیین
قسمت مینمایند و مسئله محل خلاف و اشکال است بالجمله بعضی ادعای عدم ظهور خلاف و بعضی ادعای ظهور عدم
خلاف نموده اند و نسبت داده اند بصدوق و فضل قول باینکه بالسویه قسمت مینمایند [illegible] عم و عمه ابوینی و [illegible] امی
[illegible] ابوینی و ابی [illegible] للذکر مثل حظ الانثیین قسمت مینمایند و صاحب کفایه تردد نموده و لی قول
صدوق ضعیف است و قول مشهور اظهر است و بعضی از مشایخ [illegible] قول مشهور را توجیه نموده اند باینکه
دلیل قاعده مذکور ثبوت و الحاق اعمام به کلاله در حکم و ثبوت حجب [illegible] و الحاق عم باخوه قیاس است و قیاس باطل است و لی
ابن ادریس [illegible] انست که مخالفت صدوق و فضل معلوم نیست و کلام انها علی ما حکی عنهما مطلق است و محتمل است حمل
بر صورت عدم اجتماع متفرقین بنا براینکه عدم ظهور خلاف و ادعای ظهور عدم خلاف در کلام جمعی از اشراف هست وارد حجت است
خصوصا بعد از ضم مرسله [illegible] و فیها و متی اجتمع قرابه الاب مع قرابه الام مع استوائهم فی الدرجه کان لقرابه الام [illegible]

الثلث بالسویه

الثلث بالسویه و الباقی لقرابه الاب للذکر مثل حظ الانثیین و ضعف سند مرسله [illegible] بشهرت عظیمه و عدم ظهور خلاف [illegible]
است [illegible] مسئله رابعه عم و عمه مقدم اند در ارث بر اولاد ایشان اگرچه [illegible] مسئله
که وارث عم ابی باشد و ابن عم ابوینی در این صورت ابن عم مقدم است بر عم اجماعا محققا و محکیا مستفیضا و مسئله [illegible]
و اشکال منسوب [illegible] اشکال [illegible] فرع اول است هرگاه ابن عم ابوینی و عم ابی متعدد باشند هر دو یا احدهما [illegible]
شهیدان قائل شده اند باینکه مثل صورت سابقه است و ابن عم مقدم است بلکه صورت تعدد اولی است بتقدیم و این قول خالی
از قوت نیست لروایه حسن بن عماره قال قال ابو عبدالله ایما اقرب ابن عم لاب و ام او عم لاب قال قلت حدثنا ابو اسحق السبیعی عن الحارث
الاعور عن امیر المؤمنین علی بن ابی طالب انه کان یقول اعیان بنی الام اقرب من بنی العلات قال فاستوی جالسا ثم قال جئت بها
من عین صافیه ان عبدالله ابا رسول الله اخو ابی طالب لابیه و امه و لروایه الحارث عن امیر المؤمنین قال اعیان بنی الام یرثون
دون بنی العلات و مرسله الفقیه عن النبی اعیان بنی الام احق بالمیراث من ولد العلات [illegible]
[illegible] و علات [illegible] دفعه بعد از دفعه
[illegible] است مقابل اعیان [illegible] و متقرب باب و
[illegible] و متقرب باب علات [illegible] و متقرب بام خاصه اخیاف [illegible] و منه الحدیث الانبیاء اولاد علات
اولاد العلات الذین امهاتهم مختلفه و اباؤهم واحد [illegible] حدیث علی
میراث بنی الاعیان من الاخوه دون بنی العلات [illegible] الاخوه من الاب و الام دون الاخوه للاب اذا
اجتمعوا [illegible] خلاصه [illegible] ابن عم ابوینی [illegible] اعیان بنی الام [illegible] علات است و اعیان بنی الام در ارث مقدم اند
خواه واحد یا متعدد [illegible] فرع دوم اینکه [illegible]
[illegible] عم و عمه باشد [illegible] نسبت داده اند [illegible] قول باینکه ابوینی مقدم است [illegible] عدم تقدیم است
[illegible] بالاجماع است و ان اختصاص [illegible] مقام و یا الخبار متقدمه است و ان [illegible] بنی الام و بنی العلات
است و شامل انان نیست فرع سیم اینکه [illegible] ابن عم ابوینی [illegible] عم ابی [illegible] ابی باشد [illegible]
[illegible] و متقرب باب [illegible] مقام خلاف اصل [illegible]
مشکل است پس حکم اصل در این فرع معمول است فرع چهارم اینکه زوج یا زوجه داخل شود [illegible] ابن عم ابوینی و عم ابی
[illegible] اعیان بنی الام شامل هست [illegible] فرع پنجم اینکه داخل شود [illegible] ابن عم و عم و خال [illegible]
محل خلاف است [illegible] ابن عم [illegible] است [illegible]
حق است [illegible] مطلب دوم در میراث اخوال و خالات
است و در ان چند مسئله است مسئله اولی هرگاه وارث منحصر باشد در خال یا خاله یا اخوال یا خالات متعدد ترکه
منحصر در ایشان است اگر یکی باشد بالاختصاص و اگر متعدد باشند [illegible] بالاشتراک و المساوات مسئله ثانیه
هرگاه جمع شوند خال و خاله یا اخوال و خالات قسمت مینمایند ترکه را بالسویه خال و خاله [illegible] هستند علی المشهور

بین الاصحاب و بعضی ادعای اجماع بر آن نموده‌اند منهم السید فی الناصریات و بعضی بر آنند که خال و خاله ابی بالسویه قسمت مینمایند
و المخال و خاله ابوینی یا ابی للذکر مثل حظ الانثیین قسمت مینمایند و اظهر قول اول است مسئله ثالثه هرگاه وارث اخوال
و خالات متفرقه باشند از ابوینی و ابی و امی پس با وجود خال و خاله ابوینی ابی وارث نمیشود و ساقط است هم چنانکه در
اخوه ولی با امی وارث هست بنابر این ترکه قسمت میشود میان اخوال و خالات متفرقه اسداسا هرگاه امی واحد باشند
و اثلاثا هرگاه متعدد باشند یکسدس مال الخال یا خاله امی است و پنج سدس بقیه مال خال و خاله ابوینی است و هرگاه ابوینی
نباشد مال الخال و خاله ابی است قسمت مینمایند پنج سدس را بالسویه نصیب خال مثل نصیب خاله است بنابر اظهر اشهر و یک
ثلث مال متعدد از خال و خاله امی است قسمت مینمایند بالسویه اجماعا و دو ثلث مال الخال و خاله ابوینی است و هرگاه نباشد
ابوینی ابی است انها نیز بالسویه قسمت مینمایند بنابر حق مشهور مسئله رابعه با وجود خال یا خاله یا عم یا عمه خواه
ابوینی یا ابی یا امی اولاد آنها وارث نمیشوند اجماعا مطلب سیم در میراث اعمام و اخوال است هرگاه مجتمع باشند هرگاه
جمع شوند عم یا عمه یا اعمام با خال یا خاله یا اخوال امی اظهر و اشهر آنست که اعمام و عمات بمنزله پدر اند و اخوال و خالات بمنزله
مادر اند پس دو ثلث میبرند و اخوال و خالات یک ثلث خواه ذکور باشند یا اناث متفرق یا غیر متفرق پس اخوال و خالات
قسمت مینمایند ثلث خود را بالسویه در صورت عدم تفرق و سهم مذکر مثل مونث است و در صورت تفرق متفرق بام
سدس ثلث میبرند در صورت وحدت و ثلث ثلث در صورت تعدد و قسمت مینمایند بالسویه و پنج سدس ثلث
یا دو ثلث ثلث مال متقرب بابوین است و هرگاه متقرب بابوین نباشد مال متقرب باب است بالسویه و اما دو ثلث بقیه
مال اعمام و عمات هرگاه منفرد و متحد در ذکوریت و انوثیت باشند بالسویه قسمت مینمایند مثل اینکه همه اعمام یا همه عمات باشند
و متفرق هم نباشند و هرگاه مختلف باشند در ذکوریت و انوثیت للذکر مثل حظ الانثیین قسمت مینمایند و هرگاه متفرق باشند
یعنی اعمام و عمات ابوینی و اعمام و عمات ابی و اعمام و عمات امی همه باشند قسمت مینمایند ثلثین را بنحوی که سابقا گذشت که با بودن
اجتماع با اخوال و خالات نبوده مطلب چهارم در میراث عم و عمه پدر میت و خال و خاله او و عم و عمه مادر میت
و خال و خاله او و صور آن چند مسئله است مسئله اولی هرگاه جمع شوند اعمام و اخوال ثمانیه یعنی عم پدر و عمه او
و خال پدر و خاله او و عم مادر و عمه او و خال مادر و خاله او پس اظهر و اشهر آنست که ثلث ترکه مال متقربین بام است بالسویه
و ثلثان مال متقربین باب است اثلاثا یعنی ثلث از ثلثان مال خال و خاله اب است بالسویه و دو ثلث دیگر مال عم و عمه اب
است للذکر مثل حظ الانثیین مسئله ثانیه عم و عمه میت و خال و خاله و اولاد ایشان و اگر نازل شوند مقدم اند در میراث
بر عم و عمه و خال و خاله پدر میت و مادر او و عم و عمه و خال و خاله پدر میت و مادر او و اولاد ایشان مقدم اند در میراث
بر عم و عمه و خال و خاله جد او و جده او و اولاد ایشان مسئله ثالثه اولاد عم و عمه و اولاد خال و خاله در صورت
نبودن عم و عمه و خال و خاله وارث اند و ترتیب ارث ایشان چند صورت منصوص است اول آنکه وارث اولاد
خال یا خاله ابوینی باشد ترکه مخصوص مال اولاد خال است بالسویه مذکر و مونث در آن مساوی است و مال اولاد خاله
است کذلک دوم وارث اولاد خال یا خاله امی یا ابی باشد حکم در آن نیز چنین است سیم آنکه وارث اولاد

خال یا خاله

خال یا خاله ابوینی باشد و اولاد خال یا خاله ابی ترکه مخصوص اولاد ابوینی است چهارم آنکه وارث اولاد خال یا خاله ابوینی
باشد و اولاد خال یا خاله امی پس هرگاه خال یا خاله امی یکی باشد اگر چه اولاد متعدد باشند سدس مال اولاد خال یا خاله امی است
بالسویه و ما بقی مال اولاد خال یا خاله ابوینی است بالسویه و هرگاه خال یا خاله امی متعدد باشند ثلث مخصوص اولاد خال یا خاله
امی بالسویه و دو ثلث مخصوص اولاد خال و خاله ابوینی بالسویه پنجم آنکه وارث اولاد خال یا خاله ابی باشد و اولاد
خال یا خاله امی سدس مخصوص امی است در صورتیکه اولاد از یک خال یا از یک خاله باشد و هرگاه خال یا خاله امی متعدد
باشند و از هر یک ولد یا اولاد باشد یک ثلث مخصوص ایشان است بالسویه و دو ثلث بقیه در این صورت و
پنج سدس بقیه در صورت اول مخصوص اولاد خال یا خاله ابی است بالسویه ششم اولاد عم یا عمه ترکه مخصوص ایشان
است للذکر مثل حظ الانثیین و هرگاه اولاد عم و عمه هر دو باشند دو ثلث مال اولاد عم است و یک ثلث مال اولاد عمه للذکر مثل
حظ الانثیین اولاد عم اگر یک دختر باشد ثلثان میبرد و اولاد عمه اگر چه چند پسر باشند ثلث میبرند و این در صورتیست که اولاد
عم و عمه ابوینی تنها یا ابی تنها باشند و در صورتیکه ابوینی و ابی باشند ابی محروم است از ارث و در صورتیکه ابوینی
و امی باشند یا ابی و امی سدس مخصوص امی است در صورتیکه یک عم یا یک عمه باشد بالسویه قسمت مینمایند و پنج سدس
بقیه مخصوص ابوینی یا ابی است للذکر مثل حظ الانثیین و در صورتیکه عم یا عمه متعدد باشد و از هر یک ولد یا اولاد باشد
ثلث مخصوص اولاد امی و باقی مال ابی است بالسویه و بقیه مال اولاد عم یا عمه ابوینی یا ابی است للذکر مثل حظ الانثیین و هرگاه اولاد عم و اولاد
عمه هر دو باشند پنج سدس یا دو ثلث ترکه مال ایشان است اثلاثا قسمت مینمایند دو ثلث از پنج سدس یا دو ثلث از دو ثلث
مال اولاد عم است و یک ثلث مال اولاد عمه است هشتم اولاد عم و اولاد عمه و اولاد خال و اولاد خاله یا از یک نوع اند یا از چند
نوع پس اگر از یک نوع باشند مثل اینکه همه ابوینی یا همه امی یا همه ابی باشند قسمت میکنند ترکه را اثلاثا ثلثان
مال اولاد عم و عمه است و ثلث مال اولاد خال و خاله ثلثان قسمت میشود میان ایشان اثلاثا دو ثلث از ثلثان مال اولاد عم
است و یک ثلث از ثلثان مال اولاد عمه است للذکر مثل حظ الانثیین و اما ثلث اصل قسمت میشود میان اولاد خال و خاله بالسویه
یعنی ولد خال مثل ولد خاله میبرد و تفاوتی در سهم میان دختر و پسر نیست و هرگاه از یک نوع نباشند پس با وجود اولاد عم
و عمه ابوینی اولاد عم و عمه ابی محروم است از ارث و با وجود اولاد خال و خاله ابوینی ابی نیز محروم است و قسمت میشود
ترکه میان اولاد عم و عمه و اولاد خال و خاله اثلاثا دو ثلث اولاد عم و عمه و یک ثلث اولاد خال و خاله ثلثین قسمت میشود
میان ایشان بتفصیلی که سدس ثلثین مال اولاد عم و عمه امی است بالسویه و پنج سدس بقیه مال اولاد عم و عمه پدری و مادری
و باتفصیل پدری و مادری مال اولاد عم و عمه پدری است للذکر مثل حظ الانثیین و اما ثلث قسمت میشود بتفصیلی که سدس
از ثلث مال اولاد خال و خاله مادری است بالسویه و پنج سدس بقیه مال اولاد خال و خاله پدری و مادری یا پدری و اولاد
مال اولاد خال و خاله پدری بالسویه است و اما الطعام مفصلا پنجم در میراث اقاسیبی است و در آن چند فصل
است فصل اول در میراث زوجین و در آن چند مسئله است مسئله اولی زوج و زوجه از اسباب ارث
است اگر چه دخول و خلوت حاصل نشده باشد پس هرگاه احدهما فوت شود آن دیگری وارث او است و هرگاه قبل از

طلاق واقع شود میان ایشان و بعد از طلاق احدهما فوت شود پس اگر طلاق طلاق رجعی باشد و فوت در عدهٔ رجعیه واقع شود وارث
خواهند بود از یکدیگر بجهت بقای علاقهٔ زوجیت و اگر طلاق طلاق باین باشد و عده نباشد ارث نخواهند برد مثل طلاق غیر مدخوله و
طلاق یائسه و مطلقهٔ ثالثه و طلاقی که بخلع یا مبارات واقع شده باشد توارث میان ایشان منتفی است اجماعا و از این حکم مستثنی است طلاق
مریض هرگاه طلاق باین گفته باشد پس هرگاه تا یکسال بعد از طلاق بمیرد زوجه از زوج ارث می‌برد هرچند عده بسر رفته باشد و اما زوج از زوجه ارث نمی‌برد
مسئلهٔ ثانیه در نصیب زوج با عدم ولد از متوفی نصف است و با ولد ربع است و در نصیب زوجه با عدم ولد ربع است و با ولد ثمن
و هرگاه زوجات زیاده از یکی باشند زیاد نمی‌شود بر ربع یا ثمن بلکه همان ربع یا ثمن را در صورت عدم ولد از متوفی و ثمن را در
صورت ولد بالسویه قسمت می‌نمایند مسئلهٔ ثالثه هرگاه مولی علیه دختر صغیره تزویج کند اعم از اینکه اب باشد یا جد و ولی
صغیر هم بالغ نشده باشد ولی صغیر تزویج کند ولی صغیره میان ایشان پس ثابت می‌شود توارث میان ایشان و ارث می‌برند از یکدیگر
هرگاه پیش از بلوغ بمیرند بجهت آنکه عقد صحیح واقع شده باشد و هرگاه عقد مکلفین یا عقد فضولی واقع شده باشد حصول توارث علی
خلاف است هرچند اکثر صحت و فساد عقد مبنی بر کلام است و اظهر در عقد صحت است با خیار فسخ بعد البلوغ فوت اتفاق افتاد پس
اگر هر دو با خیار ثابت باشند و غیر متوفی خیار نداشته باشد ارث می‌برد از متوفی و هرگاه مرد خیار غیر متوفی داشته باشد و متوفی
بعد از خیار باشد ارث می‌برد مثل اینکه احدهما کبیر شده باشد و راضی شده باشد و دیگری که کبیر نشده فوت شود پس اگر آن
کبیر فوت شود مال او ارث است و هرگاه آن صغیر فوت شود مال او از ارث است مسئلهٔ رابعه امامیه متفق‌اند بر اینکه زوجه فی الجمله
ممنوع است از ترکهٔ زوج بعضی و در تعیین موضعی که زوجه ممنوع است و ترکه ممنوع عنه خلاف است و تحقیق در تمام متفق است که کلام در
مرد و صحبت زیاده بر همین محض اولیه در تخصیص اشیائی از ترکه که زوجه ممنوع است از آن و مناسب است ذکر اخبار بکه مبانی
باب است از اهل بیت اطهار و آن چند مسئله و هی کثیرة الاولی منها صحیح البقباق و ابن ابی یعفور عن ابی عبدالله قال سألته
عن الرجل هل یرث من دار امرأته او ارضها من التربة شیئا او یکون فی ذلک بمنزلة المرأة فلا یرث من ذلک شیئا فقال یرثها و ترثه کل
شیء ترکه و ترکت و حمل کرده است این حدیث را شیخ طوسی مرحوم بر تقیه و میل معلوم است زیرا که موافق است با مذهب عامه و مخالف است معروف با اجماع شیعه
الثانیة روایة عبید بن زرارة و البقباق قال قلنا لابی عبدالله ما تقول فی رجل تزوج امرأة ثم مات عنها و قد فرض لها الصداق
فقال لها نصف الصداق و یرثها من کل شیء و ان ماتت فهی کذلک و این روایت نیز محمول است بر تقیه و علاوه بر آن مخالف اجماع امامیه است
چه ظاهر است در صورت عقد و این الثالثة روایة ابن اذینة فی النساء اذا کان لهن ولد اعطین من الرباع و این روایت
مقطوع است و بعضی از مشایخ ما اعتماد بر آن است که ابن اذینه از خود ابن اذینه است نه اینکه از معصوم باشد و بعضی هم یکی با احتمال
میگوید و از برای تضعیف همین قدر کافی است علاوه بر اینکه روایت صراحت ندارد در اینکه زوجه ذات الولد از جمیع
ترکهٔ زوج ارث می‌برد زیرا که لفظ زوجات وارد و چیز عیانی که مالک کند بر اینکه از جمیع ترکه می‌برد مراد زمینی است و اینکه و اما ا
صحت باشد از آن معلوم نمی‌شود الرابع روایة میسر النساء لا یرثن من الارض و لا من العقار شیئا و مراد از عقار زمین و نخله و خانه
و مطلق چیزهائی است که اصل آن ثابت باشد کما صرح به اهل اللغة و الفقه الخامس صحیح زرارة ان المرأة لا ترث مما ترک
زوجها من القری و الدور و السلاح و الدواب شیئا و ترث من المال و الفرش و الثیاب و متاع البیت مما ترک و یقوم النقض

کتاب الارث

و الابواب و الجذوع و القصب و یعطی حقها منه بیان مراد از قری و دور اراضی ایشان است نه نقض و ابواب و عمارات ایشان
و مراد از سلاح و دواب سیف و فرس و حیوانات است که در ارث مستثنی است و اما سلاح و دواب از منقولات است و زوجه از آن ممنوع
نیست السادس موثقة ابن زرارة و هی بمعناها باختلاف یسیر الا ان الرقیق فیها بدل القری و لیس فیها الابواب السابع روایة
طربال و هی مثل الموثقة الا انه قال و یقوم نقض الاجذاع و القصب و الابواب بیان الاجذاع جمع جذع بالکسر و هو ساق النخلة و
النقض بالکسر المنقوض من البناء الثامن صحیحة الفضلاء ان المرأة لا ترث من ترکة زوجها من تربة دار او ارض الا ان یقوم الطوب
و الخشب قیمة فتعطی ربعها او ثمنها ان کان له ولد من قیمة الطوب و الجذوع و الخشب التاسع حسنة زرارة و هو لا ترث النساء
من عقار الارض شیئا العاشر روایة عبد الملک بن اعین لیس للنساء من الدور و العقار شیء الحادی عشر روایة یزید الصائغ
عن النساء هل یرثن الارض فقال لا و لکن یرثن قیمة البناء قال قلت فان الناس لا یرضون بذا فقال اذا ولینا فلم یرض الناس ضربناهم بالسوط
فان لم یستقیموا ضربناهم بالسیف بیان فی هذه الروایة ایماء الی وجه الحکمة من انه لا ینبغی تحکم سوء مع النفقة المشهورة کما هو المراد من
الناس اهل السنة الثانی عشر روایة عمیر ان النساء لا یرثن من رباع الارض شیئا و لکن لهن قیمة الطوب و الخشب مراد از طوب
آجر است الثالث عشر صحیحة منصور بن حازم لا یرثن النساء من العقار شیئا و لهن قیمة البناء و الشجر و النخل یعنی من البناء الدور و بالنساء
الزوجة الرابع عشر روایة میسر عن النساء ما لهن من المیراث قال لهن قیمة الطوب و البناء و الخشب و القصب فاما الارض و العقارات
فلا میراث لهن فیه قال قلت فالثیاب قال الثیاب لهن نصیبهن الخامس عشر روایة یحیی ترث المرأة الطوب و لا ترث من الرباع شیئا
السادس عشر صحیحة زرارة او مرسلة لا ترث النساء من عقار الدور شیئا و لکن یقوم البناء و الطوب و تعطی ثمنها او ربعها السابع عشر
حسنة محمد بن مسلم ان المرأة قیمة الخشب و الطوب لا لانه یحرم فیحمل علیهم التاسع عشر روایة محمد و زرارة ان النساء لا یرثن من الارض
و لا من العقار شیئا الا ان یکون احدث بناء فیعطین ذلک البناء التاسع عشر ما کتب الرضا علیه السلام فی جواب مسائل محمد بن سنان ان المرأة انها لا ترث
من العقار شیئا الا قیمة الطوب و النقض لان العقار لا یمکن تغییره و قلبه الحدیث و اما مخالفه پس از این احادیث عموم علت دلالت میکند بر اینکه
زوجه از جمیع منقولات ترکه غیر از ارض حق از غیر و منقولات و عمارات که از اینها جمیع منقول است ارث می‌برد و از غیر منقول که عبارت از است
از مطلق ارض خواه بیاض ساده باشد یا ارض مشغوله بعمارات و اشجار باشد العشرون روایة موسی بن بکیر قال قلت لزرارة
ان بکیرا حدثنی عن ابی جعفر علیه السلام ان النساء لا ترث امرأة مما ترک زوجها من تربة دار و لا ارض الا ان یقوم البناء و الجذوع و الخشب
فتعطی نصیبها من قیمة البناء و اما التربة فلا تعطی شیئا من الارض و لا التربة دار قال زرارة هذا لا شک فیه الحادی و العشرون ما رواه
الصدوق فی عیون الاخبار باسناده عن عبد الملک قال دعا ابو جعفر بکتاب علی علیه السلام فجاء به جعفر مثل فخذ الرجل مطویا فاذا فیه ان النساء
لیس لهن من عقار الرجل اذا توفی عنهن شیء فقال ابو جعفر هذا و الله خط علی بیده و املاء رسول الله از این اخبار دلالت میکند بر اینکه
زوجه از اراضی مطلقا خواه اراضی ساده باشد یا مشغول بعمارت و اشجار باشد و خواه خالی باشد یا سنگ معدن باشد یا غیر
معدن و تغییر شاه از این مطلب در این اخبار بلفظ رباع است و ارض و عقار و لا یمکن تغییره و لا قلبه و بلفظ عقار الدور و بلفظ
رباع و امثال اینها و دلالت میکند بر اینکه ارث میبرد زوجه از غیر ارض هرچه منقول باشد از فرش و حیوان و عمارات و اشجار
و الات البناء و غیره و مطالبات و هرچه سلطان از آن جا ئی بحال خود ممنوع است التاسع عشر صحیح است بر اینکه نصف احد اینها

ولی در مسئله چند قول است اول قول مشهور وان حرمان زوجه است از نفس ارض مطلقا خواه ساده باشد یا مشغول
بعمارت یا زرع یا اشجار و حرمان او است از عین عمارات و آجر و خشت و سنگ و سایر آنچه در بنا مصروف شده از حرمان او
از قیمت انها مکر از قیمت ابنیه که ارث میبرد مذهب الباقین و ابن حمزه و المحقق فی الشرایع و العلامه فی المختلف و الشهید
فی اللمعه و الدروس و قواه فی المسالک و المفاتیح و ادعی جمع انه المشهور و ادعی فی الخلاف الاجماع علیه دوم حرمان زوجه است
از جمیع مذکورات و از اعیان اشجار و باید از قیمت اشجار ببرد هم چنانکه از قیمت آلات و عمارات میبرد و این قول ایضا نسبت
مشهور داده اند و بعض المحققین این قول را اختیار فرموده و نسبت شهرت و عمل المعظم و باکثر متاخرین داده و فرق این قول
با قول اول در اشجار است که از عین آن میبرد بنابر اول و از قیمت آن بنابر ثانی سیم حرمان زوجه است از اراضی خانها و مساکن
و عدم حرمان او از اراضی مزارع و بساتین و اما عمارات خانها قیمت آن را زوجه میبرد نه عین آن را اختیار کرده است این قول را محقق
ناقل و نسبت داده شده است بمفید و حلی و بعضی دیگر چهارم حرمان زوجه است از عین رباع نه از قیمت آن و اما
قول سید مرتضی است و تقویت کرده است آن را سبزواری در کفایه پنجم قول اسکافی است و آن عدم حرمان زوجه است
از هر شیء و اقوی عند مستطر حقیر قول ثانی است چه مستفاد از اخبار وارده در این باب همین قول است اما منع عین آن
از مطلق ارض و اشجار است مصرح به اکثر اخبار مستفیضه است بتعبیرات مختلفه چنانکه مخفی نیست و اما استحقاق او قیمت آلات
و ابنیه از جهت اکثر اخبار مذکوره و اما استحقاق او قیمت اشجار از جهت صحیحه موثقه الطائی و لهن قیمة البناء و الشجر و النخل
و اما عدم استحقاق او قیمت ارض از جهت اصل و عمومات ارث تفصیل در جمله از اخبار متقدمه صیانة از غرر عمومات وجوب و خشب
و تقدیم ثانی دون اول فی الجمع شرکت است و اما حرمان او از عین اشجار بجهت آنکه داخل است در عقار و در جمیع انواع است
از عقار و بجهت تصریح در صحیحه موثقه الطائی بر آنکه از قیمت آن میبرد و این دلالت دارد بر آنکه از عین آن نمیبرد و سایر اقوال
دلیلی که قابل اعتنا باشد ندارد که تضعیف بعض اخبار و تقویت بعض دیگر بلا وجه و اخفی بحث عدم فرق تخصیص زوجه ممنوعه
و اختلاف شده در اینکه مراد به زوجه در قول اول قول مشهور است و از تعمیم حرمان زوجه است مطلقا ذات الولد و غیر
ذات الولد و از فتاوی کلمات و معتبر و سید و شیخ در استبصار و حلبی و حلی و محقق در نافع و ابن زهره و شهید در مسالک
و بعضی از متاخرین و معاصرین و حلی در سرائر و شیخ در خلاف دعوی اجماع بر این نموده قول دوم آنکه هرگاه زوجه صاحب
ولد باشد از زوجه نمیبرد و هرگاه صاحب ولد نباشد محروم است و این قول محقق است در شرایع و علامه و نسبت کرده است باجماع
از آن در مسالک و نسبت داده مشهور بین المتاخرین و این نسبت خلاف واقع است و اقوی قول اول است بجهت چند وجه
اول اجماع محکی دوم آنکه در خبر عبدالله و دو صحیح جمیع دلالت استفصال در اخبار متقدمه سیما ابن
الربع و التمرات در جمله از اخبار و تعلیل لزوم تمهید حقیقت حسنا اول آنکه تخصیص اما از میراث زوجه بنابر قول آخر از قول اول
خلاف اصل است بخلاف اصل نیامده دوم روایت ابن اذینه است سیم جمع میان احادیث اولی و عدم است بالسابقه والات
وجوب آنکه دلیل اول آنکه مخصص معتبر از حد تخصیص و عدم انتقال هرگاه ولد داشته باشد بجهت تخصیص بهم مطلق زوجه قطعا
و در تخصیص شرعی بلکه تخصیص و اما از دلیل عدم آنکه روایت ابن اذینه ضعیف است در سند که کلام هم چنانکه مخفی نیست و اما از دلیل آنکه جمع

برفقیه و روایت ها میشود شرعا هلا است بر این جمال و هم این نظر آیم است بیان چند فرع فرع اول فرق میان زمین و
که زوجه از آن محروم است میان زمین المسر و مشجر و زمین حمام و دکاکین و خانات و معادن و مزارع و غیرها فرع دوم
اشجار و زراعات و سایر و نادیه داخل منقولات است و زوجه از اعیان آنها میبرد نه از قیمت آنها فرع سیم
است از آبار و انهار و قنوات و چشمها نیز که داخل ارض است و اما آنچه که از چشمه و قنات آنها آب از ملک خروج
تابع ارض است و زوجه از آن محروم است و اما آنچه قبل از فوت و مقارن آن در انهار و آبار و قنوات و چشمه ها باشد از منقولات است
و زوجه از عین آن ارث میبرد از آنچه که بعد بیرون می آید فرع چهارم خانه یا مزرعه یا ملکی که در اجاره زوج باشد
و از فوت شوهر مدت باقی باشد ظاهر است که زوجه از آن مال الاجاره بالنسبه از آن ارث میبرد فرع پنجم ظاهر
اخبار و کلمات فقها آن است که خانه و دکاکین و حمامات و باغات و امثال آنها و ابنیه و اشجار قیمت مجموع که از آن ها
بان هیئت که ساخته است و درخت بآن وصف درخت بودن باید قیمت نمود نه آنکه آجر و خشت و خاک و گچ و غیره سایر
آلات از آن ساخته قیمت نماید و نه آنکه چوب درخت که کنده شده قیمت نماید مثلا خانه باین هیئتی که ساخته است قیمت نماید
و فرض کنند که هرگاه زمین ساده باشد بی عمارت قیمت این چند است از آن مستثنی کنند آنچه در قیمت باقی ماند قیمت آن عمارت است
مثلا قیمت خانه صد تومان است و قیمت زمین آن پنجاه تومان است قیمت ابنیه و عمارت پنجاه تومان خواهد بود و هرگاه درخت
مثلا قیمت ده تومان قیمت کنند و زمین آن هرگاه المسی و بی درخت باشد قیمت نداشته باشد قیمت درخت همان ده تومان
خواهد بود و زوجه از آن ده تومان ارث خواهد برد و اظهر است که اجرت از زمین بایکه بنا و شجر بر آن زمین باقی باشد مستثنی
نشود از قیمت ابنیه و شجر بلکه قیمت آنها بدون ملاحظه اجرت است از برای صاحب زمین و ظاهر الاخبار و کلمات فقها کما
لا اطیاب فرع ششم و اجب است بر ورثه و اما قیمت عمارات بر زوجه و زوجه مسلط بر عین عمارات و ابنیه و اشجار نیست
بلکه باید قیمت بگیرد بجهت مفهوم بیان در جمله از اخبار مثل صحیحه زراره و فضل بن ابان و مفهوم حصر در بعضی دیگر مثل صحیحه
فضلا و بجهت آنکه اطلاق میکند ملکیت و استحقاق ام چنانکه در صحیحه احول است لهن قیمة البناء و الشجر خلاصه ظاهر
اخبار وارده در مضمار همین است و شهید ثانی در مسالک و روضه و محقق ثانی همین را اختیار فرموده اند و جمعی دیگر نیز
که احتمال آن وارد است در مساوات عین یا قیمت اگر بخواهند زوجه قیمت بگیرد و ورثه عین بنا را بدهند قول در مقدم است
این قول ضعیف است و حق همان قول اول است فرع هفتم هرگاه ابنیه و عمارات و اشجار بعد از فوت زوج و قبل از
تقویم و اعطای قیمت تلف شود و خراب شود یا غاصبی غصب کند حق زوجه تمام نشود بلکه واجب است بر ورثه که قیمت
عمارات را از مال خود بزوجه بدهند فرع هشتم قیمت اشجار و عمارات تعلق دارد بدیون ورثه از هر جا که بخواهند ادا نمایند
چون هرگاه ترکه زوج بجز اشجار چیزی دیگر نباشد و اشجار بعد از فوت تلف شود باید ورثه قیمت از مال خود از عهده
برآیند مسئله خامسه هرگاه مریضی در ایام مرض زوجه اختیار نماید هرگاه دخول کند و او در همان مرض فوت شود زن ارث
میبرد و زوجه از ترکه او و هرگاه دخول نکرده در آن مرض فوت شده ارث نمیبرد زوجه از او علی المعروف من مذهب الاصحاب
و ادعی ابن ادریس و العلامه الاجماع علیه و هو الحجه المؤیده بعدم ظهور الخلاف مضافا الی النصوص المستفیضه منها صحیحه زراره

لمن الجميع ان يطلق وله ان يتزوج فاذا هو تزوج و دخل بها فهو جائز وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل و لا مهر لها
و لا ميراث و در صحيحه الحناط عن رجل تزوج في مرضه فقال اذا دخل بها فمات في مرضه ورثته وان لم يدخل بها لم ترثه
و نكاحه باطل و مقتضاي اين فقط في مرضه انست كه هر گاه زوج در مرض خود تزويج نمايد و تغيير او از مرض صحيح شود و دو باره
ناخوش شود و در ان ناخوشي بميرد و زوجه غير مدخوله باشد زوجه ارث خواهد برد زيرا كه زوج در اين مرض فوت شده
و هر گاه زوج در ان مرض بسبب ديگر غير ان مرض فوت شود مثل اينكه غرق شود و از جائي بيفتد و بميرد ظاهر انست كه زوجه
از او ارث نخواهد برد بجهت صدق فمات في مرضه و هر گاه زوجه قبل از دخول و فوت زوج بميرد ظاهر انست كه زوج
از تركه او ارث ميبرد زيرا كه اصل عقد صحيح است زيرا كه متصرف و دخول زوج مشروع است قبل الفوت و ارث نبردن
خلاف اصل است و حكم خلاف اصل اقتصار ميشود بر مورد يقين و ان صورت فوت زوج است در مرض لا غير پس در غير
اين مورد عمل ميشود بمقتضاي ادله ارث و هر گاه زوجه مريضه باشد و شخص او را تزويج نمايد و زوجه در ان مرض بميرد
زوج از ارث زوجه محروم نخواهد بود زيرا كه حكم خلاف اصل مقتصر است بر مورد يقين و قياس بمرض زوج باطل است
و هر گاه ناخوشي زوج عرفا و عادة مهلك نباشد مثل مرض براي صدق كند ظاهر انست كه موجب منع ارث ميشود
هر گاه زوج قبل الدخول بميرد و فرقي نيست ميان مرض مهلك و غير مهلك بجهت صدق اخبار و كلمات فقها و اجتناب
يعني نبايد مرض غالبا مهلك و مخوف باشد بلكه بايد موت مستند باين مرض باشد اگر چه نادرا ان مرض مهلك باشد
و قد صرح به بعض اصحابنا كالنافع و اللمعه و هر گاه زوج مريض باشد و لكن بغضب او بسبب شود از براي مرض ديگر و در ان
مرض بميرد ظاهر انست كه ممنوع شود از ارث هر گاه سببيه مستقل باشد نمي خواهد كه صدق كند فمات في مرضه
و لا فلا مسئله سادسه هر گاه زوج مريض زوجه را مطلقه نمايد پس هر گاه طلاق طلاق رجعي باشد ارث ميبرند
از يكديگر در صورت فوت هر يك در اثناي عده و هر گاه زوج مريض طلاق بگويد زوجه خود را و در همان مرض بميرد اگر چه
تا يكسال بعد از طلاق بميرد خواه طلاق رجعي باشد يا باين زوجه از او ارث ميبرد در صورتيكه زوجه شوهر نكرده
باشد و زوج در همان مرض مرده باشد و هر گاه زوجه شوهر كرده باشد يا زوج از ان مرض چاق شده باشد و بمرض ديگر
مرده باشد زوجه از او ارث نخواهد برد مسئله سابعه در متعه ارث نيست خواه شرط شود توارث در عقد يا شرط
نشود على الاشهر الاقوى مسئله ثامنه هر گاه زوجه بميرد و وارث او منحصر باشد در زوج نصف مال را بفرض بابت
الارث ميبرد و نصف ديگر را هم بابت الرد مجموع مال مال او است و هر گاه زوج بميرد و وارثي ديگر نباشد ربع مال
زوجه است و ما بقي على الخلاف است كه آيا بسبب رد بزوجه ميشود يا مال امام عليه السلام است اشهر و اقوى انست كه
رد نميشود بر زوجه بلكه سه ربع باقي مانده مال امام ع است و تفصيل اقوال مسئله در موانع ارث گذشت فصل
دوم در ولاي عتق هر گاه مولي مملوك خود را آزاد نمايد ارث ميبرد از او مولي از ان مملوك و ان مملوك ارث نميبرد از مولي
وارث بردن مولي بعد از خروج سهم زوجين است هر چه باقي ماند مال مولي است ولي ارث بردن مولي مشروطست
به شرط اول اينكه عتق تبرعا شده باشد پس هر گاه بجهت امري لازم آزاد شده باشد مثل كفاره يا نذر يا بجهة

كو عبد يا نذر كرده يا بجهة قرابت كه موجب انعتاق است مولي ارث نخواهد برد بلكه بايد مولي در عتق متبرع باشد و عتق بر او لازم
نشده باشد دوم اينكه تبري نكرده باشد از ضمان جريره از مملوك يعني نگفته باشد كه من بري هستم از ضمان جنايات تو
سيم آنكه وارث نسبي نداشته باشد پس اگر وارث نسبي داشته باشد مثل اينكه ابوين و اولاد داشته باشد يا اخوه و اجداد
يا اعمام و اخوال معتق وارث نخواهد بود بلكه وارث نسبي خواهد بود بشرط آنكه وارث نسبي حر باشد و هر گاه
وارث نسبي عبد باشد ارث نخواهد برد و ميراث منحصر بمعتق خواهد بود و هر گاه وارث سببي مثل زوج يا زوجه داشته
باشد زوج يا زوجه سهم خود را از تركه كه نصف است يا ربع بر ميدارند و باقي تركه منحصر بمعتق است خلاصه اينكه هر گاه
اين سه شرط در ولاي عتق جمع باشد ارث ميبرد معتق از ان مملوك آزاد شده خواه مرد باشد يا زن و هر گاه معتق در وقت فوت
مرده و وارث خواهد بود على قدر سهامهم و هر گاه معتق فوت شده باشد وارث او ارث خواهند برد اذ الولاء لحمة
كلحمة النسب و قال امير المؤمنين يرث الولاء من يرث من المال پس هر گاه معتق مانده ابوين و اولاد و هر گاه ابوين نباشند
اولاد اولاد و هر گاه اينها نباشند اخوه و اجداد و هر گاه اينها نباشند اعمام و اخوال و اخوات ارث ميبرند و حال
و خالات نميبرند و جميع بايستند كه ارث ولاي عتق در صورت ثبوت معتق مخصوص اولاد ذكور او است و بنات نميبرند
و جميع بايستند كه هر گاه معتق زن باشد وارث او عصبه و عاقله است و للتأمل في المسئله مجال واسع فصل سيم
در ضمان جريره است و جريره بمعني جنايت است و ضمان جريره از جمله عقود است و مشروع است اجماعا و طريقه عقد آن
بايد بخواهيد كه هر گاه كسي وارث نداشته باشد و بخواهد ضامن جريره شود مثل اينكه بگويد عاقدتك على ان تعقل عني
شود و او را امين وارث مسلم نداشته باشد يا صبيه يا آزاد شده باشد از بابت نذر يا از بابت كفاره يا بجهة عمي و ياز مين
كسي فقير از آزاد شده باشد يا مولاي عتق او را تبرعا آزاد نموده باشد ولي ضمان جريره را از ولاي او بر ذمه ساختن باشد پس چه بايد
الاسلامي يا جنيني آزاد شده و دوستي از براي خود ميگيرد كه معين و عاقله او وارث او باشد پس ميگويد باو دوست عاقدتك
على ان تنصرني و تمنع عني و تعقل عني و ترثني فيقول عاقدتك و هو كه تو بايد بگويي قبلت و منع كني از من و عاقله من باشي و وارث
من باشي پس ان دوست ميگويد قبلت و هر گاه از دو سمت كه از براي خود حكم قبول بنمايد وارث نداشته باشد و بخواهند
ضمان جريره از هر دو طرف باشد پس احدهما ميگويند عاقدتك على ان تنصرني و انصرك و تمنع عني و امنع عنك و تعقل
عني و اعقل عنك و ترثني و ارثك و ان ميگويي ميگويد قبلت در اينصورت توارث از هر دو طرف خواهد بود
و بايد بمعاقده و مفاهده هم در عاقله بودن باشد و هم در ارث و هر گاه در ارث تنها باشد عقد غير مشروع و مفيد است
كه از اهل بگويند در حضور و ضمان جريره بعد از ان پس هر گاه ضمان جريره محقق شد ارث ميبرد از او و هر گاه از يك
طرف باشد و از يكديگر ارث ميبرند هر گاه از هر دو طرف باشد و زوج يا زوجه با ولي ضمان جريره ارث ميبرد زوج
نصف و زوجه ربع و ما بقي ضامن جريره است و ضمان جاهليت چنين بود كه با وجود اقارب نسبي ضامن جريره ميگرفتند
و ارث ميبردند و ان در اسلام ممنوع شد ارث و در اول اسلام هم چنين بود لكن بعد نسخ شد و مشروعيت آن در مقامي
قرار شد كه وارث نسبي نباشد و ولاي عتق هم نباشد و ضامن جريره مقدم است بر امام عليه السلام و هر گاه ضامن جريره

وارث امام علیه السلام است و هرگاه امام ع حضور داشته تسلیم آنحضرت میشود و اما در امثال این زمان که زمان غیبت و حجت الهی
شیعه از نور جمال آن سرور محروم است باید تقسیم شود میان فقرا و مساکین بلد میت و بهتر آنست که بدست حاکم شرع عادل واقع شود
مقصد ششم در لواحق است و در آن چند مسئله مذکور میشود مسئله اولی ولد الزنا از طرف پدر و مادر که هر دو زانی باشند ارث
نمیبرد نه از پدر و نه از مادر و نه از اقارب ایشان و پدر و مادر نیز از آن ولد ارث نمیبرند علی المعروف من مذهب الاصحاب و قال ابن
در مسئله میت مگر حکایتی شده از صدوق و حلبی و ابی الصلاح قول بآنکه ارث میبرد از مادر خود و اقارب مادر خود و این قول
ضعیف است مسئله ثانیه مسلم هرگاه تزویج نماید کسی را که تزویج او حرام باشد اجماعا یا اختلافا و ترافع نزد حاکم
شود که او حرام ما دام ارث نمیبرند بسبب آن تزویج فاسد از یکدیگر بلا اشکال مسئله ثالثه مسلمان ارث میبرد از
مسلمان و از کافر بنسب صحیح و نسب فاسد که مشتبه باشد مثلا ولد شبهه از پدر و مادر ارث میبرد و پدر و مادر نیز
از او ارث میبرند و این ولد شبهه غیر از ولد الزنا است که در مسئله سابقه گذشت مسئله رابعه اظهر و اشهر بلکه مشهور
بین الفقهاء و المتأخرین آنست که هرگاه زوج بمیرد و زوجه را دخول نکرده باشد مهر او در حکم دخول است و زوجه
تمام مهر را داده و از قدماء شیخان و سید مرتضی و قاضی و ابن حمزه و ابن ادریس اختیار این قول نموده اند و این فتوای اکثر متأخرین
است بلکه نادر جایی از متأخرین مخالفت نموده اند و در بعضی از کتب نسبت بفتوای اصحاب داده و در غنیه نفی خلاف نموده
و سید مرتضی در ناصریات ادعای اجماع فرموده و مخالفی از قدماء نیست جز صدوق و ظاهر کلینی که اخبار نصف را ذکر
نموده خلاصه اظهر استحقاق تمام مهر است و هو مقتضی عقد النکاح و عموم قوله تعالی و آتوا النساء صدقاتهن نحلة و عموم وجوب
الوفاء بالعقود و خصوص کثیر من الروایات منها خبر الکنانی عن ابی عبدالله ع اذا توفی الرجل عن امرأته و لم یدخل
بها فلها المهر کاملا الخ و منها خبر سلیمان بن خالد و سماعة سئلته عن المتوفی عنها زوجها و لم یدخل بها فقال ان کان
فرض لها مهرا فلها مهرها و علیها العدة الخ الی غیر ذلک من الروایات و فی المقام روایات اخر تدل علی النصف و قد افتی
بها بعض الاصحاب لکنها محمولة علی الاستحباب و الاولی و الاحوط التراضی علی الصلح بعد اخذ النصف فی النصف الآخر
والله العالم مسئله خامسه شرط است در ارث بردن وارث از مورث علم بآنکه وارث بعد از مورث فوت شده باشد فقدم
فوت احدهما ارث نمیبرد بلکه سایر ورثه از ایشان ارث خواهند برد اگرچه بعید باشد از حیثیت مورث از ایشان خواه علم
داشته باشیم بآنکه فوت ایشان مقارن یکدیگر بوده یا یکدفعه واقع شده یا بدانیم احدهما موخر فوت شده و ندانیم که کدام
موخر بوده الذی کدام مقدم و هرگاه تاریخ فوت احدهما معلوم باشد و آن دیگری معلوم نباشد با اصالة تاخر حادث معلوم میشود
و آن علم شرعی است خلاصه هرگاه تاخر احدهما معلوم نباشد بعلم واقعی و نه بعلم شرعی ارث نمیبرند و سایر
اقارب ایشان وارث ایشان خواهند بود اگرچه … باشد از حیثیت … مثلا هرگاه بمیرند زن و شوهر … بسبب
… بدون غرق و هدم و معلوم نباشد که کدام اول فوت شده الی کدام بعد و اولاد از زوج باشد و زوج مالی داشته باشد
آن مال مال آن ولد است و میان زوجین توارث نیست خلاصه اصل … ارث خود … باشد
و یدل علی ذلک بعد الاجماع المحکی فی کلام بعض من الاعلام اشتراط العلم بحیوة الوارث بعد المورث فی التوریث و هو هنا

کتاب القصاص

مفقود و مضافا الی صحیحة القداح ماتت ام کلثوم بنت علی ع و ابنها زید بن عمر بن الخطاب فی ساعة واحدة لا یدری ایهما هلک قبل فلم یورث
احدهما من الآخر و صلی علیهما جمیعا مسئله سادسه خارج است از این قاعده غرقی و مهدوم علیهم یعنی هرگاه زید و عمرو با هم غرق
شوند یا سقف بر سر ایشان خراب شود و فوت شوند ارث میبرند از یکدیگر یعنی فرض میشود که زید زنده بوده بعد از فوت عمرو و سهمی
که از ابتدا فرض از ترکه عمرو بزید میرسد قسمت میشود میان وارث او و فرض میشود حیات عمرو بعد از وفات زید و سهمی که در ما ترک
فرض از ترکه زید بعمرو میرسد کلا ام بعضا قسمت میشود میان وارث او و الدلیل علیه بعد الاجماع النصوص المستفیضة منها
صحیحة الحلبی عن القوم یغرقون فی السفینة او یقع علیهم البیت فیموتون و لا یعلم ایهم قبل صاحبه فقال یورث بعضهم عن بعض و نحوها
المعتبرة و المسئلة عن بیت وقع علی قوم مجتمعین فلا یدری ایهم مات قبل فقال یورث بعض من بعض الحدیث الی غیر ذلک من الاخبار الواردة فی
المقام و خلاصه ارث بردن غرقی و مهدوم علیهم از یکدیگر … مشروط است بچند شرط اول آنکه
معلوم نباشد که کدام مقدم فوت شده اند هرگاه معلوم شود که فوت ایشان با یکدفعه متحقق شده ارث از یکدیگر نخواهند برد دوم آنکه
مال از برای هر کدام بوده باشد پس هرگاه یکی از آن دو صاحب چیزی باشد و آن دیگری چیزی … مال از صاحب چیز بمیرد بوارث
آن و آن دیگری چیزی نداشته که برسد بوارث آن صاحب چیز پس ظاهرا ارث از یک طرف برده میشود نه از هر دو طرف
سیم آنکه هر یک وارث آن دیگری باشد پس هرگاه وارث نباشند مثل آنکه حاجب باشد توارث نخواهد بود مثلا دو برادر
غرق میشوند و هر دو اولاد دارند توارث میان ایشان نخواهد بود بلکه ارث هر یک بوارث خود میرسد چهارم آنکه
… صاحب توارث از هر دو طرف باشد پس هرگاه از یک طرف باشد و از طرف دیگر نباشد توارث نخواهد بود مثل آنکه
دو برادر بمیرند و یکی از آن دو صاحب ولد باشد و آن دیگری ولد نداشته باشد متحقق نیست بلکه ارث صاحب ولد منحصر
در ولد است و ارث بی ولد منحصر در برادر است مسئله سابعه هرگاه بسبب دیگری غیر از غرق و هدم مثل
قتل یا سوختن مشتبه شود تقدم و تأخیر توارث نخواهد بود مثل غرقی و مهدوم
علیهم و لعل الاظهر آنست که توارث نیست وفاقا للاکثر و اقتصارا فیما خالف
الاصل علی المتیقن و هو الغرقی و المهدوم علیهم والله العالم

کتاب القصاص و آن مشتمل است بر دو باب باب اول در قصاص نفس و در آن چند فصل است فصل اول
در سبب قصاص یعنی قتلی که سبب میشود شرعا از برای تسلط ولی دم بر قصاص و آن عبارت است از تلف کردن نفس معصوم
… باشد و قتل … باشد از روی عمد و ظلم او را تلف کند خواه مباشر آن تلف شود یا سبب و خواه
بانفراد باشد یا باشتراک و از قید معصوم بیرون میرود کشتن نفسی که احترام و عصمتی در شرع نداشته باشد مثل کافر حربی
و زانی و مرتد و قاتل و هرکه خون او در شرع مباح شده باشد و از قید ظلم بیرون میرود قتلی که … مثل
… قاتل را بکشد و … را بکشد … قصاص نخواهد بود ولکن در عکس
ایشان قصاص هست و از قید عمد بیرون میرود قتلی که از روی خطا یا شبه عمد باشد و از قید ظلم بیرون میرود قتلی که از
روی دفاع باشد از نفس خود یا از مال خود که آن قتل نیز سبب قصاص نخواهد بود و … بیاید در مقام تقسیم

قتل است بر سه قسم عمد و شبه عمد و خطا و تشخیص اینکه سبب قصاص کدام یک از اینها است قتل عمد آنست که کسی قصد کند قتل را خواه الت
ضرب التی باشد که غالبا و عادة قتل بآن محقق شود مثل شمشیر و سایر آلات جارحه و سنگ و چوب بزرگ و امثال اینها یا الاتی باشد
که غالبا قتل بآن محقق نشود مثل سیلی و مشت و چوب باریک و عصا و کارد و امثال اینها و قصد قتل با تحقق آن بوده
که محقق شود موجب قصاص است بالة قتاله عادة اجماعا و بالت غیر قتاله علی المشهور بین الاصحاب و منهم الفاضلان
والفاضل و ابناء ادریس و زهره و حمزه مع ادعاء الثانی منهم عدم الخلاف و الشهید الثانی و کثیر من متاخری الاصحاب
و متاخریهم بل قال بعض من قارب العصر انه لا خلاف فی المسئلة فالقاعدة التمهید من الشهید الاول لا فی اللمعة خلاصه
قصد قتل بچیزی که واقع شود عمد است لغة و عرفا و موجب قصاص است بجهة عموم ادله عمد و بعضی از مستفیضه منها
الصحیح ان العمد کل من اعتمد شیئا فاصابه بحدیدة او بحجر او بعصا او بوکزة فهذا کله عمد و الخطا من اعتمد شیئا فاصاب غیره
و منها خبر ابی بصیر و صحیح عبد الرحمن و خبر ابی العباس و مرسل جمیل و معاویة بن ابی عمار است مرسل یونس ان ضرب رجل
رجلا بالعصا او بالحجر فمات من ضربة واحدة قبل ان یتکلم فهو شبه العمد و الدیة علی القاتل و ان علاه و الح علیه بالعصا او با
الحجارة حتی یقتله فهو عمد یقتل به و ان ضربه ضربة واحدة فتکلم ثم مکث یوما او اکثر من یوم ثم مات فهو شبه العمد و محمول اند
و لکن محمول اند بر صورت عدم قصد قتل و از این کذشته در قول اینها با شهرت عظیمه و علم مشهور بخلاف حکی و هرکاه چنین باشد
پوشیده شود و تعارض کنند با مستفیضه رجوع بعمومات کرد و تعمیم ادله عمد و اما شبه عمد آنست که قاتل قصد فعل داشته باشد ولی
قاصد قتل نباشد و آن فعل و ضرب قتاله نباشد غالبا مثل اینکه معلم بقصد تادیب چوب باریکی بر طفل یا سنگ ریزه بقصد الم
یا ضرب بلوغ القتل مکیبا الملائه و ان طفل یا آن شخص از آن صدمه بمیرد این قتل خطا است ولی شبه عمد است و حکم آن قصاص نیست
بلکه دیه است و متعلق بمال خود قاتل است و هرکاه الت ضرب قتاله باشد غالبا ولی ضارب قصد قتل نداشته باشد عمد خواهد بود و قصاص
خواهد شد و در شبه عمد اجماع بر آن شده و اما قتل خطا آنست که قصد کند فعل را و ضرب را نسبت بغیر مقتول پس برسد آن فعل
بمقتول غیر کشته شود مثل تفنکی که بقصد صید بیندازد و بکسی بخورد و کشته شود در این مقام دیه است و دیه میشود بر عاقله
قاتل بتفصیلی که ذکر خواهد شد و عمد طفل خطا است و دیه آن بر عاقله است و قتل با عتبار حکم منقسم میشود بمباشرت
و تسبیب و مباشر آنست که بتوان عرفا و عادة نسبت داد قتل را بآن شخص و تسبیب آنست که نتوان نسبت داد و هرکاه قتل
مباشر عمد عمدا باشد حکم آن قصاص است و هرکاه عمدی نباشد حکم آن دیه است و هم چنین است تسبیب پس مناط صدق
عمد و علم عمد است و مناسب است در این مقام ذکر چند فرع و بیان اینکه کدام یک قصاص دارد و کدام یک دیه
فرع اول اینکه حلق کسی را بدست بفشارد بنحوی که آنکه تنفس نتواند کرد یا دهن و بینی را بگیرد یا ضربت کند بلکه غالبا آن زخم
مهلک باشد در اینجا حکم قصاص است هرکاه قصد فعل را داشته باشد خواه قصد قتل را هم داشته باشد یا نه فرع دوم
اینکه ضربه مذکوره زخم کوچکی بزند ولی محلی بزند که عادة موجب قتل باشد مثل اینکه چشم و مامل یا صلغ یا ذیر کلو یا جوف
یا قتم یا ستانه و امثال اینها بزند حکم آن نیز قصاص است در صورتیکه قصد فعل داشته باشد اگرچه قصد قتل نداشته باشد
فرع سیم اینکه زخم کوچکی بزند بغیر محلی که عادة مهلک است پس بمیرد شود و طول بکشد تا هلاک شود حکم آن نیز قصاص

اگرچه قاصد قتل نباشد نه قاصد قتل و هرکاه ورم کند و شدید شود و درد بکشد تا بمیرد و قصد قتل نداشته باشد حکم آن نیز قصاص است و هرکاه قصد قتل داشته
باشد بلکه قاصد فعل باشد خاصه حکم آن دیه است بر مال جانی است فرع چهارم اینکه بزند جانی چیز سنگینی بر عضوی مثل چوب بزرگ
یا سنگ بزرگی و امثال اینها عصا یا سنگ و چوب کوچکی بزند در حالتی که مضروب کوچک یا بیمار و ناتوان یا طفل باشد که غالبا او دست
یا الت مهلک باشد حکم آن قصاص است و ضرب با الت غیر متعب مکان ضرب و زمان آن و سر او و کرمای فاعل متفاوت میشود بحسب هرکاه
یا الت لاحظات غالبا مهلک باشد حکم آن قصاص است اگرچه قصد قتل هم نداشته باشد و الا هرکاه قصد قتل داشته باشد حکم آن
نیز قصاص است و هرکاه قصد قتل نداشته باشد حکم آن دیه است فرع پنجم اینکه بزند چیز کوچکی مثل قلم یا انگشت یا چوب باریک
بر غیر محلی که عادة قتل بآن محقق میشود یا چیزی بزند که الم آن بطول و نفس یا ضعیف بیند او شدید و مضروب بمیرد
قصاص میشود و دیه میشود پس اگر قتل عمد است و شبه عمد و خطا و این در صورتی است که قصد فاعل قاتل نباشد
غالبا و نیز نمایدا و منفرج میشود باید بر این مطلب علامه در حاشیه ارشاد خود و فاضل هندی و جماعتی دیگر که صادق قتل بآن مشخص
مقتل اتفاقا و فاقده فرع ششم اینکه کسی را محبوس کند یا پنهان یا منع آب یا آذوقه نماید و هرچند حکم آن نیز قصاص است
و در اخلاق قتل مباشر است بنا بر اظهر فرع هفتم هرکاه بیندازد کسی را در آب که میداند شناء نمیکند یا آنکه ممکن باشد
ولکن بمرد بیرون نیاید تا بمیرد قصاص وارد میشود و هم چنین قصاص ثابت هرکاه بیندازد در آتش کسی که خلاص
از آن ممکن باشد پس با اختیار خود بیرون نیاید تا بمیرد فرع هشتم هرکاه زخم جزئی بزند که ممکن باشد علاج آن پس
مجروح علاج نکند تا بمیرد در این صورت قصاص وارد است و این در صورت سرایت است و در تصریح بر احتیاط اصحاب جواز آن
ثم سرایت و هلاک شد است و از شان آب و آتش که هلاکت نسبت داده باو میشود فرع نهم لازم میشود باو از کلام بعض مستفاد میشود
که دیه لازم نسبت بر او و کسی که آب است در هلاکت خود و اصل پرتاب است و از کلام بعضی دیگر و دو در دیه معلوم میشود
بیرا که ظاهر حال عرض علیه عدم تعمد در هلاکت خود است پس نفی جانی هلاکت شد در دیه برداشت و حق آنست که هرکاه
علم حاصل شود باینکه هلاکت مستند شد بتعمد مساهله او در بیرون آمدن قصاص است و نه دیه و هرکاه علم بآنکه مستند
بتعمد و مساهله او نیست بلکه در هیئت آب و آتش او در هلاکت کرده یا آنکه ممکن خود شد و یا از در بدر و صورت دیه
بر جانی وارد است فرع دهم هرکاه ممکن نباشد تخلص از آن آب قلیل مکر بدا خلش شد در آب کثیر مغرق پس داخل شود و در آن
آب مغرق و هلاکت شود پس قصاص وارد است نظر بالجاء او و در این فعل هرکاه القا اختیار او در آب هلاکت بوده و هرکاه عمدا بخود
دیه وارد میشود نه قصاص فرع یازدهم هرکاه قصاص و قصد کند با ذن مضروب و نه بلکه تا آنکه خود بیاید تا هلاکت شود
و این بعد و هم است فتم اول اینکه مضروب قدرت داشت بر صحت و نه صحت در اینجا نه قصاص است و نه دیه
و دوم آنکه قدرت نداشت مثل اینکه طفل بوده یا مجنون بوده یا مریض یا مغمی علیه بوده در اینجا و در صورت که قصاص وارد و اعما
هرکاه مسهل باشد که مسهل نباشد که کسی بهم رسد که قصد ما بیند و هرکاه مغلوب باشد که کسی خواهد است و کسی
نه بلکه تا هلاکت شود و دیه است و وارد است فرع دوازدهم هرکاه کسی زخمی بزند که زخم عاجلا مهلک نباشد پس سرایت
کند آن زخم و بعد از چندی هلاکت کند در اینجا حکم قصاص است فرع سیزدهم هرکاه دو نیل زخمی بعضو بزند زخم یک

حیات مستقره از برای او باقی نماند و خالد در چنین حالت بزند ضربتی بر عمرو که عمرو بمیرد باید زید را قصاص کرد و دیت
جنایت بر میت را باید از خالد مطالبه نمود و هرگاه حیات مستقره از برای عمرو باشد و خالد زخم کشنده باو بزند مثل سر بریدن
حکم برعکس است قصاص بر خالد است و دیت جنایت یا قصاص بر زید و مراد از حیات مستقره آن حرکتی نیست که در
مذبوح معتبر است و مراد از عدم آن انتفاء ادراک و نطق و حرکت اختیاریه است و حرکتی که از ذبیح یا مثل آن باشد حیات
غیر مستقره است و فرقی نیست میان آنکه جنایت اول مهلک باشد یا نه و طول بکشد هلاکت یا هلاکت سریع الحصول
باشد بلی در صورتیکه جنایت اول و دوم هر دو مهلک باشد قصاص بر هر دو است و در صورتیکه دوم مهلک باشد
دون الاول قصاص نفس بر دوم است و دیت یا قصاص جنایت اول است فرع سیزدهم هرگاه قطع کند دست مردی
بزند که حکم در آن دیت باشد نه قصاص و بعد از آن صدمه برساند که عمرو بمیرد و حکم در آن دیت باشد همان دیت نفس
لازم است دیگر دیت جنایت اول لازم نیست و مخفی در این باب ادعای اجماع نموده قال العلامه ولو کان الجانی فیهما
واحدا دخلت دیة الطرف فی دیة النفس اجماعا لکن این حکم در صورتی است که میان جنایتین فاصله زیاد نشده
باشد پس هرگاه فاصله بکشد معقد اجماع نخواهد بود و دیت هر یک جدا خواهد بود و هرگاه جنایت قصاص باشد
ولکن در دیت مصالحه شود داخل نخواهد شد ان دیت طرف در دیت نفس زیرا که اصل عدم تداخل است و هر سببی
اقتضا مسبب خود را میکند و اما قصاص طرف اظهر و اشهر آنست که داخل نشود در قصاص نفس در صورتیکه ضربت واحده
نباشد مثل ضربات متعدده متعاقبه باشد و در صورتیکه بضربت واحده باشد همان قصاص نفس خواهد بود نه قصاص طرف
و این مختار نهایه و تحریر و ارشاد و تلخیص و مسالک و روضه است و ثمره این مسئله است مراد باکثر
بجهت اصالة عدم تداخل اسباب و اینکه هر سببی حکم مقتضی سببی لازم وارد و بقوله تعالی فمن اعتدی علیکم فاعتدوا
علیه بمثل ما اعتدی علیکم و روایت محمد بن قیس عن احدهما فی رجل فقا عینی رجل و قطع انفه و اذنیه ثم قتله فقال ان کان فرق
ذلک اقتص منه ثم یقتل و ان کان ضربه ضربة واحدة ضربت عنقه و لم یقتص منه و لحسنة حفص بن البختری سئل الصادق
عن رجل ضرب رجلا فذهب سمعه و بصره و اعتقل لسانه ثم مات فقال ان کان ضربه ضربة بعد ضربة اقتص منه ثم قتل و ان
کان اصابه هذا من ضربة واحدة قتل و لم یقتص منه و لا یستفاد منها حقیقة القصاص و عدم ذلک بورود الجنایة اللاحقة
و هرگاه جنایتی بر دست کسی وارد شود و سرایت کند تا او را تلف کند قصاص نفس باید نمود و غیر قصاص نفس قصاص
لازم نیست فرع چهاردهم هرگاه شش نفر بر سر عمرو ریختند و هر یک صدمه باو زدند او را کشتند اولیای دم مختارند میان
سه امر اول آنکه یکی از آن شش نفر را قصاص نمایند و پنج سدس دیت نفس را از پنج نفر دیگر باولیای مقتص منه
بدهند و مسلط اخذ این پنج سدس را باولیای دم مقتول اول نداده اند بلکه باولیای مقتص منه داده اند کما صرح به غیر واحد
دوم آنکه شش نفر را جمیعا قصاص نمایند در اینصورت باید اولیای دم مقتول پنج دیت باولیای دم از شش نفر بدهند
[illegible]
بعضی را قصاص کنند دون بعضی مثلا دو نفر را قصاص کند باید از چهار نفر چهار سدس دیت بگیرند باولیای

هم از دو نفر

هم از دو نفر قصاص شده بدهند و اولیای دم مقتول نیز دیت باولیای دم از دو نفر قصاص شده باید بدهند و هکذا
و دلیل بر این احکام بعد از اجماع محقق و محکی مستفیضا حیث لا یقدح فیها خلاف بعض العامه جمله از اخبار است مثل روایت
ابن سنان و ابن مسکان است قال الصادق فی رجلین قتلا رجلا ان اراد اولیاء المقتول قتلهما ادوا دیة کاملة و قتلوهما
و یکون الدیة بین اولیاء المقتولین فان ارادوا قتل احدهما فقتلوه ادی المتروک نصف الدیة الی اهل المقتول و صحیح الحلبی
عن الصادق فی عشرة اشترکوا فی قتل رجل فخیر اهل المقتول فایهم شاؤوا قتلوا و یرجع اولیاؤه علی الباقین بتسعة اعشار
الدیة و باید دانست که مشارکت در قتل باین نحو متحقق میشود که از شش نفر هر یک صدمه بزند که فی حد ذاته آن صدمه مهلک باشد
و یا هر یک تنهائی مهلک نباشد ولی هر یک مؤثر بعد از همان دوم باشد و موت مستند باشد بان شش صدمه
بر روی هم رفته که هر یک مؤثر باشد و یا مشارکت فعل مهلک را واقع سازند مثل آنکه او را از مکان بلندی بیندازند و یا
بدریا و یا بآتش بیندازند و یا طعام مسموم باو بدهند و هرگاه شش نفر صدمه بزنند ولی صدمه یکی از آنها بتنهائی مهلک
باشد مثل آنکه پاره کرده شکم باشد و آن دیگری جارحه دست باشد که بعد از آن جارحه دست مؤثر نبوده در موت
قتل از پاره کننده شکم است و داخل مسئله شرکت نخواهد بود و انجام عدد ضربت از شش نفر و انجام نوع جنایات اینها
معتبر نیست در اشتراک مثلا که اگر احدهم یک زخم زده باشد و دیگری ده زخم ولی موت مستند بهر دو باشد داخل مسئله
شرکت است و مناط در شرکت عرف است هرگاه عرفا صدق کند شریک خواهند بود و هر دو قصاص خواهند بود و اگر
حدوث صدق کند مخلی بانها نخواهد داشت مگر قصاص یا دیت طرف نه قصاص نفس بلی باید آن صدمه را قصاص کرد یا دیت
گرفت و هرگاه قتل مستند باشد بمجموع از شش نفر هر یک و شرکت صدق کند و لکن دیت صدمه بعضی از آن شش نفر
قبلا معین باشد مثل آنکه یکی دامیه باشد و دیگری متلاحمه دیت آن زیادتی را جانی باید بدهد خواه قصاص شود و
خواه دیت گرفته شود زیرا که اولیای مقتول استحقاق نفس را قصاصا یا دیة از این شش نفر دارند نه استحقاق
قصاص یا دیت عضو را صدمه هر یک را فرع پانزدهم هرگاه چند نفر بالاشتراک قطع دست یا پا یا جرح عضوی
[illegible]
است که هر دو را قصاص کنند و دیت داخل را باید بدهند و یا یکی را قصاص کنند و سایرین از عهده حصه خود از دیت برآیند و ماخذ
این حکم اطلاقات کلمات اصحاب است که یقتص من الجماعة فی الاطراف کما یقتص فی النفس و ادعی بعضهم انه لا خلاف فیه الا
اشکال مضافا الی فحوی بعض الاخبار المتقدمه و الی صحیح ابی مریم الانصاری عن ابی جعفر فی اجتمعا علی قطع ید رجل
قال ان احب ان یقطعهما ادی الیهما دیة ید یقتسمانها ثم یقطعهما و ان احب اخذ منهما دیة ید و ان قطع ید احدهما
رد الذی لم یقطع یده علی الذی قطعت یده ربع الدیة و اشتراک در جنایت طرف بچند نحو متصور است اول
صورتیکه مذکور شد دوم آنکه جمعی اکراه کنند شخصی را بر جنایت سیم آنکه بگذارند شخصی را حبس نمایند آنکه
بیندازند سنگی را بر روی دست او چهارم آنکه حربه تیز را نصب کنند در جائی و شخصی را بیاندازند و قطع سازند و امثال
ذلک فرع شانزدهم هرگاه دو زن بالاشتراک مردی را بکشند باید هر دو را کشت و هرگاه سر زن باشند بعد از

داده شود ضلع دیت بلکه زن هر سه را میکشند فرع هفتم هرگاه حربی و عبد حربی را بکشند نصف دیت حر را باید
داد و همچنین است و از بابت عبد حربی غیبا باید داد مگر آنکه قیمت عبد زیاده از نصف دیت باشد در این صورت آن زاید را
باید داد فصل دوم در شروط معتبره در قصاص و آن پنج است اول تساوی در حریت و رقیت یعنی هرگاه
مکلف حر عبد غیر را عمداً بکشد ... عوض عبد از حر اقتصاص نمود ولی عکس آن جایز است و هرگاه بکشد مردی زنی را میرسد اولیای
حر قاتل زن ذکر قصاص نمایند آن نصف دیت مرد را باید بدهند اجماعا محققا و محکیا مستفیضا و نصوص مستفیضه
نیز بر آن دلالت دارد و هرگاه بکشد زنی مردی را استاط دارند بر قصاص کردن زن و مخالف معتد به در مسئله نیست و
دلالت میکند بر آن صحیح الحلبی عن الصادق ع ان قتلت المرأة الرجل قتلت به ولیس لهم الا نفسها و صحیح ابن سنان سمعت ابا
عبدالله ع یقول فی المرأة قتلت زوجها متعمدة ان شاء اهله ان یقتلوها قتلوها ولیس یجنی احد اکثر من جنایته علی نفسه
و خبر هشام بن سالم عنه ایضا فی المرأة تقتل الرجل قال یجنی الجانی علی اکثر من نفسه الی غیر ذلک من النصوص الموافقة لقوله
تعالی ان النفس بالنفس و غیره من آیات القصاص و معارض نیست جز روایت ابی مریم عن ابی جعفر ع فی امرأة قتلت رجلا
قال تقتل و یؤدی ولیها بقیة المال و این روایت مخالف شهرت عظیم و نصوص مستفیضه و مخالف ظاهر کتاب است و از درجه اعتبار
ساقط است و هرگاه مردی زخمی بر زنی بزند پس ان زخم مادامیکه ثلث دیت مرد کمتر و مساوی ثلث باشد قصاص باشد دیت
و قصاص در آن جنایت زن معادل دیت آن مرد خواهی است اگر قصاص مرد باشد جایز است مثل آن قصاص و اگر بدیت باشد
دیت و اگر زیاده ذکرانی ثلث یا مقدار ثلث برسد قصاص و دیت معادل نفوس اهلیه مگر نصف ... خواهد شد قدم
است حکم در قطع عضوی از اعضای او و معتبر حال زخم و احداث در رسیدن ثلث در زخمهای متعدد میکردد
معتبر در زن و اد مشروط که مجموع عدد ثلث باشد در بلیه هر یک دیت و قصاص بر نصف نفوس اهلیه مگر هر یک دیت
حواهد داشت مثلا در قطع یک انگشت از زن ده شتر است و دو انگشت بیست شتر و سه انگشت سی شتر و چهار انگشت
بیست شتر بر میگردد که بثلث رسید و بخواهی قصاص کنی مرد را باید تفاوت که نصف است بدهد آن وقت قصاص نماید و
ظاهرا مسئله محل خلاف و اشکال نیست بلکه خلاف الا جماع علیه و علیه النصوص المستفیضة ففی صحیح ابان قلت لابی عبدالله
ما تقول فی رجل قطع اصبعا من اصابع المرأة کم فیها قال عشر من الابل قلت قطع اثنتین قال عشرون قلت قطع ثلاثا
قال ثلاثون قلت قطع اربعا قال عشرون قلت سبحان الله یقطع ثلاثا فیکون علیه ثلاثون و یقطع اربعا فیکون علیه عشرون
ان هذا کان یبلغنا و نحن بالعراق فنبرء ممن قاله و نقول الذی جاء به شیطان فقال مهلا یا ابان ان هذا حکم رسول الله ص ان
المرأة تقابل الرجل الی ثلث الدیة فاذا بلغت الثلث رجعت الی النصف یا ابان انک اخذتنی بالقیاس و السنة اذا
قیست محق الدین و فی حسن جمیل سألته بین المرأة و الرجل قصاص قال نعم فی الجراحات حتی یبلغ الثلث سواء فاذا بلغت
الثلث ارتفع الرجل و سفلت المرأة الی غیر ذلک من النصوص و هرگاه غلامی غلامی را بکشد پس هرگاه مساوی هم دیگر باشد جایز است
از برای مولی قصاص و عفو خواه مساوی باشد در قیمت یا تفاوت داشته باشد هرگاه غلام کنیزی را بکشد یا کنیز غلامی را در هر
صورت قصاص جایز است از برای مولی و تساوی قیمت شرط نیست در صورتیکه مولای قاتل و مقتول یکی باشد و در صورتیکه

[illegible]

دو مولی داشته باشد باید ملاحظه قیمت نمود در قصاص پس هرگاه مساوی باشد قاتل و مقتول در قیمت یا قیمت قاتل کمتر
باشد قصاص جایز است و هرگاه قیمت زیادتر باشد باید آن زیادتی را مولای مقتول رد کند بمولای قاتل و نقاص کند یا بقدر قیمت عبد
استرقاق کند از عبد قاتل و هرگاه آزاد عبد زن یا مرد بنده را بکشد جایز نیست قصاص از قول النبی ص لا یقتل حر بعبد مگر آنکه آزاد
قتل عبید معتاد شده باشد در این صورت قصاص جایز است و در غیر صورت اعتیاد باید از عهده قیمت او برآید هرگاه
عبد غیر باشد مگر آنکه قیمتش از دیت حر زیادتر باشد و هرگاه عبد خود ش باشد کفاره بر او است که در کتاب کفارات مسطور
است و هرگاه بنده آزادی را بکشد جایز است قصاص او و استرقاق او از برای اولیاء مقتول مخیر هستند او را بکشند یا بغلامی
استرقاق نمایند و دیگر چیزی در هر صورت بر مولای قاتل نیست و هرگاه بنده زخمی بر آزادی بزند جایز است از برای مجروح
قصاص و جایز است مطالبه دیت اگرچه جنایت قصاصی باشد و در صورتیکه مطالبه دیت نمود استرقاق میکند آن
عبد را هرگاه مقابل دیت جنایت در صورتیکه قیمت آن عبد زیادتر از دیت جنایت او نباشد و هرگاه زیادتر باشد بقدر دیت
استرقاق میتواند از آن عبد و در این مقام چند مسئله است مسئله اولی دیت بنده قیمت میشود بر اعضای او در
مقام دیت جنایات وارد بر او پس هر عضوی که در آدمی یکی است مثل بینی و آلت رجولیت دیت آن معادل قیمت
عبد است و هر عضوی که دو تا است دیت آن نصف قیمت عبد است مثلا قیمت عبد هزار تومان است دیت قطع
انف و زبان و ذکر او هر یک هزار تومان است و دیت لب و چشم و گوش و دست و پا هر یک پانصد تومان است
و دیت انگشتان او هر یک صد تومان است هر چند آنکه در حر دیت هر که هزار تومان است قیمت میشود بر اعضای او یعنی
قیمتش از هر یک هزار تومان و اعضای که در او دو تا است هر یک پانصد تومان و ده عضوی که از اعضای حر که دیت مقدر ندارد
بر عبد اصل است در حر یا نیز ارش که فرض میشود حر عبد هرگاه عبد صحیح و خالی از جنایت چه قیمت است
فرضا هزار تومان و با این جنایت قیمت او چه قدر است مابین الصحیح و المعیب رجوع است که ده تومان است
دیت آن جنایت ده تومان خواهد بود مسئله ثانیه هرگاه عبدی عبدی را بکشد که هر دو عبد مال یک شخص باشد پس
مولی مختار است بین قصاص و عفو و ... استرقاق قاتل و قتل آن مگر اشتراک و هرگاه سبقت کنند احدهما در قصاص کرده یا عفو
قصاص کنند بسبب سبقت ولی ... مسئله ثالثه بعضی از فقها قائل شده اند بانکه
جایز است از برای مولی عبد جنایت کننده از آنکه بفروشد او را ... باستلاط اولیای مقتول بر قصاص
و ... در مسالک ... و در خلاف ادعای اجماع
شده بر عدم جواز ... معلوم میشود جواز با استلاط اولیای مقتول بر قصاص و استرقاق و اوسط
اقوال و قول وسط است ... اجماع محکی ... عبد و ابطال آن حق بسبب عتق و بیع و هرگاه
قائل شویم بانکه صحت عتق و هبه و بیع معلق است بر علم استرقاق منافی است باتفاق که معتبر است در صحت عتق و بیع
و هبه ... و از کلام بعضی از متأخرین مستفاد میشود جواز صحت و لزوم غرامت
بر مولی که ... ولی اجماع محکی ... در صورتیکه قتل عمد باشد

واما در صورتیکه قتل خطا باشد در رفتن عتق ولزوم غرامت بر معتق بجهة روایة عمرو بن شمر عن ابی جعفر ع قال قضی
امیر المؤمنین ع فی عبد قتل حرا خطأ فلما قتله اعتقه مولاه قال فاجاز عتقه وضمنه الدیة [illegible] بعین قول واطلاق
عتق والناس مسلطون [illegible] اقتضا مینماید مسئله رابعه هرگاه آزادی جنایتی بر بنده وارد سازد قصاص جایز نیست
بجهة عدم تساوی جانی ومجنی علیه بلکه حکم آن دیت است بالجمله قیمت عبد را قسمت کرده بر اعضاء او وجنایتی از عبد قیمت
جنایت برآید مثلا هرگاه دست او را قطع کرده باشد از عهده نصف قیمت عبد باید برآید وهرگاه مولای عبد عبد را بعد از جنایت
آزاد کند وسرایت کند جنایت ودر بمیرد قصاص لازم نمی آید زیرا که وقت تحقق جنایت حر نبوده تا قصاص لازم آید ولیکن باید
از عهده دیت حر برآید نه قیمت عبد قیمت جنایت [illegible] میکرد وفاضل از ما دیت حر وارث مجنی علیه میگیرد مثلا
عبد پنجاه تومان ارزش داشته وجانی یک دست او را قطع نموده ومولی او را بعد الجنایة آزاد نموده وجنایت سرایت نموده
فوت شد جانی باید هزار دینار مثلا بدهد بیست وپنج تومان از مولای عبد وما بقی را وارث عبد واما هرگاه جنایت
خارصه یا دامیه یا متلاحمه یا سایر جنایات شجاج وجراح باشد نسبت عضو از اعضای عبد باید ملاحظه کرد دیت آنرا
در حر مثلا هرگاه خارصه باشد یک شتر است که صد یک دیت حر باشد وقیمت عبد مثلا پنجاه تومان است دیت خارصه
در عبد مثلا صد یک قیمت آن خواهد بود که [illegible] باشد ودر همین حساب است سایر شجاج وجراح در عبید قال
امیر المؤمنین ع فی خبر السکونی جراحات العبید علی نحو جراحات الاحرار فی الثمن وفی مقطوع [illegible] واذا جرح العبد قیمه جراحته
من حساب قیمته مسئله خامسه هرگاه حر دست عبدی را قطع کند بعد از آن مولی عبد را آزاد کند وبعد از آن حر دیگر
پای او را قطع کند مثلا یا صدمه دیگر بزند که از هر دو سرایت کند وعبد تلف شود قصاص بر جانی اول نیست بلا اشکال
واما جانی دوم جایز است قصاص شود بعد از رد نصف دیت هم چنانکه هرگاه عبد واجنبی با شرکت جنایتی بر حر وارد
آورند که از جنایت هر دو تلف شود جایز نیست قصاص بر عبد ولی جایز است قصاص اجنبی بعد از رد نصف دیت و
همین است حکم در مثل مسلم وذمی در قتل ذمی مسئله سادسه هرگاه حربی عامدا قتل عبید جایز است
قصاص کردن او هم چنانکه هرگاه معاهد کند بقتل اهل ذمه [illegible] مسلم کافر ذمی
قصاص نمیشود از مسلم بعوض آن کافر خواه آن کافر حربی باشد یا ذمی بالاجماع [illegible] ابو یوسف از اهل سنت
که او جایز دانسته قتل مسلم را بسبب کافر ونیکو گفته است شاعر یا قاتل المسلم بالکافر جرت وما العادل کالجائر یا من ببغداد
والاطراف من فقهائها والناس او شاعر جار علی الدین ابو یوسف بقتله المسلم بالکافر فاسترجعوا وابکوا علی دینکم
واصبروا فالاجر للصابر بلی دیت ذمی بر او لازم است در صورتیکه مقتول ذمی باشد ودیت ذمی بنا بر اقوی هشت
صد درهم است که بحسب قروشهای متعارفی [illegible] هشت مثقال نقره سکوک است
که [illegible] قروش وکسری میشود باید از عهده آن دیت برآید ودر این مقام چند مسئله است مسئله اولی جایز
است قصاص کردن مسلم بعوض ذمی در صورت [illegible] در صورتیکه اولیای مقتول ذمی [illegible] دیت مسلم
یعنی دیت ذمی [illegible] است [illegible] که هزار درهم [illegible] مسلم را اقتصاص

کند

کند علی المشهور بین الاصحاب بلکه ادعای اجماع [illegible] منهم ویدل علیه جملة من الروایات منها خبر ابن مسکان عن الرضا ع اذا قتل
المسلم یهودیا او نصرانیا او مجوسیا فارادوا ان یقیدوا ردوا فضل دیة المسلم واقادوه ومنها موثق سماعة عنه ع فی رجل مسلم
قتل رجلا من اهل الذمة فقال هذا حدیث شدید لا یحتمله الناس ولکن یعطی الذمی دیة المسلم ثم یقتل به المسلم ومنها خبر ابی
بصیر عنه ع اذا قتل المسلم النصرانی فاراد اهل النصرانی ان یقتلوه قتلوه وادوا فضل ما بین الدیتین ومنها خبر ابی بصیر
سالته عن ذمی قطع ید مسلم قال تقطع یده ان شاء اولیاؤه ویأخذون فضل ما بین الدیتین وان قطع المسلم ید المعاهد خیر اولیاء المعاهد
فان شاؤا اخذوا دیته وان شاؤا قطعوا ید المسلم وادوا الیه فضل ما بین الدیتین واذا قتله المسلم صنع کذلک ودر صورتیکه
قاتل معتاد باشد وعادة کرده باشد بقتل ذمی که در این صورت [illegible] اولیاء دم ذمی [illegible] مقتول مسلط اند
بعد از دادن فاضل دیت مسلم بر کشتن مسلم قاتل وجایز است از برای ایشان عفو واولیای دم [illegible] بر عفو وقتل نیست
[illegible] احتمال [illegible] با اولیای مقتول [illegible] وعادت [illegible] شد وعادة ظاهر المکثر [illegible]
متحقق میشود وبکشتن سه تا متحقق میشود [illegible] مسئله ثانیه هرگاه بکشد ذمی ذمی دیگر را جایز است قصاص
در صورتیکه قتل عمدا باشد وهرگاه ذمی ذمیه را بکشد جایز است قصاص بعد از دادن نصف دیت آن که در شرع اسلام مقرر شده
وهرگاه ذمیه ذمیه را بکشد جایز است قصاص وهرگاه ذمی ذمیه را بکشد جایز است قصاص ولازم نیست [illegible]
[illegible] هم چنانکه در مسلم مذکور شد وهرگاه ذمی کافر حربی را بکشد جایز نیست قصاص بنا بر اظهر وقد صرح بذلک
العلامة والفاضل الهندی مسئله ثالثه هرگاه بکشد ذمی مسلم را اولیای مقتول مسلط اند بر قتل قاتل وبر اموال او واولاد
[illegible] اولیای [illegible] میکنند [illegible] غلام خود میکنند [illegible]
[illegible] مسئله [illegible]
قتل او [illegible] مسئله رابعه هرگاه بکشد ذمی [illegible] جایز نیست قصاص [illegible]
دیه مقتول [illegible] مسئله خامسه هرگاه مسلم دست یا عضوی دیگر از اعضای او را قطع
کند [illegible] جنایت [illegible] قصاص جایز نیست نه قصاص نفس ونه قصاص اعضا
بلکه حکم آن دیت [illegible] در صورتیکه حر [illegible] جنایت کند [illegible]
[illegible] کند پس سرایت کند وبمیرد [illegible] هرگاه طفلی دست بالغی را قطع کند [illegible]
کند قصاص جایز نیست بلکه دیت [illegible] سرایت شد [illegible]
[illegible] مسئله سادسه هرگاه مرتد [illegible] ذمی را بکشد جایز است قصاص او
بنا بر اظهر وهرگاه ذمی مرتد را بکشد کشته میشود آن ذمی قصاصا بالاجماع [illegible] اهل ذمه
وهرگاه مسلم مرتد را بکشد قصاص نیست [illegible] خلاف است واظهر [illegible] علم دیت است
مسئله سابعه هرگاه قاتلی که قصاص بر او واجب شده باشد غیر از اولیای دم [illegible] اولیای دم قاتل را
کادر [illegible] قصاص نمایند [illegible] منافات ندارد [illegible] اولیای دم

مقتول بر قتل او باشند او اولیای هم مقتول دوم بر قتل او قدیر که نفس او منهدم بعد به ولی هر کدام و بنا بالواط کسی مستحق قتل شده باشد
هر که او را بکشد قصاص بر او وارد نیست بنا بر اظهر اگرچه بغیر اذن امام او را کشته باشد اگرچه بهتر آنست که باذن امام باشد
او را بکشد شرط است آنکه پدر نبوده باشد قاتل پدر مقتول پس هر گاه پدر مقتول باشد قصاص پدر جایز نیست بالاجماع
و فرقی نیست میانه جنایت بر نفس و بر اعضا در هیچ ملت پدر را قصاص نمیتوان کرد و پدر پدر را هم نمیتوان قصاص نمود
و هر چه بالا رود ولی باید پدر و جد را بسبب قتل اولاد تعزیر نمود با آنچه حاکم شرع مصلحت داند و هر گاه پسر پدر را عمدا
بکشد جایز است پسر را قصاص کنند چه در جنایت بر نفس و چه بر اعضا و در جنایت میانه سایر اقارب مثل برادر و اعمام
و اخوال و عمات و خالات قصاص جایز است چه در نفس و چه در طرف و هر گاه شوهر زوجه خود را بکشد اولاد
زوجه که از زوج اند میتوانند قصاص کنند یا نه در مسئله دو قول است و اظهر بلکه اشهر آنست که جایز نیست از برای اولاد که والد
خود را قصاص نمایند و شیخ و علامه و شهید قائل بعین قول اند و هر گاه زوجه ولدی از غیر آن زوج داشته باشد جایز است از برای او
قصاص بعد از رد سهم دیت آن ولد که از همان زوج دارد و هر گاه دو برادر باشند یکی از آن دو پدر را بکشد و آن دیگر
مادر را ... مسلط اند هر یک از آن دو بر قصاص آن دیگری و هر گاه ... نمایند مقدم ... قصاص ... که کدام
ملیت اول قصاص نمایند و امر العالم شرط ... کمال عقل است پس هر گاه مجنون خواه مطبق باشد یا ادواری در ایام جنون ...
صغیر بکشد کسی را خواه مقتول کبیر باشد یا صغیر و خواه مجنون باشد یا عاقل جایز نیست قصاص کردن او بلکه حکم در این قتل دیت است
بر عاقله ایشان ... خطا است و هر گاه عاقلی که ... مجنون ... دیت از بیت المال
است و هر گاه قاتل در حین قتل عاقل باشد و بعد دیوانه شود قصاص میشود و هر گاه بکشد بالغ عاقل صغیر را قصاص میشود
... و هر گاه بکشد بالغ عاقل مجنون را ... بنا بر مشهور میان اصحاب ...
... اجماع ... و هو الحجه ... سألت ابا جعفر عن رجل قتل رجلا مجنونا فقال ان كان المجنون اراده فدفعه عن نفسه فقتله
فلا شيء عليه من قود ولا دية ويعطى ورثته الدية من بيت مال المسلمين قال وان كان قتله من غير ان يكون المجنون اراده فلا قود لمن لا يقاد منه
وارى ان على قاتله الدية في ماله يدفعها الى ورثة المجنون ويستغفر الله عز وجل ويتوب اليه وقريب من ذلك بعض روايات ...
... مست و قصاص نیست بلکه هر گاه کشته شود مجنون بسبب دفاع خون آن هدر است و الا هر گاه از روی عمد کشته شود دیه
عمد ... است و هر گاه خطا باشد دیت بر عاقله است و اما کسیکه مست ... باشد ...
مست ... هر گاه ... مسکر خورده باشد قصاص بر او وارد است مثل آنکه کسی از روی معصیت شراب خورده ...
... قتل ... که قصاص بر او لازم است و اما نائم هر گاه جنایتی در حالت خواب از او صادر شود قصاص بر او نیست ...
بر او نیست ... جنایت او شبه عمد است و دیت بر مال ... است ... اول و ...
المشهور بین الاصحاب ... الثانی ... و ... که طفل غیر ممیز ... هر گاه ... خواب
طفل را بکشد نیز قصاص بر او نیست ... دیت در مال ... قول است ...
... مشهور میان اصحاب ...

وبعضی قیاس

وبعضی قیاس ... باینکه عمدا و خطا است و دیت بر عاقله لازم است و استثنا ... ولی ... قصاص ...
... آنست که مقتول ... باشد پس هر گاه ... باشد قصاص ... نیست مثل آنکه ...
... بالواط کشته ... که مستحق قتل شده باشد ... قصاص نیست و هم
چنین کسیکه او را بجرح قصاص کرده باشند و از جرح سرایت کند و بمیرد قصاص در آن نیست ... من قتل الحد فلا
دية له مضافا الى الاجماعات المحكية الواردة في هذا الباب و هم چنین کسیکه بدفاع کشته شده باشد قصاص نمیشود ...
... قتل ... ثابت میشود و آن ... اقرار ... و کفایت ... میانه
اصحاب ... و ابن ... قائل شده اند باینکه اقرار ... لازم است و دلیل ... از برای ...
و باید اقرار کننده بالغ و عاقل و مختار ... باشد پس اقرار صبی و مجنون و ساهی و غافل و نائم و سکران ...
... اقرار ... صحیح ... هر گاه ... عبد ... قاتل است و عبد منکر باشد
اقرار ... قصاص ... و فرقی نیست ... میانه مدبر و ام ولد و مکاتب ... از ...
... اقرار ...
... دو مرد ...
عادل است و کفایت نمیکند ... در حکم قصاص شهادة یک مرد عادل و دو زن عادله و نه شهادة یک عادل با یک قسم و نه شهادة
چهار زن ... در جنایت اعضا که حکم در آن قصاص باشد ... و ... نیز کفایت ...
است که ... عادل باشد ... حکم در اینها نیز قصاص است ... در جنایت بر نفس که حکم آن دیت باشد مثل قتل شبه عمد
و خطا و شبه خطا ... و ... دو زن ... ثابت میشود دیت و هم چنین جنایات اعضا که
حکم در آنها دیت باشد ... ذکر شد و ضرور نیست در آنها ...
مرد عادل و باید ... شهادت ... باشد پس هر گاه ... اختلاف ... ثابت ... مثل آنکه احدهما
شهادت ... قتل و آن دیگری شهادت ... اقرار ... قاتل ثابت میشود قتل و هم چنین هر گاه احدهما شهادت
... و آن دیگری ... با اختلاف شهادت ... ثابت ...
شد و هر گاه شهادت ... بقتل عمد و آن دیگری بقتل مطلق ثابت میشود ...
... و اولیای دم ... قسامه ... ثابت شود و هر گاه شهادت ... بقتل عمد و آن دیگری ...
مطلق طلب میشود از مدعی علیه بیان ... هر گاه ... جواب ... قتل شد قبول ... و هر گاه اقرار ...
قصاص میشود و هر گاه اقرار ... ولی دم ... مستحق ... و هر گاه ... اختلاف
شود ... قاتل ... است ... صاحب ... قسامه ... عبارت است
از قسمهائیکه اولیاء دم یاد میکنند بر قتل ... مطلب اول ... در لوث است که شرط
قسامه است و لوث ... مدعی علیه است بسبب امارات ظاهره ... مقتول را ...

وهم در اعضا و جراحات مثل نفس و القسامة لا تكون الا مع التهمة بالامارات ظاهر بل الظاهر ان اجماع الطائفة و في المسالك على ما حكي عنه ان
عليه في النفس اجماع المسلمين و في الاعضا اجماعنا و در لوث حصول علم از برای حاکم لازم نیست بلکه لوث امارت است که حاصل شود از آن
امارت از برای حاکم ظن بصدق مدعی و اما خود مدعی باید علم داشته باشد بمدعی به و الا سوگند نخورد یا دخل ایشان خلاصه هر گاه
لوث متحقق شود مقام قسامه تحقق خواهد یافت بلکه یک قسم بر مدعی علیه لازم خواهد شد بر نفی مدعی به و متحقق میشود لوث بامور عجیب
چند مثل آنکه شاهد واحد و مثل آنکه یافت شود مقتول نزد خون آلوده و نزد او کسی با آلة قتاله خون آلوده باشد و شان او هم قتل
باشد یا آنکه مقتول باشد که احتمال قتل ... او نزد ... نسبت ... قتل از او حاصل میشود و لوث بشهادة طفل و فاسق
و کافر ... حاصل میشود ... خلاصه مناط ظن حاکم شرع است ...
باشد و از اینجا است که بعضی از فقها تصریح نموده‌اند بانکه شهادة صبی و فاسق و کافر موجب تحقق لوث نیست و بانکه
هر گاه خبر دهند جماعتی از فساق و نسا لوث متحقق خواهد شد و هر گاه جماعتی از اطفال و یا کفار شهادة دهند لوث متحقق خواهد
هر گاه ... متواتر ... حصول ظن ... ضعیف و هر گاه شاهد ... ادعای ... اکتفا نموده و ...
اولیای دم بکی را معین ادعا نمایند ... لوث متحقق است و اولیا ایشان بقسامه ... شیخ ... قتل شده و لعب
ظاهر آن است که لوث نباشد ... لوث ... لازم باشد و شرط است در لوث آنکه اثر قتل در بدن مقتول موجود
باشد مثل جرح یا سرخی یا خفه ... وجوه ... لوث متحقق خواهد شد کما صرح به الاصحاب کافه و بعضی از فقهای اصحاب
... کلام ... مدعی علیه ... معتبر ... علیه ... اعتبار ... مدعی
علیه است ... اطلاقات ... یافت شود کشته در خانه کسی نباشد ... لوث
خواهد بود و هر گاه ... ادعا نمایند که او قاتل است کما صرح به الاصحاب مطالب ... در ... قسامه است ... در
بنجاه قسم است ... پنج قسم است ... ظاهر کلام ... و صریح کلام شیخ اجماع است ...
و في الخبر و القسامة جعل في النفس على العمد خمسين رجلا و جعل في النفس على الخطاء خمسة و عشرين رجلا و في الخبر الصحيح قال ابو عبد الله
في القسامة خمسون رجلا في العمد و في الخطاء خمسة و عشرون رجلا ... ولی دم ... قصاص ... باشد
باید بنجاه قسم ... قسم ... و اگر ... قسم ...
... لوث ... قسامه ... قسم ...
... اولیای ... حصص ...
مستفاد میشود ... لوث و قسامه ... لوث و قسامه در اعضا و جراحات نیز هست و الظاهر ...
که هر گاه ... عضو ... باشد ... بنجاه قسم ... و هر گاه
... باشد ... قسم ... و حساب ... علیه قسم
... و هر گاه ... خطا ... باشد ... قسم ... قسم ... باشد ... شد
... قسم است ... و ... قسم ...

قسامه ثالث ... لازم است در این قسم که ذکر شود قاتل و مقتول و القرائن و اجتماع و عمد و خطا مطلب ... در احکام قسامه است
ثابت میشود قصاص بقسامه در جنایت عمد در نفس و ثابت میشود بقسامه قصاص در اطراف و اعضا در ... از ... ازلحاظ
و ... و ... و ... در عمد و ثابت میشود ... دیت در ... و ... و ... و ثابت میشود
بقسامه دیت بر ... در جنایت شبه عمد ... وجه در ... و ظاهر ... اجماع و ... الاتفاق باشد
و دلالت میکند بر آن ... و بر اجماع اطلاقات قسامه ... قلت کیف کانت القسامة فقال اما انها حق و لولا ذلك
لقتل الناس بعضهم بعضا و انما القسامة ... الناس ... الاخبار ... في ... و ... قتل و جنایات ... خطا
که دیت ... میشود بر عاقله ... که ... قسامه ثابت میشود دیت بر عاقله ... ظاهر کلام علامه و شهید عدم
ثبوت دیت ... بر عاقله ... في ... التحرير و ان كان القتل خطا ثبتت الدية على القاتل لا على العاقلة فان العاقلة انما
تعقل الدية مع البينة لا مع القسامة و في خبر ... لا تعقل العاقلة الا ما قامت عليه البينة ... که ثابت میشود
... قسامه دیت بر عاقله و ... قول مشهور است ... اطلاقات ... خبر ... و ... از ... شهرت
و غیره با آنکه ظاهر ... قسامه ... مثل ... است و ... مسائل ... هر گاه اولیای دم متعدد باشند
و بعضی غایب باشند و بعضی حاضر آنکه حاضر است قسامه ... و ... قصاص ... بلحاظ ... دیت
... و ... اذن ... غایب حاضر شد ... احتمال ... هر ... حاضر ...
قتل ... هر گاه حاضر قصاص ... باشد ... میتواند ... مقتول از قصاص ... ان غایب که
تکذیب ... از دیت مقتول و هر گاه قصاص ... باشد ... غایب ... علیه و قصاص میتواند ...
آنکه ... میتواند حاضر ... قصاص ... باشد و ... باشد ... المطلوب و اگر ... باشد و طالب
قصاص باشد قصاص میتواند ... حاضر و غایب ... قسامه لازم نیست و هر گاه طالب قصاص نباشد و ان حاضر
طالب باشد ... طالب ... غایب ... قصاص ... غایب ... قسامه میتواند
و هر گاه بعضی از اولیای دم صغیر ... حکم ... غایب است ... و بعضی ... بقسامه ... میتوانند
کبار اولیای دم ... اثبات ... قصاص ... قصاص میتوانند و انتظار کبیر شدن
... لازم نیست ... حاکم ... قصاص لازم نیست ... ولی خاص یا ولی عام ... منع از
قصاص ... کبار ... قصاص ... المسئلة الثانية هر گاه یکی از
اولیای دم تکذیب ... مدعی علیه ... کشته ... است ... تکذیب ...
... لوث ... قسم ... قصاص ... و ...
تکذیب ... مسئله ثالثه هر گاه دو شاهد عادل شهادت دهند که زید قاتل بکر است و ...
دیگر ... عمرو قاتل است ... قاتل زید است ... عمرو است ...
... حکم ... از زید ... و ... عمرو ... و حکم

قصاص نمیشود و نه قتل و مهلت او و شیخین و جماعتی برآنند که مطالب تصریح میباید بجهة چند وجه اول احتیاط در ماده دما
دوم آنکه قصاص هر دو مستلزم ریختن خون احدهما بغیر حق و آن حرام است و مقابله آن ترک قصاص است و لا اخذ دیه از
هر دو بالاشتراک مقابله اخذ حق اولیاء دم است سیم آنکه قصاص باید مورد آن مشتبه نباشد و در اینمقام مورد مشتبه است
چهارم ادعای اجماع است بر عدم جواز قصاص که در حق خبر عمل است پنجم آنکه قصاص از حدود است و الحدود تدرء
بالشبهات ششم آنکه قصاص احدهما ترجیح بلا مرجح است و تخییر دلیلی ندارد و امامیت بجهة آنست که خون
مسلمی از میان نرود مسئله رابعه همان مسئله است با آنکه دو ولی دم اتفاق نمایند بر آنکه قاتل زید است معینا یا عمرو است
معینا در این صورت لوث محقق است و لیکن دم اثبات مینمایند بقسامه و قصاص میکنند و هرگاه ولیین دم ادعا نمایند که
هر دو را در قتل لوث محقق است و اثبات بقسامه مینمایند و یک دیه میبرند و هر دو را قصاص میکنند و این
صورتی است که ظن حاصل باشد بصدور قتل از هر دو بالاشتراک و الا حکم بقصاص هر دو مشکل است و در مقام دیه
است و هرگاه ولیین دم بگویند بعد از شهادت شهود مثلا که کذبنا که قاتل فی الواقع در این صورت نیز مقام قصاص نیست
بلکه باید شهود علیهما بالمناصفه از عهده دیه برآیند مسئله خامسه هرگاه امارات لوث بر قاتل بودن زید و
قاتل بودن عمرو هر دو باشد و ولیین احدهما ادعا نماید که قاتل زید است و آن دیگری ادعا نماید که عمرو است در اینمقام هر یک
اثبات بجهة قسم مینماید هر یک بر طبق مدعی خود و نصف دیه از مدعی علیه خود اخذ مینماید و قصاص هم از ایشان
نیست بجهة همان ادله که در مسئله سابقه گذشت مسئله سادسه هرگاه دو نفر اقرار نمایند هر یک که من بالانفراد زید را کشتم
اولیاء دم هر یک از مقرین را که بگویند قاتل است معین است او بجهت قصاص و هرگاه اختلاف نمایند اولیاء دم در تعیین
قصاص از مقرین مختار است و باید بالمناصفه از عهده دیه برآیند و هرگاه دو عادل شهادت بدهند بر آنکه قاتل زید است
و عمرو اعتراف نماید که من او را کشتم نیز مخیرند اولیاء دم در تعیین بجهة قصاص در صورتیکه بدانند که او قاتل است و هرگاه
خون هر دو در فرق معلوم باشد مقام تخییر نیست بلکه مقام دیه است و هم چنین مقام دیه است هرگاه اختلاف نمایند اولیاء
دم و بر بعضی مشهود علیه استقرار نمایند و بعضی بمقر او در مسئله اقوال دیگر هست ولی همه همین قول است مسئله
سابعه هرگاه ولی دم بعد از تحقق لوث اثبات بقسامه نماید و دیه اخذ نماید بعد از آن دو شاهد عادل پیدا شود که علم از شهادت
ایشان از برای حاکم حاصل شود بر آنکه مدعی علیه غایب بوده بنحویکه ممکن نبوده که او قاتل باشد یا آنکه او مریض یا محبوس
بوده باطل میشود قسامه و استرداد میشود از او دیه و هرگاه قصاص نموده باشد و بعد از قصاص معلوم شود حینئذ
شهادت بدهند باید دیه حاصل شده از او اخذ نماید این در صورتی است که شهادة بر امر اثباتی بدهند مثل غیاب
و مرض و حبس و امثال اینها و هرگاه شهادت بدهند بنفی و بگویند ما شاهدیم که او را نکشته شهادة ایشان مسموع نیست
مگر آنکه بعد از استعلام مراجع شود بشهادة ایشان بامر اثباتی مسئله ثامنه هرگاه کسی متهم شود بقتل و خواهش نمایند
اولیاء دم از حاکم شرع که حبس نماید او را تا ثابت نمایند جایز است از برای حاکم حبس او تا شش روز و هرگاه در این شش
روز ثابت شد تسلیم اولیاء دم مینماید تا قصاص نمایند یا دیه بگیرند و هرگاه ثابت نشد او را رها میکند

وبدان روایتی

باب القصاص

وبدان روایتی وارد است و کثیری از اصحاب فتوی بمضمون آن داده اند اگرچه بعضی دیگر قائل نیستند و فتوی نداده اند و لیکن اظهر
قول اول است و حبس جایز است و علاوه بر روایت اعتبار و اهتمام در امر دماء اقتضای حبس را مینماید و بعضی حبس را تا یکسال
جایز دانسته اند و لیکن دلیل واضحی بر آن نداده و این حکم اختصاص بصورت قتل دارد در شجاج و جراح نیست مطلب سیم در
کیفیت استیفای قصاص است خلافی نیست در آنکه قتل عمد موجب قصاص است نه دیه بلی هرگاه اولیاء دم و جانی راضی شوند بدیه
ساقط خواهد بود قصاص و قصاص ساقط خواهد بود و رضای جانی نیز لابد است و رضای اولیاء دم تنها کافی نیست
و هرگاه ولی دم راضی بدیه نشود مگر بزیاده بر دیه زیاد میکند قاتل را داخل شود و هرگاه جانی بسرایت جرح بمیرد با حکم شرع
بقصاص نفس نا یقین شود بانکه مرگ بسبب سرایت جرح بوده و هرگاه مقام شک باشد و یقین حاصل نباشد قصاص نفس نمی شود
بلکه قصاص جرح خواهد شد و هم چنین است مسئله الاولی ارث میبرد قصاص را هر که وارث مال مقتول است مگر زوج و زوجه و اینها
ارث نمیبرند قصاص را و ولی دم نیستند بلکه ارث میبرند دیه را هرگاه دیه باشد یا قصاص باشد و مصالحه شود بر دیه و هرگاه
ولی دم یکنفر باشد مباشر میشود قصاص را و اذن امام و حاکم شرع ضرور نیست بنابر مشهور بین الاصحاب لاسیما المتأخرین منهم
و احوط مراعات اذن حاکم شرع است خصوص در قصاص طرف و جراح و هرگاه اولیاء دم جماعتی باشند بعضی قائل اند بانکه جایز
نیست مباشرت قصاص بلکه باید باجتماع و باتفاق جمیع باشد با اذن حاکم شرع و لیکن اظهر بلکه اشهر آنست که اتفاق لازم نیست بلکه
جایز است که یکی از اولیاء دم سبقت نماید بر قصاص وفاقا للمرتضی و القاضی و ابن حمزه و ذهب الیه جمیع البرهان نسبه الی الاکثر بل عن المرتضی
والخلاف والغنیه والمبسوط الاجماع علیه بل عن الخلاف نسبته الی اخبار الفرقه و اجماعات حکایت میکند از بعضی بانکه بنا بر قصاص
تعلیل است در آنکه هرگاه اولیاء دم عفو کنند یکی جایز است از برای او که قصاص نماید و در صورت منع بعضی
هرگاه قصاص جایز باشد در صورت سکوت بطریق اولی جایز خواهد بود و قصاص حق اولیاء است و حق صرف نیست که اذن
حاکم ضرور داشته باشد بلی هرگاه بعضی از اولیاء سبقت نماید بر قصاص ضامن خواهد بود سهم دیگران را از دیه باید
از عهده سهام ایشان از دیه برآید مسئله ثالثه قصاص باید بشمشیر تیز باشد و منع شده از آنکه آلت قصاص کال و کند
باشد و بعضی از علماء مطلق حربه تیز کافی است و باید از جانی قطع کنند چنانکه جایز احتیاط حالات سکته
بان مثل روایتی که از حضرت امام موسی کاظم مرویست در مروی که در مجلس احضار شد عصا را تا او را کشته
باید دانست قول اولیاء مقتول لکن و آلات میشود که بطوری که ملتذ شود و خوش داشته باشد او را بکشد بلکه باید جدا
زده و قریب باین مضمون است صحیح کنانی از حضرت صادق و هرگاه قصاص کننده بغیر شمشیر و بغیر شمشیر باشد
متعدی است و تعزیر میشود و باید او را تعزیر نمود و بغیر ضرر جبر عیب او و مانند مسئله ثالثه هرگاه قاتل
پناه برد بمسجد الحرام جایز نیست قصاص کردن او ما دامیکه در آنجا است و جایز است که تا تنگ کنند تا بیرون آید
و هرگاه ملتجی شود بمسجد الحرام جایز نیست و هرگاه در حرم قتل نموده و ملحق داشته بحرم و ابن ادریس مسئله انه
ظاهر مسجد الحرام است و ملحق بآن است مسجد النبی و مشاهد رضا و ظاهر آنست که ملحق باشد و جایز نباشد قصاص
در آن اماکن مشرفه مگر آنکه قتل در مسجد الحرام واقع شده باشد که قصاص در آنجا جایز خواهد بود والله العالم

علی المدعی للاجماع المحکی [illegible] و مشاهد [illegible] مسجدها و مکانها [illegible]

که [illegible] قصاص [illegible] جایز است [illegible]

شود مسئله رابعه هرگاه [illegible] قصاص [illegible] جراحات [illegible] قصاص [illegible]

[illegible] هرگاه [illegible] سؤال [illegible]

[illegible] و احتمال صدق [illegible] قصاص شود مسئله خامسه هرگاه بعضی از اولیا غایب باشند

یا صغیر یا مجنون باشند و بعضی حاضر [illegible] جایز است [illegible] قصاص [illegible]

[illegible] قصاص [illegible] مسئله سادسه هرگاه بعضی از اولیا [illegible]

عفو کنند از قصاص یا دیه [illegible] ساقط نمی‌شود قصاص [illegible]

[illegible] مسئله سابعه [illegible] قصاص [illegible]

[illegible] قصاص [illegible]

[illegible]

[illegible] مسئله [illegible]

[illegible] قصاص [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاجماع [illegible]

[illegible] قصاص [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مسطوره صلاحیت ندارد [illegible] مسئله تاسعه هرگاه [illegible]

[illegible] قصاص [illegible]

[illegible]

[illegible] قصاص [illegible]

[illegible] مسئله عاشره هرگاه [illegible]

[illegible] مسئله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] مسئله [illegible] قصاص [illegible]

[illegible] مسئله [illegible] قصاص [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قصاص [illegible]

[illegible]

[illegible] مسئله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قصاص [illegible]

بلیه الاقرب فالاقرب و قتل او بسبب موجب میراث بود فمی روایت ابی بصیر سألت ابا عبدالله ع عن رجل قتل رجلا متعمدا ثم هرب القاتل فلم یقدر
علیه قال ان کان له مال اخذت الدیه من ماله والا فمن الاقرب فالاقرب فان لم یکن له قرابة اداه الامام فانه لا یبطل دم امرء مسلم
وخبر البزنطی عن ابی جعفر ع فی رجل قتل رجلا عمدا ثم فر فلم یقدر علیه حتی مات قال ان کان له مال اخذ منه الدیه والا اخذت
من الاقرب فالاقرب باب دوم در قصاص طرف است و مراد بقصاص طرف جنایتی است که کمتر از نفس باشد
خواه جراحتی باشد که وارد بر دست و پا و امثال آن شده باشد که آنها را اطراف مینامند یا بر پشت و پهلو و شکم باشد
و ظاهرا خلافی نباشد در جواز قصاص در اطراف مگر آنچه استثنا شود ولکن شروط است قصاص در طرف
بیان شروطی که در قصاص نفس بیان شد و آن عبارت از تساوی در حریت و رقیت و تساوی در دین و نبودن جانی
پدر مجنی علیه و عاقل بودن و کبیر بودن جانی و محقون الدم بودن مجنی علیه پس قصاص میشود مرد از مرد که مرد زده
و قصاص میشود زن از زن که زن زده و تفاوت گرفته میشود از او هم چنانکه در قصاص نفس دانستی و قصاص
میشود مرد از زن که زن زده بعد از دادن زن نصف دیت جنایت را هرگاه تجاوز نماید دیت آن جنایت از ثلث
دیت و حکمش و سر ثلث باشد هم چنانکه در قصاص نفس دانستی و اما
در جنایتی که نرسد بثلث دیت مرد دادن نصف دیت در قصاص لازم نیست و قصاص کرده میشود حر از
که بعبد زده اگرچه قیمت عبد مساوی دیت حر باشد یا زیاده باشد و شرط است در قصاص طرف علاوه بر
شروطی که در قصاص نفس هست اینکه مساوی باشد عضو جانی و مجنی علیه در سلامت از شلل و در محل
و در اصالت و زیاده بودن پس قطع میشود دست صحیح و پای صحیح بعوض دست و پای شل اجماعا و خبر سلیمان بن
خالد عن الصادق ع فی رجل قطع ید رجل شلاء ان علیه ثلث الدیه و قوله تعالی فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم و هرگاه
تفاوت قیمت داده شود بجانی نیز قصاص کرده و هم چنین هرگاه راضی شود جانی بقصاص نیز از او قصاص
نمود هم چنانکه هرگاه حر راضی شود که او را بعوض عبد قصاص نمایند جایز نیست قصاص او و جایز است قطع کردن
دست و پای شل بعوض صحیح و ارش و تفاوت لازم نیست الا هرگاه اهل خبره تصدیق نمایند بر اینکه هرگاه این دست و پای
شل را قطع کنند تلف میشود در این هنگام قطع نمیشود بلکه دیت گرفته میشود تا اینکه خطر تلف نفس لازم نیاید و اما اعتبار
تساوی در محل پس خلاف نیست پس قطع میشود دست راست بعوض دست راست و چپ بعوض چپ و انگشت
ابهام بعوض ابهام و هرگاه جانی دست راست نداشته باشد که بعوض دست راست قطع کنند دست چپ او را
قطع مینماید و هرگاه نه دست راست و نه دست چپ داشته باشد پای او را باید قطع نمود کما نطق به صحیح حبیب
السجستانی و چون در هر یک از اطراف و شجاج و جراح احکام علاحده دارد لهذا ذکر میشود در این مطلب چند فصل
فصل اول در قصاص جراحتهائی است که وارد شده باشد بر سر و دست و پا و سایر عضوهای بدن بدون اینکه
عضو جدا شده باشد بلکه عضو دو نیم باشد و در آن چند مسئله است مسئله اول در تعیین آنکه در آن جراحت نباشد قصاص
در آنها است مثل سر و کوبیدن و سیاهی و ورم کرده حکم در آن سه تا اول دیت است بنابر مشهور بین الاصحاب بلکه

القصاص منه از حیثیت شدت و از حیثیت ضعف و مماثلت در قصاص معتبر است فی قوله تعالی فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم
و مماثلت در این جراحات ممکن نیست مع ان القصاص مثل ما عوقب به بر حکم در آنها دیت است و حدیث قصاص شده قدر باشد
[illegible] آنکه در محل زیاده بوده ضعیف است و جایز نیست [illegible] و اما دوم در [illegible] حکومت
است و قصاص در حارصه است و آن جنایتی است که پوست سر را بدرد و در دامیه است و آن جنایتی است که کمی از
گوشت هم بریده میشود و در متلاحمه است و آن جنایتی است که در آن گوشت بسیار بریده میشود و لکن به استخوان نرسد و در
سمحاق است و آن جنایتی است که تا نزدیکی استخوان بریده میشود و در موضحه است و آن جنایتی است
که پرده نیز بریده میشود تا روی استخوان و در هاشمه و منقله و مأمومه و جائفه و کسر عظم در هیچیک از آنها قصاص نیست
اجماعا [illegible] در هیچ یک از آنها و قصاص [illegible] وعن امیر المؤمنین ع لا قصاص فی عظم مسئله
دوم در قصاص جراحات معتبر است که عرض و طول جراحت مثل هم باشد و زیادتر و کمتر قصاص نشود از حیثیت
طول و از حیثیت عرض باید خط کشید و نشان کرد که عرض و طول علی حسب زیاده و کم نشود و اما در عمق تساوی معتبر
مساحت معتبر نیست بلکه تساوی عمق بحسب اسم آن جراحت باید باشد از حارصه و دامیه و متلاحمه و امثال آنها مثلا
بعوض حارصه حارصه باید قصاص نمود و بعوض دامیه دامیه و بعوض متلاحمه متلاحمه پس اگر گوشت دست زید جانی
زیاده باشد و گوشت دست عمرو کم باشد [illegible] سمحاقه عمرو مجنی علیه دو وجب باشد و سمحاقه زید جانی چهار وجب مثلا باید
از چهار وجب [illegible] قصاص [illegible] عمق معتبر نیست بلکه اسم آن جراح معتبر است و هم چنین در سایر جنایات
قصاص [illegible] معتبر است در قصاص جراح و اطراف اینکه غالبا این قصاص موجب تلف نفس نباشد یا تلف عضو پس هرگاه
غالبا موجب تلف باشد مثل اینکه جانی علیل باشد یا مجنی علیه باشد که [illegible] جراح و معالجه کننده نباشد یا جنایات
جائفه باشد که عرض و طول آن زیاده باشد یا جنایات [illegible] باشد که غالبا این قصاص منتهی شود و تلف شود قصاص
جایز نیست اگرچه در جنایات مذکوره باشد و بعضی قائل اند باینکه ما دامیکه زخم مجنی علیه [illegible] نشود قصاص جایز نیست
زیرا که محتمل است که سرایت کند در نفس یا اطراف و داخل شود قصاص در آن [illegible] و اشهر جواز
قصاص است قبل از [illegible] شدن و مستحب است صبر کردن تا مندمل شود و جایز است در قصاص [illegible]
و جایز است [illegible] هرگاه جانی شاق باشد و هرگاه بسبب اضطراب زیادتر از حد جنایت بریده شود بر قصاص
کننده غرامت نیست و در مساحت جنایت در قصاص [illegible] از عضوی بعضوی دیگر هرگاه عضو جانی کوچک
تر از عضو مجنی علیه بوده باشد ولی هرگاه عضو احدهما [illegible] باشد و عضو از دیگری کوچکتر و دامیه مجنی علیه در مجموع مثلا
طول آن باشد و در آن [illegible] تمام عضو را فرا گرفته باشد و هرگاه قصاص کنند آن در سر را بجهت بزرگی عضو جانی نصف آن
عضو زیادتر قصاص [illegible] باید [illegible] و جایز است [illegible] عضو جانی کوچک
تر باشد و عضو مجنی علیه بزرگتر و در مجموع در مجنی علیه نصف عضو را فرا گرفته باشد و در جانی تمام عضو را قصاص نمود
و در صورتیکه [illegible] جانی [illegible] قصاص آن در سر از آن عضو بعضو دیگر مثل اینکه [illegible]

یا بیدن جایز نیست نقدی مصورت پایدن بلکه باید تا آن حد عضو قصاص شود و هرچه بقدر مساحت باقی داشته باشد
باید بسبب ازاله [illegible] بحساب آن از قرار جزو شمار تقسیط میکنند هرچه شود از دیه حساب آن جانی غرامت میکشد و هرگاه
عضو جنی باشد که جزو آن اسمی داشته باشد و ابعاض آن اسم دیگر داشته باشد بلکه عضو محسوب میشود مثل دست و پا و اما
سر و صورت و کوهان اگرچه صورت یکی محسوب میشود ولی در انقسام یکی محسوب نیست فصل دوم در قصاص
اعضائی که در آنها استقلال نیست و در آن چند مسئله است مسئله اولی شرط است در قصاص چشم مساوات محل آن
جایز نیست کندن چشم چپ بعوض چشم راست و چشم راست بعوض چپ و در قصاص چشم باید باهم یکی باشد [illegible]
بیرون آید و هرگاه مجنی علیه بدست خود چشم جانی را بیرون آورد بر او غرامتی نیست و هرگاه چشم جانی لوچ باشد خلقت
آن لوچ باشد یا بسبب عارضی از عوارض لوچ شده باشد جایز است قصاص آن بعوض چشم صحیح با مساوات در محل و هرگاه کسی
چشم کور را کور کرده باشد [illegible] باشد بلکه قصاص نیست اجماعا بلکه باید ثلث دیه [illegible] و جایز است قصاص
کردن چشم صحیح بعوض چشم احول و آن چشم لوچ است و بعوض چشم عشا و آن چشمی است که بسبب موهای پلک چشم که
منقلب است آب میریزد و بعوض چشمی که [illegible] ببیند و [illegible] نبیند و چشمی که شب نبیند و روز ببیند یا بعکس آن
و در روز ابر نبیند و در روز آفتاب نبیند و چشمی که پلکهای آن ضایع شده باشد و چشمی که کوچک و تنگ باشد و این
تفاوت در قصاص هیچیک از آنها نیست مسئله ثانیه هرگاه کسی موهای پلک چشم کسی را بکند یا موهای سر و ریش
و ابرو را حکم در جمیع آنها در صورتیکه نروید دیت است نه قصاص بجهت صحیح [illegible] عن ابی عبدالله قضی امیرالمؤمنین فی اللحیة اذا حلقت
فلم تنبت الدیة کاملة فاذا نبتت فثلث الدیة و ضعیف خبر سکونی [illegible] عنه [illegible] قلت الرجل یدخل الحمام
فیصب علیه صاحب الحمام ماء حارا فیمتعط شعر رأسه فلا ینبت قال علیه الدیة کاملة و ضعیف خبر سلیمان بن خالد [illegible]
فی خبر سلمة بن تمام قال اهراق رجل قدرا فیها مرق علی رأس رجل فذهب شعره فاختصموا فی ذلک الی علی فاجله سنة فجاء فلم ینبت شعره
فقضی علیه بالدیة و ترک استفصال از شعر دلیل عموم حکم است نسبت بموی سر و ریش و ابرو و [illegible]
این باشد که چیزی در قصاص مماثلت معتبر است فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم و مماثلت در قصاص موها [illegible]
حکم در آن دیت است در صورتیکه نروید و اما در صورتیکه بروید حکم در آن نه قصاص است و نه دیت بلکه ارش و حکومت
است و حکم در کندن بعضی موها [illegible] بحساب کل است مثلا [illegible] است و در نصف آن [illegible]
هم چنین بحساب آن و اما [illegible] و همچنین بحساب میشود ابعاض آن [illegible] در صورتیکه
کسی [illegible] و اما در صورتیکه بروید تا یکسال [illegible] امثال آن است [illegible]
زنان مهر او باشد [illegible] معامله [illegible]
بر ازاله بکارت مهر داده میشود [illegible] کسی [illegible] بجهت [illegible]
با ستعلام از اهل بصیرت است [illegible] باشد دیت [illegible]
میگیرد که [illegible] است و صبر میشود تا یکسال [illegible] مسئله ثالثه

هرگاه

هرگاه کسی گوش کسی را ببرد حکم آن قصاص است نه دیت باید گوش [illegible] خواه گوش جانی [illegible] باشد یا [illegible] خواه گوش
مجنی علیه سوراخ داشته باشد یا نه و هرگاه بعضی از گوش را ببرد [illegible] باید ببرید و هرگاه [illegible] مجنی علیه تمام
شود پس آن جنایت دیگر است و هرگاه گوش مجنی علیه حسی و حرکتی نداشته باشد [illegible] بعوض گوش
صحیح جانی را قصاص نمود یا نه در آن خلاف است و اظهر جواز است بجهت اطلاق والاذن بالاذن و بجهة انکه [illegible] گوش در [illegible]
هر هشت صورت [illegible] دست صحیح
بعوض دست شل [illegible] دست صحیح [illegible] مسئله رابعه قصاص
میشود بینی [illegible] بینی مجنی علیه شامه نداشته باشد [illegible] هم چنانکه در گوش [illegible] شامه و سامعه غیر از گوش و
بینی است [illegible] مساحت [illegible] صحیح [illegible] میشود بعوض
بینی [illegible] بنا بر اظهر مسئله خامسه هرگاه [illegible] حکم آن قصاص است خواه لب بالا باشد یا لب پائین [illegible]
لب [illegible] لب پائین [illegible]
قصاص است [illegible] مسئله سادسه هرگاه [illegible] حکم آن
قصاص است بحسب [illegible] مساحت [illegible]
اگرچه [illegible] و قصاص [illegible]
[illegible] و حکومت است و اما [illegible]
میشود [illegible] زبانی که [illegible] باشد [illegible] هرگاه
[illegible] حکم آن قصاص است در صورتیکه زبان خود [illegible]
و غیر از حرکت [illegible] و حکومت و مراد از ارش و حکومت تفاوت
ما بین صحیح و مقطوع است [illegible] غیر مقطوع [illegible]
و با زبان مقطوع [illegible] تفاوت ما بین صحیح و مقطوع [illegible]
[illegible] غیر مقطوع [illegible] غیر مقطوع [illegible]
فصل سیم در [illegible] و حکم در جمیع [illegible]
[illegible] ازبالا [illegible] از پائین
[illegible] از بالا [illegible] از طرف
[illegible]
[illegible] که [illegible]
[illegible]
[illegible] آخر [illegible] دوازده

و چهار ضواحک که دیت هر یک بیست و پنج دینار است و معتبر است در قصاص دندان اتفاق اسنان در محل پس جایز نیست قصاص
دندان اصلی بعوض دندان زاید و آنکه در دندان [illegible] ولیکن در دندانهای مذکوره و هم چنین دندان زاید بعوض اصلی مگر آنکه دندان
زاید در جای اصلی بیرون آمده باشد که قصاص آن بعوض اصلی جایز است بنابر اظهر و عکس آن جایز نیست یعنی قصاص
دندان اصلی بعوض چنین دندان زاید و هم چنین جایز نیست قصاص رباعیات و انیاب و ضواحک و طواحن بعوض
ثنایا و هم چنین هر یک از اینها را بعوض آن دیگری [illegible] قصاص نمیشود و هر یک از این دندانها که در فک اسفل باشد
بعوض مقابل آن که در فک اعلا باشد مثل آن قصاص نمیشود و هم چنین جایز نیست قصاص ثنایا و رباعی یا انیاب یا ضواحک
یا طواحن سمت یمین را بعوض مثل آن که در چپ باشد بجهت اشتراط مماثلت که معتبر است در قصاص و اما دندان
زاید پس دیت و [illegible] قصاص در آن نیست بلکه حکم در آن حکومت است و دیت آن بنابر اظهر ثلث دیت دندان اصلی
بلاحظه محل آن در محل مقادیم باشد دیت مقادیم و در مواخیر باشد مواخیر و هر گاه دندان بسبب صدمه سیاه شود
و نیفتد حکم در آن دیت است نه قصاص و دیت آن دو ثلث دیت دندان صحیح است و هر گاه دندان بسبب صدمه
متزلزل شود و لکن نیفتد دیت آن نیز دو ثلث دیت دندان صحیح است و هر گاه بعضی از دندان بشکند جایز است قصاص
ولی بالنسبه که باندازه آن قصاص شود نه زیاده و کم نشود و مساوی است دندان سفید و سیاه و زرد در مقام قصاص
در صورتی که سیاهی بسبب خلقت باشد و اما در صورتی که بعد سیاه شده باشد حکم در آن دیت است فصل چهارم در عورت هر گاه کسی برید
آلت تناسل کسی را حکم آن قصاص است و فرق نیست میان جوان و پیر و صغیر و کبیر و ختنه کرده و ختنه نکرده و تخم کشیده و تخم نکشیده
مادامیکه بسبب کشیدن تخم شلل در ذکر حاصل نشده باشد و با حصول شلل مقام قصاص نیست و ذکر صحیح بعوض ذکر
عنین بریده نمیشود و لکن عنین بعوض صحیح بریده میشود و هر گاه بعضی ذکر قطع شده باشد بهمان قدر قصاص میشود بحسب
نسبت نه بحسب مساحت و در قطع خصیتین یا احدهما نیز حکم قصاص است هر گاه در قصاص خوف تلف نباشد
و هر گاه ذکر و خصیتین با هم قطع شوند حکم آن نیز قصاص است فصل پنجم هر گاه اختلاف شود میان جانی و مجنی علیه
در سلامت عضو مقطوع قبل الجنایه و عدم سلامت آن مقدم است قول مجنی علیه در ادعای صحت عضو زیرا که ظاهر
مقدم است بر اصل و غالب از اعضای انسان سالم از عیب است و اصل برائت ذمه از قصاص و از دیت عضو صحیح با وجود
تعارض آن با ظاهر معمول به نیست فصل ششم در عفو مجنی علیه یا اولیای دم و در آن چند مسئله است
مسئله اولی عفو عبارت است از گذشتن از حق قصاص و آن مشروع است زیرا که عفو عبارت است از اسقاط و لکل ذی
حق اسقاط حقه و هو معتقد الاجماع و عفو بر دو قسم است عفو الی بدل و لا الی بدل اما اول عفو قصاص است
خاصه بدون بدل آن که دیت باشد بلکه عفو قصاص بعوض دیت است و اما دوم عفو قصاص و دیت هر دو است و عفو یا از
مجنی علیه یا از ولی دم او و وارث او و علی التقدیرین یا عفو از قصاص نفس است در قتل عمد یا از دیت است در شبه عمد
و خطا یا از قصاص اطراف است یا از دیت اطراف و عفو با قسمیه صحیح و جایز است یا بعضی از آن و یا اسقاط میشود از همه اولیا یا از بعضی
ایشان و احکام این اقسام در ضمن مسائل آتیه خواهد شد مسئله ثانیه عفو مقتول از جنایت عمد قاتل جایز نیست بلکه حق اولیاست

لکن بعد از موت حقی از برای مقتول متحقق نیست بلکه حق ورثه است از الامکان و ابراء است از مالم یجب در مورد آنکه عفو در مقام
وصیت است و وصیت از برای قاتل جایز نیست و اما عفو مقتول از جنایت خطائیه قاتل جایز است و وصیت است و نافذ است
در حد ثلث که وصیت نافذ است مسئله ثالثه هر گاه عفو کند مجنی علیه لا الی بدل از آن جنایت که نفس نباشد از شجاج و
جراح و ساقط میشود حق القصاص و الدیه هر دو و در آن اشکال نیست و هر گاه عفو کند قصاص را الی بدل یعنی بعوض دیت آیا واجب
میشود بر جانی دادن دیت خواه قبول کند دیت را یا قبول نکند دو قول است و اظهر وجوب دادن دیت است وفاقا للعلامه و جماعة
لوجوه منها قوله تعالی و لا تلقوا بایدیکم الی التهلکه و اداء الدیه مقدمه لدفع التهلکه المحرمه و مقدمة الحرام واجب و النجاح من تلف
النفس و الاطراف بانواعها تهلکه و منها الحکم العقلی القطعی بحفظ النفس و البدن و لو باداء المال الکثیر و استحقاق الذم و اللوم
و حکم العقل حجة کما قرر فی محله و منها ان بناء الشارع فی ابواب الاحکام علی تقدیم النفس علی المال و لزوم صرف المال لحفظ النفس
کما یظهر ذلک بعد التامل فی المسائل المتعلقه بالتیمم و ما اشبه ذلک و منها انه لا یبطل دم امرء مسلم و قد عفی فلو لم یجب علیه الدیه بطل
الدم و فیه ان العفو مشروط بالاداء و اذا لم یفعل [illegible] و حکم بوجوب اداء دیت حکم تکلیفی است نه حکم وضعی [illegible]
ادای دیت بعوض قصاص و لکن مجنی علیه مسلط بر مطالبه [illegible] نیست زیرا که تسلط بر مطالبه حکم وضعی است و ادله دلالت بر حکم تکلیفی
ثابت میکند و تسلط بر مطالبه موقوف است بر رضای جانی چنانچه تصریح به اکثر الاصحاب فی کتاب الدیات و اما العلامه مسئله رابعه
هر گاه مجنی علیه بگوید بعد از گذشتن از جنایت جانی عمدا یا مصالحه نماید حق القصاص او الدیه را و بعد سرایت نماید جنایت بنفس
و تلف شود مجنی علیه ساقط میشود حق القصاص وارث و حق الدیه ایشان باقی هر گاه از جنایت عمد باشد و ارث تسلط دارند قصاص
[illegible] باید از جهت آن جنایت که قبل السرایه واقع شده [illegible] و هر گاه شبه عمد باشد یا خطا باشد باید معامله دیت از جنایت
کجنایت نفس کنند مسئله خامسه [illegible]
[illegible]
[illegible] صلح کرده یا بعد از فوت [illegible]
[illegible] این صلح صحیح است [illegible] و هر گاه مجنی علیه
دیت را صلح نماید [illegible] در حال حیات خود [illegible]
مسئله سادسه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] صلح صحیح است مسئله سابعه هر گاه [illegible] صلح کند یا عفو کند و بعد سرایت کند [illegible]
آنچه سرایت شده [illegible]

تمت ما بعد [illegible] و الله العالم

کتاب الدیات دیت مالی است که واجب میشود در امور از سبب جنایات و در آن چند مطلب است مطلب اول
در اقسام قتل و مقادیر دیات آنها و در آن چند مسئله است مسئله اولی قتل بر سه نوع است عمد و شبه عمد و خطا و جنایاتی که
وارد میشود بر اطراف نیز منقسم است به این سه قسم و تعریف اقسام ثلثه در کتاب قصاص گذشت و حکم عمد چه قتل باشد و چه جرح
را اطراف قصاص است نه دیت و هرگاه جانی و مجنی علیه هر دو راضی شوند به دیت اخذ میشود دیت و بلا رضای جانی و مجنی
علیه هر یک تنها حقی قایل نه اند و موجب دیت دیت بالجمله هرگاه مجنی علیه راضی به دیت شود واجب است بر جانی با امکان دادن
دیت و الحق مجنی علیه تسلط اخذ دیت ندارد بلکه قصاص میتواند هرچند انکار داشته و حکم شبه عمد دیت است در مال خود جانی
و حکم خطا دیت است در مال العاقله جانی چنانچه تفصیل آن مذکور خواهد شد مسئله ثانیه دیت قتل عمد هرگاه بر ذمی نباشد دیت یکی
از چند چیز است صد شتر یا دو صد گاو یا دویست حله هر حله دو جامه از برد یمن یا هزار دینار که هر دینار یک
مثقال شرعی ... است و یا هزار گوسفند و یا ده هزار درهم که مقدار پنج هزار و ده دینار یک مثقال صیرفی
نقره سکه دار میشود و دیت ... نصف هر یک از آنها ... است و اختیار با جانیست ... از این احتیاط
... و در دیت شبه عمد و خطا ... در مقادیر ... قتل عمد ...
و دیت قتل عمد ... و مصالح ... که ... و هرگاه بسبب نفس جنایت باشد مثل اینکه
قاتل ... باشد باید در عرض یکسال ادا شود و دیت شبه عمد در عرض دو سال و دیت خطا در عرض سه سال و هرگاه قتل عمد
در اشهر حرم واقع شود ... دیت ... میشود بجهة تغلیظ و ظاهر آنست
که در شبه عمد نیز ... دیت ... میشود کما صرح به الاصحاب لمکان التغلیظ و اما در خطا محل خلاف است ابن ادریس
ادعای اجماع ... زیاد میشود لکن ظاهر اصحاب و اخبار اهل بیت علیهم السلام آنست و هرگاه جرح
در غیر اشهر حرم واقع شود ولی فوت شود در اشهر حرم اظهر آنست که ثلث دیت زیاد نمیشود لاصالة عدم التغلیظ و لعدم
صدق القتل فیها عرفا و لتحقق سبب القتل فی غیرها و هرگاه جرح در اشهر حرم واقع شود و موت در غیر اشهر حرم اظهر آنست که ثلث
زیاد میشود و هرگاه در حرم مکه مشرفه واقع شود نیز ثلث زیاد میشود و هرگاه قتل در حرم ... اشهر حرم هر دو واقع شود
مقتضای اصالت عدم تداخل اسباب کما هو المختار آنست که دو ثلث زیاد شود و شهید ثانی ... ثلث میل کرده و اظهر دو ثلث است
و باید دانست که زیادتی ثلث از باب التغلیظ بحسب زمان و مکان در قتل النفس است و اما در جنایت بر اطراف و جراحات تغلیظ
نیست و ثلث زیاد نمیشود نه بحسب مکان و نه بحسب زمان و هم چنین در قتل اقارب تغلیظ نیست و زیاد نمیشود مسئله ثالثه
دیت ذمی که مسلم و حر باشد در قتل نصف دیت حر مسلم است و در جراحات و شجاجات مساوی است با مرد ... تا در
جنایتی که ثلث دیت ... و از ... در این صورت نصف دیت مرد میشود و هرگاه ذمی در اشهر حرم یا در حرم کشته شود ثلث دیت
بر دیت او زیاد میشود بجهة اطلاق ادله قال ابو عبدالله من قتل فی شهر حرام فعلیه دیة و ثلث و الحرم که تغلیظ در آن ... هم
ما ... حرم مکه ... اثنا عشر امام علیهم السلام نیز هست از کلام اکثر اصحاب اختصاص ... مستفاد میشود ولی چون مناط هتک
حرمت است و آن ... نیز هست لهذا اظهر دادن ... عموم حکم است کما ذهب الیه المقداد و باید دانست که زیاد شدن دیت از باب

تغلیظ

194

تغلیظ بحسب مکان و جه زمان اختصاص دارد به صورتیکه دیت گرفته شود و اما در صورتیکه قصاص شود میگویند مطالبه ثلث زاید
نخواهد شد کما هو مقتضی ظاهر النصوص و الفتاوی بلی شهید ثانی قائل شده باینکه باید در صورت قصاص هم ثلث زاید ... بدهد
و هرگاه قاتل ملتجی شود به حرم که با حرم ... ائمه جاری نیست قصاص و لکن حرج ... در آنجا و بیرون آورده نمی شود از آنجا تا آنکه قاتل از حرم ... آنجا
واقع ساخته باشد و از حکم مذکور ... حرم مکه اظهر آنست بلی باید اب و نان ... داد تا ... تا بیرون آید و قصاص
شود و ... اولاد ائمه علیهم السلام مثل زیارت قم و ... حضرت عبدالعظیم و سایر امامزادها که ... التعظیم قائلی ... ولی
حکمی ... جواز قصاص ... الماکن و عدم جواز بیرون آوردن از آنجا هر چند ... حکم بجواز هم ... هر آنست بلا
هتک حرمت و تنقیح المناط ... و سیره مسلمین ... بیرون ... الماکن ... و هرگاه ... الماکن ... دیت
در امان ... و اگر ... شود ... نوعی ... بیرون آوردن از الماکن ... سیره
المسلمین اولی و انسب است مسئله رابعه دیت ... هرگاه حر باشد هشتصد درهم است که بحسب
قیمت ... حال چهار صد و ... مثقال نقره مسکوک است که ... هشتاد و هفت قرشی ... و سه ربع قرشی
میشود ... دیت ... و عبارة از ... و هفت ... هزار و ... میشود خواه
ذمی ... باشد ... و دیت زنان ایشان نصف دیت مردان است هرگاه حره باشند و اظهر آنست که در تغلیظ
بحسب زمان و مکان مثل ... زیاد میشود ... در جراحات دیت زنان ایشان مساوی است با دیت
مردان ... تا ... ثلث دیت ... از ثلث ... نصف میشود و ... احتیاط ... و جانی
نصف ... مسئله خامسه دیت ... از ... است اما ... ذمی ... اسلام ... است
اما ... و ... باشد ... حره و ... میشود ... و ... مطالبه میشود و ... غلام
و کنیز مسلمان ... است خواه مولای او مسلمان باشد ... هرگاه جنایت عمدا ... باشد
باشد و اگر عاقل جانی هرگاه خطا باشد و دیت اعضا و جراح عبد ... باشد تقسیط و توزیع میشود بر قیمت
از ... دیت اعضای حر ... مثلا زبان ... دیت ... دیت
حر ... و کنیز ... اعضا ... دیت ... واحد ... و ... نصف است
در ... غلام و کنیز ... نصف قیمت ... و ... ثلث است ... حارصه ... است
در ... و ... جراحات و جنایات ... میشود ... باید
که هرگاه جنایت عبد ... بر عبد ... جانی ... شبه عمد و عاقل ... در صورت خطا
تسلیم مولای عبد ... عبد ... تسلیم جانی با عاقل ... حکم ... جنایت ... علی
باشد ... دیت جنایت ... کند ... جانی ... و الجنایات ... از عبد
... باشد مولای ایشان ضامن ... دیت ... در ... است مولای ... عبد
جانی ... تسلیم ... دیت جنایت ... عبد ... دفع ...

۲۵/۱

مولی است خواه آن جنایت بقدر قیمت عبد باشد یا کمتر و در صورتیکه کمتر باشد بقدر جنایت از عبد استرقاق خواهد کرد
و هرگاه جنایت خطا باشد این اختیار با مولی او است نمی‌خواهد عبد را استرقاق مینماید کما هو و هرگاه جنایت مستوعب
قیمت عبد باشد ام تحصیلا هرگاه غیر مستوعب باشد و نخواهد مطالبه دیت جنایت را از مولی عبد مینماید
مطلب سیم در بیان اسبابیکه موجب ضمان میشود و آن یا مباشرت است یا تسبیب یا تعارض او موجبات و جمع
امور کلام در ضمن سه مبحث است مبحث اول در مباشرت است و مباشرت تلف کردن است بدون قصد اتلاف
یعنی قصد فعلی داشته باشد ولی قصد قتل نداشته باشد مثل آنکه طفلی را بقصد تادیب بزند بغیر آلت قتاله و بمیرد یا
طبیب معالجه کند و بسبب معالجه مریض بمیرد و امثال اینها و در این مبحث ذکر میشود چند مسئله مسئله اولی
طبیب ضامن است در معالجه در صورتیکه مریض را هرگاه در معالجه خطا کند و بسبب آن معالجه تلف شود هرچند طبیب
حاذق و ماهر باشد در علم و عمل یا غیر حاذق و خواه صحیح معالجه کرده باشد یا نه و خواه باذن مریض یا ولی او معالجه
کرده باشد معقد اجماع و محل اتفاق است و حکایت اجماع بر آن مستفیضا شده و اما در سایر صور حلی رجوع قائل بعدم ضمان
شده و سایر فقها قائل اند بضمان و ابن زهره و محقق و شهید علیهما الرحمة حکم بعدم ادعای اجماع بر ضمان نموده اند و دلیل ما در ضمان
اجماعات محکیه است که ذکر آن در قوت خبر عدل است و الخبر لا یطل دم امرء مسلم و اینکه او قاصد فعل است اگرچه قاصد قتل نیست
و علاوه اتلاف او شبه عمد است و هرگاه در خطا محض حکم شود بضمان پس در شبه عمد بطریق اولی اگرچه ضامن در ابتداء علاج
و در انجا عاقله مقابل حکم چند وجه است اول اصل برائت و منافع است باد له اشتغال ذمه دوم اذن مریض
و ولی است و منافع است بانکه اذن انها در معالجه است نه اتلاف و منافی نیست میان جواز معالجه و ضمان سیم چنانکه
در تلف بواسطه تادیب و باید دانست که ضمان طبیب در صورتی است که مریض یا ولی او ابرا نکند طبیب را قبل از معالجه
از ضمان جنایت در صورتیکه ابرا کند طبیب بری است عفو کرد مرا از جنایت هرگاه اتفاق بیفتد خطا در معالجه و مریض
یا ولی او بگوید عفو کردم و مکرر طبیب ضامن نیست و بیطار هم مثل طبیب است در حکم و بیطار طبیب حیوانات است
مسئله ثانیه هرگاه کسیکه در خواب بر روی میگردد بیفتد کلم جسم اش یا دست یا پای او و تلف کند او را و حال آنکه
جانی شیر ده و ظئر علیه شیرخوار نباشد محل خلاف است مشهور میانه فقها دو وجه است بر خود نائم و شیخ
و حلی همین قول را اختیار نموده اند و حلی دعوای ظهور و عدم خلاف فرموده و فرموده که در روایتی یا نقضی وارد است
و مشهور میانه دو وجه است بر عاقله نائم و اظهر قول اول است و دلیل همان ادعای ظهور عدم خلاف است
و دلیلی که حلی ادعا مینماید دو روایت اگرچه مستند نیست ولی عدالت حلی مانع است از کذب با وجود شهرت مقامه
روایت میانه قدمای اصحاب پس ضعف روایت منجبر است و لا یبطل دم امرء مسلم و لا تزر وازرة وزر اخری
و قول متأخرین دلیل معتبری ندارد مسئله ثالثه هرگاه زن شیرده بخوابد و در وطفل غیر را در خواب خفه
کند آیا دیت بر خود او است یا بر عاقله او در مسئله سه قول است قول سیم اینکه هرگاه آن طفل را از باب احتیاج
و فقر بر داشته که شیر بدهد و مزد بگیرد دیت بر عاقله است و هرگاه از باب فخر و عزت بر داشته که شیر بدهد

دیت مال

دیت مال را خود شیر ده است و این قول را اختیار فرموده است محقق در نافع و شرایع و نکت و علامه در ارشاد و شیخ و ابن حمزه
و بعضی از متأخرین و این قول اظهر است بجهة جمله از اخبار وارده در این باب بلی تفصیل محقق در نکت این اخبار را
بشبهه بین الدقه و العلامه وارده و ضعف سند انها مجبور است بعمل اصحاب پس معارضه نمیکند با اتفاق اجماع حکی ابن
زهره بر اینکه دیت در مال عاقله است اولا بجهت ضعف اجماعات حکیه ابن زهره و ثانیا بجهة مصیر جمله از اساطین فقها مثل
فاضلین بر خلاف آن پس قول ابن زهره مثل کلام او مثل مفید و دیلمی و حلی مثل قول شهید در مسالک و بعضی از متأخرین
که قائل اند دیه در مال عاقله است ضعیف است و الله العالم مسئله رابعه هرگاه زوج تعنف بکند بزوجه در دخول و اتلاف بزوجه
جماع کند یا بچسبد و زوجه بواسطه آن تلف شود یا مجروح شود وارد میشود دیت بر زوج در صورتیکه زوج قصد قتل نداشته
باشد و یا فعلی از او صادر نشده که غالبا موجب هلاکت باشد و الا عمد است و حکم آن قصاص است و دلیل حکم جمله از نصوص
است منها الصحیح عن رجل اعتنق علی امرأة فزعم انها ماتت من عنفه قال الدیة کاملة و لا یقتل الرجل مسئله خامسه هرگاه حامل
بامر یا بالدفع در حمل متاعی حمل نماید از این و در بازار سر خود بار در دست خود بین بیفتد و تلف شود بر غیر بانکه حمل بالنکه در حین
سقوط آن بار انسانی غیر بمیرد و بانسان صدمه برسد یا مجروح شود آیا دیت جرح بر حامل است یا نه و آیا ضامن قیمت آن
متاع تلف شده است یا نه اظهر آنست که ضامن است هر دو را بجهت روایت داود بن سرحان الثقة المرویه بعدة طرق و فیها
الصحیح و غیره فی رجل حمل متاعا علی رأسه فاصاب انسانا فمات او انکسر منه فقال هو ضامن و حدیث صریح است در ضمان دیت
مجروح و مطلب و حدیث موافق است با قواعد از طرق صحیحی بملاحظه و اگر داشته باشد مجبور بعمل اصحاب است بلکه بعضی ادعای
اجماع و عدم ظهور خلاف نموده اند و دلالت میکند بر ضمان دیت متاع قول ادعای ابن زهره اجماع را بر ضمان اجیر آنچه را
تلف شود در دستش اگرچه بغیر تفریط باشد و الخبر انه اتی بحمال کانت علیه قارورة عظیمة فیها دهن فکسرها فضمنها
ایاه و کان یقول کل عامل مشترک اذا افسد فهو ضامن فسئلته عن المشترک فقال الذی یعمل لی و لک و بعضی اخر ضعف
انها منجبر است بعمل اصحاب و مقتضای اطلاق فتوی ضامن در صحیحه آنست که حامل ضامن باشد جنایت را اگرچه خطا
باشد و این فتوای است بالفجر و دلالت میکند بر اینکه جنایت خطائیه بر عاقله است و علی نظر باینکه معارضه نمیدهد به عموم من وجه است
در جنایت بالاطلاق صحیح است از شهرت عظیمه بل الظاهر الرضیه فنسبة الاطلاق الیهم اجمع و هرگاه اغماض شود از
مرجح و تعارض شود بینها فقط رجوع میشود با اطلاقات و لا تزر وازرة وزر اخری و مقتضای آن اطلاق ضمان
خود حامل است نه عاقله آن و هرگاه اغماض شود از آن رجوع میشود باصل و تعقل و حکم اصل و حکم عقل آنست که
مباشر جنایت باید بکرید مختار ضمان را هرچند مقتضای اطلاق صحیحه آنست که حامل ضامن باشد خواه متاع در سر حامل باشد
در دوش او و جنایت بر مصدوم وارد شود باذر او بیفتد و جنایت وارد شود چه اصابت انسانا و اطلاق است و شاید
هم صورت است و حرف قطع نموده باینکه حضور حیث بر سر ... متاع بسا خاليت در ... ضمان بر حامل ندارد
و قول بفرق میان حمل بر سر و حمل بر دوش ... حمل باید نوعا باشد تنها ضمان وارد است بلی ثبوت
ضمان در صورت حمل بر دوش مشکل است و صحیحه اگرچه صورت ... مصدوم را تصریح بضمان مینماید ولی طریق

مسئله بین متعدد است و قول بفرق میانه هلاک و جرح نیست هم چنانکه قول بفرق میانه ورود صدمه بانسان و ورود صدمه بر
شیء دیگر که موجب اتلاف شود نیست و هم چنین اطلاق صحیح مقتضی ضمان حامل است نسبت بمحمول و مصدوم خواه خود
حامل لا عن اختیار افتاده باشد و شکسته باشد یا از دست او یا سر او یا از دوش او افتاده باشد یا آنکه دیگری انداخته
باشد ولی در صورتیکه دیگری او را انداخته باشد ضمان بر او دیگری نیست کما عن التنقیح و القاطعی و ابن ادریس مسئله سادسه
هرگاه زید از مکان مرتفعی بیفتد بر روی عمرو ولی از عمرو یعنی بدن عمرو مجروح شود ایا دیه عمرو بر زید است یا نه این مطلب
بحسب صورت منصور است اول آنکه عمداً خود را انداخته باشد بر بدن عمرو در اینصورت حکم آن قصاص است هرگاه
غالباً موجب قتل یا جرح باشد و الا شبه عمد است و حکم آن دیه است در مال زید دوم آنکه خود را انداخت بر روی غیر
دیگر و خطاءً بر روی عمرو افتاد و از قتل یا جرح خطا است و حکم آن لزوم دیه است بر عاقله سیم آنکه هوا او را با
لغزیدن زید او را انداخت بر روی عمرو و در این صورت اظهر و اشهر آنست که دیه نیست در مال زید است و نه بر عاقله او و از کلام
بعضی مستفاد میشود که دیه تعلق میگیرد بمال زید مثل کسیکه منقلب شود بر غیری در خواب و حکم است از سرائر
و تحریر اینکه دیه باید داده شود از بیت المال مثل قتیل در زحام لئلا یطل دم امرء مسلم و دلیل اقل از نصوص است
منها الصحیح فی رجل سقط علی رجل فقتله فقال لا شیء علیه و منها الصحیح عن رجل وقع علی رجل فقتله فقال لیس
علیه شیء و منها الخبر عن رجل وقع علی رجل من فوق البیت فمات احدهما فقال لیس علی الاعلی شیء و لا علی الاسفل شیء
و جواب از قول بانکه مثل نائم منقلب است اینکه در نائم نقل مستند است بمجموع نائم و در اینمقام نقل مستند است بغیر او هو
یا لغزش باشد و در این جواب تامل است و جواب صواب اینکه قیاس بنائم و قتیل زحام باطل است اولا و مع الفارق است
ثانیا و لا یطل دم امرء مسلم مخصص است باخبار مستفیضه مزبوره که ظاهر آنها در صورت افتادن لا عن اختیار ثالثا
و رجوع باصل برائت هم قرینه تعارض و تساقط ایضاً و مقتضای و لا علی الاسفل شیء آنست که هرگاه آنکه از بالا افتاد
بسبب افتادن بر روی اسفل بمیرد یا مجروح شود بر اسفل غرامتی لازم نباشد خواه باختیار خود را انداخته باشد یا لا عن
اختیار و مقتضای آن بر این است مسئله سابعه هرگاه زید عمرو را از مکان مرتفعی بیندازد بر روی خالد و خالد
مجروح شود یا بمیرد ایا غرامت مدفوع علیه بر زید دافع است یا بر عمرو مدفوع این مسئله بر چند صورت است اول
آنکه زید دافع بقصد تلف کردن خالد عمرو را انداخت در اینصورت باید زید را قصاص نمود زیرا که او قاتل است یا
جارح است عمداً دوم آنکه قصد اتلاف نداشت ولی انداختن او غالباً موجب تلف بود حکم این هم مثل صورت اول است
سیم آنکه قصد اتلاف و جرح نداشت ولی […] انداختن او نیز موجب اتلاف شد در اینصورت دیه بر دافع است
چهارم آنکه زید عمرو را بقصد اتلاف و لید انداخت بر روی خالد خود در این صورت جنایت خطا
است و دیه بر عاقله است و حکم بودن ضمان بر دافع نه مدفوع مشهور است میان اصحاب سیما المتاخرین منهم مثل شهید
در روضه و ادعای شهرت مطلقه میفرماید و حلی و منهم […] اختیار این قول نموده اند و دلیل بر ضمان دافع اینکه دافع
سبب قوی است و مدفوع که مباشر است ضعیف است بواسطه الجاء بقهر […] نسبت قتل و جرح را باو نمیتوان داد و سبب

میتوان داد

١٩٦

میتوان داد و دلیل در اطلاقات منقوله در مسئله سادسه که مصرح اند باینکه ضمان بر واقع نیست و ترک استفصال
از اینکه وقوع از جانب خود او بوده یا از جانب غیر مفید عموم است و شامل ما نحن فیه است و حکایت شده از شیخ قول باینکه
دیه مقتول بر مدفوع است و مدفوع رجوع میکند بر دافع للصحیح فی رجل دفع رجلا علی رجل فقتله قال الدیة علی الذی دفع
علی الرجل للاولیاء المقتول و یرجع المدفوع بالدیة علی الذی دفعه و حدیث اگرچه صحیح است ولی فقها بشهرت عظیمه است
و مکافی نیست با ادله منقوله و هرگاه مکافی باشد حکم عقل مرجح ادله متقدمه است این حکم جنایت واقعه بر خالد مدفوع علیه
است و اما جنایتی که بسبب دفع بر عمرو مدفوع واقع شود بدون خلاف و اشکال بر زید دافع است و مسئله معقد اجماع و محل
اتفاق است مسئله ثامنه هرگاه سه نفر بالاشتراک مشغول شوند بخراب کردن دیوار یا سقفی یا چیزی دیگر و دیوار واقع
شود بر یکی از ایشان و تلف شود دیه او الثلثا خواهد بود و ثلث در عهده او است و دو نفر باقی مانده است و دلیل ثلث
از ساقط است چه هر سه سبب شده اند و اعتبار ثالث و غرامت باید بر سه باشد و ثلث از دیه ساقط است چرا
که فاعل خود و ما لزم است علی المشهور بین الاصحاب بلا مخالف معلوم در مسئله […] نسبت […] بحصه […]
رجوع قول باینکه همه دیه در عهده آن دو نفر است و این قول ضعیف است لقوله تعالی فلا تزر وازرة وزر اخری
و استناد شده از برای این قول بروایت ابی بصیر و آن ضعیف است و فقها بشهرت عظیمه است و معمول است بر اینکه باید آن
دو نفر از عهده سیم خود بر آیند مسئله تاسعه هرگاه زید عمرو را در شب از خانه او بیرون برد در ضمان او است خون
او را تا وقتی که او را بخانه برگرداند علی المشهور بین الاصحاب شهرت عظیمه بالغة حد الاجماع و ادعی علیه الاجماع جماعة کالمحقق
و ابن زهره و الشهید فی الروضة و هو الاصل فی المسئلة مضافا الی خبرین فی احدهما قال رسول الله کل من طرق رجلا باللیل
فاخرجه من منزله فهو له ضامن الا ان یقیم البینة انه قد رده الی منزله و فی الثانی اذا دعی الرجل اخاه باللیل فهو له ضامن
حتی یرجع الی بیته و ضعف خبرین مجبور است بشهرت عظیمه و عمل اصحاب و حال عمرو در صورت ضمان خود او از چند قسم
خارج نیست قسم اول آنکه مفقود شود و خبر عمرو ابداً معلوم نباشد نه موت او نه حیات او در این صورت دیه
عمرو بعهده زید داعی است بر عاقله و خلاف در مسئله ظاهراً نیست سوای ظاهر کلام شهید و دعوی اجماع و عدم ظهور خلاف
که […] ذکر شد و […] احتمال مثل […] است این قسم ملحق باشکال قسم دوم آنکه معلوم شود که حال او که مقتول است و از
زید داعی بقتل او یا اقامه شود بینه بر این در اینصورت حکم آن قصاص است بلا اشکال قسم سیم آنکه معلوم شود بینه
یا اقرار که قاتل او دیگری است در اینصورت قصاص بر آن دیگری است و ضمان از زید داعی ساقط است قسم چهارم
آنکه یافت شود مقتول ولی قاتل او معلوم نباشد بقرینه و نه باقرار در اینصورت محل خلاف است مشهور آنست
که زید داعی ضامن است دیه او و قصاص بر او نیست و ابن زهره ادعای اجماع بر آن نموده اند و از بعضی حکایت شده قول
بقصاص و اظهر قول مشهور است ولی این حکم در صورتی است که زید داعی متهم بقتل نباشد و لوث نسبت باو متحقق
نباشد و الا بعید نیست تحقق لوث و قسامه حکم قصاص است در صورتیکه ادعای عمد شود و دیه است بر خود هرگاه ادعای
شبه عمد شود در علاقه او هرگاه ادعای خطا شود […] و تصریح جماعتی از اصحاب مثل علامه در مختلف

٣٥٤٣

و شهید هم در مسالک و روضه قسم پنجم آنکه یافت شود عمرو مرده و از قتل صادر نباشد و اما هر دو لوثی هم قائم نباشد بر اینکه
قاتل کیست در اینصورت دیت بر زید داعی لازم است علی المشهور بین الاصحاب لعموم الخبرین المذکورین المتقدمین و کلام
هم امرء مسلم مضافا الی اطلاق الاجماع المحکی المتقدم و الی ادعاء ابن ادریس ورود الروایة به فلا یلتفت الی خلاف
الفاضلین و الشهید حیث مالوا الی عدم الضمان للاصل اذ هو مدفوع بالادلة کما لا یخفی قسم ششم آنکه یافت شود عمرو
مرده و لوث حاصل باشد باینکه زید داعی قاتل است حکم در اینصورت قسامه است پس هرگاه ولی عمرو مدعی عمد است
حکم قصاص و هرگاه شبه عمد است دیت بر داعی و هرگاه خطا است دیت بر عاقله و هرگاه ولی هم نکول از قسامه نماید نفی
میشود ملزوم دیت بر زید داعی بجهة خبرین مذکورین و کلام لا یطل دم امرء مسلم قسم هفتم آنکه یافت شود عمرو مرده
و لوث حاصل باشد باینکه غیر زید داعی قاتل است در اینصورت با لوث بر قاتل بودن او محقق است و اتیان قسامه هم
میشود حکم قصاص در عمد و دیت است در شبه عمد و دیت است بر عاقله در خطا و با لوث محقق است و اتیان قسامه
ننماید ولی هم حکم ضمان زید داعی مشکل است و اظهر بودن هم است بر زید داعی و با اصلا لوث در باره احدی غیر
محقق نیست لازم است بر زید داعی دیت قسم هشتم آنکه یافت شود عمرو زنده ولی مجروح باشد و مدعی باشد
که جراحت را زید داعی بر من وارد ساخته دیت ان بر زید لازم است بجهت عموم خبرین مذکورین و هرگاه بسبب آن جراحت
عمرو تلف شود دیت بر زید داعی لازم میشود هرگاه لوث و قسامه بر عامد بودن او محقق شود و الا حکم قصاص خواهد
هم چنانکه در خطا بودن دیت بر عاقله خواهد بود قسم نهم آنکه مدعی باشد بر اینکه جرح را غیر بر من وارد ساخته
هم هرگاه بثبوت رسید اگرچه بلوث و قسامه باشد که در حکم بینه است حکم قصاص یا دیت بر آن غیر یا عاقله آن خواهد
بود و هرگاه بثبوت نرسید پس حکم در ان ضمان داعی است مگر در صورت حصول لوث و امتناع عمرو از قسامه که در این
صورت حکم بضمان مشکل است و در سایر صور ملاحظه عموم خبرین حکم بضمان میشود خصوص صورتیکه عمرو مدعی
باشد که بتفریط داعی جراحت برا و واقع شده و این مسئله فروع و صور بسیار دارد و مجال تفصیل زیاده بر این نیست و باید
دانست که عنوان ما صورتی است که زید داعی شب او را بیرون برده باشد و هرگاه روز او را برده باشد حکم در ان ضمان نیست بجهة
عدم مساعدت دلیل و الله العالم مبحث دهم در تسبیب است و تسبیب موجود نمودن چیزی است که اگر آن چیز نبود
نمیشد تلف حاصل نمیشد و لکن خود آن چیز علت تامه تلف نباشد بلکه علت امری دیگر باشد مثل کندن چاه در معبر
سنگ و خاک و چوب و پوست هندوانه و خربوزه در معبر و ریختن آب در معبر راه و ریختن سایر چیزهائیکه موجب سر
امری است که انسان معاشر میکند یا چیزهائیکه موجب لغزیدن است و افتادن که انسان از ان لغزش میکند و تسبیبهای
دیگر که در طی مبحث ذکر خواهد شد و حد جمیع این مثالها صدق میکند زیرا که هرگاه آن سنگ و چوب و چاه در معبر نبود
و آب ریخته نبود زید یا مال او تلف نمیشد ولی علت تلف افتادن بچاه یا افتادن بر سنگ یا لغزیدن است و دلیل
بر ضمان آن کسی که سبب را ایجاد کرده چاه را کنده یا سنگ یا خاک یا هندوانه را ریخته چند وجه است اول حکم عقل
که حجت است و معتبر است و حجیت از امر شرع در اصول ثابت کردیم دوم اجماع محققا و محکیا سیم نصوص مستفیضه

مثل صحیح کنانی قال ابو عبدالله ع من اضر بشیء فی طریق المسلمین فهو له ضامن و صحیح الحلبی عن ابی عبدالله ع و فیه فقال کل شیء یضر
بطریق المسلمین فصاحبه ضامن لما یصیبه و خبر السکونی برواه المحمدون الثلثة عن الصادق ع قال رسول الله ص من اخرج میزابا او کنیفا
او اوتد وتدا او اوثق دابة او حفر بئرا فی طریق المسلمین فاصاب شیئا فعطب فهو له ضامن و موثق سماعه فی حفر البئر و احدث فی
الطریق او فی غیر ملکه فهو ضامن لما یسقط فیها و خبر زراره عن ابی عبدالله ع قلت له رجل حفر بئرا فی غیر ملکه فمر علیها رجل فوقع
فقال علیه الضمان لان من حفر بئرا فی غیر ملکه کان علیه الضمان و خبر سکونی عن ابی عبدالله ع قضی امیر المؤمنین ع فی رجل دخل دار قوم
بغیر اذنهم فعقره کلبهم فقال لا ضمان علیهم فان دخل باذنهم ضمنوا و اخبار دیگر که دلالت بر ضمان دارد که در طی مبحث ذکر
خواهد شد و باید دانست که اصل در تسبیب ضمان مسبب است بنحو قاعده کلیه مستنبط از ادله است که هرکه ایجاد کرد سبب
تلف و سبب ضرر مسلمی را غرامت و ضمان بر مسبب ثابت است هرگاه تلف یا ضرر بان سبب مترتب شود اگرچه مقرون بقصد
اتلاف و اضرار نباشد زیرا که در ضمان ضرر و تلف قصد ضرر در ان شرط نیست و خواه ترتب این ضرر و تلف بر این سبب
غالب باشد یا نادر ولی هرگاه ابدا در عرف ضرر و تلف بر این سبب مترتب نشده باشد و در این مورد من باب الاتفاق وارد
شده باشد که صدق تسبیب نیست و موجب ضمان نیست ولی هرگاه در عرف مترتب شده باشد خواه غالبا یا نادرا تسبیب است و موجب
ضمان است و عجالة تا سبیل انتقاء علاقه کلیه در مورد تسبیب حکم خواهیم کرد بضمان مسبب مگر در موردیکه بدلیل خارج شود
مطلب اول اصل چند وجه است اول حکم عقل باینکه هرکه ضرری بنفسی یا بمال محترمی وارد ساخت خواه بمباشرت
یا بتسبیب غرامت بکشد و گناه اثر ان در کتاب ضمان و غصب مستند است دوم حکم ورود دلیل که وارد در مورد ...
ضرر و ضرار است و این تسبیب ضرر است از مسبب و ضرر بلا جبران مرتفع است در شرع پس منفی است و باید جبران کند مسبب
و ضرر اعم است از ضرریکه بمباشرت واقع شود یا بتسبیب سیم قضیه احترام نفس و مال مسلم که بایات و اخبار و ضرورة
و اتفاق ثابت شده و معنی احترام نفس و مال مسلم آنست که هرکه آنرا تلف کند خواه بمباشرت یا بتسبیب از عهده برآید چهارم
در باب تسبیب در شرع وارد از اخبار مذکوره من اضر بطریق المسلمین فهو ضامن و امثال اینها ثابت میکند ضمان مسبب
لسبب تلف و ضرر که وارد شود بر نفس و مال محترم و غیر محترم بنابر اینکه هرگاه کسی چاهی در خانه خود یا در باغ و ملک خود بکند
و یا سبب دیگر از اسباب تلف در ملک خود موجود کند و هرکس بدون اذن و رضای صاحب ملک داخل آن خانه یا ملک شود و بچاه
بیفتد یا بسبب دیگر بمیرد و تلف شود یا متضرر شود ضامن نیست بر مالک خواهد بود زیرا که دخول در ملک غیر بی رضای او موجب
احترام خارج شده و عادی و عاصی شده بخلاف آنکه باذن مالک داخل شده باشد یا بسبب امر مالک غیر و یا در طریق و شارع
و یا مواضعی مباحه ایجاد کرده باشد که بر او احترام باقی است و هرگاه اصل را در باب تسبیب دانستی پس متفرع میشود بر آن
فروع و مسائلی مسئله اولی هرگاه مالک در ملک خود چاهی بکند یا سبب تلفی دیگر احداث کند پس اگر غیری
بی اذن مالک داخل ملک شود و تلف شود ضامنی بر مالک نیست و هرگاه باذن او داخل شود و آگاه بر سبب مستور باشد
و بیان نباشد یا داخل شونده کور باشد یا کودک غیر ممیز باشد ضامن بر مالک است بجهة اصل و بجهت قاعده غرور و کما نا ...
انا در مصالح الاصول غرور ام العقود برجع الی مزور و دلیل الخبر المعتبر لو ان رجلا حفر بئرا فی داره ثم دخل رجل فوقع

فیقع فیها الم یکن علیه شیء ولا ضمان ولکن لیعطیها و هرگاه سبب مستور نباشد اگرچه اصل مقتضی ضمان است ولیکن ظاهر
اجماع منعقد باشد بر عدم ضمان و خبر مذکور نیز دلالت دارد بر عدم ضمان و گفته شود که خبر ظاهر است در دخول بغیر
اذن بجهت آنکه لفظ الکر و لیعطیها موجب ظهور در صورت اذن است پس در این قسم از تحت اصل خارج می‌شویم و حکم
میکنیم بعدم ضمان مسئله ثامنه هرگاه کسی احداث کند سبب تلف را در ملک غیر بدون اذن مالک یا احداث کند در طریق
مسلمین مثل اینکه چاهی در آن بکند و شخصی در آن بیفتد ضامن است و باید از عهده دیت و غرامت برآید بجهت اصل و بجهت
اخبار وارده در این باب که جمله‌ای از آنها گذشت در باب احداث در شوارع و هم در باب احداث در ملک غیر و ظاهرا مسئله
معقد اجماع و محل اتفاق باشد مگر در صورتی که احداث سبب در شارع بجهت مصلحت مسلمین مثل اینکه چاه بدر شارع بکند
و شخصی بسبب آن در تاریکی شب در آن بیفتد و هکذا و در جوی مسیل باشد پس سنگ بر او افتاد و تلف شد یا کلب
بود و هکذا از سنگ گذارد که کسی در آن بیفتد و با چاهی در راه بکند بجهت گذر مسلمین و امثال اینها که محل خلاف
و اظهر ضمان است حصوصا در صورت تمکن بدون اذن حاکم شرع ایجاد سبب نموده باشد بجهت اصل و بجهت اخبار من اضر بطریق
المسلمین فهو له ضامن و استناد نموده اند بعضی بر عدم ضمان بانه محسن و ما علی المحسنین من سبیل و جواب اینکه محسن نیست بلکه
باسطه تسبیب عرفی و مضر به مسلمین است و بسبب تعارض جهت ایذاء و جهت احسان محسن بودن مشکل است فتامل
و صدق نکند محسن بودن تا آنکه سبیل بر او مترتب شود و هرگاه اتفاق شود تعارض میشود میان ما علی المحسنین و من اضر بطریق المسلمین
عموم من وجه و کثرت عدد و موافقت اصل با من اضر بطریق المسلمین است و در حضور صورت تمکن تسبیب بدون اذن امام
یا حاکم شرع باشد شهرت نیز با من اضر بطریق المسلمین است و اما در صورت تمکن با اذن امام باشد ایجاد سبب شود و تلف ان
مترتب شود محل اختلاف است و اظهر ضمان است بجهت عمومات و اطلاقات و ادله العام مسئله تاسعه هرگاه کسی زمین کند و غیر
نفساء داخل کند و باین سبب کوچه خراب شود و کسی در آن بیفتد و تلف شود یا مجروح شود ضامن است بجهت اصل و بجهت
عمومات من اضر بطریق المسلمین فهو له ضامن مسئله عاشره هرگاه کسی دیوار خود بکوچه خبر بسته و غصب کند که مانع عبور و مرور
نباشد جایز است کما صرح به الاصحاب و هرگاه مانع عبور و مرور شده باشد جایز نیست و هرگاه بسبب ناودان مانع از مرور و عبور
مضرت بر مسلمین وارد شود مثل اینکه کسی سوار باشد و ناودان بند شود یا خورش یا باد روش بیفتد یا ناودان بیفتد بر سر
عابر و مجروح یا تلف شود ضامن است صاحب ناودان بلا اشکال و اما ناودان که مانع عبور نباشد هرگاه عابر بسبب آن نادر
متضرر شود یا غرامت بر صاحب ناودان لازم است یا نه دو قول است قول اول قول شیخ مفید و حلی و محقق و کرکی و بعضی
که قائل شده اند بعدم ضمان بجهت جواز نصب آن بر مقتضی شرع بوده و قول دوم ضمان است و این قول طوسی و بعضی دیگر است علامه
و شهید ثانی توقف نموده اند و اظهر اقوال قول بضمان است و شیخ طوسی ادعای اجماع بر آن نموده و هو الحجة مضافا
الی النصوص المعتمدة و قد مضت جمله منها و اما در کوچه‌هایی بسته و غصب نیز باب در اینها بر صاحبان شرکاء باید دست
خلاف شرع است و غصب کننده ضامن است هرچیزی را که بعابرین وارد شود بلا اشکال و هرگاه غصب باذن شرکاء باشد
و ضرر بعابر برسد محل اشکال است و احوط صلح است اگرچه اولی ضمان است در صورتی که عابر باذن عبور کرده باشد

مسئله خامسه

کتاب الغصب

مسئله خامسه هرگاه هجوم آورد بر جار و الی بر جار و اذیه بکرید بر شخصی دار جار و یا اینکه شخص را تلف کند یا مجروح نماید یا متاعی از انشاء الله
تلف کند و تعزیز و قاضی و تنقیح بکر قائل شده اند بضمان صاحب آن بر هجوم آورنده و لکن مشهور میان متاخرین علی بنت ابرهیم کما انه
المسئله هرگاه بتفریط صاحب آن در حفظ هجوم آورده و ضرر رسانید صاحب آن ضامن است و هرگاه بغیر تفریط بوده
ضامن نیست زیراکه بغیر تفریط صدق تسبیب بر آن نمیشود و تقصیر نکرده و اصل برائت ذمه او است مضافا الی خبر الحلبی
بعث رسول الله علی صلوات الله علیه الی الیمن فافلت فرس لرجل من اهل الیمن و مر یعدو فمر برجل فنفحه برجلها فقتله فجاء اولیاء المقتول الی
الرجل فاخذوه فرفعوه الی علی فاقام صاحب الفرس البینة عند علی ان فرسه افلت من داره و نفح الرجل فابطل علی دم صاحبهم
الحدیث مسئله سادسه هرگاه کسی داخل شود بخانه کسی بدون اذن صاحب خانه مجروح کند او را سگ هرگاه باذن صاحب خانه داخل
شده غرامت بر صاحب خانه است خواه سگ در خانه بوده یا بعد از دخول شخص آمده و خواه عالم بوده باشد صاحب خانه
باینکه سگ گیرنده است یا نه و هرگاه بدون اذن صاحب خانه داخل شده غرامت بر صاحب خانه نیست و ظاهر آنهم و مسئله محل
و اشکال نیست بلکه ادعای اجماع بر مسئله نیز شده و هو الحجة مضافا الی النصوص العدیدة المعتبرة المؤیدة بالشهرة العظیمة هرگاه
بعضی از شرکاء خانه اذن داده باشند و بعضی اذن نداده باشند و خانه مشترک باشد و حکم آن مثل صورت عدم اذن است و
غرامت بر صاحبان خانه نیست و بر اذن دهنده هم غرامت نیست در صورتیکه داخل شونده عارف مسئله باشد و عالم به اشتراک
بودن خانه باشد و اما در صورت جهل باشتراک با مسئله مغرور شده و گول خورده و ظاهر آنست که غرامت بر اذن دهنده
وارد شود و هرگاه اختلاف شود در اذن و عدم اذن قول منکر اذن مقدم است و الله العالم مسئله سابعه هرگاه کسی سوار
چهارپائی باشد پس جنایتی از آن چهارپا وارد شود بر شخصی یا بر متاع شخصی هرگاه آن جنایت از پاهای آن مرکوب چهارپا
شود راکب ضامن نیست و اگر از دستهای آن صادر شود مثل اینکه دست خود را بر روی شخصی یا بر روی متاع شخصی
بگذارد راکب ضامن است اجماعا خواه راکب تفریط کرده باشد یا نه و اگر از سر و دندان او صادر شده باشد نیز راکب ضامن است
و هرگاه از جلو جنین و حوالی کمر راکب به روی او سوار است صادر شده باشد مثل اینکه چهارپا به روی و حوالی یا خود جنین
با راکب پا با لای او حلو یا او بهلو تنفس جنوه جنایتی وارد شده نیز راکب ضامن است بنابر اظهر و تفصیل ما در این احکام
بعد از اجماعات محکیه از جمله از علمای اعلام مثل خلاف و غنیه و غایة المرام اخبار معتبره مستفیضه است منها صحیحه
الحلبی عن الصادق سئل عن الرجل یمر علی طریق من طرق المسلمین فیصیب دابته انسانا برجلها فقال لیس علیه ما اصابت
برجلها و لکن علیه ما اصابت بیدها لان رجلها خلفه ان رکب و ان کان قائدها فانه یملک باذن الله یدها یضعها حیث
یشاء و منها صحیحه سلیمان بن خالد سئل عن الصادق بما یفید تفاوت و مقتضای تقابل در صحیحه عدم حکم است نسبت
بجمیع جنایاتی که از جلو دابه واقع شود چه از دستها و چه از دندان و سر و بالای و حوالی جنین و هر چه صدق خلف بر آن
نشود اگرچه از رکاب و از حوالی و صندوق و حوالی جنین باشد زیراکه صحیحه اینها از خلف نیست تا ضمان در اینها نباشد
و منها خبر علاء بن فضیل عن ابی عبدالله انه سئل عن رجل یسیر علی طریق من طرق المسلمین علی دابته فتصیب برجلها فان کانت
فقال لیس علیه ما اصابت برجلها و علیه ما اصابت بیدها و اذا وقفت فعلیه ما اصابت بیدها و رجلها و ان کان یسوقها

فعليه ما اصابت بيدها و رجلها انتهى و منها خبر الحلبي عن ابي جعفر ع قضى امير المؤمنين ع في صاحب الدابة انه
يضمن ما وطئت بيدها و ما نفحت برجلها فلا ضمان عليه الا ان يضربها انسان و منها خبر السكوني عن ابي عبد الله ع انه
ضمن القائد و السائق و الراكب فقال ما اصابت الرجل فعلى السائق و ما اصابت اليد فعلى الراكب و القائد الى غير ذلك
من الاخبار و ضمان راكب نسبت بجنايتى كه از دست و سر مركوب واقع شده معقد اجماع است و ضمان او نسبت بجنايتى كه
از سر مركوب واقع شده محل خلاف است شيخين و فاضلين و حلى و شهيدين بلكه اكثر قائل اند بضمان راكب بلكه شيخ ادعاى
اجماع فرموده و ظاهر كلام بعضى از اصحاب بلكه اكثر متأخرين ضمان راكب است نسبت بجميع مقاديم مركوب بلكه قائل صريح بعدم ضمان
نيافته ام و تعليل صحيحين صريح است در ضمان و لو از مطلق است نسبت بصورت تفريط راكب و عدم تفريط او پس حكم
بضمان عام است نسبت بصورتين و هرگاه راكب بعكس متعارف سوار شده باشد حكم نيز بعكس خواهد بود و ضامن جنايات
پاهاى مركوب و دست او خواهد بود بجهت تعليل صحيحين و بجهت تفريط نسبت بديده كه از مقاديم واقع شده چه پشت
بعكس منافى با حفظ است و اينكه گفتيم راكب ضامن است مقاديم را در مواضعى است در صورتى است كه تفريط نكرده باشد در حفظ
مركوب و الا ضامن است جنايات باقى را كه از او صادر شود چه از مقاديم و چه از مواخير مسئله تاسعه هرگاه كسى سر چهارپا را
گرفته باشد كه او را قائد ميگويند ضامن است جنايات باقى را كه از دستها و سر و ساير مقاديم چهارپا صادر شود و ضامن نيست جنايات باقى
كه از پاى او واقع شود مگر با تفريط و حكم نسبت بانچه از دست او صادر شده معقد اجماع است و مورد اخبار و اما انچه از سر و ساير
مقاديم صادر شده مشهور است بين الاصحاب بلكه مصرحى بعدم ضمان نديده ام الا وجه غير از سر از مقاديم تعليل العنوان است مو ليكن
همان تعليل صحيحين و بالجمله انتفت كه ان الحكم كه از براى راكب و قائد ذكر كرديم در صورتى است كه چهارپا روان باشد و هرگاه
ايستاده باشد و راكب يا سائق يا قائد نزد او باشد ضامن است جميع جنايات را كه از چهارپا صادر شود خواه از جلو و خواه از
عقب و ظاهر مسئله محل خلاف نباشد و خبر علا بن فضيل مصرح است باين حكم و ليكن ظاهر است در راكب و از كجا است كه چهارپا
سوار باشد و در سائق و از كجا است كه در عقب چهارپا باشد و قائد را شامل نيست و از كجا است كه سر چهارپا را نگاه داشته
لكن در حكم مسئله محل خلاف است و قائل بفرق نيست و كلمات فقها مطلق است در ضمان نسبت بواقف و تنقيح المناط حكم
جنايتى كه از سر و دست او ... ايستاده باشد و راكب يا قائد يا سائق نزد او باشد و افصح ميشود كه ضامن است مسئله
تاسعه سائق و او كسى است كه عقب چهارپا راه ميرود نامتوجه ان چهارپا باشد ضامن است جنايات باقى را كه از او اتفاق
افتد خواه از سر و دست او صادر شود يا از پاى او يا از صندوق و جوال و بارهايى كه در روى او است اتفاق افتاده كه
بتلف نفسى در حق غير باشد خواه بتفريط باشد در حفظ دابه يا بغير تفريط و خواه در شارع سوق باشد يا در غير آن و جميع
با تلف باشد بنابر مشهور ميان اصحاب بلكه فاضل ... در مسئله نسبت نزد ايشان كه متعرض شده اند مثل شيخ و ابن حمزه و فاضلين
و شهيدين و شيخ مرحوم ادعاى عدم خلاف فرموده اند دليل بر اين حكم بعد از عدم خلاف مذكور خبر ... است اول
قبيل روايت علا بن فضيل متقدمه و اگرچه الفاظ مروى ... است و ليكن فرقى نكرده ميان ايشان و رأس و صندوق و جوال
و صندلى و مناط حكم كلى است قطعا و روايات مطلق است نسبت بتفريط سائق و عدم تفريط و نسبت ... كه چهارپا

كتاب الديات

تلف و سبع حكم در همه ضمان است چه در تعليل صحيحين نيز كه مجموع اعضاى دابه قدام سائق است پس ضامن سائق
است و معارضى از براى اين اخبار نيست مگر خبر سكونى كه گذشت كه ظاهر است در اختصاص ضمان سائق بانچه از پا صادر
شود از دست و اين ضعيف است و جابر عين او در ... اصحاب نيست پس صلاحيت ندارد از براى معارضه
با روايت ابن فضيل و با تعليل صحيحين با اينكه بعضى از اصحاب حمل فرموده الله از براى اينكه از براى بيان مجرد فرق في الحكم است
مسئله عاشره هرگاه راكب و قائد و سائق هر سه با دو تا يا دو تا از ايشان از براى دابه باشد و جنايتى از دابه صادر شود منفرد
خواهد بود در هر يك بانچه منفرد است و شريك خواهند بود در انچه در ضمان آن شريك اند مثلا قائد با راكب شريك خواهند بود با
سائق در ضمان انچه از مقاديم صادر شده مقتضاى اخبار و ... اين است مسئله حادى عشر هرگاه چند نفر
باشند يا سائق يا راكب شريك خواهند بود در ضمان كه هر مقتضى الحال است مسئله ثانيه عشر هرگاه چند دابه قطار باشند
و يك قائد داشته باشند يا يك سائق يا يك قائد و يك سائق و جنايتى از ايشان صادر شود يا حكم هر دابه خواهد داشت
در ضمان كما عليه الوسيله يا ضمانى نخواهد بود ملاحظه عدم قدرت بر حفظ جميع كما عليه بعضى من قارب العصر لانتفاء القدرة
التي هي شرط التكليف دنيا بالايجاب و الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار و الضمان حكم وضعى و هو ليس مشروطا بشيء
من القدرة و البلوغ و العقل كما في ضمان الصغير و المجنون بالنسبة الى ما يتلفانه من مال الغير و اظهر ضمان است بجهة اطلاق ادله
مسئله ثالثه عشر هرگاه كسى در محل نشسته باشد حكم او حكم راكب است در ضمان خواه مركوب جفت ... باشد يا با قتب
يا جز اين اخبار خالى از تفريط نيست نسبت براكب و اگر ضمان راكب و قائد و سائق و واقف مشروط بتفريط نيست
بجهة اطلاق اخبار ... در غير موارد يعنى كه ضمان ان از اخبار مستفاد است تفريط شرط ضمان است مسئله رابعه عشر هرگاه
صاحب دابه همراه دابه باشد و جنايتى از مقاديم دابه صادر شود ايا راكب ضامن خواهد بود يا صاحب دابه بعضى از فقها
مثل محقق و علامه و شهيد فرموده اند كه صاحب دابه ضامن است و بعضى از محققين و منهم صاحب الجواهر فرموده اند كه خود
راكب ضامن است مگر انكه حفظ در عهده مالك باشد و حق همين قول است و اكثر تقييد فرموده اند ضمان مالك را بصورت عدم
مراعات و حفظ موكول بمالك باشد مثل اينكه راكب صغير يا مجنون يا مريض باشد بلكه حكايت شده از غنيه اجماع بر ضمان مالك
هرگاه غير او عاقل را حمل نموده باشد و بعضى از اصحاب ملحق كرده الله صورتى را كه راكب حفظ و مراعات را بعهده مالك
گذارده باشد پس مالك ضامن است و اين مطلب اختصاص بمالك ندارد بلكه هر كه دابه بدست او باشد اگرچه از جانب مالك
دابه را داشته باشد يا شخصى باشد كه مراعات و حفظ بعهده او باشد يا بعهده گرفته باشد ضامن است جنايات دابه را با اينكه
ملتزم من حيث هو ضامن نيست بلكه راكب ضامن است مگر در صورتيكه حفظ بعهده مالك متعلق گرفته باشد و اطلاق ادله
ضمان راكب و قائد و سائق همين قول را ثابت ميكند و روايت ابي بصير ... مشهود و الله العالم مسئله
خامسه عشر هرگاه شخصى غلام صغيرى را بر چهارپا سوار كند و جنايتى از ان چهارپا صادر شود ضمان بر ان شخص است
و هرگاه غلام كبير باشد ضمان بر خود غلام است و بر مولى نيست مسئله سادسه عشر تزاحم موجبات و مراد از تزاحم
موجبات جمع شدن مباشر و سبب است و يا دو سبب است ايجاد ... مثل اينكه شخصى چاهى را حفر كند و ديگرى ...

باینجا می‌اندازد یا شخصی شخصی را نگاه میدارد و دیگری زخم باو میزند یا شخصی سر چاهی را بزور استحکام میپوشاند و دیگری چاه را
تا الف را بر روی این چاه می‌اندازد و تلف میشود یا شخصی چاهی بر سر راه میکند چند نفر باتفاق از انجا عبور میکنند و مزاحم یکی
یکی از انها بچاه می‌افتد که ان دیگری را میکشد از نشیب چاه می‌افتد یا انکه شخصی دیگری را نگاه میدارد و سلاح او را میکشد یا انکه
شخصی تعاقب میکند دیگری را و زید از خوف فرار میکند پس از بلندی می‌افتد و تلف میشود و مثل انکه شخصی سنگی در شارع
بگذارد و عقب ان زید چاهی حفر نماید و عمرو از ان شارع عبور نموده پا بسنگ بر اوده بچاه افتد و حکم در این مثالها و منطبق
و منطبق اینها بر سبیل کلیه انست که هرگاه سبب و مباشر جمع شوند بر سه صورت متصور است یا مساوی اند در اثر مثل مثال اول
یا مباشر اقوی است مثل مثال دوم و یا مباشر اضعف است و سبب اقوی مثل مثال سیم و مثال پنجم و مثال ششم اما صورت تساوی
و صورت اقوی بودن مباشر مباشر ضامن است نه سبب بدون خلاف بین الاصحاب بلکه در کشف اللثام ادعای اجماع شده و هو الحجه
مضافا الی الحکم النقل بالضمان و الی نسبة القتل و الجرح الی المباشر عرفا دون المسبب و اما صورت اضعفیت مباشر ضامن سبب است
بدون خلاف میان اصحاب بل کلام اکثرهم ظاهر فی الاجماع و هو الحجه مضافا الی نسبة القتل و الجرح الی المسبب عرفا فتشمله العمومات
و اما صورت اجتماع سببین ترتیبی هر یک اول سبب شود از برای وقوع جنایت مسبب ان سبب ضامن خواهد بود اگر حدوث
نفس ان سبب متاخر یا صاحب ان سبب دیگر باشد مثلا افتادن بسبب سنگ شود و واضع سنگ ضامن است اگر وضع سنگ بعد
از حفر چاه باشد یا با حفر چاه یکی شده باشد و این در صورتی است که سببین هر دو متعدی واقع شده باشد و هرگاه احدهما
متعدی و ان دیگری بغیر تعدی باشد ضمان بر صاحب تعدی است اگر چه او سبب جنایت ان باشد که بغیر تعدی است مثل انکه چاه
متعدی باشد و سنگ بغیر تعدی بدلیل نسبت حکم او یا انکه سبب اولی سبب شده و مستقل است سببیت ان و ان سبب
دیگر از قبیل شرط است جمع شود در حکم دوم انکه ضمان بغیر تعدی نیست و هرگاه چاهی در ملک غیر یا در شارع حفر شود و دو نفر
بانجا افتند یکی بر دیگری [illegible] هر دو ضامن [illegible] باشد ضمان خون هر دو بر ان کسی است که چاه را کنده بنابر الاظهر
الاشهر مطلب سیم در دیات جنایات وارده بر اطراف و در ان چند مقصد است مقصد اول در دیات اعیان
و در ان مقدمه و چند مسئله است اما مقدمه در بیان دیت جنایاتی که دیت مقدر و معین در شرع از برای ان نرسیده
و حکم در انها ارش است و مراد بارش در هر صورت موردی در جنایات است که در کلمات فقها ارش گفته میشود تفاوت میان
قیمت انسان مجنی علیه است بعد از جنایت که فرض شود مملوک بودن او و قیمت ان است بعد از جنایت با وصف مملوک
بودن ان مثلا اگر این مجنی علیه عبد میبود صحیح و بی جنایت میبود قیمت ان صد تومان میبود و الحال که با این جراحت است
قیمت ان نود تومان است تفاوت بین القیمتین عشر است پس دیت ان عشر دیت نفس است که صد تومان باشد مثلا [illegible]
صورت مجنی علیه کوبیده شود و عدم کند حکم از ادنی است با بر نحو که هرگاه عبد بود بعد از کوبیدگی عدم قیمت از صد
نود تومان بود و بعد از ان نود تومان تفاوت عشر است پس دیت ان صد تومان است که عشر دیت حر باشد هرگاه مجنی علیه انسانی باشد
دیت ان بجا نود تومان خواهد بود که عشر دیت حر باشد مسئله اولی اعیان مقابل منافع است که در مقصد دوم ذکر
خواهد شد و اعیان دوازده تا است در این مسئله ذکر اولی از ان دوازده نام میشود و ان مو است و موهای بدن چند

نوع است

نوع است اول در موی سر مرد و حکم ان هرگاه عامدا کسی بکند قصاص است و هرگاه بدون عمد باشد مثل انکه اب جوش یا ادویه بر سرش
بیفکند و بر سر کسی بریزد موی ان نروید دیت ان [illegible] دیت انسان بالمرة و در صورت تراشیدن بنابر [illegible] مگر انکه دیت نفس است هرگاه
دوباره نروید بنابر مشهور میان اصحاب بلکه مخالفی بجز مفید یافت نشد و شیخ و ابن زهره ادعای اجماع نموده اند و دلیل بر
مدعی بعد از اجماع محکی صحیح سلیمان بن خالد است المروی فی التهذیب قلت لابی عبدالله رجل صب ماء حارا علی راس رجل
فامتعط شعره فلا ینبت ابدا قال علیه الدیه مضافا الی روایات اخر و هرگاه دوباره بروید حکم در ان ارش است زیرا که دیت
مقدر معین در شرع از برای ان نرسیده و هرگاه بعضی از موی سر کنده شود دیت ان از قرار حساب کلی بر نحو تقسیط و توزیع
خواهد بود اگر عشر موی سر است عشر دیت خواهد بود و اگر خمس است خمس در صورتیکه نروید و هرگاه بروید حکم ان ارش
است و هرگاه موی سر کنده شود و بعضی از ان بروید و بعضی نروید هرگاه [illegible] مشخص کردد از نصف و ثلث و امثال
ان از کل کنده و نروید ثلث دیت در ان ثابت است و ان دو ثلث که دوباره روئیده حکم در ان ارش است و تحدید ثلث و امثال ان بحسب
مساحت میشود و تشخیص [illegible] و علم ان بتصدیق اهل خبره و ارباب معرفت است و از علامه رحمه حکایت شده که باید تا
یکسال تامل شود هرگاه [illegible] نروید دیت بگیرد و اگر دوباره روید ارش [illegible] و روایت سلمة بن تمام از حضرت امیرالمؤمنین وارد است
فاحلسته فلم ینبت شعره فقضی علیه بالدیه و لیکن اظهر [illegible] قول اول است و اگر قبل از یکسال اهل خبره تصدیق نمایند که نمیروید
متوجه [illegible] مطالبه دیت نماید بلی هرگاه [illegible] خواهد بود [illegible] موی سر زن و دیت ان در
صورتیکه [illegible] دیت انسان است اجماعا محققا و محکیا مستفیضا مضافا الی الخبر [illegible] و السکونی عن ابی عبدالله قضی
امیرالمؤمنین فی اللحیه اذا حلقت فلم تنبت الدیه کامله فاذا نبتت فثلث الدیه و مضافا الی صحیح سلیمان علی الظاهر روایه فی
التهذیب بنابر [illegible] و هرگاه بروید علی خلاف است ابو علی و صدوق و شیخ طوسی قائل اند بانکه دیت ان ثلث دیت انسان
است و شیخ در مبسوط و خلاف [illegible] اجماع بر ان نموده و لیکن اکثر متاخرین قائل اند بانکه ارش [illegible] است و اظهر قول اول
است چه مقام ارش موردی است که [illegible] در شرع [illegible] تشخیص نرسیده باشد و با وجود خبرین و اجماع محکی که دعوی شده
علامت معتبر است دیت ان و مقام ارش نیست و اکثر متاخرین قائل شده اند بارش [illegible] فلذا قائل بثلث دیت
در مسئله [illegible] دیگر [illegible] هرگاه بعضی [illegible] کنده شود مثل ثلث یا ربع و دوباره بروید ثلث
دیت بحیض و تقسیط خواهد [illegible] از قدر کنده شده دیت ان خواهد بود چنانکه این قاعده کلی است
در انجا در مقدار است [illegible] هرگاه کنده شود و نروید دیت ان [illegible] است که [illegible]
[illegible] و هرگاه بروید حکم ان [illegible] است [illegible] باشد رجال و کمال
و حسب و نسب و اصالت و نجابت و عقل [illegible] اجماعا محققا ظاهرا و محکیا مستفیضا الخبر عبدالله بن سنان و هرگاه [illegible]
از کل کنده شود [illegible] نروید [illegible] خواهد بود [illegible]
[illegible] و اظهر [illegible] دیت انسان است [illegible]
هرگاه [illegible]

کنده میشود از محل با محل تمام ابرو خواه موهای محل مقلوع زیاده از باقی باشد یا کمتر و در رستنیکه در جمیع موهای بدن از سر و
ریش و ابرو و غیرها چنین بتین معتبر مساحت محل مقلوع است نه نفس مو و هرگاه بروید نیز اظهر آنست که حکم ارش داشته است
و بعضی برانند که فرقی ندارد با صورت نروئیدن در دیه و لکن مخالف لسوق الاخبار و العدل و الاعتبار بجهت
موی اهداب بعضی گفته اند دیه چهار مژگان دیه انسان است هرگاه نروید و هر یک از مژگانها ربع دیه
است بنابر اشهر اظهر و شیخ ادعاء نموده که در این باب اجماع و اخبار فرقه وارده است و گویا مراد از اخبار عمومات که هرچه
انسان دو تا باشد یا چهار تا باشد در این محل دیه کامل است و هرگاه دوباره بروید حکم داده ارش است و شش موهای
زیر بغل و عانه و سینه و ساعد و ساق و غیرها اکثر از موهای بدن مرد و زن و حیوان در این موها تخصیص در شرع بجهت دیه
انها نشده حکم در انها ارش است پس هرگاه ارش فرض شود از برای انها دیه همان ارش خواهد بود و هرگاه ارش فرض نشود
مثل اینکه موی عانه او یا زیر بغل او کنده شود و قیمت او بیرون بیاید فرض ارش نشود زیاده است از اینکه مو
داشته باشد در این صورت حکم از ارش نخواهد بود و باید حاکم را تعزیر و تادیب نمود و دیگر مقام دیه نخواهد بود کما
صرح به بعض اصحابنا الی هرگاه بسبب کندن شکستگی و نقصی در محل مثبت حاصل شود که نقص و ارش در از شود حکم ان
ارش خواهد بود مسئله ثانیه دیه دو چشم دیه نفس است و دیه هر یک نصف دیه نفس است اجماعا
محققا و محکیا مستفیضا و فی الصحیح کلما کان فی الانسان اثنان ففیهما الدیة و فی احدهما نصف الدیة و ما کان واحد ففیه الدیة
و فی صحیح اخر ما کان فی الجسد منه اثنان ففیه نصف الدیة مثل الیدین و العینین الی غیر ذلک من الاخبار القریبة معنی بها
البالغة حد الکثرة عموما و خصوصا و مقتضای اطلاق نصوص و فتاوی آنست که فرقی نیست در دیه میان چشم صحیح
عشا و از چشمی است که غالبا اب میریزد و بینائی او کم شده و احول و از چشمی است که یکچیز را دو تا می بیند و چاحظ داشت
چشمی است که مقابل ان عظیم شده باشد و چشمیکه در افتاب نه بیند و چشمیکه نزدیک بین باشد و چشمیکه درد کند بانواع درد ها
چشم از سیل و جرب و غیرها انها در همه دیه دیه نفس است بلی هرگاه چشمی باشد که سفید شده و نقصی در بینائی
ان حاصل شده بحساب ان نقص از دیه کم خواهد شد مقصدی حاکم شرع مسئله ثالثه پلکهای چشم دیه نفس است
خواه با مژگان باشد یا بی مژگان در هر پلکی ربع دیه است و بعضی گفته اند بانکه مژگان بالا دو ثلث و پائین یک ثلث و این قول
ضعیف است مسئله رابعه دیه بینی تماما بریده شود دیه نفس است و هرگاه تا نرمه استخوان بینی ان بریده شود دانست
نرمه ان که نرم است و استخوانی ندارد نیز دیه ان دیه نفس است و از ما دون بینی مانند هرگاه شکند بینی را هرگاه
فاسد شود و فاسد بماند نیز دیه ان دیه نفس است و هرگاه چاق شود و بی عیب باشد دیه ان صد دینار است
و هرگاه بینی بسبب جنایت شل شود دیه ان دو ثلث دیه نفس است و دیه حاجز بینی و ان حایلی است که در میان
ان دو واقع است با نصف دینار است مسئله خامسه دیه دو گوش تماما دیه نفس است و هر گوشی نصف و در بعض
گوش بحساب ان است از روی مساحت اگر نصف گوش است نصف و اگر ثلث است ثلث و در نرمه گوش ثلث دیه گوش است
و در شکستن گوش و هرگاه بشکافته شود از ثلث دیه نرمه گوش است مسئله سادسه دیه دو لب دیه نفس است

ودر تقدیر هر یک خلاف است و در اینکه لب پائین دیه اش زیاده است محل اشکالست چه ظاهر فقها متفق اند بر زیادتی
و از ابن ادریس ادعای اجماع شده است و در اینکه دیه لب پائین زیاده است زیرا که فقها دو فرقه شده اند بعضی برانند که لب
بالا یکثلث و لب پائین دو ثلث مثل مفید و حلبی و ابی الصلاح و ابن زهره و کیدری و ابن سعید بالادعای محکی از
غنیه اجماع را و بعضی دیگر برانند که دیه لب بالا چهار صد دینار است و لب پائین ششصد دینار است مثل مقنع و فقه
و نهایه و تهذیب و استبصار و وسیله و مهذب و مختلف و طبرسی و سرائر علی ما حکی عنهم علاوه بر اعتبار و اخبار
چه لب پائین حافظ مطعومات و مشروبات است و در کلمات فقها وارد شده است از یکاک عقد لب بالا و فی الخبر عن ابی جعفر
قال فی السفلی ستة الاف و فی العلیا اربعة الاف لان السفلی تمسک الماء و بهذا المضمون روی عن امیر المؤمنین و خلاصه
اینکه دیه لب پائین ظاهر است و شبهه نیست و در دیه لب بالا اولی متفق علیه است و زیاده از اصل مدفوع است پس
اینکه لب بالا چهار صد و لب پائین ششصد اظهر اقوال است و صاحب جواهر قائل باین قول است و هرگاه بعض از
لب قطع شود دیه ان بعض بحساب بشود و اما العلم مسئله سابعه دیه زبان تماما از حیث جسم
و نطق دیه انسان است و زبان لال ثلث دیه صحیح است و هرگاه بعض از زبان لال بریده شود بحساب ان خواهد بود
و هرگاه بعضی از زبان صحیح بریده شود تقسیط میشود بر حروف معجم که بیست و هشت حرف است که هر یک از حروف که نتوان
ادا نماید بحساب ان از دیه ان خواهد بود مسئله ثامنه دیه دندانها دیه انسان است و دیه انسان تقسیم
میشود بر بیست و هشت دندان بنابر مشهور بلکه دعوای اجماع بر ان شده و هرچه دندان زیاده از بیست و هشت
باشد دیه مقدری ندارد و دیه ان خارج است از دیه انسان بلکه مذکور خواهد شد و بیست و هشت تا
چهار ثنایا است و چهار رباعیات و چهار انیاب و چهار ضواحک و دوازده طواحن هر طرفی سه تا و دوازده تا
اول را مقادیم میخوانند و شانزده تای اخر را مواخیر میخوانند و دیه هر یک از ان دوازده تای مقادیم پنجاه دینار است و شانزده تا
از اواخر مقادیر دیه و دیه هر یک از مواخیر نصف مقادیم است که بیست و پنج دینار باشد مجموع این بیست و هشت تا
هزار دینار میشود و هرچه دندان زیاده از اینها باشد دندان زائد است خواه در محل خود بروید بیرون اینها باشد یا
بیاید در دندانهای اصلیه بغیر حیث بیرون اینها باشد از بیرون دهن یا از توی دهن و محصلش در دندانهای زائد
خلاف است بعضی برانند که ارش است و طریق معرفت ارش را دانستی و بعضی برانند که دیه او ثلث دیه دندان اصلی است
پس هرگاه در محل دندانهای مقادیم باشد ثلث پنجاه دینار است و هرگاه در محل دندانهای مواخیر باشد ثلث
بیست و پنج دینار است و هرگاه معلوم نشود که از مقادیم است یا مواخیر ثلث مواخیر دیه ان
خواهد بود بجهت اصل برائت و اقتصار بقدر متیقن و این قول را اشبه داند اکثر و ابن ادریس فرموده که از همه
المذهب فتوی و به اخبار کثیره معتمد و در شیخ در خلاف علی الحکم ادعای اجماع بر این قول نموده و از کلام شهید مستفاد میشود
که در همه اتعاب از دیه ایشان مثل اصبع و دست و غیر ان که ثلث دیه عضو اصلی است و اظهر و اقرب در نظر حقیر ثلث است فادرکه
زیرا که ارش در جنایتی است که دیه مقدره از برای ان در شرع نرسیده باشد و در دندان زائد بدلیل معتبر دیه از شارع

ثابت است که ثلث دیت دندان اصلی است و دلیل آن چند وجه است اول اجماع محکی از شیخ در خلاف و اجماع محکی که
در غنیه خبر علاست دوم روایت ابی بصیر است که از امام علیه السلام حکایت نماید و این اگرچه ضعیف است و علاست اول اجماع
از معتد به که قطع یا ظن حاصل از قول او اقوی است از ظن حاصل از قول اکثر رواة اخبار سیم بعضی اخبار دیگر وارد شده است
در اصبع زائده که دیت آن ثلث دیت اصبع اصلی است که دلالت میکند بالتقریب
بر آنکه ... و اسندوا علیها ... فاعله ... [illegible] ... در دیت دندان اصلی
میان دندان سفید و سیاه ... [illegible] ... بسبب جنایت ... باشد در جمیع ... دیت مقدر است مثل
دندان ... بسبب جنایت سیاه شده باشد و سیاهی آن اصلی نباشد ... بسبب ... دیت ثابت
مثل دندان صحیح نیست ... ثلث دیت دندان صحیح است ... جنایت سیاه گردد ... ثلث دیت ثابت
دیت سیاه ... بسبب جنایت ... ثلث ... ظاهراً اهل خلاف ... [illegible]
اجماع ... اصحاب ... خلاف ... اجماع شده دلیل ... اجماعاً
محکیه ... صحیح ابن سنان است من الصادق ... السن اذا ضربت انتظر بها سنة فان وقعت اغرم الضارب خمس
مائة درهم وان لم تقع واسودت اغرم ثلثی دیتها ... مشهور میان اصحاب ... خلاف ...
اجماع ... و هو الحجة ... ابی جعفر ... فی السن السوداء
ثلث دیتها ... ثلث ... بانکه دیت ... ربع دیت
است ... حکایت شده ... حکم ... [illegible] ... ضعیف است و احتیاط
در ... دندان ... بسبب جنایت ... باشد ... دندان صحیح ...
و ذو ... دیت مقدر ... حکم ... در ... فی السوداء اذا ضربت سنة فصاعدا
... [illegible] ... فی کل الاصبع اذا ...
... فرع اول ... دندان ... ا
... خلاف است ... حکم ...
باشد که ... ثلث دیت ... شیخ ... ابن حمزه و فاضل و شهید ... اختیار ...
قول ... دیت مقدر ... ثابت شده که دیت ...
دندان ... ثلث دیت است ... روایت ...
... خلاصه ...
ضعف روایت ... اخبار ...
... ثلث دیت ...
... ثلث دیت ... حکم

در آنکه ثلث دیت باشد که صریح صحیح ابن سنان عن الصادق علیه السلام فان لم تقع واسودت اغرم ثلثی دیتها ... در صورت حصول
فرع ... و جمیع ... حکم در آن ... ثلث است فرع دوم هرگاه ... دندان ...
بسبب ... هرگاه ... دندان ... و ... دائم ... مثل ... و حفظ طعام و آب
... فلاهر آنست که ... دیت دندان صحیح است ... اطلاق ... هرگاه ... و موضع که فائده
... حاصل ... جایز ... موجب ... بلکه ... از ... صدق ... بر آن ... خلاف
است ... حکم ... دیت مقدر ... و حکایت ...
... حکم ... ثلث است ... دیت آن ثلث است ... شهید ... منقول است ...
و ... روایت ... خاصه ... حکم ... بنظر ... ثلث ... صحاح ... لفظ
علم است ... دندان ... دیت ... ثلث ... که دیت ... مخصوص ... شرع
رسیده باشد ... فرع سیم هرگاه دندان ... باشد ...
غالب ... باشد ... ثلث دیت ... دندان ... صحیح است
... هرگاه ... باشد ... ثلث دیت از مثل
دندان صحیح است ... هرگاه ... باشد ... بسبب ...
... دیت ... صحیح نیست بلکه حکم در آن ارش است ... انصراف ... دندان ... هرگاه
... باشد ... حکم ... ارش ...
... الاسنان ... باشد ... انصراف
... بلکه ... دیت ... دندان ... موجب عدم ...
... حکم ... دندان ... غالب ... است ...
... خلقت ...
خلاصه ... آنست که حکم ... فرع چهارم ... دندان ... از لثه و
... دندان ... بلکه ... دندان ...
... دندان ... هرگاه ...
استاد ... اخلاف است ... آنست که ... دیت ...
تحقیب ساعت ... دیت ... شهید ...
... دندان ... صحیح است ...
... فرع پنجم هرگاه ... دندان بسبب جنایت ...
... دندان ... بسبب جنایت ... دیت ... لازم نیست بلکه تحقیب ...

مسئلهٔ تاسعه اگر ضرب کند کسی بر ظهر کسی و بشکند و گرچه باز بهم آید دیت ان دیت نفس است و هم چنین هرگاه صلب بکوبد و واقع شود و بشکند بطوری که
نتواند چیزی فروبرد دیت ان دیت نفس است مسئلهٔ عاشره در استخوان ادکواده که انها الحیوان میناماند و محل ثلاثه ان دو
استخوان را فرق میکویند و دیت هریک از انها نصف دیت نفس است ان در صورتی است که هرگاه ازانها کنده شود مثل انکه طفل
باشد یا پیر باشد و هرگاه باد دندانها کنده شود هم دیت عالحده خواهد داشت و هرگاه صلب با ان استخوانها وارد شود
که کسر بعد شود بجائی نرسد حکم ان ارش است مسئلهٔ حادیه عشره دیت دو دست دیت نفس است و هر دستی نصف
دیت خواه چپ و خواه راست اگرچه دست راست قویتر است و احتیاج بان زیادتر است و حد دست مفصل است
که میان کف و ذراع است و هرگاه انگشتها جدا قطع شود دیه باقی ان جدا دیت اصابع جدا خواهد بود و ذراع و مرفق یک
دیت عالحده دارد مسئلهٔ ثانیه عشره در انگشتهای دست که ده تا است دیت نفس است در هر انگشتی عشر دیت و فرقی
میان ابهام و غیر ابهام نیست و هم چنین در انگشتهای پا که ده تا است دیت نفس است در هر انگشتی عشر دیت و انگشتان پا نیز
فرقی نهاده دیت هر انگشتی قسمت میشود بر بندهای ان انگشت که سه بند است هر بندی بثلث عشر مگر انگشت بزرگ که از
ابهام میناماند که دیت ان منقسم میشود بدو نصف در هر بندی نصف عشر دیت است و اما انگشت زایدکه در پهلوی انگشتان
بروید هرگاه بیاید دیت ان ثلث دیت انگشت غیر زاید است و هرگاه بسبب صدمه انگشت شل شود دیت ان ثلث دیت انگشت صحیح
است و هرگاه شلل خلقتی در ان باشد نیز دیت ان ثلث دیت انگشت صحیح است و هرگاه ناخن بسبب صدمه کنده شود و بروید هرگاه
دوباره نروید یا بروید و سیاه باشد دیت ان ده دینار است و هرگاه سفید بروید دیت ان پنج دینار است مسئلهٔ ثالثه عشره
ظهر و پشت هرگاه بشکند و جایز شود و یا صدمه باو برسد که قوز بهم برساند خواه شکستن باشد یا غیر ان و یا صدمه بپشت او
برسد که در بر نخوبد و نتواند ننشیند باشد دیت هریک از انها دیت انسان است قال الصادق علیه السلام فی الرجل یکسر ظهره
فقال فیه الدیة کاملة و قال امیر المؤمنین علیه السلام فی خبر السکونی فی الصلب الدیة و فی کتاب یونس الذی عرضه علی الرضا علیه السلام
و الظهر اذا احدب الف دینار و فی کتاب ظریف فان احدب بها الظهر فحینئذ تمت دیته الف دینار و خبر بریل العجلی
عن ابی جعفر علیه السلام فی قضی امیر المؤمنین علیه السلام فی رجل کسر صلبه فلا یستطیع ان یجلس ان فیه الدیة و هرگاه بعد از شکستن و درد
رفع شده باشد بمدارا و نشستن بطوری که بود و اثری از صدمه نماند ثلث دیت نفس خواهد بود و هرگاه کمر بشکند
و جایز شود و باز واحد پاها شل شود دیگر دیت نفس از برای شکستن کمر است و دو ثلث دیت از برای شلل پاها است
و هرگاه کمر و صلب بشکند و باز جهت نوازش شود و جماع او معدوم شود دو دیت نفس بر او خواهد بود یکی
بجهت شکستن کمر و دیگری بجهت انعدام جماع مسئلهٔ رابعه عشره در پستانهای زن هرگاه قطع شود دیت انها دیت
زن است که نصف دیت باشد یعنی هر پستانی دو بیست و پنجاه دینار و هرگاه صدمه به پستان زن برسد که شیر او قطع
شود یا شیر از ان منقطع بیرون آید حکم ان ارش و حکومت است و هرگاه پستان قطع شود و علاوه بر ان صدمه به جوف و درون
دیت جایفه هم علاوه بر قطع پستان خواهد بود و هرگاه قطع شود سر پستان زن مشهور انست که دیت هر سر پستانی
نصف دیت زن است یعنی قاعده کلیه که هر چه در انسان دو تا باشد دیت هریک نصف دیت انسان است

وهرگاه قطع شود پستانهای مرد هم اختلاف است و اظهر انست که در انها دیت نفس است بجهة صحیح و ابن ادریس انها میانه
که این مذهب اشهر است مسئلهٔ خامسه عشره دیت آلت رجولیت دیت انسان است خواه صغیر باشد یا کبیر
و دیت حشفه نیز دیت انسان است و اگر قدری از آلت با حشفه بریده شود انچه زائد بر حشفه است ملاحظه نمایند که همان
دیت حشفه است و از برای ان زاید ارش ثابت و هرگاه بجز عنین خصی باشد و تمام ان کنده باشد دیت آلت رجولیت او مثل
غیر خصی است مگر آلت او بیاید و اشلیت شده باشد که دیت ان در اینصورت ثلث دیت است و هرگاه بعض از حشفه
قطع شود دیت حشفه منبسط و توزیع میشود و حساب قطع شده دیت اخذ خواهد شد و هرگاه شخصی حشفه را قطع کند
و دیگری باقی آلت را بر او دیت حشفه را داده است و دیگری ارش و حکومت و هرگاه آلت رجولیت عنین را قطع کند دیت
ان ثلث دیت است مسئلهٔ سادسه عشره دیت دو خصیه انسان دیت نفس است و دیت هریک نصف است مگر انکه گفته اند تمام
چپ دو ثلث بنابر اقوی و صاحب جواهر هم قول را اختیار فرموده و فرمود الا انهم حصل منه فرق العنوان العامه
قال الکاظم علیه السلام فی حدیث اثنان فقیه الدیة قلت رجل فقئت عینه قال نصف الدیة قلت فقطعت یده قال فنصفها قلت فرجل ذهبت احدی
بیضتیه قال الان کانت الیسار ففیها ثلثا الدیة قلت ولم قال الیس قلت ما کان فی الجسد منه اثنان ففیه نصف الدیة قال لان الولد من البیضة
الیسری و فی روایه اخری الولد یکون من البیضة الیسری فاذا قطعت ففیها ثلثا الدیة و فی الیمنی ثلث الدیة جمعی از فقها ما قائل
اند با نیکه مساوی اند در دیت و اظهر قول اول است و دیت فتق و ادره بسبب صدمه برایشان هرگاه با مصل نخورد باشد
دیت ان عشر دیت نفس است که صد دینار باشد و هرگاه فتق داخل باشد و فتق مانع راه رفتن شده و هر ادرد گرد دیت
او خمس دیت نفس است که دویست دینار باشد و هرگاه ادر و فتق و درم کند دیت ان چهار صد دینار است مسئلهٔ سابعه عشره
هرگاه بسبب صدمه با انگشت افضا شود زن یعنی دو مجرای که راه ادرار و غایط است بهم یکی شود دیت ان دیت زن است
که یا نصف دیت باشد برجالی با شوهر است یا اجنبی و هرگاه شوهر باشد یا با انگشت افضا کند و با جماع و وطی با عدالت
بلوغ زوجه است یا قبل از بلوغ هرگاه زوج قبل البلوغ با انگشت ادا باشد دیت مزبور واده میشود و مهر نیز بر او است
و باید نفقه او را بدهد تا که ان زن زنده است ولو طلاق بدهد و هرگاه بعد از بلوغ باشد دیت لازم نیست و هرگاه اجنبی باشد و باکراه افضا نموده باشد
هم مهر المثل بر او است و هم دیت و هرگاه با رضا باشد مگر انکه مطاوعه کرده باشد دیت بر او است و نفقه و دیگر مهر المثل نیست
لانه مهر البغی و هرگاه با کره باشد و اجنبی او را افضا نموده باشد باید از عهده دیت و مهر المثل و ارش بکارت هر سه بر اید
و مراد از ارش بکارت انست که فرض شود ان دختر جاریه و قیمت شود با وصف بکارت و با وصف عدم بکارت و از هر دو
تفاوت وصف بر اید و در صورتیکه ارش بکارت هم داخل مهر المثل باشد هرگاه مهر المثل با کره را داده ارش بکارت را
هم داده است والله العالم مسئلهٔ ثامنه عشره دیت الیتین دو دیت نفس است و در هر الیه نصف دیت و دیت الیتین زن
نصف دیت الیتین مرد است مسئلهٔ تاسعه عشره دیت دو پا دیت نفس است و هر پائی نصف دیت و حد ران نصف دیت
زن است و حد پا مفصل ساق است و دیت دو انگشتهای پا دیت نفس است و دیت هر انگشتی عشر دیت نفس است که صد دینار
باشد و دیت هر انگشتی منقسم میشود بسه قسمت از دو غیر سه بندی که در انگشت هست هر بندی بثلث و دیت

لکنت شمشت دو قسمت است چون دو بند دارد و در دو ساق دیت نفس است و در هر یک از این دو دیت نفس است پس هرگاه
پا و ساق و ران هر یک قطعه قطعه شود در هر یک دیت نفس است و هرگاه پا تمام قطع شود یک دیت خواهد داشت هم چنانکه دو دست
و هرگاه پا یا قدری از ساق قطع شود در پا دیت نفس است و در ساق ارش است زیرا که دیت مقدری ندارد مسئله عشرین
جناب الهی بیست و چهار دنده در بدن انسان خلق فرموده هر طرفی دوازده تا یک سر دنده‌ها بهم پیوسته بیشتر ... و یک سر آنها
با استخوان وسط سینه که از اجزاء سینه اند که هفت پارچه است هر سر دنده با یکی از آنها وصل است و متصل است با خر آنها ...
کشیده است مجموع پنج دنده ... از طرف سینه بهم وصل نیست و ملاحظه صاحب
الهی خلق فرموده در وسط سینه و ... است سمت چپ سینه ... که محفوظ باشد ... سمت چپ ...
و هرگاه بشکند دنده ... از طرفی بشکند که مخالط ... است خواه از دنده‌ها ... سمت چپ دیت هر دنده
پنج مثقال است و هرگاه از طرفی بشکند که ... است که به عبارة اخری سمت پهلو و پشت باشد دیت
هر دنده ده مثقال است ... در مسالک ... قال الشهید فی المسالک والمراد
بمخالط القلب ... فی الجانب الذی فیه القلب کما ... الضلع الواحد ان کسر من جهة القلب ففیه
اعلی الدیتین وان کسر من جهة الاخری ففیه ادناهما ... جمیع الاضلاع ... که دنده‌ها بشکند
در سمت چپ است مخالط قلب است هر طرفی از آنها بشکند دیت آن ... مثقال است خواه از سمت سینه یا از سمت
پهلو ... دنده‌ها که در سمت راست است هر طرف از آن بشکند ... مثقال است خواه از سمت سینه یا از پهلو
یا از پشت باشد ... و بالتفصیل ... کتاب ظریف و در عبارات اصحاب است ... کتاب
ظریف ... الاضلاع فما خالط القلب من الاضلاع اذا کسر منها الضلع ففیه خمسة وعشرون دینارا وفی صدعه اثنا عشر دینارا
ونصف ... سبعة دنانیر ونصف ... ربع کسره ... فی الاضلاع مما یلی العضدین دیة کل ضلع عشرة
دنانیر اذا کسر ... سبعة دنانیر ... خمسة دنانیر ... کل ضلع منها ربع دیة کسره ... ونصف
... ربع ... ونصف ... خلاصه آن ... مما یلی العضدین ... حدیث ظریف
... در عبارات ... استفاده میشود ... با شهید ... واحتیاط است والنسب
... است که ... قلب ... وسط سینه ... سمت چپ و هرگاه استخوان دنده از سمت مخالط
قلب ... بشکند دیت آن ... دیت کسر است ... مسئله
حادی والعشرون دیت استخوان ... که در موضع ... است هرگاه بشکند ... حفظ غایط
نتواند ... دیت نفس است مسئله ثانیة والعشرون هر استخوانی که در هر عضوی از اعضا بشکند ... به سبب ...
اگر ... صورت ... دیت نفس است که ده ... باشد و هرگاه ... عضو عیب
که باشد دیت ... از اعضا است هرگاه معیوب ... و هرگاه ... عیب ... دیت ... شکستن
دو ... مسئله هرگاه استخوان ... ساق باشد یا استخوان ... باشد یا استخوان ... باد ...

بالهیه

٢٠٤

باهیه اند و استخوان ساعد که از استخوان ... دست است یا استخوان ران و یا استخوان ... یا منکب و یا کف بشکند پس اگر
معیوب ... دیت آن عضو است ... هر یک از این اعضا ... است ... اگر ... ده ...
و هرگاه بی عیب ... دیت آن ... است ... چهار ... که ... باشد ... اصحاب
و ... ادعای اجماع بر آن نموده و اجماع محکی ... معتضد ... محققه و محکیه ... است ... اثبات حکم ...
... النص ... ظریف ... از حضرت ... کسر عظم ... فالقصاص ... اجماع محکی است ...
در بدن ... که ... استخوان ... شود و ... استخوان قطع شود و دیت آن ... از هر عضوی از بدن که
واقع شود ... دیت شکستن استخوان از عضو است مثلا دیت کسر ... است و دیت ... است که ...
باشد ... است ... سایر اعضاء ... ادعای اجماع بر آن نموده ... است که
استخوان عضوی از اعضای بدن ... شود و دیت ... دیت آن عضو است هرگاه صحیح ... و معیوب ...
و هرگاه ... بی عیب ... دیت ... از چهار ... است مثلا دیت استخوان ساق ... است و دیت ... از ...
... است هرگاه معیوب ... و ... است هرگاه ... بی عیب ... و ... استخوان ... بدن ... است از ...
از جای خود حرکت کند ... شکستن است پس هرگاه استخوان عضوی از اعضا ... شود و ... هرگاه
آن عضو معطل بماند و شل شود دیت ... دیت آن عضو است مثلا استخوان دست ... شود و ...
شل بماند دیت ... است و هرگاه ... شود و بی عیب بماند دیت ... از چهار ... دیت ... است ...
حکم ... دیت کسر ... و ... و ... است ... از اجماع ...
... بالاعتضاد ... محققه ... و اما ... حکم ... است ... صورت اول ... اجماع
... ظاهر ... اخبار ... اجماع ... صورت ... حکم
... است ... مسئله ... الاتفاق ... است
و کسر ... و ... دست ... اصابع ... کف ... اعضای بدن ... اقتصار باید
... مسئله الکتف ... دیت آن ...
انگشت ... است ... انگشت ... است ... ابهام ...
مثلا کسر عظم ... ابهام ... است اگر معیوب ... ابهام ... است ... باشد
و ... دیت ... ظریف که مخالف ... تفصیل است ...
مسئله الثانیة والعشرون دیت شکستن ... استخوان ... دیت ...
... است ... الاصحاب ... الاجماع ... مسئله الثالث
والعشرون هرگاه ... شود ... شود ... خود ... دیت
آن ... دیت ... است ... مسئله ... جنایات ... منافع است ... مسئله است

مسئله اولی هرگاه کسی بسبب صدمه عقل کسی را زایل کند دیه نفس برا و لازم میشود که هزار دینار است فی خبر ابراهیم بن هاشم عن
الصادق ... قضی امیر المؤمنین ع فی رجل ضرب رجلا بعصا فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حی بست
دیات و هرگاه بعضی از عقل زایل شود تعیین دیه آن منوط است بنظر حاکم زیرا که تعیین مقدار آن ... مشکل است
پس حکومت باید مشخص شود و هرگاه کسی ... قطع کند یا ... [illegible] ... عقل او زایل شود
دو دیه باید ... از صدمه ... [illegible] ... و هرگاه عقل کسی بسبب صدمه زایل
شود ... [illegible] ... زیرا که ...
مسئله ثانیه هرگاه بسبب صدمه ... [illegible] ... و این در صورتی
است که اهل خبره امید ... نداشته باشند و هرگاه امید ... باشد باید ... تا آن زمان که امید ... از وقت ...
... و هرگاه بسبب صدمه ... [illegible] ...
و ملاحظه میشود ... [illegible] ... و ملاحظه میشود ...
... [illegible] ... مسئله ثالثه هرگاه بسبب صدمه ... دو چشم تمام شود دیه آن دیه نفس است
و هرگاه ... [illegible] ... از اهل خبره ... تصدیق نمایند که ...
... [illegible] ... و هرگاه اهل خبره
... [illegible] ... و هرگاه ...
... [illegible] ... و چشم ... [illegible] ...
... [illegible] ... و هرگاه ...
... [illegible] ... قیاس ... [illegible] ...
و ... حساب دیه آن ... از نصف و ثلث و خمس و ربع و غیر ذلک مسئله رابعه دیه ... دیه نفس است هرگاه
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
و هرگاه ... [illegible] ...
دیه ... [illegible] ... و هرگاه ...
... [illegible] ... مسئله خامسه هرگاه بسبب صدمه ... [illegible] ...
... دیه آن دیه نفس است ... لا انسان منه واحد ففیه الدیة مسئله سادسه هرگاه بسبب صدمه ... [illegible] ...
... [illegible] ... حکم ... دیه ... [illegible] ...
و ... [illegible] ... صاحب ... الا انسان منه واحد ففیه الدیه ... [illegible] ...

بسبب صدمه

۲۰۵

بسبب صدمه ... [illegible] ... لا انسان منه واحد ففیه الدیه ... [illegible] ... الصادق ع
فی رجل ... [illegible] ... مسئله سابعه هرگاه بسبب صدمه ... [illegible] ...
و ... [illegible] ... و دیه آن دیه نفس است ... و هرگاه ...
دو ... [illegible] ... و دیه نفس ... [illegible] ...
... [illegible] ... و هرگاه ... [illegible] ...
باشد ... دیه ... [illegible] ...
... [illegible] ... مسئله ثامنه
هرگاه بسبب صدمه ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... از ... دیه ... [illegible] ...
... [illegible] ... دیه ... مسئله تاسعه ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... و هرگاه ... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... و هرگاه ...
... [illegible] ... و هرگاه ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... و هرگاه ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...
... [illegible] ...

دیناراست هشتم منقله و منقله آنست که محتاج باشد بنقل استخوان از موضعش بسوی غیر آن موضع بسبب شکستن استخوان که
در آن حاصل شده و ازینجا است که در شاهدیات و مقنعه و در اسم منقله یا هی انها التی یکسر العظم کسرا یفسد فیحتاج معه الی الانتقال
نقل عن مکانه و قریب بمضمون النسخ الوسیط والغنیه و بعضی گفته اند که منقله آنست که استخوانها شکسته باشد اینها بهم وصل است از هم
دور و این قول خلاف ظاهر کلمات اهل لغت و عبارات فقها است و از هم دور شدن مفاصل استخوانها قلع است و آن در دیت
و اطراف است مخلی بر نهاد بعد و منقله جنایت خاصه سر است هم چنانکه هاشمه نیز مخصوص سر است و دیت منقله پانزده
شتر است یا صد و پنجاه اشرفی هیجده نخودی یا هفتصد و پنجاه مثقال نقره سکوک و قصاص در منقله نیست هم
چنانکه در هاشمه نیز قصاص نیست بلکه حکم در اینها دیت است هشتم مامومه است و آن جنایتی است که بخریطه که کاسه سر است
شکافد و برسد بخریطه دماغ که ام الراس است و بخریطه را شکافته و حکم آن دیت است نه قصاص و دیه آن ثلث دیت نفس است که سی و سه شتر و ثلث
شتر یا سیصد و سی و سه اشرفی و ثلث اشرفی یا یکهزار و ششصد و شصت و شش مثقال و کسری نقره سکوک و بهمین حساب
از سایر مقادیر و احتیاط با جانی است و بعضی در هم اسهل از اینها است نهم دامغه و آن جنایتی است که خریطه را نیز شکافد و بعیبه
است که با این جنایت کسی زنده بماند بلکه غالب آنست که جان بدر برد و حکم در آن در صورت فوت قصاص است یا دیت و هرگاه ما مومه
فوت نشود و سالم بماند دیت آن دیت مامومه است و نسبت باطل از ماموم که واقع شده است و حکومتی است ما دام العلاج و هر شجاج
و جراح لازم است بیان چند مسئله مسئله اولی از جارحه تا هاشمه حکم قصاص است خواه در سر و صورت و گردن باشد خواه
در بدن و هرگاه ما خوذ شود بقدر جنایت جانی بر دیت دیت آن از قرار مسطوره است و از هاشمه تا دامغه حکم دیت است نه قصاص
ذیرا که مامثلت فالناس قصاص ازینها ممکن نیست و علاوه بر آن خوف تلف است مسئله ثانیه شجاج مذکوره در سر و صورت
و گردن یک حکم دارد بعضی گردن هم حکم مثل سر و صورت است مسئله ثالثه از جمله جراح جائفه است و جائفه جنایتی
که داخل اندرون شود خواه از پشت یا از پهلو یا از سینه یا از شکم یا از عانه یا از حلقوم اگر چه سوزنی باشد جائفه است و هرگاه
جنایت از عانه داخل مثانه شود جمعی از ایشان جائفه گفته اند و ظاهر آن جائفه باشد و لیکن هرگاه حربه در بدن فرو رود و بجوف داخل شود
یا در بدنی فرو رفته جائفه نیست بلکه از قسم امور است و هرگاه بخریطه شکافد و داخل است هرگاه شکافد و هرگاه شیر بیاید کار دیگری بسینه
یا پهلو ئی شخصی بزند و از آن طرف بیرون برود بعضی گفته اند یک جائفه است و جمعی دو جائفه و قول دوم اظهر است و هرگاه
جنایتی بر صورت وارد شود و داخل دهن شود نافذ است نه جائفه و علی ای حال حکم جائفه دیت است نه قصاص
و دیت آن ثلث دیت نفس است سی و سه شتر و ثلث شتر یا سیصد و سی و سه اشرفی و ثلث اشرفی یا یکهزار و ششصد و شصت و
شش مثقال و کسری نقره سکوک و هرگاه جائفه را بخیه کرده باشد و بسبب صدمه دیگری آن بخیه ها از هم گسسته شود
پس هرگاه بعد از التیام باشد جائفه است و الا حکم آن ارش است مسئله رابعه نافذه در اطراف بغیر صورت و یا دیت آن
صد اشرفی است یا چهل و هشت تومان و پنجهزار دینار نقره مسکوک است و احتیاط با جانی است و نقره اسهل است و
ظاهر آنکه نافذه جنایتی است که سوراخ کند و از طرفی دیگر بیرون برود خواه به نیزه باشد یا چاقو یا تیر یا خنجر و هرگاه محل آن
جنایت منحصر کند از دیت نافذ باشد مثل بینی بدانکه گذشت که دیت آن سی و سه اشرفی و ثلث است و در این صورت

منقلبیت

منقلبیت که دیت نافذه آن صد اشرفی باشد و اظهر آنست که در این قسم حکومت است و نافذه در اطراف زن مثل نافذه در مرد
اطراف مرد است بنابر قاعده که جنایت در زن تا مادامیکه از ثلث دیت مرد تجاوز نکند برابر مرد است و هرگاه از ثلث گذشت آن وقت
نصف مرد میشود بعضی قائل اند باینکه نافذه در اطراف زن نصف نافذه در مرد است مسئله خامسه هرگاه جنایتی بر کسی واقع
شود که زخم جراحت باشد و شکستن استخوان مثل اینکه مشت و لگد و چوب بدن بعضی وارد کند پس هرگاه مجرد انتفاخ و ورم
باشد و تغییر لون نداشته باشد حکم آن ارش و حکومت است و هرگاه لون آن تغییر کرده باشد پس هرگاه سرخ شده باشد و در سر
و صورت و گردن باشد دیت آن یک دینار و نصف است و نصف آنست هرگاه در بدن باشد و هرگاه کبود شده باشد و در سر
و صورت و گردن باشد دیت آن سه دینار است و یک دینار و نصف است هرگاه در بدن باشد و هرگاه سیاه شده باشد شش
دینار است در غیر بدن و در آن سه دینار است و مراد از دینار مثقال اشرفی هیجده نخودی است و بهمین حساب است از سایر
مقادیر دیت و حکم در اسوداد و اخضرار و احمرار و کبودی و انتفاخ دیت است نه قصاص مسئله سادسه مراد باسنان
در کلمات فقها عشر عشر دیت نفس است و اعتبار بعضو مخصوص از قبیل شتر و درهم و معیار بهمین نحو است ذکر اینها از بابت ذکر
احد اجناس و دیت است از بابت حصر دیت و احتیاط بغیر حصول دیت صغیر با جانی است مسئله سابعه هرگاه جنایت
یا زخمی صدمه برسد و آن را نقص داده باشد پس هرگاه دیت آن صدمه کمتر از ثلث دیت مرد باشد مثل حارصه و دامیه و متلاحمه و سمحاق
و موضحه و هاشمه و منقله و مثل قطع یک اصبع و دو اصبع و سه اصبع دیت آن جنایت همان دیت جنایت مرد است و چون به
کم خواهد شد و هرگاه بقدر ثلث باشد یا زیاده باشد دیت آن نصف دیت مرد خواهد بود پس دیت جنایات وارد بر زن از ثلث
بیشتر نصف دیت مرد است و بنابراین نسبت دیت جنایات زن مثل دیت جنایات مرد است و معتبر در این باب حال
صدمه واحد است یعنی صدمه واحده هرگاه زاید بر ثلث دیت باشد نصف میشود و هرگاه صدمه متعدده بر او وارد شود
که بمجموع زیادتر از ثلث باشد نصف نخواهد شد بلکه هر یک جدا کانه دیت خود را خواهد داشت مثلا دیت در قطع
یک اصبع زن صد مثقال است و در دو اصبع دویست مثقال و در سه اصبع سیصد مثقال و در چهار اصبع چون از ثلث
تجاوز نموده دویست مثقال است و این همه در صورتی است که چهار اصبع بیک صدمه قطع شود و هرگاه هر اصبع بصدمه قطع شود
نصف نخواهد شد بلکه هر یک دیت خود را خواهد داشت و این حکم در صورتی که جانی مرد باشد معقد اجماع است و هرگاه زن
باشد محل کلام است و اظهر آنست که حکم آن نیز مثل حکم مرد است و در صورتیکه بنای قصاص باشد دیت و جانی مرد باشد
مرد در آن نسبت تا حد ثلث یا تجاوز از ثلث و هرگاه تجاوز از ثلث یا بقدر ثلث باشد باید قصاص کرد یا رد تفاوت و هرگاه
جانی زن باشد و مجنی علیه مرد باشد بنابر قصاص باشد مجنی علیه تفاوت را از جانیه نمی تواند گرفت هم چنانکه در کتاب قصاص
گذشت مسئله ثامنه هرگاه قطع شود عضوی یا از اعضای زن یا مجروح شود بجرحی پس هرگاه آن عضو یا آن
جرح معادل دیت مرد باشد مثل بینی و دو پستان و چشمها و لبها و زبان و سایر منافع و بعضی از جراح دیت آن در زن
نصف دیت مرد خواهد بود مثلا دیت بینی زن پانصد مثقال و هم چنین دو دست و دو پا و دیت همین اعضا و جرح
در مرد بعینه همان هزار مثقال است که دیت تمام مرد است و در زن بعینه تمام نصف است که چهار صد درهم باشد و در عبد قیمت

آن عبد است مثلاً هرگاه قیمت آن عبد بصحت نود زیاد باشد دیهٔ آن هم بنسبت نود آن خواهد بود مقصد چهارم در احوالیست
و در آن ذکر میشود چند مسئله مسئلهٔ اولی دیهٔ سقوط نطفه هرگاه در رحم قرار گرفته باشد و حر باشد و بحکم مسلم باشد
بیست دینار است و هرگاه با همین صفات علقه یعنی خون بسته شده باشد دیهٔ سقوط آن چهل دینار است و هرگاه مضغه شده
باشد یعنی مثل گوشت جاویده
شده که در آن رگها مشبک باشد دیهٔ سقوط آن
شصت دینار است و هرگاه استخوان در آن حاصل شده باشد استخوان که
باید که از گوشت باشد دیهٔ آن هشتاد دینار است و هرگاه جنین تام الخلقه شده و شعر روئیده
و اعضا و جوارح همه آن تمام شده باشد و هنوز روح در آن دمیده نشده باشد دیهٔ آن صد دینار است خواه مذکر باشد یا مؤنث یا خنثی
و هرگاه ولوج روح شده باشد و علم
حاصل شود به ولوج روح بحرکت کردن و حرکتی که کاشف از ولوج
روح باشد نه مطلق حرکت یا گفتن بجاء و غیر آنها چیزی که علم بهم رسد
بولوج روح دیهٔ آن اگر مذکر باشد هزار دینار و اگر مؤنث باشد پانصد دینار و این
احکام در صورتی است که آن جنین حر و مسلم باشد و هرگاه آن جنین ذمی باشد پس دیهٔ آن عشر دیهٔ
پدر او است یعنی عشر هشتصد درهم است که دیهٔ ذمی است و هم چنانکه جنین مسلم دیهٔ آن عشر دیهٔ مسلم است که صد دینار
باشد و این در جنین تام الخلقه است که ولوج روح نشده باشد و بعد از این قیاس است سایر مراتب از علقه و مضغه
و عظام در جنین تام الخلقه که ولوج روح شده باشد دیهٔ آن دیهٔ نفس ذمی است و اما جنینی که حر
نباشد بلکه عبد باشد دیهٔ آن عشر قیمت مادر جنین است هرگاه تام الخلقه
باشد و ولوج روح نشده باشد و بعد از این قیاس است
علقه و مضغه و عظام بعضی
در عظام چهار خمس عشر و در مضغه سه خمس و در علقه دو خمس و در نطفه یک خمس و هرگاه ولوج روح شده باشد
دیهٔ آن قیمت آن طفل است و هرگاه حمل متعدد باشد از برای هر یک حکم علاحده خواهد بود
بعضی که ذکر شد مسئلهٔ ثانیه هرگاه کسی حیوانی از کسی تلف کند پس
صورت متصور است اول آنکه حیوان حلال
گوشت باشد و جانی آنرا بتذکیه
تلف نموده باشد در این صورت گوشت مذکی را مالک باید بدهد و تفاوت قیمت آنرا باید از جانی بگیرد دوم آنکه ارکان
حیوان را بغیر تذکیه تلف کند در این صورت باید جانی از عهدهٔ قیمت آن برآید و هر چه در [illegible] مالک باقی است
[illegible] و استخوان و امثال آنها باید از قیمت آن موضوع شود و جانی از عهدهٔ ما بقی قیمت برآید [illegible]

از اعضا

از اعضا یا منفعتی از منافع آن بسبب صدمه تلف شود دیهٔ آن ارش است یعنی تفاوت میان صحیح و معیب مثلاً بگوئیم
آن از صدمه کور شود باید آن اسب را [illegible] قیمت کرد صحیحاً ده تومان و معیباً هشت تومان تفاوت بین القیمتین دو تومان است
دیهٔ آن دو تومان خواهد بود و هم چنین است حکم در نظایر [illegible] و آنکه در بعضی از اخبار وارد شده که در کور چشم
دابه ربع قیمت آنست و در سقط
دابه عشر ثمن آنست محمول است بر صورتی که آن ارش بقدر آن
ربع و عشر بوده و کلیت ندارد مسئلهٔ چهارم آنکه کلب صید را که آن را تازی میگویند
تلف کند دیهٔ آن چهل درهم است بنا بر اشهر در صورتی که معلم و شکاری باشد بلکه مطلقا
سگ گله گوسفند را تلف کند دیهٔ آن بنا بر قولی یک قوچ است که گوسفند باشد و بنا بر قولی دیگر بیست درهم است
و قول ثانی اظهر است مسئله
هرگاه کسی تلف کند سگ زراعت را دیهٔ آن یک
قفیز از گندم است و قفیز هشت مکوک است و مکوک سه کیلچه
است و کیلچه یک من و هفت ثمن یک من است و یک من دو رطل است و اما در غیر این
سه قسم سگ قیمتی ندارد و [illegible] غرامت [illegible] آنها در صورتی است که کسی سگ را بکشد
و اما در صورتی که کسی سگ دیگری را عیب کند و عضوی از او تلف شود باید از عهدهٔ قیمت سوقی آن برآید مسئله
هرگاه [illegible] با سگ شراب یا آلات لهو و لعب [illegible] دیگری را تلف کند مثل ساز [illegible] باید از عهدهٔ قیمت
آن برآید در صورتی که خارج [illegible] شده باشد و [illegible] استعمال
از آنها باید در چهار و انگشتری و امثال [illegible] هرگاه مال
مسلمی باشد و مسلمی دیگر تلف کند غرامت بر او
نخواهد بود زیرا که اینها مملوک
مسلم نمیشود مسئلهٔ ثالثه در بیان عاقله و احکام آنست بدانکه عاقلهٔ جانی بنا بر مذهب حق و مشهور پدر جانی است
و اولاد او پس برادرهای ابوینی و برادرهای پدری او و پسرهای برادر او پس عموهای پدری او
پسرهای عموهای پدری او پس عموهای جد او و همچنین پسرهای [illegible] آن
معتق است بهمین ترتیب باید عاقله الاقرب فالاقرب
بعد الترتیب معلوم شود جنایت جانی را
در صورتی که وفا کند مرتبهٔ اقرب از مراتب مسطوره رجوع نمیشود بابعد و هرگاه کفایت نکرد اقرب شرکت میکنند با آن
مرتبهٔ متاخره و همچنین تا کفایت کند مقدار دیه را و تقسیم بر اهل آن منوط بنظر امام یا نایب عام او یعنی حاکم شرع عادل
است و شرط است در عاقله آنکه مرد باشد و زن عاقله نیست و همچنین شرط است آنکه کامل باشد ببلوغ و عقل

پس طفل و دیوانه عاقله نیست و اینکه فقیر باشد پس فقیر و صغیر ایشان از مراتب مسطوره عاقله نیست و آنکه نیز کمالات مؤنه

یکسال نباشد و معتبر در فقر و غنا وقت اداء است که تمام حول است نه وقت جنایت و هم چنین است

جنون یعنی معتبر در جنون و عدم از وقت اداء است و شرط است در وجوب تحمل

عاقله دیت جنایت خطائیه را اینکه از جنایت موضحه کمتر نباشد

یعنی شتر است و ما فوق باشد و در کمتر از موضحه دیت

بر عاقله نیست بلکه بر خود جانی است

بنا بر اشهر اظهر بجهت موثقه ابی مریم مؤیداً بالاعتبار

و ظاهر نفی العسر والحرج و جنایت خطائیه باعتبار زمان اداء عاقله دیت

از آن منقسم است بچند قسم اول آنکه دیت نفس باشد و دیت تامه باشد مثل حر

مسلم باید عاقله تا سه سال از تاریخ قتل الثلاثا در هر سال یکثلث دیت را بدهد بلا خلاف

اشکال دوم آنکه دیت نفس باشد ولی دیت ناقصه باشد مثل دیت زن که نصف دیت مرد است و دیت ذمی که هشتصد

درهم است و دیت جنین منفصل که مذکور شد حکم در این نیز تأجیل است تا سه سال در هر سالی از عهده یکثلث دیت باید

بنا بر اظهر اشهر سیم آنکه دیت نفس نباشد

بلکه دیت اطراف باشد محل خلاف است و اظهر آنست که باید عاقله حالا از عهده

دیت برآید خواه دیت آن بقدر ثلث دیت

نفس باشد یا بقدر دو ثلث باشد یا بقدر دیت نفس باشد یا زیاده بجهت اصالة عدم تأجیل و اختصاص خبر ابی ولاد ظاهر

بقتل نه جنایت اطراف و اینکه قیاس بر قتل باطل است و اولویت جنایت بر طرف از قتل ممنوع است یا اینکه جنایت بر طرف

از قتل ممنوع است یا اینکه جنایت بر طرف بجهت سهولت دیت آن بعدم تأجیل انسب است و یا اینکه بنا بر

شارع بر جمع مختلفات و تفریق مجتمعات است و صاحب جواهر همین قول را اختیار فرموده

و در مسئله اقوال دیگر هم هست از تأجیل تا یکسال و تا سه سال و اختیار

فرموده آنرا شیخ و علامه ولی اظهر قول بعدم تأجیل است

باید عاقله حالا از عهده دیت برآید

چهارم آنکه دیت ارش و حکومت باشد نه دیت مقدره

آن نیز محل خلاف است و اظهر در آن نیز عدم تأجیل است بلکه باید عاقله حالا

از عهده دیت برآید و در عاقله چند مطالب دیگر باید بیان شود اول هرگاه

جانی اقرار کند بجنایت خطائیه یا مصالحه کند جانی با مجنی علیه یا ولی دم او از عمد یا شبه عمد و خطا ثابت

بدون ثبوت شرعی دیت بر عاقله نخواهد بود بلکه بر خود جانی است اجماعاً علی الظاهر مضافاً الی جمله من الاخبار

خبر

ففي خبر السكوني عنه عليه السلام لا تقتسم العاقلة عمداً ولا اقراراً ولا صلحاً وفي خبر زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام لا تعقل العاقلة الا ما قامت عليه البينة

قال واتى رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على العاقلة شيئاً دوم هرگاه كسي جنايه بر خود ثابت كند ديه آن بر عاقله

نخواهد بود بلكه ديه بر خود او است سيم جنايات خطائيه كه از ذمي وارد شود حواله بذمه مي شود يا عبد ديه اين بر

عاقله آن ذمي جاني نخواهد بود بلكه ديه در مال خود جاني است هرگاه مال داشته باشد و هرگاه نداشته باشد

بامام است ففي صحيح ابي ولاد عن الصادق عليه السلام ليس بين اهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل

او جراحة انما يؤخذ ذلك من اموالهم حجب ... ولا عبد اقا جنايات

عبد هست جنايت حواله قن باشد يا مدبر يا مكاتب يا ام ولد بكلم

متعلق است برقبه او والله العالم

قد فرغ من تسويد هذه النسخة الشريفة المسمى بسؤال وجواب من تصنيفات العالم الباذل الكامل حاوي الفروع والاصول جامع

المعقول والمنقول اقا سيد احمد رحمه الله في يوم الثلثاء العاشر من العشر الاول من الشهر الثالث من السنة السادس

من العشر العاشر من المأة الثالث من الالف الثاني من الهجرة النبوية حسب الفرمايش جناب فضيلت انتساب فضايل وفواضل ماب علامه دوران

نخبة العلماء العظام ناموس الاسلام الجامع الشريعة والطريقة اقاي حاجي

سيد فخر الدين وفقه الله تعالى الى يوم الدين على يد اقل عباد الله

ابن مرحمت وغفران پناه حاجي ملا محمد حسن

العبد الاثم ابو القاسم

١٢٩٦